جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي

ابحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى

القاهرة ١٥ ـ ١٨ يناير ١٩٨٨

آلان روسيون	جان فرنسوا لوجران	على عبد القادر
ايبير جوردون	جان كلود فاتا	فرنسوا بورجا
أسامة الغزالى حرب	جان لوكا	كمال المنوفي
ايف جونزاليس كيخانو	جلال معوض	مصطفى عبد العال
ايف شميل	ريمى لوفو	مصطفى كامل السيد
برتراند بادى	سيد غانم	ميشيل كامو
برونو ايتين	على الدين هلال	نيفين مسعد
توفيق اكليمندوس	على درغام	هدى ميتكيس

اعداد وتقديم د. مصطفى كامل السيد

قائمـــة المحتـــويات
مقـــدمة عـــامة

الموضوع الصفحة

سـابعا
اسرائيل والسياسة في الوطن العربى **٦٤٩**

ثامنــا
تعليقـات عـــامة **٧١٣**

تمهيـــــد

د. مصطفى كـامل السـيد*

ان انعقاد ندوة علمية حول التحولات السياسية الحديثـة فى الوطن العربى فى القاهرة وبمشـاركة كوكبـة من المتخصصين فى الدراسـات السياسية فى كل من مصر وفرنسا هو أمر حافل بالدلالات ، وتتعلق هذه الدلالات بمكان اللقاء ، والانتماءات القومية للمشاركين فيه ، ثم طبيعة الموضوعات التى تناولوها فى لقائهم .

ولتوضيح هذه الدلالات ، تكفى الاشارة الى نمط العلاقات الذى ميز طوال قرنين من الزمان الصلات بين المشتغين بالتدريس والبحث العلمى فى مصر وغيرها من دول العالم الثالث وأقرانهم فى الجامعات الغربية . وليس هناك أى مبالغة فى القول بأن هذه العلاقات تميزت باختصار شديد بالتبعيـة ، فالاولون يتلقون العلم عن الآخـرين ، وليس هناك مجـال متصور لأى حوار بين الفريقين ، فواحد منهما يتلقى النظريات ومناهج البحث ، والثانى لا يتوقع سوى العرفان بالجميل ، وربما بعض البيانات الخام التى تساعده على اثبات صحة نظرياته ، أيا كان مجالها ، علمـا طبيعيا كان أو علما اجتماعيا .

ولذلك ، فقد كان من المألوف أن يتم اللقاء عـادة بين الفريقين على أرض صانع المعرفة ، ولا يتخذ اللقاء صورة المؤتمر العلمى الذى يجلس فيه أعضاء الفريقين على قدم المساواة يقارعون الحجة بالحجة ، ويقارنون بين تفسيراتهم المتباينة لنفس الظواهر ، وانما يجلس أبناء العالم الثالث فى قاعات المحـاضرات أو فى المعامل ليتتلمـذوا على أيدى أسـاتذتهم الغربيين . واذا تفوق من هؤلاء التلاميذ أحد ، فانه لا يعود فى العادة الى بلده ، وانما ينتقل الى الجانب الآخر ، ويصبح واحدا من المعلمين ويمكن أن يكتسب جنسيتهم . وربما مازال هذا المصير هو أحد مطامح

---

*أستاذ مساعد . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .

عدد غير قليل من المشتغلين بالتدريس والبحث فى جامعات العالم الثالث ومراكزه العلمية •

أما عندما ينعقد مثل هذا اللقاء فى احدى عواصم العـالم الثالث ويضم من المشتغلين بالبحث العلمى من ينتمون الى المجتمع الذى يعقد فى عاصمته هذا اللقاء ، فضلا عن آخـرين من دولـة تميزت فى القـرنين الأخيرين بدور المركز الفكرى الذى تؤديه فى الكثير من المجالات ، وأن يكون موضوعه هو التحولات التى تجرى فى المنطقة التى يقع فيها ذلك المجتمع فى العالم الثالث ، وأن يتخذ هذا اللقاء صورة المؤتمر العلمى فكل ذلك يقطع بأن قدرات الباحثين العلميين من أبناء العالم الثـالث فى الفرع العلمى الذى يتم فى اطاره هذا اللقاء قد تطورت الى الحد الذى يجعل عطاءهم موضع التقدير من قرنائهم فى دولة المركز كما أن حضور مجمـوعة بارزة من المتخصصين فى ذلك الفرع من دولة المركز يقطـع بتوقعهم أيضا بأن يستفيدوا ويتعلموا هم أيضا من هذا اللقاء •

ومن ناحية أخرى فان مثل هذا اللقاء مفيد لطرفيه ، ليس لمجـرد السبب المألوف وهو أن أى حوار علمى يعـود بالنفع على كل المشتركين فيه ، لأن اعمال قواعد الجدل المعروفة سينتهى بكل فريق الى حجة أرقى من تلك التى بدأ بها ، تعكس نوعا من الخلاصـة للصراع الفكرى الذى دار فيه ، وانما ترجع فائدة مثل هذا اللقاء الى الفرع الذى يدور فيـه واللحظة التى يجرى فيها • فهناك احساس عام بالأزمة فى مجـال علم السياسة ، لقد توقفت الفتوح الفكرية فى الكثير من ميادينه منذ زمن وخصوصا فى مجال دراسات العالم الثالث ، ليس لأن الفتوح التى حدثت فى الماضى فيها الكفاية ، وانما لأنه قد ثبت قصـور نظرياته الكبرى عن تفسير ما يحدث فى مجتمعات القارات الثلاث • وقـد عبر الكثيرون فى جامعات العالم الثالث وفى جامعات الدول المتقدمة وخصوصا الجامعات الغربية عن عدم رضائهم عن العديد من النظريات والمفاهيـم والاطـر الفكرية التى شاعت خصوصا فى الستينيات ، ومـع ذلك لم يظهر بديل آخر ، ولم يتطور ما يمكن تسميته بنموذج قياسى جديد •

الدولية ، الا أن هذه التطورات تتم برضى قيادات الدولة فى المجتمعين التى ترى فيها تكريسا لأوضـاعها الطبقية بضـمان استمرار نفوذهـا الاقتصادى والسياسى بعد انسحابها كأفراد من مناصبها الرسمية • ومن هنا تؤكد الابحاث الاربع على العلاقات الوثيقة التى تربط ما بين الشرائح العليا فى رأسمالية الدولة وتلك التى أصبحت مهيمنة على القطاع الخاص فى دوره الجديد • وهكذا فان ذلك التطور لا يعد بأن يكون الطريق الى حـل أزمة المجتمعين ، فـلا هو يؤدى الى زيادة محسوسـة فى الناتج القومى ، ولا هو يفتح الطريق أمام ديمقراطية حقيقية • ومن ثم تتشابه معالم الأزمة فى المجتمعين ، ويتشابه مسار التحول السياسى فى كل منهما حتى أن ميشيل كامو يرى أن أفضل الاحتمالات بالنسبة لهذا المسار فى تونس هو تبنى ما أسماه بالصيغة المصرية •

وقد تعرض كل من برتراند باديه وسيد غانم لمجال آخر للتحـول السياسى فى الوطن العربى وهو بناء المؤسسات السياسية ، فقد لاحظ كل منهما أن بناء هذه المؤسسات يتم بمحاكاة النماذج الغربية ، فالاول يؤكد على صور نقل التكنولوجيا السياسية فى العالم العربى ، ويركز على أربع صور تتمثل فى انشاء الدولة ، واستعارة نظم سياسية كاملة ، واستعارة أفكار معينة خصوصا لدى قوى المعارضـة واستعارة أساليب لترشـيد الادارة من جانب النخب الحاكمة ، ولا يقتصر الامر فى رأيه على نقـل المؤسسات ، وانما يمتد الى محاولة زرع القيم المرتبطة بهذه المؤسسات• أما الثانى فيتحدث عن التحول من المؤسسات التقليـدية الى المؤسسات الحديثة فى مصر والكويت ودولة الامارات ، ومن أمثلة ذلك محاولة تقوية اللامركزية الادارية فى مصر بتشجيع هيئات المعونة الاجنبية ، واقامـة مؤسسة برلمانية فى الكويت ، واتبـاع التنظيم الاتحـادى فى الامارات العربية المتحدة • وينتهى برتراند باديه الى أن نقل التكنولوجيا السياسية يواجه صعوبات ، كما يخلص سيد غانم الى أن المؤسسات الحديثة التى عزلت عن اطارها الاجتماعى الملائم فى الدول العربية أصبحت مجـرد مسخ مشوه للأصل يؤدى عكس وظائفه • ومع ذلك فالبديل غير واضح •

يرى برتراند باديه أن المعترضين على نقل التكنولوجيا السياسية فى الدول العربية هم أنصار التيار الاسلامى الذين يكتشفون فيها صورة من التبعية السياسية • ومع ذلك لم يطرح هؤلاء بديلا اسلاميا نظريا واضح المعالم وعندما أتيحت لهذا التيـار الظروف لتطبيق أفكارهم كما كان الحـال فى ايران مثـلا القريبـة من الوطن العـربى ، فان الابتكار لم يكن مدفوعا باعتبارات دينية أو مثالية فقط • وليس من المؤكد أن تكون بعض الافكار الايرانية فى هذا الصدد كولاية الفقيه مثلا موضـع اتفاق بين أنصـار التيار الاسلامى فى الدول العربية ، مثلما توضـح ذلك بعض أبحـاث الندوة الاخرى •

ولم يثر أى موضوع من الجدل ولا من الخلاف فى الندوة مثلما أثار الحديث عن الثقافة السياسية والايديولوجيات فى الوطن العربى ، وهو أيضا الموضوع الذى حظى بأكبر عدد من الابحاث بلغت ستة ، تناولت تحولات الذاكرة السياسـية فى بعض الدول العربيـة ، وطرائق التفكير والممارسة لدى النخبـة السياسـية المصرية ، وانعكاس حركة التغير الاجتماعى على النظام القيمى فى الوطن العربى ، والصراع السـياسى حول مصـادر الشرعية ، فضـلا عن ايديولوجيات الاقليات والتنشـئة السياسـية فى الوطن العربى ، وهنا نجد التباين واضحا فى استنتاجات الباحثين ، فبينمـا يميز ايث شميـل بين الذاكرة الاجتماعيـة والذاكرة السياسية مؤكدا على التغير فى الثانية يشدد كل م نتوفيق اكليمندوس ونيفين مسعد وكمال المنوفى على عناصر الثبـات فى الثقافة السياسية • وبينمـا يرى ايث شميـل فى العدول عن المثـل الكبرى من التحـرر من الاستعمار والوحدة العربية والاشتراكية ومعاداة الصـهيونية نوعا من الواقعية المحمودة فى الذاكرة السياسية العربية يؤكد الآخرون على عدم الاتساق بين شعارات الحداثة التى ترفضها النخبة والقيم الاصيلة فى الثقافة السياسية مما يشير الى أن أزمة الهوة بين النخبـة السياسـية ومجتمعها أبعد ما تكون عن الحـل على حين يرى ايث شـميل فى تلك الواقعية الجديدة الطريق الى الحل • ومن ناحية ثانية فبينما يرى على

عبد القادر الخطر على النظام القيمى فى الوطن العربى فيما يتعرض له من غـزو فكرى يخلص برونوايتين الى أن الاسلام نفسه مدعو الى التلاذم مع العالم الحديث وأن حركات المعارضة الاسلامية هى التعبير عن أزمة الشرعية فى الدول العربيـة وليست الطريق الى تجاوز هـذه الأزمـة •

واذا كانت حركات المعارضة الاسلامية هى القاسم المشترك فى أغلب الابحاث التى قدمت الى الندوة أيا كان موضوعها ، بحكم الاهمية البالغة التى تحتلها هـذه الحركات فى الحياة السياسية لمعظم الدول العربيـة وبحكم تعدد جوانبها ، الا أنها كانت المحور الاساسى فى ثلاث أبحـاث قدمها فرنسوا بورجا وهـدى ميتكيس وابيير جوردون • وقـد تماثلت الاستنتاجات فى بحثين منهـا ، فقد ذكر فرنسـوا بورجا أن التيـارات الاسلامية فى دول المغرب العربى قد تأثرت بالظروف الخاصـة بكل من دوله ، وخصوصا تباين أصـول الشرعيـة والخطاب السـياسى للنخب الحاكمة بعد الاستقلال ، ولهذه الاسباب ذاتها انتهت هدى ميتكيس الى أن عنفوان هذه التيارات أقوى فى تلك الدول التى تبنت نخبتها الحاكمة خطابا تحديثيا علمانيا بينما أمكن احتواؤها الى حد أكبر فى الدولة التى استمرت نخبتها الحاكمة فى اظهار التمسك بالدين الاسلامى كأسـاس لشرعيتها • وقد قارن ابيير جوردون من ناحية أخـرى صورة النظـام السـياسى الاسـلامى لدى ثلاث من المفكرين المصريين رفض أولهمـا (الشيخ على عبد الرازق) نظام الخـلافة باعتبـاره لا يمت الى الدين الاسلامى بصلة ، بينما قصره الدكتور عبد الرازق السنهورى على المسائل الروحية فقط فى اطار ملكية دستورية وأبقى عليه رشيد رضا داخل نظام سياسى يسترشد بتعاليم الاسلام •

ولقد كان من الطبيعى أن تتعرض الندوة لظاهرة هجرة العمالة داخل الوطن العربى وخارجـه ، فهى بكل تأكيد واحـدة من تلك التحـولات الديموجرافية والاقتصادية والسياسية الهامة فيه • وقد خلص جـلال

معوض الى أن الآثار السلبية لهجرة العمالة من مصر تفوق آثارها الايجابية ، ولكنه لم يتوقع أن تؤدى عودة العمال المهاجرين الى تهديد واسع للاستقرار السياسى فى مصر ، أما ريمى لوفو وايث جونزاليس كيخانو فقد توقفا كثيرا أمام نمو التيار الاسلامى بين المهاجرين العرب الى فرنسا ، وان كان الثانى قد رأى أن التشديد على الهوية الاسلامية بين أبناء المهاجرين العرب الى فرنسا هو أمر محكوم بمدى نجاح اندماجهم فى المجتمع الفرنسى ، ويميل الى توقع أن تخف حدة الاحساس بهذه الهوية المتميزة مع التقدم فى هذا الاندماج ٠

وأخيرا ، فلم يكن من الممكن لمثل هذا اللقاء أن يتم دون أن تذكر فيه اسرائيل ، فهى عامل هام فى العلاقات ما بين الدول العربية ، بل وفى السياسة الداخلية للدول العربية ٠ وقد استعرض جان فرانسوا لوجراند فشل كل الجهود التى بذلتها كل من اسرائيل والاردن لمحاولة خلق قوة ثالثة فى الضفة الغربية وغزة تكون مناوئة أو على الاقل مستقلة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان انطلاق الانتفاضة بين الفلسطينيين فى الاراضى التى تحتلها اسرائيل الدليل القاطع على اخفاق هذه المحاولات٠ ومن ناحية ثانية فصل أسامة الغزالى فى الآثار التى يلحقها وجود اسرائيل على شرعية النظم العربية ٠ فوجود اسرائيل يستخدم من جانب تلك النظم كمبرر للقضاء على حركات المعارضة الداخلية وللتأكيد على التماسك خلف القيادات الحاكمة القائمة ٠ الا أن المواجهة مع اسرائيل تكشف عن ضعف الاداء فى النظم السياسية العربية ، وهو مما يحد من قدرتها على كسب الشرعية ٠

ومع أن قضايا المنهج كان يتوقع لها أن تحظى بجانب كبير من الاهتمام فى ذلك اللقاء ، الا أن بحثا واحدا فقط هو الذى ناقشها بالتفصيل بينما تعرضت لها الكلمتان اللتان ألقاهما منظما الندوة ٠ فقد تساءل الدكتور على الدين هلال عن المنهج الذى ينبغى اتباعه فى فهم التحولات السياسية فى الوطن العربى ، واستعرض جان لوكا منظورين

أساسيين فى علم السياسة تندرج فى اطارهما الكثير من مداخل الدراسة ، وقد خلص الى استبعاد المداخل المتطرفة تحت كل منظور ، أى تلك المداخل التى ترى فى الثقافة وحدها كل التفسير لما يجرى من سلوك سياسى وما يحدث من تطور ، أو تلك التى ترى التفسير فى العوامل الاقتصادية وحدها ، وانتهى الى خطأ تصور أن كل منظور يستبعد الثانى بالضرورة ، ولذلك دعا الى الجمع بينهما فى اطار فكرى مناسب ، وقد انتهى جان كلودفاتان كذلك الى قلة الفائدة التى تنجم عن كثير من التصنيفات التى يحفل بها علم السياسة ، ورأى بالنسبة للعالم العربى خطأ تصور ما يجرى فيه من تحولات على أنها انسحاب للدولة فى مواجهة المجتمع المدنى ، وهو ما قد ينتج عن اقحام التصورات الغربية فى فهم هذا التحول ، ودعا الى نظرة جديدة فى مواجهة هذا الواقع ٠

ومن المؤكد أن هذه الزوايا المتعددة فى النظر الى التحولات السياسية فى الوطن العربى لا تستوعب كل ما يجرى فيه من تغير ، حتى لو اقتصر الحديث على التحولات السياسية الاساسية بالمعنى الذى ذهب اليه الدكتور على الدين هلال فى كلمته الافتتاحية ، فدول المشرق العربى عموما لم تحظ بعناية كبيرة من الباحثين ، وهنا يبدو أن خلفياتهم الوطنية كانت هى المفسر الاساسى لذلك النقص ٠ فالباحثون الفرنسيون قد اقتصروا فى الغالب على تناول ما يجرى فى مصر أو فى المغرب العربى أو بين العرب المقيمين فى فرنسا ، وبصورة استثنائية تعرض باحث فرنسى للتطورات فى الضفة الغربية وغزة وتحدث آخر عما تصوره من اتجاهات جديدة فى الذاكرة السياسية العربية ، والتى تجد التعبير عنها فى مواقف الدول العربية كلها فى المشرق أو فى المغرب أو فى وادى النيل ٠ أما الباحثون المصريون فقد تحددت اختياراتهم للموضوعات بحكم تنوع اهتماماتهم وتجاربهم المهنية ٠ ولذلك فان الحديث عن دول المشرق العربى جاء أساسا فى ثلاث أبحاث ، تناول واحد منها ايديولوجية الاقلية العلوية فى سوريا — نيفين مسعد — والثانى معالم التنشئة السياسية فى المدارس الكويتية — كمال المنوفى — والثالث تجربة التحديث السياسى فى الكويت

والامارات ــ سيد غانم ــ • ولكن بلادا مثل العراق أو المملكة العربية السعودية أو سوريا أو لبنان لم تحظ بأى معالجة فى أبحاث الندوة تتفق مع الأهمية التى تحتلها فى النظام الاقليمى العربى • ويفسر غياب هذه الدول من ناحية بأن روابطها معفرنسا ليست بقوة الروابطالفرنسية بدول المغرب العربى ، وأن الوجود الثقافى الفرنسى فيها محدود • ومع ذلك فان أيا من هذه العوامل لا ينطبق على لبنان ، ولذلك يبقى غيابه عن أبحاث الندوة أمرا يستحق التساؤل • ومن ناحية ثانية فان أيا من المشتركين المصريين فى الندوة لم يعرف عنه اهتمام متعمق بأى من هذه الدول • وذلك نقص يجب تلافيه بكل تأكيد •

وأخيرا ، فلا يمكن القول بأن التباين فى المناهج الفكرية أو فى نتائج الابحاث قد توافق فى كل الحالات مع جنسيات الباحثين ، بحيث يستطيع البعض استنباط وجهة نظر مصرية وأخرى فرنسية بالنسبة لكل القضايا التى تعرضت لها الندوة • لقد كان هناك باحثون مصريون وفرنسيون ممن يعطون للمداخل الطبقية أهمية كبرى فى تحليلهم ، ويتضح ذلك خصوصا فى الابحاث التى تعرضت لعلاقة الدولة بالمجتمع ، وأبرز باحثون آخرون ، مصريون وفرنسيون ، أهمية العوامل الثقافية ، وقد التقى فى ذلك مثلا كل من الدكتور على عبد القادر وبرونو ايتين على الرغم من التناقض الصارخ فيما وصلا اليه من استنتاجات • ومن ناحية أخرى فقد تماثلت استنتاجات كل من هدى ميتكيس وفرنسوا بورجا بالنسبة للتيارات الاسلامية فى المغرب العربى • ومع ذلك فقد كان التباين واضحا بين الفريقين بالنسبة لمسألتين هما تقويم ما سمى بالتغيرات الحديثة فى الذاكرة السياسية العربية وكذلك دور الاسلام فى حركة نهضة عربية مأمولة • ويثبت ذلك أنه اذا كان العلم الطبيعى بلا وطن فان العلم الاجتماعى له وطن ، وأن رؤية علماء الاجتماع والسياسة تتحدد بحسب انتمائهم الواسعة والتى تدخل فيها انتماءاتهم الوطنية •

وفى نهاية هذه المقدمة لا ...

البروفيسير جان كلودفاتان مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والدكتور على الدين هلال مدير مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة للجهد الضخم الذى بذلاه فى الاعداد لهذه الندوة الرائدة •

كما أعبر عن صادق امتنانى للفريق الذى عاوننى فى اعداد النسخة العربية من أبحاث هذه الندوة وأخص بالشكر الزميلتين الدكتورة نيفين مسعد والدكتورة هدى ميتكيس والباحثة الواعدة ايمان ميشيل لتعاونهن فى ترجمة أبحاث هذه الندوة الى العربية ، وكذلك كل من الدكتور على درغام وتوفيق اكليمندوس لما ساهما به أيضا من قبل فى هذا الصدد • والى د• عطية حسين أفندى مسئول وحدة التحرير والنشر فى المركز على جهوده فى اخراج الكتاب •

كما أعتذر للقارىء مقدما عن أى تقصير فى اخراج هذا العمل الذى تم فى ظروف صعبة ولكن أتحمل وحدى المسئولية عنه •

د• مصطفى كامل السيد

كيف نفهم التحـولات السياسية الحديثـة

فى العـالم العـربى *

د٠ على الدين هلال

موضوع هذا اللقاء الفكرى هو التحولات السياسية الحديثة فى العالم العربى ، وأريد أن أتوقف أمام كل كلمة من هذا العنوان لتحديد المقصود بهـا ، وأهم القضايا التى تثيرها ٠

فما هو المقصود أولا بكلمة « الحديثة » ، وهل معيار الجدة بالمعنى الزمنى هو المعيار السليم أو الصحيح ، ثم أين تكمن هذه الحـداثة ٠ هل هى فى الظواهر ذاتهـا ؟ أم فى بعض عناصر الظاهـرة (أى ظهرت عناصر جديدة فى ظاهرة كانت موجودة من قبل) ؟ أم فى العـلاقة بين مكونات ومتغيرات الظواهر السياسية والاجتماعية التى تتناولها ؟ أم أن الجديد فى كيفية نظر المجتمع والدولة لهـذه الظواهر وطريقة التعـامل معهـا ؟

هذه الاسئلة ضرورية حتى لا ينسـاق الاكاديمون خلف الحمـلات الصحفية أو الظواهر ذات الضجيج العالى ، والذى قد يبدو جـديدا فى حقبة زمنية معينة ، لكنه ليس كذلك عنـدما نفحصه بمنظـور تاريخى أوسـع ٠

أما بخصوص مفهوم « التحولات » فانه يستحق التأمل ٠ هل نتحدث عن تغير فى الشكل أو المظهر أم فى المضمون والجوهـر ؟٠ وكلمة التحول تشير الى التغير فى المضمون أو الجوهر ، بعبـارة أخرى فان التحـول لا يشير الى تغيرات جزئيـة أو شكلية ، ولكن تحـولات فى المضـمون والطبيعة ٠ أى تلك التغيرات التى تتضمن اعادة هيكله أو تطورات نوعية

---

* نص الكلمة الافتتاحية التى ألقاها د٠ على الدين هلال استـاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية بكليـة الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ٠

كيف نفهم التحــولات السياسية الحديثــة

فى العـــالم العــربى *

د. على الدين هلال

موضوع هذا اللقاء الفكرى هو التحولات السياسية الحديثة فى العالم العربى ، وأريد أن أتوقف أمام كل كلمة من هذا العنوان لتحديد المقصود بهــا ، وأهم القضايا التى تثيرها .

فما هو المقصود أولا بكلمة « الحديثة » ، وهل معيار الجدة بالمعنى الزمنى هو المعيار السليم أو الصحيح ، ثم أين تكمن هذه الحــداثة . هل هى فى الظواهر ذاتهــا ؟ أم فى بعض عناصر الظاهــرة (أى ظهرت عناصر جديدة فى ظاهرة كانت موجودة من قبل) ؟ أم فى العــلاقة بين مكونات ومتغيرات الظواهر السياسية والاجتماعية التى تتناولها ؟ أم أن الجديد فى كيفية نظر المجتمع والدولة لهــذه الظواهر وطريقة التعــامل معهــا ؟

هذه الاسئلة ضرورية حتى لا ينســاق الاكاديميون خلف الحمــلات الصحفية أو الظواهر ذات الضجيج العالى ، والذى قد يبدو جــديدا فى حقبة زمنية معينة ، لكنه ليس كذلك عنــدما نفحصه بمنظــور تاريخى أوســع .

أما بخصوص مفهوم « التحولات » فانه يستحق التأمل . هل نتحدث عن تغير فى الشكل أو المظهر أم فى المضمون والجوهــر ؟. وكلمة التحول تشير الى التغير فى المضمون أو الجوهر ، بعبــارة أخرى فان التحــول لا يشير الى تغيرات جزئيــة أو شكلية ، ولكن تحــولات فى المضــمون والطبيعة . أى تلك التغيرات التى تتضمن اعادة هيكله أو تطورات نوعية

* نص الكلمة الافتتاحية التى ألقاها د. على الدين هلال أســتاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية بكليــة الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة .

(كيفية) • فى الظواهر التى تتناولها • وهذا التحديد لمفهوم التحولات يفرض علينا تحديا علميا ومنهجيا ، اذ كيف نستطيع أن نميز فيما نلاحظه الآن من أحداث وتطورات بين ما هو تغيرات مؤقتة وشكلية ، وتحولات نوعية لهـا طابـع الاستمرار وتؤدى الى اعادة هيكلة العلاقات فى المجتمعات العربية •

ويتمثل التحدى فى ضرورة تحديد المعيار أو الاداة المنهجيـة التى تسمح لنا باجراء هذا النوع من التمييز •

وبخصوص كلمة « السياسية » فاننا نتجاوز فى مفهومنا المعانى القانونية والمؤسسية لهـا ، ونتحدث عن مضامين مستمدة من الاجتماع السياسى والاقتصاد السياسى فالسياسة فى التحليل الاخير تتجاوز احتكار الدولة للقدرة على الارغام والقمع لتشمل عمليات اجتماعية أخرى مثل تعبئة الموارد ، وتحقيق التراكم الرأسمالى والتحكم فى اعادة توزيع فائض القيمة فى المجتمع •

وأخيرا عندما نتحدث عن « العالم العربى » ، أو عن حالة بعض الدول العربية ، فاننا ننظر له من منظور مقارن ، صحيح أن الوطن العربى له ذاتيته وخصوصيته التى لا يمكن تجاهلها ، ولكنه أيضا جزء من مجتمعات العالم الثالث التى تواجه مشكلات مشتركة وتتعامل معها من خلال سياسات معينة •

فى هذا السياق يبدو أن العالم العربى يشهد تغيرا فى العلاقة بين الدولة والمجتمع ، فالدولة العربية تبدو فى مشكلة أو معضلة ، وتبدو محاصرة من داخلها وخارجها • من داخلها تشهد الدول العربية عديدا من التحديات ، فهناك التحدى الاثنى أو السلالى المتمثل فى قضية الاقليات ، وهناك التحدى السياسى المتمثل فى ازدياد المطالبة بالمشاركة

والديمقراطية ، وهناك التحدى الاقتصادى الذى يبدو فى عدم قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها التنموية ، وهناك أخيرا التحدى المعنوى والايديولوجى المتمثل فى طرح الدين كمصدر بديل للشرعية • ومن خارجها تتمثل هذه التحديات فى ازدياد الاعتماد على الخارج ، خصوصا فى مسائل الغذاء •

هذه المعضلة التى تواجهها الدولة العربية تتعلق بتحولات عميقة فى البناء التحتى للدولة ، وفى مؤسساتها وبيئتها الدولية • فكثير من الدول العربية تشهد انفجارا هائلا للسكان يضع على جهاز الحكم مسئوليات متزايدة ، وبالذات فى الدول التى قامت حكوماتها فى الستينات بالتزامات فى مجال الرفاهة الاجتماعية وتوفير فرص التعليم والتوظيف لمواطنيها ومن هنا نشأ فى الثمانينات اختلال بين قدرات وامكانات الدولة من ناحية والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية لها من ناحية أخرى واتساع الهوة بين الالتزامات والموارد ، القدرات والاحتياجات ، فقد أراد كثير من الدول العربية أن يوفر الخدمات التى تقدمها دول الرفاهة الاجتماعية دون المرور بثورة صناعية • زاد من حجم المشكلة أن حقبة السبعينيات شهدت صعودا لما نسميه الريعية السياسية والتى لم تقتصر على ظهور الاقتصاد والعادات الاستهلاكية الريعية ، ولكن أيضا تبلور ممارسات سياسة وثقافة سياسية ريعية • وجدت كل هذا فى اطار يتسم بثورة الاتصالات والمعلومات وازدياد التفاعل ومزيد من الاتجاه نحو الدولة •

كيف نفهم هذا التحول ، ونتعامل معه ؟

هل صحيح كما تذكر بعض الكتابات أن الدولة تتراجع ، وأن المجتمع يتقدم ويتوسع ؟ هذا الرأى يقوم على افتراض مؤداه الانفصال بين المجتمع والدولة ، ان المجتمع شىء والدولة شىء آخر ، وأن هناك مساحات مستقلة لكل منهما تسمح لأحدهما بالتوسع أو التقدم وللآخر بالانسحاب أو التقهقر • فهل هذا صحيح فعلا ؟ أم الاصح الانطلاق

من وجود الصلة والجدل بين المجتمع والدولة ، من هنا يكون الادق بأن الدولة تغير من طبيعتها ودورها بما يتناسب مع الضغوط الاجتماعية المستحدثة .

واذا قبلت هذا الرأى فان السؤال الذى يطرح نفسه علينا هو ما هى آليات وديناميات تلك العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع ؟ وهل يعبر هذا التغير عن عملية صميمية أو تحول كيفى طويل المدى بين الدولة والمجتمع أم أنه تعبير عن لحظة توازن مؤقتة اقتضتها ظروف مرحلية . ويرتبط بهذا سؤال آخر عن نتائج هذا التحول فهل يتطور الى شكل ديمقراطى على نمط التعددية الحزبية ، أم يؤدى الى تسلطية جديدة أم يعود الى حالة من عدم الاستقرار والعنف .

هذه الاسئلة — وغيرها — تكمن وراء عديد من الابحاث المقدمة لهذه الندوة وتفرض علينا مواجهة قضايا بعضها منهجى والآخر مضمونى .

كيف نفهم ما يحدث من حولنا فى العالم العربى ؟

ما هى مناهج التحليل التى ينبغى استخدامها ؟ ما هى أنساق التفكير والقيم التى تساعدنا على تفسير ذلك ؟ أن المناقشات التى ستشهدها هذه الندوة سوف تساعدنا على التعامل بشكل أفضل مع هذه الاسئلة .

وفى النهاية أود أن أشير بكلمة الى دلالة هذه الندوة ومعناها فهى حوار بين مجموعة من الباحثين والمفكرين المصريين والفرنسيين ، وأود أن أرحب بكل المشاركين من فرنسا كما أشكر CEDEJ ومديره د. جان كلود فاتان على التعاون المشترك الذى أدى الى عقد هذه الندوة ، والتى أرجو أن تكون نشاطا سنويا يعقد بالتناوب فى مصر وفرنسا . كما أوجه الشكر الى وزارة الخارجية المصرية على تعاونها مع المركز لعقد هذه الندوة وأخص بالشكر الاستاذ الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .





التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى

بعض مشاكل عامة

جوان كلود فاتا *

ليأذن لى السادة الحضور باديء ذى بدء بالتوجه بالشكر الى كل من كان وراء هذا اللقاء الاول من بين المشتغلين بالسياسة فى كل من مصر وفرنسا ، وفى مقدمة هؤلاء يأتى أ د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وسعادة السفير بير هانت سفير فرنسا فى جمهورية مصر العربية اللذان وضعا هذه الندوة تحت اشرافهما وقبلا المشاركة فيها بالحديث ، وأثنى بالشكر على أ د. أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة الذى استضافنا فى اطارها وشارك فى بعض أعمالنا وكذلك أ د. على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية الذى كان محركا لا يعرف الكلل وشريكا لا يتطرق اليه الملل كما أذكر بالامتنان لكل من أ. د. نازلى معوض وأ. محمد سيد أحمد وأ. د. سعد الدين ابراهيم وأ. د. حسام عيسى وأ. د. كمال المنوفى وأ. د. محمد عبد الفضيل وأ. د. حسن حنفى وأ. د. محمد سيد سعيد وأ. سيد ياسين قيامهم بالدور الهام الخاص بمناقشة البحوث أو التعليق عليها ، وأخيرا يظل لمختلف رؤساء الجلسات دورهم فى نجاح هذا اللقاء اذ أنهم مع التزامهم بالوقت المحدد لا يألون جهدا فى الابقاء على حرارة المناقشات . ان نجاح هذا اللقاء مدين لهم بالكثير .

فاذا ما انتقلنا الى الحديث عن المشاكل البحثية التى يتناولها قرابة ٢٢ بحث يتوزعون على ٨ جلسات متتالية(١) ، فاننى سوف أتجنب قدر الامكان اثارة تساؤلات كبيرة مثل الاستفسار عما اذا كانت هناك نظرية شاملة تصلح لتفسير الظواهر السياسية فى مختلف النظم ؟ أو ما اذا كان يمكن وضع نموذج تحليلى للوطن العربى دونما اشارة الى مفاهيم أجنبية وبالتحديد غربية ؟

---

* مدير البحوث بالمركز القومى للبحوث العلمية ، ومدير مركز الوثائق الاقتصادية والقانونية .

كما أننى سوف أنحى جانبا ما أعتبره بمثابة النواة الاساسية لما يجرى هذه الايام من مداولات نظرية ومنهاجيـــة ، وهى ذلك التراجع السريع للفروض الاقتصادية (أو الاقتصادوية) لحساب الفروض ذات الطبيعة الثقافية ، وأكتفى فى هذا المقام بالاشارة الى أن العودة الى رفع الايديولوجيات والشعارات وتجدد الدعوة الى دراسة اتجاهات ودلالات الممارسات السياسية قد ألقت بظلالهـــا على سائر العلوم الاجتماعيـــة والانسانيـــة الاخـــرى ، بمـــا فى ذلك علوم التـــاريخ والانثروبولوجيا والاجتماع ، وان كنت لن أستفيض فى تلك النقطة لكونها تحتل جوهـــر اسهام جون لوكا ، وفى المقابل فان اهتمـــامى سينصرف بالاســـاس الى مجموعة من الملاحظات حول مجـــالات ثلاثة ، منها ما يتصـــل مبـــاشرة بموضوع التحولات السياسية ومظاهره المختلفة ، ومنها ما يتعلق بالجانب المنهاجى لتقص تلك التحولات ودراستها ، بعبارة أخرى فاننى لن أفعل أكثر من اثارة التساؤل حول طبيعة وماهية المجتمعـــات السياسية وهـــو ما يثير بدوره مزيدا من التساؤلات والاستفسارات •

فيما يتعلق بالتساؤلات المنهاجية ، فاننى أتخير ربما بشىء من التحيز أن أتحدث عن نقطتين أساسيتين ، أولاهما تتعلق بالتصنيفات والاخرى تتصل بالمقارنات •

١ ـــ طبيعة التحولات السياسية :

لعل التساؤل عن الدولة لازال حتى الآن هو الاكثر الحاحا ، وفى هذا المقام فاننى أتبنى فرضا معينا ربما لم يتم اثباته بعد الا أنه لا يخلو من الاهمية ، ومحور هـــذا الفرض هو تلك الدولـــة التى تزود بمؤسسات تحديثية مثل البيروقراطيات القائمة على علاقات المحسوبية والجيوش المعضمة بالروح الراديكالية ، والتى جاءت فى النهاية لتفرض نفسها على مجتمعات توصف بأنها « تقليدية جديدة » •

والواقع أنه منذ الستينات لاحظ المشتغلون بالسياسة بصفة عامـــة تواتر مظاهر قوة هذا النوع من الدول ، بما فى ذلك تدعمه اداريا وتجذره

قوميا وتنامى مشروعه الاجتماعى ـــ السياسى ، بحيث أن الاتجاه السائد آنذاك لم يكن ينظر الى ما تبقى « أى الى المجتمع والجماعات الاثنيـــة الا على ضوء ما يمثله كل منهما من أهمية بالنسبة للدولة بوصفها محـــور الا على ضوء ما يمثله كل منهما من أهمية بالنسبة للدولة بوصفها محورا لمختلف الانشطة والديناميات السياسية •

ومن هذا المنطلق نشأ ما يمكن أن نعتبره نوعا من « حتميـــة الدولة كما ظهرت طروحات كثيرة وان لم تعرض للدولة كموضوع أساسى الا أنها عرضت لمـــا عدا ذلك من موضوعات من منظور ارتباطها بالدولة سواء بالسلب أو بالايجاب •

على أن هذا المنظور السالب قد أخذ فى التغير حديثا ، بحيث أنه وان استمرت الدولة تستقطب الاهتمـــام ليس من حيث تنامى قوتهـــا عبر مؤسسات الرقابة أو قوى التأييـــد السياسى أو الايديولوجيات المختلفة ولكن من حيث أن الدولة تبدو اليوم لكثير من المراقبين فى طريقهـــا الى التراجع عقب دخول عناصر جديدة فى اللعبة السياسية كانت تعتبر حتى وقت قريب غير قادرة على تحجيم صعودها •

بعبارة أخرى فان الاستقلال الذاتى للدولة ـــ وهو ما يصدق على بعض نماذج الدولة فى العالم العربى ـــ قد ظهـــر فى الواقع على نحـــو يصعب حصره ، الا أنه قد أصبح يعوض منه الثقل الطبيعى لمـــا يمكن وصفه بالمجتمع المدنى ، وهو تعبير وان اتسم بسهولته الا أنه قد يؤدى الى بعض اللبس ، فضلا على أن هناك من يفضل عليه تعبيرات الصحوات العائلية والتحالفات التقليدية أو الروابط القائمة على الولاءات الاصلية للانتمـــــاء •

والجدير بالذكر أن مظاهر تلك الصياغة الجديدة المحتملة للتوازن قد تكون مستترة أو ظاهرة ، كما قد توجد فى منطقة دون أخرى ، ومن هنا فهى وان كانت لها بعض تعبيراتها فى الدول الريعية بشبه الجزيرة العربية

الا أن تلك التعبيرات أكثر وضوحا فى ظل النظم الموصوفة بالـ « شعبوية ـ السلطوية » التى سنتساءل عنها فيما بعد •

ولكن على أى أساس ينبنى الفرض القائل بانكماش ما يسمه البعض بالتزام الدولة ويعرفه آخرون صراحة بسلطة الدولة ؟ ، ينبنى هذا الفرض على أساس تدعم الشرعيات السياسية بمرور الوقت فى أطر قومية بالاساس ، الامر الذى يعنى وجود حدود واضحة هى من نتاج الادارة ينحو مسلكها فى اعادة توزيع القيم نحو كفالة التكامل وتحقيق تماسك جديد من المراكز والاطراف ، وعلى ضوء ذلك فان التصرفات الحكومية والمطالب الاجتماعية وهى تتناسق فيما بينها وتعبر عن درجة أو أخرى من درجات التوجه فى هذا الاتجاه ، ربما تنتهى فى جوهرها الى خلق بما يمكن أن نسميه بالصيغ التوافقية القومية المتوازنة وربما المتناسقة أيضا ، كما تخف حدة الصراعات المختلفة فى الوقت الذى تتزايد فيه باضطراد أهمية قنوات الوساطة بشكلها التقليدى والحديث ، ومن ناحية أخرى فان المعارضة السياسية تتجه الى التعبير عن نفسها اما عبر الاحزاب المتمايزة عن تلك الواحدية أو المسيطرة أو عبر تيارات معينة تنبثق عن هذه الاخيرة ذاتها ، وأخيرا فان حركة الاحتجاج الاجتماعى تنقص بعض ما لها من خصائص وسوابق أيضا عبر صنوف من الجمعيات الثقافية والمهنية على سبيل المثال ، هذا الى أن التعبئة الاجتماعية تتم بطريقة مقنعة ومؤكدة أيضا •

وثمة عنصر آخر جدير بالملاحظة : ألا وهو الخاص باعمال السياسات الاقتصادية للتغيير المستمر لكل من طرائق الانتاج والمبادلات التجارية الامر الذى يمس فيما يمس أصول الاستثمار والمستفيدين من الارباح كما يشهد القطاع الخاص حركة « تستهدف احياءه ليس فقط فى الدول التى قبلت قواعد اللعبة الدولية وسمحت بحرية السوق ، ولكن كذلك فى دول مثل مصر الرئيس عبد الناصر وجزائر الرئيس بومدين والتى راهنت من قبل على اضطلاع الدولة بمهام التحديث عبر سياسات التأميم

والتصنيع ، بحيث أننا اليوم أضحينا نشهد دولا اشتهرت بقوتها لكونها من المنظم الاقتصادى أو المنتج أو صاحب العمل الرئيسى تخاطب القطاع الخاص للاقدام على المشاركة فى نشاط كانت تحتكره لنفسها فى الامس القريب •

وهنا يثور أكثر من تساؤل : ـ هل نحن بصدد اتساع الاخذ بالصيغة الليبرالية داخل أطر قومية فى الوقت الذى يجرى فيه تطوير أيديولوجية سياسية ـ دينية لتداول لتحصيل الفرائض لها محتواها أيديولوجية سياسية ـ دينية لتداول الفرائض لها محتواها المقارن رغم ارتباطها بواقع اقتصاد يتسم بالطابع المالى أكثر من اتسامه مواطنى دول بعينها ؟ ، هل تنبع تلك الاستراتيجية الجديدة من الدولة ذاتها أم عساها تنبع من المجتمع ؟ ، هل يصح القول أن جهاز الدولة هو الذى يقرر التنازل للقطاع الخاص عن كل ما لا يرغب أو ما لا يستطيع ادارته محبذا بذلك أعوانا اضافيين له من داخل الطبقة الوسطى على سبيل المثال ، أم هو المجتمع الذى ينزع عن الدولة جانبا من اختصاصاتها مرسيا بذلك الاسس الاقتصادية لسلطة سياسية يرنو اليها جاعلا من نفسه متحدثا اقتصاديا وشريكا سياسيا ؟

ألواقع أن اجتزاء التساؤلات السابقة عن سياقاتها لا يخلو من التجاوز ، وتلك لكونها تطرح على نحو ثنائى مبسط حقيقة تتميز بتعقدها ويكفى فى هذا المقام أن نأخذ فى الاعتبار الانشطة السياسية والاقتصادية الآنية لنخلص الى تداخل جوانب العلاقة بين العام والخاص التى تأتى الشروح المختلفة على تغيرها ، كما نخلص الى أن الشكل التنافسى الذى تصور عليه هذه العلاقة قد يكون نتاجا للتهوين من تلك المواقف الوسطية التى دخل ممثلوها فى تحالفات معينة داخل الدولة فضلا عن ذلك التكامل الذى نشأ بين قطاعات لها أهميتها فى حركة السوق •

أيا ما كان الامر وسواء كان الفرض الخاص بضعف الدولة هو من نتاج ارادتها أو بأثر ضغوط معينة وتدعم المجتمع فى المقابل عبر حركة

موازنة مضادة ، فان هذا الفرض يستوجب التوقف ازاءه ، وهو ما قام به « مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية » من موقعه فى الولايات المتحدة الامريكية بجعله هذا الفرض مادة لدراسات شارك فيها كثيرون ممن يحضرون هذه الندوة ، وما قامت به أكبر المراكز البحثية الاخرى فى منطقة الشرق الاوسط من دراسة هذه المقولة والعمل على اثباتها ، على أنه مما تجدر الاشارة اليه أنه رغم ذلك فان هذه المقولة السابقة لم تشغل بعد غالبية المشتغلين بالسياسة ، حيث يؤثر بعضهم تناول موضوعات بعينها قد تقل فى أهميتها النظرية أو العلمية ولكنها تتميز بجداوها الامبريقية من قبيل تأثير النظم والميكانيزمات الدولية على مستوى الشرق الاوسط ككل وعلى مستوى كل دولة من دوله على حدة .

٢ ـ التصنيفات :

أعرض فى هذه الجزئية بعض الموضوعات التى يكثر الحديث عنها وان عز الاتفاق بخصوصها ، والواقع أنه ما من تحليل يمكن أن يتم بمنأى عن القيام بالتعريف والتصنيف أخذا فى الاعتبار بوجوب تنظيم العالم الذى تخضعه للملاحظة ، على أن عملية التصنيف والترتيب هذه من الصعوبة بمكان نظرا لاختلاف خصائص القوى والممارسات السياسية وأمنية السلطة من فترة الى أخرى ومن نظام الى آخر .

وفيما يتعلق بالواقع العربى فان المحتوى الجغرافى (المغرب والمشرق) للظاهرة السياسية يعبر عن صنوف شتى من المواقف والانشطة السياسية غير المتوازنة ، وقد كان ذلك من دواعى مضاعفة الكتاب لمعايير التصنيف وبناء التقسيمات التى تخضع لظروف دراساتهم واحتياجاتها ومع تكاثر التصنيفات من فترة الى أخرى ، تكاثرت أيضا المسميات بحيث أن تلك الكثرة والتميز المضطرد فى الانظمة قد أفرز مصطلحات معينة تتسم بتمايزها واختلافها ، وهنا تجدر الاشارة الى المصطلحات التى جاء بها ماكس فيبر والتى استعان بها الكثيرون لرصد تنامى خصوصيات الدول فى مواجهة بعضها البعض ، وهكذا فالذين جاءوا بعد

فيبر استخرجوا من جديد التراث ، وأصبحوا يتحدثون عن « التراثية الجديدة » والسلطة بل والسلطنة الشعبية أيضا ، والمصطلحان السابقان بتسمية تلك التى تعرف وفق بعض التقاليد الانجلوساكسونية الحديثة بأنها « نظم سلطوية تحديثية أو محدثة » : (دول سلطوية محدثة) وهو تعريف يميزها عن كل من النظم الشمولية والليبرالية الدستورية ، ومن جهة أخرى فان المدرسة البنائية الوظيفية (التى تعانى من صعوبات كثيرة) تشير الى أن تلك النظم السلطوية التحديثية لا تؤدى وظائفها على النحو الاكمل سواء فيما يتعلق والتنشئة والمشاركة السياسية أو تجميع المصالح والتعبير عنها ، أو مؤسسة السلطة ، أو اختيار وتكوين النخبة السياسية وفق قواعد المساواة ... الخ ، ومن جهة ثالثة فان الماركسيين الجدد أو أحفاد ماركس (حسب الموقف المعرفى الذى نتخذه) يسوقون من الاحصاءات ما يدللون بها على أن النظم المشار اليها تنحو صوب الرأسمالية والبورجوازية والقيم الغربية على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وصوب الراديكالية على الصعيد الدينى ، وتظل الليبرالية بعيدة عن أن تطول وجهة نظرها السياسية على أن الملاحظ أن نسبة هامة من المشتغلين بالسياسة تأخذ على المسميات التى قدمتها التيارات الفكرية المنهاجية الثلاثة السابقة تجاوزها للخصوصيات والاختلافات بين الدول أو النظم فى اطار نفس المجموعة ، ومن هنا فلقد شهدت الستينات بداية العمل على مراجعة هذه التصنيفات من منظور يغذى ، وتوالى ظهور « المنظرين » بشكل شبه سنوى منذ وضع صامويل هانتجتون مؤلفه عن « النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة » فى عام ١٩٦٨ ، وحاولوا قدر الامكان وضع تصنيفات أكثر ملاءمة لمختلف الحقائق وخليقة بمراعاة ما يلحق بها من تطورات ، وعلى ذلك فنحن نرقب بكل اهتمام صدور الطبعة الثانية لكتاب مايكل هادسون على سبيل المثال عن الانظمة العربية ، كما أننا نأمل أن تأتى دراسة ترد على تلك التى كتبها أموس برلموتر بعنوان « السلطوية الجديدة » فى عام ١٩٨١ ، هذا الى أنه ما من دارس للعلوم السياسية على ضفة الاطلنطى الاخرى

يحترم نفسه لا يطرح رؤيته الخاصة للنماذج النمطيـة أو للمصطلحات استخدمه •

ولعله قد يكون من المناسب فى هذا المقــام أن أعرض لواحــدة من الدراسات الحديثة لريمون هاينبوش التى تصدت لنفس الموضوع تحت عنوان « نحو تحليل الدولة السـلطوية ــ التحديثيـة : ملاحظات من النموذجين السورى والمصرى » ، وكان هاينبوش قد عرض هذه الدراسة فى مؤتمر رابطة دراسات الشرق الاوسط الذى انعقــد فى بليتمــور فى نوفمبر ١٩٨٧ ، وقام فى اطار ذلك بالاعتماد على النماذج أو الانمــاط المثالية للتمييز بين أشكال أربعة من النظم السياسية ، ثم مــا لبث أن أضاف معيارا مزدوجا يقيس طبيعة التوجه السياسى (راديكالى/محافظ) ومستوى التنمية البنائية (مرتفع / منخفض) ليقدم من خــلال ذلك تصنيفا فرعيا للنظم الى : ــ

نظام سلطوى ــ شعبى / سلطوى ــ محافظ

نظام بريتورى ــ راديكالى / أصولى جديد •

وشرع هانئبوش اثر ذلك فى تطبيق تلك المعايير على حالتى ســوريا ومصر ، والواقع أننى لن أقوم بتلخيص عرض هاينبوش الذى تنــاول موضوعات القيادة والمؤسسات السـياسية والسـياسات العامـة على التوالى ، ولكنى سوف أكتفى بالاشارة الى ما توصل اليه من نتائج فى اطار الالتزام بالمنطق الذى يحكم هذه الجزئية من الدراســة ألا وهو منطق التصنيف •

لقد تناول هاينبوش مجتمعين سياسيين يقترب أحدهما من الآخر فى الظاهر وذلك وفق ما اصطلح على وصفهما به من مصطلحات ، ليثبت أنه لا يجب فقط التعامل مع هذين النظامين السلطويين التحديثيين بوصفهما متمايزين ، ولكن كذلك يجب مراعاة أن التغيرات التى لحقت بهما منــذ سنوات كثيرة وتحديدا منذ مطلع الثمانينات قد وضعت كلا منهما على

طريق مختلف ، فعلى الرغم من أن النظامين السورى والمصرى كنظامين سلطويين راديكاليين همــا من نتــاج حركتين انقــلابيتين قــام بهمــا العسكريون ، وعلى الرغم من أنهما قد نجحا فيما بعد فى تحقيق شىء من الاستقرار والشرعية وبناء الهياكل السياسية الا أن لهما من التنظيمات السياسية مــا هو خليق بانتماء كل منهمــا الى تصنيف فرعى فى اطــار تصنيفهما الاشمل الى نظامين سلطويين شــعبيين ، بحيث يمكن وصف النظام المصرى بأن « نظام كاريزمى ــ شعبوى ــ بيروقراطى » ، كما يمكن وصف النظام السورى بأن « شبه لينيى عسكرى ــ حزبى » ، ومن منظور التطور الذى يستهدفه كلا النظامين يمكن القول أن « الاصــول الجديدة » تمثل التهديد الدائم للنظام المصرى وان خفت حدته حينا بذلك التحالف بين الدولة والبورجوازية الا أنه قــد يفضى الى أحــد أشكال السلطوية ــ التكنوقراطية العقلانية ؛ وذلك على خلاف الواقع السورى الذى لم يشهد أى محاولة ليبرالية يمكن أن توسع من القاعدة الاجتماعية للطبقة الحاكمة ، الامر الذى حدا بها ينبوش الى وصف النظام السورى بأنه نظام « ما بعد التعبوية والسلطة واللينينية » بعد تعبوى ــ سلطانى ــ لينينى مع اعترافه بما يمكن أن يؤدى اليه هذا الوصف من تعقيــد وغموض •

والواقع أننى بتخيرى للمثال السابق (وله ما يماثله فى تحليــلات الكتاب الآخرين) وتناوله بشىء من السخرية ، انما أردت أن أعبر به عن اعتقادى بأننا قد وصلنا الى مــا يشــبه الطــريق المسدود فيمــا يتعلق بالتوصيف (أتكلم عن التوصيف وليس عن انطباق الوصف امبريقيا على الواقع) واستخدام المصطلحات ، ومن هنا فانه وان كان علينا أن ندرك أن الترتيب هو من أسس خصوصية الباحث فى تناوله العــلمى لشتى الموضوعات والظواهر ، الا أننــا يجب ألا ننســاق فى تصــنيفنا وراء تفصيلات قد تؤدى بنا الى تقسيمات فرعية مبالغ فيها ننشغل بها عن منطق التصنيف ذاته وأصوله الكبرى •

٣ ـ المقـــارنـــات :

تكمن الصعوبات الحقيقية فى الدراسات العربية المقارنة ، فيما يحدث على ما يبدو لى من تنافر أو مواجهة بين المجتمعات السياسية العربية وبعضها البعض ، وفى نفس الوقت ما يقوم من تقارب بيننا وبين مجتمعات أخرى من نوع مختلف ، وسوف أكتفى لتوضيح ذلك بالاشارة الى الديمقراطية كنموذج قياسى ، والواقع أن هذا النموذج الذى ازدهر فى غضون الكفاح للتحرر من الاستعمار قد شهد ردة فى أعقابها هيىء للبعض أن فيها نهاية ، لكنه ما لبث أن عاد مجددا للظهور .

وكان المحللون العرب قد تخطوا هذا النموذج وتجاوزوه لأنه وقد نشأ فى الواقع الغربى انما جاء انعكاسا لما مر به هذا الواقع من تطورات تاريخية لها خصوصيتها ، فالديمقراطية هى لحظة معينة وصلت فيها البورجوازية الى السلطة مستندة فى ذلك الى الشعوب وان تحايلت بما أقامته من أجهزة تمثيلية على اخفاء ممارستها للسيطرة الاقتصادية ومن جهة أخرى فان المحللين الاجانب قد نحوا نفس النموذج جانبا لأنهم وقد نظروا الى العالم العربى كغرباء عنه وجعلوا نصب أعينهم معايير لتقويم الديمقراطية وجودا وسوقا ، سرعان ما خلصوا الى أن تلك المعايير لا تنطبق على أى من الدول العربية حديثة العهد بالاستقلال لكونها اما سلطوية أو بيروقراطية أو أصولية أو شعوبية ، بحيث لا تجد لها مكانا فى فئتهم المقدسة ، ولئن وجدت فى رأيهم محاولات دستورية منقولة بدرجة أو أخرى عن الغرب فانها غالبا ما فرغت من محتواها ، فهناك نوع من الاستبداد الشرقى ، كما أن هناك ايديولوجية متطرفة لها أصولها الدينية ، وأخيرا فان ثمة أوليجاركية عسكرية جديدة قد تأتى لها الاستيلاء بالقوة على السلطة ، وفى هذا الاطار شخصت كل محاولة للعودة الى التقاليد على أنها تعد تعبيرا عن روح المحافظة .

ولكن حدثت فى الفترة الاخيرة مراجعة مزدوجة ، ففى المشرق شهد العالم العربى محاولات شتى لاقامة الحجة على وجود ممارسات اجتماعية سياسية ليست شديدة الاختلاف عن نظيرتها فى أوربا وأمريكا الشمالية ، ولها نماذجها بين الرباط وبغداد بما يسوغ المقارنة الديمقراطية بالمقاييس العالمية ، ولقد أثبتت كل من الجزائر ومصر أن الليبرالية ليس لها فقط جانبها الاقتصادى الذى يقوم على السماح لأصحاب المشروعات الخاصة بالقيام بمزيد من المبادرات ، ولكن لها كذلك جانبها السياسى الذى يقوم على اتاحة قدر أكبر من حرية التعبير ان لم تكن المشاركة العملية فى الحياة السياسية من خلال التعددية القانونية (مصر) والواقعية (الجزائر) ، وذلك فى داخل الحزب المسيطر ذاته ، وتقوم التجربة المغربية بدورها شاهدا على امكانية اقتران النظام الملكى بالممارسات البرلمانية والمشاركة السياسية : بل ان ليبيا تقدم نموذجا هاما ويكاد ألا يتكرر للجان الشعبية التى تعبر عن القناعة بالديمقراطية المباشرة ، ولكن على المستوى الايديولوجى قد يصح القول أن التجربة الثورية الشعبية الايرانية تقدم للعالم العربى دليلا على أن الاسلام يعبر عن المحافظة السياسية ، ومن وجهة النظر الغربية فلقد امتدت الملاحظة الى جوانب أخرى متوافقة ، فوفقا لمعايير الديمقراطية الخالصة ، يمكن للمرء أن يدرك وجود تعددية فى مصر والسودان والمغرب ، وبرلمانات تمارس عملها وتخلع على حكوماتها الصفة التمثيلية ، وعلاقات بين الدول والشعوب تقوم على أساس الرضا وتستجيب الى قيم قد لا تكون على غرار تلك السائدة فى أوربا على سبيل المثال الا أنها تشكل هياكل حامية للأفراد ودائمة ، هذا الى أن مسالك الشرعية بخصائصها المختلفة تكفلت بتحقيق الاستقرار بكل من الاجهزة والنظم ، وهناك ثانيا التناول المختلف للواقع الذى أتت على وصفه بعض والنظم ، وهناك ثانيا التناول المختلف للواقع الذى أتت على وضعه بعض التفسيرات السابقة ، باعتبار أنه يمكن فهم النظم السلطوية الشرق أوسطية على ضوء الحاجة الى أن بذل جهود اقتصادية استثنائية ، وهو ما يقتضى خصوصية معينة لعمليتى التعبئة الاجتماعية والتأخير السياسى ، وبذلك فان البيروقراطية لم تكن عيبا فى حد ذاتها ولا كان اشراف الدولة على المجتمع المدنى خطيئة فى حق الديمقراطية ، بل ان

حماية الفرد نفسه قد اقتضت شيئا من مراعاة المصالح الجماعية التى يضطلع بتحقيقها مسئولو الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية والمحلية بل لقد كتب بعض المراقبين تعليقا على العودة الى الاسلام (أى الى تسييس الدين من جديد) أنه يمكن تفسير تلك العودة لا على كونها تمثل ردة الى الوراء ولكن على أن لها ايجابياتها فيما يتعلق باعادة المساواة لتصير مبدأ أساسيا من مبادىء المجتمع المنشود ، فضلا عن موازنة شخصانية السلطات وسلطوية الانظمة ، هذا ويمكن لاسلوب توسيع القطاع الخاص فى المجال الاقتصادى أن يفضى الى آثار سياسية مماثلة ٠

لقد وجد علماء السياسة من خارج المنطقة العربية أن تغيرا محوريا قد اعتراها ، اذ قل استقطاب الوظائف التمثيلية عن توازن السلطات وفكرة النظام السياسى فى حديثهم ، وتراجعت الاولوية التى كانوا يخصون المجتمع المدنى بها وأولوا مزيدا من الاهتمام لذلك النوع من الديمقراطية الذى لا يختلف فى طبيعته عما يسود فى مجتمعاتهم السياسية وان كان يختلف معه فى الدرجة فقط ٠

وقد لا يكون من الحكمة التعميم على أساس أمر لا يتجاوز كونه مجرد اتجاه فى الوقت الحاضر ، الا أن لهذا الاتجاه تداعياته الهامة على الدراسة المقارنة بأكثر مما يبدو لنا للوهلة الاولى ، وذلك بعد أن استعيض عن المعايير المانعة التى أسهمت غير مرة فى استبعاد الباحثين الغربيين للمجتمعات العربية من ساحة العالمية لعدم ديمقراطيتها ، بمعايير أخرى للتكامل تعترف بقابلية الشرق الاوسط للمقارنة ولا شك أن هذه الآثار سوف تثرى حقل الدراسة المقارنة وعالمية العلوم السياسية بأسرها ويستدعى الاتجاه السابق تعديل حياد جماعة الباحثين ٠ حتى الآن لم يكف الباحثون من خارج المنطقة العربية على النظر الى دولها أو مجتمعاتها بعين واحدة بينما عينهم الاخرى على دول الاصل الدينى والاكاديمى أيضا ، كما أن دراساتهم لم تسع الى افادة المجتمع محل الدراسة والى افادة مجتمع الدارس أو المراقب أو المحلل وخصوصا

المطالب فى اطار مجتمعة وطالما كان الاسلوب المتبع يقوم فى الاساس على ابراز أوجه الاختلاف فلقد اهتم الباحث الاجنبى بمعايشة أجنبية عن موضوع الدراسة ، وذلك أن فكرة تجربة الباحث اتبهت ولا شك اذا لم يكن موضوع الدراسة يعتبر مختلفا من حيث الجوهر أو كان مستوعبا فيما هو عالمى ، بعبارة أخرى فان المشكلة التقليدية التى يثيرها التساؤل حول أى اللغات العلمية هى التى يجب استخدامها حال البحث والملاحظة (لغة موضوع الدراسة أو لغة الباحث) وان لم تختفى تماما الا أن وقعها على النفوس يخفت ويقل ٠

*

**

***

تلك كانت بعض عناصر النقاش التى من شأنها تقريبنا مما يصنع علم السياسة : فالموضوعات هى الايديولوجيات والمؤسسات والقوى السياسية وعلاقات بالسلطة وعلاقات التبعية على المستويين الداخلى والخارجى فى المجتمعات فضلا عن الفروض والمناهج وطرائق الاثبات المختلفة ٠٠ ونحن فى النهاية نأمل فى أن ينتهى بنا ما يجمعنا ويفرقنا فى آن واحد الى أكبر فائدة للبحث العلمى وفهم أفضل للتحولات السياسية فى العالم العربى ٠

هوامش

(١) نوقشت الابحاث التالية :

- التغير السياسى وأزمة الدولة العربية المعاصرة : ــ نظريات وممارسات ٠
- تغيرات وتحولات في الحياة السياسية ٠
- اشكالية الشرعية في النظم العربية ٠
- النتائج السياسية والاجتماعية لهجرة وانتقال الايدى العاملة ٠
- الدولة والمجتمع في مصر ٠
- الحركات الدينية في مصر والمغرب العربى ٠
- التحولات السياسية ونظم القيم ٠

* * *

أولا

الاقتصاد ضد الثقافة ، فى تفسير الديناميكيات السياسية

جان لوكا

الاقتصاد ضد الثقافة

فى

تفسير الديناميكيات السياسية

جان لوكا *

يمكن القول بأن التضاد بين الاقتصاد والثقافة يشبه ذلك القائم بين المدينة والقرية • فمنذ حوالى ٢٠ عاما ، تمت اعادة النظر فى القطيعة الجذرية بين القرية والمدينة لتحل محلها رؤية تضعهما على محور متصل واحد وذلك على اعتبار أن دراسة أنماط العلاقات القائمة أكثر صوابا من دراسة أنماط من المجتمعات (PAHL ١٩٦٨ ، LAPIDUS ١٩٦٩) • كما أن الفرضيات التنموية التقليدية التى ترى فى التحضر أحد عوامل التعبئة الاجتماعية والسياسية LERNER ١٩٥٨ ، DEUTSCH ١٩٦١، HUNTINGTON ١٩٦٨) قد اهتزت أمام نتائج الابحاث التى أوضحت أن تغيرات مشابهة تتم على مستوى القرية وأن مفاهيم الجماعة الحضرية أو الريفية ليست ذات فائدة تحليلية مؤكدة فى دراسة التنمية السياسية ANTOUN و HARIk ١٩٧٢ ، HARIk ١٩٧٤ HOOGLUNO ١٩٨٠ ، NORTON ١٩٨٧ وآخرون) وعلى الرغم من ذلك فان الفصل بين القرية والمدينة لايزال قائما وبشدة سواء فى التصورات الايديولوجية للنخب (LECA ١٩٨٠) أو فى التصورات المعاشة للافراد • ويصدق ذات الامر على التضاد بين الاقتصاد والتفسير الاقتصادى من جانب والثقافة والتفسير الثقافى من جانب آخر • فأشد الماركسيين اقتصادية ووظيفية لا يقبل اليوم بعد الثقافة ضمن البنى الفوقية ، مما يعنى ضمنا أن موقعها هو فى اطار علاقات الانتاج (COHEN ١٩٧٨ و١٩٨٢)(١) •

كما أن عددا من منظرى فكرة الاختيار العقلانى يقبلون بفكرة وجود حالات للاعتماد المتبادل ، لا تتوقف فيها تفضيلات الفرد على حساب

* أستاذ ، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، باريس •

المصلحة المادية ولكن على عمليات التنشئة والتكيف (ELSTER ١٩٨٢) كما أن عددا من أصحاب التفسير الثقافى — أو الذين يوصفون بذلك — لا يترددون فى الاعتراف بالدور الحاسم لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة (GEERTZ، ١٩٧٧) ورغما عن ذلك ، فان ثمة تعارض يفرض نفسه على لغة المثقفين بين أولئك الذين ينظرون الى العالم — والعالم العربى ضمنا — كثقافة واحدة أو ثقافات عدة وقيم ودلالات وأولئك الذين ينظرون اليه كمنظومة فعاليات مادية •

وقد تفتح هذه الملاحظة الباب أمام قضايا هامة على صعيد الابستمولوجيا وعلم اجتماع العلوم الاجتماعية • على أن الغرض من هذه الدراسة أكثر تواضعا ، وهو ينصب على تحديد الاشكاليات التى تطرحها كل من المداخل الثقافية والاقتصادية وتحديد أوجه الاختلاف بين هذه الاتجاهات ، مع تمييزها عن ثقافات أخرى قد لا تتطابق معها الا جزئيا ، ثم ضع أشكال البحث التى يمكن من خلالها الى التقريب بين الاتجاهين أو الدمج بينهما •

أولا : عرض المشكلة :

تقوم العلوم الاجتماعية — كسائر العلوم الاخرى — ببناء موضوعاتها من خلال رصد المشكلات واعداد فرضيات مفسرة ، يتم بعد ذلك اخضاعها للتجريب • على أن ما يضع خصوصية العلوم الاجتماعية هو أن هذه الموضوعات يتم بناؤها اعتبارا من واقع معين ، أى علاقة البشر بالطبيعة وببعضهم البعض • وهو واقع يتحدث عن نفسه وله تاريخه ويملك تصورا لذاته • هو بمعنى آخر واقع يبنى نفسه كموضوع متجدد يفرز باستمرار دلالاته ومساراته التاريخية • فالتاريخ ليس حكرا على الباحث فحسب • واذا كان هذا الموضوع هو أساس علم اجتماع المعرفة الذى يقول بالتاريخية وبالموقف الاجتماعى للباحث ومكانه ضمن الابنية والعمليات الاجتماعية (٢) ، فان لموضوع العلم الاجتماعى ذاته

تاريخ • وبهذا المعنى فان العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تكون الا علوما للثقافة ، يفرز موضوعها المعرفة الذاتية به وله غاياته الخاصة وكثير ما يكون العلماء نتاجا أو جزءا من هذا الموضوع[٣] • ومن هنا فان مجرد التعرف على موضوع ما وطرح سؤال « ما الذى نحن بصدده » بغض النظر عن أية فرضيات تفسيرية ينطوى فى حد ذاته على دلالات بالغة الاهمية وقد يكون موضع جدل ومعارك وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال تعريف « الاسلام » كموضوع للدراسة الانثروبولوجية (EL-SEIN ١٩٧٧ ، GILSENAN ١٩٨٢ ، ASA ١٩٨٦) وتصنيف ايديولوجيات العالم الاسلامى المعاصر HADDAD ١٩٨٢؛ LAWRENCE ١٩٨٧ SHEPERD ١٩٨٧) أو استخدام بعض المفاهيم لاغراض يفترض أنها وصفية بحتة « كالمجتمع المدنى » (TURNER ١٩٨؛) أو السلطانية الجديدة (BILL LEIDEN ١٩٧٢) وهى مفاهيم ظهرت فى اطار العلوم الاجتماعية الغربية • على أن الامر يصدق كذلك بالنسبة للمفاهيم التى ظهرت فى اطار الفكر السياسى العربى الاسلامى • وعلى أية حال فان حيوية الجدل وسعى كل طرف لاستبعاد الآخر ، يوضح أن ما يجرى فى هذه المرحلة — التى قد تبدو تمهيدية — يفوق بكثير مجرد التسليم بوجود حقيقة امبريقية لا سبيل الى التشكيك فيها •

ذلك هو ما يفسر صمود الاقتراب الثقافى فى مواجهة بعض الاتهامات كالمثالية واهمال السياق والتاريخ والاحكام القيمية الصريحة أو الضمنية• ذلك أنه عندما يتحدث موضوع البحث عن نفسه ، يكاد يستحيل على الباحث أن ينظر الى الثقافة باعتبارها مجرد شفرة لتفسير السلوك والابنية ، بحيث تتحول الى سبب لهذه الموضوعات وذلك أيا كان يتصوره أو يشوه من مضمونه •• وهو تشويه لا مفر منه الى حد بعيد مادام العالم يجاذف بتفسير الخطاب ولا يكتفى بترديده[٤] •

وتطرح على العلوم الاجتماعية صعوبة اضافية اذا ما جعلت من التغير موضوعا لها • وهو ما يعنى الاخذ فى الاعتبار بالتاريخ ومعالجته

ليس كسرد وانما كموضوع لتطبيق القواعد السوسيولوجية سواء أكانت تطورية أو وظيفية أو نظمية أو استراتيجية • ويوضح BOUDON RAYHOND بشكل مقنع (BOUDON ١٩٨٤) ان مشكلة نظريات التغير الاجتماعى ، ومنها تلك التى تدرس التغيرات السياسية ، تكمن فى أن هذه النظريات تعالج ثلاثة أنواع من الأسئلة دون أن تفصل بينها •

١ — أسئلة يمكن التأكد من صحة اجاباتها أى خاضعة لاختبارات يمكن مناقشة قواعدها واجراءاتها ونتائجها بشكل منظم وتشكل اضافة فى اطار الجماعة العلمية وهى التى يسميها بودون « بالاسئلة العلمية » •

٢ — أسئلة يمكن التوصل بشأنها الى اجابات غير مؤكدة ولكنها مجدية ومفهومة وهى « الاسئلة المحتملة » •

٣ — أسئلة لا يمكن التوفيق بين اجاباتها وهى « الاسئلة الميتافيزيقية » •

أن هذه الانماط الثلاثة من الاسئلة على درجة واحدة من الاهمية ولا يمكن المفاضلة بينهما وانما يتعين تمييزها • ووفق BOUDON فان التضاد بين الاقتصاد والثقافة ينتمى الى النوع الثالث • فالاجابات التى يطرحها تتخذ شكل قوانين عامة تنطبق على قدر غير محدود من المعطيات • وهى تؤمن لمن يتبناها اتساقا نفسيا كليا على أن ذلك لا يضمن صحتها فى كل الحالات •

أن ملاحظة BOUDON التى قدمت بشكل مبسط تساعد فى فهم واحد من تناقضات علم السياسة فى تطبيقه على العالم العربى • وأن الشاغل الاساسى لهذا العلم هو التغير ولهذا الاهتمام مبرراته الموضوعية والتى يمكن التأكد منها•وهى تتمثل أساسا فى النمو الديموجرافى والتعبئة الاجتماعية وما أسماه MICHAEL HUDSON بالبحث عن الشرعية (HUDSON ١٩٧٧) • على أن فقدان نظريات التنمية السياسية

لمصداقيتها دفع بالدراسات السياسية للعالم العربى الى التأكيد على ما أسماه طلال أسد « بالطبعة الاجتماعية المحددة سلفا » (DETERMINATE SOCIAL BLUE PVINT ASAD ١٩٨٦) قاصدا بذلك اختزال التغير الى تراجيديا اجتماعية متكررة • ويمكن فى هذا الصدد الاشارة الى لجوء علماء السياسة لدراسة فترات تاريخية ممتدة فى الوقت الذى تعانى فيه الدولة من حالة الازمة • وفى المقابل ، فانه قبل ربع قرن وفى حين كانت هذه الدول تشكل صيغتها السياسية ــ أو ما بدا كذلك ــ فقد تم تجاهل هذا التاريخ وانصب الاهتمام على الحقبة الاستعمارية أو على القضايا الاقتصادية والمؤسسية القائمة • ولا عجب أن تظهر أو تعود الى الظهور مفردات « كالصحوة و الاحياء و السلطانية الجديدة »(٥) • وأن تظهر على الجانب الاقتصادى مفردات « كنمط الانتاج الرعوى » (TURNER ١٩٧٨) أو افتقاد التنقل (١٩٨٤ SCHEMEIL ; CHATELUS LUCIANI ١٩٨٧) •

وقد يعتبر BOUDON أن هذه المخطوطات ميتافيزيقية ما دامت تسعى لاعطاء معنى كلى وواضح لعدد من المعطيات والمواقف العملية المختلفة • وقد أعترف من جانبى بأن تلك المفاهيم هى استجابة لرغبة علماء حيارى فى التثبت بقدر من التوازن النفسى فى مواجهة واقع متغير وغير منضبط على أن المشكلة لا تكمن فى رأيى فى كيفية التخلص من هذه المفاهيم وانما فى كيفية استخدامها كأساس لحساب مختلف الاحتمالات والقوانين المشروطة ولتفسير مجموعات محددة من المعطيات ، فضلا عن حساب تكلفة هذا الاستخدام • فكل من التفسير الثقافى والتفسير الاقتصادى كسابقتهما المثالية المادية ، وأبناء عمومتها البنائية / التاريخية ، يعد نموذجا للفهم يصعب على الباحث التخلص منه بقرار ارادى كخلع قميصه(٦) •

ان ما يمكن تحديده هو مجالات البحث التى قد تنطبق عليها هذه النماذج •

ففى مجال علم الاجتماع السياسى ، ينصب الاهتمام أساسا على العلاقات بين البنية الاجتماعية والصيغة السياسية • حيث يقصد بالاولى تخصيص الموارد النادرة والمثمنة والهوية والتداخل ونفوذ وثراء المجموعات المستفيدة أو المحيطة وذلك أيا كانت أنماط تشكل وتفصل هذه المجموعات •

أما الصيغة السياسية فيقصد بها أشكال الضبط وحل الازمات والشرعية التى يتم اعمالها فى اطار جماعة كلية • واعتبار أن هناك علاقة ما بين « التضافر الاجتماعى للمصالح » و « البعد الاخلاقى للسلطة » أو مشروع تماما سواء أكانت هذه العلاقة سببية أو وظيفية أو نظمية • فعل الجانب الاولى تطرح أسئلة : من هو المستفيد ومن الخاسر فى اطار البنية ؟ وتطرح من الجانب الثانى أسئلة حول صاحب الحق والقدرة على السيطرة على العملية السياسية وعلى من يفرض واجب الطاعة وما هو مضمون قواعد اللعبة وما هى نتائج القرارات •

أن مجموعتى الاسئلة يمكن الفصل بينها تحليليا بداية • على أن موضوع البحث السياسى هو تحديدا دراسة الصلات بين هذه الاسئلة فى الحالات موضع البحث • ففى كل نظام سياسى(٧) تفصل بين هاتين المجموعتين من المحددات • فالمصالح(٨) تسعى لايجاد تحالفات أوسع وتسعى بناء على ذلك للحصول على الخضوع الواجب تجاه السلطة أو التلاعب به • ويسعى النظام من جانبه لفصل المصالح المشروعة عن سائر المصالح والاعتراف لاصحابها بسلطة خاصة • لذا فانه يمكن القول بأن كل مجتمع يشهد « شرعنة سياسية للمصالح » « وتضافرا اجتماعيا للسلطة » • حيث تسعى المصالح الى الاستئثار بالسلطة باسم وحدة المجتمع كله • كما أن السلطة السياسية تساندها مصالح خاصة • وبناء على هذا فانه فى دراسة العلاقة بين البنية الاجتماعية والصيغة السياسية ينبغى أن ينصب اهتمام الدراسات المعنية بالتغير على العمليات والفاعلين ، كيف تتشكل الهويات الجماعية ؟ وما هى الهويات التى تكتسب دلالة سياسية متميزة ؟ ومن الذى يستجيب للتعبئة أو يخضع لها وما هى

القضايا محور التعبئة وما أهدافها ؟ ثم ما هى نتائجها وما هى السياسات التى يقع عليها الاختيار ؟

وفى داخل هذا الاطار العام(٩) فان القضايا الامبريقية التى يدور حولها كل بحث تتنوع • فقد تشمل الاحداث والسلوك الفردى والجماعى وأشكال التنظيم والتصورات والنواتج السياسية وكيفية انتاجها • كما أنها قد تعنى بدراسة مجموعة القواعد ــ أى الانظمة ــ والتفصل بين مستويات مختلفة كالمحلى والاقليمى الادنى من القومى والقومى والاقليمى فوق القومى والدولى • وقد تعنى أيضا بدوائر مختلفة كالعائلية والدينية والثقافية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية • ان الباحث يقوم بصياغة هذه الدوائر والمستويات كفئات تحليلية محددة سلفا يتم بناؤها استنادا الى ما يعرفه الباحث عن الواقع والى ما يفترضه فى هذه الفئات من صلاحية فى ابراز موضوعه • على أن هذا لا يعنى أن الفئات تتواجد واقعيا فى وعى الفاعلين • فالى أى حد يساعد التعارض بين الاقتصاد والثقافة على الصياغة الصحيحة لقضايا البحث أو يعرقل هذه الصياغة ؟

ثانيا : الاشكاليتان

يمكن القول بشكل مبسط أن الاقتراب الثقافى(١٠) يشدد على أنظمة الادراك والتصنيف واضفاء القيمة ليس باعتبارها موضوعا للتفسير فحسب بل مبدأ مفسرا فى ذاته • أما الاقتراب الاقتصادى فيركز على الموارد الاساسية التى تتم من خلالها مأسسة القيم وتوضيحها وذلك من خلال تحليل العمليات غير الواعية للانتاج الاقتصادى واعادة الانتاج الاجتماعية(١١) • ومن المفهوم فى هذا الاطار أن القيم لا توجد أولا يمكن على الاقل رصدها فى ذاتها « معلقة فى الهواء » لكنها ترصد من خلال ترتيبات اجتماعية ويتشابك هذا الجدل مع جدل آخر وان كان لا يتطابق معه • وهو ذلك الجدل الدائر بين من يؤكدون على أولوية الهوية الثقافية أيا كان وضعها وتوجهها وسواء أكانت دينية أو عرقية(١٢) مثلا ــ لتفسير

أشكال الصراع والفصل السياسى ، وأولئك الذين لا يرون فى الهوية الا نتاجا لميكانزمات الصراع الاجتماعى المنبثقة عن البنية الاقتصادية العالمية أو الاقليمية أو عن الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة • وسوف نقتصر مؤقتا على النقاش الاول •

ولتحديد الافكار فسوف أعرض دون تعليق مفصل عددا من الاقتباسات سواء العامة أو المطبقة على المنطقة والتى توجز فى رأيى التضاد الذى أسعى لتوضيحه ، حتى وان كانت تتناول موضوعات متباينة وتدور فى سياقات مختلفة ، ثم أطرح بعدها أمثلة أكثر تحديدا للاقترابات المختلفة وكيف تتخذ موضعها فى مواجهة ثنائيات أخرى •

أما عن « التفسير الاقتصادى » لتلافى الاحالة التقليدية الى مقدمة ماركس فى المساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى (١٨٥٩) فسوف نختار صيغة جرامشى وهى أكثر تحديدا وان كانت أقل وضوحا فى آن واحد • حيث يقول « ان طبقة تتبنى بعض شرائحها مفهوم بطليموس عن العالم قد تمثل رغم ذلك وضعا تاريخيا متقدما من الزاوية العملية ، أى من زاوية وظيفتها الاقتصادية والثقافية • (GRAMSCI ١٩٦٦ ، ص ١٤٩) ويوضح السياق أن جرامشى يقصد بالوظيفة الثقافية دور التعبئة السياسية وشرعته الافعال • أما لويس دومون فيعرف الاقتراب الثقافى بالنفى قائلا : « أن أسلوبا آخر من أساليب الانغلاق على الذات ، هو افتراض أن موقع الافكار والمعتقدات والقيم وبكلمة واحدة الايديولوجية هو موضع ثانوى ويمكن تفسيره بجوانب أخرى من المجتمع أو اختزاله الى هذه الجوانب (DUHONT ١٩٦٦ ص ١٥) • وقد يتفق عدد من الاقتصاديين حول هذا التعريف أما الاقتصادى توماس سويل فيقدم تعريفا موجبا وموسعا للتفسير الاقتصادى موضحا « أن النتائج الملموسة للاختلافات العنصرية والعرقية والثقافية والتى تظهر فى صورة سلطة عسكرية أو رفاهة اقتصادية أو نسبة وفيات تشكل الجانب الاكبر من التاريخ البشرى • فاختلاف المهارات والطبائع والتوجهات ليس مجردا من الدلالات وهو يفرز نتائجه فى كل لحظة (SOWELL ١٩٨٣

ص ١٩) ولا شك أن كافة أنصار التفسير الاقتصادى يرفضون مثل هذا التعريف الا باعتباره وصفا معمما ، كأن يقال مثلا أن الفرنسيين بمبيدون ضع الجنب • ويشار فى هذا الصدد الى ملاحظة لا تخلو من غرابة • فأكثر المواقف تطرقا فى الدفاع عن الاقتراب الثقافى هى التى يتبناها الاقتصاديون فى مجالاتهم شرح التطور التكنولوجى والتنمية الاقتصادية • وذلك بالمقارنة بمواقف علماء الانثروبولوجيا الذين يجتهدون لتفسير أساليب شرعته النظام الاجتماعى • ويبدو الامر كما لو كان بعض الاقتصاديين عجزا منهم عن ايجاد تفسيرات فى مجالات بحثهم ، يجدون خلاصهم فى الثقافة ، فى حين أن الانثروبولوجية وهم أكثر خبرة فى مضمار التفسير الثقافى للظواهر ، يبدون حرصا وتحفظا أكبر نظرا لتمرسهم فى هذا المجال •

ويمكن ايجاد اقترابات مناظرة فى التحليلات الدائرة حول العالم العربى • كالتمييز بين المعتدلين والمتطرفين • ويلاحظ أنه باستثناء بعض الحالات فان الاقتصاديين بعيدين عن هذا المجال الذى يمثله علماء التاريخ والانثروبولوجيا • وبوسعنا أن نشير هنا الى أحد الامثلة المعتدلة فى أكثر صورها بساطة • « المعارضة فى العالم الاسلامى قد استندت على مر العصور الى الخطاب البتولوجى بشكل طبيعى وتلقائى تماما كما استعارت المعارضة الاوروبية من المصدر الايديولوجى LEwLS ١٩٨٤ ص ١٦) والمقصود بالايديولوجيا هنا ، هو الايديولوجية الحديثة العلمانية التى ارتبط ظهورها بتراجع « التفسير الغيبى للعالم » désenchantement du monde

وفى هذا المثال ، فان الاشارة الى استقلالية الانظمة الرمزية للدلالة لا تصحبها علاقة سببية ترجع الصراعات الاجتماعية الى الثقافات • فهذه الابنية تتولى صياغة الشكل لكشف ليست عاملا حاسما[١٣] • ومن المفارقات ، أن الكتابات العلمية لا تحوى الا أمثلة قليلة ونادرة للاقتراب الثقافى فى صورته المتطرفة[١٤] وذلك باستثناء تلك التى تبعث

فى اعادة انتاج نمط موحد لعلاقات السلطة (SHARBI ١٩٦٢ LEIOE NBILL ١٩٧٤ ، BERGER ١٩٧٦) •

وفى تحليله للحركات الشعبية الحضرية فى آسيا الاسلامية فى القرون الوسطى ، يعطى كلود كاهن مثال بالغ الدلالة على هذا الاتجاه حيث يقول أنه « فى مجتمع تكون فيه شريعة الله تحت حماية الجماعة ولا تكون صادرة عن الحاكم المناط بتنفيذها فان الدولة لا يمكن الا أن تكون بنية فوقية غريبة عن المجتمع خاصة وأن الحكام يضطرون الى اتخاذ اجراءات مناقضة للشرع • وهو ما يزيد من أهمية انتشار أشكال التضامن والحماية غير الرسمية » (CAHEN ١٩٥٨ — ١٩٥٩) • وتلخص هذه الصيغة جوهر النظرة التقليدية لوضع الظاهرة السياسية والقانون والدولة GRUNEBAUM والتى يواصل علماء السياسة تفكيرهم فيها (انظر BADIE ١٩٨٧) • وفى المقابل فان الاقتراب الاقتصادى أو بالاحرى اقتراب الاقتصاد السياسى ، يظهر فى مثال لجون ووتربرى « آن الوضعية المصرية قد أبرزت لى الملامح المشتركة بين دول العالم الثالث وهى ملامح تغطى جزئيا على دلالة الاختلافات الثقافية عامة وتلك المرتبطة بالثقافة السياسية على وجه الخصوص • وليس هذا بالاعتراف الهين على النفس بعد أن خصصت كتاب لدراسة المحددات الثقافية للسلوك السياسى فى المغرب •• أما مصر فيبدو أنها سجينة نوعين من القيود يحدان بشدة من تنوع البدائل المطروحة أمامها ويتعلق الاول بالتشكل الاجتماعى الاقتصادى والثانى بتبعيتها للمصادر الخارجية سواء فيما يتعلق برأس المال أو التكنولوجيا أو الاسواق أو السلاح (WATERBURY ١٩٨٣ ، ص ٤) •

١ — تنوع مداخل الاقتصاد السياسى :

تجدر الاشارة بداية الى أن مداخل الاقتصاد السياسى لا تنتمى بالضرورة الى الماركسية •

(أ) وأكثر هذه المداخل بساطة ــ وهو لا يستند الى الماركسية حتى وان استعار بعض مفرداتها ــ هو ذلك القائم على اعتبار « السياق الاقتصادى » بمثابة متغير أساسى تحدد فى مواجهة ردود أفعال واستراتيجيات الافراد والجماعات والتجائهم الى مختلف الاطر المرجعية • ولا يحتاج الامر فى هذه الحالة الاستناد الى مفاهيم كنمط الانتاج أو المادية التاريخية أو حتى الصراع الطبقى •

والمقصود هنا هو اللجوء الى هذه المفاهيم بوصفها مفاهيم ضابطة للظاهرة التاريخية وليس مفاهيم أمبريقية تسمح بالملاحظة وأحيانا يكفى التعرف على ظاهرة واحدة فى فترة تاريخية محددة لكى تصبح مفسرا لهذه الفترة • وعلى سبيل المثال فان كتاب فؤاد عجمى ــ الذى ينظر اليه كتحليل ثقافى متميز ودعوة الى النهضة الثقافية ، يتبنى بالكامل أشكالية الرد على نمو الرأسمالية على الصعيد العالمى • فهو يستشهد بقول على مزروعى MAZRUI الذى يرى « أن برميل البترول والهلال مرتبطان وأن أكتوبر ١٩٧٣ كان بعثا للاسلام» وينقل عن أرنولد هوتنجر HOTTINGER « أن عناصر الشرعية الحاكمة فى السعودية ينظرون الى المملكة كمصنع لصناعة النقود ، على حين أن تكساس أو كاليفورنيا هى وطنهم الحقيقى » وينقل عنه والرشتين WALLERSTEIN أرتباط التوسع الرأسمالى والنمو غير المتكافىء للنظام العالمى وصعود مطالب التمايز بين جماعات يزداد اندراجها فى اطار هذا النظام • وتوضح هذه الامثلة المختلفة أن عجمى يرى فى التطور الاقتصادى المحرك الاول (AJAMI ١٩٨١ ص ١٧٢ ــ ١٧٥) • أما أن كتابه لا يتعرض عمليا لجوهر هذا التطور ، فذلك لأن التطور الاقتصادى هو بمثابة سياق ومبرر فى آن واحد • على أن ذلك لا يغير من جوهر القراءة الاقتصادية للكتاب[١٥] • وفى هذا الاطار فانه ينظر الى الثقافة بوصفها : شفرة CODE تلبى حاجات الاتساق والاستقرار النفسى فى اطار المشكلات التى يواجهها كل من المجتمع والفرد • واذا كانت هذه المشكلات متزامنة

(ديمقراطية / تنمية / عدالة / تغير تكنولوجى / علمنه) فان الحركات الاحتجاجية أو الاصلاحية ، تستخدم شفرة أميل الى التبسيط واعتماد مفسر أحادى (DESSOUKI ١٩٧٣ ، ١٩٨١) •

(أ) فالفردية النفعية تفترض أن كل فرد قادر على الاختيار العقلانى فى سياق معين وبناء على القيمة التى قد يحصل عليها وامكانية ذلك (HOMANS ١٩٨٧ ص ٢١) أن مثل هذا التفسير بتركيزه على الخيارات المتاحة ضمن سياق معين ، لا يلقى قبولا كبيرا فى المنطقة العربية • فهو يبدو جامدا ومحدودا فى تحليله لحركات اجتماعية وقرارات سياسية جرت العادة على النظر اليها بوصفها معبرة وعاطفية أكثر من كونها اجرائية أو عقلانية الا أن ذلك قد يكون مجرد وهم[١٦] فمثل هذا التحليل الاخير ينطبق بالفعل على شرح عدد من السلوكيات الاجتماعية الاقتصادية العقلانية • وقد أوضحت بناءا على ذلك أن نمو القطاع الخاص فى « الدول القومية الثورية » أو الدول التوزيعية التى تتميز بظهور طبقة وسطى جديدة ــ والجزائر خير مثال لها ــ يمكن تفسيره على النحو التالى :

١ ــ الاتجاهات المتناقضة التى ينطوى عليها مبدأ اعادة التوزيع • فاعادة التوزيع مطلب مشترك لكل من التطلعات الصاعدة والمطالبين بالعدالة • لكن مضمونها يختلف تبعا للمعبرين عنها « فالطبقة الوسطى العليا » التى اقتطفت بالفعل أول ثمار اعادة التوزيع ، سوف تسعى الى تحسين نوعية وكمية الاستهلاك فضلا عن ضمان اعادة انتاجها لذاتها بنقل ارث مادى ــ أى عقارى ــ وثقافى ــ أى شهادات تفتح الطريق أمام الترقى المهنى ــ لأبنائها • أما عن سائر شرائح السكان ، فهى تطالب بذات الشيء ولكن على مستوى أقل تواضعا ، مما يغير من نوعية الطلب • فالعمل هو المطلب الاول لاولئك الذين لا تسمح لهم دراستهم بالتطلع الى منصب وهو يلبى الحد الادنى من تطلعاتهم ، وهم من الاحصلين على شهادات جامعية لا تلقى قبولا أو من الذين لم يستكملوا تعليمهم وفى هذا الاطار فان التفضيل يتجه الى العمل ذى الاجر المنتظم

والذى قد سمح بعد ذلك بانشاء مشروعات صغرى • ويأتى بعد ذلك طلب الاستهلاك الموسع لسلع أساسية تدعم الدولة أسعارها • وهكذا فانه لكى تتم للاستجابة للنوع الاول من الطلب يتعين على الدولة أن تزيد من اتساع وتنوع سوق السلع المنقولة والمستهلكة فى حين أن الاستجابة للنوع الثانى من الطلب تتطلب توسيع وتنويع سوق العمل • ويصعب أن تنجح الدولة فى القيام بالعملين فى آن واحد ، لأن الوظائف التى تخلق للاستجابة للنوع الثانى من الطلب لا تنتج اسلع التى يتطلع اليها النوع الأول •

٢ ــ أن الاتجاه الى الانفتاح على القطاع الخاص يبدو وكأنه محاولة للخروج من عنق الزجاجة فليس من المستبعد أن ينجح أصحاب الشركات الانتاجية الخاصة والسلع والخدمات فى تعبئة الادخار المحتمل وخلق الوظائف وتطوير القدرة الشرائية واستيفاء الطلب على الاستهلاك فى آن واحد • ان ما تحلم به « النظم الاشتراكية » هو شركات خاصة تحميها الدولة وتساندها وتتيح لها الحماية داخل السوق الداخلى وذلك فى مقابل دفع هذه الشركات لضرائبها وحتى وان كانت حماية السوق الداخلى تقتضى ضمن ما تقتضى احتكار الدولة للتجارة الخارجية وهو ما يعد عائقا أمام رجال الاعمال • أن تتشكل براجوازية خاصة تابعة الدولة ، وموجهة أساسا للسوق الداخلى قد يكون أحد عناصر الاستقرار السياسى ، فالنظام ليس بحاجة الى تصدير السلع المصنعة مادام يكتفى بتصدير الطاقة ويمكنه اذن أن يتفادى المواجهة المباشرة مع السوق العالمى والتى قد تهدد قاعدته السياسية • على أنه حتى بفرض ظهور طبقة من رجال الاعمال بمضى الكلمة ، قادرة على الايفاء بحاجات السوق الداخلى ، فان لذلك تكلفة سياسية ، وهى التى تتمثل فى انكشاف البيئة الاجتماعية لهذه الطبقة وبروز التمايزات التى تكشف عن الفئة القادرة والتى كانت حتى الآن مختبئة فى عباءة جهاز الدولة • ويزداد الامر خطورة اذا أدت المديونية الخارجية وضغوط المصارف الاجنبية الى ضغط نفقات القطاع العام ومنعه من القيام بدور « اعادة توزيع ما تبقى » وهو

الدور الذى أداه بخلق وظائف عامة غير انتاجية ولكنها منتجة لحد أدنى من الرضاء الاجتماعى •

(ب) ان مثل هذا التحليل يقترب الى حد كبير من المحور الثانى للمدخل الاقتصادى وهو ذلك القائم على الطبقات وان كان يظل فى اطار تبنى معركة السياق الاقتصادى فهو يركز على « القيود الطبقية التى يتعرض لها النظام » ويصبح بذلك وسطا بين المدخل النفعى القائم على حساب المصلحة ومدخل الطبقات الذى يركز أولا على «العلاقات الطبقية». فالقيود الطبقية تفترض أن مصالح طبقية عامة تعمل أثرها على الحكام والانظمة وقادة الفعل الجماعى ، دونما أن تتشكل هذه القيود بناء على مصالح طبقية محددة أو أن ترتبط بها • ولقد أوضحت أن جهاز الدولة الجزائرى عام ١٩٦٤ لا يمكن أن ينظر اليه باعتباره مرتبطا بطبقة أو بمجموعة من الطبقات طالما أن المبدأ الحاكم لعلاقة القيادة السياسية بالبنية الاجتماعية لم يكن مرتبطا بالموقع من عملية الانتاج وانما على استبعاد المميزات المحورية للمجتمع البرجوازى كالملكية الزراعية الكبرى والبرجوازية الصناعية والتجارية والطبقة العاملة الصناعية • والسبب فى ذلك واضح وهو أن هذه الطبقات كانت اما أجنبية أو ضعيفة أو مهزومة سياسيا • ان ما كان يشكل الطبقة السياسية الجزائرية هو أن أعضاءها ــ أيا كان موقعهم فى تقسيم العمل الاقتصادى وكثيرا ما كان هذا الموقع غير محدد(١٨) ــ كان بينهم عنصر مشترك وهو الانخراط المبكر فى النضال السياسى • فضلا عن ذلك فقد اندرجوا جميعا تحت هدف كان يتواءم مع أيديولوجية عدد كبير منهم وهى تحويل الدولة الى أداة لتخصيص الموارد لصالح الذين حرموا منها • ومن هنا فان السيادة الاقتصادية والصناعية كانت بحكم التعريف أداة سياسية لتحقيق السيادة واعادة التوزيع (LECA ١٩٨٨) •

وهكذا فان التفسير المستند الى السياق الاقتصادى يتكيف مع عدة مداخل نظرية من النفعية الى ما يشبه سوسيولوجية الطبقات • على أن ذلك يشير فى آن واحد الى حدود هذا المدخل فهو يفتح الباب أمام معظم

الاحتمالات ويصلح لكافة الاغراض ويصاغ وفق الحاجـة • ذلك أنه طالما كان هناك سـياق ، فيكفى اذن اسـتنتاج واستخلاص الظواهـر موضوع التفسير (الحركات والتعبئـة والايديولوجيات) ومطابقتهـا بالسياق • ويتعرض هذا الاسلوب لانتقاد محوره أنه يلجأ الى توليفـة محددة سلفا من العناصر عوضا عن التفسير السببى الحقيقى • وليست هذه ادانة مطلقة لهذا التفسير بقدر ما هى دعوة للحذر فعلى من يبـرز أهمية السياق الاقتصادى أن يوضح الصـلات بين هذا السـياق وبين الظاهرة موضع البحث •

(ج) أما عن مدخل الطبقات فهو أكثر الزاما لمن يتبناه • ولن نتناول هنا النماذج التى طبقت هذا المدخل فى المنطقة العربية (على سبيل المثال BATATU ١٩٧٨ ، ZGHAL ١٩٨٠) ولا الانتقـادات التى وجهت لهذا المدخل وأولها أنه يميل الى النظـر الى المجتمعات بوصفها شـكلا منقوصا للمجتمع البرجوازى ولا يرى الابنية الاجتماعية الا فى صـورة شرائح عرضية تشكلها الملكية الفردية لادوات الانتاج • أخيرا فان هذا المدخل من جهة نظر منتقديه يميل الى الخلط بين وحدات تحليل البنيـة الاقتصادية ووحدات تحليل الفعل مما يعنى خلطا موازيا بين مفاهيـم « الطبقـة والجماعات » • ويستخدم اللفظ الاخـير تارة للدلالـة على الفاعلين ، وتارة أخـرى على من تربط بينهم روابط تضـامن أفقيـة • BILL ١٩٧٢ ، ELSENSTAOĪ ١٩٧٧ ، ABRAHAM ١٩٨٢ LECA ١٩٨٨) وسوف نقتصر هنا على عرض اثنين من أكثر نمـاذج الاقتراب الطبقى دلالة مع ملاحظة أن كلا منهما لا يستبعد الآخر بالضرورة •

(أ) وأولهما تلك الدراسة المتميزة التى أعدها ميشيل جونسون عن الجماعة السنية والدولة اللبنانية من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ (JOHNSON ١٩٨١) وهو يشرح أشكال الفعل السياسى استنادا الى « بنـاء طبقى غير مكتمل » يرتبط بدوره بنمط انتاجى خاص(١٩) • وفى هـذا الاطار تظهر الشللية والطائفية كأحد الملامح الهامة لتشكيل اجتماعى لم تستطع

الرأسمالية بعد ، تغيير علاقاته الاجتماعية بتغيير علاقات الانتاج كلية • فنمو الرأسمالية فى لبنان لم يؤد الى نشأة حركة تصبح موسـعة والى تشكل بروليتاريا تدخل فى صراع مع البرجوازية •

ان الاقتصاد التجارى والمصرفى قد أفرز بنية طبقيـة خاصـة تتمثل معالمها فى الفردية المتطرفة والتنافس • وفى هـذا الاطار فان الطائفيـة أو تسييس الدين كانت أحد موارد الصراع المستمر من أجل توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية(٢٠) وقد تطـور بشكل مواز دوران للوسـاطة والزعامة يلاءمان طبيعـة المجتمع المجـزأ والذى يتميز بدرجـة حراك عاليـة •

وقد ارتبطت أدوار « الزعيم » و « القبضاى » على التوالى بمكانة الاسرة وبالشرف وقد كان هذا بمثابة اطار ثقافى يسمح بدرجة معينة من الانتظام السياسى والتضامنى مع الاخذ فى الاعتبار بالجانب الآخر من الواقع وهـو التنافس الدائم (JOHNSON ١٩٨٦ ص ٦ ، ٧ و ٩٧ الى ١١٦) •

وما يلفت الانتباه فى هذا التحليل والذى يتطابق مع دراسـات خلف (KHALAF ١٩٨٢) حول هذا الموضوع فى القرن التاسع عشر — انه يتشابه الى حد كبير مع تحليل Gelluer للمجتمعات الخلدونية Gellner ١٩٨١ ملاحظة (١٣)) فالاشكال الثقافية تتبع لغة للرد على التساؤلات التى تطرحها الديناميكية الاجتماعية • وبينمـا يرى جلينر أن النموذج ثابت ومتكرر فى الفترة التاريخية التى يدرسها ، فان جونسون يصـور الفترة محل بحثه على أنها « انتقـال دائم » (ص ١٠٢ ، ١٠٣) وثورة برجوازية غير مكتملة لم يظهر فى خلالهـا أى طبقة وطنيـة برجوازية أو أخرى — واعية بمصالحها المشتركة وقادرة على تشكيل بؤرة توجد فى خضم الصراعات الجماعية (ص ٢٢٧) وقد توجـه لهـذا المدخل ذات الانتقادات الموجهة للتفسير بناء على السياق • فلكى يكون للبناء الطبقى دلالة تفسيرية قاطعة ، ينبغى أيضا اثبات أن الشللية كعملية ثقافية هى

سمة خاصة لا توجد فى سياق آخر وأن سياقا مماثلا لن يؤدى الى ظهور عمليات مختلفة • ويصعب تقديم البراهين على ذلك لأن السياقات تختلف عن بعضها البعض بحكم التعريف وبوصفها تفاعلات تاريخية محددة بين الابنية الاقتصادية والثقافية • وفى هذا الاطار فان دراســة جونسون تطرح نتائج محتملة الصحة •

وقد تتعرض لفرضية مخالفة • وهذه الفرضية وان كانت ضعيفــة الا أنها متسقة ومحورها أن البنية الثقافية اللبنانية ذاتها هى التى لم تكن تسمح بتشكل طبقة وطنية[٢١] •

(ب) وتمضى المحاولات التى تضــع الثقافة كقيمة تدور حولهــا الصراعات من أجل الهيمنة ــ أو بمعنى آخــر من أجــل فرض الرؤية المشروعة للعالم ــ الى شوط أبعد • فالثقافة من منظور المدخل الطبقى وكما تظهر فى الامثلة المختــارة هى منظومــات من الافكار المتفــاوتة الاتساع والمتفاوتة التجريد والعلمية • هى بمعنى آخــر أفكار أكثر من كونها « أساليب حياة » • ويركز حسين مروه فى تحليله للاتجاهات المادية فى الفلسفة العربية الاسلامية[٢٢] على التعارض بين الفلسفة العربيــة الاسلامية فى القرون الوســطى فى مواجهــة المثاليــة الافلاطونيــة • وفى معالجته للفترة العباسية ، يبرز حسين مروه الفعاليات الاجتماعيــة والثقافية الموضوعية التى دفعت فى رأيه نحــو تبنى معركة العقلانيــة وحركة الترجمة • فهى لم تكن مجرد رد فعل أوتوماتيكى على مكانة الفكر اليونانى لكنها تعكس الفارق بين نمطين من المجتمعات •

أولهما الاسلامى القريب من النمط التجارى والاقطاعى ثم المجتمع العبودى اليونانى • ومن ثم فكان من المنطقى أن يعطى مفكروا « المرحلة العربية الاسلامية من الفكر العقلانى » اهتماما كبيرا لسيطرة الانسان على الطبيعة وأن يتجاهلوا المثالية بدرجــة أكبر من أفلاطون الذى كان مجتمعه قائما عليها • وقد حملت الطبقات الوسطى أعلام هذا التيــار العقلانى بدافع من تكوينها العلمى والتقنى الذى كان لازمــا للدولة فى

فترة توسعها • وبعد سقوط الدولة العباسية ناضلت ذات الطبقات ضد العناصر البيروقراطية والعسكرية التى حرمتهــا من الحمــاية • وكان « علم الكلام » هو التنازل الدينى الذى قدمته القوى العقلانيــة لكى تتمكن من مواصلة نضالها •

أن دقة تحليل حسين مروه التى تفوق قدراتنا[٢٣] لا تسمح بتقسيم نقدى وقد أردت أن أوضح فحسب أن مثله مثل فؤاد عجمى فى استخدامه للسياق الانتقادى ، فقد استخدم حسين مروه المدخل الاقتصادى لتقديم شرح أوفى للجدل الثقافى • فضلا عن ذلك فان الظروف الحالية القائمــة تكسب عمله دلالة جديدة • حيث يشير فى الخاتمة الى التشابه بين صراع التقليد الفلسفى العقلانى للطبقة الوسطى ضــد سلطة الخــلافة وبين الصراع الحالى ضد السطات البرجوازية العربية المرتبطة بالامبرياليــة فضلا عن الالتقاء بين الماركسية الاسلامية والمتكلمين • وحسين مــروه يتبع اذن هدفا أيديولوجيا محددا ومحوره هو اثبات صحة بعض التيارات الثقافية باعادتها الى سياقها الطبقى •

ويطرح ذلك احدى المشكلات التى تواجهها الماركسية منذ « البيان الشيوعى » ان لم يكن قبلها ويمكن صياغتها على النحو التالى : لمــاذا الجهد فى الاقناع بقيمة فكرة معينة اذا لم تكن هذه بالاساس الا نتاج ظروف اجتماعية محتومة لا تخضع للاحكام القيمية • وسوف نرى فيما بعد أن التفسير الثقافى ليس فى منأى من هذا التناقض •

أما أريك ديفيس (Davis ١٩٨٧) فيناقش مشكلة الايديولوجيــة والهيمنة فى انتقاده لمفهوم « الاحياء الاسلامى » Islamic revival الذى يرى أنه مفهوم فقــير • ويستخدم دافيس كحسين مروه مفهــوم « التماثل الشكلى » بين حركة الاطــلاع فى نهاية القرن التاســع عشر وحركة الاخوان فى الثلاثينيات والراديكالية الاسلامية فى السبعينات • على أن الهدف هو انتقاد هذا المفهوم والاطــار الاستشراقى التقليدى الذى يفترض التماثل والتواصل التاريخى فى آن واحد بين فترات تاريخية

متقاربة من المنظور التاريخى الممتد بحيث يمكن أن تشكل استمرارية (ص ٤١) • وينطلق ديفس من رؤية تاريخية للسياق فلا يمكن أن يكون السياق ولا الاجابات التى تشكل الرد عليه بالابنية المجردة التى قد تتواجد بالشكل ذاته فى فترات تاريخية أخرى[٢٤] • ان الايديولوجيات ترتبط اذن بظروف تاريخية متغيرة وبنية اجتماعية محددة (نفس المصدر) ويجمع دافيس بين ثلاثة فرضيات :

١ ــ أن الاصول والمواقع الطبقية تفسر أداء حامليها شريطة وضعها فى اطارها التاريخى وليس فى بيئة طبيعية مجردة •

٢ ــ تتفاعل العلاقات الطبقية والجنسية والاطر المرجعية الايديولوجية الموروثة لتشكيل أيديولوجية خاصة •

٣ ــ يجب أن توضع الايديولوجيات فى سياق يتخطى الطبقات ولا ينبغى اختزالها ميكانيكيا الى سياق واحد • ويضيف دافيس أهمية حاسمة على ضعف الرأسمالية الصناعية الذى يحول دون بناء الهيمنة فى مجتمع كمصر :

« كثيرا ما لا يكون هناك تمييز واضح بين الفلاحين والطبقة العاملة الحضرية » •

كما أن أعضاء البرجوازية الصغيرة الحضرية والريفية مرتبطون بصلات أسرية تخترق الطبقة العاملة والتى لم يستقلوا عنها الا مؤخرا • اذا كانت الظروف المادية تعرقل جهود الطبقات المسيطرة لبناء الهيمنة فان السيولة النسبية للبيئة الاجتماعية ــ والتى يشير اليها استمرار العلاقة الطبقية والاقتصادية التى تتجاوز حدود الطبقات ــ تسمح رغم ذلك بخلق تفاعلات اجتماعية وسياسية تغطى قطاعات واسعة من المجتمع DAVIS ١٩٨٧ ص ٥٩) •

والتحليل الذى يقدمه دافيس متميز ، خاصة من زاوية اهتمامه

بالتغيرات التاريخية وانتقاده لمفهوم أيديولوجية الطبقة • على أن هذا التحليل يثير عددا من المشكلات • ففرضيته الاخيرة لا تخلو من تناقض ذلك أن أهمية الصلات عبر الطبقية فى بلد لا يشهد انقسامات طائفية من النمط اللبنانى من شأنها أن تحبذ ظهور الهيمنة حتى وان لم تكن هيمنة الطبقة البرجوازية[٢٥] وهو ما حدث على مر عشرين عاما فى الجزائر خاصة فى سياق حرب التحرير الوطنية • أما ديفيس فيرد بأن الظروف المادية تحول دون الهيمنة • وقد يتصور البعض أنه يميل هنا الى ندرة الموارد والتمايزات الاجتماعية والتصنيع التابع والمنقوص أو فساد البرجوازية العاجزة عن ممارسة ومن ثم تعميم الانماط التى صاغتها الطبقة السياسية والتى يمكن أن تلبى حاجات قطاعات أعرض داخل المجتمع • ان كافة هذه العوامل على درجة كبيرة من الاهمية ولكنها ليست بالاهمية التى تقسم عملية اضفاء أو نزع الشرعية والتى يقدم ليست بالاهمية التى تقسم عملية اضفاء أو نزع الشرعية والتى يقوم دافيس بعقد أمثلتها • أما المشكلة الثانية فتكمن فى استبدال جوهر ثقافى بجوهر اقتصادى أى الاسلام الاصلاحى ثم الثورى الذى يستبعد لأسباب فرضية لتحل محله رأسمالية غير مكتملة وأنماط انتاج ما قبل رأسمالية لم تستكمل تحولها • ومن المفارقات أن الحركات الايديولوجية تبدو كما لو كانت تتحرك بصورة أسرع وانها أكثر استعابا للتحليل التاريخى بالمقارنة عن البنية الاقتصادية •

وهناك تساؤل أخير ينقلنا الى أرضية المدخل الثقافى • أن دافيس يواجه بعض المشكلات فى كيفية التوفيق بين رؤيته التاريخية وبين الاعتراف ــ أو على الاقل عدم نفى ــ ان للاسلام صفات خاصة تتمثل فى الاتساق والوحدة[٢٦] (ص ٤١) وقد يسهل الجمع بين الرؤية والمقولة دون ربط بينهما • الا أن ذلك يطرح على البحث مشكلات قد لا يكون هناك سبيل لتجاوزها • وصحيح أن هذه المشكلة قد لا تطرح خارج الاطار العلمى • فالحدس قد يدفع الى الاعتقاد بصحة الجمع بين الرؤية التاريخية ومقولة وحدة الاسلام ، على أن ذلك يظل خارجا عن الاطار

العلمى . أما من زاوية الملاحظة فاما أن تكون الثقافة أو الفكرة تاريخية بالكامل ولا تكتسب معناها الا من خلال وبالنسبة لاولئك الذين يعيشون ذات الفترة التاريخيـة واما أن يتجاوز معناهـا الاوضـاع التاريخيـة والاجتماعية المحددومن ثم ، فلا يمكن اخضـاعها للتحليل الموضـوعى اعتمادا على الظروف الاجتماعية لانتاجها . ويواجه علم اجتماع الاديان مثل هذه المشكلة اذا مـا تجاوز سـلوك المؤمنين محـاولا ادراك معنى المعتقدات . وهنا فاننا نواجه المشكلات التى تطرحهـا . وتواجههـا فى آن واحد أنثروبولوجية الاسلام : فهل الاسلام كموضوع صالح أم لا كفئة تحليلية ELSEIN ١٩٧٧) وهل الاسلام هو ما يقوله المؤمنون عنه GILSENAN ١٩٨٢ ، MITCHELL ١٩٨٧) وهل هو مخطط خاص للنظام الاجتماعى(GELLNER ١٩٨١) ؟ أم أنه تقليد خطابى (ASAD ١٩٨٦) ؟

اذا كانت الرؤية التاريخية تواجه مثل هذه التحديات فان القـائلين بالسياق يمكنهم ازاحة هذه التساؤلات بالقـول بأن الدين هو جوهـر اجتماعى أو مخطط أو احدى النوابت الثقافية وهو من ثم قابل للانتقال وان اختلفت تفسيراته وفق السياق . الذى تمثله الثقافة والذى يستطيع عالم الاجتماع أو الانثروبولوجى رصده وتدير دوله أيضا بأن سياقا ما قد أفرز ثقافة ما يصعب للباحث تقدير مدى استمراريتها كأبنية اللغـة مثلا . على أننا يجب أن نعتـرف بأن هذه الاجابـات ليست مرضـية تمـاما .

٢ — المدخل الثقافى :

لكى نتفادى الجدل المعقد حول تعريف ماهية « الثقافة » فسنفترض أن هذا الشكل من المعارف والمعايير الذى يضفى الشرعية على الممارسات الاجتماعية فيضمن من الناحية الامبريقية مجموعتان رئيسيتان :

١ — « الاطر المرجعية » كما تبدو من وجهة نظر الباحث « المتفهم » وهى تتضمن أشكال الفعل والانماط الاخلاقية المتفاوتة الانتشار والتى

تحدد ما ينبغى عمله — حتى وان كانت لا تتبع أو لا تتبـع بالكامل — وتصنف الافراد وفق أنواع الانماط المفروضة عليهم(٢٧) . ويتجه اهتمام الباحث السياسى الى الابنية السياسية ومـا وراء السياسية ومجمـوعة القواعد التى تحكم سـلوكيات الامـر والطاعة على صـعيدين همـا : « القواعد البراجماتية » ما ينبغى عمله للوصـول الى النجاح و « القواعد النمطية » ما يقتضى عمله للاتساق مع القيم الاساسية المعترف بها(٢٨) . BAILY ١٩٧١) .

٢ — « الافكار » والتى غالبا ما تكون مكتوبة ومصاغة من شـكل فكر أو نظريات تقدم دليلا للمعرفة والسـلوك . وهو ما يشكل محـور اهتمام مؤرخى الافكار أو الفلاسفة فى حين يهتم علماء الانثروبولوجيـا بما يدور فى الاسفل أكثر من اهتمامهم بما يفرض من أعلى أو بمعنى آخر فانهم يهتمون بالممارسات أكثر مما يهتمون بالوصف النظرى .

ولهـذا التصنيف فائـدة تحليلية لأنه يدفـع البـاحث الى الوعى بموضوعه والى ضرورة الاخذ فى الاعتبار بالمجموعتين . على أنه ينبغى التعامل مع هذا التصنيف بحذر : فالثقافات القانونية يمكن تناولهـا من خـلال ادبيات المدارس القانونيـة كما يمكن أيضا رصـدها من خـلال الممارسات القانونية والصلة بين الجانبين ليست مستبعدة ولكنها ليست ضروروية .

ولن ندخل هنا فى الجدل حول جـذور الثقافات . وهى تتراوح بين جذور بيولوجية — وهو مـا أعادت طرحه مؤخـرا السوسيوبيولوجيا (علم الاحياء الاجتماعى)(٢٩) أو جذور لغوية فى تقليد رينان RENAN أو جذور نفسية — أى أنواع الشخصيات أو المزاج الفردى أو العام . وفى صيغة أخرى ، فان جذور الثقافات هى فى ذاتها جذور ثقافية أى أنها حصيلة الصياغة الاجتماعية لانماط مكتسبة ومنتجـة فى آن واحـد . وحسبنا الاشارة الى أن العامل المشترك بين معظم المداخل الثقافية هـو أنها ترى فى الثقافة فهى السلوكيات أو جسدها ذاته . أما التكنولوجيا

والاقتصاد فليست الا قيودا تستخدمها الثقافات السائدة • وفى هذا
الاطار فسوف نعرض الاشكال المحتملة للمدخل الثقافى وسوف نستبعد
الدراسات التى تقتصر على مجرد عرض الافكار أو الممارسات ثم نتعرض
لاسباب صمود المدخل الثقافى فى مواجهة الانتقادات التى توجه تارة
للمستشرقين وتارة للمثاليين •

(أ) أشكال المدخل الثقافى :

(أ) يطرح المدخل المعتدل فكرة أساسية مؤداها استقلال الانظمة
الرمزية والممارسات المادية التى ترتبط بها • وهو ما يفى رفض أى
تفسيرات غير ثقافية للثقافة • على أن ذلك لا يعنى أن الثقافات تفسر كلا
من التكنولوجيا وأنماط الانتاج بل والعلاقات الطبقية حتى وان كان
يصعب فصل هذه العناصر من الممارسات الثقافية التى تظهر من خلالها
وتضفى عليها الشرعية • لكن الثقافة تفسر أساسا — من وجهة نظر هذا
المدخل أبنية السلطة وأسباب نجاح أ وعرقلة شكل ما من أشكال التعبئة
سواء بسبب « الرؤية الكلية للعالم » أو لاسباب ترجع الى مجموع
السلوكيات المترسخة فى التاريخ • ولن نتناول هنا الاعمال الكلاسيكية
التى تدور حول « الشخصية العربية » (Hahady ١٩٦٠ Burber ١٩٦٢
وليس السبب فى هذا هو أن هذه الاعمال هى بالضرورة أسطورية ، لكنها
لا تقيم علاقة تفسيرية واضحة بين هذه الخصائص وبين الظواهر موضع
البحث كالشرعية والتعبئة والمؤسسات الخ ••

ويشار فى حدود الدراسات التى حاولت التفسير ، الى ما أبرزه
Binder حول أهمية نماذج التنشئة الاسرية لفهم السياسة المصرية
Binder ١٩٦٦) • وقد أبرز كوانت Quandt بأسلوب لا يخلو من
الانطباعية مذيج السلطوية والحذر والمطالبة بالمساواة فى الجزائر
Quantd ١٩٦٨) • أما بون ووتربارى فقد تعرض لاشكال السياسة
المجزأة داخل النخبة السياسية المغربية وتراجع عن بعض مقولاته رغم
أنها لا تزال صالحة (water Bury ١٩٧٠) • وقد نجد أيضا أمثلة
لهذه الدراسات فى علم الاجتماع • فقد درس بورديو Bourdieu
صلة القرابة ومفهوم الشرف فى المجتمع القبلى وعلاقتها بالسيطرة القبلية
Bourdieu ١٩٧٢) وعلى الجانب الآخر من علم الاجتماع يرى
Clifford وكل من Hiildred Geerts, فى دراستهما حول
سوق سفرو والتى تثير عدة تساؤلات — وأن الاسرة والصداقة والحماية
فيها تندرج ضمن مبادىء ثقافية واحدة وأن هذه الظواهر تشكل قاعدة
التنظيم الاجتماعى وأسس رؤية المغاربة لواقعهم • ففى عالم تحكمه
الصدفة • تشكل شبكات متصدرة قائمة على المصالح المتبادلة مصدرا
تستمد منه الهوية اللازمة لتشكيل « روح جماعة » ولا يمكن عزو هذه
الروح الى جماعة محددة قابلة للرصد الموضوعى فى اطار البنية الاجتماعية
Sahlins Rosen Geerts ١٩٧٩) • وفى دراسة المدينة تعرضت
كلودين شوليه Claudine Chaulet لدور الاسرة ذات الابناء
المتساوين فى الحقوق وشرحت بذلك أسباب قبول المزارعين الجزائريين
للتصنيع الزراعى ولتكثيف الانتاج الزراعى • فالاسرة الريفية تجمع بين
العمل الزراعى الموجه أساسا للاستهلال والعمل المأجور الذى يتجه نحو
الانشطة غير الزراعية • وبهذا فان الاسرة الجزائرية تخفف من أثر
الخضر والتصنيع • حيث أنها تواصل سد حاجة قوة العمل التى اندرجت
فى اطار الصناعة وتستفيد فى ذات الوقت من الدخل المادى للاعمال
غير الزراعية (Chaulet ١٩٨٢) ونجد فى هذا أحد الاسئلة الكلاسيكية
على التمايز المحدود بين الطبقات الحضرية والريفية للذى أشار اليه
دافيس Davs • على أن دراسة Chaviet تجمع بين التحليل
الاقتصادى القائم على حساب المطالبة والتحليل الثقافى الذى يأخذ فى
الاعتبار بالشكل الاسرى الذى يشكل الاستراتيجيات ويسمح بوضعها ،

(ب) وعلى هذا النحو فان التحليل الثقافى قد يقدم الثقافة على أنها
« مخطط منظم » وثابت يستمد جذوره من التاريخ فى صورة « تقليد
متكرر »(٣٠) • وفى تحليله للخلاف الدستورى والسياسى بين أحمد بن بلله
الرئيس الجزائرى وبين فرحات عباس رئيس الجمعية التأسيسية فى

الجزائر عام ١٩٦٣ ، رأى فاتيكيوتس Vatikiotis أن هزيمة فرحات عباس كانت هزيمة للاسلوب السياسى الغربى المؤيد لاسسه أسلوبه تمثيلى تصورى • وقد هزم فى مواجهة الزعيم الملتزم « بالروح الاسلامية » التقليدية القائمة على رفض وجود أى وسطاء يشاركون فى العملية السياسية بشكل مستقل ورفض مشاركة المواطنين فى السياسة كحق فردى • لقد كان بن بلله مندوب الجماعة الذى تتحقق من خلاله وحدتها واجماعها وممثل الجماهير المسئول عن انجاز التحول الاشتراكى للمجتمع (Vatikiotis ١٩٦٦) •

وقد يتعرض هذا التحليل لانتقادات من وجهة نظر أنصار التحليل التاريخى كدافيس Davis فهو لا يولى أى اهتمام بالتغيرات التاريخية والسياق الاجتماعى ، فبأى معنى يكون الحزب الواحد هو الرمز المعاصر للامة وما اذن فى فقدانه لشرعيته فى الثمانينات ؟ ولماذا يفترض أن الانتقاد الراجع الى التشابه بين المنابع الماركسية والاسلامية يؤدى حتما الى الشمولية ؟ (٣١) أن المنطق الذى يشير اليه تحليل فاتيكيوتس أوسع بكثير مما أشرنا اليه وهو ينتشر بصورة واسعة وغير متوقعة فى بعض الكتابات ومنها جاك بيرل (Bergue ١٩٨٨ ص ٢٢٩ و Ajahi Hanafi ١٩٨٣ ص ١٩٠) • ويتعرض كل منهم « لثقافة الزعيم » ومن ثم فان هناك مشكلة حقيقية سوف نعيد صياغتها الآن •

فلنعترف بأن هناك « عوالم للمعنى » أو « أبنية للدلالة » أو أن هناك بصيغة أكثر بساطة « أدوات للتعبير تتصل بأسلوب تفكير خاص بجماعة معينة » وهى تمتاز بدرجة عالية من الاستمرارية وتسجل فى الذاكرة الجماعية لتشكل اطارها المرجعى ، وهو ما يصدق على رموز سلطة القرابة والرموز الدينية ضمن رموز أخرى(٣٢) • وفى هذا العوالم ، يختلط المعنى الموروث بالمعنى الذى يتم بناؤه أو التلاعب به لمواجهة المشكلات التى يواجهها الفاعل وذلك فى عملية « توليف » ويشار هنا الى أن عملية « نقل الموروث » ليست مجرد احدى نواتج الوعى الزائف للفاعل • على أن « المولف » لا يمكن أن يعيد بناء المخزون المعرف على هواه • ولكنه

يخضع لثلاثة أنواع من القيود ترجع الى ظرفه المادى الواقع والمتصور والرصيد الذى ورث والسياق الحوارى وعلاقات القوة التى ينبع فى اطارها • على أنه فى داخل هذه الاطر الواسعة ، فانه يولف بين المعانى الموروثة والجديدة واحدى الاوجه المألوفة لهذا هى « اظهار » ما تم بناؤه على أنه « موروث » أو « أعيد اكتشافه » •• ونجدها هنا أحد الآراء المعروفة لعبد الله العروى حول فعاليات « التقليد » (LARAOU ١٩٧٤ خاصة ص ٤٥ — ٤٨) •

ويضيف طلال أسد أن « تلك هى احدى سمات المجتمعات هو أن تخدع ذاتها فيما يتعلق بصلة الحاضر بالمستقبل (ASAD ١٩٨٦ ص ١٥) • والمهم هو أن هذه العملية ينتج عنها « شكل أيديولوجى » • وهذا الشكل ليس بالضرورة تعبيرا عن صراع للطبقات والاجيال (LAWRENCE ١٩٨٧ ص ٣٢ حول الاصولية) لكنه الرد على سياق متغير يتضمن ككل الممارسات صياغة للعلاقة بالماضى • ان التوتر بين الماضى / الحاضر يتقاطع مع توتر آخر بين « ما هو مترجم أو يكتسب وما هو متعال أو أصيل » (KEPEL ١٩٨٥) • ومن ثم فان السؤال المطروح هو « ما اذا كان القول بوجود « مخطط منظم وضابط » — هو بغض النظر عن الاعتبارات الايديولوجية — صادر أساسا عن أولئك الذين يهتمون بالوجود الحالى والحقيقى للماضى و / أو للنظام المتعالى والاصول تمسكا منهم بقيمهم الخاصة • وذلك أيا كانت الاسباب المحركة لهذا السعى وسواء أكانت جمالية أو وجودية • ومن ذلك ما أسماه هشام جعيط « بالشخصية العربية الاسلامية » (DJA II ١٩٧٤)(٣٤) • وفى المقابل فان أنصار التحليل التاريخى والتغير من خلال السياق ، يميلون الى اكتشاف المعانى التى تتم صياغتها فى ظل الظروف القائمة (GILSENAN ١٩٨٢ ص ١٥) ان مثل هذا الجدل لا يضع أنصار المدخل الثقافى فى مواجهة أنصار التفسير الاقتصادى فحسب بل انه يفرق
المدخل الثقافى فى مواجهة أنصار التفسير الاقتصادى فحسب بل انه
يفرق الفريق الاول وربما كان يفرق الفريق الثانى أيضا •

(جـ) أما الاتجاه المتطرف فيرى أن الثقافة تفسر وتحـدد كلا من التطورات الثقافية والاداء المـادى وبعض أشـكال التمثيل السياسى للمصالح الاجتماعية ويلاحظ أن أكثر المواقف تطرفا لم تصدر عن علماء السياسة فى دراستهم للثقافة السياسية وانما من علمـاء النفس الذى حاولوا الربط بين مضمون الانظمة الرمزية الفنية أو اللغوية لثقافة ما وبين معدل النمو الاقتصادى منظورا اليه كظاهرة ثقافية (CLELLAND) ١٩٦٣ ص ١٥٣) وقد حاول ماك ليلاز فى دراسته الشهيرة حول العلاقة بين دافع الانجاز والاداء الاقتصـادى أن « يعـدل بعض الخصـائص النفسية وأن يوضح بما لا يقبل الشك وبأساليب علمية كمية أن هـذه **العوامـل تلعب بشـكل عـام دورا هامـا فى النمـو الاقتصـادى** (Mc. CLELLAND) ١٩٦١ (والخط للمؤلف) . فهى اذن ارتباطات عامة ومهمة بين خصائص نفسية ترجع بدورها الى القصص التى كانت تروى للاطفال فى بلدان مختلفة وبين قياسات النمو الاقتصادى . وترتبط درجات النمو المحدودة بكل من السلطوية العائلية والولاء لصاحب عمل فرد بدلا من الولاء للجماعة الوطنية ككل مجرد والتحدى ازاء الحكومة والرؤية المتشككة فى المجتمع يكافىء كبار الغشـاشين . ان الضحالة الظاهرية مثل هذه التحليلات لا يجب أن تخفى بعض جوانبها الايجابية . وأول ما يستوجب النقد هو المنطق العام الذى يحكمها ومرده أن التنمية تفترض الانتقال من نشاط تقليدى الى نشاط عقلانى من حيث غايته . ومن الواضـح أننا بصـدد رؤية تطـورية بكل من حضـارة المشروع الاقتصادى الحضارة الوحيدة المتقدمة ومن ثم فان النمو يقتضى القطيعة مع السمات الثقافية التى تشجع الطاعة والحذر التلقائيين وغير المبررين . وهنا فان السياسة تطل برأسها : فالخصائص الثقافية اللازمة للتنمية — هى ذاتها — ويا لها من مصادفة — تلك التى تعتبرها الحكمة التقليدية فى العـلوم الاجتماعيـة مرادف للديمقراطيـة (الثقافيـة المدنيـة VERBAIALMOND ١٩٦٣) والجدل حول هذا الموضوع معروف . على أنه ينبغى تمييز ثلاثة افتراضات فرعية لا تتعرض بنفس القدر للانتقـاد .

١ — تفترض التنمية نشاطا عقلانيا من حيث غايته يستهدف التعاون والتنظيم بين منتجين يكتسبون قيمتهم من ادائهم .

٢ — التقليد غير عقلانى بحكم التعريف .

٣ — الدين هو جزء من التقليد ومن ثم فان القطيعة مع الانمـاط الدينية كفيلة بالسماح بالتنمية .

وكل من المنطوقين الثانى والثالث مرفوض . كما أن ماكس فيبـر لم يقل أبدا بالمنطوق الثالث رغم أن أفكاره كثيرا ما تحكم التحليـلات الثقافية للتنمية والديمقراطية . ومن غير المؤكد أنه يوافق على المنطـوق الثانى . أما عن الاول فهو صحيح والسبب فى ذلك هو أنه يفسر المـاء بالمـاء : حيث يتم تعريف التنمية وفق الشروط التى تسمح بتحقيقها .. على أن ذلك لا يجرده من المعنى . واذا جمعنا بين المنطوق الاول وبين اقتراح مؤداه أن الخصائص النفسية والانماط الثقافية والتربوية يمكن أن ينظر اليها كمتغيرات مستقلة فى حالات معينة وبالاضافة الى متغيرات أخرى فاننا نكون قد نجحنا فى صياغة ارتباطات ثقافية — أو على الاقل نظرية سببية — يمكن الدفاع عنها الى حد ما ولا تتناقض مع الارتباطات الاقتصادية بل تكون مكملة لهـا ، كتلك المتعلقـة بالرأسمالية الطرفيـة والتبادل غير المتكافىء والبناء الطبقى . الا أن هذا الاتساق لا يستمر طويلا وذلك اذا ما انتقلنا الى فرضيات أخرى كتلك التى ترى أن ادخال تغيير ارادى على أنماط السلوك كفيل وحده بتحقيق الهدف المنشود سواء أكان التنمية أو الديمقراطيـة أو الاشتراكية أو غيرهـا . فهذه الفكرة المنتشرة بين أوساط الحكام والخبراء — وأوساط أخرى سوف نتعرض لها فيما بعد ، تطرح سؤالا أساسيا وهو تحت أى شروط يقبل الافراد بهذه الانماط الجديدة التى تستهدف تغيير سلوكياتهم ؟[٣٥] وهنا فاننـا نجد ردودا ثقافية واقتصادية أيضا وتعبر الثانية عن نفسها من خـلال القياس العقلانى لمكاسب وتكلفة الانماط الجديدة أو التقسيم الجمـاعى للموارد الاجتماعية بين الجماعات . وعلى أية حال فان السؤال لا يمكن أن يعد سؤالا ثانويا أما ايزنستادت EISENSTADT ، فان تحليلاته

أكثر شمولية وأقل دقة وأكثر فرصا فى آن واحد • فهو يحاول شرح كيفية تكون وتمثيل وشرعنة الهيراركيات الاجتماعية فى اطار سيولوجيه ماكس فيبر : فما هى طبيعة العلاقات بين المصالح والافكار (EUENSTADT ١٩٨٧ وعن الشرق الاوسط EISENSTADT ١٩٧٧) وفكرته الرئيسية هى أن الخلافات بين المجتمعات فيما يتعلق بأشكال التضامن وتقييم المكانة الاجتماعية وتصور المصالح الطبقية والتعبيرات السياسية عن وعى الطبقات والجماعات لا يمكن تفسيرها بالاختلافات فى بنية التقسيم الاجتماعى للعمل أى التكنولوجيا وأنماط الانتاج • وفى المقابل فان المتغير الاساسى يتمثل فى « الاشكال المختلفة للسيطرة على عملية انتاج الموارد الاساسية والناتجة عن تقسيم العمل • ويمارس مهام السيطرة فاعلين اجتماعيين ممدودين كما تتداخل مكونات السلطة والايديولوجية (EISENSTADT ١٩٨٧ ص ١٢٥) •

على أن أهمية مدخل ايزنستادت لا تكمن فى هذه الفكرة التى عرضها ووثق لها فى مختلف أعماله ، ـ وانما فى تأكيده على أن نمط انتاج وتداول سلع الخلاص يشكل القيمة الاساسية » ان درجة تبلور الصياغة السياسية للطبقة تتوقف على درجة وامكانية اقامة سبل الخلاص والنظام الاجتماعى أمام كافة عناصر الجماعة •• وتكون الصياغة السياسية للمصالح الطبقية أيسر فى حالة اقرار مبدأ الوصول المستقل • وذلك خلافا لحالات الاحتكار الفعلى و / أو القانونى من قبل الجماعات العليا (EINSENSTADT ١٩٨٧ ص ١٣٠) • اذن فان أعلى مستويات الثقافة ـ وهو ذلك الذى يدور فيه التوتر بين النظام الالهى والنظام الدنيوى ـ هو أكثر المستويات استراتيجية لشرح هيكل صراع المصالح • ان ما نحن بصدده هو انقلاب حقيقى • ذلك أن نظام القيم هو الذى يفسر نظام المصالح وعلى الاقل التعبير عن هذه المصالح ويبدو الامر كما لو كان علم الاجتماع يحقق انتصاره على عالم لم يعد يعرف الغيب وهو ذاته العالم الذى كانت السوسيولوجيا نتاج له : وهاهى « القيم » تتحول من انتاج اجتماعى يتعين تفسيره الى عناصر مفسرة(٣٦) ومن البديهى أن EINSESTADT أكثر حساسية من أن يعلن مقولته فى صيغة بمثل هذه الفجاجة : فالقيم ، بما فيها قيم الخلاص ، هى منتوجات اجتماعية و « موضوعات » قابلة للملاحظة وليست حصيلة لتدخل النظام الالهى فى حياة البشر وبذلك فهو يحول التاريخ المقدس الى تاريخ اجتماعى ويظل فى اطار تقليد دوركهايم وفيبر • فضلا عن ذلك فان EISENSTADT يجيد تقديم أقول متعارضة تؤدى الى اضفاء النسبية على مقولاته باستخدام امكانيات السببية المتعددة • « يتم بناء أو مؤسسة الابعاد الكبرى للنظام الاجتماعى من خلال تعيين محددات الانتماء الى المجتمع ومن خلال أشكال للعدالة التوزيعية وللوصول الى السلطة كما يتم ذلك من خلال بناء أطر رمزية للنظام الاجتماعى ومن خلال أنماط ضبط الانتاج وانتقال الموارد فى كافة اطارات التفاعل الاجتماعى • ويتولى فاعلون محددون تنفيذ كل من هذه العوامل (م س ص ١٣١) وهنا فان البناء يصل الى درجة من التركيب يصعب معها اختزاله الى فرضيات بسيطة ووظيفية كما أنه يفلت من أى تصنيف أحادى ثقافى كان أو دينيا على أن عيوب التحليل ذاتها تشير الى الاسباب القومية التى تفسر استمرار التحليل الثقافى •

صمود المدخل الثقافى :

فى جدل تلعب فيه الآراء دورا أقل أهمية من المشاعر التى قد تثيرها بعد الصياغات اللفظية ، ليس من المستغرب أن يستمد المدخل الثقافى قوته من أسباب قد تكون أحيانا متضاربة وذات أوزان مختلفة وهذا يعد أمرا مفهوما تماما • ذلك أنه ليس هناك مدخل ثقافى واحد وانما عدة مداخل قد تتناقض مع بعضها اذن فالحديث عن « مدخل ثقافى » مفرد ليس الا صورة لفظية أو محاولة لتثبيت الصورة تماما كالحديث عن « المدخل الاقتصادى » • على أن ذلك لا ينبغى حقيقة وجودها الاجتماعى •

(أ) ان أوجه القصور المعروفة عن المدخل الاقتصادى تضيف الى قوة المدخل الثقافى • فالنظرية الاقتصادية الفردية القائمة على الاختيارات العقلانية كثيرا ما تعجز عن تفسير حقيقة أن البشر لا يقومون على نفس الاختيارات رغم أن لديهم تفضيلات واحدة ويواجهون مواقف

متشابهة • ويبدو أن تقييمهم العلمى يتوقف على عمليات معقدة تختلف
من فاعل لآخر وتختلف من لحظه الى أخرى بالنسبه للفاعل الواحد
(HINDESS ١٩٨٤) • فضلا عن ذلك فان البشر يقيمون
حساباتهم ويتصرفون بناءا على ما يريدون ولكن ما يريدونه قد لا يتوقف
على ارادتهم الصرفة • ذلك أن ما يرونه عاقلا ومشروعا كما أن
تفضيلاتهم ، تعتمد على رؤيتهم للعالم • وهم يتبنون هذه الرؤية أو
يتخلون عنها وفق ميكانزمات هى أبعد ما تكون عن الحساب العقلانى
مادامت رؤيتهم لعالم هى التى تحدد موقع حساب التكلفة / المصلحة
والقيم والقضايا التى تحدد هذا الحساب والتى سوف يطبق عليها •
وكما يقول GELLNER بأسلوب لا يخلو من طرافة — فان الفرد
« العقلانى » لا يقضى وقته فى حساب تعظيم المصالح بقدر ما ينصب
جهده على « تفادى العثرات بحيث يكون سلوكه مقبولا وبحيث يحتفظ
بدوره فى مجموعة التفاعلات الاجتماعية GELLNER ١٩٨٦ •

والواقع أن الثقافة هى التى تحدد العثرات التى يتعين تلافيها والقيم
التى ينبغى احترامها(٣٧) •

وتطرح النظرية الاقتصادية الماركسية القائمة على تعبئة المصالح
الاقتصادية الجماعية فى اطار علاقات انتاج خاصة نفس المشكلة •
فالمصالح ليست مجرد انعكاس البنية الاجتماعية على صعيد الفعل •
ذلك أن هناك عدة أساليب لترجمة الوضع الاجتماعى للفاعل من بينها
المصالح والتفضيلات والمعتقدات كما أن هناك عدة أساليب لتحويل هذه
المصالح الى أفعال • ويلخص كتاب التاريخ الانتخابى للاشتراكية
الغربية هذا الوضع على النحو التالى : أن العلاقة بين الظروف
الاقتصادية والسلوك السياسى هى علاقة غير مباشرة ويرجع هذا جزئيا
الى حقيقة أن الظروف الاقتصادية لا تكتسب دلالتها الاجتماعية الا فى
خضم التفاعلات الاجتماعية كما يرجع ذلك أيضا الى أن الواقع يتم فهمه
من خلال أنظمة رمزية تلعب دورا مستقلا (SPRAGUE PRZEWRSKI
١٩٨٦ ص ١٤٧) • وبشكل عام فليس هناك أسلوب وحيد لصياغة المصالح
السياسية أو بتعبير آخر ليس هناك ثبت وحيد للتعبير عن هذه المصالح •

فقد يكون دينيا أو طبقيا أو جماعيا • وسيطرة أحد هذه الاشكال وبروز
قضية كلية ليس مجرد انعكاس للبنية الاجتماعية ولكنه يتوقف على نتيجة
التنافس بين عدة أساليب لرؤية المصالح الاجتماعية التى ينظر لها على
أنها أساسية وبلورة هذه المصالح • HINDESS
ولا شك فى أن الثقافة تلعب دورا فى هذا التنافس وفى حسمه • ولا ينفى
ذلك حقيقة أن التفسير الثقافى الأحادى قد يكون متهافتا شأنه فى ذلك
شأن التفسير الاقتصادى • فكلا منهما يعتمد التفسير الجبرى
(BOVDON ١٩٨٤ SPRAGUE, PRZEWORSKI ١٩٨٦) •

(ب) وهنا يظهر سبب آخر يرتبط بالأول وان كان يناقضه جزئيا •
فقد طرحت الثقافة حتى الآن بوصفها قيد لا يقل حسما عن البنيه
الاقتصادية ويشترك معها فى الالقاء بعبئه على الوعى الفردى مادام
يساهم فى صياغته • على أنه اذا طرحت المسألة على أنها تنافس بين
أساليب لرؤية المصالح وبناء الفعل فان الثقافة كرأس مال يتم « تلقيه ».
تكون أيضا بمثابة رأس مال « مختار » وهنا فان دور الافكار والنوايا
له الى موقع المحدد لما عداه • والواقع أن مثل هذه الرؤية تتلاءم تماما
والرعاية وبصورة موجزة دور الارادة البشرية يتحول من موقع المحدد
مع الفاعلين ومع من يسعون الى الاقناع • فالتحليل الثقافى لا يلائم
المستشرقين فحسب وقد اتهم هؤلاء بتشييىء وتجميد خصائص المجتمع
الآخر • لكنه يلائم أيضا خطابات الفاعلين المحليين فما أن يخرج هؤلاء
من وصاية الرؤية الاستشراقية حتى تحل محلها رؤيتهم الخاصة
« للخصوصية العربية الاسلامية » كموروث وأصالة ونهضة •

ويمكن أن تضاف الى ذلك ملاحظة عامة • أن كل حركة لوضع
الانماط سواء أكانت محافظة أو اصلاحية أو ثورية تستهدف الاقناع حتى
ولو كانت تشير الى المحددات المادية أو الثقافية للمواقف
والسلوكيات • ومن ثم فهى لا يمكن أن تقبل باختزال الثقافات أو
الافكار الى مجرد ناتج اجتماعى خارج عن اطار الاختيار الادارى •
على أن هذا لا يحول دون استخدام صيغ لاغراض الجدل : كأن يقال فى

صدد اضفاء قيمة على الافكار والثقافة التى يؤيدها الفرد ويريد انتصارها أن مردها هو ارادة التاريخ أو المجتمع وهو ما سعى اليه كل من ماركس ودور كهايم بالنسبة للشيوعية والفردية • وفى المقابل قد يلجأ الفرد فى سعيه الى الاقلال من شأن الثقافة التى لا يحبها الى القول القول بأنها مجرد أحكام مسبقة خارجة عن اطار الوعى أو أنها مفروضة من قبل قوى أجنبية • وعلى أية حال فان منطق الاقناع ينطوى ضمنا على استقلالية الافكار التى يتم اختيارها وتبنيها لشرح التغير فى الانظمة الاجتماعية والسياسية • واذا كانت الثقافة معركة فان نتيجتها لا يمكن أن تتوقف مسبقا على أسباب اجتماعية اقتصادية أو بيولوجية أو نفسية كامنة • وبهذا فان كلا من الثقافات والافكار تكتسب صفات متناقضة فهى متلقاه ومصنوعة ومحددة ومحددة وهى تظهر فى شكل أبنية مفروضة واستراتيجيات لفرض أو رفض هذه الابنية • ولعل هذا الوضع المتناقض يعيد انتاج الجدل الدينى الكبير حول ما اذا كان الله موجودا أو ما اذا كان على البشر أن يؤمنوا أو أن يتم اقناعهم بالايمان » ويزيد من أهمية هذا الجدل أن رجل العصر الحديث يعرف أنه يصنع التاريخ ولكنه يدرك أيضا « أنه لا يعرف التاريخ الذى يصنعه » وفق مقولة ماركس • والمشكلة هى أن هذا الانسان ليس متأكدا من صفة التاريخ وهو ما تذكره به بين الحين والحين العلوم الاجتماعية فى صورتها الجبرية • ورغم تشككه فى قدرته على صنع التاريخ فان الانسان يتصرف كما لو كان بالفعل قادرا على ذلك • والا فلماذا الفعل ولماذا الرأى ولماذا الحياة • وتعكس هذه الحجة وهى تضاف الى رصيد المدخل الثقافى صلاته بالمثالية وبفكره استقلالية الحقائق الفكرية •

ثالثا : المعالم الاساسية للنقاش واستراتيجيات البحث :

١ — وضع اطار للنقاش :

لا يمكن للنقاش أن يكون واضحا بذاته أو أحادى المعنى مادات تظهر فى كل معسكر عدة أنواع من المصالح التى ترتبط بدورها بنوعيات مختلفة من الجمهور وبجماعات مرجعية يتوجه اليها الفاعلون أو

يتصدقون باسمها • وحتى بافتراض وجود جماعة للعلوم الاجتماعية تحكمها قواعد لعبة مشتركة ومصالح تربط بين أفرادها ، فان لهؤلاء مصالح أخرى تتفاوت فى أهميتها وفق موقعهم فى العالم الاجتماعى وطبيعة وكثافة الضغوط التى يتعرضون لها أن كل جدل فكرى هو بحكم التعريف جدل تاريخى ، فله مصدر معين وهو لا يضع المبررات المجردة فى مواجهة مبررات أخرى ، وانما يكون مواجهة بين المعبرين عن هذه المبررات ، بالايديولوجيات التى تحكمهم والمشكلات الوجودية التى يواجهونها وخاصة القضايا التى يدفعون الى مناقشتها اراديا أم لا • وقد يتخذ الموقف من النقاش حول المنهج صورة « اعلان مواقف » وأحكام قيمية بصدد نقاش آخر كالصهيونية أو العنصرية أو الامبريالية والاسلامية أو التعددية أو العلمانية أو حتى وجود الله • كما أنه قد يتضمن التأكيد على مشروعية قضية معينة • على أنه ينبغى افتراض أن هناك اشكالية لتحديد أطر الجدل حول المنهج بفصله تحليليا عن قضايا أخرى • وينبغى افتراض أن ثمة جماعة علمية ذات قيم ومصالح خاصة• ويصعب اثبات هذا الافتراض علميا الا باثباته بالنفى وايضاح الى أى حد يمكن للصلات بين المصالح المعرفية والعلمية وبين المناهج والقيم أن تتفكك وتتنقل وتتحول فهى ليست صلات ضرورية • وقد لاحظنا ذلك بصدد المدخل الثقافى •

(أ) ونستبعد من دائرة البحث ذلك الجدل الذى يستند على الانتقادات الخارجية المتبادلة أو تلك القائمة على رصد سياق المدخلين ، والمستمد أساسا من سوسيولوجيا الشك • فالمدخل الاقتصادى يؤكد أن المدخل الثقافى ما هو الا نتاج تكوين اقتصادى ما تسعى بعض عناصره بحكم مصالحها الى التعمية على نقل المحددات الاقتصادية • أو بعبارة أكثر وضوحا أن المدخل الثقافى هو صيغة هؤلاء الذين يسعون الى فض المصالح الطبقية لحماية مصالحهم الخاصة وفرض الرؤية المهيمنة للنظام الاجتماعى على المقهورين • والمشكلة التى يطرحها هذا الاتهام هى أنه يمكن قلبه رأسا على عقب : فقد يقال أن المدخل الاقتصادى هو نتاج

صدد اضفاء قيمة على الافكار والثقـــافة التى يؤيدهـــا الفـــرد ويريد انتصارها أن مردها هو ارادة التاريخ أو المجتمع وهو ما سعى اليه كل من ماركس ودور كهايم بالنسبة للشيوعية والفردية • وفى المقابل قـد يلجأ الفرد فى سعيه الى الاقلال من شأن الثقافة التى لا يحبها الى القول القول بأنها مجرد أحكام مسبقة خارجة عن اطار الوعى أو أنها مفروضة من قبل قوى أجنبية • وعلى أية حال فان منطق الاقناع ينطوى ضمنـا على استقلالية الافكار التى يتم اختيارها وتبنيها لشرح التغير فى الانظمة الاجتماعية والسياسية • واذا كانت الثقافة معركة فان نتيجتها لا يمكن أن تتوقف مسبقا على أسباب اجتماعية اقتصادية أو بيولوجية أو نفسية كامنة • وبهذا فان كلا من الثقافات والافكار تكتسب صفات متناقضـة فهى متلقاه ومصنوعة ومحددة ومحددة وهى تظهر فى شكل أبنية مفروضة واستراتيجيات لفرض أو رفض هذه الابنية • ولعل هذا الوضع المتناقض يعيد انتاج الجدل الدينى الكبير حول ما اذا كان الله موجودا أو ما اذا كان على البشر أن يؤمنوا أو أن يتم اقناعهم بالايمان » ويزيد من أهمية هذا الجدل أن رجل العصر الحديث يعرف أنه يصنع التاريخ ولكنه يدرك أيضا « أنه لا يعرف التاريخ الذى يصـــنعه » وفق مقـــولة ماركس • والمشكلة هى أن هذا الانسان ليس متأكدا من صفة التاريخ وهو ما تذكره به بين الحين والحين العلوم الاجتماعيـــة فى صورتها الجبـــرية • ورغم تشككه فى قدرته على صـــنع التاريخ فان الانســـان يتصرف كما لو كان بالفعل قادرا على ذلك • والا فلماذا الفعل ولمـــاذا الرأى ولماذا الحياة • وتعكس هذه الحجة وهى تضاف الى رصيد المدخل الثقافى صلاته بالمثالية وبفكره استقلالية الحقائق الفكرية •

ثالثا : المعالم الاساسية للنقاش واستراتيجيات البحث :

١ — وضع اطار للنقاش :

لا يمكن للنقاش أن يكون واضـــحا بذاته أو أحادى المعنى مادامت تظهر فى كل معسكر عدة أنواع من المصالح التى ترتبط بدورها بنوعيـات مختلفة من الجمهور وبجمـــاعات مرجعيـــة يتوجـــه اليهـــا الفاعلون أو

يتصدقون باسمها • وحتى بافتراض وجود جماعة للعلوم الاجتماعيـة تحكمها قواعد لعبة مشتركة ومصـــالح تربط بين أفرادهـــا ، فان لهؤلاء مصالح أخرى تتفاوت فى أهميتها وفق موقعهـــم فى العالم الاجتمـاعى وطبيعة وكثافة الضغوط التى يتعرضون لها أن كل جدل فكرى هو بحكم التعريف جدل تاريخى ، فله مصدر معين وهو لا يضع المبررات المجـردة فى مواجهة مبررات أخرى ، وانما يكون مواجهة بين المعبرين عن هـذه المبررات ، بالايديولوجيات التى تحكمهم والمشـكلات الوجـودية التى يواجهونها وخاصة القضايا التى يدفعون الى مناقشتها اراديا أم لا • وقد يتخذ الموقف من النقاش حول المنهج صـــورة « اعـــلان مواقف » وأحكام قيمية بصدد نقاش آخر كالصهيونية أو العنصرية أو الامبريالية والاسلامية أو التعددية أو العلمانية أو حتى وجود الله • كما أنه قـد يتضمن التأكيد على مشروعية قضية معينة • على أنه ينبغى افتراض أن هناك اشكالية لتحديد أطر الجدل حول المنهج بفصله تحليليا عن قضـايا أخرى • وينبغى افتراض أن ثمة جماعة علمية ذات قيم ومصالح خاصة• ويصعب اثبات هذا الافتراض علميا الا باثباته بالنفى وايضاح الى أى حد يمكن للصلات بين المصالح المعرفية والعلمية وبين المناهج والقيم أن تتفكك وتنتقل وتتحول فهى ليست صلات ضرورية • وقد لاحظنا ذلك بصدد المدخل الثقافى •

(أ) ونستبعد من دائـــرة البحث ذلك الجـــدل الذى يستند على الانتقادات الخارجية المتبادلة أو تلك القائمة على رصد سياق المدخلين ، والمستمد أساسا من سوسيولوجيا الشك • فالمدخل الاقتصادى يؤكد أن المدخل الثقافى ما هو الا نتاج تكوين اقتصادى ما تسعى بعض عنـاصره بحكم مصالحها الى التعمية على نقل المحددات الاقتصادية • أو بعبارة أكثر وضوحا أن المدخل الثقافى هو صيغة هؤلاء الذين يسعون الى فض المصالح الطبقية لحماية مصالحهم الخاصة وفرض الرؤية المهيمنة للنظام يمكن قلبه رأسا على عقب : فقد يقال أن المدخل الاقتصادى هو نتـاج الاجتماعى على المقهورين • والمشكلة التى يطرحها هذا الاتهام هى أنه

رؤية ثقافية (غربية أو عصرية أو علمانية) تجمع بين عدد من الفاعلين يرفضون الاعتراف بأنهم صيغة هذه الرؤية • وادعاء أن الثقافة ناتجة عن الاقتصاد أو أنه يمكن لها أن تفسره قد يعد نتاج ثقافة معينة • ان محاولة كل مدخل تفكيك الآخر اعتمادا على السياق والتى ترتبط بدرجات متفاوتة بالرؤيا التاريخية صالحة للاخذ على المحملين[٣٨] ومن ثم فان مثل هذا الجدل لا يسمح لجسم صلاحية اقتراب معين على حساب الآخر • ان كشف السياق الاجتماعى والاقتصادى الذى يظهر فيه المقترب أو المنهج والوظائف التى يقوم بها ليس حكما على سلامته • ان صائغ النظرية الذى يخضع لحدود خصوصيته والذى تتحكم فيه معتقداته لا يمكن اختزاله ونزع مصداقيته بمجرد انتقاد القيود التى يتعرض لها • وتتبنى كل من الابستمولوجيا النقدية (كارل بوبر POPPER ١٩٥٦ ، ١٩٧٣) والتاريخية أيضا هذا المرقف • وقد أوضح BLUMENBERG بشكل مقنع أن عدم قدرة فلاسفة التفريد على فهم أنفسهم بشكل كاف وأن سناجتهم اللاتاريخية ليست دليلا على خطء فرضياتهم (بلو منبرج BLUMENBERG) ١٩٨٣ ص ١٤٥) فقد تعجز حركة التنوير عن الاعتراف بما استمدته من فكر القرون الوسطى وقد تدعى تأسيس فكر جديد تماما • وكون الفكر عاجز عن استيعاب وتقدير السياق التاريخى لانتاجه الذاتى لا يعنى أن التنوير كان مجرد تكرار علمانى لمفاهيم لاهوتية قديمة والقول بأن السياق التاريخى يفسر تجاهل حركة التنوير وانتاجها الفكرى لسياقها الذاتى ليس كما بعدم المصداقية • بل يمكن القول بأن تجاهل هذا السياق كان الرد التاريخى الملاءم على أفول التفسير اللاهوتى المطلق •

على أنه من المشروع تماما تبنى فكرتين متناقضتين • كالقول بأن السياق الثقافى يفسر العداء المنهجى ، الذى يكفيه المدخل الاقتصادى للثقافة أو أن السياق الاقتصادى يفسر معارضة المدخل الثقافى للتفسير الاقتصادى • ان ذلك لا يعنى بأية حال تجريد أى من المدخلين من

مصداقيته • فقد يكونا بمثابة ردود ملائمة أم لا على تحديات تاريخية معينة وقد يستندان الى براهين وحجج تتفاوت فى قوتها ورصد ظروف الانتاج – وبالاحرى وظيفة كل مدخل – لا يصلح ومدة حسم الاختيار لصالح أيما من الاتجاهين ، الا اعتمادا على الايديولوجية العملية للباحث •

(ب) أما الجدل الثانى وهو أكثر جذرية ومن ثم أصعب على الحسم فهو يجمع بين أنصار المدخلين فى مواجهة من ينكرون صلاحية هذه الداخل لعجزها عن فهم ما يتفاعل فى « قلب التاريخ البشرى » ويصدق القول هنا على تاريخ العرب والمسلمين بشكل خاص •

وقد تناول عبد الله العروى « المعتقد » باعتباره جزءا من الثقافة من زاوية العلوم الاجتماعية • ورغم أنه اتخذ موقفا لصالح النقدية التاريخية الا أنه أوضح فى ذات الوقت حجزها عن النفاذ الى قلب القيم الجوهرية للاسلام (LAROUI ١٩٨٦ ص ١٧٦ – ١٧٩) ولا يرجع السبب فى هذا الى المصدر فوق الاجتماعى للمعتقد فهذه المسألة تخرج عن حدود البحث العلمى وانما الى حقيقة أن المعتقد هو انتاج اجتماعى للبشر صانوه للفكاك بأسلوب أو آخر من أسر الجبرية المباشرة للمجتمع والثقافة – أى لكى يكون لهم مرجع فوق اجتماعى « ان المعتقد يعرف على وجه التحديد بنفى الحدث التاريخى » • وهو يعكس تجاوز حدود التاريخ وربما الاحتجاج عليه من قلب التاريخ ذاته « فارادة الانسان هى التى تخرج المعتقد خارج جبرية المجتمع والثقافة » ولذا فان عالمية التاريخ مستبعدة • ذلك أنه رغم بروز المحددات التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية المشتركة على سطح الكرة الارضية الا أن ذلك لا يعنى توحيد القيم • فانه كلما اتجهت المجتمعات الى التماثل كلما زاد التعارض بين المعتقدات •

ولسنا هنا بصدد التساؤل حول حدود ما يستخلصه العروى بشأن العلاقة المتوازية بين زيادة تماثل المجتمعات وتعميق الانقسامات المرتبطة بالمعتقد • ولا بصدد تقييم صحة مواقفه من الزاوية الاسلامية والتى لا نملك صلاحياتها(٣٩) على أن منطق عبد الله العروى يبدو صائبا • فهو لا يستبعد البحث الاجتماعى التاريخى الذى تقوم به العلوم الاجتماعية على أنه لا يخضع أمامها بحيث تتحول هى الاخرى الى معتقد أو طوبارية • كما يشير الى استعماله حسم مسألتين ميتافيزيقيتين بالمعنى الذى سبقت الاشارة اليه وهما :

١ ـ البحث عن مبدأ تفسيرى شامل لمعنى المؤسسات والسلوك الاجتماعى فالقول بأن المعتقد يخرج من اطار الجبرية الاجتماعية وأن لذلك تفسيرات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو غيرها ، يقابله القول بأن العلوم الاجتماعية تسعى بحكم « معتقد قابل للتفسير » الى شرح كافة الظواهر وتخسر من جراء ذلك الكثير •

٢ ـ البحث عن مبدأ غير مشكوك فيه لتبرير صحة المعتقدات ـ « بما فيها العلمية منها والتى تؤسس أو تفعلن القيم والسلوكيات • وقد يسعى الرجال التاريخيين الى البحث دون كلل عن تفسيرات ومبررات عامة فوق الشك ولا تقبل الاختلاف وتعدد الرأى • على أن هذه الفكرة ميتافيزيقية فى ذاتها وهو ما يدفع الى استبعاد مجمل هذا الجدل من الحوار الذى نحن بصدده •

٢ ـ جدل مغلوط وجدل صحيح :

تشهد العلوم الاجتماعية نوعيات من المناقشات التى قد تتداخل مع ما نحن بصدده • ولذا فيتعين تقديم بعض الايضاحات •

(أ) مذهب الجوهرية فى مقابل المذهب التاريخى أو الثبات فى مقابل التغير ••

يرى البعض أن المدخل الثقافى أميل الى الارتكان الى التفسير الثبوتى والى تجاهل التغيرات التاريخية (ASAD ١٩٨٦ DAVIS) ١٩٨٧) وقد يكون هذا أمرا عرضيا على أن بنية المبررات التى تعرضنا لها ، لا تسمح لنا بدمغ كافة المداخل الثقافية باعتبارها أسيرة نموذج يتكرر الى ما لا نهاية ولا باعتبار أن كافة المداخل الاقتصادية تعتمد على التاريخية وترجع فهم الظواهر الاجتماعية للعملية التاريخية التى تتدرج فى اطارها(٤٠) • فهناك من الابحاث الغربية من الاتجاه الثقافى ما يولى اهتماما كبيرا بظاهرة التجدد التاريخى (ميتشيل MITCHELL ١٩٨٠) •

والى التغيرات التاريخية للانثروبولوجيا الثقافية (GEERTZ ١٩٨٨ ص ٧١ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٦ ـ ١٤٨) ويمكن أن نجد داخل وخارج اطار المداخل الثقافية دراسات لا تقل اهتمامها بالسياق التاريخى عن دراسات الاقتصاد السياسى وهى كثيرا ما تستند الى نفس المبررات • ويرى أسد (١٩٨٦ ص ١٦) أن قضية فهم الشروط التى تسمح بانتاج تقاليد خطابية خاصة والحفاظ عليها أو تطويرها • « برنامج بحث مشروع يهتم به الفريقان(٤١) • وقد يرى أحد منظرى الاقتصاد السياسى الداعين بأهمية القيم الثقافية ان « ولاية الفقيه » التى تستخدم المقدمات والتقاليد الخطابية للفكر الشيعى تفترض وجود مفاهيم حديثة كالامة والدولة الامة (ZUBAIDA ١٩٨٢) • وقد يرى أن مؤرخى الغرب الحديث القريبين من التفسير الثقافى(٤٢) « أن التاريخ لا يكرر نفسه وأن حركات النهضة هى تناقضات (BLUMENBERG ١٩٨٣ ص ٥٩٦) •

« ان اعادة طرح « الحقائق الجوهرية » دائما ما تتم بناء على فرضيات أخرى تنتمى الى العالم الخارجى وتختلف عن تلك التى مكنت من تحقيق النموذج الذى تسعى النهضة لاحيائه وقد لا تكون هذه الافكار محصنة من النقد • على أن المهم هو أن الجدل لا يدور بين أنصار المدخلين وانما يخترق صفوف كل معسكر •

(ب) الحتمية فى مواجهة عدم التأكد أو الاحتمال •

خلف هذا الجدل القديم عدة تساؤلات • وعلى سبيل المثال ، فان شرح عملية تقوم على حتمية محتملة (الصيغة المعتدلة) لا يعنى أن التاريخ – كتفاعل لعدة عمليات خاضع للحتمية (الصيغة المتطرفة) • وحسبنا الاشارة الى أنه اذا كانت المداخل الاقتصادية تبدو بحكم طبيعتها أقرب الى الحتمية – كما توضح ذلك الامثلة السابق ذكرها ، واذا كنا قد أوضحنا الاسباب التى تربط المدخل الثقافى بالرفض شبه الوجودى للحتمية ، فان ذلك لا يعنى أن منطق المدخل الثقافى يعنى بالضرورة القبول بعدم التأكد أو الاحتمال وعلى سبيل المثال فان احدى الدراسات الضخمة والحديثة عن الصراعات الاثنية والتى لا تدرج للاسف العالم العربى (HOROWITZ ١٩٨٥) تحتج بشدة على المدخل الاقتصادى الذى يغزو الصراعات الاثنية الى المصالح الاقتصادية والطبقية على أن هذه الدراسة ليست أقل ولا أكثر حتمية من الاخريات مادامت تحل محل المتغيرات الاقتصادية متغيرا نفس سوسيولوجيا هو الارتباط بالجماعة كعنصر تشكيل الهوية الفردية ومتغيرا سياسى هو الصراع من أجل اضفاء الشرعية السياسية على وجود الجماعة على أرض معينة • وهى متغيرات تحدد احتمالات ظهور واستمرار الصراع الاثنى• وقد لاحظ Raymond Boudor عن حق أن عددا كبيرا من التفسيرات الثقافية لا تختلف كثيرا عن التفسيرات الاقتصادية كالماركسية مثلا الا فى المنطقة الواقعية التى تبحث فيها عن المتغيرات أو المعطيات البنيوية أى تلك التى تشكل نسقا وتسمح بتغير ظاهرة ما مادامت تحددها •

ولا تختلف هذه الدراسات فيما بينها على صعيد الاطار المنهجى مادامت تفترض أنه يمكن تمييز مجموعة من العناصر البنيوية المتداخلة والحاسمة المتعلقة بعلاقات الانتاج أو أنظمة القيم (BOUDON ١٩٨٤ ص ١٢٤) • على أن الجدل بين الحتمية والتفسير لم يبينه بعد • الا أنه ينبغى فصله عن الجدل بين المدخلين الاقتصادى والثقافى بل ومن

الجدل بين العلوم الاجتماعية التى يفترض أنها حتمية وأشكال أخرى من المعرفة دينية كانت أم شعرية ، عادة ما يفترض أنهـا أكثر انفتاحا على التجديد وعلى ما هو غير متوقع(٤٣) •

(ج) التفسير من الداخل فى مواجهة الشرح : قضية تفسير ثقافة الآخر :

هل يسمح التفسير الثقافى وحده بفهم « معنى » الممارسات كما تظهر من وجهة نظر الفاعلين ؟ وهل يمكن أن يتم التفسير عبر الثقافات ؟ ان الصيغة المبسطة للسؤالين متعمدة وهما يشكلان مع طائفة أخرى من الاسئلة(٤٤) ما هو أشبه بعاصفة ابستولوجية • وتزداد العاصفة عنفا عندما يفرض التاريخ الحقيقى ذاته على الباحث الذى يتوجه الى حقل بحثه محملا بكل المحاذير المنهجية والانتقادات النظرية التى استقاها من كبار الكتاب • ولسنا هنا بصدد حسم قضية على هذه الدرجة من السعة(٤٥) ولكننا سوف نحاول طرح عدد من الافكار بقدر ما هو ممكن من الوضوح والدقة •

ان المنطق العام يجيب على السؤال الاول بالايجاب وعلى السؤال الثانى بالافاضة • على أن هذا المنطق خاطىء لانه يقصر المدخل الثقافى على الباحث المنتمى الى الثقافة – موضع البحث – وهنا يثور التساؤل حول من هو المنتمى شرعا ؟ – ويحول دون الدراسة المقارنة • ولا يبقى انسان الا يدخل الاقتصاد السياسى باعتباره المدخل « العالمى » الحق الذى لا يبحث عن معنى الممارسات وانما يكتفى بدراسة وظائفها فى اطار النسق(٤٦) والمشكلة هى أن تحديد وظيفة الممارسات دون البحث عن معناها سواء بالنسبة للفاعل أو الباحث – وقد يختلف هذا المعنى وأن وجود تواز فى الانظمة المعرفية ضرورى – قد يؤدى الى اختزال هذه الممارسات فى أشكال تفسيرية ذاتية بحتة • والامثلة التى قدمت فى الجزء الاول توضح أن بعض الاقتصاديين كدافير AVIS حريص أشد الحرص على تقديم تفسير صحيح وهو حرص قد لا نجد له نظيرا عند أنصار المدخل الثقافى (Mc CLELLANG) •

ويبدو أنه من الضرورى التمييز بين عمليتين للفهم تصلح الاولى لكل من الاقتصاديين وأنصار المدخل الثقافى ، فى حين أن الثانية ليست مجدية ولا تصلح للتطبيق (بودون BOUDON) ١٩٨٤ ص ٢٠٧) .

ان الفهم قد يكون واحدا من الشروط الاساسية للعلاقة بين الباحث/ الموضوع • وهو فى آن واحد عملية لا نهاية لها • فالافراد يتعرضون للملاحظة مباشرة أو من خلال فئات واقعية أو احصائية أو مؤسسات أو عمليات • وهم يفرزون معان فى لغة خاصة ويتعين على الباحث تسجيل وتفسير هذه اللغة لكى تتكون لديه بعض الافكار حول علاقات السببية التى تربط النوايا بالافعال والدوافع بالنوايا من وجهة نظر الفاعلين • وبهذا المعنى فان تفسير السلوكيات وفق النوايا والتفسير السببى لتفاعلهم منظورا اليه هذه المرة من وجهة نظر الباحث ما هو جزء من منظور قياسى واحد (ELSTER) ١٩٨٢) يقترب الى حد كبير من صيغة ماكس فيبر حول « التفسير المتفهم »[٤٧] .

ومن المسلم به أنه اذا كان هذا الفهم فهكذا وضرورى ، فهو يفترض المرور عبر الشفرة الثقافية التى تحدد القضايا محل الصراع وقيمتها وأساليب بلوغ الاهداف وتحدد من ثم الصلات بين النوايا والافعال • وعلى سبيل المثال فاذا كانت لغة الموضوع لا تتضمن ما يسميه الباحث فى لغته الخاصة بـ Etat فعليه أن يقوم ببحث مسبق لتقييم عالم المعنى الذى تعبر عنه لغة الموضوع (أى لفظة دولة) ويزداد ذلك أهمية حين لا يكون المصطلح العلوى الذى يستخدمه الباحث مصاغا لغرض الدراسة ولكنه مشتق من المنطق العام للعالم الذى ينتمى اليه الباحث[٤٨] .

وبعد طرح هذه النقاط فان فهم الباحث لموضوعه يخضع لثلاثة أنواع من القيود :

١ — فهذا الفهم لا يلغى من الناحية الجوهرية وضعية الباحث

كطرف خارجى • وتزداد أهمية ذلك فى حالة انتماء الباحث الى عالم مألوف وغريب فى آن واحد هو عالم العدو السابق أو الامبريالى الحالى • وفهم اشارة ضمنية أو فكاهة لا يعنى بلوغ حد المشاركة (GEERTZ) ١٩٨٦ ص ٩٠) .

٢ — ان فهم الباحث لموضوعه محدود الفائدة بطبيعته ذلك أنه كلما كان استخدام الفاعلين للمصطلح منتشرا وفعالا كلما تقدمت دلالاته وكانت أقل وضوحا فاستخدام المفهوم لا يتطابق مع دلالته (GELLNER ١٩٧٣ ص ٤٢ — ٤٣) .

٣ — وبناء على ذلك فان الفهم يجب أن يقتصر على عقلانية الفاعل، وفق ما أسماه Alfred SCHUTZ بفرضية « التفسير الذاتى » وهذا الفهم ينبغى أن يسهم فى شرح الظواهر موضوع الملاحظة ، كنتيجة لنموذج الفاعل الذى ينخرط فى اطار علاقة قابلة للفهم (SCHUTZ ١٩٦٢ ص ٤٣) على أن ذلك لا يعنى القبول بعقلانية الفاعل بوصفها مفسرا لافعاله الخاصة • ولا يرجع ذلك الى أن الفاعل أكثر وأقل ضلالة من الباحث وانما لكونه أسير شبكة من القيود العملية التى تفرض عليه تكييف سلوكيات مختلفة وفق معنى واحد • وبهذا المعنى ، فان ولاية الفقيه قد تواكب اعادة انتاج ممارسات السلطانية الجديدة وتشكيل تحالف تمليه مقتضيات ادارة الساحة السياسية ، أكثر مما ترجع الى الولاءات الدينية الساعية نحو بناء المدينة الفاضلة (BADIT) ١٩٨٧ ص ٢١٧) • وولاية الفقيه لا تحول دون سيادة منطق الدولة فى ظرف الحرب الدولية (PISCATORI) ١٩٨٦ ص ١١١) وبشكل عام ١٤٢ و ١٤٤) • وفى هذه الحالة ، فانه يحق للباحث ، أن يجازف بطرح اشكاليته محل تلك التى يطرحها الفاعلون وذلك لكى يتوصل الى بعض المعانى التى تكمن وراء ممارساتهم[٤٩] .

ان محاولة الفهم تتحول الى فئة تحليلية خالية من المعنى اذا ما انتقلت الى صعيد العلاقة بين الباحث وبين النظام أو العملية

الاجتماعية (BOUDON ١٩٨٤ ص ٢٠٧) ذلك أن هذه العملية أساسها هو افتراض أن البنية فاعل مادى يتمتع بكل مقومات الفاعل من ارادة . واذا افترضنا أن الفاعل يتميز بهذه الصفة لأن لهذا الافتراض فائدة تحليلية واذا افترضنا جدلا أن هذه الصفات يمكن أن تمتد الى جماعة أو الى منظمة ينظر اليها كجماعة ، أو الى نظام معين كالنظام السياسى أو الحركة الاجتماعية أو الثورية ، فان مثل هذا المنطق لا يأتى بالنتائج المرجوة . ومن المفارقات أنه يقترب الى حد كبير من التفسيرات السببية أو الوظيفية التى تفرض من الخارج والتى تنسب الى الفاعلين عقلانية معينة استنادا الى خصائص نظام أشمل ، ودون المرور بمرحلة أساسية هى « التفسير الذاتى » . وفى كلا الحالتين فان صفة « الارادة » تنتقل من الفاعل الى النظام .والواقع أنه لا يمكن النظر الى النظام بوصفه متمتعا بالارادة وتحركه نوايا محددة . ولا يرجع السبب فى ذلك الى أن النظام أقل اتساقا من الفاعل . فأصحاب التفسيرات النفعية والوظيفية والماركسية يؤيدون العكس . كما أن النظام ليس بالضرورة أقل وعيا من الفاعل . ويشار فى هذا الصدد الى مصطلح « الوعى الجماعى » وهو أكثر من مجرد تشبيه . أن السبب الحقيقى فى ذلك هو أن فهم هذا النظام من خلال مصطلحات الفاعلين الذين اكتسبوا القدرة على فرض التصور المشروع للنظام الاجتماعى ، ينقص من المعنى ولا يضيف اليه وفى كثير من الحالات ، لا يمكن فهم بعض المجتمعات أو العمليات ، الا اذا اكتشف الباحث كيف يسمح التلاعب بالمفاهيم وفئات المعرفة لهذه العمليات بالاستمرار (جلينر GELLNER ١٩٧٣ ص ٤٢ — ٤٣ حول « البركة ») ان فهم مجتمع معين من خلال الانماط المعرفية التى يطرحها — أى عبر المتحدثين باسم هذا المجتمع — يفترض أن هذا المجتمع يحتكر فهمه لذاته(٥٠) .

ويفترض أيضا أن الفهم المهيمن هو الفهم الصحيح . ومن هنا فان الباحث يتجاهل صراعات السلطة بين مختلف الفاعلين ليستخلص معنى هذه الصراعات وليكشف أيضا عن مناطق الظل التى تشوب كل عملية

لانتاج المنطق المشترك . ولفهم هذه العناصر غير الواضحة بذاتها ، فان الباحث يجب أن يتراجع عن محاولة فهم النظام وأن يطبق عليه فئاته المعرفية الخاصة ، بما فيها فئة « النظام الثقافى »(٥١) .

ومثل هذه المحاذير تنطبق على المدخل الثقافى بقدر ما تنطبق على المدخل الاقتصادى . ان فهم الفاعلين ضرورى لشرح النظام . أما محاولة فهم النظام فقد تكون على العكس عائق أمام ما يسعى الباحث للوصول اليه .

(د) الصراع والاجماع :

أخيرا فان هناك جدل كلاسيكى يتداخل أحيانا مع موضوعنا وهو ذلك الذى يضع سوسيولوجيا الاندماج فى مواجهة سوسيولوجيا الصراع (كولينز COLLINS ١٩٧٥) .

واذا كانت الاولى تركز على القيم والوظائف ، فان الثانية تضع نصب أعينها المصالح والاستراتيجيات . وقد يدفع هذا الى الظن بأن هذا الثنائى يتطابق مع ثنائى الاقتصاد / الثقافة . على أن هذه المقارنة لا تصدق الا اذا اعتبرنا أن كافة أنصار المدخل الثقافى ينظرون الى الثقافة بوصفها أداة اندماج وليست أداة سيطرة وأنها نتاج تقليد جرى توارثه باحترام وليست اختراعا حدث فى اطار الصراع . والواقع أن الامثلة التى طرحت لا تسمح بافتراض أن كافة الاعمال تتفق حول هاتين الفكرتين .

كما أنه ليس فيها ما يشير الى أن كل الاقتصاديين يؤيدون العكس فاحدى أساسيات التحليل الاقتصادى « البرجوازى » تتمثل فى اضفاء قدرات ادماجية على الاقتصاد السلعى . وهى قدرات ترجع الى مصالح كل فرد وليست وليدة القبول السلبى للتقاليد ويتم ارجاعها فى بعض الآراء التى استعرضناها الى الثقافة (هيرشمان HIASCHMAN ١٩٨٠) .

وبهذا فانه ينبغى التمييز بين مقترحات ثلاث :

١ ــ منظور قياسى نظرى يرى فى الثقافة عملية منتجــة للاندماج وناتجة عنه •

٢ ــ فئات تحليلية كتمييز ماكس فيبر بين اكتساب عضوية الجماعة الاولية واكتساب عضوية المجتمع والذى قد يدفع الى رؤية الاجمــاع والتجانس فى الاولى والصراعات والاختلاف فى الثانية •

٣ ــ مقولات أمبريقية تنسب الى مجتمع تاريخى معين مزيدا من الاندماج فى مقابل مزيد من التمايز تراه فى مجتمع آخر(٥٢) •

ولا يتحــول المدخــل الثقافى الى مرادف للسيوسيولوجيا العمليــة للاندماج الا اذا ربط بين هذه المقولات الثلاث وافترض أن الثقافة هى المبدأ المفسر للظواهر الاجتماعية • وفى هذه الحالة تكون سوسيولوجيــا الاندماج اما محافظة ــ تسعى الى الحفاظ على الجماعة بوصفها مجتمعا تاريخيا ــ أو ثورية ــ تحاول استعادة كيان الجماعة ازاء التفسخ الناتج عن العدوان الداخلى أو الخارجى للاقتصاد الرأسمالى وتسعى لاقامــة مجتمع تاريخى جديد لا مكان فيه للصراع •

ثالثا : خاتمة مؤقتة « لكل منهجه أو من أجل انثروبولوجيا سياسية وتاريخيـــــة •

لقد نجحت أعمال كثيرة فى الجمع بين المدخلين • فعلى سبيل المثــال أوضح جون دافيس Davis أن الصبغة الدينية لثورة العقيد القذافى • بها أسباب سياسية كما أن بها تأثيرات سياسية أيضا وهى ترتبط بثلاثة عناصر خاصة بالسياق الليبى ومرتبطة بالثقافــة حتى اذا بدا أن هــذه الصبغة مشكوك فى أمرها قياسا الى الممارسات وفى نظــر الكثيرين من المسلمين • وهذه الاسباب هى الطبيعــة السياســية للاسلام كديانة وما يسميه DAVIS « بصورة » المخلص فى الثقافة المحلية والشرعيــة

الدينية للسنوسية • وازاء هذا فقد اضطر الثوار الى تبنى التزامــات دينية أى الى صياغة حركتهم فى اطار دينى عوضا عن الاطار العلمانى DAVIS ١٩٨٨ ص ٤٤ ــ ٤٩) • ويبحث DAVIS كذلك قضية غياب مؤسسة الدولة عن هذه الوحدة السياســية stateless . • والى جانب المتغير المــادى / الثقافى ــ سيادة التصورات القبلية المعادية لفكرة الدولة الناتجة عن الوضع الايكولوجى حتى وعن فشل الســياسات الاستعمارية ــ يدخل DAVIS متغيرا اقتصــاديا بحتــا وهو الخاص بالدولة الريعية أو المجتمع النفطى الذى يمكن من تنفيذ الصور الســابقة فى اطار دوله الذى يعطى للكفاءة درجة من الحرية مثــلا يحتاجون الى استخلاص الموارد المــادية اللازمــة من المجتمــع ذاته (ص ٢٥٩) : ان الدقة ، وفى حد ذاته لا يؤدى الى التغير الثورى (أنظر رأى مخالف فى ليفو LEVAU ١٩٧٥) ولكنه يسمح له بالظهور •

أما سيد أميز أرجومان فيقدم تفسيرا عكسيا حول الثورة الايرانية • فهو يعزو سيادة التوجه الاخلاقى لدى الثوريين وضعف المصالح الطبقية فى حركتهم الى شــبكة من المتغــيرات الاقتصــادية والسوسيولوجيــة ولا تقتصر هذه المتغيرات على الدولة الريعية (SKOCPOL ١٩٨٣) لكنها تتمثل فى :

١ ــ رد فعل الجماعات الاجتماعية المتميــزة على مركزية الدولة ورجال الدين الشيعية هم الجماعة الوحيدة التى تمكنت من الحفاظ على أساس تنظيمى مستقل •

٢ ــ نجاح تشكيل تحالف يضم المؤسسة الدينية والطبقة الوسطى الجديدة والبرجوازية التقليدية ومعظم الطبقات الحضرية مع استبعاد الفلاحين والطبقة العاملة الصناعية •

٣ ــ مشاعر الاحباط النسبى القوية خاصة (من ناحيــة التحضر والتعليم وتقسيم العمل) والتى أدى اليها التغير الاجتماعى الكثيف • وقد تم هذا التغير فى سياق لفظى سريع أعقبته الانتكاسة الاقتصادية

عام ١٩٧٦ • وزادت من الاحبـاط أنماط الاسـتهلاك الاستفزازية بين الاغنياء الجدد • وبهذا فان تشابك الاحباط النسبى مع الانعزال الناتج عن التفسخ الاجتماعى قد خلقا التربة الملائمة لظهور الحركات السياسية والاخلاقية وتشكل حركة سياسية جماهيرية حول التنظيمات الدينية • وهكذا فان التوجهات الثقافية الكامنة فى العمق الاجتماعى ، سمحت حين أذن بتنامى الثورة واستمرارها من خلال بناء أيديولوجية ثورية اسلامية (أرجومان ARJOMAND) ١٩٨١) •

وتشكل الوحدة السياسية السعودية مثالا جيدا لتحليل التشابك بين السببية الثقافية والسببية الاقتصادية • وليس من المستبعد ألا تتوقف السياسة البترولية للمملكة السعودية فى المقام الاول ذات الحسابات الاقتصادية المشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول وانما على منطق القرار وعلى نظام محورى بما فيه من رؤية خاصة للزمان والمكان وعلى تصور علاقات التحالف والتعارض بين الجماعات والوحدات السياسية • وهو ما أوضحه ايف شميل SCHEMEIL ١٩٨٨ • ويشير عزيز العظمة من جانبه الى أن تطور السياسة السعودية هو النتاج المعقد لثلاثة عناصر تتداخل تاريخيا وفق ايقاعات مختلفة — يطول شرحها فى اطار هذا البحث — وهى الاطار المرجعى الذى للرسالة الوهابية والاقتصاد السياسى الذى يجمع بين نمط انتاج خراجى ونظام للتضامن الطبقى ثم عملية مركزة محدودة بدأ فى تنفيذها آل سعود وتتفق مع استراتيجيتهم كفاعلين (العظمة AL- AZMEH ١٩٨٦) • والمهم فى هذا التحليل هو أن الميكانزمات الثقافية والاقتصادية والاستراتيجيات الدينية تساند بعضها البعض لكنها ليست متسقة منطقيا فيما بينها •

فالوهابية قد سهلت من تجانس المجتمع تحت سلطة آل سعود الا أن لهذا التجانس حدوده • فالسيطرة الخراجية التى تمارسها وحدة سياسية قبلية قائمة على الاحتكار المطلق للسلطة من قبل فريق معين ، تتطلب الحفاظ على الخصوصية القبلية والهيكل الاجتماعى القبلى • Rayner ١٩٦٠ ص ٨٠) ومن ثم فان جوهر الوهابين المتداخل

مع المجتمع القبلى كان يحارب ضد الانسجام الاجتماعى ، على الرغم من أن هذا الانسجام هو شرط التحقق الكامل للدعوة الوهابية • وهكذا فقد تحولت الوهابية الى أيديولوجية دولة بالمعنى الدارج للايديولوجية مع احتفاظها بسلامتها كنظام دينى • فالاصولية الوهابية كنموذج لها وظيفة معينة وهى اخضاع المجتمعات المحلية بعاداتها وعباداتها وخصائصها لعملية تثاقف عامة وذلك لاعداد هذه الجماعات بحيث تصبح أعضاء فى جماعة سياسية لا ثمر من وراءها سوى السيطرة المطلقة لآل سعود (م • ص ٨٣) • واذا كان التحالف الوهابى السعودى يحرم الجماعات المحلية من التشكيلات السياسية فهو يحفظها كجماعات اجتماعية • وتشكل الوهابية اطارا مرجعيا لحماية النظام السعودى القائم وللاحتجاج على هذا النظام فى آن واحد • وتحت تأثير التغيرات الاجتماعية تفرز الوهابية الحركات التى ترمى الى اعادة النظر فى النظام السياسى القائم وقلبه • ونجد هنا احدى الافكار التى تعرض لها تيرى بورك Terry BURKE حول الحركات الاجتماعية فى الشرق الاوسط • وهى حركات تتم التعبئة لها تحت تأثير التغيرات فى البنية الاجتماعية والثقافية وتستند الى الاطر المرجعية الموروثة من التاريخ الثقافى مع تغييرها (BURKE ١٩٨١) •

قد تبدو هذه الدراسات المختلفة كدرس مختصر • فالظواهر التاريخية يمكن قراءتها كنتاج لاختيارات تستمد هى الاخرى من التداخل بين تراث ثقافى تتم استعادته وأوضاع اجتماعية وثقافية • وتنتج هذه الاختيارات بدورها • وبأسلوب مباشر أو غير متوقع ، ارتباطات بين الاوضاع الاجتماعية والاستراتيجيات السياسية والايديولوجية التى تتفاوت فى انسجامها مع الاطر الثقافية المرجعية للمجتمعات وهكذا فان أشكال المنطق الاجتماعى والمنطقة الثقافى تعمل أثرها فى المجتمعات التاريخية • على أنها لا تشكل « نسقا » وحيدا كما أن مبدأ هذا النسق يكمن اما فى القيم المختارة أو المتلقاه أو فى اقتصاد الانتاج وتملك الفائض •

هوامش الاقتصاد ضد الثقافة

في تفسير الديناميكيات السياسية

(١) كما أن الماركسية التاريخية والاجتماعية تفسح هي الاخرى مجالا للثقافات ١٩٨٤ ANERSON

(٢) وقد انصبت الأبحاث الفرنسية في هذا الموضوع حول العلوم الاجتماعية وعلاقتها باستعمار المغرب العربي • انظر في هذا الصدد مركز الأبحاث والدراسات حول مجتمعات البحر المتوسط CRESM ١٩٨٤ • وفي مقال ABU EL-HAG ١٩٨٢ اقتراب هام من التاريخ المكتوب للعالم العربي ، مع تعليق DELANOUE •

(٣) حتى وان كان العلماء مجرد جزء محدود من هذا الموضوع أو ذهبوا في الاستقلال عنه فان ذلك يزيد من تعقد المشكلة • فقد لا يعتد بعضهم الا بالكتابات الممتازة كتفضيل أمهات « الثقافة الراقية » « أشكال الثقافة الشعبية » وتفضيل دراسة الفعل والتنظيم السياسي التي تتلاءم مع مفرداتهم والتي يسهل عليهم تفسيرها •

(٤) في هذه النقطة تحديدا وأيا كان تقييمنا لانثروبولوجيا Clifford Geertz فان ملاحظة حول الانثروبولوجيا التي تدون خطابا اجتماعيا تنفذ الى جوهر التحليل الثقافي ـ بقدر ما تبتعد عن التفسير من خلال الثقافة • مما يزيد من تعقد الأمر أن ما نسعى لتدوينه ليس خطابا اجتماعيا خام • ذلك أننا لسنا ضمن الفاعلين ولا نملك وصولا مباشرا الى هذا الخطاب ولا نحصل منه الا على ذلك الجزء المحدود الذي يتيحه لنا الاخباريون • على أن هذا ليس قدرا محتوما • « فليس كل أهالي كريت بالكاذبون » كما أنه لا يتعين معرفة كل شيء لفهم شيء محدد • على أن ذلك يجعل من التحليل الانثروبولوجي مجرد تلاعب مفهومي بالحقائق واعادة بناء منطقية لواقع تقريبي وهي بذلك تبدو كانثروبولوجية عرجاء • ان صياغة بلورات منتظمة ونقية من الدلالات خالية من التعقيدات المادية المحيطة بها ثم ارجاع هذه الدلالات الى الخصائص الذاتية للنظام أو الى السمات العامة للعقل البشري أو الى رؤية للعالم هو ادعاء بوجود علم لا وجود له وتصور لحقيقة لا وجود لها • ان التحليل الثقافي كما ينبغي

أن يكون هو أعمال الظن في المعاني وتسجيل الظنون ثم وضع نتائج تفسيرية بناء على أفضل هذه الظنون وليس له أن يستكشف قارة المعنى محاولا رسم خطوط أرض لا وجود لها GEERTS ١٩٧٣ ص ٢٠ •

(٥) أعترف بأنني قد استخدمت هذه الصيغة المشتقة من ماكس فيبر وايفرنستلد في نص كتب بالاشتراك مع ايف شميل حول الوضع الحالي للشللية كمفهوم صحيح في علم السياسة Schemeil, Leca ١٩٨٣) •

(٦) ان تغيير الذي في حد ذاته ليس بالسهولة التي تصوره بها الموضات القرءية • وقد حاولت من جانبي شرح العلاقات بين الميتافيزيقا وما وراء النظرية والنظرية العلمية • انظر Leca ١٩٨٥ الاقسام ١ و ٥ •

(٧) قد يقال أن مفهوم النظام هو مفهوم شكلي يرتبط بنمط حياة وفكر مشتق من الفكر اليوناني والنظرية القانونية الوضعية • ومع ذلك فان التعريف الذي يقترحه دافيد ايستون قد يكون موضع قبول من علماء السياسة المعاصرين : « مجموعة من القيود التي تحدد التفاعلات السياسية • أي تلك الموجهة نحو القرارات المشروعة المطبقة أو الصالحة للتطبيق على جماعة بأكملها ، والتي تتضمن القيم والأنماط وهياكل السلطة EASTON ١٩٦٥ ص ١٩٣) •

(٨) وهنا أيضا وان كان مفهوم المصلحة يرتبط الى حد ما بالنظرية السياسية والاقتصادية الليبرالية الغربية (HIRSCHMAN ١٩٨٠) فان ذلك لا يحول دون اعطائهتطبيقا عاليا بعد الأخذ في الاعتبار بدلالاته التاريخية والايديولوجية الخاصة وتقدير أوزانها النسبية •

(٩) نعترف بأن هذا ليس هو الاطار التوحيد الممكن • فالاطار الذي يطرحه أنطوني جيدنز (GIDDENS ١٩٨٥ ص ١٩) قد يكون أكثر ثراءا • فهو يضع « نظام التفاعل » (ما أسميه بالعمليات) في مواجهة العناصر البنيوية الخاصة بالأنظمة الاجتماعية والتي يقسمها الى ثلاث : الدلالة (أي المعنى) والسيطرة (أي السلطة الاقتصادية والسياسية) والشرعنة (العقوبات بما فيها العنف المادي) وفي المقابل فاني أقصر البنية على تخصيص الموارد المادية وغير المادية (العلم/ المكانة) واضع في اطار الصفة السياسية كلا من الشرعنة (عقوبات) والدلالات (والصراعات من أجل السيطرة عليها) وهما تخترقان كافة هذه المستويات وتشكلان مفاتيح كافة عمليات التعبئة وبهذا المعنى

فانى لا أعرض على الحديث عن « أبنية ثقافية » باعتبارها سجلات معرفية وتقيمية يسمح للفاعلين بتحديد مواقفهم في مواجهة المشكلات (SCHEMEIL ١٩٨٥ ص ٢٩٩) ٠ وبهذا المعنى فانى أوافق جيدنز قوله أنه في خلال عملية التفاعل ، يلجأ الفاعلون الى استخدام العناصر البنائية الثلاث للانظمة الاجتماعية ٠ على أن التساؤل يدور حول ترتيب استخدام هذه العناصر تبعا للمواقف المختلفة ٠

(١٠) تستهدف الاقتباسات هنا ايضاح أفكار معينة وليس تقديم صورة شاملة عن مجمل النظرية ومؤلفها ٠ وهى تستخدم هنا للتدليل على طبيعة الاقتراب الذى أحاول تقديم صورة تخطيطية له وليس لاعطاء صورة متكاملة عن مؤلفها ٠ أضيف في هذا الصدد أننى لا أستخدم التفسير الاقتصادى بذات المعنى الذى يستخدم به في الماركسية كمقابل للارادية حيث لا تلعب الظروف الاقتصادية دورها كسبب مفسر فحسب ولكنها سبب فعال يضع التاريخ مستقلا عن الفعل السياسى ٠ أخيرا فان مصطلحات التفسير الاقتصادى والثقافي كثيرا ما تستخدم بأسلوب هجومى من قبل خصومها ٠ وليس هذا بالطبع غرضنا ٠

(١١) ان فكرة العمليات غير الواعية ، لا تعنى بالضرورة أن البشر لا يتحركون بشكل مفرض بناء على دوافع واعية ولكنها تعنى أن لهذه الدوافع أسباب قد لا يدركها الفاعل ويمكن تفسيرها بشكل لا يفهمه الفاعل الاجتماعى ولا يعترف به ٠ وقد تنتج عن ذلك نتائج « محرفة » أى أنها لا تتطابق مع نوايا الفاعل رغم أنها نتيجة منطقية لتداخل أفعال عقلانية لعدد من الفاعلين ٠ (مثال ماركس الكلاسيكى حول اتجاه معدل الربح الى التناقص) وسوف نرى فيما بعد أن أشكالية اللاوعى الاجتماعى ليست غائبة عن الاقتراب الثقافي ٠

(١٢) يطرح هورويتز (HOROWITS ١٩٨٥) مجمل الجدل الدائر حول العرقية كما يشرح WEINER BANUAZIZI ١٩٨٦) الصلات بين الدولة والدين والسياسة العرقية و : JOSEPH ١٩٧٨ اشكالية الصراع الاسلامى المسيحى ٠

(١٣) من المفارقات أنه يمكن ايجاد صياغة متشابهة لدى كاتب يفترض فيه الميل الى التحليل السوسيولوجى والتحفظ ازاء تفسير النصوص ٠ ففى تعليقه المتميز على تصنيف ابن خلدون للمجتمعات يقول أرنست جلينر: وبناء على ذلك يمكن القول أن الاسلام كان بمثابة لغة مشتركة وساهم بذلك في التقليل من حدة عمليات كانت قد دارت من قبل بشكل أكثر عنفا

واقل افصاحا عن مضمونها » (GELLNER ١٩٨١) وهو مثال على التقاء السوسيولوجيا المعتدلة بالتفسير الثقافي المعتدل ٠

(١٤) على أن الخطاب التلقائى يحفل بمثل هذه الامثلة « ان الحرية نبتة غريبة عن أرضنا ٠ ما أن يتم استزراعها حتى تذبل ٠ لقد اعتدنا توجيه الاتهام الى المستعمر ٠ غير أن بعضنا قد استعمر البعض الآخر واستمرت نبتة الحرية في ذبولها ٠ وفي كل مرة كان أحد الحالمين يسعى لاحيائها ٠ الا انه كان يسقط صريعا هو الآخر ٠ ان كل من حاولوا ذلك انما بارزوا طواحين الهواء القوية بسيوف من خشب ٠ (جهاد الكاظم ٠ « الشرق الاوسط » ٧ مارس ١٩٨٠ عن AJAMI ١٩٨١ ص ٣) ٠ ويمكن أن نجد في كتابات فاتيكيوتس مثالا على هذه التصميمات التاريخية السوسيولوجية في صيغتها العلمية أن المسلمين يسعون لأشياء مختلفة ويتطلعون لأهداف متناقضة وقد شكلتهم وكيفت ردود أفعالهم تقاليد ثقافية ومواقف فكرية مختلفة (٠٠٠٠) وهكذا فان مفاهيم الحرية السياسية ليست موضع اجماع وهى مناقضة للاسلام » (VATIKIOTIS ١٩٨٧) ٠ ولا ينبغى هنا التوقف عند حد الاستنكار ٠ ان المشكلة التى تطرحها مثل هذه الصياغة هى صعوبة التمييز بين الجانب الامبريقى - أن أن هناك بالفعل جماعة معينة لديها هيراركية متميزة للقيم والاهداف ٠ وبين الجانب النظرى الذى يرى في هذا التمايز الثقافي متغيرا مستقلا ينتج ويفسر التغير أو الثبات على حد سواء ٠

(١٥) وهو ما دفع ريتشارد ميتشيل الى انتقاد المدخل اللاتاريخى لدى عجمى قد جعل من ٦٧ أو ٧٣ المحرك الاول للحركات الثقافية في الوطن العربى ٠ والواقع أن ميتشيل تصور أن عجمى لم يأخذ على محل الجد المعنى المستقل لعملية البحث عن الأصالة الاسلامية ، شأنه في ذلك شأن التحليلات المضللة للمستشرقين ومنظرى الحداثة وعلماء السياسة MITCHELL ١٩٧٨ وخاصة ص ٧٦ و ٨٥ ٠

(١٦) فحتى الضربة الطائشة ضد ملك الغرب عام ١٩٧١ والتى اختلطت فيها آخر مرجعية مختلفة تعكس السلوك العقلانى والاستراتيجى لعدد من الفاعلين WATERBURY ١٩٧٣ وقد حان الوقت لكى يوضح دارسو الظاهرة السياسية في العالم العربى العلاقة بين أسلوبين لرؤية موضوعهما فهل نحن بصدد ثقافة وثقافات متميزة أم فاعلين يتحركون وفق استراتيجية وتحكمهم عقلانية عالية ٠

(١٧) لمزيد من التفصيل انظر المصدر ذاته ٠ وأكتفى هنا باعطاء امثلة لبعض الاشكاليات ٠

(١٨) لا يصدق هذا على كافة عناصر قيادة الجبهة الوطنية · حيث نجد أحيانا الاشكال الطبقية للمجتمع البرجوازى غير أن القسم الاكبر منهم ينقسم الى أصول مختلفة كالبرجوازية الصغيرة التى انتقلت الى الطبقة العاملة ، وأبناء العائلات الكبيرة التى فقدت ثرواتها والموظفين أبناء صغار الملاك · وكان القاسم المشترك بينهم هو الانخراط الكامل في العمل السياسى قبل سن العشرين · انظر HABI ١٩٦٧ و ٨٠ ، STORA ١٩٨٥ ·

(١٩) نشير هنا الى أن هذا التحليل لا علاقة له بالتحليلات الماركسية الفجة عن « الجماعة / الطبقية » والتى فقدت مصداقيتها (PICARD ١٩٨٥ ، SALAME ١٩٨٥) وفي المقابل فقد وصف BATATU العلويين في سوريا « الشيعة / الطبقة » BATATU (١٩٨١) ·

(٢٠) يشير JOHNSON هنا الى سمة مشتركة بين الاقتصادات العربية يرى فيها بعض المحللين عاملا حاسما لعدة عمليات وهى التنقل (CHATELUS SCHEMEIL ١٩٨٤ LVCIANI ١٩٨٧) ·

(٢١) بالنسبة لمجمل العالم العربى أنظر مؤلف شاربى CHARBY و CHARBY ١٩٨٤ · الذى يبدو أنه يتبنى هذه الرؤية · أنظر الانتقادات في فالنسى VALENSI ١٩٨٦ ·

(٢٢) حسين مروه · النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية بيروت ١٩٧٩ ·

(٢٣) يذكر هذا النوع من الأعمال بالمؤلفات الألمانية الموسوعية حول الفكر الغربى كفوجلين VOEGLIN في التقليد المثالى ·

(٢٤) نجد أمثلة كثيرة لهذا الخط من التفكير في تاريخ الافكار المثالى كأعمال VOEGLIN التى أشرنا اليها · على أنه قد يتواجد أيضا لدى السوسيولوجين والاقتصاديين فقد استخدم « الثامن عشر من برومير » لتفسير سلطة العسكريين في أمريكا اللاتينية كما استخدمت « حرب الفلاحين » لفهم حركات التمرد الدينى في القرن العشرين · وكثيرا ما تشهد الانتقال من استخدام منطق واحد للتفكير في فترات تاريخية مختلفة · وهو منطق مشروع لغير المؤرخين ـ الى تطبيق عمليات مرحلة ما على مرحلة أخرى · وقد تسقط التضحية أيضا في هذا الفخ ·

(٢٥) تواجه الماركسية مشكلة مماثلة في تحليلها للمجتمعات الصناعية فكيف يمكن تفسير بروز في تمايز الطبقات من حيث المبدأ وذلك مع استمرار فعالية الهيمنة ؟

(٢٦) والمشكلة في رأيى تفوق في أهميتها السؤال الشهير حول الدين وتغييب الوعى « أفيون الشعوب » وليس من سبيل للتحايل الا بالقول بان الفلسفة الماركسية ليست ضرورية لعلم الاجتماع الماركسى او بالقول بان الدين الذى قصده ماركس لم يكن هو الاسلام · وفي رأيى فان كلا من الاجابتين براقة المظهر وخاوية المضمون · وفي المقابل فانه من الممكن مع تطبيق منهاجية فيبريه على الماركسية ـ رؤية التصورات الدينية للبشر كموضوع للسوسيولوجيا وذلك باعتبارها نتاجا لظروف اجتماعية وتاريخية مادية · ولا يحول ذلك دون أن يتلقى كل انسان في حياته الواقعية ـ سواء أكانت موضوعا للعلم أم لا ـ دعوة ورسالة اله متعال · وهو ما يخرج بحكم التعريف عن المعرفة العلمية ·

(٢٧) ويمكن اذن لعالم الانثروبولوجى أن يشكل جماعات ثقافية وفق السلوكيات والصيغ اللفظية التى تحدد الممارسات والقيم · أنظر شبكة تحليل الجماعات Guid-group onalysis المستوحاة من أعمال مارى دوجلاس في Gross, Rayher ١٩٨٢ · على أن الباحث قد يقوم بمخاطرة لأن تصنيفاته قد تختلف عن تصنيفات المجموعة موضع البحث ولا سبيل لضبطها أو اثبات حقها ·

(٢٨) من المؤسف أن جبريال بعد دور لم يستند في تحليله الوافي لتصنيف الثقافات السياسية للمفاهيم التى صاغها علماء الانثروبولوجيا كبيلى (HUBEN DOR) BAILEY أو مارى دوجلاس

(٢٩) ان المقصود هنا وفي اطار دراسة التعارض بين الثقافة والاقتصاد هو مجرد رصد الاتجاه الذى قد يجعل من البيولوجيا أساس الثقافة · على أنه من الواضح أن سوسيوبايولوجيا (دراسة علم الاحياء الاجتماعى) في ذاتها منافية للثقافة · وفي صيغتها المتطرفة فان السوسيوبايولوجى تغدو الظواهر « الفرعية » الثقافية كالتاريخ والحضارة والمؤسسات الى متغيرات عالية غير ثقافية كنكران الذات والانانية وتعدد الاصول البشرية والتطبع الخارجى (WILWON ١٩٧٥ WILSON LUHDSEN ١٩٨١) وبهذا المعنى فهى تضع أنصار الاقتصاد والثقافة في سلة واحدة · على أن منطق البرهنة يقرب السوسيوبايولوجيا من التفسير الاقتصادى الفردى من زاوية تطبيق نظرية الالعاب MAYNARD SMITH ١٩٨٢) بل ومن الماركسية الوظيفية في اكثر صورها اللاتاريخية وتمسكها بقياس متغيرات ضيقة · أما من زاوية الايديولوجيا فان السوسيوبايولوجيا تتعارض كلية مع مداخل النظرية الكلية للعالم ـ وتقترب من الاقتصاد السياسى المهتمة بالطرح التاريخى للطبقات

القائلين بالخصوصية المطلقة للثقافات • وفي المقابل فان أنصار التفسير الثقافي يرون في السوسيوبايولوجيا شططا علميا وأيديولوجية بالغة الخطورة ، يتفق معهم في ذلك المدخل الاقتصادى (انظر SAHLINS م ص) والواقع أن السوسيوبايولوجيا تمثل مع المدخل الثقافي والمدخل الاقتصادى ثلاثة أقطاب متميزة ، قد يجتمع اثنان منها ضد الآخر وفق نوعية الجدل الدائر بينها •

(٣٠) على الرغم من التشابه الظاهرى بين هذا المنهج وبين تاريخ الافكار وعلى الرغم من تبنيها لفكرة « سياق حوار مشترك يدور الجدول في اطاره » فان هناك اختلاف • ذلك أن مؤرخى الافكار يتعرضون لظهور وتطور موضوعات معينة واختلافها في الفكرين الغربى والاسلامى •• (انظر على سبيل المثال Butterworth ١٩٨٠ و ١٩٨١ Enayat ١٩٨٢)الا أن المداخل الثقافية تترك الباب مفتوحا أمام احتمالات التطور التاريخى وموجات الابداع وتختزله الى مجرد العودة والمرور بالابنية القديمة •

(٣١) اذا اتفقنا على صلاحية مفهوم الشمولية فان كافة تطبيقاته الامبريقية يمكن أن نجد لها تبريرا دينيا ولا يرجع هذا الى الانتقائية بقدر ما يرجع الى التلاعب بالرموز كأدلجة الاسلام لدمجه فيما يسميه Kolakawski « بالروح الثورية » أما عن التشابه البيئوى فالادلة التى تنفيه أكبر من تلك التى تثبته وقد أوضحت في LECA ١٩٨٤ أسباب ذلك وضرورة التميز بين مفهوم الكلية والشمولية •

(٣٢) تعرضنا مع Schemell لبعض خصائص شفرة الحماية في Schmell Leca ١٩٨٤ • وعلى مستوى أكثر اتساعا فان احدى الافكار الرئيسية Elsenstadt والتى نقلها عنه الكثيرون هى النظر الى تنوع التقاليد الثقافية الكبرى ، بوصفها شفرة لتفسير التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والتسامى فوقها وخاصة في العالم المعاصر وازاء الصناعة والرأسمالية والاقتصاد الكونى • (انظر Elsenstadt ١٩٧٣/أ و ١٩٨١ و BADIE ١٩٨٧) •

(٣٣) صحيح أن الشكل الايديولوجى لا يعبر بالضرورة عن صراع طبقى • الا أن ذلك لا يعنى أن القائمين على التعبير عنه سوف ينتمون بالضرورة لكافة قطاعات المجتمع • وفي المقابل فكما أوضح لينين في « ما العمل » وكما هو معروف فان ايديولوجية الطبقة قد تم صياغتها على يد عناصر من طبقات مختلفة • خاصة بالنسبة للمثقفين البرجوازيين والايديولوجية البروليتارية •

(٣٤) على أن هذا لا يعنى أن (المخطط) يبدو في نظر المؤلف كثابت أساسى أو مبدأ متعاول وسواء كان هذا المخطط انتولوجيا و فلسفى أو تاريخى • فقد يتطور هذا المخطط من خلال عملية خلق وتجديد تاريخى • أن DJATT يشير الى « وعى مشدود نحو الماضى بحكم مضمونه وولاءاته ، ويتحدث عن « الهوية والتركيب والبناء » DJATT ١٩٧٤ ص ٦٢/٦٤.

(٣٥) « أن ما تحتاجه ايران وتركيا – وان كان بدرجة أقل – للوضع نحو تحديث أسرع هو في كلمة واحدة جهاز راديو رخيص يعمل بالبطارية وحكومة راغبة في الزراعة برابح تثبت الانماط الاجتماعية للمجتمع الحديث » (Mecielano ١٩٦٣ ص ١٦٧) وقبل ١٦ عاما من سقوط الشاه – وهو ما لم يبشر به ماكيلاند ولا استبعده – ص ١٦٤ – فان هذه العبارة تبدو كنبؤة حقيقية ولكنها جزئية ومقلوبة • فقد عرف الايرانيون المذياع ، وتغيرت الظروف الاجتماعية وربما تغيرت السلوكيات أيضا • على أن ذلك لم يحل دون قيام واحدة من أهم الثورات الدينية في القرن العشرين •

(٣٦) يبدو لى في هذا الاطار أن ايزنستادت EISENSTAD يتباعد عما يمكن تسميته بتطورية فيبر والذى كان يرى أن مرحلته تشهد الانتقال من النشاط التقليدى الى النشاط العقلانى في القيم – أو أخلاقيات العقيدة ، ثم الى النشاط العقلانى من حيث غايته حيث حساب الاغراض والادوات وقياس التوقعات بشكل عام • وقد بدأ في السبعينات أن هذا المسار – موضع اجماع – على الاقل بين النخب الحكومية • حتى أن أحد الكتاب تحدث عن ثقافة سياسية دولية « وهى ثقافة التنظيم التى يسيطر عليها متخصصون بيروقراطيون وتعطى أهمية قصوى للنظام والتوقع والحساب العقلانى (BERMAN ١٩٧٤ HIGGOTT ١٩٨٣ ص ٣٦ أن ماكس فيبر ذاته كان موقفه موزعا ازاء الحكم القيصرى على مثل هذا التطور وكان في بعض الاحيان يرى أنه لا مفر منه وفي أحيان أخرى يرى امكانية لتعديله • وبهذا فان فيبر كان يلتقى دون أن يعرف مع محمد اقبال حول رأى واحد • واقبال يصغر فيبر بسبع سنوات ومات بعد موته بـ ١٤ سنة لكن اقبال مثله مثل جمال الدين ومحمد عبده كان يرى أنه لا يمكن اكتشاف القيم الاخلاقية الا من خلال الدين وأن العالم الاسلامى ينبغى أن يتحلى بأخلاق العقيدة التى تمثل سبيل الحفاظ على الاصالة • ومن هنا كان تفاؤله واتفاقه مع تقدمية أوجست كونت الذى كان فيبر يمقته فقد اعتقد فيبر أنه لم تعد هناك عقيدة أصيلة – (أى حقيقية وليست مخلصة فحسب •) – في عالم الرأسمالية والبيروقراطية الذى رحل عنه الغيب • ويبدو أن فيبر كان يأسف لذلك • وعلى أية حال

فقد استعارت مدرسة فرانكفورت مقولته : وفي سياق مختلف تماما ظهرت المقولة لدى سيد قطب واكتسبت بعدا كفاحيا قويا ٠

(٣٧) على أن جلينر يضيف من جانب آخـــر أن الرومانسيين يخطئون حين يظنون أن اختلاف المواقع المـادية ومن ثم القوة لا يلعب دورا في تحديد ما يجوز وما لا يجوز ٠ وتلك حقيقة واضحة بذاتها لا بأس من التأكيد عليهـــا ٠

(٣٨) انظر على سبيل المثال معالجة السدير ماك أنتاير Alsdsiir Mac Iutyre لماركسية ٠
After virtue. Notre Dame. University of Notre-Dame Press 1984
الصـــفحات ١٠٩ ــ ١١٠ و ٢٥٢ ــ ٢٥٣ و ٢٦١ ــ٢٦٢ ٠ يلاحـظ أن Macintyre لا ينحاز لصالح سوسيولوجيا الشك ولا لافول الرؤية الغيبية للعالم مادام يرى أنها جزء من رؤية للعالم التاريخى تشكلت في سياق تاريخى محدد ويعوزها الاتساق ٠٠

(٣٩) أوضح لى بعض المتصفون الاجلاء في الاسلاميات أن الحديث عن طوباويه بشأن المعتقد الاسلامى لا معنى له في لغة العلوم الاجتماعية الغربيـــة أو لغة التاريـخ ٠ على أن هذا لا يحول دون الحديث عن المعتقد بوصفه نفى لتاريخ غير مرغوب فيه واحتجاج على حدث أى بوصـفه طوباويه (ص ١٧٩) وليس هذا ايضاح كامل لمعنى المعتقد وانما محاولة لوضعه داخل اطار معين (أنظر الملاحظة ٢٦) ٠

(٤٠) يشير هذا التفسير المعتدل الى أننا لا نقصد بالتاريخية ذلك المعنى الذى يشير اليه Popper (١٩٥٦) على أننا نتفق معه حول التحفظ على فكرة التاريخ الذى يسعى الى غاية والدى يحمل معنى ويخضع لقوانين ان طرح التاريخ في مواجهة الجوهرية بما في ذلك الجوهرية الاسلاميـة أو عربية الاسلامية لا يعنى طرح جوهرية تاريخية في مواجهة الاولى ٠

(٤١) كما أنه ليس هناك فارق كبير بين أحد أنصار التفسير الثقافي المطالبين بتغيير الاتجاهات لتشجيع التقدم واقتصادى يدعو الى اطـــلاق حرية الاسعار وتغيير أشكال الملكية دون اهتمام بالســـياق التاريخى لهـــذه « الاصلاحات » ٠

(٤٢) ان افتقاد العالم للنظام واختلاله الهيكلى قياسا الى حاجات الفرد ــ كما يتم تصوره وتفسيره ــ **لا يمكن ارجاعه الى وجـــود ظروف ماديـــة أو اقتصادية أو اجتماعية ظاهرة** ولكنه أكثر ارتباطا بالتوقعات الناتجة عن الخبرة السابقة ٠ BLUMENBERG ١٩٨٣ ص ٢٢١ والتشــــديد من عندنا ٠

(٤٣) لا ينبغى فقط أن ندرك أن العلوم الاجتماعية تضم تقليدا معاديا للحتمية الكلية التى تطبق على مجتمعات تاريخية ينظر اليها كانظمة قابلة للتنبؤ ٠ بل أن الحتمية ترتبط بأنماط معرفية تصنف نفسها بالعلمية وان كان ينظر لها عادة وحتى اشعار آخر بوصفها علوم زائفة كعلم الفلك مثـلا أنظر ١٩٨٧
S.J. TESTER. **A History of Western Astrrology.**
Woolbridge Bvydell

(٤٤) ومنها المقولة التقليدية حول عدم براءة العلوم الاجتماعيـــة التى تفرض رؤيتها للعالم وتمارس القهر ضد موضوعها بل وتخونه وتدمره ٠

(٤٥) وقد طرحت تصورى للموضوع في « نظرية مفسرة ؟ » في LECA ١٩٨٥ ص ١٢٠ ــ ١٣٠ ٠

(٤٦) ومن هذا تنويعات Theda Skolpol في تطبيقه لمفهوم الدولة الريعيـــة لشرح الثورة الايرانية ٠ وهى لا تستوجب الاحتقار الذى قوبلت به من جانب المتخصصين ٠

(٤٧) يفترض التفهم نجاح الباحث في اضافة دلالة معينـــة على السلوك أى معرفة أهداف العمل أو محركاته غير أن هذا التغيير لن يعـــدو أن يكون الا فرضية أكثر احتمالا من غيرها (WEBER ١٩٧١ ص ٩) ٠ وهى تحتاج الى أكبر قدر ممكن من الضبط بواسطة أساليب التفسير السلبى الاخرى وذلك قبل أن يصبح التفسير ــ مهما كانت درجـــة وضوحه ــ تفسيرا مفهوما (WEBER ١٩٦٥ ص ٣٢٧ ــ ٣٢٨) ويشير جيرتز في صيغة مشابهة (GEERTZ ١٩٧٣ ص ٢٩) الى أن التحليل التفسيرى منقوص في جوهره) ٠

(٤٨) أنظر في هذا الصدد ملاحظات Badie (١٩٨٧) وعن اللغة الاقتصادية CHATELUS وشميل ١٩٨٨ ٠

(٤٩) وهو ما يقوم به Said Amir Arjomano في تحليل الثورة الايرانية ٠ حيث يعتبر أن الايديولوجيات التى تدفع بالنضال الثورى وتتشكل في خصامه تغطى الفجوة بين أسباب ونتائج الثورات ٠ ثم يقوم بتحليل مقارن لغايات الثورة الايرانية وهو ما يتطلب فهما ملائمـــا لأنظمة المعنى لدى الفاعلين ٠ وللتوصل الى هذا الفهم يستخدم المؤلف السيوسيولوجى لدراسة شروط ومقدمات الثورة ــ وهو أمر مبرر مادام يعتبران الايديولوجيات لا تفسر سقوط أبنية القمع التى تتصدى لها ٠ ويذهب المؤلف الى أبعد من ذلك في تحليله لغايات الثورة حيث يحرص على استخدام مفرداتها الخاصـــة ٠ فهو يستخدم لافتات تاريخيـــة

كالقومية والاشتراكية والفاشية كما يستخدم مفاهيم تدل على أشكال مؤسسية أو أيديولوجية كالهيراركية الدينية والتقليدية الثورية والالفية (Arjohand ١٩٨٦) وسوف نتعرض فيما بعد لمنطق Arjohand الذى يبدو أنه قد نجح في التوفيق بين التوصيف السيوسيولوجى للعملية وبين دلالتها التاريخية دون تجاهل وتكرار أعمى للغة الفاعلين ٠

(٥٠) فتحت أى ٠ شروط وبصدد أية موضوعات يمكن الحديث عن مجتمع اسلامى أو عربى اسلامى أو جزائرى او قبائلى أو حلبى ومن الذى يتحدث باسم هذه الكليات ؟

(٥١) نحن نعرف أنه حتى مع افتراض ذلك فان الباحث لا ينطلق من فراغ وهو محمل بافتراضات ابستولوجية وسيوسيولوجية وهى ليست محايدة لكنها جزء من طريقة رؤية العالم الذى ينتمى اليه الباحث للاخرين ٠ وقد تصبح جزءا من الصراعات الداخلية في المجتمع محل البحث لفرض معان محددة وتزيد من ثم من تعقداته ٠ فهل هذا سبب كاف للتراجع عن البحث ؟ ان المجتمع لا يتحدث بنفسه لكن ثمة من يجعله يتحدث دائما ولأغراض مختلفة ٠ نرفض الحديث عنه ؟

(٥٢) انظر على سبيل المثال توصيف بيتر براون (BROWN) للفكر الانسانى الكلاسيكى في العصور القديمة لمتأخرة والذى يعتمد فيه على هنرى مارو MARROU « استندت الانسانية الكلاسيكية على التقليد ٠٠ وذلك بمعنى أن أذهان جيل واحد بل وفترة تاريخية واحدة كانت تتميز بالانسجام ٠ مما سهل من عملية الاتصال والمشاركة (BRUWN) ويشير طلال أسد الى خطورة اطلاق مثل هذه التصميمات على مجتمع معين مضيفا أن الانسجام ليس دالا على التقليد وانما على تطور وسائل الاتصال والسيطرة عليها باعتبارها سمة العصر الحديث (ASAD ١٩٨٦ ص ١٦ وحول عدم وضوح مفرد حتى الفردية والمطابقة في الاسلام الكلاسيكى أنظر بنانى وفير يونس BANANI VRYONIS ١٩٥٧ ٠

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

ABRAHAMIAN (E.), 1982 Iran **Between two Revolutions**, Princeton, Princeton University Press.

ABU EL HAG (R.A.), 1982 "Identité et histoiré", Maghreb-Marchrek, 97.

AIAMI (F.), The Arab Predicament, Londres, Cambridge University Press.

AL-AZMEH (Aziz), 1986, "Wahhabite Polity" In NETTON (Ian Richard), ed., Arabia and the Gulf, Londres, Croom Helm p. 75-89.

ALMOND (G.), VERBA (S.), 1963, The Civic Culture, Princeton Princeton University Press.

ANDERSON (Perry), 1974, Lineages of the Absolutist State, Londres, N.L.B.

ANTOUN (R.), HARIK (I.), ed., 1972, Rural Politics and Cocial Change in the Middle East and North Africa, Bloomington, Indiana University Press.

ARJOMAND (S.A.), 1986, Iran's Islamic Revolution in Comparative Perspecuve, World Politics XXXVIII. 3.

ASAD (T.), 1986, The Idea of an Anthropology of Islam, Washington Center for Contemporary Arab Studies (Georgetown Univ.).

BADIE (B.), 1987, Les deux Etats, Paris Fayard.

BAILEY (F.G.), 1971, Les règles du jeu politique, Paris, PUF.

BINDER (L.), 1966, "Egypt : The Integrative Revolution" in PYE(L.), VERRA (S.), ed., Political Culture and Political Development, Princeton, Princeton University Press.

BLUMENBERG (Hans), 1983, The Legitimacy of the Age, Cambridge (Mass.) MIT Press.

BOUDON (R.), 1984, La place du désordre, Paris, PUF.

BOURDIEU (P.), 1972, Esquisse d'une théorie de pratique, Genève, Droz.

BROWN (Peter), 1984, "Late Antiquity and Islam : Parallels and Contrasts" in METCHCALF (B.D.), ed., Moral Conduct and Authority : The Place of Adab in South Asian Islam, Berkeley California University Press.

BURKE (Edmund III), 1986, "Understanding Arab Social Movements", Arab Studies Quarterly 8. 4. p. 333-346.

BUTTERWORTH (C.), 1980, "Philosophy, History and the Study of Elites" in ZARTMAN (I.W.), ed., Elites in the Middle East, New York, Preger.

BUTTERWORTH (C.), 1982, "Prudence Versus Legitimacy : the Persistent Theme in Islamic Political Thought", in DESSOUKI (A.H.), ed., Islamic Resurgence in the Arab World, New York, Preger.

CAHEN (C.), 1958-1959, "Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen-Age", Studia islamica V, p. 225-250; VI, p. 25-56, 233-265.

CENTRE DE RECHERCHES ET D'ETUDES SUR LES SOCIETES MEDITERRANEENNES, 1984, Connaissances du Maghreb. Sciences sociales et colonisation, Paris, CNRS.
CHABRY (L.), CHABRY (A.), 1984, Politique et minorités au Proche-Orient, Paris, Maisonneuve et Larose.

BANANI (A.), VRYONIS (S.) ED., 1977, Individualism and Conformity in Classical Islam, Wiesbaden, Otto Harrassowitz.

BANUZIZI (A.), WEINER (M.) ed., 1986, The State, Religion and Ethnic Politics. Afghanistan, Iran and Pakistan, Syracuse University Press

BATATU (H.), 1978, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Irak, Princeton, Princeton University

BATATU (H.), 1981, "Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and Cause for its Dominance", Middle East Journal, Summer, p. 331-344.

BENDOR (G.), 1977, "Political Culture Approach to Middle East Politics", International Journal of Middle East Studies 8, p. 43-63.
BERGER (M.), 1962, The Arab World Today, New York.

BERGER (M.), 1976, "Middle Eastern Leadership" in UDOVITCH (A.), ed., The Middle East : Oil, Conflict and Hope, Lexington (Mass), Heath Lexington Books.

BERMAN (B.I.), 1974, "Clientelism and Neo-Colonialism : Centre Periphery Relations and Political Development in African States", Studies in Comparative International Development, 9, p. 3-25.

BERQUE (J.), 1958, Les arabes d'heir à demain, Paris, Le Seuil
BILL (J.), 1972, "Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East", International Journal of Middle East Studies, 3, p. 417-434.

BILL (J.), LEIDEN (C.), 1974, The Middle East-Politics and Power, Boston, Allyn and Bacon.

CHATELUS (M.), SCHEMEIL (Y.), 1984, "Towards a new Political Economy of State Industrialization in the Arab Middle East", Inlernational Journal of Middle East Studies, 16. 2. p. 251-265.

CHATELUS (M.), SCHEMEIL (Y.), 1988, "Il n'y a pas de déjeuner gratuit. Stratégies économiques et politiques industrielles dans le monde arabe", Maghreb-Machrek 120.

CHAULET (C.), 1984), La terre, Les frères et l'argent, Thèse, Lettres et sciences humaines, Université de Paris V (mimeo).

COHEN (G.A.), 1978, Karl Marx's Theory of History, Londres, Oxford University Press.

COHEN (G.A.), 1982, "Reply to Elster on Marxism, Functionalism and Game Theory", Theory and Society, July, 11. 4, p. 483-495.

COLLINS (R.), 1975, Conflict Sociology.

DAVIS (E.), 1987, "The Concept of Revival and the Study of Islam and Politics" in B.F. STOWASSER, ed., The Islamic Impulse, Londres, Croom, Helm, p. 37-58.

DAVIS (John), 1988, Libyan Politics : Tribe and Revolution, Londres, Taurus.

DESSOUKI (A.H.), 1973, "Arab Intellectuals and al-Nakba : the Search for Fundamentalism", Middle Eastern Studies, IX, 2.

DESSOUKI (A.H.), 1981, "The Resurgence of Islamic Organizations in Egypt : An Interpretation" in A.S. CUDSI, A.H. DESSOUKI, ed., Islam and Power, Londres, Croom, Helm, p. 107, 118.

DEUTSCH (Karl), 1961, "Social Mobilization and Political Development", American Political Science Review, Septembre

DIGARD (J.P.), 1988, "Approches ethnologiques de la révolution iranienne", Revue Francaise de Science Politique.

DJAITT (Hè), 1974, La personnalité et le devenir arabo-islamiques, Paris, Le Seuil

DUMONT (L.), 1966, Homo hierarchicus, Paris, Gallimard.

EASTON (D.), 1965, A Systems Analysis of Political Life, Londres, J. Wiley.

EISENSTADT (S.), 1973a, Tradition, Change and Modernity. New York, John Wiley.

EISENSTADT (S.), 1973b, Traditional Patrimonialism and Modern Neo-Patrimonialism. Londres, Sage.

EISENSTADT (S.), 1977, "Convergence and Divergence of Modern and Modernizing Societies : Indications from the Analysis of the Sturcturing of Social Hierachies in Middle Eastern Societies", International Journal of Middle East Studies, 8 p. 1-27.

EISENSTADT (S.), 1981, "Cultural Traditions and Political Dynamics : the Origins and Modes of Ideological Politics"; British Journal of Sociology, 32.2

EISENSTADT (S.), 1987, "The Structuring of Social Hierachies in Comparative Perspective" in EISENSTADT (S.), RONIGER (L.), SELIGMAN (A.), Centre Formation, Protest Movements and Class Structure in Europe and the United States, Londres, Frances Printer, p. 121-134.

ELSTER (J.), 1982), "Marxism, Functionalism and Game Theory", Theory and Society, 11. 4, Juillet, p. 453-482.

EL-ZEIN (A.H.), 1977, "Beyond Ideology and Theology : the Search for the Anthropology of Islam", Annual Review of Anthropology, VI.

ENAYAT (H.), 1982, Modern Islamic Political Thought, Londres, Macmillan.

GEERITZ (C.), 1973, The Interpretation of Cultures, New York, Basic Books.

GEERTZ (C.), 1977, "The Judging of Nations : Some Comments of the Assessment of Reginnes in the New States", Archives européennes de sociologie.

GEERTZ (C.), 1986, Savoir local, savoir global, Paris, PUF.

GEERTZ (C.), 1988, Work and lives, Oxford, Polity Press.

GEERTZ (C.), GEERTZ (H.), ROSEN (L.), 1979, Meaning and Order in Moroccan Society, Londres, Cambridge University Press.

GELLNER (E.), 1981, Muslim Society, Londres, Cambridge University Press.

GELLNER (E.), 1986, 'L'animal qui évite les gaffes, ou un faisceau d'hypothèses", in BIRNBAUM (P.), LECA (J.), ed. Sur l'individualisme, Paris Presses de la Fondation nation ale des sciences politiques.

GIDDENS (A.), 1985, The Nation-State and Violence, Londres, Polity Press.

GILSENAN (M.), 1982, Recognizing Islam, Londres, Croom Helm.

GRAMSCI (A.), 1966, Il materialismo Storico e la filosofia di Benedetto Croce. Turin, Einaudi.

GRA...

the Case of Lebanon, Reflections on the Recent Book of Husayn Muruwa" in STOWASSER (B.F.), ed., The Islamic Impluse, Londres, Croom Helm.

GRUNEBAUM (G. von), 1962, Modern Islam. The Search for Cultural Identity, Los Angeles, University of California Press.

HADDAD (Y.), 1982, Contemporary Islam and Challenge of History Albany (N.Y.), State University of New York Press

HAMADY (S.), 1960, Temperament and Character of the Arabs New York.

HARBI (M.), 1976, Aux origines du FLN. Le populisme révolutionnaire en Algérie, Paris, Christian Bourgois.

HARBI (M.), 1980, Le FLN, mirae et ralité. Des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), Paris, Jeune Afrique.

HARIK (I.), 1974, The Political Mobilization of Peasants : A Study of an Egyptian Community, Bloomington, Indiana University Press.

HIGGOTT (R.A.), 1983, Political Development Theory, Londres Croom Helm.

HINDESS (B.), 1984, "Rational Choice Theory and the Analysis of Political Action". Economy and Society, 13.

HINDESS (B.), 1987, Politics and Class Analysis, Oxford, Blackwell.

HIRSCHMAN (A.O.), 1980, Les passions et les intérêts, Paris, PUF.

HOMANS (G.C.), 1986, "Fifty Years of Sociology", Annual Review of Sociology, 12, p. XIII-XXX.

HOOGLUND (E.), 1980, "Rural Participation in the Revolution" MERIP Reports, 87, May.

HORWITZ (D.), 1985, Ethnic Groups in Conflict, Berkeley, University of California Press.

HUDSON (M.), 1977, Arab Politics. The Search for Legitimacy New Haven, Yale University Press.

HUNTINGTON (S.), 1968, Political Order in Changing Socities, New Haven, Yale University Press.

JOHNSON (M.), 1986, Class and Client in Beirut The Sunni munity and the Lebanese State 1840-1985,Londres,Ithaca Press.

JOSEPH (S.), 1978, "Introduction in JOSEPH (S.), PILLSBURY (J.), ed., Muslim Christian Conflict : Economic, Political and Social Origins, Westview Press/ Dawson edition.

KHALAF (S.), 1982, "Communal Conflict in Nineteenth Century Lebanon" in BRAUDE (B.), LEWIS (B.), ed., Christians and Jews in the Ottoman Empire, New York, vol. 2, p. 107. 134.

LAROUI (A.), 1974, La crise des intellectuels arabes, Paris, Maspero.

LAROUI (Abdallah), 1987, Islam et Modernité, Paris, La Découverte.

LAWRENCE (B.), 1987, "The Islamic Movement : its Current Condition and Future Prospeets" in STOWASSER (B.F.), ed., The Islamic Impulse, Londres, Croom Helm, p. 75-86.

LECA (J.), 1980, 'Ville et système politique. L'image de la ville dans le discours algérien", in RASSAM (A.), ZGHAL (A.), ed., Systèmes urbains maghrébins, Tunis, Cerès Productions, p. 290-317.

LECA (J.), 1984, "L'hypothèse totalitaire dans le tiers-monde : les pays arabo-islamiques", in HERMET (G.), ed., Totalitarismes, Paris Economica, p. 215-240.

LECA (J.), 1985, "La théorie politique", in GRAWITZ (M.), LECA (J.), ed., Traité de science politique, Paris, PUF, vol. 1, p. 47-174.

[illegible] (J.), 1988, "Social Structures and Political Stability, Comparative Evidence from Algeria, Syria and Iraq", in DAWISHA (A.), ZARTMAN (I.W.), ed., Beyond Coercion : the Durability of the Arab State, Londres, Croom, Helm.

LECA (J.), SCHEMEIL (Y.), 1983, "Clientélisme et néo-patrimonialisme dans le monde arabe", International Political Science Review, 3.

LERNER (Daniel), 1958, The Passing of Traditional Society, New York, Free Press.

LEVEAU (R.), 1975, "Le système politique Libyen", in FLORY (M.), ed., La Libye nouvelle : rupture et continuité, Paris, CNRS.

LEWIS (B.), 1984, "Préface" à KEPEL (G.), Le Prophète et Pharaon, Paris, La Découverte.

LUCIANI (G.), 1987, "Allocation versus Production States : a Theoretical Framework", in BEBLAWI (H.), ed., The Rentier State, Londres, Croom, Helm.

Mc CLELLAND (D.C.), 1961, The Achieving, Socie ty New York, Van Notrand.

Mc CLELLAND (D.C.) 1936, « National Character and Economic Growth Turkey and Iran», in PYE (L.W.) ed., Communications and Political Development, Princeton, Princeton University [illegible]

SAHLINS (M.) Contre la Sociobiologie, Paris.

SALAMÉ (G.), 1985, « En mal d'identié : confits et Passions an Liban » , Maghreh- Machrek, 110, P. 5 — 22.

SCHEMEIL (Y.) 1985, « Les cultures politiques », in GRAW... (M.), LECA (J.), ed., Traité de science politique, Paris, PUF, Vol. 3, p. 237 — 307.

SCHEMEIL (Yves), 1988, « L'éthique saoudienne et l'esprit de la politique pétrolière », Energie (Grenoble)

SCHUTZ (Alfred), ,1962, Collected Papers, vol. I, La Haye Marinus Nijhoff.

SHARABI (H.), 1966, Modernization of the Arab World, New York, Van Nostrand.

SHEPARD (W.), 1987; « Islam and Ideology : Towards a Typology », Internctional Journal of Middle East Sudies, 19 — 3, p. 307 — 336.

SKOCPOL (Th.), 1982, « Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution », Theory and SocIely, II. 3. May 1982, p. 265 — 304.

SoWELL (Th.), 1983, The Economics and Politics of Race, New-York, Quill.

STORA (B.), 1985, Dictionnaire biographique des militants Nationalistes algériens 1926 — 1954, Pares, L'Hamattan.

TURNER (B.), 1978, Marx and the End of Orientalism. Londres, George Allen and Unwin.

TURNER (B.), 1984. « Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam », in HUSAIN, O7SON, QURESHI, ed., Orientalism, Islam and Islamists, Brattleboro, Amana Books.

MAynARD-SMTTH (J.) 1982, Evolution and the fTheory of Games, Londres, Cambridge Univsersity Press.

MTCHELL (R.P.), 1987, ' The Islamic Movement : its Current Condition and Future Prospects" in STOWASSER (B.F.), The Isl'amic Impulse, Croom Helm, p. 75 — 86.

MITCHELL (Timothy), 1988, Colonising Egypt. Cambridge, University Press.

NORTON (A.R.), 1987, Amal and the Shi'a, Austin, Universiy of Texas Press.

PAHL (R.) 1968, « The Rural Urban Continuum », in PAHL (R.) ed., Readings in Urban Sociology Oxford, Pargamon Press.

PICARD (E.), 1985, « De la communauté-classe à la résistance Nationale Pour une analyse du rôle des Chiites dans le système Politique Libanis (1970 — 1985) », Revue Francaise de Science Politique, p. 999 — 1028.

FRSCATORI (James), 1986, Islam in a World of Nation Stares, Cambridge. Cambridge University Press.

POPPER (K.R.), 1956, Misère de l'historicisme, Paris, Plon.

POPPER (K.R.) 1973, La logique de la découverte scientifique, Paris, Payat.

PRZEWORSKI (A.), SPRAGUE (J.) 1986, Paper Stones. A History of Electoral Socialism. Chicago, The University of Chicago Press.

QUANDT (W.), 1968, Revolution and Political Leadership : Algeria. Cambridge (Mass.)MIT Press.

RAYNER (S.) GROSS (J.) 1984 Measuring Culumbia University Press.

VALENSI (L.), 1986, « La tour de Babel : Groupes et relat!ons etlations au M oyen Orient et en Afrique du Nord. », in Annales E.S.C., 4, p. 817 — 838.

VATIKIOTIS (P.J.), 1966, « Tradition and Political Leadership: The Example of Algeria », Middle Eastern Studies, Juillet.

VATIKIOTIS (P.J., 1987, Islam and the State, Londres, Croom, Helm.

VOEGELIN (E.), 1954 — 1956, Order and History, Baton Rouge, Louisiana State University Prees, 3 vol.

WATERBURY (J.), 1970, Commander of the Faithful, New York, Columbia University Press.

WATERBURY (J.), 1973, « The Coup manqué », in GELLNER (E.), MICAUD (C.), ed., Arabs and Berbers, Londres, Duckworth.

WATERBURY (J.), 1983, The Egypt of Nasser and Sadat. The Political Economy of Two Regimes, Princeton, Princeton University Press.

WEBER (Max), 1965, Essais sur la théorie de la Science, Plon.

WEBER (Max); 1971, Economie et Société, Paris, Plon.

WILSON (E.), 1975, Sociobiology. The New Synthèses, Cambridge (Mass.), Belknap Press 1975.

WILSON (E.), LUMSDEN (Ch.), 19f 1, Genes, Minds and Culurs. The Coevolutionary Process, Cambridge (Mass.), Haovard University Press.

ZUBAIDA (S.), 1982, « The ideological conditions for Khomeni's Doctrine of Govemment ». Economie and Society XI.

البـــاب الأول

القطاع العام وشركات توظيف الاموال ،

واعادة تشكيل النظام التوزيعى فى مصر ..

آلان روسيون

الرأسماليون والدولة فى مصر ، ملاحظات أولية

د. مصطفى كامل السيد

تناقضات النظام السياسى المصرى ..

دراسة لأزمة الحكم والمعارضة السياسية فى مصر ...

د. على درغام

ترجى يا دولة ، أو القوة والامل

عرض حول انحسار دور الدولة فى تونس ...

ميشيل كامو

القطاع العام وشركات توظيف الأموال

واعادة تشكيل النظام التوزيعى فى مصر

آلان روسيون *

منذ أن وجدت العلوم السياسية – أى بالتحديد منذ سقراط وأفلاطون – وهى تتعرض لأمرين متكاملين ومتناقضين فى آن واحد : الاول يتعلق بعملية تغيير البنية السياسية وخاصة عن طريق العنف ، سواء فسر ذلك بأنه « تقدم » أو « تدهور » ، والامر الثانى يتعلق بالاستقرار أى بالطرق التى من خلالها يستطيع نظام سياسى معين أن يضمن اعادة انتاج نفسه واستمراريته • ومن وجهة النظر هذه يصبح من الصعب علينا ألا نلاحظ الاستقرار غير العادى – بل يمكننا القول « الجمود » – الذى يتمتع به النظام السياسى المنبثق عن ثورة يوليو ١٩٥٢ وحركة الضباط الاحرار • فقد صمد هذا النظام للهزيمة العسكرية وللتغيير فى النظام الاقتصادى الى نظام اقتصادى آخر مخالف له تماما ولتغيير شامل لنظام التحالفات الخارجية كما تعرض للاغتيال الشديد فى رمزيته لرئيس الدولة ، وجاءت انتخابات السلطة التشريعية فى أبريل ١٩٨٧ لتؤكد هذه الاستمرارية بالرغم من التغييرات التى حققتها بدخول ستين عضوا ينتمون بشكل صريح لتنظيم « غير شرعى » وكلها دلائل ذات مغزى تشير الى القدرة الغريبة التى يتمتع بها النظام فى التكيف عند الضرورة ، فهو نجح فى احتواء كل أشكال الخلل فى نظامه المؤسس بهدوء شديد ؟[١] •

وقد نحاول أن نوضح عددا من الخطوط الرئيسية التى تتخذها البنية الفوقية لخلق هذا الاستقرار فان لم تكن هذه الاجراءات كافية لتبرير هذا الاستقرار فانها تمكننا من فهم الطرق العملية التى عن طريقها يتم الحفاظ عليه :

(*) باحث بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية – المركز الوطنى للأبحاث العلمية •

– استقرار نظام سيطرة الدولة على المجتمع – الجيش والادارة المدنية ، وسائل الاعلام : يرث كل نظام هذه الادوات عن أسلافه ويحافظ عليها مع اجراء بعض « التطهيرات » الهامشية ، ومثال ذلك تصفية السادات لـ « مراكز القوى » أو الملاحقات القضائية التى مورست ضد « حاشية » السادات بعد سقوطه • ان التاريخ الادارى لمصر لا يسير على نفس ايقاع تاريخها السياسى – وهذا ينطبق باديء ذى بدء على الانتقال من النظام الملكى الى جمهورية الضباط الاحرار – وبسبب تجاهل هذا الفرق فى الايقاع تفشل دراسات عديدة فى تفسير خاصية الاستمرار التى تتميز بها أساليب الممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية على أرض مصر[٢] •

– استقرار أساليب تفويض السلطة سواء على المستوى المركزى أو المحلى : فبالرغم من الايقاع السريع نسبيا فى التغييرات الدستورية ، تظل طرق تعيين رئيس الدولة – اختياره من قبل سلفه ثم موافقة البرلمان عليه قبل اجراء الاستفتاء الشعبى – بدون تغيير • كما لم يتغير توزيع السلطات بينه وبين رئيس وزرائه المسؤون عن تنفيذ السياسات • ومن أوجه هذا الاستقرار جمع رئيس الدولة بالسلطتين العسكرية والمدنية فى شخصه[٣] • وعلى المستوى المحلى ، تشهد كل الدلائل وخاصة التى برزت خلال الانتخابات البرلمانية الاخيرة وعملية اعداد القوائم على استمرارية دور الوساطة الذى تقوم به الشبكات العائلية والقبلية بين السلطة المركزية والاهالى •

– استقرار أعضاء الهيئة السياسية أنفسهم من عسكريين – ضباط أحرار ، كوادر الجيش الموجودين فى كل أروقة الدولى – الى مدنيين • والجدير بالذكر أن عودة نظام تعدد الاحزاب سمح مرة أخرى لظهور قادة التنظيمات السياسية فى النظام السابق – أمثال فؤاد سراج الدين وابراهيم شكرى ومحمد حلمى مراد وغيرهم – الذين استطاعوا حتى يومنا هذا النجاح فى احتواء ظهور منافسين منتمين الى أجيال جديدة[٤] •

ــ استقرار نظم الشرعية ــ حتى مع تغيير أو قلب لمحتواها أو مصادرها رأسا على عقب من نظام لآخر بل من مدة رئاسة لأخرى ــ فضلا عن استقرار طرق اضفاء الشرعية على صاحب السلطة(٥) • وبمعنى آخر فان مهما كانت القيم أو المصادر التى تستند اليها شرعية الحكم فانها تسود نظاما مستقرا للعلاقات بين ما يسميه جان لوكا ب « النموذج السياسى » وبين « التركيبة الاجتماعية »(٦) •

وتسمح لنا الملاحظات السابقة بتحديد موضوع هذه الدراسات وتوضيح ، فيما يتعلق بالانفتاح ونتائجه الحالية ، تشابك العلاقات الاجتماعية السياسية والايديولوجية التى واكبت التحول من نظام اشتراكى فى الاساس الى نظام « تراث جديد » يرتدى لباس الدين من أجل تقوية شرعيته ، وسوف نبين كذلك أسباب اختيارنا للحوار العام الساخن عن القطاع العام والقطاعات «الاسلامية» للاقتصاد ، الامر الذى يمكننا من توضيح التوازن الاجتماعى والسياسى الجديدين • ومن هذا المنطلق لابد من أن نبحث استقرار البنية الفوقية لنظام السياسى المصرى فى مواجهة المتغيرات التى حدثت للقاعدة الاقتصادية الاجتماعية فى اطار تطور ما يطلق عليه لوكا ب « الدول الاشتراكية ذات الطبقة المتوسطة الجديدة » •

ميراث الاشتراكية السلطانية :

ان نظام اعادة التوزيع الذى بدأ تطبيقه فى الستينات فى اطار التجربة الناصرية يقوم على أعمدة رئيسية ثلاثة :

ــ قطاع عام قوى ، يشمل التجارة الخارجية والشبكة المصرفية ، معبأ لتوفير الخدمات للشعب ، ومنها الصحة والتعليم والاسكان الشعبى والمواصلات والسلع الاستهلاكية التى تنتج معظمها الشركات المؤممة فى اطار استراتيجية عامة لاحلال السلع المستوردة • وقد أكد واتربيرى(٧) أنه منذ البداية ، كانت الاهداف المعلنة لخطط التنمية تؤكد

أولوية الاستثمارات الثقيلة وانتاج الآلات الضرورية ، الا أنه عند التطبيق اتضح انحراف بين نحو تلبية متطلبات الاستهلاك (وخاصة الخدمات) مما أدى الى اعادة توزيع محدودة وانما ذات دلالة للموارد المتوفرة •

ــ سوق العمل وهو مجال لضغط قوى على الدولة ، وأداة رئيسية لها لتنفيذ السياسات الاشتراكية المعلنة منذ بداية الستينات • ومن عام ١٩٦٠ الى ١٩٧٥ ازدادت الوظائف الحكومية ، بما فيها القوات المسلحة، اذ أن نسبة العمالة بها ارتفعت من ١٠٪ الى ٣٠٪ من اجمالى القوى العاملة ، مع نسبة نمو قدرها ٥ر٢٨٪ بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٦ ، فى حين أنها لم تتجاوز ٧ر٦٪ فى القطاع الخاص فى نفس الفترة(٨) • وبالرغم من أن انتاجية العمل بدأت فى الانخفاض فى معظم القطاعات الاقتصادية المؤممة كرد فعل سلبى لزيادة العمالة الا أن حصة العمل فى توزيع القيمة المضافة قد ارتفعت من ٣٢٪ فى المتوسط فى نهاية الخمسينات الى ٥٤٪ عام ١٩٦٤ • وتمكننا بعض الملاحظات من اظهار الطابع الحاسم لتدخل الدولة كمتعهد بتوفير فرص العمل • ويحلل ذلك هانسن ورضوان كالآتى : اتصفت خطة التنمية الطويلة الاجل من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ بتضيق عام لسوق العمل مع ظهور هامش يتزايد حجمه باستمرار من الشباب المتعلم نسبيا الذين يخرجون كليا أو جزئيا من قوة العمل الفعلية (ص ٤١) كما يؤكدان استقرار نسبة الاشتراك فى قوة العمل : ١ر٣٠٪ من السكان عام ١٩٦٠ ، ٤ر٣٠٪ عام ١٩٧٦ • ويزداد هذا الضغط على فرص العمل منذ بداية الستينات نتيجة اعادة تشكيل البنية الاجتماعية فى الريف وظهور تطلعات جديدة لدى المنتفعين بالاصلاح الزراعى ، وتبلورت هذه الاوضاع فى قانون ١٩٦٤ الذى يضمن لحاملى الشهادات العليا وظيفة فى الدولة ان لم يتمكنوا فى الحصول على وظيفة بمجهوداتهم الخاصة ، كما تأكدت فعالية هذا القانون عام ١٩٧٣ بالقانون رقم ١٩٨٥ •

ــ الدعم للاستهلاك • هو ثالث الاعمدة التى ترتكز عليها سياسة

اعادة التوزيع ، وكان الدعم الحكومى قد بدأ قبل الثورة بالقمح والكيروسين وامتد ليشمل تدريجيا الارز والسكر والبوتاغاز والصابون والزيت ... الخ ابان موجة الغلاء فى نهاية الستينات واكتسب الدعم أهمية أساسية فى منتصف السبعينات تستخدمه الدولة كأداة تعوض بها عن تقصيرها المتزايد فى توفير فرص العمل . وقد ارتفعت المبالغ المخصصة للدعم فجأة ابتداءا من عام ١٩٧٩ حتى أن وصلت الى ذروتها – ٢ مليار جنيه مصرى – عام ١٩٨١ – ١٩٨٢ . وبغض الناظر عن الجانب المالى الصرف لهذا الارتفاع المفاجىء – اعادة تقييم الجنيه بالنسبة للدولار – تتضح وظيفة الدعم لتعويض نصيب الاجور من الانتاج المحلى الاجمالى الذى انخفض من ٤٦ر٨٪ عام ١٩٧٠ ليصبح ٣٠ر٤٪ عام ١٩٧٩ بينما ارتفع نصيب رأس المال من ٥٣ر٢٪ الى ٦٩ر٦٪(٩) ، وهذا الارتفاع المفاجىء للدعم وان دل على شىء انما يدل على عدم قدرة مصر على تحقيق اكتفائها الغذائى .

ليس من السهل ابداء الرأى فى الاداء الحقيقى لنظام اعادة التوزيع خلال الستينات والسبعينات فمن وجهة نظر الفاعلية الاقتصادية – أى تحقيق التنمية – هناك دراسات عديدة اختلالاته البينة : توزيع غير اقتصادى للقوى العاملة والموارد المتاحة ، انتاجية ضعيفة ، صعوبة تحديد الاولويات والارتباط الافقى بين الوحدات المختلفة ، والادارة البيروقراطية ... أما من وجهة نظر اعادة تنظيم المجتمع من القمة نتيجة لتدخل الدولة ، يتسبب أداء النظام التابع للدولة فى :

١ – ظهور عملاء « أسرى » النظام – طالما يلبى هذا النظام رغباتهم – يدينون « للوظيفة » بوضعهم الاجتماعى ومستوى معيشتهم التى يهتمون بالمحافظة عليها وتحسينها .

٢ – التقسيم بين نماذج توزيع للموارد « رسمية » أو « قانونية » وبين أخرى « غير رسمية » ان لم تكن غير مشروعة . ويمكننا محاولة تحديد هوية عملاء الدولة هؤلاء كما أصبحت فى منتصف السبعينات عند

اعتماد سياسة اقتصادية جديدة تتضمن « وثيقة أكتوبر » عام ١٩٧٤ ميثاقها :

الضباط وكوادر الجيش المحترفون الذين هم فى آن واحد من أهم المنتفعين من اعادة التوزيع – جماعيا (ميزانيات ، معدات) وفرديا (مساكن ، معاشات ، جمعيات تعاونية ...) – وأوصياء على النظام الاجتماعى . لقد ازداد عدد العسكريين من ١٨٠ر٠٠٠ عام ١٩٦٥/٦٤ الى ٤٤٥ر٠٠٠ عام ١٩٧٩ ، وكانوا يمثلون آنذاك ٤٪ من اجمالى قوة العمل(١٠) ووصل نصيبهم من توزيع الانتاج القومى الاجمالى فى بعض السنوات الى ٣٠٪ خاصة فى فترة اعادة بناء الجيش التى تلت هزيمة ١٩٦٧ . والمعروف أن العسكريين يشغلون أهم الوظائف الحكومية (فى المتوسط وصل نصيب الضباط الى ٤٠٪ من أعداد الوزارات المتتالية فى عهد عبد الناصر)(١١) .

• ان التكنو – بيروقراطية هى فى آن واحد القناة الاساسية لادارة عملية التوزيع وتعد من كبار منتفعيه . والنقطة الاساسية تخص العلاقة بين توظيف الموارد وتعبئة قوة العمل التى تعانى من فقدان هيكلى للتوازن : من ١٩٦٦/٦٥ الى ١٩٧٦ ، فنصيب الاستثمارات الثابتة التى استوعبتها قطاعات مثل الكهرباء والبترول وقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، وهى قطاعات لا توفر وظائف كثيرة ، ارتفع من ٦٠ر٣٪ الى ٧٥ر٧٪ بينما لم تشغل هذه القطاعات فى نفس الفترة غير ١٢ر١٪ الى ١٧ر٥٪ من اجمالى القوى العاملة(١٢) ويؤثر هذا الاختلال بين حجم الاستثمارات ووفرة العمالة على نوعية المعاملات التى تتم بين الوظائف الادارية العليا وبين قاعدة الهرم الادارى .

• كوادر الاتحاد الاشتراكى العربى : الادارات المحلية(١٣) وهم الوسطاء المحظوظون بين الاجهزة المركزية و « المجتمع المدنى » وان لم يقوموا بأنفسهم بعملية التوزيع ، فهم يتمتعون بنوع من السيطرة على

اعادة التوزيع ، وكان الدعم الحكومى قد بدأ قبل الثورة بالقمح والكيروسين وامتد ليشمل تدريجيا الارز والسكر والبوتاغاز والصابون والزيت ... الخ ابان موجة الغلاء فى نهاية الستينات واكتسب الدعم أهمية أساسية فى منتصف السبعينات تستخدمه الدولة كأداة تعوض بها عن تقصيرها المتزايد فى توفير فرص العمل . وقد ارتفعت المبالغ المخصصة للدعم فجأة ابتداءا من عام ١٩٧٩ حتى أن وصلت الى ذروتها — ٢ مليار جنيه مصرى — عام ١٩٨١ — ١٩٨٢ . وبغض الناظر عن الجانب المالى الصرف لهذا الارتفاع المفاجىء — اعادة تقييم الجنيه بالنسبة للدولار — تتضح وظيفة الدعم لتعويض نصيب الاجور من الانتاج المحلى الاجمالى الذى انخفض من ٤٦ر٨٪ عام ١٩٧٠ ليصبح ٣٠ر٤٪ عام ١٩٧٩ بينما ارتفع نصيب رأس المال من ٥٣ر٢٪ الى ٦٩ر٦٪(٩) ، وهذا الارتفاع المفاجىء للدعم وان دل على شىء انما يدل على عدم قدرة مصر على تحقيق اكتفائها الغذائى .

ليس من السهل ابداء الرأى فى الاداء الحقيقى لنظام اعادة التوزيع خلال الستينات والسبعينات فمن وجهة نظر الفاعلية الاقتصادية — أى تحقيق التنمية — هناك دراسات عديدة اختلالاته البيبنة : توزيع غير اقتصادى للقوى العاملة والموارد المتاحة ، انتاجية ضعيفة ، صعوبة تحديد الاولويات والارتباط الافقى بين الوحدات المختلفة ، والادارة البيروقراطية ... أما من وجهة نظر اعادة تنظيم المجتمع من القمة نتيجة لتدخل الدولة ، يتسبب أداء النظام التابع للدولة فى :

١ — ظهور عملاء « لسرى » النظام — طالما يلبى هذا النظام رغباتهم — يدينون « للوظيفة » بوضعهم الاجتماعى ومستوى معيشتهم التى يهتمون بالمحافظة عليها وتحسينها .

٢ — التقسيم بين نماذج توزيع للموارد « رسمية » أو « قانونية » وبين أخرى « غير رسمية » ان لم تكن غير مشروعة . ويمكننا محاولة تحديد هوية عملاء الدولة هؤلاء كما أصبحت فى منتصف السبعينات عند

اعتماد سياسة اقتصادية جديدة تتضمن « وثيقة أكتوبر » عام ١٩٧٤ ميثاقها :

الضباط وكوادر الجيش المحترفون الذين هم فى آن واحد من أهم المنتفعين من اعادة التوزيع — جماعيا (ميزانيات ، معدات) وفرديا (مساكن ، معاشات ، جمعيات تعاونية ...) — وأوصياء على النظام الاجتماعى . لقد ازداد عدد العسكريين من ١٨٠ر٠٠٠ عام ٦٤/١٩٦٥ الى ٤٤٥ر٠٠٠ عام ١٩٧٩ ، وكانوا يمثلون آنذاك ٤٪ من اجمالى قوة العمل(١٠) ووصل نصيبهم من توزيع الانتاج القومى الاجمالى فى بعض السنوات الى ٣٠٪ خاصة فى فترة اعادة بناء الجيش التى تلت هزيمة ١٩٦٧ . والمعروف أن العسكريين يشغلون أهم الوظائف الحكومية (فى المتوسط وصل نصيب الضباط الى ٤٠٪ من أعداد الوزارات المتتالية فى عهد عبد الناصر)(١١) .

• ان التكنو — بيروقراطية هى فى آن واحد القناة الاساسية لادارة عملية التوزيع وتعد من كبار منتفعيه . والنقطة الاساسية تخص العلاقة بين توظيف الموارد وتعبئة قوة العمل التى تعانى من فقدان هيكلى للتوازن : من ٦٥/١٩٦٦ الى ١٩٧٦ ، فنصيب الاستثمارات الثابتة التى استوعبتها قطاعات مثل الكهرباء والبترول وقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، وهى قطاعات لا توفر وظائف كثيرة ، ارتفع من ٦٠ر٣٪ الى ٧٥ر٧٪ بينما لم تشغل هذه القطاعات فى نفس الفترة غير ١٣ر١٪ الى ١٧ر٥٪ من اجمالى القوى العاملة(١٢) ويؤثر هذا الاختلال بين حجم الاستثمارات ووفرة العمالة على نوعية المعاملات التى تتم بين الوظائف الادارية العليا وبين قاعدة الهرم الادارى .

• كوادر الاتحاد الاشتراكى العربى : الادارات المحلية(١٣) وهم الوسطاء المحظوظون بين الاجهزة المركزية و « المجتمع المدنى » وان لم يقوموا بأنفسهم بعملية التوزيع ، فهم يتمتعون بنوع من السيطرة على

مداخلها اذ أن الانتماء الى الحزب هو شرط لا مفر منه للوصــول الى بعض الوظائف فى الادارة أو القطاع العام أو الجهاز التعاونى أو وسائل الاعــــلام •

• الطبقة الوسطى فى الريف ـ التى تمتلك ما بين ١١ و ٥٠ فدانا ـ وهى التى تمثل القاعدة الحقيقية للنظام المنبثق من الثــورة • ويكتب لويس عوض(١٤) « كانت الثورة تريد تحرير الفــلاح بالغــاء الملكيات الكبيرة • الا أنها باعلانها أن الفلاح هو الذى يملك عشرين فدانا أو أقل فقد ضمنت الصدارة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الريف المصرى ليس للفلاحين بل لبيروقراطية الدولة ولطبقة صغار الملاك الكبار أو كبار الملاك الصغار » ، وقد وضحت سامية امام بعض سمات التنظيم الداخلى لــما أطلق عليه عبد الناصر ب « الطبقة الجديدة » والتى تســميها هى البرجوازية البيروقراطية(١٥) •

ـ ان الارتباط العضوى بين الفئات الجديدة الحاكمة وبرجــوازية النظام القديم التى يعكسها احتفاظ كل من أعضاء الادارة الملكية المرتبطة بمصالح المــلاك الزراعيين الكبار وكذلك أصــحاب الشركات المؤممــة بوظائفهم • تستخلص سامية امام من ذلك نقل « العدوى » الى القطاع الاقتصادى المؤمم عن طريق حاملى أيديولوجيات ومصالح معادية تماما لمبدأ القطاع العام •

ـ وجود علاقة « عضوية » كذلك بين قادة الجيش ـ الذين كثيرا ما تكون لهم أصول ريفية ـ والاعيان القرويين الجدد عن طريق لجــان تصفية الاقطاع ، اذ كانت هذه اللجان أرضا خصبة لمثل هذه الصلة •

ـ وجود نماذج « شبه سياسية »

لتنظيم هذه الطبقة ـ انتماءات قروية ، عائلات موسعة ، زواج ، عضوية جمعيات خيرية ، أو نوادى رياضية ••• ـ يطلق عليها فى مصر بنظــام الشلل الذى يرى فيه كليمنت مور « البديل الوظيفى لحزب سياسى »(١٦)

كما يرى فيه نمط توزيع النوادر الخاص بـ « الاشتراكية السلطانية » التى مارسها عبد الناصر •

فى هذا الاطار ، السؤال الذى يطرحه الانفتاح الاقتصــادى يتعلق بالطريقة التى تتم بها اعادة تكون نظام التوزيع وكذلك أساليب مراقبة الموارد من خلال الفلسفة الاقتصادية الجديدة التى أعلنتهــا الدولة تم تطور أنماط التحالفات الاجتماعية • والفرضــية التى نقترح مناقشــتها هنا ، يتعلق الجزء الاول منها بمعضلة تواجه الدولة المصرية : فهى بحكم ميراث الفترة الناصرية وتحت ضغط النمو الديمغرافى يتعين عليها أولا أن تضيف دون كلل الى الموارد المخصصة لاعادة التوزيع « بخسارة » كى تحاول الحفاظ على مستوى معيشة أدنى لقطاعات تزداد عددا من السكان وللحفاظ على الاستقرار السياسى ، وذلك فى نفس الوقت الذى تبدأ فيه ثانيا عملية « تخصيص » تحت أشكال مختلفة للقاعدة الاقتصادية للدولة حتى تلبى تطلعات الفئات الجديدة المسيطرة اقتصــاديا ، كما تخضــع للضغوط « الودية » التى يمارسها موزعو المعونة الاقتصادية الخارجيــة مما جعل تنفيذ التزاماتها التوزيعية أكثر صعوبة • وقد شهد العقــدين مما جعل تنفيذ التزاماتها التوزيعية أكثر صعوبة • وقد شهد العقــدان « علامات انذار » موجهة للدولة ـ انتفاضة يناير ١٩٧٧ ، تمرد مجندى الامن المركزى فبراير ١٩٨٦ ، اضطرابات فى جامعــات مدن الدلتــا ، مقاومة الاهالى لنزع الملكية من أجل انشاء مترو الانفاق ـ فى كل مرة تحاول فيها تخفيض الاعانات الحكومية • وتؤكد هذه الحــوادث مكانة الجماهير فى العملية السياسية : هم الذين يضعون الحدود التى لا تملك الدولة تجاوزها فى توزيعها غير المتساوى للموارد(١٧) •

أما الجزء الثانى من هذه الفرضية فيتعرض لظهور قطاع اقتصــادى اسلامى منذ بداية الثمانينات ويختص بطــرق مراقبــة توزيع الموارد وأصول الاستقطاعات التى تقوم بهــا الدولة فى الاقتصــاد القومى • ان مسألة مراقبة تدفق الموارد وليدة هجرة العمالة واعادة توزيع الريع البترولى أصبحت حاسمة ، خاصة وأن هذه الموارد فى طريقها للنضــوب

أو على أقل تقدير للانخفاض • لقد حولت العمالة المهاجرة طوال « السنين السمان » ما بين ٢ و ٤ مليار دولار سنويا وهذه المبالغ هى التى غذت تطور الانفتاح نفسه حين جعلت من الاستثمار بغض النظر عن اتجاهاته ظاهرة مصرية فى الاساس • فى مقابل هذا الادخار الزائل ، يظهر اتجاهان داخل جهاز الدولة : الاول هو « ترك الامور تجرى حسب هواها » حتى بالمجازفة بزيادة منحنى التضخم واختلال ميزان المدفوعات لتخفيف الضغط الذى يثقل كاهل الادارة وتلبية بعض متطلبات الاستهلاك وتجنب الدولة أداء بعض الخدمات التى توكل للمبادرة الخاصة[١٨] • أما الاتجاه الثانى وهو نابع أيضا من داخل جهاز الدولة ، وان كان مقيدا فى الآونة الاخيرة ، كما يشهد بذلك فشل مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق الذى قدم استقالته بعد محاولته الهجوم عام ١٩٨٤ على لوبى تجار العملة والمستوردين[١٩] وكذلك استقالة على نجم المحافظ السابق للبنك المركزى بعد الهجوم الشفوى الذى شنه على شركات توظيف الاموال[٢٠] • ويستند هذا الاتجاه على محاولة اعادة تدفق الموارد تحت مراقبة الدولة من أجل توجيهها الى الشبكات الرسمية للتوزيع •

القطاع العام / الاقتصاد الاسلامى : دوافع المقارنة :

أما القطاع العام فنقصد به ذلك الجهاز الاقتصادى التابع للدولة ، الموروث عن القرارات الاشتراكية الناصرية وهو الجهاز الذى أوقفت توسعاته فى نهاية الستينات ، باستثناء قطاع البترول • اذ أن الاستقطاعات الحكومية والاستثمارات الضئيلة كانت تغطى تكاليف صيانة المعدات بالكاد • وقد تركت أجزاء كاملة من هذا الجهاز نهبا للمصالح الشخصية مصرية كانت أم أجنبية • ومن المفارقة الغريبة أن القطاع العام الذى كان بالامس رمزا لارادة الاستقلال المصرية ، أصبح اليوم خاضعا للمصالح الاقتصادية الاجنبية •

وأما الاقتصادى الاسلامى ، فنقصد به هنا قطاع أنشطة اقتصادية ،

وان كان من الصعب تحديد خصائصها ، الا أنه يتميز بأسلوبه فى جذب المدخرات الشخصية سواء أكانت أموال صغار المدخرين أو المصريين العاملين فى دول البترول ، مستغلا فى ذلك النزعة الدينية لدى الجماهير أو انعدام الثقة فى البنوك الرسمية • وسوف أعود الى مناقشة خصائص هذين القطاعين بعد صياغة التساؤلات والافتراضات التى تبرز المقارنة بينهما ••

ــ ويمثل هذان القطاعان ، القطاع العام ، والاقتصاد الاسلامى ، مثالا حيا لاقصى درجات التعارض ، ويظهر ذلك جليا فى المنافسة على ادارة المجتمع المصرى ماديا ورمزيا فكلاهما يتنافس عمليا على تقديم مثال للعلاقة بين « البنية الاجتماعية » كأساس للتعبئة وتوزيع الموارد النادرة وتدرج المصالح ، و « الصياغة السياسية » كنسق للشرعيات والانماط القهرية أن هذين النموذجين ظهرا فى آن واحد دون أن تتمكن الدولة من الفصل بينهما نتيجة ما تعانيه من ضغوط متضاربة ، من بينها الضغوط الخارجية ، كصندوق النقد الدولى وغيره ، الامر الذى يستوجب منا أن نتساءل •

اذا كانت الجمهوريات الاشتراكية ، ومصر عبد الناصر من بينها ، تدين باستمرار وجودها للقطاع العام حقا ، وهى جمهوريات صنعتها الطبقات المتوسطة فى دول المحيط ــ (وهى الطبقات غير البرجوازية القادمة من المدن الريفية الصغيرة) التى استولت على سلطة الدولة ، ووضعت نموذجا للسياسة الاقتصادية القائمة على أساس اعادة توزيع الثروة والسيطرة السياسية على الاقتصاد[٢١] ، فماذا يعنى اذن الانفتاح ومحاولات ترسيخه فى التربة المصرية منذ بداية السبعينات ؟ وما هو الهدف المرجو من اعادة توزيع مصادر الثروة ؟ وما علاقته بالتنازلات التى قبلتها الدولة فى المجال الاقتصادى ؟ وكيف تتم ترجمة ذلك الى اعادة ترتيب التدرج الاجتماعى وتنافس المصالح ؟ وهذا الجدل ليس جديدا على الساحة المصرية حيث يناقش قضايا هوية نظام مصر السياسى

الاقتصادى وطبيعته ، وكذلك هـوية الطبقات الاجتماعيـة المسيطرة اقتصاديا التى تتستر عليها الدولة الشرعيـة فعليا(٣٢) • وقـد طرحت تحليلات كثيرة حول نشأة البرجوازية الانفتاحية الجديدة ، وريثة الطبقة الناصرية ، تختلف عن بعضها البعض من حيث تصورها لطبيعة العلاقات التى تربط بين العناصر المختلفة لهـذه البرجوازية من حيث الخـلافة أو التحالف أو المنافسة أو التعارض من جهة ، ومن حيث تصورها لعلاقتها بنظام الدولة من جهة أخرى(٣٣) • ان مـا يسترعى اهتمـامنا هنا ، هو فعالية هذه البنية الطبقية (التى لم تأخذ نصيبها من الدراسة خاصة وأن تدفق الموارد التى تكونها لا يزال شبه مجهول) وفى الوقت نفسه تكوين البناء العقلانى الذى من خلاله يمكن التعبير عن الوظيفـة الاجتماعيـة و « الاقتصاد السياسى » لكل من القطـاع العام ، قطـاع الاقتصاد الاسلامى •

ويهمنا كذلك الترجمة السياسية للبناء الجديد للطبقات الحاكمة منـذ العودة الى « سيادة القانون » و « دولة المؤسسات » ، والى ديمقراطية مبنية على نظام تعدد الاحزاب ، الامر الذى اضطر النظام السياسى أن يلجأ الى نوع من « الخـداع الذاتى »(٣٤) لضـمان استمراريته من جهة ، وهذا هدف كل دولة ، ومن جهـة أخـرى حتى يضمن مشـاركة الطبقات الجـديدة الصـاعدة ، تحت سـيطرته ، فى تسييس النظـام السياسى • ومن أمثلة هذا « الخداع » استمرار حالة الطـوارىء دون انقطاع منذ اغتيال السادات وكذلك قوانين العيب والشروط التى تمت بها مشاركة المعزولين السياسيين فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧• ويمكننا وصف منطق تطور النظام السياسى المصرى منذ بداية السبعينات كفترة انتقالية عسيرة من نظام « استبعادى » Ailusivist بيروقراطى مسيطر مبنى على هيمنة طبقـة منبثقـة من الجهـاز العسـكرى ذات أيديولوجية شمولية الى نظام « ليبرالى ـ مسـتبد » ، أو « بعـد ـ شعبوى » Hot-Tavulute pilural antooritaiie حسب تعبير
كما يمكن وصف السير الواقعى لهذا النظام بالحديث

عن حصاد عام للمجال السياسى الرسمى ـ مجلس الشعب ، مجلس الوزراء ، نظام الاحـزاب ••• ـ سواء كان ذلك من جانب الدولة ذاتها(٣٥) أو من جانب تجمعات المصالح المنافسة لها • وسوف نوضح فيما بعد أبعاد مسـيرة اعادة الديمقراطية على الطريقة المصرية وكذلك التقسيمات الجديدة فى الساحة السياسية مجسـدة فى القطاع العـام و « الاقتصاد الاسلامى » •

ـ تتيح معالجة القطاع العام و « الاقتصاد الاسلامى » معـرفة الاسلوب الذى يتم به اعـادة تكوين الايديولوجيات التى تسعى الى التعبير أو اخفاء أو معارضة علاقات القوى الاقتصادية الاجتماعيـة • وبتعبير آخر فان موقف هذين القطاعين فى مواجهة بعضهما البعض الذى عبرا عنه بصورة مكثفة خلال المعركة الانتخابية الاخيرة(٣٦) هيأ الفرصة لوضع التفسير ، الذى يقدمه جان لوكا على أنه الاكثر شـيوعا بصـدد حركات المعارضة الاسلامية ، موضع الاختبار • ووفقا لهذا التفسير فان « الشعور القومى العلمانى الذى تبنته الطبقـة المتوسطة الجـديدة » (mewmyle Clon ، المثقفون ، العمال) لم يعد القوة المسيطرة ، اذ أصبح ينافسه فى ذلك اسـلام سياسى لا يسـتحوذ فقط على هـذا الشعور القومى بل يتجاوزه جدليا • وهذا الاسلام السـياسى يعبر فى آن واحد عن :

١ ـ الرغبة فى الاستقلال عن الامبريالية الغربية التى تعكس صورة القوة المعتدية ثقافيا والمستغلة اقتصاديا •

٢ ـ التمرد على الدولة التى تبدو كدولة مناورة فاسدة ومفسدة •

٣ ـ تأكيد الشخصية والهوية الجماعية التى تجمع الدوائر المختلفة ـ العام / الخاص ، الدين / السياسة ، الاقتصاد / الاخلاق ـ التى طالما فرضت بينها النخبة البرجوازية العلمـانية • ويقال ان القاعـدة الاجتماعية لهذه الايديولوجية تتكون من أهل المدن الصغيرة ذوى الاصل

القروى ، وهم شباب على حظ من التعليم ، وعلى شىء من الدراسة السياسية ، ويسكنون فى مناطق سريعة التمدن »[٢٧] • وفى رأينا أن هذا التفسير على صعيد الايديولوجية الاسلامية ، ينحاز الى تحليل ما يسمى عادة بالاسلام « المتطرف » أو « الراديكالى »[٢٨] على حساب ما يطلق عليه فؤاد زكريا « البترو — اسلام » الذى لم تحظى به مجتمعات الخليج وانما ظهر فى بلاد مثل مصر والسودان والاردن ليمثل أحد مظاهر اعادة توزيع الريع البترولى • والسؤال الذى يفرض نفسه هنا ما العلاقة بين ظاهرة شركات توظيف الاموال والبنوك الاسلامية وما يسمى « بالصحوة الاسلامية » • وهناك سؤال آخر حول كيفية مواجهة أيديولوجية راديكالية تعارض الدولة صراحة وأيديولوجية أخرى منافسة لها يمكن أن نصفها بأنها أيديولوجية « توافقية جديد » MEO CONCORDISTE يتمشى حرصها الشديد على احترام الطقوس الدينية مع سريان قواعد السوق والتوزيع الدولى للعمل مع ميل بين تجاه الغرب •

أما على صعيد القطاع العام فالجديد ، مع بداية حكم حسنى مبارك، هو اعادة ظهور أيديولوجية تنشيط دور الدولة فى الاقتصاد التى لا تمثل توجيهات القادة العاملين بالقطاع العام أنفسهم بقدر ما تعبر عن تقوية المعارضة لمشروع الاجتماعى — التاريخى الذى تقوده الطبقات المصرية الحاكمة • فتتم اعادة التقييم هذه بالاشارة الى قيم وتاريخ — ميثولوجية — وذلك بأيدى من صنعوها • وتعدد هذه الحملة من جانب أساطين حقبة البناء الاشتراكى — على صبرى ، اسماعيل صبرى عبد الله ، عزيز صدقى — للدفاع عن مكاسب الثورة وخاصة القطاع العام ، يحمل دلالة خاصة • وتجدر الاشارة هنا الى أن قضية تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى بدعوى الدفاع عن القطاع العام ، لا يمكن فصلها عن قضايا أخرى لا تقل عنها أهمية كمجانية التعليم ودعم السلع الشعبية ، وكلها قضايا مطروحة اليوم بصورة ملحة على الساحة المصرية •

ونود أن نضيف أن قضيتى القطاع العام والاقتصاد الاسلامى تظهر وكأنها الشغل الشاغل لقوى المعارضة الرئيسية « الرسمية » : فالوفد — الذى رفض تأييد اعادة ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية — يجعل من انتقاده للقطاع العام ولادارة الدولة بصفة عامة سلاحه المفضل للهجوم على نظام الحكم فيرى فى تدخل الدولة فى الاقتصاد الوجه الآخر لطبيعتها المعادية للديمقراطية • أما « التحالف الاسلامى » — الذى انضم بصوته للاغلبية المباركية الجديدة — فيؤيد بغير تحفظ أو يكاد نشاط شركات توظيف الاموال التى يرى فيها مظهرا من مظاهر عودة الاسلام الى المجتمع كما يرى فيها بديلا للقطاع العام أو ندا لها • وكلا هذين الحزبين يقدم نفسه للرئيس كبديل للاغلبية الحالية •

معضلة اعادة توزيع الثروة :

يصور السيد يس « التجربة المصرية المعاصرة » غداة اعادة انتخاب حسنى مبارك كحركة مد وجزر متكررة فى التاريخ المصرى المعاصر : « تراوح عبر مراحل التجربة المصرية المختلفة بين تركيز الثروة القومية فى أيدى القلة والسيطرة البيروقراطية على مصادر الثروة القومية باسم الغاء احتكار رأس المال »[٣٩] • وقدم عرضا لمجرى الاحداث يضع فيه فترات متشابهة فى مواجهة بعضها البعض — فمحمد على وعبد الناصر كلاهما أعاد توزيع الموارد القومية لخدمة أهداف جماعية وقد يكون وراء ذلك الرغبة فى بناء امبراطورية أو الرغبة فى تحقيق التقدم والرخاء الاجتماعى ، والخديوى اسماعيل والسادات باعا الثروات القومية بأبخس الاثمان للمصالح الشخصية والاجنبية تنفيذا للمنطق الليبرالى البيروقراطى « الهمجى » • وعلى حد تعبير السيد يس فالدولة هنا تقوم بدور الوسيط بين الاهداف المتعارضة — الامر الذى يجعلها حكما ورهينة فى سباق المصالح « الموضوعية » ويضيف السيد يس : فى نفس المصدر « نحن الآن فى مفترق الطرق نحتاج الى نقطة توازن دقيقة بين الملكية

الخاصة التى ينبغى أن نشدد على وظيفتها الاجتماعية حتى نكبح جماح النزعات الفردية التى قد لا تلقى بالا لمصلحة المجتمع والتى أخذت فى السنوات الاخيرة أشكالا متعددة من نهب المال العام والفساد والغش والتلاعب وخداع المساهمين وأصحاب المدخرات وبين الملكية العامة التى لا ينبغى أن تبسط أفاقها على مجمل النشاط الاقتصادى وانما لابد أن تقنع بالقطاعات الاساسية فى الاقتصاد من أجل اشباع الحاجات الاساسية للجماهير بأسعار معقولة » • بيد أن هذا التصور يشير الى الوظائف الاجتماعية / الاقتصادية الموكلة للدولة ــ الدفاع عن المصلحة العامة ، مراقبة أنشطة المصالح الخاصة ، تدعيم قطاعات المجتمع التى فى حاجة الى الدعم ــ كما أنه يوحى بضرورة التمييز بين الدولة من جهة والقطاع الاقتصادى المؤمم من جهة ثانية والطبقات المسيطرة على الاقتصاد من جهة ثالثة • أى أن التوازن الذى فى استطاعة الدولة تحقيقه بين المتطلبات المتناقضة الخاصة بالطبقات الحاكمة وبجهازها وبين مصالح الفئات الاجتماعية التى تشمل الموظفين والعاملين بالقطاع العام وكذلك احتياجات الذين لا يملكون سوى ما يأتيهم عن طريق المعونة الحكومية • والذين يمثلون جميعهم « العملاء » المباشرين للدولة ، هو الذى يحدد استقرار النظام السياسى المصرى •

ومنذ نهاية السبعينات ، وبينما كانت مصر توطد أواصر الصداقة الخاصة مع الحليف الجديد ــ أمريكا ــ وتشهد قطع علاقتها مع البلدان العربية الشقيقة ، وجد النظام السياسى نفسه يواجه المعضلة الخاصة بتطور الدول فى مرحلة « ما بعد الاشتراكية البيروقراطية » : اذ وجد نفسه مضطرا أن يدير أجهزة ومؤسسات لا يستطيع تصفيتها أو اصلاحها فى حين أن المشروع الاجتماعى الاقتصادى قد تغير وأصبحت الدولة تمثل مصالح جديدة تحتم اعادة توزيع الموارد المتوفرة • ومن ثم أصبح القطاع العام بل الادارة الحكومية ذاتها فى خضم المتناقضات التى تؤثر على الاوجه المختلفة لسياسات اعادة التوزيع • فقد ارتفعت المصروفات العامة من ٤٨٪ عام ١٩٧٦ الى ٦٢٫٩٪ عام ١٩٨١ الامر الذى يعكس

تعزيز سيطرة الدولة على اعادة توزيع الموارد وخفضها لنصب قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم من الميزانية •

ــ ومنذ أحداث ١٩٧٧ ، صار موضوع دعم الاستهلاك الذى يطلق عليه « مصروفات خفض غلاء المعيشة » محل اختبار النوايا الحقيقية للحكومة من قبل كل من صندوق النقد الدولى والمعارضة اليسارية المصرية • وقد وصلت المبالغ المخصصة لهذا البند الى ٢٫٣ مليار جنيه عام ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ تمثل ما يزيد على ربع المصروفات الحكومية الجارية فى حين كان نصيب الاجور ٢٫٥ مليار جنيه • أى أن الدولة تجد نفسها مضطرة الى مضاعفة المبالغ المخصصة لدعم الاستهلاك الشعبى فى الوقت الذى ثبت فيه فقدان هذا النظام لفاعليته فى عملية اعادة توزيع الموارد لصالح مستحقيها • ودار الحوار ولا يزال بين المسؤولين وعناصر اليسار المصرى الذين يؤيدون الحفاظ على هذا النظام ويدعون الى اصلاحه حول معنى الدعم وتحديد المنتفعين الحقيقيين به : وكما يقول عادل غنيم : « ان الدعم الذى تذعن الكتلة الطبقية الحاكمة وبيروقراطيتها تقديمه للشعب لتثبيت أسعار السلع والخدمات الضرورية ، هو أولا وفى حقيقته دعم غير مباشر للرأسمالية الخاصة لأنه يمثل جزءا من التكلفة الضرورية لتجدد قوة العمل تدفعها الدولة بدلا من الرأسمالية ، وهو ثانيا ثمن تجميد الدولة للاجور ومصادرة حق الطبقات العاملة المشروع فى الاضراب وفى النضال النقابى دفاعا عن مصالحها الاقتصادية وعن مستوى معيشتها الذى يتدهور كل يوم »(٣٠) ويذكر عادل غنيم مثالا على ذلك توزيع رغيف الخبز الذى يوضح فى مجال بالغ الحساسية أساليب تحويل جزء لا يستهان به من المبالغ المخصصة لخفض غلاء المعيشة لحساب المصالح الخاصة : فبينما ترصد الدولة أكثر من ٣٠٪ من ميزانية الدعم للقمح والدقيق وتدير ٩٥٪ من المطاحن وتتحكم فى تجارة الدقيق بالجملة ، الا أن ٩٠٪ من المخابز ــ وهى الوسيط الاضطرارى بين نظام التوزيع المدعوم وبين الجماهير ــ تنتمى الى القطاع الخاص ، الامر الذى يمكنها من تحقيق أرباح طائلة باستخدام جزء من الدقيق

المدعم لصنع مختلف أنواع الحلى والحلويات • وقد نجد مثالا آخر بالغ الدلالة كذلك فى قطاع الكهرباء والوقود الذى يحصل بعد القمح على أكبر نصيب من مصروفات الدعم : فان حق لمصر أن تفخر بزيادة قدرتها الانتاجية من الكهرباء بنسبة ١٤٪ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٤ الا أن معنى ذلك — أو أحد معانيه — بحكم الالتزام الدولة بدعم استهلاك الكهرباء الذى يستفيد منه أصحاب المصانع والمشروعات الاقتصادية قبل عامة الناس ، هو زيادة فى النفقات الحكومية وبالتالى تثقل كاهل المواطنين بالضرائب لصالح « الاغنياء »(٣١) •

هناك كذلك جانب آخر من جوانب مسألة الدعم يخص العلاقة بين توزيع الخدمات العينية التى تؤمنها الدولة للمستهلكين بغض النظر عن مستوى دخولهم من جهة والاستقطاعات التى تقوم بها عن طريق الضرائب المباشرة أو غير المباشرة • ومن وجهة النظر هذه يتضح أن النظام الضريبى المصرى ، بما يتركه من « الثغرات » للدخول الكبيرة انما يتصف بكونه نظاما « تناقصيا » أكثر منه « تصاعديا » : أولا ، تأكد طوال السبعينات ، أن قوام موارد الدولة الضرائبية انما يأتى من حصيلة الضرائب غير المباشرة التى تثقل كاهل أصحاب الاجور وصغار المستهلكين أكثر من سواهم ، ثانيا ، وفيما يخص حصيلة ضريبة الدخل ، فان ٧٦٪ منها تستقطع من رواتب وأجور العاملين فى حين أن ٢٤٪ فقط يستقطع من أرباح رأس المال • وقد ارتفع حصة العاملين فى حصيلة الضريبة على الدخل فيما بين عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ ونهاية السبعينات بنسبة ١٦٣٪ • ومما يضيف الى اختلال التوازن بين أنصبة العمل ورأس المال فى الحصيلة الضرائبية للدولة كثرة أنواع الاعفاءات التى يتمتع بها المستثمرون أو شبه المستثمرين فى ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المسمى على سبيل السخرية بـ « قانون الاعفاءات » ، ثالثا ، يقع عبء الضريبة على موظفى الدولة ومستخدميها أكثر من أى فئة أخرى اذ أنها تستقطع من المنبع أى من رواتبهم الشهرية قبل استلامها •

وقد قام مكتب العمل الدولى عام ١٩٧٦ — أى عندما بدأ تكاليف

رادعا بعد أن قررت الرهان على القطاع الخاص و « الشريك الاجنبى » • وبين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨١ ارتفع حجم العمالة المستخدمة فى الدولة بنسبة ٦ر٢٩٪ — ١٠٪ تقريبا سنويا — أى أربعة أضعاف نسبة نمو السكان(٣٣) • وفى نفس الوقت ، فان الاستثمار العام فى القطاعات المنتجة ، والذى كان قد بلغ متوسط ٧ر٥٩٪ من ارتباطات الدولة المالية ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧١ ، انخفض الى ٤ر٤٥ كما انخفض الاستثمار الزراعى العام من ١٩ الى ١٠٪ والاستثمار الصناعى من ٢٣ الى ١٩٪(٣٤) •

ويدعو توزيع هذه العمالة التى تزداد بصفة مضطردة الى ابداء بعض الملاحظات :

• أولا ، تخص هذه الزيادة الادارات المركزية أكثر من الادارات المحلية أو التنفيذية ، ويوضح عادل غنيم أنه بغض النظر عن الضغوط الصاعدة من القاعدة — فى حين أن القطاع الخاص والقطاع الاجنبى لم يفيا بما ينتظره منهما المسؤولون الاقتصاديون بصدد توفير فرص للعمل — فان الضغط الرئيسى لاستمرار تعيين الخريجين — حتى بعد تأخر لعدة سنوات — انما يأتى من داخل جهاز الدولة تلبية لمتطلبات الترقى ، وظيفيا وماليا ، لكبار الموظفين والفئات العليا للبيروقراطية من هنا يأتى تكاثر نواب الوزراء ووكلائهم ومديرى الادارات المركزية وغير المركزية بمكاتب الوزراء والهيئات الحكومية الكبرى — سببا ونتيجة فى آن واحد لتوسع هرم الوظيفة الحكومية •

• ثانيا ، تخص هذه الزيادة الجهاز البيروقراطى أكثر من القطاعات الانتاجية أو القطاعات المتصلة بالانتاج التى سبق أن عانت من نقص فى الايدى العاملة الكفء التى اجتذبتها دول البترول • مما قد يترتب عليه عدم استعمال المعدات والآلات بكامل قدراتها بينما تثقل مكاتب الادارات بعمالتها معدومة الانتاجية ميزانية الشركات دون أى مردود فعلى •

وبالاضافة الى ذلك فانه بالرغم من تعـدد نظم وقوانين الاجور والترقيات فى القطاعات الحكومية المختلفة إلا أن العمالة الحكومية ما تزال وحدة عضوية تحافظ بغاية البراعة والدقة على ميزان الدرجات والترقيات والميزات المادية والمعنوية وعلى التقارب بين مختلف « الكوادر – جامعيين ، قضاة ، مدراء ، ديبلوماسيين ... فى هذه الظروف ، وأخذا فى الاعتبار بمعارضة صندوق النقد الدولى لأية علاوة فى الاجور لا يعوض عنها تخفيض مماثل فى ميزانية الدعم يصبح على السلطات من الصعوبة بمكان الاستجابة لأى مطالبة برفع الاجور لفئة معينة من الموظفين – مهما كان لهذا الرفع من مبررات ، فى حالة المدرسين مثلا – دون المجازفة بتوسع هذه المطالب لتشمل الوظائف الحكومية بأكملها(٣٥) .

ولذا لم يكن هناك مفر من كثرة وتعدد الصور غير « المرئية » للكسب من شرعية ساعات اضافية ، بدلات ، جوائز مختلفة) أو غير « رسمية » (دروس خصوصية ، عمولات ...) – والى غير شرعية (رشوات ، اختلاسات) – وتعميم الجمع بين وظيفتين لفئات عديدة من الموظفين . وتحقق الدولة من وراء ذلك منفعتين : أولا ، تتجنب مسؤولية جسيمة وهى الحفاظ على مستوى معيشة موظفيها بتركهم يتصرفون بطرق فردية ، وثانيا تسليط سيف دمقليس فوق رؤوس الموظفين بالتهديد باصلاح الادارة أو « الثورة الادارية » . وهذه هى وظيفة المحاكمات « الموسمية » التى تملأ صفحات الجرائد بتفاصيل قضايا الصناعة أو الصرف الصحى فى الاسكندرية أو المرأة الفولاذية .

– أما النقاش الخامس بخسائر القطاع العام أو فشله فى أداء مهامه فقد بدأت تدور ، ان لم يكن منذ انشائه فعلى الاقل منذ هزيمة ٦٧ التى حطمت النموذج المصرى للانطلاق الاشتراكى . لقد جعل جون واتيربيرى مثلا من القصور « البنيوى » للقطاع العام فى أن يلعب دور المحرك المركزى للاقتصاد المصرى محور اقتصاده السياسى لنظامى جمال عبد الناصر وأنور السادات، وينتقد واتيربيرى فيما يخص الفترة

الناصرية الاستراتيجية ذاتها التى قامت عليها تنمية القطاع العام :

« ان بوادر الازمة التى اجتاحت مصر فى عام ١٩٦٥ – ١٩٦٦ انما بدأ الاحساس بها عام ١٩٦٤ الى أن تفاقمت بهزيمة مصر العسكرية عام ١٩٦٧ التى لم تكن سببا لهذه الازمة وانما عمقت آثارها . ولم يكن سبب هذه الازمة كذلك نهب الطبقات المتوسطة الجديدة لاحتياطى مصر من العملات الصعبة لتمويل استيراد بضائع فاخرة من الخارج لارضاء ميولها الاستهلاكية كما لم يكن المسؤول عنها تحالف البنوك الرأسمالية الدولية ضد مصر . انما مرجع هذه الازمة فى عدم قدرة هذا القطاع البنيوية على أداء كل المهام التى كلف بتأديتها : بيع انتاجه بسعر التكلفة أو بأقل من سعر التكلفة ، تشغيل أيدى عاملة أكثر من متطلبات الانتاج الحصول على عملات أجنبية وتلبية المطالب المحلية من الاستهلاك »(٣٦)

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا التحليل يربط صراحة بين سوء أداء المؤسسات الاقتصادية لقطاع العام وبين الوظيفة التى تؤديها فى اطار نظام اعادة توزيع المواد النادرة اقتصاديا . ويؤكد واتيربيرى أن نسب النمو المسجلة خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٦ – ١٩٧١) والتى وصلت الى ٥ر٥ وفقا لتقديرات مابرو وهانسين ترجع أساسا الى زيادة حجم المرتبات والاجور التى تدفعها الدولة لموظفيها وموظفى القطاع العام أكثر مما ترجع لنمو حقيقى فى الانتاج والانتاجية . ويرجع كذلك تحليل واتربيرى فشل القطاع العام فى أن يصبح قطاعا منتجا على تقديمه تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الشعبية على حساب ارساء وتعميق القاعدة الصناعية التى يقوم عليها الاقتصاد وينتقد واتيربيرى طويلا استراتيجية التصنيع عن طريق احلال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية التى تبنتها القيادات الاقتصادية موضحا جوانبها الاستهلاكية و « اللااقتصادية » . أو بعبارة أخرى فان القصور أو العيب الرئيسيين للنظام الاقتصادى الناصرى هما الاستجابة للاغراءات التى أملاها عليه الاندفاع **الاجتماعى** (Impitns) للبرجوازية الصغيرة التى تنتمى اليها القيادات الثورية بدلا من أن تتجاوز حدود هويتهم الاجتماعية الضيقة لتكوين « برجوازية وطنية » واعية بمسؤولياتها على غرار كبار مؤسسى

الاقتصاد الوطنى فى العهد الليبرالى • وتظل الادارة الساداتية للقطاع العام وكأنها امتداد لسلفها وقد ازدادت سوءا بارتفاع الاستقطاعات التى تقوم بها الدولة من الارباح التى تحققها شركات هذا القطاع (ضرائب ، تحويل جزء من حصيلتها من العملات الصعبة ••••) بمعدل ٢٥ قرشا على كل جنيه من انتاج هذا القطاع فى عام ١٩٧٧ — مقارنا بـ ١٥ قرشا ، نصيب الاجور(٣٧) • وهذه الاستقطاعات نفسها لا تستخدم للاستثمار وانما لتغطية عجز نفقات الدولة الجارية • وقد وصلت الخسائر التى سجلتها ٤٧ شركة من بين ١١٧ شركة يملكها القطاع العام الى ٨٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣ — ١٩٨٤(٣٨) •

التخصيص على الطريقة المصرية :

منذ تولى حسنى مبارك رئاسة مصر ، صار القطاع العام محورا لمناقشات حادة تشترك فيها القوى السياسية جميعها باختلاف اتجاهاتها ونقرأ صداها فى الصحف يوميا أو يكاد(٣٩) • فيشن حزب الوفد وصحيفته هجمات ضارية ضد القطاع العام وهى سلاح الحزب المفضل الذى يستخدمه ضد « الدولة الناصرية » أو ما تبقى منها فيطالب الحزب من النظام أن يفى بالتزاماته اللبرالية بـ « تحرير » الاقتصاد المصرى فى نفس الوقت الذى يطور فيه الديمقراطية السياسية — أى بعبارة أخرى تصفية القطاع العام • وفى المعسكر المقابل نجد حزب التجمع الوحدوى التقدمى الذى يجعل من هذا القطاع ذاته الخندق الاخير للدفاع عن الدولة «الاشتراكية» التى أسسها جمال عبد الناصر ومكاسب ثورة يوليو • وقد ألمعت الدولة منذ عام ١٩٨١ بنيتها بـ « اعادة شغل » الحقل الاقتصادى بأساليب منها الرجوع الى أسلوب التخطيط الخمسى وتنفيذ برنامج واسع لاحلال وتجديد المرافق الاساسية للاقتصاد وكذلك تشجيعها للانفتاح الانتاجى « ونبذها للانفتاح الطفيلى » وتود سلطات الدولة فى اطار هجومها المضاد لمختلف الانتقادات أن القطاع العام حقق ٧٧٫٢٪ من الاستثمارات المقررة أى ما يفوق بـ ٦٫٦٪ نصيبه المقرر فى الخطة بينما لم يف القطاع الخاص بأكثر من ٣٤٫٤٪ من حصته

المقررة(٤٠) • ومن خلال المناقشات التى واكبت تحضير الخطة الخمسية التاليـة (١٩٨٧ — ١٩٨٨ / ١٩٩١ — ١٩٩٢) يمكننا أن نستخلص تصورين أو اختيارين فيما يخص الدور الذى يمكن للقطاع العام القيام به يعكسان الحلقة المفرغة التى تواجهها السلطات الاقتصادية لتوظيف القليل المتبقى من الموارد المالية للاستثمار بعد دفع فاتورة الدعم والقمح المستورد وأقساط الديون الخارجية وفوائدها • فمن جهة سيعهد الى القطاع العام بـ « صيانة » البنى الاقتصادى والاجتماعية : « يخضع الدور الهام للقطاع العام فى أنه ضمانة للنهوض بأعباء استثمارات التنمية الاقتصادية واستجابته الاعلى لاولويات الاستثمار كما تحددها السياسة الاقتصادية ، وفى قيامه بتنفيذ المشروعات عالية التكلفة أو منخفضة الربح أو بطيئة العائد وفى تطويره للبنية الاساسية الانتاجية والاجتماعية وبتقديمه المنتجات الوسيطة والخدمات الانتاجية بأسعار رخيصة للقطاع الخاص • وفى كونه صمام أمان فى حال تراجع الاستثمار الخاص عن مجال حيوى اقتصاديا أو اجتماعيا وفى تقليصه للاعتماد على الخارج باتجاهه للمشروعات التى تكفل قدرا أعلى من تكامل بنية الصناعة والاقتصاد • وأخيرا فى ضرورته الاجتماعية السياسية بتقديم السلع الجماهيرية الرخيصة نسبيا وتوفير فرص العمالة لقوة العمل القائمة والجديدة »(٤١) اننا هنا أمام المنطق التقليدى لنظام اعادة التوزيع الموروث من الفترة الناصرية • والاصلاحات التى يحتاجها القطاع العام تتلخص فى تحسين وتهذيب الاداء حتى يتمكن من القيام بدوره « كبنية تحتية للتنمية » على نحو ملائم • الا أن هناك تصور منافس يؤدى الى اعادة بناء القطاع ذاته واعادة تحديد أهدافه ومعاييره • ففى **التقرير الاستراتيجى نقرأ أن أحد محاور السياسة الاقتصادية لعام** ١٩٨٦ كان دعم الدور الجديد للقطاع العام ، وكان هذا يعنى وقف برامج التصنيع الطموحة المرتكزة الى سيطرة قطاع الدولة ، والكف عن صياغة مجمل السياسة الاقتصادية بهدف استكمال البنية الصناعية على أساس الدور القيادى للقطاع العام الصناعى وتصفية احتكار وسيطرة الدولة

فى عدد من الفروع الاقتصادية ، وتوجيه المخصصات المالية الجديدة لقطاع الاعمال العام نحو المشروعات المشتركة واضعاف القبضة المركزية — البيروقراطية على نشاط شركات القطاع العام ، والاتجاه المتزايد لممارسة نشاط هذا القطاع على أساس قوانين السوق ، وتوجيه هذا القطاع نحو تطوير البنية الاساسية الانتاجية وتوسيع الصناعات التى تقدم المستلزمات للزراعة والاسكان والصناعة الاستهلاكية »[٤٢] • اننا هنا أمام التصور « الليبرالى » عن دور القطاع العام الذى ينفى دوره كمحرك للتنمية ويجعل منه مجرد عامل بين العوامل المتنافسة فى سباق الربح والانتاجية مغيرا بذلك نظام العلاقات السائد فى الحقل — الاقتصادى — ويمكننا أن نتساءل أى التصورين أثبت صحته من خلال اتجاهات الاستثمار العام والاصلاحات التى أدخلت فعلا فى توجيه وادارة القطاع العام وما تأثير هذا الخيار على « هوية » النظام الاقتصادى — الاجتماعى المصرى[٤٣] •

أولا : اذا نظرنا الى قيمة الاستثمارات التى تمت فى مصر فى الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٨٢ التى قامت سامية امام بدراستها نجد أن حصة القطاع العام بلغت آنذاك نسبة ٥٣٫٢٪ ومقدارها ٧٥٢٫٢ مليون جنيه ، مع ملاحظة التدعيم الواضح لدور القطاع العام منذ بداية عقد الثمانينات • وتسمح بعض الملاحظات بتحديد الصورة الحقيقية للالتزام الاقتصادى الجديد للدولة :

— بينما يشارك رأس المال المصرى المستثمر (العام والخاص) فى ٧٠٪ من الاستثمارات الا أن ١٦٢ فقط من ٥٣٤ شركة مسجلة فى الفترة المشار اليها مصرية مائة فى المائة • ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن حصص رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، الى جانب تناثرها • ذات طابع هامشى فى تكوين رأس مال الشركات ، فضلا عن كون ٨٠٪ منها يقدم فى شكل قروض •

— وخلال الفترة ذاتها تم تأسيس ٢٤ شركة فقط برأس مال عام

صرف بينما تأسست ٧٩ شركة برأس مال مصرى خاص صرف ، مقابل ٧٠٪ من الشركات المسجلة التى أسست بمشاركة مع رؤوس أموال عربية أو أجنبية • ان مقارنة هذه المعطيات بعضها ببعض توضح مدى تدخل رأس المال العربى والأجنبى وسعة انتشاره فى الاقتصاد المصرى بالرغم من ضآلته •

— ويمكننا أن نضيف أن البنوك وشركات التأمين التابعة للدولة تقوم وحدها بتخصيص أكثر من نصف الاستثمارات من المال العام وتصل نسبة مشاركتها الى ٦٦٫٥ اذا ما أضفنا الـ ١٩٪ الذى يحققها قطاع البناء العام ويتضح من ذلك أن مشاركة اوحدات الانتاجية ذاتها فى الاستثمار ضئيلة وهامشية نتيجة ضخامة استقطاعات الدولة كما يفسر ذلك تركز هذه الاستثمارات فى قطاع الخدمات • والسؤال المطروح هنا يتعلق بكيفية توزيع نسبة النمو السنوى الذى بلغ — وهى ٩٫٥٪ خلال الاعوام ٧٥ — ٨٢ • وقد نجد معيارا أول فى اختلاف قطاعات الانشطة : فهى تبلغ ١٧٪ فى القطاع المالى ، و٦٫٢٪ فى قطاع الصناعة و١٫٨ فى القطاع الزراعى معيار آخر يتمثل فى توزيع الاستثمارات من حيث الحجم : ويوضح تركيز الاستثمارات فى قطاع الخدمات كما أنه يكشف

disindustrialisiut

عن الدور الـ « معاكس للتصنيع »

الذى تقوم به الشركات المشتركة ، اذ أن ٢١٪ فقط من حجم الاستثمارات يتجه الى القطاع الصناعى علما بأن ٤٢٪ من هذه النسبة الاخيرة مخصصة للصناعات الاستهلاكية (مواد غذائية ، ملابس ، موبيليا) بينما يخصص ٥٠٪ منها لانشطة صناعية وسيطة تمد قطاع الخدمات والصناعات الاستهلاكية بمدخلات الانتاج ، ويتبقى بذلك ٧٫٦٪ فقط مخصصة للصناعات الثقيلة — مشاريع فقط خلال ٨ سنوات• أما القطاع الزراعى فنصيبه ٩٫٥٪ فقط فى حين أن نصيب البناء والتشييد يصل الى ١٨٪ • كما يحتكر قطاع الخدمات بأوسع معانيه (البنوك ، السياحية ، النقل) ، وحده أكثر من ٥٠٪ من الاستثمارات المحققة • ومعيار أخير قد يكون حجم الوحدات الاقتصادية :الى ٨٢٪

من الشركات موضوع بحث سامية امام يقل رأس مالها عن ٥ مليون جنيه زاد رأس المال قل عدد الشركات المسجلة .

— ويمكن أن نضيف الى ذلك دور المضاربة على الاراضى — زراعية كانت أو لغرض البناء — فى « تجميد » الموارد المتوفرة للاستثمار لدى العمال المهاجرين الى بلاد النفط بالذات فقد ارتفع سعر الارض الزراعى ارتفاعا جنونيا كما ارتفع قيمتها الايجارية (من ٩ر١٢ جنيه فى المتوسط للفدان سنة ١٩٧٥ الى ٥٠ جنيها فى المتوسط) فى حين أن مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى قد تناقصت من ١ر٣١٪ عام ١٩٧٤ الى ٤ر٢٢٪ عام ١٩٧٩ مع ملاحظة قلة الاستثمارات فى هذا القطاع . وقد واكب هذا التغيير اسراع رسملة الانتاج الزراعى : فقد ازدادت المساحات المخصصة لزراعة الخضر والفواكه على حساب المحاصيل التقليدية وخاصة القمح والفول والقطن بمقدار ٥ر٣٤٨٪ فى نفس الفترة الزمنية[٤٤] . كما يمكن ملاحظة نفس التحول فى قطاع العقارات الذى تحول خلال بضع سنوات الى قطاع الاثراء الاسرع والاكثر أمانا الامر الذى نتج عنه عدم توازن بين انتاج وحدات سكنية ذات مستوى رفيع واحتياجات الاسكان الشعبى ، وهو عدم توازن يتفاقم مع مرور الايام[٤٥] .

وتتساءل سامية امام عن كنه المنطق الذى يتم وفقه الترابط العضوى المتزايد بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة ورأس المال الاجنبى — عربيا كان أم لا — من جهة أخرى وعن المصالح التى تخدمها ، وللاجابة على ذلك تحاول التعرف على « الابطال » الجدد الذين ظهروا على مسرح الاقتصاد المصرى حسب معيار أصل المال المستثمر سواء كانت وحدات اقتصادية تنتمى كاملة للقطاع العام أو الخاص ، أو فروع الشركات الاجنبية ، الوحدات المشتركة قطاع عام / خاص ، أو الوحدات المشتركة قطاع عام / رأس مال عربى — أجنبى ، وكذلك الوحدات المشتركة قطاع خاص / رأس مال عربى — أجنبى — نتساءل هل هى سياسة اجبارية من قبل الدولة أم أنها سياسة اختيارية من قبل وحدات

القطاع العام نفسه ؟ »[٤٦] . وتقتضى الاجابة على هذا السؤال معرفة الشروط التى تسمح لرأس المال العام أن « يتخصص » من جهة وأن « يتدول » من جهة أخرى .

— لا شك أن القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ الخاص بالاستثمارات العربية والاجنبية ، والذى امتدت أحكامها عام ١٩٧٧ الى المستثمرين المصريين هو أكثر النصوص التشريعية المؤسسة للانفتاح الاقتصادى التى أثارت الكتابات . الا أنه يمكننا أن نلاحظ أن هذا القانون فى جوهره لم يدرس سوى من وجهة نظر واحدة الا وهى جانب تشجيع المستثمرين وتقديم الضمانات لهم بينما يترك بعد هام من أبعادها جانبا : فهذا القانون يغرس فى قلب شركات القطاع العام ذاته وعلى مستوى المصالح « الخاصة جدا » لادارته وكوادره الرغبة فى التخصيص وهذا ما لا يعبر عنه صراحة فى مسيرة تحويل أو « تخصيص » القطاع العام على الطريقة المصرية . ومن أجل تشجيع المستثمرين — فضلا عن الضمانات المقدمة لهم ضد التأميم ، وشتى الاعفاءات ضريبية أو جمركية وحق اعادة تحويل معظم الارباح الى بلادهم — فقد كان من بين الاحكام الرئيسية لهذا القانون منح المستثمرين الاجانب ضمان امكانية تحقيق ادارة « اقتصادية » لقوة العمل ، الامر الذى يعنى صراحة حق الاستغناء عن العمالة الزائدة وتكييف عدد الايدى العاملة واحتياجات العمل . ويقابل ذلك من وجهة نظر العاملين فى شركات القطاع العام المرشحة لمشاركة رأس المال الخاص ، محليا كان أم أجنبيا رفع الرواتب التى يحصلون عليها والتى تتجاوز أضعافا مضاعفة رواتب القطاع العام وكذلك منح العاملين بها ظروف عمل ومزايا مادية ومعنوية لا صلة لها بالقطاع العام. والجدير بالذكر أن ذلك الاتجاه لا يوافق مصالح مديرى هذه الشركات وكوادرها فحسب ، وانما يوافق أيضا بالرغم من خطر الفصل ، العاملين بها كذلك وخاصة العمالة المرتبطة بعمليات الانتاج حيث أن اعادة أخذ انتاجية العمل بعين الاعتبار منذ ذلك الوقت يسمح بتغيير جذرى فى تقييم المرتبات وأصبح فى صالح شركات القطاع العام البحث عن

مساهمة لرأس مال خاص عربى أو أجنبى أو مصرى مهما كانت ضآلته حتى تتخلص من القيود الأدارية ـــ والاستقطاعات الحكوميـــة ـ التى تفرض على القطاع العام(٤٧) • ويشير عـــادل غنيم الى الانقســامات الجديدة التى سببها القانون ٤٣ داخـــل القوى العــاملة المصرية • ان الفوارق الاجرية بين العاملين فى الحكومة والقاطع العام والعــاملين فى القطاع الخاص الناجمة عن ازدواجية نظـــام الاجـــور تشكل أساســـ موضوعيا للتمايز الاجتماعى والتناقضى فى المصـــالح الاقتصـــادية بين العاملين فى هذين القطاعين • فتهدد فى الصميم وحـــدة الطبقة العـــاملة المصرية ذاتها »(٤٨) • وتجدر الاشارة هنا أنه باستثناء بضـــعة حالات نادرة نسبيا خلت الوقائع المصرية تقريبـــا من حركات الاحتجـــاج من جانب العمال ضد بيع شركاتهم للمصالح الخاصة أو الاجنبية « بأبخس الاثمان » •أو ، بمعنى أصح فقد اقتصرت الاحتجاجات أو كادت ضـــد تصفية « القاعدة الاقتصادية للثورة » على بينات المنظمات التى تقـــدم نفسها كلسان حال العمال وان كانت هذه البيانات تشـــتد لهجتهـــا كلما فشلت فى أن تتحـــول الى حـــركة أو جبهـــة اجتماعيـــة فى مواجهـــة التخصيص •

ـــ أما بالنسبة للسلطات الاقتصادية ومديرى شركات القطاع العام فالمشكلة أصبحت فى نظرهم هى كيفية جذب مساهمة المصالح الخاصـــة (المحلية والاجنبية) فى شركات ذات ربحية ضـــعيفة أو خاسرة • ولأن هذه السلطات لن تتمكن من المشاركة فى هذه الشركات لعدم توافر سيولة مالية لديها فقد بدأت عملية نقل أصول القطاع العام الى القطاع الخاص بمعنى أن مساهمة الدولة فى تكوين الشركات الجديدة صـــار تتكون فى حالات كثيرة من تقديم حصتها فى صورة أراضى أو انشاءات ، أو مبانى أو آلات أو بالتنازل للشريك الاجنبى من حصتها فى السوق • ومن أشهر هذه الصفقات ابرام عقد مشاركة بين الشركة العامة للبطاريات التى كانت تحتكر سوق البطاريات فى مصر وشركة كلوريد الانجليـــزية الذى أثار احتجاج الكثيرين بما فى ذلك العاملين بالشركة ذاتها • وطبقا لهذا العقد

(*) انظـــر الجـــدول رقم ٢ فى ملاحق هذه الدراســـة •

(*) انظـــر الجـــدول رقم ٣ فى ملاحـــق هـــذه الدراســـة •

تنازلت الشركة المصرية بدون قيد ولا شرط لـ « شريكها » البريطانى الى جانب أدوات الانتاج عن حصتها من سوق البطاريات فى مصر(٤٩) . وأكبر مثل لنقل الاصول العامة الى المصالح الخاصة دلالة هو بلا شك نقل الاراضى القابلة للزراعة التى تمثل نصيب الدولة فى الشركات المشتركة المؤسسة من أجل تحسين واصلاح الاراضى والتى يصرح بها لها ادارة أراضى مزروعة تفوق مساحاتها بكثير الحدود التاريخية التى وضعها الدولة لملكية الاراضى ــ ٥٠ فدأن للفرد ١٠٠ للعائلة . وفى حقيقة الامر فقد ورد قطاع استصلاح الاراضى ضمن القطاعات ذات الاولوية التى أشار اليها القانون ٤٣ لعام ٧٤ كمجال مفتوح للاستثمار العربى والاجنبى . وان عدم الاهتمام الذى أبداه المستثمرون تجاهه ــ ٧ مشاريع من بين٤٣٥ مشروع مسجل من ١٩٧٥ الى ١٩٨٢ ــ لا ينقص من « الدلالة الرمزية » لما بدأ للكثيرين تنازلا بدون قيد ولا شرط عن السيادة الوطنية على التراب المصرى . وان مشاركة رأس المال العام فى صورة أصول اقتصادية ثابتة مع رؤوس الاموال الاجنبية يثير مسألة هوية هذا القطاع الاقتصادى المشترك الذى يبدو من أخطر القضايا التى تنطوى عليها عملية « التخصيص على الطريقة المصرية » .

وفى تحليل لـ « ذوبان » الحدود بين رأس المال العام والخاص من جهة وبين رأس المال المحلى والاجنبى والعربى من جهة أخرى تستخلص سامية امام الآتى : « ليس هناك حدود واضحة تجزم بأن هناك رأس مالا عربيا خالصا أو أجنبيا خالصا . فمعظم رؤوس الاموال المصدرة من الدول الغربية الى الدول النامية قد تمثل فى جوهرها عوائد النفط العربى المودعة لدى البنوك الاجنبية بل قد تمثل رؤوس أموال محلية أيضا مودعة فى تلك البنوك »(٥٠) والسؤال المطروح هنا يدور حول مصدر وشكل هذه السيولة المالية أو بعبارة أخرى : ما الذى جعل من دولة لوكسمبورج أكبر مصدر للاستثمارات الاجنبية فى مصر اذ أنها الدولة الاولى فى الترتيب قبل فرنسا وانجلترا . ومن زاوية أخرى فان الوجود الفعال لرؤوس الاموال الاجنبية المعروفة أو غير المعروفة فى

الاقتصاد المصرى لابد وأن يفحص من وجهة نظر التنازلات التى تقبلها الدولة فى سنة لمراقبتها لتوظيف الموارد المتوفرة . ومن أهم هذه التنازلات يمكن أن نذكر الآتى :

• عدم سيطرتها على سعر العملة المصرية وتداول العملات الصعبة مباشرة فى داخل الاقتصاد المصرى . فان احتفاظها حتى صيف ٨٧ على نظام مزدوج لسعر الصرف الهدف منه خفض فواتير الاستيراد وخصوصا القمح بطريقة اصطناعية وتعظيم الموارد السيادية (قناة السويس ، البترول ، الرسوم الجمركية ...) لدليل على قبول السلطات المصرية فعليا التنازل عن مراقبة تدفق رؤوس الاموال « غير المرئية » الذى يغذيه العمال المهاجرون وصرف السياح على السوق السوداء والقروض بالعملات الصعبة التى تمنحها البنوك الاجنبية للاشخاص ولشركة القطاع الخاص . هذا يعنى فعليا « دولرة » الاقتصاد بمصر اذ نجد رواتب أو ايجارات تدفع بالعملات الاجنبية ، وكذلك فرص لاقتناء بعض السلع المعمرة ــ من الثلاجات الى السيارات الى الشقق ــ بأولوية اذا دفعت أثمانها بالدولار الامريكى . أى بعبارة أخرى أن تشبث السلطات المالية بابقاء التفاوت بين السعر الرسمى للجنيه المصرى وقيمته الحقيقية حتى صيف ١٩٨٧ هو الذى فتح المجال للسوق السوداء أو لسوق « الحرة » كما أطلق عليها لكى تنمو وتترعرع . وقد اضطرت هذه السلطات عام ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ ابان ما أشارت اليه الصحافة باسم « قضية البنوك وتجار العملة » أن تعترف صراحة بدور السوق السوداء الـ « بنيوى » فى الاقتصاد المصرى حين منع وزير الاقتصاد تدخل الشرطة المالية لضبط تجار العملة الذين كانوا يزاولون عملهم فى قاعات البنوك أنفسها تحت أنظار الجميع(٥١) .

• والتنازل الثانى نتيجة الاول ومرتبط به ارتباطا وثيقا يخص انسحاب الدولة التدرجى من حقل التجارة الدولية أو بالاحرى تنازلها عن احتكارها السابق فى هذا المجال منذ أن صرحت عام ١٩٧٤ للوكالات التجارية القيام بهذا العمل ، وحلت بعدها الهيئة العامة للتجارة الخارجية

عام ١٩٧٥ • ومعنى ذلك ، عمليا تبادل للادوار يتم بين القطاع الخاص والقطاع العام ، فبعد أن كانت الدولة هى التى تفصل بين طلبات استيراد القطاعات المختلفة وفقا لتوافر العملات الصعبة — مع كل ما يواكب هذا النظام من عيوب (النقص فى قطع الغيار ، انقطاع المواد الاولية) أصبح الوكلاء التجاريون المنتمون الى القطاع الخاص هم المكلفين بتوفير السلع المستوردة لشركات القطاع العام • بالاضافة الى ذلك تقوم بعض شركات القطاع العام التجارية بمد يد المساعد الى مكاتب التصدير والاستيراد الخاصة وحتى بتمويل مشاريعها(٥٢) • ويدلل عادل غنيم على ذلك بما قدمته الشركة العربية للتجارة الخارجية لشركة استيراد الفراخ المجمدة لصاحبها توفيق عبد الحى — وهو حاليا هارب من العدالة بعد ادانته فى قضية صفقة فراخ فاسدة — والذى يمثل مع عصمت السادات ورشاد عثمان رموزا للانحراف الطفيلى للانفتاح الاقتصادى • فكان نتيجة ذلك أن تسرب الاستيراد من قبضة الدولة وتفاقم اختلال ميزان التجارة الخارجية على مر الاعوام : ففى الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤ وصل استيراد السيارات الخاصة والاجهزة الكهربائية الى الضعف تقريبا ، من ٢ر٣١١ الى ٣ر٥٢٤ مليون جنيه مصرى أى ما قيمته ٤ر٩٧٪ الى ٢ر١٥٢٪ من ايرادات القطن • وفى نفس الفترة • ارتفع استيراد الاقمشة من ٧ر١٢١ الى ٥ر١٦٢ مليون جنيه أى ما يساوى ٧٨٪ من قيمة الصادرات المصرية من الاقمشة القطنية عام ١٩٨٤ ، وهذه القيمة تمثل ٧ر٢ مرة ثمن الآلات والمعدات اللازم استيرادها لتطوير صناعة النسيج فى مصر(٥٣) •

يمكننا أن نعدد الامثلة التى تعكس الانفصال التام بين عملية الانتاج والاستهلاك وبين الاستيراد والتصدير ، فى نفس الوقت الذى تنقسم فيه السوق المصرية الى قطاعين متنافسين — سوق محلى تدعمها السلطات انعامة على نطاق واسع ولكنها لا تكفل لها الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية وقد ناله الوهن من سوء الادارة (نقص بعض السلع ، ادارة بيروقراطية ، سلع ذات نوعية رديئة •••) وسوق « حر » يبدو كأنه

امتداد للسوق الدولية حيث تتبادل السلع والخدمات طبقا لقانون العرض والطلب ، أى لصالح رأس المال الدولى وممثليه المحليين • والسؤال محل الجدل الذى يحاول الاجابة عليه أقطاب الحوار الاقتصادى يدور حول مرجع سوء الاداء فى النظام الاقتصادى المصرى ومستقبل الانفتاح بصفة خاصة فهل هو سوء ادارة الموارد وعدم الكفاءة البيروقراطية — أن كما ورد فى تحليل عادل غنيم ، ويؤيده فى ذلك عدد كبير من الاقتصاديين المصريين ، « أن الوظيفة الجديدة للدولة فى اطار التقسيم الدولى للعمل أن تضطلع باعادة تنظيم المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تحت راية التبعية ليقوم بدور الوسيط بين رأس المال المصرى ورأس المال الاجنبى »(٥٤) •

الدروب الاسلامية لتراكم رأس المال :

ان اثارة الجدل حول الاقتصاد الاسلامى ، وبصفة خاصة شركات توظيف الاموال الاسلامية فى الوقت الذى أحتد فيه النقاش حول القطاع العام ليس وليد الصدفة • اذ أن هذه الشركات قد تبدو فعلا ولأكثر من سبب كبديل محتمل للاقتصاد المؤمم :

— فهى ترشح نفسها أولا وقبل كل شىء علنا كبديل لهذا الاقتصاد• فيكتب عادل حسين وهو المدافع الدؤوب عن القطاع الاقتصادى للدولة سابقا : « شركات توظيف الاموال هى الآن أكبر تكتل اقتصادى الى جوار القطاع العام وقدرتها على تمويل التنمية (بدون افتراض خارجى أو داخلى) قد تزيد على امكانيات الدولة وقطاعها العام الاقتصادى • وفى كلمة فان مصر لم تشهد فى الميدان الخاص بالمال والاعمال عمالقة لهم هذه القامة والقدرة • ان مؤسسة أحمد عبود باشا ، عليه رحمة الله ، أصبحت قزما الى جانب شركات التوظيف المعاصرة بل لقد فاقت هذه الشركات كل ما بلغته امبراطورية عثمان أحمد عثمان فى سنوات الانفتاح »(٥٥) • تحمل هذه المقارنة دلالة سيكو — اجتماعية كبيرة :

فمن جهة يمثل عبود باشا رمزا لرأس المـــال الاحتكارى المقامـــر الذى استغل النظام السياسى القديم وارتبط بالانجليز لتوسيع أنشطته وهو من طراز معاد لطلعت حرب ، ممثل الرأسمالية الوطنيـــة ، الذى يجعله عادل حسين سلفا لشركات توظيف الاموال الاسلامية • ومن جهة أخرى عثمان أحمد عثمان الذى يجسد وحده الشـــكل الذى أجازه الانفتـــاح لاستغلال جهاز الدولة والبنية الاقتصادية من قبل المصـــالح الشخصية. لذا فهو يجعل من شركات توظيف الاموال الاسلامية بديلا ثالثا للمجتمع والاقتصاد المصرى ، بين رأس المـــال الهمجى ، الذى لا بيت له ولا مفر ، والاقتصاد المؤمم الفاسد ، ويجعل منها نموذجا للتنمية وتعبئـــة الموارد ويعتبرها الحل الامثل للمشاكل البنيوية التى يعانى منها هذا المجتمـــع اقتصاديا واجتماعيا : الامر الواقع هو أن شركات ترفع اسم الاسلام (والله أعلم بالنـــوايا) أصبحت مسؤولة عن اعالـــة ملايين المواطنـــين وأصبحت مسؤولة بالتالى عن الاستقرار الاجتماعى وأعتقد أن هذا يثير ضيق الدنيويين وســـخطهم(٥٦) وفى الواقع أن أحـــاديث قيادات هـــذه الشركات التى تظهر فى الجرائد المصرية وتصحبها اعلانات تشغل صفحات بأكملها(٥٧) تشهد على نيتها فى خوض بعض مجـــالات تقـــع فى دائرة اختصاص القطاع العام كالبنـــاء ، والتموين والخـــدمات •• نذكر على سبيل المثال أحد اعلانات شركة الريان خاص بمشروع بناء يحمل عنوانا كبيرا « المرحلة الاولى لحل مشكلة الاسكان فى مصر » وأما شركة الهدى مصر فهى تقترح على الدولة بناء ١٠٠٫٠٠٠ وحدة سكانية شعبية للشباب وأصحاب الدخول الضئيلة سنويا(٥٨) • وعنـــد زيارة الرئيس مبـــارك لجناحها فى معرض مصر الدولى للتصدير آكد صاحب مجموعة الســـعد أنه قد جعل ، تطبيقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية ، من عبارة صنع فى مصر شعارها الرئيسى(٥٩) •

ــ تنافس شركات توظيف الاموال بالفعل قطاع البنوك ، وخاصـــة البنوك التابعة للدولة حول رهان حاســـم ألا وهو اجتـــذاب مدخـــرات الافراد العاملين بالجزيرة العربية • وعلى اختلاف البنوك التى تعيـــد

توظيف ما تجمعه من موال باتجاه الغير ، تستخدم هذه الشركات لنشاطها الخاص ما تجتذبه من أموال فى المضـــاربات المالية أو العقـــارية أو فى مشاريع انتاجية • وليس من السهل تقدير الموارد المـــالية التى تكدسها هذه الشركات وقد كانت مسألة التقدير هذه محل جدل ونقاش لعدم قيام هذه الشركات بعمل تقرير سنوى لأنشطتهـــا • وفى تحقيق لصـــحيفة الجمهورية ، قدر المحرر الايداعات لدى ١٩ شركة توظيف أموال اسلامية ما بين ١٤ و ١٦ مليار دولار ، أى حوالى ٣٥ مليار جنيه مصرى ، و٦ من بين هذه الشركات تحتل مكانا مرموقا هى : الشريف (١٠٠٫٠٠٠ مودع)، الريان (٦٥٫٠٠٠ مودع) ، الهـــدى مصر (١٨٫٠٠٠ مودع) ، الســـعد (٦٫٠٠٠) ، بـــدر (٣٫٠٠٠) ، الهلال « ٣٫٠٠٠ »(٦٠) • وفى تقـــرير لخبراء البنك المركزى عن هـــذه الشركات والذى نشرت أجـــزاء منه فى الصحف ، نسب لشركة الريان التى تأسست عـــام ١٩٨٢ برأس مـــال لم يتعدى آنذاك مليون ونصف جنيه مصرى ايداعات تقـــدر بـــ ٦٣٠ مليون جنيه مصرى عام ١٩٨٦ ، هذا بالاضافة الى ما لها من حســـابات فى البنوك المختلفة قيمتها ٤٢٧ مليون دولار(٦١) • ومن خلال الاعلانات التى تنشرها الشركات الاسلامية الرئيسية يمكن اجراء محاولة للتعرف على نوعية أنشطتها وأوجه استخدام المبالغ التى تجتذبها غض النظـــر عن حقيقة هذه الشركات أو حجمها ، وبغض النظر عن كيفية أنشائها ، نجحت كل شركة فى تكوين مجالات شبه احتكارية ، فمثلا « السعد » تخصصت بالاستيلاء على شركات تعانى من صعوبات مالية • والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ، ما هى خصـــائص هذه الانشـــطة فى الاطـــار الاقتصادى ــ الاجتمـــاعى الذى حـــدده الانفتاح ، علمـــا بأن هـــذه الخصائص يطالب بهـــا أصحاب هـــذه الشركات باســـم الاســـلام • هناك ثلاثة مستويات نستطيع أن نستنتج منها الخصائص المحتملة للقطاع الاقتصادى الاسلامى :

(أ) علاقته بالسوق الاجمالى : من خلال الانشطة التى تقوم بهـــا

الشركات الاسلامية • ندرك أنها تقـوم تقريبا باسـتثمار أموالهـا فى المجالات الرئيسية المفتوحة أمام المبادرة الشخصية منذ بداية سياسـة الانفتاح ، ومن ثم أصبحت صناعة المواد الغذائية والمقاولات والخدمات التجارية أو غير التجارية ، هى القطاعات الرئيسية التى تتجـه اليهـا استثماراتها(٦٢) • ويعنى هذا عمليا أن شركات توظيف الاموال تبحث عن تكوين عدد من الاحتكارات تمكنها من الحصول على أقصى ربح ممكن • فشركة الريان وضعت توزيع اللحوم فى الاحياء الجديدة الراقية تحت نفوذها مستغلة فى ذلك صعوبة المراقبـة البيروقراطية التى تشـكل عبئا ثقيلا على جزارى التجزئة ، حيث تتنوع أنشطتها لتشمل سلسلة الانتاج بدءا من تربية المواشى والعناية البيطرية بها ثم ذبحها ، بذا نجـد أن الجزارات الاسلامية فى المهندسين أو فى مدينة نصر تبيع اللحم الكندوز بـ ١٤ أو ١٥ جنيه الكيلو أى بأعلى ٣٠٪ من التسعيرة الرسمية وبنفس هذه الطريقة تنجح الشركات الاسلامية فى تقسيم سوق علف الطيور بين بعضها البعض وخاصة استيراد الذرة وقد نتج عن ذلك مضاعفة سـعر العلف وانخفاض ملحـوظ فى انتاج الطيـور فى مصر وأربـاح عاليـة للمستوردين •

(ب) علاقة القطاع الاقتصادى الاسلامى بالدولة* •

الاسس الطبقية للنهضة الجديدة :

فى غياب المعطيات الميدانية الكافية عن الطريقة التى يتم بها ترجمة الظواهر التى حاولت أن أصفها فيما سبق الى علاقة طبقية جـديدة أو توازن طبقى جـديد ، فانه من الصـعوبة بمكان التخلص من الاقتراب الاخلاقى الذى يسود معالجة التحولات الحديثة على المسرح الاجتماعى السياسى عند المعلقين • بمـا فيهم العلمـاء مصريين كانوا أو أجانب • والذى يجعل من الاخلاق بعدا أساسيا للسوسيولوجيا السياسية المصرية هو حاجة ملحة الى ربط الحاضر بالتاريخ الذى لـه ، كما نعلم ، معنى واتجاه لا يتضحان الا من خلال الموقف الحاضر فالكشف عن « غموض »

الهوية السياسية والاجتماعية لمصر المباركية يفرض علينا أن نبين كيف تتدرج الاهداف المركزية التى يفرضها عليها تاريخها ومصيرها الميزان — مهما كان الشكل الذى تتخذه صياغة : الاستقلال القومى ، التنمية ، الدور الاقليمى لمصر — أو بعبارة أخرى يتعين علينا أن نحدد المصالح « الموضوعية » وراء الاختيارات التى يتخذها أقطاب المسرح السياسى والاجتماعى فيما يخص ادارة المـوارد ، نظام التحـالف الخارجى ، أو الخيارات الايديولوجية • وليس من قبيل الصدفة أن يظهر خطـاب عن « النهضة الجديدة »(٦٤) ابان اعادة انتخاب حسنى مبـارك لفترة رئاسة ثانية : فهو أول رئيس مصرى لم يستفد من عملية تراكم لشرعية شخصية استطاع من خـلالها سـابقاه فرض مشروعهما الاجتمـاعى الخاص ، بعبارة أخرى فهو الاول الذى تقيم شرعيته بمقيـاس ادارته السياسية والاقتصادية • وهذه هى وظيفة العودة الى مفهوم « النهضة » لتعبير عن معنى صيرورة المجتمع • ويكون حسنى مبارك كذلك أول رئيس مصرى تستند شرعيته بدرجة كبيرة على « قاعدته الطبقية » الامر الذى يسهل ، الى حد ما ، معارضته(٦٥) • ؟

وبصورة تبسيطية ، فهناك نموذجان قياسيان متنافسان للتعبير عن الهوية الاجتماعية للطبقات الجديدة أو الفئات الطالعة ، أو « تسمية » أو كشف الفاعلين الاجتماعيين المختلفين بتعرية الاتجاه الذى يفرضونه لعملية اعادة انتاج المجتمع :

فالنموذج القياسى الاول الذى قد نطلق عليه «النموذج الاقتصادى» Economicisti يتبلور حول مفهوم « الطفيلية » ويجمع بين تحليلين متناقضين ومتقابلين فى آن واحد للتركيب الاجتماعى الجـديد للمجتمع المصرى • الاول قد نصـفه بالماركسية ، وان كان من تبنـوه لم يكن جميعهم ماركسيين ، ويرتكز على المكانة التى تحتلها فى علاقات الانتاج ، القطاعات المختلفة للطبقة المسيطرة • تتحدد هوية رأس المال بالرجوع الى كيفية تراكمه أى بأخذ القطاعات الاقتصادية التى يستثمر

فيها بعين الاختبار • فالسؤال المطروح هنا يتعلق بترتيب الاولويات — صناعة ، بناء ، زراعة ، خدمات — فى الدورة الاقتصادية ، كما يتعلق فى كل قطاع على حدة بعلاقات القوة بين رأس مال « انتاجى » موجه الى تنمية فعلية للانتاج القومى ، ورأس مال « مضارب » لا يهمه الا سرعة دورانه ونسبة مكاسبه • ويستنتج عادل غنيم من سيطرة رأس المال المالى من جهة ، وكذلك من سيطرة أقرب العناصر من رأس المال الدولى من جهة أخرى ، الطبيعة الكومبرادورية للطبقة المسيطرة على الاقتصاد المصرى التى تمتد تدريجيا الى باقى التركيبة الاجتماعية، وقد بينا كيف تشكلت الكتلة الحاكمة التى تقود الدولة فى هذا النموذج وتتألف من الرأسمالية التجارية والمالية المرتبطة عضويا بالرأسمالية الدولية بزعامة الولايات المتحدة • ويشكل التناقض بين تحالف الطبقات الوطنية (العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين) وبين الكتلة الحاكمة المرتبطة بالرأسمالية العالمية بقيادة أمريكا ، التناقض الرئيسى فى نموذج رأسمالية الدولة التابعة » • ويتجه واتيربيرى كذلك الى تشخيص « الابطال السلبيون » للتطور الاقتصادى الاجتماعى لمصر منذ بداية السبعينات على النحو التالى : منفتحون ، وهم رجال الانفتاح ، « هم مهندسو انفتاح تجارى ومضارب بدلا من أن يكونوا مهندسين للتحرر الوطنى عن طريق الانتاج[٦٦] » •

مقاولون وهم المسيطرون على المشاركة بين القطاعين العام والخاص بانشاء علاقات وصفها الكثيرون بالطفيلية لعدة اعتبارات — نقص التجربة أو الكفاءة أو الاختلاسات[٦٧] » وابيوميون ، نسبة الى مقاول منحرف ، وهم ليسوا الا نصابين يستغلون كل ثغرات النظام لتحقيق أرباح خيالية » وهذا هو نفس المنطق الذى تتبعه مجلة الاهرام الاقتصادى التى تتابع أسبوعا يلو الآخر حملتها الضارية ضد المنتفعين بالانفتاح دون وجه حق « المقاول الجاهل المدعى الذى يفرش الامانى ولا يعلم عن المهنة الا أنها مهنة يسهل الحصول فيها على موال المحتاجين للمأوى وهم كثيرون (••••) تاجر لكل شىء يستورد الماكينات بلا قطع

غيار ويحصل على التوكيلات بلا معرفة ولا دراسة ولا دراية بما وكل عنه لا لشىء الا أنه يعرف الطريق للحصول على التوكيلات (••••) الموظف العام فى شركة أو حكومة أو هيئة يصل الى منصبه ليفسد الموازين ويبحث عن مصلحته الخاصة حتى لو كانت على أنقاض وظيفته (••••) نائب لا يراعى حق الوطن عليه ، أو صحفى بعمية الفرض عن الطريق السوى أو احصائى يجمع بيانات مغلوطة ويحولها الى جداول تترتب عليها ميزانيات فاشلة وخطط تبعدنا عن المسار الصحيح[٦٩] » وتبدو هنا القاعدة الطبقية لنظام الحكم بمثابة لمامة من رجال بنوك بلا جنسية مرتبطين ارتباطا وثيقا بتجار العملة أو بتجار المخدرات ومن وكلاء تجاريين ممثلين لشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات الكبرى ، ومن موظفين منحرفين يستغلون موقفهم للاثراء والمضاربة •

وهناك تحليل آخر قد نسميه بـ « الليبرالى » — حتى وان تبناه كذلك بعض الماركسيين — يحاول كشف التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى وتحديد النخب الاقتصادية المسيطرة آخذا بالاعتبار تطور توزيع الموارد فى المجتمع بمعنى توزيع ملكية أدوات الانتاج وكذلك قدرة بعض الفئات « لتمويل » تدفق القيم الاقتصادية لصالحها ، من وجهة النظر هذه تتبين حدود القاعدة الطبقية لنظام الحكم وفقا لكيفية ترتيب الفئات المختلفة فى الطبقة المسيطرة خلال تغييرات المشروع الاقتصادى وتطور علاقات القوى السياسية • وفى كتاب « من يملك مصر » الذى أشرنا اليه أكثر من مرة فيما سبق ، تميز سامية امام بين ثلاثة « عهود » أو ثلاث عناصر تتكون منها النخبة الاقتصادية للانفتاح : « برجوازية قديمة » منتمية الى عهد ما قبل الثورة ومرتبطة من جهة بالارض ومن جهة أخرى برأس المال الاجنبى جمدت أنشطتها خلال « العاصفة الناصرية » واستعادت كثيرا من مواقعها السابقة بعد رفع الحراسات من قبل أنور السادات ، و « برجوازية بيروقراطية »وليدة القطاع العام وجهاز الدولة وتشترك فيها كوادر الجيش والتكنوقراط الذين تربهم أصولهم الاجتماعية عضويا بالطبقات الريفية المتوسطة أو العالية • طبقا لهذا

المنطق ، فالمرحلة « الطفيلية » التى وصلت اليها البرجوازية المصرية مع تبنى سياسة الانفتاح ليس معناها بروز عناصر جديدة ــ باستثناء بعض المغامرين ــ بقدر ما تعنى اعادة تركيب الدور الاقتصادى للبرجوازية المصرية بتكييفها للاوضاع الاقتصادية الجديدة فى ظروف التحالف مع اولايات المتحدة واعادة توزيع الريع البترولى ، ومحاولة دلالة هنا أنه بالرغم من اختلاف وجهات النظر والمواقف الايديولوجية • فان التحليلين يجمعان على عدد من الاستناجات :

ــ فهناك أولا اعترافهما بأهمية التركيب العائلى للطبقات أو الفئات المسيطرة اقتصاديا الذى يبدو بمثابة البعد الاجتماعى لـ « طفيليتها » الاقتصادية • وبالفعل فان مقصد هذه الدراسات هو بالذات عجز هذه الفئات عن تكوين طبقات ــ أى « برجوازية وطنية » بمعنى أن مصالح هذه الفئات تتفق على الاسوأ والضار ، اذا صح التعبير ، بالاقتصاد القومى • وهنا فان الشبكات « الخفية » Informel للعلاقات التى تربط بينها تبدو سببا ونتيجة فى آن واحد للتأخر الاقتصادى والاجتماعى بتوجيهها الموارد على أسس « غير اقتصادية » و « غير موضوعية » كما أنها تشل أى محاولة جادة للاصلاح • ومن هنا تأتى الأهمية التى يعطيها بعض المحللين للدور الاقتصادى الذى يلعبه الجيش حيث يعتبر هذا الاخير الجهاز الوحيد الذى يتمتع بقوة كافية لتوفير نموذج لتعبئة الموارد مستقل عن « ثقل المعطيات الاجتماعية » Pesanteur Sociologique

ــ وهناك ثانيا تصورهما لمعنى العلاقة بين المجال السياسى والمجال الاقتصادى : فبعكس الوضع السائد قبل الثورة حيث كانت الثروة الاقتصادية تفتح الطريق الى السلطة أصبح التقرب الى مراكز القرار السياسى ــ من خلال العلاقات العائلية أو غيرها ــ هو الذى يخلق امكانية السيطرة الاقتصادية فى اطار يتصدره القطاع العام ، وبصورة أكبر فى اطار الانفتاح الاقتصادى • فمن جهة فان اعادة توظيف المال على نحو قانونى أو غير قانونى ، بالاضافة الى العمولات الآتية من الخارج يبدو المصدر الرئيسى للاثراء فى اطار اقتصاد « طفيلى » ، ومن

جهة أخرى ، يعتبر هذا التقرب الوسيلة الوحيدة التى من شأنها « حماية » طرق الاثراء هذه وضمان الوصول الى الصدارة الاقتصادية(٢٠) •

ــ ونحن هنا أمام منطق سائد يرمى الى سحب الشرعية délijination بوجه عام عن الانماط الغالبة للاثراء وكذلك عن النخب الاجتماعية ، ومما يثير الدهشة ، ويثير أيضا القلق ملاحظة اتساع انتشار هذا الاستنتاج فى خطاب المحللين ، صحفيين كانوا أو علماء اجتماعيين ، وهم ان لجؤوا الى مفهوم الطفيلية فانهم يفعلون ذلك بصفة أساسية لكى ينتقدوا أنماط الاستهلاك والسلوكيات وأساليب البذخ المالى السائدة • وأخطر من ذلك أن عملية سحب الشرعية هذه تتحرك فى اتجاهين : فمن جهة يندد أن الممارسات الاقتصادية هى التى تساهم فى تقليص الشرعية فى النظام جعل السلطة ومن يمارسونها بمثابة أدوات فى أيدى المصالح الاقتصادية المسيطرة ، ومن جهة أخرى فان التنافس على السلطة تقل شرعيته بمدى ارتباطها بالمصالح الاقتصادية• ومما يزيد خطورة هذا الوضع أن صحف المعارضة وعلى رأسها ، جريدتا الوفد والاهالى ، تخصصت فى نشر التجاوزات التى تقوم بها السلطات والاختلاسات المختلفة داخل جهاز الدولة والقطاع العام (الوفد) ، الى جانب نشر تقارب المصالح المريب بين القطاع الخاص والقطاع العام وبين هذا الاخير والمستثمرين الاجانب (الاهالى) •

أما النموذج القياسى الثانى أو « نموذج الهوية » فهو يحاول أن يفرض نفسه على الساحة المصرية منذ بداية الثمانينات ليكشف عن معنى التحولات التى حدثت فى المجتمع ليس فقط منذ بداية الانفتاح ، بل منذ وقت طويل يرجع الى ثورة ١٩٥٢ ذاتها وقبل ذلك الى الحملة الفرنسية التى تعتبر أول تدخل للغرب فى مصر منذ الحروب الصليبية وهى فى رأى البعض بمثابة الحدث المؤسس للتاريخ المصرى المعاصر وبؤرة الاهتمام هنا هى تحلل القاعدة الطبقية للدولة المصرية ، وكذلك الظهور التكرارى لتيار اسلامى معارض للنظام السياسى الاجتماعى

قد يتخذ شكل تكفير المجتمع ولا يتردد أحيانا فى اللجـوء الى العنف المسلح كما حدث من قبل الجهاز السرى للاخوان المسلمين ابان حـكم عبد الناصر أو من قبل الجماعات الاسلامية أثناء حكم السـادات وهى التى أطاحت بشخصه وان لم تنجح فى الاطاحة بحكمه • وحاليا يحاول هذا النموذج أن يكشف حقيقة ما يجرى فى الصـعيد مثل « أحـداث أسيوط » التى يختلف عليها المعلقون ، هل هى فتنة طائفية أو حمى طلابية أو « بروفة نهائية » للثورة الاسلامية ، أو العمليا تالارهابية الموجهـة ضد نوادى الفيديو أو الخمارات أو ضد وزراء الداخليـة السابقين أو الصحفيين الكبار[٧١] وتحدد النموذج كنه القاعـدة الاجتماعية للنظـام والتركيبة الاجتماعية اعتبارا مما ينفيها أو يعارضـها • وهناك سؤالان مطروحان بصد التيار الذى يرشـح نفسه كبـديل اسـلامى للنظـام الاجتماعى السائد :

• مـا هى العلاقة بين الاشكال « المعتدلة » أو « الاصلاحيـة » ـ أو الموصوفة بالمستنيرة فى لغة اليسار المصرى ـ والاشكال الراديكالية التى أثبتت استعدادها لتغيير المجتمع باللجوء الى السـلاح لعجزها عن تغييره من خلال الكلمة والموعظة الحسنة ؟ وهل الثانية هى نتيجة صورة متطرفة من الاولى أو لتعبير عن رفض الحلول التى يقترحها المعتـدلون للوصول الى مجتمع اسلامى ؟ وبعبارة أخـرى ، ما هى العـلاقة بين الاخوان المسلمين « التقليديين » على نمط الهضيبى أو عمر التلمسـانى والمعارضة العنيفة للجماعات الاسلامية ؟

• ما هى العلاقة بين ما اصطلح عليه بـ « الصحوة الاسلاميـة » وظهور « رأسمالية اسلامية » تثبت يوما بعد يوم أنها لا تتردد طويلا أمام استخدام أشكال للاثراء لا تختلف كثيرا عن « الرأسمالية العلمانية » المستغلة ؟ هل تكون الشركات الاسلامية لتوظيف الاموال أو بنك التقوى الذى تأسس حديثا فى جزر الباهامـا بهدف المضـاربة ، هى التعبـير الاقتصادي عن ظاهرة اسلامية شـاملة تنتشر كذلك فى سـائر مجالات

الحياة الاجتماعية أو هى حيلة تستخدمها قيادات هذه الشركات لاستغلال المشاعر الدينية للمواطنين لوضع يدهم على مدخراتهم لتنمية ثرواتهـم الخاصـــة ؟

مثل هذه الاسئلة لا تطـرح من قبـل نفس الاشـخاص أو نفس التيارات الا أنه يجبعلى الجميع الاجابة عليها حتى يوضح كل موقفه فى الحقل السياسى ، فهى تشير الى قراءات مختلفة لمعنى « الظاهـرة الاسلامية » وتحدد الاجابات عليها تنوع المواقف المتنافسة داخل مسار « الاصولية الجديدة »[٧٢] وكذلك تعدد المواقف بين القوى السياسـية المختلفة ، والذى قد لا يتطابق بالضرورة مع التقسيمات التقليدية لعـلم السياسة ـ يمين / يسار ، رجعى / تقدمى ، حكومى / معـارض • ذلك أن هذه الاجابات تشير وعلى نحو غير مكتمل الى نماذج منافسـة أو متناقضة لتعبئة المجتمع من قبل الدولة ـ أو بالخروج عن اطارها ـ والى أنماط للنضال فما يرسـم القواعد الاجتماعية لنهضـة قومية جــديدة •

الطرق الملتوية للانتقال الى السياسة :

ان تفسير ظاهرة العنف الاسلامى أصبح أمرا ضروريا ، وقد تعددت وجهات النظر فى هذا الشأن ، ومن بين هذه الاجتهادات ، وجهة ، لا ترى فيها نتيجة للموجة الدينية التى اكتسحت منطقة الشرق الاوسط وانمـا ترى فيها رد فعل للجهود التى تبذلها كل القـوى التى يهددهـا اعادة التسليح الاخلاقى للمجتمع وذلك لوقف امتداد هذه الموجة وترى وجهـة النظر هذه أن العنف الاسلامى الذى يكشف للاعين انهيار الاجمـاع على أهداف المجتمع ليس الا « ارهابا مضـادا ! » ، اجابة على العنف الذى تمارسه الدولة مهما يكن الشكل الذى يتخذه هذا العنف « الرسمى » ـ سيطرة أجنبية ، توزيعا غير عادل للثروة ، نظمـا للقيم تجرح المشـاعر الدينية أو لجوء قوى الامن الى التعذيب بصفة منتظمة[٧٣] • أما العلاقة بين احياء الاسلام « الحضارى » الذى يتكلم عنه طارق البشرى أو عادل

حسين بنفس التعبيرات ، تقريبا ، التى يستخدمها على الدين هلال أو سعد الدين ابراهيم(٢٣) وبين ظهور رأسمالية اسلامية « همجية » فهى تبدو عرضية لا تتعلق بجوهر الاسلام بل بالظروف القائمة فى المجتمع . ويجدر بنا أن نلاحظ التطابق بين هذا النموذج لشرح الاحياء الاسلامى وبين النموذج السائد فى « الاستشراق الجديد » : ويرى هذا النموذج الاخير أن هذه الظاهرة تخص شبابا مثقفا حضريا يعيش غالبيته فى الاحياء السكنية الجديدة ولا يقتنع بروابط التضامن الشعبية غير الرسمية ويبحث عن ثقافة وقيم تكون فى نفس الوقت حضرية وشمولية تمكنهم من اثبات الذات والتكيف مع متطلبات الحداثة . ووفقا لهذا المنطق لا يجد هذا الشباب مجالات مفتوحة عند انتهائه من الدراسة فلا مفر لهم من اللجوء الى « الفعل المباشر » لتغيير هذا المجتمع أو الانضمام الى قطاع الاقتصاد الاسلامى . اذا أردنا أن نلخص فى جملة الاستراتيجية المشتركة لشتى عناصر هذا التيار ، يمكننا أن نقول أنها تقوم على رفض كل من «التطرف» الدينى للجماعات الاسلامية وانتهازية شركات توظيف الاموال . أو أنها تستهدف بعبارة أخرى تهميش المتطرفين باصلاح شركات توظيف الاموال اذ أن كلا هاتين الظاهرتين تبدوان لاصحاب هذه الاستراتيجية كصورتين متناقضتين لعدم لياقة التركيبات الاقتصادية والسياسية لتكملة نموذجا للمجتمع الاسلامى الصحيح . ومن هنا تأتى الاولوية التى يعطيها هذا التيار لاعادة بناء اجماع على القيم من شأنه أن يفى بمتطلبات النقاء والوفاء للهوية للفريق الاول وتطلعات الفريق الثانى الى رخاء مادى حلال .

ونظرا لعدم وجود معطيات ميدانية أمامنا فلا نملك سوى طرح بعض الافتراضات فيما يخص الطريقة التى يتحول بها هذا الهدف الاستراتيجى الى مبادرات « تكتيكية » وبصورة تبسيطية هناك خياران يكمن استخلاصها من المواقف التى يعبر عنها فى الصحف أو سبق التعبير عنها ابان المحلة الانتخابية الاخيرة :

ـ محاولة تجنب الدولة وتعبئة « المجتمع المدنى » مباشرة عن طريق شبكة الجمعيات الاهلية والمهنية . فالجمعيات تقدم ميدانا أفضل من الاحزاب السياسية لتقوية مبنى للاجماع فى المجتمع ، وسيكون كل من المهندس الاسلامى والطبيب الاسلامى والقاضى الاسلامى هم طلائع بناء هذا الاجماع ... وتكون الجمعيات كذلك هى الساحة الحقيقية التى تتم فيها المنافسة لتمثيل المجتمع . ونجد أن التيار الاسلامى قد نجح فعلا فى السيطرة على جميع الجمعيات المهنية « الاستراتيجية » ومنها نقابات الاطباء والمهندسين والصيادلة بالاضافة الى معظم نوادى الاساتذة فى الجامعات أو الاتحادات الطلابية التى أصبحت حكرا للجماعات الاسلامية منذ بداية الثمانينات .

ـ تسرب هذه العناصر الى جهاز الدولة يتم عن طريق هذه الجمعيات المهنية التى تناقش مع السلطات المصالح المهنية والاجتماعية لاعضائها فتمد الدولة بالكوادر التفقدية التى تحتاجها لادارة الخدمات التى توزعها . توزعها . وعوضا عن امكانية التنفيذ الشامل للشريعة الاسلامية بهدف وعوضا عن امكانية التنفيذ الشامل للشريعة الاسلامية يهدف مثل هذا التكتيك الى أسلمة أو اعادة أسلمة المجتمع قطاعا بعد آخر . وفى النهاية تمثل هذه الاتجاهات محاولة لتبلور تيار « اشتراكى ديمقراطى اسلامى » social democratic islamique قد نرى لدى الاخوان المسلمين الجدد تعبيره الامثل . والسؤال المطروح الذى لن تحاول هذه الدراسة الاجابة عليه يتعلق بأهداف قرارهم بأن ينتقلوا صراحة الى السياسة بتقديمهم عام ١٩٨٤ عددا من المرشحين على قوائم الوفد وعام ١٩٨٧ باعطاء أصواتهم البرلمانية لتجديد رئاسة حسنى مبارك مما يجعلهم فعليا ضمن الاغلبية الحاكمة فى مصر . ويكتب سعد الدين ابراهيم أنه بفضل هذا القرار التاريخى سيصبح « مستقبل التيار الاسلامى فى مصر للاخوان المسلمين فى مواجهة التيارات الاسلامية الاخرى . أما مستقبل الاخوان داخل المجتمع ككل فيتوقف على حجم ورؤى التيارات السياسية

الاخرى ــ الحزب الوطنى ، الوفد ، التجمع ، الناصريون ــ فحتى الآن لم تبلور هذه التيارات الاستجابة المطلوبة لمناقشـــة التيار الاســـلامى كما لم تبلور معادلة تلائم العقد الاخير لهذا القرن • واذا استمر الوضع على هذا الحال ، فان المستقبل سيكون للاخـــوان داخل المجتمـــع ككل وليس داخل التيارات الاسلامية فقط »(٧٤) •

Table 69. Income shares, direct subsidies, net direct subsidies, taxes and transfers by income group in urban areas. 1976

Item	Urban income group		
	Lowest 60%	Middle 30%	Top 10%
Distribution of total household income in Egypt (%)	19.93	21.52	58.55
Distribution of urban household income (%)	30.02	32.41	37.57
Subsidies per head (E£)	+4.99	+7.56	+11.06
Subsidies per E£ of income	—0.06	0.04	0.02
Taxes and transfers per head (E£)	—9.59	—26.12	—105.39
Taxes per E£ of income	—0.12	—0.15	—0.17
Net subsidies, taxes and transfers per head (E£)	—4.61	—18.57	—94.33
Net subsidies, taxes and transfers per E£ of income	—0.06	—0.11	—0.15

Plus signs indicate net subsidies ; minus signs indicate net taxes.

Source : R. Eckaus and A. Mohie-Eldin : Consequences of changes in subsidy policy (Cairo, DRTPC, Cairo University, draft form 1980). See also R. Eckaus, D. Mac Carihy and A. Mohie-Eldin : General equilibrium policy models for Egypt (Cairo. Cairo Univerity /MIT Technology Adaptation program, 1978).

العلاقة بين فروع النشا

فروع النشاط / السنة	خدمـــة: بنوك وشركات أموال	فندقة وسياحة	خدمات ترفيهية	مستشفيات ومراكز طبية	نقل ومواصلات وأفلام	تخزين وصيانة	سمسرة ووساطة وتوكيلات تجارية	[illegible]	الاجمالي
١٩٧٥	٦٢٫٥	٢٤٫٩	٤٫٩	—	٤٫٨	—	١		١٤١٫٢
١٩٧٦	—	٤٩٫٢	٠٫٥	—	٢	٧٫٥	٢٠		١١٢٫٤
١٩٧٧	٢٥	٣٢	١٠٫٥	٢٫٣	٦	٢٫٤	١٫٥		١٤٠٫٩
١٩٧٨	٧٠	٣٥٫٨	٢	١٣٫٣	٢٠	١٫٨	٢		٣٥١
١٩٧٩	٨٤٫٥	٢٠٫٥	٤٫٦	٧	١٫٢	٢٫٢	—		١٩٤٫٥
١٩٨٠	١٩	٥٣٫٣	٢٫٨	٣	٥٫٩	٣	١٫٥	٤	٣١٨٫٨
١٩٨١	٢٠٦	١٥٫٧	٦	١٢٫٤	٤٣٫٧	٤	—	٣٠	٤١٧
١٩٨٢	٥٣	٢٢٫٨	٠٫٧	٤	٠٫٨	٧٫٥	٤	٢	٢٧٦٫٨
جملة	٥٢٠	٢٥٤٫٢	٣٣٫١	٤٢	٨٤٫٤	٢٥٫٨	٣٠	٨	١١٥٢٫٦

المصدر : الوقائع المصرية والجريدة الرسمية ، اعداد مخ

م (٢)

سب نمط الملكية والتمويل (٧٥ – ١٩٨٢)

القطاع المشترك								
		شراكة ثلاثية				شراكة رباعية		
... + عربى	خاص + أجنبى	عام + عربى + أجنبى	خاص + عربى + أجنبى	عام + خاص + عربى	عام + خاص + أجنبى	عام + خاص + عربى + أجنبى	جملة
٢	٣	٢	١	١	١	—	٢٢
٣	٩	٣	٣	٤	٣	٣	٣٦
٢	٨	—	١	٣	٥	٢	٤٠
٩	١٧	—	٥	٧	٦	٣	٦٦
١١	١٦	٢	١٠	٢	٢	١	٦٥
١٢	٢٨	١	١	٣	٢	٣	٧٩
١٦	٢٦	١	٥	٣	٣	١	١١٧
١٨	٢٤	—	٢	٢	٣	٢	١٠٩
٧٣	١٣١	٩	٢٨	٢٥	٢٥	١٥	٥٣٤

الشركة / القطاع	السعد	الهدى مصر	الريان
النشاط المالى	السعد – الاندلس – الحجاز للاستثمار العقارى الدولى	اسهم مصرية بقيمة ١٥ مليون جنيه	الريان للمعاملات المالية شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال
البناء والتشييد	مصنع لانتاج الطوب الاسمنتى	انهدى مصر للمقاولات الهدى مصر للاستثمارات العقارية	الريان للاستثمارات العقارية الريان لمواد البناء
الصناعة	سعد زانوسى لصناعة الثلاجات مصنع سعد فينيسيا مصنع الدقهلية للملابس الجاهزة	الهدى مصر للحديد والصلب مخازن التبريد والتجميد	الريان الوطنية للمفروشات الريان للمنظفات الصناعية
الزراعة		استصلاح ٨٠٠ فدان محافظة الجيزة	
الصناعات الغذائية	مصنع لمنتجات الالبان – المنصورة	شركة الانتاج النباتى مصر المنوفية للصناعات الغذائية والعصير مصر المنوفية للدواجن والبيض هدى مصر للاغذية والمكرونة مصر المنوفية للحوم الهدى مصر لانتاج اللحوم المجهزة هدى مصر لتصنيع اللحوم ومنتجاتها	شركة الاسمالية الريان لمزارع الاسماك والبط شركة الريان الوطنية للمخابز مزارع الريان للثروة الحيوانية
الخدمات	مراكز لصيانة السيارات سوق تجارى لتجارة السيارات سلسلة محلات سوبر ماركت	المركب السياحى « ايمان » هدى مصر للدعاية والاعلان هدى مصر للتجارة والتوكيلات سلسلة محلات التنظيف الصناعى باندا	الريان الوطنية للنقل محطات خدمة وتموين السيارات دار الريان لرعاية الطفل السوق التجارى بطنطا
مجالات اخرى	سلسلة مطاعم علاء الدين	١٠٠٠ منحة دراسية سنويا	دار الريان للتراث مطاعم الريان للماكولات البحرية مصوغات ومجوهرات الريان

هوامش الدراسة

(١) عن هذه الانتخابـــات : الملف الذى حضره كاتب هـــذه الدراســـة في Revue de la presse Egyptlenne ٢٦ ، ١ ـ ٨٧ ٠

(٢) وصفت سامية امام الطريقة التى نجح بها أعضاء البرجوازية القديمة في الاستمرار من خلال جهاز الدولة وادارة الشركات المؤممة : سامية امام **من يملك مصر ، دراسة تحليلية للاصول الاجتماعية لنخبة الانفتـــاح الاقتصادى في المجتمع المصرى** ، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ ، القاهرة ١٩٨٦ ٠

(٣) أشار الدكتور أحمد كمال أبو المجد ، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاول للعلوم السياسية المنعقد في شهر ديسمبر ١٩٨٧ الى المعضلة الخاصـة بالبعد العسكرى لرئيس الجمهورية لى صيرورة النظام : فهناك أمران يصعبان على حسنى مبارك في ما يخص تعين نائب لرئيس الجمهورية : الأمر الأول ، تعيينه من بين المدنيين الذى قد يبدو بمثابة اهانة للجيش وتعبير عن حذوه تجاه : والأمر الثانى تعيين عسكرى ، لما يضمه ذلك من مخاطرة التشكيك في صحة مصير الديمقراطية ٠

(٤) R.A. Hinnebusch : **Egyptian politics under Sadat, the post-populist** : , development of an authoritarian moderniwing State

عن نظام الأحزاب في مصر

(٥) أنظر سلسلة المقالات التى نشرها أحمد عامر في الأهرام الاقتصادى عن « البيعات » المتتالية التى حظ بها رؤساء جمهورية مصر الثلاثة ٠

(٦) Jean Leca : «Structures Sociales et Stabilié politique Dans les Républiques arbes : Algérle, Syrie et laq dans Une perspective Comparative» , octobre 6891

(٧) John Warebury, **The Egypt of Nasser and Sadat : the Political Economy of two Regimes,** Princeton 1983, P. 92 et s.

(٨) B. Hansen et S.Radwan, **E'mployment opportunities and Equity in Egypt**, Geneve 1982, P. 55 et s.

(٩) رمزى زكى : دراسات عن الازمة الاقتصادية في مصر ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص-٨٠ ·

Alain Roussillon «Développement et justice sociale dans une économie sous pèrfusion: les enjeux des subventions en Egypte » **Annuair de l'Afrique du Nord, xxlll, 1984**

(١٠) Hansen et S. Radwan, op cit. P. 61

(١١) R.A. Hlnnebusch, op. cit. p. 101 et s.

(١٢) Hansen ets Radwan, op. cit., p. 61.

(١٣) John Warebury, op. cit. p. 307 et s.

(١٤) لويس عوض ، **مجـــلة أكتوبر** ، ١١ ، ١٩٧٤ ، الاشـــارة مأخوذة من
John Warebury, op. cit. p. 263

(١٥) سامية امام ، المرجع السابق ، ص ٨٣ وما بعدها ·

(١٦) Clement Moore, **Lmages of Development, Egyptian Engineers in search of industry**, Cambridge 1980, p. 56.

(١٧) عن دور الجماهير في الحياة السياسية المصرية ، أنظر : أحمد صـــادق سعد : « الحركات العشوائية للجماهير في كتابة تاريخ مصر المعـاصر » محاضرة لندوة **الالتزام والموضـــوعية في كتابة تاريخ مصر المعـــاصر** ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧ ·

(١٨) نجد مثالا شديد الدلالة لهذا الموقف في قرار السلطات الاقتصادية بعـــدم التدخل ضد تجار العملة النشطين علنا في قاعات البنوك باعتبار أن هذا النشاط له دوره التركيبي في تحـــريك النظام الاقتصـــادى في ظروف الصعوبات التى تواجهها الشبكة المصرفية الرسمية لتلبيـــة احتياجات الوحدات الاقتصادية والأفراد من العملات الأجنبية ، أنظر :

Revue de la Presse égyptienne, 19, 1 — 85.

(١٩) كان مصطفي السعيد قد أمر بغلق الحسابات في البنوك ل ٥٥ تاجر عملة

معروفين مما أدى الى ارتفاع شديد ومفاجيء لسعر الدولار كما حاول اصلاح لجان الاستيراد ، مما أدى بدوره لاختفاء بعض السلع المستورة الضرورية ·

(٢٠) عوقب على نجم فيما يبدو لتصريحاته عن كيفية ادارة المبـــالغ المودعة لديها من قبل شركات توظيف الأموال ، مما أدى الى فزع المودعين في حين أن الحكومة لم تكن بعد قد حددت موقفها من هذه الظاهرة ·

(٢١) Jean Leca, op. cit.

(٢٢) انظر على سبيل المثال الملف الذى نشرته مجلة **قضايا فكرية** بعنوان « من يحكم مصر ؟ » ، ١ يوليو ١٩٨٥ ·

(٢٣) سامية امام ، المرجع السابق عادل غنيم ، **النموذج المصرى لرأس ماليـــة الدولة التابعة ، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢** ، القاهرة ١٩٨٦ ·

(٢٤) هذه هي صورة بسيطة المطروحة التى يدافع عنها Hinnebusch مرجع سبق ذكره ·

(٢٥) محمد زكى بدر ، على سبيل المثال يناقش مع شركات توظيف الاموال تحويلها الى شركات مساهمة وادخالها في اطار الشرعية بدلا من وزير الاقتصاد مع أن هذا الموضوع من صميم اختصاصاته ·

(٢٦) من الجدير بالملاحظة أن موضوع « الاقتصاد الاسلامى » لم يطرح ابان ما سمى بقضية البنوك وتجار العملة ، مع العلم بأن بعض المؤسسات المالية الاسلامية ـ ومنها مصرف فيصل كانت متورطة فيها (انظـــر ، **Revue de la Presse égyptienne, 19,.** ويبدو أن مساهمة شركات توظيف الاموال في الحملة الانتخابية للتحالف الاسلامى هى التى كانت السبب أو الحجة لفتح الحوار على أوسع نطاق عن نشـــاطها فاصبحت مجلتى **الاهرام الاقتصادى وروز اليوسف** على رأس الحملة الاعلامية ضدها ·

(٢٧) **Jean Leca** المرجع السابق ، ص ٣٢ ·

(٢٨) انظر على سبيل المثال اعمال **Gilles Kepel, Bruno Etienne** وكذلك أعمال سعد الدين ابراهيم ·

(٢٩) السيد يس ، التجربة المصرية المعاصرة ، تحليل نقدى ، « الاهــرام » ٨٧/١١/١٣ ، ص ٦ ·

(٣٠) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ · عن المناقشات في موضوع الدعم، أنظر الملف الذى نشرته مجلة **الطليعة** الجديدة ، ٢ ابريل – يونيو ١٩٨٥ تحت عنوان : الدعم – الواقع ، المستقبل رؤى الاحزاب · أنظــر أيضا
Revue de la presse egyptienne, 17 — 18.

(٣١) التقرير الاستراتيجى العربى ، ص ٤١٤ · في مسألة دعم الكبرباء أنظر التقرير الذى أعده حزب التجمع ، **الطليعة** ؟·

(٣٢) في هذه النقطة ، أنظر Alain Roussillon, op. cit.

(٣٣) عن تطور العمالة الحكومية ، انظر عادل غنيم ، المصدر السابق ص ١٩٢ ، وكذلك Hansen et Radwan, op. cit. p. 55

(٣٤) سعد حافظ ، « جدلية التطور الرأس مالى في مصر » ، قضــايا فكرية ، ٣ – ٤ اغسطس -أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٦١ ·

(٣٥) هذا ما يشرح موقف الحكومة بخصوص حركة الاضراب التى قام بهــا سائقو القطارات فاستعملت ضدها أقصى أساليب القمع لمنع توسع أية حركة مطالبة خصوصا اذا تمتع بتاييد أحزاب المعارضة ·

(٣٦) Water Bury, Ibid. p. 155.

(٣٧) Hinnebnsch, op. cit. p. 269.

(٣٨) عادل غنيم ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ ·

(٣٩) أنظر Alain Roussillon, «Continuités et ruptures dans L'Egypte de L'Lnfitâh : le Secteur public en question », **Annuaire de L'Afrique du Nord**, 21, 1982

(٤٠) **التقرير الاستراتيجى العربى** ، ص ٤٣٦ · من الجدير بالملاحظة أن الخطة الخمسية القادمة ٧٨ – ٨٨ / ١١ – ١٢ ، لا تتردد ا مــع ذلك في أن يخصص للقطاع الخاص ٥٥٪ من الاستثمارات المقررة ·

(٤١) نفس المصدر · ص ٤٣٨ ·

(٤٢) المصدر السابق · ص ٤٣٥ ·

(٤٣) استعير المعطيات المقدمة من سامية امــام ، المرجع الســابق ص ١٥٩ ومــا بعد ·

(٤٤) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ وما بعد ·

(٤٥) انظر على سبيل المثال ، جليلة القاضى ، «Les deux Circuits de la gestion foncière en Egypte
Peuples Mediterranéns سوف تصدر في ربيع ١٩٨٨ ·

(٤٦) سامية امام – مصدر سبق ذكره · ص ١٩٩ ·

(٤٧) أنظر عى سبيل المثال ، عادل حسين ، **الاقتصاد المصرى بين الاســتقلال والتبعية ، ١٩٧٤ – ١٩٨٨** ، القاهرة ١٩٨٢ ، الجزء الثانى ، ص ٧١ وما بعد ·
سيد على عبد المولى « تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ » ، **مصر المعاصرة** ، ١٩٨٨/٤ ،
John Waterbury, op. cit. p. 321 et s.

(٤٨) عادل غنيم ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ ·

(٤٩) عن هذه « الصفقة » أنظر حسام عيسى ، **نقل التكنولوجيا تحليل للاليات القانونية للتبعية الدولية** ، القاهرة دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ ·

(٥٠) سامية امام ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ·

(٥١) **Revue de la Presse égyptienne**, 19, 1 — 1985.

(٥٢) انظر ملك زعلوك ، « Le Capital Commercial et la formation des Classes en Egypte » **Peuples Méditerranéens** العدد التام لجله

(٥٣) **التقرير الاستراتيجى العربى** ، ١٩٨٦ ، ص ٤٢٥ – ٤٢٦ ·

(٥٤) عادل غنيم ، المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

(٥٥) « **الشعب** » ٨٧/١/٢٢ . الصفحة ٢ .

(٥٦) نفس المصدر .

(٥٧) نجد في العدد الصادر بتاريخ ٨٧/١٢/١٦ لجريدة **الاهالى** التى ينشرها حزب التجمع صفحتين كاملتين للاعلان عن شركتى الريان وهدى مصر ، بالاضافة الى ربع صفحة اضافية للريان .

(٥٨) **الاهالى** ٨٧/١٢/١ .

(٥٩) **الاهرام** ٨٧/١١/١١ .

(٦٠) **الجمهورية** ٨٧/١/١٠ .

(٦١) **روز اليوسف** ، ٨٧/٧/١ .

(٦٢) هذا يصدق على المجموعات الاقتصادية الاسلامية الكبيرة ، وذلك بالاضافة الى المشروعات الفردية أو العائلية التى تنتشر براية الاسلام في الاحياء السكنية الجديدة ــ المهندسين ، مدينة نصر ، المعادى ــ في غياب معلومات ميدانية « دقيقة » ، علينا أن نكتفى بالعيان لملاحظة أن عدد لا يستهان به من السوبر ماركت ، أو شركات المقاولة ، أو محلات الوبيليا ، وكذلك العيادات الطبية وحتى محلات الحلويات تأخذ في كثير من الاحيان منظرا « ايلاميا » ــ من ملابس البائعات للحى الطلقة للموظفين الذكور ..

(٦٣) **الاهالى** ، ٨٧/١٢/٩ .

(٦٤) انظر مثلا السيد يس « شروط عصر النهضة » ، **الاهرام الاقتصادى** ، ٣٠ـ١١ـ٨٧ . و ٧ـ١٢ـ٨٧ . مكرم محمد أحمد ، بعد **الصحوة** ... النهضة ، المصور ٨٧/١٠/١٦ .

(٦٥) انظر مثلا ، **لماذا نعارض مبارك** ؟ القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٦٦) opè cit.

(٦٧) Water Bury. op. cit p. 174.

(٦٨) Ibid. p. 181

(٦٩) ٦ شخصيات تبحث عن محقق « **الاهرام الاقتصادى** » ٨٧/٧/٢٠ .

(٧٠) انظر مثلا الى قصة عثمان أحمد عثمان ، امبراطور التشييد في مصر ، **عثمان اللغز والاسطورة** ، القاهرة ١٩٨٧ .

(٨١) انظر مثلا

Alain Roussillon, « Islam, islamisme et démocratie, la Recomposition du Champ politique en Egypte», â paralitre in **Peuples Méditerranéns**, Premier trimestre 1988.

(٧١) عن هذه المواقف ، انظر Alain Roussillon, «Islam, Islamisme,.»

(٧٢) انظر على سبيل المثال ، مواقف فهمى هريدى ،

Dossier « Islam, Islamisme et société »

Revue de la presse égyptienne, 23, 2 — 1986.

(٧٣) انظر مثلا أعمال المائدة المستديرة التى نشرتها مجلة السياسة الدولية ، بعنوان « الدولة ، تحولاتها ومستقبلها » .

(٧٤) حديث لجريدة الاهرام ٨٧/١٢/٢٥ .

الرأسماليون والدولة فى مصر ٠٠ ملاحظات أولية

د٠ مصطفى كامل السيد ★

مقـــدمـــة

بعض القضـــايا النظريـــة

تثير علاقة الرأسمالية بالدولة فى مصر عددا من القضـــايا النظـرية الهامة ، والتى مازال بعضها لم يحسم بعـد ، على مستوى النقـاش النظرى ، أو لم تتوافر لها الدراسات التجريبية التى قد تدعم من حجج أطرافها أو توضحها على الاقل ٠ ومن بين هذه القضـــايا أثر الموروث التاريخى على نمو الرأسمالية فى مصر ، فقـــد ذهب ماركس مثـــلا الى صعوبة ظهور الرأسمالية كتطور داخلى فى المجتمعات التى تميزت بمـــا أسماه بنمط الانتاج الآسيوى ، ففى مثل هذه المجتمعـات التى أشرفت فيها السلطة المركزية منـــذ البداية على أعمـــال الرى ، وكانت الارض الزراعية فيها ملكية جماعيـــة للمجتمع أو الدولة ، لا تظهـــر الرأسمالية الا نتيجة للسيطرة الاستعمارية الاوروبية ، وذلك على النحو الذى أجمله فى عرضه لاثر الحكم البريطانى فى الهند (Marx in Avineri, 1969) وقد ذهب بعض الباحثين المصريين الى أن الدور البارز للدولة فى دفـــع التنمية الاقتصادية فى العصر الحديث سواء خلال حكم محمد على أو منذ أوائل الخمسينات ليس الا امتـــدادا للتقاليد المرتبطـــة بنمط الانتـــاج الآسيوى (Ayubi, 1980) ومن ناحية أخرى ، ذهب بعض الباحثين الغربيين وعلى رأسهم ماكس فيبر الى أن الدولة الاسلامية ، بما تميزت به من عدم استقرار قد ولدت نمطا خاصـــا من النشاط الاقتصـــادى ، يتكيف مع ظروف المخاطرة الكبيرة السائدة فيهـــا ، ومن ثم يميل رجال الاعمال فى ظل هذه الدولة الى القيام بالانشـــطة التى تولد ربحـــا كبيرا

★ أستاذ العلوم السياسية المساعد ٠ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٠ جامعة القاهرة ٠

وسريعا ، ويبتعدون عن تلك التى تقتضى فترة انتظار طويلة قبل ظهور أى عائد ، وهكذا شجعت هذه الظروف على تركيز رجال الاعمال على التجارة ، وبعدهم مثلا عن الانشطة الصناعية (Turner, 1984, 67 — 92) وقد تولى ماكسيم رودينسون الرد على مثل هذه الحجم فى كتابه عن الاسلام والرأسمالية (Rodinson, 1966) ، ومع أن حجج رودينسون لم تلق التأييد من جانب بعض الدارسين (Owen, 1976) ، الا أن الامر الاهم هو أن نمو الرأسمالية فى البلدان الاسلامية كلها ، بما فى ذلك مصر ، وقيام العديدين من رجال الاعمال المسلمين بالاستثمار فى المجال الصناعى • قطع بأن الموروث الثقافى ليس هو العقبة الاساسية أمام ظهور المنظم الصناعى فى تلك البلدان وأن العقبات الاهم لا تعود الى قيم ثقافية متوارثة بقدر ما تعود الى آثار التقييم الدولى الراهن للعمل ، بما يتضمنه من روابط للتبعية بين بلدان الاطراف والمراكز الصناعية ، قد تتفاوت طبيعتها بين بلد وآخر داخل ما يسمى بالعالم الثالث ، ولكنها حقيقة قائمة فى كل هذه البلدان (Amin, 1976) •

وقد أثارت دراسات أخرى قضية علاقة الدولة بالرأسمالية الناشئة والمتطورة فى مصر ، سواء من حيث دفعها للتطور الرأسمالى أو كبحها له خلال فترة معينة من الزمن ، أو حتى بحلولها محل الرأسماليين فى القطاع الخاص بما اتخذته من اجراءات للتأميم وتنظيم للقطاع العام ، أطلقت عليه اسم الاشتراكية ، بينما رأى فيه آخرون صورة من رأسمالية الدولة • (Abdel Malek, 1962 Riad, 1964 Hussein, 1975) الا أن القضية التى لم تلق حقها بعد من المناقشة هى موقف الرأسماليين من الدولة • فما هو تصور هولاء لدور الدولة ؟ ، وما هى العلاقة المحددة التى ربطتهم بها ؟ وما هو أثر هذه العلاقة على طبيعة الدولة وعلى تطورها ؟ ولقد دار النقاش حول هذه القضية بين الماركسيين الجدد فى أوربا الغربية ، بين أنصار الذرائعية Instrumentalism من جانب واتباع المدرسة البنيوية Structuralism من جانب آخر ، وكان قطبا النقاش هما كل من رالف ميليباند ونيكوس بولانتزاس • وقد ساهم

هذا النقاش فى تطور مواقف كل منهما (Carnoy, 1984, 89 — 126) فلم يعد من المقبول النظر الى الدولة الرأسمالية كما لو كانت أداة مباشرة لطبقة رأسمالية واعية ومنظمة ، ولم يعد من المفهوم أيضا أن تكون هذه الدولة مجرد انعكاس للبنية الاجتماعية التى تسيطر عليها الطبقة البورجوازية الكبيرة ، وربما كان الاسلم هو النظر الى الدولة الرأسمالية باعتبارها حلبة للصراع بين كافة الطبقات ، والتى تتواجد داخلها مثلما تتواجد فى المجتمع ، ولكن أجهزة الدولة بحكم ما لها من استقلال نسبى عن الصراع الاقتصادى بين الطبقات تملك بما يتوافر لها من خبرات أن تخرج من هذا الصراع الذى يدور داخلها بمشروع عقلانى يحقق وحدة الطبقات الرأسمالية وراءها ويبدو كما لو كان مشروعا وطنيا يحقق مصلحة كل الطبقات ، وذلك على النحو الذى فصله بولانتزاس فى أعماله الاخيرة قبل وفاته • (Jbid)

والجدير بالذكر أن هذا النقاش حتى وان تعلق بطبيعة الدولة الرأسمالية المتقدمة ، الا أن من شأنه أن يسهم فى اثراء النقاش حول طبيعة الدولة فى العالم الثالث ، ومع ذلك فقليلون هم المثقفون العرب الذين يعرفون بهذا النقاش ، والذى لم تترجم أغلب الاعمال التى دار فيها بعد الى اللغة العربية ، كما لم تشر الكتابات العربية الى مثل هذا النقاش الا فى السنوات الاخيرة •

وينبغى التأكيد هنا على أن دراسة علاقة الرأسماليين بالدولة تختلف عن تحليل موقف رجال الاعمال كجماعة مصالح تجاه الدولة • فمثل هذه الدراسة تثير أسئلة أكثر عمومية • فليس الامر الهام هنا هو وجود جماعات مصالح متنافسة يسعى كل منها الى اقتناص بعض المكاسب من خلال محاولة التأثير على أجهزة الدولة المختلفة ، ولكن القضية الاساسية هى كيف تنظر طبقة واعية ومكتملة النضج الى جهاز الدولة ؟ وكيف تسعى الى جذبه لخدمة مسار تطورها فى المدى البعيد ؟ — وكيف يؤثر ذلك لعى عمل جهاز الدولة ذاته ؟، وما هى طبيعة الدولة التى تنجم عن مثل هذا التفاعل ؟•

وليست هناك أعما لسابقة سواء باللغة العربية أو باللغات الاجنبية تتناول مثل هذه القضايا فيما يتعلق بمصر • ولذلك يفرض هذا الموضوع حدود المجهود الذى تتضمنه هذه الصفحات ، فهو مجرد ملاحظات أولية حول العلاقة بين الرأسماليين والدولة فى مصر ، وظيفته الاساسية اثارة بعض الاسئلة ، ومحاولة الاجابة عليها ثم رسم طريق البحث حول هذه القضايا فى المستقبل •

ويمكن فى هذا السياق تصور أسلوبين للاجابة على مثل هذه الاسئلة يتمثل أولهما فى حصر المنظمات التى أنتجتها الطبقة الرأسمالية فى مصر منذ اكتملت نشأتها فى النصف الاول من هذا القرن ، وقياس مدى تواجد أفراد هذه الطبقة داخل أجهزة الدولة المختلفة ودراسة أدبيات هذه المنظمات وأقوال وأفعال أقطابها المتواجدين داخل أجهزة الدولة وتحديد صور العلاقات الاخرى الاجتماعية والايديولوجية التى تربط هذه الطبقة بجهاز الدولة ، ثم تحليل طبيعة توجهات أجهزة الدولة هذه فى كافة المجالات لمعرفة أثر مثل هذا « التفاعل » مع الطبقة الرأسمالية على طبيعته ، ومن الواضح أن مثل هذا الاسلوب يتطلب مجهودا جماعيا يمتد سنوات حتى تخرج ثماره ، أما الاسلوب الآخر فهو جد متواضع ، سوف يسعى الى التركيز على عينة محدودة يمثل أفرادها أقطاب الطبقة الرأسمالية فى مصر فى بعض مراحل تطورها البارزة ويسعى من خلال تحليل أقوالهم وأعمالهم للاجابة على مثل هذه الاسئلة ، وبطبيعة الحال سوف يتشكك الكثيرون فى قيمة الاجابات التى تخرج عن مثل هذا المجهود • فهل يمثل هؤلاء الاقطاب عينة ممثلة حقا لسائر أفراد الطبقة التى خرجوا منها ؟ هل هم المتوسط الحسابى لأفراد هذه الطبقة ؟ واذا كان من الواضح أنهم ليسوا كذلك ، وأنهم أيضا متميزون داخل طبقتهم باعتبارهم الصفوة من حيث قدراتهم الاقتصادية ، ومهاراتهم التنظيمية وبراعتهم فى العمل العام فكيف يمكن اذن تعميم الاستنتاجات المبنية على عينة هم وحدهم أفرادها على كل أفراد الطبقة ؟ على الرغم من جدية

هذا الاعتراض ، الا أنه هو الذى يبين قيمة مثل هذا الاسلوب ، فأعمال الصفوة ربما تبين الحدود التى وصلت اليها الطبقة ككل ، فى كل مرحلة من مراحل وجودها • وبعبارة أخرى فهى توضح أقصى ما يمكن لهذه الطبقة أن تحققه فى موقف تاريخى معين •

العينة

وهكذا ، فأفراد العينة التى يتناولها هذا البحث هم ثلاث شخصيات احتل كل منها قمة أحد أهرامات الرأسمالية المصرية فى لحظة تاريخية معينة • وربطته بأجهزة الدولة علاقات متنوعة • وفضلا على ذلك كله تتوافر عنهم ومنهم كتابات قد تيسر للباحث الاجابة على الاسئلة التى تضمنها القسم السابق • هذه الشخصيات هى محمد طلعت حرب ومحمد أحمد فرغلى وعثمان أحمد عثمان • الاول هو مؤسس بنك مصر ورئيس مجلس ادارته منذ انشائه فى سنة ١٩٢٠ حتى اضطراره الى التقاعد فى أعقاب أزمة البنك الشهيرة فى سنة ١٩٣٩ ، وقد كان صاحب الفضل فى اتجاه بنك مصر الى انشاء عدد من الشركات الصناعية فى مجالات مختلفة • ومن ثم أصبح اسم طلعت حرب مرتبطا بنمو الرأسمالية الصناعية فى مصر • والثانى كان من أكبر تجار القطن فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وقد وصل نصيبه فى هذه التجارة الى ١٥٪ ، وبالاضافة الى ذلك فقد كان أول تاجر مصرى يشترك فى أعمال بورصة القطن بالاسكندرية والتى كان يسيطر عليها التجار والمضاربون الاجانب ، وقد أصبح كذلك أول رئيس مصرى لهذه البورصة ورئيس اتحاد المصدرين المصريين أيضا ، ومن ثم فهو قمة بارزة للرأسمالية التجارية فى مصر • أما الثالث فهو المهندس عثمان أحمد عثمان أول رئيس لمجلس ادارة شركة المقاولين العرب التى كانت واحدة من كبار شركات المقاولات فى مصر فى الستينات وشاركت مع غيرها من الشركات فى تنفيذ مشاريع عامة ضخمة فى قطاعات متعددة منها بناء السد العالى وكذلك بناء قواعد الصواريخ على امتداد قناة السويس فى أواخر الستينات وقد أصبح فى السبعينات بفضل

العلاقة التى ربطته بالرئيس السابق محمد أنور السادات رئيس مجلس ادارة أكبر شركات المقاولات فى مصر بل وفى العالم العربى ، وقمة امبراطورية ضخمة نواتها الاساسية هذه الشركة التى ظلت تحت نفوذ أسرته وان كانت قد تم تأميمها فى النصف الاول من الستينات • وشملت هذه الامبراطورية ثلاث بنوك وما يزيد عن مائة وخمسين شركة فى مصر فضلا عن عدد من شركات المقاولات فى العالم العربى • وقد تولى مناصب عديدة فى الحكومة وفى الحزب الحاكم وفى مجلس الشعب ، فضلا عن تربعه لعى عرش نقابة المهندسين أكثر من دورة منذ أكثر من ثمانية أعوام •

وعلى الرغم من اشتراك الثلاث فىامتلاك ثروة هائلة وفى التمتع بمكانة متميزة فى أوساط الرأسمالية المصرية فى فترات متباينة الا أن كلا منهم قد واجه مرحلة خاصة فى تطور الدولة المصرية ، وان كان هناك بعض التداخل بين الفترتين التاريخيتين اللتين عاشهما كل من محمد أحمد فرغلى (باشا) والمهندس عثمان أحمد عثمان ، وكانت القوى الاجتماعية التى تتنافس معهما للتأثير على تلك الدولة متباينة فى كل حالة • لقد انعقدت قيادة الدولة المصرية التى واجهها محمد طلعت حرب للاسرة المالكة السابقة ، والتى ضمت بلا شك أكبر ملاك الاراضى فى مصر ، اذ استأثرت وحدها بما يقرب من عشر المساحة المزروعة فى البلاد • وكما تداخلت قمة السلطة السياسية فى هذه الفترة مع قمة البنيان الطبقى فى البلاد فان الذين واجههم طلعت حرب ، على رأس الدولة شملوا فضلا عن أبناء عائلات كبار ملاك الاراضى قيادات أقسام الطبقة الرأسمالية الثلاث المالية والتجارية والصناعية ، وارتبط الكثيرون منهم بالمصارف والشركات الاجنبية العاملة فى البلاد • وكان هناك بعض التداخل بين هذه الاقسام الثلاث وكبار ملاك الاراضى • وكانت تلك هى نفس الدولة التى واجهها محمد أحمد فرغلى ، الا أن الحياة امتدت به ليشهد انتقال السلطة من هاتين الطبقتين الى تحالف من ضباط الجيش والخبراء التكنوقراطيين الذين تعايشوا عقدا من الزمن مع الطبقة الرأسمالية بعد أن قلصوا نفوذ كبار الملاك ثم ضيقوا بعد ذلك من مجال عمل الطبقة الرأسمالية باجراءات

التأميم الواسعة فى النصف الاول من الستينات • بل لقد شهد أيضا عودة النفوذ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لرجال الاعمال منذ منتصف السبعينات مع الاخذ بسياسة اقتصادية تشجع من جديد رأس المال الخاص والاستثمارات الاجنبية ، أما المهندس عثمان أحمد عثمان ، فقد بدأت أعماله بداية متواضعة فى أواخر العصر الملكى ثم حالفه الحظ عندما انتقل بنشاطه الى المملكة العربية السعودية فى بداية الخمسينيات ، وعاد منها فى أوائل الستينيات ليمارس العمل فى ظل دولة يهيمن على اقتصادها القطاع العام ، ولكنه شهد بعد ذلك التحول عن هذه السياسات بل وقد ساهم بدور غير صغير فى تدعيم هذا التحول الى توجه مناقض للسياسة الاقتصادية وكان من أعمدة الاقتصاد الجديد •

ولم تختلف الدولة التى واجهها الثلاث فى المواقع والاصول الطبقية لأصحاب السلطة السياسية فحسب ، ولكن اختلفت أيضا فى التنظيم الذى اتبعته لتمثيل المصالح المختلفة • تميزت الدولة التى ازدهر فى ظلها نشاط كل من طلعت حرب ومحمد أحمد فرغلى بتعدد الاحزاب ، ووجود منظمات قوية لرجال الاعمال • وتميزت الدولة التى واجهها محمد أحمد فرغلى على مدى عقدين وواجهها عثمان أحمد عثمان بغياب تعدد الاحزاب وبوجود تنظيم سياسى واحد وبالحرية المحدودة المتاحة للتنظيمات المهنية والنقابية •

كيف واجه الثلاث هذه الدولة ؟ سوف يستند هذا البحث فى الاجابة على هذا السؤال بالسيرة الذاتية التى كتبها كل من محمد أحمد فرغلى (فرغلى ١٩٨٤) وعثمان أحمد عثمان (عثمان ، ١٩٨١) وذلك فى حدود مصداقية هذه الكتابات على ضوء ما كشفته مؤلفات أخرى عنهما أما المرحوم طلعت حرب ، فعلى الرغم من أنه كان الوحيد بين هذه الشخصيات الذى انفرد بغزارة انتاجه المنشور والذى غطى مجالات عديدة من الثقافة والتاريخ والآداب والاقتصاد ، الا أنه لم يكتب سيرة ذاتية ، ولذلك اعتمد هذا البحث فيما يتعلق به على الدراسة الجادة لاريك ديفيز حول بنك مصر (Davis, 1983)

طلعت حـــــرب

والنفوذ المحدود للرأسمالية الصناعية

ان السمة البارزة لنشاط طلعت حرب السياسى هى تقلبـه أولا بين الاحزاب السياسية ثم عدوله بعد ذلك عن المشاركة فى أى نشاط حزبى على الرغم من حرصه الشخصى ومن خلال بنك مصر على التواجد بقـوة فى كافة مؤسسات الدولة • يذكر أريك ديفيز مثلا أن طلعت حرب قـد ربطته منذ أواخر القرن المـاضى صـلات قوية بكل من مصطفى كامـل ومحمد فريد وعمر لطفى أقطاب الحزب الوطنى • فقد تزاملوا جميعا فى مدرسة القوق ، كما ربطتهم أواصر الصداقة وبعض الخدمات المتبـادلة وتعددت على صفحات جريدة اللواء انتحية التى وجهها مصطفى كامـل لطلعت حرب ، ويرجع ديفيز أن طلعت حرب انضم الى الحزب الوطنى فى أوائل القرن • ومع ذلك فقد مـال طلعت حرب الى خصـوم الحزب الوطنى وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد عنـدما كونوا حزب الامـة فى سنة ١٩٠٧ وانضم اليهم ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل يبدو أنه أقنع عمر لطفى ، وكان أمين صـندوق الحـزب الوطنى بترك ذلك الحـزب والانضمام معه الى حزب الامة (Davie, 103 — 107) ؛ واتضح نفس الطابع أثناء ثورة مصر الوطنية فى سـنة ١٩١٩ ، فعلى الرغم من التأييد الكبير الذى أظهرته اللجان الثورية وخصوصا لجان الطلبة لفكرة بنك مصر كمشروع وطنى ، وانخراطها فى مجهود مقاطعة البنوك الاجنبية والدعوة لبنك مصر ، الا أن طلعت حرب مال سريعا الى ما وصف بالجناح « المعتدل » فى الثورة ، ذلك الجنـاح الذى كان يفضـل اعطاء الاولوية لقضايا التحرر الاقتصادى بدلا من الاصرار على الاستقلال السـياسى الفورى • وهكذا ، فعلى الرغم من أن طلعت حرب لم ينضم الى حزب الاحرار الدستوريين الذى أسسه هذا الجناح الا أن مواقفه كانت أقرب الى هذا الفريق ، ويفسر ذلك فى رأى أريك ديفيز خفوت حماس سـعد

زغلول بعد ذلك لفكرة بنك مصر • ومع ذلك فقد نأى طلعت حرب بنفسه وببنك مصر عن الانخراط فى الصراع الحزبى ، وان كان قـد استمر فى السعى الى ايجاد علاقة طيبة مع كافة القوى السياسية • وربما كان ذلك ينسجم مع رؤية طلعت حرب لمصلحة بنك مصر فى الابتعاد عن الصراعات الحزبية التى قد يترتب عليهـا غضب حكومات الاحـزاب المناوئة عليـه عندما تصل الى السلطة (Ibid., 115 — 125)

وهكذا ، فقد حرص البنك مثلا على أن يكون له تواجده القوى من خلال أصدقائه ، بل وكبار المساهمين فيه فى المجالس النيابية المختلفـة وخصوصا فى اللجنة المـالية • ففى البرلمـان الاول الذى انتخب بعد اقرار دستور ١٩٢٤ ، رأس اللجنة المـالية فى مجلس النـواب دكتور فؤاد سلطان نائب مدير البنك ، وضمت اللجنة ثلاث شخصيات أخرى من بين أنصار البنك منهم يوسف أصلان القطاوى نائب رئيس البنك وطاهر اللوزى ومحمد سليمان الوكيل • أما فى مجلس الشيوخ فقد كان أحـد وكيلى المجلس هو محمد علوى الجزار مدير فرع البنك فى شبين الكوم وانعقدت رئاسة لجنة المـال والتجارة والصناعة والجمارك لطلعت حرب شخصيا ، كما شغل أنصار البنك مناصب هامة فى لجان الاشغال العـامة والنقل والزراعة • كما أن نائب مدير البنك قد أختير مراقبا للجنة المؤتمر المشترك بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ (Ibid.,125 — 126) •

كذلك سعى البنك الى تنميـة نفـوذه فى الاقاليم عن طريق توثيق الصلات بموظفى الحكومة خارج العاصمة ؛ وقد أدى نفوذ الحـزب فى مجالس البلديات والقرويات الى قرار هـذه المجـالس فى سـنة ١٩٢٥ بسحب ودائعها التى كانت تبلغ أكثر من مليون ومائة ألف جنيه من البنك الاهلى وايداعها ببنك مصر • وأخيرا اهتم البنك بكسب أنصـار له بين أعضاء الحكومة ذوى الصلة بعمل البنك وخصوصا فى وزارات المـالية والزراعة والنقل والتى كانت تتحكم فى اصـدار القرارات ذات الصـلة بانشاء أنواع معينة من الشركات المساهمة • وكانت وسيلة البنك فى ذلك

هى عرض عضوية مجالس ادارة شركاته على شاغلى منصب الوزير فيها بعد تركهم لمناصبهم ، وذلك لقاء تأييدهم السياسى أثناء وجودهم فى هذه المناصب ، ونظرا للدخول العالية التى تمثلها هذه المناصب ، فقد كان الاغراء بها وسيلة فعالة لكسب النفوذ وسط النخبة الحاكمة ، وقد زادت أهمية هذه الوسيلة فى السنوات الثلاثينات التى شهدت توسع أعمال البنك (Ibid.,125 — 128) ، وأخيرا اهتم البنك كذلك بأن يكون له « أصدقاؤه » فى مختلف الاحزاب السياسية عن طريق الاستجابة السريعة والسخية لطلبات القروض التى يقدموها والتغاضى عن مطالبتهم بالتسديد (Ibid., 158) •

وقد تمكن بنك مصر بفضل صلاته الطيبة بكافة الاحزاب السياسية القائمة فى مصر خلال العقدين الاولين لوجوده من اكتساب مزايا كبيرة ، منها رفع التعريفة الجمركية ثلاث مرات خلال الثلاثينات ، وعلى نحو يضعف من جاذبية المنتجات الاجنبية المنافسة لانتاج شركات البنك أو عملائه الخارجيين ، والحصول على اعانات ضخمة لبعض شركات البنك التى كانت تحقق خسائر ، مثل شركة مصر للملاحة البحرية وشركة مصر للطيران ، ومعظم الشركات الصناعية العاملة فى غير مجال القطن •

وقد أثارت هذه الامتيازات التى تمتع بها بنك مصر بفضل صلاته السياسية حفيظة جيل جديد من رجال الصناعة المصريين والذين تميزوا بارتباطهم بفروع المصارف والشركات الاجنبية فى مصر وكان على رأسهم كل من اسماعيل صدقى وأحمد عبود وحافظ عفيفى ، وقد هاجم هؤلاء ممارسات البنك فى أكثر من مناسبة ، ثم اتيحت لهم الفرصة الذهبية للانتقام من طلعت حرب عندما واجه البنك أزمة مالية كبيرة فى سنة ١٩٣٩ فى وقت تدنى فيه مركز البنك المالى جزئيا بسبب هذه الممارسات السياسية ، فمع بداية الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ انهالت طلبات سحب الودائع على البنك من جانب صغار المودعين أصحاب حسابات التوفير والتى كانت تمثل فى ذلك الوقت ٧٥٫٣٪ من اجمالى ودائع البنك والبالغة فى ذلك الوقت قرابة الثلاثة عشر مليونا من الجنيهات

ومع ذلك لم يكن فى خزائن البنك عند اندلاع هذه الازمة سوى ١٠٨ ألف جنيه ، وفى هذا الموقف هرع البنك الى حكومة لعى ماهر فى سبتمبر ١٩٣٩ مطالبا وزير المالية حسين سرى بمزاولة الضغوط على البنك الاهلى لكى يقدم قرضا كبيرا لبنك مصر • وقد كان حسين سرى وثيق الصلة بأحمد عبود ، فوافق حسين سرى على ممارسة هذه الضغوط وذلك مقابل شرط واحد هو تخلى طلعت حرب عن رئاسة البنك ، ولم يجد طلعت حرب مفرا من القبول فى هذا الموقف ، اذ كان ذلك هو الثمن الضرورى لاستمرار بنك مصر وشركاته •

ويطرح المرحوم محمد أحمد فرغلى رواية أخرى لموقف حكومة حسين سرى من بنك مصر ، فهو يذكر أنه كانت هناك خلافات داخل مجلس ادارة بنك مصر حول سبل مواجهة الازمة ، مما دعا حكومة محمد محمود الى عرض مساعدتها لاخراج البنك من أزمته ، لكن طلعت حرب أصر على أن البنك سيخرج من الازمة دون أن يكلفه ذلك أى أعباء ، بل ذكر أن سير ادوارد كوك محافظ البنك الاهلى وهو انجليزى الجنسية عرض تقديم مساعدة ٣ مليون جنيه الى بنك مصر للخروج من الازمة باعتبار أنها تمس كل الكيان المصرفى فى مصر ، ولكنه أضاف أن الغريب أن أعضاء البنك من المصريين عارضوا فى تقديم المساعدة ، ثم جاءت الوزارة الجديدة التى رأسها على ماهر وتولى حسين سرى باشا منصب وزير المالية فيها ، وذكر أن حسين سرى باشا استدعى طلعت حرب وأبلغه أن الحكومة مضطرة للتدخل لحل أزمة البنك حرصا على مصلحة المساهمين فيه ، وفى شركاته ، وأنها ، أى الحكومة ترى أن الحل هو فى استقالة طلعت حرب ، واذا لم يفعل فستجد الحكومة نفسها مضطرة الى سحب ودائعها فى البنك •

وقد خلف طلعت حرب فى رئاسة البنك الدكتور حافظ عفيفى باشا الذى كان قد تولى منصب سفير مصر فى بريطانيا مرتين فى الثلاثينيات (١٩٣٠ — ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ — ١٩٣٨) ؛ كما أنه كان أول من أدار شركة

مصر للتأمين ، فضلا عن بعض شركات بنك مصر الاخرى فى أواخر الثلاثينيات بناء على اقتراح طلعت حرب نفسه •

ويفسر المرحوم فرغلى موقف الحكومة بأن رئيسها على ماهر كان وراء ذلك القرار لابعاد حافظ عفيفى عن منافسته فى المجال السياسى (فرغلى ، ١٩٨٤ ، ٧٨ — ٧٩) •

والجدير بالذكر أن حافظ عفيفى بعد توليه رئاسة بنك مصر قد أعاد توجيه نشاط البنك فى الاربعينيات ، فتخلص أولا من أغلب مديرى البنك الذين تصوروا أن مهمة البنك الاولى هى تقديم رأس المال للمشروعات الصناعية والتجارية الجديدة ، وركز بدلا من ذلك على الحصول علىأقصى قدر من الارباح للبنك وشركاته بعد التخلص من الشركات الخاسرة (Davis, 150 — 168)

ولا شك أن قصة طلعت حرب على رأس بنك مصر وفى علاقته بالدولة المصرية ماتزال تثير كثيرا من الاسئلة يصعب الآن الجواب عليها ، ولكن المؤكد أنه تنافس مع غيره من الرأسماليين المصريين على كسب هذه الدولة وأجهزتها الادارية والتشريعية والتنفيذية الى جانبه ، وأنه خسر هذه المنافسة فى آخر الامر ، وأيا كانت العوامل المحددة وراء تقاعده الاضطرارى ، فالمؤكد أنها كانت مزيجا من المطامع السياسية وخلافات المصلحة الاقتصادية ، والمؤكد أيضا أن علاقات البنك برؤوس السلطة السياسية فى مصر لم تنته بتوارى طلعت حرب فى خريف سنة ١٩٣٩ •

محمد أحمد فرغلى باشا

والابواب المفتوحة أمام الرأسمالية التجارية

وقد اشترك ثانى هذه الشخصيات مع أولها فى تجنبه الارتباط بأى أحزاب سياسية سواء قبل الثورة أو بعدها ، باستثناء الحزب الوطنى الديمقراطى الذى ذكر أن الرئيس الراحل أنور السادات هو الذى عرض عليه عضويته ، وكان ذلك فى السنوات الاخيرة لحياته ، وبعد أن فقد نفوذه الاقتصادى • ومع ذلك ، ومثلما كان الحال مع طلعت حرب باشا كان المرحوم محمد أحمد فرغلى على صلة قوية بنجوم النخبة الحاكمة فى مصر طوال حياته ، وذكر هو نفسه ذلك :

« لقد ربطتنى علاقات تراوحت بين العلاقة الحميمة والعلاقة الشخصية العادية مع أمين عثمان باشا ، مصطفى النحاس باشا ، طلعت حرب باشا ، اسماعيل صدقى باشا على ماهر باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حسن صبرى باشا ، أحمد ماهر باشا ، حافظ عفيفى باشا ، على الشمس باشا ، حسين سرى باشا ، فؤاد سراج الدين باشا ، النقراشى باشا ، أحمد حسنين باشا ، وغيرهم ، كما أتاحت لى الظروف أن ألتقى بالملك فؤاد والملك فاروق ، بل وصل لقائى بالملك فاروق الى حد الصدام فى بعض الاحيان ، كما كانت لى علاقات بحكم عملى ، وموقعى الاجتماعى بالسفراء والدبلوماسيين الاجانب ، والتقيت بالملك ادوارد ملك انجلترا ، وتشرشل رئيس وزراء مرحلة الحرب وبعض الساسة فى أوربا الشرقية والصين •

أما بعد الثورة فلقد أتاحت لى الظروف أن تكون لى علاقات متفاوتة ، ولقاءات متعددة مع قادتها مثل السادة محمد نجيب ، وجمال عبد الناصر ، وجمال سالم ، وصلاح

سالم ، وعبد اللطيف البغدادى ، وأنور السادات ، وحسين الشافعى ، وخالد محيى الدين ، وحسن ابراهيـم ، وكمال الدين حسين وغيرهم ممن شاركوا فى مسيرة الثورة من غير العسكريين ، مثل د. عبد الجليل العمرى ، ود. عبد المنعم القيسـونى ، والدكتور الجـريتلى ، وحسن عبـاس زكى وغيرهم من الوزراء الذين شغلوا مناصب وزراء التجـارة والاقتصاد .

أما الصحفيون الذين ساهموا فى صنع الاحداث ، فلقد جمعتنى مواقف تحكى مع الاساتذة محمـد حسنين هيكل ومحمود أبو الفتح ، ومصطفى أمين وغيرهم » .

(فرغلى ، ص ٧)

والجدير بالذكر أن هذه القائمة الطويلة تشمل تقريبا كل من رأسوا الوزارة فى مصر بعـد وفاة سـعد زغلول فى سنة ١٩٢٧ ، وحتى أوائل الستينيات لا يكاد يغيب عنها سوى أسماء محدودة ، كما تشـمل أيضا رئيسين للديوان الملكى وقيادات الاحزاب الرئيسية .

وقد ارتبط المرحوم محمد أحمد فرغلى مع قلة منهم من خلال علاقات العمل فى المحل الاول ، وهؤلاء هم الذين تولوا وظائف عامة أو خاصـة ذات علاقة بالاقتصاد ، أما الآخرين فقد عرفهـم من خلال الصـلات الاجتماعية ، فى تلك الاماكن التى كان يرتادها نجوم النخبة الحاكمة فى مجتمع ما قبل الثورة مثل نادى محمـد على ، والمقصـورات الرئيسية لملعب سباق الخيل بنادى سبورتنج بالاسكندرية وبنادى الجزيرة حيث كانت تجرى بعض خيوله ، وفى مناسبات اجتماعية أخرى .

ويذكر فرغلى باشا أسباب انخراطه فى هذه العلاقات رغم أنه لم يكن من رجال الحكم ، فيقول :

« واذا سمحت لنفسى أن أصف ما أقوم به ، فاننى أقول

أن ظروفى كرجل أعمـال أتاحت لى علاقات طيبـة بمعظم الساسة أيا كان انتماؤهم الحزبى ، ولقد وجدت من الصواب أن أظل بعيدا عن الانتماء لأى حزب سـياسى ، محـاولا الاحتفاظ بعـلاقة طيبة مع كل رؤسـاء الوزارات والوزراء **كى أتمكن من تيسير الامور فى اتجاهها الصحيح** » .

« لقد فعلت كل ذلك ، ولم أكن أبدا قبل الثورة موظفا حكوميا كل هذه الظروف جعلت منزلى فى الاسكندرية مكانا مريحا وآمنا للساسة المصريين ، سواء أثناء فترة وجودهم فى الحكم أو خارجه ، وكانوا يأتون ليتحـدثوا عن متاعبهـم ومشكلاتهم وخططهم ، وهم يشعرون بالامن التام ، فهـم يتحـدثون الى شـخص لا ينافسـهم على منصب الوزارة ولا يختصم معهم فى انتمائهم الحزبى ، **بل قد يساعدهم فى تنفيذ سياساتهم فى بعض الاحيان** » .

(فرغلى ، ص ٧)

وهو لا يتردد فى استخدام هذه الصـلات المتنوعة لتحقيق مصالحه ويوفق أحيانا ، ولا يوفق أحيانا أخرى ، ولكنه ينجح غالبا عنـدما يعلق أهمية كبيرة على هدف محدد ، ويجند له ما يستحقه من امكانيات ، فهو يتدخل لدى أمين عثمان عندما كان وزيرا للمالية فى سنة ١٩٤٤ لكى يحول دون قبوله لتعيين أحمد عبود باشا رئيسا لبنك مصر وخلفا لحافظ عفيفى باشا ، وكان المرحوم محمد فرغلى قـد علم بمساعى أحمـد عبود لدى السفير البريطانى للحصول على هذا المنصب ، وجاءته المعلومات من أحد أصدقائه الانجليز ، وتسببت اعتراضاته على ذلك فى غضب أمين عثمان الذى اقتنع بها فى نهاية الامر . وينفى فرغلى باشا أن يكون سبب هذه

(*) الخطوط من وضع الكاتب .

الاعتراضات تنافسه مع أحمد عبود ، وانما هو عدم تقديره لشخصيته وأساليبه (فرغلى ، ١١٥ — ١١٧) •

وعندما دخلت مجموعة فرغلى وعلى يحيى من مصدرى القطن فى نزاع مع صغار وكبار تجار القطن ، وانتقل الامر الى ساحة القضاء فى مجلس الدولة ، وبدا أن النصر سيكون حليف الآخرين ، لقوة حججهم القانونية من ناحية ومساندة وزير المالية الوفدى من ناحية أخرى تستخدم مجموعة المصدرين خدمات أبرع المحامين • أولا لتأجيل نظر النزاع مؤقتا ونجحت فى ذلك ثم للاعتراض فى المحاكم على تنفيذ فتوى مجلس الدولة ، ودام هذا النزاع عشرين عاما وكسبه المصدرون فى نهاية الامر ، ولكن الامر الاهم هو أن النزاع قد حسم قبل ذلك عمليا وبسرعة لصالح المصدرين ، وكان ذلك من خلال تدخل السراى الملكى بعد أن وجد ما يغريه بمساندة المصدرين ، ويقول فى وصف ذلك فرغلى باشا : —

« اتجه تفكيرنا الى طريق آخر شعرنا أنه أيسر السبل لكسب المعركة مع التجار ، ورشح على يحيى للقيام بهذه المهمة •

سافر على يحيى باشا وعرض الامر على اليأس أندراوس باشا المستشار المالى للملك فاروق ، والذى وعده بعرض الامر على جلالة الملك والرد عليه خلال ثلاثة أيام •

كان أندراوس باشا دقيقا فى موعده ، اتصل بعد ثلاثة أيام بالضبط وأبلغ على يحيى باشا أن الملك على استعداد للتدخل لصالحنا على شرط أن ندفع للملك مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه ، وللاوركسترا (الحاشية) مبلغ ٢٥ ألف جنيه وفوجئنا بالمطلب تماما •

وبدأت المساومات ، والحسابات حول تحقيق المبلغ وبعد فترة من الاخذ والرد ، وصل المبلغ الى ١٥٠ ألف جنيه

للملك و ١٠ آلاف جنيه للاوركسترا بما فيهم أندراوس بالطبع ، كل ذلك لكى يمارس الملك سلطاته على الوزارة كى تقف موقفا محايدا ومنصفا •

وبعد أن تمت الصفقة واطمأن الملك لحصوله على المبلغ المحدد ، دعا مجلس الوزراء ، الى غداء فى قصر عابدين وأثناء الغداء وجه الكلام الى النحاس باشا ، قائلا : أظن أنه لا يرضيك يارفعة الرئيس أن يكون وزير ماليتك سببا فى هدم وخراب بيوت مال مصرية نعتز جميعنا بها ، ومن الواجب أن نشجعها ، ونحافظ عليها ، تلك البيوت التى استطاعت بجهدها أن تنافس وتتفوق على بيوت مال أجنبية » وأجابه النحاس باشا بأنه سوف يبحث الامر مع وزير المالية ، وفى اليوم التالى مباشرة علمت بتفاصيل هذا الحديث ، كما صدر قرار من وزير المالية زكى عبد المتعال باشا تراجع فيه عن قراره السابق » •

(فرغلى ، ص ١٣٤ — ١٣٦)

وأضاف بعد ذلك : —

« انتهت هذه الازمة عام ١٩٥٠ بعد ضجة اعلامية كبيرة على صفحات الصحف ، وفى المنتديات العامة ، ولقد كسبت بعض الصحف نتيجة مساندتها لنا آلاف الجنيهات ، كما كسب المحامون مبالغ طائلة وسميت هذه العملية أيامها بعملية الكورنر» •

ولكن فرغلى باشا لا يحصل دائما على ما يريد ، وان كان الحظ يحالفه ، فقد رفض النقراشى باشا مثلا أن يقابله عندما ذهب اليه فى وزارة الخارجية بناء على نصيحة رئيس الوزراء أحمد ماهر فى سنة ١٩٤٥ لكى يخلى الحزب السعدى دائرة مينا البصل التى كان فرغلى باشا

يعتزم أن يرشح نفسه فيها ، ونشر النقراشى فى جميع الاوساط أنه رفض لقاء كبير مصدرى القطن •

(فرغلى ، ١١١) •

وعندما رفضت مجموعة الخبراء فى البورصة فى سنة ١٩٥١ قبول ٢٥٠ ألف قنطار من القطن كان يعرضها فرغلى باشا بناء على ايعاز مجموعة من المصدرين وراءهم أحد الوزراء حسب اعتقاده ، لم يعرف كيف يواجه هذا الموقف الذى كان يهدده بخسارة ٢ مليون جنيه • اتصل بأحد كبار الصحفيين الذى كان صاحب لدار صحفية فى ذلك الوقت وطلب منه أن يكتب مقالا باسمه يتهم فيه مندوب الحكومة فى البورصة بأنه متحيز ومغرض ، وقبل الصحفى الكبير كتابة ذلك المقال مقابل ٥٠٠٠ جنيه وعلل ضخامة المبلغ بأن نشره لمثل هذا المقال قد يعرضه للسجن ، وخرج المقال كما اتفقا وظهر فى الصفحة الاولى تحت عنوان « انى أتهم » ولكنه لم يحدث الاثر المطلوب ، ومع ذلك فقد تغير الموقف بأسره بعد حريق القاهرة الذى أقيلت فى أعقابه حكومة الوفد وجاءت وزارة جديدة ومندوب جديد للحكومة قبل قطن فرغلى باشا الذى تجنب بذلك خسارة ٢ مليون جنيه ، (فرغلى ، ١٣٧ ، ١٣٨) •

وعلى الرغم من أن الظروف تغيرت كثيرا بالنسبة لهذا الرجل بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ الا أنه لا يكل من محاولة رفع وجهة نظره للمسئولين الجدد مدنيين كانوا أو عسكريين ، وسلاحه فى هذا الموقف الجديد هو الاتصال الشخصى ، وكتابة المذكرات ، والمشاركة فى تقديم المشروعات مع رجال الاعمال الاجانب ، فهو يلتقى فى أواخر سنة ١٩٥٢ بالدكتور العمرى نائب رئيس الوزراء ثم باللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة وأخيرا بجمال عبد الناصر ليلتمس اسقاط تهم الافساد التى وجهت اليه وكان سيقدم بشأنها أمام محكمة الثورة، وينجح هذا اللقاء فى اسقاط التهم بينما حوكم أمامها كل من المرحومين أحمد عبد الغفار باشا وأحمد عبود ، ولا شك أن محمد أحمد فرغلى قد نجح فى الخمسينيات فى كسب

ثقة الرئيس الاسبق جمال عبد الناصر ، اذ كان الباشا السابق والرأسمالى الوحيد تقريبا الذى اختير فى بعثات اقتصادية ليمثل مصر بالخارج ، منها بعثة الى بريطانيا فى سنة ١٩٥٦ لدراسة أوجه التعاون الممكنة خاصة فى المجالات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ، وبعثة أخرى الى سوريا بعد الوحدة فى سنة ١٩٥٨ بهدف دراسة مشروعات التكامل فى المجالات الاقتصادية بين القطرين الشقيقين ، (فرغلى ١٦٨ ، ١٦٩) •

بل وحتى بعد تأميم ممتلكاته فى الستينيات ، وبقائه بلا عمل ، تتفتق حيله عن السعى لدى كل من والد الرئيس الاسبق ثم صديقه الصحفى الكبير محمد حسنين هيكل حتى يسمح له بمزاولة العمل فى مجال القطن • وينجح فى هذه المساعى ، ولكن بعد انتظار طويل (فرغلى ١٦٠ ، ١٨٧ ، ١٩٦) •

عثمان أحمد عثمان

وبدايات تحالف من نوع جديد

وقد واجه المهندس عثمان أحمد عثمان هذه البيئة الصعبة على رجال الاعمال فى اللحظات التى كانت تتحول فيها سلطة يوليو عن سياسة التعاون مع القطاع الخاص الى توسيع القطاع العام فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات • وكان قد غادر مصر قبلها لمزاولة عمل المقاولات فى المملكة العربية السعودية والتى كون فيها ثروة كبيرة ، ومع ذلك نجح فى هذه الظروف فى أن يقيم أوثق العلاقات مع قمة المؤسسة العسكرية ، ومع بعض رجال الامن وعدد من العاملين فى مجال الاعلام •

فهو يتوجه الى المشير عبد الحكيم عامر ليشرح له بعض الصعوبات التى واجهته فى العمل فى مشروع السد العالى ، والتى يرجعها حسب روايته الى مؤامرات الخبراء السوفييت ، ويلقى من المشير أذنا صاغية وينصحه بالتوجه لشرح الامر للسيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة فى ذلك الوقت ، فذهب للقاء صلاح نصر ، وعلق على هذه المقابلة قائلا « وأسجل بصدق أننى لمست فيه ولاول وهلة الصدق والرجولة » (عثمان ٢٤١) ثم عاد الى لقاء المشير بعد ذلك فلبى كل مطالبه ، وأبدى سعادته به ، بل وذكر أن سعادة المشير كانت سببا فى أن يعرض عليه وزارة السد العالى ، التى اعتذر عن قبولها ، لرغبته فى التفرغ لشركته « المقاولين العرب » ، وأرجع المهندس عثمان أحمد عثمان سعادة المشير الى التقارير المفصلة عن أداء المقاولين العرب التى قدمها صلاح نصر ونتيجة لذلك أصبح يحترم منذ ذلك الوقت صلاح نصر ، وعرف أنه رجل له مواقف (عثمان ٢٤٢ ، ٢٤٣) •

كذلك كان الرئيس السابق أنور السادات من بين من التقى بهم المهندس عثمان أحمد عثمان فى فترة مبكرة : حيث ذهب لزيارته فى منزله

بالهرم فى أواخر سنة ١٩٥٦ ، وتوثقت بينهما الصلات منذ ذلك الوقت (عثمان ، ص ٣٩٤) •

كما كان من بين معارفه فى ذلك الوقت أيضا اللواء حسن طلعت والذى تولى مناصب عديدة فى جهاز مباحث أمن الدولة ، فكان رئيسا لمكتب مباحث أمن الدولة فى الجيزة ، ثم لقسم مكافحة الشيوعية ، ثم مديرا لمباحث أمن الدولة بعد ذلك • ويقول عنه أنه عرفه منذ تزاملا فى المدرسة السعيدية الثانوية ، وهو « رجل صالح وطيب » (عثمان ص ٣٧٣) •

وشملت دائرة معارفه أيضا المدير المدنى لمكتب وزير الداخلية فى سنة ١٩٧٠ ، والسيد عبد الله عبد البارى فى جريدة الاهرام ، والذى أصبح فيما بعد رئيسا لمجلس ادارتها ، وقد ذكر أنه اتصل بهما فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ سعيا الى التأكد منهما من نبأ وفاة الرئيس الاسبق جمال عبد الناصر ، والذى بلغه من مصدر مجهول (عثمان ، ص ٣٤٤) •

ولا يشرح المهندس عثمان أحمد عثمان كيف توثقت له كل هذه الصلات المتنوعة ، وان كان يذكر عرضا أنه قام بتعديل شرفة منزل الرئيس السابق أنور السادات فى الهرم فى منتصف الخمسينات ، واضطر الى تلقى مبلغ ستين جنيها تكلفة لذلك بعدما أصر الرئيس السابق على دفع هذا المبلغ (عثمان ، ص ٣٩٢) وأشار فى موضع آخر الى قيام المقاولين ببناء فيلات لكبار المسئولين وأبنائهم لقاء مبالغ زهيدة تقل بكثير عن نفقتها (عثمان ، ٣٩٣) وقد دارت حول هذه المسألة روايات عديدة (رميح ، ١٩٨٧ ، ٢٢) •

ولا شك أن كل هذه الاتصالات قد أفادت المهندس عثمان أحمد عثمان سواء قبل تأميم شركته أو بعدها ، فالمشير عبد الحكيم عامر يستجيب لمطالبه الخاصة بالنقد الاجنبى تسهيلا لعمل الشركة — مع غيرها من الشركات — فى بناء السد العالى • بل ان الرئيس جمال

عبد الناصر ذاته يسأله عن مطالبه فى احدى زياراته لموقع العمل بالسد العالى ، ويستجيب لمطلبين عرضهما من بينهما ألا يتدخل أحد من خارج شركة المقاولين العرب فى أعمالها بعد تأميمها ، والواقع أن الاستجابة الكاملة لهذا المطلب بالذات كانت ذات أهمية حيوية ، اذ هى التى مكنت أسرة عثمان من مواصلة السيطرة على الشركة طوال الستينات رغم كونها شركة قطاع عام مملوكة كاملة للدولة منذ سنة ١٩٦٤ .

وهكذا تجمعت بين يدى المهندس عثمان أحمد عثمان فى نهاية الستينيات قنوات عديدة للنفوذ ، فصديقه أنور السادات كان النائب الاول لرئيس الجمهورية وشركة المقاولين العرب مازالت تحت سيطرة أسرته رغم تأميمها ، وعلاقاته متعددة بكافة أجهزة الدولة بما فيها القوات المسلحة والحكومة والقطاع العام ، كما أن لـه ولاسرته سمعة طيبة وأعمال واسعة فى البلاد العربية الاخرى وخصوصا ليبيا والسعودية وله صلات طيبة بدوائر الاعمال الغربية .

لذلك كان من اليسير أن تشعر كل قنوات الاتصال هذه عندما تغيرت مجريات السياسة الداخلية والخارجية لمصر تدريجيا مع تولى الرئيس السابق أنور السادات السلطة ، فتوثقت صلات المهندس عثمان أحمد عثمان معه وأصبحت صلة عائلية بزواج ابن الاول من ابنة الثانى ، ومع الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى شاركت أسرة عثمان فى دفعها من خلال شركة المقاولين العرب التى دخلت كشريك فى أكثر من ١٥٠ شركة حتى أوائل الثمانينات (عثمان ، ٦٤٨) . وتعددت المواقع التى شغلها المهندس عثمان أحمد عثمان فعين وزيرا ثم نائب رئيس وزراء لشئون التهجير (١٩٧٤ – ١٩٧٦) ، وأصبح عضوا بالمكتب السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى ، ورئيسا للجنة التنمية الشعبية بالحزب ، ثم انتخب نقيبا للمهندسين فى سنة ١٩٧٩ وتجدد انتخابه لذلك المنصب منذ ذلك الوقت ، وتتعاون مع شركاته ومع أعماله كافة أجهزة الدولة ، فمستشاروه يضمون عددا من الوزراء السابقين ، والعاملون بشركاته يضمون الكثيرين

من لواءات القوات المسلحة السابقين ، ونجاحه فى انتخابات نقابة المهندسين مضمون بسبب تأييد المهندسين العسكريين فضلا عن المهندسين العاملين فى شركاته فى البداية ثم بفضل مساندة التيار الاسلامى الغالب فى نقابة المهندسين بعد ذلك،وخصوصا بعد أن أفصح المهندس عثمان أحمد عثمان فى كتابه وفى الكثير من أعماله عن انتمائه الى فكر الاخوان المسلمين . ويتمتع المهندس عثمان أحمد عثمان فى كل ذلك بدعم من النظم العربية المحافظة ومن الدول الغربية . فقد حمل على أوسمة رفيعة من الاردن ، ومن المملكة العربية سعودية – ومن فرنسا وايطاليا ، ومن ألمانيا ، ومن ايران فى ظل الشاه ، (عثمان ٦٣٩) ، كما ساهمت كل من هيئة المعونة الدولية والبنك الدولى فى مشروعات العديدة ، فى منطقة قناة السويس ، وفى الصالحية (عثمان ، ٤٧٥ ، ٦١٣) .

وقد وظف المهندس عثمان أحمد عثمان هذا النفوذ الهائل الذى أصبح يتمتع به ليس لخدمة الشركة العامة التى ترتبط باسمه ، والتى مكنت أسرته من أن تسيطر على امبراطورية اقتصادية لم تكن تقل قيمة رؤوس أموالها عن نصف بليون جنيه فى مصر وحدها فى أوائل الثمانينيات ، ولكن الاهم من ذلك أنه وظفه لخدمة مشروع اجتماعى محدد ، وهو الانتقال برأسمالية الدولة الموروثة من الستينات الى التعايش مع قطاع خاص ومشترك كبيرين ، من خلال الشركات الخاصة التى ساهمت فى اقامتها شركة المقاولين العرب وبنوك التنمية الوطنية ، ومن خلال اتفاقات المشاركة التى أبرمتها جميعها مع شركات أجنبية ، ومن خلال الدعاية المستمرة بالقول والكتابة والعمل ضد ما سمى باشتراكية الستينيات .

ولعل أبرز دليل على النجاح الهائل للمهندس عثمان أحمد عثمان داخل جهاز الدولة المصرية أن امبراطوريته مازالت قائمة رغم اختفاء صهره وصديقه رئيس مصر السابق منذ سنوات . ورغم أن حكومة الرئيس حسنى مبارك قد سحبت من شركة المقاولين العرب بعض المشروعات الكبرى الخاسرة ، بعد أن كسبت شركات أسرة عثمان أموالا

طائلة من هذه المشروعات فى صورة تعاقدات من الباطن لسنوات قبل ذلك •

بعض العلامات على الطريق

ما الذى تكشفه هذه الفقرات السابقة عن الرأسمالية المصرية ، وعن موقفها من الدولة ، وعن أثر هذا الموقف على تطور الدولة ذاتها •

لعله مما يلفت النظر أن هذه القمم الثلاث للرأسمالية المصرية فى فترات متفاوتة كانوا من بين كبار رجال الاعمال المسلمين ، بل ان اثنين منهم عرفان ، كل بطريقته الخاصة باعتزازه بالانتماء الاسلامى ، فطلعت حرب له كتابات عديدة يدافع فيها عن الاسلام ، منها **فصل الخطاب فى المرأة والحجاب ، وتاريخ دول العرب والاسلام ، وأوروبا والاسلام ، وم.ج هانوتو والشيخ محمد عبده** Davis 217 ، كما تكثر الاشارات فى كتاب المهندس عثمان أحمد عثمان لصلات أسرته بالشيخ حسن البنا مؤسس جمعية الاخوان المسلمين والى تضامنه مع الاخوان المسلمين فى الخمسينيات والستينيات (عثمان ، ٣٥١ — ٣٨٤) ولا شك أن الثلاثة كانوا من رجال الاعمال الناجحين • صحيح أن الشركات التى سلهم فى تأسيسها المرحوم محمد أحمد فرغلى قد آلت ملكيتها الى الدولة ، الا أنها كانت قبل ذلك من الشركات الناجحة ، وقدرت قيمة أصولها بمليونين من الجنيهات عند التأميم ، ورأى هو أن قيمتها كانت تبلغ ثمانية مليون جنيه أما كل من طلعت حرب وعثمان أحمد عثمان فقد امتدت أنشطتهما خارج مصر ومازالت الشركات التى أسسها كل منهما قائمة ، وبالاضافة الى ذلك ، فقد اهتم طلعت حرب على وجه الخصوص بالصناعة ، وأنشأت شركة المقاولين العرب كذلك بعض الصناعات الخفيفة •

وعلى ضوء ذلك تضعف مصداقية الادعاء بأن قيم الاسلام أو أن بعض سمات الحضارة الاسلامية لا تشجع على النشاط الاقتصادى

الحر ، أو تدعو الى الاشتغال أساسا بالاعمال التجارية سريعة الربح وقليلة المخاطرة ، صحيح أن الفارق هائل بين كل من طلعت حرب وعثمان أحمد عثمان ، ولكنه لا يبدو أن أى خلاف يرجع الى قيمه الاسلامية فقد كان الاكثر تمسكا بقيم الاسلام بينهما — وهو الاول بكل تأكيد — الاكثر مخاطرة • واذا كان ثمة صعاب تواجه تطور الرأسمالية الصناعية فى مصر فانها لا ترجع الى القيم الثقافية التى يتمسك بها رجل الاعمال أو العمال بقدر ما ترجع الى موقف الدولة منها والى آثار الوضع التابع فى اطار التقسيم الدولى للعمل بما يترتب عليه صعوبة الحصول على التكنولوجيا المناسبة ، وعقبات النفاذ الى الاسواق الخارجية •

ومن ناحية ثانية فقد أطلقت مشروعات بنك مصر والمقاولين العرب — مع الفارق أيضا — ديناميكيات اجتماعية هائلة مستقلة عن الدولة تمثلت فى أعداد لا بأس بها من رجال الاعمال والفنيين والعمال فى شركات بنك مصر المختلفة ثم بعد ذلك فى الشركات التى ارتبطت بالمقاولين العرب أو بمشروعات التنمية الشعبية • ومع ذلك لم يبد أن هذه القوى كفيلة وحدها وحتى مع أقسام الرأسمالية الاخرى بطرح مشروع يقدر على حل مشاكل التحرير الوطنى بما يتضمنه من تأكيد الاستقلال الاقتصادى وضمان اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين سواء فى آخر الثلاثينيات أو فى الوقت الحاضر •

ولذلك ينظر الرأسماليون المصريون الى الدولة نظرة الرجاء • فتضافرها معهم ضرورى لنجاح جهودهم سواء لضمان استمرار مكاسبهم الخاصة ، أو لتأكيد استمرار المشروع الرأسمالى الذى يحملونه فى حد ذاته ، ومن ثم فهم لا يقنعون بدولة لا تتدخل فطلعت حرب يود أن يحصل من هذه الدولة على حماية جمركية واعانة للصناعات المتعثرة ومساندة نزيهة فى وقت الازمة ، ويقبل كل من محمد أحمد فرغلى وعثمان أحمد عثمان التأميم الجزئى الذى يترك لهما أغلبية رأس المال ويبديان الاستعداد لدفع الضرائب مقابل أن توفر الدولة

كل الخدمات الضرورية لرأس المال الخاص ، وأن تقنع فقط بالملكية الكاملة للصناعات الاستراتيجية التى لا تحقق عائدا سريعا مثل صناعة الحديد والصلب ، (فرغلى ، ١٧٣ — ١٨٧) (عثمان ، ٥٧٤ — ٦٠٤) .

ولعل المرحوم صبحى وحيدة هو أوضح من عبروا عن مثل هذا المفهوم لحدود تدخل الدولة فى اطار اقتصاد رأسمالى فى مصر فى كتابه **عن أصول المسألة المصرية** . وكان يشغل عندما صدر هذا الكتاب منصب أمين اتحاد الصناعات المصرية ، الوجه التنظيمى للبورجوازية الصناعية المصرية فى منتصف الخمسينيات (وحيدة ، بدون تاريخ ، ٢٨٥ — ٢٩٨) .

وقد اشترك هؤلاء الرأسماليون الثلاث ليس فى رؤيتهم لدور الدولة فحسب ولكن فى امتلاكهم أدوات التأثير على أجهزة الدولة من مال واتصالات شخصية متعددة ومعارف متنوعة وقدرات تنظيمية كبيرة وهى كلها موارد سياسية لا يستهان بها . وقد وظفوا جميعا هذه الامكانيات وبلغوا درجات متفاوتة من النجاح . وكان الاقل نجاحا بينهم هو المرحوم طلعت حرب والاكثر نجاحا فى هذا الصدد هو المهندس عثمان أحمد عثمان ، واحتل المرحوم محمد أحمد فرغلى موقعا وسطا . وليس هذا التفاوت فى النجاح بين الثلاث مجرد مصادفة . فان النجاح المحدود لطلعت حرب يعكس الضعف النسبى لبورجوازية صناعية ناشئة فى دولة يهيمن عليها كبار الملاك العقاريين وفى مواجهة منافسة بورجوازية المراكز الصناعية ، والتى يمثلها رجال الاعمال الذين ارتبطوا بفروع الشركات والبنوك الاجنبية فى مصر . وكان معنى الاخفاق محدودا فى حالة كبير مصدرى القطن المرحوم محمد أحمد فرغلى ، اذ يعنى خسارته لصفقة وليس خروجه من السوق ، وهذا هو الحال بالنسبة للبورجوازية التجارية ، أما بالنسبة لبورجوازية المقاولات التى مثلها المهندس عثمان أحمد عثمان فانه يستحيل تصور امكان نجاحها دون أن ترتبط دائما بجهاز الدولة مصدر ثروتها الاساسى ، ونجاح هذه البرجوازية فى الاستقلال نسبيا عن جهاز الدولة مرهون بحجم نشاطها الخارجى من

ناحية وباتساع نشاط قطاع الاعمال الخاصة من ناحية أخرى ، وهما اللذان يشكلان خطوط رجعة فى حالة تقلص نصيبها من مشروعات الدولة.

لقد ساهمت أعمال هذه الشخصيات الثلاث وغيرهم من الرأسماليين المصريين فى تشكيل طبيعة الدولة التى وان تمتعت فى كل الاحوال باستقلال نسبى عن الرأسمالية الصاعدة أو متجددة الصعود ، الا أن كسبها الى جانب أى فريق من الرأسماليين المتنافسين ليس أمرا مضمونا ولكنه نتيجة لما يقومون به من مجهود . ومن ثم كان عليهم أن يبذلوا كل ما فى وسعهم ليس لضمان حيادها ، ولكن لتقف الى جانب فريق منهم ضد الفرقاء الآخرين ، ولم يتورعوا عن استخدام أى أسلوب لتحقيق ذلك الغرض ، كانت بعض هذه الاساليب بكل تأكيد غير قانونية ، ولكن هذه الدولة نفسها هى التى أغرتهم باستخدامها ، وهكذا كانت الدولة المصرية طوال هذه العقود الماضية حلبة للصراع بين أقسام الطبقات المسيطرة اقتصاديا .

واذا كانت نتيجة هذا التنافس على كسب أجهزة الدولة قبل سنة ١٩٥٢ هى ضمان تأييدها للمشروع الرأسمالى ، فان ذلك مثل نجاحا محدودا نظرا لأن هذا المشروع فشل فى أن يقدم لاغلبية المواطنين أمل اشباع حاجاتهم الاساسية ، وهو ما كان سيكسبه شرعيته ، ولذلك تهاوى تحالف كبار الملاك والرأسماليين بسهولة تدريجيا تحت ضربات مشروع رأسمالية الدولة الذى انبثق عن سلطة يوليو ١٩٥٢ ، ومع ذلك ظلت عناصر الرأسمالية تجاهد لاسماع صوتها داخل أجهزة الدولة فى الستينات والتى استمرت تتمتع فيها بقدر لا بأس به من التعاطف . ولا شك أن التواجد بالقرب من هذه الاجهزة والتعاطف الذى لقيته منها هو الذى يفسر أيضا سهولة التحول عن السياسات المرتبطة برأسمالية الدولة الى نمط جديد من السياسات يؤكد على المشروع الخاص والاستثمار الاجنبى فى ظل بيئة اقليمية ودولية جديدة منذ النصف الاول للسبعينيات .

وقد يرى البعض فى هذه الحيوية التى تمتعت بها أقسام الرأسمالية

المصرية خلال العقود الست الماضية دليلا على تصاعد نضوج المجتمع المدنى وعلامة على هذا التطور نحو مجتمع سياسى ديمقراطى تتنافس فيه جميع الطبقات على كسب أجهزة الدولة الى صفها وفقا لقواعد معروفة ومقبولة من الجميع • الا أن الذى لا يدعو الى التفاؤل هو أن الاطراف المدعوة للاشتراك فى هذا السباق ليست على قدم المساواة • فتلك الموارد السياسية من مال وصضلات اجتماعية وخبرة بالتعامل مع النخبة الحاكمة ومقدرة تنظيمية لا تتوزع بالتساوى بين كافة الطبقات قد تملك الطبقة المتوسطة بعض عناصرها ، ولكن الاغلبية الساحقة من المواطنين لا تملك أيا من هذه الموارد ، ونتيجة لذلك فان نتيجة السباق تتحدد بعدد الاطراف القادرين على المشاركة الفعالة فيه • ويشكل هذا السباق المحدود طبيعة الدولة فى مصر الآن وتطورها فى المستقبل القريب •

المراجع

(أ) باللغات الاجنبية

Abdel Malek, Anouar. **L'Egypte, Société Militre-** Paris, Editions du Seuil.

Amin, Samir (1979) **Classe et Nation dans L'histoire et la Crise Contemporaine.** Paris, Editions de Minuit .

Avineri, Shlomo ed. (1969) **Karl Marx on Colonialism and Modernization,** New York. Anchor Books .

Ayubi, Nazih (1980) **Bureaucracy and Politics in Conte-NPorery Egpyt.** London . Ithaca Press.

Carnoy, Martin, (1984) **The Sate and Political Theory.** Princeton, Princetor University Press.

Davis, Eric (1983) **Challeng ing Colinialsm. Bank Misr and Egpytian Industrialization.** Princeton, Princeton University Press.

Hussein, Mahmoud. (1978), **La Lutte de Classes en Egypte 1945 — 1970.** Paris, Maspéro.

Owen, Roger (1967) Islam and Capitalism : a Critigur of Rodinson. **Review of Middle East Studies. Vol No. 2.** pp. 85 — 94 .

Riad, Hassn (1964) **L'Egypte Nasserienne.** Paris Editions de Minuits.

Rodinson, Maxime. (1966) **Islame et Capitalisme.** Paris. Editions du Seuil.

Turner, Brian S. (1984) **Capitalism and Class in the Middle East. Theories of Social Change and Economic Development.** London. Heinemann Educational Books .

(ب) باللغـــة العربيـــة

* امام ، عبد الله (١٩٨٥) **تجربة عثمان** ، القاهرة ، دار الموقف العربى •

* رميح ، طلعت (١٩٨٧) ، **عثمان ، اللغز والاسطورة** ، القاهرة ، دار سينا للنشـــر •

* فرغلى ، محمد أحمد (١٩٨٤) **عشت حياتى بين هؤلاء** ، القاهرة ، مطبعـة الاهرام التجارية •

* القاضى ، محمود (١٩٨١) ، **وجها لوجه مع عثمان أحمد عثمان** ، البيـوت الزجاجية ، القاهرة ، دار الموقف العربى •

* عثمان أحمد عثمان (١٩٨١) ، **صفحات من تجربتى** ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث •

* وحيدة ، صبحى (بدون تاريخ) **فى أصول المسألة المصرية** ، القاهـرة ، مكتبة مدبولى •

تناقضات النظام السياسى المصرى

دراسة لأزمة الحكم والمعارضة السياسية فى مصر

د• على درغام*

كثير من المراقبين يرجع تجمع عناصر الازمة الراهنة التى يتعايش معها النظام المصرى الى منتصف السبعينات (صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى دشن سياسة الانفتاح الاقتصادى) • البعض الآخر يرجع بداية الازمة الى هزيمة يونيو ١٩٦٧ والآثار المدمرة الناجمة عنها على المجتمع والدولة • دون اصـدار حكم أيديولوجى على أى من المقولتين السابقتين ، سوف نعتمد المقولة الاولى لانها تمثل فى اعتقادنا « لحظة تاريخية » فاصلة وحاسمة فى تاريخ مصر — لا ترقى اليها المقولة الاولى — بين حقبتين ، بل نقول بين نظامين ، تمايز كل منهما عن الآخـر بشدة الى درجة التناقض التام ، على الرغم من أوجه التداخل والتشابه بينهمـــا •

لقد دار الجدل طويلا فى الدوائر الاكاديمية حول السؤال التـالى : هل تشكلت معالم الحقبة الساداتية فى رحم التجربة الناصرية ؟ أم أنهـا ولدت سفاحا دون نسب « شرعية » تنتمى اليه ؟

من ناحية أخرى تمثل المقولة الثانيـــة موقفا عقائديا — اجتمـاعيا متعسفا يحاول القاء تبعات الازمة الراهنة على حدث (الهزيمة) يبتعـد عنا الآن بعقدين من الزمان • نحن لا ننكر وحدة التاريخ ، وأيضا آثار هزيمة يونيو ، لكننا نضعها فى حجمها الطبيعى دون تجاوز أو مبالغة •

فى هذا الاطار ، ووفق الفرضية السابقة (المقـولة الاولى) تتكون لدينا • اشكالية الدراسة ، حيث تتناول الازمة التى يعانى منها النظـام السياسى المصرى منذ منتصف السبعينات وحتى الآن • ويمكن تلخيص الاشكالية فيما يلى :

(*) باحث بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية•

كيف يتأتى لنظام Systeme سياسى الاستمرار ، ثم كيف يتمتع بالاستقرار وهو يحمل بداخله هذا الكم الكبير من التناقضات الجوهرية؟ تلك التناقضات الحادة تشل حركته وتغلق الطريق أمام كل امكانية لمبادرة الخروج من وضعية « الازمة » عن طريق حل تناقضاته • بالاضافة الى غياب بدائل واقعية متاحة أمام النظام وانه (النظام) يتحرك فى نطاق هامش مناورة ضيق جدا على المستويين الداخلى والخارجى • فالملاحظ أن حركة النظام ومنذ منتصف السبعينات تتسم بغياب تام لتصور شامل أو « استراتيجية » تسمح للنسق بانتاج واعادة انتاج نفسه ، تلك الاستراتيجية الغائبة تعد « كبديل » لحالة الفوضى والتخبط السائدة الآن فالاختيارات غير واضحة أو على الاقل غير مكتملة فى المجال الاجتماعى كما فى الاقتصاد وأيضا فى سياستنا الخارجية التى لا تحكمها مصالح واضحة المعالم ، وانما تحكمها مجموعة غير متماسكة من الافعال وفى معظم الاحيان من المواقف السلبية •

فالتناقضات التى تحكم تطور النظام السياسى المصرى ، تمثل التقابل والتقاطع وأيضا التضاد لعلاقات أنتجتها ظواهر عديدة ، لا يمكن الفصل فيها بصرامة بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى أو اقتصادى • حيث يتصف النظام Systeme بقائمة طويلة من الثنائيات : أغلبية معارضة ، انفتاح ــ تخطيط ، دينى ــ علمانى ، قومى ــ قطرى ــ مدنى ــ عسكرى •• استقلال ــ تبعية ••• الخ •

نعود للقول بأن الاشكالية أو « وضعية الازمة » تتصف بالشمول بمعنى أنها أبرز ملامح النسق ككل وتنسحب على جميع الانساق الفرعية (النظم الفرعية) ، هى أزمة اقتصادية حادة تتمثل فى : عجز ميزان المدفوعات وميزان التبادل التجارى •• ديون ضخمة وعجز عن السداد لدرجة الافلاس •• فى النهاية تنمية متعثرة ان لم تكن بالسلب • هى أيضا أزمة تطور اجتماعى تعبر عنها أحزمة الفقر حول المدن وسكان المقابر •• المجتمع من الريف للمدينة أو ما اصطلح عليه بتريف المدن •• تصاعد معدلات البطالة •• معدل مواليد جد مرتفع •• تفشى الامراض

الاجتماعية وأخطرها الآن ظاهرة الادمان وتعاطى المخدرات بأنواعها المختلفة • هى أيضا أزمة ثقافية تترجم انهيار وتحلل منظومة القيم التى تستبدل بمنظومة أخرى ، أقل ما توصف به أنها منظومة قيم هابطة وغير سوية ، لا تعنى كثيرا بالقيم الاخلاقية أو الانتاجية أو الكرامة الوطنية ••• الى آخر القائمة • وترسخ قيم التسلق والانتهازية والفساد الادارى (التعويض عن نقص المرتب بالرشوة) ، السلبية واللامبالاة الكسب السريع دون مجهود ••• الى آخره • الازمة هى قبل كل هذا أزمة سياسية بالدرجة الاولى •

دون الاغراق فى التفاصيل ، فاهتمامنا ينصب على النظرة الشمولية للازمة ، مع التركيز على الجانب السياسى منها بصفة عامة وأزمة التطور السياسى المطروحة منذ منتصف السبعينا تبين السلطة الحاكمة والقوى السياسية المعارضة لها بصفة خاصة •

محور الازمة السياسية للنظام يتبلور فى المعادلة التالية : سلطة حاكمة عاجزة عن وضع استراتيجية مجتمعية شاملة ومتكاملة ، أو على الاقل عاجزة عن ملاحقة الاحداث ووقف الانهيار الذى يحيط بها من كل جانبا • من ناحية أخرى (الطرف الآخر للمعادلة) قوى اجتماعية ضاغطة فى سبيل حصولها على شرعية تواجدها وتنظيمها السياسى وحركتها المستقلة بعيدا عن قيود السلطة ، بالاضافة الى مطالبتها بمشاركة حقيقية وليست شكلية فى عملية صنع القرار الذى يمس مصالحها ، دون اغفال قوى اجتماعية عقائدية لا تطالب بالمشاركة بل باستبدال النظام برمته (ونقصد بالتحديد الجماعات الاسلامية خارج نطاق الاخوان المسلمين)• حيث يتفاعل طرفا المعادلة السابقة فى اطار مفترض أنت ديمقراطى •• اذن فمعضلة النظام Systeme تنبع من كون التناقضات بداخله تتفاعل فى اطار ديمقراطى ، من المفروض أن يتم وفق تصريف الضغوط الواقعة عليه ، تبعا لقواعد وعن طريق قنوات تحظى بقبول جميع أطراف اللعبة ، وتتصف فى نفس الوقت بالمصداقية لدى الرأى العام • لكن الواقع يشهد بالعكس ، بل يذهب فى بعض الاحيان الى نقيض

الديمقراطية على طول الخط نموذج (انتخابات ١٩٧٩ ، انتخابات مجلس الشورى بالقائمة المطلقة) فيعود السؤال لكى يطرح نفسه وبشـدة : هل يستطيع النظـام Systeme بتكوينه الراهن ، أن ينتج من داخله آليات جديدة تمكنه من السيطرة والتحكم فى التفاعلات السياسية ؟ دون اللجوء الى وسـائل القسر التقليـدية ، ولكن بالممارسـة الحقيقيـة « للديمقراطية المؤجلة » •

وعندما نعالج أثر التناقضات على تحجيم قدرات النظام السياسى المصرى على التطور ، تجدر الاشارة الى أن المفارقة التى تنتج على أحد المستويات أو مع أحد الممثلين السياسيين داخل النسق تؤدى فى التحليل النهائى الى التأثير السلبى على قدرات وكفاءة وفاعلية النظام مما يقلل من العائد الادائى أو يبطىء حركته على أقل تقدير • وتفسح المجال أمـام مطالب التغيير داخل النسق ذاته أو تغيير النسق بأكمله ، وهذا بالضبط ما حدث قبل مصرع السادات ويحدث حتى الآن ، بملاحظة أوجه القصور العديدة والتعثر المتكرر فى سعى النظام Regime الى تلبية احتياجات المجتمع ، بل وعجزه عن بناء مشروعه الخاص — باعتبار أن السـادات كانت لديه رؤية للاوضاع ولكنه لم يكن يملك مشروعا متكامـلا — هذا العجز أوقف ان لم يكن قد جمد تطور النظام وشل حركته عن اتخاذ أى مبادرة حقيقية ، للتغيير وبناء مصداقيته الخاصة فى مواجهة الرأى العام الداخلى بالتحديد • وسعيه الى تقوية مواقفه التفاوضية وتوسيع هامش حركته « الضيق » على الصعيد الخارجى • من هنا نخلص بأن المفارقات ليست قاصرة على مكونات النظـام فحسب ، بـل هى أيضا تتعـارض ومجموعة المتغيرات الخارجية المحددة لنوعيـة وكمية توجهاته داخليـا وخارجيـا •

يعتمد البحث منهجيا على أدبيـات نظـرية الازمـة ، وكذلك على الاقتراب البنائى — الوظيفى فى تحليـل وتفسير الظاهـرة السـياسية المصرية وأزمتها الراهنة •

فنحن نهدف الى طرح عدد من الفرضيات التى تنبع من الظاهـرة السياسية المصرية — خاصة الوثيقة الصـلة بفتـرة حكم السـادات ومبارك — فى هذا الاطار ننبه الى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى تصبح خارج نطاق تحليلنا وان كنا سنشير الى تلك العلاقة اشـارات سريعة ، حيث نقتصر كما سبق القول على تطور العـلاقة بين السلطة الحاكمة من ناحية ، وقوى المعارضة السياسية من ناحية أخرى ، حتى وصلت العلاقة بينهما الى وضـعية « الازمـة المستحكمة » والتى بلغت ذروتها فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ واغتيال السادات فى أكتوبر من نفس العام • اذن فالفرضيات التى تقدمها الدراسة تعرض الاشكالية من زوايا مختلفة ، تحاول التعرف على وتفسير العلاقة المتأزمة •

من خلال « تأميم » الصراعات الاجتماعيـة (محمـد سيد أحمـد ١٩٨٤) • ومحنة الاقتصاد والثقافة فى مصر (جلال أحمد أمين ١٩٨٢)• وفكر الازمة (رمزى زكى ١٩٨٧) • الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية (عادل حسين ١٩٨٢) • نجد أن الظاهرة السياسية المصرية قد خرجت عن نطاق اسهامات النظريات التقليدية للتنميـة ، سـواء كانت سلوكية مثل : (كارل دويتش K. Deutsch) • أو عند (دنيال لينين D. Lerner)أو حتى عند (شيلز Shils • أو عنـد (دنيال ليرنر G. Almonde) والى حد ما اضافات (استون D. Easton قاصرة عن تلبية الحاجة لتوصيف دقيق للظاهرة السياسية فى مصر بصفة عامة وللوضعية المتأزمة التى وصل اليها النظام السياسى المصرى بصـفة خاصة • يقدم اقتراب التنمية السياسية (ل• باى L. Pye) نموذج يمكن الاعتماد عليه الى حدا كبير ، حيث عالج « باى » تدعيم المساواة وتنمية قدرات النظام Systeme السياسى ونمو التمايز داخل البناء السياسى ، أيضا محاولة اكتشاف بعض مفاهيم « الازمة » التى قدمهـا (باى) يمكن سحبها على أوضاع النظـام المصرى ، بداية من مفهـوم أزمة الهوية La Gise Didentilé ، مرورا بأزمـة الشرعيـة وعناصرها La Gise de Legitimité ، كما قدمها (كارل دويتش) •

وأزمة المشاركة Participation • التوافق أو التكامل Integration ، وصولا الى أزمة التوزيع Distribution للنظام السياسى ، وهى أكثر أزماته خطورة ، وأوضحها أثرا على واقع الجماهير اليومى المعاش •

تأريخ الازمة (المتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية) :

لقد تمتع النظام السياسى ، بفترة من الهدوء النسبى بدأت بازاحة السادات (منتصف عام ١٩٧١) المجموعة المنافسة له عن مراكز السلطة السياسية واستمر الهدوء حتى بداية عام ١٩٧٧ ـ هذا دون اغفال (اضرابات الطلاب يناير ٧٢ واعتصامات عمال الصناعة يناير ١٩٧٥) ـ فى ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ واجه حكم السادات أولى التحديدات الحقيقية ، حيث مست « انتفاضة الجماهير » بعمق أسس التوجهات الداخلية للنظام • اذن فقد مثلت انتفاضة يناير ١٩٧٧ أولى المفارقات
الداخلية للنظام • اذن فقد مثلت انتفاضة يناير ١٩٧٧ أولى المفارقات
التى وضعت النظام وجها لوجه أمام طموحات وتطلعات الطبقات الشعبية المحرومة والتى تحملت معاناة الانتظار وآملت فى جنى ثمار تضحياتها (حرب أكتوبر ١٩٧٣) • لكن الجماهير الفقيرة تحبط بفجاجة مطالب صندوق النقد الدولى ـ برفع الدعم ـ وتعديل مسار الاقتصاد المصرى! لصالح توجهات أكثر ليبرالية وتنشيط القطاع الخاص على حساب قطاع الدولة العام •

لقد كانت المفارقة شديدة أن يعلن الدكتور عبد المنعم القيسونى وهو نائب رئيس الوزراء ورئيس المجموعة الاقتصادية الوزارية : بأنه رجل اقتصاد وليس رجل سياسة ، جاء لينفذ « سياسة اقتصادية » • تصريح الدكتور القيسونى واضح وصريح ومباشر الدلالة ، لا يحتاج للتعليق • لقد بدأت الصعوبات تتكشف الواحدة تلو الاخرى ، كما بدأت التناقضات تتراكم فى مجال الاقتصاد بين التوجهات الجديدة للسلطة الحاكمة وبين الاحتياجات الشعبية الملحة والاولية • اذن فى البداية كان الاقتصاد

وتناقضاته وعبر عنها اجتماعيا بحركات الرفض التى أخذت فى تبنى العنف بدرجات مختلفة ، حتى تجمعت وتكاملت عناصر ومتغيرات « الازمة » التى أودت بحياة الرئيس السادات •

نحن لا نعتقد بأن الرصاصات التى أطلقها الشاب خالد الاسلامبولى وزملاؤه أعضاء تنظيم الجهاد الاسلامى قد اغتالت رئيس الدولة فحسب بل الاهم من ذلك ، أنها كشفت والى الابد أحد التناقضات الجوهرية فى مصر الثمانينات نقصد تناقض الدولة وفى مركزها الصفوة السياسية ، والمجتمع المدنى وفى قلبه حركة الرفض الدينى المتسمة بالعنف • وهو التناقض الذى وضع النظام Régime والنسق Systéme أمام معضلة لم يتمكن من التعامل معها حتى الآن سوى أمنيا وبالقمع •

فنحن أمام فرضية تقول بأن التناقض السابق يهدد فى الصميم التوجهات التى أرستها التجربة المصرية منذ يوليو ١٩٥٢ ويضعها على المحك ، بل ويطرح باصرار بديلا لها ، بل أبعد من هذا يطرح بديل للدولة العلمانية نفسها وهو « الحكومة الاسلامية » ، الدولة المسلمة عن طريق الحل الاسلامى •• شعار التيار الدينى المتجمع الآن حول القيادات التقليدية للاخوان المسلمين بعد أن تمكنت من تجديد بعض شبابها بدماء جديدة (الانتخابات البرلمانية الماضية أبريل ١٩٨٧) • هذا التناقض سوف نعود اليه فيما بعد ضمن أزمة النظام والمعارضة السياسية باعتبار أن التيار الدينى هو الطليعة المؤثرة ! لهذه المعارضة •

اذا رجعنا الى المكونات الرئيسية التى شكلت مختلف جوانب ومستويات أزمة نظام السادات فسوف نجد أنه « منذ أيام الخديوى اسماعيل لم تتعرض مصر قط لعملية نهب منظم ـ وعلى نطاق واسع ـ كتلك التى تعرضت لها فى السنوات الاخيرة من حكم الرئيس السادات • لقد عم الفساد على الهدم الاجتماعى فى مصر من القاعدة الى القمة[1] • حيث تمت عملية النهب المنظم عن طريق « اغراق مصر فى الديون كأداة اقتصادية أساسية استخدمت فى تقويض توجهنا الى الاستقلال

الاقتصادى وفى اعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو يرسخ
التبعية »(٢) • ولقد « تعمقت اختلالات البناء الاقتصادى وتبعيته ، من
خلال الاعتماد فى الاداء الدورى — للاقتصاد المصرى ، على دخول نقدية
يتوقف أغلبها على ظروف لا يسيطر عليها المجتمع المصرى ، اذ توجد
فى خارجه وفى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، « اذ أن الموارد الاربعة
الكبار للنقد الاجنبى مرتبطة بدرجة مباشرة (حصيلة صادرات البترول)
أو غير مباشرة (رسوم المرور فى قناة السويس — تحويلات المصريين
العاملين بالخارج — السياحة) بالرواج النفطى • وجعلت تلك الموارد
من الدورة الاقتصادية دورة ريعية ، أى دورة لا تعتمد على دور انتاجى
داخل المجتمع المصرى ، ولكنها دورة ناتجة عن صدفة زمانية أو مكانية ••
ريع البترول (صدفة جيولوجية) •• ريع الموقع (قناة السويس
والسياحة) وريع تصدير العمالة (وجود سوق عمالة خارجية) ••
وبذلك يمثل الريع معظم تدفقات ميزان المدفوعات من النقد الاجنبى»(٣)•
من بين العناصر السابقة نجد أن أخطرها كان بلا شك الرواج النفطى
كمتغير داخلى (الهجرة) وخارجى (العوائد والاستخدام السياسى
للنفط) فى نفس الوقت وأثاره السلبية على مجمل توجهات النظام •
« ومن سخرية القدر ، أن هذا العنصر الاخير ، سلاح النفط ، هو الذى
عجل بنهاية النظام العربى الثورى الذى شادته مصر — عبد الناصر •
ان تضاعف أسعار النفط أربع مرات ، كان يعنى فى ذلك الوقت امكانية
الضغط التكتيكى على الغرب ، بغية التعجيل بايجاد حل عادل للصراع
العربى — الاسرائيلى ، الا أنه أسفر بدلا من ذلك عن ميلاد نظام عربى
جديد يتسم بالمهادنة والخنوع والتبعية للخارج •• ويتسم بالعنف
والتسلط والقمع فى الداخل • ان مسيرة الاحداث الاجتماعية السياسية
خلال ما تبقى من عقد السبعينات زادت من وطأة أزمة الشرعية ، فى اطار
هذا النظام العربى الوليد »(٤) • وهكذا انتقل الى جانب آخر من أزمة
النظام Systéme وهو دخوله فى أزمة شرعية جادة وخطيرة فلقد كان
« انتكاس معظم النظم العربية الى سياسات ما قبل الثورة الناصرية
لم يرافقه بناء قاعدة متينة من الشرعية • ان معظم النظم التى تحكم

الوطن العربى فى المرحلة الراهنة لا تستقى شرعيتها لا من الديمقراطية
الليبرالية المماثلة لما كنا قد شهدناه صبيحة الاستقلال ، ولا من زعامة
تاريخية كاريزقية ، أو عقيدة ثورية مماثلة لما كانت عليه الزعامة
والعقيدة الناصريتان • حقيقى أننا نسمع ونشاهد بين فترة وأخرى عن
استفتاءات واقتراعات وانتخابات • لكن لا المواطنين العرب ولا المراقبون
الاجانب يأخذون هذا كله على محمل الجد • فهم يعلمون النتيجة الملفقة
مقدما ، والتى تصل دائما الى ٩٩ بالمائة لمصلحة ما يريده النظام الحاكم
لكن الى جانب هذا التضليل السياسى السافر فقد اعتمدت معظم الانظمة
العربية للبقاء فى الحكم أطول مدة ممكنة على واحد أو أكثر من الاساليب
التالية : الابتزاز ، القمع ، فعالية حل المشكلات ، بيع الاحلام
وسياسات التأزيم »(٥) • وكأن سعد الدين ابراهيم يقصد بالحديث
السابق نظام السادات بالتحديد ، فاذا تمعنا النظر أكثر ، سوف نجد أن
شرعية النظام المصرى قد أصابها التحلل فى كل عناصرها : الدستورى
(بالتعديلات التلفيقية التى أدخلت على دستور ١٩٧١) ، وعنصرها
التمثيلى (لقد أصبحت القاعدة الجماهيرية العريضة غير مؤمنة بمصداقية
السادات ونظامه خاصة بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧) • أما عنصرها الثالث
وهو الانجاز ، « فلا ريب أن رؤساء السبعينات مالوا الى عرض مشاريع
تنموية جبارة أطلقت فى الستينات وكأنها من بنات أفكارهم • هذا
التلاعب الواسع عالمى الى حد ما ولكنه يصل فى بلداننا الى حدود قصوى
وبالذات لأن شرعية المؤسسات غير وطيدة بصورة كافية لتمنع هذه
الشخصية الكاذبة للانجازات الوطنية »(٦) • وفى حالتنا ، لقد تجاوز
الرئيس السادات كل الحدود بل والمحرمات فى سبيل بناء زعامته الفردية
ولا نقول شرعية حكمه ، لدرجة اغتصاب التاريخ ونسبة قيادة ثورة يوليو
١٩٥٢ الى نفسه دون قائدها الفعلى جمال عبد الناصر • لقد كان للخلط
الذى وقع فيه السادات بين الخاص والعام تأثيره السلبى على مسار
الاقتصاد الوطنى • كما استبعدت خطط التنمية الحقيقية لتفسح المجال
أمام نمط اقتصادى جديد اتسم بالهمجية ، حيث ساد شعار « دعه يسرق
دعه يهرب » هذا النمط هو ما أطلق عليه (سياسة الانفتاح الاقتصادى)•

نعرض بسرعة لأهم نماذج ومؤشرات وقيم هذا الانفتاح • منذ وضع الدكتور عبد العزيز حجازى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى قالبها القانونى (القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ الشهير) ، تعددت الفضائح وتعددت الاسماء وأخذت روائح الصفقات تزكم الانوف : « قضية البوينج » – أحمد نوح ، محمد مرزبان الوزيران وكمال أدهم مستشار الملك فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية والصديق المقرب للرئيس السادات • « صفقة الاتوبيسات الايرانية » ، « صفقة حديد التسليح الاسبانى » الذى رفض الدكتور حجازى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت الدفاع عنها وهو ما يعد أبلغ من كل كلام ، صفقة التليفونات التى كانت قيمتها تزيد على ٢ بليون دولار والتى بذل مستشار النمسا برونوكرايسكى مساعيه حتى يحصل عليها مجموعة شركات نمساوية يرأسها رجل أعمال يهودى نمساوى يدعى كارل كاهان ، ولقد قدمت مجموعة الشركات الامريكية المنافسة لبعض أعضاء مجلس الشعب ما يثبت بأن عرضها يقل بما يقرب الـ ٥٠٪ عن عرض « كاهان ! »[٧] • كما ارتفعت فى سماء الانفتاح والفساد أسماء ولمعت من حولها الاضواء فهناك المقاول عثمان أحمد عثمان ، رشاد عثمان عامل (حمال) ميناء الاسكندرية ، توفيق عبد الحى صاحب صفقات الدواجن الفاسدة ، كما « تردد اسم عصمت السادات بقوة أثناء التحقيقات مع رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى ، بل ان رشاد عثمان ألح على ذكر اسم عصمت السادات بما لم يعد ممكنا تجاهله • وبدأ المدعى الاشتراكى تحقيقاته يوم ٧ أكتوبر ، واذا بالصورة تتكشف – طبقا لتقارير المدعى الاشتراكى – عن فساد على نطاق لا يخطر على الخيال • كما أن تلميحات عصمت السادات أثناء التحقيق معه لم تتوقف عند حد ، بل راحت بوضوح تشير الى شقيقه أنور السادات وزوجته جيهان »[٨] •••
قائمة الفساد بلا نهاية ولا يتسع البحث للافاضة فيها • يتضح اذن أن الفساد قد تركز عند قمة السلطة ، لكن هذا لا ينفى بأن السلطة قد ارتكزت الى تحالف حقيقى بين عناصر الرأسمالية التقليدية (قبل الثورة) وبين البرجوازية البيروقراطية (المتكونة فى رحم الثورة)

فلقد كان « التحالف قويا بين بقايا الرأسمالية التقليدية التى حافظت على بعض ثرواتها القديمة من خلال التهرب الى الخارج أو عبر تنميتها فى عالم الاعمال والذين لعبت تصفية الحراسات دورها فى تزويدهم بثروة عقارية أو نقدية كانوا قد فقدوا الامل فيها والذين أتاح لهم الانفتاح الاقتصادى اعادة جزء من ثرواتهم فى الخارج ولهم أيضا ارتباطاتهم القديمة برأس المال الاجنبى وبالذات (الاوربى) وبين عناصر البرجوازية البيروقراطية التى جمعت ثرواتها الطائلة أحيانا بفضل الثورة وأحيانا أخرى بالتحايل عليها ، مما أفضى الى تكوينة اجتماعية قوية كانت سندا للنظام الاقتصادى المسمى بالانفتاح الاقتصادى »[٩] • كما اعتمدت السلطة السياسية أيضا على « عناصر طفيلية » تبادلت معها المنافع والتأييد ، حيث « شهدت حقبة الستينات ظهور بعض الفئات الاجتماعية الطفيلية الناشطة على سطح المجتمع المصرى لتضيف رافدا اجتماعيا جديدا فى النخبة الاجتماعية التى تشكل فى مجموعها نخبة رأسمالية السبعينات • ويتفاعل الداخل الطفيلى مع الداخل الرأسمالية التقليدية ومع البرجوازية البيروقراطية تكتمل التكوينة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح الاقتصادى وتبدأ فى تشكيل ملامحها وخصائصها كتكوينة اجتماعية جديدة تعكس واقعا مصريا جديدا • وقد عكست المحاكمات التى شهدتها مصر صورة واضحة لبعض أقطاب الطفيلية وأفصحت عن طبيعة نشأتهم وطرق تكوين ثرواتهم ونمط سلوكياتهم الذى دفع بوضعهم الى حد ارتكاب الجرائم بالمعنى « الجنائى » للكلمة »[١٠] •

ضمن السياق السابق سقطت أو أسقطت بمعنى أدق مجموعة القيم الاجتماعية والثقافية الموروثة من العهد الناصرى وأيضا الاختيارات على الصعيد الدولى والتوجهات الاقتصادية التى ظلت تحاول طوال النصف الاول من الستينات حتى جاءتها الضربة القاضية فى يونيو عام ١٩٦٧ •

قيم عصر الانفتـــاح :

بدأت تتجمع عناصر منظومة جديدة من القيم ، حلت بسرعة فائقـة مكان القيم التى أرستها حقبة الستينات ، والجدير بالذكر أن عملية احلال القيم الاجتماعية والتى بدأت مع منتصف السبعينات لم تحظ بالاهتمام الكافى من الباحثين حيث نلاحظ ندرة الابحاث والكتابات المهتمة بهـذا الموضـــوع •

« لقد ذاعت بسرعة أوصاف لدرجات الغنى التى حصل عليها الاغنياء الجدد • ذاع تعبير « البلاطة » فى وصف من يملك مائة ألف جنيه (مجرد مواطىء قدم) ،وذاعتعبير « الارانب » فى وصف من يملك المليون جنيه (القدرة على التوالد السريع) »(١) • كما عرفت الثقـافة السـياسية مفردات ومصطلحات جديدة حيث أصبح « عبور » قناة السـويس فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عبورا الى الملايين غـير الشرعية • وسـادت قيم الشطارة والتهليب وفتح العـين ، وضربة الحظ • فطردت قيم العمـل والانتاج والتخطيط •• كما تطرد العمـلة السيئة العمـلة الجيـدة من السوق • ولقد حصن الخطـاب السـياسى الرسمى على تبنى القيـم الرأسمالية ليس فقط فى الاقتصاد بل فى الحياة الاجتماعية والثقافيـة على السواء ، وشنت فى نفس الوقت حملة ضارية على كل ما يمت بصلة الى الاشتراكية وأصبحت لفظة « اشتراكية واشتراكى » مرادفة للطاعون الذى يخشاه الجميع • « واذا كانت الكلمات من « القاموس السياسى » للغة ، فهى أكثر عرضة للتلف ، ذلك أنها كثيرا ما تكون عرضة للاستخدام اخاطىء المتعمد من رجال السياسة أو الكتابة • أو للاستخدام فى مجرد تحذير الرأى العام فتفقد أعز الكلمات معناها ، أو بمعنى أصح تفقـد « وقعها » على النفس ، وهى القيمة الاساسية للكلمة •• ونأخذ على ذلك أمثـلة من كلمـات كبـيرة ، مثـل « الوحـــدة » أو « الثـورة » أو « الديمقراطية » •• كلمات كبيرة جدا لكن بعضها لحقه « الاجهـاد » من كثرة الاستعمال اللغوى وانعدام الاسـتعمال الفعلى ! »(١٢) اذن

الانفصام الحقيقى الحادث بين مفردات ومحتـوى الخطـاب السياسى وبين الواقع العملى ، يصل بنا الى نتيجة مؤداها : أن عملية الاحـلال التى تحدث داخل منظومة القيم الاجتماعية يرجع فى الاساس الى فقدان تلك المنظومة لمصداقيتها لدى قطاعات عريضة فى المجتمع • كما يفسر فى الوقت نفسه أزمة حقيقية تعيشها « الطبقـة » الحاكمة ، مـع التحفظ الشديد على مفهوم (الطبقة) ، والحديث عن « صفوة » حاكمة قد يكون أصح منهجيا فى هذا السياق •

ويبقى السؤال المطروح ، محورية اكتشاف الاسباب الفعليـة التى أدت الى التحول القيمى الحادث ــ علاوة طبعا على مجمل التغيرات فى البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ــ بمعنى آخر محاولة رصـد المتغيرات المختلفة المؤثرة على عملية التحول وعدم الاقتصار على متغـير واحد (الانفتاح الاقتصادى) • لقد ركز كثير من الدارسين فى الاونة الاخيرة على المتغير الخارجى والمتمثل فى الضغوط الخارجيـة باعتباره المكون الاكثر أهمية من مكونات الازمة الراهنـة فى معناها الشـامل • « فى مجال الثقافة والاعلام • ركزت المخططات الخارجية على احـداث تغيرات عميقة وملائمة لأهدافها ، حيث نشهد أن عمليات «غسيل الدماغ» كانت بالغة الاحكام ، وأسهمت بالتالى اسهاما مؤثرا فى تشويه سـمعة الناصرية وانجازاتها ، وفى اذكاء التناقض مع العرب ، وفى اذكاء العداء لسوفييت ، وفى تجميل صورة الولايات المتحدة واسرائيل ، ثم فى بيـع الاحلام الكاذبة (ليلة القدر ــ مشروع مارشال العربى ــ مشروع كارتر ــ عام الرخاء ••• الخ)(١٣) • « لقد لعب الاعلام (الذى سيطرت عليه بسرعة العناصر الموالية للولايات المتحـدة) دورا بارزا أو منظـوما فى التضليل والتشـهير بالناصرية ولكن رغم كل الامكانيات التى يملكهـا الاعلام الحديث ، لم يكن ممكنا تحقيق مـا تحقق لولا الدور الحاسـم والفريد الذى لعبه الرئيس السادات شخصيا فى تشكيك النـاس فى كل المسلمات ، فى الذاكرة ، فى التاريخ الذى عاشـوه ، وفى التجـارب التى

لسوها ورأوها • وهذا أسلوب يستخدم مع الافراد فيصل بهم الى شلل كامل فى الارادة أو الجنون وقد تم هذا على مستوى شعب بأسره »[١٤]• باحث آخر يذهب فى نفس الاتجاه تقريبا فيذكر أن « محنة مصر ، وان كانت متعددة الجوانب ، فانها مع ذلك متشابكة ومتداخلة • فتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وموازنة الدولة ، واعتماد مصر المتزايد على القروض والمعونات الاجنبية وعلى الاستيراد ، وتزايد التفاوت بين الدخول لا يمكن فصله عما أصاب الثقافة المصرية من محنة تتمثل فى موجة التعذيب الساحق التى تعرضت لها مصر طوال الثلاثين عاما الماضية ولكن على الاخص فى السبعينات ؛ وما تتعرض له ثقة المصرى بنفسه وتقاليده وتراثه من تخريب • كما أن كلا المحنتين لا يمكن فصلهما عن محنة الديمقراطية خلال هذه الحقبة الطويلة كلها ، وعما أصاب الحياة اسياسية المصرية خلالها من فساد • هذا التداخل والتشابك بين المظاهر المختلفة لمحنة مصر المعاصرة لابد أن يشير الى وجود داء أساسى قد نختلف فى تشخيصه ، وأنا أميل الى التأكيد على خطورة ما يخضع له المجتمع المصرى من ضغوط خارجية • أحدثت تخريبا مذهلا فى نفسية « الصفوة » سواء كانت هى الصفوة السياسية أو الثقافية »[١٥] •

اذن علاوة على التأثير « السلبى » والحاسم للمتغير الخارجى نلاحظ شبه اجماع من الباحثين ــ رغم اختلاف مدارسهم الفكرية ــ حول عدد من المفاهيم والقضايا المحورية ، تشكل فى مجموعها مظاهر أزمة النسق Systéme الحالية : الديمقراطية ، قضية التعذيب ، عجز الاداء الاقتصادى وتراكم الديون ، الفساد الادارى والسياسى ، جمود الحراك الاجتماعى وتفشى الامراض الاجتماعية ، تدنى الوعى الثقافى بمعناه المباشر وأيضا السياسى • علاوة على ما سبق نجد باحثا ثالث (ناصريا هذه المرة) يحدد أزمة الطبقة الحاكمة أو الصفوة باعتبارها أزمة « الطليعة الثورية » حيث « تجسدت أزمة الطليعة ، حيث عجزت أن تتجاوز حدودها السياسية الى آفاق الجماهير العريضة ، والتفاعل معها •• ربما يرجع ذلك لغياب الرؤية الفكرية أو عدم اختبارها ، أو

اغترابها عن الواقع الجماهيرى •• ربما لعدم استيعاب التطورات الاقتصادية والسياسية الهائلة فى زمن الردة ، وافتقاد خريطة اجتماعية وتشريحية لطبيعة القوى الشعبية الكادحة تحدد الابعاد السياسية والاقتصادية والثقافية ، تساهم فى صياغة البرامج المطلبية التى تشكل مركز استقطاب لكل شريحة طبقية •• وعليه يتم التصدى لواقع مجهول وغير معروف هويته ، وذلك ينتج بطبيعته حركة فوقية ذات طابع تبشيرى عديمة الفاعلية ، وبعيدة عن الوقع وأبعاده الحقيقية ، وأخيرا •• نفتقد القدرة على ممارسة القيادة والتوجيه »[١٦] •• قد نختلف مع التحليل السابق لكننا نؤكد معه على الاهمية التى تكتسبها قضايا مثل : غياب الرؤية الفكرية لدى الصفوة ، وأيضا حالة السيولة الاجتماعية مما يؤدى الى صعوبة رسم خريطة للقوى الاجتماعية واضحة المعالم • هكذا وكما سبق القول نلاحظ عدم تناقض الرؤيا الثلاث السابقة ، على الرغم من اختلاف الانتماءات العقائدية لأصحابها •

اذن بعد العرض السابق والذى تضمن مدخلا تاريخيا للازمة • ثم باستكشاف للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكونة لعناصرها • وكون التفاعل بين المتغيرات سابقة الذكر ينقل الازمة بالضيرورة الى البنية الفوقية للمجتمع ، فانها « أزمة نسق سياسى » بالدرجة الاولى •

أزمة النظام السياسى المصرى :

نتناول فيما يلى « أزمة النسق السياسى » ، بمعنى أزمة النظام السياسى La Crise du Systéme politique • انطلاقا من التشابك والتداخل بين العناصر العديدة للظاهرة السياسية فى مصر ، سوف نتعامل مع أزمة النظام وفق التقسيم التالى : فى البؤرة نجد الصراع بين السلطة الحاكمة وبين المعارضة السياسية ، يصل الى تناقض حاد وان لم يكن هذا التناقض جوهريا أو عقائديا • بداخل التناقض الاول السابق نلاحظ بكل وضوح تناقضا ثانيا ، لكن هذه المرة بدرجة أكثر حدة بل وعنف

يتمثل فى تناقض السلطة الحاكمة وما يعرف « بالاسلام السياسى » — مع التحفظ على المصطلح — هذا التناقض يعد فى مرتبة أعلى لما يتسم به من خصوصية وما يضيفه من مظاهر وأحداث عنف عديدة يمكن تتبعها منذ الاربعينات • أما الخصوصية فتنبع من كون الاسلام السياسى يطرح بوسائل مختلفة (*) « بديلا دينيا » ليس للسلطة الحاكمة وللنظام / النسق Systéme بل للدولة ذاتها • وتجدر الاشارة أن بعض الاجنحة المتشددة (حتى لا تستخدم تعبير « متطرفة ») تذهب أبعد من الطرح السابق ، بطرحها بديلا للمجتمع برمته • اذن لدينا مستويان للتحليل ، الاول يتلخص فى جدلية السلطة — المعارضة ، والثانى فى جدلية النظام والمعارضة الدينية « الاسلام السياسى » • وفق المنطق السابق يتحدد اذن الجانب السياسى من اشكالية البحث والذى تبلور فى « أزمة النسق السياسى » • وفيه كانت التفرقة التى اعتمدناها منذ البداية بين النظام بمعنى نسق Systéme وبين نظام بمعنى سلطة حاكمة Regime ، تفرقة منهجية فى الاساس وحتى لا نقع فى الخلط بين النظامين كثيرا مما اعتبرا نظاما واحدا •

التجربة الحزبية — نظرة عامة :

بداية تجدر الاشارة الى الدور الاساسى الذى لعبه الرئيس السادات فى تحول النظام السياسى من نظام قائم على وأحدية التنظيم السياسى الى نظام يأخذ بالتعددية الحزبية ، حيث يرجع اليه الفضل فى الاسراع بعملية التحول عندما أعلن فى نوفمبر ١٩٧٦ تحويل المنابر الثلاث اليمين والوسط واليسار الى أحزاب سياسية كاملة الاستقلال عن الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى اختفى تماما من الحياة السياسية المصرية مع منتصف عام ١٩٧٩ •

(*) آخر تلك الوسائل قبول أهم أجنحة الاسلام السياسى (الاخوان المسلمين) لقواعد اللعبة الديمقراطية ومشاركتهم كأحد القوى السياسية (شبه الشرعية) فى الانتخابات البرلمانية منذ ١٩٨٤ •

لكن تطور التجربة الحزبية منذ ذلك الحين لم يسلم من العثرات التى كان للسادات أيضا دور كبير فيها ، حيث نجد أن اندلاع انتفاضة الجماهير فى يناير ١٩٧٧ أدت الى محاصرة السلطات لنشاط حزب التجمع ومطاردة اليساريين فى كل مكان وأعقب ذلك تأسيس الرئيس السادات للحزب الوطنى الديمقراطى الذى حل محل حزب مصر العربى الاشتراكى وأصبح حزب « الاغلبية » ! وطرد نظام السادات جميع عناصر المعارضة خارج البرلمان بواسطة انتخابات ١٩٧٩ ، التى تعد قمة التزييف لارادة الناخبين • و « حتى مقتله فى أكتوبر ١٩٨١ ، كان الرئيس السادات هو محور التجربة الحزبية منذ أعلن اقامة المنابر وتحويلها لاحزاب وحتى تأسيس حزب خاص به ، مرورا بمحاصرته للاحزاب والعناصر المعارضة الى حد تحديد شكل ونوع المعارضة المسموح بتواجدها داخل البرلمان وقبل أسابيع من مقتله بلغ الامر أشده حين قام بالقبض على قيادات المعارضة وتعطل الصحف الحزبية ومداهمة مقار الاحزاب بذريعة مواجهة الفتنة الطائفية »(١٧) •

اذن كما كان للسادات دور حاسم فى عودة النظام السياسى للاخذ بالتعددية الحزبية وكان له أيضا دور حاسم فى عرقلة تطور النظام الحزبى الوليد بالممارسات التعسفية التى اتسم بها نظام حكمه بالتحديد منذ يناير ١٩٧٧ •

كان للرئيس مبارك — فور توليه الحكم فى أكتوبر ١٩٨١ — الفضل فى نزع فتيل التفجير وتهدئة الاوضاع المتفجرة الناجمة عن حملة اعتقالات سبتمبر من ناحية واغتيال السادات من ناحية أخرى • فعلا لقد تغير المناخ العام وأصبح أقل توترا وشهدت الساحة السياسية انفراج بين السلطة الحاكمة الجديدة وبقية القوى السياسية — فيما عدا طبعا الجماعات الاسلامية التى استمرت أجهزة الامن فى مطاردتها • اتبع ذلك تغير « جو التجربة الحزبية بواسطة اجراءات مثل الافراج عن القيادات المعارضة والتقاء مبارك بهم ، تخفيف القيود عن النشاط الحزبى ، والسماح بمعاودة اصدار الصحف الحزبية • الا أن ميزان

القوى السياسية قد استمر على حاله حيث استمر العمل بالدستور الذى سبق وأن عدله الرئيس السادات • كما استمر رئيس الدولة زعيما للحزب الوطنى ، واستمر برلمان ١٩٧٩ حتى آخر مدته فى ١٩٨٤ بالاضافة الى استمرار العمل بقانون الطوارىء • وكانت خلاصة العلاقة بين الجو الجديد للتجربة واستمرار ميزان قواها أن أجريت انتخابات برلمانية جديدة عكست جانبى التجديد والاستمرار »(١٨) • وفق العرض السابق نكون قد رصدنا الملامح العامة لتطور الاوضاع السياسية والتجربة الحزبية ، أثناء الفترة الانتقالية بين عهدى السادات ومبارك • ننتقل الآن الى دراسة أهم القضايا التى شكلت محور الصراع السياسى خلال الفترة الزمنية موضوع البحث ونقصد هنا قضية الديمقراطية •

ان أزمة التطور الديمقراطى ، هى فى التحديد الاول أزمة طبيعة فترة التحول من سيادة عقلية وممارسات الحزب الواحد والسلطة الفردية (الكارزمية غالبا) الى بناء ذهنية « عامة » تعددية قائمة على الحوار الحر المفتوح بين كل القوى السياسية الفاعلة • وهى أيضا « مشكلة هيكلية أو بنائية تتمثل فى عدم التناسق بين الاطر القانونية والممارسات الفعلية وبين المؤسسات الدستورية والحزبية والقوى الاجتماعية »(١٩) • فالديمقراطية ليست شعارات تردد ولا هى كلمات تكتب وانما روح وممارسة وأسلوب فى الجدل السياسى • فالتناقض الديمقراطى الحادث الآن ينبع من عدم « الاقتناع بأن السلطة السياسية ينبغى أن تكون ناتج اختيار حر للجماهير من خلال ممارسات سياسية وصحيحة • ولا شك أن احترام هذا المبدأ الاساسى يتنافى مع التمسك بالحزب الوحيد وأشباهه من الحزب « المهيمن » فالحكم السياسى الديمقراطى هو حكم غير أبدى ينتقل من مجموعة الى أخرى ومن حزب أو تحالف أحزاب الى حزب أو تحالف آخر من فترة الى فترة أخرى بحسب رغبات الشعب كما يظهر من ناتج ممارساته السياسية »(٢٠) ومن الملاحظ أنه — حتى الآن — لم توضع مقومات أو معايير أساسية يتفق عليها حتى

تكون الممارسة الديمقراطية حقيقية ، فأحد الباحثين يطالب بتعميم الممارسة الديمقراطية داخل النسق الاجتماعى كله وعدم الاقتصار على البعد السياسى لها فالديمقراطية « لا يقصد بها مجرد التعددية الحزبية ابلشكل القومى الممارس ، وانما المسألة محتاجة لمزيد من الممارسة الديمقراطية على صعيد المؤسسات لاخرى ، لا يمكن أن تكون هناك أحزاب سياسية قوية والجامعة المصرية ليس فيها ديمقراطية ، لا يمكن أن تكون هناك تعددية سياسية تنفذ الى أعماق المجتمع المصرى والاعلام كله يسير فى اتجاه واحد والصحف القومية تسير فى اتجاه واحد »(٢١) كما يرتبط بذلك سلبيات العملية التعليمية وتأثيرها السلبى على الممارسة الديمقراطية « فالعملية التعليمية تقوم أساسا على الحفظ والتقليد وتغييب الوعى السياسى أو تزييفه فى معظم الاحوال »(٢٢) بالاضافة الى أن طبيعة العلاقات السائدة فى الاسرة المصرية تتصف فى معظمها بالنزعة الابوية التسلطية ، التى تؤدى كمحصلة نهائية الى اخراج أجيال لم تتعود أو تتعلم قواعد الحوار والتبادل الحر للأراء وهما لب الديمقراطية • فى هذا الاطار فوجود الحزب الواحد « المهيمن » أو المسيطر على كل مؤسسات النظام التشريعية والتنفيذية يرجع أيضا الى عدم انعتاق « الصفوة السياسية الحاكمة » من سيطرة فكرة الاجماع وهو فكرة ذات جذور تاريخية دينية مثل (اجماع الامة) وعرقية مثل (العروبة عند البعثيين وبعض الناصريين) مما أدى بالصفوة الحاكمة فى معظم فترات التاريخ الحديث لمصر الى عدم القبول الحقيقى بالديمقراطية الليبرالية بمعناها التعددى وبالتالى عدم الاعتراف للقوى السياسية الاخرى بحق التواجد والحركة والتطور • هكذا يصبح مضمون التطور الديمقراطى ، تطور محجوزا مسبقا ومحكوما بالعديد من الحدود الموضوعية • فالحدود الموضوعية للتجربة الحزبية المصرية الراهنة يمكن ايجازها فى النقاط التالية : هى « تجربة محدودة فى الليبرالية السياسية المرتبطة بنظام اقتصادى ليبرالى ذو قاعدة انتاجية ضعيفة • وتعد من الناحية السياسية غير مكتملة (أن خريطة الشرعية السياسية فى مصر لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية ولا بنيان القوى السياسية الموجودة

فى الواقع • اذ مازال الحظـر القانونى قائمـا على القـوى الناصرية والاسلامية والماركسية بل وعلى بعض القـوى الليبرالية الوسـطية • ويمثل الحظر القانونى على القوى الاسلاميـة بالذات مشكلة بحكم أن البعض من هذه القوى يؤمن بالعنف المسلح لتغيير النظـام السياسى كما أن توزع الناصريين على ثلاثة أحزاب سياسية يمثل علاقة قصـور بارزة • أيضا من المحددات الهامة للتجربة السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية بحيث أن الحزب المسيطر على هذا الجهـاز يظل دائما حزب الاغلبية والحكومة ، وبلا شك فان التجربة الحزبيـة التى لا تضمن امكانية تبادل موقع السلطة فيما بين الاحزاب هى تجربة محدودة ، بل أقرب فى تعريفها الى « الاوتوقراطية متعددة الاحزاب » • كل ما سبق يمثل مصدرا من مصادر ضعف الابنية الحزبية • بما يدعو للشك فى قدرة الاحزاب الراهنة على التقدم بالتجـربة الديمقراطية أو الدفاع عنها ضد خطر النكوص »(٢٣) • أيضا من محـددات التطـور الديمقراطى مسألة شخصـنة السلطة والدور المحـورى الذى يلعبـه الافراد فى السياسة المصرية وعلى صعيد الاحزاب الراهنة ، تلك الظاهرة ناجمة فى اعتقادنا بغياب القواعد والتنظيمات التى تحكم الممارسة داخل الاحزاب ، بالاضافة الى غياب معايير ديمقراطية يمكن الرجوع اليها فى القضايا الخلافية علاوة على « عدم وضوح الاساس الاجتماعى والطبقى وعدم وضوح البدائل الايديولوجيـة فمن الصعب للغـاية التعرف على الاساس الاجتماعى أو الشرعية الاجتماعيـة التى يعبر عنهـا أى من الازحاب المصرية فجميعها تطرح نفسها كأحزاب شعبوية تعبر عن الشعب بأسره ، ويبقى أن أحد جوانب أزمة الاحزاب المصرية هـ وعدم ارتباطها بقوى اجتماعية ، أى أنها مؤسسات سياسية لا تستند أو ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فاعلة فى أحشاء المجتمـع »(٢٤) • فى الفترة الاخـيرة (منذ ١٩٨٤ تقريبا) يمكن رصد بعض التطورات الخاصـة ببلورة دور للاحزاب فى التعبير عن مصالح قوى اجتماعية معينة لكن المحاولة لم تصل الى درجة الاستقطاب السـياسى القاطع ، حيث تتأثر سلبيا بمجمل محددات التجربة الحزبية ، بالاضـافة الى معـوقات مرحلة الانتقـال

ومرحلة التكوين • فلا يمكن القول حتى الآن أن الاحزاب السياسية فى مصر تمثل الحلبة الرئيسية للصراع السياسى السلمى فى المجتمع ، وهو الامر المفترض فى نظام التعدد الحزبى • قد يكون من قبيل التكرار أن نقول أن هذا القصور لا يرجع الى الاحـزاب فى ذاتها بقدر مـا يرتبط بالنظام السـياسى ككل • لكن فعالية الاحـزاب فى القيـام بوظيفتها الاساسية انما يرتبط بقدرتها على التطور « كمؤسسات » سياسية وأيضا بقدرتها على أداء وظيفتين هامتين همـا : افراز الكوادر السـياسية ، وتمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية العديدة فى المجتمع •

ـ تناقض السلطة ـ المعارضـة :
Régime ... Opposition Po.

سبق القول بأن العـلاقة بين النظام الحاكم والمعارضـة ، اتصفت (فى معظم الفترة التى يغطيها البحث) بالتناقض الحاد والتوتر الشديد ـ كانت ذروته أحـداث سبتمبر أكتوبر ١٩٨١ ـ وان لم يصـل هذا التناقض الى درجة القطيعة التامة بين الاثنين •

بداية يلزم التعرف على مكونات خريطة المعارضة السياسية فى مصر تلك الخريطة تشتمل فى المرتبة الاولى على الاحزاب السياسية القائمـة رسميا وفق الاطار القانونى فهى أحـزاب تتمتع بالشرعيـة القانونيـة سوف نعرفها « أحزاب المعارضة الرسمية أو الشرعيـة » • وهى على سبيل الحصر وتبعا لتاريخ نشأتها ، التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وحزب الاحرار حيث استكمل الحزبان عشر سـنوات من عمريهما ، ثم يأتى حزب العمل الاشتراكى الذى أعلن قيامه عام ١٩٧٨ (نشأ الحزب الوطنى الديمقراطى « الحاكم » فى نفس العام ١٩٧٨) • فحزب الوفد الجديد الذى تعتبر نشأته المستقرة عام ١٩٨٣ أكثر دقة من اعلان قيامه عام ١٩٧٨ الذى استمر لمدة مائة يوم فقط ، أيضا فى عام ١٩٨٣ ظهـر حزب الامة بمقتضى حكم قضائى • فى المرتبة الثانية ، تجدر الاشـارة الى الدور المعارض الذى تلعبه بعض المؤسسات والتى تتمثل أساسا فى

النقابات العمالية والمهنية وجماعات المصالح • هذا الدور متفاوت الاهمية والحجم تبعا للاوضاع السائدة وتوازنات القـوى فى المجتمـع • فى النهاية نصل الى القوى السياسية خارج اطار الشرعية القانونية ، وهى بدورها تنقسم الى طائفتين أو نوعية • النوع الاول ينطوى تحته تلك القوى التى تتمتع بشرعية الواقع السياسى والاجتماعى دون حصـولها على شرعية التمثيل القانونى فهى موجودة فعليا فى نسيج المجتمع المصرى لكن النظام الحاكم منع عنها الوجود الشرعى وحرمهـا من حق تشكيل أحزاب سياسية تنشط من خلالها • تتمثل أبرز هذه القوى فى الاخـوان المسلمين (حيث لا يسـمح القانون بقيـام أزحاب على أسـاس دينى أو طائفى) والحزب الشيوعى المصرى (لأن القانون يمنع تكوين أحزاب على أساس طبقى) • القوى الناصرية ، خاصة الحزب الاشتراكى العربى الناصرى الذى يعد وجوده على الساحة السياسية بمثابة سحب غطـاء تمثيل الحزب الوطنى الحاكم لمبادىء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، هذا التمثيل الذى يعد أحد الاركان التى يستند عليها الحزب الحاكم فى بناء شرعيته • النوع الثانى ، تعبر عنه حركات الرفض الراديكالية عن طريق مواجهتها العنيفة « المسلحة » مع النظام السياسى والدولة وأيضا المجتمـع وهى تتمثل أساسا فى الجماعات الاسلامية العديدة كالجهاد والتكفير والهجرة وحزب التحرير الاسلامى والتوقف والتبين وآخرها التنظيم الذى سمى بالناجين من النار ، علاوة على ذلك نجـد بعض الجماعات والحلقـات الماركسية التى تنادى بضرورة الانتقال الى الصدام المسلح مع النظام الحاكم دون أن تنتقل الى الممارسة الفعلية للعنف ، على الاقل حتى الآن فى النهاية نجد بعض الحلقات المنتمية الى الناصرية « تنظيم ثورة مصر الناصرية » و « التنظيم الناصرى المسلح » حيث ينسب اليها اللجـوء للعنف السياسى وان اتجه عنفهمـا الى الرموز الاجنبيـة ، دبلوماسى الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل على وجه التحديد ، اللذان يمثلان وفق المنظور الناصرى الاعداء التاريخيين لمصر وللامة العربية • وحتى تكتمل عناصر الخريطة السياسية فى مصر لا يجب اغفال الحـديث عن

الحزب الوطنى الديمقراطى — الحاكم • حيث تعود نشأته الى عام ١٩٧٨ كبديل لحزب مصر العربى الاشتراكى وورث عنه أغلبيته البرلمانية !

بعد أن حددنا أبرز معالم خريطة القوى السـياسية المعارضـة فى مصر • نتناول الآن بالتحليل طبيعة العلاقات السائدة فى اطار النظـام السياسى بين السلطة والمعارضة ، وذلك ضمن سياقها التاريخى (أى منذ بداية التجربة الحزبية التعددية) ، ووفق أهم القضايا الخلافيـة التى شكلت محاور الصراع السياسى •

اتسمت العلاقة بين نظام الرئيس السادات والمعارضة بعد السـماح بتكوين الاحزاب بالكثير من الحذر • سرعان ما تحـول الى شك متزايد ومتبادل بين الجانبين ومـع ومع بداية عـام ١٩٧٨ تصـاعدت وتـيرة الانتقادات الموجهة الى مجمل سياسات وتوجهات الحكم ، بعد أن مرت التجربة الحزبية قبل أن يشتد عودها باختبار قاس تمثل فى المصادمات الدامية أثناء مظاهرات يناير ١٩٧٧ والتى أدت بالسـادات الى اعادة النظر جديا فى هامش الحرية الممنوح للمعارضة وهو ضيق أساسا فى البداية صدقت أحزاب المعارضة آراء السادات النظرية عن الديمقراطية وحاولت ارساء توازن سياسى يمكن له أن يحـد من سلطة السـادات المطلقة ، هذا التوازن الذى سعت المعارضة لتدعيمه عن طريق نشـاطا حزبى حقيقيا كان مرفضا رفضا مطلقا من قبـل السادات • وأصبـح التوازن المفقود بين ممارسات النظام وانتقادات المعارضة جوهر التناقض الذى أخذ فى التحذر والاتساع بحيث أدت تراكماته فى نهاية المطاف الى نقطة اللاعودة المتمثلة فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ •

اذن كانت الديمقراطية جوهر الصدام ، بالاضـافة الى مبـادرة السادات تجاه اسرائيل وتوقيعه على اتفاقية كامب ديفيد وكذلك سياسة الانفتاح الاقتصادى • لقد كان السادات « يقود انعطافة تاريخية بكل معنى الكلمة ، يحاول من خلالها أن يستبدل أوضـاعا تاريخية عميقـة الجذور بشبكة جديدة من العلاقات تتحدد ملامحها فى احـلال سـلام

مصرى — اسرائيلى بديلا عن مواجهة شاملة ، وفى انخراط عضـوى فى الخطط الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط والعالم العـربى والافريقى بديلا عن الدور الريادى فى قلب حركة التحرر العالميـة • وبديـلا عن سياسة الاعتماد على الذات ومحاولة بناء اقتصاد مصرى مستقل ، أصبح الاقتصاد المصرى فى متناول يد شبكة دولية من صندوق النقد ، والبنك الدولى ، والشركات متعـددة الجنسية »(٣٥)اذن فقد كان لابـد لهذه الانعطافة الهائلة الى قادها السادات ، أن تثير معارضة قطاعات كبيرة من القوى السياسية الفاعلة ، والملاحظ أنه بقـدر ما تصـاعدت وتنامت الانتقادات بقدر ما كانت ردود فعل النظام صارمة وعنيفة فى مصـادرة كل وسائل التعبير المتاحة أمام المعارضة حتى وصلت فى نهاية الامر الى اعتقال الجميع من أقصى اليمين الى أقصى اليسار مرورا بالوسط السياسى بطبيعة الحال • لكن كيف تداعت الاحداث ؟•

فى ضغطه ومحاصرته لنشاط أحزاب المعارضة ، استخدم السـادات كل أدوات السلطة التى تحت يديه • فمن خلال تشريع يفرض العـزل السياسى على « هؤلاء الذين أفسدوا الحياة السـياسية قبل أو بعـد الثورة »(٣٦) أرغم حزب الوفد الجديد على الاختيـار بين التخلى عن قيادته « التاريخية » فؤاد سراج الدين ، المسـتهدف الاول من هـذا القانون ، وبين المواجهة المباشرة مع النظام : لكن الجمعيـة العموميـة للوفد ، اختارت بديلا ثالثا سـهلا وهو حـل الحـزب ! على أسـاس « أن مناخ العمل السياسى لا يمنح أى حـزب مستقل فرصة عمليـة لممارسة نشاطه »(٣٧) • أما دوافع تفضيل الحزب لذلك فيرجعها هيكل الى أن غالبية أعضاء الجمعية العموميـة « كانوا من المستفيدين بسياسـة الانفتاح ، ولم يكونوا الى استعداد للتضـحية بمشاركتهم فى المكاسب المـادية للانفتاح مقابل افتراض مشاركتهم فى الحياة السياسية • كانت مكاسب الانفتاح بالنسبة لهم حقيقة واقعـة ، وأمـا مكاسب النفـوذ السياسى فقد بدت لهم الآن محفوفة بمخاطر يمكن أن تؤثر على مكاسبهم المـادية »(٣٨) • هكذا آثرت قيادات الوفد تجنب مخاطر المواجهة مـع السادات وهو موقف يتصف بالسلبية ولا يستقيم مع دور وحجم حـزب فى مكانة الوفد ، على الاقل تاريخيا •

وعن طريق المصادرة المستمرة لاعـداد جريدة الاهـالى — التى يصدرها حزب التجمع — بأحكام قضائية يصدرها قاضى « عين خصيصا لهذا الامر، ولعدم انتظام صدورها نتيجةلتكرار مصادرتها، فقد توقفت عن الصدور » كما اضطر حزب التجمع أن ينكمش داخل مقاره وأعلن تجميد نشاطه الجماهيرى ، أى الغياب الاختيارى عن ساحة العمل السـياسى والاتصال بالجماهير • هذا الموقف شبيه بموقف الوفـد وان اختلف فى الدرجـة فقط • وهكذا تم التخلص من ثانى عنصر من عنـاصر النقـد والمعارضة الرسمية وبالتالى من عناصر التوازن المفقود •

ثم جاء دور حزب العمل ، حيث بدأت جريدة الحـزب (الشعب) تقوم بدور نشيط فأخذ حلمى مراد يكتب عن « الطابع الارهابى لنظـام السادات » • وكتب فتحى رضوان عن « العتقاء » مفندا مقولة السادات بأنه «أعطى الشعب المصرى حريته وأتاح له فرصة ممارسة الديمقراطية» فقال ان الناس ولدوا أحرارا ولم يتلقوا حريتهم منحة من أحد • كما كتب محمد عصفور مقالات يكشف فيها التجاوزات الدستورية والقانونية لنظام السادات • هذا التطور حدث بعد خروج مجموعة السـادات من الحزب الذى أعلن تخليه عن دور « معارضة جلالته » باعلانه معارضـة القاطعة لكامب ديفيد فضـلا عن تطبيع العـلاقات مـع اسرائيل وكان للحملات الصحافية التى قادتها (الشعب) ضد مشروع هضبة الاهرام ومد مياه النيل الى اسرائيل أثر واضح على تراجع السادات عن المضى قدما فيهما •

تكاملت معارضة الاحزاب مع الدور الذى قامت به مجموعة النواب المستقلين داخل مجلس الشعب التى بفضلها « لم يتحول المجلس بالكامل الى مجرد ختم فى يد الحكومة تصدر به مـا تشـاء بدون مناقشـة •

ان هؤلاء النواب طرحوا بشدة عددا من الاسئلة الحساسة حول صفقات الاتوبيسات الايرانية ، وطائرات البوينج ، وصفقة الاسمنت »[٢٩] . وهى صفقات دارت حولها الشبهات . هذا ولقد صوت معظم النواب المستقلين ضد اتفاقيات كامب ديفيد عند عرضها على مجلس الشعب ، كما غاب عن جلسة التصويت خمسة وخمسون نائبا ، بما فيهم بعض نواب الحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب السادات . رغم هذا أقرت الاتفاقيات بأغلبية لا بأس بها . لكن السادات كان له رأى آخر يتمثل فى طرد كل عناصر المعارضة خارج البرلمان وابعادهم عن مؤسسات النظام الشرعية التى تتيح لهم مخاطبة الرأى العام والاتصال بالجماهير فى ظل الحصانة البرلمانية . وقد تحقق للسادات ما أراد عن طريق أغرب انتخابات شهدتها مصر فى تاريخها السياسى الحديث (انتخابات برلمان ١٩٧٩) حيث أسقط فيها « بالقوة » كل زعماء ورموز المعارضة الوطنية . وهكذا تم حصار نشاط الاحزاب كما حوصرت صحفها وألغى بعضها ، وتخلص السادات من مجموعة النواب المستقلين وبذلك حدث اختلال جوهرى بين عناصر التوازن السياسى الذى سعت الى اقامته المعارضة الرسمية — الشرعية ، والتى هدفت من ورائه الحد من سلطة السادات المطلقة .

فى ظل الاوضاع السابقة ، أصبحت أحزاب المعارضة الرسمية خارج ساحة الصراع والمواجهة مع نظام السادات . وتركت مهام الصدام والتصدى للقوى السياسية « الراديكالية » ، التى ملأت الفراغ الناجم عن فرض الحصار على النشاط السياسى للاحزاب الرسمية . كان فى مقدمة قوى الصدام الراديكالية ، جماعات الاسلام السياسى ، التى أسهمت السلطة السياسية عندما تولى السادات الحكم فى ادخالها الى الساحة السياسية كجزء من مخططات ضرب وتحجيم القوى الناصرية والقومية ، والماركسية من أجل خلق توازنات جديدة فى الخريطة السياسية المصرية . وقد بدأ جيل جديد ومختلف من أبناء الحركة الاسلامية ينخرط فى العمل السياسى الاسلامى السرى والعلنى . ولم

يتأخر الصدام ، فقد بدأ الصراع عنيفا وداميا بين النظام السياسى وبين الحركة الاسلامية حيث تجلت أولى موجاته الجماعات الاسلامية الاعتراضية بما عرف بجماعة الفنية العسكرية فى أبريل ١٩٧٤ . ثم تتالت المواجهات ، حتى تمكنت احدى الجماعات الاسلامية (الجهاد) من اطلاق الرصاص على الرئيس أنور السادات . انسمت اذن العلاقة بين الاسلام السياسى والنظام بالتناقض الجوهرى الذى لا يحل الا باستخدام العنف من الجانبين وقد « وصلت الامور فى نهاية السبعينات الى مفترق طرق تاريخى للنظام والمجتمع والدولة المصرية وللافكار والايديولوجيات الوضعية على اختلافها »[٣٠] . أما الاطار الذى دار فيه الصراع الفكرى فقد كانت الشريعة الاسلامية والمفاضلة بينها وبين القانون الوضعى فى مقدمة القضايا المركزية ، حيث كانت محور التناقض بين الحركة الاسلامية بكل فصائلها وأجنحتها وبين النظام . وجاءت اتفاقية كامب ديفيد والعلاقة مع اسرائيل فى المرتبة الثانية . كما أن بعض القضايا التى طرحتها « الجماعات الاسلامية » أو التى كانت طرفا فى الصراع حولها كانت ذات طابع قومى ، ولكنها مع ذلك أغفلت الدخول فى قضايا قومية أساسية : الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ، وقضايا الديون الخارجية ... الخ »[٣١] . هذا وقد « سيطرت مفاهيم جذرية فى تعامل الحركة الاسلامية مع الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة حيث قامت المنظومة الجديدة من تلك الافكار على رفض المجتمع المصرى المعاصر بدعوى جاهليته وعدم التزامه بالاصول الاسلامية واعتبار العقائد الحديثة مجرد تصورات باطلة وضالة وخارجة عن شرع الله »[٣٢] . أما الاخوان المسلمين فقد حاولوا فى تعاملهم مع النظام السياسى والسلطة السياسية المصرية أن يبرزوا وجها معتدلا قادرا على الحوار ، على الرغم من تناقضهم العقائدى معه ، ومتميزا عن الجماعات « الراديكالية » التى تعلن جاهلية المجتمع بما يمكنهم من أن يكونوا بمثابة أدوات للتهدئة واحتواء الحركة الاسلامية « الراديكالية » . (وهم فى ذات الوقت يحاولون مع الجماعات الصغيرة والكفاحية أو الجهادية بتعبير أدق — أن يطرحوا عليهم تراثا من الخبرة والامكانيات ، والدعم .

ولا بأس من طرح بعض العناصر لخطاب راديكالى جهادى ـ يستهدف اقامة جسور ثقة مع هذه الجماعات • ويلاحظ المراقب لنشاط الاخوان بروز مفردات فى اللغة السياسية قوامها أن ثمة « طلاقا بائنا » مع العنف وقبولا بمنطق الحوار »(٣٣) • مما تقدم يتضح أن ثمة تباين فى المواقف داخل الحركة الاسلامية بين تيار يتسم بالاعتدال (الاخوان المسلمين) ، يقر بشرعية النظام فى غير ما يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، ويطالب النظام والدولة بتطبيقها ، والسماح له بحق التمثيل القانونى على مسرح العمل السياسى المشروع • وبين تيار ثان يرفض النظام السياسى بأكمله ، بأحزابه ومؤسساته ، ولا يعترف بشرعية ، بل يحكم عليه بأنه « المجتمع الجاهلى » و « بالكفر البواح » و (بالخروج عن الملة) و (استبدال شرائع الله) • هذا التيار يمتد زمنيا من جماعة الفنية العسكرية ، وجماعة المسلمين ، والجهاد ، حتى جماعة الناجين من النار • وكما كفروا النظام فانهم قد كفروا أصحاب التيار الاول « لانهم أيدوا الحكم الكافر » لذا فهم خارج الاطر الرسمية والشرعية للنظام بطبيعة الحال •

هذه بايجاز السمات الاساسية للعلاقة المزدوجة بين الحركة الاسلامية فى مجموعها وبين النظام السياسى • وأيضا فيما بين التنظيمات والاجنحة الاسلامية وبعضها البعض • وتجدر الاشارة الى أن دراسة المكونات المختلفة للحركة الاسلامية بالتفصيل تعد خارج اهتمامات هذا البحث وسوف نراعى هذا المنهج عند دراستنا للقوى الراديكالية الاخرى •

الآن •• ماذا عن الطرف الآخر من القوى الراديكالية ؟

بعد حملات التشويه العنيفة التى قادها نظام الرئيس السادات ضد كل ما هو ناصرى ، أصبح التناقض طبيعيا بين النظام والجماعات التى رفعت شعار الناصرية وأعلنت تمثيلها لثورة ١٩٥٢ مما هدد برفع غطاء الشرعية عن نظام السادات باعتباره استمرار لنفس الثورة • فلو

افترضنا جدلا أن النظام سمع بقيام حزب ناصرى ، فيكون على الحزب الحاكم أن يتخلى عن ادعائه بكونه استمرارا لمبادىء الثورة وأن يعيد التفكير فى اطاره « الايديولوجى » بأن يختلف مع الاطروحات الناصرية• وقد يفرض وجود حزب ناصرى على بعض الاحزاب خاصة التجمع والعمل ، أن تعيد بلورة خطابها السياسى سعيا وراء الخصوصية والتبلور الايديولوجى والسياسى •

فى محاولة رسم خريطة للجماعات والقوى الناصرية • نلاحظ منذ البداية تشرذمها • التنظيمى والبرجماتى وأيضا ضعف البناء الفكرى والنظرى • فنجد الجيل الاول من « الحرس القديم » يتكون من مجموعة من البيروقراطية العسكرية أو الادارية والتكنوقراط • ثم الجيل الثانى وهو جيل منظمة الشباب وتنظيم طليعة الاشتراكيين ، تعمل العناصر النشطة من هذا الجيل على بناء وتأسيس الحزب الناصرى الذى يقوده فريد عبد الكريم • أما الجيل الثالث فهو جيل السبعينات الذى يتميز بالحيوية السياسية والقدرات الحركية ولكنه يفتقد الى الوضوح الفكرى والبناء النظرى ، الايديولوجى المتماسك •

شهدت العلاقة بين الناصريين والنظام السياسى تطورات عديدة اختلفت باختلاف الاجيال والقضايا المسارة فنجد أن معظم عناصر الحرس الناصرى القديم قد تمت محاكمتهم وعزلوا سياسيا بعد هزيمتهم فى الصراع على السلطة فى مايو ١٩٧١ • كما نلاحظ مشاركة عناصر من الجيل الثانى فى العمل السياسى داخل جهاز الدولة وانضمام بعضهم الى الاحزاب القائمة خاصة حزب التجمع ، وتعاون البعض الآخر مع السادات وأصبحوا جزء أساسى من نظامه • أما جيل السبعينات فمازال يعانى التردد بين القبول بالتعددية الحزبية القائمة والانخراط فى العملية السياسية ومحاولة بناء الحزب الناصرى ، وهذا يعنى تخليه عن « فكرة تحالف قوى الشعب العامل ـ محور العقيدة الناصرية » • وبين عدم القبول بالتعددية والبقاء خارج اطار الحزبى وبعيدا عن اطار الشرعية

القانونية • يلاحظ فى الآونة الاخيرة أن الاختيار الاول هو ما أجمعت عليه غالبية الجماعات والاجنحة الناصرية •

ظهر فى الآونة الاخيرة تنظيم ناصرى مسلح ، لجأ الى استخدام العنف السياسى فى مواجهة « الوجود الاسرائيلى والامريكى أعداء الشعب المصرى والامة العربية » • وترجع أهمية هذا التنظيم « ثورة مصر الناصرية » أى نوعية عضويته حيث ضم للمرة الاولى أفرادا من القوات المسلحة والمخابرات المصرية ، وقد أمد ظهور التنظيم الحركة الناصرية بالكثير من الحيوية وأيضا بقضية توحد بين فصائلها المختلفة •

أخيرا ، تعد الحركة الماركسية ثالث القوى السياسية الراديكالية المتواجدة على ساحة العمل السرى ، المعارضة للنظام والمطالبة بحقها « المشروع »فى الاعتراف القانونى بها • وتتميز الحركة منذ عرفت مصر الماركسية بالانقسام والتشرذم التنظيمى والصراع العقائدى ، هذا الانقسام يرجع فى الاساس الى الخلاف الفكرى فى الحركة بين تيار يطالب أن يكون هدف نضال الطبقة العاملة فى مصر هو انجاز الثورة الاشتراكية (الفصائل المتشددة) • وبين تيار ثان يرى أن نضال الطبقة العاملة فى مصر يجب أن يكون من أجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عبر تحالف وطنى واسع عبر جبهة وطنية ديمقراطية وهو (الخط المعتدل والمتهم فى نفس الوقت بالانحراف اليمينى) •

فى ايجاز نتعرف على معالم الخريطة الماركسية المصرية ، حيث نجد فى مركزها الحزب الشيوعى المصرى ، الذى يتجه بناؤه نحو الاكتمال وتمتلك قياداته خبرات نضالية كبيرة • بجانبه تظهر فصائل وحلقات ماركسية عديدة وصلت فى وقت ما الى اثنتى عشر فصيل ، من أهم تلك الفصائل حزب العمال الشيوعى المصرى ، التيار الثورى ، الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير ، الحزب الشيوعى المصرى — المؤتمر •

تميزت العلاقة بين فصائل الحركة الماركسية والنظام السياسى بالتناقض المبدئى والعداء خاصة فى فترة حكم الرئيس السادات ، فقد رفعت جميع الفصائل بدءا من الشيوعى المصرى ومرورا بالعمال الشيوعى وانتهاء بـ ٨ يناير شعارات اسقاط نظام ١٥ مايو واعتبرت أن مرحلة السادات بمثابة الردة عن مبادىء ثورة يوليو والناصرية ، عبر فيها النظام عن مصالح « البرجوازية الطفيلية العميلة » • كما رفع شعار اسقاط اتفاقية كامب ديفيد ورفض الصلح المنفرد مع اسرائيل وكافة الحلول الاستسلامية • وعلى الصعيد الداخلى أكدت الحركة الماركسية على ضرورة انهاء حالة الطوارىء والغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات ، بالاضافة الى حق تكوين الاحزاب السياسية وحق اصدار الصحف وضرورة اعادة بناء الاقتصاد الوطنى المستقل ، كما اعتبر التحالف الطبقى الحاكم فى مصر الآن هو مجرد امتداد لنفس التحالف الطبقى الذى قام فى مصر فى عهد السادات •

هكذا اذن تجمعت التناقضات وتوحدت لتشكل تناقض رئيسى وتمثل فى قطيعة غير مسبوقة بين السلطة الحاكمة وكل قوى المعارضة السياسية الفعالة • ومما ساعد على سرعة تفجر هذا التناقض فى سبتمبر — أكتوبر ١٩٨١ وضعية الاستنفار والاستقطاب الحاد التى سادت الساحة السياسية المصرية فى ذلك الوقت •

ميكانزيم الخروج من الازمة :

« لم يكن من الممكن لمبارك أن يواصل الخط الذى انتهى اليه السادات باستعداد كافة القوى الوطنية ، وباعتقال كافة أقطاب المعارضة على اختلاف توجهاتهم ، دون أن يعرض النظام ذاته لاخطار جسيمة • وكان لابد له أن يركز على تصوره الخطر الرئيسى ، وهو الجماعات الاسلامية التى أقدمت على اغتيال السادات »(٣٤) •

كان على الرئيس الجديد مواجهة أزمة نظام كل عناصرها قابلة

للتفجر فى أى لحظة • فاتخذ فى معالجته للازمة مجموعة من الاجراءات شكلت فيما بعد الملامح الاولية للنظام السياسى فى عهده وأضفت عليه (أى النظام) سمات بدت مخالفة عن تلك التى ميزت عهد السادات ، كما اتسمت السياسة التى اتبعها بالكثير من الحكمة والبعد عن الصخب • حيث بادر فور توليه السلطة بالافراج عن معظم الذين اعتقلهم السادات فى سبتمبر ١٩٨١ وخرجت زعامات المعارضة الرسمية من السجون مباشرة الى مقر رئاسة الجمهورية للقائه • وأعلنت الهدنة بين النظام والمعارضة الشرعية وحازت رضاء الجميع • ثم عادت صحف أحزاب المعارضة للصدور بانتظام ، دون تهديد بالمصادرة « بل تمتعت بحرية لم يسبق أن شهد تاريخ مصر المعاصر مثيلا لها »(٣٥) كما استأنف الحوار السياسى بين مؤسسة الرئاسة وأحزاب المعارضة ، بعيدا عن قيادات الحزب الوطنى « الحاكم » الذى بدا أن الرئيس مبارك غير منتم كلية اليه رغم وجوده على قمته • ضمن هذا التحرك السريع لمبارك اعادة الهدوء للاوضاع المتوترة ، وفك حالة الاستقطاب والاستنفرار السائدة فى المجتمع • وكان عليه أن يحدد معالم نظامه خلال فترة الانتقال حيث « لم يكن واضحا فى الاشهر الاولى من توليه السلطة الى أين يتجه نظامه تحديدا • فكان لابد من قدر من التغيير ، ولو لتجنب أن يتعرض لما تعرض له سلفه • ولكن لم يكن واضحا ماذا بالدقة يعنى التغيير الذى لم يكن هناك بد منه • فهل كان يعنى التغيير تشذيب خط السادات بمعنى اسقاط الجوانب من سياسته التى أفضت الى نتائج عكسية ، والى اغتياله فى نهاية المطاف ، دون المساس بجوهريات هذه السياسة ، بل بزيادة فرص النظام للتمسك بها ؟ أم كان يعنى التغيير معاداة أطراف تنتسب الى نظام السادات ، الامر الذى كان لابد أن يفضى الى اعادة ترتيب التحالفات السياسية ، وابتعاد مؤسسة الرئاسة عن المؤسسة الساداتية ، وهو أمر يحمل امكانيات تغيير يصل الى حد المساس بأسياسات النظام وليس فقط بأكثر جوانبه سلبية ، وذات المردود العكسى ؟ »(٣٦) •• اذن كان الخيار واضحا بين تكتيك يحافظ على جوهر النظام واستمراره وبين نظرة استراتيجية جديدة تنظر لكل عناصر

النظام وتغير من طبيعة العلاقات السائدة بداخله • من خلال تبنى شعار « الاستقرار والاستمرار » اتضح تفضيل مبارك للخيار الاول ، ومن هذا المنطلق بدأ على الفور — بعد التحكم والسيطرة على الاوضاع الامنية بعد أحداث أسيوط الدامية — تعامله مع جميع أطراف النظام السياسى • فتطور موقف مبارك من المعارضة السياسية من محاولة استهدفت تحييدها فى مواجهته مع أنصار الارهاب من منطق دينى متطرف الى محاولة لتوظيفها فى مواجهته مع غلاء الفئة الطفيلية رموز الفساد التى شكلت أركان المؤسسة الساداتية ، حدث هذا التطور دون أن يقدم مبارك تنازلات جوهرية كبيرة لصالح المعارضة أو لصالح القضايا التى فجرت الازمة •

وكان أن ركز مبارك جهده لدعم مركزه وعلى تعميق التمايز بين المعارضة السياسية والمعارضة الدينية وهو ما أجمعت عليه ضمنيا المعارضة الرسمية وشبه الشرعية باعتبار أن التهديد الحقيقى للنظام الذى يرتضيه الجميع يأتى من الجماعات الاسلامية الراديكالية وقد شارك الاخوان المسلمون والناصريون والماركسيون بحماس متفاوت النظام فى موقفه من تصفية التنظيمات الاسلامية المسلحة • وان لم يؤثر الموقف السابق للمعارضة سلبا على تصاعد أهمية الدور السياسى للاسلام فى حياة المجتمع والنظام • فلقد أصبح الاسلام السياسى أحد مكونات الخريطة السياسية المصرية وتأكدت مكانة القوى الاسلامية « المعتدلة » كطرف فى اللعبة السياسية وأن لم تحصل على اعتراف النظام بقانونية نشاطها • لكنه غض الطرف عن مشاركتهم (الاخوان) فى أول انتخابات برلمانية تجرى فى عهد مبارك — مايو ١٩٨٤ •

بعد أن حدد النظام القوى الواجب محاصرتها وتصفية نفوذها السياسى والاجتماعى ، ووفق الخطوط العامة التى وضعها وتحرك على ضوئها ، تمكن من سحب البساط من تحت أقدام المعارضة الرسمية التى لم تطرح تحديا رئيسيا لسياساته فيما يتعلق بالقضايا الخلافية الكبرى •

على صعيد السياسة الخارجية كانت خطوات النظـام تصب فى هذا الاتجاه مثـل : سحب السـفير المصرى من تل أبيب وتجميـد التطبيع والتخلى عن لهجة الود الحار تجاه اسرائيل • كما فتحت قنوات اتصال شبه رسمية بين مصر ومعظم الدول العربية « المحافظـة » • وتراجعت حدة العداء والحملة المضادة للاتحاد السوفيتى وبدأت اعادة بناء جسور التفاهم معه ، مع التذكير الدائم بالعلاقة « الخاصة » بالولايات المتحدة• وعادت مصر تنشط من جديد فى دائرة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامى• وكان استرداد سيناء رغم عدم اكتمال السيادة عليها بمثابة تدعيم قوى لمواقف وتوجهات النظام الخارجية •

فى النسق الداخلى ، كان للانطباع الاخـذ فى التراكم عن نزاهـة الحكم ونظافة يد الرئيس مبارك أثر ايجابى مباشر لدى الرأى العـام الذى استفزه تفشى مظاهر الفساد فى عهد سلفه • وقدمت بعض رمـوز الفساد الى المحاكمة وأدانت محكمة « القيم » عصمت السادات وعـدت الادانة بمثابة مؤشر هام على تصميم النظام الجـديد تصفية نفـوذ المؤسسة الساداتية • وليس التصدى الشامل لكل بؤر الفساد ، فقـد انتهت قضايا الفساد دون اجراءات حاسـمة كما أظهر مبارك اهتمـاما بالقضية الاقتصادية ، بدعوته لعقد « المؤتمر الاقتصادى » الذى ضـم صـفوة الاقتصاديين المصريين من كل الاتجاهات الذين شخصوا حالـة الاقتصاد المصرى الذى وصل الى حافـة الكارثة • لكننا لا نجـد أثر لتوصيات المؤتمر فى برامج الحكومة ، التنفيذية بل نلاحظ فوضى شاملة وتضاربا فى القرارات والسياسات الاقتصادية كنتيجة لعجز النظام على حسم توجهاته الاجتماعية ، وقد لاقت توصـيات المؤتمر نفس مصـير دعوة مبارك بتحويل الانفتاح الاقتصادى « الاستهلاكى » الى انفتاح انتاجى أكثر جملة منطقية لغيـاب نظرة استراتيجية شـاملة لاوضـاع ومشاكل المجتمع •

على الجانب الآخر اتسمت مواقف أحزاب المعارضة بالتشرذم وعدم الاتفاق على الحد الادنى الضرورى لتشكيل جبهة معارضة قوية تفرض على النظـام « تغييرا » حقيقيا للاوضـاع فلم يكن من الممكن تحاشى انهيار محاولة بناء « جبهـة » من أحزاب المعارضة قبيـل الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤ • حيث لم تطرح المعارضة قضية محورية مشـتركة توحد فيما بين أحزابها • وباستثناء حزب التجمـع كانت روابط بقيـة أحزاب المعارضة كل على حدة مع النظام ، أوثق من الرابطة التى تجمع بين أى حزبية منها • هذا يؤكد على صحة ما ذهبنا اليـه بأن التناقض الجوهر ليس بين السلطة الحاكمة من جانب والمعارضة الرسمية وشـبه الرسمية من جانب آخر • ولكن التناقض موجود وجوهرى فيمـا بين النظام السياسى بكل مكوناته وبين القوى الراديكالية الرافضة له والتى تسعى الى تحطيمه باستخدام العنف •

خاتمــــــــة :

تناقضات النظام واحتمالات التطور فى المستقبل

اذن بعد أن هدأت حالة التوتر وخفة حدة الاستقطاب بين السـلطة الحاكمة وبين فصائل وأحزاب المعارضة على اختـلاف منابعها باستثناء القوى الراديكالية بطبيعة الحال — وباصرار النظام الحاكم على مجموعة المواقف والممارسات التى شكلت فى مجموعها أزمتـه الهيكلية • انتقلت أزمة النظام من حالة المواجهة والصدام المفتوح بين الجميع الى وضعية الكمون ، حيث لم تعرف العوامل الموضوعية تغييرا حقيقيا ، فلم يتعـد مضمون « التغيير » مجرد تشذيب للاوضـاع القانونيـة والدستورية ولم تبدل الممارسات العملية من طبيعـة العلاقات السـائدة • فاقتصر التطور على العودة الى « نظام التعدد المظبوط بمقتضى مخطط فوقى وعلى حساب الديمقراطية •• وباحلال نظام شمولى مقنع محل الشمولية السافرة » ، هذا عن الجانب السياسى • وفى ظل استفحال التناقضات الاجتماعية كنتيجة طبيعية لسياسة الانفتاح الاقتصـادى تزايد السخط الشعبى وتعمقت الفوارق الطبقية • هكذا لم تشهد معظم التناقضـات

الجوهرية حلولا حقيقية تسمح بمعالجـــة جادة وتجاوز حقيقى لازمــة النظام الراهنة .

يرجع ذلك فى المقام الاول الى تخبط الصفوة الحاكمة فى بناء تحالفاتها نتيجة عجزها الواضح عن تحديد مصدر التهديد الرئيسى للنظـام .. وأفضل تعبير على صحة هذا الرأى ، هو انتقال السلطة السياسـية من اعتبار التيار الماركسى وبعض قوى اليسار الاخرى كالناصرية مصـدر التهديد الرئيسى للنظام السياسى ، الى اكتشافها أن مصـدر الخطـر الحقيقى يتركز فى انتشار وتنامى قوة الجماعات الاسلامية الراديكاليـة التى أقدمت دون خشية أو تردد على اغتيال رئيس الدولة ، فتهـديدها لوجود النظام ذاته مباشر ومعلن بصراحة لا تقبل الشك . يضاف الى عجز الصفوة ، عجز الدولة عن أداء دورها الاساسى ووظيفتها الاولى والمتمثلة فى ادارة العملية الاجتماعية من أجل أن يعيـد المجتمع انتاج نفسه ، هذا العجز يرجع فى اعتقادنا الى غياب استراتيجية « حضارية » يتم بداخلها حل التناقضات المصاحبة لعملية التطور المجتمعية . فالحاجة القصوى والحيوية لوجود مشروع قومى تنبع — فى اعتقادنا — من كونه بمثابة المدخل الطبيعى لتعبئة امكانات النظام ، حتى يتمكن من تجاوز أزمته الراهنة ، وأن يبنى خططه التنموية على أرض صلبة من الرضـا والقبول العام بشرط أن يلبى هذا المشروع احتياجات وطموحات القاعدة الشعبية العريضة المحرومة والمحبطة منذ هزيمة المشروع الناصرى

ان استشراف آفاق تطور النظام السياسى المصرى لا يجب أن يكون مجرد سيناريوهات افتراضية لا تأخذ من وتتعامل مع الواقع ، أو تكون محض مواعظ طوباوية يلقيها الباحث ويذهب الى حال سبيله . أعتقد أن التعرف على اتجاهات التطورات المحتملة ينطلق فى الاساس من توازنات القوة السائدة فى المجتمع وهى تشكل (التوازنات) الشروط الموضوعية لمستقبل النظام . وفق هذا المنطق تجدر الاشارة مرة أخرى الى الاهمية القصوى للنظرة الشاملة للنسق العام ، حيث لا يمكننا الاقتصار على

متغيرات العملية السياسـية واغفال الابعاد الاقتصـادية والاجتماعيـة وأيضا الثقافية .

نلخص من تحليلنا السابق لتناقضات النظام السياسى المصرى وأزمته المحورية (الحكم — المعارضة) ، وحتى لا نقع فى محظور الافتراضيـة أو الوعظ ، نعـرض بايجاز شـديد لأهم الشروط الموضـوعية الواجب توافرها للنظام حتى يتغلب على عوامل الضعف وينمى قدراته وصـولا الى استقرار حقيقى تدعمه وتحافظ عليه قوى وأحزاب المعارضة قبـل الحزب الحاكم صاحب المصلحة الاولى فى استمرار النظام .

على صعيد السلطة الحاكمة ، فان ضمانات استقرار النظام والتجربة التعددية الراهنة تستدعى قبل كل شىء استحداث تغييرات دسـتورية عديدة تهدف لتخفيف قبضة جهاز الدولة على المجتمع السياسى ، واتاحة فرصة أكثر تكافؤا للتنافس السلمى بين القوى السياسية الفعلية والتى يجدر الاعتراف بها جميعا من الناحية القانونية ، حتى لا تترك خـارج اطار الشرعية قوى سياسية تضطر الى فرض وجودها بالعنف وتتعامل مع النظام والمجتمع بالارهاب ، وحتى تعكس خريطة الشرعية السياسية فى مصر بصدق بنيان القوى الاجتماعية والقوى السياسية الموجودة فى الواقـع .

ثم يجب توضيح الحدود وفض التداخل بين حزب الاغلبية والحكومة وبين جهاز الدولة المسيطر على مجمل الحياة السياسية ، حتى لا يظـل الحزب الحاكم مجرد امتداد للسلطة التنفيذية ، وليس تعبيرا عن قوى اجتماعية . فالوضع القائم يصادر فعلا كل امكانية لتطور النظام الحزبى التعددى . وهنا تجدر الاشارة الى أن التعددية التى لا تتضمن امكانية تداول موقع السلطة فيما بين أحزابها ما هى الا « اوتوقراطية متعددة الاحزاب »[٣٨] أو « نظام شمولى مقنع » ، لـذا أحجم الكثيرون عن الانضمام للاحزاب القائمة أو مجـرد المشـاركة فى الحياة السـياسية لقناعتهم بعدم جدية التعددية الحزبيـة وأن الصراع محسـوم مسبقا

لصالح الحزب الحاكم • لتدارك هذه السلبيات لابد أن تتخلى الصفوة الحاكمة عن أنانيتها واستئثارها بأهم وسائل التغيير فى المجتمع دون بقية القوى السياسية كما يجب أن تنفتح على متغيرات المجتمع وأن تقوم بالتفاعل الحى مع قضاياه • وتبدأ وسائل تحقيق هذه « النقلة النوعية » ارساء قواعد ومعايير للممارسة الديمقراطية ، تنقى فيها القوانين المسيرة للعملية السياسية من النواقص والمعوقات (قانون الطوارىء ، قانون المدعى الاشتراكى ، قانون العيب ، قانون الاحزاب ، قانون الانتخاب بالقائمة النسبية المشروطة) وهى قوانين استثنائية فى حجمها •

بالاضافة الى ما سبق تظهر الحاجة الملحة الى بناء اقتصاد مستقل يعتمد على قاعدة انتاجية قوية ونظام لتوزيع الموارد يتصف بالعدالة أخيرا يجب أن تتحول التجربة التعددية بمجملها الى تجربة شعبية ذات قاعدة جماهيرية واسعة • فغنى عن الذكر أن هناك هوة كبيرة بين المسموح بقوله فى الصحافة الحزبية والمسموح بعمله فى مجال النشاط الجماهيرى للاحزاب ، وأن التجربة الراهنة تكاد أن تكون شأنا من شئون الصفوة السياسية أكثر منها من شئون الاغلبية الشعبية »[٣٩] • فهى اذن تجربة محدودة فى الليبرالية ، ولابد لاستمرارها وتطورها ومواجهة احتمالات النكوص عنها — وهى كثيرة — أو انهيارها فى المستقبل ، أن تتجدد الديمقراطية السياسية بشكل أوسع بين صفوف المواطنين •

أما قوى وأحزاب المعارضة فهى الاخرى تتحمل نصيبا هاما من مسئولية الوصول الى الازمة الراهنة • وهى مطالبة الآن باعادة النظر فى الكثير من ممارساتها السياسية وتصحيح مسار العلاقات فيما بينها وأيضا مع الحزب الحاكم •

حيث نلاحظ تناقض قدرات أحزاب المعارضة الرسمية على القيام بوظائفها الاساسية وهذا يرجع الى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية • يمكن ايجاز العوامل الذاتية فى تفشى مظاهر الشللية وسيادة العلاقات الشخصية والعائلية ، ومحورية دور الزعامة فى حياة الحزب « شخصية السلطة » • أيضا عدم الاحتكام الى القواعد الديمقراطية فى الادارة الداخلية واختيار القيادات وتوزيع المسئوليات • اتسام برامجها بالكثير من العمومية والتضخيم البعيد عن الامكانات الفعلية للحزب بل وللنظام الحزبى بمجمله • ومن أهم مظاهر أزمة الاحزاب فى مصر ضعف الاقبال الجماهيرى على نشاطها ومحدودية العضوية فيها • وهذا يؤدى فى المحلصة النهائية الى عدم قدرة الاحزاب على التطور « كمؤسسات » سياسية وتراجع قدرتها على تكوين الكوادر السياسية واخفاقها فى التمثيل الحقيقى للمصالح الاجتماعية والسياسية التى قامت للتعبير عنها •

ترجع العوامل الموضوعية فى المقام الاول الى كون النظام الحزبى لا يمثل الحلبة الرئيسية للصراع السياسى السلمى فى المجتمع • فلم تسمح المعادلة السياسية حتى الآن بتبادل المواقع بين حزب الاغلبية وأحزاب المعارضة • كما أن « فعالية الدور الرقابى لاحزاب المعارضة فى مصر سواء تم من خلال مجلس الشعب • أو خارجه انما تظل محلا للتساؤل وهى ترتبط لطبيعة وممارسات النظام السياسى ككل وليس فقط الاحزاب أو النظام الحزبى »[٤٠] • وتشترك كل أحزاب المعارضة فى مسئولية استمرار حالة « السيولة الاجتماعية » وعدم تبلور واستيعاب القوى الاجتماعية وخاصة « الاغلبية الصامتة » بين صفوفها • حيث يسعى كل حزب من أحزاب المعارضة الى تقديم نفسه فى صيغة « جبهوية » مستقلة عن الارتباط أو الخضوع لقوة اجتماعية أو سياسية واحدة • فمثلا « الوفد » هو المعبر عن الامة بكافة عناصرها وطبقاتها واتجاهاتها ، وزعيم الوفد هو دائما زعيم الامة ! • كما أن التجمع يحمل التناقض بين الصيغة التجمعية وبين القوى المتحالفة بداخله علاوة على الصراع المكتوم بينها • نفس الحكم يمكن سحبه على حزبى العمل والاصرار ، حيث يسعى كل منهما الى التحالف مع القوى الاسلامية لاضفاء أبعاد أو مجرد مسحة دينية على توجهاتها العلمانية فى الاصل •

اذن لم تفضى مجمل الممارسات الحزبية الى دعم الاحزاب باعتبارها

مؤسسات سياسية تتمتع باستقلال فكرى وأيديولوجى يرتفع فوق التحالفات المرحلية • مما أدى الى تداخل عقائدى وعدم وضوح فى الرؤية لدى أنصارها ، بل وانشقاقات بين صفوفها (الوفد ثم العمل) • وأدى بالبعض الآخر الى تبنى نظرة توفيقية للحفاظ على كيانه (التجمع) • أو التهديد بفقدان « الهوية » المستقلة والذوبان فى تيارات سياسية أخرى ، بحكم الضعف التنظيمى وضعف القاعدة الجماهيرية لتلك الاحزاب (العمل — الاحرار) • أما حزب « الامة » فقد فشلت محاولته بالانطواء تحت عباءة الاخوان المسلمين اللذين رفضوا تسلم مفاتيح الحزب عندما عرضها عليهم رئيسه !!

فى آخر الامر تجدر الاشارة الى بعض السمات العامة التى عرقلت نمو وتطور أحزاب المعارضة • حيث نلاحظ أن نمط العلاقات بينها تميز بعدائية شديدة • كما غلب على حركتها التشرذم وعدم التنسيق (مع بعض الحالات الاستثنائية) • وعدم الاتفاق حول قضايا أساسية • والسعى الى مهادنة النظام وتحاشى المواجهة أو الصدام معه ، مما أفقد دورها « المعارض » الكثير من مصداقية لدى الرأى العام • ونلاحظ أيضا تدنى لغة الحوار وهبوط مستوى الخطاب السياسى الصادر عنها ، حيث اتسم بالبعد عن الموضوعية (فى كثير من الاحيان) فى تناول القضايا الخلافية ، فقد كان تركيزها على نقد شخصيات النظام ، ولم ينصب على السياسات والمواقف •

أما القوى والتيارات الراديكالية ، فبعد فشل كل المحاولات الهادفة الى تدجينها ، لم يبق أمامها سوى اختياران لا ثالث لهما • الاول أن تجبر النظام على الاعتراف بوجودها وحقها الشرعى فى النشاط « سياسيا » ، على أن يقابله اعتراف من جانبها والتزام بالقواعد العامة التى يضعها النظام السياسى لضبط حركته — وهذا غير ممكن أو متوقع فى القريب العاجل الاختيار الثانى هو تصديها للنظام ومواجهة مطاردة الاجهزة الامنية ، بتصعيد حدة عنفها وصدامها المسلح معه ، كمحاولة

أخيرة لفرض بقائها والحفاظ على تميزها واستقلالها العقائدى والتنظيمى الذى لا شك فيه •

هكذا يبقى تناقض النظام الجوهرى ، كما هو وان تراجع عن مقدمة المسرح السياسى مؤقتا فمن المؤكد أن عناصره مازالت تتفاعل وبشدة فى قلب النظام السياسى والمجتمع المصرى •

هوامش الدراســـة

(١) **محمد حسنين هيكل** – خريف الغضب ، قصة بداية ونهـــاية عصر أنور السادات شركة المطبوعات للتوزيع والنشر • بيروت ١٩٨٣ الطبعـــة الخامسة • (ص ٣٩٣) •

(٢) **عادل حســـين** – الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ – ١٩٧٩ دار الكلمـــة ودار الوحدة • بـــيروت ١٩٨١ ، الطبعـــة الاولى (٤٢٧) •

(٣) **رضا هـــلال** – صناعة التبعية المستقبل العربى ، القاهـــرة ١٩٨٧ ، الطبعة الاولى (ص ٦٢) •

(٤) **سعد الدين ابراهيم** – النظام الاجتماعى العربى الجديد دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية مركز دراســـات الوحدة العربيـــة • بيروت ١٩٨٢ ، الطبعة الاولى (ص ٢٦٦) •

(٥) المرجع السابق (ص ٢٦٨) •

(٦) **غسان سلامة** – نحو عقد اجتماعى عربى جديد •
بحث في الشرعية الدستورية •
مركز دراسات الوحـدة العربيـــة • بيروت ١٩٨٧ ، الطبعـــة الاولى (ص ٥٢) •

(٧) **هيكل** – م• س• ذ• (ص ٤١٤)

(٨) **هيكل** – م• س• ذ• (ص ٤٢٠)

(٩) **سامية سعيد امام** – من يملك مصر ؟!
دراسة تحليلية للاصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى في المجتمع المصرى ١٩٧٤ – ١٩٨٠ •
دار المستقبل العربى • القاهرة ١٩٨٦ ، الطبعة الاولى (ص ١٠٥) •

(١٠) المرجع السابق – (ص ١٢١) •

(١١) **هيكل** – م• س• ذ• (ص ٣٩٩) •

(١٢) **أحمد بها الدين** – شرعية السلطة في العالم العربى دار الشروق • القاهرة ١٩٨٤ (٨٤ ، ٨٥) •

(١٣) **عادل حسين** – م• س• ذ• (ص ٦٣١) •

(١٤) **عادل حسين** – م• س• ذ• (ص ٦٤٢) •

(١٥) **جلال أحمد أمين** – محنة الاقتصاد والثقافة في مصر
المركز العربى للبحث والنشر • القاهرة ١٩٨٢ (ص ٦ ، ٧) •

(١٦) **اسامة طلعت** – الناصرية والازمة •
مصرية للنشر والتوزيع • القاهرة ١٩٨٧ (ص ٥٨) •

(١٧) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ •
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهـــرام القاهرة ١٩٨٦ (ص ٣٣٠ – ٣٣١)

(١٨) المرجع السابق – (ص ٣٣١)

(١٩) **على الدين هـــلال** ، محرر – التطـــور الديمقراطية في مصر – قضـــايا ومناقشات • مكتبة نهضة الشرق • القاهرة ١٩٨٦ (ص ١٣٣) •

(٢٠) **سمير أمين** – في أزمة الديمقراطية في الوطن العربى
بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربيـــة مركز دراسات الوحدة العربية • بيروت ١٩٨٤ (ص ٣٢٠) •

(٢١) (٢٢) عبد الباسط عبد المعطى – الدولة وتحولاتها ومستقبلها في مصر •
القاهرة ندوة السياسة الدولية • العدد ٩٠ ، أكتوبر ١٩٨٧ (ص ١٤٦)

(٢٣) التقرير الاستراتيجى – م• س• ذ• (ص ٣٣٧) •

(٢٤) **على الدين هلال** – م• س• ذ• (ص ١٣٦)

(٢٥) **بهى الدين حسن** – أبعاد اللعبة الانتخابية
دار العالم الجديد • القاهرة ١٩٨٤ (ص ٢٦) •

(*) في نفس المعنى التحليلى انظر : عادل حسين ، جلال أمين ، رضا هلال

(٢٦) قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، الصادر في ٢ يونيو عام ١٩٧٨

(٢٧) بيان حل حزب الوفد الجديد لنفسه ، صادر مساء ٢ يونيو ١٩٧٨ ٠

(٢٨) **هيكل** ـ م٠ س٠ ذ٠ (ص ٤٢٧) ٠

(٢٩) **هيكل** ـ م٠ س٠ ذ٠ (ص ٤٣٢)

(٣٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ ٠
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام القاهرة ١٩٨٧ (ص ٣٩٢) ٠

(٣١) المرجع السابق ـ (ص ٣٩١) ٠

(٣٢) المرجع السابق ـ (ص ٤٠١) ٠

(٣٣) المرجع السابق ـ (ص ٣٩١) ٠

(٣٤) المرجع السابق ـ (ص ٣٩٤) ٠

(٣٥) **محمد سيد أحمد** ـ مستقبل النظام الحزبى في مصر ٠
دار المستقبل العربى ٠ القاهرة ١٩٨٤ (ص ٢٢) ٠

(٣٦) ، (٣٧) المرجع السابق ـ (ص ٢٣) ٠

(٣٨) المرجع السابق ـ (ص ٢٥) ٠

(٣٩) التعبير لمحرر التقرير الاستراتيجى ١٩٨٥ ـ م٠س٠ذ٠ (ص ٣٣٧) ٠

(٤٠) التعبير للاستاذ محمد سيد أحمد ـ م٠س٠ذ٠ (ص ٢٥) ٠

(٤١) ، (٤٢) التقرير الاستراتيجى ١٩٨٥ ـ م٠س٠ذ٠ (٣٣٨)

* * *

ترجى يا دولة

أو

القوة والأمل

عرض حول انحسار دور الدولة فى تونس

ميشيل كامو*

« تمثل اليوتوبيا احتمالا يمكن تحقيقه ، فاذا لم يصبح هذا الاحتمال حقيقة واقعة فان ذلك يعنى أن الظروف المحيطة به تعوق تحقيقه مؤقتا والا لكان شيئا مستحيلا ، فاذا ما تم تطوير هذا المجال أمكن تحقيق اليوتوبيا ٠

ويخضع هذا التغيير لنفس العملية التى يقوم بها الباحث عند ملاحظته لأى تغيير يطرأ على أحد عناصر ظاهرة مركبة ويقوم بمعرفة النتائج ، فاليوتوبيا هى مجرد تجربة تلحظ من خلالها أى تغيير محتمل يطرأ على أحد العناصر والنتائج الناجمة عن هذا التعديل ، هذه الظاهرة المركبة التى نسميها الحياة » ٠

روبرت موسيل ٠ الانسان بلا فضائل ٠ بالفرنسية ٠ الطبعة الثانية باريس ٠ دا سوى ٠ ١٩٧٥ ٠

ان الهتاف بكلمة « الترجى أو الامل » يوم الاحد من كل أسبوع فى تونس لا يعكس نوعا من التطلع الشعبى وانما هو مجرد هتاف لنادى « الترجى الرياضى التونسى » الذى يعكس مع غيره من أندية سوس وصفاقس العلاقات الاجتماعية فى اطار نوع من التجزئة التى تجمع من القديم والحديث ٠

(*) مدير الابحاث بالمركز الوطنى للابحاث العلمية ٠

حيث يخلق تنافسا بين مختلف الاحياء ويقوم بالجمع بين مختلف الاشكال المعاصرة للاقليمية وسمات التميزات الاقليمية •

ان الانتساب الى نادى الترجى التونسى يعنى الانصهار مع فريق ارتبط تاريخيا بمنطقة باب سويقة التى تتسم بتميزها داخل المجتمع التونسى ، من الجدير بالملاحظة أن مؤيدى فريق الترجى لا ينتمى معظمهم الى باب سويقة التى لم تعد تحظى بنفس المكانة بين المناطق الحضرية ، يمثل نادى الترجى رمزا للمعارضة الشعبية لمختلف أنواع البرجوازية الادارية التى تنتمى فى معظمها الى المنطقة الساحلية أو برجوازية رجال الاعمال الذين ينتمون الى منطقة صفاقس (التى يشملها النادى الافريقى الذى شمل نادى النجمة الساحلى ونادى صفاقس وانتمى الى حى باب جديد) •

تمثل الدولة طرفا فى حوار مسرحى يهدف الى ابراز تفوق بعض الجماعات المتميزة على غيرها ، يعنى ذلك أن المجموعة التى تهتف داخل الاستاد تعكس نوعا من الثقافة السياسية التى تحمل آثار العديد من القرون والتى قام ابن خلدون بدراستها •

ان المطالبة بتفوق نادى الترجى يعكس المفهوم الشعبى السائد عن الدولة التى يستند تفوقها الى القوة التى تفتقر الى أى أساس تبريرى سوى سيادة قانون الاقوى •

يعكس شعار « ترجى يا دولة » نوعا من الادراك للعلاقة السياسية كما يلخص اليوتوبيا الرسمية التى ترى ضرورة قيام الدولة القومية بتغييرات جذرية تضمن تحقيق الرفاهية أو كما أسماها بورقيبة فرحة الحياة •

تواجه تونس مثل معظم دول العالم الثالث بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة (مثل المغرب ومصر) أزمة اقتصادية أدت الى

تضاؤل قدرتها التوزيعية ، ويرجع سبب هذه الازمة الى انخفاض سعر النفط والفوسفات وتدهور سعر الدولار وعوائد التونسيين العاملين بالخارج • حيث أتاح هذا الدخل وخاصة خلال السبعينات امكانية التوفيق بين الضرورات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية مما أسهم فى الحفاظ على التماسك الاجتماعى ، وبرغم اتجاه الدولة الى التخفيف من حدة القيود التى تعوق رأس المال الاجنبى الا أنها لم تتخل عن اختصاصها فيما يتعلق بتوزيع الموارد • أما فى الوقت الحالى فقد أعلنت الدولة برنامجا يعكس نوعا من الانحسار طبقا لرغبة صندوق النقد الدولى وان خشيت احتمال مقاومة مختلف الفئات الاجتماعية لهذا البرنامج (مثلما حدث فى مصر يناير ١٩٧٧ و ١٩٨٤ وفى المغرب يونيو ١٩٨١ ويناير ١٩٨٤ والسودان فى مارس وأبريل ١٩٨٥ ثم أكتوبر ١٩٨٧) وقد تعرضت تونس بالفعل لمثل هذه الاضطرابات التى سميت باضطرابات « صندوق النقد الدولى »(٢) • هكذا بعد حرمان الدولة الجديدة من الركائز المادية ليوتوبيا الرفاهية لا تجد أمامها من ثم الا اللجوء الى القوة(٣) •

الدولة كامل أو كيوتوبيا للرفاهية

يحتوى الحوار السياسى المعاصر على العديد من الصيغ التى تبعث على الامل وتختزله فى اطار ابعاد نظام للاحتياجات تضعه الدولة مثل (سعادة العيش) عالم أفضل ، مستقبل مشرق ، تغيير نمط الحياة ••• الخ) • فاذا ما تطرقنا الى تعريف منظمة الصحة العالمية للقدر من الصحة الذى يجب أن يسعى الشخص للحصول عليه سنجد أنه يقوم على أنه ضرورة التوصل الى تحقيق وضع متكامل جسمانيا ونفسيا واجتماعيا مع غياب أنواع المرض والعجز • ويعادل هذا التعريف التأكيد على قدرة الدولة على تحسين مستوى المعيشة الذى ترتبط باليوتوبيا بالمعنى الذى وصفه أوبرت موريل : « امكانية منفصلة عن الواقع » مما يمنعها أن تصير حقيقة •

ان دولة الرفاهية التى تضمن مستوى مرتفع من الحماية الاجتماعية يمكن أن تتلاعب بمفهوم اليوتوبيا فى أكثر من مجال •

حيث يتسم ارضاء الحاجات الفردية بالمثالية فى حد ذاته نتيجة لخضوعه لتدخل الدولة • ان ارضاء الحاجات يشترك مع عملية الانتاج الموسعة للاحتياج ليس فقط لأن أسلوب الارضاء ينتج الاحتياج(٤) ولكن لأن ديناميكية الانتاج والارضاء تمثل كلا واحدا مع ديناميكية التمايز الاجتماعى ، فالاحتياج الذى يتم الاحساس به ينتج عن « التحقق من وجود فوارق والرغبة فى تقليلها »(٥) •

وتعكس هذه اليوتوبيا الوضع الاقتصادى الذى يتم التحكم فيه من خلال التدخل الحكومى وهو ما ترفضه من ناحية أخرى • يستوجب مبدأ التمايز والتنظيم الذاتى فى الاقتصاد اعتبار الفرد فئة مركزية الا أن هذه التجزئة للجسد الاجتماعى لا يمكن أن تنفصل عن الترشيد الرسمى من جانب الدولة التى تقوم بتحرير الفرد من الجماعات الاولية التى تقوم بتدعيمها كأداة لتحقيق التكامل الاجتماعى(٦) •

وهكذا تتعرض دولة الرفاهية الى مفارقة وحركة مزدوجة أوضحها كارل بولانى تتلخص فى المفارقات الناتجة عن السياسة الاقتصادية الليبرالية التى وضعتها الدولة مع بعض القيود «التى بدأت تلقائيا» ، الى جانب ديناميكية السوق ، الذى يعكس آثاره المدمرة على الانتاج والمجتمع بصفة عامة وفرض ضرورة توفير نوع من الحماية الاجتماعية التى تسعى من جانبها الى تقليص هذه الآثار خاصة فيما يتعلق بالعمل والارض والعمالة(٧) •

الى جانب الآثار الناتجة عن امتداد السوق وعلاقات السيطرة التى تفرضها فان المفارقات والحركات التى تواجه دولة الرفاهية فى التكوينات

الرأسمالية المتقدمة تمثل أيضا الاشكالية الاساسية « للدول الجديدة » التى حصلت على استقلالها • حيث تسعى هذه الدول الى الدفاع عن نفسها وتحقيق الحماية الاجتماعية ضد الآثار المدمرة الناتجة عن الاندماج فى السوق العالمى الا أنها تميل الى تعميق الانهيار الاجتماعى والتجزئة حتى تفرض نفسها كأساس لتحقيق الهوية والولاء •

وتعكس توجهات هذه الدول وسياساتها التخطيطية حركة مضادة بحجة تحقيق تكامل السوق الداخلى (مفهوم للتنمية المركزية الذاتية التى تشبه مثيلتها فى السوق المنظم ذاتيا) •

هكذا تتنازع هذه الدول العديد من الضرورات من بينها ضرورة تحقيق التناسق داخلها الى جانب ضرورة تحقيق نظام سياسى واقتصادى متناسق يفرض نوعا من التداخل والتأثير المتبادل بين وظائفه الخاصة بتحقيق التكامل الاجمتاعى وتلك الخاصة بتنظيم التدفقات الاقتصادية •

يوضح مفهوم « المجتمعات الانتقالية » مظاهر وسمات دولة الرفاهية ، وقد عرف أرنست جلنر هذه المجتمعات بأنها « تلك التى تستند فيها الشرعية الى الوعد بتحقيق انجاز مستقبلى (التخلص من سمات المجتمعات المتخلفة بما فيها الفقر) مما يستوجب احداث تغيير جذرى يستند فى تحقيقه الى الوسائل المتاحة وليس الى خوارق الطبيعة(٨) ، أو بمعنى آخر المجتمعات المعبأة التى يميل الحاكمون فيها الى الاعتماد على موارد يوتوبيا مجتمع الرفاهية •

الا أن الصعوبة الاساسية لتحقيق هذه اليوتوبيا ترجع الى عدم التحكم فى مجموع عناصر الواقع المعقد الذى تسعى الى تغيير • ان الحركة الارادية على العناصر التى تم عزلها والتحكم فيها سوف تفتح المجال لتغييرات فعالة ولكن على حساب مجموعة من ردود الفعل التى تؤثر على المجموع وتؤدى الى تقليص هامش السيطرة وتلجأ المجتمعات الانتقالية الى الاستفادة من مصادر اليوتوبيا الرسمية

الا أنها عادة ما تواجه نوعا من التشوهات بين ديناميكيــة الاحتياجات والتكامل الاجتماعى وضرورات التنظيم • كما تواجه هذه الانتقاليــة اللانهائية قيودا اقتصادية تعوق الانجاز المزمع تحقيقه الى جانب الدفاع الذاتى للمجتمع (الذى تقوم من جانبه بمقاومة الاشكال الاجتماعيــة والثقافية) مما يمثل تهديدا لمفهوم الانجاز وقدرته على اضفاء الشرعية •

أما بالنسبة للدول العربية فقــد تم ادراج كل من مصر وســوريا والعراق والجزائر بين المجتمعات الانتقالية منذ بداية الستينات ، وكان هناك اتجاه سائد بوجود نوع من المعــادلة بين المجتمعات الانتقاليــة والانتقال الى الاشتراكية أما تونس التى ارتبطت بالقوى العربية فلم تنتم الى الدول التى انتهجت « السبيل الغير رأســمالى » فى التنميــة كما لم تتبنى النموذج الماركسى الذى أعتبر حجر الاساس للاشتراكية العربية أو الاسلامية التى لم تتأثر بها دول المغرب العربى الا أن التيار الاصلاحى التونسى عكس شكلا خاصا للمجتمعات الانتقالية فى الاطار التاريخى والثقافى الفريد للعالم العربى •

استطاعت تونس عبر تاريخها الطــويل والذى لم تكن فيه ســوى سلطنة عربية أن تستوعب وتطوع حكامها(٩) فى ظل سيطرة الدولة التى افتقرت الى التبرير الاخلاقى لدورها الاكراهى • وقد حافظ الاســلام على التحالف بين منطقتى الساحل Sahel Punique (منطقة السـهل Steppe Unmide) برغم تفوق المجتمع الحضرى الذى انفرد مثقفوه بالسلطة واستطاع اخضاع القبائل طالمـا التزم الحاكم باحترام الاسلام والدفاع عنه • وقــد استطاعت التقاليد الرســمية التونسية فى اطار القيود التى فرضــتها الحدود الثقافيــة الثانوية(١٠) الجمع بين سمات اتجاه ثقافى يتمثل فى التقنيل من شأن الدولة فى نظـر الوحدات الاخرى (المدن ـ القرى ـ القبائل) من خلال لجوئهــا الى القوة فى حين يمثل الاسلام بالنسبة لهـذه المجموعات المتميـزة الاطار المرجعى الرئيسى(١١) •

وقد واجهت الدولة الجديدة مشكلة تحقيق الرفاهية للجميع أما أى بديل آخر فيعنى التعرض لمخاطر الجمود • ولذلك مثلت ارهاصــات « الانجازات المستقبلية » تهديدا للدولة خاصــة فى مجــال التغييرات الاضافية التى كان يجب لممارسة القوة (القدرات الانتاجية والتوزيعية) أن تقوم بمعالجتها خاصة مع انتقاص الشرعية •

وبرغم اهتمام كافة دول المنطقة بتحقيق دولة الرفاهية الا أن أهميتها الاستراتيجية اختلفت طبقا لمشكلة الشرعية •

هكذا استطاع المغرب من خلال الاستناد الى موارده الرمزية والى الشرعية الدينية داخل مجتمع مجزأ(١٢) وليس فقط الى الشرعية الناتجة عن تحقيق انجازات مستقبلية الاستغناء جزئيا عن الاعتماد على الوعد بانجاز فى المستقبل لتأسيس شرعية النظام الملكى • أما بالنسبة لتونس فعلى عكس مصر فى النظام الناصرى التى نادت بتحقيق يوتوبيا الرفاهية والوحدة العربية (التى تعــددت الآراء بخصوص صــلتها بالوحــدة الاسلامية) فقــد رفضت الدولة التونسية الجــديدة العروبة والتزمت بانتهاج طريق اصلاحى يسعى لبناء مجتمع جديد ، أما مشاكل المستقبل فقد ظهر تناسبها تدريجيــا مع مدى طمــوح مشروعه وعكست الرموز السياسية للنظام الى جانب توجهات قيادته ومبادراته السبيل التحديثى الذى اهتم ببناء « الانسان الجديد » الذى يتخلص من خضــوعه الى الجماعات الاولية ويندمج داخل المجتمع الجديد كمواطن يتساوى مــع الآخرين فى الحقوق والواجبات الى جانب انفتاحه على عقلانية العلوم متحررا من « العقليات البالية » •

لم تستطع هذه المبادرة « للاصلاح الفكرى والمعنوى » أن تشق طريقها بسرعة نتيجة استمرار السلوكيات السائدة الى جانب ندرة المصادر • وارتبط تحرر الفرد بالنمو الاقتصــادى حيث انتشر التعليم مع نمــو التصنيع • وقد جلب كل من الاثنين ما يسمى « ساعدة العيش » ، بمعنى آخر أدت ضرورات كل من التكامل الاجتماعى ، وتراكم رأس المـال

فى اطار العملية التحديثية الى أشكال للفردية والتضامن تتسق مع مفهوم الدولة الحديثة •

اقتصرت هذه الاشكالية على النخبة الحاكمة التى لجأت الى فرض وصايتها على المجتمع ، واستمرت علاقة النظام الجديد بالمحكومين على أنهم مجرد أداة فى مجموعة متميزة أن تكتسب التبرير الاخلاقى لوجودها واقتصرت أهميتها على امتلاكها للسلطة الاكراهية وبالتالى حفاظها على النظام ، ولذلك انصب مجال اهتمام المحكومين على توزيع المصادر المادية التى تضمن مستوى معيشة مرتفع • ولذلك لجأت الدولة الى النظام الاشتراكى للحصول على المساندة الشعبية التى يمكن أن تعوض الافتقار الى الشرعية اللازمة وبرغم ذلك اتسمت العلاقة بين الطبقة الحاكمة والمحكومة بالضعف •

رأى النظام السياسى ضرورة التخلص من جمود أساليب الحياة فى تونس الذى يؤدى الى خلق مطالب متنافسة وان تلاءمت مع قدرات واحتياجات نظام الانتاج ، وأكد ضرورة تغيير أساليب الحياة فى اطار تعديل النسيج الاجتماعى والاقتصادى •

واستند فى تحقيق ذلك الى ٣ أنواع من المتغيرات : —

١ — تقل القيود التى تتحكم فى تغيير الهيكل الاقتصادى فى حالة مضاعفة التدخل الحكومى فى القطاع الاقتصادى مع الاخذ فى الاعتبار قدرات واحتياجات نظام الانتاج •

٢ — اتجاه التدخل الحكومى فى اطار هذه القيود •

٣ — درجة تلاؤم الآثار الناتجة عن التدخل الحكومى على الهيكل الاجتماعى والنظام الثقافى مع التغييرات الانتاجية والتوزيعية والرمزية •

يؤدى تحول يوتوبيا الرفاهية الى مجرد نوع من الخضوع والتأييد للدولة الى اثارة مشكلة أساسية تتعلق بعدم وضوح « الانجاز المستقبلى » الذى يقود بدوره فى المدى القصير الى تعبئة اجتماعية مرغوب فيها لما يمكن أن تحققه من مزايا مادية وان اتسمت بعدم الشرعية لما يمكن أن ينتج عنها من تغييرات تثير المخاوف • ويؤدى انقسام الافراد الى زيادة أعباء الدولة الخاصة بمطالب قيم الاستخدامات كما يؤدى فى نفس الوقت الى تدعيم وظيفة الاسلام كقيمة مركزية داخل المجتمع ، تعدى الاسلام نطاق السلوكيات وانعكس على المجال الرمزى والسياسى •

عكست الرموز الاسلامية الاحباط والاحتجاج اللذين ارتبطا بالتناقضات بين التغيرات الاجتماعية وبين مجموعة التقاليد الراسخة فى المجتمع التونسى ، عالج « بوميان » مفهوم الامة « ممثل المستقبل » لتوضيح مدى تزعزع الاعتقاد الدينى داخل دولة الرفاهية فى المجتمعات الغربية[١٣] • وقد أبرز بطء النمو عيوب النظام الذى يأخذ على عاتقه حماية المجتمع من قبل الدولة فالى جانب التكلفة الاقتصادية والمالية للحماية والمطالب الناتجة عنها (مثل الآثار السلبية للمناداة بتحقيق المساواة) نجد أن المطالبة بهذه الحماية عادة ما يقترن بعدم طاعة الدولة[١٤] •

وتحدد التساؤلات المستقبلية مدى امكانية تعديل مسار دولة الرفاهية والفرص المتاحة لها • فى هذا الصدد ، وسيظل الصراع بين مفاهيم التخلى وبسط السيطرة والتخصيص ، أو بمعنى آخر بين استقلالية الفرد وبسط حماية الدولة فى اطار قطبى السوق والدولة[١٥] •

تواجه تونس حاليا نفس هذه الاغراض التى تعكس أزمة مستقبلية تتسم بسمات خاصة نتيجة التناقض بين تدخل الدولة فى تشكيل المجتمع وبين نظام السوق العالمى الذى يفرض عليها ضرورة انحسار دورها •

يوتوبيا انحسار وتقلص دور الدولة

أصبحت مسألة تحرر الدولة من التزاماتها تمثل قضية مطروحة منذ بداية السبعينيات •• وبالتحديد منذ أن بدأت تونس — وعلى غرار كل من مصر ومجموعة الدول العربية — فى تنفيذ ما عرف حينئذ بسياسة الانفتاح ومضمون هذه السياسة « الانفتاح » على نظام السوق الذى يتسم بتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة المبادلات مع دول العالم الخارجى •

والحق أن التفكير فى انتهاج مثل هذه السياسة لم يكن منفصلا عن تلك المحاولات لايجاد أساليب جديدة ، للتعامل مع سلسلة من الاوضاع الشاذة التى ترتبت على نمط ادارة الدولة للاقتصاد والمجتمع ، ومن هذه الاوضاع : اتساع نشاط رأس المال الخاص فى مواجهة رقابة حكومية تصبح شيئا فشيئا عقبة أمام هذا النشاط ، تقدم ضعيف للناتج المحلى الصافى ، ركود الايرادات وضغط الاستهلاك الخاص ، اعطاء الاولوية لبعض الاستثمارات غير المنتجة بشكل مباشر أو المنتجة على آجال طويلة (المنشآت العامة فى النقل والتعليم والصحة) ، تفاقم أوضاع البطالة والطاقة الانتاجية المعطلة ، طبيعة معينة للاستثمارات لا تجعلها تمتص هذه الطاقة ، على الرغم من تشجيع تلك الاستثمارات بواسطة الدولة والقطاع العام ، وأخيرا تبعية مالية متزايدة مرتبطة بعدم كفاية الادخار القومى بالنسبة لحجم الاستثمارات •

وقد قصد من الانفتاح أن يؤدى الى الاسراع بعملية النمو انطلاقا من تركيبة جديدة تأخذ فى اعتبارها ضرورات ارتفاع قيمة رأس المال ومتطلبات الوضع الحرج للعمالة ، وذلك فى اطار تقسيم دولى للعمل يتسم بعالمية الانتاج ، وكان المفترض أن توجه طاقة الاستثمار نحو القطاعات المنتجة بشكل مباشر والتى تساعد على خلق فرص العمل : وعن طريق المشاركة المتزايد لرأس المال الخاص (الوطنى والاجنبى) كان متوقعا أن يتم تطوير الصناعات لتحقيق هدف مزدوج ألا وهو انعاش الصادرات من ناحية وتوسيع السوق الداخلية من ناحية أخرى ، وقد كان انشاء المشروعات المنتجة من أجل التصدير — بمعاونة رؤوس الاموال الاجنبية — هدفا رئيسيا ، فاقامة هذه المشروعات لن تسمح فقط بالافادة من الميزة النسبية المتمثلة فى وجود وفرة فى الايدى العاملة منخفضة النفقات وتتمتع بمستوى مرتفع من الكفاءة بفضل نظام تعليمى متطور ولكنها ستشجع أيضا انعاش الانتاج والاستهلاك المحليين • ثم أن خلق تلك المشروعات سيوفر التمويل المناسب لعملية الاستيراد ، فضلا عن مسألة نقل التكنولوجيا الضرورية لدفع الجهاز الصناعى وتوزيع العوائد التى يتوقع منها أن ترفع الطلب الداخلى •

اذن كان من المتوقع أن يؤدى الانفتاح — فى تونس كما فى مصر أو فى المغرب على سبيل المثال — الى الافادة من اتجاه لوحظ انتشاره فى نظام السوق الدولى ألا وهو اعادة توطن الصناعة(١٦) وكانت الخاصية الرئيسية لهذا الاتجاه تتمثل فى مشروعه الاجتماعى الذى يراهن على الطبقة المتوسطة الجديدة عن طريق تأمين استقرارها وتوسيع قاعدتها باعتبارها الهيكل الاساسى للمجتمع(١٧) • ومن الناحية المبدئية ، يمكننا أن نعتبر أن تخلى الدولة عن التزاماتها يمثل تتويجا لعملية الانفتاح والتى ستكون منذ تلك اللحظة مرادفة للحرية والفردية ، واحلال نظام السوق محل الدولة كأداة للتنظيم ، واستبدال القطاع الخاص بالقطاع العام كمحرك ومنشط للنمو • ومثل هذا التحرر من الالتزام يهبط بنا من يوتوبيا الاعتقاد بأن ثمة احتمال فى أن يصبح الانفتاح غير ماهو عليه وبتشجيع المبادرة الفردية المصحوب باحالات مستمرة الى ضرورة الاخذ بقوانين المنافسة الاقتصادية واقتصاد السوق ، تصبح قضية التحرر من الالتزام أكثر الحاحا حيث نضع بذلك استراتيجية حرية السوق فى مقابل نقيضها ألا وهو تنظيم وظيفة الدولة فى حماية الاقتصاد •

ومن الملاحظ أن قطاع الصناعة من أجل التصدير لم يفد من عوامل الجذب الاستثمارى المتوقعة •• فطبيعة أنشطة هذا القطاع (لا سيما

يوتوبيا انحسار وتقلص دور الدولة

أصبحت مسألة تحرر الدولة من التزاماتها تمثل قضية مطروحة منذ بداية السبعينيات .. وبالتحديد منذ أن بدأت تونس – وعلى غرار كل من مصر ومجموعة الدول العربية – فى تنفيذ ما عرف حينئذ بسياسة الانفتاح ومضمون هذه السياسة « الانفتاح » على نظام السوق الذى يتسم بتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة المبادلات مع دول العالم الخارجى .

والحق أن التفكير فى انتهاج مثل هذه السياسة لم يكن منفصلا عن تلك المحاولات لايجاد أساليب جديدة ، للتعامل مع سلسلة من الاوضاع الشاذة التى ترتبت على نمط ادارة الدولة للاقتصاد والمجتمع ، ومن هذه الاوضاع : اتساع نشاط رأس المال الخاص فى مواجهة رقابة حكومية تصبح شيئا فشيئا عقبة أمام هذا النشاط ، تقدم ضعيف للناتج المحلى الصافى ، ركود الايرادات وضغط الاستهلاك الخاص ، اعطاء الاولوية لبعض الاستثمارات غير المنتجة بشكل مباشر أو المنتجة على آجال طويلة (المنشآت العامة فى النقل والتعليم والصحة) ، تفاقم أوضاع البطالة والطاقة الانتاجية المعطلة ، طبيعة معينة للاستثمارات لا تجعلها تمتص هذه الطاقة ، على الرغم من تشجيع تلك الاستثمارات بواسطة الدولة والقطاع العام ، وأخيرا تبعية مالية متزايدة مرتبطة بعدم كفاية الادخار القومى بالنسبة لحجم الاستثمارات .

وقد قصد من الانفتاح أن يؤدى الى الاسراع بعملية النمو انطلاقا من تركيبة جديدة تأخذ فى اعتبارها ضرورات ارتفاع قيمة رأس المال ومتطلبات الوضع الحرج للعمالة ، وذلك فى اطار تقسيم دولى للعمل يتسم بعالمية الانتاج ، وكان المفترض أن توجه طاقة الاستثمار نحو القطاعات المنتجة بشكل مباشر والتى تساعد على خلق فرص العمل : وعن طريق المشاركة المتزايد لرأس المال الخاص (الوطنى والاجنبى) اكن متوقعا أن يتم تطوير الصناعات لتحقيق هدف مزدوج ألا وهو انعاش الصادرات من ناحية وتوسيع السوق الداخلية من ناحية أخرى ، وقد كان انشاء المشروعات المنتجة من أجل التصدير – بمعاونة رؤوس الاموال الاجنبية – هدفا رئيسيا ، فاقامة هذه المشروعات لن تسمح فقط بالافادة من الميزة النسبية المتمثلة فى وجود وفرة فى الايدى العاملة منخفضة النفقات وتتمتع بمستوى مرتفع من الكفاءة بفضل نظام تعليمى متطور ولكنها شتشجع أيضا انعاش الانتاج والاستهلاك المحليين . ثم أن خلق تلك المشروعات سيوفر التمويل المناسب لعملية الاستيراد ، فضلا عن مسألة نقل التكنولوجيا الضرورية لدفع الجهاز الصناعى وتوزيع العوائد التى يتوقع منها أن ترفع الطلب الداخى .

اذن كان من المتوقع أن يؤدى الانفتاح – فى تونس كما فى مصر أو فى المغرب على سبيل المثال – الى الافادة من اتجاه لوحظ انتشاره فى نظام السوق الدولى ألا وهو اعادة توطن الصناعة[١٦] وكانت الخاصية الرئيسية لهذا الاتجاه تتمثل فى مشروعه الاجتماعى الذى يراهن على الطبقة المتوسطة الجديدة عن طريق تأمين استقرارها وتوسيع قاعدتها باعتبارها الهيكل الاساسى للمجتمع[١٧] . ومن الناحية المبدئية ، يمكننا أن تعتبر أن تخلى الدولة عن التزاماتها يمثل تتويجا لعملية الانفتاح والتى ستكون منذ تلك اللحظة مرادفة للحرية والفردية ، واحلال نظام السوق محل الدولة كأداة للتنظيم ، واستبدال القطاع الخاص بالقطاع العام كمحرك ومنشط للنمو . ومثل هذا التحرر من الالتزام يهبط بنا من يوتوبيا الاعتقاد بأن ثمة احتمال فى أن يصبح الانفتاح غير ماهو عليه وبتشجيع المبادرة الفردية المصحوب باحالات مستمرة الى ضرورة الاخذ بقوانين المنافسة الاقتصادية واقتصاد السوق ، تصبح قضية التحرر من الالتزام أكثر الحاحا حيث نضع بذلك استراتيجية حرية السوق فى مقابل نقيضها ألا وهو تنظيم وظيفة الدولة فى حماية الاقتصاد .

ومن الملاحظ أن قطاع الصناعة من أجل التصدير لم يفد من عوامل الجذب الاستثمارى المتوقعة .. فطبيعة أنشطة هذا القطاع (لا سيما

فى مجال النسيج) ، وهشاشة الميزة النسبية لعنصر العمل ، فضــلا عن تحول اجراءات الحماية لصالح نظام السوق ، كل هــذا أدى بالضرورة الى عرقلة نشاط القطاع واعاقة أعمــاله[١٨] • ومــع ذلك ، فقــد واكب الانفتاح ظهور نشاط موات فى السوق الداخلية وكان التطور الآخذ فى التحسن بالنسبة لاسعار البترول وايرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج ، بمثابة الممول لعملية « تصنيع » ساعدت على امتصاص جانب من العمالة ، وان حملت فى طياتها أشكالا لعـدم التوازن فيما يتصل بالمبادلات مع الخارج • وثمة ثلاثة اتجاهات تبين وتوضح لنا تلك المعادلة الثنائية : التحول الى النشــاط الخــاص + اشتراك الدولة فى هــذا التحــول •

١ ــ فقد شهد القطاع الخاص فى ظل سياســة الانفتاح توسعا كبيرا ، أدى الى اعادة توزيع رأس المال الثابت بين الوكلاء الاقتصاديين• ومن الآن فصاعدا أصبحت مساهمة المشروعات الخاصة تمثـل أكثر من ربع صافى رأس المال الثابت بعد أن كانت لا تتعدى الخمس خلال فترة الستينات ، مع ملاحظة أن قطاع المشروعات العامة (والذى يستخدم ربع العمالة غير الزراعية ويوزع ما يزيد عن ثلث مجموع أجور العمال) قــد ظل متفوقا بمقياس الاستثمارات الموجهة اليه أكثر منه بمعيار المبادلات مع الخارج[١٩] • و فى الحقيقة ، فان نشــاط القطاع الخاص قــد اهتم أساسا بمجال السياحة وببعض الاعمال الصناعية (كصــناعة النسيج والصناعات الميكانيكية وصناعة الاثاث) ، وكلها فروع للنشاط تستنزف الجانب الاكبر من الاستثمار والعمــال ، فى الوقت الذى تقدمت فيه انتاجية رأس المــال والعمل المستخدم فيها • ولا يقتصر الامر عند هذا الحد •• اذ يحدث أيضا نوع من تقسيم العمــل بين الخاص والعــام فلا يحل الاول محل الثانى الا حين تظهر احتمالات لنجاحه فى أداء مهام القطاع العام • بعبارة أخرى يظل الاخير نشطا فى تلك المجــالات التى تتطلب استثمارات آخــذة فى الزيادة لتحقيق نفس الكمية من الانتــاج

(مناجم ، نقل ••• الخ) على حين يتركز عمل القطاع الخاص فى السياحة والصناعات الخفيفة[٢٠] •

والواقع أن النشاط المتزايد للقطاع الخاص يعود فى جانب كبير منه الى تدخل الدولة ، من أجل دفع عملية التصدير وخلق فرص للعمالة ، وفى تونس ــ وكما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول العربية ــ اعتبرت الدولة نفسها حامية للمبــادرة الفردية ، وخصصت ــ من أجل تنفيــذ هــذه الحماية ــ ترسانة من القوانين المنظمة ومن أهمها : قانون أبريل لعام ١٩٧٢ لتشجيع صناعات التصدير ــ قانونا أغسطس ١٩٧٤ ويونيو ١٩٨١ لدفع الصناعات الخفيفة ــ مرسوم عام ١٩٧٤ والذى أنشىء بمقتضاه صندوق التنمية واللامركزية الصناعية ــ قانون أغسطس لعــام ١٩٨١ الذى أنشأ الصندوق الوطنى لتنمية الحرف والمهن الصغيرة • أما اعانات الاستثمار التى تقدمهــا الدولة بالنسبة لمجالى التصــدير وخلق فرص العمالة ، فقد اتخذت أشكالا عدة تبعا لاختلاف الظروف ، فهناك اعفاءات مالية عندما تقوم المشروعات الخاصة بالاستثمار والاستغلال •• وهناك اعفاءات من الاعبــاء الاجتماعية ، فضــلا عن تخصيص رؤوس أموال واعتمادات لتوفير البنية الاساسية لهذه المشروعات •• ويستمر ذلك الى أن نصل الى أهم مؤشرات توسع القطاع الخاص (فى مجال الصــناعة الخفيفة) والذى يتمثل فى ظهور عدد كبير من المشروعات يمولها صندوق تشجيع الاستثمار ، والذى تقوم الدولة عن طريقه بتقــديم الاعانات المباشرة وغير المباشرة[٢١] •

وأخيرا ، قدمت الدولة فى تونس مساعدات أخرى للقطاع الخاص علونته على التوسع فى ظل حمايتها • ومن هذه المساعدات تدخل الدولة لتحمل جزء من نفقة تعبئة قوة وطاقة العمل ، متيحة بذلك للقاطاع الخاص الاحتفاظ بميزة نسبية ودعم الطلب الداخلى[٢٢] فضلا عن أن سياسة الحد من الواردات عن طريق نظام الحصص أو منعها تماما بالنسبة لبعض السلع شكل ظروفا ملائمة اضافة للقطاع الخاص •

٢ ــ وفى ظل هذه الظروف ، يبدو تشجيع القطاع الخاص كأحد المظاهر الرئيسية لعلاقات المحسوبية التى تربطه بالدولة • ومع ذلك فان هذه الدولة قد لا ترى بأسا من تشجيع النشاط الخاص ــ حتى ولو أدى الى انقسام اجتماعى وتبلور مصالح خاصة ــ مادام يرتكن فى عمله الى تشجيع الدولة له ، ومادام يعتمد عليها فى سير نشاطه • وقد ظهرت رعاية الدولة للنشاط الخاص فى شكل نص قانونى يقضى بحماية هياكل الاجور فى المشروعات الخاصة • وما لبث أن أفضى ذلك ليس فقط الى ارتفاع نسبة التوظيف فى تلك المشروعات ولكن الى استقرارها وتأمينها من خلال مجموعة من الاجراءات ، ألقت بنوائدها أيضا على القطاع العام • ومن هذه الاجراءات : المراجعة العامة الدورية للاجور ، وتحديد مستويات الكفاءة بالرجوع الى معيار الشهادة العلمية ، اعتماد أسس الاقدمية ، تخفيف حدة الفوارق فى المكافآت بين القطاعات المختلفة تحسين نظام الاحالة الى المعاش ، وفضلا عن احياء نشاط اتحاد نقابات العمال Centrale Syndicale والذى أصبح ممثل الدولة فى حوارها مع القطاع الخاص • ويخضع التفاوض بين اتحاد النقابات والمشروعات ــ فى أشكاله ونتائجه ــ لرقابة الدولة ، والتى تقدم مساعداتها القانونية والمادية من أجل توزيع الموارد بين القطاعين العام والخاص •

٣ ــ وهكذا أصبح النشاط الخاص حقيقة واقعة وقطاعا يجد حماية من المجتمع والامر المؤكد أن مصالح هذا القطاع لا تتفق على نحو كامل مع تلك الخاصة بالقطاع العام ، ولكنها جميعا تلتقى عند الدولة ، والتى يستمد منها النشاط الخاص هياكله السعرية واعانات وأجور موظفيه مثله فى ذلك مثل العام • وهنا أيضا قد لا تجد الدولة بأسا من تشجيع القطاع الخاص حتى ولو أدى ذلك الى تبديل قيم الاستهلاك وانتاج نمط جديد من الحياة • ولقد أوضحت الدراسات المستمرة حدوث مثل هذا التغيير فى اتجاهات الاستهلاك والذى أثر على أربعة أنواع من المنتجات : الغذاء ، الملابس ، وسائل النقل ، والعناية الطبية •

أما المواد الغذائية فقد ازدادت وتنوعت • على أن الرجوع الى

أسلوب تخصيص الموارد الاسرية ينبئنا أن هذا التنوع قد فقد كثيرا من بريقه لدى المستهلك •• واذا كان تطور الهيكل العام للنفقات يوضح نقصا نسبيا فى توجيه الموارد نحو هذا الجانب ، فان معاملات مرونة الانفاق تشهد بدورها ميلا لتوجيه موارد الاسرة فى فائض ايراداتها نحو استهلاك غير غذائى •

والواقع أن الملابس ووسائل النقل هما اللذان يمثلان مجالى الجذب الاساسيين ، وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين نوعيتهما ، ومع ذلك فانه من الملاحظ أن الانفاق الخاص فى كلتا الحالتين يشهد أقوى معاملات للمرونة •

أما فيما يتصل بالخدمات الطبية ، فان الوضع قد شهد رده عما كان عليه الحال فى الماضى ، حيث كان العلاج مجانيا ، وفى عام ١٩٨٥ استنزف القطاع الطبى الخاص حوالى ٤٠٪ من قيمة الاستهلاك الطبى • وهى نسبة مرتفعة بالنظر الى مظاهر النقص فى البنى الاساسية التى تخدم النشاط الطبى العام والخاص معا • وعلى غرار الجوانب الاخرى للنشاط الخاص ، كانت كل هذه التحولات غير منفصلة وغير بعيدة عن اشتراك الدولة فيها ••

وفى هذا الاطار لم يكن الحديث عن تخلى الدولة عن التزاماتها ــ منذ حوالى عقد من الزمن ــ سوى تعبيرا عن الشعور بالذنب ازاء ظاهرة المحسوبية فى العلاقات مع الدولة •

وقد استنكر الهادى نويرة رئيس الوزراء التونسى فى ديسمبر ١٩٧٥ أسطورة الدولة المسئولة وحدها عن تحقيق الرفاهية حين قرر أن « النقيصة الوحيدة التى يجب محاربتها فنيا للتخلص من التخلف تتعلق بالاتجاه الى الاعتماد الكامل على الدولة[٣٣] • وقد عكس هذا التصريح بدء انحسار دور الدولة فى كافة المجالات الاقتصادية والتمويلية • وقد لجأت الدولة الى عدة مبادرات لاعادة التكيف فى اطار زيادة سيطرتها من

خلال مضاعفة مركزية القرار الخاص بالاجور والتى أدت الى اضطرابات يناير ١٩٧٨ ومواجهة اتحاد النقابات العمالية ، وقد أكدت الدولة بعد انخفاض سعر النفط ومن خلال الخطة السادسة (١٩٨٢ — ١٩٨٦) خاصة مع تضاعفات تيار المطالبة بالمساواة الكاملة فى كافة المجالات انحسار دورها لأن تونس «تعيش فى مستوى أعلى من امكانياتها الحقيقية» والانتقادات المتصاعدة للصناعة الخاصة التى تتجه الى السوق المحلى والذى يضمن لها « حماية مريحة »(٣٤) ، وقد أدت الخطة السادسة الى التشكيك فى استقلالية اتحاد النقابات العمالية الذى قدم العديد من التنازلات فيما يتعلق بالاجور مما أدى الى تجميدها منذ ١٩٨٣ والى انهيار جديد لاتحاد الشغل • وقد رفعت الحكومة الدعم عن بعض السلع الاساسية والتى كانت قد التزمت بالابقاء عليها برغم تحفظات الخطة السادسة الا أنها ما لبثت أن أرجعت هذا الدعم بعد اضطرابات ١٩٨٤ • ثم تعرضت تونس خلال فترة ١٩٨٢ — ١٩٨٦ الى أزمة اقتصادية طاحنة نتيجة لعجز ميزان المدفوعات وزيادة الاستهلاك(٣٥) •

وفى نطاق هذه الاوضاع اتضح عجز الدولة عن ارضاء مطالب المواطنين وتضاعف الاهتمام الجماهيرى بحل مشاكله ، وقد شكل هذا الوضع تهديدا للطبقة المتوسطة فى تونس التى كان النظام قد أسبغ عليها أهمية خاصة وقدم لها العديد من الامتيازات كركيزة أساسية للمجتمع(٣٦) وقد أدت هذه السياسة الى مأزق كبير للدولة وتعرضها للعديد من المخاطر •

لقد عجزت الطبقة الوسطى عن تحقيق أهداف الدولة وعكست فشل الدعم الرسمى لها • حيث أدت السياسة الاقتصادية الليبرالية الى الاعتقاد فى امكانية ظهور صناعة قوية الا أنها أدت الى ظهور طبقة من رجال الاعمال يفتقرون الى قاعدة تمويلية ، وقد رأى وزير اقتصاد سابق « أن هذه الطبقة الطفيلية شكلت أحد أبعاد الازمة التى يعيشها المجتمع التونسى اليوم »(٣٧) • لقد قام رأس المال الخاص بالاستفادة من المصادر العامة لتحقيق بعض الغايات غير مؤكدة دون أى عائد يذكر

وقد وجدت هذه الطبقة فى امكانية حلها لمشكلة البطالة الحجة التى استندت اليها للحصول على الدعم الحكومى • لقد أسهمت طبقة رجال الاعمال فى التقليل من هيبة الدولة خاصة مع انتشار قضايا الفساد • ومن ناحية أخرى لجأت هذه الطبقة الى تنفيذ مشروعات صناعية لخدمة الاستهلاك المحلى ولكنها لا تحل محل الواردات فضلا على أنها تؤدى الى مضاعفة حجم وقيمة الواردات فى شكل مواد خام أو مواد نصف مصنعة(٣٨) •

أدت هذه الطبقة المتوسطة الجديدة الى مضاعفة الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة الى جانب ظهور أسلوب للحياة يحرص على البذخ والمحاكاة • استفادت منه أقلية ممن سموا « برجال الاعمال » من الذين استفادوا من الفرصة المتاحة للنمو الصناعى والخدمات والتعليم والدخل •

لقد اعتبرت هذه الطبقة رمزا للنجاح الاجتماعى وللحداثة بكل مزاياها ومساوئها ، ومعبرا للتبادلات الاقتصادية والثقافية مع الخارج • ويرجع تبرير تفوق وسيطرة هذه الطبقة فى تونس ليس الى ارتفاع مستوى دخولها أو انتاجها وانما الى وضعهم المركزى داخل هذا المجتمع وتجسيدهم لنموذج « استهلاكى » يشابه بعض المنتمين الى قطاع الخدمات (البنوك ، التأمينات ، الادارة) والمشروعات الصناعية الذين تمتعوا بقوة شرائية مرتفعة نتيجة لارتفاع دخولهم ، كما أسهمت وسائل الاعلام فى تضخيم أهمية الطبقة المتوسطة الجديدة التى حرصت على جلب أساليب الحياة الغربية متمتعة بها دون الطبقات الدنيا • يؤدى الافتقار الى سبل ثانوية للتوصل الى هذا النموذج الاستهلاكى الذى يتمتع بجاذبية خاصة الى التشكيك فى شرعيته ، وقد انعكس هذا الوضع من خلال اضطرابات يناير ١٩٨٤ التى قام بها مجموعة من عمال البناء والعاطلين الذين أعلنوا سخطهم ورفضهم لاسلوب للحياة يصعب عليهم محاكاته أو التوصل اليه • من ناحية أخرى لا تمثل « الطبقة المتوسطة

الجديدة » مصدرا اقتصاديا يمكن أن يدعم من قدرات الدولة • كما يشعر أفرادها بعدم الرضاء بسبب التواتر الناجم عن تصاعد تطلعاتهم المادية الى سلع ذات قيمة استعمالية مع ثبات القيم المستمدة من نمط الحياة السابق •

وقد أظهرت نتائج بحث تم اجراؤه فى المجال الصحى أن هناك اتجاها سائدا لدى الطبقات الحضرية الى اللجوء الى الاعتدال بدلا من الاسراف سواء فى المأكل أو العمل أو التلوث والقذارة ، والبحث عن سبل للعلاج الذى يجمع من صحة البدن وطهارة الروح(٢٩) أى سعت هذه المجموعة الى تطوير مجموعة من المثل الاخلاقيــة تهـدف الى التحكم فى الذات والبيئة وهو بعض ما كان بورقيبة زحف عليه ، وذلك كنوع من التكيف مع نمط حياة جـديدة مفرط الذى أدى الى حـداثة لا أخلاقيــة مادية لا معنى لها وقد أثير التساؤل حول مدى تعويض المكاسب الفردية الناتجة عن حماية الدولة للقيود التى تضعها الدولة • لقد اعتبرت الدولة فى كل الحالات مسئولة ضمنيا عن سلبيات الحياة الحديثة • وعكست المساندة الرسمية للطبقة المتوسطة دون عائد يذكر انهيار المستوى الاقتصــادى الذى اتضح من خلال تدهور سعر الصرف وأزمة التمويل العام بسبب انخفاض عوائد البترول والسياحة وتحويلات المهاجرين ، ولقد واجهت سياسة الانفتاح عددا من التحديات الهامة فى غضون الثمانينات نتيجــة انخفاض معدلات النمو والاستثمار وكان لذلك تأثيره على انكماش فرص العمل ومعدلات الادخار من جهة وعلى تزايد المديونيــة وعجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى ، والملاحظ أن القائمين على سياسة الانفتاح هذه لم يثبتوا فعالية كبيرة فى التعامل مع التحديات السابقــة واكتفوا باعادة ترتيب نوعيات السلع المصدرة ووجهاتها •

وفى اطار الحديث عن تقليص دور الدولة فى القطاع الاقتصــادى طرحت فكرة « برنامج التكيف الهيكلى » والتنسيق مع صندوق النقــد الدولى ، والواقع أن الجديد الذى أتت به هذه الفكرة من الناحية الفعلية قد تمثل فى تزايد الاعتماد الرسمى على مساعدة الصندوق بأكثر ممــا

تمثل فى محتوى البرنامج ذاته وهو ما يبدو بمقارنة هـذا البرنامج فى تونس بقرينه فى كل من المغرب فى ١٩٨٣ ومصر فى ١٩٨٧(٣٠) حيث سيطر نفس المنطق على الحالات الثلاث كما اشتركا أيضا فى الخطوط العريضة للسياسة الاقتصــادية التى تمثلت من ناحية فى بدء مشروع للاصــلاح المــالى من خلال الحد من الطلب الداخلى وربط التطــور فى الاجــور بالتزايد فى الانتاجية آخذا فى الاعتبار طبيعــة الوضع المــالى الخاص بكل شركة على حدة مع خفض العجز فى الميزانية واعادة النظر فى فوائد القروض ••• الخ ، كما تمثلت من ناحية أخرى فى تطبيق ما اصطلح على ما وصفه « بالليبرالية الاقتصادية » والتى تتضمن التحـريك المستمر للاسـعار والغـاء رقابة الدولة على الاســتثمارات وقصر دعمهــا على المشروعات الهامة ورفع القيود تدريجيا عن الواردات وخفض رســوم الجمارك مع وضــع بعض المشروعات العـامة تحت الادارة الخاصــة للافــراد(٣١) •

ان برنامج التكيف السابق يفترض تحقيقه تدخــلا من الدولة وتلك هى المفارقة التى تعانى منها الدولة التى تنصب نفسها حامية لليبراليــة وللقطاع الخاص لكنها تضطر الى تنظيم السوق والرقابة على الدخول فى مواجهة ما تعانى منه الطبقات الوسطى والدنيا من تدنى فى قدراتهــا الشرائية فضلا عما يعانى منه المجتمع ككل من عدم القدرة على التمتع بالاشكال الجديدة للاستهلاك الامر الذى يمثل فى النهاية واحــدا من الضغوط الواقعة على الدولة من أجل الحفاظ على الوضع الراهن وعــدم المساس بالدعم(٣٢) •

وفى ضوء تلك الحقيقة فان قدرة اقتصاد السوق على اثبات نجاحه فى دولة كتونس هى بطبيعتها قدرة محدودة سيما وأن مديونيــة تونس ليست فى خطورة نظيرتها فى النماذج الاخرى ، بحيث تسوغ الامتثال لقرارات صندوق النقد الدولى التى تتحول الدولة بموجبها من حاميــة الى محمية مع ما يثيره ذلك من ردود أفعال اجتماعية • بهذا المعنى فان

الجديدة » مصدرا اقتصاديا يمكن أن يدعم من قدرات الدولة • كما يشعر أفرادها بعدم الرضاء بسبب التواتر الناجم عن تصاعد تطلعاتهم المادية الى سلع ذات قيمة استعمالية مع ثبات القيم المستمدة من نمط الحياة السابق •

وقد أظهرت نتائج بحث تم اجراؤه فى المجال الصحى أن هناك اتجاها سائدا لدى الطبقات الحضرية الى اللجوء الى الاعتدال بدلا من الاسراف سواء فى المأكل أو العمل أو التلوث والقذارة ، والبحث عن سبل للعلاج الذى يجمع من صحة البدن وطهارة الروح[٣٩] أى سعت هذه المجموعة الى تطوير مجموعة من المثل الاخلاقية تهدف الى التحكم فى الذات والبيئة وهو بعض ما كان بورقيبة زحف عليه ، وذلك كنوع من التكيف مع نمط حياة جديدة مفرط الذى أدى الى حداثة لا أخلاقية مادية لا معنى لها وقد أثير التساؤل حول مدى تعويض المكاسب الفردية الناتجة عن حماية الدولة للقيود التى تضعها الدولة • لقد اعتبرت الدولة فى كل الحالات مسئولة ضمنيا عن سلبيات الحياة الحديثة • وعكست المساندة الرسمية للطبقة المتوسطة دون عائد يذكر انهيار المستوى الاقتصادى الذى اتضح من خلال تدهور سعر الصرف وأزمة التمويل العام بسبب انخفاض عوائد البترول والسياحة وتحويلات المهاجرين ، ولقد واجهت سياسة الانفتاح عددا من التحديات الهامة فى غضون الثمانينات نتيجة انخفاض معدلات النمو والاستثمار وكان لذلك تأثيره على انكماش فرص العمل ومعدلات الادخار من جهة وعلى تزايد المديونية وعجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى ، والملاحظ أن القائمين على سياسة الانفتاح هذه لم يثبتوا فعالية كبيرة فى التعامل مع التحديات السابقة واكتفوا باعادة ترتيب نوعيات السلع المصدرة ووجهاتها •

وفى اطار الحديث عن تقليص دور الدولة فى القطاع الاقتصادى طرحت فكرة « برنامج التكيف الهيكلى » والتنسيق مع صندوق النقد الدولى ، والواقع أن الجديد الذى أتت به هذه الفكرة من الناحية الفعلية قد تمثل فى تزايد الاعتماد الرسمى على مساعدة الصندوق بأكثر مما

تمثل فى محتوى البرنامج ذاته وهو ما يبدو بمقارنة هذا البرنامج فى تونس بقرينه فى كل من المغرب فى ١٩٨٣ ومصر فى ١٩٨٧[٣٠] حيث سيطر نفس المنطق على الحالات الثلاث كما اشتركا أيضا فى الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية التى تمثلت من ناحية فى بدء مشروع للاصلاح المالى من خلال الحد من الطلب الداخلى وربط التطور فى الاجور بالتزايد فى الانتاجية آخذا فى الاعتبار طبيعة الوضع المالى الخاص بكل شركة على حدة مع خفض العجز فى الميزانية واعادة النظر فى فوائد القروض ••• الخ ، كما تمثلت من ناحية أخرى فى تطبيق ما اصطلح على ما وصفه « بالليبرالية الاقتصادية » والتى تتضمن التحريك المستمر للاسعار والغاء رقابة الدولة على الاستثمارات وقصر دعمها على المشروعات الهامة ورفع القيود تدريجيا عن الواردات وخفض رسوم الجمارك مع وضع بعض المشروعات العامة تحت الادارة الخاصة للافراد[٣١] •

ان برنامج التكيف السابق يفترض تحقيقه تدخلا من الدولة وتلك هى المفارقة التى تعانى منها الدولة التى تنصب نفسها حامية لليبرالية وللقطاع الخاص لكنها تضطر الى تنظيم السوق والرقابة على الدخول فى مواجهة ما تعانى منه الطبقات الوسطى والدنيا من تدنى فى قدراتها الشرائية فضلا عما يعانى منه المجتمع ككل من عدم القدرة على التمتع بالاشكال الجديدة للاستهلاك الامر الذى يمثل فى النهاية واحدا من الضغوط الواقعة على الدولة من أجل الحفاظ على الوضع الراهن وعدم المساس بالدعم[٣٢] •

وفى ضوء تلك الحقيقة فان قدرة اقتصاد السوق على اثبات نجاحه فى دولة كتونس هى بطبيعتها قدرة محدودة سيما وأن مديونية تونس ليست فى خطورة نظيرتها فى النماذج الاخرى ، بحيث تسوغ الامتثال لقرارات صندوق النقد الدولى التى تتحول الدولة بموجبها من حامية الى محمية مع ما يثيره ذلك من ردود أفعال اجتماعية • بهذا المعنى فان

تقليص دور الدولة فى القطاع الاقتصادى بوصفه تعبير عن ضعف الدولة وعن نمط معين من أنماط التفاعل بين القوى على الصعيد الدولى انما يؤدى فى النهاية الى وضع حد لمثالية الرفاهية الانسانية بتجريد المنطق الاقتصادى من كل خلفية اجتماعية •

هل هناك تطور صوب شكل جديد للسياسة ؟

كثيرا ما يدور الحديث حول الفشل الذى تمنى به الدولة فى نطاق المجتمعات الانتقالية خاصة من كان منها ينتمى الى الثقافة العربية الاسلامية ، وفى هذا الاطار يمكن القول أن الدولة التونسية وان أصابت قدرا من النجاح باستثارتها لآمال المواطنين الا أنها شأن باقى الدول العربية قد منيت بالفشل فى تحقيقها والوفاء بها(٣٣) • الامر الذى يؤثر لعى شرعيتها ، ومن ثم على استقرارها السياسى ونطرح تساؤلا حول ما اذا كانت القوة قد أصبحت هى البديل الوحيد أمام الدولة ؟ وهو تساؤل لم يعن المتحمسون لسياسة تقليص دور الدولة فى القطاع الاقتصادى باجابته(٣٤) طالما أنهم لم ينشغلوا فى الاساس بالتداعيات السياسية لمنطقهم الاقتصادى وحتى من فعل منهم فانه وجد الاجابة واضحة نظرا لأن لجوء الدولة الى تصحيح مسارها الاقتصادى قد وضعها فى مواجهة قوة العمل(٣٥) بحيث : أصبح العنف قرينا بهذا التطور وفى هذا المنطق الاخير تبسيط للحقيقة الاجتماعية وخطأ فى التعامل معها من منظور أحادى •

ولقد قدم لنا براتراند بادى مؤخرا تصوره لاثنين من نماذج العلاقة مع الدولة ، أحدهما يجسده الغرب ويحكمه منطق التكامل فى علاقة المواطن بالنظام السياسى من خلال التفاعل الايجابى بين مدخلات ومخرجات طرفى العلاقة السابقة ، والآخر يجسده العالم الاسلامى ويحكمه منطق التفكك فى علاقة المواطن بالنظام السياسى من خلال عجز السلطة عن اشباع تطلعات الجماهير ولجوء هذه الاخيرة الى مختلف صور المعارضة والتشكيك فى شرعية السلطة بما فى ذلك توظيف الدين فى

المعارضة السياسية والتى يتحدث براند بادى فى وجودها عن « ثقافة الشغب Culture de L'Emeute » مثلما يتحدث عن « التوجه الدينى لحركات المعارضة » فى نطاق المجتمعات الاسلامية المعاصرة(٣٦)• والواقع أن للتحليل السابق جاذبية سواء فى شقه الخاص برصد الحقائق أو ذلك الخاص بتفسير العديد من المواقف المعقدة ، ولكن الى أى مدى يصبح الحديث فى اطار النموذج التونسى عن « ثقافة الشغب » ؟ ، الواقع أن تفشى المحسوبية فى تونس قد حدا بالمعارضة السياسية لأن تتخذ فى بعض الاحيان من أعمال الشغب أسلوب لمواجهة السلطة ، كما أن تقاليد النخبة الحاكمة فى تسوية الصراعات الداخلية بالطرق السلمية قد طرأ عليها بعض التغيير عندما اضطر الجيش التونسى بفعل عوامل شتى الى التدخل غير مرة فى تلك الصراعات •

فى ٢٦ يناير ١٩٧٨ أصدرت قيادة « الاتحاد العام للشغل » أمرا بتنظيم اضراب عام فى كل البلاد واقترن ذلك بعدد من المصادمات الدموية بين بعض المتظاهرين وبين قوات الامن ، كما اقترن بعدد من أعمال الشغب ضد المؤسسات التجارية والمركبات العامة والخاصة هذا عدا مختلف أشكال استعراض القوة التى قامت بها كل من الحكومة والقيادة النقابية ، ولقد كان طعن « الاتحاد العام للشغل » فيما يميز النظام السياسى من محسوبية ومطالبته ببعض الاصلاحات الضرورية سببا فى التفاف كثير من المواطنين من خارج نطاق مؤيديه التقليديين من حوله •

ولكن اذا كانت الدعوة للاضراب العام فى يناير ١٩٧٨ قد فتحت المجال لعنف جماهيرى اجتاح كبريات المدن التونسية الا أن شيئا من هذا لم يحدث فى ٢٦ ــ ٢٧ يناير ١٩٨٠ حيث قامت جماعة مسلحة قوامها ستون فردا من المهاجرين التونسيين الى ليبيا بالاستيلاء على مدينة قفصة حثا للمواطنين على التمرد العام بحيث لم يتسن للجيش التونسى السيطرة على الموقف فى تلك المدينة الا بعد معارك طويلة كشفت عن تدهور شرعية الدولة فى ظل الغيبة شبه الكاملة للاشكال المؤسسية التى

يمكن للجماهير أن تعبر من خلالها عن مطالبها وذلك بعد وقف نشاط « الاتحاد العام للشغل » ، أما فى ٣ يناير ١٩٨٤ فلقد أصبحت معظم أنحاء البلاد مسرحا لأعمال الشغب وذلك بعدما امتدت الاضطرابات من واحات الجنوب الى المراكز الحضرية الرئيسية احتجاجا على قرار الحكومة الخاص برفع أسعار منتجات الحبوب ومشتقاتها ولقد اقترن هذا الاحتجاج بالاعتداء على بعض المنشآت العامة (من مكاتب بريد ومدارس ... الخ) وعلى بعض الاحياء السكنية والمركبات الخاصة .

على أن أعمال العنف السابقة بتوقيتاتها المختلفة فى ١٩٧٨ و ١٩٨٤ لا تنهض دليلا على استقرار أسلوب للشغب أو على شيوع « ثقافة الشغب » فى تونس ، فمن ناحية نجد أن أحداث قفصة لا يصح وصفها بالشغب لأنها لم تكن غير محاولة للعصيان فى داخل منطقة عرفت بمعارضاتها للسلطة المركزية وان لم يحالف النجاح المجموعة القائمة بها فلم تتمكن من اجتذاب سكان المناطق المجاورة ، ومن ناحية أخرى فانه يجب أن نتوخى الحذر فى التعامل مع أحداث عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٤ والتى تحمل بالفعل وصف أعمال الشغب وذلك مخافة التبسيط الشديد لملابساتها . ففى عام ١٩٧٨ كان هناك شكلان من أشكال الاحتجاج أحدهما هو الشغب والآخر هو المظاهرات ، وعلى حين تورط الفئة المسماة بالبروليتاريا الرثة الحضرية فى الشكل الاول تعبيرا عن فقدانها للامل فى النظام السياسى فلقد نظمت بعض العناصر النقابية الشكل الثانى ورفعت من خلاله شعارات تطالب بتحقيق الرفاهية وتوفير الخبز والماء واقالة رئيس الوزراء . وفى أحداث عام ١٩٨٤ التى وصفت وصفا « بأعمال الشغب بسبب الجوع » و « بثورة الخبز » فان الامر لم يتعلق بانتفاضة الجائعين وانما يتعلق بانتفاضة البائسين ، بعبارة أخرى فان اقدام الحكومة على رفع أسعار منتجات الحبوب انما كان يعنى أنه لم يعد ثمة مايرجى من الدولة حتى ولا الخبز ذاته الامر الذى كان يعنى فهمهم لوجود ميثاق ضمنى للتحالف معها(٣٧) ، وعندما تراجع الرئيس بورقيبة

عن قرار مضاعفة سعر الخبز والحبوب بدا وكأن الهدوء قد عرف طريقه مجددا الى البلاد .

وان كان هذا لا يعنى أن تونس قد تحصنت من أى اضطرابات فى المستقبل خاصة وأن الحكومة قد تحايلت على سخط الجماهير بتحريك أسعار الخبز والحبوب بالتدريج منذ عام ١٩٨٤ . ومن المتابعة السابقة يظهر لنا أن المعارضة فى تونس لم تثبت على الالتجاء الى أسلوب الشغب فى مواجهة السلطة ، كما يظهر لنا أن تلك المعارضة فى أعوام ٧٨ و ٨٠ و ٨٤ لم تتخذ وجهة دينية بمعنى أنها لم تنجح فيما عرضنا من أحداث — وربما لم تحاول — فى أن تتخذ من الاسلام أداة لتعبئة الجماهير تدعى لنفسها القدرة على امتصاص احباطاتها وتجديد آمالها فى ظل شعار « الجهاد من أجل العقيدة » .

على أن تلك الاحداث ذاتها وما أدت اليه من تشكيك فى مصداقية سيطرة الحكومة على المجال الدينى من انكفاء المواطنين على خصائصهم المتمايزة وادراكهم لدور السياسة كأداة للتعبير عنها ، لكن ذلك ساعد باليقين على انعاش واحياء مكونات الاطار المرجعى الاسلامى للجماهير وعلى ظهور التيار السياسى الدينى الذى يجع لغايته اقامة دولة على النمط الاسلامى ، وهنا تجدر الاشارة الى أن أهمية ذلك التيار وان لم يكن هناك محل لانكارها(٣٨) الا أن تساؤلا يثور حول قدرة ممثليه على احتكار وتعبئة المثاليات الاسلامية وتوجيهها صوب معارضة فعالة لسياسات الدولة .

حقيقة الامر أنه يمكن القول أن المعارضة فى تونس على مدى العشر سنوات الاخيرة سواء فى تعبيراتها العلمانية من خلال « الاتحاد العام للشغل » أو فى تعبيراتها الاسلامية من خلال « حركة الاتجاه الاسلامى » لم تثبت فعالية كبيرة فى تعبئة مختلف القطاعات ، ولم تكن التدابير الحكومية العقيمة وحدها هى المسئولة عن هذا القصور .

لقد اعتمد « الاتحاد العام للشغل » على أسلوب التعبئة الشعبية وهيأ لمن يمثلهم وهم أساسا من المتمتعين بالامن الوظيفي Salariat Protege • قناة صالحة للتعبير عن مطالبهم وشكواهم بحيث أن تصديه للدعوة للاضراب العام فى عام ١٩٧٨ كانت ضربا من ضروب هذا التعبير ، بيد أن تعنت السلطة والاخطاء التكتيكية لقيادة الاتحاد قد أدت الى اضعاف موقفه واخلاء الساحة التونسية من البديلة الشعبوى « لصالح » البديل الاسلامى الذى لم يحسن طارحوه استغلال الموقف على النحو الافضل ولا الاستفادة مما تركته الثورة الايرانية من تأثيرات على الرأى العام التونسى ولا سيما مع تنامى الاتجاه العلمانى للسياسات الحكومية • على أن أزمة « الاتحاد العام للشغل وتغير النظام الايرانى وموقف الحكومة فى تونس ازاءه ليست هى وحدها العوامل التى أدت الى اشتداد عود التيار الاسلامى فى البلاد انما فعل ذلك التضافر بين رفض التغريب الثقافى والهيراركية القيمية السائدة وبين قلق الشباب فى مرحلة التعليم الثانوى على مستقبلهم بعد التخرج ، ومن هنا فانه مثلما استفاد التيار الاسلامى من الدعوة للعودة الى رموز الهوية الاسلامية على المستويين الداخلى والخارجى فانه استفاد أيضا من تأييد قطاع من الشباب المحيط ، وعلى الرغم من أن الحكومة بعدما نفضت يديها من « الاتحاد العام للشغل » قد وجهت أسلحتها السياسية والقضائية ضد قادة وأعضاء « حركة الاتجاه الاسلامى » الا أن أحداث ١٩٨٤ قد أظهرت حدود التأثير الاجتماعى لحركة الاتجاه الاسلامى •

وفى اطار ما سبق فانه يمكن القول أن «الاتحاد العام للشغل» ماتعرض له من انشقاقات داخلية وأن « حركة الاتجاه الاسلامى » بحرمانها من شرعية العمل السياسى لم ينجحا فى تمثيل كل القانطين فى تونس ، فقيادة اتحاد النقابات المركزية ظهرت غير مرة عاجزة عن التعبير عن مظاهر سخط الجماهير وكان كل ما عنيت به حال رفع أسعار منتجات الحبوب هو المطالبة بتعويضات مناسبة للعمال الدائمين ، أما الاسلاميون فرغم وجودهم الظاهر فى الجنوب وفى بعض القطاعات الطلابية المحدودة الا أنهم لم يتمكنوا من استقطاب وتوجيه معارضة بعض العمال والعاطلين

وبصفة عامة الشباب والبالغين من الرجال والنساء فى الاحياء الانتقالية بين الريف والحضر ، وبهذا المعنى فانه كان من الطبيعى أن تنكفىء الجماعات المختلفة التى ظلت خارج حدود تأثير التنظيمين السابقين على مصالحها الخاصة وأن تدرس سبل حمايتها بنفسها • لقد أظهر « الاتحاد العام للشغل » اهتماما خاصا بمصالح العمال الدائمين ولم يعن كثيرا بتجميع دواعى سخط الجماهير ومراعاة ظروفها ، كما أن لجنته المركزية وهى تعانى من المحسوبية ومن الصراعات الداخلية قد جمعت بين الضعف والتشدد فى آن واحد ، فهى برفضها لدعوة الحكومة الى الاعتدال قد أوجدت خلافا بين أعضائها عرقل أدائها على نحو فعال وأورثها ضعفا كشفت عنه أحداث عام ١٩٨٥ بعدما أظهرت كيف أن تنظيما نقابيا قديما يتمتع بالقوة الظاهرة يمكن تحييده فى غضون أسابيع قليلة بواسطة حكومة فشلت فى الاتفاق معه حول الاجور •

أما عن السلبية الاساسية التى عانت منها «حركة الاتجاه الاسلامى» فلقد كان مردها هوية هذه الحركة أكثر مما كان مردها أسلوب تنظيمها وعملها • وتكشف مسيرة حركة الاتجاه الاسلامى عن تبنيها لخطابين سياسيين مختلفين ، أحدهما علمانى عبر عنه ابتعادها عن اطارها المرجعى الاساس كما شكله الاخوان المسلمون « كما عبر عنه اعتناقها للقيم الديمقراطية بل ومطالبتها بالاعتراف بها كحزب سياسى ، ومثل هذا الخطاب الداعى الى التعددية والى دخول حلبة السياسة كفل للحركة تأييد قطاع من الرأى العام ولكنه حولها من تأييد قطاعات أخرى منه[٣٩] أما الآخر فهو اسلامى وعبر عنه ادعاء الحركة احتكار الرموز الحقيقية أو العالمية للاسلام ، ويمثل هذا الخطاب الذى كشف عن مجافاة مواقف الاطراف الاخرى للقيم الدينية حظيت الحركة بتأييد بعض من قطاعات الطبقة المتوسطة الذين مثلت الحركة بالنسبة لهم نوعا من العلاج النفسى الداخلى لكنها فى المقابل فقدت تأييد البعض الآخر من بين من رادفوا الاسلامية بالطائفية والتشدد وعدم القدرة على مواجهة التغيرات المصاحبة للحداثة •

ولقد كانت تلك الطبيعة المزدوجة عن المطاعن التى أخذتها الحكومة على « حركة الاتجاه الاسلامى » ابان محقها لها فى سبتمبر ١٩٨٧ حيث كشفت الحكومة عن التناقض بين التوجه الديمقراطى لبعض عناصر الحركة وبين التوجه الارهابى للبعض الآخر من ذوى الميول الراديكالية ولقد ظهرت القدرات التنظيمية للحركة وتفاعليتها وحدود التأييد الذى تتمتع به من قاعدتها خلال المواجهة عنها والسلطات فى سنة ١٩٨٧ أيا كان الامر فانه مثلما حيدت القيادة المنتخبة « للاتحاد العام للشغل » دون صعوبة تذكر فان اسلاميين « حركة الاتجاه الاسلامى » قد وجدوا أنفسهم منعزلين بشعاراتهم التى تستخدم اسم الله للدفع بعدم شرعية رئيس الدولة[٤٠] .

لكن الملاحظة الجديرة بالتسجيل هى أن محلات القمع الحكومية المتكررة ضد تيارات وتنظيمات المعارضة الدينية والعلمانية والتى وظفت فيها سلبيات هذه وتلك لصالح الحكومة لم تصادف قبولا جماهيريا واسعا وقد اتخذت الحكومة لنفسها برنامجها « للتكيف الهيكلى » ترتفع تكلفته الاجتماعية على ما رأينا ، والواقع أن القمع الحكومى « لحركة الاتجاه الاسلامى » فى سبتمبر ١٩٨٧ شأنه فى ذلك شأن ضرب قيادة « الاتحاد العام للشغل » يكون أكثر من حلقة فى سلسلة المحاولات الرامية الى تضييق كل قنوات المعارضة من خلال أحكام الخناق على الجامعة وتقييد نشاط أحزاب المعارضة الشرعية وايجاد منظمة منافسة « الرابطة التونسية لحقوق الانسان » . ولقد استند التضييق على كل من الحركة والاتحاد الى منطق قوامه منع تغلغل التيار الاسلامى بين صفوف الشباب وقطع صلة العمال مع التنظيم النقابى المركزى وفى نفس الوقت حرمان كل من الاسلاميين والنقابيين من كل فرصة لتطوير أنفسهم من خلال تكرار القمع والقهر ، على أن أعمال المنطق السابق كشف عن سلبيات تمثلت فى احتمالات ميل المعارضة (خاصة الاسلامية منها) نحو العنف كما تمثلت فى زيادة شعبية التيار الاسلامى مع تكرار محاولات قمعه ومع الغاء كل الوسائل المشروعة للتعبير عن الرأى ، بحيث يمكن

القول أن مستقبل البلاد ظل رهنا بتطور علاقات القوة بين هذه الاطراف .

بيد أن ثمة نقطة كثيرا ما يخطئها التحليل السياسى وهى الخاصة بالتحولات التى تعرفها بعض الدول والتى قد تكون بمثابة ارهاصات لمرحلة من مراحل الاستقرار السياسى ، ومن ذلك ما كان عليه الوضع فى المغرب وبعد وفاة الملك محمد الخامس أو فى أعقاب محاولات السبعينات الانقلابية ، ومن ذلك أوضاع ما كان عليه الوضع فى مصر غداة اغتيال السادات حيث بدت الدولة فى هذه اللحظات كأمة على وشك الانهيار .

وفى ضوء ما سبق يمكن تحليل الوضع فى تونس بعد الانسحاب الاجبارى للرئيس بورقيبة الذى ظل يلقب « بالمجاهد الاعظم » وهو الانسحاب الذى لم يضع فقط حدا لاسطورة الاب القوى ولكنه كذلك فض — وفق تعبير عزيز حريشن — مرحلة تنعدم فيها قدرة الابناء على التعرف على الصفات الايجابية فى أبيهم[٤١] .

ان استراتيجية القمع التى اقترنت طويلا باسم بورقيبة قد نظر اليها مؤيدوها بوصفها تمهيدا لصياغة سياسية جديدة قوامها حشد تأييد الطبقة الوسطى والجديدة وطبقة العمال الدائمين (وذلك على الرغم من تعليمات صندوق النقد الدولى ونشاط الاسلام السياسى) بدعوى الحرص على الدفاع عن المكتبات الاقتصادية والاجتماعية المؤسسية والتى تمثل الاضطرابات تهديدا لها ، لكن سياسة القمع هذه لم تؤت نتائجها المرجوة بل حملت معها تهديدا بمزيد من الشغب وما يعنيه ذلك من احتمالات التدخل العسكرى ، ولعله ما من مزية لتلك السياسة الا نجاحها فى حفظ النظام حال تغيير القيادة السياسية فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ دونما مصادمات ، وعلى أية حال فان الوفاة السياسية لبورقيبة قد أظهرت الضرورة الحالية لتجديد الاسس التى ينبنى عليها الانتماء للدولة التونسية كما أظهرت الحاجة الى طرح مفهوم جديد للثقافة

السياسية لا تمارس بموجبه الدولة دور الوصى على السلوك و لاحتى مجرد وظيفتها التوزيعية وانما تقوم بحفظ الامن والنظام فى اطار مجتمع مستقل وما يستتبع ذلك من توفير قنوات ابداء الرأى والتأكيد على الرموز الاسلامية للمجتمع وبمحاولة التعبير ما أمكن — ورغم علاقات القوى غير المواتية — عن شجاعة أكبر فى التفاوض مع الهيئات الاقتصادية الدولية ، وتقترب هذه الامكانية بصفة عامة من صيغة سياسية « ذات طابع مصرى » • وهذا يعنى أنها تنطوى على مسيرة محفوفة بالصعاب • ومع ذلك فنظرا للمشاكل الاوسع نطاق التى تواجهها الدولة المصرية وطريقة ادارتها للمسألة الاسلامية وعلاقاتها مع صندوق النقد الدولى ، فربما لا تكون هذه الصيغة هى الاسوأ من حيث تأثيرها على الاستقرار •

وأيا كان الوضع فالباحث مضطر الى الاعتراف بأن ذكر مثل هذه « الامكانية » يكشف فى بعض ذاته فى بعض النواحى عن قدر كبير من الطوباوية •

مراجع البحث :

(١) حول ظاهرة « التحويل المسرحى » أنظر : -

Bromberger (Christian), Hayat (Alain) et Mariottini (Jean Marc), Allez L'O, M 1 Forza Juve. La Passion Pour Le Football a Marseille et Turin, Terrain, Carnets Du Patrimaine Ethnologique, 8, Avril. 1987 (Rituels Contem Porains). P. 8 - 41.

Bromberger (Christian), «L' Olympique de Marseille, La Juve et le Torino, Variations Ethnologiques Sur L'Engouement Poputaire Pour les Clubs et les Matchs de Footabll» Esprit. 4, Avril 1987, P. 174 - 195.

(٢) Etieme (Bruno), L'Eslamisme Radical, Paris : Hachette, 1987.

ودراسة تحت الطبع بعنوان : -

Introduction de Tunisie Aujourd' Hui, Une Modernité Au Dessus de Toue Soupcon ?, Paris : C. N. R. S, 1987.

(٣) انظر بهذا الخصوص بعض الاعمال الحديثة التى اعتمد عليها هذا البحث:

Etat de Santé, Besoin Medical et Enjeux Politiques en Tunisie (En Collaboration avec Hedi Zaiem et Hajer Bahri).

(٤) بخصوص هذه المنظمة أنظر ملاحظات لوك بولتانسكى حول « الحاجة الطبية » :

Boltanski (Luc), «Les Usages Sociaux du Corps», Annales E, S, C, 26, (1), J anvier Fevrier 1971, P. 205 - 233.

(٥) Rosanvallon (Pierre), La Crise - de L'ctat - Priovi dence, Paris : Le Seuil, 1981, P. 34 - 35.

وفي هذا الاطار نلاحظ ان كارل بوليانى قد اشار الى ان اشباع الحاجات انما يتعلق اساسا بالمصالح الاجتماعية وبالتطلع الى تحسين الوضع

الاجتماعى (النقود والمركز والامان ٠٠٠ الخ) بأكثر مما يتعلق بالمصالح الاقتصادية الطبقية ٠

Polanyi (Karl), La Grande Transformation, Aux Origines Poltiques et Economiques de Notre Temps, Paris : Gallimard, 1983, P. 207.

Rosanvallon (P), Opcit.

(٦) وعن أهمية طوباوية السوق من وجهة نظر الحداثة العربية أنظر : —

Badie (Bertrand), Les Deux Etats, Pouvair et Sociétè en Occident et en Terre d' Islam, Paris : Fayard, 1986.

(٧) Polanyi (Karl), La Grande Transformation, Opcit,

(خاصة الفصل الثانى عشر وعنوانه : مولد العقيدة الليبرالية) ٠

(٨) Gellner (Ernest), Democraty and Jndustrialisation, Archives Europeenes de Sociologie, Vlll, 1987, P. 47 - 70.

(٩) Chatelus (Michel), Le Monde Arabe Vingt Ans Apres De L'Avant Petrole a L'Après Petrole : Les Economies des Pays Arabes, Maghreb-Machrek, 101, Juillet Aout-Septembre, 1983, P. 6 - 45.

(١٠) Gautier (E, F), Le Passe de L'Afrique du Nord, Les Siècles Obscs, Paris : Payot, 1937, P. 155.

(١١) يميز البعض بين الـ (Sahel Punique) وهو الذى يشير الى ساحل أقامه الفينيقيون في القرن السابع قبل الميلاد في شبه جزيرة تشغلها حاليا تونس وبين السهل «Steppe Numide»
والمراد بذلك هو المقابلة بين نمطين للحياة في أفريقيا احداهما تعرض للتاثير الحضرى والقروى الساحلى والاخر تعرض للتاثير البدوى الدعوى٠

Jéan (Despois), La Tunisie Orientale, Sahel et Basse Steppe, Paris : P U F, 1955.

(١٢) من المعروف أن فرناند برودل يعتبر أفريقيا نموذجا للحدود الثقافية

الثانوية آخذا في الاعتبار أن هناك بعض الثقافات الغربية في اطار الحضارات الكبرى الثلاثة ، التى تنتمى الى البحر المتوسط وهى الحضارة اللاتينية والحضارة الاسلامية والحضارة اليونانية ٠

Braudel (Fernand), La Mediterranee et le Monde Mediterraneen a L'Epoque de Philippe II, 5, Edition, Tome 2, Paris : Armand Colin, 1986, P. 108.

(١٣) انظر بخصوص هذا الموضوع :

Laroui (Abdallah), L'Etat dans le Monde Arabe Contemporain, Elements d' une Problematigue, Lauvain-la-Neuve.

بلا تاريخ

Centre de Recherches sur le Monde Arabe Contemporain, Repris in, Laroui (Abdallah), Islam et Modemité Paris : La Decouverte, 1987, P. 11 - 46.

(١٤) يجب الرجوع بخصوص هذه النقطة الى تحليل كليفورد جيرتسى للعلاقة بين جميع الملكية العلوية للمقومات التنظيمية للدين السياسى وبين تواتر كل من الشرعية الذاتية الداخلية والشرعية التعاقدية المكتسبة ٠

Geertz (Cliffard), Islam Observed, Religious Development in Morocco and Indonesia, New Haven and London : Yale Univeuity Press, 1968, P. 77.

(١٥) Pomian (Krystof), La Crise de L'Avenir, Le Debat 7, December 1980, P. 5 - 17.

ونجد نفس المعنى عند :

P. Rosanvallon, La Crise de L'Etat - Providence, Opcit.

(١٦) في بعض الاحيان يتم تقليص المساحة التى تشغلها قضايا أمن الاشخاص وممتلكاتهم مع تزايد المراهنة على دور التعددية المدرسية في تحقيق نوع من التكامل بين أهداف التعليم العام والخاص ٠

(١٧) سنكتفى في هذا المقام بالاشارة الى ثلاثة أعمال مختلفة لها اهميتها في التاثير على مسار النقاش الدائر في اطار المجتمع الفرنسى حول التاكيد على أى من معالم تزايد تدخل الدولة أو تزايد دور القطاع الخاص ٠

Vingre (Michel), Le Social C'est fini, Paris : Collection Autrement 1980.

Jobert (Brumo), Le Secial en Plan, Paris : Editions Ouvrières, 1981.

MINC (Alain), La Machine Egalitaire, Paris : Grasset, 1987.

(١٨) حول الانفتاح « اعادة توطن الصناعة » في مصر انظر : –

Rivier (Francois), «Politiques Industrielles en Egypte : de Nasser a Sadate», **Maghreb-Machrek**, 92, Mai-Juin 1981 P. 42 - 62.

وعن الغرب انظر :

Akesbi (Najib), L'Etat Marocain, Pris Entre Les Imperatifs de la Regulation et les Exigences de L'extra-version, Annuaire de l'Afrique da Nord, XX III, 1984, P. 544 - 586.

(١٩) حول « الرهان على الطبقة الوسطى الجديدة » باعتباره التفســيرية ، بالاضافة الى « اعادة التوزيع ، وتحقيق الاستقلال للاقتصاد الوطنى » والاستقرار المؤقت للانظمة العربية » ومن بينها تونس ، انظر : –

LECA (Jean), Structures Sociales et Stabilité Politique Dans Les Republiques Arabes : Algerie, Syrie et Irak dans une perspective comparative, septembre 1986 (inedit).

(٢٠) Ben Slama (Moncef), Croissance Economique des pays de petite taille largement ouverts sur L'Exterieur, Le Cas de la Tunisie des Annees 70, Resultats, Principaux, Problemes et tendances, Revice Tanisienne d'Economie et de Gestion (**CERP**, Tunis), 1, 2 Juillet - Decembre 1984, P. 39 - 65.

Dimassi (Hassine) et Zaiem (Hedi), L'Industrie : Mythe et Strategies, in, Tunisie au preset, Une Modernite Au-Dessus de tout soupcon ? Op. cit., P. 161 - 178.

	العشر سنوات ١٩٦٢ – ١٩٧١		العشر سنوات ١٩٧٢ – ١٩٨١		الخطة من ١٩٨٢ – ١٩٨٦	
الادارة	٤٤٢ر٢	٣٤ر٠	١٠٣٢ر٦	١٧ر٠	١٥٤٧ر٠	١٨ر٠
المشروعات العامة	٤٤٩ر٦	٣٤ر٠	٢٥٢٦ر٤	٤٢ر٠	٣٢٤٨ر٠	٣٧ر٧
القطاع العام	٨٩١ر٨	٦٨ر٠	٣٥٥٩ر٠	٥٩ر٠	٤٧٩٥ر٠	٥٥ر٧
المشروعات الخاصة	٢٤٧ر٧	١٩ر٠	١٥٣١ر٢	٢٦ر٠	٢٣٦٠ر٠	٢٧ر٥
نفقات الاسرة	١٦٨ر٥	١٣ر٠	٩١٣ر٨	١٥ر٠	١٤٤٠ر٠	١٦ر٨
القطاع الخاص	٤١٦ر٢	٣٢ر٠	٢٤٤٥ر٠	٤١ر٠	٣٨٠٠ر٠	٤٤ر٣
	١٣٠٨ر٠	١٠٠ر٠	٦٠٠٤ر٠	١٠٠ر٠	٨٥٩٥ر٠	١٠٠ر٠

مد· ملايين الدينارات :

المصـــــدر :

(٢١) Decennies 1962 - 1971 et 1972 - 1981 : Republique Tunisienne Ministère du plan et des finances, Evaluation preliminaire des Resultats de Deuxième Decennie de Developpement, Tunis, Juin, 1980.

VI : Plan 1982 - 1986, Republique Tunisienne, Ministère du Plan et des Finances, Bilan Global du VI, Plan et Orientations Generales du VII : Plan, Tunis, Octobre 1986, 10.

وحدة اسهام المشروعات العامة في الاقتصاد التونسى انظر :

Soussi (Mohamed Ali), Ou en est L'Entrepise Funisienne ? Conjoncture, **Etudes et Informations Economiques de Tunisie** (Publication de Ministère de L'Economie Nationale), 107, December 1985 (Dessier).

(٢٢) Safra (Mangi), «Investissement et productivitè en Tunisie Durant les Deux Dernieres Decennies», Revue Tunisienne d'Econemie (Revue de L'Association des Economistes Tunisiens), 1, 1984, P. 29 - 49.

(٢٣) خصائص المشروعات التى ووفق عليها بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ :

الاطار القانونى	المشروعات (العـدد)	فرص العمـل (العـدد)	الاستثمـارات (بملايين الدينـارات)
قانون أبريل ١٩٧٢	١٠١٤	٤٩٧٦	٣٤٤ر٧
الذى يلزم المصدرين	١٠١٤	٤٩٧٦	٣٤٤ر٧
قانون أغسطس ١٩٧٤ يونيو ١٩٨١ الذى يلزم الصانعين	١٣٢٧٦	٢٩٧٤٠١	٢٩٩٤ر٤
	٧٣٩	١٨٥٣١	٩٤ر٠

المصـــــدر :

Conjoncture, **Etudes et Informations Economiques de Tunisie**, 82, Septembre 1983 (Dossier : L'Economie Tunisienne en Chiffires).

تجدر الاشارة الى أن فرص العمل قد تزايدت بين ١٩٧٣ و١٩٨٦ ووصلت الى ٠٠٠ر٧٠ وحتى في الوقت الذى تزايد فيه الطلب على العمل ووصـل الى نحو ٠٠٠ر٨٠٠ طلب ٠

(٢٤) حول الاعانات أو الدعم الذى تقدمه الحكومة في مصر للاستهلاك الغـــذائى انظـر : -

Roussillon (Alain), «Developpement» et «J ustice Sociale» Une Economie Sous Perfusion : Les Enjeux des Subventions en Egypte», **Annuaire de L'Afrique de Nord, XX II L, 1984, P. 604 - 631.**

وعن المغرب أنظر :

Akesbi (Najib), L'Etat Marocain, Pris entre les Imperatifs de la Regulation et Exigences de l'Extraversion **Op. cit.**

(٢٥) خطاب ألقى في ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ أمام الجمعية الوطنية ٠

(٢٦) Republique Tunisienne, VI : Plan Développement Economique et Social (1982 - 1986), Tunis Juin 1982, Tome 1, 143, 169, 186.

(٢٧) Ayari (Chedly), «Endettement, La Tunisie Sur La Corde Raide», **Jeune Afrique Economie**, 3/91, Novembre 1986, P. 112 - 121.

وعن مديونية تونس انظر أيضاً :

Gazzo (Yves), «Le Monde Arabe Face a L'Endettement : Le Cas des pays du maghreb», Maghreb Machrek, 114, Octobre - Novembre - Decembre 1986, P. 30 - 43.

(٢٨) خطاب رئيس الوزراء السيد هادى نويره أمام الجمعية الوطنيـــة في ١١ ديسمبر ١٩٧٥ ٠

(٢٩) Realités, 100, 10/1/86, Cite in Dimassi (H) et Zaiem (H), L'Industrie : Mythe et Strategies", Op. cit.

(٣٠) لقد ارتفعت نسبة الطلب النهائى (الذى يمثل الاستهلاك والاستثمار) الذى تم اشباعه بواسطة الاستيراد من ٢٥ في المائة الى ٤٧ في المائة ، وفي نطاق الطلب النهائى (الذى يشمل الاستهلاك والاستثمار) ارتفعت نسبة استيراد المواد الاولية ونصف المصنعة بشكل أسرع من ٧ في المائة في ١٩٧١ الى ١٣ في المائة في ١٩٧٦ الى ٢٠ في المائة في ١٩٨١ ٠

Etude de L'Institut Quantitative de Tunis, citée in Ben Blama (Moncef), «Croissance Economique des Pays de petite taille largement Orverts à L'Extericar ...», Op. cit.

لقد أشار ديماس حسين في دراســـة سبقت الاشـــارة اليهـــا الى أن « الصناعات المتصلة بالاستهلاك » هى تلك الصناعات التى طورت بهدف أساسى هو ايجاد فرص للعمل والتى تعتمد على الواردات بشكل مكثف من خلال خلقها لاحتياجات يومية ٠ وفي دراسة قد سبق ذكرهـا لآلان روسيون أشار الى المفارقة التى تتمثل في أنه كلما أسهم القطاع الخاص في ايجاد فرص للعمل لكما تأكدت طبيعته غير المنتجة ٠

(٣١) يعبر النمو العشوائى لظاهرة سكنى المناطق الانتقالية بين الريف والحضر واحدا من التطورات في أساليب الحياة في تونس وهو التطور الذى رتب آثارا عديدة من بينها تزايد الضغط على الخدمات الحكوميـــة وتزايد الاتجاه نحو الاستهلاك والسكن على أراضى هى في الاصـــل مملوكة للدولـــة ٠

Chabbi (Morched), Une Nouvelle Forme D'uranisation a Tunis, L'Habitat Spontané Peri-Ubain, Thèse de Doctorat en Urbanisme et Aménagement, Paris - Val de Marne, 1986.

Le Çahih d'El Bokhari

(٣٢) **El Bokhari, Les Traditions Islamiques, Traduction de L'Arabe avec Notes et Inde par O, Houdans et W. Marcais, Volumes, Paris : Publications de L'Ecole des Languies Orientales Vivantes, 1903.**

(٣٣) وحول الاتفاق بين مصر وبين صندوق النقــد الدولى في مايو ١٩٨٧ انظــر :

N.S.E., 135, Novembre 1987, P. 35 - 44 («Dossier : Egypte/ 7»).

وحول برنامج التكيف المغربى في ١٩٨٣ أنظر : ـ

Akesbi (N), Op. cit.

وبخصوص اطلالة عامة على نوعية برامج التكيف التى وضعها صـندوق النقد الدولى أنظر :

L'Heriteau (Marie - France), «Endettement et Ajustement Structurel : La Nouvelle Cononnière», Tiers Monde, XX III, 91, Juillet - Septembre 1982, P. 517 - 548.

(٣٤) **Republique Tunisienne, DGP, Situation de L'Economie et Programme d'Ajustement, Tunis, 18/09/86. Republique Tunisienne, Ministère du Plan et des Finances, Bilan Global du VI : Plan et Orlontations Generales du VII : Plan.**

(٣٥) ينم رأى المجلس الاقتصادى والاجتمـــاعى في برنامج التكيف عن هذه المقاومة فلقد أشار الى المخاطر الاقتصادية الناجمة عن اختفاء جانب كبير من المشروعات على أثر خفض رسوم الجمارك بشكل حاد . وكما أشـار

الى المخاطر الاجتماعية الناجمة عن تزايد البطالة وعن تقييد أو تقليـل القدر الشرائية لبعض الشرائح الاجتماعية .

La Presse de Tunisie, 11/01/87.

(٣٦) لقد بلغت قيمة الدين الخارجى لتونس في عام ١٩٨٦ ١ر٧ مليون دولار بينما بلغت نظيرتها في كل من المغرب ومصر عن نفس الفتـــرة ١ر١٤ و٦ر٣٨ مليون دولار على التوالى ، ولقد ارتفعت خدمة الدين الى ١ر١ مليون دولار في تونس (أى نحو ٩ر٣٨ في المائة من حصيلة الصادرات) والى ٩ر٢ مليون دولار في المغرب (أى نحو ٤٢ر في المائة من حصـيلة الصادرات) والى ٦ر٤ مليون دولار في مصر (أى نحو ١٤ في المائة من حصيلة الصادرات) .

المصـــــدر :

«Les Politiques d' Ajustement au Maghreb», Maghreb Economie, La Lettre du CENEAP (Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la planification, Alger), 1, Juillet 1987, NSE, 135, November 1987 («Dossier : Egypte/ 7»),

(٣٧) لقد تحدث جون لوكا عن « الدولة التى تكون ضحية لنجاحها » ، وذلك في اطار الحديث عن النموذج الجزائرى .

Autrement, Mars, 1982.

(٣٨) L'Heriteau (Marie - France), Endettement et Ajustement Structurel : La Nouvelle Connonière, **Op. cit.**

(٣٩) El Manoubi (Khaled), Etat Infra-Rentier, Ende Ttement Escterieur et Mouvements Populaires Uvbains en Tunisie», **Annuaire de L'Afrique du Nord, XX III, 1984, P. 587-600.**

(٤٠) Badie (Bertrand), Les Deux Etats, Pouvoir et Sociètè en Occident et en Terre D'Islam, Op. cit.

(٤١) نحن نشارك آلان روسيون رأيه في أحداث الشعب في مصر في عام ١٩٧٧ حيث عبر « الشعب » عن « مطالبه غير القابلة للتفاوض » .

Op. cit. P. 628.

(٤٢) بحث Francais Burgat.

(٤٣) حول تناقض الحركة الاسلامية أنظر أعمال فرنسوا بورجا خاصة : -

Francais Burgat, Islamismes en Tunisie : La Crise,
Francais Burgat, Islamismes en Tunisie : La Crise, Grand Maghrep, 44, 11 Novembre 1985, P. 445 - 450.

————, Aux Sources de L'Islamisme en Tunisie, in Dlanque (Gilbert) et al, Les Intellectuels et le Pouvoir, Syrie, Egypte, Tunisie, Algerie, Dossiers du CEDEJ, Nouvelle Serie, 3, 1985 (Le Caire 1986).
Hermassi (El Baki), La Sociètè Tunisienne Au Miroir Islamiste, Maghreb - Machrek, 103; Janvier fevricer Mars 1984, P. 39 - 56.

(٤٤) في حديث أدلى به السيد هادى جبالى وهو أحد كبار قادة حركة الاتجاه الاسلامى الى جريدة Liberation في سبتمبر ١٩٨٧ أشار الى معوقات الحركة والى وجوب عملها على بث الافكار الاسلامية بين صفوف الشعب التونسى ، وبسؤاله عن طبيعة هذه الافكار اشار منها الى تلك الفكرة الاساسية الخاصة بالعلاقة التى لا تنفصم بين الدين وبين السياسة ، وهى فكرة تلقاها انوسط الطلابى دون المجتمع الاكبر بتاثير بعض الافكار الغريبة على الاسلام سيما وأن العلماء ظلوا دائما

رجال القصر وشجعوا أنفسهم الفصل بين الدين والسياسة ح... السياسة للخلفاء ولم يكن على الشعب الا اطاعة أوامرهم .

(«Tunis : La Menace Voilèe des Dirigeants Islamistes Clandestins»), Liberation, 8/9/1987, P. 22.

(٤٥) Krichen (Aziz), La Fracture de L'Intelligentsia, Problemes de la Langue et de La Culture Nationale, in Tunisie au present, Une Modernite Au - dessus de Tout-Soupcon, Op. cit., P. 297 - 341.

ثالثا ــ فى بناء المؤسسات السياسية

التكنولوجيا السياسية فى الوطن العربى ما بين النقل والابتكار

د. برتراند بادى

نقل المؤسسات السياسية ما بين الحداثة والتقليدية

د. سيد غانم

التكنولوجيا السياسية فى الوطن العربى : ما بين النقل والابتكار

د· برتراند بادى*

توطئـــة :

لم تحظ ظاهرة نقل التكنولوجيا السياسية فى معظم الاحيان باهتمام كبير من قبل علم السياسة ، سواء لأن هذا العلم قد اتخذ لنفسه طابعـا متطورا ومن ثم فانه لم يجد مدعاة للحديث عن النقل مادامت كل النظم السياسية آخذة فى التطور بشكل تدريجى نحـو نموذج متفق عليـه للحداثة ، أو لأن هذا العلم قد ارتبط بالمنظور الثقافوى Culturaliste واعتبر من ثم عملية نقل التكنولوجيا غير ذات أهميـة بل ومرفوضـة لكونها ضد الطبيعة ·

ويتيح لنـا واقع المجتمعات الاسلامية أن نتبين الحقيقة السابقـة بوضوح ، وذلك لأن المؤسسات القائمة فى مختلف النظم السياسية انمـا تعكس تداخلا منفدا بين القيم الاصيلة · وتلك التى أعيد اكتشافها من جديد · ومن ناحية أخرى فان التحدى الذى يطرحه نقـل التكنولوجيا السياسية يظل هو المحور الاساسى لكل المناقشات الايديولوجيـة بين ممثلى تيارات الاصلاح والاحياء والاصولية الاسلامية من جهة وممثلى تيارات الاشتراكية والتقدمية والقوميـة أو التيـارات الديمقراطية من جهة أخرى ·

فى اطار ما سبق فان هدف هذه الدراسة هو القاء الضوء على مختلف استراتيجيات النقل وتوجهاتها والمنطق الذى يحكم كلا منهـا وأشكال الاعتراض الواردة عليها تماما مثلما يعنى علم الاقتصاد بدراسة ظاهرة « الاستيراد والتصدير » وهوية المستوردين ونوعيـة السلع المستوردة

(*) أستاذ بجامعة باريس

ودرجة اتفاقها مع النمط المختار للتنمية ، بعبارة أخرى فان هذه الدراسة لن تتوقف طويلا ازاء بعض الملاحظات الواضـحة مثل تعبير التـدفق التكنولوجى عن شكل من أشكال التبعية الخارجية التى تدفع اليه وتبين حدود فعالية وتحدد نوعية الاستراتيجية المضادة(١) ·

١ ـ استراتيجيات النقـــل :

(أ) يكشف لنـا التاريخ الاسـلامى الحديث عن وجود أربعـة استراتيجيات مختلفة لنقل التكنولوجيا السياسية ، منها ما يتصل باقامة نظام سياسى جديد ، ومنها ما يتصل بدعم سلطة النخبة الحاكمة ، ومنها ما يتصل بالتعبير عن أشكال جديدة للمعارضة ، ومنها أخيرا ما يتصـل بمواجهة مشاكل الادارة بعد الاستقلال ·

والواقع أنه فى حـدود المناطق التى ينتشر فيهـا الاسـلام تبـدو الاستراتيجية الاولى وكأنها الاقل شـيوعا بالنظـر الى قوة التقاليـد والنماذج المؤسسية السابقة على فترة الاحتلال ، ولكن على الرغم من ذلك فهناك بعض التطبيقات للاستراتيجية السـابقة كما هو الحال مـع نموذج الكويت الذى عكف أمراؤه منـذ الثلاثينات على بنـاء دولتهم استجابة لبعض الاسباب الجغرافية والسياسية وتجاوزا لمجرد الرغبـة فى دعم السلطة ، ومع حصـول الكويت على الاستقلال فى عـام ١٩٦١ تأكدت الحاجة الى اضفاء طابع مميز على تلك الدولة وذلك فى مواجهـة كل من دعاوى الوحدة العربية الناصرية والملكية التقليدية الوهابية ، ولعل مما ساعد على ذلك أن الكويت كان قد توافر لها فى ظل النفوذ البريطانى دستو رمشبع بلتغريب من خلال تأكيده على مفهوم المؤسسة البرلمانيـة ودولة الرفاهة(٢) ، ومن هنا تبدو المفارقة وذلك أن رغبة الامير سـالم الصباح فى التمايز وفى تأكيد سـيادة دولته وشرعيتهـا على المستويين الداخلى والخارجى هى التى غذت الاتجاه لنقـل التكنولوجيا ، وثمـة مفارقة أخرى وهى أن الكويت فى غضون تجربتها البرلمانية قد شـهدت فترات من التقييد لممارسات وتوجهات حركات المعارضة بما فيها حركة

الاخوان المسلمين لعبد الله النفيس وحركة السلفيين لقاسم العون(٣)
وفى الحقيقة فان النجاح المؤقت لمحاولة غرس قيم ومؤسسات سياسية فى غير تربتها ـ والذى سنرى فيما بعد أنه لم يتم دون مقاومة ـ انما يكشف عن أن عملية النقل ليست مجرد لعبة تمارسها النخبة الحاكمة بل تتورط فيها مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية مادامت تستفيد منها بصورة مؤكدة(٤) . هذا وثمة تجارب أخرى تجدر مقارنتها بالتجربة الكويتية ، من قبيل تجربة النظام الملكى العراقى فى ظل دستور ١٩٢٥ المستوحى من النموذج الاسترالى وتجربة الاتحاد السورى فى ظل دستور ١٩٢٢ المستوحى من النموذج السويسرى وتجربة النظام الاردنى فى ظل الدساتير المتتالية ذات الطابع الغربى والتى مثلت انحرافا عن النموذج الهندى الذى تمثله الدستور الاول(٥) . ففى كل هذه التجارب شهدنا محاولات انشاء دولة جديدة من خلال نقل بعض النماذج المؤسسية البرلمانية التى أثرت ـ كما هو الحال مع الكويت على استراتيجيات المعارضة بعد ما ظلت تلح هذه الاخيرة خلال فترات الحكم السلطوى على أهمية النموذج البرلمانى ، على أن ما تجدر الاشارة اليه هو أن نقل التكنولوجيا بدعوى اقامة دولة جديدة لم يصادف نجاحا يذكر فى هذه الدول مقارنة بالكويت وهو ما يعزى فى جانب منه الى اختلاف الاطر الاقتصادية وعدم تحمس النخب السياسية للارتباط بقواعد اللعبة البرلمانية(٦) .

(ب) منطق آخر يحكم استراتيجيات النقل ويرتبط بحرص النخب التقليدية على دعم سلطاتها ، ولقد بدا هذا المنطق واضحا فى غضون القرن الماضى فى ظل الامبراطورية العثمانية عندما أراد السلطان العثمانى أن ينقل عن الغرب بعض ما يكفل له دعم سلطته بعد ما ضعفت على الساحة الدولية من جراء الهزائم العسكرية والاخفاقات التجارية مثلما تهددت على الساحة الداخلية نتيجة تنامى الاستقلال الاطراف(٧) . ولقد كان لهذا المنطق ذاته تطبيقات مماثلة فى كل من ايران(٨) ومصر(٩) حيث امتدت عملية التغريب الى مستويات عديدة من عسكرية وادارية

ومؤسسية وقانونية وان بدا أن المستوى التعليمى كان هو الاكثر تعبيرا عن هذا الاتجاه فى تلك الآونة ، ففى مصر على سبيل المثال تزايد عدد المدارس وطورت وسائلها التعليمية على النمط الغربى « من قبيل الوسائل المستقاه من المدرسة الانجليزية للانكستر »(١٠) خاصة فى ظل قناعة رفاعة الطهطاوى بأهمية التعليم لتحقيق التقدم العلمى ولزيادة قدرات النظامين السياسى والاقتصادى(١١) ، وفى ايران أيضا انتظم قرابة أربعة آلاف تلميذ فى نحو خمسين مدرسة بعضها كان ثمرة لنشاط الارساليات التبشيرية مثل ارساليتى « اللازاريين » و « راهبات الخير » وبعضها الآخر كان نتاج اسهام المثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج كما كان الحال مع لقمان المحاليك الذى أنشأ المدرسة العثمانية فى تبريز فى عام ١٨٩٩ وهى المدرسة التى خرجت فيما بعد كوادر أسهمت فى التغيرات الدستورية الثورية فى عام ١٩٠٦ ومثلها كلية طب طهران وكلية الحقوق التى أنشئت فى نوفمبر عام ١٩١٩(١٢) .

هذه الاستراتيجية بما صحبها من اصلاحات ادارية بقصد تدعيم مركزية السلطة(١٣) قد أثبتت قدراتها على الاستمرار خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر(١٤) ، بيد أنها ما لبثت أن واجهت معارضة من النخبة الجديدة التى استمدت هويتها وسلطتها من دورها فى النقل والتى ضمت أشخاصا مثل رشيد رضا وفؤاد باشا ورفاعة الطهطاوى وخير الدين التونسى ، ذلك أن هذه النخبة وقد شاقها التركيز على الجانبين الادارى والعسكرى للتحديث أولت اهتمامها الاول الى تعميق ليبرالية النظام السياسى وهو الهدف الذى شاركها فيه لفيف من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الجامعات الاوربية أو فى بعض من تلك المدارس الوطنية العديدة التى أنشئت على مدار القرن الماضى ، بهذا المعنى تميز القرن التاسع عشر بمواجهة سافرة بين أسلوبى النقل السابقين : الاسلوب النفعى / الانتقائى من جهة ، والاسلوب المثالى / الاصلاحى من جهة أخرى ، ولقد انتهت هذه المواجهة بهزيمة الاسلوب الاخير بعد ما تصدى له بحزم حكام أمثال عبد الحميد ونصر الدين شاه وتوفيق خاصة وقد

عجز الفكر الاصلاحى عن تقديم تصور متكامل لكيفية التوفيق بين القانون الوضعى وبين الشريعة الاسلامية أو بين مبدأ السياسة الشعبية ومبدأ الامر بالمعروف(١٥) •

وعلى الرغم مما قد تثيره الاستراتيجية السابقة من تناقضات الا أنه لازالت لها تطبيقاتها المتوعة فى كثير من الملكيات المحافظة فى العالم الاسلامى وان تفاوتت حدة الصعوبات السياسية التى تواجهها نخبها الحاكمة فى سعيها لتكريس سلطاتها وكفالة استمراريتها ، وفى هذا الاطار كان اكثار الحكام الايرانيين حتى قيام الثورة من استخدام أسلوب النقل من النموذج الامريكى سواء فى المجال العسكرى أو فيما عدا ذلك من مجالات تمس التنمية السياسية الايرانية(١٦) ، كما كان التجاء الامراء السعوديين الى نفس هذا الاسلوب ولكن مع شىء من التورية ، هذا عدا اتباع ملك المغرب المسلك ذاته طلبا لدعم شرعيته التى تستمد بعض أصولها من مصادر دينية(١٧) •

(ج) استراتيجية ثالثة مثلت ما يشبه رد الفعل على اخفاق سابقتها وتصدت للدعوة اليها حركات الاحياء فى العالم الاسلامى ، فهذه الاخيرة وان حاولت طرح نموذج خاص للتنمية الاسلامية الا أنها فى تكوينها قد تأثرت بكثير من المبادىء التى رفعتها تأثرا بالثورات الوطنية الاوربية فى مواجهة التدخل الاجنبى واستبداد النخب الحاكمة ، بهذا المعنى فان هذه المعارضة وان لم تتبن الدعوة الى النقل بقصد التقليد فانها تبنتها بقصد التطويع لمعطيات الواقع الاسلامى وفى هذا الاطار كان تحمس الشيخ محمد عبده شأنه فى ذلك شأن جمال الدين الافغانى لبعض الافكار الغربية المستحدثة مثل فكرة تقاضى فوائد على القروض البنكية(١٨) ، ومن هنا تبدو المفارقة بين وجهتى النظر الاصلاحية والتقليدية ، فعلى حين لا يمانع أنصار وجهة النظر الاولى فى النقل عن الغرب — بعد مقاومة قصيرة فى البداية — وفى السفر اليه والتعلم على أساتذته والتأثر بأطره الايديولوجية كالديمقراطية والاشتراكية فان

أنصار وجهة النظر الثانية يعربون عن رفضهم لما قد يتعارض مع النصوص المستمدة من التقليد(١٩) • وان وجب التحفظ فى هذا الصدد على مرادفة مقاومة « الشرعية عبر الاطلنطية » ، بالحظر الشامل على كل ما يأتى من الخارج(٢٠) • وذلك أن فهم الآراء والممارسات الاسلامية يقتضى تحليلا أعمق لمختلف العناصر الاصيلة والوافدة التى تسهم فى تحديد الموقف عن كل من التقنيات الاقتصادية والسياسية فضلا عن الايديولوجية الغربية •

(د) استراتيجية أخيرة من استراتيجيات النقل هى تلك التى تبنتها الحكومات الثورية ، وذلك أنه مهما كانت درجة التعبير عن رفض التغريب فانه ما من نظام سياسى — بما فى ذلك تلك النظم الاسلامية — لا ينقل عن المبادىء الغربية فى ادارة الدولة وان تنوعت التطبيقات فى درجة تعقيدها وفيما ترتبه من ردود أفعال رافضة •

وفى هذا السياق تجدر الاشارة الى النموذج الليبى حيث عارض الرئيس القذافى فكرة الدولة الاسلامية ذاتها وأدان السلطة التقليدية للعلماء فى تعارضها مع مبدأ « السيادة الشعبية » وتحفظ ازاء العديد من الاحاديث النبوية أن شكا فى مصادرها أو دفعا بتأثرها ببعض الملابسات التاريخية الخاصة وطرح فى مواجهة الدعاوى الاسلامية الاخوانية أفكار الوحدة العربية والقومية والاشتراكية ، على أن الملاحظ أن القذافى وهو يحجم كثيرا من الرموز الاسلامية لم يقنع بمجرد النقل عن الخارج حيث كشفت الممارسات السياسية للجماهيرية الليبية عن نوع من « التجديد المفاهيمى » من مظاهره محاولة احياء فكرة الوحدة العربية وايلائها أهمية أكبر من تلك التى تحظى بها فكرة الامة مع عدم التاكيد مؤسسيا على مفهومى المركزية واحتكار الوظيفة السياسية وكلاهما من المفاهيم المستمدة من حصيلة التجربة الثورية الاوروبية بدرجة كبيرة وليس من التراث الثقافى الاسلامى(٢١) •

واذا ما انتقلنا الى النموذج الايرانى وجدنا أن مفهوم الدولة قد

واجه تحديا أكبر وذلك من خلال اعادة النظر فى كل المبادىء الكلاسيكية المرتبطة بهذا المفهوم لصالح المبادىء المرتبطة بمفهوم الجمهورية الاسلامية ، وفى هذا الاطار جاء طرح فكرة سمو الشريعة كبديل لفكرة السيادة وفكرة دار الاسلام كبديل لفكرة الحدود الاقليمية وفكرة الشرعية الاسلامية فى مواجهة فكرة الشرعية السياسية ، ولكن مرة أخرى فان التشديد على تلك الرموز الاسلامية لم يؤد الى حظر شامل على كل ما يأتى من الخارج خاصة وأن نظرية « ولاية الفقيه » فى تطبيقها الايرانى لم تحقق الاجماع المطلوب بين اتباع المذهب الشيعى من حيث أنها ترجمت الى ممارسة مركزية شخصية للسلطة فيما يشبه الوصاية على مختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية بقصد تمكين الامام من السيطرة على جماعة المؤمنين كافة وليس فقط على الايرانيين ، وكان من أثر ما تقدم أن ثار مع عام ١٩٨٠ نقاش هام بين الجماعات الاسلامية الايرانية ومشاريعها وهم كثر حول ما اذا كان التطبيق الفعلى لنظرية « ولاية الفقيه » يمثل خيانة للثورة الاسلامية[٢٢] ، وبالاضافة الى ذلك فان استمرار الازدواجية على أكثر من مستوى من مستويات العمل السياسى فى ايران قدح فى امكانية مقاطعة التكنولوجيا الغربية وذلك أنه فى مواجهة مجلس الثورة الذى يسيطر عليه رجال الدين توجد الحكومة التى كان يسيطر عليها بازرجان بطبيعته التكنوقراطية وذلك فى الشهور الاولى للنظام الجديد[٢٣] ، وتعبر تلك الازدواجية فى الواقع عن وجود تيارين فى المجتمع الايرانى أحدهما يمثله رجال الدين التقليديون فمن يدعون الى حظر التكنولوجيا الغربية والآخر يمثله التكنوقراط والموظفون ذوو التكوين الغربى ممن يدعون الى النقل عن الغرب ويشاركهم فى ذلك فريق من مفكرى الثورة الايرانية وان دعا الى اخضاع عملية النقل هذه لنوع من الانتقائية .

٢ — ابتكار واعادة اكتشاف :

من المتفق عليه أن وقف النقل على غرض التقليد ينطوى على درجة كبيرة من المخاطرة سيما فى ظل اختلاف الظروف والمؤثرات بين كل من

البيئة التى يتم النقل عنها وتلك التى يتم النقل اليها ، ومن هنا تبدو أهمية اقتران عملية النقل هذه بعملية تطويع لمختلف المفاهيم والانماط والآثار المنقولة عن الخارج تبعا لواقع البيئة المحلية أو المتلقية ، بعبارة أخرى فان عملية النقل يجب أن تتخطى التقليد الى الاختراع واعادة الاختراع وفى هذا يلزمها بداءة أن تضفى الشرعية على النماذج والانماط المنقولة كما يلزمها أن توفر التدابير المناسبة التى تهيىء لهذه وتلك الفعالية السياسية المرجوة على أنه مهما بلغت درجة التقدم على أى من المستويين السابقين تظل لعملية التطويع آثارها السلبية المتمثلة فى ارتفاع التكلفة واحداث بعض التشوهات السياسية وتعطيل التوصل الى نموذج اسلامى للتنمية هذا عدا ما قد تثيره من أشكال المعارضة والاحتجاج التى قد ترتب فى لحظة معينة أزمة شرعية وتصيب النظام السياسى بالجمود .

يقتضى اضفاء الشرعية على النماذج والانماط المنقولة اخضاعها للنظام القيمى للمجتمع حتى لا تصدم الوجدان الجماعى للجماهير ، ومثال ذلك ما قام به الرئيس حافظ الاسد فى سعيه لاضفاء الشرعية على دستور عام ١٩٧٣ ذى الطابع العلمانى قد اضطر على أن يؤكد على انتمائه الاسلامى من خلال الحج الى بيت الله الحرام فى العام التالى والمشاركة فى صلوات الجمعة المقامة فى جامع دمشق الكبير[٢٤] ، كما أن السلطان عبد الحميد فى سعيه ابان القرن الماضى الى اضفاء الشرعية على المؤسسات السياسية الجديدة ذات الطابع الغربى قد حرص على أن يؤكد على فكرة الخلافة الاسلامية[٢٥] ، وفى نفس هذه الفترة تبنى رفاعة الطهطاوى فى مصر رأى مونتسكيو فى تصنيف السلطات وان جعل للعلماء سلطة رابعة وخولهم حق تطويع القوانين الوضعية الحديثة لاحكام الشريعة الاسلامية[٢٦] ، كما حاول خير الدين التونسى من نفس هذا المنطلق أن يوفق بين مفهومى النظام النيابى والشورى[٢٧] بحيث يمكن القول أن النخب الحاكمة العربية والاسلامية (حتى فى الدول الاشتراكية مثل الجزائر) تسعى بصورة مضطردة الى التوفيق بين مقتضيات الشرعية

الاسلامية ومبادىء القوانين الغربية طلبا للشرعية السياسية وهى مهمة من الصعوبة بمكان واذا ما تحققت فان الشرعية القائمة تصبح هشة غير راسخة ، ولكن عملية التطـويع القيمى يجب أن تكملها محاولة تشـغيل المؤسسات السياسية المنقـولة بأقصى قـدر من الفعاليـة ، وفى هـذا الخصوص يكثر الاهتمام بالمحسوبية كما يكثر التشديد على أبوية السلطة السياسية[٢٨] وعلى التدابير السلطوية[٢٩] ، كما يكثر اللجوء الى تضخيم الجهاز البيروقراطى الذى يؤدى فى هذه الحالـة وظيفة مزدوجـة هى استيعاب النخب المنافسة المحتملة واقامة شبكات من العلاقات الاجتماعية التقليدية فى قلب مختلف الادارات مما قد يكسبها قبولا جماهيريا ، وبقدر أهمية هذا الاسلوب الاخير بقدر ارتفاع تكلفته وقد أشاع استخدامه فى ايران الشاه وفى مصر عبد الناصر وفى الجزائر[٣٠] هذا عـدا الملكيات التقليدية فى شبه الجزيرة العربية وان مورس سرا فى هذه الاخيرة أبان فترة التدفق الانتقائى للتكنولوجيا اغربية ٠

وثمة ملاحظة جديرة بالتسجيل وهى أن الميكانيزمات السابقة للتطويع القيمى والامبريقى للتكنولوجيا السياسية لا تمثـل خطوات على طريق الديمقراطية ، خاصة وأن ميكانيزمات التطويع هذه لا تخدم النظـام السياسى ذاته بقدر ما تحقق المصـالح الشخصية للنخب الحاكمـة على مختلف المستويات من خـلال الحرص على توفير فرص العمـل والمزايا المادية والمعنوية ، ويترتب على ذلك التنافس بين أدعياء استراتيجيات النقل المختلفة كما هو الحال فى ظل تنافس العقـائديين والتكنوقراطيين وأخيرا فان ميكانيزمات التطويع المشار اليها ان صحت مع بعض التحفظ بالـ « ممتلكات السياسية المنقولة » فانها تصبح مستحيلة مع « النماذج السياسية المنقولة » لأن تلك النماذج بطبيعتها تخضـع لتحولات كثيرة يصبح من الصعب معها الحديث عن التقليد أو حتى التوفيق بينها وبين النموذج الغربى ، ومن هنا يبدو الحرص على توخى الحذر فى تحليـل المؤسسات والممارسات السياسية الموجودة فى العالم الاسلامى[٣١] والتى تزمع نقلها عن المفاهيم السياسية العالمية ٠

٣ ـ حركات الاحتجاج والمعارضـة :

فى مواجهة عملية نقل التكنولوجيـا السياسـية وما يصاحبهـا من ميكانيزمات للتطويع يشهد العالم الاسـلامى تناميا فى نشـاط العناصر المعارضة لهذا الاتجاه مع محاولتها توظيف كل اخفاق تمنى به عملية النقل هذه لصالحها ، فعلى الرغم من أن أكثر المؤسسات الدينية محافظة لم تكن بمأمن من التأثيرات الخارجية (اتباع الازهر فى القرن المـاضى لبعض الوسائل الادارية والتعليمية الغربيـة)[٣٢] ، الا أن الاسـلام سرعان ما فرض نفسه بصفه القوة الوحيدة القادرة على اضفاء الشرعية الداخلية ومن ثم على التصدى لسائر القوى التى تسـتمد شرعيتها من مصـادر منقولة أ التى أسهمت فى ادخال عناصر تستمد نفوذهـا من خارج دار الاسلام ، وفى هذا السياق جاء اندلاع المعارضة الايرانية فى عام ١٨٧٢ ضد بعض محالات تحديث نظام العمل فى البنـوك وهى المحاولات التى اعتبرت ذات أغراض تنصيرية[٣٣] ٠

هذا وتتخذ المعارضة الاسلامية أشكالا منوعة وتتبع استراتيجيات مختلفة ، ومن ذلك المعارضـة المحافظة لرجـال الدين والتى ظلت ايران مسرحا لها على فترة زمنية طويلة خاصة فى ظل خوف هؤلاء من فقدان مصادر سلطتهم فى غمار عملية نقل التكنولوجيا السياسية ، ولقد تأكدت هذه المخاوف فيما بعد فى عام ١٩٦٢ مع سياسات الاصلاح الزراعى التى بررها الشاه باعادة توزيع الاراضى بين أنصار التغريب ومعارضـيه من رجال الدين[٣٤] ، ولعل هذا الاساس المـادى القوى للمعارضة الدينيـة السابقة هو أهم ما ينفى عنها التصاقها بالمذهب الشيعى سواء لأن هذه الظاهرة (المعارضة) ليس لها ما يماثلهـا فى المذهب الشـيعى العراقى أو لأن بعض العناصر السنية (مثل رجال الازهر فى فترة معينة) قـد شاركوا فى التعبير عنها ، هذا الى أن تلك المعارضة المحافظـة ينقصـها الابتكار الذى كان من خصـائص الثورة الاسـلامية وان لم يكن هو خاصيتها الوحيدة[٣٥] ٠

شكل آخر من أشكال المعارضة تعبر عنه الحركات الاسلامية هو ذلك الذى يجسده بعض المفكرين والتقنين ممن يرفضون التغريب ويتخذون من محاولة اختراق السلطة السياسية وسيلتهم لتحقيق هذا الهدف .

على أنه تجدر الاشارة من جديد الى أن الحديث عن المعارضة الاسلامية للنقل وأيا ما كان ما تتخذه من أشكال لا يعنى بالضرورة مقاطعة كل ما يصدر عن الغرب ، ومن هنا فانه مثلما يمكن التمييز بين تيار علمانى يطالب بالتكيف مع التكنولوجيا المنقولة وتيار تقليدى يرفض ذلك(٣٦) فانه يمكن التمييز فى داخل هذا الاخير بين من يعلقون الرفض على تخطى أحكام الشريعة ومن يطلقونه بغير شروط ، ومن ذلك الخلاف بين فصائل المعارضة الاسلامية الايرانية فى عام ١٩٠٦ حول مدى مشروعية فكرة « الدستور »(٣٧) .

على أية حال فانه بقدر ما عنيت الحركات الاسلامية (أو بعض فصائلها) بشجب التكنولوجيا المنقولة بقدر ما تباطأت فى تقديم تصور متكامل للبديل الاسلامى حيث لازال هذا التصور يكتنفه كثير من الغموض وهو ما نلحظه فى أدبيات الاخوان(٣٨) ، والمودودى ومؤيديه(٣٩) ، وحركة الاتجاه الاسلامى(٤٠) كما نلحظه عند عمل التشريعات(٤١) . ومن هنا فلقد تميز موقف هذ ه الحركات بالهدم بأكثر مما تميز بالبناء وذلك أنها وظفت كل الوسائل الممكنة لمهاجمة الخصوم حتى ما كان من هذه الوسائل خاصة بالمعارضة الغربية ذاتها (من قبيل الحملات الدعائية والاعلامية والمناورات البرلمانية ... الخ)(٤٢) كما أنها حشدت كل أشكال السخط الاجتماعى ضد ظاهرة التغريب حتى ما لم يكن منها مرتبطا بها ارتباطا مباشرا فى الاصل ، ومن ذلك أن الانتفاضة البورجوازية السنية فى حماه قد خلطت بين سياسة الانفتاح الاقتصادى التى هددت مصالحها وبين التطور العلمانى للنظام البعثى(٤٣) بما فيه من مساس بتوجهاتها الدينية ولعل مما ساعد الحركات الاسلامية على مزاولة الرفض ما كشفت عنه

عملية نقل التكنولوجيا من سلبيات ظاهرة من قبيل ممارسة السلطة الابوية وانتشار الفساد السياسى وضعف الفعالية البيروقراطية الامر الذى حدا بالنخب الحاكمة ذاتها الى اعادة النظر فى بعض المؤسسات المنقولة كما حدث بحل البرلمان الكويتى فى يوليو ١٩٨٦ والمحاولات السابقة على ذلك لتقليص اختصاصاته بصفة مستمرة واقتران الازمة السياسية بأزمة اقتصادية مست مفهوم دولة الرفاهة التى يستمد منها نظام الامير جابر الصباح شرعيته .

باختصار فان ظاهرة نقل التكنولوجيا السياسية التى تعرفها كل الحكومات والقوى السياسية الاسلامية بدرجات متفاوتة تبدو مكلفة بأكثر مما تبدو ضرورية الامر الذى يفسر لنا شعبية الحملات الرافضة لها خاصة أن تلك الظاهرة تعبر عن شكل من أشكال التبعية الخارجية وتترك آثارها السلبية على كل من التنمية السياسية والاقتصادية على حد سواء . وهكذا ، فان أزمات التنمية السياسية يمكن تقويمها أيضا على ضوء مدى التوازن بين « المنتجات المستوردة » و « المنتجات المحلية » .

مراجع البحث :

(١) من منطلق التكامل بين العلوم الاجتماعية أثيرت مشكلة نقل النمـــاذج الاجتماعية على مستوى كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا .

Sorokin (p) **Comment Le Civiliation se Transfame, Paris :** **M Liviere, 1964, p. 60 et Suiv.**

Parsons (T), **Le Systeme des Societes Modernes, Paris :** **Dunod, 1973.**

ويلاحظ أن المؤلفين السابقين يعرضان وجهة نظر متطورة بأكثر ممـــا يعنيان بتحليل علاقات التبعية .

(٢) Chaoul (M), Koweit et Bahrein ou L'Experiene Drmocratique des Sociètès Arabes Contemporaines, **L'Afrique et L'Asie Modernes, 128, 1981.**

(٣) Toulouse (L), **L'Opposition Parlementaire Koweitienns,** Memoire Inalco, 1987.

(٤) حول تحليل المعارضة الاسلامية الكويتية وآثار دخولها الى البرلمـــان ، أنظر :

Piscatori (I), **Islam in a World of Nation-States,** Cambridge : Cambridge University Press, 1986, p. 131, — 132, et n. 49.

(٥) بخصوص أول دستور أردني ، أنظر :

Giannini (A), **La Constituzione Della Transgiordina,** Oriente Moderno, II, 1931, p. 117 — 131.

بخصوص دستور ١٩٥١ ، أنظر : ـ

N.E.D. Mai 1952, No. 1613.

(٦) أنظر بصفة خاصة :

Khadduri (M), **Independant Iraq** (1932 — 1958), London, 2 nd ed., 1960.

ولاحظ تحليل المؤلف لتزايد أحكام قبضة نورى السعيد على الســـلطة اعتبارا من عام ١٩٥٤ .

(٧) لمزيد من التفاصيل ، انظر : ـ

Berkes (N.), **The Development of Secularism in Turkey,** Montreal, Mc. Guill University Press, 1967.

Badie (B), Les Deu Etats, Paris : Fayard, 1987, p. 165 et Suiv.

(٨) Kazemzadeh (F.), **Britain and Russia in Iran,** 1864, 1914, New Haven : Yale University Press, 1968.

Lambton (A.K.S), **The Impact of the West on Persia** International Affairs, 33, 1975, p. 12 et Suiv.

(٩) Marsot (A) **Egypt in the Reign of Muhammed Ali,** Cambridge : Cambridge University Press, 1984.

Dessouki (A), The Resurgence of Islamic Organization, in Egypt. in Cudsi (A.), Dessoaki (A.), Islam and Power, J. Hopkins Univesity Pres, 1981, p. 110 et Suiv.

(١٠) Delanoue (G), **Moralistes et Politiques Musulmans dans L'Egypte du XIX** : Siecle, Paris, 1977.

Hourani (A), **Arabic Thought in the Liberal Age, London:** Oxford University Press, 1962.

(١١) Mitchell (T), Une Certaine Apparence de Structure, Rapport. Pour **la Table Ronde du CERT, et 2 Juin 1987.**

(١٢) Grousset (R), **Le Reveil de L'Asie,** Paris : Librairie Plon, 1924, p. 87 et Suivs.

(١٣) Shaw (S.J), Some Aspects of the Aime and Achievements of the **XIX** et Century Ottoman Reforms, in Polk (W.R.), Chambers (R) ed, **Beginnengs of Modernization in the** Middle — East, Chicogo : Chicogo University Press, 1968, p.32 et Suivs .

(١٤) Delanone (C.), Op. cit., p. 367 et Suiv.
Houroni (A.), Op. cit., p. 65 et Suiv .

(١٥) Badie (B.), Les Deux Etats, Op. cit., Ch. 3.

(١٦) بخصوص الملكة العربية السعودية ، أنظر :
Piscatori (J.), Op. cit., p. 122 et Suiv.
Piscatori, **Ideological Politics in Saudia Arabia** in Piscatori in (I.), **Islam in the Political Process**, Cambridge : Cambridge University Press, 1983, p. 59 et Suiv .

وبخصوص النموذج المغربى • انظر خاصة خاتمة كتاب : ــ
Leveau (R.), **Le Fellah Marocain Defenseur de Trine**, Paris, PFNSP, 2 e ed, 1985 .

(١٧) Ramazanie (R.K), **The United States and Iran**, New York, 1982, p. 8.

(١٨) Esposito (I.L.), **Islam and Politics**, Syracuse : Syra- Eause University Press, 1984, p. 48.

(١٩) بخصوص وجهتى النظر السابقتين ، انظر : ــ
Roy (O), Letters, Intellectuels et Nouvelle Intelligentsia Farcours, Esp it, 1987.

(٢٠) Kepel (G.), Les Oulemas, L'intelligentsia et les Islam- istes en Egpyt. Système Social, Order **Transcen, detal** et Ordcc Traduit, **Revue Francaise de science politique**, Juin 1985, p. 434.

(٢١) Esposito (I.L), **Op. cit.**, p. 158 et Suiv.

(٢٢) Enayat (H.), Iran : Khumayni's concept of the Cuardian ship of the Jarisconsult" , in Oiscatori (I.), ed, **Op. cit.**, p. 163 et Suiv.
Arjomand (S.A), **The Shadow of Cod and the Hidden Iman**, Cambridge : Cambridge University Press, 1984.

(٢٣) Bakhash (S.), **The Reign of the Ayatollahs, New York** : Basic Books, 1986, Ch. 3.

(٢٤) Dekmejian (R.H), **Islam in Revolution, Syracause** Syracause University Press, 1985, p. 114 .

(٢٥) Esposito (I.L),**Op. cit.**, p. 43 .

(٢٦) Hourani (A), **Op. cit.**, p. 75 .

(٢٧) Ibid, p. 84 et Suiv.

حول طبيعة التغيرات في طبيعة المحسوبية •

(٢٨) Lemarchand (R.), Comparative Political Clientelism, in Eisenstadt (S.N), Lemarchand (R.), ed, **Uolitical Client- elism**, Patronage and Development, Sage, 1981, p. 18.

(٢٩) Fisher (M.), **Persian Society : Transformation and Strain** in Amirsadeqi (H.), Fccier (R.W), ed, **Twentieth Century** Iran, London : Heinemann, 1977, p. 171 ed Suiv.

(٣٠) Akhavi (S.), « Egypt : **Neo Patrimonial Elite** », in Tachan (F.), ed, **Political Elites and Political Development in** the Middle — East, New York, 1975 .

(٣١) Zonis (M.), **The Political Elite of Iran, Princeton** : Princeton University Press, 1917, p. 188 .

(٣٢) أنظر اسهام نصيب في : ــ
Claisse (A.), dir, Grand Maghc ed Paris : Ecconomici

(٣٣) انظر بهذا الخصوص : ــ
Badie (B), **Les Deux Etats**, Op. cit., Chap. 3.
Esposito (I.L.), **Islam and Politics**, Op. cit., p. 67.

(٣٤)

(٣٥) Ramazani (R.K.), **Op. cit.**, p. 5 .

(٣٦) Ibid, p. 75 .

(٣٧) Ajami (F.), in « The Pharaoh's Shadow : Religion and Authaity in Egypt », in Piscatori (I.), ed, **Islam in the Political Process**, Op. cit., 17 et Suiv .

Kepel (G.) **Le prophete et Pharaon**, Paris : La Decouverte, 1984 .

(٣٨) يطالب أعضاء منظمة « مجاهدى خلق » بالتجديد والاصلاح في البرنامج الخاص بهم للتأكيد على تمايزهم عن أنصار الخومينى ، بل ان هناك عدد من صغار المثقفين الذين تعلموا في الغرب ولعبوا الى جوار رجـــال الدين دورا مماثلا في الثورة ، ومن هؤلاء بنى صدر ٠

Keddie (N.), ed, **Religion and Politics in Iran**, New Haven : Yale University Press, 1983.

وأنظر بصفة خاصة اسهام كاتزويان :

Shiism and Islamic Economics : Sadr and Bani Sadr, p. 145 — 165 .

(٣٩) Hairi (A), **Shi'ism and** Constitutionalism. Leiden, 1977, p. 110 et Suiv.

(٤٠) بخصوص التعريفات الغامضة للبديل الاسلامى ، أنظر : —

Al Turabi (H.), The Islamic State, in Espasito (I.L), ed, **Voices of Resurgent Islam**, New York : Oxford University Press, 1983, p. 241 et Suiv.

(٤١) يشير المؤلف الباكستانى الى مبادىء دون تحديد المؤسسات الجـــديدة القادرة على أعمالها ٠

Gaborieau (M.), Le Neo. Fondamentalisme au Pakistan : Mawdudi et le « Jama at — i —Islami» m in Carré (O.), Dumont (P.), ed, **Radicalismes Islamiques**, Paris : L'Harmatan 1986, Tome 2, p. 33 — 76.

Adams (C.I.), **Mawdudi and the Islamic State**, in Esposito. (I.L) **Op. cit.**, p. 115 et Suiv.

(٤٢) Hermassi (E.), La « Sociète Tunisienne au Miroir Islamiste », **Maghreb — Machrek**, 103, 1984.

(٤٣) Shariati (A), **Histoire et Destinée, Paris : Sindbad,** 1982.

ويتضح في هذا المؤلف توجه النظام السـياسى الايرانى في أعقـاب الثورة ٠

(٤٤) Sivan (E.), **Radical Islam**, New Haven : Yale University Press, 1985.

(٤٥) Dekemjin (R.H), **Op. cit.**, p. 118 et Suiv.

نقل المؤسسات السياسية
ما بين الحــداثة والتقليدية

د٠ سيد غانم*

مؤسسات حديثة وأساليب عمل تقليدية

لقد فرض بناء المؤسسات على المجتمعات العربية مؤسسات وأشكالا تنظيمية لم تعر بناء القدرات أهمية كبيرة ، مما خلق فجوة بين المؤسسات من جانب وأساليب العمل والاداء من جانب آخر ، فاتسمت المؤسسات بالحــداثة ، أو وصفت بها ، واتسمت الممارســة بالتقليــدية بل كانت جوهرهــا ٠

ويهتم هذا البحث بتشخيص هذه الفجوة وتقدير أعبائهــا المجتمعية منطلقا من افتراض أن بناء القدرة ــ ولو لتنظيمات تقليــدية ــ أكثر اسهاما فى تحقيق الاداء الكفء والكافى من بناء المؤسسات الموســومة بالحداثة ٠

ويطرح البحث أفكارا أولية حــول الفروض الكامنــة وراء نقــل المؤسسات وتشخيص بعض مضاعفاتها ، وحول ثلاث حالات دراســية فيناقش فى مصر علاقة المصدر مع المنقول اليه ، وكيفية بناء المؤسسات فى ظل هذه العلاقة ، أما الكويت فتقدم حالة تشويه المؤسسة « النموذج » متخذا من نظام الحكم البرلمانى فيها موضوعا ، وتقدم الامارات العربية المتحدة حالة تشويه المؤسسة « النموذج » أيضا ، متخــذا من اقامــة الاتحاد موضوعا ، ومن ثم ينقسم البحث الى ثلاثة أجزاء :

أولا ، فروض ومضاعفات نقل المؤسسات ٠

ثانيا ، مصر : نموذج العلاقة بين المانح والممنوح ٠

ثالثا ، الكويت والامارات العربية : تشويه المؤسسة « النموذج » ٠

فروض ومضاعفات نقل المؤسسات

بالتأكيد ، لم يكن الوضــع الفكرى العــام فى عقــدى الخمسينات والستينات من هذا القرن مهيأ لوضع هذه المقارنة بين بناء (أو نقــل) المؤسسات وبناء القدرات (دعم وتقوية المؤسسات التقليدية) ، فقد كان مشحونا بحالة من عدم الرضا ، فالازدواجية الثقافية فى الدول الناميــة تجعل فئة من المثقفين ليست فقط غير راضية عن فئة أخــرى وانما عن أوضاع مجتمعاتها ، والقيادات الجديدة ، فى سعيها نحو تدعيم سلطتها تطــرح طموحات تعبر عن عــدم الرضــا عن المــاضى ، وتكتم الدول الاستعمارية سابقا غيظها جاهدة ، والجو العام أن المؤسسات الموجودة غير قادرة على مواجهة التحديات ، وعلى الوفاء بالالتزامات والاهداف المنشودة ، لكن سرعان ما خيبت الخبرة الواقعية الآمال ، فأصبح السؤال المطروح : ما هو العنصر المفقود فى معادلة التنمية ؟ فقدم روستو فكرته عن مراحل النمو والحاجة الى تراكم معدل فيصلى للمدخرات قبــل أن يصبح النمو ذاتى الدعم ، وفكر هيرشمان فى مهارات صنع القرار ، وفكر البعض فى الدوافع ، والبعض فى العنصر البشرى ، والبعض فى المهارات التشاركية ودور الهامشيين فى المجتمع ، والبعض فى الاتصال ، والبعض تركيز السلطة والموارد ، وهلم جرا[1] ، فأصبح الوضع الفكرى العــام مهيأ ، مع السبعينات ، لتقبل طرح منظومة جديدة جوهرها أن المؤسســات التقليدية لا ينبغى رفضها أو القضــاء عليهــا ، وانمــا ينبغى دعمهــا وتقويتها[2] ، فما هى الفروض الاساسية لكل من المنظومتين ؟

يتعذر على المرء لملمة شتات الفروض التى يقوم عليها بناء المؤسسات ونقلها ، فهى من جانب مشتتة فى أدبيات عديدة : أدبيات السياسة المقارنة والنظم السياسية ، أدبيات التنمية والتحديث ، أدبيات الادارة العــامة

(*) أستاذ مساعد العلوم السياسية ٠ كلية الاقتصاد والعلوم السياســية جامعة القاهرة ٠

خاصة ادارة التنمية ، وهى من جانب آخر تكمن وراء أنشطة وممارسات المعونة الفنية بدءا ببرنامج الامم المتحـدة للمعونة الفنيـة ، ومرورا بالوكالات القومية للمعونة الدولية ، وانتهاء بمؤسسات ومعاهد خاصـة وخبراء فرديين ، وهى من جانب ثالث فى خطب وأحاديث الساسة ورجال الحركة ، لكن يمكن ــ بل ينبغى فى هـذا البحث ــ تحديد الفـروض الاساسـية •

١ ــ يعادل بناء المؤسسات التحديث ، ويعادل التحديث عملية التنمية[٣] فالتحديث يقوم على ادخال أشكال حديثة للحكم والادارة ، والتعليم والجامعات ، ومعاهد البحوث ، والاقتراع العام ، ووسائل الاتصـال الجماهيرى فى المجتمع المتخلف صناعيا (الاقل نموا) ، وطبقا لتقـرير أبتـر :

« على الرغم من أن التنمية والتحديث والتصـنيع ظواهر مرتبطـة فانه يمكن وصفها فى ترتيب تنازلى ، فالتنميـة أعم ، وتنتج عن تميـز واندماج الادوار الوظيفية فى المجتمع ، والتحديث حالة خاصة للتنميـة فهو يتضمن ثلاثة ظروف : نظام اجتمـاعى يستطيع الابتكار بصـورة مستمرة ودون انقطاع (وتشمل معتقداته الاساسية امكانية قبول التغير) أبنية اجتماعية مرنة ومتميزة ومتنوعة ، واطار اجتماعى يوفر المهـارات والمعرفة اللازمة للعيش فى مجتمع متقدم تكنولوجيا ، والتصنيع جانب خاص للتحـديث ، فهو الفتـرة التى ترتبط فيهـا الادوار الوظيفيـة والاستراتيجية فى المجتمع باقامة المصانع »[٤] •

ومن ثم ، فنقل المؤسسات عملية تحديث ، وهى عملية محايدة غـير سياسية الطابع ــ طبقا لهذه الادبيات ــ أساسا ، ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدى الى وضع جديد ، وهو « الحداثة » ، فبناء المؤسسات ينحاز الى الهندسة الاجتماعية ، وجوهر هذا الفرض أن ادخال التغـير يتم بداءة فى ومن خلال المنظمات الرسمية ، وعندما تدخل هذه المنظمات

التغير وتحميه ، وتكون رسمية ، فانها تسمى « مؤسسات » ، ذلك أن هذه المنظمات والانماط الجديدة التى تدعمها تتأسس ، فتصبح ذات قيمـة ومعنى فى المجتمعات التى تعمل بها ، ويتضمن هذا مجموعة معقـدة من انتفاعلات بين المؤسسات والبيئة ، فالبيئة تختلف من حيث استعدادها أو مقاومتها للتغير من وقت لآخر ، ومن مكان لآخر •

٢ ــ نقل المؤسسات وبناؤها عملية انقطاع سياسى واجتماعى عن المـاضى : فهذا هدف وغاية التحديث والتنمية ، ولكن الاهم ما وضـحه بوويلسون :

« ••• لا تحتاج المؤسسة فى الانطلاقة أن تتوافق تماما مع القيـم الموجودة ولان الصراع الذى تواجهه جـديد فان المؤسسة مضطرة الى اجهـاد Strain القيم من أجل احتوائها كلها ، ولكن توجـد قيود سيكولوجية على كمية الاجهاد التى يمكن أن يقبلها المجتمع ، فحتى بعد الثورة العنيفة تتأثر أشكال المؤسســات الجديدة باطار القيـم السابق وعلى أية حال ، بعد أن تعيش المؤسسة لفترة من الزمن وتصبح مقبولة فى المجتمع ، تتغير (وتغير من) القيم ، ويمكن أن تنشأ مؤسسة جـديدة شبيهة بها ، والحق أن المؤسسة الجديدة قد تجهد القيم أكثر وقد يتصاعد معدل الاجهاد ، وعندما يألف المجتمع اجهاد قيمة ــ أى يصبح موجهـا نحو الغير ــ فان الاجهـاد الذى يتضمنه التغير قـد يصبح قيمـة فى حد ذاته[٥] •

ويفسر هذا الفرض الكثير من الصـعوبات التى تواجههـا المؤسسة الجديدة ، والكثير من الصراعات التى تنخـرط ، أو يمكن أن تنخـرط فيهـا •

٣ ــ نقل المؤسسات عملية تغير مفروضة : فقد ميز الكتاب بين ثلاثة طرق لاحداث التحديث عن طريق نقل المؤسسات : الاول أن يأتى نتيجة التصنيع ، فالتصنيع يفرض ضروريات تغيير الاتجاهات والسلوك ، مما

يخلق وجهات قيمية جديدة ، تولد بدورها مزيدا من التصنيع ، والثانى يأتى نقل المؤسسات نتيجة المواجهة بين مجتمعات وثقافات أقل نموا ومجتمعات وثقافات أكثر نموا ، والثالث يأتى نقل المؤسسات نتيجة نشاط حكومى مخطط وهادف ، يسعى الى جعل المجتمع وحياته على نمط مجتمع آخر يستحق فى نظر الحكومة الاحتذاء به ، فان كان الطريق الاول يقود الى الاستيعاب والتطور التدريجى والتلقائى ، فان الطريقين الآخرين يقودان الى جعل بناء المؤسسات عملية مفروضة من أعلى (سواء من داخل المجتمع ، أى من حكومته ، أو من الخارج ، أى من مجتمع آخر) ولكن :

« كثيرا ما يصعب التمييز بين التغيير المؤسس وبناء المؤسسة فالتغير فى الظروف الخارجية والداخلية ، وفى القيادة والموارد ، يجعل كل المنظمات تتغير وتتأقلم على مر الزمن ؛ ولا يحتمل أن تعيش المنظمة التى تملك هذه القدرة التأقلمية ••• ويختلف تغير المنظمة تغيرا تأقلميا عن بناء المنظمة من ناحية المفهوم ، فيشير بناء المؤسسة الى الادخال العمدى لقيم ووظائف وتكنولوجيات مختلفة أساسا ، ويتطلب تغييرات فى مذهب المؤسسة وفى أنماطها البنائية والسلوكية »(٦) •

٤ ــ يفترض نقل المؤسسات وجود بلدان تتخذ مؤسساتها « كنموذج » ووجود بلدان تقبل وضع « التابع » ، لقد وضع بندكس هذه الفكرة بالنسبة لوضع انجلترا وفرنسا فى أوربا فى القرنين : الثامن عشر والتاسع عشر ، فقد لعبتا دور « النموذج » فقد عملت الدول الاوربية على اقتفاء أثرهما ، بل استخدمت صيغا « مختصرة » للحاق بهما ، فكانت التغيرات الداخلية فى الاقتصاد والبناء الاجتماعى والسياسى نتيجة المحاولة الدؤوب لتحقيق مستوى البلد « النموذج » ، ولعبت الحكومة دورا هاما فى هذا ، وتعاظم هذا الدور مع تعاظم الفجوة بين « النموذج » و « التابع »(٧) • ولذلك :

« بينما تمتع المتحدثون المتأخرون بميزات نظرا لوجود نماذج

خارجية ، افن نقل هذه النماذج يخق اجهادا ، فلا يمكن أبدا احداث النقل بدون بعض التشويه أو التغيير ، ويمكن للمانح أن يختار ، من تعقيدة السلوك فى النموذج المنقول ، عددا محدودا يؤكد عليه ، وبالمثل ، من العناصر العديدة التى يقترحها النموذج لا يمكن فهم كل العناصر أو قبولها بدون تغيير يقوم به الممنوح ، فتمثل الحقيقة التنظيمية ــ كما تحدد شكلها فى البلد التحديثى ــ صيغة مختلفة عن النموذج الاصلى •

ومصدر آخر للتباين خلال النقل هو واقعة أن المؤسسات تنمو فى اطار ثقافى وتعكس الاهتمام المسبق بتلك الثقافة ••• ويتوقع فى نقل المؤسسات حدوث عملية تعديل حيث يتم ترشيح العناصر المؤسسية من خلال ثقافة المستقبلين ، ولأن المطلوب هو التنمية السريعة للعلاقات بين الادوار فى المؤسسات المنقولة ، ولا يمكن عمل ذلك ، فانه تحدث مشكلات كثيرة ، ويتم تكتيل الادوار بصورة سيئة ؛ فتظهر علاقات جديدة بين الادوار لم تكن موجودة فى النموذج الاصلى »(٨) •

ولكن المأساة فى العلاقة بين « النموذج » (المانح) و « التابع » (المستقبل) تتجسد فى الخبرة الايرانية ، فقد وصف مستشار أمريكى سابق فى ايران الوضع فى عهد الشاه قائلا :

« لقد دفعونا الى هناك دفعا ، ولم يوجد شىء نعمله ، وكان الايرانيون شديدى الرغبة فى تقبل المستشارين الامريكيين والدولارات التى يريدون الحصول عليها فى مجالات أخرى ، لقد أرادوا خصوصا الحصول على مساعدة عسكرية ، ولم يطمحوا الى اعادة تنظيم حكومتهم »(٩) •

٥ ــ نقل المؤسسات مفيد لكل من « النموذج » و « التابع » :

فقد ساد الاعتقاد فى أنه يمكن من خلال معونة خارجية كافية وجهاز ادارى معاد تنظيمه ، للبلدان النامية أن تساير ــ ان لم تحقق ــ المستويات الصناعية والفنية للغرب ، وفى نفس الوقت تصبح معونات

التنمية (مالية وفنية) أداة لقمع حركات التحرر الوطنى ، وللحفاظ على السمو الغربى على البدان الاقل نموا ، واستراتيجية فعاة لمقاومة الصيغة الاشتراكية للتنظيم الاجتماعى الاقتصادى ، فكما يقرر ستالى :
« التنمية الاقتصادية لهذه المناطق (فى آسيا وأفريقيا وأجزاء من أوربا والامريكتين) باسعاون مع الغرب جزء ضرورى من شروط البقاء الغربى ولبقاء الاسهامات الاكثر أهمية للغرب فى التقدم الانسانى ، فى العالم .. فاذا نجحت الكتلة الشيوعية فى جذب معظم البلدان المتخلفة الى فلكها وفى قطع علاقاتها معنا (الغرب) ، فان الاثر على أمننا سيكون كارثة »(١٠) .

ويقتضى هذا درجة أو أخرى من التوافق بين ارادة « النموذج (المانح) وارادة « التابع » (الممنوح) ، فقد وصل أسمان من حالات دراسية أربعة الى ما يلى :

— التوافق الذهبى بين الخبراء الفنيين والكادر القيادى فى المؤسسة أكثر أهمية من المراكز الرسمية للسلطة التى يتولونها فى المؤسسة .

— تحتاج فرق المساعدة الفنية الى الحفاظ على المركز الذى يمكنها من ادخال التغيرات فى البيئة الخارجية .

— مال أعضاء فرق المعونة الفنية الى استخدام تكتيكات معتدلة وترضوية أكثر من تكتيكات تثير توترات أو أزمات .

— كان القادة فى المؤسسة المضيفة فى بداية مشروع المعونة الفنية غير متأكدين من أهدافهم ، وكانوا مهتمين أساسا بالحفاظ على الانماط الموجودة ، وبالحفاظ على مصالحهم داخل ذلك النظام ، وذلك أكثر من الاهتمام ابدخال تغيرات ، فقد كانوا غير راغبين فى تحمل المخاطرة .

— يجب على أعضاء هذه الفرق أن يستخدموا مجموعة من تكتيكات البقاء والخدمة وتكتيكات التغيير .

— يجب أن تحاول قيادة بناء المنظمة أن تبدو فى تفاعلها مع الجمهور كموزعة لكمية ضخمة من المنافع ، لا كموزعة للاعباء والنفقات(١١) .

٦ — **نقل المؤسسات عملية معقدة تمثل فيها المؤسسة مجرد مجموعة واحدة من المتغيرات :** فقد حدد اسمان متغيرات بناء المؤسسة فى ثلاث مجموعات :

(أ) « **القيادة :** مجموعة الاشخاص التى توجه العمليات الداخلية للمؤسسة وتدبير علاقاتها مع البيئة الخارجية .

(ب) **المذهب :** التعبير عن الاغراض والغايات وأساليب العمل الاساسية للمؤسسة .

(جـ) **البرنامج :** الانشطة التى تؤديها المؤسسة لانتاج وتوصيل مخرجات من السلع والخدمات .

(د) **الموارد :** المدخلات المادية والمالية والبشرية والمصرفية وغيرها المطلوبة لتشغيل المؤسسة .

(هـ) **البنية الداخلية :** وهى التقسيم الفنى ، وتوزيع السلطة ، وخطوط الاتصال داخل المنظمة التى من خلالها تتخذ القرارات ، وتوجه وتضبط الافعال »(١٢) .

وتشمل المجموعة الثانية الروابط Linkages ، وتضم روابط التمكن Enabling Linkages والروابط الوظيفية ، والروابط القيمية والروابط المشوشة ، أما المجموعة الثالثة فهى الانتقالات Transactions وتتضمن ليس فقط المدخلات والمخرجات المادية وانما أيضا التفاعلات الاجتماعية كالاتصالات ، وكسب المساندة ، وتخطى المقاومة ، وتبدل القيم وقواعد السلوك .

٧ — **الثقة فى قدرة الحكومة الضخمة الاختصاصات** : فهى أقدر على الاسهام فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ويعكس ذلك خبرة فترة الكساد العالمى ، ومشروع مارشال فى غرب أوربا ، ومن ثم تصبح البيروقراطية هى الاداة الاساسية لتحقيق الاهداف التنموية ، لكن الخبرة هزت هذه الثقة ، فقد اتضح أن الحكومات محدودة فى قدراتها ، ولابد من وضع مخططات لمشاركة قوى المجتمع(١٣) •

مصر : نموذج العلاقة بين المانح والممنوح

بلغت جملة المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر ١٢ر١ بليون دولار فى الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨٦ ، وخصصت فى مجالين : دعم ميزان المدفوعات (٢ر٧ بليون دولار) ودعم مشروعات التنمية (٤ر٩ بليون دولار) وسنناقش هذين القطاعين فى ضوء العلاقة بين المانح والممنوح ، والتقرير الاولى لهذه العلاقة هو تقرير الفريد أثيرتون السفير الامريكى السابق فى القاهرة ، فيقول :

« تبحث بلدانا عن طرق لزيادة الانتاجية فى الزراعة والصناعة وتحسين الرعاية الصحية والتعليم ، وتقوية البنية الاقتصادية التحتية لمصر ••• ولقد تحرك تمويل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لجهود التنمية المصرية من التأكيد على الواردات الاساسية واعادة البناء الى زيادة دعم المشروعات الانتاجية التى توفر فرص عمل وتوسع الصادرات وتساعد الاعتمادات الامريكية سياسة اللامركزية لمصر التى تعطى مزيدا من الضبط (السيطرة) للحكومات المحلية فى القرى والمدن والمراكز والمحافظات فى كل البلد »(١٤) •

فتبدو المعونة الامريكية جهدا تعاونيا ، المستفيد منه هو مصر وتتحمل الولايات المتحدة الاعباء ؟ فهل هذا حقيقى ؟ وكيف تم بناء مؤسسات حديثة فى ظل وجود أساليب عمل قديمة ؟

١ — **دعم ميزان المدفوعات : خدمة المانح والممنوح** : لقد لفتت الاتفاقيات المعقودة فى هذا الاطار انتباه الكثيرين ، بل وعبرت تقارير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية عن مدى تحقيق استفادة المانح(١٥) • فما هى الاستفادة الاساسية للولايات المتحدة الامريكية ؟

— الحفاظ على مستوى التشغيل والانتاج فى الولايات المتحدة ، من خلال دعم الصناعة الامريكية ، ودعم المزارعين الامريكين وتشغيل عمالة بلغ عددها ٨٩٧ موظفا بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية •

— التواجد المحسوس للمعونة الامريكية فى مصر ، فقد غطت كل محافظات مصر ما عدا الواحات الداخلة والخارجة ومحافظة مطروح(١٦) •

— مكافأة مصر على التعهد بالسير فى عملية السلام ، ومساندة حكامها فى الحفاظ على التأييد الشعبى للتوجه نحو الغرب •

— اعادة هيكلة الاقتصاد المصرى على النمط الرأسمالى ، بتشجيع القطاع الخاص من خلال مساهمة هذا القطاع فى تمويل عمليات التجديد والاحلال لمشروعات القطاع العام ، وخلق رابطة ووساطة بين القطاع الخاص المصرى والمؤسسات الامريكية ، وتعضيد الاتجاه لبيع بعض وحدات القطاع العام المصرى الى القطاع الخاص(١٧) •

— التغلغل فى كل المؤسسات المصرية الادارية ، فالعلامات البارزة فى برنامج المعونة هى : مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى محطات الطاقة الكهربائية ونظم توزيع الكهرباء ، نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية ، صوامع الغلال ، تقسيم الاراضى وخدمات الاسكان ، تطوير مينائى الاسكندرية والسويس ، برامج التنمية المحلية ، الشركات الصناعية فى القطاع العام ، الخدمات الصحية

التعليم ، برامج تنظيم الاسرة ، نظم الرى والمحاصيل الزراعية تنمية الموارد البشرية[١٨] .

فما الذى استفاده الممنوح ، لا شك أن المعونة الاقتصادية الامريكية قد ساهمت فى تخفيف بعض سمات التخلف ، وساهمت فى دعم الاستقرار السياسى ، ولكن بأى تكلفة ؟

— انكشاف المجتمع المصرى والنظام المصرى ، فقد تطلبت اتفاقيات هذا القطاع جمع بيانات كمية عن طاقات الانتاج شملت ٨ قطاعات وخرائط (١٠ أنواع) وبيانات عن الاسعار والضرائب والدعم (٥ قطاعات) ، وبيانات اجتماعية عن السكان والغذاء والصحة والتعليم والاسكان ، وبيانات هندسية شملت : التصميمات الهندسية للسد العالى ، والشبكة الكهربائية القومية وتفريعاتها والملاحات ، وشبكات توزيع المياه والصرف الصحى[١٩] ، وتوزعت اعتمادات هذا القطاع بما يتفق وأولويات الطرف الامريكى فأخذت منطقة قناة السويس وسيناء ٣٥ فى المائة والقاهرة الكبرى ٢٧٫٣ فى المائة والاسكندرية ١٥٫٢ فى المائة وبقية الوجه البحرى ١٠٫٩ فى المائة والوجه القبلى ٧٫٢ فى المائة والبحر الاحمر ٤٫٣ فى المائة ، وقام الطرف الامريكى بمسح الاجزاء الجنوبية والوسطى من الصحراء الشرقية بالاضافة الى الواحات البحرية بالصحراء الغربية فى اطار اتفاقية مشروع تقدير موارد الثروات المعدنية والبترولية والمياه الجوفية[٢٠] .

— تقييد الارادة المصرية ، فقد اشترطت الاتفاقيات التوريد من الولايات المتحدة ، وفرضت مواقف بالنسبة لسياسات التسعير وشروط التشغيل ، بل وألزمت الحكومة المصرية باجراء الدعاية عن المعونة ، وفرضت رقابة واشراف الامريكيين ، وقيدت صلاحية القانون المصرى باقصاء بعض أحكام القوانين واللوائح ، وبالاعفاء من تطبيق بعض القوانين المصرية[٢١] .

— التأثير بفعالية على صنع القرار المصرى ، بدءا من تشخيص المشكلة وانتهاء باتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ .

— ضياع فرص تنموية ، فقد وضح أن تكلفة ادارة المعونة الامريكية أعلى من انجازها الفعلى ، فهى تمتص قدرا لا يستهان به من القروض والمعونات الموجه لمصر ، وتحيزت المعونة الامريكية الى أنشطة الخدمات والانشطة الاجتماعية ، فحصلت على ٦٨٫٤٪ من اجمالى المعونة ، بينما الانشطة الاقتصادية ٢٥٫٥٪ والبحث العلمى والتدريب ٦٫١٪ فقط ، وتتضح الصورة أكثر من موقف تقرير الوكالة الامريكية ، عن « استراتيجيات لتشجيع التنمية الزراعية » ، من قطاع الزراعة ، فقد شكك فى جدوى التوسع الافقى ، وركز على التوسع الرأسى من خلال رفع انتاجية البذور ولم يبد اهتماما بمسألة الاكتفاء الذاتى ، وروج لزراعة محاصيل التصدير[٢٢] ، وهذه كلها — ما عدا الاخير — تتناقض مع الاهداف المعلنة للحكومة المصرية ، فمصر تؤكد على التوسع الافقى ، وعلى التوسع الرأسى من خلال الميكنة الزراعية ، وعلى الامن الغذائى .

— بينما تعانى مصر من تضخم الجهاز الادارى للدولة ، وصعوبة ضبطه ، وبينما تشكك الوكالة الامريكية فى قدراته وكفاءته ، تمرر كل أنشطة هذا القطاع من خلاله ، وتعتمد عليه فى أدائها .

٢ — **مشروعات اللامركزية : بناء المؤسسات** : كانت البرامج خمسة حتى سبتمبر ١٩٨٥ عندما جدد أحدها مع توسع فيه ، وتحددت أغراض هذه البرامج على النحو التالى[٢٣] :

— **تنمية اللامركزية رقم ١** : تمويل برنامج صندوق قروض دوارة يهدف الى زيادة الموارد المستقلة للمجالس القروية ، وتمويل المعونة الفنية التى تساعد على تحسن تخطيط التنمية لدى الموظفين المحليين ، والجدوى المالية للمشروعات المختارة .

— **الخدمات الاساسية للقرية** : تمويل انشاء مشروعات البنية الاساسية الريفية ، ودعم شبكة العمليات الادارية والمهارات الادارية على مستويات القرية والمركز والمحافظة •

— **برنامج مدن المحافظات** : تمويل بناء مشروعات البنية البحتية الحضرية فى المدن عواصم المحافظات ، وتمويل المعونة الفنية فى التشغيل والصيانة وتصميم المشروعات ، وتوسيع قدرات صنع القرار على أوسع نطاق ممكن •

— **اعتماد مساندة اللامركزية** : دعم وتصعيد عملية اللامركزية الادارية فى المحافظات بزيادة الميزانية الاستثمارية المخصصة لها ، وتوفير اعتمادات لشراء المعدات الثقيلة •

— **خدمات المجاورات الحضرية** : مواجهة بعض الحاجات غير المشبعة للاحياء الفقيرة فى القاهرة والاسكندرية ، وتعضيد القدرات المؤسسية لوحدات الحكم المحلى الحضرية ، والمنظمات الخيرية (الارادية) وجمعيات تنمية المجتمع المصرية •

— **تنمية اللامركزية رقم ٢** : رفع مستوى كفاءة الاجهزة المحلية فى تحديد الاحتياجات ووضع الاولويات لمشروعات الخدمات الاساسية ادارة تمويل والاشراف على تنفيذ هذه المشروعات ، ووضع وتنفيذ برامج صيانتها ، وتحسين قدرة الاجهزة المحلية على تعبئة الموارد المحلية •

ويكفى لبيان أسلوب بناء المؤسسات من خلال أساليب العمل الادارى الموجودة فى مصر أن تقدم خريطة تنظيمية لبرنامج التنمية المحلية رقم ٢ ، لندرك بوضوح أن هذا الاسلوب لم يخلق منظمة قادرة على حث جهود اللامركزية ، وانما خلق تنظيما ربما أكثر عرقلة أو أكثر انفلاتا لجهود اللامركزية النسقية ، ويمكن للمرء أن يتساءل أين اللامركزية ؟!

ولننتقل الى بعض الملاحظات الجوهرية :

أولا ، كل مشرواعات اللامركزية تجهد الحكومة المصرية والمجتمع المصرى ماليا ، فمشروعات الخدمات الاساسية للقرية تبلغ التكلفة الاساسية للبرنامج ١٦٦ مليون دولار أمريكن ، تقدم الوكالة الامريكية للتنمية الدولية منها ٧٠ مليون دولار ، والباقى تتحصله الحكومة المصرية: ٢١ مليون دولار مدفوعات مباشرة (ما يعادلها بالجنيه المصرى) و ٧٥ مليون دولار مدفوعات غير مباشرة (تحويل ثمن استيراد سلع من الولايات المتحدة فى برنامج استيراد السلع المعروف Tittle III/FFD (٢٤) وعند توصيل الخدمات رفض الجانب الامريكى تحمل تكاليف التوصيل ، فمثلا فى مياه الشرب مول شراء المواسير ، أما الحفر والتركيب فتحملتها الوحدات المحلية و/ أو الاهالى وفى برنامج التنمية المحلية رقم ٢ تتحمل وزارة التخطيط والتعاون الدولى ٥٪ وتتحمل المحافظات ٥٪ أخرى ، وتقوم وزارة المالية بادراج المبالغ اللازمة للتشغيل والصيانة فى موازنة الباب الثانى ، أما المبلغ ككل فيستخدم فى استيراد معدات من الولايات المتحدة الامريكية ، بل تقرر مباشرة : « سوف يساهم الجانب المصرى ببقية المصاريف بالاضافة الى المبالغ التى سوف تدرج فى البابين الاول والثانى من الموازنة العامة »(٢٥) •

ثانيا ، أن استراتيجية المعونة الامريكية هى استراتيجية البقاء فى مصر واستمرار الحاجة اليها ، ففى مشروع الخدمات الاساسية للقرية استبعد تمويل مشروعات الصرف الصحى فى القرى ، وبعد أن ارتفع منسوب المياه الجوفية ، جاء مشروع التنمية المحلية رقم ٢ ليؤكد عليها وفى المرحلة الاولى استبعد تمويل الطبقة الملساء من رصف الطرق ، وتم الاكتفاء بتمويل الطبقات الخشنة ، وفى المرحلة الثانية استبعد تمويل بناء المدارس والمستشفيات ، وشق القنوات •

ثالثا : تنمية روح تبديد المال العام ، فالمحاسبة على انفاقات هذه

البرامج غير كفء ، ولا يمكن للجهاز المركزى للمحاسبات ضبطها والاستقطاعات التى يقررها الجانب الامريكى كحوافز أو بدلات ضخمة تصل الى ٣٠٪ تقريبا ، وكثير من المشروعات الانتاجية التى مولت من صندوق التنمية المحلية أصبحت « أثرا بعد عين » بل كان معظمها خاسرا بكافة المعايير المحاسبية[٣٦] .

رابعا ، ما قيل سابقا عن انكشاف المجتمع المصرى صحيح هنا أيضا ففى برنامج « التنمية المحلية ٢ » مثلا من الشروط المسبقة لانشطة القرية .

— عمل جرد لكل مشروعات البنية الاساسية للقرية ووصف معدات واجراءات الصيانة القائمة .

— الهيكل التنظيمى للصيانة : الوظائف ، التوصيف الوظيفى ، تدرج المسئوليات .... الخ .

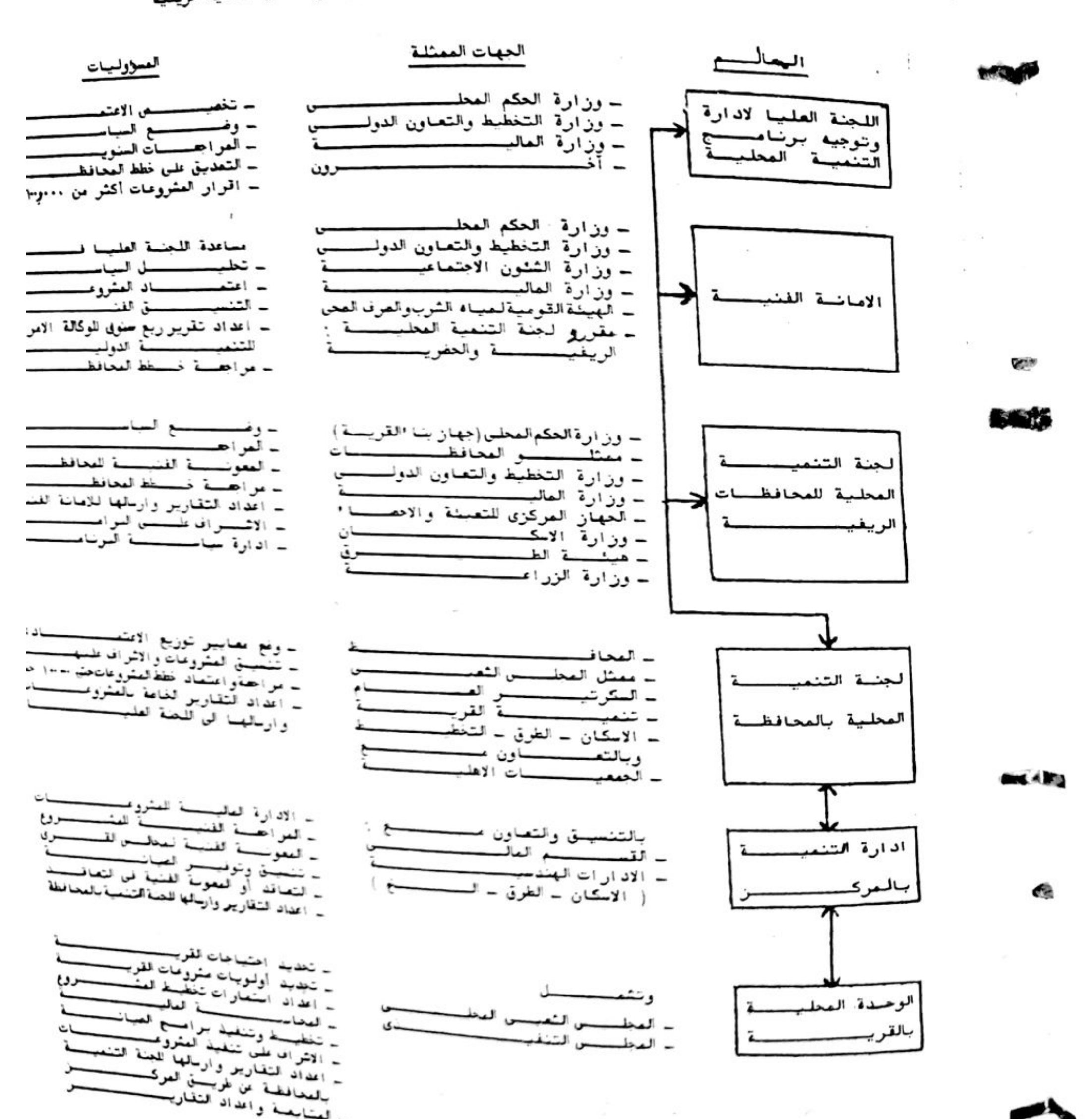
— العمالة .

— ورش الصيانة : المكان والمعدات والادوات .

— سجلات أعمال الصيانة ونظام التقارير .

ميزانية الصيانة والتشغيل »[٣٧] .

ولا يبقى الا السؤال أين بناء المؤسسات فى ظل توظيف أساليب العمل القائمة لصالح المانح ؟!



الكويت والامارات العربية : تشويه النموذج

بينما توضح الحالة السابقة التفاعل المباشر بين « النموذج » و « التابع » ، فان حالتى الكويت والامارات العربية توضحان تشويه مؤسسة « النموذج » لصالح الممارسات القديمة .

١ ــ الكويت : نظام برلمانى ذو طبيعة خاصة : قدمت باحثة وصفا للنظام السياسى الكويتى فى الفترة ١٧٥٦ ــ ١٩١٥ ، قائلة :

« لم يكن لديها نظام سياسى ثابت الاركان وانما كانت تعيش فى نظام بدائى بسيط قام على أسس ومفاهيم قبلية وأسرية ، كما كان الحكم فرديا مطلقا موروثا ، ومعنى ذلك أن مفهوم السلطة فى هذا المجتمع التقليدى لم يرتبط ــ على أقل تقدير ــ بشخص الحاكم (الشيخ) وانما ارتبط بالقبيلة أو العشيرة الحاكمة .

ومن ثم لم يكن تغير الشخص الحاكم فى ذاته يحدث خلخلة سياسية مؤثرة ، بمعنى أن مفهوم الشرعية كان نابعا من الانتماء القبلى والعشائرى ، فالاقوى نفوذا والاكثر ثراء فى القبيلة المعترف لها بالسلطة والذى يحقق مصلحة أنصاره هو الذى يحق له الحكم .

كما أن الولاء قد يكون لشخص أو لعدة أشخاص ينتمون الى القبيلة المعترف لها بالسيادة ، وتتغير الولاءات وتشتد أو تضعف نتيجة لاسباب موضوعية وذاتية فى المجتمع وشخص الحاكم ومن حوله .

كما يتميز النظام السياسى بالكويت ــ خلال هذه الفترة ــ بمركزية السلطة مع توزيعها ، وتشير المركزية هنا الى كون القرارات تصدر من جهة واحدة هى الامير ، أما توزيع السلطة فيشير الى تعدد جهات التنفيذ ..

.... وظهرت الوحدات القبلية التى يتولى ادارة كل منها زعيم القبيلة الذى يتمتع بسلطة مطلقة فى ادارة شئون أعضاء قبيلته ، أما فى المناطق الحضرية فقد ظهر (أمير المنطقة) ، أو شيخها الذى يقوم بتمثيل السلطة المركزية للامارة فى حدود منطقته »[٢٨] .

وتعنى هذه العبارة بوضوح أن الوحدة الفاعلة التقليدية هى القبيلة ولا تقتصر هذه الواقعة على الكويت وحدها وانما تمتد الى كل دول الجزيرة العربية[٢٩] ، ولن نسهب فى وصف التفاعلات وأساليب العمل التقليدية ، ولن نقف عند كل الخصائص التى حددها فيرنى عن النظام البرلمانى[٣٠] ، ونكتفى بمناقشة الخروج على بعضها[٣١] .

أولا ، تنقسم الحكومة (السلطة التنفيذية) الى جزئين : جزء يملك ولا يحكم وجزء يحكم ولا يملك ، أما الجزء الاول فهو الامير (الملك) والثانى هو رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، ومن تراث الكويت أن ترشيح الحاكم كان يتم فى اجتماع مجلس العائلة ، وبعدها تأتى مبايعة باقى الشيوخ ووجهاء البلد ، وكانت سلطته دنيوية سياسية ، ولم تكن له سلطة دينية ، ولم يكن له دور تشريعى ، فالقانون هو العرف والشريعة الاسلامية ، وكان الحاكم يبت فى الشكاوى بمساعدة وجهاء القوم بالرأى والمشورة ، وشيخ السوق (أقرب الى مدير الشرطة) ، ويبت القاضى (من علماء الدين) فيما استعصى ، أما المنازعات المتخصصة فكانت متروكة لاهل الخبرة فى المهنة ، وفى ظل دستور ١٩٦٢ أصبحت الولاية بولاية العهد ، فيصدر الامير أمرا أميريا بولى العهد ويبايعه مجلس الامة بالاغلبية المطلقة للاعضاء ، ولكن ولاية العهد مقصورة على الذكور من أسرة « الصباح » ،وأصبح الامير ذا اختصاصات فعلية فى مجال التنفيذ ، وفى مجال التشريع ، وهذا هو الاهم ، فمن حقه اقتراح القوانين ، والتصديق عليها واصدارها ، وحق اصدار مراسيم بقوانين وحق الاعتراض على القوانين وطلب اعادة النظر فيها .

ثانيا ، يعين الامير (رئيس الدولة) رئيس الوزراء وهو زعيم الاغلبية

فى المجلس الادنى ، ويعين الاخير الوزراء ، ولكن فى الكويت يعين الامير رئيس مجلس الوزراء بغض النظر عن فكرة الاغلبية ، ويعين أيضا الوزراء لكن بناء على اقتراح رئيس الوزراء •

ثالثا ، ينقسم المجلس الى مجلسين ، فيصبح البرلمان من مجلسين وقد أنشىء أول مجلس شورى فى الكويت عام ١٩٢١ ، وكان استشارى الطابع ، وبينما كانت المجالس الادارية التى أنشئت فى نفس التاريخ تتشكل بالانتخاب (وان كان المرشحون من الاعيان ورؤساء العائلات وأهل الثراء فقط) فان مجلس الشورى لم يكن منتخبا وتأسس أول مجلس تشريعى فى يوليو ١٩٣٨ واستمر حتى ديسمبر ١٩٣٨ ، وتشكل بالانتخاب ، وان كانت اللجنة التى وضعت قوائم الناخبين من ثلاثة من الاعيان ، وتضمنت القوائم أشخاصا من عائلات معروفة ، وبعد فشل التجربة ، أقيم مجلس شورى على نمط مجلس ١٩٢١ ، وتكون من ١٤ عضوا بالتعيين منهم ٤ أمراء و ١٠ أعيان ، وأنشأ دستور ١٩٦٢ مجلسا واحدا هو مجلس الامة ، وقد برر رئيسه عام ١٩٧١ عدم الاخذ بفكرة المجلس الثانى قائلا :

« المقصود الاساسى من المجلس الثانى ••• هو أن يوجد مجالا لاعضاء معينين الى جانب مجلس النواب المنتخب كله بالطريق الشعبى• ويلاحظ أن هذه الازدواجية — المعروفة فى نظام المجلسين — لم تعد مستحبة فى عصر السرعة الحالى لما فيها من ازدواجية واضاعة للوقت والجهود ، وتعطيل للمشروعات وزيادةفى النفقات وخلافات قد تشتد أحيانا بين المجلسين ••• لذلك أراد دستورنا أن يأخذ بأهم مزايا مجلس الشيوخ مع تفادى هذه المآخذ ، وذلك بأن أوجد أعضاء معينين فى المجلس بحكم وظائفهم وهم الوزراء »[٣٢] •

وهكذا غابت الحكومة التشريعية وغابت فكرة تمثيل فئات أو مصالح فى المجتمع •

رابعا ، الوزراء مسئولون مسئولية فردية وجماعية أمام البرلمان أما فى الكويت فهم مسئولون مسئولية جماعية أمام الامير الذى يحق له عزلهم ، ومسئولون فرادى أمام البرلمان لكن عزلهم بقرار من الامير بعد أن تسحب الثقة منهم أو بالاستقالة ؛ وقد كانت هذه النقطة وراء أزمة ١٩٧٦ ، فقد حل الامير المجلس فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ وأوقف العمل بالدستور ، وبرر رئيس الوزراء هذا الاجراء بأنه تعذر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعمد البرلمان تعطيل الكثير من مشروعات القانون الهامة ، وتعمد التهجم على الوزراء والمسئولين دون حق •

خامسا ، البرلمان هو مركز الثقل فى النظام ، أما فى الكويت فان الامير هو مركز الثقل فى البرلمان •

وقد تساءلت باحثة هل حقق النظام الكويتى فى الفترة ٦٣ — ١٩٧٦: ترشيد السلطة ، وتمايز الوظائف السياسية واستقلالها ، والمشاركة السياسية ؟ وكانت الاجابة بالنفى ، والتبرير الاساسى : « عدم صدق الرغبة — أو النية — بالنسبة للاسرة الحاكمة فى تحديث المجتمع سياسيا » ، وأن قبولها ادخال بعض مظاهر التحديث جاء نتيجة ضغوط داخلية وخارجية أهمها قوة تأثير التيار القومى الناصرى[٣٣] ، ولعل التفسير الصحيح هو تعارض التعددية الاجتماعية (قبائل ، وبدو وعجم أصليون ومتجنسون) مع التعددية السياسية التى ظهرت واضحة فى انتخابات ١٩٧٥ ، فقد ظهرت التنظيمات السياسية التالية : التقدميون الديمقراطيون ، التجمع الشعبى ، الشباب الوطنى الدستورى ، تجمع الاحرار الديمقراطيين والتجمع الوطنى ، وفى انتخابات ١٩٨٥ ، لم يصوت من عينة قدرها ٤٦٧ شخصا للمرشح لموقفه السياسى سوى ٣٢٪ فقط ، بينما صوت ٩٪ للقرابة ، و١٠ فى المائة لأنه من نفس القبيلة و ١١ فى المائة لانه من نفس المذهب ، و٢٧ فى المائة لانه أدى خدمات خاصة[٣٤] •

٢ ــ الامارات العربية : نظام فيدرالى قبلى : يقرر باحث الوضع فى المنطقة عندما قررت بريطانيا الانسحاب ، قائلا :

« .... كان القرار البريطانى بالانسحاب شبه مفاجىء للسلطات المحلية التى كانت تعانى من الخلافات القبلية والعائلية ، الى جانب الخلافات على الحدود بين الامارات ، وخوفها من الطموحات والتوسعات السعودية والايرانية ، هذا الى جانب اشتعال الثورة فى عمان والخوف من وصولها الى امارات الساحل »(٣٥) .

ولتخطى مشكلات الحدود بين دبى وأبو ظبى ، والقرابة بين الشيخ راشد (حاكم دبى) والشيخ زايد (حاكم أبو ظبى) تم اتحاد ثنائى بعد شهر من قرار الانسحاب البريطانى فى ١٨ فبراير ١٩٦٨ ، وفى نفس الشهر تم اتحاد تساعى بين الامارات التسع (ضم قطر والبحرين) ولكن سرعان ما انفك عقد هذا الاتحاد ، وأحد الاسباب الجوهرية هو التنازع حول من يرأس من ؟ ومن يمثل بأى حجم ؟ وفى ٢ ديسمبر ١٩٧١ تم اتحاد سداسى بين : أبى ظبى ، دبى ، الشارقة ، عجمان ، أم القوين والفجيرة ، ثم أعلن حاكم رأس الخيمة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ انضمام رأس الخيمة الى الاتحاد .

وعلى أية حال فسوف نقف عند بعض الخصائص المشتركة بين النظم الفيدرالية التى تأخذ بالحكومة الرئاسية (مثل الولايات المتحدة) والنظم الفيدرالية التى تأخذ بالحكومة المجلسية (مثل الاتحاد السوفيتى) ونرى مدى توافق اتحاد الامارات العربية مع أى من النموذجين(٣٦) .

أولا ، السلطات الاتحادية تتكون من الهيئة التشريعية التى تتكون من مجلسين ، مجلس يمثل الولايات الداخلة فى الاتحاد ومجلس يمثل شعب الاتحاد ، والسلطة التنفيذية ، ورئيسها اما منتخب (الولايات المتحدة) أو مختار من جانب الهيئة التشريعية (الاتحاد السوفيتى) ومحكمة عليا (أو نظام قضاء فيدرالى رأسه محكمة عليا) ، وفى الامارات

السلطات الاتحادية هى : المجلس الاعلى للاتحاد ، مجلس وزراء الاتحاد ، والمجلس الوطنى للاتحاد .

ثانيا ، الهيئة التشريعية هيئة منتخبة ، أما فى الامارات فيتكون **المجلس الاعلى للاتحاد** من جميع حكام الامارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم فى حالة غيابهم أو تعذر حضورهم ، وينتخب المجلس الاعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيسا للاتحاد ونائب له ، أما **مجلس الوزراء** فانه يتكون من رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء ، ويتم تعيين رئيس الوزراء بمرسوم يصدر عن رئيس الاتحاد بعد موافقة المجلس الاعلى عليه ، أما الوزراء فبمرسوم من رئيس الاتحاد ، ويتكون المجلس الوطنى الاتحادى من ٤٠ عضو (٨ لكل من أبو ظبى ودبى ، ٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة ، و ٤ مقاعد لكل من عجمان وأم القوين والفجيرة) وكل امارة حرة فى طريقة اختيار ممثليها فى المجلس ويتم الاختيار فعلا من قبل حكام الامارات .

ثالثا : الفصل بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية أو بزوغ الاخيرة من الاولى ، أما فى الامارات فتتقدم الهيئة التنفيذية ممثلة فى رئيس الاتحاد والمجلس الاعلى على المجلس الوطنى الاتحادى ، بما فى ذلك تعديل الدستور ، فاذا رأى المجلس الاعلى أنه من الصالح تعديل الدستور يقدم مشروع التعديل الى المجلس الوطنى .

رابعا ، السياسة الخارجية من اختصاص الحكومة الاتحادية ، وقد استثنى دستور الامارات عقد اتفاقات محدودة للامارات ، وتشير الممارسة الواقعية بالنسبة للبترول أن هذه التجارة الهامة لا تخضع للحكومة الاتحادية ، بل ويعتبر البترول من موارد الامارة ، بل وللامارات تمثيل مستقل فى بعض المنظمات الدولية ، وأكثر من هذا أعطيت الامارات الاعضاء حق انشاء قوات مسلحة محلية بالازدواج مع القوات المسلحة للاتحاد .

وقد توصل باحث بعد دراسة السياسات الحكومية فى دولة الامارات الى النتيجة التالية :

« اذا كان القول بأن هذه التجربة فيدرالية فى أصلها ، فان الممارسة تشير الى غير ذلك ••• الدولة الاتحادية لم تكن فى يوم من الايام متفوقة فى قدراتها وطاقاتها على كل الامارات الاعضاء فى الاتحاد ، فهناك من الامارات ما تفوقها فى ذلك كثيرا كامارة أبو ظبى أو امارة دبى ، لقد جاءت الممارسة كانعكاس للاوضاع القائمة •• المكرسة للامر الواقع •• وهو الامارة ، ويعتبر حاكم الامارة صاحب السلطة المطلقة والذى يرفض الحد منها بأية صورة من الصور »(٣٧) •

بل ويؤكد تباين الواقع عن نصوص الدستور ، فأين نقل المؤسسات من المؤسسات ، النموذج ؟؟!

خاتمة

رفضت كل هذه النماذج الاشكال المؤسسية التقليدية ، واتجهت الى بناء مؤسسات جديدة ، ولكنها اضطرت الى اللجوء الى الاساليب القديمة فى الحركة والفعل ، فتحولت الى أطر شكلية ، ألم يكن من الاجدى دعم وتقوية مؤسساتها التقليدية وترشيد أساليب عملها •

« فليست قدرة النظام السياسى مجرد دالة فى تكنولوجيا التنظيم أو كفاءة الجهاز الادارى والعاملين فيه ، انها أيضا دالة فى المدى الزمنى الذى يستطيع المجتمع نفسه – البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – أن تتشرب ، وتمتص وتستجيب لنطاق واسع من المطالب المتولدة فى البلد التحديثى »(٣٨) •

وعملية بناء القدرة عملية تعلم(٣٩) ، تتعلم فيها المؤسسة كيف تكون فعالة وكيف تكون كفئا ، وكيف توسع من وظائفها واختصاصاتها •

وليلاحظ أن هذا البحث ركز على المستوى الكلى ، فركز فى مصر على محاولتين : اعادة تشكيل النظام الاقتصادى ، واعادة تشكيل النظام المحلى ، وفى الكويت اعادة تشكيل نظام الحكم ، وفى الامارات العربية اقامة دولة جديدة ، وليس هذا هو الحالة العادية فى نقل المؤسسات فغالبا ما يأخذ نقل المؤسسات شكل نقل منظمة بعينها ، ولنتذكر فى مصر مثلا : انشاء معهد الادارة العامة ومعهد الادارة المحلية (فى ظل برنامج الامم المتحدة للمعونة الفنية) وديوان الموظفين (أفكار سينكر والخبرة البريطانية) والجهاز المركزى للتنظيم والادارة (أفكار أرويك وجوليك والخبرة الامريكية) •

وبالعودة الى الجزء الاول من البحث يمكن القول :

١ ــ لم يقد نقل المؤسسات ــ فى الحالات الثلاثة ــ الى تحديث حقيقى وان كانت له آثار ايجابية ٠

٢ ــ لم يؤد نقل المؤسسات الى انقطاع أجتماعى وسياسى مع الماضى فهناك أشكال جديدة وتفاعلات قديما ٠

٣ ــ قد تكون المؤسسة « النموذج » ماثلة فى ذهن المستقبل ، وقد تأتى من خلال خبير لا ينتمى الى ثقافتها كاتحاد الامارات العربية ونظام الحكم فى الكويت ، وقد تكون فى ذهن المصدر وحده ٠

٤ ــ المنافع فى حالة العلاقة المباشرة بين المانح والممنوح لصالح المانح أكثر من الممنوح ، وفى حالة العلاقة غير المباشرة ــ الاستيعاب والتشرب ــ يصعب تحديد مدى استفادة مصدر المؤسسة « النموذج » ٠

٥ ــ نقل المؤسسات أشبه بعملية حقن الجسد بمادة علاجية لا يتوقف نجاحها على فاعلية الدواء فقط ، وانما أيضا على استعداد الجسد للاستجابة له ، وعلى كفاءة القائم بالحقن ٠

قائمة المراجع

(١) أنظر على سبيل التوالى : ـ

Rostaw, W. W.; **The Stages of Economic Growth** (Cambridge : Cambridge Usniversity Press, 1960) ; Hirschman, A. O., **Strategy for Economic Growth** (New Haven : Yale University Press, 1958) ; Mc Clelland, D. & D. Winter; **Motivating Economic Achievement** (New York: The Free Press, 1969); Sechultz, T.W., «Investmentin Human Capital », **Amercan Economic Review, 51** : (1961) pp. 1 — 17; Hagen, E., on **The Theory of Social Change** (Homewood, Ill. Dorsey Press, 1962); Lerner, D., **The Passing of Traditional Society** (New York : Free Prees, 1958); Bavan p. A., «On The Political Eeonomy of Backwardness, « in : Wilber, C. R. (ed.); **The Political Economy of Development and Uuderdevelop-ment** (New York : Random House, 1979) .

(٢) في مزايا بناء المؤسسات ، أنظر :

Montgomery, J.D.; « Implemntaiten Analysis for Develepment Administrators, » in : Honadle, G.H. & R. Klauss (eds.); **International Develepment Administration: Imulementation Analysis for Development Project** (New York : Preger , 1979) .

وفي نقدها أنظر :

Korten, D.C.; « Community Organizational and Rural Development : A Learning Process Approach », **Public Administratien Review**, 40 : 5 (1980) pp. 480 — 511 .

(٣) Apter, D.E.; **The Politics of Modernization** (Chicago : The University of Chicago Press, 1968) p. 67 .

(٤) Powelson, J.P.; **Institutions of Ecomomic Growth : A Theory of Conflict Management in Developing Counties** (Princeton, NJ : Princeton University Press, 1972) p. 24.

(٥) Blaise, H.C. & L. A. Rodriguez; **Introducing Innovation at Ecuadorean Universities**, Mimeographed (Pittsburgh, Pa. : Univrsity of Pittsburgh, n. d.) p. 95 .

(٦) Bendix, R.; « Tradition and Modernity Reconsidered. » **Comparative Studies in Sociology and History, IX** : 3 (Aprli 1967) .

(٧) Morse, Ch , et al.; **Modernization By Design : Social Science in The Twentieth Century** (Ethaca, N Y : Cornell University Press, 1969 3 pp. 81 — 82 .

(٨) أنظر في التفاصيل :

Public Administration Review, 40 : 5 (1980)

مقـــالات :

J. D. Montgomery, F. P. Sherwood, J. L. Seitz

M. J. Esman,

(٩) Staley, E.; **The Future of Underdeveloped Countres** (New York : Harpe & Brothers, 1954) pp. 3 — 4 .

(١٠) Esman, M. J.; **The Institution Building Concepts : An Interim Appraisal** (Pittsburgh, P a. : University of Pittsburgh, 1967) .

(١١) في :

Woods, Th. D. & G. Fender (eds.); **Proceedings of IB & TA** (Washingtan D. C. : AID, 1969) p. 22 .

وعرض أكثر تفصيلا ، في المرجع المذكور في هامش (١٠) .

(١٢) Rondinelli, E.; « The Dilmma of Development Administration », **World Politics** (1982) .

(١٣) نقلا عن :

USAID; **LDF / DDI Case Studies : Introductory Report** (Cairo : USAID / Cairo, July 1983) p. 1 — 5 .

(١٤) يوفر المرجع التالى مسحا جيدا وتقييما لا بأس بـه لهذه الاتفاقيـات فضلا عن العديد من المراجع الاخرى :

دينا جلال ابراهيم ، **دور وآثار المعونة الاقتصـادية الامريكيـة على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣** ، رسالة ماجستير غـير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٨٧) .

وراجع أيضا :

Weinbaum, M. G. « Politics and Development in Foreign AID : US Dconomic Assistance to Egypt, 1975 —82 » ,

The Middle East Journal, 37: 4 (Automn 1983): Gabbev p.,» « Egypts Crisis, America's Dilemm », **Foreign Affairs** (Summer 1986) .

(١٥) هذه مناطق المناورات العسكرية والتدريبات العسكرية المشتركة بين مصر والولايات المتحدة .

(١٦) دينا جلال ابراهيم ، **م.س.ذ.** ، ص ٦٦ ـ ٧٤ ، لمزيد من التفاصيل .

(١٧) مكتب الوكالة الامريكية للتنمية ، **حقائق عن التعاون الاقتصادى المصرى الامريكى** (مايو ١٩٨٧) ص ٣ ـ ٦ .

(١٨) دينا جلال ابراهيم ، **م.س.ذ.** ، ص ٢٨٢ ـ ١٩٨٣ ، في تفاصيل هذه البيـــانات .

(١٩) **المرجع السابق** ، ص ٢٥ ـ ٢٧ .

(٢٠) **المرجع السابق** ، ص ٢٠٨ ـ ٢٦٦ ، في التفاصيل .

(٢١) USAID, **Strategies for Accelerating The Agricultural Develo Pment**, 1982.

وتفاصيل أخرى عن قطاع الزراعة في : **المرجع السابق** ، ص ٧٩ ـ ٨٨ .

(٢٢) USAID; LDF / DDI Case Studies, Appendix A .

وشركة كيمونكس ، **ارشادات عامة حول اتفاقية المرحلة الثانية لبرنامج التنمية المحلية الريفية** (جاهز بناء وتنمية القرية ، أبريل ١٩٨٦) .

(٢٣) الارقام من :

USiID; Basic Village Services, Project Paper, June 1980 .

(٢٤) شركة كيمونكس ، **م.س.ذ.** ، ص ١٤ _ ٢١ .

وطبقا للامانة الفنية لاتفاقية التنمية المحلية ٢ : يبلغ اجمالى مساهمة الجانب الامريكى ١٥٦ مليــون دولار ، ومساهمــة الجانب المصرى _ ٢٢٥ر٧٢ مليون دولار ، انظر : **ملخص منحة مشروع رقم ٢٦٣ _ ١٨٢** ، ص ٣ .

(٢٥) USAID; LDF / **DDI Case Studies, Report 2 tc 9** .

(٢٦) شركة كيمونكس ، **م.س.ذ.** ، ص ٢٨ _ ٢٩ .

(٢٧) نادية محمود طاحون ، **النظام السياسى في دولــة الكويت : ١٩٦٣ _ ١٩٧٦** أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاقتصــاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) ص ٨٩ _ ٩٠ .

(٢٨) د. محمد غانم الرميحى ، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعـات الخليج العربى المعاصرة** (الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٧) .

Verny, D. V.; **An Analysis of Political System** (London : Routledge & Kegan Paul, 1959) .

(٣٠) **المصادر الاساسية :**

د. عثمان عبد الملك الصالح ، **نظام الحكم وأجهزته في الكويت** (الكويت، جامعــة الكويت ، ١٩٧٦/٧٥) ، قدرى قلعجى ، **النظــام الســياسى والاقتصادى في دولة الكويت** (بـيروت : دار الكاتب العربى ، ١٩٧٥) . يوسف محمد عبيدان ، **نظام الحكم في دول الخليج** ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٢) به نص الدستور كاملا ، ونادية محمود طاحون ، **النظام الســياسى في دولة الكويت** ، ومنها معظم الوقائع .

(٣١) نقلا عن : نادية محمود طاحون ، **م.س.ذ.** ، ص ١١٦ _ ١١٧ .

(٣٢) **المرجع السابق** ، ص ٢٦٥ _ ٢٦٧ .

(٣٣) بيانات انتخابات ١٩٨٥ من : د. غانم النجار ، د. جاسم محمد كرم ، (السلوك الانتخابى في الكويت : دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الامة الكويتى : فبراير ١٩٨٥) ، **السياسة الدوليــة** ، ٨٩ (يوليو ١٩٨٧) ص ٣٨ _ ٥٠ .

(٣٤) عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، **طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والامارات السبع بدولة الامارات العربية المتحدة** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٦) ص ٣٩ .

(٣٥) أنظر في النموذجين : السيد عبد المطلب غانم ، **النظم السياسية المقارنة** ، القاهرة : دار القاهرة ، ١٩٨٤) .
واعتمدنا في البيانات التالية على : عبد الرحيم الشاهين ، **م.س.ذ.**

(٣٦) عبيد سيف الهاجرى ، **السياسات الحكومية في دولة الامارات ودورها في تدعيم السلطة الاتحادية** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧) ص ٣٨٢ _ ٣٨٣ .

(٣٧) Coleman, J. S.; The Development Syndrome, In : Binder, L. (ed.), **Crises and Seguences in Political Develoument** (Princeton, NJ : Princeton University Press, 1971) p. 99 .

(٣٨) Korten, D. C.; « Community Organizational and Rural Development : A Learning Process Approach », **Public Administration Review**, 40 : 5, 1980), pp. 480 — 511.

رابعا : فى الايديولوجيات والثقافة السياسية

- التنشئة السياسية ومنظومة القيم فى الوطن العربى
  دراسة حالة التنشئة المدرسية الابتدائية فى مصر والكويت

د٠ كمال المنوفى

- تراتبية المعايير الخاصة بالنخبة المصرية ٠ دراسة فى طرائق
  التفكير والممارسة

توفيق اكليمندوس

- أيديولوجية الاقليات وأزمة الدولة العربية المعاصرة
  دراسة حالة لسوريا والسودان

د٠ نيفين مسعد

- انعكاس حركة التغير الاجتماعى على النظام
  القيمى فى البلاد العربية ٠٠

د٠ على عبد القادر

- التنافس والتفاعل بين منظرى الشرعية
  تفسير نظرى مقترح ٠٠

برونواتيين

- بعض الفرضيات الخاصة بتغيرات الذاكرة
  السياسية لبعض البلدان العربية ٠٠

ايف شميل

التنشئة السياسية ومنظومه القيم فى الوطن العربى

دراسة حالة للتنشئة المدرسية الابتدائية فى مصر والكويت

د• كمال المنوفى*

مقدمة : موضوع ومنهاجية الدراسة : ـــ

أولى علم السياسة المعاصر موضوع التنشئة السياسية اهتماما كبيرا على الصعيدين النظـرى والتطبيقى وانصب أغلب الدراســات فى هذا الصدد على تنشئة الاطفال : ماذا يتعاطون ؟ ومن خلال أية قنوات توجه اليهم الرسائل التربوية ؟ فالاطفال فى أى مجتمع هم رجال الغد ، لــذا تعلق الحكومات أهمية خاصــة على تربيتهم وتنشئتهم حتى يصــبحوا مواطنين صالحين • ذلك أن خبرات التنشئة التى يتعرضون لها تشــكل جزئيا ، معارفهم واتجاهاتهم ورؤاهم للمجتمع والسياسة •

هذه الخبرات والعمليــات التربوية يتعرض لها الناشــئة عن طريق الاسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الاعلام • وتقر سائر الدول بخطر الدور التربوى والتثقيفى للمدرسة ، وهو دور يؤدى أساسا من خلال ما تتضمنه المقررات الدراسية[1] • ونظرا لأن الاسرة فى مجتمعاتنا النامية لا تزال ، الى حد كبير ، أسيرة فى الثقافة التقليدية ، فمن الطبيعى أن يعول كثيرا على المدرسة فى مجال اعداد وتدريب الناشئة لتحمل أدوار ومهام المواطنة المسئولة •

واذ ندرك بدورنا عظم الوظيفة التربوية للمدرسة ، رأينا اجــراء الدراسة الحالية بهدف التعرف على ما تبثه المدرسة فى أذهان الاطفــال فى الكويت وفى مصر من قيم سواء كانت ذات مضــمون اجتمــاعى ذى دلالات سياسية أو ذات مضمون سياسى مباشر وصريح •

(*) أستاذ العلوم الســياسية • كلية الاقتصــاد والعــلوم الســياسية جامعة القاهرة ••

وتستخدم الدراسة منهجا تجريبيا يعتمد على تحليل مضمون كمى وكيفى لعدد من الكتب الدراسية الموجهة الى تلاميذ المرحلة الابتدائيـــة والسنتين الاولى والثانية من المرحلة المتوسطة بدولة الكويت وتلاميــذ المرحلة الابتدائية فى مصر وذلك فى ميادين اللغة العربيــة والاجتماعيات والتربية الدينية • وهكذا تناول التحليل فى حالة الكويت اثنتى عشر مقررا هى : القراءة الجديدة للصف الاول الابتدائى والقراءة الجديدة للصف الثانى الابتدائى ، الجـــديد فى القـــراءة والمحفـــوظات للصف الرابـــع الابتدائى ، التعبير اللغوى للصف الرابع الابتدائى القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسط الجديد فى لتدريب لعى قواد النحو للصف الاول المتوسط ، الاجتماعيــات للصف الرابع الابتـــدائى ، والكويت والخليج العربى للصف الاول المتوسط ، الوطن العربى للصف الثانى المتوســط التربية الاسلامية للصف الثانى الابتدائى ، التربية الاسلاميـــة للصف الرابع الابتدائى ، التربية الاسلامية للصف الاول المتوسط • أما فى حالة مصر فقد أخضعت المقررات التالية للتحليل : القراءة العربية الجـــديدة للصف الاول الابتدائى ، القراءة والمحفوظات للصف الثانى الابتـــدائى القراءة والمحفوظات للصف الثالث الابتدائى ، القراءة والمحفوظات للصف السادس الابتدائى ، مبادىء النحو لصف السادس لابتدائى ، المـــواد الاجتاعيمة للصف الثالث الابتدائى ، جغرافية جمهورية مصر العربيـــة للصف الخامس الابتدائى ، صـــور ن تاريخ مصر الاسلاميـــة للصف الخامس الابتدائى ، الوطن العربى والعالم الخارجى للصف الســـادس الابتدائى ، تربية المسلم للصف الثانى الابتدائى ، تربية المسلم للصف الثالث الابتدائى ، تربية المسلم للصف السادس الابتدائى • وقد أجـــرى التحليل الكمى لمحتوى هذه المقررات باستخدام الكلمات والجمل المفيـــدة والصور • وتناول بحث المحاور التالية : الطاعـــة ، التخصص ، العمــل التعاون ، المساواة ، التوجه نحو الزمن ، التدين ، النظرة العلمية •

أولا : الطاعـــــة :

من أبرز القيم التى تحض عليها الكتب المدرسية وتعلى من شـــأنها

قيمة الطاعة سواء كانت للاب ، الام ، المعلم ، كبار السن ، أولى الامر الله والرسول ان الطاعة « فضيلة » ينبغى تلقينها للطفل وتدريبه عليها حتى يغدو مواطنا صالحا ينفع نفسه وأهله وبلده • فبالنظر الى جدول رقم (١) يتضح تكرار كلمة الطاعة ٨٤ مرة فى المناهج الكويتية ، ٥٦ مرة فى المناهج المصرية وبرغم التركيز فى هذا الشأن على رموز السلطة الاجتماعية والدينية باعتبارها الرموز التى يتوجه اليها المرء بالطاعة والاذعان ، الا أن التدريب على الانصياع لهذه السلطة يتوقع أن ينمى ويغذى عادة الخضوع والاسلام للسلطة السياسية •

جدول رقم (١)

تكرارات كلمة الطاعة فى المقررات الدراسية

محط الطاعة	المناهج الكويتية	المناهج المصرية
الأب	١١	٣
الأم	٨	١
الوالدان	١٦	٤
كبار السن	٧	٧
المعلم	١٣	٦
الشرطى	١	١
أولوا الامر	١٠	—
الله	١٤	١٦
الرسول	٤	٥
مجموع	٨٤	٥٦

دعونا نرى كيفية تناول المناهج لقيمة الطاعة • فى موضوع يحمل عنوان « وصايا جدة » من مقرر القراءة للصف الرابع الابتدائى بدولة الكويت ، تنصح الجدة أحفادها بطاعة الله والرسول والابوين والجدين والكبار من الاهل والاقارب وجميع أولى الامر استجابة لقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم »

وأوضحت ان أولى الامر هم حكام الوطن وعلى رأسهم سمو أمير البلاد وأن طاعتهم بتنفيذ ما يأمرون به • فعلى المرء أن يطيع شرطى المرور حينما يطلب اليه السير على الرصيف ، وأن ينفذ ارشادات وزارة الصحة حينما تأمره بالتطعيم ضد الامراض وعدم القاء القمامة فى الطريق وعدم البصق على الارض • وعليه ايضا أن يستجيب لكل المسئولين الذين يسهرون على راحته[٢] • وفى أماكن أخرى من نفس المقرر ، نقرأ « يجب على الابناء أن يطيعوا آبائهم وأمهاتهم »[٣] • وشعرا يقول[٤] :

واجلس راض النفس ... مطيعا ساعة الدرس

واحفظ قول أستاذى ... ولو ألقاه فى همى

وأتت فى منهاج القراءة للصف الاول المتوسط عبارات مماثلة من قبل أن لآبائنا علينا حق الاحترام والطاعة »[٥] • « الابن البار رهن مشيئة أبيه »[٦] ، وشعرا على لسان طفلة تقول كلماته[٧] :

أخشى مربيتى اذا ... طلع النهار وأفزع

وأظل بين صواحبى ... لعقابها أتوقع

وأخاف والدتى اذا ... جن الظلام وأجزع

ما ضرنى لو كنت ... أسمع الكلام وأخضع

والبنت المهذبة هى « التى تطيع والدتها فى كل أمر » وتعجب الام بابنتها التى « تسمع النصح وتستجيب لما يطلب منها أن تؤديه والتلميذ النجيب ه « من يطيع أمر المدرس » •

وتشدد كتب التربية الاسلامية على طاعة الله والخوف من عقابه وطاعة رسوله الكريم بالعمل بكل ما قاله وتحدث به ، وكذا طاعة الوالدين والمعلمين وكبار السن باعتبار ذلك من الاخلاق التى ينبغى أن يتحلى بها المسلم والمسلمة •

وتذهب المقررات المصرية الى اعتبار الطاعة من أهم مقومات الحياة السعيدة • فالاسرة تتحقق سعادتها اذا التزم الابناء بطاعة الابوين وحرص الاخ الصغير على طاعة وخدمة الاخ الكبير[٨] • وحتى تنتظم العملية التعليمية • يجب على التلميذ أن يوقر الناظر والمدرسين وأن يستجيب لنصحهم[٩] • والمسلم الحق هو من يطيع ربه ، ويستمع الى نصح والديه ، ويطيع الاكبر منه سنا ويتحدث اليه بكل الاحترام والادب[١٠] • ويقدم أحد كتب التربية الدينية نموذجا سلوكيا للطاعة وهو نموذج سيدنا ابراهيم عليه السلام حينما انصاع لامر ربه بذبح ولده اسماعيل الذى نزل بدوره على أمر الاب برغم ما فيه من عسر ومشقة لا حدود لها[١١] •

هذا التشديد على الطاعة كفضيلة وسلوك حميد يقابله استهجان للعصيان باعتباره سلوك معيبا ، وتجاهل تام لمفهوم الحوار ، وتهمش للعصيان باعتباره سلوكا معيبا ، وتجاهل تام لمفهوم الحوار ، وتهميش لقيمة الحرية • فالموضوعات التى تحويها الكتب قيد التحليل ليس من بينها سوى موضوع واحد عن الحرية ورد فى مقرر القراءة للصف السادس الابتدائى بمصر • هذا الموضوع عبارة عن نص للاديب المصرى المعروف مصطفى لطفى المنفلوطى • ويتحدث النص عن قطة انتابها الحزن والضيق لحبسها بين جدران الحجرة • وما غير من حالتها هذه طعام أو ماء • ولكن حزنها استحال غبطة وسرورا حينما فتح لها باب الحجرة[١٢] • وهكذا • اذا كانت القطة لا تستغنى عن الحرية • فان الانسان من باب أولى ، لا يمكنه بدونها أن يعيش ويشعر بآدميته • وفى المناهج الكويتية • وردت كلمة الحرية بصورة عابرة فى موضعين أحدهما أن الديمقراطية الكويتية تكفل للمواطن حرية السياسة والاجتماعية • وثانيهما أن الصحافة الكويتية تتمتع بحرية الكلمة فى حدود القانون[١٣] •

ثانيا : التخصص :

تذهب الكتب التعليمية الى أن التخصص وتقسيم العمل ناموس

كونى يحكم عالم النبات والحيوان والطير والانسان • ففى درس عنوانه « أجزاء النبات » بمقرر النحو للصف الاول المتوسط ، ذكر أن للنبات جذور تثبته فى الارض وتمتص الغذاء لتوصله الى الساق والاوراق • ويتولى الساق حمل الاوراق والثمار وتوصيل الغذاء اليها • والاوراق يأكلها الناس أو الماشية أو الطيور•أما الازهار فيؤخذ منها العطر وتصنع المربى وتزين بها المنازل[١٤] • وفى موضوع يحمل عنوان « قرد صغير » ورد أن الام كانت تنصح ابنها الصغير ألا يعمل عملا لا يعرفه حتى لا يتعرض للحظر[١٥] • وأتى فى درس « العصفور الغضبان » أن أرنبا كان يعيش مع عصفور وضفدعة • لكل منهم عمل يؤديه وهو مسرور • فالعصفور يجمع الحب والضفدعة تحضر الماء والارنب يكنس ويطبخ• وذات يوم ، سئم العصفور عمله ، فاقترح أن يتولى هو احضار الماء وأن يجمع الارنب الحب وأن تقوم الضفدعة بالكنس والطبخ • ووافق الارنب والضفدعة ، فماذا كانت النتيجة ؟ ذهب العصفور الى النهر وعاد بدون ماء لأن الوعاء ثقيل • وراحت الارنب تجمع الحب وعادت بدونه لوجود مانع مائى فى الطريق • وذهبت الضفدعة تطبخ فلسعت النار يدها لقصرها • عندئذ أدرك العصفور خطأه ، فطلب أن يعود كل واحد الى عمله الاصلى الذى يتفق واستعداده الطبيعى[١٦] •

وفى عالم الانس • اقتضى اختلاف البشر فى المواهب والاستعدادات والملكات تقسيم العمل فيما بينهم تحقيقا لخير الفرد والجماعة • ومع التخصص • ينشأ الاعتماد المتبادل أو التساند الوظيفى حيث يحتاج كل فرد الى خدمات غيره من الافراد • وهكذا كانت صناعة الغوص على اللؤلؤ فى كويت ما قبل النفط يحكمها تقسيم صارم للعمل • اذا كان مجتمع السفينة يتكون من النوخدا وهو ربان السفينة • والعامة الذين يخرجون المحار من البحر • والسيب الذى يتولى مهمة مسك الحبل المربوط حول الغواص أثناء وجوده فى قاع البحر • والتباب المكلف بتقديم الماء والطعام ، والنهام الذى يطرب البحارة على ظهر السفينة•

واذا أضفنا الى هؤلاء الطواش ـ تاجر اللؤلؤ الذى يتعقب سفن الغوص لشراء ما عندها من لآلىء ـ وضح لنا مبلغ التخصص والتعاضد الوظيفى فى كويت الغوص[١٧] • ولا يعدو الكتاب أن يكون حصيلة عمل مشترك من المؤلف الذى أعده ، وعمال الطباعة الذين جآءوا حروفه ، والرسامون الذين رسموا صوره[١٨] • وفى مكتب البريد ، لكل موظف عمل معين : هذا يبيع طوابع ، وهذا يسجل الخطابات ، وذلك عنده دفاتر التوفير[١٩] •

وينهض نظام الاسرة والمدرسة والمجتمع على التخصص • فكل عضو فى الاسرة له عمل معين • الام تعد الطعام وتنظف البيت • والاب يعمل لكسب المال • والابناء يستذكرون الدروس ويقدمون يد العون للوالدين فى وقت الفراغ • وفى المدرسة ، يشرف الناظر على النظام ويوزع العمل • والمدرسون يعلمون ويربون التلاميذ • والعمال يقومون بتنظيف المدرسة • ويضم المجتمع فئات أو جماعات لكل منها حرفة • فهناك الفلاح الذى يزرع الارض • ويقوم الجندى بحماية الوطن والدفاع عنه • ويختلف عمل الصانع من مصنع الى آخر ومن مكان الى آخر داخل نفس المصنع • ويتخصص التاجر فى شراء وبيع المواد الغذائية والملابس والادوات المنزلية والادوات المكتبية ••• الخ •• والموظف قد يكون معلما يعلم ويربى ، أو طبيبا يعالج المرضى أو مهندسا زراعيا يساعد الفلاح فى شئون الزراعة أو صرافا يجبى الضرائب أو شرطيا يحفظ الامن والنظام • هؤلاء جميعا يحتاج الوطن الى خدماتهم• كما يحتاج كل واحد منهم الى غيره • فالموظف يحصل على حاجاته من التاجر والزارع والصانع • ويحصل التاجر على حاجاته من الزارع والصانع والموظف • ويحتاج الصانع الى خدمات الزارع والموظف والتاجر • ويحصل الزارع على حاجاته من الصانع والتاجر والموظف[٢٠] •

وهكذا يتعلم التلميذ من خلال المقررات الدراسية أن التخصص مبدأ أو قيمة تستلزمها الفروق الطبيعية بين آحاد الناس • واذا كان التخصص بحد ذاته لا غبار عليه ، الا أن تعليله بالاختلافات الطبيعية بين البشر قد ينمى عند الطفل استعدادا للتسليم بالتمييز التحكمى ـ أى المستند الى معايير تعسفية ـ بين البشر ، أى التسليم بأن هناك من أهلتهم الطبيعة للحكم والسياسة ، ومن أهلتهم للخدمة والعمل والانتاج •

ثالثا : العمل :

ترى الكتب التعليمية فى العمل قيمة وأساسا للرقى الفردى والجماعى فى شتى المجالات • اذ تشيد بمن يعمل ويجتهد ، فى حين تحط من قدر العاطل والخامل • ومن الناحية الكمية ، تم حصر ٣٥ جملة مفيدة فى المقررات الكويتية ، و٥٩ جملة مفيدة فى المقررات المصرية تمتدح العمل والمثابرة والانجاز •

وفيما يتعلق بنوعية المضمون والانجاز العمل فى المناهج الكويتية، تضمن كتاب القراءة للصف الاول الابتدائى جملة واحدة تتصل مباشرة بقيمة العمل « من زرع حصد ، ومن سار وصل »[٣١] • وجاء فى موضوع « البستان » أن النحل « يعمل ليعيش ويجتهد لينفع غيره »[٣٢] ويطرح الموضوع الموسوم « والدى » حالة أستاذ جامعى مرموق تعلم الجد والصبر على العمل من والده الذى كان مجرد عامل فقير ولكنه مجتهد مكافح يذهب الى عمله مبكرا ولا يعود منه الا عند الغروب[٣٣] • ويحكى موضوع « الغراب والجرة » قصة ذلك الغراب الذى أراد أن يروى ظمأه من ماء قليل فى قاع الجرة • فأخذ يجمع الحجارة بمنقاره ويلقى بها فى الجرة الى أن ارتفع الماء وصار فى متناوله[٣٤] • وينوه موضوع « الصقر والبلبل » الى أولوية الفعل على القول ، وتفضيل الناس لمن يعمل على من يتكلم • فالبلبل يغرد ولكنه يعيش حبيسا مهانا • بينما الصقر لا ينطق ومع ذلك يكرمه الناس ويحمله الملوك على أيديهم • وعلة ذلك أن البلبل يقول ولا يفعل • بينما الصقر يصيد للناس • أى يفعل ولا يتكلم[٣٥] • ويذكر موضوع « من طبائع النمل » أن النملة تسعى لرزقها • وتعمل دون كلل أو ملل • فهى تحمل أضعاف وزنها من الحبوب

وفتات الطعام • فيسقط منها مرة ولكنها لا تيأس ، بل تحاول وتحاول حتى توصل ما تحمل الى حيث تريد[٢٦] •

وترغب مقررات التربية الاسلامية فى حب العمل والتفانى فى أدائه • وتفرق بين العمل الصالح الذى يتسق ومبادىء الاسلام ويعود بالخير على المسلمين ، والعمل القبيح الذى يبغضه الشرع ويضر بالمجتمع المسلم[٢٧] • وترى أن الانسان • بصفته خليفة الله فى الارض ، مطالب بأعمار الكون وسبر أغواره وكشف أسراره والانتفاع بما فيه[٢٨] •

ويسترعى النظر فى المقررات الكويتية تجاهلها التام للعمل اليدوى رغم قيمته المؤكدة ودوره المركزى فى العملية الانمائية ، هذا بينما تمتدح العمل التجارى وترغب فيه • هذا التوجه تدل عليه الامثلة التالية :

— ورد فى منهج القراءة للصف الاول الابتدائى أن صبيا اشتغل بتجارة الطحين ، فربح مالا كثيرا وصار تاجر كبيرا[٢٩] •

— فى موضوع عنوانه « التاجر الصغير » ورد أن صبيا توفى والده فاشتغل فى محل تجارى • وكان يدخر من أجره مبلغا قليلا مكنه من فتح محل تجارى صغير • وبمرور الوقت ، راجت تجارته ، وأصبح غنيا مشهورا وعاش سعيدا[٣٠] •

— يبسط موضوع « سبيل النجاح » قصة شاب توفى والده قبل أن يكمل تعليمه الجامعى • فعمل فى مكتبة بأجر شهرى متواضع • ولاخلاصه فى العمل ، أشركه صاحب المكتبة معه • وبالتدريج صار الاثنان من أكبر تجار الادوات المكتبية • ولم ينس الفتى أمنية والده ، فواصل تعليمه حتى نال الشهادة الجامعية • لكنه لم يعمل بها فى وظيفة حكومية ، بل آثر الاستمرار فى التجارة لما « لاقاه فيها من رواج وكسب حقق به لنفسه وأسرته أمانا وسعادة »[٣١] •

— كان الامام أبو حنيفة يعتمد على التجارة فى كسب رزقه • وكان أبو بكر الصديق يبيع الثياب فى المدينة المنورة[٣٢] •

— تمثل التجارة حرفة رئيسية للكويتيين مارسها الاجداد قبل الآباء وحققوا شهرة كبيرة فى هذا المضمار[٣٣] •

على أن الكتب المصرية تتفوق على نظيراتها الكويتية فى ابراز قيمة العمل وفى تثمين الاعمال اليدوية • ففى موضوع « عمى رمضان » نجد صورة لرجل يمسك بيديه مكنسة • هذا العم « رمضان » يعمل فراشا بالمدرسة وهو « رجل نشيط ، يحب التلاميذ وكل التلاميذ تحبه »[٣٤] ويذكر درس « فى المصنع » أن التلاميذ قاموا بزيارة لأحد المصانع فسرهم منظر العمال وهم يعملون[٣٥] ويحتفى نشيد « الحقول » بالفلاح اذ « يقوم فى الصباح ويعمل فى انشراح »[٣٦] ويتحدث درس « حبة القمح » عن دجاجة رأت حبة قمح • فزرعتها وصارت سنبلة بها حب كثير • فأكلت الدجاجة هى وأولادها ومن « لا يعمل لا يأكل »[٣٧] وفى درس عنوانه « العب مع غيرى » جاء أن تلميذا كسولا وصل المدرسة متأخرا صباح أحد الايام ، وخشية أن تنهره المعلمة أو يضحك عليه زملاؤه ، لم يدخل الفصل ، بل راح يلعب فى الشارع • وقابل وهو فى الطريق قطة دعاها الى أن تلعب معه ، فاعتذرت بحجة وراءها « عمل »• ثم مضى فى طريقه فأبصر كلبا صغيرا عرض عليه أن يلعب معه ، فأبى بدعوى أنه « يحرس الغنم » • بعد ذلك ، قابل أبو قردان فطلب منه أن يلعب معه • لكنه رفض بحجة أنه مشغول بتنقية الارض من الديدان • وهنا خجل التلميذ من نفسه ، فقطع عليها عهدا أن يعمل مثل الآخرين ولا يتأخر عن المدرسة مطلقا[٣٨] • ويذكر نشيد « العصفور » أن حياته كلها سعى وجد وبكور[٣٩] • وجاء فى موضوع « كل هؤلاء يخدمون الوطن » ان الوطن « بحاجة الى عمل كل واحد من أبنائه مهما كان ضئيلا » وأن « أشد ما يضره أن يرى عقلا فرغا لا يفكر فى العمل ويدا متعطلة لا تشارك فيه ، وسلوكا يحبب الى صاحبه أن يعيش حملا على

غيره وأن الاسلام « دين اليد العاملة » تأسيا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم « خير الكسب كسب العامل اذا نصح » ويقول عمر بن الخطاب « انى لأرى الشاب فيعجبنى ، فاذا قيل ، لا عمل له سقط من عينى »(٤٠) • ويرغب موضوع « الشعاعات الثلاث » فى العمل المفيد النافع من خلال حوار دار بين الشعاعات والشمس لحظة الشروق • قالت الاولى أنها فى شوق الى العمل بعد لين طويل بلا عمل • وقالت الثانية أن الظلام لم يسمح لها بالانطلاق والعمل • وقالت الثالثة أن العمل ينتظرها لم انطلقت الشعاعات الثلاث وقضت النهار فى نشاط متصل • ولما حان وقت الغروب ، عادت الى الشمس وأخذت كل منها تتحدث عما فعلت ، فما كان من الشمس الا أن شكرتلهن عظيم صنعهن ودعتهن الى تكرار الاعمال النبيلة نهار كل يوم(٤١) • ويقدم موضوع « اعمل يابنى » دعوة صريحة الى العمل لكسب الرزق وتحقيق السعادة فالرجولة الحقة لا تكون الا بالعمل • ورقى البشرية ليس الا ثمرة العمل • والانسان لا قيمة له دون مهنة شريفة يعتمد عليها فى بناء حياته(٤٢) • وفى موضوع « مملكة النحل » يحث الاب ابنه بأن يتعلم من حياة النحل الحافلة بالنشاط • فالنحلة تخرج من شروق الشمس الى الغروب تعمل لنفسها ولخليتها • ولا مكان فى الخلية لعاطل أو كسلان • وغير مسموح لأحد أن يعيش على حساب أحد(٤٣) • ويحض موضوع « أداء الواجب » كل انسان على أداء عمله عن رغبة صادقة واخلاص تام • فلا يقصر ولا يهمل • ونقرأ الكثير من الجمل التى تمتدح العمل البدوى مثل « المفهوم للتعليم احترام العمل اليدوى » ، « صار العمل البدوى مثل « المفهوم الحديث للتعليم احترام العمل اليدوى » ، « صار العمل اليدوى مرموقا » • (أصبح العمل مقدرين من المجتمع) ، « الصانع الماهر بطل مخلص لوطنه »(٤٤) وما أكثر ما يشيد مقرر المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى بالعمل وأصحاب الحرف • فالعامل النشيط « يسعد أفراد أسرته وبنى وطنه » بينما العامل الكسلان عضو فاسد بالمجتمع ويزدريه الناس • ان الفلاح النشيط يحب عمله مما يجعله أهلا لتقدير المجتمع • والصانع النشيط يحبه الناس • والتاجر الذى يحب عمله ينال احترام الآخرين • ويعتز المجتمع بالموظف النشيط الذى يحترم مواعيد

العمل ويؤدى عمله بكل أمانة ونزاهة • هؤلاء وغيرهم من أصحاب الحرف جنود أوفياء للوطن يعملون فى سبيل تقدمه وازدهاره(٤٥) •

فى ضوء ما تقدم ، يمكن القول أن التنشئة المدرسية فى مصر والكويت تستهدف خلق الدافعية للانجاز عند الاطفال من خلال تأكيد الخطاب المدرسى على أهمية وضرورة العمل والاجتهاد والمثابرة ، مع ملاحظة أن الخطاب المصرى أنضج من نظيره الكويتى خصوصا فيما يتعلق بمسألة العمل اليدوى •

رابعا : التعاون :

تعلق الكتب الدراسية قيد التحليل أهمية كبرى على التعاون باعتباره احدى دعامات الرقى والاستقرار سواء قام هذا التعاون بين الحاكم والمحكوم ، أو بين الناس بعضهم وبعض ، أو فيما بين الدول • فالتحليل الكمى للمضمون يظهر تكرار لفظ التعاون ٨٦ مرة فى المقررات الكويتية ٦٤ مرة فى المقررات المصرية (جدول رقم ٢) •

واذا تأملنا نوعية المضمون ، نجد مواد الاجتماعيات بدولة الكويت تتحدث عن جدوى التعاون بين الدول • فالتعاون الخليجى هو السبيل الى نهضة وأمن دول الخليج العربية • وعلى العرب جميعا أن يتعاونوا فيما بينهم من أجل القوة والعزة والكرامة ، وعليهم كذلك أن يتعاونوا مع الدول الاسلامية الاخرى بما يعود على جموع العرب والمسلمين بالخير • ورغم ما بين دول العالم من أوجه اختلاف ، الا أنها تتعاون مع بعضها البعض فى العديد من المجالات • وذاع صيت الكويت لدورها الرائد فى مضمار التعاون العربى والاسلامى والدولى(٤٦) •

من ناحية أخرى ، تشير المناهج الكويتية الى فضل التعاون والتكافل الاجتماعى بين أبناء المجتمع • فالموضوع الذى يحمل عنوان « السفينة الغارقة » يشدد على التعاون بين التجار • فاذا ألمت بأحدهم كارثة اقتصادية ، نهض الآخرون الى مساعدته بالمال ليقف على قدميه

ويستأنف نشاطه[٤٧] • ويذكر موضوع « مجمع الضاحية » أن الاسواق المركزية التى يؤسسها المواطنون فى مختلف أحيــاء الكويت تعمق روح التعاون فى الجمــاعة[٤٨] • ونجم عن النشاط الاقتصــادى القائم على الغوص والسفر فى الكويت قبل النفط أن سادت روح التعاون بين الاهالى الذين أصبحوا أسرة واحدة متعاونة[٤٩] •

وترى كتب التربية الاسلامية فى التعاون أحـد مبادىء الاســلام وتحث التلاميذ على الانفاق فى وجوه الخير وتقديم يد العون لبعضــهم البعض ، وتجعل من أخلاق المسلم حب التعاون على الاعمال النافعــة والاخذ بيد المحتاج والضعيف حتى تزيد المحبة بين الناس[٥٠] •

هذه النزعة التعاونية بين بنى الانسان تضغط عليها الكتب المصرية كذلك • فيذكر درس « ماذا نعمــل ؟ » أن الكناس تغيب يوما لمرضــه فتعاون السكان على نظافة الشارع بأن نظف كل منهم أمام بيته[٥١] •

ويبين موضوع « مجلتى » كيف تعاون التلاميذ فى اصدار مجلة بأن تولى أحدهم رسم الصور ، وكتب آخر أخبــار المدرسة ، وتعهــد ثالث بوضع النكات الظريفة ، وكتب رابع قصــة المجلة ، وتولى خامس كتابة الالغاز[٥٢] • ويذكر موضوع « نادى العلوم » أن القضاء على الذباب فى القرية لم يتم سوى عن طريق التعاون البناء بين النادى والمدرســة وطبيب الوحــدة الصــحية والمجلس القــروى والجمعيــة التعاونيــة الزراعية[٥٣] • ويشير موضوع « الفصل المثالى » الى أنه من خلال العمل الجماعى المشترك بين التلاميذ وادارة المدرسة • تم طلاء حوائط الفصل ودهان مقاعده واصلاح أثاثه وتنسيق لوحاته وانشاء مكتبة له[٥٤] •

جــــــدول (٢)

تكرار كلمة التعاون فى المناهج الدراسية

أطراف العلاقة التعاونية	المناهج الكويتية	المناهج المصرية
الشعب والحكومة	١٠	٧
النـــاس	٢٦	٤٩
الـــدول	٥٠	٨
مجمـــوع	٨٦	٦٤

ومن خــلال التعاون تنهض الجماعة وتتحقق السعادة لافرادهــا فالاسرة السعيدة هى التى يتعاون سائر أفرادها • وتتعاون الاسر مع بعضها للنهوض بالقرية أو المدينة • والمدرسة أسرة متعاونة حيث يتعاون الناظر والمعلمون والآباء من أجل تعليم وتربية التلاميذ • ويتوقف نجاح العمل داخل المصنع على تعاون عماله • ولا يستغنى أى فرد عن معــاونة أخيه فى الوطن[٥٥] • وبخصوص التعاون الدولى ، يذكر مقرر الجغرافيا للصف الخامس الابتدائى أن موقع مصر الجغرافى وتنوع منتجاتها وقناة السويس تساعدها على التعاون سواء مع الدول العربية أو دول العــالم الاخــرى[٥٦] •

خامسا : المســاواة :

تشكل المساواة بمعنى تكافؤ الفرص وعدالة توزيع الثروة واعتماد الاستحقاق والجدارة معيارا وحيدا للمفاضلة بين أبناء المجتمع الواحـد ركنا أساسيا فى نسق القيم الدافعة الى التنمية والتقدم • وبرغم ذلك كان حظ قيمة المساواة من اهتمــام الخطاب المدرسى فى الكويت ومصر متواضعا حيث خصتها المقررات التعليمية بحيز ضيق للغاية • ففى جميع المناهج الكويتية ، لم نعثر سوى على موضوع واحد عن المساواة يحمل

عنوان « المساواة فى الاسلام » ، بينما خلت المناهج المصرية برمتها من موضوع كهذا • وفيما عدا ذلك • وردت الاشارة الى المساواة فى عبارات قليلة متناثرة هنا وهناك • وقد تكرر ذكر كلمة المساواة / العدالة ١٩ مرة فى المقررات الكويتية ، ١٥ مرة فى المقررات المصرية • وجاء تناولها فى معظمه مصطبغا بالاسلام • فالله سبحانه وتعالى عادل لا يظلم النـاس شيئا • والاسلام دين مساواة لا يفرق بين الحر والعبد ، ولا يميز بين الناس لغنى أو جاه أو نسب • وأقر الله العدل وجعله شريعة الحيـاة لتسـود روح المحبة والانصـاف • والمسلمون مأمورون أن يعـدلوا فى معاملاتهم • فلا يبخس أحد حق أحد • وتسند الامور الى القادرين على أدائها دون نظر الى قرابة أو صداقة[٥٧] • وقد غرس الاسلام فى نفوس العرب حب المساواة مع الاجناس • ونشر العرب العدل فى البلاد التى فتحوها • ونعم المصريون بالمساواة تحت حكم العرب المسلمين[٥٨] •

وخارج هذا السياق الدينى ، نقرأ أن « تطور الكويت ارتبط بعـدل حكامهـا »[٥٩] ، وأن الكـويت دولـة « تحقق المسـاواة بين كافـة المواطنين »[٦٠] ، وانه « لا فائدة من زيادة دخـل الفرد دون تحقيق العدالة الاجتماعية التى تعنى التوزيع العادل للدخـل القومى وحق كل مواطن فى حياة حرة كريمة له ولاسرته »[٦١] وأن على الموظف الحكومى أن « يقدم خدماته للجميع بالعدل »[٦٢] •

وفى مقابل هذا التعرض المحدود لمبـدأ المساواة • يستشعر قارىء الخطاب المدرسى نزعة تمييزية ترتبط بالجنس والسن والثروة • وفيما يلى بيان ذلك :

١ – التمييز بين الذكور والاناث : تنحـو الكتب المدرسـية الى التركيز بشكل واضح على الانسان الذكر مع وسمه بصفات أخاذة ، مقابل ضآلة الحديث عن الانثى وتهميش مكانتهـا وحصر دورهـا فى الاطار التقليدى كزوجة وأم وربة بيت • فالجدول رقم (٣) يظهر مدى هيمنة الرجل على محتوى الخطاب المدرسى • اذ يبلغ نصيب الانسان الذكر من

الموضوعات والجمل المفيدة والصـور التى تتعلق بالانسان عمومـا فى المناهج الكويتية الخاصة باللغة العربية ٧٣ر٤ فى المائة ، ٧٦ر٩ فى المائة ٧٤ر٨ فى المائة على التوالى مقابل ١٣ر٣ فى المائة ، ١١ر٧ فى المائة ، ٨ر٦ فى المائة للانثى • وفى المقـررات المصرية ، اسـتأثر الذكر بـ ٦٠ر٣ فى المائة ، ٦٥ر٧ فى المائة ٣٤ر٤ فى المائة من الموضوعات والجمل والصور مقابل ٣ر٥ فى المائة ١٩ر٧ فى المائة ٨ر٢ فى المائة للانثى على الترتيب • وبرغم أنه فى حالة الصور كانت الاغلبية للصور المشتركة بين الذكور والاناث (٥٧ فى المائة) ، الا أن عدد الذكور فيها يفوق عدد الاناث بدرجة كبيرة ، ويلاحظ ارتفاع نسـبة حالات الجمـع بين الذكر والانثى على مستوى الموضوعات والجمل والصـور فى المقررات المصرية عنهـا فى المقررات الكويتية ٣٦ فى المائة ، ٥٧ فى المائة ، مقـابل ١٣ر٣ ، ١١ر٣٠ فى المائة ، ١٦ر٥ فى المائة ، هذا الاختلاف قد يجد تفسيره فى كون المجتمع الكويتى أكثر محافظة وتقليدية من المجتمع المصرى •

جـــدول (٣)

نصيب الذكور والاناث في الموضوعات والجمل والصور

في مناهج اللغة العربيـــة

النـــوع	المنـاهج الكويتية			المنـاهج المصرية		
	موضوعات	جمل	صور	موضوعات	جمل	صور
ذكـــر	١١٦	٦٥١	٢٤٤	٨٥	٧١٣	١٣٣
أنثـــى	٢١	٩٩	٢٨	٥	٢١٤	٣٢
ذكر + أنثى	٢١	٩٦	٥٤	٥١	١٥٨	٢٢١
مجمـوع	١٥٨	٨٤٦	٣٢٦	١٤١	١٠٨٤	٣٨٦

أما من حيث نوع المضمون ، فقد أتى الذكر حاملا لكل الصفات الحميدة • فهو قائد ، بطل ، مكافح ، شجاع ، ذكى ، مهذب ، مفكر مخترع ، معلم ، مربى ، محسن ، مبادر ، مخلص ، محب للمعرفة ، صادق وفى ، منتج ، مجامل ، جاد ، عاقل ، بار ، منكر للذات ، مستعد للتضحية من أجل وطنه،، متعاون ، شهم • كما أظهرته الصور وهو يقرأ ، يكتب يفكر ، يعلم ، يشغل المكيف ، يركب الحصان ، يحمل السلاح ، يقود دراجة أو سيارة ، يهبط على القمر ، يساعد الفقير ، يقف أمام الآلة يمسك الفأس ، يحرث الارض ، يكشف على المرضى ، يحصد الزرع ينظم المرور • هذه الصفات يمكن التدليل عليها بالامثلة التالية :

١ ـ المناهج الكويتية :

(أ) القراءة للصف الاول الابتدائى : حوى جملا قصيرة تنعت الذكر بما ذكرناه آنفا مثل « مع حمد ورق وقلم » ، و « حمد زرع » • « أمام حسام كتب وصحف » • « قرأ خالد فى كتاب وفهم ما فيه» • « حاتم ولد حذر » ، وجيه تاجر أمين[٦٣] • وفى نشيد «أصحابى» ورد لى لسان ثلاثة أطفال ذكور أنهم جند الوطن[٦٤] •

(ب) القراءة للصف الثانى الابتدائى : فى موضوع « الفصل » المعلم رجل والتلاميذ ذكور وكلهم مجتهدون[٦٥] • وفى موضوع « تاجر محسن » كان الذى قدم المساعدة للتاجر المصاب رجلا[٦٦] • وفى موضوع « حصالة نقود » فان الذى أخذ مدخراته وذهب الى المكتبة ليشترى كتبا وقصصا من جنس الذكور[٦٧] •

وجاء المتحدث فى نشيد « الكتاب » ذكرا يقول عن نفسه[٦٨] :

أنا فتى ذو أدب   أقرأ خير الكتب
ان غابت الاصحاب   فصاحبى الكتاب

(جـ) القراءة للصف الاول المتوسط : يحكى « سبيل النجاح » قصة شارب استطاع بذكائه واجتهاده وحسن تصريفه للامور أن يصبح تاجرا كبيرا[٦٩] • وفى موضوع « جزاء الاحسان » ورد أن رجلا أصر على السفر الى المدينة فى يوم بارد عاصف مطير لأنه كان قد اقترض من البنك مبلغا من المال أستحق أداؤه فى ذلك اليوم • وتقبل الرجل ركوب الاخطار حرصا على سمعته وحفاظا على عهده • وفيما هو سائر وجد رجلا فقيرا يريد الذهاب الى نفس المكان • فأخذه معه فى السيارة رغم معارضة زوجته ، لقد أبت عليه شهامته ومروءته ترك الرجل البائس فى الجو البارد[٧٠] •

٢ ـ المقررات المصرية :

(أ) القراءة للصف الاول الابتدائى : يقول عن طفل أنه يكتب ويزرع ويتسلى بألعاب لا تخلو من دلالة : مسدس ، حصان ، طيارة[٧١] •

(ب) القراءة للصف الثانى الابتدائى : يرسم صورة متألقة لجنس الذكور • فهذا تلميذ يرفع الورق من حوش المدرسة لأنه يحب مدرسته نظيفة • وذاك تلميذ أمين وجد قلما فأبلغ عنه • وهؤلاء ثلاثة موظفون رجال يعملون بهمة ونشاط فى مكتب البريد • وهؤلاء أربعة فتيان شاهدوا حجرا فى الطريق فرفعوه • وهذا طفل يتمنى أن يصبح جنديا ليدافع عن الوطن[٧٢] •

(جـ) القراءة للصف الثالث الابتدائى : فى درس « الجندى الصغير » كان المتحاوران من جنس الذكور • ويحى درس « عمل نبيل » قصة صبى أنقذ قطارا من كارثة محققة • وفى موضوع « مجلتى » كان الذى اقترح عمل المجلة والذين تعاونوا معه فى اعدادها ذكور[٧٣] •

(د) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى : يتحدث عن الانسان الذكر : ناظر المدرسة ، المعلم ، الفراش ، الفلاح ، الصانع التاجر ، الموظف الحكومى ... الخ •

(هـ) القراءة للصف السادس الابتدائى : يتحدث موضوع « كل هؤلاء يخدمون الوطن » عن الجندى والفلاح والعامل والحرفى وكلهم ذكور[٧٤] • وفى موضوع « كفاح ونجـــاح » كانت الشخصيات الثلاث المذكورة رجال وهم مصطفى كامل ، طلعت حـــرب ، طه حسين[٧٥] • وكان المتحـــدث هـ والاب والمخاطب هـــو الابن فى الموضوع الذى يحمل عنوان « اعمل يابنى »[٧٦] وفى موضـــوع « نادى العلوم » كان أعضاء مجلس ادارة النادى ومدرســـوا الحرف الريفية ذكورا[٧٧] •

ان تلك الصورة المتألقة للرجل تقابلها صورة غير مشرقة للمرأة ، فهى زوجة وأم وربة بيت ، مطيعة، ، منقادة ، شكاكه ، محدودة الطمـــوح ناقصة عقل ، لا تحسن التصرف ، وتؤمن بالخـــرافات ، هذه الصـــفات تبرزها الامثلة الآتية :

١ ـــ المقررات الكويتية : يذكر نشـــيد « أمى » أن الام تفـــرح قلب الطفل وتذهب همه وتمسح رأســـه وتغنى له لينـــام[٧٨] • وفى موضوع « قالت جدتى » ، ورد على لسان تلميذ أن جدته تقص عليه مساء كل يوم قبل النوم حكايات مخيفة عن العفاريت[٧٩] • ويذكر موضوع « حسن الاعتذار » أن فتاة أغضبت والدتها ذات صباح • فرأت أن ترضيها بعمل لدى عودتها من المدرسة • فكان هذا العمل هو اعداد الطعام وتجهيز المـــائدة[٨٠] • ويذكر درس « بنت مهـــذبة » أن البنت تســـاعد أمهـــا فى المطبخ وتنظيف المنزل[٨١] وتتعلم التلميذات التدبير المنزلى وخيـــاطة الملابس وتربية الاطفال • وبالتالى حينما يصرن أمهات فى المستقبل سوف يتولين شئون المنزل بحكمة وتربية الابناء التربية السليمة[٨٢] •

٢ ـــ المقررات المصرية : تتحدث عن الانثى من منظور تقليدى ومشوه• فهذه طفلة تساعد الام فى تنظيف الخضروات • وغســـل ونشر

الملابس[٨٣] • وتلك طفـــلة عاجـــزة عن التمييز بين الغـــراب والبطة[٨٤] • وهـــذه طفـــلة تخلط بين نبـــات الفـــول ونبـــات البرسيم[٨٥] • وفى درس « الشعاعات الثـــلاث » جاءت المرأة حائرة لا تحسن التصرف ، اذ قالت احدى الشعاعات « كنت فى طريقى ونظرت من زجاج نافذة صغيرة فى أحد البيوت « فرأيت طفلا شاحب اللون يئن من المرض • والى جانبه أمه تحمله مرة وتضعه على الفراش مرة أخرى ، وهى فى حيرة شديدة لا تدرى كيف تنقذه من مرضه »[٨٦] • ويشـــدد كتاب الاجتماعيات على الدور التقليدى للمرأة كأم وزوجة تسهر على راحة وخدمة الزوج والابناء[٨٧] • ويذكر موضوع « السوق الدولية » ان أسرة ذهبت الى المعرض • فتنتقل الاب بين الآلات الهندسية والكتابيـــة • وذهب الابن الى جناح الكتب ، أما الام وابنتها فذهبتا الى قسم الملابس[٨٨] •

٣ ـــ التمييز بين الاغنياء والفقراء : بعيدا عن استخدام مصطلحات الطبقة والصراع الطبقى والتناقض الاجتماعى والتفاوت المادى تتناول المقررات الدراسة ظواهر الغنى والفقر بوصفها ظواهـــر طبيعية وعادية لا علاقة لها بنمط وعلاقات الانتاج الســـائدة • فمن الطبيعى أن يوجد فى أى مجتمع أغنياء وفقراء • ومن واجب الغنى أن يعطف على الفقير • ولا يجوز للفقير أن يحقـــد على الغنى • والفقر ليس عيبا مادام بامكان الفقير أن يجتهد ويصبح غنيا وبذلك يتعايش رأفراد المجتمـــع يظللهم الوئام والســـلام الاجتمـــاعى •

هذا التصور تعبر عنه المناهج فى أكثر من موضع • فالدرس الموسوم « الغنى والفقير » يذكر أن الغنى لو أعطى الفقير بعض ما زاد عن حاجتـــه من الطعـــام ما شكا واحـــد منهما ســـقما ولا ألما[٨٩] • وفى موضوع بعنوان « عيد الاسرة » جاء أن الاسرة

برغم ضآلة الرزق كانت سعيدة راضية بما قسمه الله لها فضآلة الرزق لا تحول بين الانسان وبين السعادة[٩٠] . ويشير موضوع « وفاء الصديق » الى أن الفتى كان فقيرا ، ومع ذلك كان راضيا قانعا عزيز النفس[٩١] . ويشدد درس « الارنب الغضبان » على القناعة والرضا بالمقسوم من الرزق مهما يكن ضئيلا[٩٢] . ويذهب موضوع « اعمل يابنى » الى تبرير الفقر . فمادام الانسان يستطيع أن يعمل لكسب الرزق ، فليس له أن يخش الفقر . وما أكثر الذين خرجوا من أسر بائسة . وتمكنوا بالعمل والاجتهاد من بلوغ أعلى المراتب[٩٣] .

وهكذا ، فان الخطاب المدرسى يبرر التفاوت الاجتماعى ولا ينمى عند الناشئة أدنى رغبة أو استعداد لتغيير العلاقات الاجتماعية فى اتجاه مزيد من المساواة والعدل الاجتماعى .

٤ — التمييز بين الكبار والصغار : تطرح المقررات التعليمية نموذجا للتعامل بين الكبير فى السن والصغير للاول سلطة الامر والنهى ويطلب من الثانى مجرد السمع والطاعة . هذه العلاقة البطركية يفرضها كون كبار السن أهل خبرة وحكمة ورأى سديد . أن المرء بحاجة الى نصائح الكبار الغالية التى تنبنى على تجارب ومعارف تراكمت لديهم بمرور الزمن[٩٤] . ومن واجب الفرد أو يوقر من هو أكبر منه سنا . فينزل على أمره ، ولا يتقدمه فى المجالس ولا يسبقه الى الكلام ، واذا تكلم فى حضرته ، وجب عليه أن يكون مؤدبا خفيض الصوت هادىء النبرة[٩٥] .

وهكذا ، فان الخطاب المدرسى بتمييزه بين الذكر والانثى ، الغنى والفقير ، الكبير والصغير ، يخلق لدى الاطفال مزاجا يتحيز للذكور وذوى اليسار وكبار السن فى تولى السلطة وتوجيه شئون الحكم والادارة .

سادسا : التوجه نحو المستقبل :

تذهب الادبيات الاجتماعية الى أن سيادة توجه مستقبلى لدى أفراد المجتمع مظهر وشرط للتقدم ، بينما ترى فى الانكفاء على الماضى والاستغراق فى الحاضر معوقا للتنمية . ومادام ذلك كذلك ، دعونا نتبين الى أى حد تصب المناهج الدراسية فى اتجاه خلق النظرة المستقبلية عند الناشئة بما تعنيه من اهتمام بالمستقبل وتفكير فيه وتخطيط له . أن قارىء هذه المناهج يلمس نزوعا قويا نحو الماضى ، ثم نحو الحاضر بدرجة أقل ، أما الحديث عن المستقبل فشبه غائب أو بالاحرى جد ضئيل . ان الماضى حافل بالامجاد والمنجزات التى تبعث على الزهو والاكبار ، والسلف خير من الخلف والاجداد حازوا قصب النسق فى مختلف الميادين . فقد بنوا وشيدوا ، وعملوا باخلاص وأمانة ، وذادوا عن الاوطان بكل بطولة واستبسال ، وتعاملوا مع بعضهم بروح الاخوة والتسامح . وهم لهذا جديرون بأن يكونوا للاحفاد قدوة ومثلا يحاكى ويحتذى . ففى نشيد « الشباب المسلم » يذكر الشاعر الشباب بأنهم أحفاد جدود عظام ملكوا الارض ونشروا فى ربوعها العدل . وأقبلوا على العلم وابتكروا من العلوم ما لم يسبقوا اليه ، واتحدوا وتضامنوا وتكافئوا اجتماعيا . وحتى ينهض المجتمع من عثراته ، لابد للاحفاد أن يسيروا على درب أولئك الاجداد[٩٦] . وفى أكثر من مكان ، يشيد مقرر الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائى بدولة الكويت بعظمة الاجداد والآباء الذين ضربوا أروع الامثلة فى الجسارة والتضحية والتعاون والكفاح والصبر[٩٧] . ويفرد مقرر الكويت والخليج العربى ستة فصول للحديث عن ماضى وحاضر الكويت مقابل فصل واحد عن المستقبل يحمل عنوان « الكويت تخطط لمستقبل زاهر فى مجالات متعددة » وفضلا عن انشائية وعمومية العرض فى هذا الفصل ، فانه يكاد يكون اسقاطا للحاضر على المستقبل . اذ ورد فيه أن الكويت تخطط للتوسع فى الصناعات القائمة والاستغلال الامثل لمياه الرى وزيادة الانتاج الحيوانى ، وتطوير

الخدمات الاجتماعية واستمرار الديمقراطية كأساس للحكم ، والتعاون مع دول العالم فى شتى الميادين[٩٨] •

كذلك تزهو المقررات المصرية بالماضى والحاضر • فالعرب أصحاب تاريخ مجيد وحضارة عريقة حيث سبقوا غيرهم فى مجالات الطب والصيدلة والحساب والهندسة[٩٩] • ومصر بلد ذو حضارات قديمة عريقة تشهد لها الآثار العظيمة من فرعونية ومسيحية واسلامية • وفى معرض الافتخار بالحاضر ، نقرأ أن مصر الآن أفضل بكثير مما كانت عليه فى عهودها الماضية (قبل ثورة ١٩٥٢) حيث المبانى أجمل والخدمات متوفرة وحياة المصريين أرغد وأهنأ[١٠٠] • كما يشار الى تحررها من الاستعمار ، وما حققته من تطور فى حياة أبنائها ، وما أحرزته من مكانة وسمعة ونفوذ عربيا ودوليا • وفى مقابل ذلك الاعتزاز بالماضى والحاضر ، يغيب من المناهج تماما أى حديث عن المستقبل •

سابعا : التدين :

ترمى مقررات التربية الدينية الى بث قيمة التدين فى نفوس الناشئة اقتناعا بما للدين من دور ايجابى فى حياة الفرد والجماعة • غير أن الخطاب الدينى الموجه للتلاميذ تسيطر عليه نزعة طقوسية شعائرية ، اذ يتحيز للعبادات والعقائد بدرجة أكبر بكثير من المعاملات • انه بالاساس خطاب دينى أخروى • تدليلا على ذلك نسوق المؤشرات الكمية والكيفية التالية :

١ — خصصت المناهج الكويتية (التربية الاسلامية للصفين الثانى والرابع الابتدائى والاول المتوسط) ، ٩٢٪ من صفحاتها للعبادات والعقائد مقابل ٨٪ فقط للمعاملات • وتبلغ النسبتان المناظرتان فى المناهج المصرية (تربية المسلم للصفوف الثانى والثالث والسادس الابتدائية) ٨٤٫٤٪ ، ١٥٫٦٪ على التوالى •

٢ — فى جانب المعارف الدينية ، تدور النصوص القرآنية (وعددها ٢٧ نصا فى المقررات الكويتية ، ٢٣ نصا فى المقررات المصرية وجلها مكية) حول مفردات تتحدث عن قدرة الله ، والبعث والحساب وأهوال يوم القيامة (يوم الدين ، يوم الفصل ، الطامة الكبرى الصاخة ، الحاقة ، والنار وألوان العذاب فيها ، والجنة وصنوف النعيم فيها ، والترغيب فى الآخرة مع التنفير من الدنيا • وفى باب العقائد ، تنصب المعرفة على مفردات ايمانية تتعلق بصفات الله والملائكة والكتب السماوية والرسل واليوم الآخر • وتتناول المعرفة فى جانب العبادات أحكام الصلاة والصوم والزكاة والحج ويقدم باب السيرة معلومات عن نشأة الرسول صلى الله عليه وسلم وصفاته وجهاده فى سبيل نشر الدعوة • وهكذا فان المعارف الدينية التى يتعاطاها التلاميذ تتعلق فى معظمها بأمور غيبية وطقوسية •

٣ — على صعيد البعد العقيدى للتدين ، تحدد المقررات عناصر المنظومة الايمانية للمسلم فيما يلى :

(١) الاعتقاد بأن الله واحد ، موجود فى كل مكان وزمان ، خالق كل شىء ، قادر على كل شىء ، عالم بكل شىء ، رازق منعم ، حكم عدل ، رحمن رحيم ، سميع بصير ، منه النفع والضرر •

(٢) الايمان بالملائكة من حيث هى كائنات نورانية خلقها الله لعبادته وزودها بقدرات غير عادية ، ترى الانس بينما هم لا يرونها ، تعيش فى السموات والارض •

(٣) الايمان بالرسل والكتب السماوية جميعا وبأن محمدا خاتم الرسل والقرآن آخر الكتب السماوية •

(٤) الايمان باليوم الآخر والبعث والحساب والجنة والنار •

٤ — فيما يتعلق بالبعد العاطفى للتدين ، يستثير الخطاب الدينى عند

التلاميذ شعور الفخر بالانتساب الى الاسلام ، والاحساس بالتميز على الغير لمجرد كونهم مسلمين • هذا الاحساس لا تخفى دلالاته السلبية المحتملة • فقد يتحول الى سلوك تمييزى غير مبرر ضد غير المسلمين من أبناء الوطن الواحد ، ناهيك عما قد يؤدى اليه من تواكل ورضا بالوضع القائم رغم ترديه البالغ وتقاعس عن اللحاق بركب الحضارة الحديثة التى صنعها الغرب المسيحى مع استخفاف غير موضوعى أحيانا بالمنجزات الثقافية والمادية لهذه الحضارة • كذلك يستهدف الخطاب الدينى تنمية مشاعر الاعتزاز بالتراث الاسلامى علما بأن فيه عناصر كثيرة مخزية تبعث على الخجل وتسىء الى الاسلام والمسلمين • ومع التسليم بأهمية الاعتزاز بالتراث فى تأكيد هويتنا وذاتيتنا الحضارية ، الا أنه قد يفضى الى نوع من التعصب الحضارى المقيت ، والانكفاء على الذات والعزوف عن التفاعل الصحى مع الحضارة المعاصرة ، واعتماد منهج السلف سبيلا الى النجاة بما يعنى أولوية النقل والاتباع على العقل والابداع •

٥ — يأتى أخيرا الى الجانب السلوكى للتدين • وهنا تتحدث المناهج عن دائرتين لسلوك المسلم :

الاولى دائرة الشعائر : اقامة الصلوات الخمس فى أوقاتها ، صوم رمضان ، ايتاء الزكاة وحج بيت الله الحرام •

والثانية دائرة المعاملات التى تشمل بدورها :

(أ) آداب المنزل : احترام الابوين والاخوة الكبار ، العطف على الصغار ، صلة الارحام ، حسن معاملة الخدم مراعاة آداب المائدة من بسملة وغسل اليدين قبل وبعد الاكل ، وتناول الطعام باليد اليمنى •

(ب) آداب المدرسة : طاعة المعلم ، الاستئذان منه عند الكلام الوقوف اذا أقبل ، وافساح الطريق له ، مراعاة الهدوء والنظام والنظافة داخل المدرسة ، احترام الزملاء العناية بالدروس •

(جـ) آداب الزيارة : الاتفاق عليها مقدما ، واختيار الوقت المناسب لها ، والتوجه لها فى هيئة مقبولة ، والاستئذان والتسليم قبل الدخول ، ومراعاة شعور أهل المنزل وحسن الاستماع الى صاحب الدار وعدم الاكثار من الحديث •

(د) آداب المجالس : القاء التحية على الحاضرين ، الجلوس فى المكان الخالى ، الاستئذان عند الكلام • التحدث بصوت هادىء مع تحاشى المزاح ، حسن الاستماع الى الغير وعدم مقاطعتهم •

(هـ) آداب عامة : حسن اختيار الصديق ، التسامح فى البيع والشراء ، اماطة الاذى عن الطريق • الوفاء بالعهد الايثار ، الصدق ، الامانة ، التكافل الاجتماعى •

من ثم يضرب باب المعاملات صفحا عما يجب على الآباء حيال الابناء وعما يجب على المعلمين تجاه التلاميذ ، وعن السلوك السياسى للافراد حكاما ومحكومين ، دع عنك السلوك الواجب للمسلم تجاه واقع التخلف الشامل الذى يمسك بخناق المجتمعات الاسلامية • فليس ثمة كلمة واحدة عما يلزم أن يفعله المسلم ازاء القضايا والهموم الكبرى لامته : انحطاط الانتاج ، الاعتماد على الغرب ، الهزال الثقافى ، اختلال توزيع الثروة هدر الموارد ، الفساد ، غياب حكم الشورى ، انتهاك حقوق الانسان ••• الخ •

هكذا ودون الانتقاص من أهمية ما أوردته الكتب الدينية بشأن

جوانب التدين الطقوسية والعقيدية والسلوكية ، تظل منظومة التدين كما طرحتها هذه المناهج قاصرة عن بناء انسان مبدع ، حر الارادة والتفكير مبادر ، مشارك ، يقدم مصلحة الكل على مصلحة الفرد ، يعيش هموم مجتمعه ويتفاعل معها بايجابية ، مستعد للدفاع عن كرامته ، والوقوف بوجه الطغيان والظلم الاجتماعى .

ثامنا : النظرة العلمية :

بات من المسلم به أن سيادة التفكير العلمى القائم على الربط بين الاسباب والنتائج مظهر وشرط لتقدم أى مجتمع بشرى . فعن طريق المنهجية العلمية فكرا وسلوكا وليس عن طريق التفكير الغيبى الخرافى تنهض وترتقى الجماعة البشرية . ففى المناخ العلمى ، ينطلق الفكر ويعمل العقل بدون كوابح ، وينمو الابداع الذى يتحدى المألوف بوصفه « استجابا مبتكرة ونزعة الى الخلاف والاختلاف فى النظر الى أمور الطبيعة والمجتمع[١٠١] . والمفترض أن تكون المدرسة أداة فاعلة فى تنشئة التلاميذ على التفكير والتصرف بطريقة علمية ، فضلا عن تنمية ملكاتهم الابداعية . فهل هذا هو حال المدرسة فى الكويت ومصر ؟

ان المقررات الدراسية قيد التحليل تحث التلميذ على التفكير وأعمال العقل سواء لتحاشى الوقوع فى المهالك أو لتجنب الاخطار أو لخلق أوضاع حياتية أفضل . فالموضوع الموجود « السمات الثلاث » يبين كيف استطاعت سمكتان بالتفكير والحيلة أن تنجوا من شبكة الصياد بينما وقعت الثالثة فى الشبكة لقلة تفكيرها[١٠٢] . ويوضح موضوع « عمل نبيل » كيف تمكن صبى يحسن تفكيره أن ينقذ حياة البعض[١٠٣] ويبرز موضوع عنوانه « العقل زينة » وظيفة العقل من حيث هو أداة التفكير والتدبير والتوجيه لبقية أعضاء جسم الانسان[١٠٤] . فالانسان يستمد قوته من العقل الذى به يتحكم فى الطبيعة ويسخرها لمصلحته[١٠٥] وفى موضوع « استعمل فكرك » دعوة الى التفكير للنجاة من الاخطار[١٠٦] .

من ناحية أخرى ، توحى بعض الموضوعات بأهمية التعليل والربط بين السبب والنتيجة . ففى درس عنوانه « فى البر » يسأل الابن أباه عن سبب وجود العشب على أرض الكويت فى شهر مارس واختفائه فى شهر أكتوبر . ويعلل الوالد ذلك بأن المطر ينزل شتاء فينمو العشب ، فاذا جاء الصيف حيث لا مطر ذبل وجف العشب[١٠٧] . وفى موضوع « قالت جدتى » ينصح المعلم التلاميذ بأن يحاولوا ، اذا سمعوا أصواتا غريبة معرفة أسبابها[١٠٨] . وجاء فى درس « سمير والبلبل » أن البلبل كان يقف على شباك حجرة سمير ويغرد له صباحا ومساء . وذات يوم تسلق سمير شجرة كان بها عش البلبل وأخذ بيضة كانت فيه ، فتوقف البلبل عن التغريد . فكر سمير فى الامر وقدر أن البلبل حزن لاختفاء البيضة . فأعادها الى العش . وكانت النتيجة أن فرح البلبل وأخذ يغرد من جديد[١٠٩] .

علاوة على ما سبق ، يجد المرء فى عدة مواضع من المقررات اشادة بالابداع والمبدعين ومنتجات التكنولوجيا العصرية وأثرها فى تقدم ورفاه البشرية ، فالدرس الذى يحمل عنوان « الانسان على القمر » يزهو بغزو الانسان للفضاء باعتباره أحد أهم منجزات العقل البشرى فى العصر الحديث[١١٠] . ويظهر موضوع « رحلة الى مرصد جوى » فضل المراصد الجوية فى مساعدة الانسان على التنبؤ بحالة الجو[١١١] . ويتحدث موضوع « صور ينقلها الهواء » عن شاب مبدع ابتكر جهاز التليفزيون برغم صغر سنه الذى لم يتجاوز السادسة عشرة[١١٢] ، ويحث الموضوع الذى يحمل عنوان « زراعة حديثة » على استخدام الادوات المزرعية الحديثة كالجرارات وماكينات الرى وآلات رش المبيدات والحصاد لتعظيم الانتاجية الزراعية[١١٣] . ويذكر موضوع « وعاء الفخار » أن الاطفال هم الذين سبقوا الى اختراع أوعية الفخار فى غابر الازمان[١١٤] ونظرا لما للمخترعات الحديثة من عظيم الفائدة ، تثمن الدول جهود المخترعين وتمنحهم الجوائز وتخلد ذكراهم[١١٥] .

على أية حال ، اذا كان الخطاب المدرسى ، فى ضوء ما تقدم ، يمكن أن

يعمل على نمو الاستعداد للتفكير العلمى والابداع عند الناشئة ، الا أنه يتضمن بنفس الوقت ما قد يحد من امكانية نمو مثل هذا الاستعداد . وبهذا الخصوص ، يهمنا أن نشير الى ثلاثة أمور :

١ ـــ ان التنشئة على الطاعة المطلقة لكافة رموز السلطة تبدو لنـا غير وظيفية من منظور تهيئة النشء للتفكير العلمى وتنمية قدراتهـم الابتكارية . فكيف نتوقع من التلميذ أن يفكر ويتصرف بطريقة علمية وأن يكون ذا شخصية خلاقة تتحدى ما هو شائع ومألوف فى الوقت الذى نربيه على السمع والطاعة والامتثال دون حوار أو مناقشة .

٢ ـــ فى الموضوعات الذى تتحـدث عن قدرة الله كما تتجلى فى خلق الانسان والاشجار والشمس والسحب ... الخ . لا يلمس المرء أثرا لعلاقة السبب بالنتيجة . وما على الانسان الا أن يفكر فى هذه المخلوقات ليكتشف مبلغ عجزه ازاء المقـدرة الالهية غـير المحدودة . وفى ظنى أن الايمان بعظيم صنع الله لا ينال منه أن نقول للطفل أن النبات لا ينمو دون تربة ومياه وفعل انســانى وأن الغيوم تتحول الى أمطار اذا توافرت عوامل مناخية معينــة وأن استفادة الانسان من أشــعة الشــمس تتأتى عبر تفكيره وابداعــه .

٣ ـــ ان الاتيان بنماذج غير عربية للمبدعين ـــ كأن يقال بأن مختــرع جهاز التليفزيون شاب أمريكى يدعى فيلو وأن أول انسان هبط على القمر كان أمريكيا ـــ قد يوحى للناشئة بأن النشاط الابداعى قاصر على جنس أو أجناس معينة . ولمـا لذلك من أثر سلبى محتمل على نمو ملكاتهم الابتكارية . يكون من الاجدى تقـديم أمثلة لمبدعين وعلماء عرب .

استنتاجات وملاحظـــات ختاميـــة

١ ـــ تغذى المدرسة ثقافة السمع والطاعة والخضوع ، اذ تربى الطفل على الاذعان لكافة رموز السلطة . فيصبح من ثم انسانا وديعـا يسمع ويطيع دون مناقشة ، يأبى العصيان ، يكره المعارضة ، يؤثر الاستكانة على الرفض ولا نشك لحظة واحدة فى ضرورة الطاعة لاستقرار النظام الاجتماعى والسياسى حيث لا يتصور عمليـا قيام واستقرار المجتمـع البشرى اذا كان دين أفراده العصـيان والرفض . لكن شتان بين طاعة يسبقها حوار ومبعثها اقتنـاع وطاعة مفروضة يبعث عليها خوف من عقاب أو لوم . انهـا فى الحالة الاولى سلوك صحى بناء ، وفى الحالة الثانية سلوك مرضى ينال من عافية المجتمع .

٢ ـــ يحمد للتنشئة المدرسية نزوعها نحو تلقين التلاميذ قيم التخصص والعمل والمثابرة والانجاز والتعاون . فهذه ولا شك قيم ايجابية ترفد الجهود النهضوية والانمائية . وفى حين ترغب المنـاهج الكويتية فى النشاط الخاص التجارى بالذات تمشيا مع الثقافـة الكويتية التى تعلى من شأن التجارة والتجار ، نجدها لا تهتـم بخلق اتجاهات ايجابية لدى الناشئة نحو العمل اليدوى . وتلك فى تقديرى مسألة ينبغى أن يتداركها التربوين مادامت الكويت تستهدف تنمية الموارد البشرية الوطنيـة ، وهى تنميـة تتضمن فى جانب منها ، احترام العمل اليدوى والاقبال عليه .

٣ ـــ تغذى المقررات عند التلاميذ استعدادا للتمييز بين بنى الانســان على أسس تحكمية تتعلق بالجنس والسن والثروة . وحبذا لو أعيـد النظر فى المقررات لتصـبح بحق أداة لترويج وتكريس مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعيـة والكفاءة والاسـتحقاق كأساس وحيد للمفاضلة بين البشر .

٤ ــ ان الخطاب الدينى الموجه الى التلاميذ بحاجة الى مراجعــة فى اتجاهين أولهما يتعلق بتوسيع الحيز المخصص لباب المعــاملات مع تعديل محتواه بما يســاعد النشء على التفاعل الواعى مــع هموم مجتمعهم والمشاركة بايجابيــة فى الحياة العامــة ... وثانيهما يرتبط بتقليص جرعة الترهيب والتخويف مقابل زيادة جرعة الترغيب وذلك باختيار نصوص قرآنية غير مثقلة بمدركات العذاب والعقاب والرعب والانتقام ابتغاء خلق شخصية سوية مطمئنة واثقة •

٥ ــ تنشىء المدرسة التلاميذ على التعلق بالماضى والحاضر ، بينمــا لا تعدهم للتوجه نحو المستقبل • كما لا تهيئهم بالقدر الواجب للتفكير العلمى دع عنك تنميــة ملكاتهم الابداعيــة وقدراتهــم الابتكارية • فهل نطمع من القائمين على التربية فى تنقيح الخطاب المدرسى ليصبح مواتيا لتكوين عقليــة استشرافيــة ، علميــة خلاقــة •

الهــــوامش

(١) حول دور المدرسة في عملية التنشئة : ـ

R. Hers and J. Torney, "The Family and School as Agents of Socialization" in : Adler and Itarington, eds., The Learning of Political Behavior, (New York : Folesman, (1970) pp. 124 — 127, Robert Sigel, ed., A Reader in Political Socialization, (New York : Random House, (1970); pp. 311 — 315.

(٢) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الرابع الابتدائى وزارة التربيــة الكويت ١٩٨٣ ص ٦٣ ـ ٦٤ •

(٣) المصدر نفسه ص ٧٣ •

(٤) المصدر نفسه ص ١١٤ •

(٥) القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسط ، وزارة التربيــة ، الكويت ١٩٨٤/٨٣ ، ص ١٨ •

(٦) المصدر نفسه ص ١١٤ •

(٧) المصدر نفسه ص ١٣٠ •

(٨) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتــدائى ، وزارة التربيــة ، مصر ١٩٨٣/٨٢ ، ص ٢٦ ـ ٢٧ •

(٩) المصدر نفسه ص ٥٨ •

(١٠) تربية المسلم للصف الثانى الابتدائى ، وزارة التربية ، مصر ، ١٩٨٢ ص ١٦ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٣٢ •

(١١) تربية المسلم للصف السادس الابتدائى ، وزارة التربية ، مصر ، ١٩٨٦ ص ١٢٨ ـ ١٣٠ •

(١٢) القراءة والمحفوظات للصف السادس الابتدائى ، وزارة التربية ، مصر ١٩٨٥/٨٤ ص ١٠٤ ـ ١٠٥ ٠

(١٣) الكويت والخليج العربى ، وزارة التربيـــة ، الكويت ، ١٩٨٥/٨٤ ص ١٢٩ ، ١٨٠ ٠

(١٤) النحو للصف الاول المتوسط وزارة التربيـــة ، الكويت ، ١٩٨٤/٨٣ ص ١٨٥ ٠

(١٥) القراءة الجديدة للصف الثانى الابتـــدائى ، وزارة التربيـــة ، الكويت ١٩٨١/٨٠ ، ص ١٢٩ ٠

(١٦) القراءة والمحفوظات للصف الثانى الابتدائى ، وزارة التربيـــة ، مصر ١٩٨١ ، ص ٢٣٠ ـ ٢٢٣ ٠

(١٧) الكويت والخليج العربى ، ص ٣١ ٠

(١٨) النحو للصف الاول المتوسط ، ص ٤٧ ٠

(١٩) القراءة والمحفوظات للصف الثانى الابتدائى ، ص ٩٢ ٠

(٢٠) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ، ص ٢٤ ـ ٢٦ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ٠

(٢١) القراءة الجديدة للصف الاول الابتـــدائى ، وزارة التربيـــة ، الكويت ٨٤/٨٣ ، ص ٧١ ٠

(٢٢) القراءة الجديدة للصف الثانى الابتدائى ، ص ٦٨ ٠

(٢٣) المصدر نفسه ص ١٣٢ ـ ١٣٣ ٠

(٢٤) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٣٣ ـ ٣٤ ٠

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦ ـ ٢٧ ٠

(٢٦) القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسط ، ص ١٣٤ ـ ١٣٧ ٠

(٢٧) التربية الاسلامية للصف الثانى الابتدائى ، وزارة التربية ، الكويت ١٩٨١/٨٠ ، ص ٥٦ ٠

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٢١ ، ١٣٧ ٠

(٢٩) القراءة الجديدة للصف الاول الابتدائى ، ص ١٧٣ ٠

(٣٠) القراءة الجديدة للصف الثانى الابتدائى ، ص ٩٦ ٠

(٣١) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسط ، ص ٨٧ ـ ٨٩ ٠

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ١١ ، ١٥ ٠

(٣٣) الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائى وزارة التربية ، الكويت ، ٨٢/ ١٩٨٣ ، ص ٢١ ٠

(٣٤) القراءة العربية الجديدة للصف الاول الابتدائى ، وزارة التربية ، مصر ١٩٨١ ، ص ١٠٦ ٠

(٣٥) القراءة والمحفوظات للصف الثانى الابتدائى ، ص ٧٦ ٠

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٩ ٠

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣ ٠

(٣٨) القراءة والمحفوظات للصف الثالث الابتدائى ، وزارة التربيـــة ، مصر ١٩٨٣/٨٢ ، ص ٢٣ ـ ٢٦ ٠

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ ٠

(٤٠) القراءة والمحفوظات للصف السادس الابتدائى ، وزارة التربية ، مصـــر ١٩٨٥/٨٤ ، ص ١٦ ٠

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٧ ـ ٣٠ ٠

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨ ٠

(٤٣) مبادىء النحو للصف السادس الابتدائى ، وزارة التربية ، مصر ، ٨٥/ ٨٦ ، ص ٩٨ ٠

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٧٠ ، ٧٦ ، ١٣٨ ٠

(٤٥) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ، ص ٦٨ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٥ .

(٤٦) الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائى ، ص ١١ ، ١٢٩ ، ١٦٠ ، الكويت والخليج العربى ، ص ١٧٤ – ١٧٥ – ١٨١ .

(٤٧) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٧٨ – ٨١ .

(٤٨) القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسط ، ص ١١٢ – ١١٣ .

(٤٩) الكويت والخليج العربى ، ص ٣٤ .

(٥٠) التربية الاسلامية للصف الثـــانى ، ص ٤٨ ، ٦٢ ، ٦٤ ، التربيـــة الاسلامية للصف الاول المتوسط ، وزارة التربية ، الكويت ١٩٨٤/٨٣٢ ص ١٨٦ ، ١٩٦٠ ، ٢٠٣ .

(٥١) القراءة والمحفوظات للصف الثانى الابتدائى ، ص ٨٥ – ٨٨ .

(٥٢) القراءة والمحفوظات للصف الثالث الابتدائى ، ١٣٤ – ١٢٨ .

(٥٣) القراءة والمحفوظات للصف السادس الابتدائى ، ص ٩١ – ٩٤ .

(٥٤) المصدر نفسه ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٥٥) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ، ص ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٦٢ ، ٨٤ ، ١٠٨ .

(٥٦) جغرافية جمهورية مصر العربيـــة ، وزارة التربيـــة ، مصر ، ١٩٨٤ ص ٨ – ٩ .

(٥٧) القراءة للصف الاول المتوسط ، ص ٩٥ – ٨٦ التربية الاسلامية للصف الرابع الابتدائى ، وزارة التربيـــة ، الوكيت ١٩٨٢/٨١ ، ص ٢١٩ التربية الاسلامية للصف الاول المتوسط ، ص ٥٤ .

(٥٨) صور من تاريخ مصر الاسلاميـــة ، وزارة التربيـــة ، مصر ، ١٩٨٤ ص ٢٤ ، ٣٤ .

(٥٩) الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٧٤ .

(٦٠) الكويت والخليج العربى ، ص ١٢٩ .

(٦١) الوطن العربى للصف الثانى المتوسط ، وزارة التربية ، الكويت ٨٤/ ١٩٨٥ ، ص ١٦٠ .

(٦٢) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ، ص ١٠٥ .

(٦٣) القراءة الجديدة للصف الاول الابتدائى ، ص ٣٣ ، ٥٩ ، ١٠٣ ، ١٥١ ، ١٧٠ ، ١٧٣ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .

(٦٥) القراءة الجديدة للصف الثانى الابتدائى ، ص ٦٥ .

(٦٦) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .

(٦٩) القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسط ، ص ٨٧ – ٨٩ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ١٠١ – ١٠٢ .

(٧١) القراءة العربية الجديدة للصف الاول الابتدائى ، ص ١٨ ، ٣١ ، ٥٣ ، ٧٥ ، ١٢٩ .

(٧٢) القراءة والمحفوظات للصف الثانى الابتدائى ، ص ٢٥ – ٢٨ ، ٤١ – ٤٤ ، ٩٢ ، ١٦٢ ، ٢١٠ .

(٧٣) القراءة والمحفوظات للصف الثالث الابتدائى ، ص ٢٩ – ٣٢ – ١١٨ – ١٢٠ ، ١٢٤ – ١٢٨ .

(٧٤) القراءة والمحفوظات للصف السادس الابتدائى ، ص ١٥ – ١٦ .

(٧٥) المصدر نفسه ، ص ٣٥ – ٣٦ .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٣٨ – ٣٩ .

(٧٧) المصدر نفسه ، ٩١ – ٩٤ .

(٧٨) القراءة الجديدة للصف الاول الابتدائى ، ص ١٨٤ ٠

(٧٩) القراءة الجديدة للصف الثانى الابتدائى ، ص ١١٠ ٠

(٨٠) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٧١ ـ ٧٢ ٠

(٨١) النحو للصف الاول المتوسط ، ص ١٧ ـ ١٨ ٠

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ١١٧ ٠

(٨٣) القراءة العربية الجديدة للصف الاول الابتدائى ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ ٠

(٨٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٠ ٠

(٨٥) القراءة والمحفوظات للصف الثانى الابتدائى ، ص ٢٢٥ ٠

(٨٦) القراءة والمحفوظات للصف السادس الابندائى ، ص ٢٢ ٠

(٨٧) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ، ص ٢٤ ـ ٢٥ ٠

(٨٨) النحو للصف السادس الابتدائى ، ص ١٠٨ ٠

(٨٩) القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسطة ، ص ٣١ ٠

(٩٠) نفسه ص ٦٦ ٠

(٩١) المصدر نفسه ص ١٢٦ ٠

(٩٢) القراءة والمحفوظات للصف الثالث الابتدائى ، ص ١٤ ـ ١٧ ٠

(٩٣) القراءة والمحفوظات للصف السادس الابتدائى ، ٢٨ ٠

(٩٤) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٦٣ ٠

(٩٥) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ، ص ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ٠

(٩٦) القراءة والمحفوظات للصف الاول المتوسط ، ص ٢٠٦ ـ ٢١٠ ٠

(٩٧) الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٦٠ ـ ٨١ ٠

(٩٨) الكويت والخليج العربى ، ص ١٦٨ ـ ١٨٢ ٠

(٩٩) القراءة للصف السادس الابتدائى ، ص ٤٢ ـ ٤٣ ، مبادىء النحو للصف السادس الابتدائى ، ص ٦٦ ٠

(١٠٠) القراءة للصف السادس الابتدائى ، ص ٦٣ ـ ٦٥ ٠

(١٠١) د٠ سعد الدين ابراهيم « الاسرة والمجتمع والابداع في الوطن العربى » مجلة المستقبل العربى ، ع ٧٧ يوليو ١٩٨٥ ، ص ٧٩ ٠

(١٠٢) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٤٤ ـ ٤٥ ٠

(١٠٣) القراءة والمحفوظات للصف الثالث الابتدائى ، ص ١١٨ ـ ١٢١ ٠

(١٠٤) القراءة والمحفوظات للصف السادس الابتدائى ، ص ١٠ ٠

(١٠٥) النحو للصف السادس الابتدائى ، ص ٢٧ ـ ٢٨ ٠

(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ ٠

(١٠٧) القراءة الجديدة للصف الثانى الابتدائى ، ص ٨٦ ٠

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ١١١ ٠

(١٠٩) القراءة والمحفوظات للصف الثالث الابتدائى ، ص ١٠ ـ ١٢ ٠

(١١٠) الجديد في القراءة والمحفوظات للصف الرابع الابتدائى ، ص ٩١ ـ ٩٢ ٠

(١١١) القراءة للصف الاول المتوسط ، ص ٤٥ ـ ٤٨ ٠

(١١٢) القراءة للصف السادس الابتدائى ، ص ١٣٨ ـ ١٤٣ ٠

(١١٣) القراءة للصف الثالث الابتدائى ، ص ٨٩ ـ ٩٥ ٠

(١١٤) النحو للصف السادس الابتدائى ، ص ٢٤ ـ ٢٥ ٠

(١١٥) المصدر نفسه ، ص ٥١ ٠

تراتبية المعايير الخاصة بالنخبة المصرية

دراسة فى طرائق التفكير والممارسة

توفيق اكليمندوس*

مقـــدمة :

يعنى هذا البحث بدراسة التراتبية القائمة عند الصفوات المصرية وذلك على مستويى الفكر والحـركة ، ولكن قبـل ذلك فان عـددا من الايضاحات الاساسية يبدو ضروريا لالقاء الضوء على منهاجية البحث وأدواته : ــ

١ ــ ان المقابلة بين نقيضين هى اجراء تحليلى مفيد ، وان كان هذا لا يعنى أن الواقع ينقسم بالضرورة على هذا النحو ، بعبارة أخرى فان علينا أن نتشكك فى صدق القول بوجود نوعين من الاشخاص أو العمليات أو الحقائق على حد ما تذهب اليه مارى دوجلاس[١] •

٢ ــ يمكن النظر الى التراتبية الايديولوجية للصفوات المصرية على أنها من ذلك الطراز الكلى الابوى التقليدى ، الامر الذى يقتضينا بداءة أن نعرف ماهية الايديولوجية بصفة عامـة وماهية الصـورة الكلية التى تأتى عليها هذه الاخيرة عند الصفوات المصرية بصفة خاصة •

من هذا المنطلق يمكن تعريف التراتبية الايديولوجية بأنها « ترتيب القيم والافكار فى نسق معين خاص بمجموعة أو بمجتمع ينطـوى على بيان كيفية التعامل مع الواقع »[٢] أما الايديولوجية الكليـة فهى التى « تعظم من قيمة المجموع أو الكل على حساب الفرد بحيث يأتى الفرد تابعا لجماعته معانيا لشىء من الاهمال »[٣] •

على أن التعريفين السابقين وان أوضحا بعض خصائص التراتبية

(*) باحث • مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية • القاهـــرة

الا أنهما لا يركزان بدرجة كبيرة على المنطق الحاكم لبناء هذه التراتبية وتفاعلها مع الواقع ، ولكى نفعل فان هناك اثنين من البدائل المتاحة : ــ

الاول هو اتخاذ التراتبية فى النظم الغربية معيارا لتقويم مختلف التراتبيات فى النظم الاخـرى ، الامر الذى قـد يؤدى الى عـدد من الاستنتاجات الخاطئة[٤] ، كأن نجد فى التراتبية الغربية على سبيل المثال علاقة ارتباطية بين عنصرين هما (أ) و (ب) وعنصر ثالث هو « جـ » أو « د » ثم نقوم بالتعميم من هذه النتيجة سلبا وايجابا على التراتبيات الاخرى رغم ما قد يكون فى ذلك من مجافاة للحقيقة •

الثانى هو اختيار مجموعة من الفرضيات التى ترتبط ببعضها البعض للتأكد من مدى مطابقتها للواقع المراد وصفه وتحليله •

٣ ــ مع التسليم بتداخل البديلين السابقين ، الا أنه سـوف يلتزم البحث بالبديل الثانى مع التركيز فى اطاره على عدد من النقاط الجوهرية من قبيل مكانة الفرد فى التراتبية الايديولوجية للصفوات ، وطبيعة النظرة الى الاسلام فى اطارها ، وأخيرا موقع مفاهيم الاجمـاع والتسامح من اهتماماتها •

ولعل ما تجدر الاشارة اليه أن نتائج هذا البحث وان كانت تصدق بالاساس على التراتبية الايديولوجية للصفوات المصرية ، الا أنه قـد يكون من المفيد تطوير تلك النتائج من حيث دراسة تأثيراتها على التراتبية عند الصفوات العربية وثيقة الصلة بنظيرتها المصرية •

٤ ــ ان اهتمام هذا البحث بالتراتبية الايديولوجية على مستوى الصفوة ، لا يعنى أنه لا توجد أيديولوجيات أخرى على الساحة السياسية ولا أنه لا تقوم بعض الاختلافات بين الصـفوة أنفسـهم فى اطار من الالتزام والايديولوجية السائدة ، انما يعنى أن غاية هـذا البحث هى ابراز أن الايديولوجية محل الدراسة تحظى بأهمية كبيرة[٥] ، وأنه اذا

كان المجتمع المصرى هو مصدرها فان الطرح الاصولى القيمى لحلول بعض المشكلات الاساسية هو تحديها الاول ٠

٥ — ان المنهاجية المتبعة فى دراسة الظاهرة المشار اليها لا ينفصم فيها الفكر عن الممارسة ، من ناحية لكون الفكر السائد هو فكر أمبريقى واقعى يتعامل مع الايديولوجيات بشىء من الحذر ، ومن ناحية أخرى لكون ما يبدو أحيانا من تناقض بين الفكر والممارسة يحتاج الى نوع من التفسير ، بهذا المعنى فان مصادر البحث فى جملتها ليست موادا مكتوبة انما هى تعتمد على الملاحظة والتدقيق فى ممارسات الآخرين (بل والباحث نفسه) ، والمناقشة المستفيضة مع نماذج من ممثلى الصفوة هذا بالاضافة الى التحليل الانثروبولوجى اذا اقتضت الضرورة ٠

أولا : الفردية فى التراتبية الايديولوجية للصفوات المصرية :

ان الفردية هى تلك الايديولوجية التى تعظم من قيمة الفرد ككائن معنوى مستقل بذاته وغير اجتماعى ، ومن ثم فانها تهتم ببيان مدى استقلال الفرد عن كل ما ينتمى اليه ويتبعه من جماعات ونظم وهيئات وسبيلها الى ذلك دراسة بعض المفاهيم الاساسية من قبيل صراع الفرد مع من يتساوى معهم ويتمايز عنهم فى آن واحد ، وحقه فى تحديد ولو جانب يسير من القيم المنظمة لسلوكه ، وعلاقته بالطبيعة التى تمثل الاطار الاشمل لوجوده(٦) ٠

وعلى ضوء هذا التعريف يمكن القول أن الايديولوجية السائدة فى مصر تتبنى على قيم ومفاهيم شديدة الاختلاف عن تلك التى تقوم عليها الايديولوجية الفردية ، ولعل هذا يبدو واضحا فى تلك الصورة التى رسمتها الباحثة الامريكية « أندريا راف » للعائلة فى مصر المعاصرة(٧) وان عنيت فيها أساسا بالممارسات الاسرية لا تلك التى تخضع لتأثيرات السياسة والتى تمثل لب هذه الدراسة وجوهرها ، ورغم ذلك قد يكون من المفيد الاشارة الى ما ذكرته المؤلفة فى هذا الشأن :

« ان الجماعة لها الاولوية ، فهى التى تحدد مكانة الاعضاء والافراد وليست انجازاتهم الشخصية هى التى تحدد ذلك ، كما أنه يتم تقويم سلوكهم من واقع تأثيره على مصلحة الجماعة(٨) ٠٠ ان على كل من الرئيس ورب العمل والمدير ممارسة دور الاب الذى يتخطى بطبيعته مستلزمات العمل ، ويوجب من ثم تبعات معينة كالوساطة والعون المادى واسداء المشورة والاصغاء الى المشكلات(٩) ، ومن ناحية أخرى فان على المرؤوس القيام بدور الابن وبالتالى أداء خدمات لا تتصل بواجباته المهنية(١٠) ٠٠ ان المجتمع المصرى يقوم على تكامل الادوار وليس على التوتر بين كيانات متساوية وذات طبيعة واحدة(١١) ٠٠ اذ لا يتمتع عضوان فى الاسرة بمساواة بنائية(١٢) ٠٠٠ وتعتبر العائلة هى نواة المجتمع وأساسه ٠٠٠ الخ »(١٣) ٠

نحن اذن بصدد فكر كلى(١٤) ، يعطى الاولوية للجماعة وليس للفرد(١٥) ، ويمنحها حق تحديد القيم واجبة الالتزام والاتباع(١٦) وهو فى هذا قد يخلط بين الفرد وبين أدواره الاجتماعية(١٧) ٠

فاذا ما انتقلنا الى مستوى الممارسة بدت لنا الصورة شديدة الاختلاف ، وذلك أنه اذا كان من المبالغة القول بأن الايديولوجية الفردية بالمعنى الذى سبق تحديده هى التى تحكم تلك الممارسة ، الا أنه يمكن القول أن الجماعة فى واقع الامر لا تعدو كونها اطارا للتفاعلات الفردية وعلى الرغم من بعض الاستثناءات والتحفظات الاساسية يظل الفرد وليس الجماعة هو الوحدة الامبريقية الملائمة للقياس والتحليل ٠

ولقد عبر جورج حكيم عن تلك الحقيقة بقوله « ان الفرد هو الوحدة المحورية فى الحياة الاجتماعية ، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية هى فى الاساس بين أفراد ، أما العملية الخاصة بتكوين الجماعات وعلاقاتها ببعضها فهى ضعيفة للغاية(١٨) ، وعلى الرغم من أن التحليل السابق كان ينطبق أساسا على لبنان الا أنه قد ينطبق أيضا على مصر

ولقد بدا سبرنجبورج أكثر صراحة فى التعبير عن ذلك بقوله « ان مصر شأنها فى ذلك شأن دول أفريقية وآسيوية أخرى يحكمها مبدأ الفردية السياسية »[١٩] ، والجدير بالذكر أن الباحث كان قد توصل فى دراسة سابقة له الى نفس النتيجة[٢٠] وأوضح عدم امكانية تطبيق نظرية أرلس الخاصة بفعالية الجماعات صغيرة الحجم على النموذج المصرى نظرا لما تعانيه جماعاته أو تحالفات أفراده بمعنى أدق من خلافات داخلية وبين أن كلا من العلاقات الرأسية والافقية لم تبلغ من القوة ما يحقق لها صفة الالزام وذلك خلافا لما تصوره سبرنجبورج فى هذا الشأن ومرد ذلك الى أنه مع وصول بعض أبناء الطبقات الوسطى الى السلطة أصبح المال العام وليس الخاص هو سبيلهم لشراء الولاء والتأييد ومن ثم احتفاظهم بمناصبهم الامر الذى جعل المرؤوسين أو «المحاسيب» يحرصون على التفاهم مع كل رئيس أو « معلم » جديد أو واعد مثلما جعلهم ينفضون فى المقابل عمن تنحسر عنه الاضواء وهم فى هذا وذاك يستفيدون من تنافس الكبار فيما بينهم .

ومن هذا المنطلق أمكن تقسيم الجماعات وفقا لمعيارين أساسيين : —

الاول هو شكل تراتبية الاعضاء حيث يتم التمييز بين « معلم » كبير يتولى رئاسة جمهورية أو وزارة أو ادارة أو مشيخة طرق صوفية و « معلم » صغير يقوم على شئون وحدات « أقل مستوى » و « محسوب » يتولى مهمتى التنفيذ والتأييد .

الثانى هو نمط العلاقات بين الجماعات حيث نجد منها ما يتكون من « محاسيب » فقط أو « معلمين » فقط كما نجد منها ما يتكون من مزيج من المعلمين والمحاسيب أو من المعلمين الكبار والمعلمين الاصغر أو من شلل تجمع فريقا من كل مجموعة .

على أنه اذا كان نمط القوة السائد فان يتميز بطابعه المتغير بمعنى أن: (أ) قد يؤيد (ب) ضد (ج) و«د» فيما يخص المسألة «س» ، لكنه قد

يتحالف مع «ج» ضد «ب» و(د) فيما يخص المسألة (س٢) ، وعادة ما تتميز الالتزامات بقابليتها للالغاء من طرف واحد .

خلاصة القول أن ثمة تعارضا صارخا من التراتبية الايديولوجية الكلية التى تعلى من شأن الجماعة وبين الممارسات التى تركز على القيم الفردية ، ولقد لاحظت الباحثة أندريا راف هذا التعارض وفسرته بقولها « ان الاشتراكية أقرب الى قلوب المصريين من الديمقراطية ، وذلك أنه من الناحية النظرية على الاقل يوجد نوع من التوافق بين القيم الاشتراكية وبين روح تقديس الجماعة السائدة فى المعاملات والنظم المصرية ، على أن فشل التجربة الاشتراكية المصرية يرجع الى عجز الحكومة عن خلق روح الالتزام تجاه الجماعات الاكبر على غرار تلك الكائنة تجاه الاسرة والجماعات محدودة العدد والوحدات الانتاجية الصغيرة ، ولسوف يظل من الصعب ايجاد الشعور بالانتماء والاخلاص للكيانات الاكبر ما بقى الانتماء قويا الى الكيانات الصغيرة ، وطالما استمرت نظرة المصريين الى الكيانات الاكبر حجما على أنها تنافس تلك الصغيرة فى عناصر هامة مثل الوقت والمجهود[٢١] ..

ان العائلة هى نظام محورى ووحدة أساسية فى مصر ، الامر الذى يعطى الادوار العائلية قيمة تفوق بكثير قيمة الادوار الاخرى[٢٢] وبمراجعة التصور السابق ندرك أننا بصدد ما يمكن اعتباره بمثابة الافتراض وليس التحليل الافريقى للواقع المصرى ، وذلك أن راف تخلص الى أن التشديد على انتماء أو دور معين يؤدى الى اضعاف انتماءات أو أدوار أخرى وهو منطق مغلوط ويقع فى خطأ التعميم ، فالانانية أو « الفردية » (بالمعنى الذى أشار اليه سبرنجبورج) التى تميز الممارسات المصرية لا ترتبط بالضرورة بمشكلة الانتماء للجماعة الوطنية ، والواقع أن أيا من أفراد عينة هذا البحث لم يبد تجاهله للمصلحة العامة وما يدور فى الجماعة التى ينتمى اليها سواء كانت جماعة وطنية أو وزارة أو هيئة أو أى مؤسسة غير أولية ، وهى ظاهرة تجد تفسيرها فى الاختلاف بين أصالة الانتماء من ناحية ورفض الافراد الانصياع الى توجيهات الدولة

أو النخبة الحاكمة من ناحية أخرى لاحساسهم بأنها قد تحرص على الاجراءات البيروقراطية أكثر من حرصها على المصلحة العامة ، ومن هنا فان وجود الانتماء العام بل والانتماء القوى أيضا هو الذى يدفعنا على وجه التحديد الى الحديث عن وجود تناقض بين الفكر والممارسة مثلما يحثنا على محاولة التفسير •

وبصفة عامة يمكن أن نفسر الاختلاف بين نتائج راف وتلك التى توصل اليها هذا البحث بتأثير عاملين أساسيين : —

١ — لقد تخيرت راف مفردات عينتها أساسا من الاناث وذلك خلافا لما ذهب اليه الباحث من التركيز على الذكور ، وعلى الرغم من التسليم بوجود نوع من التكامل بين أدوار أولئك وهؤلاء الا أنه قد يكون من الملائم الاشارة الى بعض الدراسات الانثروبولوجية التى انتهت الى أن الاب يمثل السلطة الغائبة « أى البعيدة عن المنزل »(٢٣) ، نظرا لتعدد مجالات اهتمامه وانفصالها عن مقر اقامته لتعلقها بمهنته ومعارفه ووالديه واخوته ، الامر الذى يجعل تأثير الام أمضى وأوقع ، ولقد تنبه المفكر الفرنسى دومون الى تلك الظاهرة(٢٤) وعبر عن تصوره النهائى للتراتبية الكلية بقوله « عندما تتكامل الادوار ، فان الدور الاهم يخضع لنفوذ الدور الاقل أهمية من حيث نطاق ومدى الاختصاص » •

٢ — لقد اختلفت مؤشرات التقويم التى اعتمدت عليها راف عن تلك التى اعتمد عليها الباحث والتى تتمثل فيما يلى : —

(أ) توزيع الوقت بين مختلف الادوار على نحو يعطى الاولوية لمقتضيات العمل •

(ب) طبيعة المحتوى الخطابى للذكور التى يهون من شأن الزوجة بوصفها بأوصاف ملائمة مثل (الولية) و (الحكومة) و (أم العيال) ••• الخ) •• واعتبار الارتباط بها عبئا ثقيلا على الزوج (حتى فى حال الخروج للنزهة) •

واذا كنا قد انتهينا الى رفض تفسير التناقض بين الايديولوجية الجماعية والممارسة الفردية لعوامل ضعف الانتماء ، فانه يمكن لنا تقديم ملاحظات ثلاثة أساسية قبل الشروع فى تقديم تفسير مختلف : —

١ — اذا كانت الاسرة والمشروع الصغير والجماعات المحدودة والقيم الاجتماعية والثقافية والدينية قادرة جميعها على أن تولد ولاءات وانتماءات لا تنال بالضرورة من سواها من الولاءات والانتماءات أو حتى تؤثر عليها ، فانه يجب التنويه الى أن القدرية تعد ملمحا أساسيا من الملامح الثقافية للمجتمع المصرى ، وان كان هذا الملمح يبهت كلما ابتعدنا عما هو بشرى واقتربنا مما له صفة التقديس ، بعبارة أخرى فانه يمكن فى بعض الاحيان ارجاع الفشل الشخصى أو المؤسس الى القدرية أى الى مشيئة الله والاقدار ، ولكن يصعب ارجاع مكروه يصيب كيانا له صفة التقدير كالدولة أو الدين الى القدرية الا أن تكون هذه الاخيرة عقابا متصورا لبعض أخطاء المصريين أو المسلمين ، ولما كان ما يتعلق بالمقدسات لا محل فيه للتفسيرات القدرية فان الحث فيه على العمل والتضحية يقابل باستجابة أفضل •

٢ — ان الفرد يكون أحرص على الدفاع عما هو خاص منه على الدفاع عما هو عام ، فالخصوصية هى بمثابة « الحصن الاخير » الذى يلوذ به الانسان ويستمسك بالذود عنه ، وتلك ظاهرة تجد تطبيقاتها فى الثقافات المختلفة وتضرب بجذورها فى النفس البشرية ، وان كان اعمال المنطق فى واقع الامر قد يحدو بالمرء الى الدفاع عن المصلحة العامة بذات القدر من الحماس تجنبا لاتهامه بالقصور وسوء الادارة واهدار المال العام •

٣ — ان ظاهرة انتشار الفساد والرشوة على ضررها البالغ بالصالح العام ، الا أنها لا تعد فى حد ذاتها تعبيرا عن وجود « أزمة فى الانتماء » الى كل ما هو عام بما فى ذلك المؤسسات التى وردت على لسان راف وذلك لاكثر من سبب واحد ، فمن ناحية نجد أن تلك الظاهرة لها ما يماثلها

على مستوى ما هو خاص بما فى ذلك المؤسسات التى تشير اليها راف باعتبارها « تحتكر انتماءات الافراد » ، ومن ناحية ثانية فان تلك الظاهرة ان دلت على شىء فهى انما تدل على غيبة الفعالية الرقابية وانشغال المسئولين بمستقبلهم بعد الخروج من السلطة خاصة مع ضعف رواتبهم الحكومية ، ومن ناحية ثالثة وأخيرة فان تلك الظاهرة تكشف عن مفارقة لم تنل بعد حقها عن الدراسة اللازمة ، وهى تلك التى تقوم أحيانا بين مستلزمات المنصب وبين عوائده ، ومن ذلك ما اضطر اليه بعض المسئولين من استثمار أموالهم الخاصة فى تحديث البيئة التحتية لمؤسسات يرأسونها درءا « للتعقيدات الادارية والمشكلات الروتينية ، خلاصة القول أن مشكلة الفساد السياسى تعد فى جوهرها تعبيرا عن ضعف الدولة التى تمارس النهب وتخضع له فى آن واحد .

فاذا ما انتقلنا الى تفسير التناقض بين الفكر الجماعى والممارسات الفردية فانه يمكن لنا بداءة أن نسوق من الامثلة ما يناقض مقولة راف عن ضعف الانتماء المصرى ، وذلك أننا اذا نظرنا الى مجلس قيادة الثورة فسوف نجده مجموعة صغيرة قوامها ما بين ١٠ و ١٥ ضابط ، وهو ما كان يفترض تبعا لتحليل راف توافر خاصية التماسك من جهة والالتزام السلوكى والقيم السائدة من جهة أخرى ، لكن الحقيقة تبدو عكس ذلك تماما(٣٥) ، فالمجموعة السابقة قد اتسمت فى واقع الامر بعدم التناسق وتوتر العلاقات بين أعضائها(٣٦) ، وهى ظاهرة لا يمكن تفسيرها بضعف الاخلاص لمبادىء وأهداف المجلس أو الثورة ولا بطبيعة الخلافات التكتيكية بين الاعضاء لأن هذه الاخيرة غالبا ما كان يتم احتواؤها وربما توظيفها أيضا ، بحيث كان من يريد ارضاء الجميع أن يدرك أنه لابد فى النهاية أن يكون غير متسق مع نفسه ، انما السبيل الى التفسير الحقيقى هو فهم ما يمكن أن نسميه بالصراع على السلطة أى فى دراسة علاقات القوة داخل المجلس فى اطار « نظرية الادوار Role Theony »(٣٧) وذلك أنه توجد فى كل مجتمع مجموعة من المراكز والادوار الاجتماعية التى ترتبط ببعضها البعض ويجرى توصيفها وظيفيا بشىء من الدقة(٣٨)

بمعنى أن المجتمع بوصفه الوعاء الذى تصب فيه المراكز والادوار هو الذى يتولى تحديد مضامينها مشددا على بعض الانماط السلوكية والصفات الشخصية(٢٩) ناهيا عما عداها ومرتبا من ثم جزاء (قانونيا أو أدبيا) على المخالفين(٣٠) ، وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى مقولة داهرندورف « يجب على الفرد أن يستوعب مضمون الدور حتى يستطيع القيام به ، وهنا تبدو أهمية عملية التنشئة فى غرس الانماط السلوكية اللازمة وتربية الفرد على احترام المعايير التى يضعها المجتمع(٣١) والجدير بالذكر أن توصيف دور الفرد يقتضى تحديد المركز الذى يناسبه وتصنيف المسئوليات المناطة به ، وبيان أطره المرجعية وأهميتها النسبية وأخيرا تعيين الجزاءات التى توقع على المخالفين .

وفى اطار نظرية الادوار كما سبق تحديدها يمكن لنا صياغة الفرضية التالية : —

ان الايديولوجية الكلية تشدد على المجموع وتميزه عما عداه فى كل مجال ، الامر الذى لا يمكن معه للفرد الا أن يقبل الاحتواء ، بما يعنيه ذلك من الولاء للكل والتعامل مع هذا الاخير بأكثر من التعامل مع مكوناته .

على أن تلك الايديولوجية تنطوى بطبيعتها على مفارقة واضحة ، ذلك أن منظومة القيم التى تركز على المجموع تستلزم لفعاليتها مردودا فرديا يتمثل فى تواصل كل فرد مع مكونات هذا المجموع فى اطار من العلاقات الرسمية غير المباشرة التى تقوم على مراقبة التزام الآخرين بنفس هذا الاطار وتوخى حمايته من اعتداءاتهم ، ويمثل الاعتماد على أسلوب المذكرات والخطابات ونحوه من الممارسات الفردية أهمية خاصة فى هذا الشأن ، بعبارة أخرى فان دينامية المنظومة الكلية للقيم تفترض لفعاليتها نمطا ثقافيا كذلك السائد فى الادارة الفرنسية والذى فصله ميشيل كروزييه(٣٢) ، على أن ما يجب التنبيه عليه أن هذا النوع من الانماط الثقافية ليس حلا أمثل أو خلوا من المشاكل ، انما هو يصلح — فى غير

الحالة المصرية ـ كحل لتفادى المفارقة التى تعنى بها هذه الدراسة وان لم يخل هو نفسه من بعض المفارقات •

ولكن لماذا لا يصلح النمط السابق للتطبيق على النموذج المصرى ؟ الواقع أنه نظرا لتجذر الايديولوجية الكلية فى الواقع المصرى فان وجود الفرد المعزول عن الآخرين أمر غير وارد ولا مفهوم ، مما يعنى تناقضا بين التزام الفرد ورغبته فى الاندماج فى الكل من جهة ، وبين نقص المؤسسات والاطر النظامية اللازمة لاضفاء الطابع الرسمى أو غير الشخصى على مكونات هذا الكل من جهة أخرى ، وبذلك فان الفرد وان شعر بالولاء للجماعة ، الا أن علاقاته مع سائر الاعضاء قد يشوبها التوتر •

وفى ظل غيبة الشكل المؤسس لتفاعل الفرد مع المجموع فى الواقع المصرى ، وفى ظل حاجة الفرد لأن يجد فى نظرية الادوار ما يقوم على تنظيم هذا التفاعل واضعا فى اعتباره عناصر الثقافة المجتمعية التى تعنى بعلاقته بالجماعة بأكثر مما تعنى بعلاقاته بغيره من الافراد (خاصة وأن نظرية العقد فى الشريعة الاسلامية مجهولة لعامة الناس) ، فانه يلجأ الى القياس على العلاقات العائلية متخطيا الفارق بين الخاص والعام الامر الذى يكون وراء العديد من المشاكل ، ولقد أشارت أندريا راف الى تلك المشاكل عندما ذكرت كما قيل من قبل « ان على كل من الرئيس ورب العمل والمدير القيام بدور الاب ••• » ، ثم أردفت قائلة « ان مختلف مؤسسات المجتمع المصرى تقوم فى علاقاتها الداخلية على الاسترشاد بالنموذج العائلى مما يعينه ذلك من مصادرة على قيمة المساواة من ناحية وتنافس الافراد من ناحية أخرى »[٣٣] •

ويثير التحليل السابق بعض الملاحظات التى نجملها فيما يلى : —

١ — ان نمط العلاقة بين الاب والابن هو نمط مثالى قل أن يجد سبيله الى التطبيق الواقعى ، ومن هنا فان علاقة المعلم بالمحاسيب أو الرئيس بالمرؤوسين نادرا ما ترقى الى هذا النمط المثالى وان ظل الجميع على قناعتهم بوجوب احتذائه[٣٤] •

٢ — ان المشابهة بين الادوار العائلية ونظيراتها فى الجماعات الاكبر تتخطى حقيقة أساسية ، قوامها كما ذكرت لنا سعاد جوزيف أن العلاقات العائلية فى مجتمعات الشرق الاوسط تنبنى على أساس أخلاقى وليس على أساس تعاقدى كما هو الحال فى المجتمعات الغربية[٣٥] ، وذلك أن العائلة هى معطاة لا يعمل الفرد اختياره الحر فيما يتعلق بها ، فالاب الذى وهب الحياة يظل على أبويته الى الابد ، لكن الوضع يختلف اذا ما خرجنا عن حدود العائلة الى أى من الجماعات الاكبر عددا ، فاذا سلمنا جدلا بأن العلاقات الرأسية تنتظم على شاكلة تلك الكائنة بين الاب وابنه ، الا أنه تظل للابن مكنة التغيير من أبيه مثلما يكون لهذا الاخير بالطبع حق التغير من أبنائه بسهولة ، بعبارة أخرى فان علاقة التضامن التى تمثل عماد الاسرة وتحكم تفاعلاتها فى السراء والضراء لا توجد بنفس قوتها فى أى من الجماعات الاخرى (وذلك عدا العلاقة العضوية بين المعلم ومحسوبه أو سكرتيره الخاص أو كاتم أسراره والتى يوصف المرؤوس من جرائها بأنه الذراع اليمنى لرئيسه ، نظرا لأن الاساس فى هذه الاخيرة هو الصراع الذى يسعى كل فى عضاره الى الاستزادة من مكسبه دون أن يعول فى كثير أو قليل على تأثيرات كتلك المترتبة على علاقة الابن بأبيه[٣٦] •

وفى ظل الوضع السابق تكتسب مسألة الشرعية أهمية مضاعفة ، لأن الاب وهو الجامع لشرائط الهيبة و / أو المكانة والسن المناسب والخصال الشخصية الضرورية ، يكون فى حاجة الى التأكيد المستمر على احتفاظه ببعض منها على الاقل أى أنه فى حاجة الى تجديد دائم لشرعية ، وكذلك فان الابن فى علاقته بأبيه يحتاج الى ما يجدد ولاءه ويؤكده وان كانت شرائط ومؤهلات بنوته فى جوهرها أيسر طبيعة •

ان الاب هو الذى يجسد المصلحة العامة ومعها مصلحة الجماعة وهو الذى يقوم بتجديدها على وجه الدقة ، ولعل هذا الفهم يساعد على ازالة الغموض الذى يحيط بمسألة الانتماء الى الجماعات الاكبر ، وذلك أن ما قد يعترى هذا الانتماء من قصور انما يعود الى عدم قدرة الاب أو الرئيس على الاحتفاظ بهذا الشعور وامداده بأسباب الاستمرارية وليس الى عجز الجماعة أو المؤسسة أو الدولة عن أن تعمقه فى نفوس الاعضاء والمواطنين ، بعبارة أخرى ان ما تعتبره « راف » عدم ولاء للصالح العام هو فى جوهره عدم ولاء للاب ، ومن هذا فانه ما لم يتم تغيير هذا الاب أو الرئيس لمسلكه تظل المصلحة العامة غائبة أو مغيبة طالما أنها لا تجد من يجسدها .

٣ — اذا كان القياس على علاقة الابوة يثير مشاكل متنوعة ، فان القياس على علاقة الاخوة يثير مشاكل أصعب وأدق ، وذلك أن علاقة الاب بابنه هى علاقة رأسية ترتب جملة حقوق وواجبات محددة ، يتعين فى اطارها احترام الابن لأبيه ورعاية الاب لابنه ، أما علاقة الاخ بأخيه فهى علاقة أفقية لا تنتج من ثم نفس الآثار (وذلك باستثناء علاقة الاخ الكبير بالاخ الصغير والتى تنتقل عن علاقة الاب بابنه) ، ولعله من الايسر أن نوصف محتوى دور الاب أو الابن أو الزوج الصالح عن أن نفعل ذلك بالنسبة لدور الاخ ، بحيث لا يعد وما نقوم به فى هذا الخصوص كونه تشديدا على كثافة اتصالات الاخوة ببعضهم البعض وليس على نوعية تلك الاتصالات ، وهى كثافة تعود الى معدودية النشاط الاجتماعى ووجود متسع من وقت الفراغ غير المستغل على النحو الامثل .

وتقوم علاقات الدول العربية ببعضها البعض أو « علاقات الاخوة الاعداء » ، دليلا على صحة المقولة السابقة ، على أن ما ينبغى التنويه اليه أن الدور المحدد الذى تلعبه أواصر الاخوة داخل الجماعة ذاتها تتعاظم أهميتها فى مواجهة غير الاعضاء الا من كانت له منهم خصوصية معينة كأن يكون أحدهم فى منزلة الاب ، ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى :

قام (أ) وهو من محاسيب (ب) بالاعتداء على « س » وهو من محاسيب «ج» علما بأن «ب» يرأس هيئة هى (ب١) وأن (ج) يرأس شركة هى (ج٢) ، وعلى اثر ذلك تقدم (ج) بشكوى الى الجهات العليا التى تتبعها الهيئة «ب١» متصورا أن نتيجة شكواه محسومة نظرا لعدم شعبية (أ) أى المعتدى فى هيئته التى يعمل بها ووسط زملائه فى داخلها وتردى علاقاته مع (ب) ، الا أنه قد فوجىء بتكتل الهيئة كلها وراء (أ) فى موقفه ، وذلك عدا شخص واحد تخلى عن الهيئة فى تلك المناسبة واحتقره الجميع بما فى ذلك خصومه .

ويصدق المثل التوضيحى السابق على الجماعة الصغيرة ، مثلما يصدق على الجماعة الكبيرة ، الا أنه فى الحالة الثانية اما أن تنشأ جماعات صغيرة وغير رسمية داخل الجماعة الكبيرة دون أن يقل وجودها من الولاء تجاه الكيان الاكبر ، واما أن يقل تأثير آصرة الاخوة على سير العمل بحيث تنمو العلاقات منحى مؤسسيا تحكمه خاصية تقسيم العمل .

ثانيا : النظرة الى دور الاسلام فى التراتبية الايديولوجية للصفوات المصرية :

تتعرض هذه الجزئية الى موضوع شائك ، وهو دور الاسلام وطبيعة النظرة السائدة اليه فى ظل التراتبية السابقة ، ويلاحظ أن الباحث لن يلجأ الى استخدام مصطلح « الاصالة » فى تناوله للظاهرة ، كما أنه سوف ينطلق فى التحليل من كل من مقدمة الاستاذ الجليل البشرى للطبعة الثانية من كتاب « الحركة السياسية فى مصر »[٣٧] والفصل الاخير من كتاب « المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية » لنفس المؤلف[٣٨].

أشار البشرى الى أنه لا يمكن دراسة تاريخ الحركة الوطنية المصرية بمعزل عن دور الاخوان ، أو باعتبار هؤلاء بمثابة التيار الشارد بعيدا عن السياق العام للحركة ، وأردف قائلا أن صراع الاخوان من أجل الاصالة الفكرية يعد مكملا لصراع القوى العلمانية من أجل الاستقلال القانونى

والاقتصادى للبلاد وذلك فى مواجهة البريطانيين حتى عام ١٩٥٢ ثم فى مواجهة اسرائيل فيما بعد(٣٩) .

وفى تصور البشرى فان ثمة عنصرا هاما يجب أخذه فى الاعتبار عند تحديد الخريطة الاجتماعية السياسية فى مصر وتعيين سياقها التاريخى اعتبارا من القرن الماضى ، هذا العنصر هو أن حركة التاريخ المصرى تنطوى على صراع بين الحركة الوطنية والاستعمار وآخر بين مختلف الحركات الاجتماعية مثلما تنطوى على صراع عقائدى بين الوافد والموروث بعيدا عن نوع من الازدواجية الثقافية ، وذلك أنه اذا كان الوفديون والعلمانيون قد تصدوا لمشكلات الاستقلال القانونى والاقتصادى ، فان الاخوان المسلمين قد تفهموا حاجة البلاد الى هوية ثقافية متمايزة تعطى استقلال البلاد مضمونة الروحى .

ومن ناحية أخرى تحدث البشرى عن أن الحركة الوطنية لا يقدر لها أن تنضج الا أن تستوعب فى جهة واحدة مختلف القوى المتعددة على الساحة المصرية بما فى ذلك الحركة الاسلامية والجماعة القبطية ، ويرى أن المشاركة ومن ثم الديمقراطية (بمعنى حكم الشعب بالشعب) شرط ضرورى لقيام تلك الجبهة ونجاحها فى تكريس أولوية — أو على الاقل شرعية — الفكرة الوطنية فى الوجدان المصرى .

والواقع أن شكوكا تحيط بامكانية تحقيق التصور السابق وهو ما قد عبر عنه الباحث فى موضع آخر ، الا أنه يعود فى هذه الورقة الى مناقشة دراسة البشرى من زاوية مختلفة ألا وهى غياب النظرة النقدية من تحليلات علماء السياسة والاجتماع لادبيات الاسلاميين وحركاتهم الاصولية ، اذ يتفق الباحث مع الاستاذ طارق البشرى حول أهمية الصراع بين الوافد والموروث وكذلك حول صلاحيته كأداة تحليلية لفهم التاريخ السياسى المصرى الحديث حتى عام ١٩٥٢ ، الا أن نقطة الخلاف تكمن فى تحليل التراتبية الايديولوجية التى سادت فى مرحلة ما بعد الثورة لسبب بسيط هو غيبة العنصر « الوافد » عن الساحة المصرية فى

هذه المرحلة وذلك ما خلا وسط المثقفين ، بحيث أن الادعاء بعكس ذلك لا يعنى الا تبنيا لرؤية الاسلاميين للواقع المصرى رغم ما قد يبذل من محاولات اضفاء الشرعية على هذا العنصر الوافد على نحو ما فعل البشرى ، بهذا المعنى فان فى وصف النخب السياسية المصرية بالتغريب مجافاة للحقيقة ، ولا يجد مسوغة فى تخير بعضهم لانماط معيشية واستهلاكية تشيع فى بعض الاحياء الراقية (كالزمالك على سبيل المثال) لأن هذه الاخيرة تقوم فى التحليل الاخير فى نطاق العاصمة المصرية لا فى سواها من عواصم العالم بعبارة أخرى ليس هناك أى أثر وأكرر أى أثر للفكر الغربى فى التراتبية الايديولوجية للصفوة لا من حيث طبيعة الفرد أو نسق العلاقات بين الجنسين (رغم ما يتحدث عنه الاسلاميون من اختلاط) ، أو تكوين العائلة وطبيعة النظرة اليها ، أو مصدر السلطة السياسية ، أو الرؤية المجتمعية ، أو شكل التفاعل مع الطبقات الاخرى .... الخ ، وان كان يصح أن هناك الكثير من السلع الاستهلاكية والممارسات السلوكية المرتبطة بها يتم نقلها عن الغرب (انتشار الجينز والفيديو والسيارات الحديثة ... الخ) ، ومع ذلك فان تقليد الغرب لا يدخل فى عداد التغريب ، فالغرب له حضارية ، ومحاكاة بعض أنماطه الاستهلاكية أو بتعبير أدق استيراد بضائعه (لأن الانماط الاستهلاكية الغربية أكثر تطورا من تلك السائدة فى مجتمعاتنا) لا يعنى أكثر من كونه تخلفا ، والاسلاميون محقون اذ يرمونه بذلك .

من واقع ما تقدم لا يبقى هناك مجال للحديث عن صراع (ولا أقول علاقة ديالكتيكية) بين وافد وموروث ، انما عن صراع بين تراتبية أيديولوجية غالبة هى أكثر ما تكون ارتباطا بالغرب (وذلك الى أن يثبت العكس) وبين تراتبية أصولية اسلامية ، وذلك أن الصفوات السياسية هى صفوات مسلمة ، لا بمعنى ايمانها بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فحسب ، ولا بمجرد قناعتها بأركان الدين الخمسة من شهادة وصلاة وزكاة وصوم وحج ، ولكن كذلك من واقع رؤيتها للاسلام كنظام قانونى متكامل أتى القرآن والسنة لى تفصيله ، وجرت مدارس الفقه

الاربعة على تفسيره ، على أن ما تجدر الاشارة اليه أن الصفوات الحاكمة وان تقبلت حكم الدين فى تنظيم سلوكها الشخصى وأنكرت تفسير بعض المثقفين العلمانيين لعدد من الظواهر الدنيوية (كالتبرج وتعاطى الخمور ... الخ) ، بما يتعارض ومقتضى الشرع لأنه فى النهاية يجب ألا يصح الا الصحيح ، فاننا نجدها تتحفظ على حكم الدين حال تعلقه بسلوكها العام وبكل ما يتصل بتنظيم أمور الخلافة السياسية ، ولعله يمكن ابراز هذا التوزع بين كل من القيم الاسلاميــة وتلك الغربية من خلال مثالين توضيحين ، أحدهما لشخص كان يقتنع وفق ما ذهب اليه بعض الحنفيين بأنه لم يحرم من المسكرات غير النبيذ اعتبارا من خلافة عمر بن الخطاب لكن هذا الشخص تراجع — ولو ظاهريا — عن قناعته السابقة متأثرا بما قيل له من وجوب الفصل بين عصيان أحكام الشرع وبين انكار وجودها أما المثال الثانى فهو لفتاة فى الحادية والعشرين من عمرها كانت تتمثل النمط الغربى فى ملبسها ومسلكها كما كانت تواصل دراستها فى الجامعــة الامريكية ، ثم ما لبثت هذه الفتاة أن اتخذت لنفسها الزى الاسـلامى على اثر ما شهدته من وفاة مفاجئة لشقيق صديقتها البالغ من العمر ٢٥ عاما مصابا بأزمة قلبية حادة ، الامر الذى خشيت معه ألا يمتد لهـا العمر الى سن الخامسة والثلاثين الذى كانت قد اعتزمت أن تعلن توبتها ببلوغــه .

الواقع أن قائمة الخلافات بين القوى الاسلامية وبين أعضاء النخبة الحاكمة قد تطول ، لكن كليهما يلتزم — ولو شكليا — برعاية منظــومة القيم الدينية على المستويين الفردى والعائلى ، وبصفة عامة فان فى منطق الخطاب ومنهاجيته يكمن جوهر الخلاف بين الجانبين ، فالجانب الاسلامى له منظروه وله أيضا مناضلوه ، ولكل رؤيته التى قد تنطوى على بعض نقاط للتمايز لكنها لا تفضى الى صدام أن يحكمها الانتمـاء الى نفس الجماعة أو العائلة أو المعسكر ، وعلى الجانب الآخر فان الامور تجرى على نحــو مختلف حيث أن التراتبية الايديولوجيــة للنخبــة الحاكمة

— لاسباب سوف تتناولها الدراسة — فى وضع لا تحسد عليه ، ولعله يكتفى فى هذا المقام بالاشارة الى أن تلك التراتبية لا تعدو فى جوهرها كونها تجميعا لعدد من المواقف التى تفتقــد التماسك ، لأن النخبــة فى عجزها عن الافصاح عن قناعتها الحقيقية تلجأ فى بعض الاحيــان الى التحالف مع المثقفين العلمانيين أو أدعيــاء « الاســلام المصرى » رغم اختلافها معهم بشكل جذرى ، فهى لا تؤمن بمنطلقاتهم لمـا تثيره من جدل حول مسائل من قبل فتح باب الاجتهاد والصــلاحية المطلقــة لأحكام الشريعة ، مثلما لا تؤمن نتائجهم لمـا تفضى اليه أحيانا من ابتداع رغم ورود النص ، الا أن القاسم المشترك بينها وبينهم يظل هو الخوف من القوى الاسلامية ، لا ينفى هذا وجود شرعية من الصفوة تعبر عن قناعة حقيقية بأفكار المثقفين وآرائهم الا أن التيار الغالب داخلها لا يغفل .

ثالثا : قيم الاجماع والتســامح فى التراتبيــة الايديولوجية للصــفوات المصـــرية :

الواقع أن التحليل السابق يقودنا الى مناقشة المفهوم الحاكم لرؤية النخبة للكيفية التى يجب أن يأتى عليها تنظيم المجتمع والغاية التى يجب أن يتمثلها ، ألا وهو مفهوم الاجماع بجذوره الاسلامية العميقة ، وعلى الرغم من أن اثبات صحة المقولة السابقة يتخطى حدود هذه الدراســة الا أنه يمكن الاشارة الى برامج وممارسات القوى المسماة بالديمقراطية فى داخل المجتمع المصرى (وذلك باستثناء اليسار غير الناصرى ومع الاسف فليس له من وجود حقيقى) فجميعها لا أثر فيها للفكر التعددى بدء من الوفد الذى يعتبر نفسه حزب الامة ، مرورا بالناصريين الذين يدعون نفس الشىء ، وانتهاء بالاسلاميين الذين هم حزب الله (أو أحزاب الله) كما يشار الى ذلك فى مناسبات مختلفة ، كما أن الحجة التى تساق لتبرير تطبيق الشريعة هى الحيلولة دون انقسام الامة على نفسها ، هذا دون الحديث عن لغة الخطاب لأى من الشخصيات السياسية فى البلاد .

ولعل واحــدا من أكبر الاخطاء التى يقع فيهــا الباحثون الغربيون ومنظرو الديمقراطية وبعض الاسلاميين (عدا جماعة الاخوان) تكمن

الاربعة على تفسيره ، على أن ما تجدر الاشارة اليه أن الصفوات الحاكمة وان تقبلت حكم الدين فى تنظيم سلوكها الشخصى وأنكرت تفسير بعض المثقفين العلمانيين لعدد من الظواهر الدنيوية (كالتبرج وتعاطى الخمور ... الخ) ، بما يتعارض ومقتضى الشرع لأنه فى النهاية يجب ألا يصح الا الصحيح ، فاننا نجدها تتحفظ على حكم الدين حال تعلقه بسلوكها العام وبكل ما يتصل بتنظيم أمور الخلافة السياسية ، ولعله يمكن ابراز هذا التوزع بين كل من القيم الاسلامية وتلك الغربية من خلال مثالين توضيحين ، أحدهما لشخص كان يقتنع وفق ما ذهب اليه بعض الحنفيين بأنه لم يحرم من المسكرات غير النبيذ اعتبارا من خلافة عمر بن الخطاب لكن هذا الشخص تراجع ــ ولو ظاهريا ــ عن قناعته السابقة متأثرا بما قيل له من وجوب الفصل بين عصيان أحكام الشرع وبين انكار وجودها أما المثال الثانى فهو لفتاة فى الحادية والعشرين من عمرها كانت تتمثل النمط الغربى فى ملبسها ومسلكها كما كانت تواصل دراستها فى الجامعة الامريكية ، ثم ما لبثت هذه الفتاة أن اتخذت لنفسها الزى الاسلامى على اثر ما شهدته من وفاة مفاجئة لشقيق صديقتها البالغ من العمر ٢٥ عاما مصابا بأزمة قلبية حادة ، الامر الذى خشيت معه ألا يمتد لها العمر الى سن الخامسة والثلاثين الذى كانت قد اعتزمت أن تعلن توبتها بلوغه .

الواقع أن قائمة الخلافات بين القوى الاسلامية وبين أعضاء النخبة الحاكمة قد تطول ، لكن كليهما يلتزم ــ ولو شكليا ــ برعاية منظومة القيم الدينية على المستويين الفردى والعائلى ، وبصفة عامة فان فى منطق الخطاب ومنهاجيته يكمن جوهر الخلاف بين الجانبين ، فالجانب الاسلامى له منظروه وله أيضا مناضلوه ، ولكل رؤيته التى قد تنطوى على بعض نقاط للتمايز لكنها لا تفضى الى صدام أن يحكمها الانتماء الى نفس الجماعة أو العائلة أو المعسكر ، وعلى الجانب الآخر فان الامور تجرى على نحو مختلف حيث أن التراتبية الايديولوجية للنخبة الحاكمة

ـ لاسباب سوف تتناولها الدراسة ــ فى وضع لا تحسد عليه ، ولعله يكتفى فى هذا المقام بالاشارة الى أن تلك التراتبية لا تعدو فى جوهرها كونها تجميعا لعدد من المواقف التى تفتقد التماسك ، لأن النخبة فى عجزها عن الافصاح عن قناعتها الحقيقية تلجأ فى بعض الاحيان الى التحالف مع المثقفين العلمانيين أو أدعياء « الاسلام المصرى » رغم اختلافها معهم بشكل جذرى ، فهى لا تؤمن بمنطلقاتهم لما تثيره من جدل حول مسائل من قبل فتح باب الاجتهاد والصلاحية المطلقة لأحكام الشريعة ، مثلما لا تؤمن نتائجهم لما تفضى اليه أحيانا من ابتداع رغم ورود النص ، الا أن القاسم المشترك بينها وبينهم يظل هو الخوف من القوى الاسلامية ، لا ينفى هذا وجود شريحة من الصفوة تعبر عن قناعة حقيقية بأفكار المثقفين وآرائهم الا أن التيار الغالب داخلها لا يغفل .

ثالثا : قيم الاجماع والتسامح فى التراتبية الايديولوجية للصفوات المصرية :

الواقع أن التحليل السابق يقودنا الى مناقشة المفهوم الحاكم لرؤية النخبة للكيفية التى يجب أن يأتى عليها تنظيم المجتمع والغاية التى يجب أن يتمثلها ، ألا وهو مفهوم الاجماع بجذوره الاسلامية العميقة ، وعلى الرغم من أن اثبات صحة المقولة السابقة يتخطى حدود هذه الدراسة الا أنه يمكن الاشارة الى برامج وممارسات القوى المسماة بالديمقراطية فى داخل المجتمع المصرى (وذلك باستثناء التيار غير الناصرى ومع الاسف فليس له من وجود حقيقى) فجميعها لا أثر فيها للفكر التعددى بدء من الوفد الذى يعتبر نفسه حزب الامة ، مرورا بالناصريين الذين يدعون نفس الشىء ، وانتهاء بالاسلاميين الذين هم حزب الله (أو أحزاب الله) كما يشار الى ذلك فى مناسبات مختلفة ، كما أن الحجة التى تساق لتبرير تطبيق الشريعة هى الحيلولة دون انقسام الامة على نفسها ، هذا دون الحديث عن لغة الخطاب لأى من الشخصيات السياسية فى البلاد .

ولعل واحدا من أكبر الاخطاء التى يقع فيها الباحثون الغربيون ومنظرو الديمقراطية وبعض الاسلاميين (عدا جماعة الاخوان) تكمن

فى الاعتقاد بأن الاجماع يتحقق حال القيام بعمليات الاستبعاد والتطهير واتخاذ عناصر معينة ككبش للفداء ، وتلك مقولة خاطئة ، وذلك أنه وان كانت تصفية المخالفين فى الرأى تعد أحيانا من مسالك تحقيق الاجماع الا أنها بالطبع ليست هى المسلك الوحيد ولا الاكثر استخداما والا لمنى المجتمع بأوخى العواقب ، وفى هذا المقام وردت العبارة التالية للمفكر الفرنسى دومون « فى الايديولوجية التقليدية يوجد نوع من الانسجام بين الافكار وبين نواميس الكون بحيث لا يكون أمام المرء الا أن يخضع لموجباته »(٤٠) •

وفى تصورى فان المدافعين عن الاعتــراف بالخصوصية وفى نفس الوقت عن المساواة انما يطالبون بالمستحيل(٤١) • وتوجد هناك فى الواقع طريقتان للاعتراف بالغير ، احداهما هى تفاوت المكانة والاخــرى هى الصراع »(٤٢) •

وتقدم لنا الجماعة القبطية فى مصر مثالا يوضح لنا المقولة السابقــة اذ تطالب هذه الجماعة بين ما تطالب به بالمساواة « الكاملة » لانمائهــا وهو ما يعنى اخضاع كافة المصريين لقانون واحد للاحــوال الشخصية لا يتخذ من الاختلاف العقائدى مدعاة للتميز ، لكن هذا انما يعنى من ناحية أخرى قبول الاقباط لنظام قانون يبيح الطلاق وتعدد الزوجات وبالتالى فانه يعنى الغاء الخصوصـــية والتمايز اللذين يتصفون بهمــا بعبارة أخرى فان المطالبة ــ المعاملة المختلفة يتناقض مع طلب المساواة التامة وتلك حقيقة لم يدركها الا قليل من الاقباط •

ان الترتبية الغالبة فى مصر تخضع لآليات تشبه تلك التى وصــفها الباحث الغربى ، فالشريعة الالهية ليس للفرد الا أن يقبلهــا ، لكن من ناحية أخرى نظرا لاستمالة تحقيق الاجماع عن طريق عمليات الابعــاد أو الاقصاء فانه يجب اخضاع هذه الاخيرة لنوع من التنظيم والتحــديد أيضا ، كفا لانزلاق القوى الاسلامية المتشددة الى تكفير جانب كبير من

المؤمنين مثلما تفعل بغيرهم ، ومن هنا فان تقيد عمليات الاقتصاد يعــد أمرا ممكنا بل ومشروعا أيضا ، سيما وهو يجــد له سندا فى الشريعــة الغراء التى تنص على أنه « لا تكفير لمعصية » مثلما يجد له أساسا فى القانون الوضعى الذى يحكم بظواهر الامور تاركا بواطنها للحكم الالهى ويأتى تأكيد الازهر غير مرة على مجافاة التكفير لصحيح الدين ومبادىء العدالة دليلا جديدا على أهميـــة التوقف أمام تلك الظاهــرة ، على أن ما تجدر الاشارة اليه أن تنويه الباحث للمصداقية الدينية حقيقة عمليات الاستقصاء لا يعنى بالضرورة اقراره لها أو قناعته بها ولعــل من بين ما يترتب على تقييد عمليات الاستبعاد أخذ مفهــوم التســامح وليس الاعتراف كما يشير (دومون) بعين الاعتبار وذلك لسببين أساسين :

١ ــ ان التسامح مفهوم اسلامى •

٢ ــ ان التسامح يعبر بوضوح عن معنى التراتبية ، لأنه ميثــل موقفا معينا من أصحاب السلوك غير السوى بين المسلمين ، أو نوعا من الاعتراف القانونى والحق فى اقتراف المعصية (وليس الرذيلة) شريطة ادراك مقترفيها لذلك وفراغتهم الراسخة بأن لا يصح الا الصحيح وبأن السلوك السوى له القوامة وثمة ملاحظة أخيرة ألا وهى أن تنظيم الحق فى اقتراف المعصية يعد أقل تكلفة سواء من الناحية الاقتصادية (أغراض السياحة) ، أو من الناحية الاجتماعية (صعوبة توافر الاجماع وأهميــة احترام خصوصية الفرد وحريته فى تصريف أمور بيته وأسرته) ، أو من الناحية الثانوية (صعوبة ملاحقة كل المخالفات) ، بعبارة أخــرى فان الامر فى نظر البعض وفى ضوء مطالبات الآخرين بحرية الحياة أو الحياة فى حرية لا يعدو كونه رعاية للتوازن بين سوءات البشر وحسناتهم(٤٣) •

تلك اذن كانت هى التراتبية الايديولوجية السائدة عند النخب الحاكمة وموضوع القيم الدينية من بنائها ، وهى تراتبية تنتقد من خلالها نظرة الاسلاميين لكثير من الامور خاصة وأن يستحيل التوقف قبل كل تصرف والتساؤل عما اذا كان يدخل فى دائرة النواهى أم يخرج عنها ، ومن هذا فان أفراد النخب الحاكمة على صدق اسلامهم وايمانهم بصلاحية تطبيق

الشريعة فى كل زمان ومكان ، الا أنهم يحترسون من التعميم والقول وأن كل المشاكل حتى ذات الطابع العلمى لابد أن تجد حلولها فى ظل هذا التطبيق ، وأن الاحاطة بهذا الاخير هى حكر على طائفة من الناس دون سواهم لكون هذه الطائفة ذاتها تتنزه عن الهوى فى جعلها أن الحرام أصلا ومن الحلال استثناء عليه من العرض السابق تبدو أسباب الحيرة الايديولوجية للنخبة الحاكمة أمام الظاهرة الاسلامية ، فهذه النخبة لها نفس رؤية القوى الاسلامية لماهية السلوك السوى وهى تجد صعوبة فى المطالبة بالمغايرة سيما مع أزمة الشرعية الناجمة عن الفشل الايديولوجى فى التعامل مع المشكلة الاجتماعية وقضية الاستقلال الوطنى بما يرضى الشرعية ، ولكن لكونها تختلف مع بعض جوانب الرؤية السابقة ، ولا تملك فى نفس الوقت ردا يتسم بالوضوح بينما يتعلق بتوضيح موقفها من القيم الاسلامية الاصلية ، الامر الذى يضطرها الى التحالف مع فئات أخرى قد يكون لها فكرها الواضح لكنه شديد الاختلاف عن فكرها مما يضطرها الى شعارات لا تطمئن نفسها اليها من قبيل « الشريعة ليست هى المشكلة » أو « الشريعة مطبقة بالفعل فى مصر » أو « من حق الحاكم من شأنه اثارة غضب وحنق غلاة المسلمين ، وان كان الاخوان المسلمون تعطيل الشريعة فى حالة الضرورة » ، ومثل هذا الخطاب الايديولوجى يسعون الى تحقيق الاجماع حول دعوتهم ببث الطمأنينة فى نفوس الحكام والمحكومين على سواء ولكن دونما نكوص عن التزامهم الدينى الاصيل ، فهل يكتب النجاح لهذه الاستراتيجية فى المستقبل ؟ ان هذه قصة أخرى .

هوامش الدراسة

(١) Dumont, Louis, Essai sur L'Individualisme, Paris : Seuil, 1983, p. 15 .

(٢) Ibid, p. 17.

(٣) LECA, Jean, indiidualisme et Litoyennete, in Birnbaum, Pierre, Lesa Jean (eds),Sur L'Individualisme, Paris : Presse PNSP, 1986, p. 160 .

(٤) تشيع هذه الاستنتاجات الخاطئة وتنتشر على نطاق واسع ، ولمزيد من التفاصيل انظر نقد الباحث لمقال روبرت سبرنجبورج في LENCZOWSKI, George, Political Elites in the Middle East Washington .

وكذلك انظر ، اكلميندوس ، الشلل وعلاقـات المحسوبية في النظام السياسى المصرى ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى / الاول لمركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ديسمبر ١٩٨٧ .

(٥) DUMONT, Louis, op. cit., p. 253 .

(٦) Ibid., p. 19, 20, 233, 253 — 255, 264 .

(٧) RUGH, Andrea B, Family in Contemporary Egypt, Coiro : AVC Press, 1985 .

Ibid., p. 32 .

(٨) Ibid., p. 40 .

(٩) Ibid., p. 44 .

(١٠) Ibid., p. 44 .

(١١) Ibid., p. 45 .

(١٢)

(١٣) Ibid., p. 61 .

(١٤) Ibid., p. 281 .

(١٥) Ibid., p. 283 .

(١٦) Ibid., p. 284 .

(١٧) JOSEPH, Suaol, Elite, Mass Soaety, Middle Class and Famlistic rthas, SSRC Position Paper, January 1985, p. 20

(١٨) HAKIM, Georges, The Economic Basis of Lebanese Policy, in, BINDER, Leonard (ed), Politics in Lebanon, New York John Wiley and Sons, 1976 .

(١٩) SPRINGBORG, Robert, op. cit., p. 83 — 84 .

يلاحظ أنه يستخدم « الفردية » على انها وحدة أمبريقية ٠

(٢٠) ACLIMANDOS, TawFic, op. cit.,

(٢١) RUGH, Andrea, op. cit., p. 45 .

(٢٢) Ibid., p. 286 .

(٢٣) GOSEPH, Suaol, op. cit., p. 9 .

(٢٤) DUMONT, Louis, op. cit., p. 244 .

(٢٥) انظر البحث التالى قيد الطبع

ACLIMANDOS, Tawfic, Les Militares Egyptiens : Esfut de cops et Revolution, in Peuples Meditevraneéns, Jenvier 88 .

(٢٦) البغدادى ، عبد اللطيف ، مذكرات البغـــدادى ، القاهـــرة : دار الكتاب الحديث ، ١٩٧٧ ٠

(٢٧) MENDAS, Henri, ELéments de Sociologie, Paris : Armand Colin, 1981, p. 77 .

(٢٨) DAHRENDORF, Rolf, Homo Sociolo gicns, London : Routledge and Kegan Paul, 1973, p. 13 .

(٢٩) Ibid., p. 17 .

(٣٠) Ibid., p. 30 .

(٣١) Ibid., p. 38 .

(٣٢) CROZIER, Michel, Le Phénoméne Bureaucratique, Paris : Seuil .

(٣٣) RUGH, Andréa, op. cit., p. 45 .

(٣٤) لمزيد من التفاصيل انظر ، اكلميندوس ، الشلل ٠٠ مراجع سبق ذكره ٠

(٣٥) JOSEPH, Suaol, op. cit., p. 26.

(٣٦) اكلميندوس ، مرجع سبق ذكره ٠

(٣٧) البشرى ، طارق ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الثانية ٠

(٣٨) في الاصل ٣٩ رجاء مراجعة الفارق لمزيد من التفاصيل انظر الاصول التى درسها الباحث ، وكذلك تحليل لكتاب « المسلمون والاقباط في اطـــار الجماعة الوطنية في

Annales E.S.C., Mai - Juin, 1985 .

(٣٩) DUMONT, op. cit., p. 255 .

(٤٠) **Ibid., p.** 260 .

(٤١) Ibid., p. **261** .

(٤٢) GARDET, Louis, Les Hammes de L'Islam, Paris : Hachette, 1977, p. 318 .

أيديولوجيات الاقليات وأزمة الدول العربية المعاصرة
دراسة حالة لسوريا والسودان

د٠ نيفين مسعد*

تعتبر التعددية من المعطيات الهامة للواقع الثقافى العربى تلقى عليه بظلها بقدر ما تعكس هى تلك الظلال ، فهى تؤثر فيه حتى لينذر لرموزه وكياناته المختلفة أن تعبر عن درجة كبيرة من التجانس أو حتى الاتفاق حول القيم والمبادىء الاساسية وهى تتأثر به لكونه يسهم مع كل من البيئة الجغرافية والخبرة الاستعمارية فى تحديد درجة التنوع ومداهـا وتقدم لنا سوريا والسودان نموذجين لدولتين على قدر كبير من الشتات الثقافى توصف من جرائه الاولى بأنها «نموذج مصغر للعالم العربى»(١)٠ كما توصف الثانية بأنها « نموذج مصغر لافريقيا »(٢) ، فعلى الرغم من أن الاسلام يشكل دين غالبية السكان فى سوريا (حوالى ٨٥٪) الا أن تلك النسبة الغالبة تتوزع على عـديد من الطوائف السـنية الدرزية والعلوية واليزيدية وغيرها ، كما أنه خارج تلك النسبة يبدو الانقسـام أكثر حدة حيث يتوزع على الطـوائف المسيحية الرئيسية الثـلاثة من كاثوليكية وأرثوذوكسية وبروتستانتية عـديد من الطـوائف الفرعيـة السيريانية والكالدانية والارمنية واليونانية والنطورية وغيرها هذا عدا انقسام السوريين على محور آخر هو المحور اللغوى العرقى وتوزيعهم من ثم مـا بين أكراد وتركمـان وشركس وتأتى التمايـزات فى النظم الاجتماعية والتوجهات السياسية لتتداخل مع التصنيفات السابقة وتتقاطع معها فى بعض الاحيان(٣) ، ولا تختلف الصورة فى السودان كثيرا عن سابقتها بل ربما أضاف الاتساع وتنامى الهجرات مختلفة المصادر مزيدا من التعقيد للوضع فى السودان حيث يتوزع المسلمون (حوالى ٧٠٪

(*) مدرس العـلوم السـياسية ـ كليه الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

على عديد من الطرق الصوفية التى تكون مشاعر التمايز فى نفوس أشياعها وتوظفها لاغراض سياسية بينما تتوزع النسبة الباقية ما بين الديانات الافريقية وبين المسيحية ، ولكن المحور اللغوى العرقى هو الاكثر تعبيرا عن الخصوصية السودانية حيث يتوزع السودانيون على قرابة ١١٥ لغة منطوقة وزهاء ٥٦ جماعة عرقية مختلفة(٤) ، على أن نظرة من الداخل الى كلتا الدولتين تكشف عن مفارقة فى علاقات القوة بين الاطراف المعنية وبعضها البعض ، فالعلويون يقدمون نموذجا لاقلية عددية تتخذ من تمايزها الطائفى أساسا لممارسة السلطة بينما يقدم أهالى جنوب السودان نموذجا لأقلية سياسية يتخذ من تمايزها اللغوى والدينى والعرقى أيضا أساسا للمباعدة ما أمكن بينها وبين السلطة ، ومثل هذا الوضع المتناقض خليق بأن يثير أكثر من تساؤل لعل أهمها ذلك المتعلق بدرجة تأثير موقع الجماعة المعنية من السلطة على بنائها الايديولوجى ، بعبارة أخرى هل تختلف لغة الخطاب الداخلى والخارجى للجماعة المعنية باختلاف درجة اشباعها السياسى والاجتماعى ـ الاقتصادى ؟. تساؤل تفترض اجابته التعرض لتحليل المحتوى الاجتماعى ـ الاقتصادى والسياسى لايديولوجيات كل من العلويين والسودانيين الجنوبيين .

أولا : المحتوى الاجتماعى ـ الاقتصادى :

لقد مثل التحول الاشتراكى عنصرا أساسيا من عناصر الثلاثية البعثية (اقامة دولة مستقلة وتوخى العدالة والمساواة وتأكيد التوجه العربى) كما أتى على التعبير عنها برنامج حزب البعث والذى جاء انشاؤه بمثابة تعبير عن شكل من أشكال التساند الطائفى : العلوى (زكى الارسوزى) السنى (صلاح بيطار) الارثوذوكسى (ميشيل عفلق) والذى افتقده المجتمع السورى فيما بعد ولازال(٥) ، ولعل مما أسهم فى تحقيق هذا التحول أن تغلغل حزب البعث فى الاقاليم والمدن الصغيرة قد هيأ له قاعدة عريضة من الاعضاء والمشايعين المنتمين الى الاقليات المختلفة ممن كانوا يعانون بطبيعتهم من تدنى مستوياتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية بحيث تشكلت من خلالهم الرؤية البعثية لتصحيح المسار الاقتصادى للبلاد

ومن هنا رأينا البعثيين فى فترة حكمهم الاولى يضعون سياسة راديكالية تتبنى فكرة الثورة الاجتماعية وتعكف على تنفيذها وهو ما تحقق من خلال اعادة توزيع ٣٨٪ من الملكيات الزراعية الكبيرة(٦) وتزايد الاهتمام بالتخطيط والتعليم الزراعى ووضع اللبنات الاولى لنظام التعاونيات الزراعية الذى قصد من ورائه تحقيق هدف مزدوج هو حماية حقوق الفلاحين وتأهيلهم لادارة البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة من جهة وربط مصالح هؤلاء الفلاحين بالنظام الجديد ضمانا لتأييدهم له من جهة أخرى ، وفى نفس الوقت جاء تأميم عديد من المشروعات والمنشآت الصناعية ومحاولة ضبط أسعار السلع الاساسية وتقليل الفوارق بين الاجور والاعتماد الاساسى على القطاع العام فى أغراض التنمية مقابل التهميش المتزايد لدور القطاع الخاص تأكيدا على المحتوى الاشتراكى للسياسة الاقتصادية البعثية(٧) ، ولقد كان من المتصور أن يتأكد هذا التحول فيما بعد باعتلاء العلويين السلطة خاصة وقد عانوا شأن غيرهم من الاقليات من مشاعر الاضطهاد والحرمان النسبى ودخلوا بدورهم طرفا فى علاقة غير متكافئة مع البورجوازية السنية التى استأجرتهم تارة لزراعة أرضها وتارة أخرى للقيام على خدمتها هذا الى أن اقليم اللاذقية ـ معقل الطائفة العلوية ـ ظل شأن غيره من أقاليم الاقليات بعيدا عن أهداف السياسات الانمائية للحكومة المركزية وذلك أنه خلال فترة الانتداب الفرنسى التى شهدت اهتماما بالنهوض بالاقليم(٨) ظل هناك نوع من الاختلال فى مستوى تنمية الاقليم زراعيا وصناعيا لصالح مناطق التجمع السنى(٩) ، ولكن على عكس ما كان متصورا فانه بوصول الرئيس حافظ الاسد الى السلطة وبدء الفترة الثالثة للحكم البعثى حدث تغير كبير فى ملامح الاطروحة الاشتراكية خاصة فى ظل تنامى قوة البراجماتيين التكنوقراطيين ممن وضعوا التنمية الاقتصادية فى مرتبة سابقة على العدالة الاجتماعية ، فمن ناحية تقلص التغير الذى طرأ على وضع البروليتاريا الزراعية وفرغ شعار « الارض لمن عليها » من محتواه الحقيقى فى ظل تسرب الجزء الاكبر من العائد الزراعى من بين أيدى العمال الزراعيين لصالح الملاك واستمرار الوساطة فى علاقة المنتج

بالمستهلك ، هذا الى أن ضعف الاستثمارات الحكومية فى المجال الزراعى مقارنة بالمجال الصناعى قد حاول دون دفع خطة النهوض بالريف وهو ما تأكد مع عجز التعاونيات الزراعية عن أداء مهامها فى التحديث سواء لانخفاض نسب عضويتها أو لضعف الامكانيات الفنية لأعضائها الفعليين واستشراء الصرعات الداخلية وأشكال الفساد المختلفة فيما بينهم ، وكان نتيجة ما سبق هى استمرار الفجوة بين دخول سكان الريف ودخول سكان المدن ، ومن ناحية أخرى بدا أن القطاع العام وان استمر فى دوره الرائد فى مجال التنمية الصناعية لكن اتجاها لتنشيط – وليس لتقليص – دور القطاع الخاص قد أخذ يتبلور وهو اتجاه لم يسهم فى دفع عجلة التنمية فى ظل غياب وسائل ضبط وترشيد الاستثمارات الخاصة والعجز عن تحصيل الضرائب عليها بصورة أكثر فعالية ، وبذلك استمر القطاع الخاص بعيدا عن ادراك الاحتياجات الاساسية للمجتمع ، فى الوقت الذى أسهم فيه فى ظهور أشكال جديدة من عدم المساواة نتيجة ارتفاع أجور عمالة مقارنة بأجور عمال القطاع العام ممن ابتلع التضخم وارتفاع الاسعار جانبا كبيرا من رواتبهم المحدودة وصودر حق نقاباتهم فى المطالبة بتحريكها ، تلك كانت هى المحصلة النهائية للايديولوجية الاشتراكية البعثية فى تطبيقها العلوى : تفاوت على محور الريف / الحضر وتفاوت على محور القطاع العام / الخاص ، ثم يأتى الطابع الطائفى للحكم العلوى ليدعم من الفوارق بين عناصر المجتمع من حيث أريد لتلك الفوارق أن تزول ، اذ تعامل العلويون مع الدول وكأنها ملكية خاصة لهم ، ولقد كان من أثر ذلك أن تنامى الفساد السياسى وجرى توظيف السلطة لتحقيق المكاسب الشخصية لابناء الطائفة(١٠) وهو ما أدى الى تذمر الغالبية السنية وحدا بالرئيس الاسد الى البدء فى محاسبة المسئولين وان عاد الى غلق ملفات الفساد السياسى بعد ما ثبت تورط كبار رجال الدولة فى وقائعه ، كما أن نفى هذا الطابع الطائفى كان وراء ايثار اقليم اللاذقية بنصيب كبير من المخصصات المالية للتنمية القومية بدعوى تعويض الاقليم عن معاناته السابقة وان لم يستقم هذا التفسير مع تجاهل تنمية بعض الاقاليم الاخرى التى عاشت بدورها من الاهمال لفترة طويلة مثل جبل الدروز ، الامر الذى يصح معه الاعتقاد

بأن العلويين باغداقهم للاستثمارات على اقليمهم انما يتهيأون ليوم تسحب فيه الشرعية السياسية عن حكمهم لتصبح اللاذقية مثلما كانت دائما هى ملاذهم من كل أشكال الاضطهاد التى قد يتعرضون لها .

فاذا ما انتقلنا الى جنوب السودان وجدنا أن الجنوبيين بدورهم قد تبنوا شعار « الديمقراطية الاجتماعية » أو الاشتراكية وذلك لمواجهة المفارقة القائمة بين كثرة مواردهم وتنوعها من جهة وبين عدم استغلالها وتطويعها لانمائهم من جهة أخرى ، ذلك أن الجنوب تتوافر له ثروة حيوانية ضخمة من الابقار والماعز والاغنام بحيث يشكل اسهامه بها فى الثروة القومية نسبا هى على التوالى ٤٠ فى المائة و ٢٨ فى المائة و ١٦ فى المائة كما أن الغابات الاستوائية الكثيفة التى تغطى أراضيه قد جعلته مستودعا لثروة خشبية كبيرة(١١) ، ومن ناحية أخرى فان تنفيذ مشروع قناة جونقلى من شأنه أن يوفر للسودان – والجنوب فى نطاقه – كميات من المياه الاضافية . هذا بالاضافة الى أن جنوب السودان اعتبارا من عام ١٩٨١ قد أصبح من مصادر الانتاج البترولى وذلك فى أعقاب الكشف عن أحد الآبار قرب بلدة بانيتو بلغت طاقته اليومية زهاء ١٥ر٠٠٠ برميل كما تراوح احتياطيه بين ٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠ و ٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ برميل(١٢) ولقد أشار فريق من رجال الاقتصاد البريطانيين فى مطلع الخمسينيات الى أهمية وضع الجنوب بعبارات توحى بكيانه المتمايز حيث قال انه « فيما لو توافر للجنوب المال والتكنولوجيا اللازمة فانه قد يصبح واحدا من أغنى الدول فى افريقيا »(١٣) ، ولكن الجنوب لم تتهيأ له لا التكنولوجيا ولا التمويل اللازمين لاستغلال موارده وتطويرها وذلك فى ظل تركز النشاط الاقتصادى والمشروعات الاستثمارية فى الاقاليم المميزة (وسط وشمال السودان) مع وضع خاص للخرطوم العاصمة بحيث ظل الجنوب يعانى من القصور الشديد فى وسائل الاتصال وفى مستوى المرافق والخدمات بالمقارنة بتلك الاقاليم(١٤) ، وذلك فى نفس الوقت الذى عجز فيه عن تنمية ذاته سواء لنقص كوادره الفنية ونزوح القليل الموجود منها الى الدول الافريقية المجاورة تحت وطأة حرب أهلية

طاحنة دامت على مدى تسعة عشر عاما أو لاستنزاف موارده وحرمانه من توظيفها لحسابه (نقل بترول الجنوب الى بورسودان بقصد التصدير بدلا من تكريره اقليميا) ، وعلى الرغم من بعض تدابير النخبة الشمالية لاضفاء الطابع الانتقائى لاسلوبهم فى التنمية (انشاء ادارة خاصة لتنمية الجنوب ، اقامة بعض المصانع للورق والفاكهة ، ادخال بعض المحاصيل النقدية ... الخ) الا أن تلك التدابير لم تعالم الاهمال الذى اعتنت منه الجماعات غير العربية المسلمة حيث نجد أن نصيب الجنوب من الانفاق الحوكمى الاستثمارى فى الفترة من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٣ لم يتجاوز ٣٩٠ مليون جنيه من اجمالى قدره ١٠ر٦٨٠ بليون جنيه سودانى[١٥] ، ازاء ذلك كان طبيعيا أن تبنى الجنوبيون الدعوة الى الاشتراكية ومراعاة المساواة فى توزيع ثروات السودان بين مختلف الجماعات والاقاليم وأن يجدوا فى النهج الرأسمالى الشمالى (بعد سابقة التوسع فى حركة التأميم مع العجز عن ادارة المشروعات المؤممة وزيادة مشاكل البلاد الاقتصادية)[١٦] تكريسا لعلاقة الاستغلال التى ظلوا هدفا لها على مدار تاريخهم والتى تبدت واضحة حتى بعد الاستقلال حيث بلغت أجور الشماليين نحو عشرة أضعاف نظيرتها عند الجنوبيين[١٧] على أن الملاحظ أن الجنوبيين وهم يطالبون بالاشتراكية لم تتورع قياداتهم السياسية عن التورط فى كثير من أشكال الفساد والمحسوبية والانسياق وراء مصالحها الشخصية وذلك فى تكرار للتجربة البعثية العلوية فى مفارقتها بين الشعارات وبين الممارسات الفعلية[١٨] ٠

ثانيا — المحتوى السياسى :

عندما اعتلى البعثيون السلطة فى مطلع الستينات كان عليهم أن يواجهوا عديدا من التحديات لشرعيتهم لعل أهمها ذلك التحدى الذى مثله تحالف القوى التقليدية الليبرالية الاسلامية المناهض لايديولوجيتهم الاشتراكية هذا بالاضافة الى أن الحزب واجه معارضة أخرى من داخل المعسكر اليسارى ذاته مردها الخلاف حول العلاقة مع مصر ، وفى مواجهة تلك التحديات اتخذ البعثيون من النموذج اللينينى للممارسة السياسية

أسلوبا مختارا للحكم بكل ما يعنيه ذلك من تركيز للسلطة واستبعاد للمعارضين والمخالفين فى الرأى[١٩] ٠ ولقد أثبتت تلك الصيغة قدرتها على الاستمرارية الفعلية فيما بعد فى ظل حافظ الاسد حيث لم يتعد ما طرأ عليها مجرد التغير الشكلى وذلك فى تعبير عن الطابع الانتقائى للايديولوجية العلوية (اسقاط البعد الاقتصادى للنموذج اليسارى والتركيز على البعد السياسى) ، وذلك أن الرئيس الجديد قد أقام حكمه على أساس ثنائى من خلال الاعتماد على كل من الجيش والحزب بحيث لم تكن المؤسسات الاخرى من قبيل مجلس الوزراء والجمعية التشريعية والقيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية (التى تكونت من تحالف اسمى بين الاحزاب التقدمية) والتنظيمات الشعبية كالنقابات المهنية واتحادات التجارة وغيرها أكثر من هياكل فارغة لا تخول سلطة ولا تمارس تأثيرا[٢٠] وجرى فى الوقت ذاته قمع كل أشكال المعارضة لنظام الحكم القائم ، ولعل ما زاد من وقع الاحساس بتركيز السلطة سيطرة العلويين على المواقع المؤثرة فى كل من الحزب والجيش خاصة بعدما تزايد وجودهم بشكل نسبى فى هاتين المؤسستين وذلك اعمالا للقاعدة العلوية التى تشير الى أن « الطائفة وجدت لتسود » ، فمن ناحية مثلت الايديولوجية الاشتراكية العلمانية جاذبية معينة لسائر الجماعات الراغبة فى تحطيم الهيمنة السنية الحضرية على الحياة السياسية السورية والتحرر بالتالى من وضعها كأقليات كما أن تركيز الحزب على الانتشار الاقليمى وعدم تعسفه فى شروط العضوية ساعد على تجنيد الاقليات لعضوية الحزب ، وسرعان ما اكتسبت هذه العملية قوة دفع ذاتية حيث قامت تلك الاقليات بواعز من شعورها بالتضامن مع أبناء جماعاتها بادخالها الى الحزب ، وفى هذا كان للعلويين نصيبهم الكبير[٢١] ، ومن ناحية ثانية كان انخراط الاقليات فى المؤسسة العسكرية واحدا من مخلفات السياسة الاستعمارية الفرنسية التى أريد بها مواجهة فورة المشاعر القومية عند السنة كما أن عزوف هؤلاء عن الخدمة العسكرية كان له تداعياته على الاعتماد على الاقليات التى وجدت فى العمل العسكرى فرصة للترقى الاجتماعى وساعد على ما سبق أن التوسع فى

التعليم الحكومى (ارتفاع عدد المدارس الحكومية من ٦٥٨ مدرسة فى ١٩٤٨ الى ٣٫٨٠٤ مدرسة فى ١٩٦٤) قد سمح لعـدد أكبر من أبنـاء الاقليات بالتعليم المجـانى وأهلهم من ثم لدخول الكلية العسكرية وشغل مواقع الضباط السنة الدمشقيين الذين كانوا هدفا لعمليات تطهير مستمرة فى اطار الصراع على السلطة(٢٢) ، ولقد ترك هذا التركيب الطائفى بكل من الحزب والجيش آثاره الواضحة على ممارساتهما المختلفة وذلك لكون الانتماء الطائفى القبلى فى سوريا يتقدم على مـا عداه من انتمـاءات أيديولوجية بل وقومية أيضا ، اذ يندر للمتابع للصراعات التى شـهدها حزب البعث العلوى — وما أكثرها — أن يجد فيها تعبيرا عن شكل من أشكال الخلاف الايديولوجى حيث ظل المبرر الطائفى يلعب دورا كبيرا فى تحريك الضغائن والاحقاد ، ومن ذلك أن دعم العلويين للموقف الايرانى قد أثار استياء البعثيين السنة الذين وجدوا فى المسلك السورى فاتحـة لتحالف مضاد من الاقليات(٢٣) ، كما أن الجيش السورى قد وظف على مدار تاريخه مرات كثيرة لتحقيق المآرب الطائفية والطموحات الشخصية الضيقة وذلك عبر سلسلة من الانقـلابات العسكرية التى كان يستخدم فيها الاكراد لتحطيم قوة الدروز أو كان يستخدم فيهـا الدروز لدعم موقف الاكراد أو كان يستخدم فيها أى منهم لحماية السنة ، وبنفس تلك الخلفية تقلب الجيش السورى فيما بعد بين معسكرات الموارنة والشيعة فى لبنان أعمالا للسيطرة العلوية على مقدراته ، ومن هنا يمكن لنا القول أن الحكم العلوى قد أدى الى تكريس وتفاقم « المسألة الطائفية » فى سوريا والتى بلغت مبلغا أصيبت من جرائه مؤسسات الدولـة فى بعض الاحيان بالشلل التام (عجز بعض قيادات السنة فى المؤسسة العسكرية عن تنظيم كتائبهم ذات الاغلبية العلوية) حتى لقد طالب بعض البعثيين فى نهاية الستينات وفى مواجهة هذا الوضع المتدهور بأن يعاقب بالاعدام كل من يخضع فى تعامله سواء داخل الحزب أو داخل الجيش للاعتبارات الطائفية(٢٤) ، على أن الملاحظ أن حافظ الاسد قـد حاول قدر الامكان اخفاء الطابع العلوى لنظام حكمه من خلال الحرص على اقامة نوع من « التوازن الشكلى » أو « التمثيل النسبى » لمختلف عناصر السكان مع

التأكيد فى اطاره على الوجـود السـنى ، ومن ذلك أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الوزراء من أبناء الاقليـات المختلفة من ٥٫٧٪ فى ١٩٦٣ الى ١٦٫٦٪ فى ١٩٧٦ الا أن العلويين لم يزد اسهامهم فى تلك النسـبة الاخيرة عن ٩٫٤٪ بينما شكل السنة وحدهم أكثر من ٨٠٪ من اجمالى الوزراء(٢٥) ، كما أنه مع ارتفاع نسبة العلويين فى بعض أجهزة حـزب البعث من ٢١٪ فى ١٩٧٠ الى ٤٣٪ فى منتصف السبعينات الا أن العلويين لم يشكلوا النسبة الغالبة من الاعضاء حيث ظلت الغلبة العددية للمسلمين السنة بواقع ٥٧٪ من اجمالى الاعضاء ولقد سرت نفس القاعدة على وجود كل من الجماعتين (العلوية والسـنة) على مسـتوى المؤسسة العسكرية وذلك رغم تزايد التمثيـل العـلوى فى الجيش من ٣٠٪ بين ١٩٦٣ — ١٩٦٦ الى ٤٢٫١٪ بين ١٩٦٦ — ١٩٧١ الى ٤٢٫٨٪ بين ١٩٧٠ — ١٩٧٨ ، ولكن لأن هذا التوازن لم يتعد الشكل فلقد كان هذا يعنى اتخاذ الاسد التدابير اللازمة للابقاء على زمام الامور من الناحية الفعلية بين أيدى طائفته وربما عشـيرته العلوية (المتـاورة) ، وذلك أنه قام بتفريغ السياسات الحكومية من أى فعالية تذكر ، كما أنه حرص على « تهذيب » المعارضة السنية من خلال علمنتها فى اطار البعث واستبعاد عناصرها المتشددة والتى تنتمى عادة الى كل من حلب وحماه ، وأخـيرا فلقد أضعف من الدور العسكرى لغير العلويين عن طريق تشتيت قواعهم وتوزيعهم على الوحدات البعيدة عن العاصمة مقابل الاحتفاظ بالوحدات القريبة منها والقوات الامنية الخاصة (مثل سرايا الدفاع والصراع) علوية خالصة ، وبذلك مثلت الهيمنـة العلوية على السـلطة انتكاسة عن الايديولوجية العلمانية للبعث(٢٦) وان لم تكن الوحيدة اذ فرض المد الاسلامى وتنامى النشاط الاخوانى على الاسد تطويع سياساته لمقتضياته والقيام بما يمكن أن نعبر عنه بـ « تديين العلمانية » من خلال بعض المراسيم الغريبة على المذهب العلوى مثل التردد على المساجد السـنية فضلا عن محاولة اكساب ممارساته السياسية شرعية دينية من خـلال استصدار الفتاوى المختلفة من المؤسسة الاسلامية الرسمية واستنطاق علمائها بما يفيد سلامة المعتقدات العلوية(٢٧) ، ولكن مثلما ظل الطـابع

العلوى للسلطة واضحا للعيان رغم كل محاولات اخفائه كذلك ظلت جهود العلويين لاقامة الجسور مع الغالبية السنية من الشعب السورى غير مقبولة اذ ظل السنة ينظرون الى تذرع الاسد بالعقيدة الاسلامية على أنه شكل من أشكال الانتهازية وساعد على ذلك أن المؤسسة السنية الرسمية لم يكن لها أبدا نفوذ قرينتها فى مصر (الازهر) على سبيل المثال بحيث لم تفلح فى اسقاط صفة الغلو والتشدد عن العلويين وادخالهم لبعض المبادىء الغريبة على صحيح الدين (تأليه على بن أبى طالب والتثليث والتقمص والتقية ... الخ)(٣٨) .

وعلى المستوى الخارجى مثل التوجه العربى واحدا من الشواغل الدائمة للزعماء البعثيين وان اختلفوا حول الكيفية التى ينبغى أن يكون عليها هذا التوجه فلقد طرح البعثيون فى باكورة حكمهم تصورا راديكاليا للعلاقات السورية — العربية من خلال الدعوة الى تصدير الثورة الى مختلف الدول العربية والعمل على تطوير مفهوم الوحدة العربية والتكتل حول هدف تحرير فلسطين ، غير أن حزب البعث فى اندفاعه لتحقيق هذا البرنامج الطموح وعدم تهيئته الادوات ولا الموارد اللازمة لانجاحه تورط فى مواجهة خارجية أدت الى هزيمة يونيو ١٩٦٧ واحباط فكرة القومية العربية الثورية(٢٩) ، وعندما وصل حافظ الاسد الى السلطة اتسمت ادارته الخارجية بنفس ملامح قرينتها فى الداخل من تمييع التوجهات والخلط بين الايديولوجيات والمفارقة بين الشعارات المرفوعة والممارسات السياسية ، فهو مع اعرابه عن درجة أكبر من المرونة فى ادراك الضوابط الداخلية والخارجية وتركيزه من ثم على تحرير الاراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ ظل يحتفظ فى ذاكرته بالمقولة التى تقول « من يحكم سوريا يوحد العرب »(٣٠) ، ولم يتخلص من ثم من الرغبة فى أن يحتل موقع ناصر فى المنطقة العربية خاصة بعد ما فرضت تطورات الصراع العربى الاسرائيلى عزلة مؤقتة على القيادة المصرية ، ولكن الاسد وقد فشل فى تحقيق نوع من الاجماع العربى على زعامته تبنى سياسة مؤداها « تقسيم ومحاربة كل ما لا يستطيع السيطرة عليه » فهو بعجزه عن أن

يمسك بخيوط الموقف فى لبنان وأن يفرض سيادته على منظمة التحرير الفلسطينية تقلب فى تحالفاته وتنقل بين المعسكرات المختلفة وأسهم فى تعقيد مهمة الاطراف فى التوصل الى تسوية كما خدم هدفا لعدو حشد طاقات بلاده ومواردها لمواجهته ، كما أنه مع فشله فى التصالح مع العراق التزم الموقف الايرانى فى الحرب الدائرة بين الطرفين الامر الذى أسلمه الى عزلة نسبية عن التفاعلات العربية خاصة وأن لايران أهدافها الاقليمية فى كثير من الدول الخليجية كما أن لها أهدافها الطائفية فى نطاق تلك الدول ذات الوجود الشيعى(٣١) ويؤكد لنا الموقف العلوى من الحرب العراقية — الايرانية حقيقة أن الفرقة العربية سواء داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول وبعضها هى فرقة شخصية لا أيديولوجية وذلك أن للموقف العلوى خلفيته التاريخية (الطموحات الشخصية للهاشميين فى الاربعينات والخمسينات) مما حدا ببعض المحللين الى وصف ذلك « اليسار » الذى تنتمى اليه اسميا كل من سوريا والعراق بأنه « يسار مزيف »(٣٢) .

وفى اطار الطرح العلوى لفكرة الزعامة العربية والصعوبات المختلفة التى يصادفها هذا الطرح تجدر الاشارة الى أن جانبا من تلك الصعوبات يعود الى محاولات التشكيك المستمرة فى صحة انتساب العلويين للعرب ودرجة اسهامهم فى الحركة الوطنية ، وذلك أن المتابع للتاريخ العلوى يواجه ازاء تلك النقطة باثنين من الاتجاهات الاساسية أحدهما يؤكد على عروبة العلويين ويجد فى نسبتهم الى أقوام غير عربية ثلمة لكبريائهم وكرامتهم ويشير الى دورهم فى افشال السياسة الفرنسية الرامية الى عزلهم عن العرب السنة (ثورة الشيخ صالح العلى فى الفترة من ١٩١٩ و ١٩٢١ وثورة وادى العيون فى ١٩٢٨) ولانماء شعورهم بالتمايز الطائفى (مذكرة الرفض العلوى الموجهة الى وزارة الخارجية الفرنسية فى عام ١٩٣٦) أما الاتجاه الثانى فانه يعرض للاصول الفينيقية بل واليهودية للعلويين وينوه بدورهم فى خدمة سلطان الاحتلال لسبب أو لآخر (نكاية فى المسلمين السنة أو حفاظا على مكانتهم أو العمل على رفضها) بل ويشير الى رفضهم لانقضاض العلاقة الاستعمارية مع تلك السلطات (الوثيقة التى تحفظها ملفات وزارة الخارجية الفرنسية والموقع عليها من والدى

الزعيمين حافظ الاسد وصلاح جديد والتى تفيد هذا المعنى) ، والواقع أنه بعيدا عن الدخول فى تفصيلات علمية حول أصول العلويين وانسابهم فمن الثابت بأقلام العلويين أنفسهم أنه كان منهم من تعاون مع سلطات الاحتلال (من أمثال أبو العباس ويوسف الحامد وأمين الرسلان) وان أشير الى انصراف هؤلاء فيما بعد عنها والتحاقهم بحركة القومية العربية مع من سبقوهم اليها من العلويين وغيرهم من الطوائف وذلك بعد ما تبين لهم غرض الفرنسيين من وراء الاستعانة بهم(٣٣) .

وعلى مستوى العلاقة بين سوريا وبين القطبين الاعظم نجد أن الرؤية الراديكالية للبعثيين الاول والتى تبين لنا كثير من معالمها قد فرضت نوعا من التقارب مع دول المجموعة الاشتراكية وهو التقارب الذى عبر عن نفسه عسكريا بحصول الاتحاد السوفيتى على بعض التسهيلات العسكرية على الشواطىء السورية كما عبر عن نفسه أقتصاديا من خلال تدفق المعونات السوفيتية والاوروبية الشرقية لتمويل البرامج الانمائية الطموحة للحزب ، ثم بوصول الاسد الى السلطة ومع حفاظه على تلك العلاقات التقليدية مع دول المجموعة الاشتراكية الا أنه احتفظ بجسور ممتدة مع دول الكتلة الغربية بل ومع اسرائيل من خلال ما تردد عن الاتصالات السرية مع مسئوليها وذلك بعد ما تمت الخطوات الاولى على طريق التسوية السلمية (الاتفاقية الاولى لفصل القوات) تحت المظلة الامريكية وذلك فى تكرار لنفس الازدواجية التى جعلت الاسد يقف أيديولوجيا فى معسكر الدول العربية الراديكالية مثل الجزائر وليبيا واليمن الجنوبى ، وفى نفس الوقت يوطد علاقاته مصلحيا بعدد من الدول الخليجية المحافظة والتى يتزايد أعتمادها على الوجود الغربى فى المنطقة(٣٤) .

فاذا ما انتقلنا الى جنوب السودان وجدنا أن العلمانية والديمقراطية كانتا هما القيمتين الاساسيتين اللتين تحقق بشأنهما قدر كبير من الاتفاق بين غالبية القوى السياسية الجنوبية ، وذلك لأن الاختلاف فى توزيع

القيم الاقتصادية بين أقاليم الدولة الواحدة لم يكن فى حقيقته أكثر من محصلة طبيعية للتركيز الشديد للسلطة بين أيدى العناصر العربية المسلمة وتحجيم أدوار سواها ــ وما أكثرها ــ فى السودان ، والواقع أن المركزية الشديدة التى جسدتها الادارة الوطنية بعد الاستقلال كانت جزءا من أرث تاريخى له تراكماته الكثيرة التى تعود الى عهد الادارة التركية ــ المصرية للبلاد والتى استمرت فى ظل الادارة البريطانية ــ المصرية وهو ما يفسر لنا تغييب دور الجنوب (ومعه الشرق والغرب) فى المفاوضات السابقة على الاستقلال ومحدودية نصيبهم من الوظائف التى جرت سودنتها فى أكتوبر عام ١٩٥٤ (حصولهم على ٦ وظائف من اجمالى ٧٠٠ وظيفة) مثلما يفسر لنا ضآلة المشاركة الجنوبية (وكذلك الشرقية والغربية) فى ادارة شئون البلاد فيما بعد حيث لم يسهم الجنوبيون فى الحكومات المتعاقبة بأكثر من ٢ الى ٣ وزراء وذلك عدا فترات معينة ارتفع فيها هذا العدد الى ٤ وزراء (فى أعقاب اتفاقية أديس أبابا فى ١٩٧٢ وكذلك فى أعقاب انتفاضة أبريل ١٩٨٥) وأن حيل بينهم ــ فى كل الاحوال ــ وبين وزارات معينة لها أهميتها الخاصة مثل وزارات الدفاع والخارجية بحيث أقتصرت الاستعانة بهم على بعض المجالات الفنية مثل النقل والمواصلات والخدمة العامة ... الخ ، كما أنه بالاضافة الى غيابهم التام عن بعض المجالس التشريعية (كما حدث فى ظل الحكم العسكرى) فان كثرة التجاء القيادات الشمالية الى أسلوب التعيين والاعتماد على العناصر الموالية للحكومة وليس على تلك الممثلة للصالح الاقليمية قد أضعف كثيرا من فعالية الدور النيابى للجنوبيين (تعيين نميرى ٧٢ من نواب الجنوب فى برلمان عام ١٩٨١) هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن كلا من الحكومة والبرلمان لم يلعبا دورا فعالا فى الحياة السياسية السودانية ولم يخرجا عن الاطار الذى تعمل فيه مؤسسات العالم الثالث والذى يرتبط به تهميش أدوار تلك المؤسسات لصالح مؤسسة الرئاسة ، وحتى عندما أريد للجنوبيين ان يمارسوا شيئا من الحكم الذاتى ونص على حق المجلس التنفيذى الاقليمى فى الاشراف على الخدمات والمرافق الجنوبية والاضطلاع بمهام التنمية كما نص على حق

المجلس التشريعى الاقليمى بأغلبية معينة فى مطالبة رئيس الدولة بتأجيل أو سحب أى من المشروعات الماسة برفاهية الجنوبيين فانه جىء فيما بعد بكثير من القيود التى فرغت الممارسات الاقليمية من أى فعالية تذكر اذ كان من بين تداعيات القرار الخاص بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فى عام ١٩٨٣ على سبيل المثال عدم تدبير الموارد المالية والبشرية اللازمة لمباشرة المجلس التنفيذى دوره فى التنمية مثلما كان فى تخويل رئيس الدولة حق تعيين ١٠٪ من أعضاء المجلس التشريعى (فضلا عن حق تعيين واعفاء كل أعضاء المجلس التنفيذى) تقييد دور المجلس فى فرض الرقابة على السياسات الاقليمية للحكومة(٣٥)، ولعل مما زاد من وقع تركيز السلطة بين أيدى العناصر الشمالية أن تلك العناصر وهى تسعى الى املاء ارادتها السياسية لم تتورع عن محاولة فرض عقيدتها الاسلامية وثقافتها العربية على من لا يشاركونها فى أى منهما ، فاذا ما تمثلنا التجربة العلوية فى الحكم وتأكيد القائمين بها على نسبتهم الى الاسلام والعروبة فاننا نتساءل : هل يتعين على الاقلية العددية فى لحظة معينةأن تستظل ــ ان طوعا أو كرها ــ بمظلة الاغلبية؟ وهو تساؤل تجيب عليه التجربة الجنوبية بالنفى حيث ظل التعريب والاسلمة محورين أساسيين من محاور الشد والجذب بين الجنوبيين (ومثلهم الشرقيين والغربيين) وبين الشماليين خاصة وقد كان لتلك الاقليات مفهومها شديد الخصوصية للعروبة اختلفت فيه ذكريات الماضى (تجارة الرقيق والتقولات والسياسات البريطانية) بوقائع الحاضر (تجاوزات النخبة الشمالية وبعض موظفيها العرب فى الجنوب) وأدى من ثم الى أنه عند المفاضلة بين اثنين من اللغات غير المحلية هما العربية والانجليزية كان الخيار الثانى يبدو هو الاكثر قبولا بين الجنوبيين ، كما كان لتلك الاقليات ادراكها لما يمكن أن ينطوى عليه تسويد الاسلام السنى فى بلادها من مزيد من التقليص لخصوصياتها الثقافية فضلا عن أن التطبيق النمطى للشريعة الاسلامية وما ارتبط به من تجاوزات عديدة قدم تصورا للدين يعلى مفهوم العقاب على ما عداه من المفاهيم ويخلع عليه دورا تبريريا لخدمة القائمين على الحكم وهو تصور ودور لم يتحيز له الجنوبيون

ومن هنا كان طبيعيا أن تلتقى غالبية القوى السياسية الجنوبية حول هدف العلمانية وهو ما يمكن أن نلحظه فى برامج الاحزاب الحالية أو التجمعات القبلية فى الجنوب بمعنى أدق سواء من خاض منها تجربة الانتخابات فى أبريل ١٩٨٦ وفاز ببعض المقاعد فى الجمعية التأسيسية أو من أحجم عن المشاركة فيها ثقة منه فى محدودية التأثيرات التى يمكن أن تدخلها تلك الانتخابات على خريطة القوى السياسية الفاعلة فى السودان ، وفى هذا الاطار نجد أن كلا من « حزب الشعب التقدمى » « ومنظمة مؤتمر شعب السودان » قد دعى الى نصيب أوفر للاقليم الاستوائى من الثروة الوطنية والمشاركة فى صياغة جديدة أكثر ديمقراطية لدستور البلاد فضلا عن المطالبة بالغاء قوانين الشريعة الاسلامية ، كما أن أحزاب « التجمع السياسى لجنوب السودان » و « مؤتمر السودان الافريقى » و « الحزب الفيدرالى الشعبى السودانى » قد دعت الى التشديد على العلمانية واعادة توحيد الجنوب ومراجعة أسلوب توزيع السلطة فى العاصمة من خلال تبنى نموذج الحكم الفيدرالى ، بل أن « جبهة تحرير شعب السودان » التى رفع جيشها السلاح فى وجه الشماليين قد اتخذت لنفسها شعارا هو « نظام سياسى ديمقراطى حقيقى على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الاقاليم » وهو نفس الشعار الذى تبنته بعض الاحزاب الصغيرة من قبل « حزب الجنوب الديمقراطى » و « حزب العمال والفلاحين » ، والجدير بالذكر أن النخبة الحاكمة الجديدة وهى تبحث عن توسيع قاعدة تأييدها قد عبرت عن درجات مختلفة من التأييد للبرامج الحزبية الجنوبية ولعل أكثر تلك التعبيرات وضوحا هى التى صدرت عن « حزب الامة » خاصة وقد أراد اضفاء الطابع القومى على برنامجه فأقر من ثم حق الجنوبيين فى نظام لا مركزى وفى استغلال ثرواتهم الطبيعية فضلا عن حقهم فى انماء ثقافاتهم والتشريع بما يلائمها ويتفق معها ، فى حين أن « الجبهة الاسلامية القومية » حاولت التوفيق بين الانتشار الجماهيرى وبين الالتزام الايديولوجى وبذلك اعترفت بالمساواة الدينية والسياسية للاقليات غير المسلمة كما اعترفت بحقها فى تشريعاتها الخاصة فى مسائل الاحوال

الشخصية والتعليم الدينى ثم عادت لتؤكد على ضرورة نشر اللغة العربية والتبشير بالاسلام فى أنحاء البلاد ، أما «الحزب الاتحادى الديمقراطى» فلقد اتخذ موقفا وسطا من المطالب الجنوبية برفضه الغاء قوانين الشريعة وان أقر امكانية تعديلها(٣٦) ، على أنه مهما بلغت الاهداف الطموحة للاحزاب الشمالية فلقد كانت قيمتها الفعلية تقل كثيرا عن قيمتها النظرية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الاحزاب الجنوبية فى تمسكها ببعض تلك الاهداف ذات الطابع العلمانى وقعت هى ذاتها أسيرة للطائفية سواء من حيث بنائها الهيكلى أو من حيث ممارساتها السياسية ومن ذلك ما يتردد عن سوء توزيع القيم السياسية والاقتصادية الجنوبية بين مختلف القوى السياسية لصالح تلك التى تنتمى أصولها القبلية الى الدينكا أكبر وأقوى قبائل الجنوب وأكثرها سيطرة على مؤسسات الجنوب السياسية وحركاته العسكرية حتى ليشار فى هذا المقام الى أن أباء الدينكا قد مثلوا فى فترة معينة نحو نصف عدد أعضاء مجلس الشعب وجانب كبير ، من أعضاء المجلس التنفيذى هذا عدا توليهم قيادة « جبهة تحرير شعب السودان » ومن قبلها أنيانيا ، بحيث يصبح على الصيغة العلمانية فى ظل تلك الظروف واذا ما أريد لها الاستمرار أن تواجه تحديا مزدوجا سواء من داخل الجنوب نفسه أو من خارجه(٣٧) ، وفيما يتصل بالعلاقات الجنوبية العربية فلقد تحكمت فى كيفيتهما نفس المؤثرات التى حددت الموقف الجنوبى من قضيتى التعريب والاسلمة والتى تتمثل فى الشك فى طبيعة نوايا العرب هذا فضلا عن خضوع تلك الكيفية لرؤية الجنوبيين لأنفسهم وتعريفهم لهويتهم بأنها ألصق بالواقع والثقافة الافريقية منها بالواقع والثقافة العربية ووضعهم من ثم التوجه الافريقى فى مرحلة متقدمة على ما عداه من التوجهات ، ازاء ذلك عبر التحرك الخارجى لكل من الجماعتين الشمالية والجنوبية فى لحظات معينة عن « انفصام حقيقى » بين أهداف الطرفين حيث بدا وكأن كل طرف يتخذ من أعداء الآخر أصدقاء له والعكس صحيح ، فبينما سعى الشماليون فى فترة معينة الى توطيد علاقاتهم السياسية مع مصر كخطوة على طريق « وحدة وادى النيل » والاستفادة من الخبرات الفنية المصرية فى تنفيذ

بعض المشروعات التنموية (حفر قناة جونقلى على سبيل المثال) وجد الجنوبيون أن فى الالتحاق بمصر تكريس لوضع التبعية والاستغلال الذى يعانون منه لما سوف تؤدى اليه تلك الوحدة من تسويد أكثر للعنصر العربى السنى على ما عداه من عناصر ومن هنا كان رفضهم للوحدة مع مصر وهجومهم على منفذى المشروعات التنموية المشتركة مع بلادهم وبينما مثلت بعض الدول التقدمية مثل ليبيا تهديدا حقيقيا للنخبة الشمالية فى فترة معينة فانها لم تكن أكثر من مصدر من مصادر الدعم المالى والفنى لمتمردى الجنوب ، على أن ما هو أخطر من ذلك أن شعور الجنوبيين بالانفصام عن قضايا الامة العربية وصراعاتها كان داعيا لتقاربهم مع اسرائيل التى اتخذتهم تكأة للتغلغل الى العمق السودانى والتقدم خطوة على طريق تحقيق حلمها القديم وتقسيم المنطقة الى مجموعة من الكيانات الطائفية ، ولقد امتدت تلك المفارقة وهذا الانفصام الى تحرك كل من الشماليين على الصعيد الافريقى ، ففى الوقت الذى تورط فيه الشماليون فى تأييد الجماعات الانفصالية فى الكونغو (زائير) وتسليحها جرى تسريب تلك الاسلحة الى متمردى حركة أنيانيا ليشهرونها فى وجه الحكومة ، كما أنه فى الوقت الذى دعم فيه الشماليون ماديا ودبلوماسيا أريتريا تحركت أثيوبيا — ولا تزال رغم كل المحاولات — لمساعدة متمردى الجنوب ·

وفيما يتعلق بعلاقات الجنوبيين بكل من القطبين الاعظم فان شعارات الاشتراكية والعلمانية التى يرفعها هؤلاء تجعلهم أقرب الى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية منهم الى سواها لكن الجنوبيين فى طلبهم لاسباب العون لا يتورعون عن التنقل بين دول الكتلة الغربية والولايات المتحدة الامريكية خاصة وأن لهذه الدول مصالحها الكثيرة فى الجنوب والتى من أهمها ضرب المحاولة السوفيتية لاقامة سلسلة من مناطق النفوذ التى تبدأ من داخله وتنتهى بأثيوبيا مرورا بأفغانستان واليمن الجنوبى هذا عدا الكشف البترولى الجنوبى الاخير وتأثيره على السياسات الامريكية والغربية الامر الذى يفسر لنا أن تلك السياسات وهى تتسم

فى فترة معينة بالتنسيق السياسى والاقتصادى والعسكرى مع النخبة الشمالية فانها لا تسقط الجنوب من حساباتها ولو من خلال ما يعرف « بالتدخل بالانابة » ، ولعل الوضع السابق خليق باثارة تساؤل حول من الذى يوظف الآخر ويطوعه لتحقيق أهدافه ؟ هل هم الجنوبيون (أو أبناء الاقليات بصفة عامة) الذين يستفيدون من القوى الاجنبية لمناوءة الشماليين دون أن يأخذوا أنفسهم بالالتزام الجاد (أو أبناء الاقليات بصفة عامة) بأى من أيديولوجياتها أم هى القوى الخارجية ذاتها التى تستخدم الجنوبين وتتخذهم ورقة للضغط السياسى على النخبة الحاكمة فى الشمال ؟ الواقع أن العلاقة لا تسير فى اتجاه واحد فالمنفعة — على الاقل فى المدى القصير — تبدو متبادلة وان كان عامل الزمن يؤكد أن فى تلك العلاقة بشقيها اضرار بوحدة السودان واضافة لما يزخر به من تناقضات .

من واقع العرض السابق يمكن أن نسجل عددا من الملاحظات الاساسية : —

١ — أن موقع الاقلية من بناء القوة السياسية فى مجتمعها لم يؤثر كثيرا على تصورها الايديولوجى وذلك أن كلا من العلويين والسودانيين الجنوبيين قد تبنوا أيديولوجية تقوم فى ظاهرها على مقومين أساسيين الاول ، هو الاشتراكية الديمقراطية السياسية والاقتصادية بوصفها احدى الوسائل اللازمة لتحقيق العدالة التى عانو طويلا من غيابها أو تغيبها بواسطة الاغلبية العددية ، والآخر ، هو العلمانية باعتبارها احدى الضمانات الضرورية لحفظ خصوصياتهم الثقافية خاصة وهم يختلفون مع الاغلبية العددية فى واحد أو أكثر من العناصر الثقافية غير أنه على ما رأينا لم يكن ثمة التزام دقيق من قبل الاقليتين معا بالمقومين السابقين حيث ظل هناك انفصام حقيقى بين المواقف النظرية وبين الممارسات الفعلية بحيث يمكن لنا أن نقول أن كلا من العلويين والسودانيين قد تخيروا الايديولوجية الاشتراكية للغير بينما تخيروا الايديولوجية الرأسمالية « لذواتهم » كما أنهم طالبوا بعلمانية

« الآخرين » ولم يأخذوا بها أنفسهم وجماعاتهم ، ولعل هذا الطابع « التوفيقى » أو « التوليفى » بين الايديولوجيات المتناقضة والذى يعبر عن عدم قناعة حقيقية بأى من مكوناتها أو « تجذره فى الوجدان الجماعى » يعتبر هو السمة الاساسية للتكوين الايديولوجى لدول العالم الثالث والتى تؤدى من بين ما تؤدى اليه الى اضطراب فى توجهات هذه الدول وسياساتها اذ سرعان ما كانت تنهزم تلك الايديولوجيات عند تعارضها مع مصلحة مادية وشيكة أو محتملة مع ملاحظة أن طبيعة تلك المصلحة اختلفت باختلاف النخب الحاكمة فى أصولها الاجتماعية وانتماءاتها الطبقية(٣٨) .

٢ — أنه على الرغم من الاختلافات الكثيرة بين الاقليتين العلوية والسودانية — الجنوبية الا أن كلا منهما يمثل تحديا من نوع معين لدولة التى ينتمى اليها اقليميا ، فعلويو سوريا يمثلون نسبة مرتفعة من اجمالى العلويين فى العالم بينما تنقص نسبتهم بشكل ملحوظ الى اجمالى السكان فى سوريا ، ولكن الوضع يصبح معكوسا اذا ما نظرنا الى أهالى جنوب السودان الذين يشار اليهم أحيانا بوصف « الزنوج » وهو وصف تنقصه الدقة العلمية ، فضلا عن ذلك فان العامل الطائفى يمثل الركيزة الاساسية لشعور العلويين بالتمايز بينما أن العامل العرقى اللغوى الدينى المركب يمثل ركيزة الشعور المقابل عند الجنوبيين ، وهذا يعنى أن الجنوبيين فى ظل الظروف الراطنة يمثلون تحديا « مزدوجا » للدولة السودانية الاول هو تحدى من الخارج بطرح « الهوية فوق القومية أو الافريقية » بديلا « للهوية القومية السودانية » والثانى هو تحدى من الداخل بطرح « الهوية دون القومية أو الجنوبية » كبديل وارد ، ولكن الوضع يختلف مع العلويين فهم يشتركون مع الاغلبية فى عناصر عديدة ومن ثم فان التحدى الذى قد يشكلونه لدولتهم حال تغير بناء القوة السياسية هو فقط تحدى من الداخل بطرح « الهوية دون القومية أو العلوية » كبديل « للهوية القومية السورية » ، هذا مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار أن فعالية أى من هذه التحديات انما تتوقف بدرجة كبيرة على قدرة كلتى

الاقليتين على تجاوز سلبياتها وفى مقدمتها ظاهرة الافتراق والتشرذم على أكثر من محور واحد ، فالعلويون ينقسمون طائفيا الى شمسيين وقمريين ومرشدين (تبعا لموقع الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى رضى الله عنه وسليمان المرشد من عقيدتهم) وجغرافيا الى جبليين وساحليين واقتصاديا الى بدو ومزارعين وتقنيين(٣٩) ، بينما ينقسم الجنوبيون عرقيا الى قوقازيين وزنوج (بافتراض نقاوة الاعراق) ودينيا الى مسيحيين ووثنيين ومسلمين ولغويا الى نحو ٧٠ لغة ولهجة محلية(٤٠) هذا عدا الدور الخطير الذى تمارسه القبلية فى حياة كلتى الجماعتين فالعلويون ينقسمون الى أربعة قبائل أساسية هى الكلبية والخياطية والحدادية والمتاورة ، هذا عدا كثير من الفروع القبلية الاخرى التى يعبر كل مستوى من مستوياتها عن هوية متمايزة ، وتتوافر له درجة من القوة والنفوذ ، ومن هنا فانه مع غياب قيادة مركزية تربط بين هذه الاصول وفروعها بل ومع غياب خط واضح للتعاقب القيادى داخل كل قبيلة على حدة فان تاريخ القبلية فى سوريا ليس أكثر من تاريخ للصراعات الشخصية وهو ما أدركه الفرنسيون بسهولة واستفادوا منه فى تفتيت الكيانات القبلية — التى لا ينقصها التفتيت بالفعل — وذلك من خلال تأليب الموالين لهم على معارضى سياساتهم أو ادخال بعض العشائر المناوئة فى المسيحية والتفريق بذلك بينها وبين قبائلها المسلمة(٤١) .

أما الجنوبيون فهم يتوزعون على قرابة ٥٩٧ قبيلة تتعدد مصادر الصدامات بين أشياعها وان كان المصدر الاساسى هو ذلك المرتبط بالمركز المتفوق لقبيلة الدينكا مقارنة بما عداها من قبائل وهو المصدر الذى أسهم البريطانيون فى تغذية روافده المختلفة ، ومن هنا فانه فيما لو تأتى لكل من العلويين والجنوبيين الالتقاء على هدف أو أكثر فان شرعية القطرين السورى والسودانى ستتعرض الى تهديد حقيقى خاصة فيما لو استعان أولئك وهؤلاء بما عداهم من أقليات تشاركهم مشاعر الظلم الاجتماعى والتاريخ السورى حافل بنماذج تواطؤ العلويين مع الدروز كما أن فى التاريخ السودانى نماذج مماثلة لتواطؤ الجنوبيين مع سكان الغرب من النوباويين .

٣ — ان تعدد مصادر الانتماء فى كل من القطرين السورى والسودانى له ما يماثله فى عديد من دول العالم المتقدم والنامى سواء بسواء هذا الى أن التعدد من المنظور الحضارى يعتبر ظاهرة صحية لكون الزيادة فى درجة تعقد التركيبات الاجتماعية هى من خصائص عملية التطور الحضارى(٤٢) ، ولكن الكيفية التى يعبر بها هذا التعدد عن ذاته وتلك التى يعامل بها فى اطار القطرين السابقين (اسلوب أما / أو : أما الاسلام أو الافرقة أما الاسلام أو العلوية) تنبىء عن الحاجة الى طرح جاد لأسلوب التعامل مع ظاهرة التعددية الثقافية وهو طرح يبدأ بتحديد الاسباب التى تدفع ببعض عناصر السكان الى الالتحاق بالجماعات الصغيرة وترفع راية العصيان ضد الدولة وتنتهى ببيان الحدود المتاحة للمناورة ، وفى هذا الخصوص يثار عجز النخب الحاكمة عن الاحاطة بمفهوم الدولة ككيان مستقل له مصالحه القومية الواضحة وخلطها ٨ العادة بين تلك المصالح وبين مصالحها الشخصية وفى ذلك تضييع لكثير من القيم السياسية كالعدالة والديمقراطية كما أن فيه حث لمن هم خارج السلطة على الاحتماء بجماعاتهم الاصغر ربما عجزا عن مواجهة الحقيقة وربما طلبا لتغييرها من خلال قيادة يتوسمون فيها القدرة على اجراء هذا التغيير ليدور الصراع فى هذه الحالة على أسس شخصية بين طائفة من الجماعات المتمايزة وذلك فى تطبيق اثنى (نظرية الاستعمار الداخلى) للمفهوم الصراعى عند كارل ماركس(٤٣) ، ويشير البعض الى أن بعض الجماعات تجد شيئا من أهدافها عن طريق الاستمرار فى الصراع فى حد ذاته واستنزافها لموارد الاغلبية وتسليطها الضوء على انتهاكات حقوقها أمام الرأى العام الداخلى والخارجى مما قد يخشى معه أن يتحول الصراع الى هدف فى ذاته ، وعلى الرغم من خطورة هذا الوضع وضرورة تحرك الدول العربية لمواجهته الا أن البعض يشير الى عدة محاذير ترد على تحرك النخبة الحاكمة لمواجهة سلبيات ظاهرة التعددية الثقافية من بينها أنه عند اعادة توزيع الموارد الاقتصادية وهى محدودة بطبيعتها فى الدول النامية — والدول العربية فى نطاقها — فان تغيرا كبيرا لا يطرأ على أوضاع الفئات الاجتماعية والاقليات المختلفة ، هذا

بالاضافة الى أن تلك النخب وهى تواجه حاجة بلادها الماسة الى التنمية الاقتصادية تجد أن عليها أن تترك حيزا أكبر للمبادرة الفردية ورأس المـال الخاص فى الوقت الذى تقتضى فيه العدالة الاجتماعية تزايد دور الدولة فى الاشراف على القطاع الاقتصادى(٤٤) ، ومن ناحية أخرى فان تقدم النخبة الحاكمة على طريق توسيع قاعدة الديمقراطية قد يتطلب منها أن تتقدم أولا فى حل أزمة التكامل القومى أخـذا فى الاعتبـار أن للديمقراطية جانبها القيمى المتمثل فى قبول مختلف القوى الاجتماعيـة والسياسية للتعايش فى اطار نظام ديمقراطى مثلما أن لها جانبها المؤسسى والهيكلى(٤٥) ، والواقع أنه مع التسليم بثقل الارث التاريخى للنخب الحاكمة فى دولها حديثة العهـد بالاستقـلال الا أنه ليس من المقبـول التضحية بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية أو كليهما رغم أهمية كل من هدف التنمية الاقتصادية والتكامل القومى خاصة وأن استمرار التمييز الاقتصادى والسياسى بين الجماعات المختلفة يقوى عند هذه الجماعات مشاعر الاختلاف ويثبط هممها عن المشاركة فى أهداف التنميـة وليست التجربة الجنوبية بعيدة عن الاذهان ، ومن هنا فان تحركا على طريق العدالة الاجتماعية والديمقراطية هو كفيل باثارة اهتمام الجميع بوسائل زيدة عوائد التنمية ، ومن خـلال الاتفاق على الهـدف واستراتيجيات ادراكه تزداد فرص التكامل القومى فى الدول العربية .

مراجـع البحث :

(١) Yahya Armajoni, Middle East, Past and Present, Prentice Hall Inc : Englewood Cliffs, 1970, p. 394 .

(٢) M. O. Beshir, Ethniaty, Regionalism and National Cohesion in the Sudan, **Sudan Notes and Records,** Voulme IX1, No 61, 1980, p. 3.

(٣) Don Peretz, **The Middle East Today,** New York : **Holt,** Reinhart & Winston, 3d Edition, 1987, p. 369.

(٤) M. O. Beshir, **Op. cit.,** p. 3.

(٥) Raymond A. Hinnebusch, Syria Under the Baáth : **State** Formation in a Fragmented Society, **Arab Studies Quarterly,** Voulme 4, No 9, Summer 1983, p. 179.

(٦) R. D. Mc. Lorin, **The Political Role of minority Group in The M. E.,** New York : Praeger Publishers, 1967, **p. 43.**

(٧) Raymond A. Hinnebusch, Local Politics in **Syria :** Organization and Mobilization in Four Village **Cases,** **The Middle East Journal,** Voume 3d, No. 1, Winter **1976,** p. 4 — 6 .

(٨) Piere Rondot, Les Alalouites, L'Afrique L'Asie Moderne No. 138, Automne 1983, p. 59.

(٩) **المسلمون** العلويون : من هم وأين هم ؟ ، دمشق : المطبعة العموميـة **الطبعة الثانية** ، ١٩٦٠ ، ص ٦٦ ـ ٦٧ ، ٧٨ .

جورج لينشوفسكى ، الصفوة السياسية في الشرق الاوسط ، ترجمة د٠ عادل الهوارى ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٧ ، ١٩٣ ٠

(١٠) Raymond A. Hinncbusch, Syria Uuder the Báth ...... **Op. cit.**, p. 185 — 190 — 192 .

(١١) Mohemed Hashim Awad, the Southern Sudan : Planning For National Integration, **Sudan : Notes and Rocords,** Volume IV, No. 55, 1974, p. 90 — 91 .

(١٢) صلاح كردوس ، « السودان ومشكلة الجنوب » ، **الباحث العربى** ، عدد ٨ يوليو / سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٥٠ ٠

(١٣) جاء ذلك في :

Mohamed Hashim Awad, Op. cit., p. 90.

(١٤) دراسة حالة بناء الديمقراطية في السودان ، في **التقرير الاستراتيجى العربى** ، الاهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٦ ٠

(١٥) Peter Mansfield, **The Middle East : Apolitical and Econamie Study**, Oxford : Oxford University Press, 1980, p. 502 .

(١٦) محمد بشير حامد ، الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة ، **المستقبل العربى** ، عدد ٩٤ ، ١٢/١٩٨٦ ص ٤٦ ، ٥٣ ٠

(١٧) Michael Hudson, **Arab Politics : The Search For Legitimacy**, New Haven University Press, 1977, p. 77.

(١٨) محمد بشير حامد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤٥ ٠

(١٩) Raymond A. Hinnebusch, **Op. cit.**, p. 180 — 184 .

(٢٠) Itamar Rabinovich, Syria, in, Colin Legum & Others (eds), **Middle East Contempary Survey**, Vol. 1, 1976 — 1977, New York : Holmes & Meier Publishers Co 1978, p. 604 — 605 .

(٢١) NiCholas Van Ram, Minorities and Political Elits in Iraq and Syria, in **Sociology of Developing Societies in the Middle East**, London and Basingstoke : The Macmillan Press Ltd., 1983, p. 135 — 137 .

د٠ محمد متولى ، **طوائف العالم الاسلامى** ، القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٨٤، ص ١٤٨ ٠

(٢٢) Nickolas Van Dam, Op. cit., p. 138 .
Mahmud A. Faksh, The Alawi Community of Syris : A New Dominant Political Force, **Middle Eastern Studies**, Volume 20, April 198, p. 140 .

(٢٣) Itamar Rabinovich, Op. cit., p. 606 .

(٢٤) Nicholas Van Dam, Op. cit., p. 139 .

(٢٥) Robert Springborg, „ Egpyt, Syria and Iraq „ in Mohammed Ayoob, **The Politics of Islamic Reassertion,** New York : St Martin's Press, 1981, p. 42 .

(٢٦) Mahmud A. Faksh, **Op. cit.**, p. 142 — 145 .

جورج لينشوفسكى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩٥ ٠

(٢٧) Robert Springborg, **Op. cit.**, p. 42 — 43 .

(٢٨) الحسينى عبد الله ، **الجذور التاريخية للنصيرية العلوية** ، القاهرة دار الاعتصام ١٩٨٠ ، ص ٩٣ - ٩٤ ، المسلمون العلويون : من هم وأين هم ؟ مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨ ٠

Robert Spingborg, **Op. cit.**, p. 43 .

(٢٩) Raymond A. Hinnebusch, Syria Under the Ba'th ... **Op. cit.**, p. 192 — 199 .

(٣٠) Yahya ArmaJam, Op. cit., p. 394 .

(٣١) Assad a la Croisée des Chemins, **Afrique Asie**, No. 387, 17 — 30 Novembre 1986, p. 7 — 8 .

(٣٢) P. J. Vatikiotis, **Op. cit.**, p. 237 .

(٣٣) في عرض لمختلف هذه الآراء ، انظر :
المسلمون العلويون : من هم ؟ ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٦٨ – ١٧٤ .
د. محمود متولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

Unité Syrienne et Deventr Arabe, Paris : Librairie Marcel Piviere, 1937, p. 90 — 91 Don Peretz, **Op. cit.**, p. 375.
Pierre Rondot, **Op. cit.**, p. 53 — 54 .

A. H. Hourani, **Syria and Lebanon**, London : Oxford University Press, 3d Edition, 1954, p. 140 .

(٣٤) Raymond A. Hinnebuesch, Syria Under the Ba'th ..., **Op. cit.**, p. 193 .

P. J. Vatikiotis, **Op. cit.**, p. 240 — 241 .

(٣٥) M. O. Beshir, **Op. cit.**, p. 3 — 4 .

د. سعد الدين ابراهيم ، **الاقليات والطوائف في الوطن العربى ، همومها الذاتية ومواقفها من العروبة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تحت الطبع ، ص ٣٥١ – ٣٦١ د. محمد المهـاوندى ، **فكرة الحكم الذاتى والاقليات العرقية : دراسة تطبيقية في الوطن العربى** ، القاهرة ، ١٩٨٥

(٣٦) د. سعد الدين ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٥ – ٣٤٩ ، ٢١٨ ، ص ٣٢٩ – ٣٣٠ .

(٣٧) شهر زاد عواد امام ، **كيان القوة السياسية في السودان ١٩٦٩ – ١٩٨١** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم – ٢٨٥ .

John Obert Voll & Sarah Potts Voll, **The Sudan, Unity and Diversity in a Multicultural State**, Boulder, Colorado : Westview Press, 1985, p. 136 — 139 .

Omar Nasser, Taha Le Martyt, **Afrique — Asie**, No. 341, 11 — 24 Fevrier 1985, p. 35.

(٣٨) حسنين توفيق ابراهيم ، **مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٦ – ٢١٤ .

(٣٩) Hanna Batatu, Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Greup and the Causes for its Dominance, **The Middle East Journal**, Volume 35, No 3, Summer 1981, p. 334 — 336 .

(٤٠) Francis Deng, **Africans of two Worlds : The Denka in the Afro-Arab Sudan**, New Haven & London : Yale University Press, 1978, p. 24 .

(٤١) Mahmud A. Faksh, **Op. cit.**, p. 137 — 138 .

المسلمون العلويون ، من هم وأين هم ؟ **مرجـع سبق ذكره** ، ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٤٢) شهر زاد عواد امام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٦٦ .

(٤٣) د. انطوان مسرة ، في مستقبل الوحدة العربية : الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعيتها عامل توحيد أم انقسام ، **المستقبل العربى** ، عدد ٩٠ ، ١٩٨٦/٨ ، ص ٦ .

(٤٤) Paul Brass, **Ethnic Groups and the State**, Tofaura New Jersey : Barnes & Noble Books, 1983, p. 3,5,36 .

Gauy Gemmill « the Mythology of the Leader Role in Small Groupe », **Small Group Behavior,** Volume 17, No .1, February 1986, p. 42 — 43 .

J. C. Hurewitz, the Minorities in the Political Process, in Sydney Nettleon Fisher (ed), **Social Forces in the Middle East,** Ithraca, New York : Cornell University Press, London 1955, p. 212 .

Jack Donnelly, "Satisfying Basic Needs in Africa : Human Rights, Markets and State" , **Africa Today,** Voulme 32, No. 12, 1985, p. 8 — 10 .

Robert G. Wirsing, **Protection of Ethnic Minorities : Comparative Perspectives,** New York : Pergamon Press, 1981, p. 53 .

(٤٥) دراسة حالة بناء الديمقراطية في انسودان ، **مرجع سبق ذكره** ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

انعكاس حركة التغير الاجتماعى على النظام القيمى فى البلاد العربية

د. على عبد القادر *

أولا : مقدمة عامة

الهدف :

الهدف من هذا المقال هو بيان العلاقة الترابطية بين ظواهر وعناصر التغير الاجتماعى والنظام القيمى فى المجتمع (أو المجتمعات) العربية مع التركيز على مصر كدراسة حالة .

المفاهيم المستخدمة : فى هذا المقال تدور حول التغير Change باعتباره ظاهرة تلقائية كرد فعل لمؤثرات مادية عموما ، أو هو دراسة التغير الناتج عن سياسات هادفة للتغير التنموى المتعمد Development وعى طريق فاعلة للتكيف والمواءمة Adaptation أو التبنى Adoption وما يتصل بهذا من مفاهيم التحديث مثل Modernization معطية صفة المصدر الجغرافى مثل Americanization/Europenization وهكذا

ويكون ادراك (كيفه) و (درجه) هذا التغير خاضع لمقاييس قيمية ناتجة عن التكوين الايديولوجى للشخص الذى يعبر عنه : فهو قد يكون رجعيا برجوازيا من وجهة نظر أصحاب الفكر الاشتراكى عموما والماركسى على وجه الخصوص ، وهو تقدمى متطور — Evolutionary من وجهة

(*) أستاذ العلوم السياسية ، ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

نظر أصحاب الفكر الليبرالى الغربى ، والعكس صحيح • كذلك يكون للمفاهيم والتقاليد الدينية أثرها فى تقبل أو رفض هذا التغير ودرجات ذلك •

والتغير الاجتماعى بين البشر عملية ديالكتيكية تختلف عن التبديل والاحلال فى التعامل مع المادة والآلة ، فالتغير الاجتماعى يستغرق فترة زمنية أطول نسبيا اذا قورنت بتبديل أجزاء آلة أو استخراج معادن من باطن الارض أو غزو للقطبين الشمالى والجنوبى أو عبر الفضاء •

كذلك فان الباحث يتعامل مع مصطلح الاستقرار بمدركه النسبى باعتبار الظاهرة الاجتماعية دائمة الحركة ، سواء كان يبعث هذه الحركة فكر ، يخلقها ويتابع استمرارية اندفاعها على مذهب هيجل أو أن تكون هى باعثة للتأمل والتفكير على أساس دعوى الجدل المادى الماركسى ومن ثم تكون الظاهرة الاجتماعية مدركا تابعا فى نسقها القيمى ، فاعلا وبادئا للحركة فى نسقها الامبريقى •

لما كان من أهداف التغيير العامد احداث تغير فى البنية الاجتماعية كانت اشكالية السياسات المجتمعية العامة هى التوصل الى درجة التوازن Balance أو التعادلية Equilibrium بين هدفى التغير والاستقرار ــ خاصة فى المجتمعات حديثة النشأة والمجتمعات (القديمة) التى تحاول استعادة دورها الحضارى •

أما النظام القيمى فان الباحث يقصد به تلك المفاهيم أو الاشياء التى تكون ذات قيمة معينة عند جماعة من الناس مجتمعين أو موزعين ، وتنشأ هذه القيمة من داخل الرأى الجمعى لجماعة من الناس ، ولا تفرض عليهم من خارجهم ، فهى مكون للوجدان المعيش لتلك الجماعة •

والقيمة الاجتماعية (سياسية / اقتصادية / أخلاقية •••) جزء مكون للظاهرة الاجتماعية التى تتضح فى حياة المجتمع وعلاقات وأساليب العمل والتفكير فيه ، أو ما يمكن التعبير عنه بأيديولوجية مثل هذا المجتمع

أو هى نسق واطار مرجعى للمحتوى الثقافى Cultural للحياة الاجتماعية ، ومن ثم تكون لها خصوصية تتميز بها عن ثقافات شعوب أخرى ، وهكذا تحدث كل من توينبى وشبنجلر عن أن « الحضارة » محتوى وتجسيد تاريخى لنظام القيم والثقافة العامة[١] •

فنظام القيم اذن مفهوم ديناميكى يتميز بالمرونة[٢] ، ويعبر فى صدق عن حياة مجتمع بكل مدخلات هذه الحياة وتفاعلاتها الداخلية ، وما ينتج من احتكاكها مع ما عداها من مجتمعات ، كما تنتقل هذه عبر أجيال هذا المجتمع عن طريق المؤسسات الرسمية ، وغير الرسمية كالعائلة والمدرسة ووسائل الاعلام[٣] فيما يمكن أن نطلق عليه آلية التنشئة والتثقيف والتسييس Socialization / Acculturation / Politicization بكل ما تحتويه من توجيه وتحكم فى السلوك الفعلى للجماعة خلال فترة زمنية معينة[٤] •

بقى أن نلمح الى أن هذا التكوين الثقافى الذى يستوعب مدخلات الحياة الاجتماعية عامة يتغير ويتطور خلال فترات الزمن ، فى مسار يصعب أن يكون أحادى الاتجاه ولا مستقيم ، بل غالبا ما يكون متعدد الاتجاهات ، ديالكتيكى المسار ، كما أن هناك علاقة اعتماد وترابط متبادل فيما بين الثقافة ونسقها القيمى من جانب ، وحركة التغير الاجتماعى من جانب آخر[٥] •

ثانيا : التغير فى الوطن العربى

الموروث الحضـــارى للعرب :

فى ضوء ما تقدم من مفاهيم لدى الباحث يستوجب الاحاطة ببعدين أساسيين : بعد تاريخى وآخر معاصر ، يتداخلان فى نسيج حضارى يعبر عن خصوصية وتميز عام لمواطن العالم الناطق بالعربية فى المنطقة الممتدة من المحيط الاطلنطى الى الخليج العـربى ، ثقافة معاصرة تتضـح فى ممارسات حياة هؤلاء المواطنين المعاصرة فى جانبيها الروحى والمادى .

فقد عرفت هذه المنطقة من العالم وشعوبها ، ما يوصف عادة بأنه تنوع فى اطار الوحدة ، بمعنى أن هذه المنطقة كانت منطلق حضـارات تريخية بعيدة الجذور : الفرعونية والآشورية والبابلية والفينيقية ... وغيرها ، ثم كانت مهبطا لديانات توحيدية متتابعة ، انتهى بها الاسـلام الى تكوين أكثر تجانسا ، والى مزيج حضارى على مدى التاريخ أكثر عمقا ورسوخا ، وقوى فيها مدرك الامة الاسلامية العربية مع عصـور ازدهار الدعوة الاسلامية المبكرة ، ثم فى أحيان كثيرة تلت ذلك ــ خاصة عند مواجهة حضارات غربية تتعمد غزوها والتأثير عليها مباشرة بأوراتها ومفاهيمها الثقافية .

قنوات الاتصال بين العرب وأوروبا :

ومن أوضح هذه المواجهات الحضارية فى أحقاب التاريخ الحـديث ذلك الاحتكاك العربى الاوروبى ، والذى بدأ بانتقال الفلسفة الاغريقية والمعارف الى أوروبا عن طريق كتاب وعلماء العربية ، ثم الغزو الصليبى لبلاد الشام ومصر ، وما نتج عن هذا من اتصال فكرى ومادى عبر قنوات عديدة تركت بصماتها على كلا (المجتمعين) العربى والاوروبى عامة .

الا أن أخطر مراحل هذا الاتصال فى الحقبة الحديثة كان عن طريق الارساليات التبشيرية المسيحية الاوربيـــة ، والتى سعت بفتح مدارس للتعليم الى اعادة نشر الدين المسيحى فى أرض منبته ، وعلى حسـاب ما قد تحول اليه سكان المنطقة من ايمان باندين الاسلامى ، الذى رأوه تطورا ونموا لمعتقدات سبقت على لسان موسى ثم السيد المسيح .

وانتهزت (العلمانية) الاوربية الفرصـة لتدعـو الى درجات من الاوربة ونشر ثقافة الرجل الاوربى الذى كان ايمانه بالقيم الروحيـة قد توزع وتشتت تحت تأثير فلسفات ودعاوى وضعية ــ بداية من عصر احياء العلوم وتطو المعارف المـادية والاكتشافات فى مجالات القـوى الطبيعية : أوجست كونت ، داروين ، ودوركايم ، وكانت ... وحتى هيجل وماركس ومن تبعهم .

حقيقة أن تفاعل الثقافات يترك آثارا على كل من المرسل والمستقبل الا أن درجة التأثر والتأثير ليست دائما متسـاوية ، ولمـا كان عنصر التكوين الثقافى ــ المـادى الروحى متواجدا فى كل ثقافة ، وان اختلفت درجات ذلك التواجد من ثقافة الى أخرى ، فان الثقافة (الاقوى) تترك أثرها بصورة ودرجة أكثر وضوحا على (الاضعف) فى أى من المكونين أو أحدهما وجمود أحد المكونين أمام الغزو الثقافى يحفظ لثقافته هويتها وتميزها ، وهكذا كان حال المواجهة بين الثقافات الاوربية والثقافة العربية الاسلامية : فقد استطاع المكون المـادى القوى فى الثقافات الاوربيـة أن يتغلب على مقابلة العربى الاسلامى ، وظـل المكون الروحى يقوم حتى يومنا هذا ، ووصل أثر التفوق المـادى الى الحد الغزو العسكرى على أمل أن يكمل له الانتصار على الفكر والروح معـا ، فكانت الحملة الفرنســية على مصر والشـام والتى بدأت عـام ١٧٩٨ ، ثم الحملة الانجليزية على رشيد عام ١٨٠٧ ، ثم احتلال فرنسا لاراضى الجـزائر عام ١٨٣٠ ، واحتلال بريطانيا فى عام ١٨٣٩ لعدن والخليج ، ثم احتلال فرنسا لتونس والمغرب فى عامى ١٨٨١ و ١٩١٢ واحتلال بريطانيا لمصر والسودان واحتلال ايطاليا لليبيا ، ثم كان عـام ١٩١٦ عام اقتسـام بريطانيا وفرنسا لاراضى الهلال الخصيب ، الشام والعراق فى معاهدات سرية اتضح مضمونها بعد الحرب العالمية الاولى .

فاذا كانت الحروب الصليبية تمثل الموجة الاولى للغزو الثقافى الاوربى لبلاد المسلمين العرب ، فان القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين أو يزيد ، قد شهد الموجة الثانية لهذا الغـزو الذى لم يستطيع — رغم طول سنوات احتلاله لاراضى المنطقة العربية — أن يتم انتصاره ، فقد كان المكون الروحى للثقافة العامة فيهـا درعا واقيا رغم خضوع المكون المـاى لتأثيرات هذه الغزوات — وليس كله (شر) فقد استفادت هذه المجتمعات من تقدم العلم والمعرفة المـادية وتعمل جاهدة للحاق بركب التطورات المـادية العالمية وتحديثها Modernization

ثم كانت الغزوة الاوربية الثالثة لارض فلسطين مرة أخرى ، فى شكل الاستيطان اليهودى أواخر العشرينيات من هذا القرن — أى قبل أن يتم رحيل ما تبقى من تواجد عسكرى لاوربا المسيحية فى المنطقة — وللمرة الثالثة يتمكن التفوق المـادى للثقافة الاوربية من انتزاع أرض العرب المسلمين وفى هذه المرة تتضح ضراوة وخطـورة هذه الغزوة الثقافيـة حيث أن المكون الروحى — خاصـة عند المستوطنين اليهـود الاوائل والقادمين من (الكتلة الشرقية) على التحديد — بدأ قويا فى اصرار وعزم وان كان قد أشاررد فعل يشير الى مستقبل حافل من مواجهات وصراع مع (الصحوة) الاسلامية بدءا من حركة الاخـوان المسلمين فى مصر وحزب التحرر الاسلامى فى الضفة الغربية من الاردن وخومينية ايران على مشارف أرض المسلمين العرب ، وحتى حركات الجماعات الاسلامية فى تونس والسودان — أو أن المكون الروحى للثقافة الاسلامية العربيـة قد بدأ ينشط مرة أخرى للحفاظ على هوية المنطقة ، ودفع آثار غزوات أوربية متتالية ، تستعين فى مرحلتها الثالثة بمساندة ومساعدة الولايات المتحدة الامريكية التى تدخل ميدان هذا الصراع للمرة الاولى •

وعلى الرغم مما أتاحته اكتشافات البتـرول من ثروات لبعض من بلاد المسلمين العرب ، وما قدمه لهم هذا من امكانات مادية يسرت لهـم الحصول على منتجات أوربا — غربها وشرقها — من سلع عسكرية ومدنية الا أن درجة استيعابهم لتلك المستحدثات ظلت متخلفة عن طاقة هضمها

وتمثيلها بالحد الذى يحولهم من سلبية المستورد المستهلك والتابع للحضارة الغربية — أوربية وأمريكية الى ايجابيـة المدافع عن ثقافتـه فما زال المكون الروحى هو الملجأ والدرع ضد الهزيمة الكاملة والرضـوخ للغزو الغربى •

أثر سبق الغرب فى مجال التكنولوجيا :

لا شك أن التخلف المـادى وما يرتبط به من معايير قيمية قد اتضح أثره من خلال المواجهات المتتالية مع الغرب عامة ، ومع أوربا فى السابق فقد كان للتقدم التكنولوجى فى الغرب عامة ، والولايات المتحدة (الآن) على وجه الخصوص ، تأثير كبير فى توسيع الشقة الثقافة المـادية بين هذه المجتمعات ، وازدياد اعتماد العالم العربى المسلم على الغرب ، حتى أن ادارة أموال بعض من دول العائدات البترولية الكبيرة يعتمد على بنوك ومؤسسات الغرب المالية والاستثمارية بينما يزداد اعتماد الدول الاقل حظا من الثراء على فائض الاغذية والحبوب الامريكى وعلى ما تقدمه بعض دول أوربا من مساعدات عينية وأحيانا نقدية فى مقابل اعطائهـا معاملات تفضيلية فى ترسية مناقصات الاعمال والاشغال العامة عليهـا وهكذا وضحت التبعية المـادية لدول أوربا ، وكلما ازداد عنت وصلف الاستيطان الصهيونى فى فلسطين كلما تسارع حكام دول العالم العربى للحصول على مساعدات وشراء مبيعات سلاح دول الغرب عامة وأحيانا دول المعسكر الشرقى ، وركنت قوى الاستيطان الصهيونى هذا الى كل محاولة ممكنة لاشاعة اليأس فى نفوس سكان المنطقة ، وكذلك الاحساس بالانهزامية والتأخر الثقافى عامة ، وتسارعت بعض النظم الحاكمـة فى البلاد العربية الاسلامية الى تبادل الاتهامـات والمزايدة بالشـعارات تحقيقا لمصالح ذاتية آنية ، كما تحولت ملهاة الحرب العراقية / الايرانية الى استنزاف دائم ومستمر لجهد العرب وأموالهم ، والعمل على تثبيط روحهم المعنوية ، ومرة أخرى أصبح الملجأ الاخير هو فى الاعتصام بذلك الجانب الروحى من التكوين الثقافى لسكان هذه المنطقة من العالم ، ومن

ثم كانت هذه الحركات الدينية الاسلامية فى انتشارها على ما تقدم بيـــانه .

محاولات عربية لليقظة :

لقد كانت حركة الجامعة الاسلامية مواجهة للدعوة الى حركة قومية علمانية مستمدة من ثقافة الغرب عموما وكلاهما يدعـــو الى الترابط فى مواجهة الغزو الاوربى ، وكلاهما يؤكد احياء مجـد السلف اسـلاميا وعربيا ، وبمساندة الفكر الغربى عامة للقيم التى تتأسس عليها دعاوى القومية – وهى من قبل ومن بعد نتاج ثقافته – استطاع الفكر القومى أن يترعرع فى شكل تنظيمات حزبية جديدة كحزب البعث العربى بشقيه العراقى والسورى ، وكلاهما يدعى قربه أكثر من حقيقة الدعوة القومية وفى نفس الوقت لم يكتب لدعوة الجامعة الاسلامية استمرار نجاح .

وبدخول الحركة الصهيونية حلقـة الصراع الثقافى فى المنطقـة وانتصارها المـادى منذ منتصف الاربعينات ، وهزيمة الجيوش العربية فى عام ١٩٤٨ بالذات ، ولدت على مسرح العمليـات العسكرية حـركة الجيش المصرى ، وما انبثق عنها بعد ذلك من فكر لصيق بقائدها جمال عبد الناصر – حيث كانت محاولة دمج علمانية الدعوة القومية على نهج العفالقة ، وركيزة الروحية الاسلامية – فكانت النتيجـة الدياليكتيكية الناصرية فى صياغة القومية العربية المرتكزة على قاعدة الدين الاسلامى كجامع روحى لشتات شعوب العرب .

وفطن الغرب عامة ، والحركة الصـهيونية خاصـة ، الى امكانات التحول الناصرى الذى جعل الذود عن حياض العرب قيمة مثلى ، فكانت المحاولة تلو الاخرى لهزيمة عبد الناصر فى معارك اشترك فيها البريطانيون والفرنسيون مباشرة مع الجيش الاسرائيلى ، واشترك فيها الاتحـاد السوفياتى بتقديم الرجال عن طريق اباحة الهجرات المتتالية لمواطنيه اليهود للحاق بالمحاربين الاسرائيليين واشتركت فيها الولايات المتحـدة

بالعون المـالى والتشجيع المعنوى فى المحافل الدولية والامداد بالسلاح والذخائر من أحدث ترسانتها ، حتى اذا ما قضى جمـال عبـد الناصر نحبه انفرط عقد العرب ، ولم يستطع خلفه أن يصل الى مثل شخصيته القيادية الكريزماتية ، ورغم انتصاره المحدود فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ على الجيش الاسرائيلى الا أن تردده وامتناعه عن مواصلة المسيرة نحو أرض فلسطين قد أضفى شكوكا حول حقيقة وهوية مبادرته العسكرية تلك .

ومن خلال تجارب فى الاقتصاد الاشتراكى أثبتت التجارب عـدم ترحيب المواطنين العرب عموما بقيم هذا النظام ، واتضح أن كثيرا منه يعارض أحكاما وقواعد أساسـية فى الدين الاسـلامى وتحـول أنور السادات فى مصر الى طرف نقيض من هذا واتجه نحو ما أسماه سياسة الانفتاح الاقتصادى وهى واقعها محاولة للجوء الى الفكر الرأسـمالى وما يسوده من قيم اجتماعية وسياسية ، ولكن مرة أخرى لم يؤد هذا التوجه الى أكثر من انفتـاح الاستهلاكى تركز فى مجـالات التجـارة والاستيراد على وجه التحـديد – وعلى حسـاب مشروعات التنمية الانتاجية فى مصر – وكانت اتفاقيات كامب ديفيـد والمعـاهدة المصرية الاسرائيلية منعطف الطريق الذى حقق الفصل بين مركز القيادة الثقافية المصرية ونظم الحكم فى الدول العربية وشعوبها ، وكان هذا هو الانتصار الثانى والاهم للحركة الصهيونية على العالم العربى المسلم .

صراعـات المنطقـــة :

ووسط هذا الضياع كما يعيشه شباب مواطنى العرب ، لم يبق غير الخيار الدينى : متريث تارة ، عنيف فى ثورة احتجاجه ورفضه لما صار اليه حاله وما يخشاه من مستقبله تارة بعد أخرى .

لقد نجح المد الامريكى – على يد الحركة الصـهيونية المعاصرة فى احداث فجوات فى مثاليات وقيم المنطقة العربية المسلمة فى غالبيتها :

١ ـ الحرب العراقية / الايرانية تعكس صراع فكر اسلامى تارة فى مواجهة فكر بعثى بزعم مصدره الاوربى ، أو هو صراع فكر شيعى فى مواجهة فكر سنى تارة أخرى ، أو هو احياء للعصبية التاريخية الفارسية فى مقابل العروبية تارة ثالثة •

٢ ـ صراع المسيحيين مع السنة تارة ، ومع الشيعة تارة ، وبين بعضهم البعض تارة أخرى فى لبنان •

٣ ـ صراع جبهة سوريا واليمن الجنوبى وليبيا وأحيانا الجزائر فى مواجهة بقية العرب وتأييدا لايران •

٤ ـ صراع مفتعل بين جماعات من قبط مصر ومسلميها فى محافظات أسيوط وبنى سويف والمنيا والاسكندرية من قبل •

٥ ـ صراع فى السودان بين شمال وجنوبه •

٦ ـ صراعات متتالية على أرض اليمن •

٧ ـ صراع بين قطر والبحرين حيال جزيرة محدودة المساحة •

٨ ـ صراع حيال رئاسة امارة الشارقة من امارات اتحاد الامارات العربية المتحدة •

٩ ـ صراع بين المغرب والبوليساريو تقف، فيه الجزائر موقف المساند للبوليساريو •

١٠ ـ صراعات تظهر بين الحين والحين بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ويستفيد المد الصهيونى من هذه الفرقة ويدعم مكاسبه ، بل يحقق دخلا ماليا على حساب مبيعات سلاحه لبعض من أطراف الصراع (ايران) ، وتحقق له الملهاه الى جانب ذلك تأجيلا ـ ان لم يكن تشتيتا ـ لامكانيات المواجهة مع العرب فى

العاجل ، بالاضافة الى استنزاف طاقاتهم فى الثروة المالية والرجال •

ويستفيد المعسكر الشرقى وعلى رأسه الاتحاد السوفياتى ، فما كان له أن يضع قدمه فى هذه المنطقة الا لمد المعونة لمن استغاث به ضد الغزو الصهيونى ، وفى أثناء ذلك حقق ويحقق غزوا أيديولوجيا ، بالاضافة الى مكاسب مادية يمتصها من عوائد ثروات المنطقة خاصة البترول •

ويستفيد المعسكر الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية من مبيعات السلاح ، والتعاقد على مشروعات الانماء فى المنطقة العربية ، ونشر تيار الثقافة العلمانية فى مواجهة الاسلام ـ حلم أوربا والغرب عموما من أيام الحملات الصليبية ـ مرورا بفترات الاستعمار العسكرى لأراضى العرب •

القيم الروحية كملجأ أخير :

ومرة أخرى تعود القيم الروحية لتلعب دورها الحاسم كدرع يحاول الحفاظ على ما تبقى من ثقافة هذا العالم العربى ، فالفرقة والمزايدات بين حكام العرب على حقائق مجتمعهم يتزايد سعيرها يوما بعد يوم واقتصادياتها تتردى ـ خاصة بعد انهيار أسعار البترول العالمية والحرب العراقية / الايرانية تستهلك طاقات كان من الممكن أن تستغل لمواجهة تحديات دعوة الاسلام وانتشاره فى أوربا وعبر العالم أجمع الغربى دائم الاختراق لكافة القيم المادية فى العالم العربى ، وعلى الرغم من مؤتمر القمة العربى الاخير فان ما نتج عنه من تحفظات حيال دور مصر الفاعل فى المنطقة يكاد يطغى على ما يبدو منه من العودة الى درجة من التماسك والترابط على أسس عقلانية •

لقد كان انهيار الامبراطورية العثمانية (قانون القبعات ١٩٢٤) وظهور حركة تركيا الفتاة بقيادة كمال أتاتورك بداية مسيرة الغرب لمواجهة الحركة الصهيونية الدائمة التوسع فى أراضى العرب ، والنفوذ

وما تلتها فى بلاد العرب من دعوات علمانية انبثق كثير منها من فرنسا مع بداية عصر محمد على فى مصر ومن بعده أبناء أسرته الذين أرسلوا البعوث تباعا الى باريس وفتحوا أبواب مصر لمشروع ديلسبس فى قناة السويس وما تبع ذلك ، ثم كانت باريس مكان صـدور جريدة العروة الوثقى وبحث الشيخ على عبد الرازق عن الخلافة ، وفى الجزائر كان طاهر الجـزائرى ورفيق العظم فى العراق وسـوريا ، وعبـد القادر وعبد الكريم الخطابى فى المغرب : جيل من المفكرين الذين جذبت عقولهم أضواء التقدم المادى فى الغرب عموما وفى فرنسا بالذات ، فجاءوا يدعون لمفاهيم الديمقراطية الليبرالية ، والعدالة الاجتماعية ، وتحرير المرأة على النمط الغربى — فيما بدى لهم أنه تحديث للاسلام — ودفع للمجتمعات العربية فى طريق التحديث (العصرية) .

ولم يع هؤلاء المفكرون بالقدر الكافى أن الاسلام كان ومازال ركيزة الثقافة العربية فى مواجهة أطماع الصرعات الدولية ويهم الباحث هنـا ذلك الجانب الثقافى من هذه الصراعات باعتبارها محتوى لقيم مجتمعاتها واطار مرجعى لعمليـة التغير الدائم فى هذه المجتمعـات . ان القيـم الاجتماعية كانت تشكل نسق قياسى الاطر المرجعية للمواجهة بين أسبرطة وأثينا ، وكانت كذلك وفى المواجهة بين المسلمين والمسيحيين ابان الحروب الصليبية كما تماثلت أيضا فى المواجهة بين انفاشـية والنازية من جانب والديمقراطية الليبرالية والاستالينية من جانب آخر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى كذلك فى المواجهة المستمرة بين الغرب بزعامـة الولايات المتحـدة الامريكية والشرق بزعامـة الاتحـاد السوفياتى ترى ... من يكون وريث مرحلة المواجهة المقبلة مهما امتد بها الزمن :

— هل تكون الصهيونية العالمية فى مواجهة الاسلام — وهو كما نعلم دعوة عالمية ؟!

هوامـــش

Toynbee, A., A Study of History (London : Oxford Univers. Press 1960) p. 10.

(٢) معن زيادة : « معالم على طريق تحديث الفكر العربى » ، الكويت : عالم المعرفة العدد ١١٥ (يوليو ١٩٨٧) .

(٣) ثريا التركى : « تفاوت القيم والمفاهيم بين الاجيال » المستقبل العربى السنة التاسعة ، عدد ٩٧ (مارس ١٩٨٧) .

(٤) Apter, D. E., "Ideology and Discontent", in Apter, D. E. (ed.) Same Title (London : Free Press, 1984) pp. 15 — 18.

(٥) على عبد القادر : مقدمة في النظرية السياسية (القاهـرة : شولينارى ١٩٨٣) الطبعة الثانية ، ص ٢٤ .

مراجـع عامـة

(١) Appelbom, R.P., Theories of Social Change (Chicago Markham, 1970).

(٢) Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society; Modernizing the Middie East (N.Y. : The Free Prees of Glencoe, 1962).

(٣) Myrdal, Gunner, Asian Drama : An Lnquiry into the Boverty of Nations vol, One (Penguin Books, 1968).

Weber, Max, The Theory of Social and Ecomomic Organization, Translated by Handerson, A.H. & Talcott Parsons (Glencoe, Ill., The Free Press, 1947).

(٤) أحمد صدقى الدجانى : « الفكر الغربى والتغيير في المجتمع العربى » بحث قدم في ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربى — القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر ١٩٨٤ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : **عصر محمد على** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) الطبعة الرابعة ٠

(٦) مريم أحمد مصطفى : **التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى** (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) ٠

(٧) موزه عبيد غباش : **الهجرة الخارجية والتنمية ، دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا** ـ رسالة ماجستير قدمت لكلية آداب جامعة القاهرة (القاهرة : مطبعة الوفاء ، ١٩٨٦) ٠

التنافس والتفاعل بين منظرى الشرعية

تفسير نظرى مقترح

برونواتيين*

يتألف التساؤل الاساسى الذى تطرحه هذه الدراسة من العديد من الاسئلة التى تدور حول فكرة أساسية محورها هو مدى التغيرات التى أدخلتها الحداثة على مختلف نظم التثقيف، ولذلك فانه يتعين البدء بتعريف معنى كل من « نظم التثقيف » و « الحداثة » ٠

من ناحية أخرى تعكس هذه الاسئلة دور المثقف والمعرفة والشرعية المنتجة وتقود هذه المجموعة من الاسئلة المترابطة الى مشكلة(١) ألم تفرخ المجتمعات الطرفية فى العالم الثالث الظروف الموضوعية لحالة من الانعزالية الفردية تتمثل فى انفصام الشخصية الناتج عن اضافة النظام « القومى الحديث » فى تكوين مثقفى الشرعية الى النظام الاولى أو التقليدى فى تكوين مثقفى الشرعية الذين درسوا الكتب المقدسة ؟

تصنيفات :

واذا كنا نستبعد النماذج القياسية المألوفة (تحديث ، انشطارية ٠٠٠ الخ)، فاننا نتبنى كأداة للتحليل والعمل تعريف arkoun للحداثة ويتلخص فى أنها التحول من الوعى الدينى المتماسك الذى تسوده الرؤية الميتافيزيقية التى تشمل كل الكائنات الملموسة وتخلقها وتوجهها الى وعى ايجابى لا يراى فى الاساطير والوحى سوى أدوات لتشكيل نظم من الرموز ومن ثم لتصوير الواقع التجريبى »(٢) ٠

ومن الجدير بالذكر أننا فى هذا المجال لا نتجنب التحديث التكنولوجى أو ادخال الوظائف الصناعية الى البلدان الطرفية ولكننا نفضل معالجة

(*) أستاذ بمعهد الدراسات السياسية ٠ كسى ان بروفنس ٠

الحداثة كنوع من الخروج من « البراءة الحالمة » أو الاستيقاظ على حقيقة العالم(٣) ، وهو ما يسمح بطرح مشكلة وضع المثقف الحديث بالمقارنة بوضع المتعلم أو العالم التقليدى •

وعلينا باديء ذى بدء التأكيد على أن ما يميز المثقف الحقيقى عن غيره من العاملين فى الحقل الاجتماعى هو اهتمامه بمعرفة حقيقة دوره فقد أوضح فير « المثقف فقط هو الذى يعى أن مفهوم الانسان عن العالم هو مشكلة ادراك » الا أن هذه الملاحظة قد تؤدى الى صعوبة ممارسة المثقف لدوره نتيجة لاهتمامه بما لا يخصه وبالتالى قد يصبح « دنيئا » بمفهوم سارتر: «اذا ما لاحظ خصوصية أيديولوجيته ولم يستطع الرضاء عن ذلك » « واذا ما اعترف بأن مبدأ السلطة قد تملكه » و « واذا ما أدى رفضه لقلقه وتمزقه الى اضطراره الى التشكيك فى الايديولوجيا التى كونته » و « اذا ما رفض أن يكون وكيلا خاضعا للايديولوجيا المهيمنة أو أداة لغايات يجهلها أو لا يستطيع التشكيك فيها » « هنا يصبح وكيل المعرفة العملية وحشا أى مثقفا يهتم بما يعنيه ، أى المبادىء التى توجه حياته ، والمكانة التى يوجد فيها داخل المجتمع » ويقول عنه الآخرون أنه يهتم بما لا يعنيه » •

هكذا نجد أنفسنا مضطرين للاجابة على سؤال مزدوج يتعلق بالوضع الاجتماعى والثقافى للمثقف المسلم وللمثقف العربى المسلم ولماذا لا يهتم بما لا يخصه على المستويين الدينى والسياسى على الاقل ؟ وقبل الاجابة على هذين السؤالين يتعين التعرض للتأصيل النظرى لعملية التثقف •

النظريات :

ان التثقف هو عملية التعليم التى من خلالها يتلقى الطفل ثقافة الوسط الذى ينتمى اليه ، ولا يوجد فى حدود معرفتى أى مثال لمجتمع مهما صغر حجمه أو كبر يقوم بتعليم الطفل ثقافة لا تكون هى ثقافة الوسط الذى ينتمى اليه • ومن ثم فليست هناك تربية تخريبية •

وفى هذا الصدد نلاحظ أن معظم نظم التلقين العربية الاسلامية تندرج حتى فى المناطق الحضرية فى اطار يهيمن عليه الذكور والآباء ويحدد الادوار بحسب الجنس وان هذا النظام يتعارض جزئيا مع المشروع الاجتماعى العلنى الذى يعكسه نظام التنشئة المدرسية (كما هو الحال فى الجزائر مثلا) •

يؤدى تواجد نظام تعليم أجنبى أو ينتهج منطقا أجنبيا على طفل تم تكوينه من خلال نظام رمزية (لغة — دين) الى انتقال الشعور بالانتماء من عالم اعتاد عليه الطفل (يبدو واضحا طبيعيا أو حتى مقدسا) الى عالم آخر يبدو أجنبيا ولكنه له جاذبية اجتماعية •• وهكذا يكون لغزو ، هذا العالم الجديد نوعا من التخريب •

ونظرا لانه لا توجد سوى ثقافة واحدة مهيمنة ، فان عملية التثقف بمعنى آخر (أى تقليد ثقافة أجنبية ، وهو المعنى الذى يشيع فى الكتابات الانجلوسكسونية) تكون لها آثار تخريبية بالضرورة : فالتعددية الثقافية (مثل التعددية العرقية أو الطائفية) تصبح مجرد مظهر سطحى أو قاصرة على أقلية من المواطنين ومن ناحية أخرى قد يتعارض التعليم العلمانى القومى مع مفهوم الامة الذى يعكسه كل من النظام التعليمى الحالى وأسلوب الدعوة والخطبة الذى يلجأ اليه التعليم الدينى والعديد من الاطراف الاخرى التى تتنافس فيما بينها فى هذه المجالات والوظائف وقد رأى بورديو « أن النظم الرمزية عادة ما تتمايز طبقا لما اذا كانت هى نتاج وملكية لكل الجماعة فى ذات الوقت أو أنها على العكس من ذلك نتجت عن مجموعة من المتخصصين الذين ينفصلون عن المجتمع المدنى عن مفكرى الشرعية من عدمه وعلى وجه التحديد فى اطار مجال للانتاج والتداول مستقل نسبيا »(٤) • ان التقسم الجنسى والدينى للعمل الرمزى يعتبر فى رأيى أحد خصائص المجتمعات الاسلامية التقليدية ، وقد رأى بورديو « أن تاريخ تحول الاساطير الخيالية الى دين أو أيديولوجية لا ينفصل عن تاريخ تكوين مجموعة من المنتجين المتخصصين فى الخطاب والاساطير

سواء الدينية أو غير الدينية وعلى وجه التحديد فى اطار مجـال مستقل نسبيا للانتاج والتداول » •

هكذا كلما ازداد تعقد وتركيب المجتمع كلما أصـبح تقسيم العمـل الرمزى واسعا وكلما أصبح هناك مثقفون مهيمنون واحتكاريون يدعون سلطة تحديد الرأى الصحيح بالنسبة لكل مسألة أمام هؤلاء أما التناقض أو التفاعل والتساوم مع المتعلمين من ذوى الجذور الاقوى فى المجتمـع المدنى مثل صغار المنظمين المستقلين ، أو المتعلمين الذين يجدون أسـاس شرعيتهم فى مجال آخر لم تغزه الحداثة (مثل العلماء والفقهاء) •

المضـــــمون :

تسهم مجموعة التعريفات السابقة فى وضع الفرضية الاساسية لهذه الدراسة والتى تتلخص فى أن كل تعلم يعكس نوعا من التثقيف المضاد تكون له آثار تخريبية على المجتمع سواء من حيث تصوره لنشأته أو بنيانه • ومن ناحية أخرى تكرس نظم التعليم القومى الذى تنتهجه بعض الدول العربية (مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا) توجهـا أساسيا يقوم على عــدد من القيم المركزية التى تحض على التمـاسك وتتراوح بين مفهوم الامة الاسلامية ومفهوم القومية (مع التفـاوت فى درجة تقدمية هذه النظم)(٥) •

وفى الحقيقة فان تقابل هذه الفئات المتباينة من المفاهيم فى اطار نفس الموقف الوجودى فى الحياة هو موضع اللقاء المشترك بينها حـول العلة والزمن والمكان : أى أن المعنى المباشر للعالم ، وخاصة العالم الاجتماعى يفترض ما أسماه دركهيم بالانصياعية المنطقية Conformisme Logique أى مفهوما متجانسا للزمن وللمكان ولعدد العلل التى تجعل الاتفاق ممكنا بين هذه الفئات المختلفة •

رسم توضيحى للتنافس الواسع والتفاعل المحتمل بين نمطين من مثقفى الشرعية :

المصـــــدر : Islamisme radicale. Paris, Hadsette, 1987

المثقفين التقليديين (••• ع•م•ت••) — المثقفون التحديثيون

في القرن الـ ١٩ : النهضة [•• ع•م•ت••] — عصر الاستنارة الاوروبى

التقليديون

تقليديون أوسنيون :
(ع•م•ت)

المتصوفون

١ ـ سلفيون ← تنظيميون (ع•م•ت)

مؤمنون بالامة الاسلامية

٢ ـ اصلاحيون = جهاد النفس

مؤمنون بالقومية العربية
وبعثيون مثلا

المتغربون :

زمنيون
ملحدون ، علمانيون

اصلاحيون

قوميون
تقليديون

وطنيون تطربون

القيم

- الامة الاسلامية — قومية عربية
- المجتمع الاسلامى — الوطن العربى

- الشورى [التشاور بين المسلمين (ع٠م٠ت)]
— الديمقراطية البرلمانيـة

— مشاركة المسلمين (ع٠م٠ت)
— مشاركة المواطنين

— ليس هناك خيار مسبق بالنسبة لشكل الحكومة (ع٠م٠ت)
— الدولة القومية

— شرعية (قانون سماوى لا يتغير) (ع٠م٠ت)
- قانون معيارى

الاسلام عروبى (ع٠م٠ت) عروبة اسلامية

معاداة العروبة (ع٠م٠ف) معاداة الاستعمار

حداثة (مع استبعاد حداثة السلوك الفردى (ع٠م٠ف)
حداثة : تحديث فنى

ع٠م٠ت = علاقات موضوعية تنافسية
ع٠م٠ف = علاقات موضوعية تفاعلية

التجـــربة :

استنادا الى الرسم التوضـيحى السابق يتضـح انه فى الكثير من الحالات توجد علاقات التنافس من أجل الهيمنة بين العديد من جمـاعات المثقفـين ، بينما تتقارب الموقف حـول العروبة والاسـلام ، ومن ناحية أخرى لا يعكس هذا التقسيم الواقع الفعلى من الناحية التجريبية حيث يمكن لنفس الفاعل أن يتواجد (سواء تاريخيا أو اجتمـاعيا) فى العديد من المجموعات أو قد ينتمى الى مجالات مختلفة (حيث يمكن تصور انتماء قائد اصلاحى جزائرى الى التيار القومى والتحديثى أو علمـانى مصرى لا ينتمى الى التيار التقدمى وهو ما يشكل اختلافا عن العلمـانى التونسى) وهكذا لابد من البحث فى مجال آخر حول الاجابة على تسؤلى الخاص بسكوت المثقفين •

فلقد تركت المشكلات الدينية (أو على الاقل مشكلة الدين فى مواجهة الحداثة الهيجلية) للمستهلكين الكثيرين والمتباينين ، وكذلك للقائمين بدارة المؤسسات الدينية وأمور العقيدة عن حق أو عن غـير حق • وكذلك للمتلاعبين بالدين وبالسياسة • ويبدو أن الباب الذى فتحه على عبد الرزق بكتابه عن الاسلام وأصول الحكم قد أغلق ، فاستبعد أى نقد للدين على أساس أن الدين قد أتاح انقاذ الشخصية التى تعرضت للعدوان من جنب الاستعمار أو الذين تقلدوا به (على حين تمكنت المسيحية من خلال جهود هافس كونج مثلا من الرد على هذا التحدى) •

ويظهر هذا التقاعس الفكرى فى مجال النقد السـياسى كذلك ، عند نظرة نقدية للمؤسسات والممارسات السياسية تبدو كما لو كانت خيانة قومية الا اذا جاءت بعد الاطاحة بالطاغية أو على يد مناضلى الدعوات الدينية الاكثر تشددا وهو ما يطرح عددا من المشكلات . فالمقولة المقبولة عموما فى البلدان التى استشهدنا بها هى ضرورة تعبئة كل الطاقات ضد

العدو الخارجى (ويختلف اسم العدو الخارجى من حالة الى أخرى ، فقد يكون الصهيونية ، أو الاستعمار ، أو التفرقة العنصرية ... الخ) وحلفائه الداخليين : أعوان الاستعمار ، والبورجوازيات الرجعية والاقطاعيون الآخرون .. والحركات الشيوعية ، ومن لا يشعرون بالولاء للوطن والامبين ..

ويمكن فى رأيى طرح سببين : يتعلق أولهما بالتوسع الكبير والمتسرع فى التعليم فى العقود التى أعقبت الاستعمار ، (وخصوصا فى المغرب) وهو توسع له آثار جارية شاذة ، فخريجوا النظام التعليمى قد ترقوا الى مناصب اجتماعية وسياسية على أساس قدراتهم السياسية بأكثر مما جاء ذلك على أساس قدراتهم الفكرية . وقد ضاعفت أعدادهم الكبيرة من نفوذهم السياسى وأصبحت تمثل العقبة الاساسية أمام أى فكر نقدى (وبهذا المعنى فهم على النقيض من نموذج البيروقراطية العقلانية الذى تحدث عنه ماكس فيبر) .

وقد أضاف بعضهم الى تعقيد هذه المشكلة بالاصرار على أن قواعد المعرفة ليست سوى حيلة لا طائل من ورائها ابتدعها الفكر البورجوازى مدعين أنها مقولة ماركسية أو أنها وسيلة للتجسس أو أن مضمونها معاد للشعوب الشرقية . وفى نفس الوقت فان الازهر تحت اشراف شيوخه الذين تدفع الدولة مرتباتهم أصبح يغط فى نوم عميق .

والسبب الثانى يرجع فى الحقيقة الى اغلاق باب الاجتهاد . فالاسلام لا يقدم فى الحقيقة (اللهم الا فى فرنسا) اجابات تتمشى مع عصر ما بعد الحداثة التكنولوجية والصناعية . وهكذا فان العداء للابداع قد ترك الميدان فسيحا للمبشرين بالنذير . وان المسلمين اذ يستسلمون للوهم الايديولوجى بأن حقوق الانسان هى فكرة غربية ، فانهم لا يطلبون من الاسلام (اليوم ، فى الوقت والمكان المعاصرين) تسامحا شاملا وحرية دينية . فالعقبة هى فى هذا المجال . فقد أصبح الاسلام ممارسة تقليدية

ولكن المسلمين لا يقبلون بالطبيعة التاريخية للاسلام[٦] . فجوهر فكرة الزمنية أن الدين لا يغطى كل جوانب الحياة . وهذه المسألة البديهية لا تبدو أمرا يمكن التفكير فيه ومعايشته بالنسبة للمثقفين العرب المسلمين وهكذا فان الطبيعة التاريخية للاسلام لا تتوافق مع الاسلام لانها تتضمن ما يسميه العرب مصادرة على المطلوب ، لانها استجداء للمبدأ لتحقيق القبول لبنية فكرية هى محتملة التصديق .

الهـــــوامش

(١) انظر فيما يتعلق بمعنى « الجديد » في مؤلف :

Laroui, lacrise des intelleuls arabesa

(٢) Arkaun (M) : **Pour unc critique de la raiaon islamique** Paris, Maisonneuve et Larose, 1984 p 57 : : وكذلك في qu'est ce que la modernite' Lectures du coran, 1982 p. — 155

(٣) طبقا لصيغة Schillen الذى استعارها Weber وأعاد استعابتها Gauchet

(٤) أكد فيبر أن المثقف يرفض الاعتقادات السحرية ويجعل الواقع حقيقـــة ملموسة يعيش فيه ويتعلم من خلاله مؤكدا ضرورة خضوع هذا العـالم وأحداثه ككليات الى الحواس ٠

(٥) ولعدم اتهامى بالتعميم أحيل الى أعمالى عن المغرب :
Le Maroc Mus'ulman en 1979

والى مقالتى لبرنامج «Femmrs» IREMAM.

(٦) المـادة ٦ من المرسوم الصادر في ١٩٨٠/٢/٩ والتى تحدد اختصاصـات وزارة الشئون الدينية ٠

« ان وزير الشئون الدينية يشرح وينشر المبـــادىء الاشتراكية التى تتضمنها العدالة الاجتماعية التى هى هى أحـــد العناصر الاساســـية للاسلام » ٠

بعض الفرضيات الخاصة بتغيرات الذاكرة السياسية لبعض البلدان العربية[١]

ايف شميل

اختلفت المواقف السياسية لفترة الثمانينات عن سابقاتها خاصة فى الوطن العربى وقد أثبتت بعض الاحداث هـذا الوعى مثل الانتفاضـة الشعبية فى الضفة الغربية بعـد عشرين عاما من الاحتلال ومرور أربعين سنة على انشاء اسرائيل الى جانب الانتقال الهادىء للسلطة فى تونس التى ختمت نصف قرن من البورقيبية ثم قمة عمـان بعد انعقاد عـدة اجتماعات عكست انقسام المشاركين فيها ٠ ويلاحظ من خلال هذه الامثلة أن السياسة عادت لتصبح فنا ولم تعد المبادىء الكبرى عائقا نحو تنفيذ الاستراتيجيات أو التكتيكات أو اختيار السبل الاكثر اقتصادا للتوصل الى أهداف لم تخضع للتغير مع مرور الوقت ، وبرغم تخوف المفكرين العرب الا أن الاهـــداف النهائية للعمل السياسى ظلت دائمـا متمثلة فى الحصول على استقلال كافة الدول العربية ووحدتها ، ولم تصل هـذه الواقعة الى حد التنازل عن الحقوق[٢] بسبب الشعور بالعجز[٣] فاذا ما تصور البعض أن العالم العربى قد اقتنع بأقوال المستشرقين وخضع لتاريخ أعاد صياغته الغربيون[٤] فان الحجة المثارة فى هذا المجال هى على النقيض من ذلك تماما ٠

فان من تورطوا فى المواقف السياسية الجديدة لا يحددون سلوكهم طبقا لقراءة التاريخ حيث يكيفون سلوكهم الحالى على أساس النتـائج الحديثة ودون فقدان لهويتهم وذلك عوضا عن الاتجاهات الثقيلة التى تهم مسؤولون فيها ٠ ان الواقعية ليست تكيفا سلبيا للقوانين المفترضة للتطور الاجتماعى الذى يجد كل شخص فيه مكانه ويحافظ عليه حيث أنها تكيف ديناميكى مع قوانين التفاعل التى تحكم اللعبة السياسية وتسمح

للاعبين الماهرين ببلوغ معظم أهدافهم فى أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة مع القيام بدور فعال .

ان القول بأن الفاعلين العرب هم من أمهر اللاعبين فى اطار المواقف السياسية فهو قول يحتاج الى الاثبات ، ان الاخذ بهذا الافتراض مؤقتا يؤدى الى التساؤل حول أسباب هذا التغير ، فلماذا يتحول ما كنا نتصوره فى الماضى خطوات على درب النهضة أو التخلف ليصبح الآن مواقفا أو مواجهات سريعة لا تؤدى الى انتصار أو هزيمة كاملة ، كما يجب علينا توضيح كيفية ارتباط اختيار الادوار وتفسيراتها فى كل من هذه المواقف بالاختيارات الخاصة بالمواقف الاخرى خاصة وأن هذه التفسيرات تغذى وتدعم الفكر التشاؤمى .

وتمثل الذاكرة السياسية هذا العامل المنطقى ، ولذلك تنقسم الدراسة الى جزئين الجزء الاول يوضح مفهوم الذاكرة السياسية وامكانيات وحدود تطبيقها على العالم العربى .

أما الجزء الثانى فيطبق النموذج على الواقع والامثلة المناقضة ظاهريا .

ان الذاكرة السياسية تمثل نوعا من الذاكرة الاجتماعية هى فى الحقيقة اعادة بناء من خلال عمل بطىء وثابت لاسطورة أصلية هى نتاج لعديد من المواقف السياسية الحديثة . وتتقارب صور الواقع المتذكرة لهذه الكيفية مع الحدث أكثر من البناء الذى تعمل داخله الذاكرة الاجتماعية كما أنها تشوه الى حد ما الاحداث المعاصرة وتقتصر وسائلها على بروتوكولات العمل التى تعتبر نوعية مقبولة من السلوك والاستراتيجيات تتسم بالاستمرارية وذلك للدفاع عن المصالح ولا تستند الى الاسس الثقافية للمجتمع التى تتعلق بمكانته فى التاريخ المحلى والعام الى جانب هوية أعضائه وقيمهم ومشاكلهم وقواعد التنظيم الاجتماعى والعلاقات الخارجية ، ان التحدث عن التذكر يتسم بدقة أكبر خاصة اذ أنه يحدث

نوعا من تشكيل الذاكرة السياسية المشتركة من خلال التعلم الجماعى لبروتوكولات العمل السياسى . ويلاحظ أن الذاكرة السياسية تتغير بشكل تدريجى بتأثير المواقف الحقيقية وكنتاج للتفاعلات التى تغطيها .

من ناحية أخرى فان تذكر النتائج المحتملة لعمل سياسى يكون أسرع من تذكر ثقافة جديدة حيث تستلزم تغيير الثقافة عشرات السنين (بالنسبة للفرد) وقرونا (بالنسبة للجماعة الاجتماعية) فى حين تكفى بعض السنوات لاتباع ثقافة سياسية جديدة .

ويمكن الفصل بين الثقافة الشاملة والثقافة السياسية حيث يمكن حدوث سلوكيات غير متوقعة لا تسمح الثقافة الشاملة أن يتم انتهاجها يوميا فى المجال السياسى دون أن يحدث تعارض بين الثقافة الداخلية للفرد وسلوكه الخارجى الذى يتضح من خلال أفعاله السياسية ، من ناحية أخرى لا تمتلىء خزانات الذاكرة الجماعية بنفس السرعة حيث تفيض كل من الذاكرة والثقافة السياسية بشكل مستمر وبذلك يمكن تفادى خطر التشبع والانهيار الذى قد تتعرض له الذاكرة الثانية (الاجتماعية أو الثقافة الشاملة) .

هكذا يمكن لنفس الفاعل أن يلتزم بقيم العالم العربى أو الاسلامى وانتهاج سلوك على النهج العثمانى يتسم بالانانية[٥] . بينما يؤكد فى نفس الوقت أهمية النظام النيابى العقلانى القانونى أى يضطر الى قبول حل توفيقى مع أعدائه السياسيين . هكذا يتضح أن دراسة آليات التذكر السياسى وأثره على الثقافات السياسية العربية يتسم بالاهمية والحساسية .

وهنا يثار التساؤل حول كيفية تفسير تعايش التفسيرات الراديكالية الخاصة بالمشاكل المعاصرة مثل الاقتصاد الاسلامى والقانون الدولى (حيث قبله البعض بشكل جزئى كما رأى الشيخ فضل الله[٦] فى حين يرفضه برونو ايتين[٧] الى جانب مفهوم الزبانة وعلاقته بالشرعية كما أوضح كل من مايكل هادسون[٨] فى مؤلفاته وغيره من المفكرين[٩] .

وتوضح هذه الفكرة الاخيرة موضوع دراستنا حيث لا تتعايش كل من الزبانة الاجتماعية أو الدينية مع الزبانة الذرائعية السياسية المفسدة فى العالم العربى وداخل نفس الاشخاص الا بفضل الفصل بين مستقبلى الثقافة واختلاف سرعة تذكرهم ، من ناحية أخرى لم تتوصل بعد الثقافة الشاملة الى تسجيل ذاكرة خاصة بعلاقة القوى داخل الزبانة المعـاصرة التى يمكن فهمها من خلال الثقافة السياسية ككل من الحكام والمحكومين •

فاذا ما حددت الذاكرة السياسية نقطة الالتقاء بين الثمافة السياسية والموقف فانهـا تسـمح باقتصـاد جانب كبـير من وسـائل المعالجـة الانثروبولوجية للمجال السياسى ، وبدلا من دراسة العقود الثقافية التى يضغ على السلوك السياسى يمكن لعالم السياسة أن يكتفى بمراقبة تحول مجموعة من المواقف السياسية المنظمة الى نوع من الثقافة ، كما يمكنه استشراف المستقبل وتخيل التطورات المستقبلية بدلا من الاكتفاء بدراسة الاحداث السابقة وتوضيح المحظورات •

ويمكن أن يحدث ذلك باشتراط تحفظين أساسيين :

أولا : أن يستطيع تنظيم المواقف السياسية فى صورة سلسلة واحدة

ثانيا : ملاحظة ردود الفعل المتكررة •

وقد أمكن تحقيق الشرط الاول بالنسبة للعالم العربى أما الشرط الثانى فقد صعب تطبيقه •

من ناحية أخرى يثار التساؤل حول كيفية وصف الابحاث وتحليلات المضمون لمراحل تطور عملية تذكر مستمرة لها وقد اسـتند الباحث الى منهاجية أنثروبولوجية تعتمد على جمع المعلومات المتفرقة من أجل صياغة تفسيرات تتوقف صلاحيتها على نوعية مصادر المعلومـات وعلى تماثل المواقف ودقة الرؤية •

وطالما أننا فى مجال الفرضيات حتى ولو أملى علينا اهتمامنا كثيرا من الحذر فيما يتعلق بقواعد البناء النظرى فان ما يمكن أن يتحقق فى هـذا المجال يستند الى النظريات التفسيرية حيث تمثل الاقتراحات المذكورة مجرد فرضيات يمكن التحقق من صحتها من خـلال وسائل احصـائية وأمبريقية موضوعة(١٠) •

من ناحية أخرى تواجه دراسة الوطن العربى بعض الصعاب والعوائق أولها خاص بتكوين العالم العربى ، فالقول بأن هذا العمل يفتقر الى الدقة العلمية (التجريبية) بشكل كاف لا يسـمح بحرية التعامل مـع الواقع لذلك يوضح العنوان أن بعض هذه الفرضيات ناتج من معرفة أحـداث معينة فى كثير من الدول العربية وليس فيها كلها • وهو ما يذكرنا بالخطاب الدبلوماسى الغامض لبعض منشورات الامم المتحدة ويسعى الى تجنب الانتقادات المعتادة لكل من المصريين والسوريين واللبنانيين والسـعوديين والعراقيين والاردنيين والفلسطينيين والجـزائريين والتونسيين بالاشارة انيهم جميعا كعرب حتى اذا كان ثراء الامة يجعلنا أحيـانا نتخلى عن الحذر الذى تستلزمه قواعد البحث الاكاديمى فاذا ما تحدثنا عن العرب فان ذلك يفترض اشتراكهم فى نفس الثقافة السياسية وهو ما ليس مؤكدا الا أنه صحيح الى حد ما ، كما أنه من ناحية أخرى يفترض جمع المعطيات الامبريقية عن كل دولة وهو ما يتجاوز قدرات فرد واحد الى جانب وجود بعض المعلومات المتناقضة ولعله من الممكن فى المستقبل انجاز هذا العمل الجماعى التجريبى ، أما حاليا فان خصوبة كل ما للاطـار الفكرى هى وحدها التى يمكن وضعها تحت الاختبار •

ان المعطيات تتسم بالندرة وعدم الثبات الا أنه يجب تنظيمها فى بناء واحد • ومع أن هذا العمل فى حد ذاته لا ينطوى على مطامح كبيرة الا أنه ليس بالبسيط • فما هى المصادر التى يجب التركيز عليها ؟ وما هى المعايير التى سيتبعها فى اختيار هذه المصادر •

ان المصادر التاريخيـة لا يمكن الاستناد اليها خاصـة وأن تاريخ

السبعينات والثمانينات لم يسجل بعد ، بالاضافة الى ذلك فاننا محرومون مما يعرف « بالمذكرات الشخصية » لان هذه الاخيرة لا تفوق من حيث المعلومات التى تقدمها تلك الخاصة برجل الشارع ، كما أن أهم أسانيد الذاكرة بالنسبة لعالم السياسة يصعب ملاحظتها أو تفسيرها .

واذا ما حاولنا القاء الضوء على بعض جوانب الهجوم الموجهه الى هذه المشكلة والمتعلقة بوضع الذاكرة وفق تعبير بيير نورا (حيث أجريت فى فرنسا دراسة مقارنة بين حوالى ٧٠ فيها)(١١) سوف نلحظ أن مواقعها داخل الذاكرة الجماعية تعكس صعوبة بالغة فى بعض الاحيان ، الا أن الميراث الجماعى عادة ما يتم قبوله حتى ولو كان مثارا للخلاف ، كما تتنازع الذاكرات النضالية أو المكافحة حول نسبها الى ذاكرة التراث .

من ناحية أخرى يوجد ما يسمى « بالامة الذاكرة » التى يقوم شعب واحد بتحديد معالمها ، ويختلف الحال فى الشرق مقتربا من مواضع الدين كما لو كانت مواضع للتاريخ العرقى(١٢) ، ويختلف الحال فى الشرق العربى حيث يصبح الامر أقل وضوحا ويصعب تحديد مواضع بعض الفترات فى ذاكرة تتسم بالشرعية كما هو الحال بالنسبة للعصر الجاهلى ومرحلة انتهاء التقدم الاسلامى الذى يجبرنا على حصرها فى منطقة واحدة الى جانب العصر العثمانى الذى أهملته دراسة التاريخ المحلى والعالمى وذلك دون أن نذكر الاستعمار ، وهنا يثار التساؤل عما اذا كان من يمكن نسبة كل هذه العصور الى التراث لتغطية هذا العجز ، فاذا ما كانت الاجابة بالنفى فان التراث سيقتصر على مواضع الاستلام القوى والتاريخ الشرقى القديم (خاصة فى وادى النيل والحضارة البابلية) . ان اختفاء أكثر الانجازات القريبة الاسلامية مثل مدينة الكوفة والفسطاط(١٣) يعقد المهمة الصعبة التى تتعلق باصلاح مواضع الذاكرة الشرعية لمجموعة تنتمى الى نفس الثقافة .

كما نلحظ أن عددا من الآثار فى البلدان العربية ليس عربيا خالصا

أو حتى مستعربا فهى آثار مدن عثمانية ومن العصر الايوبى والمملوكى كذلك القصور الملكية (الباردو فى تونس ، عابدين فى القاهرة ، القلعة فى حلب ، بيت الدين فى لبنان) الى جانب الوزارات والمجالس والجماعات العامة والمستشفيات والاسواق التى لا ترتبط بأى ذاكرة سياسية باستثناء أسواق دمشق التى تم القاء القنابل عليها واحراقها من جانب الجيش الفرنسى حيث يرسخ التدمير والحرائق فى الذاكرة برغم عدم بقاء لاى أثر مادى لها باستثناء بعض التماثيل والنصب التذكارية .

ويلاحظ أن المواقع الاثرية ليست عربية ولكن يتردد عليها الكثيرون وأخذت الدول العربية على عاتقها منذ قليل اعادة بنائها على نطاق أو بمعدل غير معروف من قبل .

وطالما تجددت الاتجاهات والاختيارات فانها تثبت فى الذاكرة بشكل اكتفائى ويخلف آثارا يسعى العلم جاهدا الى معرفة أسبابها ، كما أنها تغزو أماكن الذاكرة مع كل الآثار السياسية المرتبطة بالمفهوم مثل الاحساس بالهوية والدرس التاريخى والاحالة اليها فى الخطاب وهكذا تذكر مدينة بابل وآور بالعراق بقدم تاريخ هذا البلد وثروته الزراعية مما يسهم فى تنشيط خيال المعاصرين وبالمثل ألهمت مدينة أوجارت فى سوريا حيث تم العثور على أول حرف أبجدى أحد مسئولى متحف دمشق لكتابة العبارة التالية على أحد اللوحات الفينيقية « تعترف الانسانية بفضل الشعب العربى السورى لاكتشافه الحروف الابجدية » وهناك أيضا أماكن أقل قدما ولكنها أكثر غموضا مثل القصور التى تم الاستيلاء عليها من الصليبيين لان بنائهما تم على أيدى الغزاة أو الآثار الاموية التى كانت اعادة ترميم للآثار البيزنطية .

أما الآثار الدينية فهى الوحيدة التى لا يشوبها هذا الغموض مثل المدن المقدسة (مكة والمدينة) وذاكرات الشرعية أو المسجد الجامعة (مثل الازهر) ، القطوبة الزيتونة) وذكرات المعرفة مثل بعض المساجد (سيدنا الحسين وبعض المساجد الشيعية) .

ويثـار التساؤل عمـا اذا كان الذاكرة الاجتماعيـة العربيـة هى اسلامية خالصة ؟ هنا تعكس المدن الدينية الاقل شهرة مفهوم المحافظـة على فكرة الاستمرارية أكثر من الاختيار المقدس ، فالقدس والقـيروان يمثلان مواضع لذاكرة ترتبط بالحدود واعادة البناء واعادة الغزو وفى هذا المجال يرتبط الامر بالذاكرة الاجتماعية أكثر من الذاكرة السياسية لانها ترتبط بفترة زمنية أطول وتتعلق بمسألة الهوية .

الا أنه ليس من الضرورى دراسة المشكلة من هذه الزاوية حيث أننا نبحث أساسا عن مؤشرات ذاكرة سياسية تم تشكيلها حديثـا بل أكثر حداثة من غيرها فى الدول الشابة مثل الولايات المتحدة (ولاية بنسلفانيا) والاتحاد السوفيتى (ستالينجراد) وتركيا (حيث يتردد اسم أتاتورك) هكذا يتطابق سعينا لاكتشاف ذاكرة سياسية عربية مع الاطار التحليلى للدراسة فهى ذاكرة ارتبطت بمواضع تكررت فيها بعض الوقائع ارتبطت بالعديد من المناسبات مثل معركة الاسكندرية (أو الوفد الشـهير الذى قادها سعد زغلول) ، خطاب عبد الناصر معلنا تأميم قناة السويس الى جانب يوم ميسلون والرحيل عن فلسطين ، كما أن الذاكرة لا تتجسد فقط فى أبنيـة أثرية وانمـا ترتبط كذلك بسـبتمبر الاسـود « تشرين » وبالراديو ... الخ .

بل وربما تكون أقل تواجدا فى الذاكرات . فبحكم كونها ذاكرة حديثة وشابة فانها ذاكرة الشباب ، ومن ناحية أخرى يؤثر التكوين العمـرى أو السنى للسكان على قدرة التذكر ومدته ، فاذا ما كان نصف السكان أقل من ١٥ سنة فى حين تتضاءل نسبة كبار السن فان ثقل الاحـداث وسرعتها تختلف عما هو معروف فى المجتمعات العربية ، مثال على ذلك الاحتفال بتكريم الجنود الفرنسيين الذين اشتركوا فى الحرب العالميـة الاولى فى نوفمبر ١٩٨٧ فى ميدان شارل ديجول أمام جمهور عاصر معظمه الجنرال ديجول الذى حكم البلاد من ١٩٥٨ الى ١٩٦٩ ، هنا تحدث عملية التذكر بطريقة تختلف عن بعض المجتمعات مثل مصر التي لم يعاصر نصف سكانها عهد جمال عبد الناصر .

وتتسم الذاكرة السياسية بالتعقد بالمقارنة بالذاكرة الاجتماعية حيث لا تمثل كتلة واحدة لا يمكن الفكاك منها ، وقـد تفهم موريس هالبـاك Mourice Halbwach هذا الفارق بين شـكلى الذاكرة حيث رأى أن « الذاكرة الجماعية تمثل جدولا من التشابهات » كما وجد من الطبيعى أن تقنع هذه الذاكرة ببقاء الجماعة على حالها وأن التغير يتمثل فى علاقات واتصالات الجماعات الاخرى(١٤) ، على العكس من ذلك تؤكد الذاكرة السياسية على الاختلافات وتقوم بتقسيم الزمن الى مراحـل وتحتفظ بذكرى بعض الاحداث التى تعدل فى نفس الوقت كل ما هو موجود طالما أن « الامة عادة ما تكون بعيدة عن الفرد الذى يعتبر تاريخ بلده اطارا واسعا لا يرتبط تاريخه الشخصى بعلاقات أو اتصالات معه »(١٥) . وقد أكد بيير نورا هذه الحقيقة فى شرحـه لاسباب دراسـته حين قارن بين التاريخ والذاكرة حيث رأى أن « هناك موضع للذاكرة لانه لا توجـد بيئة للذاكرة » وقد رأى أن كلا من الذاكرة والتاريخ لا يتماثلان وانمـا قد يتعارضان فى كثير من الاحيان . من ناحية أخرى تعكس الذاكرة بعض الحياة وتتجسد من خلال مجموعات حية ، أما التاريخ فيمثـل اشكالية اعادة بناء للماضى(١٦) هكذا تؤكد الذاكرة الجماعية على كل من الوحدة والاستمرارية فى حين تعكس الذاكرة السياسية (أو التاريخ) العديد من الاختلافات بينما يتسم الزمن الجماعى بالسكون يتسم الزمن السياسى لعدم الاستمرارية طالما أنه لا يتغلغل فى الكيان الاجتماعى من خلال تحول الذاكرة الى ملكية عامة أو ميراث اجتماعى(١٧) ولذلك ليس من المستغرب اذن أن تتبلور الذاكرة السياسية بصعوبة فى مواضع ترتكز على معطيات الحاضر(١٨) ، الا أن ذلك لا يجب أن يمثل عائقا للدراسة خاصـة وأننا لا نسعى لتعديل المعتقدات وانما نهدف الى تغيير الاتجـاهات واعادة تشكيل نظام القيم الذى يوجه السلوكيات من خلال الاهتمام بالاحداث الهامة للعمل السياسى ولذلك ينبغى لنـا من الناحية العلمية (كما يرى كل من Popper, Simmel) بناء هذه الاحداث(١٩) .

الا أنه من الملاحظ أن المهمة ليست مستحيلة حيث ظهرت فى العـالم

العربى بعد الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ سجلات للعمل السياسى وواكب هذا التطور حركة عامة من التغيرات فى القيم التى تؤثر فى السياسات العامة وصاحبها اعادة تأكيد للقيم المكونة للهوية •

ان الليبرالية الجديدة الشائعة أسهل فى مقاومتها مما يتصوره البعض ومع ذلك فقد يكون من المناسب الاشارة اليها فى دراسة عن تحولات الذاكرة السياسية لقد قبلت بعض الاحزاب الاشتراكية (فى فرنسا وأسبانيا وايطاليا) أو بعض الدول الشيوعية (الاتحاد السوفيتى — المجر والصين) قانون السوق (فيما يتعلق بالتضخم والبطالة والضرائب والحد من التحويلات الاجتماعية والامتيازات الموجهة للمشروعات بدلا من المنوحة للمؤسسات) •

وقد اقتضت هذه الواقعة ضرورة التداخل الثقافى الذى تحدثنا عنه آنفا (الجلاسنوست ، الانفتاح ، الاشتراكية الهادئة وفق المفهوم المجرى حركة التجديد من الصين ، المصالحة فى ألمانيا والصرامة فى فرنسا) كما تأكدت ضرورة الربط بين الواقعية والهوية خاصة مع زيادة التدخل لعلاج المشاكل الاقتصادية أو من ناحية أخرى يؤكد البعض أن الهوية الاشتراكية تفرق بين سياستين متشابهتين ، الاولى تستوجبها أو تقبلها مؤقتا والثانية تخضع لعقائد ليبرالية خالصة وصارمة وغير الشائبة أو تقبل الصرامة والشدة وترفض التقشف[٢٠] •

لقد عرف العالم العربى هذه الليبرالية الجديدة حيث تم تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام الى جانب انتهاج عقلية ادارية متحررة داخل القطاع العام وتبنى سياسة اقتصادية انفتاحية (بمعنى خضوع جزء من السوق المحلى للسوق العالمية) •

وتقوم الاشتراكية العربية سواء الجزائرية أو البعثية أو الاسلامية بشن حرب ضد الفساد والاثراء المفاجىء الغير مشروع فى نفس الوقت الذى تشن فيه حربا ضد ما يمكن تسميته (بنك وقف التسويات الدولية)

وبرغم تناقض مصداقية « النظريات الكبرى » وزيادة قيمة الموارد المعنوية سواء من قبل المتبنين لخط سياسى جديد باسم خط سياسى قديم مثل (الماركسيين المرتدين عن الماركسية والمطالبين فى نفس الوقت بالعودة الى الاصول ، الى جانب الداعين الى تطبيق مبادىء بورقيبية بشكل يتجاوز التطبيق البورقيبى ذاته) أو سواء من قبل المحرومين من ممارسة السلطة والراغبين فى تحقيق مبدأ انتقال السلطة مثل (العمال والخضر المتضامنين والمعادين للطاقة النووية والاسلاميين المعتدلين أو الرايدكاليين والمعادين للمادية) •

من ناحية أخرى تعكس الموارد المعنوية والمبادىء الفلسفية والآراء الشاملة عن المجتمع ثقافة وذاكرة اجتماعية بينما تعكس الممارسة وخاصة السياسات الاقتصادية ثقافة وذاكرة سياسية ويؤدى هذا التقسيم للنمطين السابقين للثقافة الى حدوث تغير محدود يقبله الجميع بنفس النسب وفى نفس التوقيت سواء فى الشرق أو الغرب •

كما يطرح تزامن هذه الحركات التى تقوم بالتأثير على مناطق ثقافية متمايزة (مثل العالم الانجلوساكسونى والبلاد الاشتراكية والصين والعالم العربى بعض المشاكل وان كان من الممكن تقديم تفسير محتمل من خلال ردود الفعل المتتالية والبحث عن الاسباب الداخلية الخاصة بتلك التغيرات العامة • فظاهرة تعاقب الاجيال أحد الاسباب السابق الاشارة اليها خاصة فى حالة انتهاء شرعية جيل معين حيث يعرض جيل آخر ثقافة مضادة ، فعلى سبيل المثال لم تعد اعادة بناء أوربا والستار الحديدى عبارات تعكس الواقع منذ عام ١٩٦٨ ، كما لم يعد لفكرة تحمل الولايات المتحدة مهمة تحررية وأخلاقية معنى منذ انتهاء حرب فيتنام وقد هزمت الثورة الصينية الحرس القديم ومهدت الطريق أمام دينج وبالمثل نال التغيير من حكم المسنين فى الاتحاد السوفيتى •

هنا تتسم الرسالة بالوضوح فالذين قادوا الحملة انتهى دورهم مع

بداية الحرب الباردة ذلك لان الحرب المفتوحة لم تعد ممكنة كما لم تعد قواعد النخبة السياسية تشكل أساسا للجيل الجديد حيث يصاحب التجديد التلقائى نوعا من التجديد فى النخبة السياسية وازدواجية خطابها السياسى (اشتراكية ، ديجولية ، رائدة) الى جانب تجديد التطبيقات (البريسترويكا — التحول الى القطاع الخاص الاقتصاد الريجانى) وتقوم النخبة الجديدة التى نشأت على يد النخبة القديمة والتى تساندها العناصر الاكثر شبابا بتدعيم هذه الازدواجية . وتبقى مشكلة تتمثل فى أن استمرارية جيل معين تتوقف على الهرم العمرى ومرحلية المعارك الكبرى التى تختلف من بلد الى أخر ومن منطقة ثقافية الى أخرى . كما يثار التساؤل حول كيفية تزامن التغييرات العميقة للذاكرة السياسية فى مجتمعات ذات مراجع ثقافية غير متزامنة الا من خلال الضغوط الخارجية والتى يمكن تفسيرها من خلال متغير أقل عمومية ولكنه ينتمى الى نفس النوعية ويطلق عليه فى بعض الاحيان « انتقام الاقتصاد » أو الوعى بالنجاح والفشل فى مجتمع ما بالمقارنة بالمجتمعات الاخرى حيث يوفر الامتداد الشامل لمتنوع ومتعدد الاشكال لادوات الاعلام هذا الوعى لجيل التليفزيون والرحلات مثل (السائحين والطلبة والعمال الحاضرين) . ويمكن القول بأن نهاية الستينات ظهور مجتمع اعلامى يتحرك يوفر امكانية عقد مقارنات حيث ينتقل الاعلام المرئى بسهولة وكثافة من برلين الشرقية الى برلين الغربية ومن كانتون الى هونج كونج ومن دمشق الى بيروت ومن الرياض الى القاهرة ومن الجزائر أو الرباط الى باريس .

فلم تعد المقارنة بين جيل وآخر (من حيث ارتقاء المستوى المعيشى) وانما تعقد المقارنة بين المجتمعات المجاورة (هم يعيشون أفضل منا) .

ويشكل هذا التحول المفاجىء للمفاهيم الجماعية مجالا مثاليا للتغيرات العديدة الخاصة بالاستراتيجيات الفردية التى تتجمع بدورها لتندمج فى ذاكرة سياسية جديدة هنا يثار التساؤل حول وقت بدء المظاهر الاولى للتغير الجماعى للذاكرة السياسية فى البلاد العربية بصفة عامة ، بطبيعة الحال يرجع ذلك الى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ التى شهدت وفاة عبد الناصر بعد أيلول الاسود وتأميم شركات البترولى وحركة التصحيح فى سوريا وعبور قناة السويس والحظر البترولى وسياسة الخطوة خطوة وقذف المخيمات الفلسطينية فى بيروت وأخيرا الاقامة الدائمة لبعض المهاجرين العرب فى أوربا وغيرها من الدول .

بطبيعة الحال لا تتشابه هذه المجموعة قيد الاحداث مع تلك التى سبقتها فاذا ما قارنا بين الكثافة الايديولوجية الداخلة وبين طبيعة علاقات القوى الخارجية فان هذه المرحلة تتسم بذرائعية نسبية وموقف دولى مواتى حيث التقى لاول مرة المتغيران فى وعاء زمنى واحد .

لقد اتسمت المراحل السابقة بالجمع بين أيديولوجية عدوانية وموقف دفاعى الى جانب هدنة على الصعيد الخاص والانكماش على الذات على النحو التالى :

فى الفترة من ١٩٣٦ — ١٩٤٨ : تمثلت أهم الاحداث خلال هذه الفترة بمعاداة الاستعمار كما شهدت زيادة حركات التحرر على أيدى الاحزاب الوطنية بقيادة شخصيات وطنية الى جانب تأسيس الدول والجامعة العربية .

فى الفترة من ١٩٤٩ — ١٥٩١ : شهدت هدنة الى جانب التوسع الناتج عن حرب كوريا التالية لحملة فلسطين .

فى الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٦١ : عروبة واشتراكية ، ثورات وانقلابات فاشلة أو ناجحة ، تاميمات ورقابة اجتماعية ، عدم انحياز نضال .

في الفترة من ١٩٦٢ — ١٩٦٤ : توقف أو هـدنة ، اتفاقيـة ايفيـان الميثـاق الوطني ودسـاتير مصـر والسعودية والكويت .

في الفترة من ١٩٦٥ — ١٩٦٩ : الراديكاليـة الداخليـة (سـيطرة العسكريين على الحكم في الجزائر وسوريا والعـراق وليبيا وداخل منظمة التحرير الفلسطينية) الفشل الخارجي في حرب اليمن وحـرب الايام الستة .

في الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٣ : واقعية داخلية ، علاقات قوة مواتية.

في الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٣ : لم تؤثر حادثة واحدة بنفس القـدر الذى أثرت به الاحـداث السابقة على الذاكرة باسـتثناء « حـرب الحجارة » منـذ بداية ١٩٨٨ ، ولم تتناقض الصور القوية للمصداقيـة الدوليـة الجـديدة مـع الواقعية السياسة الداخلية .

قد يتساءل البعض حول معنى الواقعية ؟ انها بالقطع لا تمثـل فقط نوعا من الاستخفافية التى تبتعد عن المبادىء والتى يمكن أن نجد أصولها الانثروبولوجية بسهولة منذ أقدم العصور ، كما أن الواقعية ليست فقط القدرة على التماشي مع الخصوم حتى لو كان هذا البعد ناتج عن تحولات في الذاكرة السياسية فالواقعية هي القدرة على الاختيار دون أى اعتبارات أيديولوجية مسبقة تكون بمثابة عقبة أو هي بمعنى آخر ايجاد أى حل لاى مشكلة فلا يوجد محظور يدين أى استراتيجية معينـة لتجنب أو لاخفاء قضية حيوية .

بطبيعة الحال فان قراءة جدلية لما حدث في السنوات الاثنى عشر الماضية يمكنها أن تظهر بعض الوقائع مثل خطاب ياسر عرفات على منبر الامم المتحدة الى جانب زيارة القدس والاتفاقيات الاسرائيلية اللبنانية واللجوء الكويتي الى العلم الامريكي لحماية سفنها على أنها بمثابة التسليم أو العودة الى الوراء ، مع أن القراءة العلميـة تشير الى أن الازمـات والمصالحات المفاجئـة بين سوريا واللبنـانيين والفلسطينيين والاردنيين والعراقيين ترجع الى منطق طائفي قديم الا أنها تفتقر الى الاساس وهو أن البناء التقدمي لوسائل التمثيل والنظم الادارية يسمح بمعالجة مهنية للازمات حيث يختص الدبلوماسيون وكبار الموظفين والخبراء والجامعيين وكبار الضباط كل في مجاله بالاعداد للقرارات وتنفيذها .

لقد مضى الوقت الذى كانت تعـالج فيه المشـاكل على المستوى الايديولوجي البحت نتيجة الافتقار الى جهاز بيروقراطي ضخم ذى فاعلية كافية لحل المشاكل الكبرى .

وقد ارتبطت في ذلك الوقت فرق من الهواة بشخصية كارزمية نشطت في تنفيذ المشروعات السياسية والاقتصـادية الكبرى لقـد تجمعت هذه الفرق حول المبادىء السامية مثل التحرر القومي والعدالة التوزيعيـة والوحدة العربية (بمعنى آخر مبادىء الحرية والمساواة والاخاء من منظور عربي) ، وقد انتهت هذه الفرق بانسحاب بعضها ونفى البعض الآخر واختفائها من على الساحة السياسية مما أدى الى افساح الطريق لمجموعة من المتخصصين ممن توطد نفوذهم .

لم يعد زعماء الجيل الثاني المستوحين الراشدين لفلسفة سياسيـة مهدت لهم الطريق للوصول الى السلطة مثل (القومية العربية ، البعثيـة الوهابية ، الدستورية ، الاشتراكية ..) بل أصبحوا كوادر أو رؤسـاء حكومات ذوى كفاءة فائقة في المناورة يحظون بالمديح .

اذن هي واقعية ولكنها ترتبط باضافات الماضي التى يذكرها جيـدا

السياسيون الذين سبق أن تولوا مناصبا سياسية على عكس سائر الفئات الاجتماعية التى قد لا تذكر هذه الاحداث .

وتتضح حدود التشدد فى كافة أنواع الذاكرات عندما لا تكون المسألة المطروحة خاصة ببناء الهوية الجماعية وانما تتعلق بالدفاع عن المصالح مثل الرفض المتشدد لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٨ الذى استدعى الاضطرار لقبوله اليوم فى ظروف أشد صعوبة ، الى جانب اغلاق مضايق تيران عام ١٩٦٧ الذى فرض حرباغير مرغوب فيها ، واتفاقيات القاهرة عام ١٩٦٩ التىأدت الى حرب لبنان ثم الصراع بين الصفوف الفلسطينية ، وقرارات قمة الخرطوم التى نبذتها مؤتمرات قمة أخرى تحت ضغط الحاجة .

كما بدأ يتضح أمام أعيننا تناقض وتخبط السياسات الراديكالية ، فمن كانوا يتصورون اتفاقهم على الجوهر وجدوا أنفسهم فى مواجهة بعضهم البعض على جبهات أخرى (لبنان ، ايران ، أرتيريا ، السودان والصحراء) نتيجة تطبيقهم المتعارض لنفس المبادىء ومن كان يدعو الى الوحدة مارس فى حقيقة الامر أسلوب التفرقة (القذافى فى تونس ، مصر فى كامب ديفيد ، سوريا والعراق وازدواجية الاجهزة الاقليمية المتمثلة فى القيادة القطرية فى كل من دمشق وبغداد) ، وقد انتهى الامر الى تحول الكفاح المسلح فى سبيل قضية الى مغامرات عسكرية (فى اليمن ، السودان لبنان ، ايران ، تشاد) أو الى عمليات ارهابية (اختطاف طائرات ، ارسال سلاح وتدريب لمنظمات لا علاقة لها بالامة العربية) مما كان له أسوأ الاثر على صورة الحرب العادلة .

وقد كان من نتائج هذا الوضع تشويه خصوصية البلدان العربية التى تعتقد فى قداسة الكفاح من أجل الوحدة والاستقلال بادماجها فى مجموعة الدول الممارسة لسياسة قوة جديدة عليها (مثل الهند فى سريلانكا تنزانيا فى أوغندا ، الصومال فى أثيوبيا ، أثيوبيا فى أريتريا ، فيتنام فى كمبوتشيا ، جنوب أفريقيا فى أنجولا والاتحاد السوفيتى فى أفغانستان)

مما أفقد الحرب الضرورية قيمها ، كما ازداد الاستعداد لقبول الحلول الدبلوماسية الوسط غير المشرفة وان كانت أقل ضررا وأكثر نفعا .

لقد ظهرت أساليب جديدة لتقيم المكسب والخسارة وتحديد الخيارات فالتوقعات التى أثارتها القيادات الكاريزمية الاولى لم تتحقق كما لم تتمكن أى سياسة خارجية من تحقيق مزيد من الحرية لانظمتها (نتيجة القيود الدولية باتخاذ القرارات حتى فى الدول التى كانت تتمتع بقدر من الاستقلالية مثل السعودية) لذلك لم تتمكن أى سياسة اقتصادية من تحقيق مزيد من المساواة (فنتائج الاصلاح الزراعى والتأمينات لا تزال محدودة ، كما أصبحت اعادة توزيع الموارد الخارجية والعوائد البترولية وتحويلات الاموال والاجور مصدرا للتمايز بين الدول أكثر من كونها مصدرا للاخاء) ولم تكن مختلف الدول العربية قبل أن تمتلك زمام أمورها على وعى بالتكلفة التى يفرضها عليها انتاج سياسة عظمى ، فقد كان ذلك من أقوال الاجانب ، أما بعد عشرين عاما فقد أدركت كل دولة الثمن الذى يجب عليها دفعه لتحقيق نجاح عسكرى أو دبلوماسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، كما أنه ليست هناك ضرورة للاستهداء بنموذج عقلانى للقرار الفردى أو بمبدأ المواطنة (الذى يشك فى صلاحيته فى الدول العربية) للاحظة أن الفاعلين الاجتماعيين لم يعودوا ممن يتبعون مبادىء دائمة وثابتة طاعة عمياء بل أصبحوا الفاعلين العادين للتاريخ . ولكنهم فاعلون ذوى ذاكرة غير قصيرة . كما أخذت متغيرات الاختيار عنصر المدى الطويل فى اعتبارها وأضحى أهم قيمة سياسية . لقد سمح استقرار الانظمة لمختلف القيادات أن يتبنى استراتيجيات شخصية كما ترتب على هذا الاستقرار استمرارية هذه القيادات لفترات طويلة ، وقد ضمنت آليات انتقال السلطة حدوث الخلافة السياسية بأسلوب سلمى خاصة مع ندرة المبادرات التى قد تؤدى الى عدم الاستقرار السياسى والتى عادة ما تعود بالفشل (كما حدث مؤخرا فى كل من الشارقة وليبيا) ، ومن ناحية أخرى هناك مشاريع اقليمية (خطط حسين المختلفة ، منظمة الاوابك وأجهزتها الفنية ومجلس التعاون الخليجى) الى جانب ادارة الاراضى

(وبناء المدن الجديدة فى الاراضى الصحراوية ، مترو الانفاق والسكك الحديدية) وقد يحدث أن تتدرج هذه المشاريع فى اطار استراتيجيات قديمة أخذت فترة طويلة حتى قبلت (أمثال بعض المشاريع التى وضعتها البعثات الاجنبية قبل عام ١٩٥٠) كما يقتضى استمرار هذه المشروعات الطموحة فترة طويلة من الزمن نوعا من المتابعة ، كما أن استمرارية المسئولية تضمن امكانية التوصل الى ما وراء تلبية الاحتياجات المباشرة وتنفيذ الوعود •

وتقوم الذاكرة بتسجيل هذه التغات ذات الايقاع كما تحاول ادراج تغيرات المواقع المكانية فى أنظمة التفاعل ولعله من الملاحظ أن التناقض الصادر فى البيئة المكونة قد تلاشى كما أن أحادية هذه الاستراتيجيات قد تحولت الى نظام تتعدد فيه اواقع ويمكننا فيها الانتقال من موقع الى آخر أو احلال عدد منها فى آن واحدلقد اختفت النظرة الى العالم كما لو كان منقسما بين الابيض والاسود كما انتهت القدرية ولم يعد مواقف العرب غير قابلة للتعايش الاخلاقى مما يعنى احتمال صحة موقف الاعداء ، كما اختفت أحاية الادوار (الجلاد والضحية) منذ أصبحت الجسور على قناة السويس والليطانى ذات اتجاهين ولم يعد الخوض فى حروب غير معلنة أو الاحتلال العسكرى المتعسف لاماكن مدنية وضرب العناصر غير المنظمة سواء سمت بالارهابيين أو المقاومة أمورا قاصرة على أحد بعينه كل واحد التحرك فى الساحة السياسية الجديدة كما يشاء وكما تسمح له الضغوط الخارجية ولا تنتهى اللعنة عندما لا تتناسينا قواعدها ولا نترك طاولة أو مكان محايدا بسبب وجود الاعداء عليها(٢١) •

باختصار لم يعد الشك هو الموقف السائد واستعاد الجميع ثقتهم فى أنفسهم(٢٢) • الثقة بالنفس : ويعتبر الخمينى خير مثال على ذلك وان كان مثلا متخلفا فايران تعكس عن نفسها صورة متناقضة حيث يتحدث عن

الشيطان الكبير والشيطان الصغير والحرب الدائمة واختطاف الرهائن والتهميش الدبلوماسى •

لكن من ناحية أخرى مازالت هناك مواقفا راديكالية قد تكون تكتيكية أو شبيهة بتلك الآتية من عصر آخر حيث يظهر معمر القذافى كنجم سينما مثل أدواره فى السينما الصامتة ثم عاد للظهور فجاة فى عصر الاعلام الناطق ثم ما لبث أن بهرنا بعبقريته السياسية بعد أن اختفى مثله الاعلى المتجسد فى شخص جمال عبد الناصر من على الساحة السياسية . لقد كان القذافى رجل الدولة الوحيد الذى جعل من الحرب الاهلية اللبنانية حرب دينيا عندما دعا فى بدايتها الى اخضاع الذميين ، وظل القذافى يحاول اقامة وحدات اندماجية مع دول عربية شتى باءت كلها بالفشل ومازال يطالب بالوحدة « وبالعودة الى المنطق » بمعنى احترام الايديولوجية العربية الاسلامية ، ولا يهمنا فى هذا المجال الكم الهائل لتصريحاته وكونها تذكير بمبادىء الاسلام والقومية العربية ، وانما المهم هو الصمت المتعب أو المتعالى الذى تستقبل به أفعال القذافى •

وفيما يتعلق بالمواقف الراديكالية الاخرى فيجدر الاشارة الى أن بعضها تكتيكى حين توضح سيرة غالبية أعضاء جماعة أمل الشيعية انهم بدءوا نشاطهم فى الحزب الشيوعى ثم انضموا الى منظمة أمل ثم انخرطو فى التنظيمات الموالية لايران ويعاكسون أمثلة عن البحث التكتيكى الاكثر فاعلية تتنفس الاسلوب الذى تحول به محاربون يساريون مسيحيون الى الشيعة حيث خضعوا لنفس دوافع بعض الفئات فى ألمانيا فى بداية القرن السادس عشر بمعنى حرصهم على التحدث بنفس اللغة التى يفهمها غالبية الشعب والتى تسمح بتعبئة أكثر فعالية(٢٣) •

نحن اذن فى مواجهة حالة أشخاص يسعون الى الفعالية التكتيكية وتكون دوافعهم بسيطة وتتمثل فى الحديث بلغة يفهمها الشعب حتى يمكن تعبئته كما سبق أن ذكرنا • وعلى العموم فان منطق مختطفى الرهائن فى لبنان

منطق مزدوج من ناحية الحساب العقلانى الذى اكتسبوه من خلال دراستهم فى فرنسا (حيث يعتبر الرهائن نقطة ضعف العرب) وليس المنطق التقليدى أو منطق الهزيمة الذى يرى أن أعضاء الجماعة متضامنون فى تحمل المسئولية فى حالة الاعتداء على أحد أعضائها • وبرغم ما يعرف عن تعصب هذه الجماعات الذى يتضح خلال الاحتفال بعاشوراء الا أنها قد تلجأ الى تغيير انتماءاتها الايديولوجية السياسية بين يوم وليلة ويستمد هذا السلوك شرعيته من خلال مفهوم « الضرورات تبيح المحذورات » عند السنة ومفهوم القضية عند الشيعة • ففى البيئة التى تتميز بأن بقاء كل فرد يعتمد على انتمائه الى قيم جماعية راديكالية فان المصلحة الشخصية تقتضى أن يكون المقابل متمثلا فى تقدير رمزى أو مادى (من العملات الاجنبية)(٢٤) •

ومهما كانت بربرية الافعال التى يرتكبها الراديكاليون العرب فهم لا يكفون عن اطلاق الوعود بالتفاهم والدعوة الى الصيغ التوفيقية (حيث يحاول القذافى مثلا التظاهر بالانفتاح على أعدائه) فمختطفو الرهائن يشهدون الرأى العام الفرنسى أو الامريكى على تشدد حكومتيه بينما يكسبون المديح لمرونة القادة الالمان أو الايطاليين أو اليونانيين •

علاوة على ذلك فان الممارسات السياسية قد تظل راديكالية رغم اعتدال وواقعية بعض المواقف ، ويرجع ذلك الى تأثير تسجيل الوقائع فى الذاكرة على نسق المواقف قبل أن يؤثر مجموع هذه القيم على سلوك الفاعلين •

واذا ما تعرضنا لمفهوم الخيانة ومصير من يوصم بها فسنجد أن من يجرؤ على التفاوض مع العدو قد يتعرض للاغتيال (مثل السادات وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية الذين يتصلون بالجانب الاسرائيلى) الا أن هذا العقاب قد يحل أيضا بشخصيات أحجمت عن مثل هذا التصرف (مثل الملك فيصل وآخرين) •

واذا ما حاولنا تصور دوافع الخيانة فسنلحظ أنها تتمثل فى الخيال

الجماعى فى البحث عن المال أو تكون مدفوعة بالغيرة وحب الذات وتغليب المصلحة الفرعية أو السعى الى تحقيق مثالية معينة وأخيرا قد تنتج الخيانة من السلوك الانتهازى مما يستوجب المثول أمام محكمة شعبية أو قانونية وهناك صور أخرى للخيانة تتمثل فى عدم الوفاء لوعد تعذرت الاستجابة له مما تعنى ضرورة تقبل جزاء هذا الفشل أو هذا التغير فى الخط السياسى وعموما يمكن رفض مثل هذا الجزاء من منطلق أن السياسة قد تفرض على المرء بعض التناقضات •

والسبيل الوحيد لتفادى الخيانة التضحية بالذات ، لقد تمت دراسة آليات أيديولوجية فى البيئة المسيحية فى أمريكا اللاتينية ، أما اذا ما تركنا نطاق العالم المسيحى المتأثر بتضحية المسيح نستطيع التعرف على آليات مشابهة فى اليهودية وفى الفلسفات السائدة فى الشرق الاقصى (الانتحار كسلوك اجتماعى يابانى ، الانتحار عند البوذيين) وفى المذاهب الشيعية (الحشاشين ، أعضاء حزب الله) •

من ناحية أخرى يرفض كل من الدين والثقافة الاسلامية تدمير الذات باستثناء شكل واحد من التضحية الجماعية فى اطار الجهاد ، مما يعنى رفض الطرف الآخر للبديل المتمثل فى المفاوضات ، ويرفض غالبية العرب هذا الشكل من أشكال الصراع لعدم قناعتهم بجدوى أيديولوجية التضحية •

لقد رأينا كاسترو يطالب سلفادور الليندى بالكفاح حتى الموت ضد الامبريالية والفاشية ، كما شاهدنا الرئيس الشيلى يمتثل لنصيحة كاسترو بينما لم يستمع ياسر عرفات الى دعوة معمر القذافى للانتحار عام ١٩٨٢(٢٥) •

على أية حال يتمتع مفهوم الخيانة بصدى عميق فى العالم العربى شأنه شأن مفهوم التآمر ، حيث لكل من المفهومين أصول عميقة وقديمة فى الذاكرة العربية من الصعب أن تفقد فعاليتها فى فترة قصيرة ، كما أنها

تعكس ما تبقى من رفض للواقعية فيما يتعلق ببعض القضايا ، ويترتب على ذلك بطء عملية تذكر المفاهيم المضادة ، المفاوضات الثنائية والمفاوضات الجماعية فى الذاكرة •

فكرة المؤامرة هى عملية جذابة وتتمتع فى المنظور الاجتماعى بفعالية كبيرة تفوق مفهوم الخيانة حيث تشير هذه الاخيرة الى كبش للفداء من داخل الجماعة يجب التضحية به للحفاظ على النقاء اللازم لتأسيس الهوية بينما يكشف مفهوم التآمر عن شخصية أجنبية جماعية قوية للغاية تحركها نوايا سيئة لالحاق الضرر(٢٦) ولعله من الجدير بالملاحظة تأكيدا لهذا الواقع توضيح علماء الانثروبولوجيا المهتمين بدراسة الجماعات المنعزلة لادانة هذه الاخيرة عادة للشخص الاجنبى واتهامه بعدم الانسانية والبربرية(٢٧) الى جانب تأكيدهم على خطورة التعامل مع هذا الاجنبى الذى يسمى الى السيطرة • وبرغم اختفاء العديد من المظاهر البدائية البربرية الا أن ظاهرة اختطاف الرهائن مازالت مستمرة ، لقد أثبتت حرب لبنان (التى أدت الى آلاف من القتلى وحصار للقرى والمعسكرات وهى الحرب التى ذهب ضحيتها العديد من النساء والاطفال والشيوخ) •
ان فلسطين لم تعد المكان الوحيد للممارسات البربرية لاغراض عسكرية •

ان « قوة الضعفاء » حقيقة معترف بها فى العلاقات الدولية ، والواقع أنه من السهل النيل من قوة الدول الكبرى باللجوء الى بعض الاساليب الذكية البسيطة بالاستفادة من انتماء اللاعبين الى معسكرات متضادة على سبيل المثال اغراق سفينة فى كوريا أو الخليج ، ضرب قاعدة جوية بالقنابل فى تشاد ، الاعتداء على الحصانة الدبلوماسية فى ايران أو لبنان محاكمة عملاء أجانب فى نيوزيلنده وما شابه ذلك وكلما كان الفاعل ضعيفا كلما كانت المجازفة غير كبيرة نتيجة لصعوبة الرد المناسب على تلك الافعال مع تضاعف الرغبة فى الاخذ بالثأر واذلال الطرف الآخر لمسح الاهانة التى لحقت به •

وعموما تقوى هذه الرغبة مع الاعتقاد بوجود عصر ذهبى (للامبراطوريات الاسلامية) أو وجود رسالة ما (الجهاد) أو انكار للعدالة (الشيعة) •

وقد تلتقى كل من الذاكرة الاجتماعية والذاكرة السياسية حول واقعة سياسية أساسية تؤكد الاسطورة الرئيسية •

ويعكس عام ١٩٤٨ هذه الواقعة التى ولدت كافة الاحداث التالية كما ينكر هذا التاريخ بالهزائم السابقة الناتجة عن التسليح غير المتساوى ولذا عولج الصراع من قبل العرب على مستوى أخلاقى وقانونى ليفضح المؤامرة التى يعتقد العرب أنهم ضحيتها •

لقد انقلبت الدنيا رأسا على عقب عام ١٩٧٣ بعد هزيمة المتآمرين برغم أن المؤامرة كانت هذه المرة ضد العدو نفسه ، وصحيح أنه تم انقاذ العدو من خلال جسر جوى مكثف الا أنه هزم ، كما أن الحظر البترولى جاء ليضيف ثقة جديدة الى الجندى أو المهندس أو الموظف العربى الى جانب الوعى بامكانياته •

لقد تم الحفاظ على الكرامة والترف ، وحتى جائزة نوبل التى طال رفضها أو كانت الدليل على اتساع تلك المؤامرة فاز بها أنور السادات صحيح أن ذلك كان لدفاعه عن السلام بالرغم من أنه صاحب المبادرة لقرار الحرب الا أن ذلك الفوز قوى الشعور بانقلاب الموقف وقد أدى هذا الوضع الى أن تلقى النخب العربية فى كل مكان مظاهر الاحترام التى لها ما يبررها وان كانت غير متوقعة ، أصبح الادباء والفنانين معروفين فى العالم أجمع وكرست لهم صفحات فى أكبر المجلات وبرامج التلفزيون وتغلغل رجال الاعمال والبنوك والمهندسون فى الشركات الغربية من خلال شرائها ، وأصبحوا أعضاء فى المجتمع الثرى الحديث (مجتمع النفاثة) وفى شركات غزو الفضاء (ناسا) بمهندسيها ذوى الاصل المصرى أو رجل الفضاء السعودى ، الى جانب صاروخ « اريان » والقمر الصناعى

(عربسات) كما نجح العمال المهاجرون والطلبة المبعوثون والدعاة فى اجبار الدولة المضيفة على معالجة مطالبهم المتعلقة بالاسلام(٢٨) فضلا عن المطالبة بتحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى •

من ناحية أخرى يكافح عدد كبير من الجمعيات ظاهرة اللامبالاة والعداء تجاه العرب من خلال نشاطهم الثقافى (فى فرنسا) أو السياسى (فى كل من الولايات المتحدة وكندا) • ان العالم العربى قد أصبح كيان لا يمكن اللف حوله ، ولم يعد من الممكن ترك مشاكله للعرب وحدهم •

كما أن الفاعلين العرب قد أصبحوا أبعد ما يكون عن السلبية والاستسلام للقدرية ، فهم يفرضون على الآخرين الحوار من خلال استراتيجيات صناعية ، ديموجرافية أو ثقافية تستدعى الرد • ولم يعد بامكان « المتآمرين » اذا كانوا مازالوا موجودين أو خلفاء المجلس الاوروبى أن يتصرفوا بطريقة خفية أسرية(٢٩) •

كذلك فان أسطورة المؤامرة الدائمة ضد العرب لابعادهم عن العالم بواسطة أعدائهم قد أخذت تتوارى مع تعدد « المؤامرات » فيما بين العرب فلا يستطيع اللبنانيون أن يصبوا اللوم على كيسنجر وحده باعتباره مسئولا عن محنتهم • كما لا يستطيع الفلسطينيون أن يتهموا اسرائيل وحدها بالمسئولية عن فشلهم ، ولا يقدر المصريون والجزائريون والمغاربة والتونسيون أن يضعوا مسئولية اضطرابات الجوع على عاتق صندوق النقد الدولى وحده • والسعوديون لا يمكنهم أن ينسبوا الى الشيوعية اضطرابات الحج • ان اختفاء أسطورة الاجنبى المتآمر يتبع الاكتشاف غير المريح بأن « المتآمرين » العرب موجودون • ان الاجنبى لا يعارض الوحدة والمجد ، كما أن أسسهما ليست قوية بما فيه الكفاية لدى العرب أنفسهم(٣٠) •

ان فكرة العودة تتوارى منذ عامى ١٩٧٣ – ١٩٧٤ • أيا كانت صور هذه العودة ، العودة الى فلسطين ، العودة الى البلاد (بالنسبة للعمال

المهاجرين وكذلك بالنسبة للجيل الثانى) ، العودة الى الاصول العربية من جانب الدول الحديثة التى فتنها الغرب (لبنان ومصر) • ان الواقعية (التشاؤمية) ترفع راياتها فى العالم العربى فى مؤتمر بعد مؤتمر ، وفى رواية بعد رواية ، وفى فيلما بعد فيلم • انها تدعو الى العمل وليس الى الانتظار ، تدعو الى التكيف وليس الى الموت •

وعندما تتحقق أى صورة من صور هذه العودة ، فانها تبدو صعبة الاحتمال • فالمهاجر الجزائرى فى فرنسا يعانى من الشعور بالرفض فى بلده ذاته ، والمهاجر السورى فى لبنان يعرف أن البلد المضيف لن يعود الى سوريا الكبرى ، والفلسطينيون يعرفون أن الاسرائيليين لن يغادروا القدس ولا حيفا ولا يافا ، ولن يسمحوا « لسفينة العودة » التى استأجرتها منظمة التحرير الفلسطينية فى أوائل سنة ١٩٨٨ بالرسو • والمشتركون فى مؤتمر قمة عمان يعرفون أنهم هم الذين سيعودون الى مصر وليست مصر هى التى ستعود الى معسكرهم •

ولذلك فان البعض يأمل فى صورة أخرى من العودة : فوفقا لما اذا كانوا مسيحيين أو مسلمين ، فان أسطورة « الزمن السعيد القديم » تداعبهم ، فهو بالنسبة للاولين (قبل الحرب العالمية الثانية) وبالنسبة للاخرين (عهد الخلفاء الاربع الراشدين) • ولا تستطيع هذه الاسطورة أن تحل محل الاساطير الاخرى ، فجذورها فى الواقع أضعف • وهناك مسيحيون كثيرون يستسلمون لكونهم أقليات (ولكن لا تتمتع بالحماية) ومسلمون كثيرون ، ينسحبون الى « قلعتهم الداخلية » فى انتظار يوم القيامة(٣١) ، لعدم وجود بديل آخر • وان هذه الصورة من العودة ، عودة المسيح أو الامام المختفى ، لا تتنافس مع صور العودة الاخرى المستحيلة سياسيا ، وغير المتصورة فكريا • ولذلك فان صورتها مسجلة فى الذاكرة الاجتماعية وليس فى الذاكرة السياسية •

ويمكن أن نخلص من هذا العرض مؤقتا باستنتاجين :

فمن ناحية ، لم تصل التحولات الحديثة فى الذاكرة السياسية الى نواة الهوية فى الثقافة العربية ، وهى سجل أساطيرها • فمن السابق لاوانه الآن معرفة أنواع الهوية الجديدة التى يمكن تكوينها ، أو أى عمليات التنشئة والتأثر الثقافى هى التى ستجعل الآثار الفعلية للتذكر الحالى على أنساق الاتجاهات لا رجعة فيها •

ومن ناحية ثانية ، فان الانقلابات الديموجرافية والاقتصادية فى أوروبا كما هو الحال فى أمريكا ، فى البلاد العربية كما هو الحال فى اجمالى البلاد الاسلامية يمكن أن توقف فى أى لحظة تدفق الايماءات المنبعثة من المواقف السياسية ، والعسكرية • ان الاجل الطويل ينتقم فى الغالب من الاجل القصير ، كما أن البنية تنتقم من الحدث • وعندما يتعرض المرء لدراسة العالم العربى ، فالواجب هو أن تنطلق الدراسة فى خطين متوازيين ، علم سياسة العمل والانثروبولوجيا السياسية للثقافة ، أى فحص الاسس العلمية للعمل السياسى والاصول السياسية فى الثقافة •

الهوامش

(١) يندرج هذا النص في اطار الابحاث التى تجرى حول مفهوم « الثقافة السياسية » والتى تتعلق بتوضيح دور الذاكرة في تغير الاتجاهات فبين الثقافة ، بالمعنى الانثروبولوجى والمواقف المتبادلة النشطة التى يلعب كل فرد فيها دورا تشكل الذاكرة وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها •

لقد تمت دراسة مفهوم الثقافة في مؤلف Trate'de Sciences Politiques الذى كتبه كل من Madeleine Ctrawtz, Jcan Leca عام ١٩٨٥ vol 3, pp. 237 — 307 ، أما مفهوم الموقف فسوف يتم التعمق في دراسة مشاكله وصعوباته في مؤتمر الـ IPSA في أغسطس ١٩٨٨ ، ويفترض هذا التسلسل المنطقى معرفة المراحل المسبقة للتفكير •

(٢) لقد تأثرت بالتحفظات التى أثارها سيد يس حول هذا التفسير المحتمل لافكارى ، فبدون ملاحظاته الفعالة الخاصة بالورقة الاولى ما كان يمكن التوصل الى هذه التعديلات وتأكيد حججى •

(٣) Fowad Ajami, The Tragedy of Arab Culture, The New Pepublic, Avril, 1987, pp. 27 — 33.

(٤) Edward W. Said, **Orientalism**, New York : Vintage Books — Random House, 1978 p. 368.

مع اعادة اكتشاف المؤرخين المتخصصين للقانون المعاصر نقد الصراع حدته انظر في هذا المجال •

La Lettre d'Information in terarabe, IREMAM, Aix en Provence No 2 Dec. 1987, p. 151 .

تبقى مشكلة منهاجية هامة تتعلق باستناد أعم تفسيرات الظواهر الاجتماعية الى الاتجاه الثقافي (والذى يطلق عليه Jean Leca Culturalime

مما يعنى استمرار التقمص الوجدانى كضرورة تسبق أى خطوة علمية •

فاذا ما تم انكار امكانية فهم مجتمع خارجى لمجتمع آخر فيستحيل القيام بأى دراسة علمية مقارنة أو تاريخية ، كما أن طرح المشكلة في شكل قيم وأدوار سوف يعكس نوعا من التقمص الوجدانى لانه في الحالة الاولى سوف يكتفى الملاحظ بتنفيذ ما يطلبه الفاعل أما في الحالة الثانية فيكون من الايسر تخيل الشخص نفسه في دور اجتماعى وعدم الاكتفاء بذات الشخص .

(٥) كما يوضحه نموذج « الثقافة الدبلوماسية الشرقيـــة » الذى وضـــعه
Leon Carl Brown, **International Rleations and The Middle East,** old rules — Dangerous game Londres, IB, Tauris, 1987, XII, p. 363 .

(٦) Olivier Carré, quelques Mots, Clets de Muhammed Husayn Fadlallah, **Revue Francaise de Seiences Politiques** 37 (4) Aout 1987, p. 482j.

« اذا ما تم اللجوء الى أسلوب احترام المعاهدات والتحالفات مع الدول غير الاسلامية واذا ما كان هناك احتمال قيام حرب عند خرق هذه الاتفاقيات فلعله يكون من الانسب الاستناد الى لوبى اسلامى داخل هذه الدول دون فسخ أو نقض هذه المعاهدات القائمة » .

(٧) Bruno Etienne, **L'Islmisme Radical,** Paris, Hachette, 1987, p. 180 .

(٨) Michael Hudson, **Arab Politics, The Searih for Legitimacy,** New Haven, New York university Press, 1977.

(٩) Jean Leca et Yves Schemeil, Clientelisme et Patrimonialisme dans le monae Arabe .

International Jaurnal of Political Seience, Oet, 1984 .

(١٠) Claude Levi — Strauss, **Anthropologie Structurale** Paris, Plon,, 1958 p. 233 .

(١١) Nora, Pierre (ed) **Les lieux de memoire,** Paris, gallimard 1984 (La Republique p. 674) et 1986 (La Nation, 3 Volumes)

(١٢) Ibid, pp. 647 — 658 du vol III de la **Nation(** Pierre Nora, "La Nation — Memoire

(١٣) حيث تتمتع بأهمية كبيرة في فتوح البلدان للبلاذورى حول هذه الصعوبات انظـــر :

Al Duri, Aziz, **The Historical Formation of The Arab Nation,** Washington, Center of Contemporary Arab Studies, University of georgetown, Mai, 1983 p. 17.

(١٤) Halbwachs, Maurice, **La Memoire Collective,** Paris, PUF', 1968, p. 78.

(١٥) Ibid p. 66 .

(١٦) Nora, **op. cit,** La Rupublique, p XVII et XIX .

(١٧) **Ibid,** La Nation, vol 3 p. 650 .

(١٨) Halbwachs, **op. cit.** p. 57 .

(١٩) اذا كان karl popper قد فرض مفهوم « التراتبية » بحيث لا يتحتم احالـــة القارىء الى جـــزء معين من أعمـــاله فانه يجب الاحـــالة الى pp. 133 — 187 « **Des Lois de L'Histoire** » george Simmel للترجمة الفرنسية .

Les Problèmes de la Philosophie de L'Histoire, Paris, FVF 1984, p. 244 .

يدرس هذا النص التراتبيات التى يجب أن تحل محلها بعض الاقتراحات المؤكدة ص ٨١ وسوف نلحظ توازى الافكار واختلافها من خلال الفترة التالية : ص ١٥٤ « لا يمكن كقاعدة عامة معرفة حدود صلاحية مبدأ معين الا عند تطبيقه على مجموعة من الملاحظات فيفقد طابعه كقانون تأسيس ويتسع نطاق صلاحيته منذ بدء اختباره بطريقة منتظمة » .

(٢٠) كما وضحه Frederic Bon "Language et Politique" du Traite de Science Politique editér Jeon Leca et Madeieine Crawrtz. Vol. 3 p. 552.
على النحو التالى :

« يجد الاقتصادى صعوبة بالغة في تعريفة المعايير التى تميز بين كل من الصرامة والتقشف ، ولكن عندما اضطر اليسار الفرنسى في صيف ١٩٨٢ الى تبنى سياسة من هذا النوع كان لابد من اختيار لفظ يمكن أن يميز عن هذا الاتجاه الجديد ، فكلمة تقشف كانت تميل الى اليمين (....) ، ومن الخطأ الاعتقاد في أن هذه العملية تمثل اصطناع فكرى .

(٢١) أوضح كامل أبو جابر أحد الارخنيين المدامعين عن الواقعية السياسية ظاهرة التدخل الامريكى في بحثه الذى قدمه الى المؤتمر السنوى للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الاوسط .

(Exeter, 13 Juillet 1987)

الا أنه طبقا لتحليل Bruns lethomas الذى نتفق معه فان هذا التدخل يعتبر مؤشرا على غياب سياسة نشطة للولايات المتحدة وبالتالى يعبر عن تبعية متزايدة تجاه الموقف في الخليج .
« Les Americains â la merci du golfe, **Le Monde 4 Ferresrs,** 1988).

(٢٢) توضح مقترحات الامير طلال بن عبد العزيز هذه التطبيقات المختلفة للواقعية وردا على بعض الاسرائيليين الذين اتهموا حكومته بمساندة المتظاهرين في الضفة تساءل الامير « لماذا لا نساند ونقوم بتمويل الحركات الاسلامية والقومية لمكافحة الاحتلال الاسرائيلى » .

وأضاف أن اسرائيل حاليا يتقاسمها تياران ويجب تشجيع ومساندة من يؤيدون انعقاد المؤتمر الولى في اسرائيل » .

حديث مع صحفى في جريدة **Le Monde, 4 Fev.**

(٢٣) Friedetich Engels, dans **La guerre des Paysans en Allemagne, Paris, ed.** Sociales, 1974 p. 196 .

(٢٤) لا يجب اهمال أو الخطأ في الحكم على الدوافع الاقتصادية التى تؤدى الى تبنى بعض الادوار مثل (الاصوليين على سبيل المثال) حيث يسعى رب الاسرة اللبنانى لضمان قوت عائلته أثناء انخفاض القوة الشرائية « أبى يعمل لدى من يدفع أكثر » هكذا ترتدى المرأة الزى الذى يتفق مع التقاليد الاسلامية دون الزى الاوربى الذى يلزم تغييره على مدار اليوم والعام بل ومن عام الى آخر . الا الاعتراف بذلك لا ينطوى على أى سخرية . بل على العكس من ذلك انه أكثر اتساقا مع العلم عن قبوله .

(٢٥) انظر رسالة .
Arthuro Montes — Larrain, **L'Ideologie du Sacrifice dans Le Chili de L'Untié Populaire** , Paris, F.N.SP, 1982 .

وقد أوحى لى مؤلف هذه الدراسة بالمقارنة بين كل من الليندى وعرفات .

(٢٦) Edmund Leach, « La Nature de la guerre » pp. 299 — 370 in : **L'Unite de L'homme** et antres essais, Paris, Gallimerd, 1980 p. 389, Sur la chasse aux têtes à Borneo .

Jacques Lizot, le **Cerele des Feux, Faits et dits des in Diens**, Yanomani, Paris edition du Seuil 1976 p. 9 .

(٢٨) gilles Kepel, **Les Banlieux de L'Islam,** Paris Seuil, 1987 p 424 .

(٢٩) عالج **Brown** بمشاكل الشرق في مؤلفه :
L.C.Brown, **op cit**, en note 3 .

(٣٠) نسوق في هذا المجال حديث الامير « طلال بن عبد العزيز » الذى سبقت الاشارة اليه حول أسباب انقسام العالم العربى قائلا : « يرجع أهم سبب الى عناء بعض حكام العالم العربى حيث يستطيع بعضهم دفع الامور دون التكيف مع العالم المتحضر ، يقول البعض أننا منقسمون ولكن اذا لم يكن قد بلغنا المستوى من التقدم الذى عرفنا اليه فان ذلك يرجع الى التدخل الاجنبى وخاصة الغرب الذى يرفض أن نتقدم ، الا أننى لا يمكن أن أكتفى بهذا القول .. فاننا المسئولون حيث لا يجب القاء التبعة على عاتق الغرب .. في الحقيقة لا يوجد تعاون عربى وهو ما يمثل في حقيقة الامر الحل الوحيد .

(٣١) التعبير خاص بـ : gilles Kepel, op. cit ,en note 28 .

خامســـــا :

فى الاسلام والسياسة فى البلاد العربية

ـ الشرعية والمعارضة الدينية ، دراسة حالة كل من المغرب ومصر

د٠ هدى ميتكيس

ـ الحركات الاسلامية فى شمال افريقيا ٠ عوامل الاندماج وعوامل التمـــايز

فرنسوا بورجا

ـ حول اسلام الدولة ٠ الخلافة فى فكر عبد الرازق ورضا والسنهورى

ايبير جوردون

الشرعيــة والمعارضــة الدينيــة

دراسة حالة كل من المغرب ومصر

د٠ هدى ميتكيس*

مقـــدمـــة :

تفتقر الكثير من الدول الاسلامية الى نظام سياسى يتمتع بالشرعيـة وترجع جذور أزمة الشرعية فى هذه الدول الى فشـل الايديولوجيـات العلمانية للشرعية فى ايجاد حل لازمة المجتمع ولذلك كان من الضرورى البحث عن شرعية بديلة تمثلت فى التيار الاسلامى الذى ظهر كلغة سياسية بديلة منذ بداية السبعينات ومثل أهم الايديولوجيات المعارضة للنظام بغض النظر عن نوعية هذا الاخير من خلال الحركات الاسلامية المسيسة التى لجأت الى ممارسة نشاط سياسى باسم الاسلام ٠

لقد مثل الاسلام صيغة تقليدية للشرعية فى مواجهة أزمة الشرعيـة ولجأت كل من الانظمة السياسية والمعارضة الدينية الى الاسـلام امـا لاضفاء الشرعية الدينية على النظام واما للتشكيك من جانب المعارضـة الدينيـة فى شرعيـة النظـام ، ان الشرعيـة الدينيـة تعكس انتقـادا للايديولوجيات العلمانية التى أدت الى أزمة فى العدالة الاجتماعية التى حظيت بأهمية خاصة فى الاسلام فاذا ما اتضح تسبب النظام فى هـذه الازمة يشكل الاسلام حينئذ أيديولوجية معارضة للنظام ٠

عموما يمكن القول بأنه كلما ارتفعت درجة الاتفاق بين مختلف القوى حول دور الدين كمجموعة من القواعد التى تمتد لتشمل الممارسـات السياسية التى يلتزم بها النظام السياسى كلما تزايدت الشرعية الدينية للنظام السياسى ٠

ولعل هذه الحقيقة تفسر اختلاف وتنوع قوة الحركات الاسلاميـة المعارضة فى مختلف الانظمة فقد ترفض المعارضة الدينية التوجه الدينى للنظام كما هو الحال فى مصر لقصوره عن شمول كافة المجالات فتتشـدد فى مواجهة النظام الذى يعتبر علمانيا وتفشل جهوده فى اكتساب الشرعية الدينية فى حين تلجأ هذه المعارضة الى الدين لتبرير نشاطها السـياسى أما فى نظام سياسى يستند أساسا الى الدين والتقاليد كمصدرين أساسين للشرعية مثل المغرب فعادة ما تضعف المعارضة الدينية حيث يقوم النظام عادة بتجريدها من سلاحها ، ونتيجة للاختلاف بين الحركات الدينيـة المعارضة فى الوطن العربى لتنوع المجال الاجتماعى الذى تنشأ فيه فقد تخيرنا الاقتراب المقارن لاستيضاح ما سمى بالفهم الشعبى للاسلام ٠

من الجدير بالملاحظة أن الانظمة التقليدية التى تستند الى الشرعيـة الدينية قد شهدت أيضا منذ السبعينات حركات اسلامية مسيسة معارضة للنظام وان اختلف حجمها وفعاليتها وتتمثل الفرضية الاساسية لهـذا البحث فى ضرورة تأثير نمط شرعية النظام السياسى على فعالية المعارضـة الدينية ، فالنظام الذى يستند أساسا الى الشرعية الدينية عادة ما يحـد من فعالية المعارضة الدينية نتيجة لالتزامـه ولو شكليا بمطالب هـذه المعارضة مثل النظام المغربى ، أما فى النظم العلمانية التى تستند أساسا الى الشرعية الكاريزمية أو الى خليط من الشرعية الكاريزمية والشرعيـة القانونية والتى تقوم بتوظيف الاسلام لتبرير شرعيتها فعادة ما تواجـه معارضة دينية عنيفة ٠

كما تبحث هذه الدراسة تمثيل الاسلام على المستوى الرسـمى فى سياسات بعض الدول العربية كأحد عناصر اضفاء الشرعية أو التبـرير لسياسات هذا النظام أكثر من كونه محددا أو دافعا لتلك السياسات ٠

لقد ظهرت المعارضة الدينية أو التيار الدينى الاحتجاجى الذى يعكس الاسلام الشعبى فى كل من مصر والمغرب نتيجة لتعثر النظام السـياسى وفشله فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وعجزه عن مواجهة أزمة النظام وكاستجابة طبيعية لوجود أزمة حادة فى أنظمة تلك الدول ٠

(*) مدرس ٠ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٠ جامعة القاهرة

ان المعارضة الاسلامية المسيسة تعبر عن معاناة ومطالب الطبقة الدنيا والوسطى لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية باسم الاسلام حيث لجأت الى تسييس الرموز الدينية والتأكيد على الشرعية الدينية فى نطاق العمل السياسى ، أى تقوم بتوصيل رسالة موجهة الى العديد من الانظمة السياسية سواء المحافظة أو المعتدلة أو الراديكالية[١] ولذلك يواجه كل من النظام المصرى والمغربى هذا التيار الاسلامى المعارض فى ظل اختلاف النشاط السياسى للحركة الاسلامية فى كل دولة نتيجة لتأثره بالاوضاع الخاصة بكل نظام ولذلك سوف نلحظ اختلاف مدى قوة وحجم المعارضة الدينية فى كل من مصر والمغرب •

ان جوهر مضمون الشرعية بصفة عامة يتمثل فى قبول غالبية المحكومين للنظام الحاكم واعترافهم باستحقاقه للطاعة[٢] ، ويقابل هذا المفهوم الحديث للشرعية مفهوم البيعة فى التراث العربى الاسلامى[٣] الذى يضع مواصفات للحاكم تعطى له الحق من خلال هذا النظام فى ولاء المحكومين له[٤] •

وينفرد المغرب من بين مختلف الدول الاسلامية باتباع نظام البيعة فى العصر الحديث بعد أن أضيف له مضمون حديث بجانب التفسير الدينى[٥] • ودون التعمق فى دراسة مصادر الشرعية وأنواعها والتى تعرضت لها الكثير من الكتابات[٦] يمكن تقسيم مصادر الشرعية الى مجموعتين :

١ — المجموعة الاولى تشمل المصادر المعنوية والرمزية كالدين والتقاليد والرموز •

٢ — المجموعة الثانية تتعلق بأداء وفعالية النظام السياسى •

يتمثل التساؤل الاساسى فى هذا البحث حول معرفة العلاقة بين مدى قوة المعارضة الدينية فى كل من مصر والمغرب وعن شرعية النظام الحاكم الى جانب معرفة أسباب ظهور التيار الاسلامى المعاصر فى السبعينات •

الجذور التاريخية للمعارضة الدينية :

ترجع ظاهرة المعارضة الدينية التى تستند الى الاسلام لتبرير شرعيتها الى عصور سابقة حيث لعب الاسلام دورا هاما فى أيديولوجية الدولة وفى مسار السياسة الاسلامية منذ القرن السابع وحتى وقتنا الحالى ولذلك فان التيار الاسلامى المعارض الحالى تمتد جذوره الى عصور سابقة •

لقد عرف التاريخ الاسلامى ظاهرة المعارضة الدينية منذ أحداث عصر الفتنة[٧] وانتشار الصراعات السياسية والعسكرية التى جسدت تعارض وجهات النظر من خلال ظهور الفرق والمذاهب الاسلامية والحركات المعارضة للسلطة الحاكمة ، وقد حرصت الحكومات الاسلامية المتتالية حتى القرن التاسع عشر على الاستناد الى الشرعية الدينية حيث جعلت من الالتزام بتطبيق الشريعة المعيار الاساسى لشرعيتها • ولذلك فان أى انحراف عن النموذج الاسلامى للممارسة السياسية يعد البوتقة الاساسية التى تنطلق منها المعارضة الدينية التى اكتسبت شرعيتها من استنادها الى المتغير الدينى الذى يعتبر المتغير الاساسى المتحكم فى نشأة هذه المعارضة وتطورها •

لقد عرفت المعارضة الدينية كظاهرة سياسية فكرية وحركية فى التاريخ الاسلامى منذ القرن السابع وتحكم الدين فى اتجاهات حركات المعارضة الاسلامية من خلال ثورات الخوارج وفكر الشيعة المعارض بجانب معارضة المعتزلة •

لقد رفض الخوارج خروج الحاكم على تعاليم الدين وقد وجد فكرهم المعارض صدى لدى مسلمى البربر فى المغرب بعد أن التقى فكر الخوارج الثورى مع اتجاهات هذه الجماعة[٨] • ومثل الشيعة فى الدولة

الاسلامية أهم اتجاهات المعارضة نتيجة للاستمرارية التاريخية ، بل ويرى الشيعة أنهم المعبرون الحقيقيون عن المعارضة الاسلامية أما المعتزلة فقد اتخذوا طابع المعارضة السلبى فترة طويلة[٩] .

حرصت مختلف الحكومات الاسلامية على الشرعية الدينية للنظام[١٠] حتى أدى الاستعمار الى أزمة حادة فى الهوية الاسلامية ، فمنذ القرن التاسع عشر شكل الغرب تحديا للدول الاسلامية بعد أن تسبب فى تفكك النظام الاسلامى التقليدى وبدء مرحلة التحديث على الطراز الغربى العلمانى .

وفى مواجهة هذا التحدى نشطت حركة الاصلاح بقيادة جمال الدين الافغانى وهدف الى توحيد كافة الشعوب الاسلامية فى ظل حكومة اسلامية وان لزم اللجوء الى بعض الاجراءات المتطرفة وصلت الى حد امكانية اغتيال الحاكم الفاسد[١١] .

لقد مثل الغرب بصفة عامة تهديدا للقيم الاسلامية فى القرن التاسع عشر وقد أدى ذلك الى العديد من ردود الفعل ، ففى حين لجأت بعض الدول العربية الى نبذ التقاليد وتبنى القيم الغربية مثل مصر لجأ البعض الآخر الى التمسك بالتقاليد وادانة كافة الافكار الغير اسلامية مثل المغرب الذى سعى الى البحث عن تصور جديد للاسلام فى محاولة لتحديث المجتمع فى اطار القيم الاسلامية .

لعب الاسلام فى القرن العشرين دورا هاما فى تشكيل الايديولوجية القومية فى اطار فكر الافغانى ومحمد عبده واستمر الاسلام كعامل أساسى فى تحديد الهوية والايديولوجية القوميتين[١٢] ويرى جون اسبوسيتو أن الحركة السلفية قادت تيار الاصلاح الفكرى فى أنحاء كثيرة من الوطن العربى[١٣] منها المغرب حيث واجه الاسلام فى المغرب الانقسام الاثنى وشكل القاعدة الاساسية للتضامن القومى ولعبت الشعارات

والرموز الدينية دورا هاما فى الحركة القومية ضد الاستعمار ، أما فى مصر فان دور الاسلام كان محدودا نسبيا بسبب وجود أقلية قبطية متعلمة أكسبت الاتجاهات السياسية الرئيسية فى مصر وجهة علمانية[١٤] .

وقد بدأت تتضح معالم الحركة الاسلامية المعارضة بعد حصول معظم الدول العربية على استقلالها وفشلها فى تحقيق برامج التنمية الطموحة مما أدى الى تفجر المعارضة الدينية ، ويمكن التميز بين نوعين من المعارضة الدينية تبعا للانظمة السياسية :

١ — المعارضة الدينية فى الانظمة التى تتمتع بهوية اسلامية عريقة مثل المغرب حيث يسهم الاسلام فى الحفاظ على الوضع القائم وتدعيم شرعية النظام فى مواجهة الحركات الدينية المعارضة .

٢ — المعارضة الدينية فى الانظمة السياسية التى تلجأ الى الاسلام لتبرير سياساتها وتوجهاتها الفكرية واصباغ الشرعية عليها مثل مصر .

أسباب ظهور التيار الدينى المعارض :

لقد تبلورت معالم التيار الدينى المعارض فى السبعينات من هذا القرن واختلف عن الحركات السابقة فى لجوئه الى الحركة السياسية والعمل على تغيير الهيكل السياسى والاجتماعى للمجتمع .

ويقصد بالمعارضة الاسلامية نوع من العمل الجماعى الذى قد يلجأ الى العنف أو التهديد به لتحقيق أهدافه مستندا الى الدين لاصباغ الشرعية على حركته ، وقد تمثل هذه المعارضة ظاهرة عادية فى اطار التنافس على السلطة كما قد تتبنى أهدافا أكثر تطرفا[١٥] . وقد يقتصر هدف هذه المعارضة على تغيير الفرد والمجتمع فى حين قد تلجأ من خلال العنف الى احداث تغيير جذرى والقضاء على النظام السياسى فالدين كجزء من المنطق التقليدى يمكن أن يبرر الاهداف الثورية .

لقد لجأت المعارضة الدينية الى الاستناد لما يسمى بالاسلام الشعبى الذى يسود بين الجماهير والذى يختلف عن الاسلام الرسمى الذى تحدد معالمه النخبة الحاكمة[١٦] فبرغم اشتراك مختلف حركات المعارضة الدينية فى مطالبتها بتطبيق الشرعية الا أنها تختلف فيما بينها من حيث تفسير كل منها لهذا الاسلام الشعبى نتيجة لاختلاف المجال السياسى والاجتماعى لكل منها[١٧] •

لقد عكس التيار الدينى المعارض ظاهرة تحول الاسلام الى قوة سياسية تطالب مختلف الانظمة الاسلامية بتطبيق أحكام الشريعة حيث تستند شرعية هذه الانظمة الى مدى كفاءتها فى القيام بهذه الوظيفة وعادة ما يشتد عنف هذه الحركات فى الانظمة العلمانية التى لم تتوصل الى تطبيق الشريعة •

ان التساؤل الذى يتبادر الى الذهن فى هذا المجال يتعلق بسبب ظهور التيار الاسلامى المعارض فى السبعينات ولجوء كل من الحكومات والمعارضة الاسلامية الى استخدام الاسلام لتدعيم شرعية كل منهما[١٨] •

لقد سبق أن ذكرنا أن نمو الشعور الاسلامى والرغبة فى تحقيق الامة الاسلامية التى تتعدى الحدود الاقليمية والقومية قد أدى الى الزام النظام الحاكم بتكييف سياسته بحيث يتناسب مع هذا التيار الدينى وقد اتخذ هذا التيار شكلا جديدا لمواجهة المد الاستعمارى فى القرن التاسع عشر ثم لاضفاء الشرعية على السياسة القومية للدول حديثة الاستقلال[١٩] •

يرجع ظهور المعارضة الدينية الى العديد من التجارب التى مرت بها الدول العربية والتى تتمخض عنها أزمات ناتجة عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تشكلت خلال الحكم الاستعمارى[٢٠] •

عموما يمكن القول بأن أسباب ظهور المعارضة الاسلامية ترجع الى العديد من التحديات الداخلية والخارجية التى يمكن ايجازها فيما يلى :

— قد تعبر المعارضة الدينية عن رد فعل لأزمة الهوية وفشل الايديولوجيات الغربية فى مواجهة مطالب واحتياجات الجماهير مثل الاستقرار السياسى وتحقيق العدالة الاجتماعية[٢١] •

لقد واجهت الدول الاسلامية صراعا فكريا بين الايديولوجيات الغربية مثل (العلمانية والاشتراكية والقومية) وبين المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية خاصة مع استمرارية هذه الانظمة فى الفصل بين السياسة والدين ولقد عكست المعارضة الدينية محاولة اعادة تقييم الحضارة والقيم الاسلامية لبناء نظام سياسى واجتماعى تمتد جذوره الى التاريخ الاسلامى ولا يكون نتاجا للفكر الغربى خاصة مع وجود الصراع الاسرائيلى حيث ربط البعض بين ظهور الحركة الاسلامية وهذا الصراع مع اعطاء الصبغة الاسلامية عليه[٢٢] الى جانب أثر النجاح العسكرى عام ١٩٧٣ والقوة الاقتصادية للدول البترولية •

— أدت ثورة التطلعات بعد حصول مختلف الانظمة العربية على استقلالها الى مضاعفة حدة المعارضة الدينية نتيجة لفشل هذه الانظمة فى تحقيق التنمية فى ظل الايديولوجيات الغربية ، وهنا يظهر البديل الاسلامى كأحد البدائل السياسية المتاحة لحل هذه الازمة خاصة وأنه يتمتع بجاذبية ملحوظة كبديل سياسى[٢٣] الى جانب فشل الافكار الغربية فى الوصول الى صيغة مقبولة تربط بين الاسلام كمصدر أساسى للقيم وبين التحديث الذى ترغب النخبة الحاكمة فى تحقيقه •

— أرجع البعض ظهور المعارضة الدينية الى بعض العوامل الخاصة المرتبطة بالنشاط السياسى الخارجى للدول البترولية أو للثورة الايرانية[٢٤] الا أن التحديات الداخلية تعكس الدوافع الحقيقية للمعارضة الدينية التى أدت الى بروز دور الاسلام السياسى ففى ظل ظروف فشل نظم الحكم فى البلاد العربية فى قيادة

حركة التنمية أو بلورة نظرية محلية للتنمية بعد فشل الايديولوجيات الغربية تتقدم الاتجاهات الاسلامية بمفاهيمها حول نظرية الاسلام الشامل وتتنامى اتجاهات العودة للقيم الاسلامية ويبرز دور الاسلام كدعوة للتجديد وكحقيقة ثورية(٢٥) .

وفى محاولة لدراسة تأثير نمط شرعية النظام السياسى الحاكم على فعالية المعارضة الدينية تخيرنا مصر والمغرب كنموذجين لاختبار فرضيات هذه الدراسة خاصة مع تنوع واختلاف جماعات المعارضة الدينية فيما بينها من ناحية وبينها وبين النظام من ناحية أخرى نتيجة لاختلاف المحيط السياسى والاجتماعى لهذه المعارضة فى كل من هذين النظامين كما سنرى فبرغم اشتراك المعارضة الاسلامية فى مطالبها بتطبيق الشريعة الا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الاختلاف والتمايز فى رؤى الاسلام الشعبى الذى تستند اليه هذه المعارضة فى مواجهة النظام الحاكم الذى يبلور ويحدد بدوره معالم الاسلام الرسمى كأحد عناصر اضفاء الشرعية والتبرير لسياسته .

الشرعية والمعارضة الدينية فى مصر

ان العلاقة بين أنظمة الحكم المتتالية فى مصر وبين المعارضة الدينية علاقة متعددة الابعاد تطرح الكثير من القضايا على مستوى الفكر والممارسة ، الا أنها بدأت تتخذ أبعادا جديدة بعد أن تبلور تيار اسلامى له مطالب سياسية .

لقد ارتبط الدين بالدولة فى مصر منذ أقدم العصور واستمر الدين كمصدر أساسى لاصباغ الشرعية على النظام الحاكم حتى ولو انتمى الى أصول عرقية مختلفة عن الجماهير الشعبية .. تجسدت جذور المعارضة الدينية فى مصر فى العصر المملوكى من خلال رجال الدين الذين تمتعوا

بمكانة مرموقة ترجع الى تمثيل هؤلاء العلماء للشرعية بالنسبة للشعب المصرى فى فترة كان يحكم فيها مصر عناصر أجنبية ، وأصبح رجال الدين يشكلون جماعة وسيطة بين النخبة الحاكمة والجماهير ، وقد أتاح هذا الوضع للمؤسسات الدينية وخاصة الازهر قوة لا يستهان بها(٢٦) .

الا أن هذه المعارضة الدينية لم تسع فى البداية الى السلطة واكتفت بممارسة تأثير معتدل على الحكام للحد من تطرفهم ثم ما لبثت أن حاولت ملء الفراغ السياسى كقادة يتمتعون بالشرعية وتبلور دورهم السياسى بعد انقسام الطبقة الحاكمة وتدخل العلماء فى العملية السياسية من خلال تحديد مدى مطابقة السياسة لاحكام الشريعة(٢٧) .

واتجهت مصر منذ القرن ١٩ الى مزيد من العلمانية ونجا محمد على الى تدعيم الشرعية الدينية للنظام من خلال الاستناد الى رجال الدين(٢٨) وقد أدت سياسة المركزية الى افراز نخبة وطنية تبنت الافكار العلمانية الغربية التى لم تعر الشرعية الدينية أهمية تذكر ، وأدت هذه السياسة الى تقليص الدور المعارض لرجال الدين خاصة مع لجوء النظام الحاكم الى تضييق نطاق نشاطهم السياسى ومضاعفة تبعيتهم للدولة ، وقد استمر دور الازهر كتابع للدولة حتى العصور الحديثة لاسباغ الشرعية على سلوك النخبة(٢٩) .

وقد استطاع محمد على القضاء على المعارضة الدينية مما أدى الى انعزال دور رجال الدين عن الجماهير الا أن ذلك لم يلغ وجودهم السياسى ، كما فقد هؤلاء فى ظل قيادة النخبة العلمانية مكانتهم كوسطاء وتمثل مصدر قوتهم الحقيقية فى اضفائهم الشرعية على النظام الحاكم(٣٠) .

ارتبطت الاتجاهات الايديولوجية فى التاريخ المصرى الحديث منذ نهاية القرن التاسع عشر بالاسلام من خلال أفكار الافغانى ومحمد عبده التى كانت رد فعل للوجود الاجنبى وعكست معالم أول تيار للتجديد

الاسلامى بعد الاحتلال الذى لجأ الى تغريب المجتمع المصرى وازدادت قوته بعد ظهـور تيار علمـانى ينادى بفصـل الدين عن الدولة ونقـل المؤسسات والافكار الغربية وقد واجه هذا التيار العلمانى حركة اسلامية أهابت بالمجتمعات الاسلامية ضرورة مواجهة التحديات الغربية(٣١) .

شهدت مرحلة التجـربة الليبرالية الدستورية فى بدايات القـرن العشرين وحتى ١٩٥٢ ظهور التيار الاسـلامى من خـلال أفكار حسن البنا(٣٢) وتعد هذه الفتـرة من أخصب الفترات السياسـية فى التاريخ المصرى حيث شهدت تعدد الحركات السياسية على الساحة المصرية ومن بينها الحركات الدينية غير الرسـمية والتى تمثلت فى حركة الاخـوان المسلمين .

لم تستطع القيادات الدينية ملء الفراغ السياسى الناتج عن الغـاء الخلافة الاسلامية والتى توصلت مجمـوعة من القيادات العلمانيـة الى شغلة ، الا أن النظام الليبرالى سرعان ما فشل فى حل الازمة السـياسية المصرية مما أدى الى التحول للبحث عن بديل سياسى وجد فى الرجوع الى المبادىء الاسلامية حلا لهذه الازمات .

ظهر أول دور سياسى للمعارضة الاسلامية فى مصر من خلال جماعة الاخوان المسلمين فى الاربعينـات من هـذا القـرن ذلك لأن الكثير من الحركات الاسلامية قبل ذلك الوقت لم تشترك فى العمل السياسى حتى لجأ الاخوان الى الاهتمام بهذا المجال فقد أكدت هذه الجماعات ضرورة عدم الفصـل بين الدين والدولة(٣٣) الى جانب ضرورة قيـام حكومـة اسلاميـة(٣٤) .

لقد مثل الاخوان معارضة دينية للنظام العلمانى من خلال تأكيدهم على مبادىء الدولة الاسلامية التى تتمثل فى تطبيق الشرعيـة والتزام الحاكم بالتقاليد الاسلامية والارادة الشعبية(٣٥) وبرغم عـدم وضـوح البرنامج السياسى للاخوان الا أنهـم لم يشكلوا حزبا سياسيا رسـميا

ولكنهم تمتعوا بثقل سياسى لا يقل عن التنظيمات الحزبية حيث استطاع هذا التنظيم ملء فراغ سياسى خلال فترة تعرض فيها المجتمع لازمـات مرحلة انتقالية فى محاولة للبحث عن الاصالة .

لجأت المعارضة الدينية للاخوان الى العنف من خلال جناحها العسكرى « التنظيم الخاص » وتصاعدت المواجهة بين المعارضة الدينية والنظـام حتى تم حظر نشاطها القانونى الا أن الجماعة استمرت من خلال تنظيمها السرى فى ممارسة نشاطها السياسى .

تميزت المعارضة الدينية للاخوان سواء من داخل أو خارج النظـام بالنجاح السياسى المحدود الذى أخذ يخبؤ مع لجـوء هذا التنظيم الى العنف وتوالت مصادمات الاخوان مع كل من النظام الناصرى والساداتى كما سنرى مما أدى الى اضعاف شوكة هذا التنظيم الذى خرجت من تحت عباءته معارضة دينية أكثر عنفا أو راديكالية فى مواجهة النظام .

أسباب ظهور المعارضة الدينية الراديكالية :

تشهد الساحة السياسية فى الدول الاسلامية بصفة عامة والعربيـة بصفة خاصة وجود اختلافات فى التجربة الاسلاميـة برغم استمرارية حفاظ الاسلام على وحدة المعتقدات الدينية أدت الى نوع من التمايز فى اطار ما سمى بالفهم الشعبى للاسلام ، وقد رأى بعض الكتاب الغربيين أنه برغم وجود اسلام واحد حتى القـرن ١٩ لكل من النخبـة الحاكمة والمحكومة برز الى الوجود حاليا اسـلام للنخبـة الحاكمة التى تأثرت بالاتجاهات الغربية واسلام للطبقة المحكومة(٣٦) . الا أنه من الضرورى فهم هذه الظاهرة من منطلق النظر الى الاسلام كنموذج مثالى فى علاقاته بمختلف الابنية الاجتماعية مما يؤدى الى تعـدد التجارب فى مجـالات اجتماعية مختلفة(٣٧) .

وترجع أسباب ظهور المعارضـة الدينيـة فى مصر الى العـديد من الاسباب أهمها :

١ ـــ شعور بعض الفئات الشعبية بنوع من الاغتراب عن النظام الذى يسعى الى نوع من التجديد السياسى والاجتماعى الذى ترفضه هذه الطبقات ويرجع هذا الاغتراب الى انهيار التضامن التقليدى تحت ضغط التحضر ، استطاعت المعارضة الدينية اجتذاب بعض هذه الفئات وقد نجحت هذه المعارضة فى بلورة استراتيجية تلجأ الى العنف فى مواجهة النظام .

٢ ـــ أسهم فشل الايديولوجيات العلمانية فى ظهور المعارضة الدينية كبديل سياسى حيث عجزت هذه الايديولوجيات عن الوصول الى التوفيق بين القيم الاسلامية وعملية التحديث(٣٨) الى جانب وجود أزمة اجتماعية تتمثل فى أزمة شرعية النظام ولجوئه الى الوسائل الاكراهية(٣٩) .

٣ ـــ أرجع البعض ظهور التيار الاسلامى المعارض فى مصر الى الهزائم السياسية التى منى بها النظام حيث بدأت مشكلة البحث عن الذات بعد ١٩٦٧ حين لجأت الجماهير بعد يأسها من المستقبل الى البحث فى الماضى متمثلا فى الدين والتقاليد(٤٠) .

٤ ـــ أدى اخفاق المعارضة غير الدينية سواء اليمينية أو اليسارية فى اكتساب قاعدة جماهيرية أو المساهمة فى حل مشكلات التنمية بجانب نجاح النظام فى احتوائها واستيعابها الى فقدانها للمصداقية لدى الجماهير الشعبية التى وجدت فى الاتجاهات الاسلامية بديلا لهذه المعارضة التى تفتقر الى الفعالية .

عموما يمكن القول بأن المعارضة الاسلامية فى مصر متعددة الابعاد سواء رجع ظهورها الى أزمة شرعية النظام أو الى لجوء هذا النظام الى الاسلام كأيديولوجية تدعم شرعيته لقد نبذت الحركة الاسلامية التحالف مع النظام ووجدت فى المعارضة الدينية سبيلا لارساء المجتمع الاسلامى وتطبيق الشريعة التى عمدت النخبة العلمانية الى تأجيلها خاصة بعد نجاح

النظام فى حصوله على مساندة رجال الدين الرسميين لاصباغ الشرعية الدينية عليه ورفض أفكار المعارضة الاسلامية الراديكالية التى وجدها دخيلة على الاسلام(٤١) .

شرعية النظام الناصرى والمعارضة الدينية :

سعى النظام المصرى بعد ١٩٥٢ الى علمنة أسس شرعيته ومصادر هوية الجماعة استنادا الى القيادة الكاريزمية الى جانب تبنى العديد من الايديولوجيات العلمانية (القومية والاشتراكية) الا أن عبد الناصر لم يتوصل الى تحقيق هذا الهدف واستمرت الثقافة السياسية والشرعية الحكومية والهوية القومية مشبعة بالاسلام ، لقد لجأ النظام المصرى الى استخدام الدين لاكتساب شرعية تدعم أركانه وتضمن المساندة الجماهيرية له الى جانب امكانية تأييد الدين لقيم النظام الثورية ، لقد استخدم الدين لتبرير الايديولوجية للنظام حيث اعتبر أحد العناصر المكونة للقومية العربية الى جانب تبرير التحول الاشتراكى وابعاد شبهة الماركسية فى محاولة لايجاد جذور اسلامية للايديولوجيات الاشتراكية(٤٢) ، لقد أدرك عبد الناصر مدى جاذبية الدين كمصدر تكميلى للشرعية الكاريزمية ولذلك لجأ الى مضاعفة استخدام الشعارات الاسلامية بعد ضعف الاتجاه التحديثى لاضفاء الشرعية الدينية وتبرير الاصلاحات .

لم يمثل الاسلام أساسا للايديولوجية السياسية الناصرية الا أنه شكل عنصرا من عناصر الايديولوجية القومية للدولة نتيجة لتمسك الجماهير الحضرية والريفية بالقيم الاسلامية وهكذا لجأت الحكومة الى اضفاء الشرعية على سياساتها من خلال التحكم فى استخدام الدين ، بل لقد اعتبر البعض ثورة ١٩٥٢ انجازا اسلاميا(٤٣) ، كما أكد النظام الناصرى توغل جذور القومية العربية فى التاريخ الاسلامى والتى وجد فيها العالم العربى هوية وتاريخ مشترك(٤٤) .

من ناحية أخرى عكس الدستور المصرى العلاقة بين الدين والدولة

فى مجالات متعددة أكدت مكانة الاسلام كجزء لا يتجزأ من المجتمع والدولة الى جانب اعتبار مبادىء الشريعة مصدرا أساسيا للتشريع •

كما حرص النظام الناصرى على التعليم الدينى وصبغ القوة السياسية بمفاهيم اسلامية[٤٥] ولجأ الى استخدام الاسلام ليس فقط لتدعيم شرعية وانما لخلق نوع من التعبئة السياسية أثناء الازمات ويلاحظ أن هذا النظام لم يحاول اللجوء الى الدين لتدعيم شرعيته الا عند تعرضه لازمة حادة يمكن أن تؤثر على شرعيته حيث استخدم الدين كعنصر أساسى فى التعبئة السياسية منذ بدء صدامه مع الاخوان عام ١٩٥٤[٤٦] •

لقد أدت هزيمة ١٩٦٧ الى تصاعد الحركة الاسلامية كرد فعل للفشل العسكرى حيث سادت فى هذه الفترة موجة من الشعور الدينى خاصة بعد ادراك الجماهير مدى معاناة الاخوان ممثلى المعارضة الدينية غير الرسمية من قبل النظام الناصرى •

النظام الناصرى والاخوان :

برغم عدم نبذ النظام الناصرى للدين كمصدر للشرعية الا أنه يتصدى بعنف لمعارضة جماعة الاخوان ، واستطاع السيطرة على هذه المعارضة الدينية منذ ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٥ •

— لقد شهد عام ١٩٥٤ المرحلة الاولى من الصراع بين النظام الناصرى والمعارضة الدينية المتمثلة حينئذ فى الاخوان التى شهدت صداما عنيفا أدى الى قرار حل هذا التنظيم الدينى الا أنه استمر رغم حظر نشاطه على المستوى الرسمى فى العمل فى اطار غير رسمى بحيث امتد أثر هذا التنظيم الى كثير من الدول العربية ومن بينها المغرب[٤٧] •

لقد ارتكزت سياسة النظام الناصرى فى المجال الدينى

لمواجهة المعارضة الدينية على احكام سيطرته على المؤسسات الدينية الرسمية للتوصل الى صياغة اسلامية ترضى كلا من التيار الدينى المحافظ والاتجاه التحديثى ، ولذلك لجأ الى تطبيق نوع من الاصلاح الدينى الذى تضمن سيطرة الدولة على أقوى تنظيم دينى رسمى[٤٨] •

— شهد عام ١٩٦٥ المرحلة الثانية من الصراع بين النظام الناصرى والاخوان حيث اعتقلت معظم قياداتهم ومن بينهم سيد قطب صاحب الفكر الحركى الذى رفض حصر الاسلام فى دائرة الاعتقاد الوجدانى والشعائر التعبدية وأكد على شموليته وضرورة تدخله فى مختلف أوجه الحياة بما فيها السياسة[٤٩] لقد أكد سيد قطب على الاتجاهات غير القومية للحركة الاسلامية ومثل فكره عقيدة ثورية[٥٠] كان لها بعيد الاثر على المعارضة الاسلامية المعاصرة كما سنرى •

استمرت سيادة الدولة على الدين ليس بهدف الاتجاه الى مزيد من العلمانية وانما لصياغة نوع من الاسلام الرسمى الذى يتلاءم مع النخبة العسكرية الحاكمة وبرغم وجود انقسام بين كل من المستوى الرسمى الاعلى للاسلام والمستوى الشعبى الادنى الا أنه تم فى النظام الناصرى تكييف الاسلام الرسمى لتطبيقه فى الدولة الحديثة •

لقد افتقد النظام الناصرى من خلال صدامه مع المعارضة الدينية للاخوان ، والتى جسدت الاسلام الشعبى ، عنصرا هاما من عناصر شرعيته بشكل لم يدركه الا بعد هزيمة ١٩٦٧ حيث عاد عبد الناصر الى استخدام الرموز والشعارات الدينية كأداة للتخفيف من حدة الشعور بالهزيمة[٥١] •

النظام الساداتى والمعارضة الدينية :

واجه النظام الساداتى منذ البداية أزمة حادة فى شرعيته لعدم استناده الى مقومات الشرعية الكاريزمية الى جانب عدم قدرته على الاستناد الى أيديولوجية القومية العربية التى فقدت بريقها بعد عام ١٩٦٧[٥٢] •

لجأ السادات الى البحث عن ركيزة لتدعيم شرعية النظام ووجد فى الشرعية الدينية ضالته المنشودة •

وفى هذا المجال يلاحظ أنه كلما افتقرت القيادة السياسية فى دولة اسلامية الى الشرعية كلما ازداد لجوئها الى الشرعية الدينية •

وقد لجأ النظام الساداتى لمواجهة التيارات الماركسية والناصرية الى البحث عن جبهة جديدة مساندة ، ورأى فى كل من اليمين الدينى وغير الدينى حلفاء المستقبل[٥٣] وقام بتشجيع الحركة الاسلامية التى كانت مازالت متمثلة فى جماعة الاخوان لملء الفراغ السياسى خاصة مع افتقار النظام لقاعدة شعبية وتقارب معهم فى اطار مقاومة الالحاد والشيوعية[٥٤] ، وسمح بعودة المعارضة الدينية وان كان فى صورة غير رسمية كما اعتبر الاخوان « المعارضة التى تدين بالولاء للنظام »[٥٥] بل وصفهم فى بعض الاحيان بأنهم جماعات سياسية ، كما قام السادات بتشجيع الجماعات الاسلامية التى تمكنت بالفعل من السيطرة على الاتحادات الطلابية فى الجامعة ، الا أنه ما لبث أن خشى تزايد نفوذ كل من الاخوان والجماعات ، خاصة بعد بدء نمو التيار الدينى بدرجة ملحوظة يصعب السيطرة عليها الى جانب دخوله فى مواجهة صريحة مع النظام السياسى من خلال تنظيم التحرير أو ما سمى بجماعة الفنية العسكرية ثم توالت المصادمات مع تعدد الجماعات الاسلامية •

عموما يمكن القول بأن النظام الساداتى سعى مثل النظام الناصرى الى استغلال الدين كأداة لاضفاء الشرعية على النظام وتبرير سياساته

الا أن تكثيف استناده الى الشرعية الدينية لافتقاره الى المصدر الكاريزمى للشرعية هيأ المناخ للبديل الاسلامى •

تمثلت مظاهر اهتمام النظام الساداتى بالشرعية الدينية الى جانب تشجيعه التيار الدينى فيما يلى :

١ ــ استخدام الرموز والشعارات الدينية من جانب كل من النخبة الحاكمة والجماعات الاسلامية فقد لجأت النخبة الحاكمة الى هذه الشعارات للقيام باجراءات قمعية ضد المعارضة غير الدينية أما بالنسبة للحركة الاسلامية فقد استخدمتها للتعبير عن سخطها على النظام السياسى ، كما لقيت الشعارات الدينية استجابة لدى الجماهير التى وجدت فيها وسيلة لامتصاص السخط الاجتماعى •

٢ ــ أصبحت الشريعة طبقا للدستور المصدر الاساسى للتشريع ، وقد أدى هذا الوضع الى اصباغ شرعية دينية على النظام من خلال نظام قانونى لا يقبل المناقشة الى جانب النهى على بعض الاجراءات القمعية بحجة الدفاع عن الدين ضد بعض أنواع المعارضة السياسية[٥٦] كما ازداد اهتمام الدولة بالتعليم الدينى ونشر القيم التقليدية الروحية والاهتمام بقيم الاصالة من خلال بعض القيادات الدينية الكاريزمية •

٣ ــ والى جانب التوجهات الاسلامية للنظام حرص هذا الاخير على تأكيد الدور التبريرى للمؤسسة الدينية الرسمية الاساسية المتمثلة فى الازهر لاصباغ الشرعية على ممارسات النظام[٥٧] •

عناصر المعارضة الدينية فى مصر :

تنقسم المعارضة الدينية فى مصر الى جناحين أساسيين :

١ ــ الجناح الاصلاحى التوفيقى الذى يتسم باعتدال هجومه على

النظام بقيادة ما يمكن تسميته بجماعة الاخوان المسلمين الجديدة التى عادت الى ممارسة نشاطها السياسى أثناء النظام الساداتى وقامت باصدار جريدة الدعوة التى وجهت انتقاداتها للنظام لم تبلغ قوة جماعة الاخوان المسلمين الجدد مبلغ قوتها على الساحة السياسية المصرية عام ١٩٥٤ وانما شاركوا مع أجنحة أخرى عرفت بالعارضة الاسلامية لفرض الصبغة الدينية على النظام السياسى(٥٨) •

٢ ـــ الجناح الراديكالى أو المناضل الذى يضم العديد من الحركات الاسلامية المعارضة والتى خرجت من عباءة جماعة الاخوان وتأثرت بفكر سيد قطب وقررت الاستيلاء بالقوة على السلطة • اشتركت هذه المعارضة الدينية للنظام فى سمتين أساسيتين :

(أ) الرغبة فى احداث تغيير جذرى فى كل من المجتمع والفرد•

(ب) اللجوء الى العنف لتغيير النظام السياسى القائم •

تؤكد هذه الحركة الاسلامية ضرورة عدم الفصل بين السياسة والدين وتتبنى استراتيجية تستند أساسا الى ما يلى :

(أ) قيام طليعة اسلامية بارساء المجتمع الاسلامى والانتقال من مرحلة الضعف الى مرحلة القوة ونبذ استراتيجية اعتزال المجتمع التى انتهجها تنظيم جماعة المسلمين أو ما أطلق عليه جماعة التكفير والهجرة •

(ب) لجوء الجماعات الاسلامية الى تغيير النظام الاجتماعى القائم وارساء نظام اجتماعى اسلامى بالقوة وهى الاستراتيجية التى اتبعتها جماعة التحرير الاسلامى أو ما أطلق عليه جماعة الفنية العسكرية(٥٩) •

لقد أدت استراتيجية النظام تجاه نمو القوة السياسية ببعض الجماعات الدينية الى لجوء بعضها الى العنف وامتداد نشاط الجماعات الاسلامية خارج الجامعة وظهور عديد من التنظيمات المتطرفة مثل تنظيم الجهاد •

وبخلاف هذه العناصر فان لبعض الشخصيات تأثير ضخم على المعارضة الدينية امتد أثرها الى المغرب مثل الشيخ كشك الذى وجه انتقاداته للنظام وشكك فى شرعيته الى جانب مهاجمة ما أسماه بالمراهقة الفكرية لعناصر الحركة الاسلامية فى مصر(٦٠) •

جماعة الاخوان المسلمين الجديدة :

لقد تخيرت اطلاق اسم جماعة الاخوان المسلمين الجديدة على تلك المجموعة من الاخوان التى عادت الى ممارسة نشاطها السياسى فى النظام الساداتى لتمييزها عن المرحلة السابقة والتى انتهت منذ منتصف الستينات •

تميز فكر هذه المجموعة منذ النظام الساداتى بالاعتدال ولم ترغب فى الاستئثار بالسلطة السياسية وانما مجرد تعديل مسارها من خلال استمرارية معارضة الاخوان للنظام حتى يتم تطبيق الشريعة الاسلامية •

لقد أكد الاخوان استهجانهم للاسلوب الحركى الذى يميل الى العنف لقلب نظام الحكم ولجأوا الى أسلوب الدعوة ، نادى الاخوان بارساء حكومة تطبق أحكام الشريعة واستنكروا تطبيق ما يسمى بالحكومة الدينية(٦١) • كما رفض التلمسانى أفكار سيد قطب التى تبنتها الكثير من حركات المعارضة الاسلامية المتطرفة كما سنرى والخاصة بتجهيل المجتمع واكتفى بمحاولة تحسين أداء النظام من خلال تطبيق الشريعة ، وطالب الاخوان منذ ظهور تجربة المنابر بالاشتراك فى العمل السياسى ومثلت مجلة الدعوة نوعا من المعارضة القانونية من داخل النظام السياسى لجأت الى التشكيك فى شرعية الممارسات السياسية للنظام مثل اتفاقية السلام

وقد أدى انخراط الاخوان فى الهيكل السياسى العلوى الى فقدانهم الكثير من المؤيدين كما أدى اختيار الاخوان للاتجاه المعتدل الى افتقادهم لروح الاخوان فى عهد حسن البنا ولذلك لجأت بعض الاتجاهات الراديكالية داخل الجماعة الى الانفصال عن الاخوان بعد أن اتسعت الفجوة بين كل من الجيل القديم والحديد داخل الاخوان والتى بدأت منذ ١٩٦٥ بين التيار الاصلاحى بقيادة الهضيبى الذى قام بانتقاد التيار الراديكالى من خلال كتابه دعاة لا قضاه[٦٢] •

الجماعات الاسلامية :

ظهرت نوعية جديدة من المعارضة الدينية الثورية تزعمتها جماعات دينية تمتعت باستقلالية تامة عن الاخوان ولم يربطها بهذا التنظيم سوى الاستناد الى الدين والمطالبة بتطبيق الشريعة والعدالة الاجتماعية الى جانب انتماء بعض قيادات هذه الجماعات الى مجموعة الشباب الذين استنكروا اتجاه الاخوان المعتدل كما اختلفت فيما بينها من حيث أسلوب العمل والتنظيم والاستراتيجية •

— مثلت الجماعات الاسلامية الطلابية التنظيم الجماهيرى الحقيقى للحركة الاسلامية التى تمتعت بقوة ملحوظة ، وكانت قد بدأت فى الظهور فى مرحلة الهدوء النسبى الذى ساد الجامعة بعد ١٩٧٣ فى ظل تفوق التيار الناصرى والشيوعى بعد ١٩٦٧[٦٣] ويمكن تقسيم تطور هذه الجماعات الى المراحل التالية :

١ — المرحلة الاولى :

منذ ١٩٦٢ واتسمت الحركة الدينية الطلابية فى ذلك الوقت بالضعف النسبى برغم القوة السياسية التى تمتع بها الطلبة والتى اتضحت من خلال الاضطرابات الطلابية بعد هزيمة ١٩٦٧ والمطالبة ببعض الاصلاحات الديمقراطية ، وقد حرص النظام على استبعاد العناصر الدينية من بين القيادات الطلابية •

٢ — المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة منذ ١٩٧٢ عندما بدأ النظام فى التعاون مع الاتجاه الاسلامى الطلابى لكسر شوكة الشيوعيين والناصريين وقد قام النظام الساداتى بتشجيع هذه السياسة لموازنة ثقل الاتجاهات اليسارية •

بدأت هذه الجماعات منذ ١٩٧٣ مناقشة كيفية تحقيق النظام الاسلامى ، وأتاح النظام الساداتى لهذه الجماعات السيطرة على الاتجاهات الطلابية •

ومنذ ١٩٧٦ أصبحت هذه الجماعات القوة السائدة فى الحركة الطلابية الا أن معارضتها للنظام تميزت بالمهادنة •

٣ — المرحلة الثالثة :

برغم وصول الجماعات الاسلامية الطلابية الى درجة ملحوظة من القوة عام ١٩٧٦ الا أن عام ١٩٧٨ شهد تغيرا فى معارضتها للنظام بعد اتفاقية كامب ديفيد وخرجت هذه الجماعات عن نطاق الجامعة وتغلغلت فى كافة الفئات الشعبية لاحياء الشعور الدينى بعد فقدان شكلها القانونى المتمثل فى اتحاد الطلبة بل تصاعدت المعارضة الدينية لهذه الجماعات داخل الجامعة فى تلك الفترة أكثر من ذى قبل بعد مهاجمتها لاتفاقيات السلام التى استند اليها النظام لتدعيم شرعيته •

— اتجهت الكثير من الجماعات الدينية الى مزيد من الراديكالية وعكست حركات الاحتجاج التى عبرت المعارضة الدينية بها عن سخطها تيارا أكثر ثورية وتطرفا لرغبتها فى تحقيق تغيير جذرى فى كل من النظام الاجتماعى والسياسى •

بدأت المعارضة الدينية الراديكالية تلجأ الى العنف منذ عام ١٩٧٤ من خلال جماعة التحرير الاسلامية أو ما سمى بجماعة الفنية

وقد أدى انخراط الاخوان فى الهيكل السياسى العلوى الى فقدانهم الكثير من المؤيدين كما أدى اختيار الاخوان للاتجاه المعتدل الى افتقادهم لروح الاخوان فى عهد حسن البنا ولذلك لجأت بعض الاتجاهات الراديكالية داخل الجماعة الى الانفصال عن الاخوان بعد أن اتسعت الفجوة بين كل من الجيل القديم والحديد داخل الاخوان والتى بدأت منذ ١٩٦٥ بين التيار الاصلاحى بقيادة الهضيبى الذى قام بانتقاد التيار الراديكالى من خلال كتابه دعاة لا قضاه[٦٢] •

الجماعات الاسلامية :

ظهرت نوعية جديدة من المعارضة الدينية الثورية تزعمتها جماعات دينية تمتعت باستقلالية تامة عن الاخوان ولم يربطها بهذا التنظيم سوى الاستناد الى الدين والمطالبة بتطبيق الشريعة والعدالة الاجتماعية الى جانب انتماء بعض قيادات هذه الجماعات الى مجموعة الشباب الذين استنكروا اتجاه الاخوان المعتدل كما اختلفت فيما بينها من حيث أسلوب العمل والتنظيم والاستراتيجية •

— مثلت الجماعات الاسلامية الطلابية التنظيم الجماهيرى الحقيقى للحركة الاسلامية التى تمتعت بقوة ملحوظة ، وكانت قد بدأت فى الظهور فى مرحلة الهدوء النسبى الذى ساد الجامعة بعد ١٩٧٣ فى ظل تفوق التيار الناصرى والشيوعى بعد ١٩٦٧[٦٣] ويمكن تقسيم تطور هذه الجماعات الى المراحل التالية :

١ — المرحلة الاولى :

منذ ١٩٦٢ واتسمت الحركة الدينية الطلابية فى ذلك الوقت بالضعف النسبى برغم القوة السياسية التى تمتع بها الطلبة والتى اتضحت من خلال الاضطرابات الطلابية بعد هزيمة ١٩٦٧ والمطالبة ببعض الاصلاحات الديمقراطية ، وقد حرص النظام على استبعاد العناصر الدينية من بين القيادات الطلابية •

٢ — المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة منذ ١٩٧٢ عندما بدأ النظام فى التعاون مع الاتجاه الاسلامى الطلابى لكسر شوكة الشيوعيين والناصريين وقد قام النظام الساداتى بتشجيع هذه السياسة لموازنة ثقل الاتجاهات اليسارية •

بدأت هذه الجماعات منذ ١٩٧٣ مناقشة كيفية تحقيق النظام الاسلامى ، وأتاح النظام الساداتى لهذه الجماعات السيطرة على الاتجاهات الطلابية •

ومنذ ١٩٧٦ أصبحت هذه الجماعات القوة السائدة فى الحركة الطلابية الا أن معارضتها للنظام تميزت بالمهادنة •

٣ — المرحلة الثالثة :

برغم وصول الجماعات الاسلامية الطلابية الى درجة ملحوظة من القوة عام ١٩٧٦ الا أن عام ١٩٧٨ شهد تغيرا فى معارضتها للنظام بعد اتفاقية كامب ديفيد وخرجت هذه الجماعات عن نطاق الجامعة وتغلغلت فى كافة الفئات الشعبية لاحياء الشعور الدينى بعد فقدان شكلها القانونى المتمثل فى اتحاد الطلبة بل تصاعدت المعارضة الدينية لهذه الجماعات داخل الجامعة فى تلك الفترة أكثر من ذى قبل بعد مهاجمتها لاتفاقيات السلام التى استند اليها النظام لتدعيم شرعيته •

— اتجهت الكثير من الجماعات الدينية الى مزيد من الراديكالية وعكست حركات الاحتجاج التى عبرت المعارضة الدينية بها عن سخطها تيارا أكثر ثورية وتطرفا لرغبتها فى تحقيق تغيير جذرى فى كل من النظام الاجتماعى والسياسى •

بدأت المعارضة الدينية الراديكالية تلجأ الى العنف منذ عام ١٩٧٤ من خلال جماعة التحرير الاسلامية أو ما سمى بجماعة الفنية

العسكرية(٦٤) ثم جماعة المسلمين (أو التكفير والهجرة) ثم تنظيم الجهاد الى جانب العديد من الجماعات الاصغر حجما وأهمية •

أما فيما يتعلق بأيديولوجية هذه الجماعات فسنلحظ تأثرها بأفكار كل من حسن البنا وسيد قطب وأبو الاعلا المودودى وغيرهم من ذوى الفكر الحركى ، أما بعض الجماعات الاكثر تطرفا فقد استقت مبادئها من فكر الخوارج وابن تيمية •

لقد أكدت هذه الجماعات صلاحية القيم الاسلامية لكل زمان ومكان وضرورة السيطرة على القوة السياسية لتطبيق الشريعة الاسلامية وسيادة الحاكمية وتقتضى هذه العملية الثورية تكوين طليعة تقوم بالقضاء على ما أسماه سيد قطب « المجتمع الجاهلى »(٦٥) •

لقد مثل فكر سيد قطب رد فعل عنيف على القيود التى وضعها النظام الناصرى على حركة الاخوان المسلمين ولذلك نبذ أسلوب الدعوة ونادى الى الحركة •

وبرغم وجود بعض الاختلافات فى أيديولوجيات هذه الجماعات حيث اكتفى البعض بادانة النظام السياسى دون المجتمع نفسه لجأ البعض الآخر الى تجريم كل من النظام السياسى والمجتمع وعموما يمكن تلخيص المبادىء التى نادت بها هذه الجماعات فيما يلى :

(أ) الحكم طبقا للشريعة أو مبدأ الحاكمية ونبذ القوانين ذات المصادر الغربية مع اللجوء الى العنف لتطبيق هذا المبدأ لو اقتضى الامر •

(ب) ترجع شرعية السلطة فى نظر هذه الجماعات الى التزام النظام بتطبيق الشرعية فان لم تتحقق هذه الوظيفة وجب تغيير النظام السياسى لتحقيق حكومة اسلامية • لقد رفضت هذه الجماعات فكرة طاعة الحاكم للحفاظ على وحدة الامة وحثت على ضرورة تغيير أى نظام سياسى ظالم •

(جـ) رفض اسلوب الدعوة والتأكيد على الاسلوب الحركى ، وقد أكد تنظيم الجهاد بالذات على أولوية الاستيلاء على السلطة ثم تحقيق المجتمع الاسلامى •

(د) أما فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية فقد رفضت هذه المعارضة الدينية كلا من الرأسمالية والشيوعية وان لم تحدد سمات نظام اقتصادى اسلامى واضح المعالم(٦٦) الى جانب التأكيد على قيم العدالة والمساواة بحيث تكاد تقترب الايديولوجية الاقتصادية لهذه الجماعات الاسلامية من الاشتراكية المعتدلة ومن الجدير بالذكر أن غياب العدالة التوزيعية خلال السبعينات كان من بين أهم العوامل التى ساهمت فى تبلور تيار المعارضة الدينية(٦٧) •

(هـ) برز خلاف حاد بين أيديولوجية الحركة الاسلامية وبين الاسلام الرسمى الذى جسده الازهر والذى حرص على اصباغ الشرعية الدينية على النظام حيث لم ير « ضرورة توفر شكل مثالى معين للحكم يجعله متمتع بالشرعية دون الآخر »(٦٨) •

وقد أدان فكر الجماعات المؤسسة الدينية الرسمية لتبعيتها للدولة •

أما اذا ما تطرقنا الى دراسة الانتماء الاجتماعى لقيادات وأعضاء هذه المعارضة الدينية فسنلحظ شمولها للقطاع الحضرى الحديث للطبقة الوسطى الدنيا وقد أكدت بعض الدراسات امتدادها الى بعض أفراد الطبقة الوسطى العليا(٦٩) •

وقد أدى هذا الامتداد الحضرى الى اضعاف المصادر التقليدية للتضامن الى جانب اثارة مشاكل الهوية والاغتراب التى تغذى عدة المعارضة الدينية ، وتتسم هذه الفئات الشابة المتعلمة بأصولها الريفية

العسكرية(٦٤) ثم جماعة المسلمين (أو التكفير والهجرة) ثم تنظيم الجهاد الى جانب العديد من الجماعات الاصغر حجما وأهمية •

أما فيما يتعلق بأيديولوجية هذه الجماعات فسنلحظ تأثرها بأفكار كل من حسن البنا وسيد قطب وأبو الاعلا المودودى وغيرهم من ذوى الفكر الحركى ، أما بعض الجماعات الاكثر تطرفا فقد استقت مبادئها من فكر الخوارج وابن تيمية •

لقد أكدت هذه الجماعات صلاحية القيم الاسلامية لكل زمان ومكان وضرورة السيطرة على القوة السياسية لتطبيق الشريعة الاسلامية وسيادة الحاكمية وتقتضى هذه العملية الثورية تكوين طليعة تقوم بالقضاء على ما أسماه سيد قطب « المجتمع الجاهلى »(٦٥) •

لقد مثل فكر سيد قطب رد فعل عنيف على القيود التى وضعها النظام الناصرى على حركة الاخوان المسلمين ولذلك نبذ أسلوب الدعوة ونادى الى الحركة •

وبرغم وجود بعض الاختلافات فى أيديولوجيات هذه الجماعات حيث اكتفى البعض بادانة النظام السياسى دون المجتمع نفسه لجأ البعض الآخر الى تجريم كل من النظام السياسى والمجتمع وعموما يمكن تلخيص المبادىء التى نادت بها هذه الجماعات فيما يلى :

(أ) الحكم طبقا للشريعة أو مبدأ الحاكمية ونبذ القوانين ذات المصادر الغربية مع اللجوء الى العنف لتطبيق هذا المبدأ لو اقتضى الامر •

(ب) ترجع شرعية السلطة فى نظر هذه الجماعات الى التزام النظام بتطبيق الشرعية فان لم تتحقق هذه الوظيفة وجب تغيير النظام السياسى لتحقيق حكومة اسلامية • لقد رفضت هذه الجماعات فكرة طاعة الحاكم للحفاظ على وحدة الامة وحثت على ضرورة تغيير أى نظام سياسى ظالم •

(جـ) رفض اسلوب الدعوة والتأكيد على الاسلوب الحركى ، وقد أكد تنظيم الجهاد بالذات على أولوية الاستيلاء على السلطة ثم تحقيق المجتمع الاسلامى •

(د) أما فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية فقد رفضت هذه المعارضة الدينية كلا من الرأسمالية والشيوعية وان لم تحدد سمات نظام اقتصادى اسلامى واضح المعالم(٦٦) الى جانب التأكيد على قيم العدالة والمساواة بحيث تكاد تقترب الايديولوجية الاقتصادية لهذه الجماعات الاسلامية من الاشتراكية المعتدلة ومن الجدير بالذكر أن غياب العدالة التوزيعية خلال السبعينات كان من بين أهم العوامل التى ساهمت فى تبلور تيار المعارضة الدينية(٦٧) •

(هـ) برز خلاف حاد بين أيديولوجية الحركة الاسلامية وبين الاسلام الرسمى الذى جسده الازهر والذى حرص على اصباغ الشرعية الدينية على النظام حيث لم ير « ضرورة توفر شكل مثالى معين للحكم يجعله متمتع بالشرعية دون الآخر »(٦٨) •

وقد أدان فكر الجماعات المؤسسة الدينية الرسمية لتبعيتها للدولة •

أما اذا ما تطرقنا الى دراسة الانتماء الاجتماعى لقيادات وأعضاء هذه المعارضة الدينية فسنلاحظ شمولها للقطاع الحضرى الحديث للطبقة الوسطى الدنيا وقد أكدت بعض الدراسات امتدادها الى بعض أفراد الطبقة الوسطى العليا(٦٩) •

وقد أدى هذا الامتداد الحضرى الى اضعاف المصادر التقليدية للتضامن الى جانب اثارة مشاكل الهوية والاغتراب التى تغذى عدة المعارضة الدينية ، وتتسم هذه الفئات الشابة المتعلمة بأصولها الريفية

العسكرية(٦٤) ثم جماعة المسلمين (أو التكفير والهجرة) ثم تنظيم الجهاد الى جانب العديد من الجماعات الاصغر حجما وأهمية •

أما فيما يتعلق بأيديولوجية هذه الجماعات فسنلحظ تأثرها بأفكار كل من حسن البنا وسيد قطب وأبو الاعلا المودودى وغيرهم من ذوى الفكر الحركى ، أما بعض الجماعات الاكثر تطرفا فقد استقت مبادئها من فكر الخوارج وابن تيمية •

لقد أكدت هذه الجماعات صلاحية القيم الاسلامية لكل زمان ومكان وضرورة السيطرة على القوة السياسية لتطبيق الشريعة الاسلامية وسيادة الحاكمية وتقتضى هذه العملية الثورية تكوين طليعة تقوم بالقضاء على ما أسماه سيد قطب « المجتمع الجاهلى »(٦٥) •

لقد مثل فكر سيد قطب رد فعل عنيف على القيود التى وضعها النظام الناصرى على حركة الاخوان المسلمين ولذلك نبذ أسلوب الدعوة ونادى الى الحركة •

وبرغم وجود بعض الاختلافات فى أيديولوجيات هذه الجماعات حيث اكتفى البعض بادانة النظام السياسى دون المجتمع نفسه لجأ البعض الآخر الى تجريم كل من النظام السياسى والمجتمع وعموما يمكن تلخيص المبادىء التى نادت بها هذه الجماعات فيما يلى :

(أ) الحكم طبقا للشريعة أو مبدأ الحاكمية ونبذ القوانين ذات المصادر الغربية مع اللجوء الى العنف لتطبيق هذا المبدأ لو اقتضى الامر •

(ب) ترجع شرعية السلطة فى نظر هذه الجماعات الى التزام النظام بتطبيق الشريعة فان لم تتحقق هذه الوظيفة وجب تغيير النظام السياسى لتحقيق حكومة اسلامية • لقد رفضت هذه الجماعات فكرة طاعة الحاكم للحفاظ على وحدة الامة وحثت على ضرورة تغيير أى نظام سياسى ظالم •

(ج) رفض اسلوب الدعوة والتأكيد على الاسلوب الحركى ، وقد أكد تنظيم الجهاد بالذات على أولوية الاستيلاء على السلطة ثم تحقيق المجتمع الاسلامى •

(د) أما فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية فقد رفضت هذه المعارضة الدينية كلا من الرأسمالية والشيوعية وان لم تحدد سمات نظام اقتصادى اسلامى واضح المعالم(٦٦) الى جانب التأكيد على قيم العدالة والمساواة بحيث تكاد تقترب الايديولوجية الاقتصادية لهذه الجماعات الاسلامية من الاشتراكية المعتدلة ومن الجدير بالذكر أن غياب العدالة التوزيعية خلال السبعينات كان من بين أهم العوامل التى ساهمت فى تبلور تيار المعارضة الدينية(٦٧) •

(هـ) برز خلاف حاد بين أيديولوجية الحركة الاسلامية وبين الاسلام الرسمى الذى جسده الازهر والذى حرص على اصباغ الشرعية الدينية على النظام حيث لم ير « ضرورة توفر شكل مثالى معين للحكم يجعله متمتع بالشرعية دون الآخر »(٦٨) •

وقد أدان فكر الجماعات المؤسسة الدينية الرسمية لتبعيتها للدولة •

أما اذا ما تطرقنا الى دراسة الانتماء الاجتماعى لقيادات وأعضاء هذه المعارضة الدينية فسنلحظ شمولها للقطاع الحضرى الحديث للطبقة الوسطى الدنيا وقد أكدت بعض الدراسات امتدادها الى بعض أفراد الطبقة الوسطى العليا(٦٩) •

وقد أدى هذا الامتداد الحضرى الى اضعاف المصادر التقليدية للتضامن الى جانب اثارة مشاكل الهوية والاغتراب التى تغذى عادة المعارضة الدينية ، وتتسم هذه الفئات الشابة المتعلمة بأصولها الريفية

ورفضها للعديد من مظاهر المجتمع الحضرى الى جانب قوة تماسكها الناتج عن العلاقات التقليدية والشخصية .

استراتيجية النظام لمواجهة المعارضة الدينية :

واجهت المعارضة الدينية فى مصر العديد من المحاولات القمعية وصلت الى ذروتها فى النظام الناصرى الذى لجأ الى اخماد صوتها من خلال اللجوء الى الوسائل الاكراهية .

وبرغم تشجيع النظام الساداتى للحركة الاسلامية الا أن تعاظم قوتها وتهديدها للنظام أدى الى ضرورة المواجهة والصدام حيث لجأ منذ ١٩٧٧ الى الحد من سيطرة المعارضة الدينية الطلابية من خلال محاولة التأثير فى انتخابات اتحاد الطلبة واعاقة المعسكرات الاسلامية وقد أدت هذه الاستراتيجية الى مضاعفة المعارضة الاسلامية للنظام وتركزها حتى ١٩٨١ نتيجة لخروج هذه الجماعات بعد تصعيد الخناق عليها من نطاق الجامعة الى بقية فئات المجتمع .. وقد قام النظام الساداتى باتهام هذه الجماعات بالتواطؤ مع جهات أجنبية وقام بحظر الاعلام الدينى واعتقال قيادات هذه الجماعات .

لقد تمتعت الجماعات الاسلامية عام ١٩٨١ بقوة هائلة ترجع الى دقة تنظيمها وتعاطف الجماهير معها ولذلك تمثلت استراتيجية النظام فى القضاء على هذه الجماعات فى محاولة اخماد هذا التعاطف من خلال اتهامهم بتهديد الوحدة الوطنية(٧٠) . وقد تدهورت مكانة النظام السياسى المصرى بعد أحداث الفتنة الطائفية مما أدى الى لجوء النظام لقمع المعارضة الدينية .

فمن ناحية أخرى لم يحدث فى عهد الرئيس مبارى أى تغير هيكلى جذرى يرضى المعارضة الاسلامية التى مازالت تتشعب وتنمو بالرغم من مرورها بمراحل ضعف نتيجة لقمع النظام لها .

لقد أثر نمط شرعية النظام المصرى على قوة وفعالية المعارضة الدينية التى عكست حركة اسلامية حقيقية فى مواجهة هذا النظام شبه العلمانى الا أن المناظرة بين كل من المعارضة الدينية والنخبة الحاكمة لا تنكر أهمية الدين لاضفاء الشرعية على كل من الطرفين ، ولذلك لابد من وجود صيغة دينية وسياسية مقبولة لكل من الطرفين خاصة وأن شرعية الدولة وهوية المجتمع ككل تختلط بالدين ، ان مصر تتميز باختلاط كل من التيار العلمانى والدينى فهى ليست دولة ثيوقراطية ولا هى دولة علمانية كما يلاحظ ضعف التيارات العلمانية بصفة عامة فى مصر فى مواجهة المعارضة الدينية .

ان الحكم المسبق على المعارضة الدينية فى مصر ككل بالرجعية أو كعامل مساعد على تأخير العملية التحديثية يمثل خطأ كبيرا ، فالمعارضة الاسلامية ليست مجرد رد فعل للغرب وانما جزء من عملية التجديد والاصلاح التى تعكس التقاليد الاسلامية وتمتلك وسائل وسبل التجديد طبقا للظروف التاريخية .

وقد أكدت الكثير من كتابات المفكرين الغربيين هذه الحقيقة(٧١) ، فقد استطاع الاسلام عبر القرون مواجهة تحديات التغيير مما يؤكد امكانية استجابته للعملية التحديثية المعاصرة .

ولقد نجحت المعارضة الاسلامية فى مصر فى تكوين طليعة اسلامية الا أنها فشلت فى تكوين قيادة كاريزمية وبرغم تأثر الطبقة المثقفة بهذه الحركة الا أن هذه الاخيرة لم تستطع التوصل الى فصل مختلف الطبقات عن النظام والارتباط بالامة الاسلامية ، وقد أدت هذه الصعاب الى اتجاه بعض عناصر هذه المعارضة الى ممارسة العنف ضد النظام السياسى .

ان مستقبل المعارضة الدينية فى مصر سوف يتحدد من خلال عاملين أساسيين :

١ ـــ قدرة وفعالية النظام الحالى على استحداث بديل علمانى يواجـه المشاكل المتعددة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية •

٢ ـــ موقف النظام تجاه المعارضة الدينية سواء الاستمالة أو القمـع أو الاستيعاب •

والتساؤل الذى يثار فى هذا المجال هو أنه اذا كان لنمط شرعيـة النظام المصرى شبه العلمانى تأثير على فعالية وتشعب المعارضة الدينية فى مصر على النحو السابق فماذا يمكن أن يكون أثر نظام يستند أساسا الى الشرعية الدينية التقليدية على المعارضة الدينية ؟

هذا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال دراسة المعارضـة الدينية فى المغرب الذى أضفت شرعية الحـكم فيه شكلا ومضـمونا خاصـا على المعارضة بصفة عامة والمعارضة الدينية بشكل خاص •

الشرعية والمعارضة الدينية فى المغرب

يستند نظام الحكم فى المغرب الى شرعيـة دينية وتقليـدية يرجع تاريخها الى أقدم العصور حيث تعاقب على حكم المغرب العديد من الاسر الحاكمة منذ القرن السادس عشر(٧٢) وقد حرص النظـام الحاكم على الحفاظ على الدين والتقاليد كمصدرين أساسيين لشرعيته •

لم يمنع هذا النوع من الشرعية الدينية فى المغـرب والذى يختلف اختلافا جوهريا عن نمط شرعية النظام المصرى من ظهور معارضة دينية الا أنه أثر تأثيرا واضحا على مدى فعالية وحجم هذه المعارضـة حيث لم يشهد المغرب حركة اسلامية بالشكل الذى تفجر فى مصر منذ بداية السبعينات وبرغم ضآلة هذه الظاهرة بالنسـبة لمصر الا أن السـنوات الاخيرة شهدت اهتماما متزايدا بالمعارضة الاسلامية هناك بعد أن شـكل الاسلام لغة بديلة للحوار السياسى(٧٣) •

الدين وشرعية النظام السياسى :

يشكل الاسلام فى المغرب القوة الاساسية التى تضفى الشرعية على السلطة السياسية وأحد دعائم النظام السياسى ، فالملك يمارس كلا من السلطة الزمنية والدينية كخليفة وأمير للمؤمنين من خلال نظام البيعـة الاسلامى الذى يعكس ولاء من جانب المحكومين تجاه الحاكم ، وقدلجأ النظام عام ١٩٧٩ الى اذكاء الحماس الوطنى من خلال ما سمى « ببيعة الرضوان » التى جعلت الشرعية ذات اتجا ه واحد من قبل المحكومين تجاه الحاكم واستبعاد الشرعية التعاقدية ، وقد عكس هذا الوضع نوعا من التداخل بين كل من الدين والسياسة فى اطـار تفوق ملحـوظ للدين فى المجال السياسى(٧٤) •

وقد أكدت مختلف دساتير المغرب المعاصر على الطابع الدينى للحكم بجانب المكانة الدينية التى يتمتع بها ملك المغرب(٧٥) والتى أضفت نوعا من القداسة على شخصه وعدم معارضة قراراته ولذلك حرص ملك المغرب على التعامل بحذر شديد فيما يتعلق بالامور الدينية خوفا من عواقب هذه السياسة ، ويرجع تأكيد الملك الحسن على شرعيته الدينية الى عدم تمتعه بالشرعية الكاريزمية التى حظى بها الملك محمد الخامس كبطل قومى ولذلك استند الى وضعه كقائد دينى(٧٦) •

اتخذ الاسلام فى المغرب طابعا سياسيا وقام بتدعيم شرعية الحكم فى مواجهة أى معارضة سياسية ، واستطاع الملك الحسن التحكم فى كل من الرموز الدينيـة والسـياسية واكتساب كل من الشرعيـة الدينية والسياسية الى جانب تهميش دور مختلف التنظيمات السياسية •

يعتبر الملك فى المغرب أهم شخصية سياسية بحكم انفراده بالعـديد من السلطات وقدرته على منع القوى المعارضـة من اكتساب أى ثقل سياسى أو تكوين مصدر مستقل للقوة(٧٧) من خـلال التحكم فى كافـة التنظيمـات السياسية والاسـتناد الى علاقـات الولاء الشخصى(٧٨) والسـلطة •

وقد مثلت النخبة الريفية التقليدية أحد ركائز شرعية النظام وأدى التحالف بين النظام الملكى والنخبة الريفية الى حرص النظام المغربى على الحفاظ على المظهر الاسلامى المحافظ(٧٩) ولم يرتبط الاسلام فى المغرب بالايديولوجية القومية التى تهدف الى التغيير أى لم يتبن النظام السياسى تفسيرا راديكاليا للتقاليد الاسلامية ، ولجأ الى ايجاد نوع من التوازن بين القوى القديمة والجديدة الا أنه حرص على مصالح القوى التقليدية المحافظة •

لقد أدرك النظام المغربى عدم كفاية الشرعية التقليدية لتدعيم سياساته برغم توافق الهيكل القيمى للجماهير مع النظام الملكى بشكله الابوى(٨٠) ولذلك لجأ الى تدعيم الشرعية التقليدية من خلال مصادر اضافية مثل العقلانية القانونية(٨١) •

ان شرعية الحكم فى المغرب تقتصر على الكوادر دون الجماهير أى أن لغة الشرعية فى المغرب تضم النخبة الحاكمة ومجموعة من التكنوقراط دون المشاركة الجماهيرية الا فى حالة رغبة أحد الطرفين السابقين اشراك الجماهير لتدعيم سلطة كل منهما(٨٢) أى أن اللغة السياسية فى المغرب تقتصر على النخب دون المخاطرة بمد نطاقها الى الجماهير ويتجنب النظام أى محاولة لتسييس الجماهير وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على النظام السياسى •

أسباب ظهور الجماعات الاسلامية فى المغرب :

برغم تمتع الملك الحسن بكل من الشرعية السياسية والدينية الا أن ذلك لم يعن احتكاره الكامل للمجال الدينى حيث نافسه تيار دينى تمثل فى الجماعات الاسلامية المتعددة التى انتشرت فى أنحاء المغرب مشككة فى الشرعية الدينية للنظام ، وبرغم تعبير هذه الجماعات عن موجة من موجات الرفض للنظام السياسى الا أنها لم تمثل بأى حال من الاحوال بديلا سياسيا للنظام الحاكم •

لقد استطاع النظام السياسى المغربى رسم معالم الاسلام الرسمى من خلال النخبة الدينية التى مثلت أحد دعائم سلطته وضمت مجموعة من رجال الدين أرسوا القاعدة الايديولوجية والثقافية للنظام لتأكيد بعض المفاهيم السياسية التى تسهم فى تدعيم السلطة الملكية من خلال التأثير على التكوين العسكرى للشباب(٨٣) وقد مثلت هذه النخبة قبل الاستقلال معارضة دينية قوية لمختلف الانظمة السياسية الا أنها قامت بعد هذه المرحلة بدور هام فى مساندة النظام السياسى الذى يتسم بقوة المركز السياسى والدينى للملك أمير المؤمنين ورمز السيادة ومصدر القرارات لتمتعه بكل من السلطة الزمنية والدينية ونجاحه فى اضفاء نوع من القداسة على سياسته التى حددت معالمها القيم الاسلامية الا أنه ما لبث أن استغل الدين كتكتيك سياسى لتدعيم سلطته السياسية(٨٤) •

لقد قبل معظم أعضاء النخبة السياسية فى المغرب هذا النوع من الشرعية التقليدية لعدم وجود أى بديل سياسى آخر يمكن أن تتقدم به مختلف أنواع المعارضة فى حين مثل النظام الملكى المؤسسة الوحيدة القادرة على الحفاظ على تماسك مختلف القوى الاجتماعية •

مثلت المعارضة الدينية فى بداية السبعينات لغة سياسية بديلة رافضة للاسلام الرسمى الذى صاغه النظام ومطالبة بتحقيق الاسلام الشعبى الذى تقوم الجماهير من خلال بتقديم تفسيرها للاسلام •

من الجدير بالملاحظة وجود العديد من التيارات الاسلامية فى المغرب الا أنها لا تضاهى فى قوتها مثيلاتها فى مصر من حيث دقة التنظيم والفعالية السياسية •• ان السؤال الذى يتبادر الى الذهن يتعلق بسبب ظهور هذه المعارضة الدينية فى دولة مثل المغرب يتمتع النظام فيها بشرعية دينية راسخة على عكس الحال فى النظام المصرى الذى سعى لاكتساب هذه الشرعية •

يرجع ذلك أساسا الى التفسير الشعبى للاسلام الذى لا يتطابق مع

الاسلام الرسمى وهى ظاهرة يشترك فيها كل من النظام المصرى والمغربى فبرغم لجوء النظام المغربى الى تبنى مقولات اسلامية الا أنه شهد حركات اسلامية مسيسة لجأ بعضها الى محاولة الاطاحة بالنظام حيث رفضت هذه المعارضة هذا الاسلام الرسمى الذى سعى الملك لتدعيمه من خلال المؤسسات الدينية الرسمية لتبرير وجهة النظر الاسلامية المؤيدة للسلطة(٨٥) .

تعددت التفسيرات المتعلقة بأسباب ظهور المعارضة الدينية فى المغرب الا أنها تكاد تتماثل مع أسباب ظهور هذا التيار الاسلامى المعارض فى مصر ومن بينها :

— ما يرجع انتشار التيار الاسلامى فى شمال افريقيا بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة بين الشباب الحضرى الى فشل الايديولوجيات العلمانية فى اجابة وتحقيق مطالب هذه الفئات على عكس التيار الدينى الذى وجد استجابة لدى هذه الجماعات الشابة منذ بداية السبعينات(٨٦) وهى جماعات اعترضت على التبعية السياسية والثقافية لبلادهم وضمت فئات من الطبقة الوسطى والدنيا(٨٧) .

— كما أرجع البعض ظهور التيار الاسلامى المعارض الى الازمة التى النظام المغربى نتيجة لفشله فى تحقيق التطلعات الشعبية بعد مرحلة الكفاح القومى التى مثلت الدافع لبناء الدولة المستقلة(٨٨). وحظى مفهوم الدولة القومية فى المغرب بأهمية خاصة برغم تعرض النظام لهذه الازمة نتيجة لثقل مراكز القوة السياسية والتركيز على أهمية الاسلام أكثر من العروبة ، تمثلت الاستجابة الايديولوجية لهذه الازمة فى التمسك بالتقاليد والدين الا أن مؤشرات السخط بعد فشل النظام فى تحقيق التطلعات الشعبية الى جانب تزايد مظاهر عدم العدالة بدأت تظهر الى الوجود منذ بداية السبعينات فى شكل الاضطرابات الشعبية والاضطرابات

العمالية للاعتراض على اتساع هوية الفوارق من الطبقات وانتشار البطالة حيث مر المغرب بأزمة اقتصادية واسعة النطاق(٨٩) وتعد الجماهير الحضرية التى تنتمى الى الطبقة الدنيا أكثر الفئات تأثرا بها مما تغذى حركات العنف السياسى .

— يعانى المغرب مثل معظم دول شمال غرب افريقيا من الآثار المترتبة على محاولة الاسراع بعملية التنمية والتى أدت الى ثلاث أنواع من الصعوبات :

١ — ارتفاع نسبة البطالة من الشباب الذين ترتفع نسبتهم فى المغرب (حوالى ٧٠٪ من السكان ولدوا بعد الاستقلال)(٩٠) .

٢ — اتساع الفوارق بين الطبقات وبين مختلف المناطق الاقليمية حيث يرتفع المستوى الاقتصادى للمناطق الشمالية دون الجنوبية(٩١) .

— أما التفسير الذى يستند الى أثر العوامل الخارجية فى ازدياد حدة التيار الاسلامى المعارض مثل تمويل الدول البترولية أو تصدير الثورة الايرانية فيفتقر الى المصداقية لأنه لا يبرر اقبال الجماهير على هذا التيار الاسلامى(٩٢) .

عموما يمكن القول بأن جاذبية المعارضة الاسلامية ارتبطت بالاحتياج الى حل أزمة الشرعية والهوية والسخط الاجتماعى والاقتصادى ، ونتيجة فشل النظام فى ايجاد حلول لهذه الازمات الى جانب الانتقار الى تنظيمات سياسية مستقلة لجأت المعارضة الى الاسلام كبديل سياسى ولعل هذا يفسر لنا محاولة النظام المغربى احتكار المجال الدينى فى حين لجأت المعارضة الاسلامية الى منافسة هذا الاحتكار ، لقد أصبح الاسلام فى المغرب لغة حوار لكل من النظام والمعارضة الدينية التى اتخذت من الابتعاد عن الاسلام الرسمى أساسا لنشاطها السياسى برغم عدم سماح

النظام المغربى بتكوين أى تنظيم رسمى على أسس دينية ويلاحظ قيام حزب الاستقلال التقليدى بدور محدود فى هذا المجال •

الحركة الاسلامية المعاصرة فى المغرب :

ترجع جذور الحركة الاسلامية فى المغرب الى التيار السلفى الاول الذى كان له أثر كبير على الحركة السياسية فى كل من مصر والمغرب •• وقد ارتبط التيار السلفى بالحركة السياسية فى المغرب وتأثر بها علال الفاس زعيم حزب الاستقلال التقليدى فى اطار ما سمى بالسلفية الجديدة التى أضفت الصبغة الدينية على الحركة الوطنية •

وقد اختلفت المعارضة الدينية التقليدية المتمثلة فى حزب الاستقلال مع النخبة الحاكمة حول سبل تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى الا أنها اتفقت مع النظام حول الاهداف الاساسية •

لم تهتم المعارضة الدينية الراديكالية الحديثة بتعقيدات التنمية الاقتصادية وأكدت أهمية النواحى الايديولوجية الخاصة بقضية العدالة والهوية ودون الاسلام فى مواجهة النظام وبناء نظام اقتصادى اسلامى(٩٣) •

هكذا نلحظ أن المعارضة الدينية فى المغرب انقسمت مثل المعارضة الدينية فى مصر الى اتجاهين :

الاتجاه الاول اصلاحى توفيقى تحركه الدوافع الدينية البحتة مثل حزب الاستقلال •

الاتجاه الثانى راديكالى ثورى يهتم بتحقيق تغييرات اجتماعية وسياسية جذرية •

١ ـ المعارضة الدينية التقليدية لحزب الاستقلال :

مارس حزب الاستقلال نوعا من المعارضة ذات الطابع التقليدى البرجوازى من ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٧ نتيجة لارتباط قياداته بالقصر منذ مرحلة ما قبل الاستقلال ووجد فى الاسلام وسيلة من وسائل الحركة الى جانب تمثيله لفلسفة سياسة عامة مما أعطى دفعة للحركة الوطنية وقد احتفظ هذا الحزب المعارض بولائه للقصر نتيجة لمكانة دينية للملك حيث تمثلت أهم المفاهيم الايديولوجية للحزب فى كل من الاسلام والقومية(٩٤) •• ولعل أهم أسباب ضعف المعارضة الدينية لحزب الاستقلال ترجع الى ما يلى :

أولا : استمرار ولاء الحزب للقصر وهو حزب اسلامى تقليدى يحرص على الارتباط بالملك والاسلام والتقاليد وان عارض بعض سياسات النظام حيث لم يستطع الحزب انتقاد الملك واكتفى بمعارضة سياسة حكومته(٩٥) •

ثانيا : احتواء النظام لهذه المعارضة الدينية الهادنة من خلال ادماجها فى حكم ائتلافى ساهم فى الحد من انتقادات الحزب للنظام منذ عام ١٩٧٧ •

٢ ـ الجماعات الاسلامية

عكست الجماعات الاسلامية الراديكالية فى المغرب نوع من الرفض للنظام السياسى والمطالبة بتحقيق تغييرات أكثر جذرية قد تصل الى حد القضاء على النظام الحاكم ، وهى فى هذا تشبه الى حد كبير الجماعات الاسلامية فى مصر الا أنها بالتأكيد أقل حجما وفعالية نتيجة لانقسامها برغم المحاولات المكثفة لتوحيد حركتها منذ ١٩٧٨ كما أنها لا تمثل أى بديل سياسى للنظام القائم الذى يحتكر لنفسه تقريبا المجال الدينى بأكمله •

لقد جسدت هذه الجماعات أهم وسيلة للدفاع عن مصالح الطبقة الدنيا فى مواجهة الطبقة المستفيدة من عملية التحديث وبدأت تتضح معالم حركتها منذ منتصف السبعينات بعد ظهور جماعات الاسلامية غير رسمية يمكن تسميتها جماعات الدعوة(٩٦) .

عموما يمكن تقسيم الجماعات الاسلامية فى المغرب الى أربع فئات :

١ ــ الجماعات ذات الهدف الدينى البحت وهى ما سمى جماعات الدعوة الاسلاميــة .

٢ ــ الجماعات التى ترتبط ببعض الانظمة العربية المحافظــة ارتباطا وثيقا وتستند الى أفكار بعض القيادات المتطــرفة مثــل أبو بكر الجزائرى وتقى الدين الهلالى .

٣ ــ الجماعات التى تأثرت بفكر الاخوان المسلمين فى مصر وتضمنت مجموعة من المثقفين الا أنها لا تتمتع بثقل سياسى ملحوظ .

٤ ــ أما المجموعة الاخــيرة فهى أكثر الجمــاعات راديكالية وتســمى بالسلفية الحديثة وتهدف الى استخدام الاســلام كوســيلة من وسائل الحركة ضد النظام السياسى(٩٧) .

لقد ضمت الحركة الاسلامية فى المغرب مجموعة من الجماعات التى اتفقت فيما بينها من حيث الهدف الاساسى الذى يتمثل فى ارساء مجتمع ونظام سياسى اسلامى وان اختلفت تفسيرات كل منهم بالنسبة لكيفية تحقيق هذا الهدف .

وتعتبر جماعة الشباب الاسلامى أكثر الحركات راديكاليــة وأسسها عبد الكريم معطى عام ١٩٧٢ وانقسمت الى عدة اتجاهات تنادى برفض النظــام الملكى المغــربى من خــلال ثورة اسلاميــة وتطبيق النظــام الاسلامى(٩٨) .

تأثر عبد السلام ياسين أهم قادة هذه الجماعات بفكر سيد قطب الحركى وأبو الاعلا المودودى وقد قام بتوسيع نطاق المجتمــع الجاهلى ليشمل الهياكل الاجتماعية والسياسية التى لا تطبق الشريعة الاسلامية .. أما استراتيجية هذه الجماعات للسيطرة على السلطة فقد استقت أهم خطواتها من فكر سيد قطب من حيث تكوين طليعة وتثقيف الشعب لتكوين حكومة اسلامية تتحدى القوميات ، وقد عكست مجلة « الجماعة » الاتجاه الاسلامى المعارض منتقدة الممارسة غير الاسلامية للنظام من خــلال نخبة مغربية ذات ثقافة فرنسية مثلت امتداد للفكر الغربى وابتعادا عن الشريعة الاسلامية(٩٩) .

اشتركت الجماعات الدينية فى المغرب مع مثيلاتها فى مصر فى انتقادها للدور الهامشى لرجال الدين نتيجــة لاتجاه النظــام الى تحجيم الدور التاريخى لهؤلاء واحتكار المجال الدينى مما أدى الى نوع من الفــراغ الايديولوجى وظهور التيار الاسلامى لعدم مصداقية تعبير رجال الدين الموالين للقصر عن الحركة الاسلامية المعاصرة ، وبرغم محــاولة الملك اعطاء دور أكثر لرجال الدين فى العملية السياسية لاستيعاب المعارضــة الدينية الراديكالية الا أن تعبيرهم عن الاسلام الرسمى أدى الى تضاؤل أهميتهم الوطنية .

من الجدير بالملاحظة أنه برغم تعدد وتنوع الجماعات الاسلامية فى المغرب الا أنها اتسمت بعدم الفعالية نتيجة لانقسامها وقوة الشرعيــة الدينية والسياسية للنظام المغربى .

الاصول الاجتماعية للحركة الاسلامية المغربية :

ينتمى معظم أفراد المعارضة الدينية فى المغرب أساسا الى مجموعة من المفكرين والطلبة وبعض أعضاء الطبقة الوسطى والدنيا مثلما عليــه الحال فى مصر وقد ساند هذه المجموعات بعض العنــاصر المحافظــة من الريف ومنطقة الاطلس المتوسط حيث امتدت الحركة الاسلامية الى هذه

لقد جسدت هذه الجماعات أهم وسيلة للدفاع عن مصالح الطبقة الدنيا فى مواجهة الطبقة المستفيدة من عملية التحديث وبدأت تتضح معالم حركتها منذ منتصف السبعينات بعد ظهور جماعات الاسلامية غير رسمية يمكن تسميتها جماعات الدعوة(٩٦) .

عموما يمكن تقسيم الجماعات الاسلامية فى المغرب الى أربع فئات :

١ — الجماعات ذات الهدف الدينى البحت وهى ما سمى جماعات الدعوة الاسلاميـة .

٢ — الجماعات التى ترتبط ببعض الانظمة العربية المحافظة ارتباطا وثيقا وتستند الى أفكار بعض القيادات المتطرفة مثل أبو بكر الجزائرى وتقى الدين الهلالى .

٣ — الجماعات التى تأثرت بفكر الاخوان المسلمين فى مصر وتضمنت مجموعة من المثقفين الا أنها لا تتمتع بثقل سياسى ملحوظ .

٤ — أما المجموعة الاخيرة فهى أكثر الجماعات راديكالية وتسمى بالسلفية الحديثة وتهدف الى استخدام الاسلام كوسيلة من وسائل الحركة ضد النظام السياسى(٩٧) .

لقد ضمت الحركة الاسلامية فى المغرب مجموعة من الجماعات التى اتفقت فيما بينها من حيث الهدف الاساسى الذى يتمثل فى ارساء مجتمع ونظام سياسى اسلامى وان اختلفت تفسيرات كل منهم بالنسبة لكيفية تحقيق هذا الهدف .

وتعتبر جماعة الشباب الاسلامى أكثر الحركات راديكالية وأسسها عبد الكريم معطى عام ١٩٧٢ وانقسمت الى عدة اتجاهات تنادى برفض النظام الملكى المغربى من خلال ثورة اسلامية وتطبيق النظام الاسلامى(٩٨) .

تأثر عبد السلام ياسين أهم قادة هذه الجماعات بفكر سيد قطب الحركى وأبو الاعلا المودودى وقد قام بتوسيع نطاق المجتمع الجاهلى ليشمل الهياكل الاجتماعية والسياسية التى لا تطبق الشريعة الاسلامية . أما استراتيجية هذه الجماعات للسيطرة على السلطة فقد استقت أهم خطواتها من فكر سيد قطب من حيث تكوين طليعة وتثقيف الشعب لتكوين حكومة اسلامية تتحدى القوميات ، وقد عكست مجلة « الجماعة » الاتجاه الاسلامى المعارض منتقدة الممارسة غير الاسلامية للنظام من خلال نخبة مغربية ذات ثقافة فرنسية مثلت امتداد للفكر الغربى وابتعادا عن الشريعة الاسلامية(٩٩) .

اشتركت الجماعات الدينية فى المغرب مع مثيلاتها فى مصر فى انتقادها للدور الهامشى لرجال الدين نتيجة لاتجاه النظام الى تحجيم الدور التاريخى لهؤلاء واحتكار المجال الدينى مما أدى الى نوع من الفراغ الايديولوجى وظهور التيار الاسلامى لعدم مصداقية تعبير رجال الدين الموالين للقصر عن الحركة الاسلامية المعاصرة ، وبرغم محاولة الملك اعطاء دور أكثر لرجال الدين فى العملية السياسية لاستيعاب المعارضة الدينية الراديكالية الا أن تعبيرهم عن الاسلام الرسمى أدى الى تضاؤل أهميتهم الوطنية .

من الجدير بالملاحظة أنه برغم تعدد وتنوع الجماعات الاسلامية فى المغرب الا أنها اتسمت بعدم الفعالية نتيجة لانقسامها وقوة الشرعية الدينية والسياسية للنظام المغربى .

الاصول الاجتماعية للحركة الاسلامية المغربية :

ينتمى معظم أفراد المعارضة الدينية فى المغرب أساسا الى مجموعة من المفكرين والطلبة وبعض أعضاء الطبقة الوسطى والدنيا مثلما عليه الحال فى مصر وقد ساند هذه المجموعات بعض العناصر المحافظة من الريف ومنطقة الاطلس المتوسط حيث امتدت الحركة الاسلامية الى هذه

المناطق التى اعتبرت حكرا تقليديا للملك وركيزة أساسية للنظام الحاكم الا أن القاعدة الشعبية الرئيسية التى تغذى التيار الاسلامى استقرت فى المناطق الحضرية ٠

وعموما نلاحظ انتماء الكثير من أعضاء الحركة الاسلامية فى المغرب الى طلبة كل من الجامعات والمدارس الثانوية ، وبرغم عدم قيام طلبة المدارس الثانوية بدور يذكر فى الحركة الاسلامية المصرية نلحظ قيام هؤلاء بنشاط ملحوظ وخاصة داخل جماعة الشباب الاسلامى التى تأسست عام ١٩٧٢ واجتذبت العديد من ذوى الاتجاهات اليسارية[١٠٠] وقامت بدور بارز فى اضطرابات ١٩٨١ التى أدت الى حظر نشاطها الى جانب اشتباك هؤلاء مع الجماعات اليسارية[١٠١] ٠

وقد اتجهت نسبة كبيرة من الاعلام الخاص بالحركة الاسلامية الى طلبة المدارس الثانوية والجامعات من خلال مجلة الجماعة نظرا لاهمية الدور السياسى للطلبة الذين يعتبرون أنشط القوى السياسية من فى الدول الاسلامية عامة بما فيها مصر والمغرب خاصة وأنهم يمثلون نسبة لا بأس بها من الشعب المغربى[١٠٢] ٠

لقد أكدت بعض الدراسات عام ١٩٨٢ انتماء حوالى ٣٪ من طلبة الجامعات الى ١٥ تنظيم اسلامى[١٠٣] فى حين ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٨٥ الى حوالى ١٥٪ من طلبة الجامعات[١٠٤] وبرغم ما تعكسه هذه الارقام من ضآلة حجم الحركة الاسلامية الطلابية الا أن هذه الدراسات أثبتت تعاطف نسبة كبيرة من الطلبة مع هذه الحركة التى تعتبر من أنشط القوى السياسية التى تؤكد على القيم الدينية لاعادة الهوية الثقافية المغربية والرجوع الى الاصالة الثقافية[١٠٥] ٠

تقابلت هذه المجموعات الطلابية التى انتمت الى التيار الاسلامى مع بعض الدعاة المستقلين ويعتبر عبد السلام ياسين مدير تحرير مجلة الجماعة أهم منافس دينى للملك وتتخذ معارضته شكل دعوة فكرية شبيهة بأفكار سيد قطب ٠

كما تستند المعارضة الاسلامية فى المغرب الى العديد من العناصر التى تعانى من البطالة الى جانب بعض المغاربة المهاجرين الى أوربا حيث تغذى الازمة الاقتصادية البروليتاريا الحضرية ٠

تفتقر هذه المعارضة الدينية الى قيادة كاريزمية وتنظيم دقيق وتلجأ الجماعات الاسلامية الى الوسائل الشخصية غير الرسمية للتأثير على الرأى من خلال وسائل الاتصال التقليدية (المساجد — والكتب الدينية) والتى أثبتت فعالية ملحوظة فى النشاط السياسى بالمقارنة بالامكانيات المتاحة للقيادات العلمانية ٠

استراتيجية النظام تجاه المعارضة الدينية :

اختلفت استراتيجية النظام المغربى الخاصة لمواجهة المعارضة الدينية عن الاستراتيجية العامة للقصر تجاه المعارضة بصفة عامة ٠٠ لقد لجأ النظام السياسى الى اثارة روح الفرقة والانقسام بين صفوف المعارضة السياسية والزامها بالخضوع لقواعد اللعبة السياسية وان لجأ الى استخدام العنف فى مواجهتها مما أدى الى اعتراف كافة التنظيمات بأن القصر هو مصدر الشرعية السياسية باعتباره البديل السياسى الوحيد الذى يتمتع بالاستقرار والاستمرارية ٠

أما المعارضة الدينية الراديكالية فلم يجرؤ النظام على المساس الصريح بها خوفا من التشكيك فى شرعيته الدينية ٠٠ لقد أدرك القصر أن الحركة الاسلامية لا تمثل تهديدا فعليا للنظام الذى يتمتع بشرعية سياسية ودينية يتحكم فيها النظام بمهارة فائقة ولذلك تبنى الاستراتيجية التالية :

— لجأ النظام بعد اضطرابات ١٩٨٤ الى السيطرة على المجال الدينى ومحاولة استيعاب هذه المعارضة من خلال تنشيط المؤسسات الدينية الرسمية لابراز الاسلام الرسمى المؤيد للسلطة ٠

— لجأ النظام الى تعبئة التيار الوطنى (كما حدث بالنسبة للصحراء) أو القومى (أثناء حرب ١٩٧٣) •

— مكا استند النظام الى هيكل بيروقراطى وارساء القواعد الاقتصادية والاجتماعية لطبقة وسطى الى جانب تدعيم تحالفه التقليدى مع النخب الريعية[١٠٦] •

— عموما يلاحظ أن انتشار ظاهرة المعارضة الاسلامية لا يعنى ضعف النظام السياسى المغربى حيث يوجد اتفاق غير مكتوب بين القوى الرسمية والمعارضة القانونية على رفض أو قمع أى شكل جديد من أشكال المعارضة •

الخاتمـــــة

نخلص من هذه الدراسة الى اختلاف حجم وقوة المعارضة الاسلامية على الساحة السياسية المصرية والمغربية نتيجة لاختلاف نمط شرعية الحكم فى كل منها •

ففى مصر مثلت المعارضة الاسلامية بديلا سياسيا متمثلا فى النظام شبه العلمانى أما فى المغرب فلم تشغل هذه المعارضة سوى مكانة هامشية نتيجة لاحكام قبضة النظام على النشاط الاسلامى وقوة شرعيته السياسية والدينية ولا تمثل الحركة الاسلامية أى تهديد فعلى للنظام •

ان مستقبل هذه المعارضة فى كل من البلدين سوف يتحدد الى حد كبير من خلال مدى امكانية التوصل الى صيغة دينية وسياسية يقبلها كل من النظام والمعارضة الاسلامية الى جانب كيفية مواجهة النظام لها سواء من خلال الاستمالة أو الاكراه ومدى انتشار هذا التيار ونوعية استراتيجية •

ان ارتباط المعارضة بالدين لا يعنى أنها تمثل حركة رجعية ويرجع الفكر الدينى الغربى ظهور أى جماعة دينية الى رغبة هذه الجماعات فى الظهور بمظهر نشط فى المجال الثقافى الذى يندرج تحته المجال الدينى وترجمة هذا الوضع بتعديل السلوك الدينى وقد مثلت الحركة الاسلامية أهم وسيلة للدفاع عن مصالح الفئات الكادحة فى مواجهة الطبقة المستفيدة من عملية التحديث •

بقى أخيرا التأكيد على أن الحـــركة الاسلامية المعـــاصرة تعكس فى معظمها باستثناء بعض التيارات المتطرفة عمليـــة التجديد والاصـــلاح والتغيير كتقاليد اسلامية استطاعت عبر الازمان مواكبة روح العصر ومثل الاسلام درعا حضاريا احتمت كافة المجتمعات الاسلامية به .

قائمـــــة المراجـــع

(١) James A. Bill, **Politics in the Middle East,** (Boston, Little Browa and Co., 1984), pp. 63 — 69 .

(٢) Max Weber, **The Theory of Social and Economic Organization** (Oxford, N.Y. Oxforduniv. Press, 1947) pp. 124 — 126 .

(٣) سعد الدين ابراهيم ، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية** ، ورقـــة قدمت في ندوة « أزمة الديمقراطية في الوطن العربى » ، مركز دراســـات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ص ٤٠٤ ـ ٤٠٧ .

(٤) نفين عبد الخالق ، **المعارضة في الفكر السياسى الاسلامى** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهـــرة ١٩٨٣ ، ص ٢٤ .

(٥) Abdallah Laroui, **Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain 1830 — 1912,** (Paris, Francis Maspero, 1980), p. 71 .

(٦) انظر في هذا الموضوع :

Max Weber, **Economy and Society : An Outline of interPretive Sociology,** ed. by Guenther Roth & Clsuewittich, Trans. by Ephraim Fischoff, (New York : Bedminter Press 1968), pp 241 — 260 .

Barabara N/ McLennan, **Comparative Political System,** (USA, Duxburg Press, 1975), pp. 5 — 8 .

(٧) محمد محمود ربيع ، **النظرية السياسية لابن خلدون** ، دراسة مقارنة في **التنظيمات السياسية والفكر الاسلامى** (القاهـــرة ، دار الهنا للطباعـــة ١٩٨١) ص ١٣٥ ـ ١٣٩ .

(٨) محمود اسماعيل ، **قضايا في التاريخ الاسلامى** (بـــيروت ، دار العودة ١٩٨٤) ص ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٩) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر :

سيف الدين عبد الفتاح ، **الجانب السياسى لمفهوم الاختيار عند المعتزلـة** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة التاريخية :

Marshall S.G. Hodgson, **The Venture of Islam**, Vol. 2, (Chicago, Univ. of Chicago **Press, 1974**) .

(١١) James A. Bill, **Op. Cit**, pp. 49 — 50 .

(١٢) انظر في هذا الموضوع

Yvonne Yazbeck Haddd, The **Qur'anic Justification for** an Islamic Revolution, The View of **Sayyid Clutb, Middle East Journal**, Vol. 37, No. 1, 1983, p. 15 .

Charles E. Butterworth, Prudene Versus Legitimsiy: The Persistent Theme in Islamic Political Thought in Ali E. Dessoakied, **Islamic Resurgence in the Arab World** (Praeger 1980) pp. 87 — 89 .

(١٣) John Esposito, **Vo'ces of Resurgent Islam,** (New York, Oxford Univ. Press, 1983) **pp. 6 — 8** .

(١٤) Albert Honani, **Arabic Thought in the Liberal Age** London, Oxford Univ. Press, 1987) Chap. 5 — 9 .

(١٥) Afaf Lutfi Ll-Sayyia, Religion or Opposilion, Urban Protest Movements in Egypt, **International Journal Middle East Studies**, Vol. 16 No. 4, 1984, **p. 41** .

(١٦) Ali E.H. Dessouki, **The Islamic Resurgence** : Sources, **Dynamic and Implications** (New York Press, 1982) pp. 22 — 24 .

(١٧) D. Eicehman, Religious Trdition, Economic Domination

and Political Legitimaey, **Revue de l'Occident muslman, et de la Medilerrannée** No. 29, 1980, p 17 — 28 .

(١٨) John L. Esposito, Islam and Politics, **Middle East Journal** No. 36, Summer 1982, pp. 415 — 420 .

(١٩) K.R. Singh, North Africa in Mohamed Ayoob (ed,) **The Politics of Islamic Reassertion**, (St. Martin's Press, New York 1981) pp. 56 — 57 .

(٢٠) R.H. Dekmejian, Anatomy of Islamic Revival : Legitimacy Crisis, Ethnic Confliot and the search for an alternative, **Middle East Jounal**, Vol. 34 No. 1, 1980, pp. 3 — 7 .

(٢١) Ali E.H. Dessouki, **Op. Cit.**, p. 22 .

(٢٢) Raphaael Israeli, The New Wave of Islam, **Internatioal Journal** No. 34, 1979, pp. 369 — 390 .

(٢٣) Daniel Pipes, Oil Wealih and Islamic **Resrgence** in A.H. Dessouki, **Op Cit.**, p .

(٢٤) Mohamed Hekal, Iran, the **Untold Story** (New York, Pantheon Books, 1981) p. 126 .

(٢٥) حامد ربيع ، **الاســـلام والقوى الدولية** (القاهـــرة ، دار الموقف العربى ١٩٨١) ص ص ١٦ ـ ٢٠ .

(٢٦) Af af Lutfi El-Sayed Marsot, Political and Economic Functions of the Ulama in the 18th. Centusy, **Journal of the Economic and Social History of the Orient**, Vol. 16, Jan. 1974, pp. 131 — 154 .

(٢٧) Afaf Lutfi Marsot, Religion or Opposition, **Op. Cit.**, pp. 542 — 543 .

(٢٨) Hassan Hanafi, The relevance of the Islamic Alternative in Egypt, **Arab Studies Quarterly**, Vol. 4 No. 182, Spring 1982, pp. 55 — 57 .

(٢٩) Fouad Ajami **In the Pharaoh's Shadow** : Religion and Authority in Egypt, Conference on Islam in the Political Proccess, 24 — 26, June 1981, the Royal Institute of International affairs.

(٣٠) Brace M. Bortweek, Religion and Politics in Israel and Egypt, **Middle East Journal**, Vol. 33 No. 2, 1987, pp. 153 — 155 .

(٣١) عبد العاطى محمد أحمد ، **الفكر السياسى للامام محمد عبده** (القاهـــرة البيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨) ص ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

(٣٢) R. Hrair Dekmejian, **Op. Cit.**, p 2 — 3 .

(٣٣) حسن البنا ، **مذكرات الدعوة والداعية** (القاهرة ، دار الشـــباب ، بدون تاريخ) ص ١٤٥ .

(٣٤) د. عبد العظيم رمضان ، **دراســـات في تاريخ مصر المعاصر** (القاهــــرة المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١) ص ٢٦٥ .

(٣٥) ريتشارد ميشيل ، **أيديولوجيـــة جمـــاعة الاخوان المسلمين** ، ترجمـــة منى أنيس (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ) ص ١٧٦ .

(٣٦) Cilbert Delanoue, **Moralistes et Politiques Musulmans dans l'Egypte du 19 : Siecle** (Paris, Institut Francais d'archeologie Orienlale, 1982), p. 309 .

(٣٧) انظر في هذا الموضوع معالجة .

Ali E.H. Dessouki, **Op. Cit.**, p 7 .

(٣٨) Mark Batunsky, From old to Modern Islamology, **International Journal of Middle Esst Studies**, Vol. 13 1981, p. 32 .

(٣٨) Ali E.H. Dessouki, Arab Intellecuals and Al-Nakba, The Search for Fundamentalism, **Middle Eastern Studies** No. 9, 1973, pp. 445 — 446.

(٣٩) Nazih N.M. Ayubi, The Political Revival of Islam, The Case of Egypt, **International Journal of Middle Esst Studies** No. 12, 1980, pp. 481 — 499 :

(٤٠) John Alden Williams, Veiling in Egypt as a Pelitical and Social Phenomenon, in John Esposito (ed,) **Islam and Development Religion & Socio-political Change** (Syracuse N.Y., Syracuse Univ., 1980) p. 83 .

(٤١) حديث للشيخ جاد الحق شيخ الازهر ، **اللواء الاســـلامى** ، ٢٠ يوليــه ١٩٨١ .

(٤٢) انظر في هذا الموضوع :
عبد الله امام ، **الناصرية ، دراسة في فكر جمال عبد الناصر** (القاهـــرة دار الشعب ، ١٩٧١) ص ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

Mustafa Al-Sibei, Islamic Socialism in Sami A. Hanna and George H. Gardner, **Arab Socialism** (Leidon, Baill, 1969) pp. 66 — 76 .

رفعت سيد أحمد ، **الدين والدولة والثورة** (القاهرة ، دار الهلال ١٩٨٥) ص ١٠٣ .

(٤٣) محمد عماره ، **الاسلام والثورة** (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٩) ص ٧١ .

(٤٤) انظر في هذا الشأن :
Guenther Lenory, Nasserism and Islam, A Revolution in Search of Ideology, in Donald Eugene Smith (ed,) **Religion and Political Modernization**, (New Haven, Yale Univ. Press, 1974) p. 14 .

(٤٥) Olivier Carré, L'Idéologie Politique Religieuse nasserinne

à la lumière des manuel scolaires, **Politique Etrangère**, Vol. 37, 1972, pp. 536 — 543 .

(٤٦) عبد العظيم رمضان ، **عبد الناصر وأزمة مارس سنة ١٩٥٤** (القاهـرة مطابع روزا اليوسف ١٩٧٧) ص ١٠٨ .

(٤٧) James A. Bill, **Op. Cit.**, p. 57 .

(٤٨) Danial Crecalius, The Course of Secularization in Modern Egypt, in Donald Eugene Smith (ed,) **Op. Cit.**, pp. 13 — 20.

(٤٩) سيد قطب ، **المستقبل لهذا الدين** (القاهـرة ، دار الشروق ، ١٩٨٠) ص ص ٥ ـ ٩ .

(٥٠) من خلال أقوال سيد قطب في استجواب له قبل اعدامه انظر :

Fouad Ajami, **Op. Cit.**, pp. 14 — 15 .

(٥١) لمزيد من التفاصيل حول استخدام النظام الناصرى للدين كاداة للتبرير انظر :

— نبيل عبد الفتاح ، **المصحف والسيف** ، صراع الدين والدولة في مصر (القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤) ص ص ٣٠ ـ ٣٥ .

— محمد حسنين هيكل ، **خريف الغضب** (بيروت ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ص ٢٩٣ .

(٥٢) Michael Hudson, **Arab Politics, The Seareh for Legitimacy** (New Haven, Yale Univ. Press, 1977), p. 248 .

(٥٣) Hamied N. Ansari, The Islamic Militants in Egyptian Politics, **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 16, 1984, pp. 123 — 125 .

(٥٤) محمد حسنين هيكل ، **مرجع سابق** ص ٢٦٩ .

(٥٥) Afaf Lutfi, **Op. Cit.**, p. 549 .

(٥٦) Hassn Hanafi, **Op. Cit.**, pp. 64 — 67 .

(٥٧) مصطفى كامل السيد ، **المجتمع والسياسة في مصر : دور جماعات المصالح في النظام السياسى المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (القاهـرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ص ص ١٦ ـ ١٧ .

(٥٨) Gilles Kepel, **Le Prophète et Pharaon, Les Mouvements Islamistes de l'Egypte Contemporaine,** (Paris, La Decouverte, 1984) pp. 101 — 105 .

(٥٩) Saad Addine Ibrahim, Anatomy of Egypt's Militant Groups, Methodological notes and Preliminary Findings, **International Journal of Middle East Studies, Vol. 19.** pp. 441 — 443 .

(٦٠) Gilles Kepel, **Op. Cit.**, pp. 175 — 182 .

(٦١) عمر التلمسانى ، **الحكومة الدينية** (القاهرة ، دار الاعتصـام ، بدون تاريخ) ص ٧٥ .

(٦٢) **مجلة الدعوة** ، عدد ٤٠ ، سبتمبر ١٩٧٩ .

(٦٣) حسن الهضيبى ، **دعاة لا قضاة** (القاهرة ، ١٩٧٧) .

(٦٤) Gilles Kepel, **Op. Cit.**, pp. 126 — 146 .

(٦٥) لمزيد من المعلومات انظر :

سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعى العربى الجديد** (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢) ص ٤٥ .

(٦٦) انظر في هذا الموضوع :

سيد قطب ، **معـالم في الطريق** (بـيروت ، دار الشروق ، ١٩٨٠) ص ص ١٠ ـ ٢٢ .

سيد قطب ، **المستقبل لهـذا الدين** (بـيروت ، دار الشروق ، ١٩٨٠) ص ص ٥ ـ ١١ .

(٦٧) Saed Eddine Ibrahim, **Op. Cit.**, p. 432 .

(٦٨) محمود عبد الفضيل ، **ظاهرة التطرف الاسلامى** ، الجذور ومناهج العلاج بحث مقدم لندوة الحركات الدينية المنظمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٢ ، ص ص ١٠٨ ـ ١١٠ .

Hamied N. Ansari, **Op. cit., p. 139** .

(٧٠) انظر في هذا الموضوع كتابات :

R. Hrair Dekmejian, **op. cit.,** p. 2 .

A.H. Dessouki, **op. cit.,** p. 23 .

Saad Eddine Ibrahim, Islamic Militancy as a Socil Movement : The Case of Two Goups in Egypt, in A.E. Hillal Dessouki (ed), Islamic Resurgense in the Arab World, op. cit., pp. 128 — 131 .

(١٨) Gilles Kepel, **op cit.,** pp. 144 — 156 .
pp. 14 — 15 .

(٧٢) انظر في هذا المجال :

John L. Esposito, Voices of Resurgent Islam, **Op. cit.,** pp . 14 -- 15 .

Tames A. Bill, op. cit., pp 62 — 64 .

(٧٣) عبد الله العروى ، **تاريخ المغرب** ، محاولة في التركيب ، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ص ص ٢٢٧ ـ ٢٩٢ .

(٧٤) Patrick Blum, Islamic Revival Fuels Maghreb Discontent, **Middle East Economic Digest** No 24, 1980, pp. 6 — 8 .

(٧٥) M. Tozy, Monopolisation de la Production et Hierarchisation du Champ Politics-Religieux au Moroc, Annuaire **de l'Afrique du Nord**, Vol. 18, 1979, p. 219 .

(٧٦) Roger Gruner, L'Afrique et L'Asie Modernes No. 130, 1981, pp. 40 — 43 .

(٧٧) K.R. Singh, «North Africa» in Mohamed Aybob (ed), Islamic Reassertion, **Op. cit., p. 65** .

(٧٨) William Zartman, Political Dynamics of the Maghreb in Halim Barakat (ed), **Contemporary North Africa** (Croom Helm, London, 1983) pp. 28 — 29 .

(٧٩) R. Leveau, Aperçu de l'évolution du Systeme Politique Marocain, **Maghreb, Machreek** No. 106 1984, pp. 23 — 25 .

(٨٠) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

J.G. Vatin, Revival in the Maghreb, Islam as an alter native Political Language in A. Hilal Dessouki ed, Islamic Resurgence in the Arab World, **Op. cit.,** p. 230 .

Dale F. Eickelman, **Moroccan Islam : Tradition and Society in a Pilgrimate Center** (Auslin & London, Univ. of Texas Press, 1976) pp. 3 — 7 .

(٨١) انظـــر :

James A. Bill, Carl Leiden, **Patterns of Patrimonialism in the Middle East : Politics Power,** (Boston, Allyn and Bacon, 1974) pp. 104 — 122 .

Michael Hudson, The Search for Legitimacy, **Op. cit.,** pp. 25 — 26 .

(٨٢) ســعد الدين ابراهيم ، مصــادر الشرعيــة في أنظمة الحكم العربيــة **مرجع سابق** ، ص ٤١٩ .

٣) John Waterbury, La Légitimation du Pouvoir au Maghreb, Tradition, Proteslation et Repression in J. Leca (ed,), **Developpements Politiques au Maghreb. Aménagements Institutionnels et Processus electoraux** (Paris, CNRS. 1979), pp. 419 — 421 .

(٨٤) Kamal Eddine Mourad, **Le Maroc à la recherche d'une Revolution** (Paris, Sindbad, 1972) p. 89 .

(٨٥) Clifford Geertz, **Islam Observed, Religious Develoument in Morocco and Indonesia** (New Haven, Yale University Press, 1968) p. 115 .

(٨٦) محمد عابد الجابرى ، الحركة السلفية والجماعات الدينية المعــاصرة في المغرب : هشام بوقمرة « **الصحوة الاسلامية** » عرض لاعمال الندوة التى أقامتها جامعــة الامم المتحــدة في تونس ، ٢٩ ـ ٣٠ أكتوبر ١٩٨٤ **الوحدة** ، العدد ٤ ، ١٩٨٥ ص ص ١١٠ ـ ١١١ ٠

(٨٧) Abdel Kader Zghal, Le Retour du Sacré et la Nouvelle Demonde ideolgique des Jeunes Scholarisés, Le cas de la Tunisie, **Annusire de l' Afrique du Nord**, Vol. 18, 1979, pp. 42 — 59 .

(٨٨) P. Lambert, Point de vue sur les Jeunes Marocains **L'Afrique et l'Asie Modernes**, Vol. 117, 1978, pp. 57 — 62 .

(٨٩) El Baki Hermassi, States and Regimes in the Maghreb in Halim Barakat (ed), : Contemporaty Nroth Africa, **Op. cit.**, pp. 157 — 159 .

(٩٠) لمزيد من التفاصيل حول الاوضاع الاقتصادية في المغرب انظر :
Ignacio Ramonet, Maroc, l'Heure de tous les risques, **Le Monde Diplomatique**, Janvier, 1984 .

(٩١) M. Camau, L'Etat Tunisien de la Tutelle au Désengagemnt, **Maghreb-Machreck** No. 103 1984, p. 18 .

(٩٢) André Adam, Les Classes Sociales Urbaines dans laé Société Musulmane du Maghreb, **L'Afrique et l'Asie Modernes** No. 137. Dec. 1983 .

(٩٣) Bruno Etienne, M. Tozy, Oblgations Islamiques et Associa tions à Casablanca, **Annueire de l'Afrique du Nord**, Vol. 18, 1979, p. 250 .

(٩٤) El Baki Hermassi, **Op. cit.**, pp. 160 — 161 .

(٩٥) علال الفاسى ، **معركة اليوم والغد** (الرباط ، دار الجــديدة ، ١٩٦٥) ص ٣٠ ٠

(٩٦) Zaghloul Morsy, Profils Cuturels et Conscience Critique au Maroc, **Journal of World History**, Vol. 17, 1970, pp. 590 — 595 .

(٩٧) ومن بينها دار القرآن ـ الدعوة والتبليغ ـ الامر بالمعــروف والنهى عن المنكر ـ جماعة الشيعة الاسلامية ـ جماعة الاخوان المسلمين ـ الدعــوة الاسلامية ـ خليفة الاسلام ـ أوضاع الاسلام ـ الدعوة الى الخــير ـ ـ الدعوة الى الحق ـ اخوان الصفاء ٠ لمزيد من التفاصيل حول هــذه الجماعات انظر :
Bruno Etienne, M. Tozy, **Op. cit.**, pp. 244 — 277 .

محمد زواوى ، موجة الحركات الاسلامية تصل الى المغرب ، **النهار العربى والدولى** ، يناير ١٩٨٠ ٠

(٩٨) Bruns Etienne, M. Tozy, **Op. cit.**, pp. 248 — 240 .

(٩٩) Zouhaier Dhaouadi et Amc Ibrahim, **Documents** Peuples Mediterranneens No. 21, 1982, pp. 57 — 58 .

(١٠٠) T. Monastiri, Révues Islamiques Publiées au Maghreb, **Annuaire de l'Arrique du Nord**, Vol. 17, 1978, pp. 391 — 392. .

(١١١) Christiane Souriau, Quelques donneés compartives surles Institutions islamique actuelles au Maghreb in C. Sourian ed , **Le Maghrb musulman en 1979** (Paris, CNRS, 1983), p. 378 .

(١٠٢) Le Monde 12 Juillet, 1984 .

(١٠٣) انظر في هذا الموضوع :
Richard B. Parker, North Africa : **Regional Tensions and Strategic Concerns** (New York, Praeger, 1984), p. 36 .

(١٠٤) **Ibid** pp . 95 — 96 .

(١٠٥) Henry Munson, The Social Base of Islamic Miltancy in Morocco, **Middle East Journal,** Vol. 40 No. 2, 1986, pp. 271 — 273 .

(١٠٦) Henry Munson Jr, « The Islamic Revival » (ed), **The Islamic Revival** (London : Croom Helm 1986) .

(١٠٧) انظر في هذا الموضوع :
Remy Leveav, **Le Fellah Marocain defenseur Mu Trône** (Paris FNSP, 1976) p. 236 .

الحركات الاسلامية فى شمال افريقيا

عوامل الاندماج وعوامل التمايز

فرنسوا بورجا*

توطئـــــــة

لقد عنى الباحثون المصريون بتحليل الظاهرة الاسلامية بكل أبعادها وتداعياتها كما أتت على التعبير عنها جماعة الاخوان المسلمين وذلك فى سياق ظاهرة التحديث السياسى ، مثلما نحى الباحثون فى الدول العربية و/ الاسلامية (جزئيا أو كليا) منحى مماثلا بعدما أدى التوسع فى العمل بمفاهيم وأدوات التحديث السياسى الى تنامى نشاط التيارات الدينيـــة فى بلادهم •

ومن هنا فان تساؤلا يظل مطروحا حول التماثل بين مختلف أشـــكال ظاهرة « العودة الى الاسلام » والتى تمتد من أفغانستان وحتى المغرب خاصة مع غيبة الجهود الرامية الى تنميط أوجه الشبه والاختلاف بين تلك الاشكال وتبين الاسباب الداعية الى ذلك وفى اطار ما سـبق فان هذه الدراسة وهى تتخذ من الشمال الافريقى مجالا « لدراسة ظاهرة العودة الى الاسلام » انما تتحرى عناصر اتفاقها مع ما عداها من تطبيقات مثلما تتحرى عناصر اختلافها معها ومدخلها الى ذلك اطلالة عامة على مظاهـــر تلك الظاهرة ومحدداتها المختلفة •

(*) باحث بالمركز الوطنى للابحاث العلمية •

١ ـ من البعث الاسلامى الى الاسلامية :

لعل أول ما نود التأكيد عليه منذ البداية هو تسجيل اتفاقنا مع ما ذهب اليه الاستاذ الدكتور على الدين هلال من خطورة تبسيط ظاهرة العودة الى الاسلام أو التعامل معها من منظور أحادى • ذلك أن لهذه الظاهرة مصادرها المنوعة كما أن لها نتائجها المختلفة(١) ، بعبارة أخرى فانه ليس من المعقول تحليل كل أشكال التدين أو الدعوة الدينية على أنها تعبيرات موحدة عن العودة الى الاسلام ، ومن ذلك أن تعبئة الروابط الدينية التقليدية فى خدمة سلطات الاحتلال و/ أو الدور المقابل للجماعات الصوفية فى تغذية المقاومة الجزائرية للغزو الاجنبى(٢) قد سيطر عليهما منطق مخالف لذلك الذى قاد بعد نحو قرن من الزمان الى ظهور تنظيمات مثل / حركة الاتجاه الاسلامى » التونسية أو جماعة « أسرة العدل والاحسان المغربية » أو « الحركة الاسلامية الجزائرية » •

« بل ان الجماعات الدينية الخالصة(٣) والتى لم تعن بغير المسائل العقيدية ولم تتطرق الى القضايا السياسية مثل « جماعة التبليغ »(٤) تنوعت مصادرها واختلفت بحيث يكون من التجاوز وصفا على أنها تعبير عن نفس الظاهرة •

لكن تعقد الظاهرة وتشعبها على النحو المشار اليه لم يحل دون ظهور بعض التعبيرات المتحالفة التى أصبحت فيما بعد جزء من تطور غايته ملء الفراغ القائم بين الدولة والمجتمع(٥) ، وهو تطور اقترن فيه الخطاب الدينى والعمل السياسى ودفع بمصطلح « الاسلامية » islamisme الى الظهور ، والواقع أن البدايات الاولى لشيوع هذا المصطلح قد ارتبطت بذلك التمييز الذى أخذ يتبلور بين الاتجاه التقليدى المحافظ الذى

مثله الاعيان (وهم أساسا من الريفين) والاتجاه الاصولى الذى مثله رجال الدين التقليديون (العلماء) من جهة وبين الاتجاه الاصولى الجديد الذى مثله المفكرون الاسلاميون المحدثون من جهة أخرى وذلك أن هؤلاء الاخيرين بأصولهم الاجتماعية الحضرية وبحصولهم على حظ من التعليم (خاصة فى فروعه العلمية) قد نجحوا فى ادماج المفاهيم الحديثة للعمل السياسى(٦) فى أطرهم المرجعية •

على أن خصوصية هذه الظاهرة لم تتأكد فيما بعد بملاحظة المركز المصرى بل تأكدت بملاحظة الاطراف (أى أفغانستان) ولقد عبر أوليفييه روى عن تلك المفارقة مشيرا الى أن هذا المفهوم وان أثبتت فعالية فى نطاق الواقع العربى الا أن أن تبلوره فى حد ذاته ثمرة لواقع تاريخى وجغرافى متمايز وهو ما يعزى فى جانب منه الى ما يوصف به هذا المفهوم من عالمية مثلما يعزى فى جانب آخر الى الدور الذى يمارسه الاسلام بوصفه العنصر الوحيد المشترك بين ثقافات مختلفة لمجتمعات شتى كما بين الجزائرية العربية ـ البربرية التى خضعت للاحتلال الفرنسى وأفغانستان التى لا تتمايز فقط لكونها غير عربية بل كذلك لكونها لم تخضع للاختراق الاستعمارى المباشر ولعل النقطة الوحيدة المشتركة فى تاريخ هذين البلدين تتمثل فى تعرضهما بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة للتأثير والسيطرة الثقافية لنظام قيمى غريب عليهما معا •

ومن هنا فان التيارات الاصولية الجديدة وان اختلفت أطرها التاريخية ونماذجها المؤسسية الا أنها تؤكد من خلال استمرار تسيسها على تمايزها فى مواجهة التيارات التقليدية والاصولية وهو ما يمنح امكانية اخضاع طرائقها ومؤسساتها وأهدافها الاجتماعية والسياسية الى المقارنة دون الانزلاق الى تجاوزات منهاجية •

٢ ـ الاسلامية كلغة رد فعل سياسى على السيطرة الثقافية الغربية :

لقد ولدت التيارات الاسلامية فى لحظة معينة من لحظات التفاعل بين نطاقين حضاريين مختلفين أحدهما نطاق الشرق المسلم الذى يختزل (بفعل جملة محددات داخلية وخارجية) داخل الطرف المسمى بالعالم الثالث والآخر نطاق الغرب الذى مثل مركز الاشعاع السياسى والاقتصادى والثقافى واتخذت علاقته بسابقه طابع الاخضاع الامبريالى وبذلك فان مختلف الدول التى تتخذها الحركات الاسلامية مسرحا لنشاطها قد تعرضت اما للاحتلال (كما كان الحال فى الجزائر) أو لوجود استعمارى أقل كثافة واستمرارية (كما كان الحال فى ظل نظام الحماية فى تونس والمغرب وفى ظل حملة نابليون على مصر) أو حتى لمجرد التأثير الخارجى فى صورة الاختراق القيمى الغربى الاجبارى أو الاختيارى (كما كان الحال فى ايران وأفغانستان على نحو ما ذكر لنا روى) •

من خلال هذه الملاحظة الاولية يمكن النظر الى التيارات الاسلامية باعتبارها احدى محاولات تحقيق « التوازن الثقافى » وتقليم النفوذ الغربى على المستوى الثقافى مثلما جرى تقليصه على المستوى السياسى من خلال الاستقلال الوطنى وعلى المستوى الاقتصادى من خلال اجراءات التأميم •

ولما كان من الصعب على التيارات الاسلامية أن تستخدم لغة الغرب ومفرداته لتعبر بهما عن رفضها له فانه كان عليها من ثم فى طرحها للبديل السياسى أن تلجأ الى اللغة والمفردات العربية الاسلامية الخاصة أى الى مجموعة من الاطر والمفاهيم التى لا تنبع من الغرب بشكل مباشر وان لم تثبت صلتها به تماما طالما أن كل تجارب العالم الثالث بدءا من النظرية

الثالثة للقذافى وحتى حركة عدم الانحياز لم تتم بمعزل عن التأثيرات الغربية ، على أن الرغبة فى التمايز الثقافى فى حد ذاتها تعد مصدرا من مصادر الاتفاق بين التيارات الاسلامية •

٣ ـ عوامل التمايز :

على الرغم من ارتباط الظاهرة الاسلامية فى بلدان المغرب العربى بالمقاومة الوطنية لسلطات الاحتلال الا أن ظروفا بعينها قد دعت الى بعض صور الاختلاف والتمايز فى هذا الصدد ومن ذلك ما يتصل بأشكال التفاعل مع الغرب والمقصود بها امكانات المقاومة و/ أو درجة التكيف لدى المجتمعات المدنية مع التأثيرات الغربية المباشرة فى البداية ثم مع السياسات الثقافية (وهى متباينة بطبيعتها) فى أعقاب الاستقلال ، كما أن من ذلك ما يتصل بمواقف الانظمة الحاكمة من المطالب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية (الديمقراطية) للحركات الاسلامية باعتبار أن مطالب هذه الحركات ليست ثقافية خالصة •

وفيما يلى نتابع دواعى التمايز السابقة فى شىء من الايجاز : ـ

(أ) النماذج التاريخية للعلاقة مع الغرب :

لقد تنوعت ممارسات الوجود الاستعمارى فى بلدان المغرب العربى وتفاوتت فى درجة مباشرتها واستمراريتها ووحشيتها • وقد وقعت هذه الممارسات فى بلاد امتلكت العدة الاقتصادية أو الثقافية برفض هذا الوجود ، وذلك لا تجوز المقارنة بين مائة واثنين وثلاثين عاما من الوجود الفرنسى فى الجزائر بما تميز به من وجود مكثف وتركز شديد للسلطة بين أيدى فئة محدودة لا تفتأ عناصرها تنشق على بعضها

البعض(٧) وبين خمسة وأربعين عاما من الحماية فى المغرب استمرت فى ظلها المؤسسات الوطنية الرئيسية رغم ما تميزت به من ضعف شديد ومن هذا المنطلق فان الحداثة التى فرضت فرضا على الجزائر قد استوردتها فى مصر وفى تونس بعض الانظمة التى قطعت قبل الوجود العسكرى الاجنبى خطوات على طريق التحديث الغربى حتى وان اقتصر على جماعات اجتماعية محددة ٠

(ب) السياسات الثقافية :

اذا كانت ظروف الاحتلال قد غرست بذور التمايز فان محتوى السياسات الثقافية وتداعياتها على السياسات الاقتصادية والمؤسسية قد جاءت لتغذيها بأسباب النماء ، وذلك أن النخب الحاكمة وان لم يمكنها منع عملية العلمنة(٨) الا أنها اختلفت فيما بينها اختلافا كبيرا فى تأثرها بالاطر المرجعية السياسية التقليدية منها والغربية الحديثة ، وبذلك يكون التأثير الثقافى فى التغيرات الهيكلية التى أدخلها الاستعمار قد أتى أكله بعد الاستقلال(٩) وتجلى فى الاختلاف حول قضية الهوية الثقافية وسبل دعمها ، ولقد عبر صلاح الدين جورشى أحمد منظرى التيار التونسى عن ذلك بعبارة قال فيها « ليس هناك ما يدعو الى الدهشة فى أن نجد أمة تحاول أن تسيطر على أخرى بل ان الامة المغزوة قد تقبل هذا الاحتلال وتباركه وتبذل كل طاقتها لتحققه وتجذره » ، ولقد جاءت تدابير الانفتاح فيما بعد لتزيد من تعقيد الوضع وهى تلقى بظلالها على ظاهرة البعث الاسلامى وتؤكد أن مضامين السياسات المختلفة تتأثر بعاملى الزمان والمكان وتقوى من ثم الخصوصيات الذاتية لكل دولة ٠

وبالنظر الى بورقيبة على سبيل المثال نجد أنه قد اتخذ لنفسه دورا

تحديثيا حاول به أن يحمى بلاده من رياح الشرق(١٠) بل انه من أجل تحقيق ذلك لم يتورع عن الاساءة لبعض القيم الدينية التى عدها معوقة لمشروعه التنموى ومن ذلك اباحته للافطار فى شهر رمضان واغلاقه لجامعة الزيتونة وغير ذلك من مظاهر العنف الرمزى لسياسات الاصلاح البورقيبية(١١) فاذا ما انتقلنا الى كل من الملك الحسن الثانى والرئيس معمر القذافى فاننا سوف نجد أنهما من خلال الاعتماد على الشرعية الدينية والايديولوجية قد احتفظا بسندهما الثقافى التقليدى وضيقا من فرص المناورة أمام مخالفيهما فى الرأى ، بعبارة أخرى فان أصولية المعارضة كان عليها أن تتوافق مع أصولية الدولة أو تحترم حدودها كما أتى على بيانها « أمير المؤمنين » فى المغرب والرئيس القذافى فى ليبيا الخضراء بعد ما جعل من القرآن شريعة للمجتمع ، ولقد عبر كاتب ياسين أحد كبار الدعاة الجزائريين للفكرة العربية الاسلامية عن نفس هذه العلاقة بين كل من الاسلام الرسمى والاسلام المعارض بقوله أنه « عندما يشيد الاول مسجدا فان الآخر يبنى اثنين »(١٢) بهذا المعنى فان رعايا الملكية الوراثية بشرعيتها التقليدية فى المغرب لم يتلقوا عن التحديث السياسى نفس المعانى التى تلقاها مواطنو الجمهورية التونسية التى قامت على أنقاض نظام الباى ، كما أن مواطنى ليبيا فى السبعينات ظلوا بعيدين على تأثير المعارضة الاسلامية فى ظل الايديولوجية العربية الاسلامية الثورية التى مثلت لفترة معينة محور السياسة الرافضة لكل رموز الاحتلال الثقافى الغربى (من لغة وملابس وموسيقى) هذا الى أن احكام قبضة النظام على كل أنحاء البلاد قد أضعف من فعالية هذا التأثير(١٣) ٠

وفى اطار ضعف الفعالية الثقافية للعلمانية فى المملكة المغربية وبدرجة معينة فى الجماهيرية الليبية بالمقارنة بكل من تونس والجزائر فانه كان من المتعين على الحركات الاسلامية أن تنوع من أساليب اختراقها للخطوط الدفاعية لنخب الدول ، ومن ذلك أن المطالب الاجتماعية قد شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات الاسلاميين فى تونس نويره ومغرب الحسن الثانى(١٤)

مقارنة بما كان الحال عليه فى جزائر بومــدين ، كما أن رفض التقــارب العسكرى بين كل من المغــرب وتونس وواشــنطون قــد قابله رفض الشيوعية فى كل من الجزائر وليبيا ، وبالمثل اختلف موضع بعض القضايا الاجتماعية والثقافية من اهتمامات الاسلاميين تبعا لموضعها من اهتمامات النخب الحاكمة ومن ذلك قضيتى المرأة والتغريب •

ومثلما اختلفت السياسات الثقافية بين دول المغــرب العربى كذلك اختلفت الآثار الثقافية الناجمة عن أعمال سياسات اقتصادية معينة فى هذه الدول فمع بداية الحصول على الاستقلال تحمس نفر من الاقتصاديين لتحقيق التحديث بأى ثمن ســواء على النمط الليبــرالى أو على النمط الماركسى وساعد على ذلك أن التجارب التنموية على النمطين الســابقين لم تكن قد أصيبت بعد بانتكاسات ظاهــرة تشكك فى مصــداقيتها وهو ما أمنت عليه التيارات الاسلامية الاصولية ، التى لم تكن تطرح حججها على أرضية المطالب الاقتصادية والسياسية وفى هذا الاطار فان السياسات الاقتصادية فى كل من المغرب ومصر قد دارت فى فلك النمطين السابقين على أنه ما لبثت أن ظهرت الحاجة الى مراجعة تلك السياسات وفتر حماس مؤيديها بعدما تعرضت لبعض الازمات ولنتذكر بهذا الخصوص أن ظهور التيار التونسى فى الستينات[١٥] قد تزامن مــع أحــداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا التى أثارت من الشكوك العربية بقدر ما أثارت الشكوك الباريسية فى النمط المغربى للتنمية • وهكذا فان الثغرات الواسعة التى ظهرت فى دعوى عالمية النماذج المغربية قد عمقت من جاذبية النماذج البديلة النابعة من الشرق • على أن التجربة الاشتراكية فى تونس والتى تحمست لهــا جماعة بن صلاح (التى أيدت تعميم نظام التعاونيات الزراعية) سرعان ما أحبطت وألقى زعيمها فى السجن وذلك تأكيدا لليبرالية التى كان يمضى صوبها النظام بخطى حثيثة ، أما فى الدول العربية الاخرى فان التحول من النمط الاشتراكى الى النمط الليبرالى فى التنمية قد تم بالتدريج فى مصر بعد فترة من وفاة عبد الناصر ، وفى الجزائر بعد عشر سنوات من حكم بومدين ، وفى ليبيا منذ شهور قليلة خلت (مارس ١٩٨٧) من خلال

بعض الاجراءات التى مثلت ردة عن أسلوب التعبئة التنموية الذى اعتمد فى استمراريته على الثروة البترولية للدولة بأكثر مما اعتمد على فعاليته الذاتيــــة •

أما المغرب فانه البلد الوحيد الذى لم يطوع برامجه التنموية للمنطق الماركسى وان كان التيار السياسى الماركسى ــ وتلك هى المفارقة ــ هو الذى لازال قادرا على تعبئة الجماعات التى نجحت الانظمة التونســية والجزائرية والليبية فى تهميشها •

باختصار فان وظيفة الخطاب هى التعبير عن مشاعر الاحباط التى لا تجد جذورها فى المشكلات الثقافية ــ فحسب وانما كذلك فى مجــالات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التى تعانى منهــا الشرائح الاجتماعية بسبب اســتبداد الحكام فضــلا عن الفشــل فى سياساتهم الاقتصادية ، وفى هذا السياق فان قدرة هذه التيــارات على تعبئة المحرومين من التنمية تتفاوت كثيرا تبعا للموقف الاقتصادى وقدرة الانظمة الحاكمة على السيطرة على مشاعر الجماهير وكذلك على قدرة هذه التيارات على الاستجابة لمطالب الديمقراطية المتصاعدة •

(ج) المحــــددات الاقتصـــــادية

لقد اسيقظت المعارضة الاجتماعية فى كل من المغرب ومصر مع رياح الصدمة البترولية الثالثة فى الوقت الذى كانت تؤذن فيه التطورات الدولية ببداية مرحلة ما بعد النفط ، وبذلك يظهر عامل جديد للتمايز نظرا لأن الاسلاميين فى كل من الجزائر وليبيا (وكلاهما دولتان بتروليتــان) لم يواجهوا احباطات اجتماعية فى السبعينات على غرار تلك التى واجهتهــا تونس والمغرب وان كان الوضع فى هاتين الدولتين قد تغير فى الثمانينات بفعل الصدمة البترولية المضادة وبعض التطورات الاقتصادية مثل انهيار الدولار فى عام ١٩٨٥ بحيث تبددت معها أوهام الرخاء البترولى والتقدم الصناعى وتزامنت فى الدول الاخرى سرعة تساقط الاوهام مع سرعــة

وكثافة عملية انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى والاجتماعى وبهذا المعنى فان العقد الثامن من هذا القرن قد شهد احكام الازمة الاقتصادية فى كثير من الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب وبدرجة أقل الجزائر التى لم تطالب بعد باعادة جدولة ديونها وكذا ليبيا التى رغم أنها دولة مدينة الا أنه ليس لها حضور هام فى السوق الدولية وهكذا فقد أصبح مدى الاعتماد على قروض صندوق النقد الدولى هو أحد مؤشرات هذا التطور واجتهدت النخب الحاكمة فى هذه الدول فى وضع سياسات التكيف الهيكلى[١٦] لمواجهة الاثر المزدوج لانهيار سعر البترول والدولار من جانب (خاصة فى ليبيا والجزائر بوصفهما تصدران منتجا واحدا) ولضعف عوائد الهجرة والسياحة من جانب آخر (خاصة فى تونس والى حد ما فى المغرب) وتسرع النتائج الاجتماعية لهذه السياسات باظهار أهمية المضمون الاقتصادى لدعاوى التيارات الاسلامية التى تحبذ تنمية هذه البلاد •

(د) المحـــددات الســـياسية

لقد اهتمت التيارات الاسلامية ذات الايديولوجية المعارضة بمدى قدره (أو عجز) النظم السياسية على الاستجابة لمطلب الديمقراطية مثلما تأثرت هى ذاتها فيما بعد بتلك القدرة وجودا وعدما ، ومن ذلك أن هذه التيارات وان لم تصادف نجاحا يذكر فى بداية حكم القذافى الذى يتميز بالرخاء والثورية والشعبية الا أنها بعد مضى عشر سنوات على هذا الحكم قد استشعرت الحاجة الى معارضة الملكية الجماهيرية والى الالحاح على مطلب الديمقراطية ، أما فى المغرب وتونس فلقد ارتأت النخبة الحاكمة أن تضع المعارضة الاسلامية فى مواجهة ما عداها من أشكال المعارضة النقابية (مثل الاتحاد العام للنقل) والاجتماعية (مثل رابطة حقوق الانسان فى تونس) أو الحزبيـــة فى اطار تجربتهـا التعـددية الحذرة • من واقع ما سبق فلقد تنوعت ردود أفعال النخب الحاكمة ازاء التحدى الاسلامى ما بين التسامح المحدود (فى تونس والجزائر والمغرب

حتى ١٩٧٩ أو ١٩٨٠) وبين القمع العنيف (فى ليبيا منذ ١٩٧٨ وفيما عداها منذ ١٩٨٠) مرورا بمختلف أشكال ردود الافعال الاخرى من قبل المزايدة (فى ليبيا قبل ١٩٧٨ باعلان القذافى التخلى عن الاحاديث النبوية التى تفتح الباب للمعارضة السنية ثم الاسلاميـة بصفة عامـة) ، كما تفاوتت قدرة (أو عجز) النخب الحاكمـة على الاستجابة الى مطلب الديمقراطية فنجد أن الجـزائرى مصطفى بويالى الذى لم يقتنع أبـدا بجدوى العمل فى الاطار القانونى قد لقى مصرعه برصاص البوليس وذلك قبل نقل غنوش التونسى عن رئيس الوزراء قوله أنه معتدل وعاقل وأنه لم يكن هناك أى سبب لاستبعاده •

لقد أظهرت النخب الحاكمة فى تونس وفى الدار البيضاء وفى الجزائر كذلك استهزاء بطبيعة تلك المعارضة الصادرة عن المساجد • فقد رأوا فى ردود فعلها على التجاوزات فى عملية التحديث بقايا عالم محكوم عليه بالاختفاء تحت موجات الحداثة المتلاحقة • ومن ناحية أخرى ، فقد تصورت تلك النخب امكانية استخدام هذه المعارضة لاضعاف التيـارات الماركسية ، ولذلك استهوتها امكانيـة التحالف معها لاضـعاف معسكر المعارضة • الا أن الصدى الهائل للثورة الخومينية فى ايران قد دفع حكام بلاد المغرب الى اللجوء الى سلاح القمع ، وفعلوا ذلك (فى تونس على وجه الخصوص)بناءعلى نصائح الدبلوماسية الامريكية ، التى شغلتها بعد ذلك مشكلة الرهـائن الامريكيين فى ايران • ولكن ادراكها لحدود سياسة القمع دفعها الى الجمع بين عـود التسامح وملاحقة أنصار التيارات الاسلامية ، بين التنازلات والعنف ، بين التخـويف من جانب واظهار أصولية الدولة من جانب آخر ، ولكن هـذه النخب ما لبثت أن مزجت بين أسلوبى القمع والتنازلات أو بين التأكيد على أصولية الدولة•

ولقد أثرت الاستراتيجيات السابقة بتطبيقاتها المنوعة على تطور التيارات الاسلامية وعلى درجة تماسك مذاهبها الفكرية ، ومن ذلك أن السماح (المؤقت) بظهور حركة الاتجاه الاسلامى على الساحة السياسية فى تونس قد ساعد على تطوير أسسها المذهبى وعلى تبلور احساسها

بالاستقلال الحركة على الصعيد الوطنى وذلك بالمقارنة بتنظيم الاخوان المسلمين الذى أسسه حسن البنا فى مصر(١٧) ومن جهة أخرى فان ما اكتسبته تلك الحركة من شرعية قد ميزها عن الجماعات الراديكالية الموجودة فى الجزائر أو فى ليبيا والتى تحركت خارج اطار الشرعية وأصبح الرفض من ثم هو لغتها فى التعامل مع النخبة الحاكمة ، على أن تورط النخبة التونسية فيما بعد فى أعمال العنف السياسى قد أدى الى بروز بعض أدعياء العنف المضاد من بين صفوف الحركة وقيامهم تحت شعار الجهاد الاسلامى بعدد من التفجيرات فى الفنادق الواقعة فى مسقط رأس الرئيس بورقيبة فى شهر يوليو ١٩٨٧ هذا عدا التشكيك فى شرعية الجناح المعتدل للحركة ، ثم كان التحول الضخم فى موقف النظام التونسى فى ٧ نوفمبر الماضى ايذانا بتطور جديد فى مسار الحركة وذلك بعد قرار تطبيق المادة ٥٧ من دستور ١٩٥٩ والذى يدعونا الى تأمل عبارة محمد الباقر هرماس(١٨) التى وردت فى مقاله عن « المجتمع التونسى فى مرآة الاسلام فى ١٩٨٣ » والتى قال فيها « أن تونس بامكانها أن تصبح أول دولة عربية (على الاقل فى نطاق المغرب) تتمتع حركتها الاسلامية المعاصرة بفرصة التحول الى قوة مدنية »(١٩) .

ختاما لهذه الجزئية تجدر الاشارة الى أن المحددات النابعة من الدولة ليست هى الوحيدة التى تفسر تمايز التيارات الاسلامية انما هناك أيضا المحددات النابعة من شخصيات القيادات الاسلامية ذاتها وهو ما يبدو من خلال مقارنة طرائق وأساليب العمل المختلفة لكل من عبد السلام ياسين مفتش التعليم الابتدائى الفرانكوفونى والصوفى فى المغرب ومصطفى البويالى الجزائرى رجل حرب العصابات والمرشح لعضوية الجمعية الوطنية الذى لم يحالفه الفوز وأحميدا اينفر التونسى الذى يبدى تحفظه على الخط الذى تتبعه حركة الاتجاه الاسلامى وهو ما سوف نعكف على دراسته بقدر أكبر من التعمق فى الشهور القليلة القادمة(٢٠) .

مراجع البحث :

(١) Dessouki (Ali E-Hillal), The Resurgence of Islamic Organization in Egypt : An Interpretation , in **Islamic Resurgence in the Arab World,** Dessouki (ed), New York: Praeger, 1982.

(٢) Vatin (Jean Claude), Islam as an Alternative Political Language, in Dessouki, **Opcit,. L'Algerie Politique : Histoire et Societe,** Paris : Presses de la Fondation Natio nale des Siences Politiques, Octobre 1983, 2 e Edition.

(٣) وذلك وفق تعبير برونو ايتيان في : - Bruno Etienne, **L'Islamisme** - : Radical, Paris : Hachette, 1987.

(٤) يوضح جيلس كيبل أصل هذه الجماعة واسلوب عملها في : -
Gills Kepel, **Les Banlieux de Islam,** Paris : Le Seuil, 1987.

(٥) أنظر على وجه الخصوص : -
Michel Camau, **La Tunisie au Present : Une Modernite au Dessus de Tout Soupcon,** Michel Camau (der), Paris CNRS, 1987 -, L'Etat Tunisie : de la Tutelle au Desengage ment, **Maghred Mackreg no** 103, Mars 1984 .

وانظر بصفة عامة : -
Gellner (E) et Vatin (J.C) (dir), **Islam et Politigue au Maghreb,** Paris : CNRS, 1981 .

(٦) حول أصول وخصائص مختلف التيارات الاسلامية أنظر : -
Badie (B), Contestations - : en Pays Islamiques, Paris : Pub du Cheam, 1984 .

Carre (olivier), Dumant (Paul), Radicalismes Islaiq- ues, 2 T, Paris : L'Harmattan, 1986 .

Clement (Jean Francois), Pour une Coprehension des Monvement Islamistes, Esprit, Janvier 1980, p 38 — 90 .

Hermassi (al Baki), La Societe Tunisienne au Mirair Islamiste **Maqhreb Macheq**, no 103, Janvier — Mare 1984, p 39 — 57 .

Kepel (Gills), **Le Mouvement Islamiste dans L'Egypte de Sadate**, Paris : Ecole des Hautes Etudes en Sciences Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Decembre 1982 .

Ibrahim (Saad ed Din), Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups, **IJMES**, 1980 .

Kepel (G), Les Groups Islaistes en Egypte : Flux et Reflux 1986, **Politique Etrangere**, Ete 1986, p 429 — 446 . Societe, **Etudes**, Decembre 1986 .

Roussilion (Alain), Peuules Mediterranees, a Paraitre

Roy (Olivier), **L'Afghanistan : Islam et Moderniite Politique**, Paris : Seiul / Esprit, 1985 .

(٧) Roy, **Opcit.**

Burgat (F), Islamisme, Fondamentalisme, Integrisme : de la Difficulte de Nommer, **Grand Maqhreb**, no 53, Paris: Grenoble 1986, Islamisme, La Voix du Sahiers D'Orient, no 6, Paris, Juillet 1987 .

(٨) Vatin, L'Algerie Politique, **Opcit**

(٩) أنظر بصفة أساسية : ـ

Benani (Ahmed), Legitimite du Pouvoir au Maroc : Concensus et Contestation, **Geneve Afrique**, Vol XXIV, no 2, 1986, p 47 — 73 .

Leveau, La Reaction de L'Islam Officiel au Renouveau Islamique au Maroc, **Annuaire de L'Afrigue du Nord**, 1979, Paris : CRESM / CNRS, 1981, p 205 — 218 .

Apercu de L'Evolution du Systeme Politique Marocain Depuis Vingt Ans, **Maghreb Machreg**, no 106, Decembre 1984 .

Islam et Bontrole Politique ae Maroc, in Islam et Politique au Maghred

Vatin / Gellner (dir), **Opcit**

Tozy (Mohamed), in **Champ et Contre Champ Politico Religieux au Maroc**, Th, Aix Marseille, 1984 .

(١٠) حول المعارضة وتأثر ثقافاتها وهياكلها ومواقفها أنظر : ـ

Schemeil (Yves), Traite de Science Politique, **Les Cultures Politiques**, in Gravitz (M) et Leca (J) (dir), GH IV, vol 3, p 237 — 307, paris : PU-F-, 1985 .

(١١) Camau, **opcit.**

(١٣) وهو ما ذكره كل من : ـ

Krichen (Aziz), in Camau (Michel), **opcit** .

Cardinal (p) et Barbulesco (L), in **L'Islam en Ouestion**, Paris : Grasset, 1986 .

Mayer (A.E.), Le Droit Musulman en Libye a L'Age du Livre Vert, **Maghreb — Machreg, no 93, Septembre 1981** .

Burgat (F), Libye : Chronique Politique 1984, **Annuaire de l'Afrique du Nord**, 1984 .

(١٤) **Les Courants Islamistes eu Maghreb** . Universalia, 1988 .

(١٥) Tozy (Mohmed), **Des Nouveaux Clercs au Nouveaux Lieux de L'Expression Religleuse, Communication a la** Table Ronde du CERI, « Horizons de Penseeet Pratiques Sociales Chez les Intellecicueles du Monde Musulman », Paris, 2 Juin 1987 .

(١٦) Abdellatif (Solianui), **Al Mazdagia, Asl Al Ichtirakia,** Rabat, 1974 .

(١٧) Camau (Michel), Tunisie : Chronique Politique, in **Annuaire de l'Afrique du Nord,** Paris : CNRS, 1977 .

Mahdi (Sadok), Histoire des Freres Musulmans en Tunisie, **Oriente Moderin, 1979** .

Burgat, Aux Sources de l'Islamisme en Tunisie : Entretien avec Ahmida Enneifer, in, **Les Intellectuels et le Pouvoir : Algerie, Syrie, Egypte, Dossiers du CEDEJ,** Le Caire, 1986 .

(١٨) Chatelus (M), Le Monde Arabe, Vingt ans,apres : Les Defis Economiques, **Maghreb — Machreg,** no 101, Septembre 1983 .

(١٩) CENEAP, **Les Politiques D'adjustement au Maghreb,** Alger, 1987 .
Leca (Jean), Le Monde Arabe, Vingt-Ans Apres, **Maghreb - Machreg, Monde Arabe,** no 100, Juin 1983

Structures Sociales et Stabilite Politique dans les Republique Arabes : Algerie, Syrie et Irak dans une Perspective Comparative, Aix en Provence : Reunion des Chercheurs Sur le Monde Arabe et Musulman, Juin - 1986 .

(٢٠) Leevolution du Mouvement Islamiste en Tunisie. in Dossiers du **CEDEJ, opcit .**
Le Temoignage d'Ahmida Enneifer in, « **Aux Sources de l'Islamisme** », **opict, p 217** .

وفي المرجع يذكر أحمد اينفر ما يلى :

« لقد توصلت بالتدريج الى أن الاخوان المسلمين في مصر يمثلون أسطورة أكثر من أى شيء آخر .. ولعل خيبة الامل تلك التى أصيبت بهـا هى التى جعلتنى أفكر بطريقة أخرى » .

وانظر يضا قول صلاح الدين جورش : -

لقد بدأ التساؤل يثور لمعرفة ما اذا كانت الحـركة (الجماعة الاسلاميـة السابقة على حركة الاتجاه الاسلامى) تعكس أزمة مذهبية عشنا فيها ، ولقـد بدا أن هذا التساؤل على قدر كبير من الاهمية لكونه يمس معتقداتنا الروحيـة ومواقفنا التنظيمية والاستراتيجية ، ولذلك فاذا ما قبلنا وجود أزمة مذهبية فان هذا يعنى قبل كل شيء التشكيك في مدرسة الاخوان المسلمين التى مثلت لنـا نموذجا يحتذى ، والقول أن الاخوان لم يمثلوا بالنسبة لنا الطريق والثقافة الضرورية للمرحلة التاريخية التى عشناها انما يعنى أنه كان علينا أن نعيـد قراءة كل ما له صلة بالحركة الاسلامية بشكل جذرى » .

من لقاء مع المؤلف في نوفمبر ١٩٨٥ في تونس وهو بسبيله الى الظهور في عام ١٩٨٨ عن دار كارتالا للنشر

المرجع سبق ذكره .

حول « اســـــلام الدولـــــة »

الخلافة فى فكر عبد الرازق ورضا والسنهورى

أيبر جوردون*

« بالعقيدة وبالايمان ؟ قلب الاسلام ملىء ،

ذلك لاننا لم ننتهى بعد من الحديث عن الخلافة »(١)

يأخذ مصطلح « اسلام الدولة » فى اطار المحاولات العديدة لتوصيف الاسلام الحديث شكل الفكرة المقبولة من الجميع ، وهى أن الدولة كانت ولا تزال الشكل الاول والوحيد كى يصبح الاسلام مؤسسا ، بتعبير أدق حتى يتأسس الاسلام • اسلام الدولة ليس كل الاسلام ، لكنه فقط الجزء الذى يتناول التنظيم الجماعى ، وهو المجال الذى يمكن أن يساهم فيه المحلل الاوربى وبصفة خاصة الفرنسى • لـمـاذا ؟ لان الدولة بداية ظاهرة مشتركة لحضارتين ، وفضلا على ذلك فهناك اعتبار آخر وسط الثقافـة الاوروبية فان التقاليد الفرنسية والتى هى فى رأى الجميع — يعقوبية قد سلحت ساستها ومعلقيها بمفاهيم غاية فى التنوع وجد معقدة مثل : أشكال الدولة ، تراتبية ، تنظيم السلطة العامة ، مركزية — لا مركزية ••• الخ ! وفق هذا السياق ومهما كانت مصادر الدولة فانها عندما تدخل فى اطار دراسة رجال القانون أو علماء السياسة ، فهى تختبر ، وتتقطـع وتحول الى مجموعات متماسكة ، مصنفة ، ومسماة • باختصار تصـبح الدولة شيئا مفككا على طاولة التحليل لا تتحرك ، لا تتنفس ولا تحس •• تحت عين المحلل السلبية ، خاصة أن تقاليد هذا المحلل ليست فقط يعقوبية ولكنها أيضا مثل ما كتب أو قال على الاقل أحد الاعلام المتواجدين هنا « قيصرية — بابوية Ceasro - Papiste »(٢) : عرفت أوربا المسيحية على خلاف دار الاسلام شكلين من التنظيم : الدولة وأيضا الكنيسة التى

(*) استاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية والاجتماعية • جامعة باريس شمال •

تمكن فيها عالم اللاهوت من رؤية نمو تنظيمات الدولة بدرجة أكبر من الصفاء والموضوعية ، بما أن المقصود هو تنظيم الدولة ولكون الموضوع غير دينى وبسبب الانتماء اللاهوتى لمؤسسة العلم • فالمحللين الاوربيين للدولة يرجعون الموضوعية العلمية الى أن موضوع الدولة علمانى ، وهذا ما يجب تسجيله •

ان الهدف من التحليلات السابقة هو تقديم رد على تساؤل : لماذا يجب على المجتمعات الطرفية أو مجتمعات العالم الثالث وبالضرورة (من أجل مصلحتها) قبول الخبرة القادمة من الغرب ، فمن بين التفسيرات المقدمة للدولة تم اختيار تلك التى قدمها على عبد الرازق ورشيد رضا وعبد الرازق السنهورى • هذا الاختيار يرجع فى البداية الى الفترة التى طرح فيها الكتاب الثلاثة أفكارهم ، التى قادت التطورات خلال العشرينات وأعطت تفسيرا جديدا للخلافة • وهذا يرجع بالضرورة الى الثورة الكمالية التى أدت الى تكوين الجمهورية التركية فى أكتوبر ١٩٢٣ وقررت الغاء الخلافة فى أول مارس ١٩٢٤(٣) • فحتى لو كانت سلطة الخلافة التى مارسها السلطان التركى على الدول المختلفة للمجتمع الاسلامى رمزية فقط • فان غياب هذه الخلافة يؤدى الى تساؤلات عديدة لدى حراس الارثوذكسية الاسلامية وهى تساؤلات تنصب من ناحية على طبيعة الدولة التى تحكمهم ومن ناحية أخرى على مواجهة الفراغ الروحى والمؤسسى • ولكن التجديد الفكرى الخاص بالدولة والذى تقدمه اسهامات الكتاب الثلاث موضوع البحث ، لا يتوقف فقط على اختفاء الخلافة الاخيرة ، بل يرجع أكثر الى ظهور اسلام متساءل عن أسباب الانحطاط الاسلامى وعوامل الانتشار الاوربى ، كما تتساءل عن الوسائل الكفيلة بتحديد أسباب الانحطاط وتحديد أسباب الانتشار • وحدث ذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر •

ان عقيدة الخلافة أخذت تكتمل تدريجيا منذ ذلك الوقت • فهذه الخلافة التى وضعها اطار تاريخى وسيكولوجى(٤) أقامه الفقهاء

التقليديون داخل حلقة ذهبية جامدة « للمثالية » • أخذت من جديد محتوى حركيا من أجل أن تصبح – بالمعنى السورالى – أسطورة و « تعبيرا عن الارادة » •

اذا تذكرنا القدم والاحترام لمكانة العقيدة فى هذا السياق(٥) فان التبدل من الجمود الى الحركة يأتى بالضرورة من طابع التبعية فى علاقات الغرب بالاسلام ، وهو ما ظهر بوضوح بداية من القرن التاسع عشر : فالغرب لم يعد ممثلا بالمسيحية القديمة والمطمئنة ، ولكن ممثلا بالرأسمالية المنتصرة ، الذى يزرع فى دار الاسلام أسلحته واداريه ومؤسسات وقيمه • فالفكرة تنتشر بسرعة من أجل أن تبقى حاضرة فى الارض المسلمة ، الشريعة تحتاج الى دولة مرتبطة بها : تبنى وتؤسس فيها ولها ! لكن قبل تكون رأى عام حول هذا الالزام ، كان لابد من تفجر الاحساس أو الفكرة بأن للاسلام وحده الحق فى أن يكون الطريق المؤدى الى نهوض جماعى ، والاسلامية وحدها يمكنها أن تكون المدافع عن الاسلام •

من أجل تفسير هذه الظاهرة تحدثنا كثيرا عن الاخفاق العربى اخفاق يرى البعض أنه غير دائم(٦) ، وتحدثنا أيضا عن انهيار ليبرالية شاذة فى مصر وعن « الانفتاح » وعن نفس الاخفاق فى سوريا والعراق وتحدثنا عن اخراج البيروقراطية للاشتراكية عن الطريق • بل عن غياب التحكم الكارزيمى ، للزعماء « القدامى(٧) • لكن ما يجب ملاحظته جيدا هو أنه مع نهاية القرن التاسع عشر حتى قبل أن تظهر هذه الحلول الايديولوجية ، حاولت الاسلامية أن تقدم الاطار للنهوض القومى • كانت هناك مثلا الدعوة المهدية ، هذه المغامرة السودانية الطويلة التى تحدت أكثر من عشرة سنوات امبراطورية الاصلاحيين الافغانى وعبده فى مصر وكل الشرق : وذلك عن طريق تنقية الاسلام من أجل اعطاء الدول الاسلامية المعاصرة القوة والفاعلية »(٨) • وكذلك تنقية الدولة حتى تصبح اسلامية لكى تمضى الامة على طريق التجديد ، أى عودة شباب الامة •

اذن بداية من القرن العشرين طرحت مشكلة الخلافة بصفة دائمة وفق مناظير جد مختلفة عن تلك الخاصة بفقهاء « الخلافة الحقيقية » مثل الماوردى أو ابن تيمية : لا يتعلق الامر بذكر تلك الصفات أو الشروط الدنيا التى يجب أن يحصل عليها صاحب السلطة النابعة من الشريعة الاسلامية من أجل أن يتمتع بالطاعة العمياء من رعاياه ، لكن يتعلق الامر بالصفات التى تضفى على بناء الدولة الخاصة بالجماعة الاسلامية الفاعلية لارجاع تلك الجماعة الى طريق الايمان والى القوة الاولية .

الايمان والقوة .. المصطلحان لصيقان فى المذاهب الاسلامية ، التى تناولت موضوع اعادة الخلافة عشية الغائها على يد مصطفى كمال . فى هذا السياق ، لا يجب أن تخدعنا « آلية المفاهيم » التى تبرر الاختيار الاساسى عند رشيدا رضا لاعادة تشكيل الحكومة المثالية ، لانه لا يتدخل من أجل الملاحظة أو التفسير فقط ، لكنه يقصد اصلاح أبنية مجتمع أهمل مبدأه الروحى بل وفسد ، مما وضع هذا المجتمع على طريق الاضمحلال والتبعية .

أهمية هذا الجدل العقائدى الذى تنامى فى مصر بين العشرينات والثلاثينات ، لا ترجع فقط الى الفترة التى دار فيها ، لكنها ترجع الى مضمونه الذى يتألف من بين ثلاث تيارات : الاصوليون اللذين يسعون الى بعث النموذج العربى الاسلامى الاصيل ، والتوفيقيون الذين يعتقدون فى مكانية ادخال أو ادماج عناصر الايمان وعناصر التحديث فى نظام واحد دون التخلى عن أى منهما ، وفى النهاية العصرانيون(٩) الذين ينطق لسان حالهم مثلما قال عبد الله سفدت المفكر التركى : « حضارة تعنى حضارة أوربية » ، فالعصرانيون يقولون بضرورة تشرب المجتمع الاسلامى بالثقافة الغربية .

فبفضل مؤلف على على الرازق الذى أظهر التيار الثالث وعرفه به أصبحت العقيدة الدستورية فى مصر تعكس فى النهاية الصراع والتردد الذى يميز منذ فترة طويلة الممارسة السياسية والاجتماعية فى مصر .

فكتاب على عبد الرازق يجيب على كتاب الخلافة أو الامانة العظمى للاصولى رشيد رضا ، كما أنه هو الذى أومىء «للتوفيقى»أ . السنهورى بالمساهمة فى هذا النقاش(١٠) .

نبدأ اذن بمؤلف عبد الرازق وننتهى بمؤلف السنهورى على الرغم من اختلاف الترتيب الزمنى بظهورهما دون أن نقصد بذلك أن السنهورى قد وجد الحل لاشكالية الصراع بين الحداثة والتقاليد فنحن نشك فى ذلك .

أطروحة على عبد الرازق

هذه الاطروحة جاءت من وسط علماء الازهر المصدومين بالثورة الكمالية ، وهى تدافع عن الغاء الخلافة فى نفس الوقت ، حيث استخدم فيها عبد الرازق حجة قدمها مصطفى كمال : « الارتفاع بالقانون الاسلامى وتنقيته بطريقة ما ، باستبعاد المضاعفات السياسية منه » فالتنقية تعنى اذن فصل الدولة والسياسة عن الاسلام من أجل التحرر من ميراث الطغيان والقهر الذى ارتبط تاريخيا بالخلافة . هذا ما كان مكتوبا دون ابهام فى كتاب عبد الرازق ، بل يمكن القول أيضا ببعض التجاوز .

« اذا كنا لا نخشى النقد الموجه الى صياغاتنا ، فسنعرض أمام القارىء سلسلة مؤسسات الخلافة الى يومنا هذا ، حتى يرى آثار العنف والقوة الوحشية على كل حلقة فى هذه السلسلة ، وحتى يفهم بوضوح أن الذى نسميه « العرش » لا يرتفع الا فوق رؤوس الرجال ، ولا يقع الا على أعناقهم وان ما نسميه « تاج » لا يوجد الا بما يقتطعه من حياة الرجال وليس له من عظمة وكرامة الا بمقدار ما نال من عظمتهم وكرامتهم(١١) .

اذا كنا نريد الفهم الواقعى للروابط بين الاسلام والخلافة فيجب

التخلص وفق عبد الرازق من كل الافكار المستقة ، حتى ندرك أن مدعى الخلافة قدموا تفسيرهم الخاص للاسلام لاخفاء الطبيعة المستبدة للغاية لسلطتهم : والدين نفسه لم يخرج سليما من هذه الممارسات وأصبح أداة للسلطة مما أدى الى استخدامه لتبرير فرض الرقابة العقلية التى أدت الى تقلص روح البحث العلمى ، بل واهدار الحضارة الاسلامية .

ما هو اذن الحل المقترح من قبل عبد الرازق ؟ انه بسيط وسهل البلوغ بالنسبة لمثقفى العالم الغربى : الحل هو ترك السياسة لعم السياسة والادارة وكذلك تنظيم خدمات الدولة الى « العقل » وللرجال المتمتعين لهذا العقل .

وفى الحقيقة ان الدين الاسلامى برىء من مؤسسات الخلافة كما يدركه المسلمون عادة . فالدين برىء من كل أدوات الاغراء والتخريف وكل قوة متعجرفة وكل المتسلطين اللذين أحاطوا ليس بالمؤسسات والمهام الدينية فحسب وانما بوظيقة القضاء والمهام الاخرى وبالاجهزة الاساسية للسلطة والدولة . كل هذه المهام هى مجرد مهام سياسية فلا دخل للدين فى ذلك فانه لم يعترف بها أو ينكرها . ولم يحللها أو يحرمها وانما تركها الدين لتفسيرنا الذاتى حتى نلجأ الى تحكيم العقل فيما يخص هذه المهام وكذلك الى تحكيم تجارب الامم قواعد السياسة .

كذلك قيادة الجيوش الاسلامية وانشاء المدن ومناطق المسكن على الحدود وتنظيم خدمات الدولة كل هذا يعد غريبا على الدين . فكل هذا ينبثق فقط من العقلوالتجربة أو من قوانين الفن العسكرى أو من العمارة وما أنجزه الرجال الاكفاء .

فى الدين لا يوجد ما يمنع المسلمين من منافسة الامم الاخرى فى كل العلوم الاجتماعية والسياسية . ولا ما يمنع هدم التنظيم القديم الذى كان سبب انحطاطهم واهانتهم . ولا ما يمنعهم من اقامة أساس لامتهم وتنظيم دولتهم طبقا للمفاهيم الحديثة للعقل البشرى ، وطبقا لاسس الحكومات التى تتميز بالكفاءة والحزم والتى أكدتها تجربة الامم(١٢) .

نعم ، فالدين نفسه يعد بريئا من نظام الخلافة ولكن لا يمكنه أن يسترد كامل هوايته الا بالشروط التى يحددها لنفسه ، أى بالامتناع عن التشريع لكل ما هو غير مقدس . وهكذا فالتصوير الذى يطالب به عبد الرازق يعد بمثابة تقليص لسلطة جماعة « العلماء » والتى رد فعلها عنيفا عند طرح آرائه حيث اتهموه بالبدعة : مما أدى الى طرده من هيئة علماء الازهر ثم اقالته من منصبه كقاضى فى وزارة العدل(١٣) .

مع ذلك فقد كان لأقوال عبد الرازق سوابق فى ظل المذهب الاسلامى (فهو من أتباع حركة الاصلاح) : كما تشهد على ذلك بعض نصوص الافغانى وخاصة مقولته الشهيرة فى المؤتمر الذى أقامه الفيلسوف الفرنسى رينان ١٨٨٣ حول الاسلام والعلم . فقد اتفق مع الفيلسوف الفرنسى على الاختفاء شبه الكامل للحضارة العربية وأيضا أعلن المسئولية الكاملة والمطلقة للدين الاسلامى عن هذا الاختفاء(١٤) .

ان نقد الافغانى قد يذهب الى حد أبعد من النقد المقدم من الشيخ على عبد الرازق فيما يتعلق بعدم التمييز بين العقيدة واستخداماتها فى خدمة السلطة . حيث يختم الافغانى نقده بقول شبيه بمقولات فولتير . حيث لا يوجد اتفاق أو مصالحة بين « الدين المسيحى والدين الاسلامى » من ناحية وبين الفلسفة من ناحية أخرى . فالدين يفرض على الانسان ايمانه وعقيدته بينما تخلصه الفلسفة بصفة جزئية أو كاملة من الاثنين معا ، اذن كيف نطلب منهما (الدين) والفلسفة) ان يتفقا(١٥) .

لكن الطرح بهذه الكيفية فى أرض أجنبية قد يكون مقبولا لاسباب تستند دائما الى فن المواراة والدبلوماسية أو يمكن الجهل به عن عمد أو غير عمد . ولكن لا يمكن لهذا الطرح أن يكون مقبولا وسط جماعة العلماء وبواسطة أحد أعضاءها . فى الواقع فان الملاحظة النقدية بتلازم الدين للسياسة عندما يريد العلماء الجمع بينهما يمكنها أن تؤدى الى تحطيم أسس السلطة المعنوية أو الثقافية بل والسياسية . التى يصبوا اليها دائما علماء الازهر .

التخلص وفق عبد الرازق من كل الافكار المستقة ، حتى ندرك أن مدعى الخلافة قدموا تفسيرهم الخاص للاسلام لاخفاء الطبيعة المستبدة للغاية لسلطتهم : والدين نفسه لم يخرج سليما من هذه الممارسات وأصبح أداة للسلطة مما أدى الى استخدامه لتبرير فرض الرقابة العقلية التى أدت الى تقلص روح البحث العلمى ، بل واهدار الحضارة الاسلامية .

ما هو اذن الحل المقترح من قبل عبد الرازق ؟ انه بسيط وسهل البلوغ بالنسبة لمثقفى العالم الغربى : الحل هو ترك السياسة لعلم السياسة والادارة وكذلك تنظيم خدمات الدولة الى « العقل » وللرجال المتمتعين لهذا العقل .

وفى الحقيقة ان الدين الاسلامى برىء من مؤسسات الخلافة كما يدركه المسلمون عادة . فالدين برىء من كل أدوات الاغراء والتخريف وكل قوة متعجرفة وكل المتسلطين اللذين أحاطوا ليس بالمؤسسات والمهام الدينية فحسب وانما بوظيفة القضاء والمهام الاخرى وبالاجهزة الاساسية للسلطة والدولة . كل هذه المهام هى مجرد مهام سياسية فلا دخل للدين فى ذلك فانه لم يعترف بها أو ينكرها . ولم يحللها أو يحرمها وانما تركها الدين لتفسيرنا الذاتى حتى نلجأ الى تحكيم العقل فيما يخص هذه المهام وكذلك الى تحكيم تجارب الامم قواعد السياسة .

كذلك قيادة الجيوش الاسلامية وانشاء المدن ومناطق المسكن على الحدود وتنظيم خدمات الدولة كل هذا يعد غريبا على الدين . فكل هذا ينبثق فقط من العقلوالتجربة أو من قوانين الفن العسكرى أو من العمارة وما أنجزه الرجال الاكفاء .

فى الدين لا يوجد ما يمنع المسلمين من منافسة الامم الاخرى فى كل العلوم الاجتماعية والسياسية . ولا ما يمنع هدم التنظيم القديم الذى كان سبب انحطاطهم واهانتهم . ولا ما يمنعهم من اقامة أساس لامتهم وتنظيم دولتهم طبقا للمفاهيم الحديثة للعقل البشرى ، وطبقا لاسس الحكومات التى تتميز بالكفاءة والحزم والتى أكدتها تجربة الامم(١٢) .

نعم ، فالدين نفسه يعد بريئا من نظام الخلافة ولكن لا يمكنه أن يسترد كامل هوايته الا بالشروط التى يحددها لنفسه ، أى بالامتناع عن التشريع لكل ما هو غير مقدس . وهكذا فالتصوير الذى يطالب به عبد الرازق يعد بمثابة تقليص لسلطة جماعة « العلماء » والتى رد فعلها عنيفا عند طرح آرائه حيث اتهموه بالبدعة ؛ مما أدى الى طرده من هيئة علماء الازهر ثم اقالته من منصبه كقاضى فى وزارة العدل(١٣) .

مع ذلك فقد كان لأقوال عبد الرازق سوابق فى ظل المذهب الاسلامى (فهو من أتباع حركة الاصلاح) ؛ كما تشهد على ذلك بعض نصوص الافغانى وخاصة مقولته الشهيرة فى المؤتمر الذى أقامه الفيلسوف الفرنسى رينان ١٨٨٣ حول الاسلام والعلم . فقد اتفق مع الفيلسوف الفرنسى على الاختفاء شبه الكامل للحضارة العربية وأيضا أعلن المسئولية الكاملة والمطلقة للدين الاسلامى عن هذا الاختفاء(١٤) .

ان نقد الافغانى قد يذهب الى حد أبعد من النقد المقدم من الشيخ على عبد الرازق فيما يتعلق بعدم التمييز بين العقيدة واستخداماتها فى خدمة السلطة . حيث يختتم الافغانى نقده بقول شبيه بمقولات فولتير . حيث لا يوجد اتفاق أو مصالحة بين « الدين المسيحى والدين الاسلامى » من ناحية وبين الفلسفة من ناحية أخرى . فالدين يفرض على الانسان ايمانه وعقيدته بينما تخلصه الفلسفة بصفة جزئية أو كاملة من الاثنين معا ، اذن كيف نطلب منهما (الدين) والفلسفة) ان يتفقا(١٥) .

لكن الطرح بهذه الكيفية فى أرض أجنبية قد يكون مقبولا لاسباب تستند دائما الى فن المواراة والدبلوماسية أو يمكن الجهل به عن عمد أو غير عمد . ولكن لا يمكن لهذا الطرح أن يكون مقبولا وسط جماعة العلماء وبواسطة أحد أعضاءها . فى الواقع فان الملاحظة النقدية بتلازم الدين للسياسة عندما يريد العلماء الجمع بينهما يمكنها أن تؤدى الى تحطيم أسس السلطة المعنوية أو الثقافية بل والسياسية . التى يصبوا اليها دائما علماء الازهر .

ولهذا السبب ، فان كتاب رشيد رضا « الخلافة أو الامامة العظمى » الذى صدر قبل ذلك بعامين فقط رغم أنه ساهم بانطباعاته النقدية فى مواجهة الانغلاق والشكلية فى الكتابات الاسلامية ، الا أنه لم يبعث فيهم أى انفعال مماثل لما أحدثه كتاب الافغانى .

الخلافة عند رشيد رضا

ان المنهج الذى اتبعه رشيد رضا معروف ولذا يمكن تبسيطه فى بضعة أسطر فقط يمكننا القول بصفة موجزة بأنه منهج الاصلاحيين الافغانى وعبده المتمثل فى اعادة بناء دولة اسلامية بامكانها أن تحد من توسع الدول الاوربية الكبرى سواء كان هذا التوسع ثقافيا كما فعلت فرنسا فى مصر أو سياسيا كوجود بريطانيا الذى يعرقل اقامة سلطة قومية حقيقية[١٦] .ان اعادة الخلافة فى تركيا ، أو اذا كان ذلك غير ممكن فى مكان آخر مثل اليمن . فلن تكون نتيجته تدعيم السلطة المادية لدولة اسلامية فقط ، بل كذلك جمع الامة العربية كاملة حول اسلام أصبح أشد قوة وأقدر على التعبئة[١٧] ذلك حسب اعتقاد رضا .

يقابل رضا مشروع عبد الرازق العلمانى الذى يدعو الى اصلاح علمى محض بمشروع اسلامى مرتبط بالخلافة كرمز للمقاومة الثقافية والسياسية قبل أن تصبح مقاومة عسكرية أو جهادا[١٨] .

ان اقامة نظام لخلافة الذى يعتمد على تأويل دقيق للكتاب المقدس والاحاديث الصحيحة ، يعبر عن فهم مرن للاسلام أطلق عليه رشيد رضا « الاجتهاد » .

فمن الناحية الدستورية المحضة ، تشكل مجموعة هذه الآراء بناء مثيرا لا يتفق لا مع قواعد السلطة مطلقة ولا مع الدستورية الغربية : فالطريقة التفسيرية مكنت رضا من اقتراح « امام » له صلاحيات كبيرة اذا وجدنا أن كلمة « صلاحيات » متوافقة مع مهامه . فالامام مسئول عن

الامة بمثل مسئولية « الراعى عن قطيعه » ،فقد أخذ فى حسبانه الحديث الذى استند اليه الماوردى فى تفسير الواسع لحقوق الامام ، فهو قائد حربى ومحصل ضرائب على رأس ادارة الجماعة .

كما يفسح رضا مكانا لحق الشورى الذى تسلم به كل كتابات القانون العام للسنة (باستثناء الماوردى) . ولكن العديد من التساؤلات حول طبيعة هذه الشورى بقيت دون اجابة دقيقة : فبأى سلطة تتمتع ؟ وهل لها سلطة ابداء الرأى أو هى « تراضى عام » يجب على الخليفة اتباعه . كل ما نعرفه هن أن المرشح لمهمة الخلافة يجب أن يكون قدر الامكان ملما بتفسير النصوص الشرعية الذى يمكنه من الاجتهاد . هذه الحقوق الممنوحة لرجل له منصب الفقيه لن تجعله يقتصر على تطبيق القوانين الصادرة عن مؤسسة مستقلة عنه . لا سيما وان رشيد رضا يمنح الخليفة حق « فرض أحكام اجتهادية » على الرغم من أنه لا يوصف « بالمجتهد » اذن ألن تكون هذه الشورى موكلة لمجلس تكون وظيفته استشارية فقط ؟

السؤال الثانى الذى يطرح : كيف تتكون ومما تتركب هذه الشورى ؟ فالكاتب فى هذا المجال يفتح الابواب لعلم الاجتماع السياسى لأن التنظيم يمكن أن يتنوع حسب :

* ظروف الامة الحياتية .
* تطور مجتمعها .
* تكوينها الاجتماعى ومصالحها العامة فى مختلف العصور[١٩] .

هل الابواب مفتوحة للخيال الاجتماعى ؟ لا بل تبقى علوم الدين مسيطرة تقيم الاحكام وتمنح الحقوق . أدخل رشيد رضا بهذا الصدد نخبة دينية على غرار « أهل الحل والعقد » المعتبرين قادة للامة ، هم

الاوائل فى التراتبية الاجتماعية[٣٠] ، الذين يستأثرون بحق اختيار الامام وتنحيته اذا تبين لهم أنه ليس جدير بمهمته •

باعتبار الصفات للانتماء لهذه الاستقراطية ، كروح العدالة ، الذكاء والحكمة والعلوم الشرعية التى تعطيهم حق الاجتهاد[٣١] ، فان أهل « الحل والعقد » هؤلاء هم بدون شك « مجتهدون » فهم نفسهم الذين يستشارونه عند كل تنظيم جديد للعلاقات الاجتماعية • فينتمون بمقتضى ذلك الى هيئة الشورى التى ترك رشيد رضا ، الى هيئتها وكيفية تعيينها الى قواعد الاجتماع السياسى • فالكاتب واثق من قوة وخلود الرسالة الدينية ومتأكد من حقيقتها وتأثيرها المتزايد • حيث يربط الاتفاق المتضمن بين الارادة الالهية والاجماع الشعبى ، وتستمد الى علم الاجتماع السياسى فى المهمة الخاصة بتوفير النظام الذى يسمح للرأى العام التفريق بين الشخصيات التى رفعت بعلمها وحكمتها الى مستوى « المجتهد »[٣٢] •

هذه المهمة المقترحة لعلم الاجتماع السياسى تنطوى على بعض التناقض لسببين فمن ناحية يتوقع رشيد رضا من دراسة علمانية يعتبرها ملحقا أو حتى تابعة للدراسات الدينية ، معجزة حقيقية : اكتشاف الطريقة التى تسمح بالجمع والتماثل ـ فى ظل نظام متماسك ـ بين سلطة الكتاب المقدس وتفسيراته وبين الظهور التاريخى للمبدأ الديمقراطى والسلطة الشعبية طالما أن اسلام الدولة يستمد قواه من التزاوج بين حقيقة كلمات الكتاب المقدس انضمام وانتماء جماعة المؤمنين بها •

المفارقة الثانية والاهم هى اكتشاف هذا « الفاعل التاريخى » الموجه لعمل دستور وتطبيق فعلى لادوات علم الاجتماع السياسى ، التى يطالب بها المشروع السنى لمحرر المنار[٣٣] (رشيد رضا) • وذلك فى الحركة الشيعية الايرانية وبفضل ازدواج بنيوى حاذق[٣٤] يعبىء دستور ١٩٧٩ الرأى العام بطريقتين : بالانتخاب الذى يربط الشعب بالمؤسسات البرلمانية والحكومية • لكن أيضا بالانتماء الذى يقر مكانة المجتهدين

المكتسبة والتى يطالب بها المرشحون لولاية الفقيه[٣٥] • ان تحليل مفهوم هذا النص وتطبيقه يمكن أن يساعدنا على تحديد النتائج المؤسسية والسياسية لنموذج الدولة الذى لم يترك لنا رشيد رضا فى مؤلفه الا الحدود الاولية له بشرط أن يتجنب الفكر « الدستورى الاوربى » أى استغراب أو تعجرف وأن يتذكر التعدديون أنهم قد عرفوا هم أيضا تأسيس ولاية الفقيه الخاصة بهم • والتى تمت بمعاونة مجموعة العلماء حيث كانت وظيفتهم الرقابة الصارمة على تشريعات الاغلبية • هذه قد أنتجت الاجراءات (مراقبة دستورية القوانين) والمؤسسات : « المحكمة الامريكية العليا والمجلس الدستورى الفرنسى » ونصوصها المقدسة : « اعلان حقوق الانسان »[٣٦] وأخيرا مفهومها (دولة القانون) •

فليس مبدأ ولاية الفقه هو الذى يجب أن يكون موضوع تحليل نقدى وانما يجب أن يمتد هذا التحليل الى النزعة الشمولية فى المطالبة به من جماعة رجال الدين • حيث يقترح رجال الدين انقاذه وتطبيقه ، وتعميمه على البشرية جمعاء • من هذه الناحية فان مفهوم رشيد رضا للاسلام ـ حتى بعد تجديده بواسطة الاجتهاد يثير قدرا من التحفظ • فليس فى نيتنا التذكير بالمقارنة العامة التى جرت عدة مرات بين روح « التنوير » وبين روح الاسلام • وانما أن نؤكد أنه فى الوقت الذى كتب فيه رضا « الخلافة » عام ١٩٢٣ أعلن الامر الملكى باصدار دستور الملكية المصرية كان تطبيق هذا الدستور مضطربا (حتى جاء الانقلاب الملكى على الدستور فى يوليو ١٩٢٨) لكن بعض المبادىء الدستورية بقيت مسجلة وتجاوزت حدود الاجتهاد كما حدث لحرية الضمير « المطلقة » (المادة ١٢) ، وحركة ممارسة الشعائر الدينية للاديان السماوية (المادة ١٣) حرية الرأى والصحافة (المادتان ١٤ ، ١٥) • حق الانتخاب العام المباشر لمجلس النواب والشيوخ (المادتان ٧٤ ، ٨٢) ان ممارسة كل الحريات التى تترجم حق المواطنة وفق النموذج الديمقراطى الليبرالى ترتبط بالجنسية ولا تتوقف على الانتماء الدينى (المادة ٢) • الجنسية

المصرية يحدها القانون : (المادة ٣) • كل المصريين سواء أمام القانون • فى هذا السياق فان الخلافة عند رشيد رضا تظل تقليدية تماما ، فالمطالبة لصالح الاقلية الدينية بالتمتع بوضع « أهل الذمة » وهو فى أحسن الحالات تمتع بالحقوق السلبية الناجمة عن « المواطنة » •

أما المشاركة فى النظام اسياسى فهى قاصرة على المؤمنين ، وتفرض عليهم الالتزام بعقيدة المدينة ، رهينة سياسية ــ روحية فى أيديهما مما دفع به رشيد رضا أن يعبر عن رأى على جانب كبير من الوجاهة مضمونة يفيد أن غير المسلمين فى دولة الخلافة يتمتعون بحرية شخصية أكثر من المسلمين المرتدين والمنافقين « فالمسلم الذى يعلن ارتداده : على نحو صريح يترجم بعدم احترام الطقوس الجماعية والقواعد التى تشكل قانون الاحوال الشخصية ينطبق عليه فى الواقع أسلوب الاستبعاد » وضع المسلمين المرتدين معروف وهو أكثر قسوة من وضع الملحدين وأقل قسوة من وضع اليهود والمسيحيين • فمن المعروف أن للمسلمين الحق فى طعام أهل الكتاب والزواج من نسائهن اذا ما توفرت لديهن الصفات الاخلاقية المطلوبة ••• الخ(٣٧) •

هذا الرأى لرشيد رضا يضع أساس المنطق الذى يحدد الحريات التى يقتحمها اليوم عادة الاسلاميون الراديكاليون •

المقولة الاولى ، الاسلام هو دين الحرية والاستقلال(٣٨) •

المقولة الثانية ، لا حرية ولا استقلال خارج عن الاسلام •

الخلاصة ، اذا رفض مسلم مبادىء الاسلام سوف نجبره على أن يكون حرا(٣٩) •

ان اجتهاد رشيد رضا بالنسبة لمسألة الخلافة يندرج تماما فى اطار جدلية التحرير ــ الاستبعاد الثورية • وان الاحالة الى مراجع دينية بدلا من المراجع الدينية لا يغير فى شىء فى تطبيق المشاركة لاعضاء

المجتمع ، يتم من خلال الالتزام الاجبارى بالرسالة التى يهدف المجتمع الى نشرها • وبالاضافة الى ذلك فقد يسهم الطابع الدينى للرسالة فى بناء عالم شمولى ، بسبب صياغته المقدسة ؟

ان التحفظات التى يبديها فى هذا الصدد مثقف غربى لا ينتقد كثيرا ثلاثية الامة ــ الحرية ــ العلمانية ، تقابل فى العادة بعدم ثقة أو شك • ومع ذلك يمكن التساؤل حول النتائج السياسية لبعض المشروعات الفكرية التى تحققت وتعتبر بمثابة تجارب تتعلم منها الانسانية جمعاء ان حجج شخص مثل رشيد رضا المبنية على مراجع دينية ، واعادة قراءة نصوص المقدمة وشروحها المعتمدة ، تذكرنا بما قام به لينين عندما أجرى انتقاء وفهما خاصا لبعض كتابات ماركس • نحن لا نرغب فى القوة بأن « الخلافة » تعادل تماما « الدولة والثورة » ، لكننا نزعم أن الطابع السياسى لأى مجهود تأملى ، سواء كان فلسفيا أو دينيا ، يقلل من قيمته المعرفية أو المنهجية ، بل وقد يشكك فى القيم التى يسترشد بها •

الخلافة وفق رأى السنهورى

بقى أن نقيم ونقدر كيف أن تيارا ثالثا وصفناه بالتوفيقية تناول فى نفس الوقت مسألة الخلافة ويظهر هذا التيار فى الاطروحة العلمية التى قدمها الفقيه المصرى عبد الرازق السنهورى فى جامعة باريس فى سنة ١٩٢٥ • والسنهورى لا يعتبر نفسه تماما من التوفيقيين ، ولكن فى اطار العينة التى اعتمدناها لمختلف التيارات والتى تقسم الافتلجنسيا المسلمة يفضل السنهورى التيار الذى يقول بالـ « تطورية العلمانية » الهادفة الى تحقيق مصالحة فيما بين القانون الاسلامى ومقترحات العلوم لاجتماعية الحديثة(٣٠) ولأن السنهورى تطورى فهو يهتم بنقد مفاهيم على عبد الرازق الذى يعتبره أحد عناصر تيار الاحزاب الثورية(٣١) • هذه الاحزاب مكونة من « متطرفين » « غير واقعيين » يعبرون عن النظريات الاكثر تقدما • ووفقا لهم ، فى رأى السنهورى فان الدين لا يجب ذكره ، والقانون يجب تغييره بجرة قلم ، من أجل تبنى نظام غربى دفعة واحدة ، المرأة يجب تحريرها فورا حتى دون أن تكون معدة بتعليم يؤهلها لمواجهة هذا التغيير المفاجىء والمؤسسات الاجتماعية يجب أن تقلب رأس على عقب بما فى ذلك عناصرها الخارجية ، حتى نتشبه « بالغربيين المتحضرين »(٣٢) •

وهكذا فقد خص السنهورى أجزاءا طويلة من رسالته لانكار نظرية على عبد الرازق التى تتضمن أن الرسالة الالهية التى نقلها الرسول لم تكن الا رسالة دينية محضة • ولذلك فقد لجأ الى المنهج التقليدى مع نتائج متباينة وصل اليها عبد الرازق ورشيد رضا ، وهو منهج تفسير النصوص المقدسة والشرعية • واستنتج السنهورى أن عبد الرازق وصل الى نتائج خاطئة من نقده التاريخى لانصار ادماج السياسة والدين فى نظام الخلافة باعتباره ضرورة دينية وضعها القرآن(٣٣) •

ففى هذه الاجزاء الاولى من رسالته لا يبدو أن السنهورى ينفصل عن تيار « تطورى » دينى محض حيث نسب رشيد رضا انيه(٣٤) • فهو مثل رضا يعتمد أولا على قراءة النصوص التقليدية ويعمد مثلا الى الاستبعاد أو حتى التحريم : وهكذا فان عبد الرازق قبل أن يوصف بانتقليد الكامل للغربيين كان يعتبر الناطق المعاصر بلسان المنشقين الخوارج •

لكن التشابهات تقف هنا ، فالقراءة المتعمقة لمؤلف السنهورى تجعلنا نشك حتى فى صدق هذا النقد الموجه لالحاد عبد الرازق فاذا أمعنا النظر فى منظور الخلافة الذى عبر عنه المؤلف فهو يستلهم من قراءة « روح القوانين » أكثر من قراءة الفقهاء المسلمين • فاذا أعلنت الحقيقة الاسلامية وخلص النموذج المثالى للخلافة من كل تأثير استبدادى وتحكمى ولا يكون الخليفة من يصوره البعض أحيانا بالحاكم المستبد(٣٥) • ان اسلوب البرهنة الذى يتبعه السنهورى يختلفا تماما عن ذلك المميز لرشيد رضا : فالسنهورى يغير مجموعة المصطلحات المشتركة فى الديانات السامية والتى تبرر عن السلطات التى يمارسها قائد الامة ويستعمل بدلا منها مصطلحات عصر التنوير : مبدأ فصل السلطات « سلطة تنفيذية » « سلطة قضائية » قانون (الجماعة القومية) بدلا من « الامة » •• ان مجموع هذه المصطلحات مرتبة على نحو يجعل نموذج الخلافة أقرب الى نموذج الحكومة المعتدلة الذى وصفه مونتسكيو •

> القانون الاسلامى لا يعتبر السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية • أنه يخضع الاولى للثانية ولكن هذا الاخضاع ليست له أى أهمية فعلية ، لانه يجب على الخليفة وعلى الحاكم أن يخضعان للقانون أى للسلطة التشريعية • ففى القانون الاسلامى يوجد استقلال كامل بل وأقوى مما هو موجود فى القانون الحديث ، بين السلطتين التنفيذية والقضائية من جهة والسلطة التشريعية من جهة أخرى •

> فهذا النظام من الانفصال الكامل ، والاقوى مما يوجد فى أى قانون حديث ، بالتالى فهو أحدث من أى قانون حديث • فهو يوكل الى « موافقة

الامة الاسلامية » مهمة قيـادة « الدولة » مع منحهـا صـفة السلطة التشريعية • فيصبح بذلك الخليفة عنصرا من عناصر نظام الخلافة وليس ممثلا الله بل ممثلا السيادة القومية مسئولا عن القيام بمهام تنفيـذية أو قضائية ثانوية •

القارى الاقل ثقافة لا يسعه الا أن يعبر عن حـيرته ازاء وصف السنهورى الاكثر حداثة لنموذج الخلافة • فالكاتب اذ يدرك بجرأته فانه يبرر أقواله بالطبيعة المقتضبة أو حتى الناقصة للقانون الاسلامى العـام أو بعدم تطبيق أحكامه بسبب الانحراف الاستبدادى لمـاذا لم يصـل علماء الاسلام قبل أو بعد مونتسكيو وعلى كل حال قبل السنهورى الى التعبير عن نظرية « الخليفة والحكومة المعتدلة » ان النصف الاهم من القانون الاسلامى لا يزال فى طور الطفولة حسب تعبير الكاتب •

وهو والسنهورى المتمسك باقتناعه « التطورى » يفترض أن اتساق الخلافة مع العصر الحديث لا تعود الى النظام المثالى الذى عبر عنـه الرسول والخلفاء الراشدون ، ولكن ضعف تفسير المفسرين • يبقى أن الغاية التطويرية لتفسيرات السنهورى والتى تظهر لديه بصفة أوضح من ظهورها فى كتابات رشيد رضا ، لا تقدم حلا لمشكلة الصراع الحتمى بين نوعين من السيادة ، احداهما « دينية لا توجد على الارض » والاخـرى قومية أو شعبية وطبعا تضفى الشرعية من خلال الانتخابات على القرارات التى تتخذها المؤسسات النيابية وحدها •

فالى أى نوع من السيادة تنتمى « موافقة الامة » والتى يبنى عليها السنهورى السلطة التشريعية • يلجأ السنهورى الى اسلوب يذكرنا بذلك الذى استخدمه روسو الذى جمع بين الفردية واستبداد الارادة العـامة فهو لا يختار أو بالاصح يختار الاثنين ، بما أن « الله الرحيم والجبار » جعلمن الجماعة القومية مستودعا مجمع لارادته ، فالجماعة القوميـة (لن يمكن لها أن تخطىء) هى مستودع لنوع من السيادة « المقدسة — القومية » فى آن واحد[36] •

هذه التوفيقية التى وصلت الى حد التضارب قد اكتشفت فى بدايـة الاسلام ، صفات « نظام جمهـورى » و « ديمقراطى »[37] أفسـدته العمليات الاستبدادية اللاحقة • بعض المشاكل الناتجة عن دوام السلطة الالهية ، ولكن ازاحة هذه المشاكل « ما هو أكثر ديمقراطية من لا تتم الا باثارة بعض التساؤلات والجزم بدون برهان ، على نحو يثير تعجبنا القول بأن ارادة الدولة هى التعبير عن ارادة الله نفسه »[38] ويواصـل السنهورى مثل هذا الحديث بالقول « يجب أن نشـير الى أهميـة هذه الملاحظة : فى نطاق القرآن والحديث اللذان يكونان نوعا من القـانون الدسـتورى لا يمكن الخـروج عنـه تكون ، فالامة وحـدها وليست ولا الخلافة هى التى يمكنها أن تسن القوانين • وهذا هو وصل الحكم التيابى الحديث مع اختلاف واحد وهو أن ممثلى الامة لا ينتخبون فى النظام الاسلامى بل انهم يعينون أنفسهم حسب اجتهادهم » : فالحكومة الاسلامية هى حكومة العلماء[39] •

ان هذا الاسلوب فى نسـبة دور أيديولوجى ومؤسسى يشـبه عادة ما يوصف به عصر التنـوير فى أوروبا هو اسلوب شـائع بين الكتـاب المسلمين المعاصرين • ومع ذلك يختلف السنهورى بطريقته فى اثبـات وجهة نظره عن هؤلاء الكتاب • نعم فخطاب رجل القانون المصرى يعـد بحق بحثا عن الهوية ، ولكنه مدفوع بغايات تتناقض تماما ، مع تلك التى سعى اليها رضا ومجموعة حركة الاصلاح الاسلامى فرسالته أن يقول للغرب وخاصة لفرنسا التى تعتبر بالفعل وبالمجاز نوعا الى الحكم فى وسط أوربا أن المجتمع الاسلامى المدعو الى التطور ليس بحاجة للتغير كى يصبح مجتمعا آخر ، فاذا قمنا بتحليل موضوعى فسوف نصل الى احدى نتيجتين : الاولى والتى ذكرناها ، ومؤداها أن الاسلام الحقيقى والاصيل كان يشبه العقائد السياسية الغربية الى حد كبير والنتيجـة الثانية لا تتفق تماما مع النتيجة الاولى : « يجب أن لا ننتظر كثيرا من الاســلام »[40] •

وبذلك اذا كان من الصحيح أن « الخلافة الاعتيادية » قد وجدت فى الماضى وكانت تجمع بين الدين والسياسة ، فان من العبث فى الوقت الراهن أن تكون هناك رغبة فى اعادة احياء هذا الشكل المثالى فذلك عبث بل خطر نظرا للتحولات التى طرأت على هذا النوع من النظام وتطبيقاته اللاحقة • كذلك فالكاتب الذى يوقف ظاهريا تفسيره التحديثى الذى قام فى بداية عرضه يقترح فى نهاية مؤلفه نظاما للخلافة « الروحية » تستوعب جانبا من الثورة الكمالية ، الفصل بين الخلافة والسلطنة ويعيد احياءها بصلاحيات وترتيبات تجعلها أقرب الى التنظيم البابوى للكنيسة الكاثوليكية اليوم(٤١) •

وبعد ذلك يمكن أن نقوم بعمل علمى دقيق لتحديث القانون ، حتى اذا كانت بعض العناصر الحديثة الاكثر أهمية تتناقض تماما مع الاسس اللازمة للقانون الاسلامى • فعلى سبيل المثال سيكون من الضرورى استخلاص مفهوم المواطنة من الانتماء الدينى بحيث تتأكد المساواة الكاملة للمواطنين غير المسلمين(٤٢) ، ولكننا مضطرون الى ملاحظة دفاع رشيد رضا عن مبدأ « الذمة » من وجهة النظر المحافظة هو أكثر اتساقا من حكم الادانة الذى وجهه له السنهورى عدة مرات(٤٣) • ولكننا نؤكد أن الشاغل الاكبر لهذا الكاتب الذى يعد قريبا جدا من الشاغل الخاص بعلى عبد الرازق أو هو مماثل له يحدد منظورا للخلافة ليس الا مقدمة لعلاج الصدمة ، الذى يريد أن يطبقه على الشريعة الاسلامية والتى يريد ضمنيا أن ينتزع منها ان عاجلا أو آجلا العناصر الاسلامية(٤٤) • ثلاث نقاط يمكن أن تلخص اتجاه السنهورى : —

* الخلافة الاصلية هى حديثة الطابع

* الخلافة الفعلية لا يمكن الا أن تكون دينية •

* القانون الاسلامى لا يجب من الآن أن يكون ذو طابع اسلامى•

ان شدة النقد الذى وجهه السنهورى لمؤلف عبد الرازق هى ناتجة عن الآثار التى ترتبت على نشر هذا العمل بأكثر مما ترتبت على مضمون هذا المؤلف : فالسنهورى يخشى بالتأكيد أن يؤدى النشر الدورى لفلسفات جذرية بل وصارخة الى اعاقة عملية الابتعاد الضرورى عن الاسلام والتى لابد أن تجرى بحذر •

ان استعراض هذه المساهمات الثلاث فى دراسة اسلام الدولة يصل بنا الى استنتاجين ، وهما ما أنهى بهما هذا البحث : الاولى ذات صلة بهذه والمساهمات فنحن نلاحظ أنه فى الوقت الذى قطعت فيه الثورة الكمالية الرباط بين السياسة والدين ، فان العلمانية لم تكن قد اكتسبت بعد لدى مثقفى المسلمين أنصارا مقبولين • فقد نحى عبد الرازق عن الصدارة بل تعرض للاضطهاد• ومنهج السنهورى يهدف الى موارات الغاية التى يسعى اليها فكتاباته ليست علمانية صريحة وانما تمثل علمانية حذرة • وعلى العكس من ذلك فمؤلف رشيد رضا والذى حاز القبول فى حينه واندرج فى تيار يمكن أن يحظى بالهيمنة فى المستقبل •

هذه النقطة الاخيرة تدخل فى فكرتنا الثانية : هل تمكن الاسلام وهو فى طريقه الى استرداد دولته الى اكتساب أمة أيضا ألا تؤدى أخلاقيات القناعة التى تحرك منظرى وسياسى الدولة الاسلامية اليوم — الى الكثير من المعارضة والخلافات وخيبة الامل التى تبعد المجتمع عن المصير القومى ، الذى تسعى اليه كل دولة كهنوتية كانت أو علمانية ، هذا التساؤل يسمح لنا بالقول بأن الطريق الذى سلكه الاسلام من المثالية الى الاسطورة وهذا ما تؤكده وتشهد عليه هذه المناقشة ربما لا يكون طريقا بلا عودة •

هوامش الدراسة

(١) Louiis MILLSOT ; La Conception de l'Etat el de l'ordre Legal dans l'salam. Academic de droit international de la Haye, **Recveil des cours 1949. II. p. 681** .

(٢) Bruno ETIENNE ; **L'Islamic Radical.** Hachette 1987.

(٣) نم تمثل العلاقات بين الكنيسة والدولة خلال العصور الوسطى الاوروبية بكل تأكيد هذه الثنائية المتناقضة بطريقة واضحة وبسيطة • فقد شكلت كل من الامبراطورية والكنيسة في بعض الاوقات واقعا واحدا « صنعه نفس الرجال » ولكن أديرت الحكومة فيه على أســـاس وجهتى نظـر متمايزتين علمانية ودينية تصب احداهمـــا على أمور البشر العـــادية والاخرى على الشئون المقدسة • وعندما أدمج مفهوم الدولة في التقاليـد الفكرية في العصور الوسطى بفضل مؤلفات سانت توماس الاكوينى ، فان اشتراط استقلال وجهتى النظر هاتين قد انتقل بصورة شبه طبيعية الى المؤسسات الكنسية ومؤسسات الدولة التى وقع على عاتقها التعبـير عنهمـــا •

J. PAUL. L'Eglise et la Calture en Occident. 1) La Santification de l'onder temporal et spirtule. PUF. 1986, pp. 58 — 75 .

وانظر تحليلا مقارنا بين الشرق والغرب من هذه الناحية في :

B. BADIE Les Deux Etats. Pouvoir et Socièitè eu Occident et eu terre d'Islam. Eayaid. 1986. p. 27. ets.

(٤) Bernard LEWIS. **The Emergence of Modern Turkey.** Oxford University Press. London. New York. Toronto, 1971. p. 262 .

(٥) Abdalla LAROUI. Islam et modernité. Ed. La Découverte. Paris, 1986. p. 16 — 17 .

(٦) لقد لخص ابن تميمية على وجه الخصوص كل المذهب التقليدى حول هذه

النقطة ، فقد قال « ستون سنة تحت امام جائر خير من ليلة واحــدة بدون سلطان » •

انظر :

Le traıté de droit public d'Ibn - Taimiyya. trad. introd. de Henri LAOUST. Institut Francais de Damas. Beyrouth. 1948. p. 173.

(٧) ذكر هذه الارقام J. F. LEGRAIN,

L'Idée de Califat universal et de Congrès Islamique face à la revendication de souverainité nationale et aux mevace d'écrasement de l'Empire **Ottoman.** Doct sonéonté, CEDEJ. 1987. p. 40 — 41.

(٨) انظر الاشارة الهامشية السابقة A. Laroui,

للاحاطة بتأملاته حول فكرة الوحدوية • مصـــدر سابق • ص ٢٥٠ وهامشها •

(٩) وقد أسس كثير من المعلقين ، وليسوا من تليلى الشأن ، كل آمانهم على فكرة الكارزما • انظر :

JAQUES BERQUE **Les Arabes d'heir à demain. Ed.** du Seuil, Paris, 1969. **(un Imamet des temps modernnes)** p. 152 et S.

(١٠) Anouar ABEL MALEK. **Idéologie** et renaissance natio **nale. L' Egypt moderne.** Anthrouos. Paris 1969. p. 375.

(١١) انظر شرح هذا التصنيف التنميطى المستعار من الجابرى الذى يستخدمه بدرجة أكبر من التحفظ في :

Alain RoUSSILLON, Les "nouvaux fundamentalisés" Collqpe" Aulhenticité et modernité : Les difis de L'ide ntité dans le monde arabe" **Magdreb - Machrek** Janvier Fevier, mars, 1986. p. 10 .

(١٢) ALI ABDURRAZIK, L'Isalm et les **bases du Pouvoir. Al-**

Islam wa asill al hokm. Etude sur l'istitution califale et le gouverne menl dans l'Islam. ler. ed. 1343/1925 Revue des Etpdes islamtques, 1933 T. III. p. 333 — 391. 1934. T. VIIII. p. 162 — 222. Tard. L. BERCHER, ler. éd. 1343, 1925.

(١٣) Rachid RIDA "Al Hilàfa ou al - Imama al - "uzma" Le Califat oup Imama sceurême. Tard. introd. et notes de Henri LAOUST, Beyrouth 1938 ler. éd. Le Caire, 1341, 1923.

(١٤) A. SANHOURI, Le Califat. Son évoltion vers une société des Nations Orientales. Paris. 1926.

(١٥) خطاب أول مارس ١٩٢٤ الذى ألقاه مصطفى كمال أمام الجمعية الوطنيـة التركية ، يوجد النص في Bernard LEWIS. The Emergence of Modern Turkey, op. cit., p. 258 — 259 .

(١٦) Ali ABDURRAZIK, op. cit., Revue d'Etudes Islamiques. T. VIII., pp. 390 — 391 .

(١٧) Ali ABDURRAZIK. op. cit., Revue d'Etudes Islamique. 1934. p. 221 .

(١٨) نفس المصدر السابق ۰ pp. 221 — 222.

(١٩) J. F. LEGRAIN. op. cit. p. 87 .

(٢٠) « من الواضح أن هذا الدين قد سعى في كل مكان توطد فيه الى خنق كل العلوم وسخر من أجل ذلك الاستبدادية على نحو مدهش » ۰

Le Journal des Dèbats, 1883.

(٢١) لا يبدو أن رضا كان يعرف في سنة ١٩٢٣ بالمضمون المحدد لرد الافغانى الذى يبدو أن الشيخ محمد عبده وقد أزعجه فيما يبـدو هذا المضمون رفض ترجمته الى اللغة العربية ۰ أما عبد الرازق ، فلم يسعه الا ان يستعين بهيبة المصلح الكبير حتى قبل العاصفة التى أثارها نشر كتابه

Eli KEDOURIE. Afghani and 'Abduh An Essay. on Religions pnbelief and political Activism in Modern Islam. Fcan Cass Co. Ltd. London. 1966. p. 45.

(٢٢) نشر « دفاع عبد الرازق وحكم هيئة العلماء العليا » في جريدة السـياسة في ١٣ أغسطس و٥ سبتمبر ١٩٢٥ (انظر الوثيقة الملحقة بهذا الفصل) وهى جريدة حزب الاحرار الذى كان ينتمى اليه المؤلف ۰ وقد أقيل وزير العدل وهو نفسه من الاحرار الدستوريين ، وكان قد تأخر في اصدار الحكم بخلع عبد الرازق عن منصبه ، وقد أدى ذلك الى استقالة رئيس مجلس الوزراء زيور باشا من باريس حيث تواجد في ذلك الوقت ۰ وقـد حل الدور في العام التالى على الناقد العقلانى طه حسين ليقال من وظيفته كأستاذ بالجامعة بعد اتهام رشيد له بالالحاد على صفحات المنار ، انظر

M. COLOMBE, L'Evolution de Egypte, 1924 — 1950. Paris. 1951 p. 26. P. J. VATIKIOTIS. The History of Egypt From Mohammad Ali to Mubarak. Weidenfeld and Nicolson. 1985. p. 304 — 305.

(٢٣) انظر المذكرة العامة الموجهة في سنة ١٩١٩ الى الوزير الانجليزى لويـد جورج ۰ رشيد رضا ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ ۰

(٢٤) انظر استنتاجات رضا بشأن الخلافة والدول الاستعمارية حيث يأخذ المؤلف في الحسبان بوضوح ما يبدو له كأمر يخص المسلمين وحدهم « ان دينهم لا يوجد بحق الا منذ اليوم الذى تنشأ فيه دولة مسلمة وقوية يمكنها بعيدا عن أى معارضـة أو سيطرة أجنبيـة أن تطبق قوانين الاسـلام » في

H. LAOUST. op. cit. p. 194.

(٢٥) استشهد رشيد رضا بتفسير الماوردى للحديث « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » ويتضمن هذا الحديث ، بين أمور أخرى، واجبات الامام الذى يوجد على رأس المجتمع الاسلامى ، ومن بينها شن الحرب على كل من يجاهر بعدائه للاسلام بعد دعوته الى اعتناق الاسلام أو قبول حمايتـه وذلك حتى يفى بدينه لله وأن يرفع راية الاسلام عالية » ويحدد رضـا مع ذلك أن الجهاد لا يصبح ملزما الا اذا استولى العدو على جـزء من أراضى المسلمين وعندما يقتضى صده اللجوء الى هذه التعبئة العـامة

(في (Laoust, pp. 48 -50.) فهـــل كان يعنى ذلك في ظروف مصر في العشرينات حدا من هذا الواجب أو الزاما به ؟

(٢٦) ان أولى واجبات الامام هى طلب المشورة (شورى ، مشاورة) في المسائل التى لا يوجد بشأنها نص في القرآن أو السنة أو اجماع أو فتوى محددة من المجتهدين ، خصوصا عندما تتعلق هذه الامور ذات الطبيعة السياسية أو العسكرية بالمصلحة العامة • ويقع عليه نفس الواجب عندما يتعين عليه تطبيق النصوص المتعلقة بالزمان والمكان الذى يعيش فيه • وهكذا فلا يتمتع الامام بالسيادة المطلقة كما اعتقد البعض • على العكس فهـو مقيد بالقرآن ، والسنة ، وتقليـــد الخلفاء الراشـــدين ، وضرورة طلب المشورة • المصدر السابق • ص ٥١ •

(٢٧) المصدر السابق ، ص ٥ •

(٢٨) من سلطة الخليفة في المسائل السياسية والقضـــائية التى هى من بين شئون الحكومة أنيغير من قرارات الاجتهاد التى يتخذها بعد التشـاور المسبق مع العلماء من بين أهل الحل والعقد ، وخصوصا اذا لم يكن هو نفسه مجتهدا •

(٢٩) المصدر السابق ، ص ١٧ •

(٣٠) المصدر السابق، صص٢٦ـ٢٨ • لا يعنى رضا بالمجتهد العلماء المسئولين في رأيه بسبب شكليتهم وجمود أحكامهم عن تدهور علم القانون الاسلامى وهم من ثم غير قادرين على تحقيق الاجتهاد •

(٣١) Ernest GELLNER "Inside Khomeini's mind. He thinks like a magstic but acts like a lawyer" **The New Republic.** June 18, 1984 pp. 27 — 33.

(٣٢) بارع وعرضى وغائب عن مشروع الدساتير المنشـــور في يونيـــو ١٩٧٩ والذى كان الخومينى، وقد وافق على مضمونه ، يريد عرضه مباشرة على الشعب ، وقد أدخله « رجال الدين » الذين كانت لهم أغلبية كبيرة في الجمعية التأسيسية ، والتى أصر عليها واضعو مشروع الدستور الاولى وربما كان ذلك بدافع من حرصهم على اتمام مسيرة الثورة وفقا للطقوس الديمقراطية • وقد حذر رافسنجانى ، والذى كان أكثر واقعية ، بنى صدر قائلا : « من الذين تعتقد أنهم سينتخبون في هذه الجمعية ؟ حفنـة

من الاصوليين الجاهلين والمتعصبين ، الذين سيحدثون قدرا هائـــلا من الضرر الى حد سيجعلك تندم طوال حياتك أنك جمعتهم » اقتبس ذلك

Shaul RAKHASH, Iran and the Islamic Revolution" London. 1986. p. p. 75 et s.

(٣٣) يوجد تدرج في المكانة بين المجتهدين ، فعلى القمة يوجد مراجع التقليـــد الذين يمكنهم وحدهم تولى قيادة مؤسسات ولاية الفقيه • والحقيقة أن الاعتبارات السياسية تتدخـــل كثيرا في الحلول الوســـط التى تحكم الاختيارات التى يتم الوصول اليها في اطار ولاية الفقيه كما هو الحال في العلاقات بين الاغلبية البرلمانية / ورئيس الحكومة • انظر :

Shahrough AKHAVI "Elite Factionalism in the Islamic Republic of Iran.". **The Middle East Journal, vol. 41, no.** 2. Spring 1987, pp. 181 — 202.

(٣٤) لاحظ مثلا كثرة الكتابات الكهنوتية التاريخية التى نشرت في فرنسا حول المواد السبع عشر في اعلان ١٧٨٩ ، أو التعليق المدهش القانونى شـــبه التقديسى الذى أحاط به المذهب الامريكى سلطة « الرقابة القضائيـــة » التى تمارسها محكمته العليا

Michael J. PERRY, **The Constitution, the Courts and Human Rights,** Yale University Press, New Haven. 1982.

(٣٥) لقـــد أدخل الاسلام « كدين للدولة » في باب يحمل عنوانا غير تقليـــدى وهو « أحكام عامة (المادة ١٤٩ ـ ١) • وعلى العكس من ذلك فان تولى المسئوليات السياسية لا يرتبط بأى شرط سوى الجنسية ، والمـادة ٥٨ هى ذات مغزى كبير في هذا الصدد « لا يتولى الوزارة غير المصريين » •

Henri LAOUST, op. cit., p. 180 — 181.

(٣٦)

(٣٧) بالنسبة لوضع الحرية في الاسلام ، لم تتغير كثيرا المقولات التى تتردد في الوقت الحاضر • انظر على سبيل المثال مضمون الاعلانات المختلفـة العالمية والاسلام لحقوق الانســـان والمنشـــورة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ والتعليقات عليها في : Ali MERAD

"Le concept des droits de l'homme", in Emmanule

HIIRSCH. **Islam et droits de l'homme, Receuil de textes.** Libcairie des libertés, Paris 1984, p. 1984, p. 194 — 207.

CEDEJ, no. 18, 20 semestin 1985.

حقوق الانسان • وقد اقترح جان كلود فاتا اشكالية اجمالية في

J. C. VATIN L'Universel et les Pariculiers. Remarques à propos des droil de I'homme dans le monde islamique. pp. 155 — 187.

Jean LECA "L'Hypothèse totalitarie dans le monde, les pays arabes musulmans" in G. HERMET. Le totalitarismedu concepts aux incarnations. **Economica.** 1984.

(٣٩) A. SANHOURY, op. cit., p. 560.

(٤٠) Ibid., note 5. p. 544.

(٤١) Ibid., p. 543.

(٤٢) A. SANHOURY op. cit., p. 38 — 49.

(٤٣) Ibid., p. 556.

(٤٤) « وأيا كان احكامه (دحض فكر الخوارج) الا أن ذلك لم يمنع مؤلفا معاصرا من العودة الى مذهب الخوارج ، وتشييده على حجج جديدة تدهش بجدتها ، ولكن يحيط الشك بأسسها » نفس المصدر p. 37.

(٤٥) A. SANHOURY, p. 20 — 21.

(٤٧) غير موجودة لا في النص ولا في الهامش • المحرر

(٤٨) A. SANHOURY, op. cit. p. 19 .

(٤٩) « لقد كان نظام الحكم في ظل الخلفاء الراشدين الاربع ، اذا ما استخدمنا مصطلحات القانون العام الحديث جمهوريا وديمقراطيا مع خصوصية واحدة وهى أن الرئيس أو الخليفة ينتخب لمدى حياته •• وقد ابتدع الاسلام فكرة السلطة التى يعتمد ممارسها ليس على قوة أسرته • وانما

على الرضا العام للشعب ، وهى فكرة مونقة يجب تطبيقها دائما بشكل أو بآخر » •

A. SANHOURY. op.. cit., pp. 257 — 288.

(٥٠) Ibid., p. 7.

(٥١) Ibid.,

(٥٢) لقد أتيح لليون ديجوى ، الذى أشار اليه السنهورى باقتضاب (p. 17, note 25) الفرصة للافصاح عن انتقاده المعروف في فرنسا لمبادىء السيادة الوطنية والشعبية وأن يوصى المصريين باتباع اسلوب الرقابة على دستورية القوانين • ومما يثير الدهشة فضلا عن ذلك أن اعداد مسودة لائحة كلية الحقوق في سنة ١٩٢٧ قد عهد به الى عميد يوردو وليس الى ادوار لامبير المشرف على رسالة السنهورى والذى كان قبل ذلك مديرا لمدرسة القانون الملكية • وصحيح أن رسائل القانون الاجتماعى التى يشرف عليها ليون ديجوى تتلاءم بدرجة أكبر مع المواقف المعادية للديمقراطية التى كانت تتخذها الاسرة الملكية في مصر في ذلك الوقت •

Léon DUGUIT. **Lecons de droit général,** Paris. 1926, p. 148 et s.

(٥٣) A. SANHOURY, à **Propos du Panislamisme,** op. cit. p. 511,

(٥٤) بالنسبة للتفاصيل انظر

SANHOURY pp. 569 — 577 : **Les grandes d'un programme** d'avenir.

(٥٥) Ibid., p. 578.

(٥٦) « يتخلل القواعد المنطبقة على وضع غير المسلمين في الامبراطورية مفهوم غريب على القانون الحديث • فالجنسية في القانون المسلم هى الدين • وينتج عن هذا المفهوم أن غير المسلم ليس مواطنا بحق • واذا كان يمكن تفسير هذه القواعد في عصر كانت الاديان فيه يعادى الواحد منها الاخرى بشدة ، فانه لا يمكن في رأينا أن يكون لها مبرر في الوقت الحاضر •• ان تطور القانون المسلم في هذا الاتجاه هو أمر لا غنى عنه »

A. SANHOURY, op. cit. p. 134.

(٥٧) في الاستنتاجات الخاصة لنفس المؤلف ·

"Le droit musulman comme élémeut de refoute du code civil égyptien. Introduction à l'étude du droit comparé" **Recevil d'études en l'honneur d'Edouard Lambert**, T. II. Sirey, 1938, p. 621 et s .

وعلى الرغم من أن السنهورى لم يكن شبيها بالعلاقة بلاكستون في مصر كما صوره بعض المحللين ، الا أنه قام بمجهود رائد في تعـــديل القانون المدنى المصرى استمر من مارس ١٩٣٦ حتى أكتوبر ١٩٤٩ · وقد قـــدر السنهورى نفسه أهمية هذا العمل بعد ذلك بعشرين عام ، ووصفه بأنه يمثل ثقافة متمدنة غربية وليس ثقافة قانونية اسلامية » اقتبست ذلك

Enid HILL. Al-Sanhuri and Islamic Law. Cairo, **Papers in Social Sciences** vol. 10. 1 Spring 1987. p. 73.

ملحـــق

المقولات السبع التى جاءت في كتاب على عبد الرازق : **الاسلام وأصول الحكم** والتى أدانها مجلس العلماء الاعلى ·

لقد ذكرنا أن مجلس العلمـــاء الاعلى في القاهرة أدان كتاب الشـــيخ على على عبد الرازق · وهذه هى المقولات السبع التى جرمها هذا المجلس :

١ ـ ان القانون الدينى الاسلامى ـ الشرعية ـ هو تشريع روحى ، لا يرتبط بالحكم ويخلو من أى سلطة تنفيذية زمنية ·

٢ ـ أنه من الممكن أن يكون جهاد الرسول قد استهدف غاية سياســـية وليست دينية ، وأنه لم يكن مدفوعا على الاطلاق بنشر العقيدة ·

٣ ـ أن تنظيم السلطة التى كانت قائمة في وقت النبى يبدو غامضا ، أو مضطربا ، غير صحيح أو غير كامل ·

٤ ـ أن المهم بالنسبة للنبى كان رسالته الدينية ، بعيدا عن الحكم أو أى سلطة تنفيذية ·

٥ ـ لم يكن هناك اجماع بين الصحابة حول ضرورة وجود امام واعـــلان ذلك ، ووجود ممثل للامة يدير شئونها الدينية والسياسية ·

٦ ـ أن منصب القاضى ليس وظيفة دينية ·

٧ ـ أن الحكومة تحت أبى بكر والخلفاء الراشدين من بعده لم تكن حكومة دينيـــة ·

(السياسة ، ٤ سبتمبر ١٩٢٥ ، ترجمها R.M.M. Vol. LIX. p. 303

وقد طرح المؤلف الملاحظات التالية بالنسبة لهذه النقاط السبع :

١ ـ لا يطرح القانون الاسلامى لنفسه مباشرة أهدافا دافعية للحضـــارة الانسانية أو عقلانية · لانه وفقا للحديث النبوى لا ينشـــغل الله بالجوانب الزائلة في شئون البشر ·

٢ ـ تجب ملاحظة أنه هو نفسه قد برهن على أن الحرب المقدسة قد أدت الى بعض الدمار وذلك « لتسهيل اعادة البناء » وأن « الشر ضرورى للخير في بعض الحالات » •

٣ ـ أنه قد أكد باختصار على البساطة الشديدة التى تميزت بها الاجهزة الناشئة ، وعدم وجود دواوين ، وقضاة ، وولاة •

٤ ـ أكد أنه لاحظ فقط أن السلطان الصاعد يمارس ليس عن طريق القهر الخارجى ، كما يفعل ذلك الحكام ، ولكن عن طريق الايمان بالدعوة ورسالتها •

٥ ـ أكد على قناعته بالجزء الاول من هذه المقولة الخامسة ، أما فيما يتعلق بالجزء الثانى ، فقد بين أن المقصود بلفظ « ممثل » هو « خليفة » ، وقد نفى كونه من أنصار الحكم الجمهورى أو أنه يعادى الملكية الدستورية المعمول بها في ذلك الوقت في مصر •

٦ ـ أكد قناعته بالمقولة السادسة ، وأعلن أن منصب القاضى هو استمرار لمنصب الحكم في العصر الجاهلى ، وعلى النقيض من ابن خلدون ، فانه لا يرى ذلك المنصب نابعا من الامامة ، ويزعم أن منصب القاضى ، وفقا لابن حنبل ليس فرصة كفاية •

٧ ـ نظرا لأن الوحى والرسالة اللذين اقتصر على النبى وحده توقف أداؤهما بموته ، فقد كان رأى الشيخ على عبد الرازق ، أن حكومة الخلفاء الراشدين ، لم تكن محايدة تجاه الدين أو علمانية ، ولكنها لم تكن من ناحية أخرى حكومة دينية • بمعنى أن الله هو الذى قررها أو أنها ثيوقراطية أو انبثقت بطريقة شرعية .(R.M.M., LIX) pp. 304 — 305) وقد فصل الشيخ دفاعه في جريدة السياسة في ١٣ أغسطس ١٩٢٥ • وقد وردت حيثيات الحكم الذى أصدره المجلس في نفس الجريدة في ٤ سبتمبر ١٩٢٥ • انظر :

A. SANHOURY Le Califat, Son évolution vers une Société des Nations Orientales. Paris, 1926, pp. 48 — 49 note 80.

سادسا :

في هجرة العمالة العربية

— الآثار الاجتماعية السياسية لعودة العمالة المصرية من الاقطار النفطية

د• جلال عبد الله معوض

— الآثار السياسية لهجرة أبناء المغرب العربى الى فرنسا

ريمى لوفو

— الاجيال الجديدة المنبثقة من الهجرة المغربية وهويتها السياسية

ايف جونزاليس كيخانو

الآثار الاجتماعية ـ السياسية لعودة العمالة المصرية من الاقطار النفطية

د٠ جلال عبد الله معوض*

مقـــــدمة :

نتيجة لعوامل اجتماعية ـ اقتصـادية مرتبطـة بمشكلة التضـخم السكانى فى مصر وبرغبة العديد من المصريين فى الحصول على فرص عمل مجزية وبنتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تبنتها القيادة المصرية منذ عام ١٩٧٤ ، فضلا عن زيادة طلب الاقطـار العربية النفطيــة على الايدى العاملة من أجل تنفيذ برامجها الانمائية الطموحة التى سعت الى تنفيذها منذ ارتفاع أسعار النفط فى ٧٣ ـ ١٩٧٤ ، أخذت مصر فى تصدير أعداد متزايدة من العمال الى هذه الاقطار النفطيــة ، وبمـرور الوقت أضحت مصر أكبر دولة عربية مصدر للعمالة ذات الدرجات والمستويات المتنوعة من حيث المهارة والتعليم الى هذه الاقطار ٠٠

ورغم أنه لا توجد احصاءات دقيقة عن حجم الهجرة العمالية المصرية الى الاقطار النفطية ، الا أنه يمكن الاشارة الى بعض التقديرات ـ من بين التقديرات العديدة المتاحة ـ التى تؤكد تفوق مصر فى تصدير العمالة الى الاقطار النفطية : ـ

١ ـ قدرت دراسة « سراج الدين » و « سوكنات » Sooknat « وبيركس » Birks « وسنكلير » Sinclair عدد العمـال المصريين فى الاقطار العربية النفطية فى عـام ١٩٧٥ بحـوالى (٣٥٣) ألف عامل ، أى بنسبة (٣٤٫٦٤٪) من اجمالى العمال العرب الوافدين فى هذه الاقطار والبالغ عددهم (١٫٠١٩) مليون عامـل(١) ٠

(*) مدرس ٠ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٠ جامعة القاهرة ٠

٢ ـ قدرت دراسة « د٠ محمود عبد الفضيل » عدد المصريين العاملين فى الاقطار النفطية عام ١٩٧٧ بحوالى (٦٠٠) ألف عامل بنسبة (٢٨٫٢٪) من اجمالى العمال العرب الوافدين فى هذه الاقطار والبالغ عددهم (٢٫١٢٦) مليون عامل(٢) ٠

٣ ـ قدرت دراسة « د٠ ابراهيم سـعد الدين » و « د٠ محمـود عبد الفضيل » عدد العمال المصريين فى الاقطار النفطية فى عـام ١٩٨٠ بحوالى (٧٣٢٫٥) ألف عامل يشكلون نسبة (٤٠٫٣٪) من اجمالى العمال العرب الوافدين فى هذه الاقطار والبالغ عددهم (١٫٠٩٠٫٤٥٠) مليون عامـل(٣) ٠ ومـع ذلك قدرت دراسـة « هانسن » Hansen و « رضوان » عـدد العمـال المصريين فى الاقطار النفطية عام ١٩٨٠ بنصف مليون عامل فقط(٤) ٠

٤ ـ قدرت ادارة الهجرة بوزارة الخارجية المصرية عدد العمال المصريين فى الاقطار العربية النفطية فى عام ١٩٨٣ بحوالى (٢٫٧٧٧٫٥٠٠) مليون عامل منهم (١٫٢٥) مليون عامل فى العراق و (٨٠٠) ألف عامل فى السعودية و (٣٠٠) ألف عامل فى ليبيـا و (٢٠٠) ألف عامل فى الكويت و (١٥٠) ألف عامل فى الامارات و (٣٠) ألف عامل فى الجزائر و (٢٥) ألف عامل فى قطر و (٦) آلاف عامل فى البحرين(٥) ٠

واذا ما قبلنا هذا التقدير الرسمى الاخير لعدد العمال المصريين فى الاقطار النفطية ، أى حوالى (٢٫٨) مليون عامل فى عام ١٩٨٣ ، وأخذنا فى الاعتبار « الطبيعة الدائرية » للهجرة العمالية بمعنى أنه عند عـودة هؤلاء العمال أو بعضهم فان آخر من المصريين يحلون محلهم فضلا عن الافراد الذين يقوم هؤلاء المهاجرون باعالتهـم ، فانه يمكننا دراسـة الموضوع على النحو التالى :

أولا : ـ الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة المصرية وعودتها

تتسم الآثار الاجتماعية لهجـرة ـ وعودة ـ العمـالة المصرية الى الاقطار النفطية بالتعقيد • ان نتائج الهجرة بالنسبة للفرد ، تبدو ايجابية بوجه عام من حيث أن الهجرة تتيح للفرد فرصة حل مشكلاته المـالية الملحة • ومع ذلك فان الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة بالنسبة للمجتمع المصرى ككل تتسم بالسلبية سواء فى الاجل القريب أو الاجل البعيد •

ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل آثار الهجرة واحتمالات العودة على توزيع الدخل وأخلاقيات العمل وأنماط الاستهلاك وبناء هيكل الاسرة والسلطة فيها والتحضر والسلوك الدينى •

١ ـ هجرة وعودة العمالة المصرية وتوزيع الدخل فى مصر

لا شك أن هجرة العمالة من مصر الى الاقطار العربية النفطية تساهم فى تطوير مستوى معيشة نسبة كبيرة من سكان مصر ، فاذا قبلنا التقدير « المتواضع » لعدد المصريين العاملين فى الاقطار النفطية فى عام ١٩٨٠ بنحو (٥ر٧٣٢) ألف عامل ـ طبقا لدراسة « د• ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل » سالفة الذكر وبافتراض أن كل اعمل من هؤلاء عضو فى أسرة يبلغ متوسط عدد أفرادها خمسة أفراد ، فان عملية الهجرة تؤثر بشكل مباشر على (٥ر١٦٢ر٣) مليون نسمة • وبصرف النظر عن هؤلاء العمال المهاجرين ومن يقومون باعالتهم ، فان هناك أفراد آخـرين يستفيدون ماديا من المهاجرين سواء فى شكل مساعدات مالية أو هدايا يتم تقديمها فى اطار نظام « علاقات القرابة الممتدة » الذى لا يزال سائدا فى المجتمع المصرى •

رغم ذلك فان عملية الهجرة والعودة لها آثار سلبية فى توزيع الدخل فى مصر ، وتؤدى الى تفاقم التفاوت الاجتماعى ـ الاقتصادى فى المجتمع المصرى • وعندما ينظر المرء الى صورة توزيع الدخل فى مصر ، فانه يلمس قدرا كبيرا من التفاوت ، وعلى سبيل المثـال بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠

انخفض نصيب أدنى (٢٠٪) ومن سكان مصر دخلا من (٦ر٦٪) الى (١ر٥٪) من الدخل القومى ، بينما ارتفع نصيب أعلى (٥٪) من السكان دخلا من (٥ر١٧٪) الى (٢٢٪) من الدخل القومى(٦) •• والواقع أنه من قبيل التبسط المخل للامور اعادة هذا التفاوت الاجتماعى الى عمليـة الهجرة العمالية وحدها ، لأن هناك عوامل أخرى تدعم هذا التفاوت منذ منتصف السبعينات ، وهذه العوامل ـ شأنها فى ذلك شأن الآثار السلبية للهجرة العمالية على توزيع الدخل ـ ترتبط ارتباطا وثيقا بتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ •

ويمكن توضيح هذه الآثار السلبية لهجرة العمالة فى توزيع الدخل فى مصر ، من خلال الاشارة الىعمليتين ترتبطان بهذه الهجرة : ـ

(أ) الفروق الدخلية الكبيرة بين العمال المصريين « المحظـوظين » فى الاقطار العربية النفطية وبين رفاقهم « التعساء » الذين يملكون نفس مستوى المهارة ويعملون داخل مصر ، بالنظر الى أن الاجور المرتفعة فى الاقطـار النفطيـة لا ترتبط كثيرا بالانتاجيـة أو بمستوى الاداء مقـارنة بمصر • وعلى سبيل المثـال يستطيع الادارى المصرى العامل فى السعودية أن يدخر فى ثلاث سنوات ما كان يقتضى منه ثلاثين عاما اذا ما ظل فى عمله بمصر(٧) •• ويمكن للاستاذ الجامعى المصرى خلال سنوات اعارته الاربع فى السعودية أو الكويت أو الامارات أن يحصل على راتب يتجاوز ثلاثـة أمثـال الراتب الذى يتقاضـاه فى مصر خـلال ثلاثين عامـا(٨) •

(ب) النقص فى بعض قطاعات العمل فى مصر الناشىء عن هجرة العديد من العمال المصريين الى الخارج ، أدى ولا يزال يؤدى الى ارتفاع أجور العمال المهرة الباقين وارتفاع معدلات التضـخم منذ عام ١٩٧٥ • فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى ، يلاحظ أن التضخم الذى زاد معدل نموه السنوى من (٢ر١٣٪) فى

الفترة ٦٥ – ١٩٧٣ الى (٢٨ ٪) فى الفترة ٧٣ – ١٩٨٣(٩) يؤثر تأثيرا بالغا فى اغلبية المصريين وخاصة من موظفى الحكومة والقطاع العام أصحاب الدخول الثابتة المحدودة • وعلى سبيل المثال أدت الطفرة النفطية فى ٧٣ – ١٩٧٤ الى زيادة طلب الاقطار العربية النفطية على عمال البناء المصريين ، مما خلق نقصا حادا فى هذا القطاع فى مصر ، حتى أنه فى عام ١٩٧٥ كان (٢١٪) من عمال البناء المصريين يعملون فى هذه الاقطار النفطية(١٠) وأدى هذا النقص فى العمالة بقطاع البناء فى مصر الى زيادة الاجور الحقيقية لعمال البناء ، حيث زاد متوسط أجر العامل فى هذا القطاع من (١٩٢) جنيها فى عام ١٩٧٢ الى (٢٣٣ر٢) جنيها فى عام ١٩٧٤ و (٣٢٨ر٣) جنيها فى عام ١٩٧٧ و (٣٤٥ر٧) جنيها فى عام ١٩٧٨ ، أى زادت الاجور فى هذا القطاع بنسبة (٥٢ر٣٪) بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٨ • واذا كانت هذه الزيادة أفادت العاملين بهذا القطاع (٣٠٠ ألف عامل) ، الا أنها لم تفد (٣ر٢) مليون موظف بالحكومة والقطاع العام والاسر التى يعولونها (٦ ملايين فرد) ، وكان متوسط دخل الفرد فى مصر يتراوح بين ٢٠٠ – ٢٤٠ جنيها فى منتصف السبعيات ، ولم تزد أجور هؤلاء الموظفين خلال نفس الفترة (٧٤ – ١٩٧٨) سوى بنسبة (١٩ر٨٪) أى أقل من نصف نسبة الزيادة فى أجور عمال البناء(١١) •

وهنا يثور التساؤل : **ما الاثر الذى ستفرزه عودة العمال المصريين نتيجة انخفاض أسعار النفط وتناقص طلب الاقطار العربية النفطية على العمالة الوافدة – على توزيع الدخل فى مصر ؟**

هنا يمكن القول أنه من الناحية النظرية ستؤدى عودة هؤلاء العمال الى مصر الى انخفاض ملحوظ فى أجورهم نتيجة الزيادة فى عرض العمل وخاصة فى فئات العمالة الماهرة وشبه الماهرة مثل العمالة بقطاع البناء • ومع ذلك لا نتوقع حدوث انخفاض فى أجور هؤلاء العمال الى المستويات

التى كانت عليها قبل الهجرة ، لأن مصر تواجه ضغوطا تضخمية سوف تستمر كسمة أساسية ونتيجة طبيعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى • وحتى اذا عاد معظم عمال البناء ، فسيظل هناك نقصا فى العرض فى العمالة بقطاع البناء نتيجة تزايد الضغوط على الاسكان الحضرى • وبالاضافة الى ذلك فان معظم العمال العائدين قد يفضلون البقاء فى حالة بطالة عن العمل بأجور أدنى من تلك التى اعتادوا عليها فى الاقطار النفطية(١٢) •

٢ – هجرة وعودة العمالة المصرية وأخلاقيات العمل فى مصر

تأتى فى مقدمة الآثار الاجتماعية المدمرة لهجرة العمالة المصرية وعودتها ، قضية انهيار أخلاقيات العمل وقيمة العمل المنتج بين معظم المصريين سواء من العاملين فى الاقطار النفطية أو فى مصر نفسها • ونشير فى هذا الصدد الى النقاط الثلاث التالية(١٣) :

(أ) ان معدلات التباين الضخمة فى الاجور بين مصر والاقطار العربية النفطية ، قد أدت الى تدهور تدريجى فى مستوى مهارات المصريين العاملين فى هذه الاقطار • ويحدث هذا عندما يقبل هؤلاء العمال وظائف أدنى بكثير من مستوى المهارات التى يتصفون بها مادامت تدر عليهم دخولا أكبر بكثير مما كانوا يتقاضونه فى مصر • ويؤدى ذلك فى الاجل البعيد الى انحطاط مهارة العمال المصريين ، اذ أنهم يفقدون مهاراتهم ، أو فى أحسن الاحوال يتوقفون عن التعلم والتطور • وحتى عندما يتفق العمل الموكل الى العامل المصرى الوافد مع مستوى مهارته ومؤهله فانه سرعان ما يكتشف أن المطلوب منه من حيث الاداء يتسم بالضعف والمحدودية الى حد تتدهور معه انتاجيته بشكل مستمر • وينطبق هذا مثلا على حالة الاساتذة الجامعيين المصريين ، فبينما تستخدم جامعات الاقطار النفطية أفضل هؤلاء الاساتذة ، فانهم لا يقومون سوى بتدريس ما بين ست وتسع

ساعات فى الاسبوع ، أى أقل بكثير مما كانوا يقومون به فى مصر ولكن فى مقابل عشرة أمثال الراتب الذى كانوا يتقاضونه فى مصر ، ومن هنا نجد بعض هؤلاء الاساتذة ممن كانوا غزيرى الانتاج فى مصر لم ينشروا سوى النزر اليسير من الانتاج العلمى خلال سنوات اعارتهم الاربع سواء فى الكويت أو السعودية .

(ب) وبصرف النظر عن مستوى المهارة المطلوبة ، نجد أثرا مدمرا قد لحق باتجاهات المصريين نحو العمل . ان الاعتقاد الذى كان سائدا فى مصر حتى منتصف السبعينات بأن « من جد وجد » وأن « الجد والاجتهاد فى العمل والاحساس بالانجاز والنجاح هى الوسائل اللازمة للنجاح المهنى والمالى » ، لم يعد هذا الاعتقاد يجد ما يدعمه من حقائق عملية فى مصر ، حيث أضحى العديد من المصريين يؤمنون بأن السبيل الوحيد للنجاح هو الحصول على اعارة أو عقد للعمل فى الاقطار العربية النفطية حيث يمكن للمرء أن يجنى ثروة هائلة فى فترة قصيرة . ولذلك نادرا ما نسمع مهاجرا عائدا يصف عمله الذى كان يؤديه بتفاصيله المهنية ، أو يعطى انطباعا لسامعيه عن مدى استمتاعه بما كان يعمله فى بلد الهجرة ، وانما يرد حديثه عن « العمل » فى سياق التنافس على تجديد العقد أو الحصول على عقد جديد لصديق أو صراع مع جماعات قطرية أخرى للحصول على رضا الرئيس أو صاحب العمل أو للتخلص من بعضهم البعض فى البلد المضيف . وباختصار فان مجرد أن تكون هناك (أى فى الاقطار النفطية) معناه النجاح بحد أدنى من الجهد والعمل والنجاح يعنى فقط جمع المال ، والمال يعنى الاستهلاك لشراء سلع وأشياء لا يستطيع الآخرون — أى المصريون العاملون داخل مصر — الحصول عليها بأجورهم المحدودة .

(ج) ويطرأ على اتجاهات المصريين نحو العمل أثر آخر مدمر ، ويتعلق بالباقين فى مصر ، فمعظمهم فى حالة انتظار دورهم كى يحصلوا على « اعارة » اذا كانوا من موظفى الحكومة أو على « عقد » يبعث به قريب أو صديق أو وكيل أعمال أو كفيل . وبما أن مجرد « الذهاب الى هناك » لا يتوقف على أى شىء استثنائى من ناحية أداء العمل فى مصر ، فان أداء العمل نفسه ينخفض مستواه فى سياق هذه العملية . ويصير الناس اما ينتظرون اعارة أو عقدا ، أو يستعدون للرحيل ، أو يندبون حظهم فيعيشون فى حالة من الاكتئاب والتعاسة . وفى كل هذه الحالات النفسية أو الذهنية يصبح أداء العمل بحد ذاته أمرا هامشيا فى مصر ، تماما كما هو الحال بالنسبة لاقرانهم من المحظوظين الذين أصبحوا « هناك » ، ويصبح الاختلاف الوحيد متمثلا فى ارتباط هامشية العمل فى حياة المصريين العاملين فى الاقطار النفطية بجمع المال والاستهلاك الترفى ، بينما هامشية العمل فى حياة المصريين الباقين فى مصر يصاحبها البؤس والحرمان .

ونلاحظ بخصوص **الآثار المحتملة لعودة العديد من المصريين من الاقطار النفطية فى ظل انخفاض ايراداتها النفطية وطلبها على العمالة الوافدة — على أخلاقيات العمل فى مصر** ، أن عودة هؤلاء العمال ، وخاصة من موظفى الحكومة والقطاع العام سوف تدعم تدهور وانحطاط أخلاقيات العمل والانجاز فى مصر ، لأن هؤلاء العمال بعد انفاق مدخراتهم وأموالهم التى اكتسبوها من عملهم بالاقطار النفطية ، سوف يعانون من انخفاض الرواتب والاجور فى مصر .

٣ — هجرة وعودة العمالة المصرية والاستهلاك المفرط

تمثل هجرة العمالة المصرية الى الاقطار العربية النفطية الغنية عاملا هاما من عوامل انتشار ظاهرة الافراط فى الاستهلاك فى مصر ، لأن أنماط الانفاق الاستهلاكى السائدة بين مواطنى هذه الاقطار الغنية تنتقل من

طريق المحاكاة الى المصريين العاملين فى هذه الاقطار التى تعرض فى محلاتها أحدث منتجات وسلع الاقطار الصناعية الغربية ، وعن طريق « أثر المحاكاة » أيضا تنتقل هذه الانماط الى المجتمع المصرى .

ومن الملاحظ أن المصريين الذين لم يتسن لهم فى حياتهم أن يمتلكوا سلعا معمرة ، مثلا الثلاجات والغسالات الكهربائية والتليفزيونات وغيرها عادة ما تكون هذه السلع والاجهزة هى أول ما يلجأون الى الحصول عليها اما من الاقطار النفطية التى يعملون فيها ثم يشحنونها الى مصر واما بشرائها من الاسواق الحرة القائمة فى مصر نفسها والتى لا تبيع هذه السلع الا بالعملة الصعبة . ويلاحظ أن المصريين الذين امتلكوا هذه السلع المعمرة قبل خروجهم من مصر ، عادة ما يتجه اختيارهم الى السيارات وأجهزة التليفزيون الملون ومكيفات الهواء وغيرها . أما الحائزون على كل هذه الاجهزة والمعدات قبل مغادرة مصر ، فان نمط استهلاكهم عادة ما يرتفع الى مستوى أعلى سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل هذه الاجهزة (مثل شراء سيارتين) أو بمحاولة الحصول على أجهزة أكثر تعقيدا كأجهزة « الفيديو » أو « الاستيريو » أو السجاد الثمين أو الملابس المستوردة باهظة الثمن .. الخ(١٤) .

ومن الجدير بالذكر أنه فى الفترة ١٩٧٧ ــ ١٩٨٠ زاد انفاق المصريين العاملين بالاقطار العربية النفطية على السلع الاستهلاكية المستوردة التى اشتروها من هذه الاقطار وشحنوها الى مصر ، من (١١٩ر٥) مليون دولار الى (٤٦٢ر٨) مليون دولار(١٥) .. وفى عام ١٩٨١ زاد هذا الانفاق الى (٤٧٥ر٤) مليون دولار ، وفى نفس العام استخدم (٩٣٥ر٧) مليون دولار من مدخرات هؤلاء العمال فى استيراد السلع الاستهلاكية من خلال نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة »(١٦) .

وثمة عدة دراسات حللت أنماط انفاق العمال المصريين المهاجرين وأكدت انتشار الاستهلاك الترف والمفرط بينهم . وعلى سبيل المثال أكدت دراسة « د. عمر محيى الدين ، د. أحمد عمر » عن « هجرة

أساتذة الجامعات » ، أن نمط الادخار والاستهلاك بين أفراد العينة جاء على النحو التالى : (٤٤٪) من المرتب المكتسب فى الخارج يتم ادخاره (٥٦٪) من المرتب يتم انفاقه فى البلد المضيف وعلى شراء سلع استهلاكية (مناصفة تقريبا) ، السلع الاستهلاكية التى يحوزها أفراد العينة تتمثل أساسا فى ثياب مستوردة وملابس جاهزة وسيارة ثانية وجهاز تليفزيون ملون وأدوات منزلية وسجاجيد وغسالات وثلاجات وغيرها من الاجهزة . وكشفت هذه الدراسة ، فيما يتعلق بتخصيص مبالغ للادخار ، عن أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٥٪) يعمدون الى شراء « فيلا » أو شقة جديدة ، بينما تتجه النسبة الباقية الى وضع أموالها فى شكل ودائع ادخارية بالاجل أو الاستثمار فى مشروعات تدر عائدا ماليا(١٧) . وأشارت دراسة أخرى « لعمرو ومحيى الدين » بعنوان « الهجرة الخارجية للعمالة المصرية » ، الى أنه بسؤال عينة من عمال البناء المصريين المهاجرين فى أقطار النفط عن كيفية استخدام مدخراتهم وأموالهم ، أجاب (٧٨٪) بأنهم يوجهونها الى الانفاق ، وبسؤالهم عن السلع التى يفضلون شرائها جاءت السلع المعمرة فى مقدمة هذه السلع(١٨) .

والقضية هنا أن المصريين العاملين فى الاقطار النفطية الغنية يتمتعون بمستويات معيشية عالية للغاية وبأنماط استهلاكية ينجم عنها ظاهرة التقليد والمحاكاة ، حتى الذين يبقون داخل مصر ولا يحظون بنفس مستوى الدخل أو الادخار الناجم عن العمل فى هذه الاقطار يتولد لديهم شعور الشوق الشديد الى أن يحظوا بنفس الانماط الاستهلاكية المغرقة فى الاسراف التى يتمتع بها رفاقهم من العاملين فى الخارج ، ومن ثم فان المصريين الذين ينتمون الى نفس الجماعة المرجعية (مثل أساتذة الجامعات) ولا يستطيعون أن يستهلكوا بالمستوى نفسه يتولد لديهم على الفور حافز قوى لكى يعاروا الى أحد الاقطار النفطية أسوة بزملائهم .. وحتى بالنسبة للعمال العائدين ، فانهم يواجهون مشكلة التكيف مع أوضاع ما قبل الهجرة من حيث العمل الذى كانوا يمارسونه والمرتبات التى كانوا

يحصلون عليها والانماط الاستهلاكية التى تعـودوا عليها فى الاقطـار النفطية ، فعادة ما يصعب عليهم المعيشة على مرتباتهم المتواضعة فى مصر بعد سنوات الهجرة التى تعودوا فيها على نمط انفاق مسرف الى حـد كبير • وفى مثل هذه الحالة يبدأ المهاجر العائد فى الاقتطاع من مدخراته الى أن توشك على النفاذ ، وعند هذه النقطة وأحيانا قبلها يتعين عليه الدخول فى نضال شاق من أجل الحصول على اعارة أو عقد آخر[١٩] •

وبعبارة موجزة فان الاستهلاك الترفى المفـرط ينتشر عبـر « أثر المحاكاة » من أفراد الاقطار النفطية الغنية الى المصريين العاملين فى هذه الاقطار ، وينتقل من هؤلاء الاخيرين الى قطاعات عريضـة فى المجتمع المصرى ، وهو كمجتمع فقير لا يمكنه أن يتحمـل مغارم هـذا النمط الاستهلاكى • ومن هنا أضحت التطلعـات المـادية الاستهلاكية تفـوق بكثير الامكانات التى يتيحها مستوى الدخل لمعظم المصريين ، الامر الذى يجعل من العثور على فرصة عمل فى أى قطر نفطى غنى حلم وأمنية كثير من المصريين من أجل الحصول على المـال وما يمكن شراؤه من سلع استهلاكية •

وينبغى أن نؤكد أن تأثير هجرة وعودة العمالة المصرية فى انتشار نمط الاستهلاك المفرط فى مصر ، انما يحدث فى اطـار اجتماعى ـ سياسى واقتصادى يتميز أساسا بتشجيع الدولة لهذا النمط الاستهلاكى دون اهتمام يذكر بآثاره المدمرة من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية • ويمكن الاشارة فى هذا الخصوص الى ما يلى : ـ

(أ) أن المسئولين المصريين ، وفى مقدمتهـم الرئيس « السـادات » دأبوا على تغذية التوقعات المادية للافراد ، فالنموذج الذى بشر به الرئيس « السادات » الشعب المصرى لم يقتصر على سلوكه الشخصى وأنماط الاستهلاك التى كان يتبعها ، ولكنه تعدى ذلك الى ما كان يردده فى أكثر من مناسبة من « أنه يريد لكل مصرى أن يمتلك سيارة وفيلا » • وبالنظر الى أن القدرة على تحقيق

هذه التطلعات المـادية لا تتوافر لغالبية المصريين ، فان السبيل الوحيد لتحقيق هذا الحلم هو العمل فى بلد نفطى[٢٠] وبالاضافة الى ذلك ، انضمت العناصر البيروقراطية (الانتهازية) الى « السادات » و « الطبقة التجارية الجديدة » المكونة من الاثرياء الجدد فى عهد الانفتاح ، فى التبشير بنمط الحياة الاقتصادية القائمـة على المـال والتجـارة والاستهلاك الترفى ، ولهـذا احتشـدت الاسـواق المصرية وخاصـة فى « القاهـرة » و « بورسعيد » بأنواع لا حصر لها من السلع الاستهلاكية • وعبر عن هذا النموذج وزير التجـارة آنذاك (زكريا توفيق عبد الفتاح) بقوله فى فبراير ١٩٧٦ : « منـذ عشرين عامـا كانت القاهرة يتوافر فيهـا كل شىء ، وكانت مدينـة الاذواق الراقية والموديلات الحـديثة ، وكانت ملتقى الطبقات العليـا الراقية ، والآن أريد للقاهرة أن تكون مدينة مزدهرة أسواقها عامرة بكل شىء يمكن للمرء أن يجده فى العواصم المتقـدمة فى العـالم »[٢١] •

(ب) أن الدولة قامت « بتدليل » المصريين العاملين بالخارج ، فقد تخلت عن القانون الذى كان يطلب منهم تحويل نسـبة (١٠٪) من دخولهم كحـد أدنى الى مصر بسعر الصرف الرسـمى ، بل وأعفتهم من دفع أية ضرائب على دخولهم بالخارج • وبعبارة أخـرى لم تقم الدولة بأية محاولـة جادة للحـد من ظاهـرة الاستهلاك المفرط عن طريق عـدد من السـياسات الضريبية والمـالية[٢٢] •

(جـ) أن تدعيم الدولة للاسـتهلاك المفرط تبدى أيضا فى تبنى نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » وسن القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥ بشأن الواردات والصادرات • ان هذا القانون سمح للقطاع الخاص ، سواء المصرى أو الاجنبى ، باستيراد كافة

السلع باستثناء (١٨) سلعة أساسية تقوم باستيرادها شركات القطاع العام • وأدى هذا القانون الى زيادة واردات مصر من السلع الاستهلاكية ، اذ أن الاستيراد — ويقوم به أساسا القطاع الخاص — يتحدد كميا ونوعيا طبقا لدافع الربح فقط ولأن السلع الاستهلاكية أسهل فى التعامل والتسويق بالمقارنة بالسلع الوسيطة الرأسمالية ، فان التنظيمات التى قدمها هذا القانون نتج عنها تغير فى التكوين السلعى للواردات المصرية نحو نمو أهمية الواردات من السلع الاستهلاكية — وخاصة ذات النمط الكمالى المفرط ، وهذه السلع تخلق أثر محاكاة وضغوطا شديدة على قطاعات وجماعات عديدة فى المجتمع للحصول عليها[٣٣] • ونتيجة لهذا القانون ، وكذلك نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » الذى يسمح للافراد باستخدام ما بحوزتهم من عملات صعبة فى الاستيراد المباشر للسلع من الخارج دون الحصول على « اذن الاستيراد » الذى كان سائدا من قبل زادت واردات مصر من السلع الاستهلاكية بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينيات • ان هذه الواردات ، ودون حساب السلع الاستهلاكية التى يعود بها المصريون العاملون بالخارج ، زادت من (٣٦) مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ الى (١٣٣) مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ و (١ر٢٢٤) بليون جنيه فى عام ١٩٧٩[٣٤] وبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٩ زادت الواردات المصرية من الثلاجات من (١٦٨ر٥٢) الى (٨٩٣ر٢١١) ، ومن الغسالات من (٩١١ر٣٤) الى (٤٥٢ر٢٨٩) ، ومن مواقد الطهى من (٧٩٤و١٧) الى (٦٠٢ر١٧٥) ، ومن التليفزيونات من (٣٦٠ر١٤٣) الى (٢١١ر٥١٧) ، ومن السيارات من (٦٣٩ر١١) الى (٧٤٥ر٦٥) سيارة[٣٥] • والاخطر من ذلك ، أن نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » يعنى مبادلة عمل المصريين العاملين بالخارج بأشكال متنوعة من السلع المستوردة ، ومعظمها من السلع الاستهلاكية ، نظرا لارتفاع نسبة المتحقق من تسويق هذه

السلع فى مصر ، وهى نسبة تتجاوز (١٠٠٪)[٣٦] • وتقدر احدى الدراسات أن الجزء المخصص من مدخرات وأموال المصريين العاملين بالخارج لتمويل الواردات طبقا لهذا النظام زاد من (٧ر٩٢) مليون دولار فى عام ١٩٧٥ الى (٢ر٥٨٧) مليون دولار عام ١٩٧٨ و (٥ر٩٦٦) مليون دولار عام ١٩٨٠[٣٧] •

٤ — هجرة وعودة العمالة ومشكلات الاسرة المصرية

من بين الآثار الغريبة لهجرة العمالة ما يمكن تسميته « بتأنيث الاسرة المصرية » ، اذ يقدر أن حوالى نصف المصريين المتزوجين المهاجرين الى الاقطار العربية النفطية يتركون زوجاتهم وأولادهم فى مصر ، ويترتب على ذلك فى العادة تولى الزوجة بنفسها ادارة الاسرة وشؤونها بشكل كامل ، بما فى ذلك تربية الاطفال فى أخطر سنوات نشأتهم وتكوينهم • ان جيلا كاملا من الناشئين فى مصر ينمو الآن فى أسر وحيدة الوالد ، حيث الوالد الآخر لا يعدو أن يكون زائرا يفد الى الاسرة بين فترة وأخرى • ومن الصعوبة بمكان القطع اذا كان ذلك الاثر ايجابيا أو سلبيا ، كما أنه لا يمكن قياس وتقدير الآثار البعيدة الامد لهذه الظاهرة ، فأنصار قضية المرأة قد يشجعون ويرحبون بهذه الظاهرة باعتبارها تتيح للمرأة سلطة أكبر وفرصة اثبات الذات ، بينما يرى آخرون فى هذه الظاهرة مجرد تطور وتعبيرا عما يحدث عادة حتى مع وجود الآباء فى أسرهم ، بمعنى أن المرأة باتت تتولى معظم عملية التنشئة •

وهناك ظاهرة أخرى مرتبطة بهذا الامر ، وهى زيادة عدد العاملات المصريات المهاجرات الى الاقطار العربية النفطية • وهذه الاعداد من النساء تضم فى العادة فئات مهنية وشبه مهنية وعاملات من ذوات الياقات البيضاء وكذلك مديرات البيوت والمربيات والخادمات •• ولا تثور أية مشكلة فى هذا الصدد اذا كانت السيدة العاملة يصحبها زوج يعمل بدوره ولكن فى حالات عديدة تكون السيدات المهاجرات اما غير متزوجات أو

متزوجات دون صحبة أزواجهن • وعادة ما يرجع ذلك الوضع الاخير الى نفس العوامل التى تدفع الزوج الى الهجرة بمفرده ، وهى عوامل الادخار وتعليم الاطفال • وغالبا ما يحدث هذا النوع من الهجرة الفردية عندما لا يستطيع الزوج الحصول على عمل فى البلد المضيف أو أنه لا يستطيع ترك عمله فى مصر • وأيا كان الامر ، فان هذه الظاهرة جديدة الى حد ما عن المجتمع المصرى • ان انفصال المرأة عن عائلتها الاولى أو عائلة زوجها قد يرحب به البعض باعتباره خطوة أخرى على طريق تحرر المرأة لانها أضحت قادرة على الحياة المستقلة وكسب المال فى بلد آخر ، ولكن هذه الظاهرة يمكن اعتبارها أيضا مظهر آخر من مظاهر زعزعة استقرار واختلال واضطراب الاسرة المصرية بسبب المال النفطى •

وربما كان أصعب موقف فى هذا الصدد ، هو موقف زوجين مهاجرين تجد فيه الزوجة عملا ، فى حين لا يوفق الزوج فى العثور على عمل ، ويكون الراتب الذى تتقاضاه الزوجة من عملها يفوق اجمالى دخل الاسرة فى مصر • وقد ينجم عن هذه الحالة نتائج مآسوية بالغة ، فلا يزال من الصعوبة بمكان على الزوج المصرى أن يتقبل القيام « بدور عكسى » فى الاسرة ، فمثل هذا الزوج قد يتحطم نفسيا نتيجة ملل البقاء فى البيت والشعور بالدونية(٣٨) •

وهناك آثار أخرى « مدمرة » تطرأ على العائلات المصرية نتيجة الهجرة العمالية ، مثل انتشار الطلاق وتعدد الزوجات ، وحتى الدعارة فالزوجة التى ينفذ صبرها نتيجة عمل زوجها بالخارج وقلة مرات عودته الى الوطن الام قد تصير أكثر عرضة للاغراءات • وبالاضافة الى ذلك هناك عدة أبحاث ودراسات أمبريقية أجريت بشأن آثار وانعكاسات الهجرة العمالية على الاسر المصرية ، أكدت ما يترتب على غياب دور الاب المهاجر فى عملية التنشئة الاجتماعية من انحطاط وتدهور المستويات التعليمية والمعايير الاخلاقية للابناء(٣٩) •

٥ ـ الهجرة والعودة العمالية وقضية النمو الحضرى فى مصر

أضحت من الامور الشائعة فى مصر منذ منتصف السبعينيات أن يهاجر العمال الزراعيون مباشرة الى أسواق العمل فى الاقطار العربية النفطية ، دون المرور بمرحلة الهجرة الداخلية فى مصر نفسها من الريف الى المدينة • وبالنظر الى أن هؤلاء العمال المصريين الريفيين يستقرون ويعملون فى المناطق الحضرية أو بالقرب منها فى الاقطار النفطية ـ وخاصة فى الاقطار العربية الخليجية الصغيرة التى تعبر عن مفهوم « دولة المدينة » ، فانهم يعتادون على أساليب الحياة الحضرية • ولهذا عندما يعود هؤلاء العمال الى الوطن الام ، يستقر العديد منهم ـ بصحبة أسرهم ـ فى المناطق الحضرية بمصر • وبالنسبة للمهاجرين الريفيين الذين يعودون ثانية الى المناطق الريفية ، وبخاصة من الذين كانوا قبل الهجرة من المعدمين العاملين بأجور لدى الغير ، فان أولى مهامهم عند العودة عادة ما تكون شراء الاراضى الزراعية وبناء مساكن عليها ومحلات تجارية غالبا لا تزيد عن محلات البقالة العادية •

أضف الى ذلك أن هجرة العديد من سكان المناطق الحضرية المصرية الى الاقطار النفطية سعيا وراء فرص العمل والاجور المجزية ، أفرزت نقصا فى العديد من قطاعات العمل بهذه المناطق ، وبخاصة فى قطاع البناء الامر الذى قدم عاملا اضافيا لجذب العديد من الفلاحين المصريين ـ وخاصة من المعدمين العاملين بشكل موسمى أو دائم لدى الغير ـ كى يهاجروا الى المدن للعمل بهذه القطاعات • وبعبارة أخرى ، فان هجرة العمال المصريين الى الاقطار النفطية ـ بصرف النظر عن الاصول الريفية أو الحضرية لهؤلاء العمال ـ تؤثر بشكل ملحوظ فى مجرى الهجرة الريفية ـ الحضرية فى مصر(٣٠) •

ان هذه الهجرة المتزايدة للسكان الريفيين الى المدن المصرية ، والتى تدعمها الهجرة الخارجية كما سبق وأن قلنا ، تؤدى الى تزايد الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية التى تعانى أساسا من النقص والتدهور

وخاصة فى قطاع الاسكان الحضرى ، فضلا عما يترتب على هذه الهجرة ـ بما تعنيه من حرمان المناطق الريفيــة من خـيرة العنـاصر المتعلمـة والديناميكية ـ من عرقلة التنمية الريفية •

٦ ـ الهجرة والعودة العمالية والسلوك الدينى فى مصر

للهجرة العمالية عدة آثار على أنماط السلوك الدينى فى مصر • ونؤكد ثانية أن هذه الآثار ، مثل انتشار تحجب النساء والدوافع الدينية للادخار والاستثمار فى اطـار البنـوك الاسـلامية والشركات الرأسـمالية التى « تتظاهر » بمراعاة المبادىء الاسلامية فى أنشطتها الاستثمارية ، من الصعوبة بمكان تقديرها أو وصفها بأنها ايجابية أو سلبية •

وعلى سبيل المثال يمكن أن نفسر ، ولو بشكل جزئى ، انتشار ظاهرة التحجب فى مصر كنتيجة لوجود وعمل العديد من النســاء المصريات فى المجتمعات المحافظة ـ الدينية فى الخليج العربى وخاصة الســعودية • ان التحجب فى أكثر الاحياء محافظة بالمجتمع الســعودى قوى بدرجــة تضطر معها العديد من العاملات المصريات وغــيرهن من الوافــدات فى المجتمع السعودى الى ارتداء الحجاب كضرورة اجتماعية تفرضها أوضاع الحياة والقيم الســائدة فى ذلك المجتمــع • واذا كانت هــذه العــادة (التحجب) قد تمارسها النساء بداية بشكل اضطرارى ، فان بعضهن قد يمارسن هذه العادة لاحقا بشكل اختيارى عند العودة الى مصر ، وعندئذ قد تنتقل هذه العادة منهن الى غيرهم من المصريات فى الوطن الام وخاصة من أقاربهن ، وقد يحدث هذا ولو من خلال « أثر المحاكاة » • وتعتقــد « المحجبات » أن ارتداء الحجاب وســيلة ضرورية للحمــاية والوقاية من « التحلل » و « الظروف اللاخلاقية » الســائدة فى العــديد من المــدن والاحياء المصرية وخاصة (القاهرة) •

وهنا يثور التساؤل : هل يتناسب انتشـــار التحجب فى مصر مع

متطلبات وضروريات الحياة العصرية التى ينبغى أن تدعى فيها النســاء لاداء دور حيوى فى العملية الانمائية ؟ الواقع أن هذه مسألة موضع جدل وخلاف • وقد حاولت « سنية صالح » تقديم اجابة « منطقية » عن هذا التساؤل ، بقولها أن الاسلام يتطلب الاحترام الكامل لمبادئه من تواضع وحب للخير والاعتدال وما الى ذلك من مبادىء ينبغى احترامها من الرجال والنساء على حد سواء ، الا أنه لا يطالب بالفصــل الكامل بين الرجــال والنساء ، ولا يمنع من التقاء وتعاون الجنسين فى ظل ظروف صحية سليمة من أجل الاغراض الدينية والاجتماعية والمهنية(٣١) •

ثانيا : هجرة وعودة العمالة المصرية والاستقرار السياسى فى مصر

تتسم آثار هجـرة وعودة العمــالة المصرية على قضــية الاستقرار السياسى فى المجتمع المصرى بالتعقيد ، حيث تتداخل الآثار الايجابيــة والسلبية لهذه الظاهرة بدرجة يصعب معهــا تقدير أوزانهــا النسبية • وبعبارة أخرى فان هجرة العمالة المصرية ، وعودتها ، تمثل من وجهة نظر النظام الحاكم فى مصر نعمة ونقمة فى آن واحد بالنسبة لاستقرار هــذا النظام • ومن النقاط الجـديرة بالملاحظة فى هــذا الخصوص ، النقــاط الخمس التالية : ـ

١ ـ ان الهجرة العمالية قد تدعم استقرار النظــام السياسى المصرى نظرا لأنها عملية اختيارية انتقائية Selective ، فمعظم المهاجرين المصريين الباحثين عن فرص عمل فى الاقطار العربيــة النفطية هم بالاساس من العناصر الشــابة الطموحة القلقــة ونتيجة للخصائص النفسية للشباب ، فان الاخيرين يمثلون فى أى مجتمع خطرا كامنا يهدد النظام السياسى القائم(٣٢) ، وخاصة فى المجتمع المصرى منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ • ان الموارد المــادية والمؤسسية فى مصر منذ منتصف السبعينيات والقنوات السياسية وفرص العمل والحراك الاجتماعى لم تعد كافية لاستيعاب طاقات وأنشطة الشــباب وللاستجابة

لمطالبهم الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية • ومن هنا نجد أنه بدون الهجرة ، فان هؤلاء الشباب ــ أو على الاقل بعضهم وخاصة من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى ــ كانوا سيصيرون قوة قابلة للتجنيد من قبل الحركات والتنظيمات السرية المعارضة (الاسلامية ــ الشيوعية) التى تعمل من أجل الاطاحة بالنظام الحاكم •

٢ ــ وبالاضافة الى ذلك ، هناك أثر آخر يمكن وصفه « بالايجابية » لظاهرة الهجرة العمالية بالنسبة لاستقرار النظام السياسى المصرى ، فالعديد من المصريين العاملين فى الاقطار العربية النفطية ينغمسون فى « كسب المال وتكوين الثروات » وليس فى « الدعاية الثورية والاثارة السياسية » • وعندما يعود المهاجرون « المحظوظون » الى مصر ، بما كونوه من مدخرات يتم استثمار معظمها فى أنشطة تجارية متنوعة هى فى معظمها ذات طبيعة « طفيلية » ، فانهم ينضمون الى الطبقة العليا المتميزة والاثرياء الجدد المنتفعين بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ويتميز الاخيرون بتوجهات اجتماعية وسياسية محافظة بمعنى أن لهم مصلحة عضوية فى استقرار وتدعيم النظم الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية القائمة طالما انها توفر لهم الاطار الملائم لحماية وتدعيم امتيازاتهم ومصالحهم • وبعبارة أخرى فان الاندماج بين الاثرياء العائدين من الاقطار النفطية وبين الطبقة شبه الارستقراطية للنظام السابق ليوليو ١٩٥٢ والنخبة العسكرية ــ التكنوقراطية للعهد الناصرى وخاصة فى عناصرها الانتهازية والطبقة التجارية « الانفتاحية » المتنامية ، يضع الاساس الاجتماعى ــ الاقتصادى للمساندة السياسية للنظام الحاكم وسياساته(٣٣) •

٣ ــ ان القيادة المصرية على أعلى مستويات ، وخاصة فى عهد « السادات » ، أدركت تماما هذه الآثار الايجابية للهجرة العمالية

من حيث استقرار واستمرار النظام السياسى فى مصر ، فالغرض الاساسى من المادة (٥٢) فى دستور ١٩٧١ والقرار الجمهورى رقم ٧٣ لعام ١٩٧١ كان تشجيع الهجرة المؤقتة والدائمة للمصريين ، فنصت هذه المادة لعى حق الهجرة كحق من حقوق المواطن ، وأعطى القرار الجمهورى المذكور للمهاجرين حق العودة الى وظائفهم الحكومية خلال سنة من استقالتهم بغرض توفير ضمانات للمهاجر بالعودة انى وظيفته السابقة اذا ما صادفته صعوبات فى الخارج • وفى عام ١٩٧٥ صدقت مصر على اتفاقية تنقل الايدى العاملة بين الاقطار العربية • وفى عام ١٩٧٦ وطبقا للقانون رقم (٣١) والقانون رقم (٧٩) ، تم انشاء اللجنة العليا لشؤون المصريين فى الخارج والمجلس الاعلى للقوى العاملة والتدريب بغرض تسهيل وتعزيز هجرة العمال المصريين وتذليل القيود والعقبات البيروقراطية التى تعرقل هذه الهجرة • ولم يبال « السادات » كثيرا بالاصوات التى تصاعدت محذرة من الآثار السلبية المحتملة نتيجة الهجرة العمالية غير المنضبطة مثل نقص العمالة فى بعض القطاعات الحيوية ، ولم يفعل شيئا سوى اصدار المزيد من القوانين والقرارات فى مجالات السفر والاعارات والتجنيد وأسعار الصرف والاستيراد بدون تحويل عملة من أجل تشجيع الهجرة العمالية •• وقد انعكس هذا الاهتمام الرسمى بتسهيل وتشجيع الهجرة العمالية فى تشكيل العديد من اللجان ، والتى بلغ عددها (١١) لجنة فى عام ١٩٧٨ بغرض تشجيع عملية « ارسال الناس الى الخارج لاتقاء تهديدهم الكامن اذا ما بقوا فى مصر ولاستقبال الاموال التى يرسلونها الى مصر »(٣٤) •

٤ ــ رغم ذلك تطرح هجرة العمالة وعودتها آثارا سلبية على الاستقرار السياسى فى مصر ، وهنا ينبغى أن نشير ابتداء الى قيام بعض العمال المصريين المهاجرين بتمويل الانشطة المسلحة للحركات

السرية فى مصر وخاصة الحركات الاسلامية • وعلى سبيل المثال ، بعد المواجهة الدامية بين السلطات المصرية وجماعة « التكفير والهجرة » ، اكتشفت هذه السلطات أن الدعم المالى لهذه الجماعة كان يأتى بالاساس من أعضائها العاملين فى الاقطار العربية النفطية(٣٥) والاكثر من ذلك أن بعض أعضاء هذه الجماعة ممن فروا الى السعودية ، عقب اعتقال زملائهم عام ١٩٧٧ شاركوا بعد عامين فى عملية الاستيلاء على الحرم المكى مع جماعة من « المنشقين » من السعوديين وغير السوديين فى نوفمبر ١٩٧٩(٣٦) •

وبالاضافة الى ذلك حصل بعض المصريين من اليساريين والناصريين والوزراء والقادة العسكريين السابقين ، مثل « سعد الدين الشاذلى » رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ والدكتورة « حكمت أبو زيد » وزير الشئون الاجتماعية السابقة فى عهد الرئيس « عبد الناصر » ومن الكتاب والصحفيين ، حصل هؤلاء المعارضون من النظم الراديكالية فى الاقطار العربية النفطية وخاصة ليبيا على قنوات للمعارضة السياسية واثارة وتهييج الرأى العام المصرى ضد النظام الحاكم فى مصر من خلال اذاعات هذه النظم ومن خلال تكوين بعض هؤلاء المعارضين لجبهات وطنية غرضها الاطاحة بهذا النظام خاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل •

٥ — **وبخصوص الآثار السياسية المحتملة لعودة واسعة النطاق للمصريين العاملين فى الاقطار النفطية نتيجة الانخفاض الملحوظ فى الايرادات النفطية لهذه الاقطار وفى حجم طلبها على العمالة الوافدة ،** ينبغى أن نميز بين الآثار المرتبطة بنوعين من جماعات العمال العائدين • ان العائدين الاثرياء باتجاههم الى استثمار وتوظيف مدخراتهم فى الانشطة التجارية الانفتاحية سوف ينضمون الى القوى الاجتماعية — الاقتصادية المتميزة

ويدافعون عن النظام السياسى القائم وسياساته الاجتماعية الاقتصادية فى مواجهة أية معارضة داخلية تتطلع الى التغيير الراديكالى • ومع ذلك ، ثمة جماعة أخرى من العمال العائدين ستؤثر سلبيا فى استقرار النظام السياسى المصرى ، اذ أن العائدين بمدخرات متواضعة سرعان ما يستنفذون هذه المدخرات فى اشباع بعض احتياجاتهم الاساسية ، وعند هذه النقطة — وربما قبلها — سوف ينضم هؤلاء الى الطبقات المضطهدة الساخطة المقهورة — الدنيا ، وسيكون ذلك أيضا هو وضع العناصر الشابة المتعلمة ذات الاصول الطبقية الدنيا والوسطى نتيجة حرمان هذه العناصر من فرص العمل والثراء فى الاقطار النفطية الغنية • وهذه الجماعات الساخطة ، والتى يندرج فى اطارها العائدون الفقراء التعساء ، سوف تهدد استمرار وبقاء النظام الحاكم •

ثالثا : — الازمة النفطية وعودة العمالة المصرية : البحث عن استراتيجية :

اعتقد فريق من الاقتصاديين العرب أن تدفقات العمالة الوافدة الى الاقطار العربية النفطية فى الثمانينات لن تتأثر أو تتقيد كثيرا بأى انخفاض فى الايرادات النفطية لهذه الاقطار • وعلى سبيل المثال فى خريف ١٩٨٤ ، ذكر « د• نعيم شربينى » أن النمو الاقتصادى فى الاقطار النفطية ، حتى لو انخفض ، سوف يستمر فى رفع الطلب على العمالة الوافدة نتيجة عدة عوامل ، مثل أثر الاسهام المتزايد للمشروعات الصناعية فى التوسع فى توظيف العمال ، وشدة اعتماد أنشطة القطاع الخاص على النمو الاقتصادى المرتبط بازدهار الاعمال التجارية وأعمال الانشاءات والمقاولات ، والتوسع فى استخدام العمالة المنزلية فى الاقطار الخليجية كرمز للرفاهية واليسر(٣٧) •

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن الآثار السلبية للازمة النفطية الراهنة لا تقتصر على الاقطار العربية النفطية وحدها ، بل تمتد أيضا الى مصر

وغيرها من الاقطار العربية المصدرة للعمالة ، بالنظر الى ما يترتب على انخفاض ايرادات الاقطار النفطية من تناقص طلبها على العمالة الوافدة بما فيها العمالة المصرية .

وثمة بعض التصريحات الهامة فى هذا الصدد ، ومنها تصريح « حسين السجينى » وكيل وزارة التخطيط بالسعودية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥ والذى جاء فيه أن من بين الاهداف الاساسية للخطة الرابعة للسعودية انهاء عمل (٦٠٠) ألف عامل مهاجر بالسعودية(٣٨) وتصريح « د. كمال الجنزورى » وزير التخطيط المصرى فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٥ والذى جاء فيه أن عدد المصريين العائدين من الاقطار النفطية سيصل الى (١٠٠) ألف عامل حتى نهاية عام ١٩٨٥ وأن هذا العدد سيرتفع خلال السنوات الخمس اللاحقة (١٩٨٦ – ١٩٩٠) الى (٨٠٠) ألف عامل(٣٩) .

ومن الملاحظ أنه حتى اللحظة الراهنة ، لا تملك مصر سياسة متكاملة أو استراتيجية فعالة للتعامل مع الموقف الحرج والمشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الحادة المرتبطة بعودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالاقطار النفطية خلال السنوات القليلة القادمة . وبصرف النظر عن رد الفعل المصرى الضعيف على طرد السلطات الليبية لحوالى (٨٠) ألف عامل مصرى فى أغسطس – سبتمبر ١٩٨٥ ، ينبغى على القيادة السياسية المصرية أن تبحث عن استراتيجية فعالة للتعامل مع هذه المشكلات التى ستصاحب عودة واسعة النطاق للمصريين العاملين فى الاقطار النفطية . وبافتراض استمرار النظام السياسى المصرى القائم بتوجهاته وسياساته الداخلية والخارجية ، فان هذه القيادة عليها أن تختار بين مسارين فى عملية البحث عن هذه الاستراتيجية : –

(أ) المسار الاقليمى العربى ، ونعنى به تدعيم العلاقات والروابط السياسية مع الاقطار العربية الاخرى . وخاصة الاقطار الخليجية التى تمثل أكبر مستورد للعمالة المصرية ، بغرض اقناع قادة هذه الاقطار

بالاعتماد على العمال المصريين بدلا من الآسيويين . ومن الناحية النظرية يمكن لمصر أن تستفيد من تبنى هذا المسلك ، على الاقل من أجل تقليل أعداد عمالها العائدين .

(ب) مسار التكييف الداخلى يمثل ، استراتيجية فعالة ينبغى أن تتبناها القيادة السياسية المصرية للتعامل مع المشكلات قصيرة وبعيدة الامد التى تفرزها عودة العمال المصريين من الاقطار النفطية على نطاق واسع . وفى هذا الاطار ، ينبغى على الاقل اتخاذ ثلاث خطوات ، أولها تدريب العائدين وتوجيههم الى القطاعات التى تعانى من نقص العمالة فى مصر ، وثانيها توفير الفرص الملائمة أمام العائدين الاثرياء لاستثمار مدخراتهم فى أنشطة انتاجية فى مشروعات فردية وتعاونية ، وثالثها توجيه المزيد من النفقات الاستثمارية والموارد البشرية الى القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية لزيادة قدرتها على استيعاب العمال العائدين . وباختصار فان الاستراتيجية المقترحة تمثل عملية اعادة تكييف وموائمة داخل المجتمع المصرى ، وخاصة فى سوق العمل والقطاعات الانتاجية على الاقل بغرض تقليص الآثار السلبية للمشكلة سالفة الذكر . وبالاضافة الى ذلك ، هناك خطوات أخرى ينبغى اتخاذها فى هذا الخصوص ، وخاصة فى المجال الاجتماعى من أجل الوصول الى توزيع أكثر عدالة وانصافا للدخل القومى فى مصر .

خاتمـــــــة

حاولت الدراسة السابقة تفسير وتحليل الابعاد والآثار الاجتماعيـــة السياسية لهجرة العمالة المصرية الى الاقطار العربية النفطية واحتمالات عودتها من هذه الاقطار فى ظل الازمة الراهنة فى السوق النفطية ،ويمكن تلخيص أبرز ما جاء بهذه الدراسة فى النقاط الثلاث التالية : ــ

١ ــ ان الآثار الاجتماعية السياسية لهجرة العمـــالة المصرية تتسـم بالتعقيد البالغ بالنسبة للمجتمع المصرى ككل • فليس من السهل وصف هذه الآثار بالسلبية أو الايجابية ، اذ أن تقدير ذلك مسألة تكاد تخضع للاعتبارات القيمية ــ الشخصية • رغم ذلك يمكن أن نخلص من الدراسة السابقة الى القول أن تكاليف هجرة العمالة المصرية من وجهة نظر مجتمعية كلية تتجاوز منافعها سواء فى الاجل القصير أو فى الاجل البعيد •

٢ ــ ان ارجاع كافة أبعاد ومشكلات التغيير فى مصر منـــذ منتصف السبعينات الى الهجرة العمالية وحدها ، مسألة تنطوى على تبسيط مخل ، اذ أن آثار هذه الهجرة تربطها علاقات تفاعلية وطيدة مع العوامل الاخرى الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية القائمة فى مصر وكذلك فى الاقطار العربية النفطية • وتمثل هذه العـــوامل ما يعرف بعوامل « الطرد والجذب لظاهرة الهجرة » ، وتؤدى الى تدعيم الانعكاسات السلبية لظاهرة الهجرة على المجتمع المصرى ككـــل •

٣ ــ أن المجتمع المصرى سيكون فى موقف بالغ الحرج فى الســـنوات القليلة المقبلة ، ما لمتأخذ قيادته السياسية باستراتيجية فعـــالة يكون هدفها تمكينه من استيعاب آثار عودة العمالة على نطـــاق كبير من الاقطار النفطية فى ظل الازمـــة النفطية الراهنـــة التى ستستمر على الاقل خلال السنوات الخمس القادمة •

الهـــــوامش

(١) Ismail Serageldin, J ames Sooknat, J. Stace Birks and Cliv. A. Sinolair, «Some Issues Related to labor Migration in the Middle East and North Africa, "**The Middle East Journal** (Washington, D.C. : The Middle East Institute, Volume 38. No. 4 Autumn 1984), Table 6, p. 639 .

(٢) د• محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٣٠ •

(٣) د• ابراهيم سعد الدين ، د• محمود عبد الفضيل ، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ، الآثار ، السياسات** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣) ، جدول١ ــ ٢٧ ، ص ٧٠ •

(٤) بنت هانس ، سمير رضوان ، **العمل والعدل الاجتماعى في اقتصاد متغير : مصر في الثمانينات ، دراسة في سوق العمل** (جنيف ، منشورات مكتب العمل الدولى ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٧ •

(٥) مصطفى امام ، جمال زايدة « المصريون العاملون في الدول العربيـــة ، **مجلة الاهرام الاقتصـــادى** (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، عـــدد ٧٤٧ ٩ مايو ١٩٨٣) ، ص ١٠ •

(٦) World Bank, **World Tables**, 1980 (Baltimore, Maryland : Johns Hppkins University Press for World Bank, 1980, p. 463.

(٧) Ismail serageldin et al., « Some Issues Related to Labor Migration In the Middle Esst and North Africa, » **Op. cit.**, p. 724.

(٨) د• سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطيـــة** (القاهـــرة : دار المستقبل العربى ١٩٨٢) ص ١١٥ •

(٩) World Bank, **World Development Report 1985** (Washington,D.C. : The world Bank, 1985), Tablel, p. 174.

(١٠) Ismail serageldin et al., «Some Issues Related to labor Migration In the Middle East and North Africa, » **Op. cit.,** p. 622.

(١١) د٠ سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعى العربى الجديد** ، مصدر سابق جدول ٣ ـ ٤ ، ص ١٢٤ ، ص ١٢٥ ٠

(١٢) محمد ابراهيم طه السقا ، « عودة العمالة المصرية وآثارها على هيكل الاقتصاد المصرى » **مجلة الاهرام الاقتصادى** (القاهرة : مؤسسة الاهرام عدد ٨٧٠ ، ١٦ سبتمبر ١٩٨٥) ص ٤٩ ٠

(١٣) د٠ سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعى العربى الجديد** ، مصدر سابق ١٣٥ ـ ١٣٦ ، ١٤١ ـ ١٤٣ ٠

(١٤) د٠ سعد الدين ابراهيم « أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر » **مجلة المستقبل العربى** (بيروت أ مركز دراسات الوحدة العربية السنة ٤ ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٧٨ ـ ٧٩ ٠

(١٥) بنت هانسن ، سمير رضوان ، **العمل والعدل الاجتماعى في اقتصاد متغير** مصدر سابق ، جدول (٧٩) ، ص ٣٣٦ ٠

(١٦) عبد الحميد بلال « المردود الاقتصادى والاجتماعى لهجرة العمالة المصرية » **مجلة الباحث العربى** (لندن : مركز الدراسات العربية ، العدد ٨ ، يوليو ١٩٨٦) ، ص ٧٣ ٠

(١٧) Amr Mohi El Din and Ahmed Omaar, "The Emigration of University Academic Staff," a Paper Prepared for **The Project on Egyptian labor Migration** (Cairo Univoraity: MIT Technology Adaption Program, Cairo, June 1980). pp. 48 — 54.

(١٨) Amr Mohi El Din, "External Migration of Egyptian Labor," a Paper suhmitted to **the ILO Strategic Employment Mission to Egypt**, September 1980 (mimeo), p. 149.

(١٩) د٠ سعد الدين ابراهيم ، « أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر ، **مصدر سابق** ، ص ٨٠ ٠

(٢٠) Saad Eddin Ibrahim, "Oil, Migration and the New Arab Social Order," in : Maloolm H. Kerr and EL Sayed Yassin, eds., **Rich and Poor States in the Middle East : Egypt And the New Arab Order** (Boulder, Colorado : Westview Press. 1982), p. 49.

(٢١) Nazih N.M. Ayubi, "Implementation Capability and Political Feasibility of the Ouen Door Policy in Egypt", in : Malcolm H. Kear and EL Sayed Yassin, eds., **Rich And Poor States in the Middle East,** p. 400 .

(٢٢) Saad Eddin Ibrahim, " Oil, Migration and the New Arab Social Order, "**Op. cit.,** p. 49 .

(٢٣) Gouda Abdel-Khalek "The open Door Economic Policy in Egypt : Its contribution to investment and its Equity Implications, "in : Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, eds., **Rich and Poor States in the Middle East,** Op. cit., pp. 266 — 267 .

(٢٤) Saad Eddin Ibrahim, " oil, Migration and the New Arab Social Order, "Op. cit., p. 50 .

(٢٥) د٠ ابراهيم سعد الدين ، د٠ محمود عبد الفضيل ، **انتقال العمالة العربية** **مصدر سابق** ، جدول ٢ ـ ٤ ، ص ٨٧ ٠

(٢٦) Gouda Abdel-Khalek, **Op. cit.,** p. 269 .

(٢٧) عبد الحميد بلال ، «المردود الاقتصادى والاجتماعى لهجرة العمالة المصرية» **مصدر سابق** ، ص ٧٥ ٠

(٢٨) Saad Eddin Ibrahim, "Oil, Migtion and the New Arab Social Order," **Op. cit.**, pp. 40 — 41 .

(٢٩) أنظر في هذا الصدد : ـ

د٠ عبد الباسط عبد المعطى ، **الهجـرة النفطيـة والمسألة الاجتماعيـة** (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤) ، ص ٩٤ ـ ١٠٢ ٠

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن العلاقة بين الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية في مصر ، أنظر :

George Sabagh, "Migration And Social Mobility in Egypt," in : Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, eds., **Rich And Poor States in the Middle East,** Op. cit, pp. 266 — 268.

(٣١) Saneya Saleeh, "Women in Islam : Their Status in Religiousl Cultur", in : Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S.Houkins, eds., **Arab Society in Trnsition, A Reader** (Cairo : The Amerioan University in Cairo, 1977). p. 128 .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن ارتباط ظاهرة عدم الاستقرار السياسى بالسمات النفسية والسلوكية للشباب أنظر :

* جلال عبد الله معوض ، « ظاهرة عدم الاستقرار السياسى وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت : جامعة الكويت ، السنة ٢ ، العدد ١ ا مارس ١٩٨٣) ص ١٣٩ ـ ١٤١ ٠

* Kenneth Keniston, **Youth And Dissent : The Rise of A New Opposition** (New York : Harcourt Braoc Jovanovioh, Inc., 1971), pp. 11 — 20 .

(٣٣) أنظر في هذا الصدد : ـ

* د٠ سعد الدين ابراهيم . **النظام الاجتماعى العربى الجديد** ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ٠

* د٠ عبد الباسط عبد المعطى ، **الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعيـة** مصدر سابق صص ١٥٤ ـ ١٥٧ ٠

(٣٤) د٠ سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، صص ١١٣ ـ ١١٤ ٠

(٣٥) لمزيد من التفاصيل عن جماعة « التكفير والهجرة » ، أنظر : ـ

Maurice Martin and Bose Massad, "Al-Takfir wal Hijra : Study in Sectarian Protest, "in : **CEMAM Reports 1977,** Vol. 5. **Arab Culture : Religious, Indentity And Radical Perspectives** (Beirut : center for the study of Modern Arab world, Saint Joseph's University, Dar El-Mashreq, 1980), pp. 135 — 156 .

(٣٦) د٠ سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعى العربى الجديد** ، مصدر سابق ص ١٤٧ ٠

(٣٧) Naiem A. Sherbiny, "Erpatriate Labor Flows to Arab oil Countries in the 1980, "**The Middle Journal** vol. 38, No. 4, Autumn 1984, pp. 645 — 665 .

(٣٨) د٠ تيسير عبد الجابر ، « الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربى واحتمالات المستقبل » ، **مجلة التعاون** (الرياض : الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السنة ١ ا العـــدد ٢ ، أبريل ١٩٨٦) ص ٥٧ ـ ٥٨ ٠

(٣٩) **نفس المصدر** ، ص ٨٦ ٠

(٤٠) **جريد الشعب** (القاهرة : حزب العمل الاشتراكى ، ١٣ اكتوبر ١٩٨٥) ص ١ ٠

(٤١) لمزيد من التفاصيل في هذه الصدد ، أنظر : ـ

د٠ جلال عبد الله معوض ، « العمالة الاسيوية في أقطار الخليج العربية » **مجلة التعـــاون** (الرياض ، السـنـة ، ، العدد ٤ ، اكتوبر ١٩٨٦) صص ٩٥ ـ ١٠٨ ٠

الآثار السياسية لهجرة أبناء المغرب العربى الى فرنســـا

ريمى لوفو*

توصل المجتمع الفرنسى عبر مختلف العصور الى اخضـــاع الدين للسياسة واستطاع عام ١٩٥٠ تحـــويل العلمانيـــة الى نوع من الديانة المدنية وخطت البرجوازية والطبقة الوسطى طريقها الى التحديث فى اطار الدولة الام • كما استطاع المزارعون النازحون الى المدينة من الغـــرب والجنوب الغربى منذ القرن التاسع عشر ومن خلال التكيف مع نظـــام القيم الحضرى ، التخلى عن المبادىء الدينية والارتباط بالمجتمع السياسى وقد استقر هذا الوضع منذ الثورة البرجوازية • وقـــد فرض امتـــداد الجهاز الصناعى ضرورة اللجوء الى استجلاب العمالة من الخارج وقامت مختلف التنظيمات الاجتماعيـــة والسياســـية (الاحـــزاب الجمـــاهيرية والنقابات) بدور هام فى هذا المجال لاستيعاب ودمج هذه المجمـــوعات القادمة من جنوب أوروبا أو من بولندا • وقد شهد هذا التطور صراعا ضخما حيث تمسك البولنديون أكثر من الايطاليين بالتميز الدينى الذى أسهم فى حفاظهم على ذاتيتهم •

الميراث الاستعمارى والانفصال عنه

وقد ظل أبناء المغرب فترة طويلة خارج هذا الاطار فبالنسبة لهم جرت عملية التحديث السياسى من خلال تأسيس دولة فوقية تعادى النموذج الاستعمارى الا أنها تحاول أن تتشبه به الى حد كبير ، وقد مثلت الهجرة الجزائرية فى الثلاثينات طليعة هذا الصراع من أجل الاستقلال عن فرنسا الا أن هذا الاستقلال القومى لم يكن ليرضى رغبة الجزائريين فى التحديث والحراك الاجتماعى ، كما أن الاستقلال السياسى لم يتبعـــه استقلال

(*) استاذ بالمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية • باريس •

اقتصادى أو ثقافى وظلت فرنسا مثالا يحتذى للحرية الفردية وارتبطت بها آمال العديد من الراغبين فى تحقيق التحديث •

أما بالنسبة للجانب الفرنسى فقد عنى الاستقلال نوعا من الانفصال وقد نظر البعض بارتياح لهذا الوضع ، ان تنفيذ اتفاقية روما وتأسيس قوة ضاربة والخروج من قيادة حلف الاطلنطى أدى الى مضاعفة الآثار النفسية لهذا الانفصال عن الماضى الاستعمارى • لقد رغبت فرنسا فى أن تكون دولة صناعية حديثة وقد صاحب هذه الرغبة فى الامتداد الصناعى زيادة غير متوقعة فى اجتذاب اليد العاملة من شمال غرب افريقيا مما أدى الى نوع من التعارض الذى أخذ فى الظهور تدريجيا نتيجة لاعلان كل دولة مستقلة عن مسئوليتها تجاه مواطنيها •

الآثار السلبية لأزمة ١٩٧٤

لقد عكست الازمة الاقتصادية لعام ١٩٧٤ والثورة الايرانية عام ١٩٧٩ آثارها على العديد من الاطراف الذين لم يتبينوا أنفسهم هذا الاثر الا بعد فترة حيث أدت الازمة الى قرار المسئولين السياسيين الفرنسيين وغيرهم من البلاد الاوروبية بوقف الهجرة ، ومن خلال رقابة دقيقة على هذه الهجرة أمكن وضع شروط على تجديد الاقامة وتصريحات العمل بالنسبة لبعض العناصر المهاجرة الغير مرغوب فيها ، وكرد فعل لهذه السياسة لجأ عرب شمال غرب افريقيا الى تأكيد حفاظهم على حقهم فى الاستقرار والاقامة مع عائلاتهم فى فرنسا •

هكذا تغيرت الممارسات الاجتماعية بسرعة فائقة دون أى ترشيد لها وظهرت صعوبات وعوائق من كل من الجانب الفرنسى ومهاجرى شمال غرب افريقيا، وقد أدى استقرار العائلات المنتمية الى شمال غرب افريقيا الى اعطاء تفسير جيد للاسلام الذى عكس الثراء والقوة من خلال الدول البترولية وخوف العرب من الثورة الايرانية ، وفى نفس الوقت بدأ العمل الصناعى يفقد تدريجيا قيمته الاندماجية • وقد أدخلت النقابات الاسلام

فى مجال مطالباتها بأمل اضفاء الطابع الطبقى على الصراع لاحكام سيطرة الاحزاب اليسارية على هذه الجماعات • ومن ناحية أخرى لم يستطع هؤلاء المهاجرون بحكم انتمائهم الى أوطانهم ووضعهم خارج المجال القومى الانتماء الى أحزاب هذه الدول ولذلك لجأوا للتعبير عن هويتهم الى الرموز الدينية وان ظل الهدف النهائى تأسيس جماعات مصالح تسعى الى الاعتراف الرسمى بها فى المجال الفرنسى •

وجود الاسلام والميراث العلمانى

وفى اطار تأكيد الهوية انضم الى عرب شمال افريقيا كل من الاتراك والافارقة المنتمين الى غرب افريقيا الذين يرغبون فى الاستقرار فى فرنسا الا أن تاريخ تحديث النظام السياسى الفرنسى واهتمامه بالعلمانية لم يهيؤه الى تقبل هذه المطالب من جانب جماعة لا تنتمى الى التيار الدينى الغالب • وبينماكان المتوقع أن يظهر الذين يرفعون شعارات التضامن الطبقى تأييدا لهذه المطالب الا أن العكس هو الذى حدث وأبدى بعض النواب المحليين ذوى التقاليد الديمقراطية المسيحية تفهما لطالب المهاجرين المسلمين يفوق تقبل مجموعة العلمانيين المطالبين بتحقيق التضامن الطبقى • أما بالنسبة للمهاجرين المسلمين فقد كان من الصعب عليهم قبول الاندماج فى مجتمع يفصل بين الدين والسياسة ، وذلك رأو أنه اذ لم تمثل الدولة العلمانية سلطة قادرة على الدفاع عن الاسلام فعلى الاقل يمكن أن تنصب نفسها حكما يبقى على الدين ويحافظ على أهميته فى نطاق الحياة الخاصة والعائدين •

ويلاحظ فى هذا الصدد صعوبة تقبل المسلمين للعلمانية كمرحلة أساسية للتحديث(١) لانفصال كل منهما الا فيما يتعلق باضفاء الدين للشرعية على عملية التحديث وكعامل أساسى للتعبئة السياسية الجماهيرية ان الاعتراف الرسمى بالاسلام الشعبى يعتبر فى الوقت الحالى مرحلة أساسية لتحقيق الاندماج •

وقد أدى هذا الوضع الجديد الى تأكيد ضرورة عملية التكيف من جانب المسلمين الذين استقروا فى فرنسا فى الستينات ولكن بشكل يختلف عن العمال المهاجرين فى القرن ١٩ أو مهاجرى دول البحر المتوسط الاوربية • كما اضطر المجتمع الى اعادة تكوين نظام قيمه الى جانب اعادة تقييم المزايا والقيود التى يفرضها على راغبى الاقامة والاستقرار الا أن هذا التغيير يتم حاليا فى اطار الازمة التى تواجهها الدولة مما يؤدى الى مزيد من تعقيد للامور •

الاسلام والدخول فى السياسة

أدت التعبئة الدينية الى اثارة سخط الطبقة السياسية العلمانية ، من ناحية أخرى استفاد عرب شمال افريقيا من المزايا التى تقدمها الدولة (كعمال وكمقيمين اذا لم تتح لهم فرصة العمل) كما لم يناقش الرأى العام هذا الحق ، أما فيما يتعلق بحق الانتخاب فقد تم رفضه خاصة وأن عرب شمال افريقيا أنفسهم لم يعربوا عن رغبتهم فى ممارسته فى فرنسا الا أن التساؤل الاساسى يتعلق بكيفية توصل هذه المجموعة الى القوة بغير الطرق الانتخابية ؟ وبالتنظيمات السياسية التى يمكن ينضموا اليها•

حرصت الدولة الفرنسية منذ ١٩٠٥ على عدم اسباغ أى أهمية على طائفة دون الاخرى باستثناء الوضع فى منطقة الالزاس واللورين منذ ١٩١٨ ، وقد برزت هذه المشكلة مرة أخرى الى الوجود عام ١٩٢٥ عند اقامة مسجد باريس(٢) الذى تم بناؤه من خلال بعض المساعدات الشعبية التى استندت فى تبريرها الى تقدير تضحيات المحاربين المسلمين أثناء الحرب العالمية الاولى • ومنذ ١٩٧٦ بدأت النقابات والجماعات المحلية والمشروعات الصناعية تواجه بعض المطالب الدينية التى استوجبت دراستها دراسة علمية واعية لمعرفة آثارها البعيدة المدى •

أماكن الاقامة والمشروعات

بدأت مشكلة الاسلام تفرض نفسها مع ظهور المطالبة باقامة دور

للعبادة وبتحقيق استقلالية ادارة أماكن الاقامة والعمل • ومنذ اضراب العمال المقيمين فى مساكن شركة Sonacotra عام ١٩٧٦ عن دفع الايجارات(٣) بدأت تتضح معالم الصراع على السلطة داخل المجتمع العمالى من غير المتزوجين والذى انتهى بتصفية الحرس القديم الذى شارك فى الحرب ضد جبهة التحرير الوطنية ، وقد توصل المقيمون بعد قيامهم باضراب الى اقامة دور للعبادة الى جانب وضع قواعد صارمة بشأن الخمور والزيارات النسائية واحترام شعائر شهر رمضان الى جانب تسهيل الاجراءات الخاصة بالاستقبال المؤقت لافراد العائلة •

هكذا تم التوغل التدريجى للاسلام فى مختلف المشروعات فى اطار التنافس مع الادارة والاتحاد العام للعمال C.G.T وتقاضيهما معا حيث شكل المسلمون عام ١٩٧٦ نسبة كبيرة حوالى ٨٠٪ من العمال المهرة(٤) فى العديد من الاقسام •

وقد استطاعت مجموعة من العمال السنغاليين فرض مطالبهم الخاصة بانشاء دور للعبادة عام ١٩٧٦ من خلال شكوى تقدم بها حوالى ٨٠٠ عامل وقد تم قبول هذه المطالب فى اطار الاعتراف بحقوق الانسان وايجاد قنوات اتصال مع القاعدة العمالية فى وقت أدت الازمة فيه الى الحد من زيادات الاجور ، هكذا مثل الاسلام مجالا يمكن تقديم بعض التنازلات بشأنه دون اثارة مشكلة زيادة الاجور •

الاسلام والنقابة

تم بناء مسجد للعمال الى جانب تعيين أمام لهذا المسجد جرى تثبيته بعد ذلك فى وظيفة ثابتة لتسهيل مهمته الدينية ، وقد تضاعف فى نهاية السبعينات عدد المساجد داخل المصانع بتأييد من الادارة والجناح العمالى التابع للحزب الشيوعى ، وقوى الاسلام فى « بيلانكور » دون أن يشكل تهديدا للسلام الاجتماعى ، الا أنه أدى الى ارساء شبكة تعبوية وقد استغل الجناح العمالى التابع للحزب الشيوعى الاسلام فى

العديد من المشروعات الكبرى مثل تالبوت وسيتروين لكسر احتكار النقابة العمالية التى كانت تؤيدها الادارة C.S.L وبموافقة حكومة مودوا .

كما استغل الجناح الاسلام كذلك للتوغل بين العمال المهاجرين من عام ١٩٨٢ وساهم فى اقامة مسجد وطالب بحـرية ممارسة المسلمين لعقيدتهم الدينية(٥) ، الا أنه سرعان ما تم التخلى عن هذه المطالبات عام ١٩٨٥ ، وفى هذه الاثناء تم انتخاب عطا غازى النقابى المعروف فى البرلمان المغربى ضمن مجموعة اليسار الذين يؤيدون الملك . وقد عكس هذا التحالف بين الاتحاد العام للعمال وبين الاســلام نوعا من المصلحة المشتركة لكل من الطرفين ولكن فشل الاتحاد فى التحكم فى اجمالى هــذه الحركة العمالية بين العمال المسلمين .

نحو اسلام مستقر

استقر الاسلام فى نهاية السبعينات داخل المساكن العمالية كاسلام للعائلات فى مواجهة بلديات وادارة هذه المنشآت ، وتم تقبل هذا الوضع طالما لم يؤد الى تغييرات جذرية مع الابقاء على الجانب الثقافى كواجهة الدينى وقد قبلت بعض الاستثناءات الخاصة بتدريس اللغة الى جانب الفرنسية كما تم اعتبار المؤذن مجرد موظف يقوم بوظيفــة مثل بقيــة الوظائف وتقوم البلديات ومؤسسات الضمان الاجتماعى بدفع راتبه .

أما فيما يتعلق بالمشروعات الضخمة التى يمكن أن ترضى طموحات ومطالب المسلمين فى فرنسا(٦) مثل بناء المساجد والمآذن فلا توجد أمثلة عديدة عليها ، وانما يمكن فى هذا المجال ذكر كل من مسجد مانت ومسجد ايفرى ، وهما تحت الانشاء ، بالاضافة الى شراء بعض المبانى وتحويلها لاغراض العبادة فيما بعد .

وقد تميزت ردود الفعل السياسية تجاه هذه المواقف بالتنوع حيث لم يعكس الحزب الشيوعى نفس حماس الاتحــاد العام للعمــال تجاه الاسلام وخاصة فيما يتعلق ببناء المساجد . ففى منطقة رين لم يتردد

الحزب فى التحالف مع حزب التجمع من أجل الجمهورية لتجميد مشروع سبق للاشتراكيين قبوله بدعوى أنه مركز ثقافى وقد أدت المنازعات بين مختلف الجماعات الاسلامية الى تسـهيل رفض السلطات الفرنسـية لطلباتها ، وقد قدمت الكنيسة الكاثوليكية فى البداية بعض التسهيلات فى هذا الصدد الا أنها ما لبثت أن ووجهت بأعتراضات شديدة أما بالنسبة للمسلمين فقد تم تفسير هذا الانفتاح على أنه رد فعل للشك والضعف ويتسم الموقف حاليا بالتحفظ الشديد حيث تقبل الكنيسة محليا مبادرات البلديات الا أنها لا تقوم باتخاذ هذه المبادرات من جانبها .

وقد أدت تسهيل ممارسة حق تكوين التنظيمات بالنسبة للاجانب الى السماح لعرب شمال افريقيا بتكوين جماعات وسيطة اتسمت عادة بالعداء تجاه السلطات الفرنسية واستطاعت الحصول على مساعدات خارجيـة لبناء المساجد أو المساهمة فى الانشطة الثقافية للمراكز الاسلامية بل قام المهاجرون فى بعض الاحيان بالمشاركة فى أنتخاب لجنة استشارية داخـل بلدية « مون » فى « باروى » التى تقع فى المنطقة الشمالية .

وقد أدى هذا التطور الى التشعب التدريجى للنشاط الاسلامى الذى شمل العديد من المجالات الاجتماعية بأسلوب اتسم بالبطء والسلمية حيث استطاع المسلمون احكام سيطرتهم برغم جو العداء تجاههم(٧) وبرغم عدم وجود خطة كاملة الا أن الممارسات الحالية تهدف الى تحقيق نوع من الاستقرار سواء لتحقيق مجتمع مستقل أو للمفاوضة للاندماج فى النظام الفرنسى . ومن الجدير بالملاحظة أن هناك عاملين أساسيين سوف يتحدد من خلالهما مستقبل مهاجرى شـمال افريقيا : أولا ـ نوعيـة استجابة السلطات الفرنسية . ثانيا ـ ردود فعل الاسلام الخارجى .

ردود الفعل الرسمية

لجأت الدولة الى تشجيع اندماج الاقليات القومية والاجنبيـة الى جانب اسباغ حمايتها عليهم فى مقابل الحصول على بعض التنازلات من

جانبهم والتى تسهم فى اضعاف تميزهم وهويتهم ، ويمثل اليهود المثال الصارخ على هذه السياسة التى تتميز بسهولة ممارستها فى المدى الطويل من خلال بعض وسائل التغيير مثل المدرسة التى تتسم آثارها بفعالية ملحوظة خاصة فى فرنسا اذا ما قورنت بألمانيا وانجلترا التى تعيش فيها ثقافات المنشأ بمعزل عن هذه السياسة الاندماجية فضلا فشل الاحزاب السياسية وغموض موقف النقابات • وتمثل اللامركزية أحد الآثار المتوقعة لهذا الوضع ، وتقتصر المطالب الاسلامية على المستوى المحلى وتتعلق بتكوين جماعات وعادة ما تثير هذه المطالب سخط البلديات ومختلف المشروعات ويؤدى عدم تدخل الدولة كحكم سياسى فى هذا المجال الى عواقب وخيمة قد تصل الى حد المصادمات العنيفة خاصة اذا ما تم تجميد الموقف • ولا يجب التقليل من احتمالات مثل هذه المواجهات العنيفة •

من ناحية أخرى يصعب وضع اجراءات استثنائية لمجموعة من المواطنين أو المقيمين حيث أثبتت السوابق التاريخية الآثار السلبية التى يمكن أن تنتج عن هذه السياسة ، كما لا يجب التخلى عن تحمل المسئولية باسم العلمانية فى مواجهة المطالب ذات الطابع الدينى أو باسم اللامركزية فى مواجهة المواقف المحلية المجمدة حيث يمكن أن يؤدى ذلك من جانب كل من الدولة والجماعات المعنية الى اللجوء لوسيط أجنبى ، والامثلة على حصول الاقليات لحماية خارجية لا تدعو الى الاطمئنان بالنسبة لمصير طالبى الحماية ولا يستفيد منها فى الاجل البعيد سوى الذين يمارسون هذه الحماية •

معالم السياسة المتبعة تجاه الاسلام

استطاع بول ديجود وكيل وزارة الدولة لشئون الهجرة عام ١٩٧٤ وضع سياسة شاملة أخذت فى اعتبارها الاسلام كأحد الاحتياجات الثقافية للمهاجرين(٨) وفى الوقت الذى أوقفت فيه فرنسا الهجرة استطاع ديجود توفير بعض المزايا للمقيمين وتشمل السكن والتدريب المهنى ونادى

بمبدأ « ان لكل مهاجر حرية اختيار مصيره وهويته الثقافية لمواجهة أحد احتمالين ، أما الرجوع الى الوطن الام أو الا تثال لعملية الاستيعاب » • وقد حدث بالفعل تغيير كبير بالنسبة لمشكلة المهاجرين منذ بداية السبعينات فاق التصورات الرسمية وقد قدم كالفير عضو المجلس الاقتصادى والاجتماعى تقريرا عكس قلقه ازاء هجرة عرب شمال افريقيا فى حين قام بتشجيع الهجرة الاوربية(٩) • أما موقف ديجود فقد مثل أول مراحل المواجهة الجادة لهذا الوضع بعد فترة طويلة من الرفض السياسى ، وقد اتسمت سياسات مختلف الحكومات الفرنسية المتتالية بالاستمرارية فيما يتعلق بالتأكيد على السمة الخارجية للمشكلة أو بمعنى آخر محاولة الزج بأطراف أخرى لمشكة لبالاشتراك مع اوطن الاصلى للمهاجرين وتجنب الحديث عن « فرنسا متعددة النقابات » • تضمنت الاجراءات التطبيقية لهذا البرنامج تسهيل اقامة دور العبادة ، والمساكن العمالية الى جانب المساعدة فى تشكيل جماعات تقوم ببناء المساجد والسماح باعطاء أجازات أثناء الاحتفالات الاسلامية ومواسم الحج وقد صرح ديجود بهذا البرنامج أثناء احتفالات المولد النبوى الشريف فى ايفرى ١٤ مارس ١٩٧٦ • اقتصرت التسهيلات على هذا النطاق ، كما أنه ليس من المتوقع مستقبلا ، اعطاء المزيد من هذه التسهيلات فى اطار مشروع متعدد الثقافات يتعارض مع المبادىء العلمانية ، ولذلك برز دور الاسلام لمواجهة سياسة وقف الهجرة ، وفتح باب العودة على مصراعيه وقد حرصت دول المنشأ على الحفاظ على الهجرة المفتوحة سواء الرسمية أو غير الرسمية وان حرصت على تأكيد مساس سياسة ، الاستيطان لسيادتها •

أما بالنسبة للسلطات الحكومية فقد بدت لها هذه المشكلة هامشية وغامضة وان حرصت على تشجيع عودة المهاجرين التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسة الليبرالية التى نادى بها رئيس الجمهورية • كما يلاحظ أن المتحدثين الحكوميين من العرب فى هذا الشأن عادة ما يتخذون مواقف أقرب الى ملك المغرب والمملكة العربية السعودية منها من

الجزائر • وقد أدت الثورة الايرانية وتصاعد الحركات الاسلامية فى المغرب الى آثار ضخمة فى بداية الثمانينات ، وأرست السلطات الرسمية قواعد سياساتها تجاه الاسلام الا أنها لم تستطع التحكم بها أو ضمان استمراريتها كما لم تعر اهتماما كبيرا للتدخل الخارجى الذى يمكن أن يتمخض عنها فى المجال السياسى الفرنسى ، ويبدو أن مصدر الخطر الحقيقى بالنسبة للجانب الفرنسى يكمن فى التيارات اليسارية والحركات الفلسطينية • ومن الجدير بالملاحظة أن الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ يمكن أن يكون لها أثرا بعيدا على مجريات الامور فى المستقبل •

نحو بعد جديد للعلاقات الخارجية

حظيت الآثار الداخلية المنعكسة على النظام الاجتماعى والسياسى الفرنسى الناتجة عن الوجود الدائم للاسلام فى فرنسا باهتمام بالغ وخضعت للبحث والتحليل أما انعكاسات الاسلام فى فرنسا على العلاقات الخارجية فلم تحظ بمثل هذا الاهتمام لعدم وضوح معالمها • ولعل ذلك يرجع الى ضرورة تأثر المجال الاجتماعى والسياسى الفرنسى بمجتمع اسلامى مستقر يتسم بوعى جماعى قوى الى جانب تأثير ذلك على العلاقات مع العالم الاسلامى الخارجى وخاصة دول المنشأ • وقد شبه البعض هذا النوع من شبكات النفوذ بالرابطة التى تصل المجتمع اليهودى الامريكى باسرائيل من خلال الروابط الاجتماعية والوعى التاريخى • وقد أدى وصول العائلات المهاجرة بعد ١٩٧٤ الى تغيير ملحوظ فى طبيعة وسلوك الهجرة نتيجة لنمو الاسلام كعامل للوعى الجماعى • وبرغم ضرورة تأثير هذا الوضع على المجتمع الفرنسى الا أنه أثر كذلك على الوطن الام وقد أدى هذا التبادل البشرى الذى تحدى كافة اجراءات الاقامة الى النزوع للاستقرار فى فرنسا الى جانب ظهور قطاع اقتصادى خرج عن نطاق سيطرة الدولة • وقد استطاعت حركات المعارضة فى أوربا ضمان المصادر التمويلية اللازمة لها الى جانب تجنيد العناصر البشرية ووسائل البث فى اطار الجمعيات العامة السائدة التى أتاحت امكانية تخطى القيود الحكومية وقد أدى هذا الوضع الى خلق نوع من المجال

الاقتصادى والسياسى الذى قد يلجأ الى ممارسة نشاطه فى اطار من السرية متخطيا الرقابة والحدود الدولية والمبادىء السياسية مما يمكن أن يعود بالنفع على الحركات الاسلامية والماركسية ومختلف الاتجاهات والجماعات التى يمكن أن تقوم بتجنيد المهاجرين •

من ناحية أخرى عادة ما يؤدى استقرار المهاجرين الى ظهور تيار أيديولوجى وثقافى ودينى يتجه الى دول الاصل • ولقد استقت الدول المستقلة مضمونها الايديولوجى من النظام الفرنسى أكثر من المفاهيم الاسلامية ، كما تهتم الطبقة المتوسطة فى المغرب بالحياة الثقافية والسياسية الفرنسية وقد عكست الهجرة جزءا كبيرا من هذا الاتصال وشكلت مجالا وسيطا من خلال تبادل شرائط الكاسيت والمطبوعات والكتب دون أى اعتبار للقيود الحكومية • وقد أدى هذا النوع من التبادل الى التأثير فى مجال الاسلام وتأثرت به الجماعات الاسلامية أكثر من الليبراليين بل انه من المتصور أن يكون للاسلام المستقر فى فرنسا فرصة أكبر لتكوين حركات ليس لها نفس فرصة النمو فى الوطن الام • حيث نجد بالفعل بعض التيارات المتنوعة والمتنافسة تحاول جذب أكبر عدد ممكن من المهاجرين من خلال اللقاءات فى المساجد أما مراكز القرارات فتوجد خارج منطقةشمال افريقيا • تؤدى الهجرة الى انتشار تيارات دينية ذات طبيعة خاصة فى الوطن الام أى دول المغرب العربى قد تلجأ الى استخدام اللغة الفرنسية نظرا لعدم استخدام اللغة العربية من جانب المهاجرين وقد يقترب موقف هؤلاء المهاجرين من الهرطقة التى لا تقدر أى سلطة سياسية على احتمامها وكذلك يحتمل ظهور نوع من البدع الدينية تمتد آثارها الى المغرب(١٠) • ومن الصعب الآن تصور آثار مثل هذه التطورات عندما تصل الى البلدان ذات الغالبية المسلمة •

وهناك عامل آخر يمكن أن يؤدى الى نوع من الصراع برغم عدم انتشاره فى الوقت الحالى يتمثل فى امكانية اعتناق بعض المسلمين للديانة المسيحية ، فبرغم تعدد اعتناق المسيحيين للاسلام وهو ما يثير عادة الرأى العام الاوربى ، الا أنه يندر أن يحدث العكس ، وهو اعتناق المسلمين

للمسيحية والذى يمكن أن يكون له أثر سيىء على الرأى العام فى الدول الاسلامية الى جانب التسبب فى بعض المواقف الحساسة خاصة عند رغبة بعض هؤلاء المرتدين الاتصال بذويهم فى بلاد المغرب العربى مع امكانية حدوث قطيعة شخصية بين هذه الاطراف وصراعات خطيرة تتعلق باحترام حقوق الانسان .

مخاوف دول الاصل

لم تتهيأ مختلف الدول لقبول اللجوء الى العوامل الدينية كوسيلة لتعبئة الجماهير وتأكيد هويتهم سواء فى النطاق الداخلى أو الخارجى الا أن عجز الدولة عن معالجة هذا النوع من المطالب وخوفها من ايقاظ صراعات قديمة أدى الى اهمالها وتأكيد طابع عدائها للغرب واشتركت دول الاصل فى الشعور بهذا القلق لاسباب متعددة دون التوصل الى تمييز واضح لمسئوليات كل منها تجاه التيار الدينى . لقد أدى تغير الموقف عام ١٩٧٤ الى استقرار المهاجرين مع ذويهم فى فرنسا بعد أن كانوا يتمتعون فقط باقامة مؤقتة وأصبحوا يخضعون لسيادة دولتين . وقد وصف عبد الملك سيد وضع المهاجر بقوله « أن المهاجر يعتبر مواطنا خارج وطنه ولا مواطن فى الوطن » ، ولذلك لجأ المهاجرون للعدي دمن أنواع التجمعات التى اتسمت بالتعقيد وأخذت فى التطور منذ أن جددت هويتها الاسلامية الى جانب لجوئها لنسج علاقات مع الاسلام الخارجى ، وفى هذه الحالة يمكن توقع تطور دور الحكومة الفرنسية مع استمرارية رفضها للاسلام كأحد المعطيات الدائمة للنظام الاجتماعى والثقافى والسياسى الفرنسى .

أدوار دول الشرق الاوسط

عندما اتضحت معالم أول مبادرة لسياسة اسلامية شاملة فى فرنسا منذ قرار ايقاف الهجرة بدأت المشكلة تأخذ بعدا دوليا . وقد لجأت العاصمة الفرنسية الى التعاون مع دول الاصل أو الوطن الام وخاصة

الرباط ، ولكن منذ ١٩٧٤ ومع تزايد ثراء الدول البترولية لجأت الدول النفطية الى اسباغ الشرعية على هذه الموارد الجديدة التى توافرت لها من خلال توظيفها فى اتباع سياسة اسلامية توسعية . كما بدأ الاهتمام باسلام الاقليات من خلال المشاركة فى تمويل العديد من المساجد وادراك المهاجرون مدى سخاء دول مثل السعودية والكويت والامارات وليبيا التى ساهمت فى تمويل كما عرف بعض المحتالين طريقهم اليها ، وقد استقرت الرابطة الاسلامية التى شجعت السعودية على انشائها عام ١٩٧٧ فى باريس واهتمت بالاسلام فى فرنسا وخاصة فيما يتعلق بملكية المهاجرين لدور العبادة الخاصة بهم[١١] . وقد قام مكتب باريس بالاتصال بحوالى نصف دور العبادة المعروفة فى فرنسا الى جانب توفير التمويل اللازم لبناء بعض المشروعات الكبرى مثل مسجد « مانت » بفضل تمويل كبير من السعودية والكويت ومساهمة أصغر من ليبيا . ومن ناحية أخرى تنفرد ليبيا بممارسةنفوذ فعال فى هذا الشأن وتتخذه كقاعدة دعائية موجهة ضد الملك الحسن الثانى من خلال التأثير على مهاجرى عرب شمال افريقيا ورفض اندماجهم فى المجتمع الفرنسى . أما فى « ايفرى » فقد قامت الرابطة الاسلامية ببناء مسجد يخضع للمغرب وينظر اليه اداريو مسجد باريس الذى يخضع للنفوذ الجزائرى بشىء من التشكك والسخط ومنذ ١٩٨٠ قامت الرابطة الاسلامية بالتعامل مع أوربا كمجموعة متكاملة وجعلت مقرها الاقليمى فى بروكسل لتكوين الدعاة الا أنها لم تنجح فى تجنيد أفرادها داخل فرنسا .

ولكن منذ ١٩٧٩ تغير الموقف الايديولوجى مع نجاح الثورة الايرانية والهجوم على الحرم المكى ، ومنذ ١٩٨٠ حتى الوقت الحالى تشكلت شبكة جزائرية للادارة المشتركة للاسلام فى فرنسا ، ان لم يكن لممارسة نوع من السيادة المشتركة على أحوال المسلمين فى ذلك البلد . وكان مركز هذه الادارة المشتركة هو مسجد باريس الذى يخضع للسيطرة الجزائرية من خلال حمزة بوبكر النائب القديم للواحات منذ زمن الاحتلال الفرنسى للجزائر .

العودة الى اشراك أطراف خارجية :

ساد القلق بين مختلف المسئولين السياسيين لكل من الدولتين أمام تزايد عدد المساجد والجماعات الاسلاميـــة التى ضمت فى معظمها امـــا فرنسيين ذوى أصل جزائرى واما جزائريين مقيمين فى فرنسا ، ومع غياب نخبة ممثلة لهم وهى التى يسعى الاشتراكيون عادة الى ايجادها فقد تم اللجوء الى الجزائر للتحكم فى هذا الموقف المتصاعد خاصة وان القـــادة الجزائريين كانوا أكثر قلقا من المسئولين الفرنسيين فيما يتعلق بظهـــور التيار الدينى المتأثر بالثورة الايرانية والمساعدات الليبية والسعودية •

وقد تم التوصل الى حل توفيقى تمثل فى الرضوخ لمطلب الجـــزائر الخاص بفرض السيطرة الجزائرية على مسجد باريس الذى يشغل مكانة رمزية ضخمة فى المجتمع الاسلامى يمكن تحويله الى مركز للتجمع ووسيلة لتوحيد بعض العناصر الاسلامية ، وقد تم استبعاد حمـــزة بوبكر فى سبتمبر ١٩٨٢ بعد اللجوء الى استشارة أعلى مستويات صنع القرار فى فرنسا وتولى الشيخ عباس الجزائرى منصب امام المسجد برغم عـــدم تمتعه بخلفية فرنسية •

وقد سعى الشيخ عباس الى ربط الجـــزائريين المقيمين فى فرنســـا بالوطن الام الجزائر ، وينتمى هؤلاء المسلمون الفرنسيون الى العسكريين القدامى أثناء الحرب الجزائرية ووصل عددهم الحالى فى فرنسا بعـــد استقرارهم فيها بعـــد الحرب حـــوالى ٤٠٠ ألف شخص بعـــد أن كان لا يتعدى مائة ألف فقط ، وقد وجدوا فى الاسلام وسيلة لتأكيد هويتهم فى المجتمع الفرنسى بعد أن لفظهم كل من الجانب الجزائرى والفرنسى• والسياسة المتفتحة التى يتبعها مسجد باريس فى الوقت الحاضر تتناقض مع رفض السلطات الجزائرية فى المـــاضى التعامل مع هؤلاء « المسلمين الفرنسيين » وينمى فى نفوسهم أمثل الحصول على « العفو » بالنسبة لهم وأطفالهم ، كما يعطى هذه السياسة للحكومة الجزائرية قاعدة للنفوذ

وسط مجموعة من السكان ذوى الاصول المزدوجة والمتواجدين داخـــل النظام السياسى الفرنسى •

كما سعى الشيخ عباس الى التوسط قبل السلطات الجزائرية لقبول زيادة بعض الاطفال من زيجات مختلطة وبعد انفصال ذويهم لامهاتهم فى فرنسا • وقد قام امام مسجد باريس فى ١٤ ديسمبر ١٩٨٥ أثنـــاء اجتماع الجماعات الاسلامية فى ليون بفرنسا بالتحدث باسم الســـلطات الفرنسية فيما يتعلق بالاسلام • الا أنه حرص على تأكيد انتماء الاطفال من آباء مسلمين ومتزوجين من غير المســـلمات الى الاب المســـلم برغم تعارض ذلك مع القانون الفرنسى كما حذر من اغتصاب أى مسجد لمـــا يمكن أن ينتج عن ذلك من آثار سلبية على العلاقات الثقافية والتجارية بين فرنسا والعالم الاسلامى •

التفسير الجزائرى لهذه السياسة

عكس التوجه النشط لمسجد باريس قبول السلطات الجزائرية لمبـــدأ اقامة واستقرار مواطنيها فى فرنسا وسعيها من خلال المسجد الى توجيه شبكة نفوذ مرنة تعترف باكتسابهم الجنسية الفرنســـية كواقع لا يمكن تفاديه على المدى القريب ، كما سعت السلطات الجزائرية الى الحفاظ على وسائل للنفوذ تواكب هذا التطور ، وقد انعكس هذا التطور من جـــديد فى يونيو ١٩٨٦ عندما بعث المسجد برسالة تعاطف الى بعض الشباب من المضربين فى ليون والمعارضين لمشروع تعديل قانون الجنسية •

وقد عادت هذه الادارة المشتركة للاسلام بالنفع على فرنســـا وتنازلت الجزائر عن سيادتها تجاه المهاجرين فى مقابل موقف فرنسى أكثر مرونة يقبل هذا الوجود الجزائرى الدائم والذى يســـعى الى الاندمـــاج فى المجتمع الفرنسى ، الا أن الســـيطرة على الاســـلام تسمح باكتســـاب وبتوسيع مركز للنفوذ الجزائرى داخل النظـــام الفرنسى الذى يضـــم المسئولين عن الاسلام الفرنسى فى قلب النظام السياسى دون التدخـــل

المباشر للحكومة الجزائرية مما يؤدى الى الحيلولة دون امتداد دوائر النفوذ الدينى للدول الاسلامية الاخرى والمغرب والسعودية ٠

أما على المدى البعيد فيمكن أن تقوم الجزائر بممارسة تأثير وتفوذ على مجموعات أخرى من المسلمين فى فرنسا ، كما يلاحظ وجود تنافس جزائرى مغربى فى هذا المجال ، فليست قصة مسجد باريس سوى قمة جبل الجليد كما يقال فى هذا الشأن ٠ ويتعاون الطرفان فى مجالات أخرى منها السيطرة على المعارضة الجزائرية فى فرنسا ، وادارة التأشيرات وعلى نحو أوسع فى « منطقة الظلال » فى السياسات الافريقية والشرق الاوسطية ٠ وقد ظهرت هذه المشكلة فيما يبدو منذ زيارة فاليرى جيسكار ديستان الى الجزائر فى سنة ١٩٧٤ ٠ ويبدو أن الجزائر قد حققت بعض ما تتمناه من خلال الاعتماد تارة على اليسار ، وتارة على اليمين فى السلطة فى فرنسا ٠ واذا كان هذا الافتراض صحيحا ، فربما تحدث تطورات أخرى فى هذا المجال ٠

التوقعات الفرنسية :

عاد اشراك الجزائر كطرف فى هذه المشكلة ابلنفع على الجانب الفرنسى ، فقد جاء التصاعد المفاجىء للممارسة الاسلامية فى فرنسا فى وقت تتصرف فيه الدول والحركات الاسلامية على المستوى الخارجى على نحو يرى فيه الرأى العام تهديدا ولذلك لم يكن بقدور الحكومة وضع سياسة تهدف الى تحقيق الاندماج آخذة فى اعتبارها كما رأى « ديجود » عام ١٩٧٦ البعد الدينى للهوية الثقافية للمهاجرين ٠ من الجدير بالذكر أنه لم يتم رفض مفهوم الاندماج وانما تم تفضيل الرجوع الى النموذج التقليدى الفردى برغم تعقيد شروطه ٠ وطالما لم يرد التفكير فى طرد هؤلاء المهاجرين فان الادارة المشتركة للاسلام مع الجزائر يعطى ضمانات كافية وحلولا مقبولة حيث تسمح بابقاء الاسلام خارج نطاق اللعبة فى حين يظل الطابع المؤكد لهوية المهاجرين ٠ ولقد اهتم اليسار الفرنسى بعدم المساس بالمبادىء العلمانية أما بالنسبة لليمين وخاصة

بعد مارس ١٩٨٦ فلم يقترح أى حلول بصدد هذه المشكلة أو ما أسماه بالاسلام الفرنسى وهو يمكن أن يقابل بالرفض ٠

ان وجود سياسة خاصة بالاسلام يمكن أن يهدد المفهوم القديم للعلمانية كما يعنى أيضا الاعتراف بوجود شرعى للمسلمين ، أما رفض ذلك فيعنى من ناحية أخرى امكانية تواجد مجتمع منظم يعكس مطالب أعضائه ويمكن أن يستند الى الخارج فى حالة الصراع مما يؤدى الى ايجاد نوعية جديدة من العلاقات يشكل فنيا للدولة المركزية التى تميز التقاليد الفرنسية فى هذا الصدد ٠

من الجدير بالملاحظة أن هذه المطالب الجديدة تهدد التقاليد العلمانية التى تفصل بين السياسة والدين ، الا أن اضفاء البعد الخارجى عليها بمعنى الزج بأطراف أخرى فى المشكلة يتضمن خطر اقحام هذه الاطراف الخارجية وبالتالى فقدان امكانية حل الصراع الناتج عن الاندماج السياسى دون عنف ٠ وهو صراع يحمل سمات مجتمعات العالم الثالث بأكثر من قربه من التقاليد الفرنسية ٠

الابعاد الثقافية والسياسية الجديدة

يلاحظ من ناحية أخرى أهمية الآثار البعيدة المدى للتأثير الثقافى الفرنسى (التى لا يجب التقليل من شأنها) على الانظمة الاجتماعية والسياسية المغربية وعلى المسلمين فى فرنسا ، فبرغم الفشل السياسى الفرنسى الظاهرى الذى اتضح من خلال استقلال الدول المستعمرة عن النظام الفرنسى الا أن نفس حركة الاستقلال قد استشهدت بالمبادىء والمدارس الفرنسية مثل مدرسة جول فيرى وكذلك بالديمقراطية الغربية أكثر من استنادها الى الاسلام ٠ كما استندت الى المثل السياسية الغربية التى ظهرت فى القرن ١٩ والى مبادىء ويلسون ٠ ومن الملاحظ أن هذه المفاهيم تتعارض مع الاسلام التقليدى أو التيارات السياسية الحديثة للحركات الاسلامية ولذلك فانه ليس من المستغرب استمرارية الصلات

المباشر للحكومة الجزائرية مما يؤدى الى الحيلولة دون امتداد دوائر النفوذ الدينى للدول الاسلامية الاخرى والمغرب والسعودية .

أما على المدى البعيد فيمكن أن تقوم الجزائر بممارسة تأثير وتفوذ على مجموعات أخرى من المسلمين فى فرنسا ، كما يلاحظ وجود تنافس جزائرى مغربى فى هذا المجال ، فليست قصة مسجد باريس سوى قمة جبل الجليد كما يقال فى هذا الشأن . ويتعاون الطرفان فى مجالات أخرى منها السيطرة على المعارضة الجزائرية فى فرنسا ، وادارة التأشيرات وعلى نحو أوسع فى « منطقة الظلال » فى السياسات الافريقية والشرق الاوسطية . وقد ظهرت هذه المشكلة فيما يبدو منذ زيارة فاليرى جيسكار ديستان الى الجزائر فى سنة ١٩٧٤ . ويبدو أن الجزائر قد حققت بعض ما تتمناه من خلال الاعتماد تارة على اليسار ، وتارة على اليمين فى السلطة فى فرنسا . واذا كان هذا الافتراض صحيحا ، فربما تحدث تطورات أخرى فى هذا المجال .

التوقعات الفرنسية :

عاد اشراك الجزائر كطرف فى هذه المشكلة ابلنفع على الجانب الفرنسى ، فقد جاء التصاعد المفاجىء للممارسة الاسلامية فى فرنسا فى وقت تتصرف فيه الدول والحركات الاسلامية على المستوى الخارجى على نحو يرى فيه الرأى العام تهديدا ولذلك لم يكن بقدور الحكومة وضع سياسة تهدف الى تحقيق الاندماج آخذة فى اعتبارها كما رأى « ديجود » عام ١٩٧٦ البعد الدينى للهوية الثقافية للمهاجرين . من الجدير بالذكر أنه لم يتم رفض مفهوم الاندماج وانما تم تفضيل الرجوع الى النموذج التقليدى الفردى برغم تعقيد شروطه . وطالما لم يرد التفكير فى طرد هؤلاء المهاجرين فان الادارة المشتركة للاسلام مع الجزائر يعطى ضمانات كافية وحلولا مقبولة حيث تسمح بابقاء الاسلام خارج نطاق اللعبة فى حين يظل الطابع المؤكد لهوية المهاجرين . ولقد اهتم اليسار الفرنسى بعدم المساس بالمبادىء العلمانية أما بالنسبة لليمين وخاصة

بعد مارس ١٩٨٦ فلم يقترح أى حلول بصدد هذه المشكلة أو ما أسماه بالاسلام الفرنسى وهو يمكن أن يقابل بالرفض .

ان وجود سياسة خاصة بالاسلام يمكن أن يهدد المفهوم القديم للعلمانية كما يعنى أيضا الاعتراف بوجود شرعى للمسلمين ، أما رفض ذلك فيعنى من ناحية أخرى امكانية تواجد مجتمع منظم يعكس مطالب أعضائه ويمكن أن يستند الى الخارج فى حالة الصراع مما يؤدى الى ايجاد نوعية جديدة من العلاقات يشكل فنيا للدولة المركزية التى تميز التقاليد الفرنسية فى هذا الصدد .

من الجدير بالملاحظة أن هذه المطالب الجديدة تهدد التقاليد العلمانية التى تفصل بين السياسة والدين ، الا أن اضفاء البعد الخارجى عليها بمعنى الزج بأطراف أخرى فى المشكلة يتضمن خطر اقحام هذه الاطراف الخارجية وبالتالى فقدان امكانية حل الصراع الناتج عن الاندماج السياسى دون عنف . وهو صراع يحمل سمات مجتمعات العالم الثالث بأكثر من قربه من التقاليد الفرنسية .

الابعاد الثقافية والسياسية الجديدة

يلاحظ من ناحية أخرى أهمية الآثار البعيدة المدى للتأثير الثقافى الفرنسى (التى لا يجب التقليل من شأنها) على الانظمة الاجتماعية والسياسية المغربية وعلى المسلمين فى فرنسا ، فبرغم الفشل السياسى الفرنسى الظاهرى الذى اتضح من خلال استقلال الدول المستعمرة عن النظام الفرنسى الا أن نفس حركة الاستقلال قد استشهدت بالمبادىء والمدارس الفرنسية مثل مدرسة جول فيرى وكذلك بالديمقراطية الغربية أكثر من استنادها الى الاسلام . كما استندت الى المثل السياسية الغربية التى ظهرت فى القرن ١٩ والى مبادىء ويلسون . ومن الملاحظ أن هذه المفاهيم تتعارض مع الاسلام التقليدى أو التيارات السياسية الحديثة للحركات الاسلامية ولذلك فانه ليس من المستغرب استمرارية الصلات

الثقافية مع فرنسا برغم حصول هذه الدول على استقلالها مع انتهاج النموذج التحديثى الفرنسى ٠

ويتم داخل هذا الاطار المزج بين التحديث والثقافة الفرنسية ، وقد أدرك المهاجرون هذه الحقيقة لا شعوريا فى أوطانهم الحقيقية برغم سياسات التعريب وقد أدى تدهور التعليم والصحافة والتلفزيون فى المغرب الى تفضيل النموذج الثقافى الفرنسى ٠ ان الرجوع الى الاسلام لا يؤدى الى تناقضات خطيرة فى هذا المجال حتى لدى المثقفين حيث تم تتم مناقشة أهمية المدرسة الفرنسية (برغم بعض الاحاديث الهامشية حول أخلاقية التلفزيون الفرنسى الا أنه لم تتم مقاطعة المحطات الفرنسية) الى جانب وجود مجالات مشتركة مع الاجيال الفرنسية الشابة التى تنتمى الى أصول مختلفة ، وتعتبر ردود الفعل هذه مؤقتة وترتبط ببعض الظواهر الاجتماعية الخاصة بالاندماج ولا تعكس أشكالا حقيقية للمعارضة بل انه يلاحظ امكانية ارتباط الاجيال القادمة من المهاجرين باللغة والثقافة الفرنسية مثل الطبقة الوسطى فى المغرب بشكل يفوق ارتباط بعض الفرنسيين بهذه الثقافة وبين الذين يضفون أهمية خاصة على الثقافة والنموذج التحديثى الانجلوسكسونى ٠ هنا يتبقى أن نسعى لتطوير قيم مشتركة قديمة وحديثة لا تمس الجانب السياسى ولكنها تشكل بيئته ، أما الاندماج الثقافى فلا يمثل الا وسيلة أو مرحلة ان هذه المطالبة الجماعية الجديدة التى تستند الى الاسلام تتوجه أساسا الى الدولة التى اعتادت طبقا للتقاليد الفرنسية عدم ترك حسم أى مشكلة خاصة بجماعة معينة الى السلطات المحلية أو السلطات الدينية الاجنبية أو الى وسطاء أجانب ، ولذلك أكدت السلطة السياسية اختصاصها بحل هذه المشاكل الدينية التى تفاقمت نتيجة تصاعد الصعوبات الاقتصادية ٠

من ناحية أخرى طالبت كل من المغرب وتركيا بأن تكون جزءا من أوروبا وقد رأى الرئيس الدانماركى لمجلس وزراء خارجية دول الجماعة الاوروبية غرابة وغموض هذا المطلب(١٢) ، لقد سعت كل من الدولتين الى توضيح مدى انتماء نموذجيهما التحديثى ونوعية اقتصادهما وتراثهما

الثقافى الى أوربا وهو ما يعكس فى حقيقة الامر المطالبة بمعونة اقتصادية موجهة بصفة جماعية الى أوروبا وليس الى دولة بعينها فيها وذلك حتى تتمكن الدولتان من مواصلة سياسة التصنيع والتحضر وتجنب التوتر الداخلى باللجوء الى المساعدات الخارجية وخشية أن يؤدى هذا التوتر الى السلطوية العسكرية والدينية ٠

ويمكن فى هذا الصدد توضيح مغزى الاستراتيجية الخاصة للملك الحسن الثانى التى تستهدف بلوغ غايات على المدى البعيد لا تتناقض مع أهداف على المدى القصير تتمثل فى اعاقة أى مشروع للوحدة المغربية تكون الجزائر محوره ٠

ويمكن تصور أوروبا على أساس يشبه الامبراطورية العثمانية وهو ما يختلف عن فكر الدولة اليعقوبية ، ويتضمن هذا التصور بعض المزايا تتعلق بالحوار مع الاقليات ٠

عموما ، يمكن القول أنه أيما كانت الحلول السياسية المتوقعة داخل المجال الفرنسى أو الاوربى فانه من غير المتصور استبعاد المشاركة الاسلامية حيث تأكد وجود هذا الطرف كفاعل سياسى فى المجالات الاساسية كما لا يجب النظر الى المسلمين كأدوات للسياسة حتى ولو أملنا فى ابقائهم فى هذا الوضع لفترة بالتعاون مع الوطن الاصلى للمهاجرين ٠ لقد لجأ المهاجرون المسلمون من خلال اللجوء الى الاسلام الى تأكيد ارادتهم والحفاظ على هويتهم الثقافية والدفاع عن مصالحهم ومن المنطقى أن تنتهى بهم هذه المساعى الى خوض غمار العمل السياسى ٠

الهــــوامش

(١) كان ذلك هو الوضع بالنسبة لقسم من الطبقة الوسطى في بعض دول المغرب أثناء الاستعمار ولبعض القيادات في مرحلة ما بعد الاستقلال مثل بورقيبـــة ٠

(٢) أنظر فيما يتعلق بتطورات هذا الوضع في مؤلف

Gilles Kepel, **Les Banlieues de L'Islam** Naissance d'une Religion en France, Editions du Seuil, Paris 1987.

(٣) Ibid., p. 126.

(٤) **الـ OS في صناعة السيارات** ، تحليل للصراعات الحديثة في مصـــانع رينو في بيلانكور منذ ١٩٨١ داخل مجموعة المهاجرين NRS - RNUTR ٢ يناير ١٩٨٦ ، وتعليق G. Kepel, **Op. cit.,** p. 145

(٥) Mouriaux (René) et WITHOL DE WENDEN (Catherine) Syndiclisme Francais et Islam. Communication Colloque de L'AFSP 29 — 30 Janv. 1987.

(٦) أنظر في هذا الموضوع الذى أجراه CERI عام ١٩٨٥ ٠

(٧) تعددت ردود الفعل العدائية من خلال بعض التنظيمات الشيوعية ٠

أنظر في هذا الشأن : ـ

Martin A. Schain, Immigrants and Politics in France, in John Ambler (ed), **The French Soiralistr Experiment** (Philadelphie Ishi Publicalions 1985) .

(٨) أنظر :

Gilles Kepel, **Op. cit., p. 139.**

(٩) Corentin Calvez, Le Probleme des travailleurs Etrangers JORF — Avis & Ropports du Conseil Economique 27 Mars 1969.

Gary Frecman, **Immigrant Labor and racial conflict in Industrial Societies,** (Princeton, Princeton Univ. Press) 1979 p. 50.

pr. Martin A. Schain N.Y, 10 oct. 1987.

(١٠) وقد ظهر ذلك من خلال ردود الفعل العنيفة للقضاء المغربى عام ١٩٦٢ عند اكتشاف بعض البهائيين في منطقة الريف المغربى ، وقد صـــدر حكم باعدامهم الا أنه لم يتم تنفيذه ، فماذا يمكن أن يحدث اذا كان الشخص المتهم بالهرطقة من المتمتعين بجنسية مزدوجة ، أو عندما تثير حالتـــه التنازع بين نظامين قانونين ، أو نظامين للقيم ٠

(١١) Gilles Kepel, **Op. cit.,** p. 272.

(١٢) **Financial Times** 30/7/1987.

الاجيال الجديدة المنبثقة من الهجرة المغربية وهويتهـــا الســياسية

أيف جونزاليس كيخانو*

لفترة طويلة ، لم يعر أحد فى فرنسا اهتماما لوجود جالية من أصل مغربى داخل المجتمع الفرنسى ، الا من وجهة نظر واحدة هى خصوصيتها التى تتميز بسمتها التى لا تمحى والمستمدة من أصلها • واليــوم أيضا فعندما يدرس المرء السكان الفرنسيين والاجانب المنحدرين من أصل مغربى ، فان هذه الدراسة لا تهتم ، فى أغلب الاحيان ، الا بذكر مايجعلهم متميزين ، أى استمرار سماتهم المستمدة من أصلهم ، والذى يعود فى نفس الوقت الى كل من فترة ما بعد الاستعمار(١) والى جذورهم العربية المسلمة •

واذا سلم المرء بالمنطق الذى يكمن وراء هـذا اللون من الاشكالية فان احدى النتائج التى تترتب عليه هو أن الهجرة (المغربية) لابد وأن تفصح عن جوهر مجتمع (عربى — مسلم) وأن تكشف — من خلال عملية غرس العناصر المغربية فى المجتمع الفرنسى — الاصلى ، أو « النــواة الصلبة »(٢) القادرة على مقاومة ضعف هذا الجوهر بفعل الزمان والمكان نتيجة عمليات التأثر الثقافى •

وفى هذه الدراسة ، نود أن نظهر كل ما تحتويه وجهة النظر هــذه من أخطاء ،عندمانأخذ فى الحسبان ، التحولات التى حدثت داخل مختلف أجيال الهجرة المغربية • ففى الواقع ، فان المرء لا يملك الا أن يسجل الى أى مدى نرى أن الخطاب العلمى — ببقائه حبيسا لمنطق خاص بعلم وهو علم دراسة الهجرات • قد أعطى فى حقيقة الامر اهتماما قليلا للطبقات الاكثر شبابا فى السكان المهاجرين ، وخاصة اذا أخذ المرء فى الاعتبــار

(*) باحث بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعيــة القاهــــرة •

تراكم معرفة علمية وفيرة فى هذا المجال(٣) ، وكذلك حجم المطالبة الاجتماعية والسياسية بمعالجة « مسألة المهجرية » .

غير أن الهجرة أصبحت بحق فى فرنسا ، تمثل قضية و « مشكلة » (مشكلة عدم التكيف المدرسى ، مشكلة الانحراف ، الخ ..) ، تعود فى معظمها الى النتائج الاجتماعية لوجود أجيال من أبناء المهاجرين ، أى لوجود أبناء وبنات لمهاجرين من المغرب ولدوا على أرض فرنسية ، وليس لديهم علاقة مباشرة مع المجتمعات الاصلية لعائلاتهم .

ومع ظهور هذه الاجيال ، فان استمرارية أنماط اقامة السكان القادمين من المغرب فى فرنسا قد تميزت بانفصال حقيقى أخذ شكل الانقلاب فى النظرة التقليدية لهذه المسألة ، وفى الواقع فان هذه الفئات الشابة لم تبق خارج المجتمع القومى (بالاصل أو بالاقامة) ، وانما هى توجد داخله فلا تعد أجنبية عنه أو مهاجرة ، ولكنها بالفعل « نتاج الهجرة ، بل انها تعتبر فرنسية » .

ومع ذلك ، وهذا بغير شك هو الرهان الاساسى ، فان هذا التحول قد حدث ، ولا يزال يحدث اليوم أيضا ، دون أن يكون قد تم هناك ادراك حقيقى له ، بل ولا حتى دون أى رد فعل سياسى لهذا التطوير . ويستمر المرء غالبا فى تناول وضع الاجيال الشابة المنبثقة من الهجرة المغربية طبقا لنفس القواعد ونفس المعايير الضمنية والتى كانت سائدة فيما مضى بالنسبة للاجيال السابقة .

ولكن اذا كان من الصحيح أن مثل هذا التحول قد حدث بالفعل مع وجود جالية قادمة من شمال افريقيا فى فرنسا ، فهل ما يزال هناك ما يبرر أن نتناول الفئات الاكثر حداثة من هذه الجالية على أنهم مجرد مهاجرين؟ وبمعنى آخر ، ما هى الصلات — ان وجدت حتى الآن — التى يقيمها الشباب المنبثق من الهجرة مع أصوله ؟

تكمن الاجابة الاولى فى اظهار التأثيرات الثابتة الناتجة عن أصولهم

ومهما كانت العلاقات الحقيقية التى يقيمونها مع هذه الاصول(٤) . وفى الواقع فان النقاش السياسى حول مسألة الهجرة فى فرنسا وصل الى حد يلزم فيه هذا الشباب باتخاذ موقف من هذه المسألة . فلا مجتمع الاصل ولا مجتمع الاقامة — وكلاهما كالآخر دائما مستعد لاطلاق ، الاتهام بالخيانة عندما يخرج المهاجر فى / والمهاجر الى عن حدوده (السياسية والثقافية) والقانونية والاقتصادية ، الخ ..)(٥) يسمحان باستمرار السكوت عن هذه المسألة .

غير أن التسليم بعدم امكان تجاهل مسألة الاصل هذه ، يؤدى بالضرورة الى أن نتساءل ما هو « أصل الاصل » الحقيقى ؟ وبمعنى آخر فاننا اذا رأينا أشخاصا منبثقين من الهجرة المغربية يذكرون عناصر خافتة بأصلهم (فى النطاق السياسى أو الدينى) فاننا نتساءل عن الجزء الناتج عن « الاصلى » فيهم والموجود من قبل الهجرة وعن الجزء « التفاعلى » والمرتبط بالاستراتيجيات والتكتيكات التى ترمى الى ضمان مكان لهم فى داخل المجتمع الفرنسى ؟

ان الاجابات التى يمكن للمرء أن يقدمها لهذا التساؤل تستحق أن تفسر من وجهة نظر مزدوجة : ففى المقام الاول ، فان وضع كل من الاجيال المختلفة للهجرة المغربية فى فرنسا ، بالنسبة للقيم السياسية المتعارف عليها فى مجتمعات الاصل ومجتمعات الاقامة يمكن أن يعطينا معيارا للتطور فى السلوكيات السياسية داخل هذا الاطار المحدد . ولكن قد يكون من المفيد أيضا أن نمضى خلف وخارج الاطار المهجرى الصرف لهذا الوجه الاول ، وذلك لبحث الهوية السياسية(٦) للشباب المنبثق من الهجرة المغربية وبحث كيفية التعامل مع الافكار المستمرة من القانون السياسى العربى — الاسلامى ، فى داخل المجتمع الفرنسى ، وذلك من خلال التوافق مع هذا المجتمع ، لتكيف ، أوابتكار قيم جديدة .

الهجرة المغربيــة فى فرنســا

بالرغم من أن الواقع الحديث للجدل السياسى فى فرنسا أشار الى أهمية الهجرة لهذا البلد منذ نحو قرنين تقريبا ، فان الجانب المغربى لهذه الظاهرة وبخاصة فى بعده الجزائرى ، يرجع حاليا الى نحو قرن(٧) •

ان التحول الحاسم للتاريخ الحديث والحالى لهذه الهجــرة جاء فى بداية السبعينات ، بينما جاءت حركة تصفية الاستعمار والحصول على الاستقلال للدول الثلاث فى شمال افريقيا (المغرب (مراكش) ، الجزائر تونس) قبل ذلك ، وصاحبها فى ذلك الوقت تحول جذرى فى التيــارات المهجرية فى فرنسا وذلك بسبب الركود الاقتصادى وتكثيف حركة اعادة تجمع العائلات •

والوجه الاول المستحدث فى طبيعة هذه الهجرة هو أنه لم يعد ممكنا تناولها فى بعدها الجزائرى فقط • فبالنسبة لهذه الهجرة الاولى ، والتى تبقى حتى يومنا هذا أهم الهجرات ، فانه يجب أن نضيف اليهــا الآن هجرات أخرى ، قادمة من تونس وخاصـــة القادمـــة من مراكش وطبقا لاحصاء عام ١٩٨٣ ، فان عدد « الاجانب » من أصل مغــربى والمقيمين على أرض فرنسا ٠٠٠ر٤١٦ر١ شخص(٨) وبالنسبة لعام ١٩٨٩ ، وعلى أساس معدل نمو القادمين الجدد ومعدل الخصوبة بينهم ، فانه لابد وأن يصل هذا العــدد الى ٠٠ر٦١١ر١ شخص (الاجانب من أصــل مغربى يمثلون ٤٣٪ من المجموع الكلى للاجانب وهم يمثلون ٧٪ تقريبــا من المجموع الكلى للشعب الفرنسى)(٩) •

على أنه اذا أخــذنا فى الحســبان ، الوضـــع القـــانونى الخــاص بالجزائريين الذين ولــدوا قبل الاســتقلال (والذين يمكن أن يكونوا فرنسيين) ،وكذلك النظام الحالى للحصول على الجنسية (بالميــلاد أو بالاقامة — و / أو حق الدم وبالاكتساب) ، فان تقدير عدد الاشــخاص من أصل مغربى والذين يقيمون على أرض فرنسا سيزيد حتما كثيرا على الرقم المذكور آنفا •

وبالاضافة الى هذه التغيرات الكمية ، فان التحول الكيفى للهجــرة المغربية ، يبدو بالرغم من كل شئ — أنه الظاهرة الاساسية • ان نموذج الهجرة القديم فى التعاقب المستمر للعمال غير المتزوجين ، والذين يقيمون فى أغلب الاحيان فى فرنسا لفترة محدودة تختلف مدتها / طبقا لطبيعــة المشروع المهجرى (المهجرى البدلية turn - over migratian

الذين يتركون أماكنهم تدريجيــا • هذا النموذج (القــديم) حل مكانه « عصر جديد »(١٠) من الهجرة ، يتمثــل فى استيطان تدريجى بالفعــل لجالية حقيقية من أصل مغربى • وفى داخل هذه الجالية فان الاعضــاء الاناث وبخاصة فئات العمر الاحدث سنا ، يشغلون من الآن فصــاعدا نسبة متزايدة •

ويوجد تباين كبير فى التقديرات المختلفة للشباب المنبثق من الهجــرة المغربية ويفسر هذه الحالة جزئيا الطابع البراجماتى للغاية لنظرة التميز (العنصرى) والتى يستند اليها « تصنيف » هؤلاء السكان وما نتوقف عنده هنا ليس هو الوضع القانونى أو الاجتماعى أو حتى الاقتصــادى لهؤلاء الاشخاص المعنيين ، بقدر ما هو مجرد مظهرهم البدنى ، والذى يجعل قسما كبيرا من الشباب المغربى وبخاصة الاناث ، يلجأ الى استغلال هذا المعيار ، وذلك اما لتأكيد أصلهم (عن طريق صبغ الشعر بالحنــاء أو ارتداء المجوهرات التقليدية الخ •••) واما لطمسه الى أقصى درجة عن طريق محو كل اختلاف(١١) •

ويقدر أ• زهــراوى هؤلاء الســكان الذين يعيشــون فى فرنســا بـــ ٨٨٠ر٧٨٥ من الشباب المغربى الاقــل من ٣٥ ســنة ، (٠٠٠ر٤٨٠ جزائرى ، ٧٦٠ر٣١٦ مراكش ، ١٣٠ر٨٩ تونس)(١٢) ولتقويم هذا الرقم فواجبنا أن نأخذ فى الاعتبار مصدر هذه المعطيات وهى هنا الاحصاء العام للسكان) فبالنسبة لآخر احصاء والذى يرجع الى عام ١٩٨٣ ، فالواجب أن ندخل فى حسابنا التقدير المنقوص بـــ ١٠٪ لعدد الاجانب • وزيادة على ذلك ، يجب أن نضيف العوامل المختلفة التى تؤدى الى الزيادة الاكث

سرعة للفئات الاكثر شبابا بين السكان ذوى الاصل المغربى المهاجر : مثل أهمية الاشخاص الذين قدموا منذ ذلك الوقت تحت بند التجمع العائلى وأيضا معدلات الزيادة الطبيعية والمرتفعة بصفة خاصة بين السكان ذوى الاصل المغربى •

وأخيرا ، فان تقديرات أ• زهراوى على وجه الخصوص لم تأخذ فى الاعتبار ، ما يكون الفئة الاكثر أهمية بالنسبة الى حجم السكان ، والتى تعنينا فى هذه الدراسة • والواقع ، فان هذه الفئة لا تظهر فى حسابه اما لانها مرتبطة بالهجرة غير القانونية ، وأما لانها لا تعتبر (أو لانها لم تعد تعتبر أجنبية (مثل الفرنسى من أصل جزائرى) أو أيضا الاولاد المولودون من زويجات مختلفة — زد على ذلك أن توالى وقوع هذه الزيجات أصبح دائما •

واذا أخذنا فى الحسبان هذه التصويبات ، فانه يمكن للمرء أن يصوغ فرضية أخرى بشأن الاهمية العددية للشباب المنبثق من الهجرة المغربية وذلك بناء على التقديرات المقدمة من ج مارانجيه و أ• لبون[١٣] والخاصة بمجموع السكان الاجانب • ففى عام ١٩٨٠ قدر هذان المؤلفان مجموع الشباب الاجنبى بأكثر من مليون ونصف شخص • أما فى عام ١٩٨٧ فنظرا لاستمرار حركة اعادة التجمع العالى والمعدلات المرتفعة للخصوبة بين السكان المعنيين ، ودون الاخذ بأى معيار سوى الاصل المغربى (فى الجيل الثانى أو الثالث) ، فربما قارب عدد الشباب المنحدر من أصل مغربى فقط ، حوالى مليون شخص وذلك فى النصف الثانى من الثمانينات •

الاجيال الشابة المنبثقة من الهجرة المغربية وهويتها السياسية

وأيا كان الاصل الحقيقى لهذه الاجيال ووضعها ، فان مجموع الشباب المنبثق من الهجرة المغربية ، لا يعترف به داخل المجتمع الفرنسى الا تبعا لاصله المهاجر ومهما كان اهتمام الخطاب السياسى بهم ، تشجيعا لاندماجهم أو تعظيما للاخطار التى يثقلون بها كاهل المجتمع بأسره ، فان هؤلاء الشباب لا يصورون ولا يذكرون الا من حيث كونهم « شبابا أجنبيا » ، وهم ليسوا كذلك فى معظم الاحوال (حسب الوضع الحالى للتشريع الفرنسى) •

ومادام الحال كذلك ، فمعنى هذا ، انه اذا كان الاصل المهاجر لهذه الشبيبة ليس موضوع مناقشة ، فان ظاهرة التأثر الثقافى الملازمة لكل هجرة ، ليست موضعا للشك[١٤] • فضلا عن ذلك ، ومن خلال الفترات المختلفة للتكيف مع حياة الجماعة (وبصفة خاصة داخل المدرسة) ، فانه من المؤكد أنه تجرى حاليا عملية اندماج فى المجتمع الفرنسى ، وحتى وان كانت تجرى على نحو يثير المشاكل ، وبصفة خاصة بين الطبقات الاكثر شبابا من السكان ذوى الاصول المهاجرة •

واذا كان دخول قسم للمجتمع الفرنسى ، من شعب سبق استبعاده بسبب كونه أجنبيا ، قد أصبح أمرا واقعا الى حد فرض استخدام اصطلاح مستحدث مثل كلمة «Beur» بوير[١٥] ، غرض فى لغة التخاطب وذلك لتسمية ظاهرة تم ادراكها — ان خطأ أم صوابا — كظاهرة يصعب تعريفها طبقا للتصنيعات التقليدية • وبغير شك ، فان كل شعب أصلى جاء فى موجة هجرة بعينها ، أطلق عليه فى كل حالة كنية خاصة (مثل Rital بالنسبة للايطاليين ، Pollak, بالنسبة للبولنديين ، الخ ••) ولكننا نجد أنه فى حالة الهجرة المغربية ، أضيف مصطلح اضافى • ففى الواقع ، فانه فضلا عن التسميات التقليدية السابقة — والتى تتصف

بوقعها الذائع السيء ـ مثل Bougnouls, Bicots الخ فقد أضيفت اليها أخيرا كلمة «Beur» (١٦) ، وهذا يظهر بوضوح ، انه بالنسبة للسكان الذين أضيف اليهم هذا الوصف الجديد ، وهم الشباب المنحدر من أصل مغربى ، فان ذلك يمثل بعدا يتجاوز مجرد رد الفعل البسيط للشعب الاصلى (الفرنسى) تجاه اقامة السكان المهاجرين ٠

ان اختراع كلمة «Beur» ، والتى يجدها المرء متداولة الآن ، حتى فى الحديث الصادر عن السلطات الرسمية (مثلا بين المسئولين السياسيين على أعلى مستوى) ، يقوم بوظيفة محددة وهى تسمية الفئة المعنية وبيان أصلها المهاجر ، ولكن دون التحديد الصريح لأن أفرادها أجانب ودون الاعتراف لها بوجود شرعى تماما فى المجتمع الوطنى (الفرنسى) وبهذا المعنى ، فان استعمال كلمة «Beur» يطابق بشكل جيد الصورة المنتشرة عادة (عامة) والخاصة بالاجيال الشابة والمنبثقة من أصل مغربى ، والتى ينظر اليها كنوع من الجيل غير الشرعى «Batarde» (١٧) أو المختلط ، أو السجين الذى لا يمكن تصنيفه الذى نشأ من التقاء مجتمعين ، وثقافتين فى شمال وجنوب البحر الابيض المتوسط ٠

ومع ذلك ، فانه فيما يخص الفئات الاكثر شبابا ، وهى فى نفس الوقت الاكثر عددا ـ من هؤلاء السكان ، فان الابحاث الميدانية ، وخاصة فى المجال المدرسى(١٨) أظهرت واقعا مختلفا ٠ فاذا كان هناك بالفعل تواجد متزامن لاطارين ثقافيين ، وفقا لسجل الرموز المستخدمة فى المجتمع الفرنسى من ناحية ، وفى المجتمع الاصلى من ناحية أخرى ، فان القيمة الخاصة لكل اطار وسجل تبدو بعيدة عن الصورة المتعارف عليها عامة ٠

وهكذا ، فغالبا ما يرغب المرء فى أن يضع هؤلاء الاولاد المنبثقين من الهجرة ، على النحو الامثل ، فى منتصف المسافة بين بلدهم الاصلى وبين مجتمع اقامتهم ، وفى أن يجدهم متوزعين بالتساوى بين قيم الثقافتين

طبقا لتصور ساذج وخادع فى نفس الوقت ، لعالمين ثقافين متجانسين تماما (الغرب ، الشرق) ومتصلين الواحد بالآخر فقط بواسطة بعض الجسور ٠ ولكن ، حقيقة عمليات التكيف داخل المجتمع التى يعيشها الشباب الناتج عن الهجرة ، وخاصة فى نطاق المؤسسة المدرسية ، تظهر بوضوح أن هناك بالفعل تفاعل وتداخل ، وانقسام ولكن هذا الانقسام يسير بطريقة وبشكل هو غير متساوى بكل وضوح : فسمات مجتمع الاقامة تغلب بدرجة كبيرة كما يأخذوه عن مجتمع الاصل ٠

ولو استرجعنا البنية الرمزية للمعنيين أنفسهم كما يفصحون عنها فى أحاديثهم التى يصدرونها ليحددوا وضعهم ، فانه يوجد بالفعل تفرقة بين « هنا وهناك » : بلد الاقامة وبلد الاصل ٠ ومع هذا فوقود اللفظين لا يجب أن يقودنا لخطأ فكلمة هنا تكفى نفسها ، وهى قائمة بذاتها ومن حولها ينظم وضع الموضوع ٠ وعلى العكس فان كلمة « هناك » تنطوى على بعد بالنسبة للشخص المتحدث ، وهذه الكلمة تدرك من حيث انعدامها بالنسبة للاحالة الاولية ، أى « هنا » ٠

ونظرا لأن التنشئة السياسية للاجيال الشابة المنبثقة من الهجرة المغربية تتحقق وفقا لنماذج خاصة بحالتهم فى فرنسا ، فمن السهل أن نتوقع أن الاسئلة التى تدور حول التعريف السياسى لهوية ما ، يمكن أن تأخذ أهمية خاصة جدا ٠ وفى الواقع فنظرا لاصل المهاجرين (من بلاد المغرب) ، فان هويتهم ، فى تعريفها الفرنسى الصريح ، تبدو دائما قابلة لأن تصبح قضية سواء كان ذلك من وجهة نظر المجتمع الفرنسى الذى يرى أن الشباب نتاج الهجرة لا يمكن أن يوجد الا كمشكلة ، أو من وجهة نظر مجتمع الاصل الذى يلومهم على تمثلهم مع مجتمع الاقامة ذلك التمثل الذى ينظر اليه كنوع من الخيانة ٠

وبالنسبة للاجيال المنبثقة من الهجرة المغربية ، فان مسألة الهوية تصبح اذن ميدانا حقيقيا ـ لا يمكن التهرب منه ـ للتربية على الممارسة السياسية : وهذه التربية تؤدى فى أحوال كثيرة الى مشاركة سياسية

فعالة ، وذلك من خلال منظمات مناهضة للعنصرية و/ أو الى مطالبة بتأكيد الهوية ، بل وحتى الى مساهمة مباشرة فى اللعبة السياسية الفرنسية(مثل الحركات التى تسعى لقيد الشباب المنحدر من أصل مغربى فى القوائم الانتخابية بهدف تكوين جماعة ضغط ... الخ) •

وسواء كان هذا البحث عن / أو تأكيد هوية سياسية يتم بطريقة سلبية ، كرد فعل ضد المجتمع الفرنسى وضد الوضع الذى يرتبه لهم المجتمع (والمحتمل أن يكون هـذا هو مسلك الاغلبيـة) ، أو انه يتم بطريقة ايجابية ، بتأكيد هوية مختلفة ، فمن الواضح أن كلا من الماضى (السياق التاريخى لتصفية الاستعمار) والحاضر ، (الاستغلال السياسى للشعور المناهض للمغاربة) يلتقيان معا فى هذا الوضع •

الانخراط فى ميدان السياسة الفرنسية

كان يمكن للمرء أن يعتقد حتى الآن انه يوجد نوع من الارتباط (حتى لو كان هذا الارتباط محلا للجدل) بين مظاهر الرفض التى يبديها قسم من المجتمع الفرنسى وبين المواقف السياسية الخاصة بالجالية المغربية • وواقعها يمكن للمرء أن يجد الحجج التى تؤكد أنه طوال فترة طويلة كانت حقيقة المهاجرين المغاربة تتمشى جزئيا بالفعل مع الفكرة العامة المأخوذة عنهم : فهم السكان الذين لا يرغبون فى الاندماج فى المجتمع المحيط بهم ، مع حرصهم على المحافظة على صفاتهم الثقافية (وخاصة الدينيـة) ، وهم عازفون عن المشاركة فى الحياة العامة الفرنسية •

وهكذا ، فمن الواضح أن الميلاد السياسى للجالية المغربية المهاجرة ارتبط مباشرة بمشاركتهم فى مختلف الحركات المكافحة من أجل استقلال الجزائر (الحركة المصالية وبعد ذلك جبهة التحرير الوطنية FNL)[١٩] • ومع ذلك ، فبالرغم من أن هذه الجالية تتواجد بحكم التعريف ــ خارج مجال السياسة الفرنسية ، الا أن أفرادها وجدوا أنفسهم منقادين حتما الى الانخراط تدريجيا فى ميدانها ، ومن « الداخـل » ، وذلك بسبب

التحولات (السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ..) الناتجة عن ظروف اقامتهم فى فرنسا[٢٠] •

وللحكم على هذا الانخراط فى ميدان السياسة الفرنسية ، كان يمكن للمرء أن يتصور بطريقة ــ عفوية تقريبا ، نفس الفكرة المبسطة للعلاقات بين مجتمع الاقامة والاقليات المهاجرة (هنا مقابل هناك) • فعمال صناعة السيارات الفرنسية مثلا ، قدموا من هناك وذلك للاقامة هنا ، ولذلك سيقفون بالضرورة فى منتصف الطريق بين شكل للسلوك السياسى معترف به فى المجتمع الفرنسى (وهو النشاط النقابى ، وبين ثقافية سياسية خارجية المنشأ (اقحام الدين فى السياسة من خـلال المطالبـة بأماكن وتسهيلات مختلفة حتى يتمكنوا من القيام بالتزاماتهم الدينية الاسلامية فى أماكن العمل) •

ولكن ، لو افترضنا أن التسليم بموقف وسط أمثل بين القيم وبأشكال العمل السياسى « لهنا » و « لهناك » لن يخلو مع ذلك من بعض المشاكل فيما يخص الفئة الاكبر سنا المهاجرين[٢١] ، فان مثل هذا التصور يبـدو أقل انطباقا على الاجيال الاكثر شبابا ، ولذلك يمكننا أن نتساءل عن ماهية العلاقات التى يقيمونها مع الثقافة الاصلية لآبائهم (بما فى ذلك أبعاده السياسية لهذه الثقافة) •

وبخلاف الاجيال السابقة ، فان الاجيال الشابة تتبع خطابا يرتبط بالكامل بالمجتمع الفرنسى ، ولو أنه يمكن للمرء أن يسجل وجود أطر فكرية غير متجانسة (مأخوذة من القاموس السياسى العربى ــ الاسـلامى) وهذه الاطر قـد أدخلت ، وجـرى اتباعهـا ، تحت التأثيـر الجزئى لاستراتيجيات أمثلتها ضرورات الوضع الفرنسى ، وبخاصة بالنظر الى الخطاب المهيمين الذى حاولت تلك الاجيال أن تتميز عنه •

وعلى عكس ما قيل أو كتب ، وخاصة فى الاوساط المعادية للهجرة المغربية ، فان تأكيد فريق من أبناء المهاجرين ، على أهمية الاطر الفكرية

العربية أو الاسلامية ، لا ينطوى فيما يبدو على عدم امكانية تكيفهم مع المجتمع الفرنسى ، أو عدم قدرتهم على الأندماج فيه ، وعلى النقيض من ذلك يرى المرء على العكس تماما أنه منذ بداية الاندماج ، فان أبناء المهاجرين سرعان ما يشرعون فى استعارة القيم الخاصة بالمجتمعات الاصلية العربية الاسلامية •

وهذه الظاهرة تبدو بوضوح ، مثلا من خلال التغيرات فى درجة التعبئة السياسية ، حول مسألة الهوية المغربية ، وهذه الدرجة تختلف تبعا لترتيب الشرائح الاجتماعية ، والذى يدل على اللحظات المختلفة داخل عملية الاندماج ان الطبقات الاقل حظا اجتماعيا ، وذات التواجد المهمش ليست هى التى ستنمو عندها بصورة أقوى المطالبة بالهوية المغربية • ان مقاومة النظام الاجتماعى والسياسى الذى يفرضه مجتمع الاقامة ، سوف تظهر فى هذه الحالة من خلال ظواهر الانحراف الاجتماعى (انحراف المراهقين ، وتعاطى المخدرات الخ ••) وعلى العكس ، فان المرء يتبين أن التعبير المنظم سياسيا والمصاغ وفقا للغة مناسبة لتعبئة الجالية ذات الاصل المغربى ، هو من صنع الاوساط الاكثر اندماجا من بين هؤلاء المهاجرين • ان « قادة » أل «Beur» والمعترف بهم كممثلين سياسيين للجالية المغربية ، يشتركون فى أنهم لاقوا (هم أو عائلاتهم) نجاحا نسبيا داخل نظام الاختيار المطبق فى فرنسا ، فى أبعادة الاقتصادية ، والثقافية ، الخ •• ولكن من المهم أن نفهم أن المطالبة المغربية هى فى هذه الحالة خطاب « موجه » الى المجتمع الفرنسى حتى اذا كان أصحابه لا يسلمون بذلك بسهولة دائما • والالتجاء الى العروبة أو الاسلامية انما أمر تكتيكى ليس مفروضا من « الداخل » كتعبير مباشر عن عقيدة تستند الى تقليد ثقافى موروث عن الآباء لكنه على العكس من ذلك رد على وصمة مفروضة على أبناء الاقليات المهاجرين(٢٢) ونظرا لانها مستعارة من « الخارج » فان الهوية تبدو حينئذ كسلاح فى خدمة استراتيجية حقيقية كفيلة(٢٣) باثارة القدرة على الفعل (ورد الفعل) فى داخل المجتمع الفرنسى ، وذلك بسبب فاعليتها •

وفى السياق الخاص بتأكيد أبناء المهاجرين على انتمائهم الى رابطة اجتماعية مشتركة فان انكار الهوية القومية (أى الجزائرية أو المغربية أو التونسية) أو العروبة أو الاسلامية ، يمكنهم من أن يحتلوا مكانة الصدارة • وفى الواقع ونظرا لأن الاسلوب التقليدى فى اندماج السكان الأجانب المهاجرين لم يعد ذو قيمة بالنسبة للمغاربة فقد أصبح فرض الهوية الفرنسية بدوره مطلوبا من قبل السكان الاصليين) أطرا مرجعية أخرى تأخذ فى الظهور نظرا لأن تلك الاطر مرتبطة بقضية الهوية ــ على الاقل فى حدود الادراك الشائع على جانبى البحر الابيض المتوسط •

وهكذا نشهد بحثا عن نسب شرعى ، فى كل جوانبه القومية ، العربية والمسلمة التى تعتبر طرقا ممكنة لاسترداد الهوية الاصلية • وسوف تبحث هذه الجوانب فى المقام الاول ، ولا سيما وأنها تقدم وسيلة دفاع ضد احساس بالنبذ ، كما أنها تعتبر كذلك معايير خارجية بالمقارنة بمعايير المجتمع الفرنسى • ومع ذلك فان الاهتمام الذى تثيره هذه الجوانب للدراسة ، لا ينبغى : أن يحجب وجود شرعيات سياسية أخرى تتعايش معها ، وأن طرقا أخرى للتعيف السياسى للهوية (مثلا على مستوى الطبقات الاجتماعية أو المجموعات العرقية كالبربر مثلا) تظل قائمة بالرغم من أن الظروف الحالية قد لا تسهل التعبير عنها

من جيل الى جيل آخر
(اختراع نسب)

لتوضيح حججنا فاننا لن نأخذ بعين الاعتبار هنا الا بنموذجين على طرفى نقيض فيما يخص مسألة الاطار المرجعى القومى : فهناك من ناحية نموذج للاجيال القديمة التى لا تعترف الا بشرعية ممثلو بلد المنشأ وحدهم ومن ناحية أخرى ، نموذج أبناء المهاجرين الذين يضعون أنفسهم فى الواقع فى اطار مجتمع الاقامة والذين يخترعون اطارا للهوية ليستخدمه المجتمع الفرنسى هو اطار « بلاد المغرب » •

وبلا شك فان هذا التصوير ثنائى التطبيق يسمح مع كل التبسيط الذى يفرضه بتوضيح انقلاب الاوضاع الذى حدث على مدى عقدين • غير أنه سيكون من الخطأ الاعتقاد أن لا شئ يوجد ما يتوسط هذين النقيضين • ومن العبث انكار كل ما فى هذا التصوير من اختزال ، لأن الجالية المغربية فى فرنسا ، اليوم كما هى بالامس ، لا تنحصر فى هذين الاتجاهين فقط فلنذكر مثلا « حركيين » «harkis» حرب الجزائر (المتطوعين الجزائريين فى الجيش الفرنسى) ، أو الى استمرار هويات شبه وطنية من ذات الطابع الاقليمى أو العرقى أو أيضا الى هذا « الاختراع » الآخر لهوية أصلية من جانب بعض أبناء المهاجرين المغاربة فى فرنسا والذين اختاروا أن يهاجروا فى بلد المنشأ بالنسبة لآبائهم •

فى بداية الستينات ، كانت الجالية المغربية فى فرنسا ومازالت فعليا من أصل جزائرى فقط • وكان معظمها مقيما عند أطراف الضواحى الصناعية الكبيرة ، وكانت تساند تقريبا وبالاجماع ، الكفاح من أجل استقلال الجزائر — ومن جهة أخرى ، فان هذا الاطار المتميز هو الذى مكنها من الخارج من العدم السياسى الذى كانت تجد نفسها ، فيه فى الظاهرة بعزلتها ، وذلك بتأكيد وجودها ، أثناء المظاهرات التى كانت تجد نفسها ، فيه فى الظاهر ، بعزلتها ، وذلك بتأكيد وجودها ، أثناء المظاهرات التى قمعتها السلطات الفرنسية بشدة (شتاء ٦١ — ٦٣)(٢٤) وحتى اذا لم يكن البعد الدينى بالطبع غائبا عن الكفاح الوطنى الجزائرى ، فلقد كان من الواضح أن البعد القومى حينئذ ، كان هو الغالب(٢٥) ولكى يقتنع المرء بذلك فانه يكفى أن تسجل كيف أن مختلف المسئولين السياسيين الفرنسيين ، منذ الجمهورية الرابعة الى الخامسة ، اضطروا الى تسمية ما كانوا يمتنعون عن الاعتراف به ، ألا وهو الهوية القومية الجزائرية • وهكذا فالاشارة الى السكان الاصليين « الاهالى » الجزائريين ، وتميزهم عن المستوطنين « الاوروبيين » ، كان اللفظ المستعمل دائما حتى أواخر الخمسينات ، من قبل الصحافة ، من قبل معظم المسئولين السياسيين الفرنسيين كذلك هو لفظ « المسلمين » ، وحتى اذا لم يكن لفظ « مسلم »

فى فرنسا العلمانية والجمهورية خاليا تماما من الايحاءات السيئة التى تدخل فى اطار التكتيكات السياسية ، فقد كان من الواضح أن استعمال اللفظ ، هو أمر مفروض ، نظرا لانه تضمن كميزة أساسية وهى انكار وجود أى تأكيد لهوية جزائرية ، كان الكفاح الوطنى الجزائرى يهدف الى الاقرار الساسى بها •

وبعد مضى ربع قرن من حرب الجزائر ، نجد أن البعد الذى حفر بين مختلف الاجيال من أبناء المهاجرين المغاربة ، يقاس بصورة خاصة حسب نوع العلاقة التى قامت مع أحداث تلك الفترة • ويقدر ما حافظت الاجيال الاكبر سنا ، سواء من الجانب الجزائرى أو من الجانب الفرنسى على مواقفها المحددة دون مساس فى تلك الفترة (تجاه ماضى « محنط » بالاحتفال القومى أو بالحنين الى الوطن أو أنه ماضى ألقى به فى زوايا النسيان) ، بقدر ما يبدو أن الاجيال الاكثر شبابا ، تحدد موقفها ونفعها بطريقة مختلفة تماما •

واذا كانت حرب الجزائر مازالت هى الحدث المؤسس فى الخيال للامة الشعب الجزائرية (الشباب المراهق من أصل مغربى ، يبدو مثلا فى غاية الحساسية لطريقة معالجة وسائل الاعلام الفرنسية لحرب الجزائر وهو يعلق على وجهة النظر المتداولة بصفة عامة : قائلا « انهم بصورون المسألة كما لو كانوا هم (الفرنسيون) الذين كسبوا الحرب ! » هذه الاسطورة الاساسية / لم تعد تحيل الى أى واقع وتضيع تماما فى مخيلة لا تعكس الزمن • وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، فمن بين الطلبة الذين يقارب عددهم الاثناعشر طالبا ، والذين تتراوح أعمارهم (ما بين ١٤ و ١٦ سنة) ، ومعظمهم من أصل جزائرى — كان قد طلب منهم تقدير مدة الاستعمار الفرنسى فى الجزائر — لم نجد من بينهم واحدا فقط تجاسر وقدم رقما أعلى من عشرين عاما !

وأمام هذا المحو لمفهوم قومى تماما للهوية ، يوجد عند أبناء المهاجرين المغاربة ، تعريف آخر ، مقابل وهو تعريف « الكائن العربى فى فرنسا »

أو بطريقة أكثر دقة تعريف « هوية مغربية » ما ! أنا ، بامكانى أن أقول (أننى) مغربى .. نحن من بلاد المغرب ، لا أعتقد أنه سيكون (....) من الحكمة القول : « نعم أنا مغربى ، أو أنا جزائرى ، نحن تونسيين .... » نحن عرب ، هذا أسهل (....) نحن من بلاد المغرب نحن عرب ! » (عزيز ١٥ عام) .

ومن خلال اعلان أصله المغربى (بلاد المغرب) بدون تخصيص أية جنسية ، فان أبناء المهاجرين يقصدون مجموعة وقائع : أولا تحول نوع الرباط ببلد المنشأ (الاصلى) ، هذا الرباط الذى ينتقل من الولاء السياسى الى نوع من النسب الثقافى (لم يعد هؤلاء الشباب أولادا لحرب الجزائر ، بل مالكون لتراث حضارى) . فضلا عن ذلك ، نمو مفهوم للجنسية بحيث تستخدم كأداة (بدلا من تحديد الجنسية بصفة قاطعة تصبح « الجنسية » بالعكس هوية متغيرة تستخدم حسب السياق المستخدم : « (نحن نأخذ الجنسية الفرنسية) اذا كنا مضطرين ، لأننا هنا ، لكننا لن نحتفظ بها لنذهب الى الجزائر ، اننا نكسرها بعد ذلك . اذا كانت مفيدة هنا فلنتجنى !! (رانيا ، ١٧ سنة ، عائلية من أصل جزائرى)[٣٦] . وأخيرا تشكيل ثقافة المقاومة[٣٧] ، حيث أنه بالرغم من المعارضة المعلنة تجاه مجتمع الاقامة ، فانه تظهر فى الواقع حركة اندفاع واستيعاب للقيم المعترف بها فى المجتمع وذلك من خلال استراتيجية تأكيد للهوية تمكنها أن تصطبغ أشكال معروفة للعمل السياسى .

وبالتأكيد فان ظهور هذا التعريف الجديد أصبح ممكنا بسبب ضعف العلاقة الموجودة مع بلد — وجنسية المنشأ . وبلا شك فان التأكيد على وجود هوية « مغربية » ، يتشكل أيضا بحسب سياق ظهوره (ضرورة معارضة ممارسات وأنماط من الخطاب الوجود المغربى فى فرنسا) . غير أن كونه طريقة خاصة لتكوين الهوية ، سوف يدفع المرء للبحث عبثا عن أثر لها فى المجتمعات الاصلية ، وذلك فان « المغربية » يجب أن تصطنع خطاب شرعية لها . ولذلك يرى المرء عناصر تحيل أحيانا الى خيال

سياسى وحدوى — عربى (ارتداء الكوفية الفلسطينية كاكسسوار مشحون بالعواطف يعبر عن نية أيديولوجية معينة) ، وأحيانا يعبر عن حقيقة مغربية من نوع خاص (الصراع والكفاح لتصفية الاستعمار مثلا : (جيل الآباء) ، لقد كبروا فى ظل الاستعمار ، وكل ما يصاحب ذلك ! كان الفرنسيون هم الذين لهم الاولوية فى التعليم ، عزيز ١٥ سنة) هذه الاقتباسات سواء كانت بالكلية (شفهية) أو بطرق أخرى ، والمأخوذة من القاموس السياسى للمجتمعات الاصلية ، سوف يجرى الجمع والتوليف بينها تبعا لتركيب لغوى ، لابد وأن يظل مفهوما من قبل المجتمع الفرنسى ، هذا المجتمع الذى يظل هذا الخطاب ، فى نهاية المطاف موجها اليه .

هذا الجانب الاخير هو الجانب الذى نريد أن نتوقف عنده الآن عن طريق تحليل طرق الافصاح واضفاء الشرعية على هذه الهوية الجديدة . وهى المغربية وذلك بالنسبة للسياق الذى تظهر فيه وهو المجتمع الفرنسى .

الاجيال الشابة : بين الاسلامية والعروبة

من الممكن ارجاع أسس تقديم صورة « انسان مغربى » — بدون الخوف من الوقوع فى الخطأ — الى طبيعة الممارسات الاجتماعية ، والتى يجرى اتباع معظمها فى أماكن التنشئة المختلفة (كالحى ، والمدرسة ... الخ ..) ، والتى يتردد عليها أبناء المهاجرين المغاربة . و « المغربية » هى اذا « أساسا » نتيجة للممارسة ، وهذا لا ينفى أنه يجب عليها ، فى لحظة معينة ، أن تعرف نفسها أيضا من منظور نظرى ، باعطاء مضمون ، وتعريف ، لهذه الهوية ، المفترضة أو الحقيقية . غير أن هذه الفكرة الخاصة بطبيعة « المغربية » لا يمكن أن تمارس الا باحترام قيد لا يمكن الالتفاف حوله ، هذا القيد يتمثل فى التوزع بين « هنا » و « هناك » .

أو بطريقة أكثر دقة تعريف « هوية مغربية » ما ! أنا ، بامكانى أن أقول (أننى) مغربى ٠٠ نحن من بلاد المغرب ، لا أعتقد أنه سيكون (٠٠٠٠) من الحكمة القول : « نعم أنا مغربى ، أو أنا جزائرى ، نحن تونسيين ٠٠٠٠ » نحن عرب ، هذا أسهل (٠٠٠٠) نحن من بلاد المغرب نحن عرب ! » (عزيز ١٥ عام) ٠

ومن خلال اعلان أصله المغربى (بلاد المغرب) بدون تخصيص أية جنسية ، فان أبناء المهاجرين يقصدون مجموعة وقائع : أولا تحول نوع الرباط ببلد المنشأ (الاصلى) ، هذا الرباط الذى ينتقل من الولاء السياسى الى نوع من النسب الثقافى (لم يعد هؤلاء الشباب أولادا لحرب الجزائر ، بل مالكون لتراث حضارى) ٠ فضلا عن ذلك ، نمو مفهوم للجنسية بحيث تستخدم كأداة (بدلا من تحديد الجنسية بصفة قاطعة تصبح « الجنسية » بالعكس هوية متغيرة تستخدم حسب السياق المستخدم : « (نحن نأخذ الجنسية الفرنسية) اذا كنا مضطرين ، لأننا هنا ، لكننا لن نحتفظ بها لنذهب الى الجزائر ، اننا نكسرها بعد ذلك ٠ اذا كانت مفيدة هنا فلنتجنى !! (رانيا ، ١٧ سنة ، عائلية من أصل جئائرى)[٣٦] ٠ وأخيرا تشكيل ثقافة المقاومة[٣٧] ، حيث أنه بالرغم من المعارضة المعلنة تجاه مجتمع الاقامة ، فانه تظهر فى الواقع حركة اندفاع واستيعاب للقيم المعترف بها فى المجتمع وذلك من خلال استراتيجية تأكيد للهوية تمكنها أن تصطبغ أشكال معروفة للعمل السياسى ٠

وبالتأكيد فان ظهور هذا التعريف الجديد أصبح ممكنا بسبب ضعف العلاقة الموجودة مع بلد ـ وجنسية المنشأ ٠ وبلا شك فان التأكيد على وجود هوية « مغربية » ، يتشكل أيضا بحسب سياق ظهوره (ضرورة معارضة ممارسات وأنماط من الخطاب الوجود المغربى فى فرنسا) ٠ غير أن كونه طريقة خاصة لتكوين الهوية ، سوف يدفع المرء للبحث عبثا عن أثر لها فى المجتمعات الاصلية ، وذلك فان « المغربية » يجب أن تصطنع خطاب شرعية لها ٠ ولذلك يرى المرء عناصر تحيل أحيانا الى خيال

سياسى وحدوى ـ عربى (ارتداء الكوفية الفلسطينية كاكسسوار مشحون بالعواطف يعبر عن نية أيديولوجية معينة) ، وأحيانا يعبر عن حقيقة مغربية من نوع خاص (الصراع والكفاح لتصفية الاستعمار مثلا : (جيل الآباء) ، لقد كبروا فى ظل الاستعمار ، وكل ما يصاحب ذلك ! كان الفرنسيون هم الذين لهم الاولوية فى التعليم ، عزيز ١٥ سنة) هذه الاقتباسات سواء كانت بالكلية (شفهية) أو بطرق أخرى ، والمأخوذة من القاموس السياسى للمجتمعات الاصلية ، سوف يجرى الجمع والتوليف بينها تبعا لتركيب لغوى ، لابد وأن يظل مفهوما من قبل المجتمع الفرنسى ، هذا المجتمع الذى يظل هذا الخطاب ، فى نهاية المطاف موجها اليه ٠

هذا الجانب الاخير هو الجانب الذى نريد أن نتوقف عنده الآن عن طريق تحليل طرق الافصاح واضفاء الشرعية على هذه الهوية الجديدة ٠ وهى المغربية وذلك بالنسبة للسياق الذى تظهر فيه وهو المجتمع الفرنسى ٠

الاجيال الشابة : بين الاسلامية والعروبة

من الممكن ارجاع أسس تقديم صورة « انسان مغربى » ـ بدون الخوف من الوقوع فى الخطأ ـ الى طبيعة الممارسات الاجتماعية ، والتى يجرى اتباع معظمها فى أماكن التنشئة المختلفة (كالحى ، والمدرسة ٠٠٠ الخ ٠٠) ، والتى يتردد عليها أبناء المهاجرين المغاربة ٠ و « المغربية » هى اذا « أساسا » نتيجة للمارسة ، وهذا لا ينفى أنه يجب عليها ، فى لحظة معينة ، أن تعرف نفسها أيضا من منظور نظرى ، باعطاء مضمون ، وتعريف ، لهذه الهوية ، المفترضة أو الحقيقية ٠ غير أن هذه الفكرة الخاصة بطبيعة « المغربية » لا يمكن أن تمارس الا باحترام قيد لا يمكن الالتفاف حوله ،هذا القيد يتمثل فى التوزع بين « هنا » و « هناك » ٠

ونظرا لأن مجتمع الاقامة ، هو الذى أفرز « المغربية » فانها ترتبط بالضرورة بهوية خارجية المنشأة، هوية لا يمكن البحث عنها الا فى المجتمع الاصلى • وبالرغم من أنه من العبث ايجاد معنى لهذه « الهوية المغربية » الا بالنسبة الى المجتمع الفرنسى ، الا أنها لا يمكن أن تعرف نفسها حقا الا بالنسبة الى مجموعة سمات تعتبر خارجية بالنسبة للواقع الفرنسى ومنطبقة فى نفس الوقت على واقع مغربى • وعلى نحو أدق ، فبينما يكمن الاساس الرئيسى « للهوية المغربية » فى مجموعة ممارسات مشتركة لأبناء المهاجرين المغاربة فى فرنسا ، فلا يجب تسمية هذا الاصل الحقيقى وذلك حتى يمكن ، فى اطار ثقافة مقاومة ، انتاج أصل مخترع (يقال أنه أصل مستعاد أو جرى حفظه) •

ولكن ، منذ اللحظة التى يتعين على المرء فيها أن يحتمى وراء ما يوجه هناك ، دون أن يكون بامكانه أن يستند لا على العنصر الوطنى ، سواء كان هذا العنصر جزائريا ، أم مغربياً ، أم تونسيا ، ولا على العنصر دون الوطنى ، مثل العنصر البربرى (حتى اذا كان هناك أى من هذين العنصرين) ، فان تعبئة أبناء المهاجرين المغاربة تقوم فى الغالب على أسس أخرى ، وتسمح الدعوة الى قيم تحظى بالتقدير باعطاء مضمون مشروع لهوية مغربية لا يترك أى اختيار فى مجال ما يتجاوز المشاعر الوطنية الا اللجوء الى العروبة و/ أو الى الاسلامية •

وحتى اذا كان بالامكان التحديد الكمى — الى مدى انتماء أبناء المهاجرين المغاربة الى أى من هذين القطبين ، العروبة أو الاسلام(٢٩) ، فان مثل هذا التقدير سوف يظل ذا فائدة محدودة مادام الموقف ازاء كل من القطبين يتغير من فرد الى آخر • ولكن وبالاخص ، نشك هنا ، فى أن مثل هذا التحديد الكمى سوف يجعلنا نغفل ما هو أساسى وجوهرى وأن تسيىء هذين المفهومين بالاعتقاد فى قيمتهما الذاتية ، ولن يكون بالامكان فهم حقيقة أنهما لا يتدخلان فى هذه الحالة الا من خلال تأثيرهما ، وانهما ليسا صورا طبق الاصل من موضوعات موجودة فى الثقافة الاصلية ، ولكن الحقيقة أنه قد جرت

استعارتهما وتحويلهما فى اطار التأكيد السياسى على الهوية الاصلية •

وفى الواقع ، يبدو أن اللجوء الى الاسلامية يتوافق مع معارضة قصوى ضد القيم الحالية فى المجتمع الفرنسى ، بينما يسمح التأكيد على القومية العربية (العروبة) الى افساح الطريق أكثر لتفاعل يمكن أن يقبل فى نهاية المطاف بعض قواعد مجتمع الاقامة • وربما يبدو الاسلام أكثر من أى وقت مضى مرادفا للعنصر « اللاغربى » الامثل • ومن هذا المنطلق ، فانه فى حالة « العودة » الطوعية والواعية لهوية أصلية فلا شك أن البعد الدينى سيرجع فى موضع مميز ، حيث ان ذلك البعد يمثل معارضة تندرج بسهولة فى أشكال المقاومة المتعارفعليها من قبل وهكذا ، يمكن القول على هذا الاساس بأن أبناء المهاجرين المغاربة ، أو بعضهم على الاقل يرون فى الاسلام صورة الموجه الاكثر فاعلية فى المعارضة السياسية • ولكن بصفة عامة ، لا يمكن الا أن نسجل كيف أن الهامشية الاجتماعية المرتبطة باحساس بالفشل (وبالذات الفشل المدرسى) تؤدى ، لدى بعض هؤلاء الشباب ، بل ولدى البالغين كذلك الى اتباع نوع من استراتيجية التعويض التى تقدم أرضية ملائمة لصحوة دينية ، يستغلها دعاة الحركات المختلفة •

غير أنه يبدو أن اللجوء الى اضفاء الشرعية القائم أساسا على البعد الدينى ، هو صنيع طليعة من نوع ما ، وهذه الطليعة أكثر سنا وأكثر راديكالية • فبعد « فشل » التعبئة القائمة على أفكار تستند على المساواة بين المجتمعات والمستوحاة من أيديولوجية التنوير (المساواة ، الاخوة « فى مناهضة العنصرية » ، حق الاختلاف ، الخ ••) ، فان هذه الطليعة تتبنى استراتيجية متطرفة ، تلعب فيها « العودة » الى الاسلام دورا رئيسيا ولكن ، ولان نظرا لان هذه الاستراتيجية توحى بغياب الحلول التوفيقية واستحالة أى تكيف ، لذلك لا يبدو أن الرجوع الى الاسلام هو الذى يفرض نفسه فى أغلب الاحيان • وهكذا ، فبدلا من ابتكار اسلامية علمانية(٣٠) تظل الاولوية فيها للمعايير الدينية ، تظهر بدلا من

علمانية اسلامية لا يتدخل فيها البعد الدينى الا فى حيز ضيق للغاية • وفى هذه الحالة تكون ممارسة الدين محصورة فى نطاق ضيق فى الدائرة الخاصة ، واذا كان تأكيد الغياب العام للالتزام الدينى يظل أمرا نادرا الا أن ذلك يعوض عنه تكرار الاشـارة فى خطاب هذه الجمـاعات الى التعارض التام بين ممارسات الثقافية الاسلامية واسلوب الحياة الخاص بالمجتمع الفرنسى ، وذلك كنوع من اضفاء المشروعية على التخلى عن تلك الممارسات « المسلم الحقيقى ، يأتى هنا ، ويحاول أن يتأقلم ، فيفقـد تقريبا كل شىء (أى دينه) » ، ايمـان ، ١٦ سـنة • ويقودنا المنطق الخـاص بمـدأ العمانيـة الاسلاميـة الى أن أى جهـد لتـكوين « هـوية مغربيـة » فى فرنسـا سـوف يؤدى حتمـا الى « وضـع » الاشارة الى الاسلامية « بين قوسين » — بل والتقليل من قدرها — (هذه الاشارة الى الاسلامية مصانة رغم كل شىء فى نطاق مفهوم أقصى للهوية) ، فى سبيل ابراز عروبة تفهم ضمنيا أو على نحـو صريح على أنها لا اسلامية :« أما عنى ، فاننى عربية فى اسلوب حياتى • يمكن أن يكون المرء عربيا بدون أن يكون مسلما ، بدون أن يتبع أى دين » (ايمان ١٦ سنة • وبالتأكيد ، يمكن أن نربط غياب الاشارة الى الاسلام ، باهمال الممارسات الدينية (ومع ذلك ، ففى أوقات أخرى من المناقشات والحوار نجد أن نفس التلاميذ يستمرون فى تأكيد أنهم « مسلمون ») ، ولكن يبدو أن البعض يؤكد بشكل خاص على القومية العربية لانهم ينظرون اليها على أنهـا اطار مرجعى سياسى علمـانى وحديث ، يتداخل مـع التصنيفات التى يعرفها ميدان السياسة الغربية • كما أن تأكيد الطابع العربى « للهوية المغربية » يمكن أبناء المهاجرين المغاربة من طرح مطالب معينة وفقا لاحدى طرق كسب الشرعيـة التى لا تجعـل منهم شـبابا أجنبيا فى فرنسا بصورة نهائية وذلك التأكيد على الاسلام •

وانتقال أغلبية أبناء المهاجرين المغاربة فيما يبـدو لنا ، من القطب الاسلامى الى القطب العربى ، يكشف غالبا عن المنطق التى يحدد تطور

المطالبة السياسية الخاصة بالهوية ، الصادرة من أقلية • وفى الحقيقـة فان الاستعانة بالأسس الثقافية الخارجية لا يمكن أن يؤدى — الى الاقل فى حالة الجالية ذات الاصل المغربى — الا الى « تكيف » هذه الاسس مع القواعد السائدة ،والتى ينتهى بها الامر حتما الى فرض منطقها هى •

وفى الواقع ، يمكن أن نبين أن بعض الاسس الدينية والتى مازالت موجودة فى المقولة « الساذجة » للفئات الاصغر سنا (١٣ — ١٤ سنة) تختفى بعد ذلك وتحل محلهـا هوية سياسية تستند على احـدى طرق اضفاء المشروعية وتكون أقرب الى القومية (عربية و/ أو مغربية) • ولكننا نجد بعد ذلك أن هذه المطالبة « العربية » ينتهى بها الحال الى أن تصبح ، فى أغلب الاحوال ، (خاصة مع حركة الـ «Beur» مطـالب « العرب فى فرنسا » أو ، بطريقة أصـح ، مطالبـة « الفرنسيين ذوى الاصل العربى » •

وهكذا تظهر حالة أبناء المهاجرين المغاربة حدود المقولات التى تشير الى التغيرات التى فرضتها تيارات الهجرة على ثقافات مجتمعات الاصل ومجتمعات الاقامة • من خلال العلاقات المتبادلة • وبالتأكيد ، لا يمكن أن نستبقى فكرة التبنى التلقائى للثقافة الجديدة لبلد الاقامة ، تماما كما يجب أن نستبعد فكرة الالتزام التام نحو ثقافة الاصل ، غير أن المثال المغربى يظهر كيف تتم اجراءات التغير التى يستخدمها الفاعلون السياسيون فى اطار علاقات السيطرة التى تفرض أنماطها الخاصة ، فلكى يتم الاعتراف بهوية أبناء المهاجرين المغاربة ، بل ولكى يظهر مثل هذا الادعاء ، فلابد وأن يخضع مثل هذا التأكيد للهوية للقواعد التى تحدد ميدان السياسة الخاص بالمجتمع الفرنسى : يمكن لهذه المحـاولات استخدام كلمات اسلاميـة وأ عربية،ولكن يظل تركيبة الحديث هو التركيبة الخاصة بمجتمع الاقامة •

ان عملية الاندماج والتى تحدث فعلا بأكثر مما نتصور ، وهى أساس تكوين هوية فرنسية ذات أصل مغربى (بدلا من هوية مغربية فى فرنسا) تشكك فى صحة مبدأ آخر ، وهو أن اندماج جماعة ما يرتبط بضياع أو

غياب أى مطالبة سياســية وعلى العكس من ذلك يتبين لنا أن التعبئــة السياسية لابناء المهاجرين المغاربة ليس فقط هو الذى لا تدور فقط حول قضية اندماجهم فى المجتمع الفرنسى ، ولكن يبين لنا أيضا أن واقع هذا الاندماج فى حــد ذاته والذى لم تعترف به الهيئة الاجتماعيــة بعــد ولا المتحدثين السياسيين باسمها ، هو الذى سمح بهذه التعبئة .

وأخيرا ، اذا علينا أن نستبقى الفروض التى فصلتها هذه الدراســة فيمكننا أن نتساءل عن ماهية الاتجاهات التى ستجرى وفقا لها تعبئة أبناء المهاجرين المغاربة ، حول المطالبة بهوية ، وعن المصير الذى ينتظر الافكار التى دارت حولها هذه التعبئة فى اللغة السياسية العربية الاسلاميــة المعاصرة . ان الطابع الذرائعى للاستخدامات الحالية يشير الى احتمــال اختفاء هذه الافكار ، ان عاجلا أم آجــلا ، كما أنه من المقــرر أيضا أن يختفى أبناء المهاجرين المغاربة ، وأن يذوبوا فى المجتمع الفرنسى ، وأن تفقدهم نهائيا المجتمعات التى خرج منها أباؤهم فى الاصل .

ومع ذلك ، فان ربط الخطاب السياسى الاصيل بالهوية السياسية التى يسعى أبناء المهاجرين المغاربة الآن الى تكوينها ، واعادة صــياغة هذا الخطاب للثقافة السياسية العربية والاسلامية ، بناء على شروطه الخاصة بظل هو السبيل الوحيد للفهم الحقيقى للقطيعة التى أحدثتها الهجــرة ولاكتشاف الاجيال التى فقدتها مجتمعات الاصــل الطرق التى تجعلها تتواصل من جديد مع العالم الذى خرجت منه .

مــلاحظــات

١ — من أجل تناول وجهة النظر الاخيرة بالدراسة المدعمة بالبراهين انظر : بلبجرى : « عناصر لتحليل مواقف ما بعد الاستعمار : حالة المغاربة فى فرنسا ، مجلة Peuples mediter rnees (شعوب البحر الابيض المتوسط) ، عدد ٣١ — ٣٣ ، أبريل — سبتمبر ١٩٨٥ .

٢ — د. شنابر « الحداثة والثقافة : بخصوص العمال المهاجرين » مجلة Communication (اتصال) ، عدد ٤٣ .

٣ — قام معهــد لابحاث ودراســات العــالم العربى والاســلامى (iremam) بفهرسة أكثر من ٢٣٠٠ مدخل للاعمال ، الهجرة المغربيــة من ١٩٦٢ الى ١٩٨٥ : فهــرس بيبلوغرافى ، فى سلسلة أعمــال ووثائق المعهد (iremam) ، عددا ، ١٨٦ .

٤ — هكذا نجد مرة أخرى وذلك ليس صدفة بالقطع ، اشكالية كانت قد ظهرت من قبل اندماج الجاليات اليهودية فى فرنسا ، مثلما استطاع أن يعبر عنها جان بول سارتر مثلا فى **المسألة اليهودية** ، باريس ، دار النشر جاليمار . للدراسة المقارنة للعلاقات التى أقامتها الجاليتان مــع المجتمع الفرنسى ، انظر ، لوفو ود. شنابر « الدين والسياسة : اليهود والمسلمون المغــاربة فى فرنسا ، **المجــلة الفرنســية للعلوم الســياسية** ديسمبر ١٩٨٧ .

٥ — ع. صياد : الدولة ، الامة والهجرة : النظام الاجتماعى تحت اختبار الهجرة ، مجلة peules mediterranéesy (شعوب البحر الابيض المتوسط) ، عدد ٢٥ ، ابريل — سبتمبر ١٩٨٤ .

٦ — المقصود هنا بتغيير هوية سياسية ، الطريقة التى يكتسب بهــا الفرد أو مجموعة أفراد بينهم علاقات مؤسسية هوية سيكون لطبعهــا

الغالب الذى يميزهم قوة تميز ، م٠ شبيل ، تكوين الهوية السياسية ، **باريس ، دار النشر PUF ١٩٨٦ ، ص ١٣ ٠**

٧ ــ أ نوش ، « نبذة عن تاريخ الهجرة المغربية » ، الافريقيــون الشماليون فى فرنسا ، باريس ، CHEAM ١٩٨٥ ، و س٠ و٠ اجرون « الهجرة المغربية فى فرنسا : نبذة تاريخية » ، **مجلة** Vingtieme siecle (القرن العشرين) ، عدد ٧ ، يوليو ــ سبتمبر ١٩٨٥ ٠

٨ ــ المقصود هنا البالغين والاطفال الاقل من ١٦ ســنة المعتبرين حتى هذا السن ، حاملين لنفس جنسية آبائهم مهما كانت ظروف موقفهم٠ انظر فيما يلى بالنسبــة لمعطيات الاحصاء العام للسكان ٠

٩ ــ انظر InSEE ٠ سلسلة « النتائج الاولى » ، عدد ٦٥ ، يونيو ١٩٨٦ و « اسقاط للسكان الاجانب فى فرنسا » ، فى سلسلة الارشيف والوثائق ، عدد ١١٦ ٠

١٠ ــ ع٠ صياد « العهود الثلاثة للهجرة الجزائرية » ، فى مجــلة Actes de la Recherche en Sciences Sociales يونيو ١٩٨٧ ٠

١١ ــ الطابع العنصرى لهذا التمييز فى الشكل بين أفراد تم اقراره تدريجيا عن طريق استعماله من قبل أجهزة الصحافة وحتى من قبل بعض المؤسسات القوميــة الرسمية مثــل السلك القضــائى ، أو البوليس ٠٠٠ الخ ٠

١٢ ــ أ٠ زهــراوى ، « من المــادة المتحدث عنهــا الى الشخص المتحدث » ، **مجلة** Peuples mediterranéens سبتمبر ١٩٨٥ ٠

١٣ ــ ج٠ مارانجيه وأ٠ لوبون ، اندماج الشباب من أصل أجنبى فى المجتمع الفرنسى ، باريس ، la dcumentation francaise **(التوثيق الفرنسى) ، ١٩٨٣ ٠**

١٤ ــ ننسى غالبا أن عمليات التثاقف نشطت بالقطع بعد الهجرة ولكنها كانت متواجدة أيضا قبل الهجرة ، كما أظهرته ذلك مختلف الابحاث التى تدور حول موضوع التنشئة الاجتماعية المسبقة انظر م٠ لوريول **بيان للدراسات حول الجوانب الثقافية والانسانية للهجرات الدولية فى أوروبا الغربية** ٠ ستراسبورج ، المؤسسة العلمية الاوروبية ، ١٩٨٠ ٠ الفصل الخامس ٠

١٥ ــ يبدو أن اللغة مشتق من عملية مزدوجة لعكس الكلمات ، وهذه العملية خاصة بلهجة شباب الضواحى : فكلمة «arabe» (عربى) أصبحت «rebeu» ، ثم «beur» ٠

١٦ــ « أولاد الحرام »٠ هو التسمية التى يطلقها بعض الآباء المغاربة على أولادهم لكونهم ولدوا فى المجر ، انظرع صياد ، « أولاد الحرام » فى مجلة Actes de la Recherche en Sciences Sociaks فى العلوم الاجتماعيــة) ، عــددى ٢٥ر٢٦ ــ ٢٧ ، ينــاير ومارس ــ ابريل ١٩٧٩ ٠

١٧ ــ تستند هذه الدراسة بصورة كبيرة على تحقيق (وقد تم أخذ كل الاقوال المقــدمة هنا من التحقيق) ٠ وقــد تم اجراء هذا التحقيق فى الوسط المدرسى فى المنطقة الباريسية بين عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ٠

١٨ ــ ج٠ ك٠ **قاتان الجزائر : السيأســة ، التاريخ والمجتمع** باريس مطبعه الــ FNSP ، ١٩٨٣ ٠

١٩ ــ ر٠ لوقو وك ٠ ويتول دى قندن **« تطور المواقف السياسية للمهاجرين المغاربة »** ، مجلة Vingtieme Sieècle (القرن العشرين) عدد ٧ يوليو ــ سبتمبر ١٩٨٥ ٠

٢٠ ــ ما هى معايير التمييز التى يتم اختيارها من أجل التفرقة بين القيم وأشكال العمل السياسية الخاصة بالمجتمعات المختلفة ، علما بأن

الهجرة من / الهجرة الى / تسخر من الحدود ، وانها تجرى على هامش المجتمعات وتخفى ممارسات انحرافية عن الاتجاه العام ، وترجع هـذه الممارسات الى « ابتداع العادى » ؟ انظر فى هذا الصدد • دى سيرتو ابتداع العادى باريس ، دار النشر Puf ١٩٨٠ •

٢١ — بـ • بورديو ، « الهوية والتطور : عناصر لدراسة نقدية حول فكرة الاقليم » actes de la recherche en sciences sooals (الاعمال البحوثية فى العلوم الاجتماعية) عدد ٣٥ ، نوفمبر ١٩٨٠ •
ع صياد ، **الاستخدامات الاجتماعيـة « لثقافة المهاجـرين »** ، باريس CIEM ١٩٧٨ •

٢٢ — المقصود هنـا بتعبير ستراتيجية الهوية « الرغبـة الواضحـة فى أن يكون لدى المرء ، وتحت تصرفه ، رأسـمال من الدلالات الثانيـة بحيث لا يستخدم الا احدى هذه الدلالات أو كثيرا منها بطريقة منفصلة بمقتضى الفائدة الحقيقية أو الرمزية التى تعود من جراء تلك الاستخدام (••••) م شبيل ، **تكوين الهوية السياسية** ، المرجع السابق ، ص ١٥٣•

٢٣ — انظر م • ليفين ، **اغتيال جماعى فى باريس فى عـام ١٩٦١** • باريس رامسى ، ١٩٨٥ •

٢٤ — بـ • ستورا « قبل الجيل الثانى» **المجلة الاوربية للهجرات الدولية** ، Revue Européenne des Migrations Internationales المجلد الاول ، عدد ، ديسمبر ١٩٨٥ •

٢٥ — انظـر ج • لوكا « تساؤلات عن المواطنـة » Peuales (المشروع) يناير — فبراير ١٩٨٣ وم • اوريول ، الشرعية البرتغاليـة أو الانسان متعدد الابعاد » Revue Suisse de (المجلة السويسرية لعلم الاجتماع) عدد ، (١٩٨٤) •

٢٦ — س• هول **الاندماج الاجتماعى الثقافى والصراع فى « الجيل الثانى »** باريس « اليونسكو » ١٩٨٣ •

٢٧ — يمكن الاشارة الى أنه لوحظ عند التحقيق الذى تم فى المنطقة الباريسية وجود حركة لصالح ما يسمى هنا « بالعروبة » •

٢٨ — ج كبيل ، **ضواحى الاسلام باريس** ، دار النشر SEVIL ١٩٨٧ •

٢٩ — أ• زهراوى ، مصدر سابق •

٣٠ — أ• جونزاليز — كيخانو « الاجيال الجديدة » و « قضية الاسلام » ، Revue Frncaise de Scieuce Politique (المجلة الفرنسية للعلوم السياسية) ، ديسمبر ١٩٨٧ •

سابعا : اسرائيل والسياسة فى الوطن العربى .

- السلطة فى الضفة الغربية ، الصراع الثلاثى .

جان فرانسوا لوجران

- المتغير الخارجى كمحدد للشرعية فى النظم العربية (حالة التهديد الاسرائيلى) .

د. أسامة الغزالى حرب

السلطة فى الضفة الغربية : الصراع الثلاثى

جان فرانسوا لوجران*

مرت عشرون عاما بعد نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ الخاطفة ، ولا تزال الاراضى العربية التى غزتها اسرائيل ، ترزح تحت وطأة الاحتلال وتحتوى الضفة الغربية والقدس على نحو ٩٥٠ر٠٠٠ فلسطينى و٦٥ر٠٠٠ مستوطن اسرائيلى أعيد استيطانهم فى ١١٨ مستعمرة فى الضفة الغربية ، و٨٠ر٠٠٠ مستوطن فى القدس ، ويوجد بغزة ٥٢٥ر٠٠٠ فلسطينى و٢٧٠٠ مستوطن ، وتسيطر اسرائيل على أكثر من ٥٠٪ من أراضى الضفة الغربية ، وفى المدة ما بين ابريل ١٩٨٦ ومايو ١٩٨٧ سجلت ٣ر١٥٠ حادثة مختلفة ، وألقيت ١٥٠ مادة حارقة ، ووقع ٦٥ اعتداء بالاسلحة النارية ، واستخدمت الخناجر والمواد المتفجرة ، وقتل ٢٢ فلسطينى و٢ اسرائيليان وجرح ٦٧ فلسطينى و٦٢ اسرائيلى ، وتظاهر نحو ٣٠٠٠ متظاهر ، واعتقل ١ر٥٥٠ من الدين اتهموا بالانشطة « الارهابية » ، وفى عامى ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ سجل ٤ر٠٠٠ اضطراب مختلف بينما كان معدل الاضطرابات فيما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ هو ٥٠٠ (بنفينيستى ، المشروع الاساسى للمعلومات فى الضفة الغربية ، تقرير ١٩٨٧ ، القدس)(١) .

(*) باحث بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، القاهرة .

ومع حرمان السكان من سلطة سياسية مستقلة ، فقد وجدوا أنفسهم يخضعون لنفوذ ثلاث قوى سياسية كبيرة فى المنطقة : اسرائيل كقوة احتلال ، والاردن صاحبة السيادة اسميا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية « كممثلة وحيدة وشرعية للشعب الفلسطينى » معترف بها من أغلبية السكان وكذلك من الدول العربية . غير أن هاتين الاخيرتين لا يمكنهما التصرف الا بالوكالة (بالتفويض) ، وهما يتنافسان ــ بشكل غير منقطع ــ منذ عشرين عاما طبقا للمتغيرات التى تطرأ على نفوذهما على المسرح العربى والعالمى ، والمحصلة النهائية لهذه العشرين سنة من الاحتلال ، تعكس بدقة المتغيرات التى تحدث فى علاقات القوة بينهما ويمكن تقسيمها الى ثلاث فترات رئيسية .

ــ أثناء السنوات الخمس أو الست الاولى للاحتلال ، كانت قوات حرب العصابات(٢) قد فرضت نفسها فى الخارج داخل منظمة التحرير الفلسطينية وفى العالم العربى ، ولم تكن حقيقة قد شغلت نفسها بعد بالاراضى المحتلة . وفى الداخل ، ظل السكان حائرين ، وبالرغم من كل تحفظاتهم تجاه استمرار الايمان بالتضامن العربى ، فانهم تعلقوا بالاردن ، كعلامة على ماضيهم وعروبتهم .

ــ وبدأ عام ١٩٧٣ فترة جديدة ، تأكدت خلالها القومية الفلسطينية على المسرح الدولى ، وفى داخل الاراضى المحتلة ، حيث أقامت لنفسها مرتين ، هيئات تنظيمية سمحت لها بتحويل البلديات الى مراكز قوة فى عام ١٩٧٦ . وحينئذ بدت الاردن منكسرة ، واتخذت موقفا ينم عن سوء النية ، وهى تتربص بأى خطأ من جانب منظمة التحرير الفلسطينية . وفى غضون ذلك ، فشلت اسرائيل فى أن تفرض عليهم قيادات ريفية

جديدة • وقد تنتهى هذه الفتـرة عند بداية الثمانينـات وتحت وطأة الضربات الاسرائيلية العنيفة ، فى الخارج والداخل ، مثل عزل العمـد وحل البلديات ، كما أظهرت منظمة التحرير المفككة ، أكثر فأكثر ما أصابها من ضعف بسبب التوترات بداخلها •

ـــ وبعد ١٩٨٢ ، كان كل شيء جاهزا لبدء فترة ثالثة ، ظهر خلالها ـــ وبتشجيع اسرائيلى ـــ أعيـان جـدد متشيعين للاردن أو قريبين من منظمة فتح ، وذلك بينما أخذت تظهر أسس نوع من (الحكم الثنائى) الاردنى ـــ الاسرائيلى ، وذلك فى مواجهـة منظمـة تحـرير متـرددة وعاجزة •

(أ) جمود الاردن ، ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٣

القيادات التقليدية

كانت القيادة الفلسطينية التقليدية تستند على كبار ملاك الاراضى والذين انضم اليهم بعد ذلك بعض رجال الصناعة ، والبرجوازيون من رجال الاعمال ، وأعضاء المهن الحرة • وكانت هذه العصـبة وعملاؤها يتصرفون ويتحركون كمصدر أول للسلطة والشرعية • غير أن هذه القيادة لم تعرف مطلقا ولم تستطع أبدا أن تنظم نفسها بحيث تصل الى السيطرة الكاملة على شئونها ذاتها • ففى مرحلة أولى أدت حرب ١٩٤٨ ـــ ١٩٤٩ ورحيل ثلثى الشعب ، وضياع الجزء الاكبر من المناطق الساحلية الاكثر غنى وتقدما ، الى الانتقاص بشكل كبير م نسلطة هذه النخبة • وأثنـاء السيطرة الهاشمية الناجمة عن ضم الملك عبد الله للاراضى التى كانت بطبيعتها مخصصة لتكون الدولة العربية الفلسطينية ، أو ـــ على الاقل ـــ ما تبقى بعد الحرب والغزوات الاسرائيلية ، فقد تضاءلت قاعـدة هذه الصفوة ـــ ولم تكرس « السلطة المركزية » والتى اعتمدت أساسا على الضفة الشرقية لنهر الاردن ، جهودها الا لتنمية هذا الجزء من المملكة • كما أنها حرصت فى المقابل على اخماد أى أثر للمعارضة أو للمطالبة بالحكم

الذاتى فى الضفة الغربية • وفى هذه الظروف ، فان القيادة الفلسطينيـة قد ظلت فى حالة من التشتت (التجزئة) سواء كان ذلك على مسـتوى اقليمى أو قبلى ، طائفى أو محلى ، وقد عزز حظر قيام أى حزب سياسى والصادر به قانون فى ابريل ١٩٥٧ ، من استحالة ظهور أى هيئة سياسية مستقلة بذاتهـا فى الضفة الغربيـة للاردن • وظلت السلطة الاقليميـة الوحيدة والتى بقيت لهذه الصفوة ـــ هى فقط ما تفضلت به حكومـة « عمان » ، والتى حولت هذه الصفوة الى مجـرد وسيط بينهـا وبين السـكان •

أثر الاحتلال الاسرائيلى

وقد تمثل الاحتلال الاسرائيلى فى هذا الصـدد فى مواصـلة نفس طريقة الادارة ويمكن اعتبار موشى ديان وزير الدفاع الموكول اليه بحكم منصبه تولى أمر الاراضى المحتلة ، المهندس الاساسى لهذه السياسة التى يمكن تلخيصها بالصورة التالية : ـــ

« ليس علينا أن نسيطر على السكان ، ولكن علينا أن نحتفظ بالارض حتى نحمى اسرائيل » ، ومع الرغبة الكاملة للسلطة الجديدة فى أن تحد من تدخلاتها فى الشئون السياسية المحلية ، الا أنها لا تتحمـل وجـود النخبة التقليدية ، اذا قامت بدور الواسطة فى التعبير عن ارادة سياسية تخرج عن سيطرتها تماما ، وقد حددت لها القيام بهذا الدور بينها وبين السكان المحليين من جهة ، وبينها وبين العرش الهاشمى من جهة أخرى (مع استبعاد أصلا أى تدخل من قبل منظمة التحرير ، أو من ناحية قوات حرب العصابات) وأى تمرد أو تحفظ على المعلومـات من ناحيـة هذه الصفوة ، لن يؤدى الا الى ضغوط متعددة الاشكال أو يؤدى الى ابعادهم عن اللعبة السياسية (عن طريق الاقامة الجبرية أو الابعاد) •

غياب الوطنيين

ان حرب ١٩٤٨ ـــ ١٩٤٩ ، والتى أعقبها ضم الضفة الغربية للاردن

أدت الى تقلص المشكلة الفلسطينية لتصبح — من ناحية — مشكلة حدود بين اسرائيل والدول العربية المحاربة ، ولتصبح ، بالاضافة الى ذلك مشكلة انسانية خاصة باعادة توطين اللاجئين • أما حرب ١٩٦٧ والاحتلال الاسرائيلى ، فقد أديا الى الاسراع بعملية اثارة الوعى بوجـود هوية فلسطينية مستقلة ، والتى بدأت فى نهاية الخمسينات فى غزة ، فى الشتات ومع انهيار الجيوش العربية ، فقدت القومية العربية مصداقيتها ، وشعر الفلسطينيون بأن واجبهم هو أن يتولوا بأنفسهم أمر الكفاح من أجل الاعتراف بحقوقهم الوطنية •

ومع ذلك ، فان منظمة التحرير والقوى الوطنية الفلسطينية ، لم يكن لها وجود كبير فى الاراضى المحتلة حديثا خلال خمس سنوات • كما أن النظم العربية ، ومعها منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيرى ، وجدت نفسها فاقدة للاعتبار تماما ، وحينئذ أدرك رجال المقاومة الفلسطينية أن اللحظة قد حانت ليظهـروا على أنهم الممثل الوحيـد للهوية الوطنيـة الفلسطينية وللمطالبة بحقوقهم الوطنية انفلسطينية • والعمليات الاولى التى قامت بها فتح فى القدس وطولكرم فى نهاية أغسطس سنة ١٩٦٧ تمخضت عن فشل سياسى : فالسكان — وهم خائفون من الطرد الجماعى الكامل — (لأن نقل السكان الجماعى كان لايزال ماثلا فى عقولهم) — لم تثر ثائرتهم ، ولقد نجحت اسرائيل ، وبسرعة فائقة جـدا ، فى حـل أغلبية خلايا المقاومة ، وفى اعتراض الكثير من الفـدائين المنطلقين من الاردن • ولم تواصل المقاومة المسلحة فى الاراضى المحتلة ، نشـاطها الحقيقى ، الا فى غزة ، وهى الملاذ لحركة القوميين العرب (التى أصبحت فيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) واستمر ذلك الوضـع حتى سنة ١٩٧١ :

وبالرغم من انهيار شبكات العمل السرى فى الضفة الغربية منذ نهاية ١٩٦٧ ، الا أن المقاومة الوطنية الفلسطينية ظلت تعطى الاولوية لنشـاط قوات حرب العصابات كخطوة ضرورية نحو حرب عربية مع اسرائيل •

ولقد تركت حينئذ ساحة الاراضى المحتلة ، لتعتلى « قواعد مأمونة » فى الضفة الشرقية للاردن ، وانصب اهتمامها على أخذ السلطة فى داخل منظمة التحرير ، ولقد فرض رجال حرب العصابات أنفسهم فى المجلس الوطنى الفلسطينى الخامس والمنعقد بالقاهرة فى فبراير ١٩٦٩ ، وذلك بعد أن ساندتهم فى ذلك انتصاراتهـم العسكرية فى معـركة الكرامـة (٢١ مارس ١٩٦٨) وبعد اخفاق الملك حسين فى حظر الاراضى الاردنيه عليهم ، كما أصبح ياسر عرفات رئيس فتح ، رئيسا أيضا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسا للدائرة العسكرية فى المنظمة ، وتبنت المنظمة أيضا برنامج المجلس المركزى لفتح الذى صدر فى يناير ١٩٦٩ والذى يقضى « بأن هدف الشعب الفلسطينى — بالاضافة الى الكفاح الشاق الذى يخوضه من أجل التحرير والعودة الى وطنه •

هو اقامة مجتمع ديمقراطى حر فى فلسطين• مفتوح لجميع الفسطينيين مسلمين ومسيحيين ، ويهود » ، وفى المؤتمر السادس للمجلس الوطنى الفلسطينى والذى انعقد فى أوائل سبتمبر ١٩٦٩ كرر المؤتمر رفضه للقرار رقم ٢٤٢ وصمم على الكفاح من أجل « التحرير الشامل والكامل للارض الفلسطينية من الاحتلال الصهيونى » و « اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية » •

محاولات ظهور قيادة محلية مستقلة وفشلها

لقد تركت ، السنوات الاولى التى تلت الحرب وسبقت عملية التشكل السياسى للوطنية الفلسطينية ، بعض النفوذ للقيادات السياسية التقليدية المواليد للاردن ، وذلك بالرغم من فقدها للثقة وبالرغم من القيود التى فرضتها اسرائيل على نفوذها • ولقد شهدت الفترة التى تلت الحرب مباشرة ، ظهور عدة مبادرات سياسية لشخصيات بارزة فى هذه القيادات وبعضـهم لم يتردد فى اللعب بورقة الاستقلال الذاتى ، ناسين بذلك

ولاءهم التقليدى للهاشميين • ففى سرعة فائقة نادى الشيـــخ « على الجعبرى » عمدة الخليل ، والاستاذ « عزيز شحادة » المحامى برام الله و « حمدى تاجى الفاروقى » المسئول السابق فى حزب البعث الاردنى نادى هؤلاء جميعــا بانشاء « كيــان فلسطينى » فى الضـــفة الغربيـــة وأظهروا استعدادهم لتكوين وفد ، يتفاوض مع اسرائيل من أجل تسوية أساسها خطة الامم المتحدة للتقسيم فى عام ١٩٤٧ ، وذلك دون اشراك الاردن ، ولا منظمة التحرير الفلسطينية ، ولقد أعاد الشيخ الجبرى مثل هذه المبادرة عدة مرات ، كما قابل موشى ديان نفسه ، غير أنه ذلك لم يؤد الى أى نتيجة لدى السلطات الاسرائيلية التى لم تكن تود مجـــرد السماع عن قيادة فلسطينية مستقلة : فهى ترى أن الاردن يجب أن يبقى المتحدث الوحيد باسم السكان الفلسطينيين ، فى أية مفاوضات قادمـــة وحتى اذا كان البعض قد وجد فى هذه المبادرة تعبيرا عن قومية فلسطينية ما ، الا أن الاغلبية قد أدانتها ، وشبهتها بالتعاون مع السلطات المحتلة • ومن جهة أخرى ، فعند انعقاد المؤتمر الوطنى الفلسطينى الثامن بالقاهرة فى فبراير ١٩٧١ ، رفضت منظمة التحرير رسميا فكرة انشاء دولة صغيرة على جزء من الارض الفلسطينية •

المجلس الاسلامى الاعلى

وبالرغم من كل الكراهية التى ظهرت طوال السنوات الاولى للاحتلال تجاه التاج الهاشمى ، الا أن الفلسطينيين فى الارض المحتلة لم يتوقفوا أبدا عن استرجاع وتذكر الوحدة بين ضفتى الاردن ، وذلك بسبب خوفهم من فكرة ادماجهم فى اسرائيل ، كما حدث فى عام ١٩٤٩ • وكرد فعل للوضع الجديد ، فان مجموعة من الشخصيات الهامة منـــذ يوليو ١٩٦٧ طالبت بحقها فى عقد اجتماع فيما بينها أولا ، ثم فى اجتماعها مع سلطات الاحتلال لمناقشة مستقبل الضفة الغربيـــة • وعقب الرفض الاسرائيلى فقد تشكل ذاتيا المجلس الاسلامى الاعلى فى القدس ، وهو يضم عشرين شخصية دينية ومدنية يرأسها الشيخ عبد الحميد السايح • وقد أبعدته اسرائيل فورا ، هو وبعض أعضاء المجلس • ودون أن تصل الى حد حل

المجلس ، الا أنهـــا لم تسمح بعـــد ذلك بنشـــاطاته ــ الا فى الحـدود الضيقة ــ للمجال الدينى ومع استبعاد أى سلطة له فى القدس الشرقية •

وفى ٤ أكتوبر ١٩٦٧ ، أقرت ١٢٩ شخصية ــ تمثل الى حـد كبير مختلف الاتجاهات السياسية فى الضفة الغربية ــ « ميثاقا لعرب الضفة الغربية » ، ومع ادانتهم للمسئولية الاردنية عن الهزيمـة ، الا أنهـم رفضوا بشكل قاطع المشـــاريع الانفصـــالية الفلسطينية مثـل مشاريع « الجبـــرى » و « شـــحاده » ، والتى لن تتمخض ــ فى نظـر هــذه الشخصيات ــ الا عن كيان فلسطينى مقتطع من الشعب العربى ، ومرتبط باسرائيل • وعلى العكس ــ فان نص الميثاق ــ يتمسك بوحدة ضفتى الاردن ، وذلك هو الكفيل بعروبة فلسطين • وقد ذكر أيضا حق عرب فلسطين فى أن يكون لهم وطن • وهناك مجموعات ، عملت أيضا بطريقة سرية الى حدما ، يحركها أساسا الشيوعيون ، حاولت تنظيم السكان فى مواجهة المحتل • غير أنه لم يبد أن أيا من هذه القيادات قادرة على تحقيق عصيان مدنى كامل ، ولا مساندة مقاومة مسلحة تعمل بطريقة فعالة •

العودة الاردنيـــة

حاول الملك حسين بعد انتصاره على فصائل المقاومة فى ١٩٧٠ – ١٩٧١ وأمام غيبة المنظمة فى الاراضى المحتلة ، وفشل محاولات تحقيق استقلال القرار الفلسطينى استغلال الموقف فى الضفة الغربية ، لصالحه وفى ١٥ مارس ١٩٧٢ ، أعلن عن مشروع مملكة عربية متحـدة تحتفظ بالسيادة الاردنية فى الضفة الغربية ، مع اعطاء الفلسطينيين اطارا مستقلا ذاتيا ، ويمكنهم بداخله ، التعبير عن هوية خاصة بهم ، على أن يتم تقرير المصير بعد الانسحاب الاسرائيلى ، وبدعوة سكان الضفة الغربية فقط لاظهار رغبتهم بالنسبة لمستقبلهم وعدم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لذلك ، أما فيما يتعلق بالخطة العامة لتسوية النزاع ، فان الاردن مازال متمسكا بالقرار ٢٤٢ ، والتى تبنت الخطة خطوطه الرئيسية فى ٦ نقــاط اقترحها الملك فى ١٠ أبريل ١٩٦٩ • وفى ١٩٧٠ ، مصر ، قبل الاردن أيضا

مع مصر على خطة روجرز التى رسمت وسائل تطبيق القرار ٢٤٢ ، على الطريقة الامريكية بينما فشل مشروع المملكة العربية المتحدة ، اذ لم تكن أحداث سبتمبر / أيلول الاسود بعيدة عن الذاكرة ، ومن ناحية أخرى تدعمت الوطنية الفلسطينية وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الاردن •

ومع هذا فقد خفت وطأة فشل الملك حسين ، بولاء السيد رشاد الشوا عمدة غزة الجديد للاردن وكذلك بنتائج الانتخابات البلدية التى تمت فى سبتمبر ١٩٧٢ ، والتى كانت مرضية للاردن ، ونظرا لسوء تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية حتى ذلك الوقت ، فانها لم تقدر على كسب تأييد كبير لدعوتها لمقاطعة الانتخابات • وهكذا ، فمع مساندة الملك حسين لمناصريه التقليديين فان جماعة الناخبين — وهى بورجوازية الطابع بسبب قصر الاقتراع على دافعى الضرائب — قد أبقت على الاعيان الموالين للاردن فى وظائفهم البلدية •

واذا كان الاعيان الموالون للاردن قد فقدوا — فى هذه المرحلة الاولى نفوذا شعبيا كبيرا بسبب ارتباطهم بملك مكروه ، الا أنهم واصلوا مشاركتهم فى اللعبة السياسية ، فقد احتفظوا بالسيطرة على عدد من الاوراق الرابحة ، وبالرغم من أن الاردن لم تعد له السلطة الفعالة فى الضفة الغربية ، الا أنه احتفظ فى الواقع ، بالسيادة الرسمية عليها، فظلت الضفة الغربية تدار حسب القانون الاردنى (باستثناء القدس الشرقية التى ضمتها اسرائيل بقرار من جانب واحد ، ووحدتها ثم أعلنتها عاصمة دائمة لها فى ١٩٨٠) ، وذلك بالرغم من التعديلات التى أدخلت عليه بمقتضى ١٢٠٠ قرار عسكرى اسرائيلى • واحتفظ الفلسطينيون فى الضفة الغربية بالجنسية الاردنية (بينما يمكن لعرب غزة أن يحصلوا أيضا على جواز سفر أردنى ، وعادة ما يكون لديهم وثيقة سفر مصرية) وواصلت أجهزة الادارة المحلية المختلفة (الصحة ، والتعليم ، والشئون الدينية

مثلا) تبعيتها للاردن ، الذى يقوم بتمويلها ، وتعيين موظفيها ، كما يبعث بانتظام من يقومون بالتفتيش عليها •

وهذه السياسة المسماه « بسياسة الجسور المفتوحة » والتى أرادها موشيه ديان ، تسمح للاردن بالاحتفاظ بسيطرة فعالة على الضفة الغربية كما تسمح بتحويل وهم الادارة الى وسيلة حقيقية للضغط ، واذا كانت هذه السياسة قد استطاعت ارضاء الاسرائيليين (الذين يحرصون على تفادى اختناق اقتصادى فى الاراضى المحتلة ، مما يعتبر سببا محتملا للتمرد)(٣) ، وارضاء الاردنيين (الذين يشغلهم أمر الاحتفاظ بسلطتهم فان سياسة الجسور المفتوحة هذه ، أثبتت انها ضرورية عنها لبقاء الضفة الغربية نفسها حية ، ولم ينخدع السكان الفلسطينيون داخل الاراضى المحتلة فى سبتمبر ١٩٧٢ ، حينما اقترحت منظمة التحرير ، ومصر والعربية السعودية ، غلق الجسون التى يعتبرها — هؤلاء — نوعا من التعاون مع العدو • ولقد كان الرفض باجماع سكان الاراضى المحتلة حيث أن كل السلطات الوطنية ، تحدثت عن الجسور المفتوحة على أنها الضمان الوحيد : لبقاء اقتصادهم حيا ، وللاحتفاظ بصفتهم العربية وبنوع من الاستقلال الذاتى الفلسطينى •

(ب) حماس منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٣ — ١٩٨٢

تراجع النفوذ الاردنى

ان فوز الموالين للاردن فى الانتخابات فى ١٩٧٢ ، لم تكن نتائجه طويلة الامد • كما أدت غيبة النظام الهاشمى عن المشاركة فى حرب ١٩٧٣ الى الحط من شأنه فى أعين كثير من الفلسطينيين • وبالرغم من الحملة التى قادها الشيخ الجعبرى وصحيفة «القدس» اليومية لصالح الملك حسين ، فضلا عن محاولات الملك للتدخل فى مساعى التسوية الجارية ، وعفوه عن اطلاقه لسراح كثير من الفلسطينيين الذين أدينوا فى ٧٠ — ١٩٧١ ، فان الاردن ومن شايعه من الشخصيات تقهقروا تدريجيا ، بينما كانت الوطنية

الفلسطينية فى صعود وزادت حركتها بالاعتراف بها دوليـا • وفى هذا السياق ، خضع الملك حسين رسميا لقرارات مؤتمر القمة المنعقد بالرباط فى أكتوبر ١٩٧٤ ، والذى اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعى للشعب الفلسطينى • ومنذ ذلك التاريخ ، ولعدة سنوات قادمة كان على الاردن أن يكرر هذا الاعتراف دوريا حتى يحتفظ بنفوذه •

الوطنيون يتولون السلطة البلدية

وهكذا فقد بدأ عام ١٩٧٣ مرحلة جديدة ، توطدت خلالها الوطنيـة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة مع ميل السكان للاتجاهات الجذرية • وقد هزت حركات واسعة النطاق سطوة الاحتلال ، وأظهرت ، أكثر فأكثر الوحدة بين فلسطينيى الداخـل ، وفلسـطينيى الخـارج ، كما توثقت العلاقات أيضا ، بين قطاع غزة وبين الضفة الغربية • وفى يوليو ١٩٧٣ قدم مائة من الشخصيات فى الداخل مذكرة ، كرست هذا التوحيد المتنامى بين السكان ، اذ وجهوا هذه المذكرة الى الامم المتحدة ، وأدانوا فيهـا الاحتلال الاسرائيلى ، وطالبوا بحق تقرير المصـير ، وبالسـيادة على أرضهم • ولم ترد فى المذكرة أى اشارة لا الى الاردن ولا الى مصر • وفى أبريل ١٩٧٣ ، قام فريق من الكوماندوز الاسرائيليين باغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير فى بيروت : وكان هذا سببا فى قيام مظاهرات شعبية ضخمة ، ترفع العلم الفلسطينى • كما أظهر السكان أيضا تعلقهم بالمنظمة بانتفاضتهم طوال شهر نوفمبر ١٩٧٤ ، فى الوقت الذى كان ياسر عرفات مدعوا فيه للتحدث أمام الامم المتحدة • وهذا اللون من المظاهرات ذات النطاق الواسع أخذ يتكرر بعد ذلك ، مثل مظاهرات مارس ١٩٧٦ التى خلقت جوا حقيقيا يشابه بدايات الثورة •

الجبهة الوطنية الفلسطينية

ان الواقعة الاساسية التى تجسدت فيها هـذه الرغبة فى الوحـدة الوطنية فى الاراضى المحتلة ، كانت هى تكوين جبهة وطنية فلسطينية •

وقد تشكلت منذ ١٩٨٢ من الحزب الشيوعى ، ومن الوطنيين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، وأقرها المؤتمر الوطنى الفلسطينى الحادى عشر فى يناير ١٩٧٣ : وتشكلت لجنتها المركزية ــ بطريقة سرية ــ من تجمع شخصيات من جميع الاتجاهات السياسـية ، ومن أبرزهم كريم خلف وبسام الشكمة • وتكونت الجبهة الوطنية بصفة رسمية فى ١٥ أغسطس وبدأت نشاطها فى نوفمبر من نفس العام ، واستمرت فيه حتى ١٩٧٧ • سجلت انتصارين انتخابيين • ففى عـام ١٩٧٣ ، كانت وراء مقاطعة الفلسطينيين واسعة النطاق للانتخابات البلدية فى القدس (ولانتخابات الهيستادروت) • وفى ١٩٧٦ ، فازت بأغلبية المقاعد فى الانتخابات البلدية فى الضفة الغربية •

انتصار عام ١٩٧٦ فى البلديات

فى أبريل ١٩٧٦ ، فاز الوطنيـون المشـايعون لمنظمـة التحرير والشيوعيون ، وأعضاء الاحزاب الوطنية العربية الاخرى بأغلبية ساحقة من مقاعد المجالس البلدية فى الضفة الغربية ، وكان ذلك على حسـب الصفوة التقليدية الموالية للاردن : وذلك على عكس ما حدث فى سـنة ١٩٧٢ ففى الخليل حل فهد القواسمة محل الشيخ على الجعبرى ، الذى لم يرشح نفسه لمنصب العمدة ، ادراكا منه لفشله الحتمى ، وفى نابلس فاز بسام الشكعة على الحاج معزوز المصرى ، وفى رام الله وطولكرم أعيد انتخاب كريم خلف وحلمى حنون •

وهكذا جنت منظمة التحرير فى الاراضى المحتلة ثمار تصاعد قوتها فى خارج هذه الاراضى • فالعمد والجبهة الوطنية لا تفوتهم أية مناسـبة دون التذكير بمواقف منظمة التحرير ، مع تجديد الاعراب عن ولائهم لها دوريا ، خصوصا فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى ، أو عنـدما تكون المنظمة ضحية للهجمات عليها ، وعند الاعلان عن مقترحات مختلفة أمريكية أو مصرية ، أو غير ذلك • فيرفضون كل مشروع يستهدف جعل الاراضى المحتلة وحدة بذاتها منفصلة عن الشعب الفلسطينى المشتت •

فمنظمة التحرير الفلسطينية فى نظرهم هى الوحيدة المؤهلة للتفاوض بينما لا تتمتع بنفس الصفة قيادة الاراضى المحتلة فى أية حالة من الاحوال • ولانها مقيدة بدور محلى على نحو دقيق ، ويؤكد كريم خلف (نوفمبر ١٩٧٧) ، « أن العمد لا يمثلون المنظمة ، ولكن المنظمة هى التى تمثلنا » •

وتلعب البلديات دورا هاما فى تنظيم وتنسيق الحركات الشعبية الكبيرة لمقاومة ورفض القرارات الاسرائيلية • فمثلا ، منذ جرت انتخابات ١٩٧٦ وفى أعقابها وطوال الصيف بأكمله ، كانت الاراضى المحتلة مسرحا للمظاهرات ، والاضطرابات والمصادمات مع المحتل بشأن رفضهم لضريبة القيمة المضافة التى أرادت الادارة العسكرية فرضها ، وقد تم الوصول الى حل توفيقى فى نهاية العام ، ولم تساير مجموعة الغرف التجارية ، المتشيعة للاردن ، هذه الحركة حتى نهاية المطاف ، وذلك تمشيا مع مصالحها •

وبالرغم من فعالية الجبهة وبسببها ، فقد اختفت الجبهة ، نتيجة انشقاقات داخلية فى الحركة الوطنية وبسبب القمع الاسرائيلى المفرط فى الصرامة وهكذا بدت الريبة بسرعة لدى الفلسطينيين فى الخارج ، الذين أصبحوا فى الواقع يخافون من ظهور قيادة منافسة لهم فى الداخل وضاعف من هذا الشقاق الخلاف حول التمثيل السياسى ، والحزب الشيوعى وحلفاؤه ، الذين يتمتعون بتواجد كبير ونشط فى الاراضى المحتلة ولا يملكون الا وزنا ضئيلا فى الخارج حيث تهيمن فتح • ولذلك فقد طلبت المنظمة من الجبهة أن تحد من نشاطاتها لتصبح مجرد أداة للحركة وللاتصال • ولقد شكت الجبهة عدة مرات أمام المجلس الوطنى الفلسطينى من هذه الاوضاع ثم اختفت واقعيا فى عام ١٩٧٧ ، وذلك قبل حظرها قانونا فى شهر أكتوبر من عام ١٩٧٩ ، وبالرغم من هذا الحادث فان عملية تكوين المؤسسات الوطنية قد انطلقت فى الاراضى المحتلة وتدعمت حتى ١٩٨٢ ثم خمدت بعد ذلك بسبب القمع الاسرائيلى وبسبب الانشقاقات الداخلية فى منظمة التحرير الفلسطينية •

ترقب دؤوب من الاردن

عقب هزيمة الاردن القاسية فى الانتخابات البلدية ، تظاهرت الحكومة الاردنية بالابتعاد عن شئون الضفة الغربية وذلك باعترافها علنا بالنتيجة التى أظهرتها صناديق الاقتراع فى نهاية يوليو • ومع ذلك ، فان الاردن لم تتخل عن وسائلها التقليدية للضغط ، وحثت العمد الجدد على زيارة « عمان » ، وذلك كشرط لتقديم مساعدتها المالية للبلديات • ثم ساهمت الهزيمة الفلسطينية فى لبنان ، والتحالف الجديد بين سوريا والاردن وتصريح أنور السادات فى ديسمبر ١٩٧٦ ، الذى أصر فيه على وجوب وجود روابط بين الاردن وبين الدولة الفلسطينية فى المستقبل ، على تشجيع التاج الهاشمى على استعادة سياسته التقليدية ، فقام بالضغط على الاوساط المعادية لمصالحه ، كما شجع جميع المبادرات التى ترمى الى مضايقة منظمة التحرير ، مستخدما فى ذلك المال والتهديدات •

وعندما تكونت البلديات الجديدة ، بادر الاردن بتنشيط ضغوطه بسرعة كبيرة على المنتخبين الجدد ، وذلك بقطعه بطريقة ظاهرة مساعدته المالية للبلديات التى رفض رؤساؤها الحضور لعمان للتحدث بشأن ميزانياتهم • وقبل بعض العمد مثل عمد الخليل وقلقيله وأريحا ، من المواطنين الذين لا يرتبطون على نحو وثيق جدا بالمنظمة أن يصدروا بعض التصريحات التى لا ترفض صراحة الافكار القديمة عن الاتحاد الفيدرالى الاردنى — الفلسطينى ، بينما قاوم هذه الضغوط الاردنية ثلاثة من رؤساء البلديات الاكثر أهمية ، وهم كريم خلف ، وبسام الشكعة وحلمى حنون • ولكن رفضهم الذهاب الى « عمان » ، أدى الى نضوب المساهمة المالية • ومع ذلك ، فان العمد الآخرين لم يكونوا أكثر حظا برغم وعود الاردن الكثيرة ، فقد آمل الاردن فى أن تباطؤه فى تقديم العون المالى بصفة عامة ، سيكون أفضل بالنسبة لسيطرته على الاراضى المحتلة ، وهذه السياسة التى تقررت عقب الانتخابات مباشرة انعكست فى نهاية ١٩٧٧ عندما زاد الاردن من معونته للاراضى المحتلة ، بما فى ذلك العمد

المشايعين للمنظمة ، الذين قبلوا أن يسلكوا طريق « عمان » ، مدفوعين الى ذلك بالعجز فى ميزانيات بلدياتهم •

ووسع الاردن أيضا من ضغوطه على مجموعات ومؤسسات أخرى بالاضافة الى البلديات مثل المجلس الاسلامى الاعلى ، والغرف التجارية والنقابات ، والجامعات ، كما شجع بعض الشخصيات – مثل أنور الخطيب محافظ القدس السابق ، وعلى الجعبرى ، وأيضا حسين الشيوخى – على اتخاذ مواقف علنية بشأن دوام العلاقات بين ضفتى الاردن ، وشجع – فى نفس الاتجاه – كل محاولات التنافس مع الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية •

وهكذا ، فقد قام على الجعبرى للمرة الاولى منذ سنة ١٩٦٧ بزيارة « عمان » عدة مرات فيما بين نهاية ٧٦ وبداية ١٩٧٧ • وأصدر أثناء هذه الزيارات تصريحات أصر فيها على الروابط بين ضفتى الاردن ، معلنا أن قرارات قمة الرباط لا يمكن لها بأى حال أن تلغى قرارات مؤتمر اريحا فى عام ١٩٤٨ الذى رسخ الوحدة بين الضفتين ، ومصرا أيضا على أن سكان الاراضى المحتلة – وليست المنظمة – هم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم ، ونادى على هذا الاساس بتكوين « حزب الارض » •

وعلى نفس المنوال ، قاد حسين الشيوخى ، الحقوقى الخليلى المقيم فى رام الله ، حملة ضد المنظمة ، أدان فيها ممارسات قيادة ياسر عرفات الديكتاتورية وفسادها ، كما شكك فى صفتها كممثل وحيد وشرعى للفلسطينيين • وطالب الشيوخى بحق سكان الاراضى المحتلة فى المشاركة فى تقرير مصيرهم •

وعندما أقام موشى ديان ، وزير الخارجية فى ذلك الوقت ، حفل استقبال على شرف سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى فى ١١ أغسطس ١٩٧٧ ، قدم السيد عزيز شحادة ، مذكرة ناشد فيها بالاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة للفلسطينيين والاسرائيليين فى أن تكون لهم دولة ، وحق السيادة الوطنية • كما طالب بأن يجرى استفتاء فى الاراضى

المحتلة ليقرر السكان بحرية اذا كانوا يرغبون « الانضمام للاردن » أو اقامة دولتهم الفلسطينية الديمقراطية الخاصة بهم « على أن تقوم علاقات وثيقة بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المقترحة وتكون القدس تحت سيادة مشتركة تخضع لبلديتين منفصلتين وللجنة مركزية مشتركة • كما قدم نهاد جاد الله الحقوقى المقيم بالقدس اقتراحا مشابها (١٩٧٧) وقد كان هدفه النهائى بوضوح أكبر هو انشاء دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة بالاردن •

وقد ساهمت أيضا فى هذا النوع من الحملات شخصية أخرى مناصرة للاردن ، ذاع صيتها أساسا عند اقامة الشكل الوحيد للتعاون مع اسرائيل فى ١٩٨١ • وهو السيد مصطفى دودين الذى كان وزيرا أردنيا للشئون الاجتماعية وللعمل من ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ ، وسفيرا سابق للاردن فى الكويت • وقد عاد مصطفى دودين الى الضفة الغربية فى ١٩٧٥ • وعند زيارة سيروس فانس لاسرائيل فى أغسطس ١٩٧٥ ، قدم الى الوزير الامريكى مذكرة اشترك معه فيها الشيخ على الجعبرى مطالبين بعودة الضفة الغربية الى المملكة الاردنية نفسها • وبعد قليل انضم مصطفى دودين الى مشروع حسين الشيوخى ، والذى رفض فيه حق المنظمة فى تمثيل مصالح أهالى الاراضى المحتلة • كما أدان السياسة الاسرائيلية التى تمنع ظهور قيادة فلسطينية محلية • وقد انتهز مصطفى دودين فرصة زيارة أنور السادات للقدس ، لتشجيع اسرائيل على تفضيل ظهور مثل هذه القيادة فى اطار مشاركة وفد من الضفة الغربية فى مؤتمر القاهرة • ولكنه رفض الذهاب الى القاهرة عندما دعى اليها (بعكس برهان الجعبرى ابن الشيخ على الجعبرى ، وحسين الشيوخى) متذرعا بضرورة التشاور مع حكومة الاردن فى هذا الشأن •

الليكود يتولى السلطة

أثار وصول الليكود للسلطة فى ١٩٧٧ ، فى أول الامر ، شيئا من « التحرر »[٤] فى سياسة الحكومة العسكرية ، التى كانت تأمل فى العثور

على أطراف محلية لتحقيق الاستقلال الذاتى الذى ارتأته اتفاقيات كامب ديفيد : فقد خففت قواعد استيراد الارصدة من الخارج ، وأفرج عن بعض الشخصيات ، كما أن طلبات العمد الخاصة ببلدياتهم ، لاقت أفضل ترحيب ، كما تباطأت اجراءات القمع (بوقف تدابير هدم بيوت « الارهابيين » والاعتقال الادارى بدون محاكمة والترحيل) • وفى نفس الوقت ، فقد منع كل نشاط سياسى للعمد ، وابتداء من ١٩٧٨ ، سعت حكومة بيجين الى تحقيق « الاستقلال الذاتى » الذى نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد ، وذلك حسب رؤيتها هى لهذا الاستقلال • وقامت بالاسراع بتنفيذ برنامج لانشاء المستعمرات وحاولت تحطيم نفوذ منظمة التحرير ، ولقد استمرت سياسة « التحرر » هذه وعملت الحكومة العسكرية بواسطة بعض الاجراءات ، على الانتقاص من سلطات وقصرها على المهام الادارية البسيطة • وسحبت منهم بعض سلطاتهم حتى فى ذلك المجال ، مثل حقهم فى الاشراف على دائرة التعليم ، وتجميع العائلات والعفو عن المسجونين وزيارتهم وضعت الحكومة العسكرية قيودا جديدة على جلب الاموال من الخارج •

الاتحاد ضد اتفاقيات كامب دافيد :

ان اتفاقيات كامب دافيد التى رفضتها قمة بغداد العربية ، قد هيأت لاتجاهات سياسية مختلفة فى الاراضى المحتلة الفرصة لاظهار تضامنها فى جبهة موحدة وبنيان مرصوص • فبعد فترة من التردد الذى يترسم خطى تطور الموقف الاردنى ، رفض الموالون للاردن فى الاراضى المحتلة علنا هذه الاتفاقيات ، كما فعل ذلك أيضا الوطنيون الموالون لمنظمة

التحرير • والوحيد الذى قبلها هو مصطفى دودين • أما «عزيز شحادة» الذى حللها فى أول الامر « كنقطة بداية طيبة » ، فقد تراجع بعد ذلك عن هذا التقدير ، الا أن بعض العناصر المتشيعة للاردن ، مع رفضها للاتفاقيات ، الا أنها لم تنفذها تماما بصورة قاطعة وكان من بين هذه العناصر الياس فريج الذى انتقدها لغموضها ، وللقيود المفروضة على حق تقرير المصير • كما أصر على سرعة التوصل لحل ، وأوضح أنه مقتنع بضرورة أن تؤخذ فى الاعتبار كل العناصر الجديدة القائمة على المسرح الاقليمى والدولى • ومثل هذا الموقف ، اتخذه أيضا — فيما بعد — رئيس الغرفة التجارية لنابلس ظافر المصرى •

ومع ذلك فقد أدينت الاتفاقيات بالاجماع فى الاراضى المحتلة • وهكذا ، فعندما التقى المناصرون للمنظمة والمناصرون للاردن مع السفير الامريكى المتجول ، الفرد اثرتون فى سبتمبر ، دافع الفريقان عن موقف واحد : فالمناصرون للاردن لم يترددوا فى الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الوحيد والشرعى للفلسطينيين • ثم رسخت اللقاءات التى تمت فى ٢٢ سبتمبر بين الملك حسين وياسر عرفات ومعمر القذافى من جانب ، وبين الملك وحافظ الاسد من جانب آخر ، من انضمام الاردن للمعسكر المضاد للسادات •

لجنة التوجيه الوطنى

وقد احتفل بهذا التضامن الجديد فى أول أكتوبر ١٩٧٨ ، فى بيت حنينا (بالقرب من القدس) ، وترجم ذلك بانشاء جبهة جديدة منظمة وهى « لجنة التوجيه الوطنى » التى شملت رؤساء البلديات الكبيرة والجامعيين ، والنقابيين والشخصيات الفاعلة فى التجمعات الاجتماعية والشخصيات الدينية الهامة ، ومثلت اللجنة الاتجاهات السياسية بكل تنوعها ، حتى مع تمتع الشخصيات القريبة من الجناح اليسارى لمنظمة التحرير بوجود بارز فيها ، ولم يستبعد من الشخصيات ذات الصدارة سوى رشاد الشوا ، والياس فريج ، وانتخبت اللجنة المركزية فى نوفمبر

١٩٧٨ ، من ٢٢ عضوا • واعتبر بسام الشكعة غالبا رئيسا لهذه اللجنة
وهو الذى نظم المقاومة للمحتل حتى مارس ١٩٨٢ ، وهو التاريخ الذى
اعتبر فيه خارجا على القانون • وعلى عكس الجبهة الوطنية ، التى
اختارت العمل السرى ، فان لجنة التوجيه الوطنى اختارت العمل فى وضح
النهار ولقد أظهرت اللجنة الاجماع الفلسطينى فى تلك المرحلة ، دون ان
تحفظ نفسها من التشرذم الحتمى بين مختلف الاتجاهات ومن بين
الاجتماعات الكبيرة التى نظمتها اللجنة كان اجتماع نابلس فى ٧ نوفمبر
١٩٧٨ ، والذى كان أفضل علامة على قدرتها على التعبئة ، وعلى الاجماع
المتحقق داخلها • ومضت عدة سنوات ، تتابعت فيها عدة انتفاضات
شعبية • ولقد كانت هذه اللجنة – مثلا – وراء التظاهرات الحاشدة عند
زيارة جيمى كارتر للشرق الاوسط فى مارس ١٩٧٩ ، وكانت أيضا
بمساندتها وراء المظاهرات العنيفة التى انطلقت ضد التوسع فى سياسة
بناء المستعمرات ، وخاصة فى الخليل (مايو – يونيو ١٩٧٩) •

التقارب الاردنى الفلسطينى

وخلال كل هذه المرحلة ، كان الحوار الاردنى – الفلسطينى الذى
تكثف فى الخارج ، موضع ترحيب الجميع فى الداخل ، بما فى ذلك العناصر
الموالية للمنظمة ، وجاء رفض أهالى الضفة الغربية لتوقيع معاهدة السلام
فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ باجماع تام تماما اذ شمل هذا الاجماع ، الشخصيات
التى بقيت حتى هذا التاريخ متراجعة (مثل الناس فريج أو أنور
الخطيب) •

لقد ظهر التعاون الجديد بين المنظمة والاردن ، فى المجال المالى أيضا
وذلك من خلال تكوين لجنة أردنية – فلسطينية مشتركة لادارة الاموال
التى وعدتها الدول العربية المجتمعة فى قمة بغداد للاراضى المحتلة •
ولقد بدأت اللجنة نشاطها فى أبريل ١٩٧٩ ، ولكن اليسار الفلسطينى
أدانها بسرعة فائقة ، اذ اعتبرها مظهرا لتحالف – بين الاردن وفتح –
موجه ضد الاتجاهات الاخرى فى منظمة التحرير الفلسطينية • كما انه

وبسرعة ، انتقد أيضا التأخر فى دفع الاموال • هذا التأخير الذى ربما
نتج عن القيود الاسرائيلية ، والخلاف بين المنظمة والاردن حول أوجه
صرفها ، وكذلك عن بطء مقدمى هذه الارصدة العربية فى الوفاء بتعداتهم•
وفى نفس الوقت فان الاردن ، بالاضافة الى عضويته فى اللجنة المشتركة
الا أنه واصل تصرفه المنفرد فى المسائل المالية ، مستمرا فى مطالبة العمد
بزيارة « عمان » ، وفى القيام بضغوط متعددة • وقع بعضها مثلا على
كريم خلف الذى لم يحصل رغم عبوره الى الضفة الشرقية على التمويل
الذى طالبت به رام الله وذلك كعقوبة لها على مواقفها المعادية جدا
للهاشميين والتى اتخذتها خلال مؤتمر توحيدى عقد فى بيت لحم فى أكتوبر
١٩٧٨ • ووقعت هذه الضغوط أيضا ضغوط على المزارعين فى منطقة
نابلس وقليقيلية وأريحا (فى صورة قيود على تصديرهم لمنتجاتهم
للاردن) •

اسرائيل تهاجم البلديات

فى منعطف الثمانينات ، انتهت سياسة موشى ديان فى التقليل من
التدخل فى الشئون المدنية للاراضى المحتلة • منذ وصول الليكود للسلطة
فى عام ١٩٧٧ ، وخاصة ، بعد استقالة وزير الدفاع عزرا فايتسمان
بدأت دولة اسرائيل تتغمس بدرجة متزايد فى الشئون المدنية الفلسطينية
ولم تقتصر – منذ ذلك الوقت – على التدخل فى مجال الامن وحفظ
النظام ، ولكنها أظهرت أيضا حرصها على مقاومة الوطنية الفلسطينية
والتى تتدعى أنها أصل « الارهاب » • وعلى أثر الاجتماع الكبير الذى
عقدته لجنة التوجيه الوطنى فى نابلس فى نوفمبر ١٩٧٨ ، عدلت السلطات
العسكرية عن سياسة « التحرر » وبدأت فى تنفيذ التشريع الاردنى الذى
يمنع الشخصيات البلدية من المشاركة علنا فى المجالات السياسية • وقد
أصبح هذا التاريخ بداية فترة من القمع الانتظامى والموجه ضد البلديات
والقيادات الوطنية الفلسطينية ، وكانت مراحله المختلفة هى حظر الجبهة
الوطنية الفلسطينية فى أكتوبر ١٩٧٩ ومحاولة ابعاد بسام الشكعة ، الذى

اتهم بتبرير « المحاولات الارهابية » فى نوفمبر ١٩٧٩ ، وعزل العمد وحل البلديات فى ١٩٨٢ ، وقد حاولت اسرائيل خلال تلك الفترةأيضا ايجاد قيادة بديلة ، للوطنيين المؤيدين للمنظمة وللموالين للاردن على السواء .

وقد جاء الاجراء الاول والملفت للانظار والذى اتخذته السلطات الاسرائيلية ضد القيادة الوطنية التى تتولى السلطة البلدية فى نهاية ١٩٧٩ . ففى نوفمبر ، قررت السلطات العسكرية القبض على بسام الشكعة توطئة لابعاده واتهمته بأنه برر « عمليات ارهابية » وفى أعقاب ذلك قدم ٢١ من رؤساء البلديات من ذوى الاتجاهات المختلفة استقالاتهم ثقة منهم فى قوتهم ، وتضامنهم الذى تجاوز الانشقاقات المعتادة ، وذلك بالرغم من معارضة منظمة التحرير ، بينما اندلعت انتفاضة شعبية حقيقية فى كافة الاراضى المحتلة . وقد تراجعت السلطات الاسرائيلية ، فى ذلك الوقت ، اذ لم تكن قد حزمت أمرها بعد ، ولكنها وفقا لخطها السياسى الجديد المعادى للبلديات ، قررت تأجيل الانتخابات التى كانت بطبيعتها ستجرى فى أبريل ١٩٨٠ .

وفى ٢ مايو ١٩٨٠ تذرعت السلطات الاسرائيلية بالعملية التى كلفت ٥ من المستوطنين الاسرائيليين حياتهم فى الخليل ، وذلك لابعاد كلا من فهد القواسمه والشيخ رجب بيوض التميمى وهما عمدة وقاضى الخليل وكذلك عمدة حلحول محمد ملحم . وبعد ذلك بشهر بالضبط ، وعقب الحداد الشعائرى عند اليهود ، تمت محاولات اغتيال ، استهدفت عمد نابلس ، ورام الله ، والبيرا . وقد نجا بسام الشكعة وكريم خلف من الموت بالكاد ، وأرغما على السفر للخارج للعلاج . ونزع الفتيل من القنبلة التى كان مقدرا لها أن تقتل ابراهيم الطويل . ونتيجة لذلك اضطرت لجنة التوجيه الوطنى ، اذ حرمت من أربعة من أكبر شخصياتها الى التقليل من نشاطاتها . وحددت اسرائيل من جانبها ، اقامة عدد لا بأس به من أعضائها .

وبعودة العمد فى نهاية ١٩٨٠ ، استردت اللجنة روحها النضالية

وهيأ اضراب المدرسين المطالبين بزيادة رواتبهم ، الفرصة على الفور لها لاظهار قوتها ، وغدا بسام الشكعه المنظم الاساسى للحركة ، وحاول مع أصدقائه من اليسار الفلسطينى ، أن يكون نقابة للمدرسين ، وقد انضمت الاردن الى اسرائيل لوأد هذه المحاولة .

الاردن يهاجم معاقل اليسار

مثل هذه السياسة ليس فريدا فى بابه . فمنذ بداية ١٩٨٠ ، شعر الاردن بالقوة والاستقلال المتزايد من العمد الموالين لمنظمة التحرير وقرر تضييق نشاطات لجنة التوجيه الوطنى باستعمال وسائله التقليدية فى الضغط . ووجد الاردن حينئذ فى فتح ، حليفا لها فى مواجهة الشخصيات الكبيرة فى لجنة التوجيه الوطنى ، والاكثر قربا من معسكر الرفض (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الحزب الشيوعى الفلسطينى) . وقد استخدت الاردن ـ فى هذا الشأن ـ اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ، والتى لا يناصر فيها منظمة التحرير الا ممثلو فتح ، وذلك لتنفيذ سياسته وقد قررت اللجنة فى فبراير ١٩٨٠ وقف احتكار البلديات لمساعداتها وهى التى كانت مكلفة بعد ذلك بتوزيع هذه المساعدات . وقررت اللجنة ـ انه من الآن فصاعدا ـ ستقوم هى نفسها بتوزيعها وتوجيهها مباشرة الى المؤسسات المختصة ، وبذلك تستغنى عن دور البلديات . وبسرعة فائقة جدا ، قدمت اسرائيل مساهمتها فى هذه السياسة ، وذلك بمنعها ـ بكل بساطة ـ أية تحويلات للاموال الى الاراضى المحتلة ، اذا كان منشؤها هو اللجنة المشتركة . فالواجب هو أن تأتى الاموال مباشرة من « عمان » ، وبذلك فقد تم الالتفاف تماما حول الدوائر الوطنية التقليدية . واتخذ الاردن اجراء آخر مدفوعا بنفس البواعث فى تلك الفترة ، اذ أعاد فتح مكتبه للجوازات فى الاراضى المحتلة ، وكانت هذه الوثائق تجدد حتى ذلك الوقت ، اما فى عمان ، واما فى كل بلدية بواسطة العمد أو المختارين . وفى توافق سياسى غريب مع اسرائيل ، قرر

الاردن أيضا تشجيع القطاع القروى ، الذى ظل أكثر بعدا عن نداءات الوطنية الفلسطينية من الدوائر الحضرية • وقد حظى مصطفى دودان رئيس رابطة القرى فى منطقة الخليل بترحيب خاص وحار فى يناير ١٩٨٠ عندما قدم الى « عمان » للتفاوض بشأن تسويق منتجاتهم الزراعية •

اسرائيل تنشىء ادارة مدنية فى الاراضى المحتلة

أعلن اريل شارون ، وهو وزير الدفاع فى حكومة بيجين التى تكونت فى أغسطس ١٩٨١ ، وفى وقت مبكر أنه سينتهج سياسة تحررية فى الاراضى المحتلة تستهدف خلق جو صحيح يؤدى الى حوار فلسطينى اسرائيلى ، يسبق بداية الانفتاح على مشاركة فلسطينية فى المفاوضات المقبلة حول الاستقلال الذاتى • وقد نادى بذلك خلال سلسلة من المقابلات مع مختلف الشخصيات التى رفضت غالبيتها هذه الافكار • وقد أصدرت اسرائيل ، القرار العسكرى رقم ١٩٤٧ فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ مدعية استناده الى فهمها الخاص باتفاقيات كامب دافيد : وقضى هذا القرار بانشاء ادارة مدنية فى الاراضى المحتلة وفى غزة ، تقوم بالاعباء التى كانت تقوم بها الحكومة العسكرية حتى ذلك الوقت • وقد احتفظت القيادة العسكرية بسلطاتها فيما يتعلق بالمسائل الامنية ، بالمحافظة على النظام ، بينما تخضع الادارة المدنية لوزارة الدفاع ، وتختص مباشرة بالشئون المدنية والعلاقات مع السكان • ويرأس الادارة العقيد احتياط مناحيم ميلسون أستاذ اللغة والادب العربى والمستشار السابق فى الشئون العربية فى القيادة العسكرية للاراضى المحتلة ، ويليه فى الادارة أيجال كارمون • وفى رأى ميلسون ، أن سياسة موشى ديان القائمة على الرغبة فى التطبيع ، لم تؤد الا الى ترك الساحة حرة أمام منظمة التحرير والسياسة الجديدة التى ينوى ميلسون تطبيقها تستهدف نسف الوطنية الفلسطينية بتدخلات الجيش ، بالعقوبات الجنائية الثقيلة من ناحية وباستخدام القوى الريفية التى يرى أنها « رجعية » ، ضد القوى الحضرية المعروفة « بثوريتها » من ناحية أخرى •

روابط القرية أو فشل القيادة البديلة :

وللعمل جيدا من أجل ظهور قيادة قروية ، اعتمد ميلسون على عصبية دودين فى الخليل • وقد كلف مصطفى دودين بتولى قيادة الحركة انطلاقا من « رابطة القرى لمنطقة الخليل » ، والتى استفادت من المساعدات الاسرائيلية التى حصلت عليها منذ انشائها عام ١٩٧٨ ، على ألا تصل حركته الى قدر من الاتساع يثير معارضة عائلة الجعبرى التى ظلت محتفظة بالعمدية • وفى ١٩٨١ ، قامت الرابطة التى كانت تشمل ٧٤ خلية قروية وتحصل على ٥٠٪ من مواردها المالية من الحكومة العسكرية بانشاء ٩ مدارس ، كما نسب اليها الفضل فى توصيلات الشبكة الكهربائية الى ٥ قرى ، ومد المياه الى ٧ قرى ، تعبيد ٨ طرق • وعلاوة على ذلك فقدتمتع دودين « بسلطة » ادارية ، وأصبح وسيطا مجبرا على التدخل فى كل المطالب والمشروعات التى تستلزم تصريح السلطة العسكرية • وبتعيين أريل شارون وزيرا للدفاع ، أنشئت عدة روابط جديدة ، فى رام الله يرأسها يوسف الخطيب • ثم فى بيت لحم ويرأسها بشاره قمسيا وفى يناير أنشئت واحدة فى جنين ثم واحدة أخرى فى عسير الشمالية (بالقرب من نابلس) فى يوليو وفى أغسطس أنشئت رابطة ثالثة فى قبطية (بين نابلس وجنين) •

ولقد أظهر السكان رفضهم العنيف لهذه السياسة الاسرائيلية الجديدة فواجهوا انشاء هذه الادارة المدنية بموجة من الاحتجاجات والاضرابات•

ثم اغتيل يوسف الخطيب فى ١٧ نوفمبر ١٩٨١ فى عملية أعلنت منظمة التحرير مسئوليتها عنها • وقد وقعت عدة محاولات للاعتداء على مصطفى دودين نفسه • كما ظهرت أثناء الصيف مظاهر رفض شعبية فى عدة قرى • فقد جرح ٢٥ شخصا ، وقتل عضوان من الروابط فى جنين و « جابا » • وردت اسرائيل على ذلك بتزويد الروابط بميليشيا مسلحة•

الروابط والاردن

وقد حظى مصطفى دودين بتأييد الاردن حتى ١٩٨٢ وذلك بالرغم

من علاقاته الوثيقة والقديمة أصلا مع الادارة العسكرية الاسرائيلية . ولم يتردد ، مع ذلك ، فى انتقاد سياسة اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ، كما تباعد عن الادانة الاردنية لاتفاقيات كامب دافيد . ولم تتدهور الحالة فجأة الا فى مارس ١٩٨٢ عندما حرم رئيس الوزراء مضر بدران هذه الروابط ، ووصف أعضاءها « بالتواطؤ مع المحتل » ، وأنهم « خونة » . ووجه انذارا لاعضاء الروابط بأن واجبهم أن يستقيلوا منها والا عرضوا أنفسهم لعقوبة الاعدام مع مصادرة ممتلكاتهم . ولا شك أن الاردن ، أدخل فى حسابه ، فجأة ، المخاطر التى قد تسببها له مؤسسة كهذه معروفة تقليديا بتأييدها لوجهات النظر الاردنية ، بسبب تواطؤها مع المحتل والذى أصبح واضحا للجميع . وعلى أى حال ، فان الاجراء الادنى فاجأ الجميع.وتحدث مصطفى دودين عنه على أنه «عمل ارهابى» ولكنه امتنع عن الهجوم مباشرة على الملك حسين ، واستمر فى المناداة باتحاد فيدرالى بين الضفتين غرب وشرق الاردن . وردت اسرائيل بعنف من جانبها . واستقبل مناحم بيجين مصطفى دودين . وعند انتهاء مدة الانذار فى أبريل ، امتنعت الاردن عن اتخاذ اجراءات حقيقية ضد الروابط ، وأن كان بضعة مئات من أعضائها قد استقالوا حتى ذلك الوقت .

الروابط تتحد مع بعضها لتصبح طرفا سياسيا

بعد انسحاب منظمة التحرير من بيروت ، صرح أريل شارون بأن ظروفا جديدا قد ظهرت تسمح باجراء حوار مع ممثلى الضفة الغربية . وفى ٢٥ أغسطس ، استقبل وفدا بقيادة مصطفى دودين ووافق على طلب تكوين اتحاد من ٧ روابط اقليمية . وكان أريل شارون يرى أن الروابط تكون « نواة الادارة لحكومة مستقلة ذاتيا ، نصت عليها اتفاقيات كامب دافيد » . وهكذا فقد أنشىء الاتحاد العام لروابط وجمعيات القرية فى الضفة الغربية فى أول سبتمبر ، وانتخبدودين رئيسا له . وفى نوفمبر أصدر ايجال كارمون توجيهات تستهدف تحييد الوجهاء الموالين للاردن

والذين وصفوا بأنهم موالين للمنظمة رغم أنفهم ، وذلك عن طريق اغداق السلطات الاسرائيلية « بالمساعدات الكبيرة والمستمرة » على روابط القرى . فقد أصبحت لها ميزانية خاصة بهم ، وميليشيات مسلحة تلبس زيا عسكريا ومزودة بسيارات صالحة لكل الطرق ، كما عهد اليها بالاشراف على مراكز الاعتقال ، وعلى صحيفة نصف شهرية تسمى المرآة ، وأوكل اليها القيام بالخدمات الهامة للحياة اليومية ، ليس فقط بالنسبة للفلاحين بل أيضا بالنسبة لسكان المدن الذين يجب عليهم الانضمام لهذه الروابط حتى يحصلوا على أى تصريح مثل التصريح بلم الشمل العائلى أو التصريح الخاص بالسفر للاردن ، أو رخصة القيادة أو التدخل لمساعدة المعتقلين أو للتعيين فى الادارة المدنية ، الخ . واذا كانت الروابط قد خففت عن سلطات الاحتلال بعض الاعباء البوليسية والادارية ، فقد ساهمت أيضا فى تنفيذ الخطط الاسرائيلية لدمج الاراضى المحتلة . وتحقيق تبعيتها . وعلى الرغم من الروابط الوثيقة مع الادارة المدنية والعسكرية الاسرائيلية ، الا أن دودين ، اتخذ مواقف فى بعض الاحيان تختلف مع الخط السياسى الاسرائيلى . وهكذا فقد أيد خطة ريجان وامتدح التفسير المصرى للاستقلال الذاتى الفلسطينى وفضله على التفسير الاسرائيلى . ولم يتردد بعد ذلك فى انتقاد السياسة الاسرائيلية بشأن المستوطنات .

وفى أواخر عام ١٩٨٢ ، أبدت الروابط ، بصورة متزايدة ، رغبتها فى تكوين حركة سياسية. ونظمت للمرة الاولى (والاخيرة) اجتماعا فى الخليل فى الثانى عشر من نوفمبر ١٩٨٢ ، اعترف خلاله دودين باسرائيل كجار ودعا الى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدول العربية ، وقام بالتذكير بالدور الرئيسى الذى يجب أن يلعبه سكان الاراضى المحتلة فى أية مفاوضات ، وكرر ايمانه بالتعاون والوحدة مع الاردن . وفى فبراير ١٩٨٣ ، تم انشاء رابطة جديدة فى منظمة طولكرم ، وكان الاتحاد يدعى فى ذلك الوقت عضوية تتراوح بين خمسين وسبعين ألفا . وبالرغم من ذلك ، فقد ظلت الروابط محل مقاومة من جانب السكان (فى السابع من

من علاقاته الوثيقة والقديمة أصـــلا مع الادارة العسكرية الاسرائيلية . ولم يتردد ، مع ذلك ، فى انتقاد سياسة النجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ، كما تباعد عن الادانة الاردنية لأتفاقيات كامب دافيد . ولم تتدهور الحالة فجأة الا فى مارس ١٩٨٢ عندما حرم رئيس الوزراء مضر بدران هذه الروابط ، ووصف أعضاءها « بالتواطؤ مع المحتل » ، وأنهم « خونة » . ووجه انذارا لاعضاء الروابط بأن واجبهم أن يستقيلوا منها والا عرضوا أنفسهم لعقوبة الاعدام مع مصادرة ممتلكاتهم . ولا شك أن الاردن ، أدخل فى حسابه ، فجأة ، المخاطر التى قد تسببها له مؤسسة كهذه معروفة تقليديا بتأييدها لوجهات النظر الاردنية ، بسبب تواطؤها مع المحتل والذى أصبح واضحا للجميع . وعلى أى حال ، فان الاجراء الادنى فاجأ الجميع.وتحدث مصطفى دودين عنه على أنه «عمل ارهابى» ولكنه امتنع عن الهجوم مباشرة على الملك حسين ، واستمر فى المنـاداة باتحاد فيدرالى بين الضفتين غرب وشرق الاردن . وردت اسرائيل بعنف من جانبها . واستقبل مناحم بيجين مصطفى دودين . وعند انتهاء مـدة الانذار فى أبريل ، امتنعت الاردن عن اتخـاذ اجراءات حقيقية ضـد الروابط ، وأن كان بضعة مئات من أعضـائها قـد استقالوا حتى ذلك الوقت .

الروابط تتحد مع بعضها لتصبح طرفا سياسيا

بعد انسحاب منظمة التحرير من بيروت ، صرح أريل شـارون بأن ظروفا جديدا قد ظهرت تسمح باجراء حوار مع ممثلى الضفة الغربية . وفى ٢٥ أغسطس ، استقبل وفدا بقيادة مصطفى دودين ووافق على طلب تكوين اتحاد من ٧ روابط اقليمية . وكان أريل شارون يرى أن الروابط تكون « نواة الادارة لحكومة مستقلة ذاتيا ، نصت عليها اتفاقيات كامب دافيد » . وهكذا فقد أنشىء الاتحاد العام لروابط وجمعيات القرية فى الضفة الغربية فى أول سبتمبر ، وانتخبدودين رئيسا له . وفى نوفمبـر أصدر ايجال كارمون توجيهات تستهدف تحييد الوجهاء الموالين للاردن

والذين وصفوا بأنهم موالين للمنظمـة رغم أنفهـم ، وذلك عن طريق اغداق السلطات الاسرائيلية « بالمساعدات الكبيرة والمستمرة » على روابط القرى . فقد أصبحت لها ميزانية خاصة بهم ، وميليشيات مسلحة تلبس زيا عسكريا ومزودة بسيارات صالحة لكل الطرق ، كما عهد اليها بالاشراف على مراكز الاعتقال ، وعلى صحيفة نصف شهرية تسمى المرآة ، وأوكل اليها القيام بالخدمات الهامة للحياة اليومية ، ليس فقط بالنسبة للفلاحين بل أيضا بالنسبة لسكان المدن الذين يجب عليهم الانضمام لهذه الروابط حتى يحصلوا على أى تصريح مثل التصريح بلم الشـمل العـائلى أو التصريح الخاص بالسفر للاردن ، أو رخصة القيادة أو التدخل لمساعدة المعتقلين أو للتعيين فى الادارة المدنيـة ، الخ . واذا كانت الروابط قـد خففت عن سلطات الاحتلال بعض الاعباء البوليسية والادارية ، فقـد ساهمت أيضا فى تنفيـذ الخطط الاسرائيلية لدمج الاراضى المحتـلة . وتحقيق تبعيتها . وعلى الرغم من الروابط الوثيقة مع الادارة المدنيـة والعسكرية الاسرائيلية ، الا أن دودين ، اتخذ مواقف فى بعض الاحيان تختلف مع الخط السياسى الاسرائيلى . وهكذا فقد أيد خطة ريجـان وامتدح التفسير المصرى للاسـتقلال الذاتى الفلسطينى وفضـله على التفسير الاسرائيلى . ولم يتردد بعد ذلك فى انتقاد السياسة الاسرائيلية بشأن المستوطنات .

وفى أواخر عام ١٩٨٢ ، أبدت الروابط ، بصورة متزايدة ، رغبتها فى تكوين حركة سياسية. ونظمت للمرة الاولى (والاخيرة) اجتماعا فى الخليل فى الثانى عشر من نوفمبر ١٩٨٢ ، اعترف خلاله دودين باسرائيل كجار ودعا الى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدول العربية ، وقام بالتذكير بالدور الرئيسى الذى يجب أن يلعبه سكان الاراضى المحتـلة فى أيـة مفاوضات ، وكرر ايمانه بالتعاون والوحـدة مع الاردن . وفى فبـراير ١٩٨٣ ، تم انشاء رابطة جديدة فى منطقة طولكرم ، وكان الاتحاد يدعى فى ذلك الوقت عضوية تتراوح بين خمسين وسبعين ألفا . وبالرغم من ذلك ، فقد ظلت الروابط محل مقاومة من جانب السكان (فى السابع من

نوفمبر ١٩٨٢ • قتل أحد مسئولى رابطة نابلس ، وجرح أعضاء آخرون وفى الاول من أبريل ١٩٨٣ ، قتل رئيس فرع الفريحة ، وحدثت محاولات اغتيال ضد جميل العملة ، زعيم رابطة الخليــل ، فى ٢ سبتمبر ١٩٨٢ وضد رياض الخطيب ، ابن يوسف الخطيب فى الثامن من يناير ١٩٨٣) • وبالرغــم من مواقف دودين المؤيــدة للاردن ، تابــع الموالون للاردن مقاطعتهم للروابط وتمسكوا باداناتهم لهــا • بل لقد حكمت المحكمــة العسكرية الاردنية بثلاثة أحكام غيابية ضد بعض أعضاء الروابط فى شهر مارس ١٩٨٣ •

تخلى اسرائيل عن روابط القرى

فى عامى ١٩٨٢ — ١٩٨٣ تغيرت السياسة الاسرائيلية جذريا فيمــا يخص روابط القرى • فقد نجم عن تعيين موشى أرينز أول مارس ١٩٨٣ بدلا من أريل شارون فى منصب وزير الدفاع وتعيين كل من شلومو ايليا فى منصب رئيس الادارة المدنية ،وبنيامين بين اليسار فى منصب المسئول عن شئون الضفة الغربية وغزة ، نجم عن هذه التغيرات التخلى عن سياسة التأييد للروابط ، فى سبيل تشجيع حوار مع عناصر حضرية تعتبر أكثر تمثيلا ، ويعنى ذلك فى الحقيقة الموالين للاردن الذين انضم اليهم بعض مناصرى فتح • وبدأت اسرائيل فى ادراك فشلها فى وضع هيكل فعال للتعاون ، نظرا لأن الروابط لم تنجح فى اجتــذاب العضــوية الا بين القطاعات الهامشية فى العالم الريفى ، ومن بين اللصوص (كان بعض منهم قد اشترك فى عمليات سطو وابتزاز بالعنف وقد أدانتهم بعــدها المحاكم الاسرائيلية) •

ولقد ضعفت أيضا الروابط بسبب تعرضها لازمة داخلية • فقد ظهرت بالفعل صراعات بين مصطفى دودين ، ومحمد نصر ورئيس رابطة الخليل وكان نصر قد سيطر على جريدة المرآة ، وهاجم دودين ومواقفه الزائدة عن الحد فى مناصرة الاردن • فلقــد دافع نصر عن فكرة اقامــة دولة فلسطينية مستقلة يحكمها فقط سكان الاراضى المحتلة ، وكان يريد من

أجل تحقيق تلك الفكرة ، تحويل الروابط الى حزب سياسى يطلق عليــه اسم « الحركة الديمقراطية للسلام » • وفى شهر فبراير ١٩٨٣ ، وقبل افتتاح المؤتمــر الوطنى الفلسطينى ، طلب من الســلطات الاسرائيلية السماح باقامة اجتماع تأسيسى ، يعرض من خلاله مسودة « ميثــاق وطنى للسلام » •

وقد رفضت اسرائيل طلب نصر • وفى ٢٨ فبراير ، أقال شلامو ايليا محمد نصر ، من منصبه ، وعين بدلا منه جميل العملة • ثم قام رئيس الادارة المدنية بعد ذلك بوقف محمــد نصر الذى أدين بتهــم عــديدة كاختلاس الاموال والايقاف التعسفى ، كما أمر بتجريد ميليشيات محمد نصر من أسلحتهم • وتم اتخاذ سلسلة اجراءات أخرى هدفت الى تضييق نشاط الروابط وحصرها على الصــعيد المحلى ، ولذلك فقــدت الروابط موقعها كوسيط اجبارى بين السكان والسلطات الاسرائيلية ، وأصبح من الممكن منذ ذلك الوقت تقديم طلبات تمويل المشاريع الفردية ، بصــورة مباشرة الى الادارة المدنية •

وفى شهر أغسطس ، طرح دودين محاولته الخاصــة بتكوين حزب سياسى ، ونشر تصوره لميثاق حركة ديمقراطية للسلام • وقد نددت كل من الاردن ومنظمة التحرير ، بمؤلفى هذا النص فى حين رفضت اسرائيل تأييد هذه المحاولة • وقد قام الكولونيل بنيامين بن اليسار ، والمســئول عن تصفية الروابط ، بقطع المؤن عنهــا ، دافعــا دودين ومقــربيه الى الاستقالة فى ٤ سبتمبر ١٩٨٣ • وفى هذه الفترة ، كان الاردن يحاول مع ذلك أن يقوم بتقارب مع الروابط ، عن طريق وقف ادانة الحركة ودعوة أعضائها الى ايقاف أنشطتهم والانضمام لصفوف المناصرين التقليديين للاردن • وقد شارك بعضهم بالفعل فى وفود تهنئة بمناسبة تعيين أحمد عبيدات فى منصب رئيس الوزراء •

وبرغم تأييد مناحم ميلسون الذى جاء الى الخليل فى التاسع عشر من نوفمبر مطالبا بانشاء «حزب للسلام» تحت قيادة محمد نصر ، حلت

السلطات العسكرية الروابط فى العاشر من مارس ١٩٨٤ • وكان الزعماء المحليون الستة قد قرروا قبل ذلك بقليل ، وقف نشاطهم السياسى وتكريس أنفسهم فقط لمشاريع تطوير القرى • وانعكس تخلى اسرائيل عن الروابط كذلك فى اعتقال بشارة قمسية ، رئيس رابطة بيت لحم وابقائه فى شهر يونيو ١٩٨٤ ، بتهمة محاولة اغتيال الياس فريج • كما صودرت آخر الاسلحة المتبقية فى أيدى الروابط فى ذلك الوقت • وظهرت محاولة قصيرة لاحياء الروابط من قبل الاوساط الموالية للاردن ، فى سبتمبر ١٩٨٧ ولكنها بقيت بلا أى نتيجة •

انبعاث الحركة الاسلامية

لم يكن الاسلام محل حديث فى السنوات العشر الاولى للاحتلال فالمجلس الاسلامى الاعلى الذى أنشىء بعد الحرب كالهيئة الدينية الرسمية الوحيدة ، كان مشابها للسياسة الاردنية • وقد حظيت جماعة الاخوان المسلمين ، والتى ظهرت فى المنطقة فى النصف الثانى من الاربعينات ، بتسامح التاج الهاشمى ، ولم يعد أعضاؤها نجوما للاحداث اذ اندمجوا فى جماعات مختلفة مرتبطة بالمجلس • وانسحب من النضال حزب التحرير الاسلامى ، والذى ظل مطاردا منذ أن أسسه الشيخ نباهانى •

وبدأت مرحلة جديدة فى نهاية السبعينات مع الانبعاث المفاجىء لحركية دينية منتشرة • وقد اتخذت الدعوة الى اعادة أسلمة المجتمع الفلسطينى كمرحلة ضرورية على طريق التحرير ، فى أغلب الاحوال شكل الكفاح ضد اليسار الوطنى • وقد ظهرت أول المظاهر العامة الكبرى التى تعبر عن هذه الصحوة الاسلامية فى الجامعات ، فقد شهدت وبمناسبة انتخابات مجلس الطلبة فى بيرزيت (شمال القدس) ، فى نوفمبر فوز قائمة دينية بـ ٤٣٪ من الاصوات فى مواجهة قائمة وطنية متحدة • ومما يدعو الى الاستغراب أن القائمة الدينية كانت هى الوحيدة التى ضمت بعض المسيحيين ، وكانت تتبنى شعار : « المسجد والكنيسة ضد

الكفار » • ولم تأخذ هذه القائمةالطابع الاسلامى الا فى العام التالى • ومنذ ذلك الوقت أصبحت تفوز بـ ٢٥ الى ٤٠٪ من الاصوات • وعرفت انجامعات الاخرى فى الاراضى المحتلة نفس هذا الفيض من القوائم الدينية • ففى جامعة النجاح بنابلس ، فاز التيار الاسلامى بأغلبية المقاعد الا مقعد واحد فقط فى مجلس الطلبة فى ١٩٧٩ — ١٩٨٠ و٥ من المقاعد الاحدى عشر فى ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، وبكل المقاعد فى ١٩٨١ — ١٩٨٢ ، استقرت نسبة أصواتها بعد ذلك بين ٣٠ الى ٤٠٪ • أما بالنسبة للجامعة الاسلامية بغزة ، فمنذ انشائها ومجلس طلبتها يستمد عناصره فقط من الكتلة الاسلامية •

وقد شرع التيار الاسلامى ، وقد اشتد عوده نظرا لانتصاراته فى الانتخابات الطلابية ، فى الكفاح ضد اليسار الوطنى ، وبخاصة الشيوعى فقد حدثت اضطرابات واسعة فى غزة من يناير ١٩٨٠ ، وقد انصب الهجوم الرئيسى فيها على مقر الهلال الاحمر ، الذى كان مجلس ادارته قد انتقل الى أيدى اليسار الوطنى برئاسة حيدر عبد الشافى ، وفى نفس الوقت كانت منظمة التحرير تقوم بنشاط يهدف الى السيطرة على الكلية الازهرية • ودمر الجمع الغاضب عددا من المقاهى ودور العرض وقعت على طريقه • وقد اتهم « شباب الكفاح الاسلامى » ، الشيوعيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة « بالتعاون » فى سبيل « الاشراف على المؤسسات الوطنية من خلال الاحتيال والكذب وبالاحتقار الصريح ، لقيم العقيدة الاسلامية » وذلك فى منشور تم توزيعه ، وجرى بعد ذلك تدمير مقر الهلال الاحمر واحراقه •

وفى نهاية عام ١٩٨٢ ، بدأ صراع بخصوص فصل أربعة مدرسين يساريين ، وكان طرفا الصراع هما من جانب نقابة هيئة التدريس بجامعة النجاح فى نابلس ، والتى يسيطر عليها التيار المناصر لمنظمة التحرير والذى يسانده بسام الشكعه ، ومن جانب آخر ، حكمت المصرى رئيس مجلس ادارة الجامعة ، والذى يسانده مجلس الطلبة الذى يسيطر التيار

الاسلامى عليه تماما . وفى التاسع من يناير ١٩٨٣ ، وبعد أسبوع أوقفت فيه الدراسة بقرار من ادارة الجامعة ، بدأ اتحاد الطلبة فى خوض « حملة لمطاردة أعداء الله » . وقد تم القاء أحد قادة النقابة من النافذة وجرح نحو عشرون شخصا . وبعد ذلك بأيام ، تفجرت مشاجرات أخرى بين الاسلاميين وقوى اليسار فى حرم كلية الهندسة فى الخليل ، وفى غـزة أيضـــا .

وذهب صراع نقابى آخر الى أسوأ مدى فى ١٩٨٣ . ففى شهر مايو رفضت ادارة الجامعة الاسلاميـة فى غزة الاعتراف بالنقابة الجـديدة للعاملين ، والتى ظهرت بوازع من المقربين لمنظمـة التحرير . وحـدث اضراب ، دام لمدة ثلاثة أســابيع . وفى ٣١ مايو ، هاجم الاسلاميـون بمساندة حرس الجامعة ، المضربين ، وجرح نحو خمسة عشر شخص سواء من بعض الطلبة أو من الاساتذة . وقامت أعمــال شغب عـديدة وبنفس القدر من العنف ، فى الايام التالية . وفى الرابع من يونيو ، توجه بعض الاسلاميين من غزة ومن الخليــل الى بير زيت ، وانضـموا الى زملائهم هناك ، وهاجموا الوطنيين الذين كانوا يحتفلون بذكرى حرب ١٩٦٧ وبغزو لبنان فى عام ١٩٨٢ . وسالت الدماء مرة أخرى ، فقد جرح سبعون شخصا وتخريب جزء من الحــرم الجامعى . وردد المهاجمـون شعارات طائفية ضد ادارة الجامعــة المسيحية ، والمتهمـة — من بين « تهم » أخرى موجهة اليها — بالسماح باقامة حفل راقص فى الحـرم قبل ذلك .

والى جانب تلك الانشطة الســياسية اللافتة للنظـر ، فقـد عملت التنظيمات الاسلامية ، تبعا « للاستراتيجية » التقليدية للاخوان المسلمين وهى التغلغل فى الحياة اليومية للناس ومحــاولة تشكيلها ، وخاصـة فى مناطق نفوذهم فى الجامعة ، وذلك عن طريق الانشطة الاجتماعية ، والوعظ والاصلاح الاخلاقى . وزعم هذا التيــار فى كتاباته ، أن الاســلام هو البديل الايديولوجى والسياسى والعسكرى لنموذج الكفاح المقترح من

قبل منظمة التحرير ، والدول العربية والمجتمع الدولى . وباسم العقيدة نادى هذا التيار بالاطاحة بالحكومات العربية واقامة نظم اسلامية ، هى وحدها القادرة على هزيمة اسرائيل والصهيونية ، وهم أدوات الغرب فى رغبته فى هدم الاسلام . ولكن ، وبالرغم من هذا الخطاب المتطرف ، فان الحركة استغلت كل المتناقضات . ففى مواجهة اسرائيل ، تحظى الحركة بقدر من الحصــانة ، بينمــا تتحالف مــع الموالين للاردن فى الصراعات النقابيــة .

٣ — عجز التحالف الاردنى — الاسرائيلى ١٩٨٢ — ١٩٨٧ :

البلديات تتلقى الضربة القاضية

بعد أن تم انشاء الادارة المدنية ، تابعت هذه الادارة المهمـة التى كانت قد بدأت من قبل ، والتى تتمثل فى استئصال الوطنية الفلسطينية من جذورها فى المدن . ففى الحادى عشر من مارس ١٩٨٢ ، أعلن آريل شارون أن لجنة التوجيه الوطنية خارجة عن القانون . وفى الثامن عشر من نفس الشهر ، استغلت الادارة المدنية رفض العمد التعاون معها وأقالت ابراهيم الطويل من منصبه كعمدة لمدينة البيرة ، كما حلت المجلس البلدى . وفى ٣٠ أبريل ، جاء دور وحيد حمد الله ، والذى اعتقل عـدة مرات فى الاسابيع السابقة مع زميله من مدينة قلقيلية ، والذى أقيل من عمادته لمدينة عنابطه . وبالرغم من المظاهر الواسعة النطاق التى اشتعلت فى الضفة الغربية ، استمرت الادارة المدنية فى سياستها . ففى الخامس والعشرين من شهر مارس ، أقال ميلســون كل من كريم خلف وبسـام الشكعه ، وفرض عليهم الاقامة الجبرية . وفى نهاية شهر مايو وأمام عجز اسرائيل عن ايجاد فلسطينيين يحلون محلهما ، فقد عينت اسرائيليين فى مناصب العمودية . بينما نظمت البلديات اضرابا جزئيا . وأدى استمرار هذا الموقف الى اتخاذ اسرائيل اجراءات جديدة : ففى الخامس عشر من يونيو ، قامت الادارة المدنية بحل المجالس البلدية فى نابلس ودوره ، التى عزلت عمدتها (وعينت بدلا منه أخا لمصطفى دودين) ، وتم بعد ذلك حل

بلديات جينين (٦ يوليو) ، ودير ديوان (١١ يوليو) ، وقلقيليه (٢٦ يوليو) ، وكان قد تم عزل عمد هذه المدن ثم جاء أخيرا دور رشاد الشوا ، عمدة غزة ، والذى عزل فى ٢١ يوليو • وبعد ذلك بعام فى السابع من يوليو ١٩٨٣ ، تم أيضا عزل مصطفى نتشه ، عمدة الخليل بالنيابة من مهامه ، كما حل المجلس البلدى فيها بعد مصرع مستوطن مات بطعنة بخنجر فى وسط المدينة • ولم يمنع اختفاء قيادة البلديات ولا تزايد القمع تنفيذا لتعليمات رفائيل ايتان من تجدد الانتفاضات فى الاراضى المحتلة فى خريف ١٩٨٢ وفى ربيع ١٩٨٣ ، وذلك بعد مذابح صبرا وشاتيلا وعند زيارة جيمى كارتر بالتوالى وأصبح القاء الحجارة من جانب طلبة المدارس والاطفال على السيارات الاسرائيلية المظهر اليومى للمقاومة ضد الاحتلال • غير أن حظر الوجود القانونى للجنة التوجيه كان علامة على نهاية المقاومة الوطنية المنظمة فى هيكل ثابت • لقد أصبح أنصار السياسة الراديكالية هامشية • وسوف تسمح اعادة ترتيب علاقات القوى فى داخل منظمة التحرير ، وبين المنظمة والاردن وبقية العالم العربى بعد الخروج من بيروت ، بعودة الموالين التقليديين للاردن الى مركز القوة وبظهور مجموعة جديدة من « المعتدلين » •

الاردن يبدو مرة أخرى فى صورة أكثر شبابا

لقد بدأت الادارة المدنية عملية مساندة للغرف التجارية وادارات الزراعة ، والصحة ، والتعليم ، ذات الولاء التقليدى للاردن ، فضلا عن استمرارها فى الصراع ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، وتشجيعها لظهور قيادة ريفية جديدة • كما كانت عودة نديم زارو عمدة رام الله السابق الذى أبعد فى عام ١٩٦٨ ، والذى كان قد تقلد منصب الوزير أكثر من مرة فى عدم حكومات أردنية ، هى دلالة أخرى على هذه السياسة الموالية للاردن • وظهرت هذه السياسة فى نابلس من خلال تضاعف المقابلات بين السلطات وأعضاء أسرة « المصرى » ، مثل حكمت المصرى ، الرئيس السابق للغرفة الاردنية ورئيس مجلس ادارة جامعة النجاح ، وكذلك ظافر المصرى ، رئيس الغرفة التجارية •

وجاء تعيين بين اليسار ، والذى كان اعلانا عن وقف تشجيع الروابط فرصة لتقوية هذه السياسة المتمثلة فى الاتصال بالاوساط الموالية للاردن ومساندتها • وفى ذلك الوقت ، فان تلك الاوساط كانت قد تطورت وأخذ جيل جديد فى تولى مكانه • ورغم أن هذا الجيل قد أظهر بعض المرونة تجاه السلطات الاسرائيلية على غرار مسلك الاعيان الشيوخ الموالين للاردن ، فانه قد بدا ممتلكا لقاعدة أوسع من المؤسسة القديمة الموالية للاردن ، تضم فى آن واحد ، عناصر متمسكة بولائها للاردن وأنصار اليمين فى منظمة فتح • فبالاضافة الى الاعيان المألوفين (الياس فريج رشاد الشوا) ، انضم الى تلك المجموعة أفراد أكثر شبابا (فايز أبو رحمة ، حنا سنيوه ، ظافر المصرى ، سارى نسيبه) جاءوا من جماعات اجتماعية أكثر انفتاحا وعصرين من سابقيهم ، كالجامعيين والصحفيين ، وأعضاء المهن الحرة ، ورجال الصناعة والتجارة • ويصفهم البعض بأنهم من « المعتدلين » بينما يصفهم البعض الآخر « بالبراجمتيين » •

ووجدت فكرة امكانية العثور فى « حوض السمك هذا » على خلفاء للعمد الاسرائيليين المعينين فى بلديات الأراضى المحتلة ، صدى سواء فى اسرائيل أو فى الاردن • ففى شهر أكتوبر ١٩٨٢ ، قابل شيمون بيريز رئيس حزب العمل ، مجموعة تضم خمسة عشر شاب ، من أعضاء المهن الحرة ورجال الصناعة والتجارة فى اقليم نابلس • وقد صرح الوفد الذى كان يرأسه باسل كنعان وهو ابن عمدة سابق ، فى بيان له أن أعضاء الوفد يؤيدون فكرة الاعتراف المتبادل ويتمنون بدون أى انحياز لجانب أو لآخر أما انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، أو اتحاد كونفدرالى اردنى — فلسطينى • ثم قام كنعان بالذهاب الى عمان لتقديم تقرير عن المقابلة • وقد أعلنت المجموعة بعد ذلك أنها لن تكرر مرة أخرى هذه النوعية من المقابلات ، ويبدو أن بعض أعضاء المجموعة قد تلقوا تهديدات ووقعوا تحت ضغوط متنوعة •

تردد منظمة التحرير الفلسطينية

وقد استغلت هذه النخبة الجديدة نتائج الجلاء عن بيروت والشقاق داخل منظمة التحرير (والذى أثار ظهور جبهة مناهضة لسوريا فى الاراضى المحتلة ، كرد فعل وطنى) واقتراح خطة ريجان وبداية الحوار الاردنى — الفلسطينى ، لاعلان وجودها على الساحة السياسية •

ويفسر البعض زيارة ياسر عرفات نعمان فى التاسع من أكتوبر ١٩٨٢ كعلامة على تشجيع أنشطتها • وابتداء من شهر نوفمبر ، أعلن الياس فريج ، ورشاد الشوا ، وأنور الخطيب ، وحكمت المصرى ، ونديم زارو مرة أخرى ، بعد رحلة الى عمان ، عن اقتراحاتهم ، والتى يؤكدون فيها على حق الفلسطينيين فى « تقرير مستقبلهم السياسى » ويعترفون فيها بمنظمة التحرير باعتبارها ممثلهم » ، ويساندون التقارب الاردنى — الفلسطينى ، ويطالبون منظمة التحرير بالاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٢٣٨ ، ويساندون خطة فاس و « العناصر الايجابية » فى خطة ريجان وينادون باعتراف متبادل وفى آن واحد بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية • وجاءت سريعا ردود الفعل السلبية الرافضة للاقتراحات • فقد اتهمت منظمة التحرير الموقعين على الاقتراحات ، والذين أهملوا وصفاه بالتعبير التقليدى « الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى » بمحاولة نصب أنفسهم كقيادة مستقلة ، والسعى لتأجيل الملك حسين فى التفاوض • وأمام هذه المعارضة ، فقد عدل هؤلاء من صياغاتهم واختفت النصوص الخاصة بخطة ريجان ، وكذا الاشارة فقط الى قرارات مجلس الامن والقرار الذى يظهر فيه سكان الاراضى المحتلة « كطرف أساسى » فى عملية السلام • وقد ارتبط الاعتراف المتبادل فى الصياغة الجديدة بتنفيذ جميع قرارات منظمة الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وقد أحدث التفاوض حول هذه التعديلات شقاقا بين الموقعين فبقيت المبادرة على حالها ، ولكنها سوف تظهر شقاقا فى صور وأشكال متماثلة فى السنوات التالية :

الشقاق يمتد الى البلديات

لو أن البعض اعتقد ، فى ذلك الوقت ، أن منظمة التحرير الفلسطينية قد انتصرت ، فان هذا الانتصار لم يدم طويلا • فبعد فترة قصيرة ، ظهر الانشقاق بوضوح داخل نفس المؤسسات البلدية ، أو ما كان قد تبقى منها ، عند الجدل حول ضرورة استمرار اضراب البلديات ومقاطعة الادارة المدنية ، وهما سبب الاضطراب المتزايد للحياة ليومية فى المدن • فقد رأى الجناح اليسارى فى منظمة التحرير ، والعودة الى انتظام العمل فى بلديات فى غياب عمدها المنتخبين دوريا ، سوف يشكل خيانة • ومع ذلك استأنفت اثنا عشر وحدة بالتدريج عملها • يتردد الياس فريج فى اقالة مساعده الشيوعى ، جورج حزبون ، الشخصية البارزة فى لجنة التوجيه الوطنى السابق ، وفى تعيين شخصية موالية للاردن بدلا منه • وفى نابلس اشتكت الغرفة التجارية ، والتى يرأسها ظافر المصرى ، بصورة أقوى من راديكالية البلدية وعمدتها ، مما سبب شللا اقتصاديا لكل المنطقة • وقد طالبت الغرفة بصورة دورية بعودة عمدة فلسطينى للاشراف على مهام البلدية بصورة طبيعية • وفى شهر مايو ١٩٨٣ ، ذهب بعض العمد الذين استمروا فى مناصبهم والمعروفين بولائهم للاردن ، الى حد اتخاذ قرار بقطع الاجماع على مقاطعة الادارة المدنية ، وهو مصدر متاعبهم المالية وقد قابل كل من حنا الاطرش عمدة بيت صاهور ، والياس فريج ، وحسن الزير عمدة سلنت شلومو اليا • وفى ذلك الوقت اشتد الصراع بين منظمة فتح واليسار الفلسطينى ، فى منظمات الشباب أو فى النقابات والجامعات على حد السواء •

وقد تأثرت هذه المجموعة الجديدة بشدة من جراء توقف المفاوضات الاردنية — الفلسطينية فى أبريل ١٩٨٣ ودخلت اسرائيل اللعبة مرة أخرى • فحذرت مرارا من أى محاولة لاحياء الجبهة الوطنية أو لجنة التوجيه الوطنى ووضعت العقات أمام ذلك مثل (الاقامة الجبرية الرقابة ، الخ٠٠) • وفى يونيه ١٩٨٤ ، أعلن صامويل جوران ، وهو

المسئول الجديد عن شئون الضفة الغربية اعتزامه تعيين عمد فلسطينيين بدلا من العمد الاسرائيليين المعينين ، وكانت تلك اشارة فى اتجاه الاردن فى ذلك الوقت •

توقيع الاتفاق الاردنى ـ الفلسطينى (فبراير ١٩٨٥)

تضافر الصراع المشترك ضد اتفاقيات كامب ديفيد منذ عام ١٩٧٨ وضرورة التمايز عن السياسة السورية فى لبنان الموجهة ضد الوجود الفلسطينى ، بالاضافة الى السياق الدولى الذى يحث على التفاوض لايجاد حل للقضية الفلسطينية فى اطار مؤتمر دولى للسلام ، فى دفع منظمة فتح ، ذات الاغلبية فى منظمة التحرير الفلسطينية ، والاردن الى اعادة الحوار والى التصالح فيما بينهما • وقد جسد الاتفاق الاردنى ـ الفلسطينى ، الذى تم فى ١١ فبراير ١٩٨٥ هذه الرغبة السياسية على حساب تفكك ظهر فى الصفوف الفلسطينية • وفى داخل الاراضى المحتلة وقد انتقد بشدة داخل الاراضى المحتلة • ولم يتمسك أى من الموالين للاردن أو المناصرين لمنظمة فتح بضرورة انشاء دولة فلسطينية مستقلة ولكنهم قبلوا بمفهوم اتحاد كونفيدرالى أردنى ـ فلسطينى • ومن الناحية الفلسطينية ، فقد أختير عضوان من هذه النخبة الجديدة فى الاراضى المحتلة للمشاركة فى وفد أردنى ـ فلسطينى محتمل (فلم تعد المسألة تمثيل مستقل لمنظمة التحرير) ، مهمته هى المشاركة فى مؤتمر دولى • هذان العضوان هما حنا سينوره ، وفايز أبو رحمه • وقد أعلن الاثنان أن البديل العسكرى قد تم تجاوزه وأن الوقت قد حان للشروع فى عمل سياسى من خلال اعتراف متبادل ومتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية • وقد قامت المجموعة المكونة من الموالين للاردن ومنظمة فتح بعدد من المبادرات ، ولقاءات بين فلسطينيين واسرائيليين « من معسكر السلام » وادانة عمليات عديدة لمنظمة التحرير فى الخارج ، الخ ••

الغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى

وقد عاد الملك حسين الى أسلوبه القديم المتمثل فى تهميش منظمة

التحرير وذلك باتخاذه المبادرة فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ ، فى فسخ الاتفاق الذى كان قد انعقد مع منظمة التحرير قبل عام وهو أسلوب يلجأ اليه كلما سمح له الموقف بذلك • واتخذت مرة أخرى اجراءات انتقامية تجاه الوطنيين المؤيدين لمنظمة التحرير على حدود الاردن وداخله ، بينما جرى اقرار سياسة جديدة لصالح الموالين للاردن ، فى الاراضى المحتلة بموافقة الاسرائيليين وذلك من خلال الخطة الخمسية لتطوير الاراضى المحتلة والتى أعلنت خلال صيف ١٩٨٦ • تم التصديق على فسخ الاتفاق من قبل البرلمان الاردنى (حيث يوجد « نواب » من الضفة الغربية معينين من قبل التاج الهاشمى أو مختارين بواسطة نواب شرق الاردن) ، كما اتخذ عدد من الاجراءات المعادية للفلسطينيين (غلق مقار منظمة التحرير فى الاردن فى شهر يوليه ، ابعاد أبو جهاد ، مساندة « حركة التقويم برئاسة أبو زعيم » ، عمل قائمة سوداء للصحفيين والنقابيين والوطنيين الآخرين الذين منعوا من الاقامة فى الاردن أو الذين أصبحوا يتعرضون لبعض الاجراءات التكديرية مثل الاستجواب أو السجن أو التمييز ضمن عدد من منتجات الاراضى المحتلة المصدرة للعالم العربى) •

السيطرة الاردنية على الضفة الغربية

وتبعا لهذه السياسة ، فقد عاد الموالون الى الاستفادة من جديد من الاحتكار شبه التام للمساعدات المالية ، وذلك برضا اسرائيل • وفى ١٧ سبتمبر ١٩٨٦ • حصل بنك القاهرة ـ عمان ، وهو بنك مصرى أردنى قديم كان قد خضع للاشراف الاردنى ـ الاسرائيلى ، على التصريح بفتح فرع له فى نابلس مما يسمح له بدور أساسى فى تنفيذ الخطة الخمسية الاردنية •

وبالاضافة الى هذه القرارات الاقتصادية ، برز فى الاحداث ما يبدو كقرار سياسى اتخذ باتفاق مشترك بين اسرائيل والاردن : هذا القرار يتمثل فى تعيين شخصيات موالية للاردن على رأس البلديات الفلسطينية وقد تمت خطوة أولى فى هذا الصدد فى ديسمبر ١٩٨٥ عندما عين ظافر

المصرى عمدة لنابلس ، وكان ياسر عرفات حينئذ قد أعطى موافقة سرية على هذا القرار ، وقد تلى اغتيال العمدة الجديد الذى أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسئوليتها عنه فى مارس ١٩٨٦ ، مظاهرة وطنية واسعة النطاق خلال الجنازة • تم خلالها الهتاف لمنظمة التحرير الفلسطينية وأهين فيها علنا الملك حسين • وبالرغم من ذلك وبعد فترة تردد استمرت هذه العملية وفى سبتمبر ١٩٨٦ قبلت ثلاث من الشخصيات الاردنية الاقل أهمية ، مناصب العمد ، وهم عبد المجيد زير فى الخليل وخليل موسى خليل فى رام الله ، ومصطفى طويل فى البيرا ، وقد قوبل هذا القرار هذه المرة بالادانة الرسمية من قبل منظمة التحرير •

وفى نفس الوقت اتخذ الاسرائيليون عددا من الاجراءات ضد صحف وطنية مختلفة ، فقد تم اغلاق صحف « الدرب » (المناصرة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) و « الميثاق » (المناصرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) و « العهد » (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) ، وتم بعاد رئيس تحرير « الشعب » بينما ظهرت صحيفة جديدة وهى « النهار » مناصرة للاردن فى حين تخلت « القدس » عن موقفها التقليدى الموالى للاردن •

لقد ضعفت منظمة التحرير الفلسطينية من جراء الضربات الخارجية العنيفة ، والشقاق والتردد السياسى ، فلم تعد قادرة على اعطاء نفسها بنية فعالة فى الداخل • وأخذ الاردن وباتفاق مشترك مع اسرائيل يستثمر لصالحه الهياكل السياسية ويعيد تنشيط شبكات الاقتصادية بدون أن تحظى مواقفه هذه بالمساندة الشعبية ، ويظهر السكان ولاءهم لمنظمة التحرير بطريقة غير منظمة وبلا فعالية ، ويظهر رفض الاحتلال ورفض الوضع الاسرائيلى ــ الاردنى الحالى فى صورة انتفاضات شعبية عديدة وتلقائية الى حد كبير وتذهب فئة من الاسلاميين والذين تخلوا عن موقفهم الانتظارى الى الدعوة الى الجهاد المسلح ضد المحتل ، وقاموا بعدد من العمليات العسكرية منذ أكتوبر ١٩٨٦(٥) •

الهــــوامش

ملحــوظة :

(١) لقد استقينا أساسا معلوماتنا من الصحافة والتى ظهرت بعض مقتطفاتها في مسلسل الأحداث لمجلة الدراسات الفلسطينية عام ١٩٨٢ ، ولقد استعنا أيضا بـ Middle East Contempora'y Surve (١٩٧٦ ــ ١٩٨٤) • توجد الهوامش كاملة في النص الفرنسى من هذه الدراسة •

(٢) استخدم المؤلف تعبير فرق المحاربين الصغيرة أو قوات حرب العصابات Gnerrilla في الاشارة الى الفدائيين الفلسطينيين • وسوف نستخدم تعبير قوات حرب العصابات في هذا النص لمجرد أنه التعبير الشائع • المحرر •

(٣) ربما ينطبق ذلك على السنوات الاولى للاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقبل أن تبدأ سياسة الاستيطان المكثف للضفة الغربية في ظل حكومة ليكود منذ سنة ١٩٧٧ ، والتى اقترنت بالتضييق على النشاط الاقتصادى الفلسطينى بالحد من توافر المياه للمزارعين ، ومن توافر القروض لأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية ، على النحو الذى فصله تقرير بنفستى الشهير •

المحرر ••

(٤) استخدم المؤلف تعبير «libecalisation» والذى يعنى في هذا السياق التخفف من بعض الاجراءات الصارمة التى اتخذتها الحكومة العمالية قبل ١٩٧٧ • ويتحفظ هو نفسه بشأن هذا التعبير الذى يضعه بين قوسين • ومن الواضح على كل حال مما يذكره المؤلف نفسه أن تطابق هذا التحرر كان ضئيلا للغاية وقصير الأمد • المحرر •

(٥) من المهم أن يلاحظ القارئ أن هذا الفصل قد كتب قبل قيام الثورة الشعبية في الضفة الغربية وغزة في أوائل ديسمبر سنة ١٩٨٧ ، والتى أدت الى عدد من التطورات منها اعلان الملك حسين في يوليو ١٩٨٨ تخلى الاردن عن مسئولياته الادارية والقانونية بالنسبة للضفة الغربية • المحرر •

المتغير الخارجى كمحدد للشرعية فى النظم العربية
(حالة التهديد الاسرائيلى)

د. أسامه الغزالى حرب*

لم يعد دارسو الظاهرة السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، فى حاجة الى المزيد من التأكيد على أهمية المتغير الخارجى فى تشكيل مجمل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى تلك المجتمعات . وكما يقول د. جلال أحمد أمين فان « بعض مناهج البحث التى يجوز اتباعها فى دراسة التطور الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى فى دولة مستقلة ، لا تخضع لأى نوع من الضغط السياسى أو الاقتصادى من قوة خارجية ، لا يجوز أن تطبق فى دراسة تطور دولة لا تتمتع بهذا الاستقلال »[1] . فاذا كان الوطن العربى يشكل جزءا من « العالم الثالث » فان من أبرز خصوصياته هو أن « العنصر الخارجى » لعب دورا فى التطور السياسى له ، ربما يفوق ما حدث فى أقاليم أخرى كثيرة من العالم الثالث . وليست قضية « الشرعية » بعيدة عن تلك الحقيقة .

وكما يقول مايكل هدسون بحق ، فانه « من المستحيل القيام بتشخيص سليم لشرعية نظام سياسى ، أو قائد سياسى أو مشتغل بالسياسة فى العالم العربى ، بدون الرجوع الى العوامل الخارجية عن العالم العربى » . وأحد الانماط التى يطرحها هدسون لتلك العوامل الخارجية المؤثرة على قضية الشرعية فى العالم العربى ، انما تتعلق بما أسماه « كلوفين مقصود » الاهتمامات المركزية المشتركة للعرب . ووفقا لذلك ، يستنتج هدسون : « أن شرعية قادة معينين ، فى بلد معين ، انما تتحدد — الى حد بعيد — باخلاصهم لتلك الاهتمامات المركزية . وفى الوقت الحاضر ، فان فلسطين هى أبرز الاهتمامات المركزية المشتركة للعرب ، وان لم تكن الاهتمام الوحيد »[2] على أن اتساع الموضوعات التى يمكن بحثها تحت عنوان « الشرعية » يدفعنا فى هذا البحث الى

(*) خبير . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية — الاهرام — القاهرة .

التركيز على بعدين محددين يبدو فيهما — بوضوح — تأثير التغير الخارجى على قضية « الشرعية » أكثر من غيره ، بالنسبة للنظم السياسية العربيـة :

— البعد الاول ، يتعلق بالتفرقة التى يضعها « ايستون » بين ثلاثة أنماط من النظم ، وبالتالى من الشرعية ، أى : شرعية الجماعة السياسية Politiceal Community وشرعية النظام Regime وشرعية السلطات Authorities (٣) ، حيث الجماعة السياسية هى مجموع الافراد الذين يترابطون معا فى عملية سياسية مشتركة • وبمصطلحات نظرية التنمية السياسية ، فان مشكلة التأييد المطلوب للجماعة السياسية غالبا ما تسمى بمشكلة « الهوية القومية » • وفى حالتنا هذه ، أى الحالة العربية ، فان المشكلة سوف تصبح هى مشكلة « شرعية الدولة القطرية العربية » •

— البعد الثانى يرتبط بالتفرقة بين المصادر المعنوية للشرعية ، والمصادر « الادائية » للشرعية ، فأيا كان المصدر المعنوى لشرعية أى نظام سياسى فان هناك مصدرا أدائيا لتلك الشرعية ، وهو كفاءة أو فاعلية النظام السياسى فى تحقيق أهداف المجتمع •

واذا كانت التقاليد ، والزعامة الكارزمية ، والعقلانية — القانونيـة هى أبرز مصادر الشرعية (وفقا لافكار ماكس فيبر ذائعة الصيت) ، فان كفاءة وفاعلية النظام السياسى هى التى تضمن استمرار وتكريس تلك الشرعية • فاذا فقد النظام كفاءته وفاعليته فان هذا يؤدى على الفور الى التأثير على شرعيته المعنوية ، مما يفتح الباب لشرعية جديدة يسبغها النظام على نفسه ، أو تأتى على يد نظام آخر تماما • وكما يقول د• سعد الدين ابراهيم « فان كثيرا من النخبات الحاكمة قد تستولى على السلطة دون ما سند من مصادر الشرعية •• ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها •• وقد يبدأ نظام حكمه وهو مستند الى شرعية واضحة •• ولكنه بمرور الوقت يفقد هذه الشرعية • ومن أهم وسائل تكريس أو بناء

الشرعيـة هى الكفاءة والفاعلية فى ادارة شئون المجتمع وفى تحقيق أهدافه »(٤) •

فى ضوء ذلك فان البحث سوف يعالج موضوع أثر المتغير الخارجى على شرعية النظم العربية ، من خلال التركيز على التهديد الاسرائيلى — كمتغير خارجى رئيسى ازاء النظم العربية — ومن خلال التركيز على مسألتى « شرعية الدولة والقطرية » و « شرعية الاداء أو الانجاز فى النظم العربية » .

(أ) المتغير الخارجى وشرعية الدولة القطرية العربية :

تقدم أفكار الباحث الباكستانى « حمزه علوى » حول نشأة الدولة فى العالم الثالث نقطة انطلاق ملائمة لنا هنا ، وذلك من حيث تأكيدها على دور الدول الامبريالية فى خلق أو تكوين الدولة فى مجتمعات العالم الثالث ، أو ما يسميها علوى مجتمعات ما بعد الاستعمار • وطبقا لهذه الآراء « فان المشكلة الاساسية حول الدول فى مجتمعات ما بعد الاستعمار تنبع من حقيقة أنها لا تنشأ على يد برجوازية محلية (وطنية) صاعدة ولكن على يد برجوازية امبريالية أجنبية »(٥) •

واذا رجعا الى فترة الحرب العالمية الاولى ، وبالتحديد الى عام ١٩١٥ حينما كانت بريطانيا تعانى المصاعب فى منطقة الشرق الاوسط ضد تركيا فى سياق تطورات الحرب فان بريطانيا مضت قدما فى تأمين أهدافها فى تلك المنطقة عبر ثلاث خطوات محددة ، أى الاتفاق مع الشريف حسين (اتفاق حسين — مكماهون) الذى قدمت بمقتضاه الدعم « للثورة العربية الكبرى » ضد الدولة العثمانية وكانت عاملا هاما فى هزيمتها عام ١٩١٨ ثم اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة عام ١٩١٦ مع فرنسا (التى وافقت عليها روسيا) والتى تم الاتفاق بمقتضاها على أن تستولى فرنسا على سوريا ولبنان ، وأن تستولى بريطانيا على العراق وشرق الاردن وفلسطين • وكانت الخطوة الثالثة هى تصريح اللورد بلفور للبارون روتشيلد فى

نوفمبر / تشرين الثانى ، ١٩١٧ الذى أعلن فيه أن الحكومة البريطانية « تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين » • ومع التقدير الكامل لحقيقة الضغوط الصهيونية ولاعتبارات السياسة الداخلية البريطانية الا أن الاعتبارات الاستراتيجية فى فترة الحرب وقفت أيضا وراء اعطاء ذلك التصريح ، حيث اعتقد صانعو السياسة البريطانية أن فلسطين اليهودية سوف تؤمن موقف بريطانيا فى العالم العربى بعد الحرب وتحمى كذلك الطريق الحيوى الى الهند ، فضلا عن الاهتمام بكسب الدعم السياسى والمالى من يهود العالم •

لقد كانت ارادة الدولة الامبريالية حاسمة فى خلق الكيانات التى أصبحت بعد ذلك دولا فى الشرق العربى • وفى فلسطين ، فان ارادة تلك الدولة الامبريالية (أى بريطانيا) اتجهت الى خلق دولة يهودية وليس دولة عربية باعتباره الامر الاكثر انسجاما مع مصالحها • أما عرب فلسطين ، سواء تحدثنا عنهم بشكل « عام » أو تحدثنا عن « البرجوازية الفلسطينية » على وجه التحديد ، فلم يكن بامكانهم — وقد حرموا من ذلك العنصر الخارجى الضرورى — أن يقيموا وحدهم دولة فلسطين العربية • ان الشرط الامبريالى الخارجى لم يتوافر لخلق دولتهم •

وطوال العقود الثلاثة التالية على صدور تصريح بلفور فان جوهر المواجهة بين الانظمة (أو ، بتعبير أدق مشروعات الانظمة) العربية وبين الحركة اليهودية المتنامية فى فلسطين ، كانت هى محاولة انتزاع اعتراف الدول الامبريالية الغربية (وبريطانيا على وجه الخصوص) بحق عرب فلسطين فى انشاء دولتهم العربية دون جدوى • ولأن رضا بريطانيا فى تلك الفترة كان أمرا ضروريا لان تستقر هذه الانظمة ، فان حماسها (أى تلك الانظمة) للقضية الفلسطينية كان يتوقف فى اللحظة التى يضر هذا الحماس بها ، أى بمشروعاتها الخاصة لبناء دولها المستقلة• وبعبارة محددة ، فان الدور المحورى للدولة الامبريالية فى خلق « الدولة » فى العالم الثالث لا يفسر فقط قيام « الدولة » اليهودية وعدم

قيام (الدولة) العربية فى فلسطين ، ولكنه يفسر أيضا الحدود التى كانت تقف عندها قدرة الانظمة العربية الجنينية فى تناولها للقضية الفلسطينية• فلقد ألح الشريف حسين — بعد انتهاء الحرب — على بريطانيا للوفاء بوعودها التى تضمنت الاعتراف بفلسطين كجزء من الدولة العربية التى اتفق عليها معها • واقترح الحسين فى اتصالاته مع البريطانيين ١٩٢٢ — ١٩٢٤ أن تجعل فلسطين دولة مستقلة ذات حكومة وطنية تمثل كل السكان ومن بينهم اليهود ، ويمكنها الانضمام الى اتحاد مع الدول العربية ، ولكن هذه الجهود ذهبت سدى ، وانتهى الامر بتخلى بريطانيا عن الحسين ونسيان مساعداته[٦] •

ولم يكن غريبا اذن ، أن ابنى الحسين (فيصل وعبد الله) اثر اعتلائهما عرشى العراق وشرق الاردن لم يكونا فى موقف يتيح لهما حرية العمل ازاء القضية الفلسطينية • فقد تعهد فيصل قبل اعتلائه العرش أن تقتصر جهوده على العراق وحده ، ويمتنع عن أى نشاط معاد لبريطانيا وفرنسا • كذلك تعهد الامير عبد الله كشرط مسبق بأن يتجنب اثارة مشاكل على الحدود سواء ضد فلسطين أو ضد مناطق النفوذ الفرنسى • وبعبارة موجزة فان اعتبارات المحافظة على العنصر الخارجى الضرورى لعملية « بناء الدولة » وضعت حدودا صارمة على قدرة الانظمة الوليدة على معالجة المسألة الفلسطينية • وفى الوقت الذى انشغلت فيه تلك النظم بالحفاظ على كياناتها الاقليمية الضيقة وبالحصول على « استقلالها » ، توجه اليها عرب فلسطين يطلبون دعمها ضد المشروع الصهيونى الذى يستشرى فوق أرض بلادهم ، دون جدوى حقيقية •

على أن تحليل العلاقة بين شرعية الدولة العربية ، والمتغير الخارجى لا ينطلق فقط من تحليل نشأة تلك الدولة فى سياق ظروف نشأة «الدولة» فى العالم الثالث وحدود فاعليتها ازاء القوى الامبريالية ، وانما ينطلق أيضا من تحليل طبيعة المرحلة التاريخية التى كانت تمر بها الدول العربية الحديثة عند مواجهتها للتحدى الاسرائيلى فتبلور هذا التحدى فى شكل « كيان » يسعى لاكتساب شرعية « الدولة » انما تم — فى الواقع — فى

نفس الوقت الذى كانت تتشكل فيه أيضا — الدول العربية المعاصرة حيث كانت الدول العربية عام ١٩٤٨ اما دولا حديثة الاستقلال ، أو أنها لم تحصل على استقلالها بعد • أى (أنهـا كانت فى مرحلة « نشـأة » و « تكوين » واثبات للذات) • ولذلك وفى حين كان التحدى العربى عنصر دمج وانصهار للكيان الاسرائيلى فان التحدى الاسرائيلى لم يكن — بدوره — عنصر دمج وانصهار حقيقى للكيانات العربية الوليدة مع بعضها البعض • ان ذلك لم يحدث لأن الدول العربية واجهت مقتضيات التنسيق والتوحيد (أى مواجهة التحدى الاسرائيلى ، فضلا عن نداء الوحدة العربية كنداء عاطفى وتاريخى ومصلحى فى ذاته) فى نفس الوقت الذى كانت فيه تسعى لتدعيم نفسها « كدول » مستقلة •

وجسدت الحروب العربية الاسرائيلية فشل العامل الخارجى المتمثل فى التحدى الاسرائيلى فى التغلب على المصالح الضيقة « للدولة » وفى دفع العالم العربى نحو الوحدة العربية • واذا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد جسدت أقصى ما وصل اليه التنسيق بين الدول العربية فى لحظة قليلة فان هذا التنسيق سرعان ما تلاشى بعدها •

ومثلما نظرت النظم العربية الوليدة الى عضويتها للجامعة العربية نظرتها الى عضويتها فى الامم المتحدة ، أى كميدان تؤكد فيه شرعيتها « كدولة » مستقلة لها كافة مقومات الدولة ، ولهـا شرعيتها الاقليمية والدولية ، فانها نظرت الى مواجهتها لاسرائيل وهرولت للمشاركة فى تلك المواجهة أيضا كأداة أو كمجال لاثبات وجودها الذاتى ، قبل أى شىء آخـر •

ومن هذا المنظور ، يبـدو وكأن وجـود اسرائيل أسـهم فى دعم « الدولة » فى العالم العربى ، وليس فى أضـعافها • وفى المقابل ، فان انشغال الانظمة العربية ، خاصـة تلك المحيطة باسرائيل ، بمشـكلاتها الخاصة وبدعم مؤسسات الدولة فيها ، أسهم فى اعطاء اسرائيل ، خاصة فى سنوات الانشاء الاولى ، الفرصة الذهبية لتدعيم ذاتها على كافـة

المستويات • وفى الواقع ، فان ممارسات تلك الانظمة خدمت اسرائيل من زاوية أنها بتهـديداتها اللفظية ، وحمـلاتها الدبلوماسية ، واعـلانات التنسيق والحشد فيما بينها أسهمت دائما فى التلويح بخطر داهم ضـد اسرائيل ، مما مكنها باستمرار من استغلال هذا العنصر لتعبئة قواهـا الداخلية ، وللدمج بين عناصرها المتنافرة فى مواجهة الخطر الخارجى • وفى هذا السياق تأتى آثار العمليات الفدائية (غير النظامية) التى كانت تشن عبر حدود اسرائيل من البلاد العربية المجاورة • وفى حين أن هذه العمليات كانت ذات تأثير عسكرى محدود الا أنها قامت بالنسبة لاسرائيل بوظائف هامة للغاية ليس فقط فى شكل ابقاء الخطر العربى ماثلا أمـام التجمع الصهيونى وانما أيضا لاعطائه المبرر لتوجيـه ضربات عسكرية دورية الى البلاد المحيطة • وقد عمدت اسرائيل والصهيونية العالمية الى استغلال كافة الشعارات التى رفعها العرب ، وعلى التلاعب بها وتقديم العمليات الفدائية للاعلام العالمى بصورة مشوهة بشكل أسهم فى تضخيم خطر عربى كاسح وهمى ضد اسرائيل • وصارت عبارة « القاء اسرائيل فى البحر » ، وكأنها مرادف — فى الشرق العربى — لعبارة « العداء للسامية » فى أوروبا ، فى حين ثبت من خـلال عمليات تحقيق دقيقـة ومعروفة — أن أحـدا من المسؤولين العـرب (بمن فيهـم المسؤولون الفلسطينيون) لم يقل هذه الكلمة •

مع ذلك ، فان هذه الممارسات (أى التهديدات اللفظية ، والعمل الدبلوماسى والسماح بالعمل الفدائى المحدود والمحكوم عبر الحدود) كانت هى « الحل العملى » لدى الانظمة العربية للتناقض بين الالتزام القومى المعلن من جانبها بالعمـل من أجل القضـية الفلسطينية ، وبين الانشغال الفعلى بالحفاظ على ذاتهـا وتقوية قدراتها الخاصـة فى تلك المرحلة من تطورها • من الناحية الثانية ، فان هـذه النظم ، بعجـزها الفعلى عن المواجهة العسكرية النظامية ضد الكيان الصهيونى ، انما مكنته ليس فقط من ترسيخ ذاته ، وانما أيضا من التوسع واحتلال مزيد من الاراضى • والواقع أنه كانت تسود دائمـا دعوة الى عدم التعجـل أو

التهور ، وعدم السماح للعدو بفرض حرب « فى توقيت غير ملائم » أو قبل « الاستعداد الكامل لها » • ولكن لحظة الاستعداد الكامل تلك لم تتحقق أبدا • وعندما تحققت بمعيار نسبى فى أكتوبر ١٩٧٣ فقد كانت بالقدر الكافى بالكاد لزحزحته عن الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ •

لقد كان مقتضى ذلك من الناحية الفعلية أن الانظمة العربية أقامت حول اسرائيل سياجا أمنيا ـ بمعنى ما ـ أكثر من أى شىء آخر • لقد نسج هذا السياج ليس فقط بأخفاق تلك الانظمة فى المواجهة العسكرية ضد العدو الاسرائيلى وانما أيضا بحيلولتها دون اطلاق المواجهة الشعبية غير النظامية ضده سواء من جانب الفلسطينيين أو غيرهم •

ويعنى هذا ـ نظريا ـ أن حدوث تغير جذرى فى الموقف من اسرائيل يصبح مرهونا بأحد تطورين : اما تجاوز تلك المرحلة الانتقالية ودعم قوة الانظمة العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية بما يمكنها من المواجهة النظامية وغير النظامية للعدو الصهيونى حسب الاحوال ، واما انهيار هذه الانظمة وتحللها بشكل يطلق الطاقات الشعبية فى أية مواجهة ضد العدو الصهيونى (وان كان يلغى الحرب النظامية) • وتلك هى ، على وجه التحديد ، الحالة اللبنانية بعد الغزو الاسرائيلى فى ١٩٨٢ • لقد كان تحلل « الدولة فى لبنان هو الشرط الرئيسى الذى أطلق لاول مرة فى تاريخ المواجهة العربية ـ الاسرائيلية بعد ١٩٤٨ طاقات الحرب الشعبية ضد اسرائيل ، وهو نفسه الشرط الذى لم يتوافر فى مصر أو سوريا أو الاردن ، وجعل مصير المواجهة مع اسرائيل مسألة مرهونة بقوة هذه الانظمة وفاعليها العسكرية النظامية سواء من خلال الردع أو المعركة العسكرية المباشرة •

ففى مصر الزم النظام الناصرى بأهداف التنمية الاقتصادية والوحدة العربية وخلق شخصية عربية دولية متكاملة واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى • وفى هذا الاطار حاول عبد الناصر منذ سنواته الاولى فى

السلطة أن يخلق جوا من الهدوء فى العلاقات العربية الاسرائيلية من خلاله انجاز نوع من التسوية السلمية • ولم يغير التواطؤ الاسرائيلى مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ من هذا التوجه الرئيسى وحرص عبد الناصر دائما على تسوية الصراع العربى الاسرائيلى من خلال قنوات الشرعية الدولية • وقد اعتقد عبد الناصر أيضا أن الصلف الاسرائيلى هو نتيجة للتفكك والضعف العربيين ، ومن ثم فان اسرائيل ستضطر الى قبول التسوية من خلال البناء التدريجى للقوة العربية المتكاملة ، وهو الامر الذى سيحدث فى الامد الطويل انطلاقا من الطبيعة الحتمية التقدمية للتاريخ ، وطبيعة التوازن السكانى بين العرب واسرائيل[٧] • وبعبارة أخرى فقد تصور عبد الناصر الصراع العربى الاسرائيلى كعملية تاريخية طويلة ومتعددة المراحل ، والفائز فى هذا الصراع لن يتحدد على أرض المعركة العسكرية بل يتحدد من خلال عملية المنافسة العربية ـ الاسرائيلية على بناء القاعدة الاجتماعية الاقتصادية[٨] • وقد أكد عبد الناصر أنه يجب أن يمتنع العرب عن المبادأة باستعمال القوة العسكرية ضد اسرائيل وحدد ظرفين محددين يبرران اللجوء للقوة العسكرية وهما : احتلال اسرائيل لاراضى عربية جديدة أو توافر معلومات أكيدة بأن اسرائيل على وشك امتلاك القنبلة الذرية • وما لم يتوافر أحد هذين الظرفين ، فان القوة العسكرية تظل أداة رادعة بالاساس ولذلك لم يكن مصادفة أن نظرة عبد الناصر للقوة العسكرية باعتبارها الاداة الوحيدة للتعامل مع اسرائيل انما جاءت بعد عدوان ١٩٦٧ •

ولم يحدث أن نظر النظام المصرى سواء فى عهد عبد الناصر أو بعده الى فكرة المواجهة الشعبية واسعة النطاق للعدو الصهيونى بأى قدر من الجدية ، حتى مع احتلال اسرائيل لسيناء ومرابطتها على الضفة الشرقية للقناة • وتحدد مسار المواجهة مع اسرائيل من خلال الحربين النظاميتين فى ١٩٦٧ وفى ١٩٧٣ قبل أن يبدأ مسار الصلح المصرى الاسرائيلى المنفرد فى ١٩٧٧ •

على أن الامر يختلف كثيرا بالنسبة لباقى دول المواجهة (أى الاردن وسوريا ولبنان) • ولعل أهم أوجه الاختلاف هى الوجود الفلسطينى المقاتل فى تلك البـلاد ، وهو وجود تداخلت تأثيراته بشدة مع موقف الانظمة الحاكمة من اسرائيل وقد ترتبت على هذا التداخل مشكلات كثيرة انبثقت عن صعوبة المواءمة بين الموقف المعلن لهذه الانظمة ضد اسرائيل والمؤيد لحق الشعب الفلسطينى لاسترجاع أرضه بكافة الوسائل ، وبين رغبة الانظمة فى الحفاظ على سلطتها المطلقة فوق أرضها من ناحية ، وفى تجنب ردود الفعل الاسرائيلية العنيفة التى تهدد وجودها ذاته من ناحية أخرى • لقد اختلفت بشدة استجابة الانظمة لتلك المشكلة تبعا للظروف الخاصة بكل قطر ولطبيعة الوجود الفلسطينى فيه ، وكانت المحصلة النهائية — فى الواقع — هى تقليص الوجود الفلسطينى وتقليص فعاليته العسكرية ضد اسرائيل الى أدنى الحدود • وقد حرصت اسرائيل دائما على توجيه ضرباتها الانتقامية ردا على أنشطة المقاومة الفلسطينية ليس فقط الى العناصر الفلسطينية وانما أيضا — وربما بالدرجة الاولى — الى سلطات تلك الدول نفسها ، كى ترغمها على أن تتولى هى تحجيم الوجود الفلسطينى فيها •

بالنسبة للاردن تختلف قضية الوجود الفلسطينى قبل ١٩٦٧ عنها بعدها • فقبل ١٩٦٧ كانت الارض الفلسطينية (أى الضفة الغربيـة) جزءا من أراضى المملكة الاردنية ؛ وكان الشعب الفلسطينى جـزءا من شعبها وظلت رغبة الفلسطينيين فى تأكيد ذاتيتهم المستقلة مصدر توتر دائم بين الجانبين ، ولذا فقد كان من الطبيعى أن يكون لانشاء منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٤ أصداء سلبية متزايدة على العلاقة بينهما ، تصاعدت مع سيطرة حركة فتح على المنظمة فى ١٩٦٨ •

وبين الفينة والفينـة حرصت اسرائيل على توجيـه ضربات قوية للفدائيين الفلسطينيين وللحكومة الاردنية معا ، ودائما كانت تلك الضربات تعمل أثرها الذى تتوخاه اسرائيل : أى دفع النظام الاردنى الى ابعاد

الخطر الفلسطينى عنها فى ظروف لم يكن فيها النظـام الاردنى قادرا أو راغبا فى مواجهة شـاملة مع الاسرائيليين • وربمـا قدمت الغارة الاسرائيلية الشهيرة على قرية السموع فى نوفمبر/ تشرين الثانى ، ١٩٦٦ مثالا بارزا لتلك الانشطة الاسرائيليـة والتى أسهمت بقـوة فى تعميق التناقض بل والعداء الشديد بين النظام الاردنى ومنظمة التحرير •

على أن الوضع اختلف كثيرا بعد ١٩٦٧ ووقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلى ، ففى ظل هذا الوضع الجديد أصبح الفلسطينيون لاول مرة منذ انشاء الكيان الصهيونى وجها لوجه أمام عدوهم • وفى حين كان من الطبيعى أن يمارس الفدائيون الفلسطينيون نشاطهم فى الضفة الغربية الا أنهم سرعان ما احتاجوا الى « القاعدة الآمنة » التى لابـد منها لشن حرب العصابات ضد العـدو والتى ما كان يمكن أن تتوافر سوى فى الضفة الشرقية أى فى الاردن • ولفتـرة قصـيرة بين ١٩٦٧ و١٩٧٠ لعبت الضفة الشرقية دور القاعدة الخلفية الامنة لعمليات حرب العصابات الفلسطينية فى الضفة الغربية • وكانت معـركة « الكرامة » مارس / أذار ، ١٩٦٨ ذروة العمليات الاسرائيلية ضد قواعد المقاومة فى الضفة الشرقية • ولكن القضاء النهائى أو شبه النهائى على تلك القواعد انما تم على أيدى النظام الاردنى ابتداء من حملة سبتمبر / أيلول ١٩٧٠ وانتهاء بالقضاء على آخر معاقل الفدائيين فى جرش وعجلون فى يوليـو تموز ، ١٩٧١ • وبالرغم من محاولات الوساطة العربية التى تلت ذلك التاريخ الا أن اغتيال وصفى التل على أيد فلسطينية قطع الطريق أمام أى حوار بين المقاومة والاردن لفترة طويلة •

ويمكن القول بشكل عام أن محور توجه النظام الاردنى ازاء القضية الفلسطينية وازاء الكيان الصهيونى منذ ما يقرب من عقد ونصف بدءا من انهاء الوجود الفدائى فى ١٩٧١ حتى الآن انما كان هو مصير الارض الفلسطينية المحتلة وبالتحديد الضفة الغربية • ولقد طبعت علاقات القوى النسبية بين الاردن ، والمقاومـة الفلسطينية والكيان الصهيونى كافـة

التطورات السياسية اللاحقة ، وانعكست على مشروعات « التسوية » المطروحــة •

ففى حين أتاحت فترات الانحســار التى واجهتهــا حركة المقاومــة الفلسطينية للنظام الاردنى فرصة عرض مقترحات أو مشروعات للتسوية تتضمن شكلا من أشكال الارتباط بين كيان فلسطينى مقترح وبين الاردن فان فترات المد وهى الفترات الاقل نسبيا التى مرت بالمقاومة كانت تقترن بمشروعاتها التى تتحدث عن الكيان الفلسطينى المستقل ، وبحق منظمــة التحرير الفلسطينية كمتحدث شرعى وحيد للشعب الفلسطينى •

أما بالنسبة للنظام السورى ، فان الموقف ازاء اسرائيــل لا يمكن فصله عن الموقف المعلن من جانب سوريا تاريخيا (بصرف النظــر عن « النظام القائم ») ازاء القضية القومية أى : الوحدة العربية • واذا كان هذا الموقف المعلن يتضمن التزاما أوليا ومبدئيا بالوحدة العربية والنظر الى « سوريا » باعتبارها قلب العروبة النابض دوما ، فانه يتضمن أيضا رفضا مبدئيا للوجــود الصهيونى فى فلسطين ، باعتبــاره اســـتعمارا استيطانيا يغتصب قطعة من الارض العربيــة (أو من أرض ســوريا الكبرى) وباعتباره حائلا دون تحقيق الوحدة العربية •

على أن هذه السمات المبدئية العامة تعرضت دائما لاختبارات قاسية على محك الواقع العملى ، بحيث ظهر باستمرار تعارض أو تناقض بين الاهداف المعلنة والمرتبطة بمثل الوحدة العربية الشاملة ورفض اسرائيل وبين السياسات الفعلية التى ارتبطت بالمصالح المحددة للدولة السورية والنظــام السورى • واذا كان النــزاع الاردنى ـ الفلسطينى يتعلق بقضية السيادة على قطعة من الارض الفلسطينية وشعبها (أى الضــفة الغربية) فان التوتر الذى ســاد كثيرا العــلاقات السورية الفلسطينية (أى العلاقات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير على وجه التحديد) انما تتعلق بقضية السيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية • وقد كانت

سوريا أكثر البلدان العربية التى شجعت المقاومة الفلسطينية وشجعت الفدائيين الفلسطينيين على الانطلاق من أرضها فى أوقات كثيرة انطلاقا من مبدأ « أن سوريا لا يمكن أن تسهم فى انحفاظ على أمن اسرائيل » • الا أن هذا الموقف ظل مرتبطا الى حد بعيد بالاعتبارات الاكبر للسياسة السورية • ان هذه الاعتبارات جعلت السماح للعمل الفدائى من أرضها مرهونا بعدم التورط فى حرب شاملة خاسرة ضد اسرائيل ، وبمقتضيات المساومة والضغوط ضد اسرائيل وحلفائها ، فضــلا عن دخول العنصر الفلسطينى ضمن عناصر الصراع الداخلى على السلطة هناك ، خاصة مع حرص الدولة السورية على انشاء ورعاية المنظمات الفلسطينية المرتبطة بهــا •

وبقيام حــرب ١٩٦٧ خلقت المشكلة التى أصبحت منذ ذلك الوقت فصاعدا محورا أساسيا فى السلوك السورى تجاه اسرائيل أى احتــلال مرتفعات الجولان • ولم تسفر حــرب أكتوبر عن تغيــير الوضــع فى الجولان • وبعد توقيع اتفاق فك الاشتباك على الجبهة السورية فى مايو /أيار ، ١٩٧٤ شهدت تلك الجبهة هدوءا كاملا ، لم يعكره فى عام ١٩٨١ اعلان الحكومة الاسرائيلية ضم الجــولان • على أن موقف النظــام السورى من اسرائيل ابتــداء من ١٩٧٦ انما انطبــع (وحتى الآن) بتطورات الحرب الاهلية اللبنانية والتدخل السورى فيها أكثر من أى شىء آخر • ولأن زيارة السادات الى القدس تمت بعد ذلك بعام (أى فى ١٩٧٧) فان تلك الظروف كلها (أى الحرب اللبنانية ، وخروج مصر من المواجهة) وضعت النظام السورى فى ظروف قاسية جعلت من الصعب أكثر من أى وقت آخر المواءمة بين الشعارات المعلنة حــول القضــية الفلسطينية والموقف المتشدد من اسرائيل ، وبين مقتضيات الحفاظ على أمن الدولة السورية ازاء التفــوق العسكرى الاسرائيلى ومقتضــيات الحفاظ على النفوذ السورى فى لبنان • وكانت أكثر التطورات دلالة فى هذا السياق هى المواجهات المريرة التى تمت بين النظام السورى والوجود الفدائى الفلسطينى فى لبنان بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية • ثم كانت

التضحية بالقيادة الرسمية للمنظمة وأنصارها هى الثمن الذى قدرته السياسة البراجماتية للنظام السورى من أجل تجنب الخطر الاسرائيلى وتكريس النفوذ السورى فى لبنان واضعاف القيادات الفلسطينية التى لا ترضى عنها دمشق •

على أن أكبر المفارقات المثيرة فى تطور الصراع العربى انما تظل من نصيب لبنان • وتبدو تلك المفارقة فى التناقض الحاد بين الموقف « التقليدى » الذى قدره النظام الحاكم فى لبنان منذ توقيع اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل فى مارس / آذار ، ١٩٤٩ وبين الموقف الفعلى الذى آلت اليه علاقة لبنان باسرائيل وبالصراع العربى — الاسرائيلى • فمنذ بداية ذلك الصراع ظل النظام اللبنانى الذى يعكس مصالح قوى طائفية وطبقية محددة يصر على تجنب انغماس لبنان فيه ، معتمدا فى درء الخطر الاسرائيلى على الضمانات الدولية وليس على قوة لبنانية أو عربية • لذلك أهمل بناء جيش فعال ، بل نظر اليه كعنصر استفزاز لا داعى له فى مواجهة قوة اسرائيل التى لا قبل للبنان بها • وقد نجح النظام اللبنانى بالفعل فى ظل تلك الصيغة فى عزل لبنان عن اطار الصراعات فى المنطقة وتأكد ذلك فى حرب ١٩٥٦ • وعندما أثيرت قضية تحويل نهر الاردن عام ١٩٦٤ وافقت دول مؤتمر القمة العربى على اقتراح لبنان بعدم دخول قوات عربية اليه • على أن هذه الصياغة للامن اللبنانى فى مواجهة اسرائيل ، سرعان ما أخذت تتآكل تحت ضغط تطورات الحياة الاجتماعية والسياسية فى لبنان ، وتطور الوجود الفلسطينى فيه بعد تفجر المقاومة المسلحة ضد اسرائيل • وانقلب الوضع رأسا على عقب وأصبح وجود لبنان نفسه وسلامته الاقليمية والعلاقة بين طوائفه وقواه الاجتماعية المختلفة مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطورات الصراع مع اسرائيل ، بما لا يقاس مع أى قطر عربى آخر • وفى حين كان السياسيون التقليديون يتحدثون عن أن « قوة لبنان فى ضعفه » فان قوة الضعف هذه لم تفلح على الاطلاق فى حماية الكيان اللبنانى من العواصف والانواء التى داهمته بكل عنف •

واذا كان من المعتاد اعتبار عام ١٩٦٤ — بدء المقاومة الفلسطينية المسلحة — هو نقطة التحول التى بدأ عندها الانغماس اللبنانى الكبير فى المواجهة العربية — الصهيونية فان هذا لا ينبغى أبدا أن يقلل من أثر نضج الاوضاع الاجتماعية فى داخل لبنان وسعى الطوائف التى شعرت بالاضطهاد السياسى والاقتصادى لتغيير بنية النظام اللبنانى ليلائم الاوضاع الجديدة • والواقع أن التفاعل بين الصحوة الفلسطينية ، وبين تلك الاوضاع الداخلية فى لبنان ، كان هو الذى حكم تطور الاوضاع فى لبنان لما يزيد عن عقدين من الزمان : بايقاع خافت ومحدود بين ١٩٦٠ و١٩٧٥ ثم بايقاع صاخب وشامل مع تفجر الحرب الاهلية فى ١٩٧٥ حتى اليوم • ولقد كان من الطبيعى أن يكون الجنوب اللبنانى — مع الضفة الغربية — هما نقطتا الانطلاق الاساسيتين للعمليات الفدائية الفلسطينية. وبعد هزيمة ١٩٦٧ تصاعد العمل الفدائى وتصاعدت معه امكانيات التصادم بين السلطة الرسمية اللبنانية ، تدعمها الطوائف المسيحية المسيطرة أساسا ، وبين المقاومة الفلسطينية تدعمها قوى الطوائف الاسلامية بشكل عام • ووجدت اسرائيل فى ذلك المناخ فرصا متوالية ومتاحة دائما لمزيد من تعميق التناقضات بين الاطراف المتنازعة • وكان « اتفاق القاهرة الذى عقد فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٦٩ صيغة أفلحت مؤقتا فى تهدئة الصراع بعض الوقت • من ناحية أخرى ، أثرت المواجهة بين النظام الاردنى والمقاومة الفلسطينية (١٩٧٠ — ١٩٧١) على الوضع فى لبنان بعد أن أصبح الجنوب اللبنانى هو المنطقة الوحيدة المتاحة — نظريا — لشن الهجوم الفدائى على اسرائيل ، وسرعان ما تتالت الازمات الفلسطينية — اللبنانية ، واللبنانية — اللبنانية ، لتحضر المسرح للمرحلة الجديدة الدامية أى الحرب اللبنانية • وفى حين ينظر لاحداث كفر شوبا وصيدا فى يناير / كانون الثانى ، وفبراير / شباط ١٩٧٥ باعتبارها مقدمة للحرب اللبنانية فان حادث عين الرمانة فى أبريل/ نيسان ، من نفس العام كان أيضا بشيرا بالبعد الفلسطينى — اللبنانى لتلك الحرب • وعبر التدخل السورى واسع النطاق فى ١٩٧٦ والمعارك الدامية العديدة خاصة مع قوى المقاومة الفلسطينية ثم الغزو الاسرائيلى

فى ١٩٨٢ واحتلال بيروت نفسها تحول النظام اللبنانى الى واجهة شكلية محضة لا حول لها ولا قوة • وكما سبقت الاشارة فان ضعف « الدولة » الشديد فى لبنان كان هو الظرف الموضوعى المواتى الذى مكن من اطلاق طاقات المقاومة الشعبية اللبنانية والفلسطينية ضد العدو الصهيونى على عكس دول المواجهة الاخرى • وفى ظل غياب النظام السياسى الفعال قدم العشرات والمئات من الشباب اللبنانى والفلسطينى أمثلة فذة للتضحية ضد اسرائيل وضد مؤيديها معا •

٢ ــ المتغير الخارجى وشرعية الاداء

أيا كان المناط « المعنوى » لشرعية أى نظام سياسى (أى قبول المحكومين بحق هذا النظام فى الحكم وممارسة السلطة) فان هناك مناطا أدائيا لتلك الشرعية وهو كفاءة أو فاعلية النظام السياسى فى تحقيق أهداف المجتمع • واذا كانت التقاليد ، والزعامة الكارزمية ، والعقلانية ــ القانونية هى أبرز « مصادر » الشرعية (وفقا لافكار فيبر ذائعة الصيت) ، فان كفاءة وفعالية النظام السياسى هى التى تضمن استمرار وتكريس تلك الشرعية • واذا فقد النظام كفاءته وفاعليته فان هذا يؤدى على الفور الى التأثير على شرعيته ، (أى على المناط المعنوى لتلك الشرعية) ، مما يفتح الباب لشرعية جديدة يسبغها النظام على نفسه أو تأتى على يد نظام آخر تماما •

تأثرت العلاقة بين المصدر « المعنوى » والمصدر « الادائى » لشرعية النظم العربية بوجود اسرائيل • ويمكن القول أن كافة النظم العربية أيا كان المصدر لشرعيتها (تقليدية ، أو كارزمية ، أو عقلانية ــ قانونية أو أيديولوجية « ثورية »)(٩) فانها حرصت على تكريس شرعيتها من خلال « أداء » ما ضد اسرائيل ، وأسهل أنماط هذا الاداء هى رفع الشعارات الحماسية ، والمشاركة فى المؤتمرات المختلفة لحشد الجهود العربية والامكانيات العربية ضد العدو الصهيونى • أما أصعب وأدق أنماط هذا الاداء فكانت هى المواجهة العسكرية المسلحة بأشكالها المختلفة •

وبين هذا وذلك ، كانت هناك أنماط أخرى من الاداء السياسى والاقتصادى ، وحظر النفط ، وتقديم المعونات لدول المواجهة •• الخ • وطوال فترة الصراع العربى الاسرائيلى منذ ١٩٤٨ حتى الآن ، فان نجاح أو فشل الانظمة فى أدائها فى مواجهة الكيان الصهيونى كان من أهم أسباب تدعيم أو تقلص شرعيتها •

ولقد كان من الطبيعى اذن فى عام ١٩٤٨ أن شاركت الدول العربية المستقلة السبع ، والمكونة للجامعة العربية فى ذلك الحين ، فى حرب فلسطين • وفى حين أن هدف الحرب لم يكن واضحا من نواح كثيرة لدى « الجيوش » العربية ، فان الانظمة المختلفة كانت تعى تماما أهمية تلك المشاركة فى دعم صورتها فى داخل بلادها ، أى دعم شرعيتها • وقد خرج الملك عبد الله ملك الاردن مقتنصا قطعة من الارض الفلسطينية ولكن سوء الاداء العسكرى والهزيمة فى حرب ١٩٤٨ كانت هى الصخرة التى تحطمت عليها شرعية الانظمة فى مصر وسوريا ، وذلك على أيدى المؤسسة التى عانت أكثر من غيرها من الهزيمة ، أى القوات المسلحة • أما تلك الدول التى لم تتأثر بالهزيمة بشكل مباشر فربما كان يكفيها أنها لم تتخلف عن الركب •

لقد كانت هزيمة ١٩٤٨ فى مقدمة أسباب سقوط النظام الملكى الذى كان قائما فى مصر على أساس شرعية عقلية ــ قانونية ، ليحل محله نظام جديد قائم على أساس الشرعية الثورية • ومن خلال معركة عام ١٩٥٦ ضد بريطانيا وفرنسا واسرائيل أضيف بعدأن جديدان لشرعية النظام الثورى فى مصر بعد كارزمى ، برز مع صعود عبد الناصر وبعد « أدائى » من خلال الانتصار السياسى الذى حققه النظام المصرى فى المعركة •

على أن الانفصال السورى فى سبتمبر / أيلول ، عام ١٩٦١ وما تلاه من تطورات ذات طابع اشتراكى فى مصر ، ما لبثت كلها أن أدت الى بروز الانقسام بين دول ثورية وتقدمية ودول محافظة ورجعية ، وحاصرت فيها الاولى الاخيرة ، وهددت شرعيتها التقليدية • ومع ذلك ، فقد سارعت

تلك الدول المحافظة الى المشاركة فى مؤتمرات القمــة التى دعا اليهــا عبد الناصر لمواجهة المشروعات الاسرائيلية على نهر الاردن ، كوسيلة لدعم شرعيتها . على أن المثير أيضا هنا أن عبد الناصر نفسه عندما دعا الى تلك المؤتمرات فانمــا كان يسعى للحفاظ على شرعيتــه الثــورية والكارزمية التى اكتسبها فى العالم العربى ، وذلك فى مواجهة الاتهامات العربية له بالتراخى فى مواجهة اسرائيل .

ولقد كانت هــذه الرغبة أيضا فى الحفاظ على الشرعيــة الثــورية والكارزمية له أمام الاتهامات بترك مضيق تيران مفتوحا أمام الملاحــة الاسرائيلية فى مقدمة العوامل التى تفسر قرارات عبد الناصر فى أزمــة مايو / أيار ١٩٦٧ والتى قادت الى الهزيمة الساحقة ، وفى المقابل فان تلك الهزيمة نفسها بما أثبتته من قصور فادح فى فعالية وكفاءة الانظمة « التقدمية » و « الثورية ، انمــا دعمت من شرعية النظم المحافظــة . واستمر هذا التدعيم فى الفتــرة اللاحقــة . وكان الدعم المــالى لدول المواجهة العربيــة هو الاسلوب الرئيسى الذى مارست به تلك النظــم « دورها » فى المواجهة مع العدو الصهيونى .

لقد فقد النظام الناصرى فى ١٩٦٧ البعد الادائى لشرعيته ، بعــد أن أظهرت الحرب افتقاده للكفاءة والفاعلية فى تحقيق أولى المهمات التى تقع على عاتق أى نظام سياسى ، وهى الدفاع عن أمن الوطن وترابه . ومع ذلك ، فان البعد المعنوى لشرعية النظام ، ظل قائما يعمل أثره ، أى: الشرعية الثورية ، والشرعية الكارزمية . وفى مواجهة ذلك الموقف ، سعى النظام الناصرى بسرعة ليسبغ على نفسه ــ على الصعيد المعنوى ــ شرعية قانونية عقلانية ، طرح عبد الناصر أول ملامحها فى بيان ٣٠ مارس / آذار ، ١٩٦٨ . وفى الواقع ، فان تلك الفترة نفسها شهدت بداية تكوين مصدر دينى (تقليدى) للشرعية فى مصر ، ليس فقط بسبب فشل الشرعية (الثورية) وانما أيضا بحكم أن العدو المنتصر ، أى اسرائيل ، يرفع لواء الشرعية الدينية .

ان هذه المصادر الجديدة لشرعية النظام السياسى فى مصر (أى : القانونية والدينية) والتى زاحمت الشرعية الثورية والكارزمية ، ما لبثت ــ بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ، وتولى الرئيس السادات للحكم ــ أن أزاحتهما بعيدا . وحرص النظام الجديد على تأكيد مفاهيم « دولة المؤسسات » وسيادة القانون » وعلى أعلان أن مرحلة الشرعية الثورية قد انتهت لتحل محلها الشرعية الدستورية . كما أتيحت الفرصة ــ فى نفس الوقت ــ لتغذية أسس دينية لشرعية النظام لخصها شعار « دولة العلم والايمان » وسياسة حرمان الملحدين من أى مناصب قيــادية . وكانت حرب ١٩٧٣ فى الواقع هى النقطة التى دشنت عندها تلك الشرعية الجديدة ، شرعية النظام الساداتى ، باعتبارها الذروة التى وصل اليها الاداء الفعال للنظا م

على أن هذه الاسس للشرعية نفســها ، كانت هى أول مــا تعرض للانتهاك أيضا فى سياق علاقة النظام المصرى بالكيان الصهيونى ، وذلك من خلال زيارة السادات للقدس فى نوفمبر / تشرين الثــانى ، ١٩٧٧ وما تلاها من تطورات فى كامب ديفيد وواشنطن . ولم يكن القضاء هذه المرة على أسس شرعية النظام وليد هزيمــة عسكرية وانما كان وليــد مبادرة « سلام » رأى المعارضون لها أنها تنطوى على عجز فاضح فى الاداء الخارجى للنظام السياسى ، من حيث فشلها فى استثمار النتــائج السياسية لحرب أكتوبر ، وتخليها عن مصادر القوة العربية والدوليــة للنظام المصرى . هذا العجز الادائى للنظام ، ترافق مع ما أصاب البعد المعنوى لشرعية النظام ، فرأى أنصار التيار الدينى الصــاعد فى تلك المبادرة انتهاكا لمبادىء الدين الاسلامى والشرع الاسلامى ، وتناقضا مع محاولات النظام اسباغ شرعية دينية على نفسه . ثم نسف النظام نفسه شرعيته (القانونية ــ العقلية) بالمواجهة مع المعارضة التى وصلت ذروتها فى اعتقالات سبتمبر / أيلول ، ١٩٨١ . وعنــدما انطلقت رصاصــات الضابط المصرى خالد الاسلامبولى ورفاقه نحــو أنور الســادات فى

٦ أكتوبر / تشرين الاول ، ١٩٨١ انما قتلت حاكما قد فقد بالفعل شرعيته •

ولقد أتاح انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالنسبة للانظمة العربية كلها، نفس ما سبق أن أتاحته هزيمة ١٩٦٧ بالنسبة للانظمة المحافظة فقط • وأتيحت الفرصة للجميع بشكل ما للاسهام فى المعركة الى جانب مصر وسوريا بدءا من المشاركة بوحدات عسكرية مقاتلة ، والحظر النفطى على بعض البلدان الغربية وحتى الدعم المالى والجهود السياسية الدولية لمساندة الدول المحاربة • كانت لحظة انتعشت فيها غالبية الانظمة وأبرزت لشعوبها مشاركتها فى تحقيق هذا الانجاز الضخم ، حتى أن نظاما مثل النظام الليبى ، انما عارض الحرب باعتبارها حربا محدودة وأقل مما ينبغى • وفى نفس المسار كان تسابق الانظمة لادانة كامب ديفيد • وفى حين انضوى الاكثر تشددا منها تحت لواء « الصمود والتصدى » الا أن الانظمة جميعها لم تبد قدرا من الفعالية والكفاءة فى مواجهة كامب ديفيد يتناسب مع الشعارات التى رفعت •

ان هذه التأثيرات المعقدة والمتغيرة لوجود اسرائيل ولكيفية مواجهتها على شرعية الانظمة العربية كانت لها أيضا نتائج داخلية كثيرة ومتشابكة فى كل قطر عربى ، لا محل للافاضة فيها هنا ومع ذلك يمكن هنا الاشارة السريعة لتأثيرين بارزين :

الاول : هو التأثير على المشاركة السياسية فى المجتمع ، بمعنى أن دعم شرعية النظم المحافظة التقليدية أو الكارزمية أو الثورية فى سياق المواجهة ضد اسرائيل كان ينطوى فى نفس اللحظة على تقليص للمشاركة السياسية ، والعكس – غالبا صحيح •

ان وجود الخطر الخارجى ، جعل – كما هو الحال دائما – من مقتضيات مواجهته ، ليس فقط مبررا للشرعية يجتذب الرضاء الطوعى للمواطنين وانما ذريعة لقمع حقهم فى المشاركة الايجابية • وفى دول

المواجهة على وجه الخصوص ، كانت المعركة مع الكيان الصهيونى مبررا للاجراءات الاستثنائية وحالات الطوارىء والحجر على حريات التعبير • وازدهرت أجهزة أمن الدولة وظهرت شعارات من قبيل « المواجهة أولا » و « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » و « حرية أراضينا فوق كل الحريات » • وفى حين لم تكن الانظمة التقليدية والمحافظة فى حاجة لرفع مثل تلك الشعارات فان المسار العام للمواجهة مع الكيان الصهيونى والذى دعم شرعيتها بوجه عام انما دعم – بداهة – ممارساتها النافية للمشاركة السياسية •

الثانى : هو بروز « الدين » أو الايديولوجية الدينية كرد فعل لفشل الانظمة الثورية أو التقدمية فى المواجهة مع الكيان الصهيونى ، ولقد سعت تلك الانظمة نفسها فى لحظات ضعفها وتراجعها الى التوسل بالدين لدعم شرعيتها المهتزة أو لاستخدامه ضد معارضيها • ولكن القوى الدينية التى تنتمى بالاساس الى الطبقات أو الفئات الوسطى سرعان ما شعرت باستقلالها وقوتها الذاتية • وكانت النظرة الى الكيان الصهيونى فى مقدمة أوجه خلافاتها المعلنة مع تلك الانظمة ومع ذلك ، فان الاستناد الى « الدين » كمصدر علوى للشرعية لم ينطو بالضرورة على موقف متشدد من اسرائيل فى النظم المحافظة • وعلى العكس فقد رأت تلك النظم ، ذات العلاقة العضوية الوثيقة بالغرب فى أيديولوجيتها الدينية ما يبرر لها تقديم أخطار أخرى أكثر مدعاة للمواجهة مثل الخطر الشيوعى • ولم يكن من الصعب المزاوجة بين تلك الاولويات وبين الاسهام فى المعركة ضد اسرائيل فى ظل ابراز الصهيونية باعتبارها امتدادا للشيوعية العالمية قبل أى شىء آخر ، وباعتبار المعركة ضد الكيان الصهيونى هى معركة من أجل انقاذ القدس والاماكن الاسلامية المقدسة بالاساس •

الهـــــوامش

(١) جلال أحمد أمين ، **المشرق العربى والغرب** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ص ١١ ٠

(٢) Michael Hudson, **Arab Politics : The Search For Legitimacy** (New Haven and London : Yale Univerasity Press, 1977), p. 5.

(٣) David Easton, A **Systems Analysis of Political Life** (New York : wiley, 1965).

(٤) د٠ سعد الدين ابراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، في : **أزمة الديمقراطية في الوطن العربى** (بيروت : مركز دراسات الوحـــدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٤٠٧ ٠

(٥) Hamza Alawi "The State in Post-colonial Societies : Pakistan and Bangladesh" New Left Review, No. 74, July-August, 1972.

(٦) خيرية قاسمية ، « فلسطين في سياسات البلاد العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ **المستقبل العــربى** ـ عـــدد ٢١ ، تشرين الثانى / نوفمبـــر ١٩٨٠ ص ٢٤ ٠

(٧) محمد السيد سليم ، التحليل السياسى النـــاصرى ٠ بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦١ ٠

(٨) المصدر السابق ، ص ٢٦٧ ٠

(٩) Michael Hudson, op. cit., p. 20

ثامنا : تعليقات عامــة

ـ عالم عربى ، وطن عربى : خطابان عن كائن واحد

د٠ مصطفى عبد العال

ـ ملاحظات ختاميـــة

جان لوكا

لغتان فى الحديث عن عالم واحد

أفكار للختـــام

لا يمكن للمرء الا وأن يشعر بالابتهاج لانتقاء حلقة علمية مصرية ـ فرنسية فى القاهرة ، ويزداد الشعور بالرضاء لان موضوع هذا اللقاء ليس هو القانون ، وهو المجـال المألوف للتعـاون الاكاديمى بين مصر وفرنسا ، ولكنه علم السياسة ، وهـو علم ذاع صـيته واعترفت بـه الجامعات الفرنسية منذ انشاء المدرسة الحرة فى علم السياسة فى فرنسا فى سنة ١٨٧٢ ، وذلك على الرغم من أن الانطباع العام هو أن هذا العلم يشكل مجالا يحتكره الدارسون الامريكيون •

واذا كان انعقاد هذه الحلقة العلمية فى حد ذاته يعتبر أمرا ايجابيا فان نتيجة هذا اللقاء تبدو نجاحا للمشاركين فيه •

لقد أظهرت جلسات هذا اللقاء الثانى الخلافات التى تفصل فريقى الباحثين الفرنسيين والمصريين • ومع ذلك ، فقد برزت فى الجلسة الاخيرة رغبة واضحة فى الالتقاء مرة ثانية • ويوضح ذلك بالنسبة لى ما تقول به النظريات السياسية بشأن الصراعات : فهناك مجال يمكن داخله ادارة الصراعات ، بحيث يمكن للمرء أن يختار بين حلول عديدة طالما أن القطيعة (الحرب فى مجال الصراعات الدولية) لم تتقرر بعد • والصراع بحسب التعريف هو التعبير عن معركة بين رؤيتين مختلفتين ، منظورين مختلفين أهداف مختلفة ، وقدرات مختلفة • وأعتقد أنه بامكانى الزعم بأن ادارة الصراع طوال فترة انعقاد هذه الحلقة العلمية قد دارت على أساس اختلاف صحى ، صحى لان هذا الاختلاف خرج عن منطق الحوار بين المستعمرين (بفتح الميـم) الســابقين والمستعمرين (بكسر الميـم) السابقين •

ويبين عنوان الحلقة ذاتها صورة نمطية لهذا الاختلاف الصحى ، فعلى حين أن العنوان باللغة الفرنسية هو : تحولات حديثة فى العالم العربى فان العنوان باللغة العربية يقول تغـيرات سياسـية حديثـة فى الوطن العـربى • « فالوطن هـو ذلك اللفظ المشـحون بالمعانى السـياسية والاجتماعية بل والابعاد العاطفية » • نقطتا بداية مختلفتان ، ولكنهمـا تعبران بالنسبة لكل طرف عن وعيه الواضح والمؤكد بموقفه • واذا كان الفرنسيون قد سمحوا باستخدام لفظ الوطن Patcie فى عنوان الحلقة الفرنسى ، وهو تعبير لم يستخدموه اطلاقا فى هذا السياق ، فربما كان ذلك سيؤدى الى أن تكون صورتهم شاذة فى أذهان زملائهم المصريين وبرر ذلك القول مثلا بأنه حتى يدرس المرء الاسلام جيدا ، فينبغى أن يكون مسلما • ومن ناحية أخرى اذا كان المصريون قد قبلوا استخدام مصطلح « العالم » وهو المصطلح الذى يستخدم أحيانا باللغة العربيـة فان ذلك كان سيعنى قبول كل المصطلحات التى تأتى من الآخر ، حتى على حساب شحن مصطلحاتهم هم بمعانى مليئة • ولو كان ذلك الاحتمال الثانى قد حدث لمـا شهدنا تلك المناقشات الساخنة مثل تلك التى دارت حول مصطلح « الواقعية » ، عندما أشار البعض الى عدم واقعية العرب فى الصراع العربى ــ الاسرائيلى • ان التقـويم الايجـابى من جانب « الواقعية » يساوى « التخلى » أو حتى (الاستسلام) وذلك وفقـا لوجهات نظر مصرية معينة بشأن هذا الصراع وقد يمكن قبول « المسائل الواضحة » التى ساهم بها العلم الغربى أو العالمى • ومع ذلك فنحن نعرف أن العرب لم يشاركوا فى الفترة الاخيرة فى اكتشاف هذه « المسائل الواضحة » • بل ويعرف المرء كذلك أن التحولات السياسية فى العالم العربى لم تحدث الا من خلال العالم العربى أو ضده • ومع ذلك يرغب المرء أو يصر على ادخال رؤاه الخاصة المكتسبة من تجاربه الذاتية التى تتنافس مع التجارب الغربية ، وتتعارض نتيجة لذلك مع التعريفات القادمة من المغرب •

وبالاضافة الى نقطتى البداية المختلفتين ، وبالاضافة الى صلتهما

بأنظمة مصطلحات مختلفة ، فقد ساهمت هذه الحلقة فى توضيح الشواغل المحددة لكل طرف ، والشواغل المشتركة فيما بينها •

ففيمـا يتعلق بالفريق الاول ، فمن الملاحظ أن نصف المداخـلات الفرنسية تعلقت بالمغرب ، وأنه لم تكن هناك مداخلة مصرية واحدة حول مشاركة فرنسا فى التحولات الحديثة فى العالم العربى أو حول تصوير هذه التحـولات فى فرنسا • فمن ناحيـة يتأكد الاتهـام بأن الباحثين الفرنسيين لا يرون العالم العربى الا من خلال المغرب والتجربة المغربية فعلى سبيل المثال لن يقنع المرء بذكر الهجرة العربية نحو العالم المتقدم الا من خلال الهجرة المغربية الى فرنسا بجوانبها المختلفة (احتمالات الاندماج أو العودة) • ولكن لن تذكر على الاطلاق تلك الصورة الاخرى من الهجرة العربية نحو العالم المتقدم والتى تسمى « بنزف العقول » وهى ظاهرة أكثر حداثة لانها لم ترتبط مباشرة بالواقع الاستعمارى • ومن ناحية أخرى ، يتضح من هذه المداخلات أن الباحث من أبناء العالم الثالث لا يمكن — هو أو بلاده من خلاله — الا وأن يكون موضوعا للبحث وليس قائما بالبحث فى موضوعات أخرى ، وهو ما يغذى الرفض (غير الشرعى) للعلاقة غير المتكافئة مع الغـرب ، على حين أنه ليس هنـاك ما يحول دون القيام بهذا الدور الا أن يكون ذلك ناتجا عن رقابة ذاتيـة وقد كان من نتائج هذا الاتجاه المزدوج أن التحولات السياسية التى تمس العراق ، والمملكة العربية السعودية وليبيا لم تناقش بتعمق ، وأن الصلات بين المغرب والمشرق لم يجر تناولها بمثل الجدية التى تم بها تناول الاتصالات بين المغرب وفرنسا ، أو مصر وبلاد الخليج العربية •

أما الشاغل المشترك فكان الاسلام • فقد ظهر الاسلام من خـلال معظم المداخلات باعتباره عامل وعنصر التحول فى بلدان عربية كثيرة وفى فرنسا • وأيا كانت الاعتبارات المطروحة ، قلقا كانت أو حماسا ، فمن الضرورى محاولة معرفة الاسباب التى جعلت من الاسلام الموضـوع الوحيد المشترك بدلا من تعميق البحث كما لو أنه ليس العامل الوحيـد

للتحول و « المجال » الوحيد للقاء ، ذلك أننا اذا قبلنا أن يكون ذلك هو الموضوع الوحيد المشترك ، فسوف نخاطر بجعل « مكان » اللقاء ذاته يختفى •

وهكذا ، فاذا ما قبلنا بأن الاسلام ليس هو العنصر الوحيد الذى تأسست عليه المجتمعات العربية(*) ، فسيكون من الواجب البدء بالتساؤل عن المكان الذى يحتله الاسلام بالمقارنة بالمكونات الاخرى لهذه المجتمعات وتوسيع التحليل لكى يتناول اما مجتمعات مقارنة — من الناحية الدينية — مثل اسرائيل ، أو مجتمعات مختلفة مثل فرنسا خلال لحظات معينة للازمة (حرب الجزائر أو تصاعد موجة اليمين المتطرف) •

وربما كان من الممكن على هذا الطريق أن يصبح مثل هذا اللقاء مثمرا بدرجة أكبر ، ذلك أنه سيسمح بتجسير الفجـوة ، وفقا للتعبير الذى استخدمه سعد الدين ابراهيم بالنسبة للفجوة التى تفصل المثقفين عن السلطة • ولكن الامر يتعلق هنا ، من الجانبين ، بالمثقفين ، وهم أقـل قمعا من السلطة ، ولهذا فان هذه الصياغة ، فى مثل هذا السياق ، يحالفها التوفيق بدرجة أكبر •

(*) وذلك صحيح ، حتى وان كانت الاشارة الوحيدة ... الخ .

بعض التأملات على طريق استخلاص النتائج

بروفيسور جان لوكا*

يرجع الاهتمام الذى يثيره اجتماعنا الى أنه جمع بين مثقفين ينتمون ظاهريا الى جماعة واحدة ، وهى جماعة العلوم الاجتماعية والسياسية ولكنهم لا يستسلمون لهذا التشابه الظاهر بينهم • فلنا جميعا تخبراتنا وتواريخنا الخاصة ، والتى تتشكل بدورها تقريبا بحسب التاريخ الجماعى الذى نسبح فيه • هذه التواريخ هى غالبا متصارعة ، وأحيانا متفاهمة وهى دائما متناقضة ، ونحن سجناء لها على نحو ما ولكننا سجناء مثل السيد بيكريك فى المثل الشهير الذى ضربه كارل بوبر • واذا ما شئنا يمكن لنا أن نغير السجن ، وأن نضع أنفسنا فى سجن آخر ، ولكنه أكثر تلاذما مع احتياجاتنا ، ويمكن لنا أن نخرج منه من جديد • أما اذا كنا لا ننغلق تماما فى تحيزاتنا وفى مفاهيمنا ، وفى ايديولوجياتنا ، وفى نماذجنا القياسية ، فذلك يرجع من ناحية الى أننا نتغير مثل كل الكائنات التاريخية ، وأننا نستطيع من ناحية أخرى ، ببذل الجهد لفهم سجن الآخرين على نحو أفضل ، أن نقوم على نحو أحسن سجننا نحن ، وأن نهرب منه على الاقل حينا من الوقت •

مم يتألف اذن مجهودنا المشترك كممارسين للعلوم الاجتماعية ؟ سأقول أننا بكل بساطة ندرس الواقع الانسانى التاريخى • وان عنوان هذه الحلقة العلمية يؤكد ذلك ، فهو يشمل الصياغة « تحولات حديثة »• والعلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تفهم فى الحقيقة سوى تاريخ البشر أو على نحو أدق ذلك الجانب التاريخى من وجود البشر بما فى ذلك طريقة تصور البشر للواقع العابر للتاريخ اذا كان هناك مثل هذا الواقع • فمن هذه الوجهة ليس من الصعب التفكير فى كتابة « تاريخ الله » كما كان ذلك

(*) بروفيسور بالمؤسسة الوطنية للابحاث السياسية • فرنسا •

بالفعل باعتباره تاريخ طريقة تصور البشر لله • فى هذا الواقع التاريخى تسعى العلوم الاجتماعية الى ثلاث أمور : ١ – التوصيف ٢– استخلاص تفسيرات ٣ – كما أنها تطرح أحيانا مشكلة تبرير المؤسسات والممارسات •

١ – التوصيف

سوف أميز هنا على نحو تحكمى ثلاث أنواع من التوصيف • هناك التوصيفات الاستراتيجية التى تسمح برسم قواعد التبارى التى يحاول باتباعها أفراد وجماعات مختلفة الانتصار فى مواجهة أو فى معركة ، أى قبول عدد معين من المخاطر من أجل الوصول الى غاية أو غايات معينة يولونها أعلى قيمة فى لحظة معينة وتخضع الاستراتيجيات بكل تأكيد لقواعد التبارى العقلانية التى يمكن استخلاصها عبر الزمن سواء كانت الكتابات الصينية عن الحرب أو كتاب الحيل ، أو الكتابات الماكيافيلية أو الكتابات المعاصرة فى الدراسات الاستراتيجية • الا أن توصيف الاستراتيجيات يتباين بحسب المحددات الثقافية المختلفة والتى تجعل من الصعب وصف نوع من « الانسان الاستراتيجى » الواحد فى كل المجتمعات وكل العصور • فاذا كانت احدى القواعد التى توجه مسلك بشر معينين فى مواقف معينة وفى مجتمعات معينة محددة تلك التى تقضى على سبيل المثال بأن « الكذب على عدو هو واجب » فان ذلك سيخالف قاعدة ثقافية أخرى تستند الى أخلاقيات الشرف • بل ومن المشروع التفكير بأن القواعد الثقافية ذاتها تتشكل بمدى النجاح أو الانتكاس المحرز فى العمل الاستراتيجى ، وأنها تختلف بحسب هذا النجاح • ولكن ذلك أمر ليس واضحا للجميع • والمسألة الاساسية فى توصيف الاستراتيجيات أنه أيا كانت الموارد المتاحة والرموز المستعملة والموروثات الثقافية ، الا أنه من الممكن من حيث المبدأ توضيح « بعض المباريات » التى يجرى الاشتراك فيها ، الاهداف المتوخاة فيها ، وتقدير المبادىء التى تنظم التحالفات ، وادراك العدو ورد الفعل على التهديد •

أما توصيفات منطق العمل الاجتماعى فهو الاكثر شيوعا فى فروعنا

العلمية • فهى موضع الدراسات المتعلقة بالتدرجيات الاجتماعية وبالجماعات وبعبارة عامة بكل العمليات التى تتسم الموارد النادرة وذات القيمة على نحو غير متساو • وأساس هذه الدراسات هو السؤال المفرط فى بساطته : « من يحصل على ماذا ؟ » وما هى آلية الانتاج واعادة الانتاج التى تحكم ذلك ؟

أما توصيفات المنطق الايديولوجى فهى بالمعنى الواسع كل الافكار أو الانساق التى تنظم وتبرر ثلاث أنماط من العلاقات : علاقات البشر فيما بينهم ، وعلاقات البشر بالطبيعة ، وعلاقاتهم بالله • وانى مستعد للزعم بأن ضروب المنطق الايديولوجى هو تلك الجوانب من منطق العمل الاجتماعى التى تصنف وتشكل (أو تشوه) الجانب الذى يدق وصفها أن ضروب المنطق الايديولوجى ليست مجرد عقلنة للمصالح (وهى ذلك أيضا) أو تلاعب استراتيجى مقصود (فهى ذلك أحيانا) أو أكاذيب (ونادرا ما تكون ذلك) ، وانما هى قبل كل شىء اختزال للقضايا بالغة التشابك • ولكن تكون ضروب المنطق الايديولوجى ، عنصرا مندمجا فى منطق العمل الاجتماعى ، فانها لابد وأن تخلق عالما يمكن فهمه سيقال فيما بعد أنه نسخة واضحة من العالم الاجتماعى الاجتماعى « الحقيقى » • وهناك وهمان يجب على الباحث تجنبهما • أولهما هو الاعتقاد بأنه من الممكن أن يضع نفسه خارج المجتمع وفوقه وذلك حتى يفضح بدرجة أفضل الوعى الزائف لدى دعاة الايديولوجيات ، وهذا هو وهم الموضوعانية ، ويتعلق الوهم الثانى بالامل فى امكان تطهير المنطق الاجتماعى من آثار المنطق الايديولوجى أو جعله يخضع لمنطق ايديولوجى واحد « حقيقى » على حين أنه بدون المنطق (أو ضروب المنطق) الايديولوجى فان ضروب المنطق الاجتماعى ذاتها سوف تفتقد واحدا من عناصرها الاساسية •

وتطرح دراسة هذه المتوصيفات أربع مشاكل :

١ – فهناك أولا مشكلة تعدد التوليفات بينها ، وهو الذى يؤدى

الى غموضها • فنحن لم ندرك اليوم فقط أن الالتزام المعلى بمنطق عمل اجتماعى مركانتيلى ، أو رأسمالى أو تنموى يمكن تبريره بمنطق ايديولوجى يدير ظهره لمبادىء العلمانية والديمقراطية الليبرالية ، ويكفى أن يقرأ الواحد قصة قسيس القرية التى كتبها أونوريه دى بلزاك مثلا لهذه التوليفة التى لم يسجلها التاريخ ولكنها فى حدود هذه القصة بدت كأمر منطقى جدا من وجهة نظر أنصارها وهكذا يجب أن نضفى معنى تشابك التوليفات المحددة الى معنى أنظمة التوليفات الاكثر تماسكا وسوف يساعد ذلك على فهم الظواهر التاريخية • ويرتبط بهذه المشكلة تحدى المقارنة المحير دائما • فالذين يدركون تعقد الظواهر يميلون الى التأكيد على سمة « الخصوصية » والى رفض أى اطار مقارن • ويوفر ذلك ميزة مؤكدة للمنطق الايديولوجى : فان رفض المقارنة هى طريقة يعلن بها المرأ أنه الاحسن (وهذه مقارنة ضمنية مستنكرة) • أما الذين يستخدمون أنظمة مجردة فانهم يميلون الى اللجوء الى مذهب مقارن يختزل المجتمعات المحددة فى أمثلة بسيطة « توضيحية » • وقد يدعو ذلك الى الارتياح ، لاننا نتخلص بهذا الاسلوب من ثقل الخصوصية سواء كان ذلك مدعاة للكسب أو للخسارة ، وهكذا فان مثل هذا الاسلوب لا يثير الابتهاج دائما • فالمشكلة هى أن « الخصوصية » تسمح بالاستجابة لمتطلبات تشابك الظواهر وللطبيعة الفريدة فى المجتمعات التى عرفها التاريخ ، ولكن ادراك ذلك يقتضى التضحية بجهود التفسير ، على حين أن المقارنة تسهل من التفسير ، ولكنها تجعل من الصعب فهم ما يجرى حقيقة فى مجتمع محدد • وهكذا ، يجب علينا أن نتعايش مع هذا التناقض الدائم بين هذين الاعتبارين •

٢ — ونحن نجد فى هذا السياق مشكلة أخرى : وهى التعارض بين الاتجاه التنميطى والاتجاه التاريخى • فالتنميط يميل الى تشييء الموضوعات المحددة والى توليد أثر مضاد وهو اللجوء الى الجوهرية (أو الاحتجاج بمذهب الجوهرية) وعلى عكس ذلك يؤدى الاتجاه التاريخى الذى يأخذ فى الاعتبار بما هو جديد وطارىء دائما فى

المجتمعات الى التعرض لمخاطر مزدوجة فى كل المذهب النسبى الذى يقلل من أثر الاختلافات بين المجتمعات ويتجاهل بعدها الطوباوى أو بعبارة أخرى يتجاهل رفضها للتاريخ الذى شرفته (كما أشار الى ذلك عبد الله العروى فى « الاسلام والحداثة ») والمذهب التاريخى الغائى الذى يحدد للتاريخ اتجاها اجباريا ويحول التاريخ نفسه الى حلم مثالى أو جوهر •

٣ — والمشكلة الثالثة تتعلق بدور المفاهيم التى نستخدمها • فيمكن مثلا اذا أخذنا بتمييز همبل ذى الطبيعة العملية أن نفرق بين نمطين من المفاهيم • هناك المفاهيم التجديدية التى ليس لها ما يقابلها فى لغة الحديث ويستخدمها الباحث لتعيين أمر لا يوجد فى لغة الحديث أو يكون له معنى آخر فيها • فعلى سبيل المثال استخدمنا أحيانا خلال مناقشاتنا مفهوم « السياسى » كمفهوم تحديدى • أما المفاهيم الوصفية فهى تستعين بكلمات لها ما يقابلها فى لغة الحديث ، ومن المناسب استخدامها فى لغة البحث العلمى • وأتساءل على سبيل المثال ما اذا كان من الممكن الحديث عن « الدمقرطة » دون استخدام مفهوم وصفى ، وسأعود الى هذه القضية فى نهاية هذا النص • وأيا كان الامر ، فان أحد سمات المفاهيم ، أيا كان نمطها ، أنها تتأسس ، أو بعبارة أخرى ، فهى مثل كل القيم والممارسات الاجتماعية تتأثر بعالم المعانى الذى يحيط اجتماعيا بالباحث ، ولهذا السبب أمكن للبعض النزعم بأن كل مفاهيم العلوم الاجتماعية والسياسية هى من حيث الجوهر عرضة للنقض • ولن أدخل هنا فى تفاصيل هذه المناقشة (أعتقد أنه من الممكن الخروج من هذه القابلية الجوهرية للنقض من خلال الحوار الفكرى) ولكنى سأقتصر على ذكر جانبين لهذه الصعوبة :

هل المفاهيم قابلة للترجمة ؟

جوابى الشخصى هو بالايجاب ، بشرط تكون هذه المفاهيم قد تم تكوينها على النحو الصحيح ، ولكن أود أن أؤكد على أن هذا السؤال

لا يعنى فقط الترجمة «الافقية» للمفاهيم أى فيما بين اللغات أو الثقافات وانما ينطوى هذا السؤال على بعد امتــدادى ، أى فيما بين المــاضى والحاضر وبعد رأسى ، فيما بين « الفوق » و « التحت » داخل نفس المجتمع • والمشكلتان مختلفتان جزئيا • أعتقد أنه من الممكن ترجمــة مفهوم أتى من الماضى دون أن يحقق ذلك وبنفس القدر الصلة مع حياة هذا الماضى ، ولكن المنوال فى كل الافتراضات يتوقف هنا ، فنحن نستطيع تكوين صورة الماضى ،ولكننا غير قادرين على الاساءة اليه ، بفرض أى معنى عليه ، ومن ناحية أخرى ، فاذا كان الماضى يطرح ثقل علينا ، فليس له حقوق ازاءنا ، فهو على نحو ما يمكن التلاعب به • وعلى العكس من ذلك فان مسألة « الفوق » و « التحت » لا تشير فقط الى امكانية فهــم (الفوق) (للتحت) ، ولكنها تتضمن كذلك التزام « الفوق » بعــدم انتهاك معرفة « التحت » وبعدم التلاعب به • فلا يجب على الباحثين فى الحقيقة أن ينسوا أن « التحت » يملك معرفة بالنسبة « للفوق » وأن هذه المعرفة ليست فقط موضوعا للدراسة فى ذاته ، ولكن لها كذلك قيمة لا يمكن اهمالها الا اذا نصب البعض أنفســـهم كتكنوقراطيين اجتماعيين يقولون ما يفكر الآخرون أو ما يفترض أنهم يفكروه ، أو ما يجب عليهم أن يفكروه ، أو ما يجب عليهم أن يفكروه ، ويتعرض من يقومون بهذا الدور الى عدم معرفة الواقع الاجتمــاعى • ان الحفاظ على استقلالية الفكر العلمى دون تجاهل معرفة « التحت » أو كذلك معرفة « الفوق » هو أحد التزاماتنا الهيمنة •

— هل تخون المبادىء ؟

هذا السؤال امتداد للسؤال السابق • وسأقول ببساطة ان علينــا التيقظ لعدم توليد عقلنة الاطراف الاجتماعية لمصالحها فى أعمالنا ، وعدم اعتناقها ، وذلك دون أن نشوه ما يعطى معنى لهذه العقلنة •

٤ — ولا شك أن مشكلة الفهم فيما بين الثقافات هى الاكثر دقة • فهل من الممكن أن نفهم بطريقة مناسبة بعض توليفات التوصيفات ، اذا

كنا لا ننتمى اليها ، اذا لم نكن جزءا منها ؟ لقد تناول سيد ياسين هــذا السؤال فى تعليقه على عرض ايف شميل • وهو يرى أنه من الصعب أن تجرى الاحاطة بالذاكرة السياسية وتفســيرها من « الخارج » • كيف لا يستطيع المرء الاتفاق معه وكيف لا يستطيع النصح بالتزام أشد الحذر وأعلى درجات الصرامة العلمية فى هذا المسعى • ولكن لا يتبع ذلك بنفس القدر (وليس هذا رأيه) أن أى فهم هو مستحيل من وجهة نظر أجنبية • وعلى العكس ، فان المسافة المتولدة عن الخارجية بالنسبة للثقافة هى حافز قوى اضافى للسعى الى فهم المعانى التى تنقلها الكلمات والمفاهيم التى تستخدمها لغة « داخلية » • ومن المسلم به أن امكانية الفهم لا تلغى علاقة الخارجية • وكما قال كليفورد جريتز « أن التقاط تلميح ، وفهم نكتة ، فى ثقافة أجنبية لا يساويان الانتماء الى هذه الثقافة » • ولكن مع هذا التحفظ (الهام) ، فانى لا أرى سوء الطالع الذى يجب أن يحول دون الوصول الى فهم للغات والممارسات فيما بين الثقافات • يكفى فقط ألا يتجاهل الباحث ذاته • فهل تعنى شكوك الجزائريين تجاه كل ما هو « عام » وتعلقهم المدهش فى بعض الاحيان بما هو « خاص » أن معنى المصلحة الجماعية (المرتبط بالصفة العامة) » هو غريب عليهم ، على حين أن « الخاص » (بمدلولاته العائلية أو الاكثر أنانية) يجتذبهــم بدرجة أكبر ، أو أن هذه الشكوك تعنى أن « العام » يتوحد فى أذهانهم مع « الناهب » ، وأن ما ينكرونه ليس هو « العــام » ، ولكن قــدرة الحاكمين على أن يلتزموا (بالمصلحة العامة) ؟ ان هذه الاسئلة أساسية ولكنها ليست أكثر صعوبة من تلك الاسئلة التى يمكن طرحها بالنســبة للبريطانيين أو الفرنسيين أو أبناء أمريكا الشمالية ، وربما يكون مقبولا ما قاله مايكل فالزر[1] أن النقد الاجتماعى ليس ممكنا الا بالانطــلاق من عالم معانى « داخلى » وأن أى نقد خارجى هو عديم المغزى • ولكن ذلك لا يعنى كنتيجة حتمية أن الفهم المتعاطف هو مستحيل على هــؤلاء الذين لم يشاركوا منذ البداية تماما فى ذلك العالم من المعانى •

ثانيا : التفسير

سوف أكون مقتضبا حول هذه النقطة وكذلك حول النقطة التالية • يفترض التفسير أن الظواهر لا تولد من تلقاء ذاتها ، وانما من الضرورى امكان تحليلها على أساس من الاسباب التى أنتجتها ، والوظائف التى تقوم بها ، أو المعنى الذى تعطيه للمراقب • ويبدو لى منطقيا أن هناك ثلاث أنماط من التفسير : ارادة كيان يتجاوز كل الابعاد الانسانية والاجتماعية يمكن أن نسميه بالله ، « والاسس الاجتماعية » أى البنى والعلاقات والآليات التى تهيىء البشر بقبول أو رفض تدابير معينة ، وأن يتصرفوا على هذا الاساس ، وأخيرا العزيمة الارادية للافراد التى تنتج آثارا من خلال أعمالهم التى تتضافر فى التفاعلات • وتتكيف العلوم الاجتماعية بسهولة مع النمط الثانى من التفسير ، ولن أنازع فى ذلك فى هذا السياق • ولكن ذلك يطرح مشكلة علينا أن نكون داعين بها : فالتفسير الاجتماعى يعطى قيمة نسبية للغايات المحركة لتصرفات البشر ، ومعاركهم وتضحياتهم • فالقول بأن قيمة ما تفسرها أسسها الاجتماعية يعنى كذلك أن هذه القيمة تحتاج أسسا لكى توجد • ولذلك لنا أن نتساءل : ما هى اذن قيمة ذلك الشىء الذى يحتاج شيئا آخر لكى يوجد ؟ نحن نواجه هنا مشكلة « فجيعة اكتشاف العالم » المألوفة ، أو ان معرفة المحددات يحرم الباحث تدريجيا وكذلك الفاعل بصفة أعم من الدوافع الضرورية للاعتقاد فى القيم التى يؤيدها • ولهذا السبب ، يجد اعلم الاجتماع نفسه فى موقف ضعف بالمقارنة بهؤلاء الذين يأخذون بنمطى التفسير الاول والثالث • وربما يمكنه الخروج من هذه الخطوة السيئة بتقرير أن الاساس الاجتماعى المفسر ، مثل البروليتاريا أو ادانة الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، له قيمة تاريخية بارزة ، تثبتها الحقائق بالطريقة العلمية • وكما تعرفون ، فان هذا النمط من البرهنة يفقد جاذبيته تدريجيا بين العلماء ، ولكنه يحتفظ مع ذلك بأهمية حقيقية لانه يسمح بالجمع بين قيمهم الذاتية ومعتقداتهم العلمية • أما الاتجاه الذى أميل اليه شخصيا فهو مختلف تماما • فهو يتمثل فى قبول كل القواعد الصادرة وكل قيود

المنطق الاجتماعى بكل حذافيرها دون أن يأخذ هذا التفسير فى الحسبان افتراضاته هو ذاتها ، أى أن يبرر غايات أعمال الناس ومعاركهم • ان معرفة محدداتنا على نحو أفضل لا تضعنا خارج المصير المشترك للبشر ولا تحولنا الى آلهة صغيرة متشككة • غاية كل ما هنالك أن ذلك يسمح لنا بطرح نقد أفضل للوسائل التى نستخدمها وللقيم التى نناضل من أجلها • وبهذا المعنى فان مجهود التفسير هو دائما مجهود نقدى متواضع لممارساتنا نحن ذاتها •

ثالثا : التبرير

ان البشر لا يتصرفون دون أن يقوموا بمحاولات لتبرير أعمالهم أيا كانت المبادىء التى تستند اليها هذه التبريرات • وعملنا يتمثل (كما فعلت ذلك بعض العروض التى قدمت فى هذا اللقاء) فى تفسير أسلوب هذه التبريرات ، وفقا للقواعد التى أجملتها الفقرة السابقة • ولكن سوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذا العمل ، المقيد والجاف ، يستنفد كل جهودنا • ان علينا فى الحقيقة أن نبرر جهودنا التفسيرية • لان هذه الجهود كما أشار الى ذلك دركهيم لاتساوى « ساعة عناء » اذا لم تخدم مشروعا أوسع ، وأكثر طموحا (وربما أكثر من اللازم) لنقد ما هو قائم وتحسينه • ان المعرفة العلمية ليست سوى جزءا من المعرفة ، انها ليست كل المعرفة ، كما أنها ليست فى حد ذاتها الحكمة • ومع ذلك ، فعلينا أن نعمل بلا كلل من أجل توضيح محددات الاعمال الاجتماعية ، وأعمالنا بالتالى ، ليس من أجل تجاوزها ، لاننا لا نستطيع الهرب من المصير المشترك ، ولكن من أجل فهمها وخصوصا من أجل فهم أعمال الآخرين • ان فهم كل شىء وتحليل كل شىء لا يعنى بكل تأكيد تبرير كل شىء ولكنه على الاقل هو الخطوة الاولى نحو بناء مجتمعات نقبل العيش فيها • وفى المحل الاخير ، قد لا يكون هناك سوى مبرر واحد للعلم الاجتماعى وهو المحافظة باستمرار على الحوار المفتوح ودفع القيود التى تحرم البشر من الكلام ومن وسائل الدفاع عن مواقفهم ومصالحهم

ثانيا : التفســـير

سوف أكون مقتضبا حول هذه النقطة وكذلك حول النقطة التالية • يفترض التفسير أن الظواهر لا تولد من تلقاء ذاتها ، وانما من الضرورى امكان تحليلها على أساس من الاسباب التى أنتجتها ، والوظائف التى تقوم بها ، أو المعنى الذى تعطيه للمراقب • ويبدو لى منطقيا أن هناك ثلاث أنماط من التفسير : ارادة كيان يتجاوز كل الابعاد الانسانية والاجتماعية يمكن أن نسميه بالله ، « والاسس الاجتماعية » أى البنى والعلاقات والآليات التى تهيىء البشر بقبول أو رفض تدابير معينة ، وأن يتصرفوا على هذا الاساس ، وأخيرا العزيمة الارادية للافراد التى تنتج آثارا من خلال أعمالهم التى تتضافر فى التفاعلات • وتتكيف العلوم الاجتماعية بسهولة مع النمط الثانى من التفسير ، ولن أنازع فى ذلك فى هذا السياق • ولكن ذلك يطرح مشكلة علينا أن نكون داعين بها : فالتفسير الاجتماعى يعطى قيمة نسبية للغايات المحركة لتصرفات البشر ، ومعاركهم وتضحياتهم • فالقول بأن قيمة ما تفسرها أسسها الاجتماعية يعنى كذلك أن هذه القيمة تحتاج أسسا لكى توجد • ولذلك لنا أن نتساءل : ما هى اذن قيمة ذلك الشىء الذى يحتاج شيئا آخر لكى يوجد ؟ نحن نواجه هنا مشكلة « فجيعة اكتشاف العالم » المألوفة ، أو ان معرفة المحددات يحرم الباحث تدريجيا وكذلك الفاعل بصفة أعم من الدوافع الضرورية للاعتقاد فى القيم التى يؤيدها • ولهذا السبب ، يجد اعلم الاجتماع نفسه فى موقف ضعف بالمقارنة بهؤلاء الذين يأخذون بنمطى التفسير الاول والثالث • وربما يمكنه الخروج من هذه الخطوة السيئة بتقرير أن الاساس الاجتماعى المفسر ، مثل البروليتاريا أو ادانة الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، له قيمة تاريخية بارزة ، تثبتها الحقائق بالطريقة العلمية • وكما تعرفون ، فان هذا النمط من البرهنة يفقد جاذبيته تدريجيا بين العلماء ، ولكنه يحتفظ مع ذلك بأهمية حقيقية لانه يسمح بالجمع بين قيمهم الذاتية ومعتقداتهم العلمية • أما الاتجاه الذى أميل اليه شخصيا فهو مختلف تماما • فهو يتمثل فى قبول كل القواعد الصادرة وكل قيود

المنطق الاجتماعى بكل حذافيرها دون أن يأخذ هذا التفسير فى الحسبان افتراضاته هو ذاتها ، أى أن يبرر غايات أعمال الناس ومعاركهم • ان معرفة محدداتنا على نحو أفضل لا تضعنا خارج المصير المشترك للبشر ولا تحولنا الى آلهة صغيرة متشككة • غاية كل ما هنالك أن ذلك يسمح لنا بطرح نقد أفضل للوسائل التى نستخدمها وللقيم التى نناضل من أجلها • وبهذا المعنى فان مجهود التفسير هو دائما مجهود نقدى متواضع لممارساتنا نحن ذاتها •

ثالثا : التبـــرير

ان البشر لا يتصرفون دون أن يقوموا بمحاولات لتبرير أعمالهم أيا كانت المبادىء التى تستند اليها هذه التبريرات • وعملنا يتمثل (كما فعلت ذلك بعض العروض التى قدمت فى هذا اللقاء) فى تفسير أسلوب هذه التبريرات ، وفقا للقواعد التى أجملتها الفقرة السابقة • ولكن سوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذا العمل ، المقيد والجاف ، يستنفد كل جهودنا • ان علينا فى الحقيقة أن نبرر جهودنا التفسيرية • لان هذه الجهود كما أشار الى ذلك دركهيم لاتساوى « ساعة عناء » اذا لم تخدم مشروعا أوسع ، وأكثر طموحا (وربما أكثر من اللازم) لنقد ما هو قائم وتحسينه • ان المعرفة العلمية ليست سوى جزءا من المعرفة ، انها ليست كل المعرفة ، كما أنها ليست فى حد ذاتها الحكمة • ومع ذلك ، فعلينا أن نعمل بلا كلل من أجل توضيح محددات الاعمال الاجتماعية ، وأعمالنا بالتالى ، ليس من أجل تجاوزها ، لاننا لا نستطيع الهرب من المصير المشترك ، ولكن من أجل فهمها وخصوصا من أجل فهم أعمال الآخرين • ان فهم كل شىء وتحليل كل شىء لا يعنى بكل تأكيد تبرير كل شىء ولكنه على الاقل هو الخطوة الاولى نحو بناء مجتمعات نقبل العيش فيها • وفى المحل الاخير ، قد لا يكون هناك سوى مبرر واحد للعلم الاجتماعى وهو المحافظة باستمرار على الحوار المفتوح ودفع القيود التى تحرم البشر من الكلام ومن وسائل الدفاع عن مواقفهم ومصالحهم

الى الوراء • فبالنسبة للعلوم الاجتماعية هناك أقوال فردية هى حوار ليست هناك هناك أقوال فردية •

رابعا : اقتراحات بالنسبة للقام القادم :

هناك موضوعات كثيرة يمكن أن تكون مادة لمواجهة مقبلة بين جهوداتنا • ومع ذلك هناك موضوع يبدو لى فى ختام هذا اللقاء أكثر جاذبية من الموضوعات الاخرى ، على الرغم من أنه ليست له بعد مكانة علمية غير قابلة للنزاع • ويتعلق ذلك الموضوع بتحليل فكرة «الدمقرطة» داخل منظور مقارن ، ليس هناك ما يفوق هذا المصطلح فى غموضه ، وعلى وجه التحديد لان العلوم الاجتماعية لم تبنه مسبقا على أساس مفاهيم تحديدية ، وأن الحركات الاجتماعية والحركات الايديولوجية هى التى فرضته بطريقة ما على الباحثين • ومع ذلك ، فان كل هذه الاعتبارات لا تحرمه من المغزى •

ويبدو لى أن هناك مشكلتين تستحقان اهتماما خاصا ، أولاهما هى بالتحديد تكوين مفهوم « الدمقرطة » غير المكتمل والخاضع لقيود تاريخية فى ارتباطه بمفهوم الديمقراطية الاكثر تشابكا وغموضا والذى تطور كثيرا منذ وضع أرسطو لنماذجه النمطية الواضحة والقاطعة • وقد حاول كل من ج• أودونيل وفيليب شميتر فى عمل حديث نسبيا (٢) أن يعرفا هذا المفهوم بدرجة أكبر من الدقة • والمفهوم الذى يوجه الديمقراطية وفقا لهما هو مفهوم المواطنة • وهو يتضمن فى ذات الوقت حق الفرد فى أن يعامله البشر الآخرون على قدم المساواة فيما يتعلق بتكوين الاختيارات الجماعية ، والتزام الحاكمين بأن يكونوا مسئولين كذلك أمام كل أعضاء المجتمع السياسى ، والوجه الآخر لهذا المبدأ يفرض كذلك التزامات على المحكومين ، خصوصا فيما يتعلق باحترام مشروعية الاختيارات التى جرى التداول حولها على أساس المساواة ، ويمنح حقوقا للحاكمين وخصوصا بالعمل على أساس من التخويل لتعزيز فعالية هذه الاختيارات ولحماية الوطن — المدينة — من التهديدات ضد وجوده ، وعلى هذا

الاساس تشير الدمقرطة الى عمليات اما تطبيق قواعد واجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التى حكمتها فى السابق مبادىء أخرى (مثل الرقابة القهرية على المواطنين، التقاليد الاجتماعية ، أحكام الخبراء التكنوقراطيين ، أو الممارسة الادارية) ، وأما توسيعها بادراج أشخاص أو جماعات لم يتمتعوا من قبل بهذه الحقوق والواجبات ، واما مدها فى النهاية لتغطية مشكلات أو مؤسسات لم تكن تخضع من قبل لمشاركة المواطنين • هل يمكن استخدام هذا التعريف بنجاح فى الاقاليم التى ندرسها ؟ وما هى المشاكل الاجتماعية التى خلقتها حركات الدمقرطة ؟

وهناك مشكلة ثانية يجب كذلك بحثها • اذا كان هؤلاء المؤلفون على حق ، فان المواطنة المرتبطة بالديمقراطية تفترض تعريف الوطن — المدينة — ومن ثم تعريف الشعب • فما هى اذن فى العالم العربى فعليا حدود الوطن وحدود الشعب ؟ ومن هم هؤلاء الذين تستبعدهم الرقابة الاجتماعية أو الانتقام من السيطرة السابقة ؟ ان ديمقراطية البعض قد تكون فى الحقيقة هى استبعاد الآخرين • ويرتبط بهذا السؤال سؤال أخير أختم حديثى بذكره : ما هو التعارض بين حركة الدمقرطة التى تفترض ارادة الفاعلين التاريخيين المحددة تاريخيا والمعرضة للخطأ والشرعية المستندة الى وجود قانون فوق اجتماعى لم ينتجه الفاعلون الاجتماعيون وانما هو مفروض عليهم بل ويكون منهم مجتمعات مميزة ؟ ان هذه المشاكل تمس تحليل الثقافات والايديولوجيات ، على حين أن المشكلة الاولى هى مشكلة تحليل بنى وأوضاع حركات الدمقرطة • وتبدو لى كلتا هاتين المشكلتين هامتين سواء بالنسبة للذين يدرسون البلاد العربية أو الذين يدرسون البلاد الاخرى بما فى ذلك البلاد الموصوفة بالديمقراطية العلمانية • ويحدد فى الامل أن يكون لقاؤنا القادم مثمرا مثلما كان هذا اللقاء الذى أوشكنا على ختامه •

V

ISLAM ET POLITIQUES DANS LES PAYS ARABES

VI

L'IMMIGRATION ARABE

VII

ISRAEL ET LA POLITIQUE DANS LE MONDE ARABE

VIII

CONCLUSIONS

III

LE FACONNEMENT DES INSTITUTIONS POLITIQUES

IV

LES IDIELOGIES ET LA CULTURE POLITIQUES

رقـم الايداع بدار الكتب

٨٩ / ٥١٥٦

مؤسسـة الرضـا للطبـاعة
عبد العـزيز حمـدى
٣ ش طايل ـ طريق الملكة ـ جيزة
ت : ٨٦٢٩٤٩

SOMMAIRE

RECENTES TRANSFORMATIONS POLITIQUES DANS LE MONDE ARABE

UNIVERSITÉ DU CAIRE



FACULTE D'ECONOMIE ET SCIENCES POLITIQUES - CENTRE DE RECHERCHES ET D'ETUDES POLITIQUES

RECENTES TRANSFORMATIONS POLITIQUES DANS LE MONDE ARABE

TRAVAUX DU PREMIER COLLOQUE FRANCAIS - EGYPTIEN

LE CAIRE 15 — 18 JANVIER 1988

ALAIN ROUSSILLON
HUBERT GOURDON
OUSSAMA EL GHAZALI HARB
YVES GONZALES QUIJANO
YVES SCHEMEIL
BERTRAND BADIE
BRUNO ETIENNE
TEWFIK ACLIMANDOS
JEAN FRANCAIS LEGRAIN
JEAN - CLAUDE VATIN
JEAN LECA
GALAL A. MO'AWWAD
RÉMY LEVEAU
SAYED GHANEM
ALI EL DIN HILAL DESSOUKI
ALI DERGHAM
ALI ABD EL KADER
FRANÇOIS BURGAT
KAMAL EL - MENOFI
MOSTAFA ABD EL-AAL
MOSTAFA K. EL- SAYED
NEVINE MUS'AD
HUDA MITKIS

REDACTEUR : MOSTAFA K. EL SAYED

1989